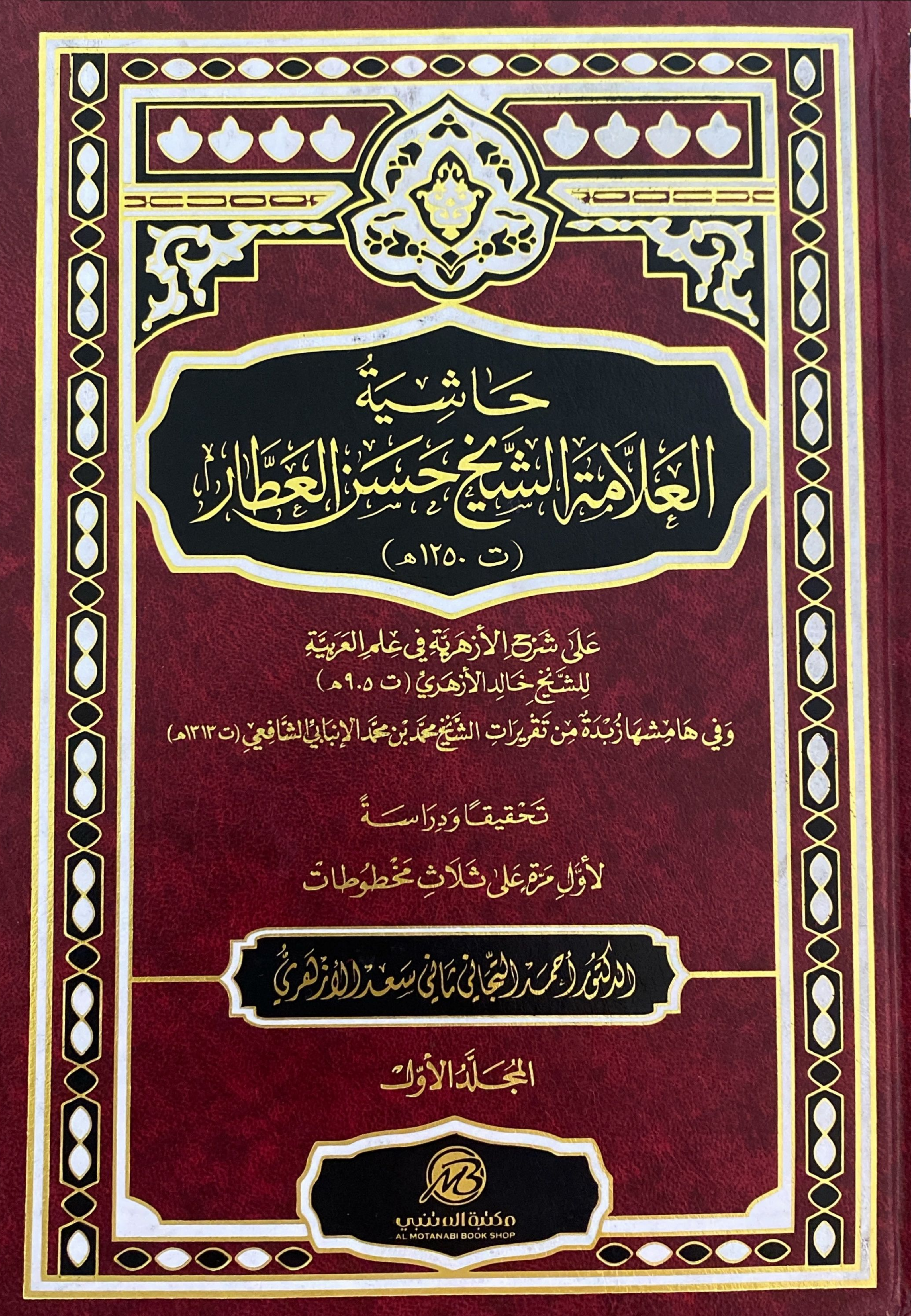

حاشية
العلامة الشيخ حسن العطار
(ت ١٢٥٠هـ)
على شرح الأزهرية في علم العربية
للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)
وفي هامشها زبدة من تقريرات الشيخ محمد بن محمد الإنبابي الشافعي (ت ١٣١٣هـ)
تحقيقاً ودراسة
لأول مرة على ثلاث مخطوطات
الدكتور أحمد التجاني تماني سعد الأزهري
المجلد الأول
مكتبة المتنبي
AL MOTANABI BOOK SHOP

ح مكتبة دار المتنبي، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العطار، حسن محمد

حاشية الشيخ حسن العطار تـ ١٢٥٠ هـ على شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري تـ ٩٠٥هـ/ حسن محمد العطار؛ أحمد التجاني الأزهري.- الدمام، ١٤٤٣هـ

٧٩٧ص ؛ ١٧ x ٢٤سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٦٥-٤٤-١

١- اللغة العربية - النحو أ. الأزهري، أحمد التجاني (محقق) ب. العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٤٤٣/١٢٧١١

رقم الإيداع: ١٤٤٣/١٢٧١١

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٣٦٥-٤٤-١

الطبعة الأولى

1444 هـ - 2023 م



مكتبة المتنبي
AL MOTANABI BOOK SHOP

المملكة العربية السعودية - مكتبة المتنبي للنشر والتوزيع - الدمام شارع المستشفى العام
تلفون: ٠١٣٨٤١٣٠٠٠ - ٠١٣٨٤١١٣٩٥ - فاكس: ٠١٣٨٤٣٢٧٩٤ - ص.ب ٦١٠ الدمام - ٣١٤٢١
فرع الرياض - شارع معن بن زايدة - جوال: ٠٥٠٦٩٦٠١٧٤
فرع جدة - شارع الجامعة - جوال: ٠٥٥١١٩٤٧٨٤
E-mail: mb.book.sa@gmail.com

حاشية

العلامة الشيخ حسن العطار

(ت ١٢٥٠هـ)

على شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)

وفي هامشها زبدة من تقريرات الشيخ محمد بن محمد الإنبابي الشافعي (ت ١٣١٣هـ)

تحقيقاً ودراسة

لأول مرة على ثلاث مخطوطات

الدكتور أحمد التجاني ثاني سعد الأزهري

المجلد الأول



مكتبة المتنبي
AL MOTANABI BOOK SHOP

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ الذي أنارَ ظُلُمَاتِ العُقُولِ بِمَصَابِيحِ النُّقُولِ، وأَنَاطَ بِعُلُومِ العَرَبِيَّةِ إِدْرَاكَ مَا أُنْزِلَ على الرَّسولِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدنا مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله سَنَدِ الوُصُولِ إِلَى كُلِّ مَأْمُولٍ، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ النُّجَبَاءِ الفُحُولِ، مَا اتَّصَلَ الفاعِلُ بالمفعولِ، وارْتَبطَتِ الصِّلَةُ بالمَوْصُولِ حَقَّ قَدْرِهِ ومِقْدَارِهِ العَظِيمِ.

أمّا بعدُ، فإنَّ إهمالَ أيِّ أُمَّةٍ لتراثِها المَجيدِ ومَاضِيها التَّليدِ إهمالٌ لمُستقبلِها المَديدِ بوجهٍ عنِ الأذهانِ غيرِ بعيدٍ، وقديمًا قالوا: (**مَن لا ماضِيَ له لا مُستقبَلَ له**)، ومِن هنا كان الاهتمامُ بنفضِ الغبارِ عن تراثِ أسلافِنا الكبارِ منَ الأعمالِ العلميَّةِ العظيمةِ التي يُقدِّرُها كلُّ ذي قلبٍ سليمٍ، ولا يرغَبُ عنها إلا مَن سفِهَ نفسَه، وزاغ عن الصِّراطِ المُستقيمِ.

وهذا تحقيقٌ لكنزٍ مِنَ الكنوزِ التراثيّةِ النحويَّةِ الأزهريَّةِ التي لا تكادُ تجدُ له نظيرًا في المكتبةِ العربيَّةِ؛ حيث يَحْتَوي على أربعةِ كتبٍ نفيسةٍ ممّا جادتْ بها يراعةُ علماءِ الأزهرِ الشريفِ: اثنانِ منهم تقلَّد منصبَ الإمامِ الأكبرِ وشيخِ الأزهرِ، أمّا الأوّلُ مِنَ الكتبِ الأربعةِ فهو: (**المُقدِّمَة الأزْهَرِيَّة في علمِ العربيَّةِ**) للإمامِ النَّحْوِيِّ الألمعيِّ الشيخِ خالدِ بنِ عبدِ الله الأزهَرِيِّ ت ٩٠٥ هـ، رحمه الله، وهو الذي يُعَدُّ - بحقٍّ - النَّحْوِيَّ الثانيَ في المدرسةِ النحويَّةِ المصريَّةِ بعدَ ابنِ هشامٍ الأنصاريِّ رحمه الله، ومُقدِّمتُه النحويَّةُ (١) هذه تُعَدُّ إعادةَ صياغةٍ لمسائلِ المقدِّمَةِ الآجروميَّةِ

(١) (**المُقدِّمة**) - بكسر الدال - اسمُ فاعلٍ من (**تقدَّم**) بحذف التاء للتخفيف، وأصله: (**المُتقدِّمة**)، وقد تُفتَح الدالُ على أنه اسمُ مفعولٍ من (**قدَّم**)، وهو هنا مصطلَحٌ مرادفٌ للمتنِ، بمعنى الكتاب المختصَرِ المشتمِلِ على المبادئِ والأسُسِ التي يتفرَّعُ منها مسائلُ العلمِ، يقول الشريفُ الجرجانيُّ: «(**مقدِّمةُ الكتابِ**): ما يُذكَرُ فيه قبلَ الشروعِ في المقصودِ لارتباطِها، و(**مقدِّمة العلم**) ما يَتَوقَّفُ=

التي ذاع صيتُها في جميعِ الآفاق، وحَظِيَتْ مِن أهلِ العلم بوافرٍ من خَلاق، فكانتْ حولَها عشراتُ الشروحِ والحواشي والتقريرات، على ما تتميَّزُ به الأزهريَّةُ من إضافاتٍ مُهِمّةٍ على مسائلِ الآجروميَّةِ مِمّا لا يسَعُ مُتَعَاطِيَ العربيَّةِ جهلُها، وأمّا الكتابُ الثاني فهو شرحُ المصنِّفِ نفسه على مقدِّمته الأزهريَّةِ يكشفُ عن مَبَانيها حِجَابَها، ويُميطُ عن مَعَانيها نِقابَها، ويُضيفُ إليها الجانبَ التطبيقيَّ من إعرابِ الأمثلَةِ والشواهدِ والقِصَارِ منَ السُّوَرِ القرآنيّةِ العشرة، بحيث تُشَكِّلُ المقدِّمةُ الأزهريَّةُ معَ شرحِ المصنِّف عليها كتابًا نحويًّا تطبيقيًّا نظريًّا لا يستغني عنه المبتدئُ في تحصيلِ علومِ العربيَّةِ، ولا يجدُ مَن عكف عليه صعوبةً في فهم القواعد النحوية الرئيسة، ولا في إعرابِ الكلامِ العربيِّ بما فيه مِنَ المفرداتِ والجُمَلِ.

وأمّا الكتابُ الثالثُ فهو حاشيةٌ عظيمةٌ على شرحِ المصنّفِ لخاتمةِ المحقِّقين وآخرِ المتقدِّمين العلّامةِ الإمامِ الأكبرِ شيخِ الأزهرِ حَسَنِ بنِ محمدٍ العَطّارِ ت ١٢٥٠ هـ، رحمه الله، وهي حاشيةٌ جَمَعَتْ في طيّاتها خلاصةَ ما كُتِبَ مِنَ الحواشي على شرح الأزهرية، انطلاقًا من حاشيةِ عُمَيرةَ البرلسيِّ ت ٩٥٧ هـ، ومنصورِ الطبلاوي ت ١٠١٤ هـ وشهابِ الدين الشنوانيّ ت ١٠١٩ هـ، ووصولاً إلى حاشيةِ عليٍّ الحلبيّ ت ١٠٤٠ هـ، وشهاب الدين القليوبي ت ١٠٦٩ هـ، والشيخ محمد الأمير الكبير المالكي ت١٢٣٢ هـ، رحمةُ اللهِ ورضوانُه على الجميعِ، وتظهر قيمةُ هذه الحاشية بالنظرِ إلى مَوسُوعيَّةِ مُؤَلِّفِها العلّامة الشيخ حسن العطارِ الذي أخذ من كلِّ فنٍّ بحظٍّ وافرٍ، ودقَّته وبراعته في تحرير أوابد الفوائد، وتحقيقِ فرائد القواعد، حتّى كانتْ حَوَاشيه دَوَائرَ معرفيَّةً تربطُ بين العلومِ المتعدِّدَةِ ربطًا وثيقًا.

= عليه الشروعُ، فـ(**مُقَدّمة الكتاب**) أعَمُّ من (مُقَدِّمة العلم)، بينهما عُمومٌ وخصوصٌ مطلَقٌ، والفرقُ بين المقدِّمةِ والمبادئ أنّ المقدِّمةَ أعمُّ مِنَ المبادئ، وهو يتوقَّف عليه المسائلُ بلا واسطةٍ، والمقدمةُ يتوقَّف عليه المسائلُ بواسطةٍ أو بلا واسطةٍ». معجم التعريفات (ص: ١٩٠)، تح: محمد صديق المنشاوي، نش دار الفضيلة.

والحاشيةُ - كما يبدو من تأمُّلها ودراستها - أشبَهُ ما تكونُ بالتحقيق (١) والتذييلِ المتَّسَعِ فيهما على المسائلِ الغامضةِ مِنَ الكتبِ التراثيّةِ التي يتصدَّرُ العالمُ لتدريسِها، وهو نوعٌ مِنَ الشرحِ المختصَرِ الذي ينتج عن قراءةِ الكتابِ وتدريسه على الطلابِ، وقلَّما تُكتَبُ حاشيةٌ وهي غيرُ مرتبطةٍ بالتدريسِ والتعليمِ على الطلابِ فيما يظهر لي.

وأمّا الكتابُ الرابعُ فيتمثَّلُ في تقريراتِ العلّامةِ الإمامِ الأكبرِ شيخِ الأزهر شمسِ الدين محمد بن محمد الإنبابي الشافعي ت ١٣١٣هـ -رحمه الله- على حاشية الشيخ حسن العطار، وهي بمنزلةِ اعتراضاتٍ دقيقةٍ على عباراتِ الحاشيةِ حينا، وإجاباتٍ عمّا يتوجَّه إلى المحشّي حينًا آخر، وتوضيحاتٍ لِمَا يُشكِل مِن عباراتِها على الطلابِ حينًا ثالثًا.

وقد كان عهدي بهذه الحاشيةِ منذ أنْ كنتُ طالبًا في الفرقةِ الأُولى بكلية اللغة العربية بالقاهرة - أدام اللهُ لطلّابِ العربيّةِ ظلَّها الظليلَ -، وكانتِ الحاشيةَ النحويّةَ الأُولَى التي تفرَّغْتُ لتحصيلِها، وتصدَّرْتُ لإقرائها على بعضِ الإخوةِ في مَجَالسِي الخاصّةِ بالجامعِ الأزهر، ثم شاء اللهُ أنْ يكونَ ثلثُها الأوَّلُ موضوعَ تحقيقي الذي اخترتُه في الفرقةِ الثانيةِ بمرحلةِ التمهيدي (**الماجستير**) ٢٠١٦م في قسم اللغويات بكليَّةِ اللغة العربية بالقاهرة تحت إشرافِ شيخِنا العلامة الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد عبد الوهاب المليجي، وكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا حفظه الله ورعاه.

---

(١) (**التحقيق**) هنا بمعناه الأصيلِ في كتب التراث، وهو إثباتُ المسألة بدليلها، أو على الوجه الحقِّ، وإن لم تُذكَرْ بالدليلِ، يقول العلامةُ الصَّبّانُ: "و(**التحقيقات**) جمع (**تحقيق**) يُطلَق بمعنى ذكرِ الشيءِ على الوجهِ الحقِّ، وبمعنى إثبات الشيءِ بدليلٍ، ...، و(**التدقيقات**) جمع (**تدقيق**) يُطلق بمعنى ذكر الشيءِ على وجهٍ فيه دِقَّةٌ، وبمعنى إثبات المسألة بدليلَين، وبمعنى: إثبات المسألة بدليلٍ، وإثباتِ الدليلِ بالدليل، وبمعنى استعمالِ الفكر في المعاني والألفاظ». حاشية الصبان على شرح السلم للملوي (ص: ١٦- ١٧)، نش: دار البصائر، الطبعة الأولى: ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٤م.

ومِن هنا اختلج بخاطري أن أُكْمِلَ هذا العملَ العلميَّ العظيمَ، وأنشرَه للناسِ لِما فيه مِن إثراءٍ لتخصُّصِنا الشريفِ، وتيسيرٍ لِمُتعاطِي العربيّةِ الذين يُعَانُونَ مِن قراءةِ الحاشيةِ على طبعتِها القديمةِ العاريةِ عن الضبطِ والتحقيقِ، حتى تكونَ قراءتُها مُتاحةً للجميعِ، غيرَ مقصورةٍ على الطلابِ المُنْتَهِينَ والأساتذةِ المتخصِّصِين، فبقيتُ أعمَلُ في تحقيقِها مدةَ خمسِ سنواتٍ، أعكف عليها تارةً، وتصرفُني عنها عوارضُ الدراساتِ العُليا تارةً أخرى، وما إنْ منَّ اللهُ عليَّ بمحضِ فضله بالانتهاءِ مِن مرحلةِ (**الدكتوراه**) على أحسنِ وجهٍ حتى شمَّرتُ عن ساعدِ الجدِّ في إنهاءِ هذا العملِ العظيمِ شكرًا للهِ سبحانه وتعالى، حتى كانتِ الحاشيةُ على هذه الصورةِ القشيبةِ التي بين يديك، والله -سبحانه وتعالى- يعلم ما عانيتُ مِنَ الصِّعاب في إنجازِها، وما أنفقتُ مِنَ لَيَالٍ وأيّامٍ على تعاقُبِ بناتِ الدهرِ وهَنَاتِ العصرِ.

ومع أنّ هذه الحاشيةَ مِن أعظَمِ الحواشِي التي يُعتَمَد عليها في دراسةِ علم العربية منذ تأليفِها إلى يومِ الناسِ هذا، فإنَّ أيدي المحقِّقين لم تصلْ إليها في علمي، ولم يكنْ لها إلا الطبعةُ القديمةُ المُباركةُ مِن مكتبةِ ومطبعةِ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ومِن هنا قَوِيَتْ عزيمتي على تحقيقِها، غيرَ أنّني قد رأيتُ -وأنا أكتب هذه المقدِّمةَ- في قائمة الرسائل العلمية على الشابكةِ العنكبوتيةِ أنّ الدكتورَ إبراهيمَ بنَ سليمانَ البعيميّ قد حقَّق الجزءَ الأولَ مِنَ الحاشيةِ في رسالتِه لنيلِ درجةِ التخصُّصِ (**الماجستير**) مِن كليَّةِ اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤١٠ هـ.

هذا وقد قدَّمْتُ بينَ يَدَي النصِّ المحقَّقِ دراسةً تمهيديَّةً تُعَرِّفُ بالمحشِّي والمصنِّفِ تعريفًا موجَزًا، وتكشِفُ عن الحاشيةِ خباياها العلميَّةَ على ما هو معهودٌ في إخراجِ الكتبِ التراثيةِ وتحقيقِها، وقد تكوَّنتِ الدراسةُ مِن فصلين:

الفصل الأول: التعريف بالمحشِّي، والمصنِّفِ.

الفصل الثاني: دراسةٌ موجزةٌ للتعريفِ بالحاشية، وجاء فيها تحقيقُ نسبةِ الحاشيةِ إلى صاحبِها، والأسسُ المنهجيَّةُ التي التزَم بها المحشِّي، والحديثُ عن المصادرِ والمراجعِ النحويَّةِ التي اعتمد عليها في كتابةِ الحاشية، ثم المآخذُ العامَّةُ التي ظهرتْ لي على الحاشية.

ثم جاء قسمُ التحقيق، وقبلَ النصِّ المحقَّقِ وصفُ النُّسَخِ المخطوطةِ المعتمَدِ عليها، وبيانُ منهجي في التحقيق، وصورُ النسخِ المخطوطةِ.

هذا ولم آلُ جهداً في إتقانِ هذا العملِ العلميِّ العظيمِ بكلِّ ما أملكُ مِنَ القدراتِ والخبراتِ المتواضِعَةِ، وما كان مِن صوابٍ فلا أدَّعِي أنَّني أُوْتِيتُه على علمٍ عندي، وإنما هو بمحضِ توفيقٍ مِنَ اللهِ وإكرام، وبفضلِ مَن قرَّبوا إلينا أصولَ العربيةِ على طرَفِ الثُّمامِ، وما كان مِن خطأ، فلِضعفِي البشريِّ، ولقلَّةِ زادي العلميِّ، ولم يكن بإرادةٍ منِّي، ولكنَّه كما يقولُ الشَّاعِرُ:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا لاَ تَرَى لِيَ عَثْرَةً ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الكَمَالَ فَيَكْمُلُ؟ [1]

وإنَّ [2] في تحقيقِ تراثِ عالمٍ في حجْمِ العلَّامةِ الشيخِ حسنِ العطَّارِ – رضي الله عنه – إلا كابنِ اللَّبُونِ بينَ البُزْلِ القناعيس، وأرجو أنْ لا أُوَاخَذَ بالعجزِ عن صَوْلاتِهم.

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لم يستطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ [3]

---

(١) هذا البيتُ مِنَ الطويلِ منسوبٌ لأبي ثروان. ومعناه نفيُ إمكانِ السلامة مِنَ العثرة. ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٢)، نش: عالم الكتب -بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٢)، تح: د عبد الجليل عبده شلبي، نش: عالم الكتب، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٢) (**إنّ**) هذه عبارة عن (**إنْ**) النافية و(**أنَا**) محذوفةَ الهمزة اعتباطًا مدغَمةً فيها نونُ (**إنْ**) النافية، وهو ضميرٌ في محلِّ الرفعِ مبتدأ، وهذا الاستعمالُ مسموعٌ عن العرب في نحو: (**إنَّ قائمًا**)، و(**إنَّ قائمٌ**)، بمعنى: ما أنا قائم.

(٣) البيت مِنَ البسيط لجرير، و(**ابن اللَّبون**) هو ولد الناقة إذا دخل في السنة الثالثة، وهو مثالٌ لمن =

وفي النهايةِ أسأل اللهَ – عزَّ وجلَّ – أن يتقبَّلَ مني هذا العملَ المتواضعَ ومن كلٌ مَن له يدٌ في إنجازه كمَن وفَّر لي النسخَ الخطِّيَّةَ للكتابِ شهيدِ العلمِ والمعرفةِ الشيخِ/ أحمد الشاذلي رحمه الله، والشيخِ الفاضلِ/ مصطفى رضا الأزهري حفظه الله، ويجعلَه في ميزان حسناتِنا يومَ لا ينفع مالٌ ولا بَنُونَ إلا مَن أتى اللهَ بقلبٍ سليمٍ، وأن يُلبِسَه ثوبَ القبولِ، ويعصمَنا من الحسَدِ والحاسدين والحقدِ والحاقدين، ويُشغلَنا بما فيه إثراءٌ للعلمِ والمعرفةِ، ونفعٌ للمُحصِّلين بفضلِه وكرمه حتى نلقاه وهو راضٍ عنا.

ربَّنا ربَّنا إليكَ أَنَبْنا ... فأَجِرْنَا مِن حَرِّ نارِ الجَحِيمِ

واكْفِنا شَرَّ ما نَخافُ بلُطْفٍ ... يا عظيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمِ

وتَقَبَّلْ أعمالَنا واعْفُ عنَّا ... وأَنِلْنَا دُخُولَ دارِ النَّعِيمِ

بِنَبِيٍّ بَعَثْتَهُ، فَهَدَانا ... لِصراطٍ مِنَ الهُدَى مُستَقِيمِ (١)

المحقق:

الدكتور/ أحمد التجاني ثاني سعد الأزهري

●●●

= لا تُرجَى منه فائدةٌ لصِغَرِ سِنِّه، و(لُزَّ): شُدَّ، و(قرَن): الحبل الذي يُشد به البعيران مقرونَين، و(القناعيس) جمع (قنعاس): عظيم الجسم، والبيتُ بمنزلة مَثَلٍ يضرَب لمَن بارز مَن ليس بكفؤٍ له. ديوان جرير (ص: ٢٥٠)، نش: دار بيروت للطباعة والنشر، وشرح الجمل لابن خروف (٢/ ٧٨٥)، تح: د. سلوى محمد عمر عرب، رسالة علمية بجامعة أم القرى.

(١) من قصيدةٍ رائعةٍ للأمير منجك باشا تـ ١٠٨٠ هـ في مناجاة الله سبحانه وتعالى، ينظر: ديوانُه (ص: ٤١)، تح: محمد باسل عيون السود، نش: وزارة الثقافة – الهيئة السورية العامة للكتاب – دمشق ٢٠٠٩م.

الدراسةُ التمهيدِيَّةُ

وفيها فصلان:

الفصل الأول: (التعريف بالمحشِّي، والمصنِّف).

الفصل الثاني: التعريف بالحاشية.

الفصل الأول

(التعريف بالمحشِّي، والمصنِّف)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمحشِّي.

المبحث الثاني: التعريف بالمصنِّف.

المبحث الأول: التعريفُ بالمحشّي

هو أبو السَّعادات حَسَنُ بنُ محمد كتن بنِ محمودٍ المُلَقَّبُ بالعَطَّار، الأزهرِيُّ الدراسةِ، الشافعِيُّ المذهبِ، المغربِيُّ الأصلِ، المصرِيُّ المولدِ والنشأةِ (١).

وقد أشرقت الأرضُ بولادةِ هذا العالِمِ الجليلِ سنةَ ١١٨٠ هـ – ١٧٦٦ م بالقاهرةِ المحروسةِ مِن أسرةٍ مغربيّةِ الأصلِ هاجَرتْ مِنَ المغربِ إلى مصرَ، وكان أبوه الشَّيخُ محمد كتن يَبيعُ العطورَ؛ فانتقَلَتِ النِّسْبَةُ إلى بيعِ العطورِ منه إلى ابنه النابغةِ المُتَرْجَمِ له، فعُرِف بـ (**العطّار**)، ويظهر أنّ والدَه الشيخَ محمداً كان مِن أهلِ العلمِ حيث يقول عنه ابنُه العلامةُ العطَّارُ في بعضِ كتبِه: (**ذاكرتُ بهذا الوالدِ رحمه الله**) (٢).

بدأ الشيخُ حسنٌ حياتَه مُراقبًا أباه في شئونِ حياتِه مِنَ المهنةِ وأخواتِها، مع ما يتوقَّد في نفسِه مِنَ الشَّغَفِ بتحصيلِ العلمِ والمعرفةِ والنهمِ الشديدِ إلى الاغترافِ مِن منابعِه الصافيةِ، ولمّا لحظَ أبوه الكريمُ منه ذلك أَطْلَقَ سراحَه إليه، ووهبَه للعلمِ محرَّرًا، فكان ذلك منطلَقًا لنبوغِه المعرفيِّ، فبدأ شيخُنا يَرِدُ على رِياضِ الأزهرِ الشريفِ، ويتردَّد بين علمائه الأعلامِ ينهَلُ ويعَلُّ مِن علومِهم الغزيرةِ، كالعلّامةِ

---

(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للشيخ عبد الرزاق البيطار (١ / ٤٩١ – ٤٩٢)، تح: محمد بهجة البيطار، نش: دار صادر، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١ / ٥٨٧ – ٥٨٨)، نش: مؤسسة الرسالة، والخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك (٤ / ٣٨)، ط: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ، والأعلام لخير الدين الزركلي (٢ / ٢٢٠)، نش: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م، وهداية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١ / ٣٠١)، نش: دار إحياء التراث العربي، وكتاب حسن العطار – من سلسلة نوابغ الفكر العربي محمد عبد الغني حسن (ص: ٢٠)، نش: دار المعارف، الطبعة الثانية.

(٢) ينظر: الخطط التوفيقية (٤ / ٣٨)، وكتاب حسن العطار – من سلسلة نوابغ الفكر العربي محمد عبد الغني حسن (ص: ٢٠).

الشيخ محمد الأمير المالكي، والعلامة المحقِّق الشيخ محمد الصبَّان، وسُرْعَانَ ما انْفَتَحَتْ له مَحَارِيبُ المعرفةِ، وانقادَتْ له مَقَالِيدُ الحكمةِ، فكان مِمَّن يُشارُ إليه بالبنان، وتسيرُ بذكرِه الرُّكْبان، وأخذ بحظٍّ وافرٍ مِن كلِّ العلومِ المدروسةِ في عصرِه مِن علم الأصولِ والنحو وعلومِ البلاغةِ، والمنطق، والطبِّ، والفلسفةِ، والزيارجة والهندسة والهيئة (١)، وكان شاعرًا نحريرًا وكاتبًا أديبًا كبيرًا (٢)، فكان فَرْدَ المَعَارِفِ والعَوَارِفِ، وكَعْبَةَ اللَّطَائفِ لِكلِّ طائفٍ، فازدَهَى به جمالُ مُحَيَّا العلمِ، وانتَهَى إليه كمالُ الفهمِ (٣).

ولمّا احتَلَّ مصرَ الكنانة الفرنسيُّون سنةَ ١٧٩٨ م، وتَدَهْوَرَتِ الأوضاعُ في القاهرة، كان له مِنَ الطالعِ السعيدِ ما ساقه إلى الصعيدِ، وهاجر -فيما قيل- إلى دمياط تحديدًا، ثم عاد أدراجَه إلى القاهرة بعدَ بضعةِ أيَّامٍ، فاتَّصل بالعلماءِ مِنَ الفرنسيِّينَ، يأخذ منهم ما ليس عنده، ويعطيهم ما ليس لهم، فدرَسَ على يدهم العلومَ العصريةَ من العلومِ الرياضيّةِ والفلكيّةِ والهندسيّةِ، واطَّلَع على كتبِهم وآلاتِهم وتجارِبِهم العلميةِ، وأخذوا منه العلومَ العربيةَ، فكان شيخَهم وتلميذَهم في وقتٍ واحدٍ (٤).

وقد اشتغل العلامةُ العطَّارُ بالتدريسِ في الجامع الأزهر بعد أن ظهرتْ عليه في العلمِ بهجةُ الشيوخِ، وتجلَّتْ فيه آياتُ النبوغ والرسوخِ، فدرّس فيه علومًا متعدِّدةً منها علمُ النحو، وكان مِن نتائجِ ذلك أنْ كانتْ حاشيتُه على شرحِ الأزهريَّةِ، يقول في ذلك رحمه الله: « ...، هذه حَوَاشٍ كنتُ جمعْتُها على شرحِ الأزهريةِ في علمِ

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين (١ / ٥٨٦).

(٢) ينظر: قصة الأدب في مصر للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي (٣ / ٩٨)، نش: دار الجيل - بيروت.

(٣) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١ / ٤٨٩).

(٤) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١ / ٤٩١ - ٤٩٢)، ومعجم المؤلفين (١ / ٥٨٧ - ٥٨٨)، والخطط التوفيقية (٤ / ٣٨)، والأعلام (٢ / ٢٢٠)، وكتاب حسن العطار - من سلسلة نوابغ الفكر العربي محمد عبد الغني حسن (ص: ٢٠).

النحوِ وقتَ قراءتِي لذلك الكتابِ بالجامعِ الأزهر لبعض الطلبةِ ثم شرَعْتُ في نقلِها مِنَ المسودةِ...» (١).

أبرزُ مشايخه:

لا يخفَى على أحدٍ أنّ عالمًا في حجمِ الشيخ حسنٍ العطّارِ الّذي أخذ مِن جُلِّ علومِ عصرِه بحظٍّ وافرٍ مِنَ العلومِ النقليَّةِ، والعلومِ العقليَّةِ، وعلومِ الآلةِ، والعلومِ التجريبيَّةِ لا بدَّ أن يتَتَلمَذَ على يدِ كثيرٍ مِنَ العلماءِ بحيث تصعُبُ الإحاطةُ بهم في عجالةٍ يسيرةٍ، ومنهم على سبيلِ المثالِ لا على سبيلِ الحصرِ والإحاطةِ (٢):

١- الشيخ أحمد البيلي المتوفى سنة ١٨٠٠ م.

٢- الشيخ أحمد برغوث المتوفى ١٨٠٩م.

٣- الشيخ محمد عرفة الدسوقي المتوفى ١٨١٥م.

٤- الشيخ محمد الأمير المتوفى ١٨١٧م.

٥- الشيخ محمد الشنواني المتوفى ١٨١٨م.

٦- الشيخ عبد الله سويدان المتوفى ١٨١٩م.

٧- الشيخ أحمد السجاعي المتوفى ١٧٨٣ م.

٨- الشيخ العلامة المحقِّقُ محمد الصبان المتوفى سنة ١٧٩٢م.

٩- الشيخ أحمد العمروسي المتوفَّى ١٧٩٣م.

١٠- الشيخ أحمد يونس المتوفى ١٧٩٤م.

---

(١) ينظر: مقدمة الحاشية من النص المحقق (ص: ١١١).

(٢) كتاب حسن العطار (ص: ٢٣ - ٢٥).

أبرز تلامذته:

لقد كثرت تلاميذُ العلامةِ العطّار كما كثرت مشايخُه، وتخرّج على يدِه أعلامُ العلمِ والفكرِ والثقافةِ والنهضةِ، ولا غروَ في ذلك حيث جمع اللهُ في شخصه الواحد عالَمَ المعرفةِ، فهو الفيلسوفُ المتكلم الأصوليُّ المهندسُ الطبيبُ النحويُّ الأديبُ الشاعرُ وشيخُ الإسلامِ والمسلمين في قبلةِ العلمِ والعلماءِ جامعِ الأزهرِ الشريفِ.

وقد كان للشيخِ حسن العطارِ حلقةٌ تغصّ بطلبة العلم والعلماءِ من مشارق الأرض ومغاربِها، ومِن تلامذته البارزين على سبيلِ المثالِ [١]:

١ـ الشيخ العلامة رفاعة الطهطاوي إمام النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر بلا منازع.

٢ـ الأديب البارز الشيخ حسن قويدر، وهو صاحب كتاب زهر النبات.

٣ـ الشيخ محمد عياد الطنطاوي.

٤ـ الشاعر المشهور الشيخ محمد شهاب الدين.

آثاره العلمية ومؤلفاته:

أثرَى الشيخُ حسنٌ العطّارُ المكتبةَ الإسلاميةَ والعربيةَ بمؤلفاتٍ في مختلَفِ العلوم والفنون، فمنها ما ذكره الشيخُ بنفسه في إجازتِه التى كتبها للشيخ حسن البيطار[٢]، ويمكن إجمالُ المشهور المتداوَلِ مِن كتبِه فيما يأتي:

١ـ حاشية على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري [٣].

---

(١) كتاب حسن العطار (ص: ٢٥ – ٢٨).

(٢) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١ / ٤٩١ – ٤٩٢)، وينظر: معجم المؤلفين (١ / ٥٨٧ – ٥٨٨)، والخطط التوفيقية (٤ / ٣٨)، والأعلام (٢ / ٢٢٠)، وكتاب الحسن العطار (ص: ٨٤– ٨٧).

(٣) قد حقَّق هذه الحاشية الزبير بن محمد أيوب بن عمر في رسالته لنيل درجة العالمية **(دكتوراه)** في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢٧ – ١٤٢٨هـ.

٢- حاشية على شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري وهو الكتابُ الذي بين أيدينا.

٣- حاشية العصام على الوضعية للإيجي.

٤- حاشية على شرح إيساغوجي في المنطق لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.

٥- حاشية على السمرقندية في الاستعارة لأبي القاسم السمرقندي.

٦- حاشية على السُّلَّم لمحب الله البهاري.

٧- حاشيتان على ولدية المرعشي فى آداب البحث.

٨- شرح المنظومة الوضعية.

٩- شرح المنظومة في آداب البحث.

١٠- شرح منظومة التشريح.

١١- شرح نزهة الشيخ داود في الطبّ.

١٢- حاشية على شرح أشكال التأسيس في علم الهندسة.

١٣- حاشية على المغني فى النحو.

١٤- حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه.

١٥- حاشية على مقولات الشيخ السجاعي.

١٦- رسالة في كيفية العمل بالأسطرلاب والربعين المقنطر والمجيب والبسائط.

١٧- رسائل في الرمل والزايرجة والطب والترشيح.

١٨- رسالة في البسملة والحمدلة.

١٩- حاشية على كتاب التذهيب في المنطق للخبيصي.

٢٠- منظومة في النحو.

شعرُه وكتاباتُه الأدبيةُ:

إنّ الشيخ حسناً العطّارَ عالِمٌ مَجيدٌ، وشاعرٌ مُجيدٌ، وكاتب فريدٌ، بإجماعِ كلِّ مَن كتبوا عنه مِنَ العلماء والباحثين، وقد تمتَّع العطارُ في شعره برقّةِ الطبعِ وسلامةِ الذوقِ، ورهافةِ الحسِّ، وكان ينحو في شعره منحَى أهلِ الأندلس في نظم قصائدِهم، فنظم المُوشّحاتِ على نمطِهم، وله أشعارٌ في معظم الأغراضِ الشعرية في عصره مِن غزلٍ ونسيبٍ، ووصفٍ، ومدحٍ، وهجاءٍ، وتهنئة، ورثاءٍ، ومن الشعرِ التعليميِّ، ومِنَ النماذج على شعره:

يقول في قصيدةٍ له بعنوان: **(رسالة من عاشق لمعشوق)**:

أعَنِ المُحِبِّ ثَناكَ عنه وَجِيبُهُ ... أَمْ قَدْ دَعَاكَ إِلَى البِعَادِ رَقِيبُهُ

هَجَرَ الكَرَى لمّا هَجَرْتَ وَوَاصَلَتْـ ... ـهُ شُجُونُه وَازْدَادَ فِيكَ نَحِيبُهُ

لَمْ يَجْنِ ذَنْبًا فِي هَوَاكَ وإِنَّمَا ... قد كان بالهِجْرانِ مِنك نَصِيبُه

أَفْقَرْتَهُ مِن حسنِ وَصْلِك بعْدَ ما ... جَادَتْ عَلَيْك دُمُوعُه ونَسِيبُهُ

وتَرَكْتَهُ والفِكْرُ فِيك مَعَ النُّهَا ... رِ سَمِيرُه والسُّهْدُ منك مُنِيبُهُ

ويقول في رثاء شيخه العلامة المحقق المدقق الشيخ عرفة الدسوقي المالكي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ ١٨١٥ م:

أَحَادِيثُ دَهْرٍ قَدْ أَلَمَّ فَأَوْجَعَا ... وَحَلَّ بِنَادِي جَمْعِنا فَتَصَدَّعَا

لَقَدْ صَالَ فِينا البَيْنُ أَعْظَمَ صَوْلَةٍ ... فَلَمْ يُخْلِ مِن وَقعِ المُصِيبةِ مَوْضِعَا

وَجَاءَتْ خُطُوبُ الدَّهْرِ تَتْرَى، فَكُلَّمَا ... مَضَى حَادِثٌ يَعْقُبْهُ (١) آخَرُ مُسْرِعَا
وَحَلَّ بِنَا مَا لَمْ نَكُنْ فِي حِسَابِهِ ... مِنَ الدَّهْرِ مَا أَبْكَى العُيُونَ وأَفْزَعَا

إلى أن قال رحمه الله:

يَمِينًا لقد جَلَّ المُصابُ بشيخِنا الدْ ... دَسُوقِيْ، وعاد القلبُ بالهَمِّ مترَعَا
وشابتْ قلوبٌ لا مَفارِقَ عندَما ... تنكَّرَتِ الأسماعُ صوتَ الذي نعَى
فَلِلنَّاسِ عذرٌ في البُكَاءِ ولِلْأسَى ... عليه، وأمّا في السواءِ فتجزَعا
تواضَعَ للطلابِ، فانتفعوا به ... على أنه بالحِلمِ زاد ترفُّعًا
وكان حليمًا واسعَ الصدرِ ماجدًا ... تقيًّا نقيًّا زاهدًا متورِّعا
سعَى في اكتِسابِ الحمدِ طولَ حياتِه ... ولم نرَه في غيرِ ذلك قد سعَى
ولم تُلهِه الدنيا بزخرُفِ صورةٍ ... عن العلمِ كيما أنْ تغرَّ وتخدَعا (٢)

وقد كان للشيخ حسن العطارِ موهبةٌ كبيرةٌ في نظم العلومِ، وهو ما يُسمَّى بالشعر التعليمِيِّ، فكان مِمّا يختصُّ به منهجُه في الكتابِ الذي بين أيدينا نظمُه لكثيرٍ من المسائلِ التي يتطرّق للحديثِ عنها، فمنها على سبيل المثال قوله في نظم علوم العربيةِ:

نحوٌ وصرفٌ عَرُوضٌ بعدَه لغةٌ ... ثم اشتقاقٌ وقرضُ الشعرِ إنشاءٌ
كذا المعانِي بيانُ الخطُّ قافيةٌ ... تاريخ، هذا لعلمِ العُربِ إحصاءٌ (٣)

---

(١) (يعقبْه) هذا من باب حذف حركة الإعراب لضرورة الشعر، وهو ممّا يُرغَب عن ارتكابه إذا أمكن العدولُ عنه، ولو قال (يتلوه) لَسلم الوزن مع سلامةِ المعنى.

(٢) ينظر: كتاب حسن العطار (ص: ٨٨ – ٩٦).

(٣) ينظر النص المحقق (ص: ١٣٢).

وله -رحمه الله- منظومةٌ نحويةٌ اشتملت على جُلِّ أبوابِ النحو المهمةِ كما صنع مِن قبله العلامةُ القاسم بن علي الحريريُّ، وابنُ معطٍ، وابنُ الحاجب، وابنُ مالك، والسيوطي وغيرُهم، وأوّلُها:

بحمدِك - يا مولاي - أبدأ في أمرِي ومنك أرومُ العونَ في كلِّ ذي عسرِ

ومنك صلاةٌ مع سلامٍ على النبيِّ وآلٍ وصحبٍ ما شدَا في رُبا قمرِ

وبعدُ، فعلمُ النحوِ لا شكَّ واجبٌ لطالبِ علمِ الشرعِ يقفوه ذو حجرِ

وكما كان الشيخ العطارُ شاعرا مجيداً كان كاتبًا فريداً؛ حيث انقاد له الأدبُ بفنّيه الشعرِ والنثرِ على غرار علماء الأندلس الذين يجمعون في الغالبِ موهبتَي الشعرِ والنثرِ معا، فكتابُه الذي أصدرَه باسم **(كتاب الإنشاءِ)** خيرُ شاهدٍ على نبوغِه في الكتابةِ الفنِّيةِ، وهو كتابٌ فيه بناتُ قلمه منَ المخاطباتِ والرسائلِ الإخوانيّةِ والخطبِ والإجازاتِ العلميّةِ والكتابةِ الديوانيّةِ وشروطِ كتابةِ الوثائق والصكوكِ، فكان بذلك كتاباً تطبيقيًّا ونظريًّا في وقتٍ واحدٍ، وضعه على أنه دستورٌ للكتابةِ في عصرِه يضع قواعدَ الكتابةِ ثم يُعززُها بالنماذجِ المتعددةِ التي جاد بها بنانُه، فكان الكتابُ منهلاً عذبًا للمتأدبين وشُداةِ الأدب (١).

ثناء العلماءِ عليه:

قد نال الشيخ العطارُ كثيرًا من إعجابِ أهل الفضلِ حيًّا وميتًا، حيث تُوِّجَ بكثيرٍ من المدائحِ من تلامذته الذين تخرَّجوا عليه، ونهلوا من بحور علومه، ومن غيرِهم من فضلاء أهل العلم، ومِن أحسنِ ما قيل في مدحه ما قاله الشاعر النجيب شهاب الدين:

هو في سماءِ العلمِ بدرٌ كامل ما إنْ يُصاب تمامُه بسرارِ

---

(١) ينظر: كتاب حسن العطار (ص: ٦٥).

هو في المعارفِ صاحبُ الحالِ الذي ... يمتـــازُ عند تنكُّرِ الأخـــبـــارِ

هو في الزمانِ السعدُ والعزُّ الذي ... تعتـزُّ مصـرُ به على الأمـصـارِ

وقال في قصيدته الأخرى:

قلتُ: يا ذا العذولُ دعني وجهلي ... حسبُكَ البرُّ بحرُ فيضِ العلومِ

مركزُ الفضلِ مَن غدا كلُّ قطرٍ ... مستمداًّ من خطِّه المُستقيمِ

شيخُ كلٍّ الشيوخِ مولى الموالي ... صفوةُ الأصْفِيَا مُزِيلُ الهمومِ

حسنُ الذاتِ والصفاتِ جميعا ... مُغضِب المُبغضين مُرضِي الخصومِ

هو عطارُنا الذى مِن شَـــذَاه ... كان عِطرُ الهُدَى ذَكِيَّ الشَّمِيمِ (١)

وقال عنه صديقُه الحميمُ المؤرخُ الكبير الشيخ عبد الرحمن الجبرتي في معرض الترجمةِ عن الشيخ محمد عرفة الدسوقي: « ...، وقد رثاه أمثلُ مَن عنه أخذ، وأكملُ مَن له تتلمذَ، صاحبُنا العلامةُ، وصديقنا الفهامةُ، المنفردُ الآنَ بالعلومِ الحكميّةِ، والمُشارُ إليه في العلومِ الأدبيةِ، صاحبُ الإنشاءِ البديعِ، والنظمِ الذي هو كزهرِ الربيعِ الشيخ حسن العطارُ» (٢).

وقال عنه مصطفى بكري الساعاتي وهو من تلامذته: « ... العالمُ المفرَدُ والعلَمُ الأوحدُ، ربُّ الشعرِ والقريضِ، والفنون التي هى كالروضِ الأريضِ، ذو التآليفِ الشائقةِ، والتحقيقاتِ الفائقةِ، أوحد الفضلاءِ، المتفنن في علومٍ لا يعرفها إلا أفرادٌ قليلةٌ، الحائزُ قصبَ السبقِ في مضمارِ كل فضيلةٍ، شيخنا بل وشيخ كلٍّ من نظَم ونثَر، وقرَأ العلومَ وحرّرَ، أبو السعادات حسن بن محمد الشهير بالعطار» (٣).

---

(١) كتاب حسن العطار (٥١ – ٥٢).

(٢) عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي (٣ / ١٦٢)، تح: الأستاذ الدكتور / عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، نش: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٧ م.

(٣) كتاب حسن العطار (ص: ٥٤) نقلاً عن روض المدارس – العدد ١٨ (ص: ٢٧).

خروجه من مصر إلى البلادِ الروميّة:

قد خرج العلامةُ الشيخُ العطار مِن مصر المحروسةِ إلى البلادِ الروميةِ لحوادثَ صعبةِ التحمُّلِ مُستصحبا طائفةً مِن مؤلفاته كما قال - رحمه الله- عن نفسه: «... فدهمَ مصرَ ما دهمَها مِن حادثةِ الكفرةِ الفرنسيسِ، فخرجت فارًّا من مصرَ إلى البلادِ الروميّةِ مستصحبًا للمسودةِ وغيرِها من بعض كتبي، فأقمتُ بالبلادِ الروميةِ مدةً طويلةً، ثم توجَّهْتُ إلى دمشقِ الشامِ، فصادف دخولي فيها زوالَ يوم الجمعةِ الثاني مِن شهر ربيع الأولِ سنةَ خمسٍ وعشرين ومائتين وألف» (١).

وقد أقام الشيخ خارجَ مصر ثلاثة عشر عامًا متنقلاً من بلدٍ إلى بلدٍ آخر، فلما استقرّت الأحوالُ في مصر، وتمّت الولايةُ لمحمد علي عاد الشيخُ إلى مصر مشتغلاً بالتدريس في الأزهر الشريف كما كان قبل رحيله (٢)، فشاء اللهُ له أنْ يتولّى - رحمه الله - مشيخةَ الأزهرِ الشريف سنة ١٢٤٦ هـ- ١٨٣٠ م بعد وفاة الشيخ أحمد الدمهوجي رحمه الله، فأداره على أحسن ما تكون الإدارةُ، وظل في منصبه شيخًا للأزهرِ الشريفِ إلى أن توفاه الله - سبحانه وتعالى - سنة ١٢٥٠ هـ- ١٨٣٥ م.

وفاته:

بعد الحياة الحافلة بالعطاءِ المعرفيِّ بكل جوانبِه وأنواعه وأشكاله والريادةِ في النهضة العلميةِ الحديثةِ لبّى العلامة الشيخ حسن العطارُ نداءَ ربِّه، وتوفِّي سنة ١٢٥٠ هـ- ١٨٣٥ م (٣)، رحمه الله رحمةً واسعةً، وجزاه عن العلوم وأهلِها الجزاءَ الأوفى.

●●●

(١) ينظر: مقدمة الحاشية في النص المحقق (ص: ١١١).

(٢) ينظر: كتاب حسن العطار (ص: ٢١).

(٣) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١ / ٤٩١ - ٤٩٢)، وينظر: معجم المؤلفين (١ / ٥٨٧ - ٥٨٨)، والخطط التوفيقية (٤ / ٣٨)، والأعلام (٢ / ٢٢٠)، وكتاب الحسن العطار (ص: ٢٢).

المبحث الثاني: التعريف بالمصنِّف

هو العلامة الشيخ خالدُ بنُ عبدِ الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد زينُ الدين الوقادُ الأزهريُّ الشافعي المصريُّ الجرجاوي (١).

وقد وُلد الشيخُ خالدٌ بجرجا مِن صعيد مصر في حدود سنة ٨٣٨ هـ(٢)، فانتقل إلى القاهرة مع أبيه وهو صغيرٌ، ثم حفظ القرآنَ الكريم، وبدأ يعمل في الأزهر الشريف وَقَّادًا، فحدثت حادثةٌ بينه وبينَ أحد الطّلّابِ حيث سقطتْ منه على كرّاس الطالبِ فتيلةٌ، فشتمه وعيّره بالجهلِ، فعزّ على الشيخِ خالدٍ شتمُه وتعييرُه له بالجهلِ، فنفعتْه تلك الحادثةُ أكثرَ ممّا آلَمته؛ حيث غيّرت مسارَ حياته، فبدأ يطلب العلمَ على تقدُّمٍ في العمر، إذ جاوز من العمرِ حينَها ثلاثين سنةً، فصدق في الطلبِ، ففتح اللهُ له ما لم ينفتِح لأحدٍ مِن أهلِ عصرِه في علم العربية، يقول في ذلك ابنُ العماد الحنبلي: « ...، اشتغَل بالعلمِ على كِبَرٍ، قيل: كان عمرُه ستًّا وثلاثين سنةً، فسقطتْ منه يومًا فتيلةٌ على كرّاسِ أحدِ الطلبةِ، فشتمه وعيَّره بالجهلِ، فترك الوقادةَ، وأكبَّ على الطلب، وبرع، وأشغل الناسَ، ...، وكثر النفعُ بتصانفيه لإخلاصِه ووضوحِها » (٣).

وقد ذكرت كتب التراجمِ عددًا مِنَ العلماء الذين تلقى الشيخُ خالدٌ العلومَ عنهم، ومن ذلك ما قاله عنه شيخُه السخاوي: « ...، وُلِدَ تقريبًا سنةَ ثمانٍ

---

(١) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي (٣ / ١٧١)، نش: دار الجيل بيروت، وشذرات الذهب لابن العماد (١٠ / ٣٨)، تح: محمود الأرنؤوط، نش: دار ابن كثير دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي (١ / ١٩٠)، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٢) ينظر: الضوء اللامع (٣ / ١٧١).

(٣) ينظر: شذرات الذهب (١٠ / ٣٨ - ٣٩).

وثلاثين وثمانمائة بجرجة مِنَ الصعيد، وتحوَّل وهو طفلٌ مع أبوَيه إلى القاهرة، فقرأ القرآنَ، والعمدةَ ومختصرَ أبي شجاع، وتحوَّلَ إلى الأزهر، فقرأ فيه المنهاجَ، وقرأ في العربيةِ على يعيش المغربيِّ نزيل سطحه، وداوود المالكيِّ، والسنهوريِّ، وعنه أخذ ابن الحاجب المصري، والعضد، ولازم الأمين الأقصرائي في العضد وحاشيته، والتقى الحصني في المعاني والبيان والمنطق، والأصول والصرف والعربية، وأخذ قليلاً عن الشمني، ودوام تقسيم العبادي سنين، وكذا المقسي، بل والمناوي، وقرأ على الجوجري، وإبراهيم العجلوني، والزين الأبناسي، وأخذ الفرائضَ والحسابَ عن السيد علي تلميذ ابن المجدي، واليسير عن الشهاب السجيني، والزين المارداني، وسمع مني يسيراً، وبرع في العربية، وشارَكَ في غيرِها، وأَقْرَأَ الطلبةَ، ولازَم تغري بردي القادري، فقرَّره في المسجد الذي بناه الدوادار بخان الخليلي، ومشى حاله به وبغيره قليلا، وتنزل في سعيد السعداء وغيرها، وشرح الآجروميةَ وغيرَها، وكتب على التوضيحِ لابن هشام، وهو إنسانٌ خيِّرٌ، رأيتُ كراسةَ بخط الحليبي انتقد فيها، وقرضها له الكافيجي وغيره» [1].

•ؤلفاتِه التى كثر نفعُها وعمَّ خيرُها بين طلبة العلم من حين تألـ

.ة الأزهرية وشرحُها.

ـصريح بمضمون التوضيح، ومنه لُقِّب في كتب من جاء بعده بالمصرِّح.

شرح المقدمة الآجرومية.

٤- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام.

٥- شرح الجزرية في علم التجويد.

(١) ينظر: الضوء اللامع (٣ / ١٧١ - ١٧٢).

٦- شرح بردة الإمام البوصيري.

٧- إعراب الألفية المسمى بتمرين الطلاب [١].

وكلٌّ هذه الكتبِ مطبوعةٌ بطبعاتٍ متعددة، ومحققةٌ بتحقيقاتٍ متنوعةٍ يعرفها كل من له العنايةُ بعلوم العربية.

وقد توفيَ على طريقِ العودةِ منَ الحجّ على مشارف القاهرة في رابعَ عَشَرَ منَ المحرَّم سنة ٩٠٥ هـ [٢]، رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن علوم العربية خير الجزاء.

***

---

(١) ينظر: الضوء اللامع (٣ / ١٧١)، والكواكب السائرة (١ / ١٩٠)، وشذرات الذهب (١٠ / ٣٨ - ٣٩).

(٢) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة (١ / ١٩٠)، وشذرات الذهب (١٠ / ٣٩).

الفصل الثاني

(التعريف بالحاشية)

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق نسبة الحاشية.

المبحث الثاني: الأسس المنهجية في الحاشية.

المبحث الثالث: مصادر الحاشية.

المبحث الرابع: المآخذ.

المبحث الأول: تحقيق نسبة الحاشية

أولاً: اسم الحاشية:

لم يضَعِ المؤلِّفُ لحاشيتِه هذه اسمًا معيَّنًا على عادةِ العلماءِ في وضعِ الأسماءِ الجميلةِ لمؤلَّفاتِهم كما يُسَمِّي الناسُ أبناءَهم بالأسماءِ الحسنةِ، غيرَ أنها اشتهرتْ باسم (**حاشية العطار على شرح الأزهريةِ في علم العربيةِ**)، وهذه الشهرةُ نشأتْ من نوعِ الكتابِ المؤلَّفِ، ومن عبارة المؤلِّفِ التي جاءت في مقدمتِها، حيث قال: «.... هذه حواشٍ كنت جمعتها على شرح الأزهرية في علم النحو وقتَ قراءتي لذلك الكتابِ بالجامع الأزهر لبعضِ الطلبة»[1]، وقد وردت هذه التسميةُ في كل الوثائقِ التي تثبت بها أسماءُ الكتبِ علميًّا، وهي كالآتي:

١ـ ذكرُها بهذا الاسم في الإجازة التى كتبها المؤلِّفُ لتلميذِه الشيخ حسن البيطار؛ حيث تعرَّضَ لذكرِ أكثر مؤلفاته، فذكر الحاشيةَ باسمِ: (**حاشية الأزهرية في النحو**)[2].

٢ـ ثبوت هذا الاسمِ على أَغْلِفَةِ جميعِ مخطوطاتِ الحاشية، ومنها النسخُ التي اعتمدتُ عليها في التحقيق، كما سيأتي الحديثُ عنها، وصورٌ نموذجية منها.

٣ـ ذكرُ الحاشيةِ بهذا الاسمِ في الكتب التي تعنى بإحصاء المؤلفات، أمثال كتاب معجم المؤلفين[3].

---

(١) ينظر: النص المحقق (ص: ١١١).

(٢) تُنظر الإجازةُ بأكملها في كتاب حسن العطار (ص: ٨٤).

(٣) ينظر: (١/ ٥٨٧).

ثانيًا: نسبة الحاشية إلى العطار:

ثبتتْ نسبةُ هذا الكتابِ إلى العلامةِ الشيخ حسن العطار بما لا يدع مجالاً للشكِّ، مِنَ خلالِ أدلةٍ صريحةٍ يُمكن إجمالُها فيما يأتي:

١- نسبة الكتاب إليه على أَغْلِفَةِ جميع المخطوطات كما سيأتي في الحديث عنها.

٢- ثبوتُ هذه النسبة في مقدمة الكتاب، حيث يقول المؤلفُ رحمه الله: « ...، أمّا بعدَ حمدِ الله والصلاةِ والسلامِ على رسولِ اللهِ محمدٍ وآله فيقول الفقيرُ حسن بن محمد العطارُ الشافعيُّ المصريُّ الأزهريُّ غفر الله ذنوبَه وستَر عيوبَه: هذه حواشٍ كنتُ جمعتها على شرح الأزهرية في علم النحو » [(١)].

٣- ثبوت هذه النسبة في جميع الكتب التي ترجمتْ له، وفي الكتب التي تعني بنسبة الكتب إلى مؤلفيها كمعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة [(٢)].

٤- إحالته في هذه الحاشية إلى مؤلفاته الأخرى، كقوله: « **(أَبْدأ بسم الله في حالةِ كونه رحمانًا رحيمًا)**، وليس المعنى على التقييدِ؛ لأنّ المُلاحَظَ البداءةُ باسمه -تعالى- مطلقًا بدون التقييدِ بوَصْفٍ مِنَ الأوصافِ. هذا خلاصةُ ما يُقال هنا، ولنا زيادةُ تحقيقٍ في هذا المقامِ في حاشيتنا على شرح القواعدِ للمؤلِّف » [(٣)]، وقوله في موضع آخر: « ...، والظاهرُ أنه مُجَرَّدُ تمثيلٍ لم يقصدْ به الشِّعْرَ، بلِ اتَّفَقَ اتِّزَانُه، ومِثْلُه لا يُسَمَّى شِعْرًا، وإنْ وافقَ المَوَازينَ كما بَيَّنَّاه في حَوَاشِي شيخِ الإسلامِ على الخَزْرَجِيَّةِ، نسأل اللهَ -تعالى- أنْ يجمعَنا بها هي وبَقِيَّةِ مُؤَلَّفَاتنا » [(٤)].

---

(١) ينظر: النص المحقق (ص: ١١١).

(٢) ينظر: (١/ ٥٨٧).

(٣) النص المحقق (ص:١١٩)، وينظر: حاشية الشيخ حسن العطار على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: ١٠٨-١٢٧)، تح: الزبير بن محمد أيوب بن عمر، رسالة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في اللغويات- كلية اللغة العربية- الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤٢٧ هـ-١٤٢٨هـ.

(٤) النص المحقق (ص: ٦٢٩).

ثالثا: سببُ تأليف الكتاب:

لم يظهر لي سببٌ معيَّنٌ دفع المحشِّيَ العلاّمةَ الشيخَ حسنًا العطّارَ إلى تأليف هذه الحاشيةِ غيرَ أنّه يظهر ممّا فيها أنها عبارةٌ عن تذييلٍ وتكميلٍ لمسائل شرحِ الأزهرية، وتوضيحات لِما يحتاج إلى ذلك من عباراته أوردها الشيخُ على طلبته أثناءَ قراءة الكتاب بالجامعِ الأزهرِ الشريفِ، ثمّ تبيّنَ له قيمةُ ما فتح اللهُ به عليه، فأرد أنْ تَعُمَّ فائدتُها جميعَ متعاطي العربية، فسعى إلى تدوينها رجاءَ دعوةٍ من عبدٍ صالحٍ، واحتسابَ الأجرِ من الله سبحانه وتعالى، على حدِّ ما عبَّر به عن نفسه، حيث قال: «...، هذه حَوَاشٍ كُنْتُ جَمَعْتُها على (**شَرْحِ الأَزْهَرِيَّةِ**) في علْمِ النَّحْوِ وَقْتَ قِرَاءتي لذلكَ الكِتَابِ بالجامعِ الأَزْهَرِ لبَعْضِ الطَّلَبَةِ، ثم شَرَعْتُ في نَقْلِها مِنَ المُسَوَّدَةِ، فَدَهَمَ مصرَ ما دهمَها مِنْ حَادِثَةِ الكفَرةِ الفَرَنْسِيس، فخَرَجْتُ فَارًّا من مِصْرَ إلى البِلاَدِ الرُّوْمِيَّةِ مُسْتَصْحبًا لِلْمُسَوَّدَةِ وغَيْرِها من بَعْضِ كُتُبي، فَأَقَمْتُ بالبِلاَدِ الرُّوْمِيّةِ مُدَّةً طَوِيلَةً، ثم تَوَجَّهْتُ إلى دِمَشْقِ الشّامِ، فَصَادَفَ دُخُولي فيها زَوَالَ يَوْمِ الجُمعةِ الثاني مِن شهرِ ربيعٍ الأوّلِ سَنَةَ خَمْسٍ وعشرين ومائتَين وأَلْفٍ، فَالْتَمَسَ مِنّي بَعْضُ إخواني مِن أهلِ العلمِ بتلك البَلْدَةِ قِرَاءَةَ الكتابِ؛ فشَرَعْتُ في نَقْلِ هذه الحاشيةِ وكِتَابتِها؛ رَجَاءَ أَنْ ينتفعَ بها إِخْوانُنا طَلَبَةُ العلمِ؛ فأَفُوزُ بدَعْوَةِ أَخٍ صَالحٍ يَنْظُرُ فيها، وأَسْأَلُ اللهَ أَنْ ينفعَ بها، ويَخْتِمَ لي بالإِيمانِ، ويغفرَ لي الخَطَايا بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ، وهو حَسْبِي ونِعْمَ الوكيلُ»(١).

●●●

(١) ينظر: النص المحقق (ص: ١١١-١١٢).

المبحث الثاني: منهجُ المحشي في الحاشية

إنّ نسبةَ المنهجِ العلميِّ إلى الأعمالِ العلميّةِ أشبهُ ما تكونُ بنسبةِ الدارِ إلى الأُثُثِ والأمتعةِ التي تُوضَع فيها، ومِن هنا لا يظهر لِمسائل أيِّ كتابٍ جمالُها وقيمتُها إذا كان في منهجه اختلالٌ واضطرابٌ، كما أنّ أثاث الدارِ لا يظهر منه جمالُه إذا وُضِع في دارٍ مُخْتَلَّةٍ في بنائها وشكلها الهندسيّ.

وقد كان لِلعلّامةِ الشيخِ حسنٍ العطّارِ منهجٌ علميٌّ دقيقٌ اعتمد عليه في كتابةِ حاشيتِه على شرحِ الأزهرية، فهو -وإن لم يُصرِّح به في المقدمةِ- يتبيّن عند التأمُّلِ والتمحيص، ويمكن في هذا المقام إجمالُ أسُسِه المنهجية في هذه الحاشية على ما يأتي:

١- ضبط ما يحتاج إلى الضبط مِن نصوصِ الشرح من خلالِ تفسيرِ الكلماتِ الغريبةِ، وإعرابِ العباراتِ التي قد يخفى على القارئ إعرابُها:

ومِن الأولِ قولُه: «قوله: (**ودَرْبَجَ**) بدالٍ فراءٍ مهملتَين، فباءٍ موحدةٍ فجيمٍ فسَّرَه الشارحُ بمعنى: لانَ بعد صعوبةٍ، وفي الصحاح [١]: (**دَرْبَجَتِ الحمامةُ لذكرِها**) خضعتْ له وطاوعتْه، وكذلك (**دَرْبَجَ الرجلُ**) إذا طأطأ رأسَه وبسط ظهرَه» [٢]، ومِنَ الثاني قولُه: «قوله: (**بابٌ**) بالتنوينِ يَتَعَيَّنُ أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، ولا يصِحُّ أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبرِ؛ لأنه نكرةٌ، ولا يجوز الابتداءُ بالنكرةِ، وقد سقط لفظُ (**باب**) في بعضِ النسَخِ، ونصُّها: (**والمرفوعاتُ**) بالواوِ، وهي هنا استئنافيَّةٌ لعدمِ ما تُعطَفُ عليه. قوله: (**المرفوعاتُ**) جمعُ (**مرفوع**) بمعنى: لفظ

---

(١) (د ر ب ج) (١/ ٤٢٠)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، نش: دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م.

(٢) النص المحقق (ص: ٣٩٣).

مرفوع، فهو صفةٌ لمذكَّرٍ لا يَعقِلُ، ووَصْفُ غيرِ العاقلِ يُجْمَعُ جمعَ التأنيث كما تقدَّمَ، نحو: (**جبال راسيات**)، ﴿**أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ**﴾ (١)، ولا يصحُّ أنْ يكونَ جمعَ (**مرفوعة**) وصفًا لمؤنثٍ، أي: كلمة مرفوعة، فإنه وإنْ جُمِعَ هذا الجمعَ أيضًا إلا أنه يَمْتَنِعُ عنه الإخبارُ بقوله: (**سبعة**) فإن العدد يُذَكَّرُ مع المؤنثِ، فلو كان جمعَ (**مرفوعة**) لقيل: (**سبع**) فإثباتُ التاءِ في العدد دليلٌ على أنه جمعُ: (**مرفوع**)، لِمَا أن العددَ يُؤَنَّثُ مع المذكَّرِ كذا قالوا، لكن قال بعضُ شيوخِنا: إنه يَصِحُّ أن يكون جمعَ (**مرفوعة**)، ومحلٌّ حذفِ التاء مِن عددِ المؤنَّثِ وإثباتِها في عددِ المذكَّراتِ إن كان المعدودُ مذكوراً تمييزاً للعدَدِ، أمّا إذا لم يُذْكَر أصلاً، أو سبق عليه جاز التذكيرُ والتأنيثُ كما هنا» (٢).

٢- الشرح المفصَّلُ للشواهِدِ التي استشهَدَ بها المصنِّفُ، ومن ذلك شرحُه لقول الشاعر:

لم تَتَلَفَّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها ... دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ (٣)

حيث قال: «قوله: (**لم تتلفَّعْ...**) البيتَ من بحر المنسرح، وأجزاؤُه: (**مستفعلن مفعولات مفتعلن**) مرتين، وآخرُ الشطرِ الأولِ، قوله: (**مئْزَرِها**)، و(**دعد**) أولُ الشطرِ الثاني، وإعرابُه (**لم**) حرفُ جزمٍ، و(**تتلفع**) مضارعٌ مجزومٌ بـ (**لم**) و(**بفضل**) جار ومجرور متعلق بقوله: (**تتلفع**) و(**فضل**) مضافٌ و(**مئزرِ**) مضافُ إليه والهاءُ مضافٌ إليه، و(**دعدٌ**) فاعلٌ منونٌ مصروفٌ، و(**لم تُسقَ**) (**لم**) حرف جازمٌ، و(**تُسْقَ**) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، مجزومٌ بحذفِ الألف، وأصلُه (**تُسْقَى**) بالألف، فلما دخل الجازمُ حذَفَها؛ لأنه مضارعٌ معتلٌّ و(**دعدُ**) بتركِ التنوينِ، نائبُ الفاعلِ، و(**في العُلَبِ**) جار ومجرور متعلقٌ بـ (**تُسْقَ**)

---

(١) (البقرة: ١٨٤).

(٢) النص المحقق (ص: ٤٠٥-٤٠٦).

(٣) ينظر تخريج البيت (ص: ٣٥١).

و(**العُلَب**) -بضم العين- جمع (**علبة**)، وهي إناءٌ مِن خشب تشرَبُ فيه أعيانُ العربِ كذا في الحلبي [١]، وفي الصِّحاحِ (**العُلْبَة**) مِحْلبٌ مِن جلدٍ، والجمعُ: (**عُلَب وعِلاَب**)، والمعنى أن دعداً هذه ليس لها فضلٌ أي: زائد على مئزرها تتلفَّعُ به، ولم تشرب في تلك الأواني، وهذا كنايةٌ عن كونِها ليست مِن بناتِ الأعيانِ؛ لأن التَّلَفُّعَ بفضلِ المئزرِ والشُّربَ في تلك الأواني مِن عادة الأعيان، فيلزم مِن نفيه -بحسب العادة- نفيُ لازمِه، وهو الشرَفُ، فصح كونُه كنايةً؛ لأنها انتقالٌ مِن الملزوم إلى اللازمِ، والحاصلُ أن المعنى الحقيقيَّ ليس مراداً، بل المرادُ لازمُه وهو نفيُ عُلُوِّ المنزلة والرِّفْعَةِ» [٢].

٣- الاستدراكُ على المصنِّفِ بإطلاقِ ما قيَّده على خلافِ الصوابِ وتقييدِ ما أطلقه على خلافِ الصوابِ:

ومِن الأولِ قوله: «قوله: (**المُنَادَى المُضَافُ وشِبْهُه**) الأَوْلَى عدَمُ التقييدِ بالمضافِ وشِبْهِه؛ لِيَشمَلَ المنادَى المُفْرَدَ، فإنه في محلِّ نصبٍ كاسمِ لا؛ لأنّ الكلامَ هنا في عَدِّ المنصوباتِ مطلقًا ولو محَلًّا ويدلُّ لهذا ما سيأتي مِن تقسيمه المفعولَ إلى ظاهرٍ وإلى مضمرٍ، فإنَّ المضمَرَ منصوبٌ مَحَلًّا، فالمنادَى مطلقًا مِنَ المنصوباتِ، لكنْ إنْ كان مضافًا أو شَبِيهًا بالمضافِ نُصِبَ لفظًا، وإلاّ نُصِبَ محَلًّا، فهو منصوبٌ إمَّا لفظًا أو محَلًّا» [٣]، ومن الثاني قوله: «قوله: (**إذا دَخَلَ عليه ناصِبٌ، ولم يتَّصِلْ بآخِرِه شَيْءٌ**)، أي: يقتضِي بناءَه كنُونِ النِّسْوَةِ، ونُونَيِ التَّوْكيدِ، ولَكَ أنْ تقولَ: لا حاجةَ إلى هذا القَيْدِ، أي: قوله: (**ولم يتَّصِلْ...**) إلخ؛ لأنَّ الكَلامَ في المنصوباتِ ولو

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ٣٦١- ٣٦٢)، تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩م.

(٢) النص المحقق (ص: ٣٠٦-٣٠٧).

(٣) النص المحقق (ص: ٥٧٧).

مَحَلًّا، والفعلُ الَّذِي لَحِقَتْه إِحْدَى النونات، ودخل عليه الناصبُ فهو وإنْ كان مبنيًّا يكونُ في مَحَلِّ نصب» (١).

٤- الاستِدراكُ على المصنِّفِ بذكرِ ما فاته أنْ يذكُرَه، وهو مِمّا لا ينبغي إهمالُه:

ومن ذلك قوله: «ولم يذكر المصنفُ ما فصل بينه وبين النون فاصلٌ مقدَّرٌ، ومثالُه قولُه تعالى: ﴿**وَلَا يَصُدُّنَّكَ**﴾ (٢)، فإنه معربٌ مجزومٌ بـ(لا) الناهية، وعلامةُ جزمِه حذفُ النون، وقد فصَلَ بينَ الفعلِ ونونِ التوكيد واوُ الجماعةِ، فإنها حُذِفَتْ لالتِقاءِ الساكنَين، فليستْ ملفوظةً لكنها مقدَّرةٌ» (٣)، وقوله: «ولم يذكر المصنِّفُ معنى (**صار**) في حال تمامِها، وقد ذكرنا لها معنَيَيْن فيما سبق هي فيهما متعديةٌ لواحدٍ بنفسِها، وتُسْتعمَل أيضًا بمعنى: (**رجع**)، فتتعدَّى بـ(**إلى**)، كقولِه تعالى: ﴿**أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ**﴾ (٤)، أي: ترجِعُ» (٥).

٥- التذييلُ والتكميلُ لمسائلِ شرح الأزهرية، وتَحْلِيَتُها بأوابدِ الفوائدِ النحويَّةِ التي لا تُنَالُ إلا بشقِّ الأنفُسِ:

ومن ذلك إيرادُه لمسألةٍ دقيقةٍ في الإسناد إلى الأفعالِ والحروفِ على إرادة ألفاظِها، حيث يقول: «ثم إنّ قوله: (**علامة**) مبتدأٌ، وقوله: (**قد**) خبرٌ، ولا يخفى أن (**قد**) حرفٌ والحرفُ لا يقع خبرًا؛ لأنّ الحرفَ لا يُخبَر به ولا عنه، وقد جعله المصنِّفُ هنا خبرًا، والجوابُ أنّ معنى قولِهم: (**الحرفُ لا يُخْبَرُ به**) أنه لا يُخبَر بمعناه مُعبَّرا عنه بمجرَّدِ لفظِه، وهذا لا يُنَافِي أنه يُخْبَر بلفظِ الحرفِ بقطعِ النظر عن معناه، ومُحَصَّلُه أنه إذا التُفِتَ لِمَعْنى الحرفِ لا يَصِحُّ أنْ يُخبرَ به ولا

(١) النص المحقق (ص: ٥٥٨).

(٢) (القصص: ٧٨).

(٣) النص المحقق (ص: ٤٠١).

(٤) (الشورى: ٥٣).

(٥) النص المحقق (ص: ٤٦١).

عنه، كما إذا لُوحِظَ معنى الفعلِ أيضا، فإنه لا يصحُّ أنْ يُخْبَرَ عنه، فإنْ أُرِيدَ لفظُ الحرفِ فإنه يُخبَر به كما هنا، ويُخبَر عنه كما في قولك: (**قد**) حرفُ تحقيقٍ، ومثلُه الفعلُ إذا أُرِيدَ لفظُه يُخبَر عنه، كما في قولك: (**ضرب**) فعلٌ ماضٍ أي: هذا اللفظُ فعلٌ.

وحاصلُ هذه المسألةِ أنّ الألفاظَ كما أنها موضوعةٌ لِمَعَانِيها وَضْعًا قَصْدِيًّا، وهي بهذا المعنى تكون اسمًا وفعلاً وحرفًا، كذلك هي موضوعةٌ لأَنْفُسِها وضعًا غيرَ قَصْديٍّ على ما ذهب إليه التفتازانيُّ، وعلى هذا فكلُّ لفظٍ أُرِيدَ به نفسُه فهو اسمٌ منقولٌ عَلَمٌ لنفسِه فتكون مِن أعلامِ الأشخاصِ لِكَونِها موضوعةً لِشَيْءٍ بعينِه غيرَ مُتَنَاوِلَةٍ غيرَه، وقيل: مِن أعلامِ الأجناسِ لِكونِها عَلَمًا للمفهومِ الكليِّ لكنّ اللفظَ لا يصير بذلك الوضعِ مُشتركا، وردّه السيِّدُ بأنّ دلالةَ الألفاظِ على نفسِها ليست مستندَةً إلى الوضعِ أصلًا؛ لوجودِها في المُهْمَلاتِ أيضا بلا تفاوُتٍ نحو: (**جسق**) مركَّبٌ مِن ثلاثة أحرفٍ، وجعلُها محكومًا عليها، لا يقتضِي كونَها اسمًا؛ لأنّ الكلماتِ مُتَسَاوِيَةُ الأقدامِ في جوازِ الإخبارِ عن ألفاظِها سواءٌ كانت موضوعةً أو مهملةً، ودعوى أنّ الواضعَ وضَعَ المهملاَتِ لأنفُسِها وضعًا قَصْدِيًّا أو غيرَ قصديٍّ، وأنها أسماءٌ بهذا الاعتبارِ خروجٌ مِنَ الإنصافِ ومكابرةٌ في قواعد اللغة، على أنّ إثباتَ الوضعِ الغيرِ القصديِّ لا يُسَاعِدُه عقلٌ ولا نقلٌ، وإنما ارتُكِبَ تفَصِّيًا [1] عن التزامِ الاشتراكِ في جميع الكلِمِ، وما وقع في كلامِ بعضِ النحاة [2] مِن أنّ اللفظَ إذا أُرِيدَ به نفسُه كان عَلَمًا له لم يُرِدْ به أنه عَلَمٌ حقيقةً، بل أراد أنه بمنزلةِ العَلَم في تعيينِ المرادِ وتشخيصِه، بل تُحضَرُ هي بأنفسِها لا بِدَوَالَّ في ذهنِ السامعِ فيُحكَم عليها بذلك الحضورِ اهـ

(١) يقال: (**تَفَصَّى الإنسانُ**) إذا تخلَّصَ مِنَ المضيقِ والبَلِيَّةِ، و(**تَفَصَّيْتَ مِنَ الديون**) إذا خرجتَ، وتَخَلَّصْتَ منها. الصحاح (**ف ص ي**) (٦/ ٢٤٥٥).

(٢) «وهو العلامةُ الرضي شيخ سعد الدين التفتازاني» تقريرات الإنبابي (ص: ٢٥).

فيكون الحاصلُ أنّ اللفظَ إذا أُريدَ به نفسُه فهو عَلَمٌ له أو بمنزلة العلَم في جريانِ أحكامِ الاسمِ عليه، سواءٌ كان مهمَلا أو مستعمَلا، لكنّ إجراءَ أحكامِ الاسمِ عليه وإثباتَ خواصّه له يُؤيِّد المذهبَ الأولَ وهو مذهبُ السعدِ، وللسيدِ أن يقولَ: إنما قَبِلَ أحكامَ الاسمِ وخواصَّه لِكونه في تأويلِ الاسم المفردِ (١)، وإنما ذكرنا هذه العبارةَ هنا وإن كان فيها صعوبةٌ لِلْمُبْتَدِئِ، لكنّها لنفاستِها وعمومِ نفعِها وشّحْنا بها حاشيتَنا حرصًا على تقييد أوابدِ الفوائدِ» (٢).

ومن ذلك أيضًا تكميل أقسام التنوين العشرة حيث يقول: «قوله: (**وهو أقسامٌ أربعةٌ**) اقتصَر عليها؛ لأنها هي المختصّةُ بالاسمِ والأشهَرُ، وإلا فأقسامُ التنوينِ عشرةٌ، ونحن نُتمِّمُ لك البقيّةَ إجمالاً فنقول:

الخامس: تنوينُ الترنُّمِ وهو اللاحقُ للقوافِي المُطلَقة بدلاً عن حرفِ المدِّ كقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ -عَاذِلَ- والعِتَابَنْ ... وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ: لَقَدْ أصَابَنْ (٣)

السادس: التنوينُ الغالي، وهو الزائدُ على الوزنِ، أي: وزنِ بيتِ الشعرِ، اللّاحقُ لِلقوافِي المُقَيَّدةِ بالسُّكُونِ، نحو قوله:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يَا سَلْمَى وَإِنْنْ ... كَانَ فَقِيراً مُعْدِمًا، قالت: وَإِنْنْ (٤)

فالبيتُ مِن بحرِ الرجزِ، والنونُ الأخيرةُ زائدةٌ على الوزنِ.

السابع: تنوينُ ما لا ينصرفُ للضرورةِ، نحو قوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلَاتُ؛ إِنَّكَ مُرْجِلِي (٥)

---

(١) للاستزادة في المسألة ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٩)، والتذييل والتكميل (١/ ٥٤- ٥٧)، والمقاصد الشافية للشاطبي (١/ ٤٨- ٥٠)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (١/ ١٥٠-١٥٢).

(٢) النص المحقق (ص: ٢١٢-٢١٤).

(٣) ينظر تخريج البيت (ص: ١٩٧).

(٤) ينظر تخريج البيت (ص: ١٩٧).

(٥) ينظر تخريج البيت (ص: ١٩٧).

أو للتناسبِ، كقراءةِ: ﴿سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً﴾ (١).

الثامن: تنوينُ المُنادَى المضمومِ، كقوله:

سَلَامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... ولَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ (٢)

التاسع: التنوينُ الشاذُّ، كقول بعضِهم: (هؤلاءٍ قومُك) بتنوينِ هؤلاء.

العاشر: تنوينُ الحكايةِ، كما إذا سمَّيتَ رجلاً بـ (عاقلةٍ) فإنك تُبقيه في حالِ العَلَميَّةِ على ما كان عليه منوَّنًا فهو محكيٌّ» (٣).

٦- نظم المسائل النحويَّةِ المُهِمَّةِ ليسهل على طلاب العلم أنْ يحفظوها، ويستحضروها:

ومِن ذلك قولُه في الإعراب التقديري العارض: «... وقد نظمتُ هذه المواضعَ، فقلت:

فِي غيرِ مقصورٍ ومنقوصٍ أَبِنْ ... إعرابَ اسمٍ في سوى أحوالِ

إسكانُه للوقفِ، والتخفيفِ، ثمْ ... حكايةٌ، إتباعُه للوالي

إضافةٌ للياءِ مِن متكلّمٍ ... كذاك إدغامٌ له معْ تالي» (٤)

وقوله في الأعلام الأعجمية الممنوعة من الصرف: «...، وقد نظَمْتُ ما ذُكِرَ، فقلتُ:

وَكُلُّ أَسْمَاءِ النَّبِيِّيْنَ العُلَا ... فِي عُجْمَةٍ لهَا انْتِظَامٌ وَوِلَا

وَاسْتَثْنِ مِنْهَا أَرْبَعًا سَتُسْرَدُ ... هُودٌ، شُعَيْبٌ، صَالِحٌ، مُحَمَّدُ

(١) ينظر تخريج القراءة (ص: ١٩٨).

(٢) ينظر تخريج البيت (ص: ١٩٨).

(٣) النص المحقق (ص: ١٩٧-١٩٨).

(٤) النص المحقق (ص: ٢٥٧-٢٥٨).

أَسْـمَـاؤُهُمْ مَـصْـرُوفَـةٌ، وَمِـثْلُهَـا ... لُوطٌ، ونُوحٌ، ثُمَّ شِـيثٌ كلُّهـا
وَذَا لِـفَــقْـــدِ عِلَّةٍ فِي الأَوَّلِ ... وفَـقْـدِ شَرْطِ عُجْمَـةٍ فِيمَنْ وَلِيْ
واسْتَثْنِ مِن أَسْمَاءِ أَمْلَاكِ السَّمَا ... رِضْـوَانَ، ثُمَّ مَـالِكَ المُعَظَّمَـا
وَمُنكَرًا، ثُمَّ نَكِيـرًا لِلْعَـرَبْ ... أَسْمَاؤُهُم مَنْسُوبَةٌ، نِلْتَ الأَرَبْ
وَاحْكُمْ لـ (رِضْوَانَ) بِمَنْعِ الصَّرْفِ ... حُكْمُ الجَمِيعِ والثَّلَاثَةَ اصْرِفِ
لَـكِـنَّـهُ بِـعِـلَّـةِ الـزِّيَـادَةِ ... مَعْ عَلَمٍ وفِي السِّوَى بِالعُجْمَةِ
وَاصْرِفْ لِأَسْمَاءِ الشُّهُورِ ما عَدَا ... شَعْبَانَ، ثُمَّ رَمَضَانَ الصَّاعِدَا
كَمِثْلِ: (رِضْوَانَ)، وفي (جُمَادَى) ... لِأَلِفِ التَّأْنِيثِ عِ المُرَادَا
و(رَجَبٌ)، مع (صَفَرٍ) إنْ عَيَّنَا ... فَامْنَعْهُمَا الصَّرْفَ، وإلَّا نَوِّنَا
والمَنْعُ فِيهِمَا أَتَى لِلْعَدْلِ ... مَعْ عَلَمِيَّةٍ فَحُزْ لِلْفَضْلِ» (١)

٧- شحذ أذهان الطلاب بإيراد الألغاز النحوية:

ومِنَ النماذجِ على ذلك: «قوله: (**تُرْفَعُ بثبوتِ النونِ**)، عُلِّلَ ذلك بأنه لما اشتغَل محلُّ الإعراب- وهو اللامُ- بالحركةِ المناسبةِ للحرفِ الذي بعدَها لم يُمْكِن ورودُ الإعرابِ عليه، ولم يكن في الكلمةِ علّةُ البناءِ حتى يمتنعَ الإعرابُ بالكليَّةِ، فجُعِلَت النونُ بدلَ الرفعِ لمُشابَهَتِها للواوِ في الغُنَّة، قال بعض شيوخنا: وظهر لنا هنا لغزٌ لطيفٌ لم أُسْبَقْ به فيما أعلم، وهو أنْ يقال: لنا معمولٌ فُصِلَ بين عامله وإعرابِ عاملِه، وشرطُ إعرابِ ذلك العاملِ أنْ يَفْصِلَ ذلك المعمولُ بينه وبين إعرابه (٢)، ثم نظَم ذلك بنظمٍ مُطَوَّلٍ، وقد اختصرتُه فقلتُ:

---

(١) النص المحقق (ص: ٣٦٢).

(٢) نقل الخضريُّ هذا اللغزَ بعبارةٍ دقيقةٍ واضحةٍ، ونصُّها: «أيُّ إعرابٍ يُفْصَلُ مِنَ الكلمةِ بمعمولِها، أو أيُّ كلمةٍ تفصلُ بين الكلمةِ وإعرابِها؟». حاشية الخضري (١/ ٤٩)، نش: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
=

يَا أَيُّهَا النَّحْوِيُّ بَيِّنْ لَنَا ... مَا مُعْرَبٌ قَدْ خَالَفَ المُعْرَبَاتْ

الفَصْلُ بِالمَعْمُولِ شَرْطٌ أَتَى ... فِي حَالَةِ الإِعْرَابِ عِنْدَ الثِّقَاتْ» (١)

ومن ذلك أيضًا قوله: «قوله: (**فالألفُ والواوُ والنونُ هي الفاعلُ**) ولا تكون هذه الثلاثةُ إلا في مَحَلِّ رفعٍ، وقد تكون الألفُ في محلِّ جرٍّ بالإضافة، وذلك فيما إذا قُلِبَتْ ياءُ المتكلمِ ألفًا في النداءِ، نحو: ﴿**يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ**﴾(٢) فإنّ أصلَها: أسفِي، قُلِبَتِ الياءُ ألفًا، وليست لنا ألفٌ في محلِّ جرٍّ إلا هذه، وقد أَلْغَزْتُ في ذلك فقلتُ:

بَيِّنْ لنا يا إمامَ النحوِ ما ألِفٌ ... مَحلُّها الجرُّ جُرَّتْ بالمضافِ لَهَا» (٣)

وقد أجبتُ عن هذا اللغزِ، فقلتُ:

فذاكَ (يا أَسَفَا) عندَ النداءِ إذا ... يا النَّفْسِ قَدْ أُبْدِلَت ألفًا أيا وَلَهَا

٨- إيراد التنبيهات على عبارات الشرح، ومسائله:

ومن ذلك قوله: «وبقيَ ههنا مسألةٌ دقيقةٌ ينبغي التنبيهُ عليها، وهو أنّه قد يدخُلُ بعضَ الأفعالِ من فِعْلِ الأمرِ الإعلالُ حتى يبقَى على حرفٍ واحدٍ، وذلك كفعلِ الأمرِ من (**وأى**) بمعنى: وعد (٤)، وأصلُ (**وأى**): (**وَأَيَ**) كـ (**ضَرَبَ**) تحرَّكتِ الياءُ، وانفَتَحَ ما قبلها، قُلِبَت ألفًا، ومُضارعُه (**يئِي**) وأصله: (**يَوئِي**)، كـ (**يضرِب**)، حُذِفَتِ الواوُ لوقوعِها ساكنةً بينَ عدُوَّتَيها الفتحةِ والكسرةِ، وحُذِفَت الضمّةُ التي على الياءِ للثقَلِ، فصار (**يَئِي**)، وفعلُ الأمرِ منه (**إِهْ**) بهاءِ السكتِ،

= والجواب عنه إعراب الأمثلة الخمسة حيث إنّ النونَ فيها علامةُ الرفع فيها، وهي مفصولة عنها بألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وهي ضمائر معمولاتٌ لتلك الأفعال التي اتصلت بها، وهي قد فصلت بين تلك الأفعال وعلامةِ الإعراب فيها وهي النون.

(١) النص المحقق (ص: ٣٨٨).

(٢) (يوسف: ٨٤).

(٣) النص المحقق (ص: ٤٢٣).

(٤) ينظر: الصحاح (و أ ي) (٦/ ٢٠١٨).

وأصلُه: (**اوئِي**) كـ (**ارمِي**)، فحُذِفتِ الياءُ؛ لأنّ الأمرَ مَبْنِيٌّ على حذفِ حرفِ العلّة، وحُذِفَتِ الواوُ حملاً لحذفِها هنا على حذفِها في المضارعِ فصار (**اإِ**)، حُذِفَت همزةُ الوصلِ استغناءً عنها، فصار (**إِهْ**)، وأُلحِقَتْ به هاءُ السَّكتِ لأجلِ الوقفِ، وأمّا في الوصلِ فتُحذَفُ الهاءُ لفظًا لا خطًّا، وعلى ذلك يتخرَّجُ جوابُ اللُّغزِ المَشهورِ، وهو:

إِنَّ هِنْدُ المَلِيحَةُ الحَسْنَاءَ وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ (١)

فإِنَّ ظاهرَه أنَّ (**إِنّ**) حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، فيُقال حينئذ: كيف رَفَعَتْ (**إِنّ**) الاسمَ، وهو (**هند**)؟ وأيُّ مُوجِبٍ لحَذفِ التنوينِ فيها؟

وجوابه أنّ الهمزةَ فعلُ أمرٍ، والنونُ للتَّوكيدِ، والأصلُ (**اوْإِيْنَ**)، حُذفَت النونُ؛ لأنَّ الأمرَ مِنَ الأفعالِ الخمسةِ يُبْنَى على حذفِ النُّونِ، فصار (**اوْئِي**) ثم حُذِفَتِ الواوُ مِن فعلِ الأمر حملاً على المضارعِ، فصار (**ائِي**)، فحُذِفَت الهمزةُ الأولى استغناءً عنها، فصار (**إِي**)، ثمّ أكَّدوا بنونِ التوكيدِ الثقيلة، فحُذِفَت الياءُ لالتِقاءِ الساكنَين، فصار (**إِنَّ**)، و(**هند**) منادى مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب، أي: يا هند، فحرفُ النِّداءِ محذوفٌ، و(**المليحةُ**) نعتٌ لها بحسبِ اللَّفظِ، و(**الحسناءَ**) نعتٌ لها على المحلِّ؛ لأنّ المنادى في محلِّ نصبٍ، أو مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: أمدح الحسناءَ، أو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أي: عِدِيْ يا هندُ الخُلَّةَ أو الحالةَ الحسناءَ، و(**وَأْيَ**) مفعولٌ مطلقٌ لقوله: (**إِنَّ**)، أي: عِدِي، وعَدُّوا (**مَن**) اسمَ موصولٍ مضافًا لـ (**وأيَ**)، وجملةُ (**أَضْمَرَتْ**) مِنَ الفعلِ وفاعله صلةُ (**مَن**) و(**لخلٍّ**) جارٌّ مجرورٌ متعلقٌ بقوله: (**أضمرتْ**)، و(**وفاءَ**) مفعولُ (**أضمرتْ**) (٢).

(١) ينظر تخريج البيت (ص: ٢٩٢).

(٢) ينظر: الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٠١)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ٧٢)، والألغاز النحوية لابن هشام (ص: ٥٢– ٥٤)، وأوجز المقال في شرح تحفة الأطفال في بيان حقائق الأفعال لأحمد التجاني ثاني سعد الأزهري (ص: ٧٦–٧٨).

ثمَّ إذا وقع قبلَ هذا الفعلِ -وهو (إِهْ)- ساكنٌ من كلمةٍ جاز نقلُ حركةِ الهمزةِ لذلك الساكنِ على قياسِ تخفيفِ الهمزةِ، فتُحْذَفُ حينئذٍ الهمزةُ، تقول: **(قُلِ بالخَيْرِ يا زيدُ)**، أي: عِدْ بالخير، و**(هندٌ قالَتِ بالخَيْرِ يا عَمْرُو)** بتحريك لامِ **(قلِ)** وتاءِ **(قالتِ)** بالكسر، فلم يبقَ من فعلِ الأمرِ غيرُ الكسرةِ المَنقولةِ للامِ **(قُل)** وتاء **(قالت)**، وألْغزَ فيه بعضُهم بقوله:

فِي أيِّ لَفْظٍ يا نُحَاةَ المِلَّهْ ... حَرَكَةٌ قامتْ مَقامَ الجُملَهْ (١)

وقد ألغزْتُ فيما إذا نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ للتاءِ في نحو: **(قالتِ زيدُ)** بقولي:

نُحَاةَ العصْرِ ما حرفٌ إذا ما ... تحرَّكَ حازَ أجْزاءَ الكَلامِ

به التَّحريكُ قامَ مقامَ فِعلٍ ... به اسْتَتَرَ الضميرُ على الدَّوامِ

وحَلُّ اللُّغزِ أنّ الحركةَ التي تحتَ التاءِ قائمةٌ مَقامَ فعلِ الأمرِ وفاعله المُستَتِرِ فيه، فهذا فعلٌ واسمٌ، والتاءُ نفسُها حرفٌ؛ لأنها تاءُ التأنيثِ، فبِسبَبِ تحرُّكِها حازتْ أجزاءَ الكلامِ التي هي الاسمُ والفعلُ والحرفُ، وقوله: **(به استتر الضمير)** صفةٌ لفعلٍ، فإنّ فعلَ الأمر ضميرُه مستترٌ دائمًا لا يظهر أبدًا» (٢).

٩- التوفيقُ بين شرحِ الأزهرية وبقيَّةِ مؤلفات الشيخ خالدٍ الأزهري:

---

(١) «قال الشيخُ برهانُ الدين البقاعي في ثبته: أنشدنا شيخُنا الإمامُ محمد الأندلسيُّ الراعي لنفسه لغزًا في كلمةِ (إِ) بمعنى: إذا أتيت قبلها بكلمةِ (قُل)، ونقلتَ حركةَ الهمزةِ إلى اللام الساكنة، وحذفتَها:

حَاجَيْتُكُمْ نُحَاتَنَا المِصْرِيَّه ... أُولِي الذَّكَا والعِلْمِ والطَّعْمِيَّه

ما كَلِمَاتٌ أربعٌ نَحْوِيَّهْ ... جُمِعْنَ في حَرْفَيْنِ لِلأُحْجِيَّهْ

قال: وأنشدَنا في ذلك مختصرًا:

فِي أيِّ لفظٍ يا نُحَاةَ المِلَّهْ ... حَرَكَةٌ قامتْ مَقامَ الجُملَهْ»

كتاب الطراز في الألغاز للسيوطي (ص: ٦٢) تح: طه عبد الرؤوف سعد، نش: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٣م.

(٢) النص المحقق (ص: ٢٩٢-٢٩٤).

من ذلك قوله في إضمار (أنْ) الناصبة: «فإنْ قلتَ: قولُه هنا: **(وتُضْمَرُ أنْ بَعْدَ أربعةٍ مِن حروفِ الجرِّ)** مُخالِفٌ لقولِه في شرحِ الآجرومية: «والحاصلُ أنّ (أنْ) تُضْمَرُ بعْدَ ثلاثةٍ مِن حروفِ الجَرِّ، وهي اللّامُ، و(كَيْ) التعليليَّةُ و(حتَّى)»[1]، فالجوابُ أنه لا مُخالَفةَ؛ لأنّ قولَه هناك: **(وهي اللامُ)** شامِلٌ للامِ التَّعْليلِ والجُحُودِ»[2]، ومن ذلك قوله في باب العطف: «قوله: **(أَخْرَجَ ما عَدَا المَحْدُودَ مِن التوابِعِ)**، قيل عليه: إنه لا يُخْرِجُ النعتَ المَعْطُوفَ، نحو: **(جاء زيدٌ العالمُ والعامِلُ)** فإنه تابعُ متوسِّطٌ بينه وبين متبوعِه أحدُ حروفِ العطْفِ، وأُجيبَ بمَنْعِ أنّ المعطوفَ نعتٌ في الحقيقةِ، بل هو معطوفٌ على **(العالم)**، وإطلاقُ النعتِ عليه؛ لِمَا أنّ المعطوفَ على النعتِ نعتٌ. قولُه: **(على أنه بيانٌ أو بَدَلٌ)** قال في التصريح[3]: وليس لنا عطفُ بيانٍ بِتوسُّطِ حرفٍ إلا هذا»[4].

١٠- المقابلة بين نُسَخ شرح الأزهرية:

ومن ذلك قوله في شرح تعريف الكلام: «قوله: **(وقيدُ التركيبِ لاحاجةَ إليه)** أي: إلى التصريحِ به كما سبق لك تقريرُه، وأُورِدَ عليه أنّ المقصودَ شرحُ الماهيّة ببيانِ أجزائِها، فلا تكفي دلالةُ الالتزامِ؛ لأنها مهجورةٌ في التَّعَارِيفِ، وأُجيبَ بأنّ أهلَ العربيةِ يَتَسَامَحُون كثيراً في مثلِ ذلك، والذي يُحافظُ على مُراعاة ذلك إنما هو المَنَاطِقَةُ، ورأيتُ في حاشيةٍ قديمةٍ جُرِّدَتْ مِن حَوَاشِي نُسْخَةِ تلميذِ المُصنِّفِ ما نصُّه: **(قوله: وقيدُ التركيبِ لا حاجةَ إليه كذا هو في نُسَخٍ كثيرةٍ، والذي وقفتُ عليه بخطِّ المؤلِّفِ، وقيل: لا حاجةَ إليه أي: إلى القصدِ)** اهـ كلامُه، لكنّ الذي

---

(١) شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري (ص: ١٢٥)، تح: د. حايف النبهان، نش: دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٨ هـ/ ٢٠١٧م.

(٢) النص المحقق (ص: ٦٦٦).

(٣) التصريح (٣/ ٥٤٩)، تح: الدكتور عبد الفتاح البحيري، نش: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٥٨٩).

(٤) النص المحقق (ص: ٥٢٣-٥٢٤).

كتب عليه أربابُ الحواشِي والشروحِ هو النسخةُ المشهورةُ» (١)، وقوله في باب الممنوع من الصرف: «(**قوله: وشتر**) كذا في نسخةٍ، وعليها كَتَبَ بعضُ تلامذةِ المصنفِ، وهو اسمُ حصنٍ بأرّان، أو بديار بكر، وفي نسخةٍ: بدلَ (**وشتر**): (**وشيث**)» (٢).

وكذلك قوله في باب النعت: «قوله: (**والأحسَنُ في نعتِ جمعِ التكسيرِ الجمعُ**)، هكذا في النُّسَخِ التي كتبوا عليها، وفي حاشيةِ تلميذِ المصنِّفِ ما نصُّه الذي شاهَدْتُه بخطِّ المؤلفِ: (**والأحسَنُ في جمعه التكسيرُ**). اهـ. ومعنى هذه العبارة أنّ الأحسَنَ في جمعِ النعتِ هو جمعُ التكسيرِ دون التصحيحِ، يعني: إذا أُرِيدَ جمعُه على خلافِ الأفصَحِ فيَصِحُّ أنْ يُجْمَعَ جمعَ تصحيحٍ، فتقول: (**مررتُ برجالٍ قاعدين**)، وجمعَ تكسيرٍ، فتقول: (**قعودٍ**) والأحسنُ جمعُ التكسيرِ، وهذا لا يُنَافِي أنّ الإفرادَ أولى مِن جمعِ التكسير، فلا تناقُضَ على هذه النسخةِ، بخلافِ النسخةِ المشهورةِ التي كتبوا عليها هنا (٣)، فإنها مُنَاقِضَةٌ لقوله: (**والأفصح...**) إلخ» (٤).

١١- الربطُ بين هذه الحاشيةِ وبقية كتب المحشي عن طريق الإحالة إليها:

من ذلك إحالتُه في شرح البسملة إلى حاشيته على موصل الطلاب للشيخ خالد؛ حيث قال: «...، (**أبْدأ بسمِ الله في حالةِ كونه رحمانًا رحيمًا**)، وليس المعنى على التقييدِ؛ لأنّ المُلاحَظَ البداءةُ باسمِه- تعالى- مطلقًا بدون التقييدِ

---

(١) النص المحقق (ص: ١٤٦-١٤٧).

(٢) النص المحقق (ص: ٣٦١).

(٣) قد دافع الحلبيُّ عن التعارُضِ الظاهرِ بين العبارَتَين في النسخةِ المشهورةِ بقوله: «ولا مُنافاةَ بينَ أفْصَحِيَّةِ الإفرادِ على الجمعِ مُطلَقًا فيما تَقدَّم وأَحْسَنِيَّةِ الجمعِ تكسيرًا على الإفرادِ هنا؛ لأنّ ذاك لمّا كان هو القياسَ كان أفصحَ، وهذا لمّا كثر استعمالُه كان أحسنَ» فرائد العقود العلوية (ص: ٥٣٨).

(٤) النص المحقق (ص: ٣٦٣).

بوَصْفٍ مِنَ الأوصافِ. هذا خلاصةُ ما يُقال هنا، ولنا زيادةُ تحقيقٍ في هذا المقامِ في حاشيتِنا على شرح القواعدِ للمؤلِّف»[1]، وإحالته إلى كتاب آخر حيث قال: «وقوله: (وإطلاقُ المقطعِ...) إلخ، أي: كما يفيده قولُه: (ذي مقاطعَ)، وقوله: (من مقاطع حروفِ الحلقِ)، قوله: (مِن إطلاقِ الحالِ) أي: اسمُ الحالِّ وهو لفظُ (مقطَعٍ)، والحالُّ هنا هو الحرفُ مع الحركة أو الحرفان ثانيهما ساكنٌ، والمَحَلُّ هو المخرَجُ، فالذي أطلَق إنما هو اسمُ الحالِّ لا الحالُّ نفسُه كما يُفيده ظاهرُ عبارتِه. وبقِيَ أنّ الحرفَ هل هو كيفيّةٌ قائمةٌ بالصوتِ، أو هو الصوتُ باعتبارِ تلك الكيفيّة، أو مجموعُهما؟ ثلاثةٌ تعرّضْنا لها في تعليقِ الرسالة الفارسيّة»[2]، وإلى كتاب آخر في علم العروض بقوله: «...، والظاهرُ أنه مُجَرَّدُ تمثيلٍ لم يقصدْ به الشِّعْرَ، بلِ اتَّفَقَ اتِّزَانُه، ومِثْلُه لا يُسَمَّى شِعْرًا، وإنْ وافَقَ المَوَازِينَ كما بَيَّنَاه في حَوَاشِي شيخِ الإسلامِ على الخَزْرَجِيَّةِ، نسأل اللهَ - تعالى - أنْ يجمعَنا بها هي وبَقِيَّةِ مُؤَلَّفَاتنا»[3]، وكتابٍ آخر حيث قال: «قوله: (المَوسِقى) ضبَطَه شيخُنا في حاشيته بكسرِ السينِ بلا ياءٍ بعدَها كلمةٌ يونانيّةٌ معناها الأنغامُ والألحانُ، وههنا كلامٌ يُطلَب من تعليقِنا على شرح أشكالِ التأسيس في الهندسةِ»[4].

١٢- الاعتراض على المصنف:

من ذلك اعتراضه على المصنف في تقديمِ التوكيد والبدل على عطف البيانِ عند اجتماعهما، فقال: «قوله: (وإذا اجتمَعَتْ...) إلخ في التسهيل: ويُبْدَأ عند اجتماعِ التوابعِ بالنعتِ ثم بعطفِ البيانِ، ثم بالتوكيدِ، ثم بالبدلِ ثم بالنسقِ[5] اهـ، وهذا معنى النظمِ المشهورِ:

---

(١) ينظر: النص المحقق (ص: ١١٩)، وحاشية الشيخ حسن العطار على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: ١٠٨ - ٢٧).

(٢) النص المحقق (ص: ١٦١-١٦٢).

(٣) النص المحقق (ص: ٦٢٩).

(٤) النص المحقق (ص: ١٦٢).

(٥) تسهيل الفوائد (ص: ١٧٣)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٤٢).

إنَّ التَّـوَابِعَ إنْ جَـاءَتْ بِـأَجْـمَـعِـهَـا ... وَرُمْتَ تَحْوِي مِنَ التَّرْتِيبِ مَـا نُقِـلاَ

فَانْعَتْ، وبَيِّنْ، وأَكِّدْ، وَابْدِلَنَّ، وَجِئْ ... بِالْعَطْفِ بِالْحَرْفِ، نحوُ: (العلمَ والعَمَلاَ)

فما في المصَنَّفِ مخالفٌ للمشهورِ» (١).

ومن ذلك اعتراضُه على عبارة المصنِّفِ في حكم ما سُمِّي به من جمع المؤنث السالم، حيث قال: «...، ثم إنّ ركاكةَ عبارةِ الشارحِ لا تخفَى؛ لأنّه أفاد هنا أنه في حالِ جعلِه علمًا يجوز فيه الصرفُ- أي: التنوينُ- وعدمُه، ثم قسَّم كلًّا من هذَين القسمَين إلى قسمَين، فقال: (**فعلى الصرف يُخْفَض...**) إلخ، (**وعلى منعِ الصرف...**) إلخ، وأما قولُه: (**فعلى الصرف يُخْفَض...**)، إلخ، فقد أخذَ فيه التنوينَ وهو مُعْتَبَرٌ في المقسمِ فذكره مستدركا، والمقامُ للإضمارِ بأن يقول: يُخْفَضُ معه، وأمّا قولُه: (**تركه**) فزيادتُه مُخِلَّةٌ؛ لأنه يصير المعنى: فعلى الصرفِ، أي: التنوين يُخْفَضُ بالكسرةِ مع تركِ التنوينِ، وهو ظاهرُ الفسادِ؛ لأن الكلامَ مفروضٌ في حالةِ التَّنوينِ، وأما قوله: (**وعلى منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين**) فقوله: (**بلا تنوين**) زيادةٌ مستدرَكَةٌ؛ لأن الغرضَ أنه في حالةِ عدمِ التنوينِ الذي هو معنى قولِه: (**وعلى منع الصرف**)، أي: تركِ التنوينِ، وأسلَمُ من هذه العبارةِ أن يقول: (**جاز إعرابُه إعرابَ المنصرفِ، وإعرابَ غيرِ المنصرفِ فعلى الأوَّلِ يُخْفَضُ بالكسرةِ مع التَّنوينِ وتركِه، وعلى الثاني يُخْفَضُ بالفتحةِ بلا تنوين**).

ويُمْكِن الجوابُ عن عبارةِ المصنفِ بأنّ فيها حذفَ مضافٍ، والأصلُ مع بقاء التنوينِ وتركِه، أي ترك بقائه، فيكون الضميرُ راجعًا لذلك المضافِ المقدَّرِ، وليس راجعًا لنفس التنوين، لكنّ هذا الجوابَ في غاية البعدِ؛ فإنه لا دليلَ على تقديرِ ذلك المضافِ» (٢).

---

(١) النص المحقق (ص: ٤٠٨).

(٢) النص المحقق (ص: ٣٢٥).

وأرى أنّ كلامَ المصنف مبنيٌّ على الإجمالِ والتفصيلِ، وليس فيه أيُّ ركاكةٍ خلافًا للمحشي، على أنّه قرَّر أنّ ما سُمِّي به جمعُ المؤنث السالمُ يجوز فيه الصرفُ، والمنعُ منَ الصرفِ، ثم فصّل ذلك بأنه على الصرفِ يُجَرُّ بالكسرةِ مع التنوينِ على مراعاةِ حكمِه قبلَ العلَميَّةِ، ويُجرُّ بالكسرةِ بلا تنوينٍ على مراعاةِ الأصلِ في الجر بالكسرةِ، ومراعاةِ الحالِ في عدمِ التنوين، وأمّا على المنعِ منَ الصرفِ للعلمية وتاء الأنيثِ فإنه يُجرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ، ولا يُنوَّنُ، وكلٌّ ما في الأمر أنه أطلق الصرفَ على المجرورِ بالكسرةِ بلا تنوينٍ، وهو اصطلاحٌ له نظائرُه في عبارات النحاة.

ومن ذلك اعتراضه عليه في حكم ترتيب الأحوال المتعددة، حيث يقول: «قوله: (**ويُقَدَّرُ الأَوَّلُ لِلثَّانِي وبالعَكْسِ**) تحريرُ هذه المسألة، وإيضاحُها كما يُعْلَمُ مِن كلامِ الرَّضِيِّ أنه إذا جاء حالان مِنَ الفاعلِ والمفعولِ معًا فإنْ كانا مُتَّفِقَيْنِ فالأَوْلَى الجَمْعُ بينهُما؛ لأنه أَخْصَرُ، نحو: (**لَقيتُ زيدًا راكبَيْنِ**)، ولا مَنْعَ مِنَ التَّفْرِيقِ، نحو: (**لَقيتُ راكبًا زيدًا راكبًا**)، و(**لَقيتُ زيدًا راكبًا راكبًا**)، وإنْ كانا مُخْتَلِفَيْنِ فإنْ كان هناك قرينةٌ يُعْرَفُ بها صاحبُ كلٍّ واحدٍ منهما جاز وقوعُهما كيفما كان، نحو: (**لَقيتُ هندًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً**)، وإن لم تكنْ هناك قرينةٌ فالأَوْلَى جَعْلُ كلِّ حالٍ بجَنْبِ صاحبِه، نحو: (**لَقيتُ مُنْحَدِرًا زيدًا مُصْعِدًا**)، ويجوز على ضعفٍ جعلُ حالِ المفعولِ بجَنْبه، وتأخيرُ حالِ الفاعلِ، كما صنَعَ المصنِّفُ، نحو: (**لَقيتُ زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا**)، فـ(**مُصْعِدًا**) حالٌ مِنَ المفعولِ، و(**مُنْحَدِرًا**) حالٌ مِنَ الفاعلِ (١)، فعُلِمَ أنّ مثالَ المصنِّف ضعيفٌ، ويجوز عطفُ أحَدِ حالَيِ الفاعلِ والمفعولِ على الآخَرِ، كقولك: (**لَقيتُ زيدًا راكبًا وماشيًا**)، قال الشاعرُ:

وَإِنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المَنَايَا ... مُقَدَّرَةً لَنَا ومُقَدَّرِينَا (٢)

---

(١) شرح الكافية للرضي (١/ ٦٣٧- ٦٣٨)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٧٦- ٦٧٧).

(٢) ينظر تخريج البيت (ص: ٥٩٦).

قـوله: (**وشـاهِدُهُ**)، أي: شـاهِدُ هذا الصَّنِيعِ مِن حيث مَجِيءُ الحـالِ على غَيْـرِ التَّرْتِيبِ، والبيتُ مِن بحرِ الوافِرِ، ومَعْناه: أنِّي أنا وسُعادَ مُتَحابَّان، فأمّا أنا فزدْتُ في الهَـوَى، وأمّـا هي فـعـاد -أي: صـار- هَوَاهَا سُلْوَانا -بضَمِّ السِّينِ- وهو الفَـرَاغُ مِنَ المَحبَّةِ، ولا يخفَى أنّ في البيتِ قرينةً يُعْرَفُ بها صاحِبُ كلِّ حالٍ، وهي التَّذْكِيرُ والتَّأْنِيثُ، وهذا خلافُ الغرَضِ في المسألةِ من أنه لا قرينةَ يُعْرَفُ بها صاحِبُ كلِّ حالٍ، كما هو المُسْتَفَادُ مِنَ المثالِ الذي ذكره المُصنِّفُ؛ إذ لا قرينةَ في (**لَقِيتُه مُصعداً مُنحَدِراً**) يُعْرَفُ بها صاحِبُ كلِّ حالٍ» (١).

١٣- الدفاع عن المصنف في بعض ما يَتَوَجَّه إليه مِنَ الاعتراضات:

من ذلك دفاعُه عنه في تعريف الكلام عند المتكلمين حيث قال: «قوله: (**عبارةٌ عن المعنى القائمِ بالنَّفْسِ**) أي: أنّ لفظَ (**كلام**) عندَ المُتَكَلِّمين إذا أُطلِق ينصَرِفُ للصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ القديمةِ المُنَزَّهَةِ عن الحروفِ والأصواتِ القائمةِ بذاته تعالى، وإنما حملْنا كلامَ الشارحِ على هذا المعنى؛ لأنه هو الذي اصطَلَح عليه المتكلِّمون، وأمّا المَعْنَى القائمُ بأنفسِنا الحادِثُ، فلا يُسمَّى كلامًا في اصطِلاحِهم، وإنْ كان هو الظاهرَ مِن عبارةِ الشارحِ، بل هو اصطلاحٌ لُغَوِيٌّ كما تقدّمَ لك، نعمْ هم يَسْتدلّون به على ما هو اصطِلاحٌ لهم، مِن قَبِيلِ قياسِ الغائبِ على الشاهِدِ، ويُطلَق أيضًا عندهم على الألفاظِ المَقْرُوءَةِ المَتْلُوّةِ كما تقدّم لك» (٢)، وفي تعريف الفاعل «...، وأُورِدَ على المصنِّفِ أنّ التعريفَ غيرُ مانعٍ؛ لأنه يدخل فيه نائبُ الفاعلِ، فإنّ في قولِك: (**ضُرِبَ زيدٌ**) إسنادَ الضَّرْبِ الذي هو مصدرُ المَبْنِيِّ لِلْمَجْهولِ، أي: كَوْنُه مضروبًا لزيدٍ، فإنه معنًى قائمٌ به، والجوابُ أنْ يُرادَ الإسنادُ بحسَبِ الأصالةِ، والإسنادُ للمفعولِ إنما حَصَل بعدَ حذفِ الفاعلِ، أو يُقالُ: إنّ المقصودَ مِنَ التعريفِ

(١) النص المحقق (ص: ٥٩٦-٥٩٧).

(٢) النص المحقق (ص: ١٤٠-١٤١).

إيصالُ معنى المُعَرَّفِ -وهو الفاعلُ- لِذِهْنِ الطالبِ ولو بوجهٍ ما، فلا يضُرُّ فيه كَوْنُه أَعَمَّ خصوصًا، وقد جوّز المُتَقدِّمُون مِنَ المَناطِقَةِ التعريفَ به» (١).

١٤- العنايةُ بالتعليلِ لكثيرٍ مِنَ الأحكام النحوية:

يظهر ذلك في كثيرٍ من المواضعِ في الحاشية، ومنها قوله عند تعليل منع نحو (**زينب**) من الصرف بالعلمية والتأنيث المعنوي؛ حيث قال: «...، وبقِيَ بحثٌ آخرُ وهو أنه إذا صحَّ اكتِسابُ اللفظِ التأنيثَ باعتِبارِ المعنى-كما أُجِيبَ به عن التأنيثِ المعنويِّ- يُقال حينئذٍ: يصِحُّ أيضًا أن يَكتَسِبَ لفظُ (**حائض**) التأنيثَ من معناه، فيُمنَعُ مِن الصرف كـ (**زينب**)، فالفرق بينهما تحكُّمٌ؟ والجوابُ أننا في (**حائض**) راعَينا الأصالةَ، ولم نلتفتْ لاكتِساب اللفظِ التأنيثَ، وفي (**زينب**) لاحَظْنا الاكتِسَابَ فحصَل الفرقُ، لكن يردُ عليه أنّ هذا ترجيحٌ بلا مُرَجِحٍ، فيُجابُ بأن هذه حِكَمٌ تُلتَمَسُ لِما سُمِع بعد الوقوعِ، والنزولِ، وليست عِلَلاً باعثةً، فلا يُحتاج فيها لطلب المُرجِّح؛ إذ ليستْ أحكامًا عقليّةً، وإنما هي عِلَلٌ تُلتَمَسُ لأحكامٍ لفظيّةٍ، ونحن في ذلك كلِّه أَسْرَى السَّماعِ فهو المرجوعُ إليه آخرًا، فإنّ العرَبَ صَرَفَتْ (**حائضًا**) ومَنَعَتْ صرفَ (**زينب**)، فنتَّبِع ذلك، ونُعَلِّل الحكمَ في كلٍّ منهما بحسَب الإمكانِ» (٢).

وكذلك تحريرُه أقوالَ النحاة في تحديد علة تقدير حركات الإعراب في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، حيث قال: «قوله: (**اشتغل بحركةِ المناسبة**)، أي: فلا يقبل حركةَ الإعرابِ؛ إذ لا يَتَوَارَدُ أثرانِ على شيءٍ واحدٍ، قوله: (**فتُقَدَّرُ فيهما**)، أي: في الألِفِ في المقصورِ وهو (**الفتى**) ونحوُه، والياءِ في المضاف إلى

---

(١) النص المحقق (ص: ٤١٠).

(٢) النص المحقق (ص: ٣٥٤-٣٥٥).

ياءِ المتكلمِ (١) . ثُمَّ محلُّ تقديرِ الحركاتِ الثلاثِ إذا كان الاسمُ الذي آخرُه ألفٌ مصروفًا، وأمّا إذا كان ممنوعًا من الصرفِ كـ (**موسى**) و(**عيسى**) فإنك تقدِّر فيه الضمةَ رفعًا والفتحةَ نصبًا وجرًّا، ففي حالةِ النصبِ تكون أصليةً، وفي حالةِ الجرِّ تكون نائبةً عن الكسرةِ، وذهب بعضُهم إلى تقديرِ الكسرةِ في حالةِ الجرِّ في الاسم الذي لا ينصرِف، وعلّل ذلك بأنها إنما امْتَنَعَتْ فيه للثقلِ، ولا ثقلَ مع التقديرِ، وأجيب بأنّ الثِّقَلَ يُتباعَد عنه مطلقا في اللفظِ وفي التقديرِ؛ لأنّ الفعلَ لا يدخله الكسرُ مطلقا فكذا ما أشبهه. قوله: (**وتظهر الكسرة**) قال ابن مالكٍ: هذا هو الصحيحُ عندي، ومن قدّر كسرةً أخرَى فقد ارتكَب تكلُّفًا لا مزيدَ عليه ولا حاجةَ إليه (٢)، قال أبو حيان (٣): ولا أعرف له سلَفًا في هذا المذهبِ» (٤).

١٥- العناية بتحرير الاختلافات النحوية:

ومن ذلك تحريرُه الخلافَ النحويَّ في تحديد عامل الحال، حيث يقول: قوله: ﴿**أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾(٥)، قال التفتازانيُّ في حاشيةِ الكَشَّافِ: (**حنيفًا**) حالٌ مِنَ المضافِ إليه لِلإطبَاقِ على جوازِ ذلك إذا كان المضافُ جُزْءًا مِنَ المضافِ

(١) الصوابُ أن يقول: (**وما قبل الياءِ في المضاف إلى ياء المتكلم**)؛ لأن ياءَ المتكلم كلمةٌ مستقلَّةٌ مبنيةٌ على السكونِ في محلِّ الجرِّ بالإضافةِ، وما قبل ياء المتكلم هو الحرفُ الأخيرُ في الكلمةِ، وهو الذي يظهر فيه الإعرابُ ويُقدَّر عليه.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ص: ١٦١)، تح: محمد كامل بركات، نش: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨م، وشرح التسهيل له (٣/ ٢٧٩ -٢٨٠)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، نش: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ م.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١٢/ ١٥٣)، تح: الدكتور حسن هنداوي ط: دار القلم -دمشق - ط١: ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٧)، تح: د. رجب عثمان محمد، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.

(٤) النص المحقق (ص: ٢٦٢-٢٦٤).

(٥) (النحل: ١٢٣).

إليه، أو بمنزلة الجُزْءِ بحيث يَصِحُّ قيامُه مقامَه، مثل: (**اتَّبَعُوا إبراهيمَ**)، إذا اتَّبَعُوا مِلَّتَه، و(**رأيتَ هندًا**) إذا رأيتَ وجهَها، بخلافِ: (**رأيتُ غلامَ هندٍ قائمةً**)، واختلفوا في عاملِ مثلِ هذا الحالِ، فقيل: معنى الإضافةِ لِمَا فيها مِن معنى الحالِ المُشْعِرِ به حرفُ الجَرِّ كأنه قيل: (**مِلَّةً نُسِبَتْ لإبراهيمَ حنيفًا**)، والصحيح أنّ عاملَها عاملُ المضافِ إليه لِمَا بينهما مِنَ الاتِّحادِ بالوجهِ المذكورِ، وأمّا مثلُ: (**أعجبني ضربُ زيدٍ راكبًا**) فلا كلامَ في جوازِه، وكونِ عاملِه هو المضافَ نفسَه، وهو ظاهرٌ. اهـ(١).

ومِمّا يُؤَيِّد القولَ بأنّ العامِلَ هو المضافُ ما قاله بعضُ المُحَقِّقِين أنه يلزَمُ على القولِ بأنّ العاملَ هو الإضافةُ جوازُ الحالِ مِن كلِّ مضافٍ إليه وليس كذلك، وقال السِّمينُ(٢): القولُ بأنّ العامِلَ معنى الإضافةِ ليس بشيءٍ؛ لأنّ معنى الإضافةِ لا يَصْلُحُ أنْ يكونَ عاملاً ألبتَّةَ» (٣).

ومِن ذلك أيضًا تحريرُه الخلافَ في تحديد عامل النصب في (**غير**) الاستثنائية، حيث قال: «قوله: (**بنصْبِ غيرِ**)، واختُلِفَ في ناصِبِها، فقال ابنُ خروفٍ: انتَصَبَتْ بما قَبْلَها عَلَى الاستِثناءِ كما انتَصَبَ الاسمُ الذي بعْدَ (**إلاّ**)، وجعَل ذلك دليلاً على أنّ النصبَ في (**قام القومُ إلاّ زيدًا**) ليس بـ(**إلاّ**)؛ لأنّ (**إلا**) قد عُدِمَتْ معَ (**غير**) معَ وجودِ النصْبِ، وهذا مبنِيٌّ على مذهبِه مِن أنّ الناصِبَ للْمُستثنَى بـ(**إلا**) هو الجملةُ قبلَها فقط لا بِتَقْوِيَتِها ولا (**إلا**) فقط، وقال الفارسِيُّ: إنّ (**غير**) منصوبةٌ على الحالِ، وفيها معنى الاستِثناءِ، وهي حالٌ مِنَ المُسْتَثْنَى منه، وصَحَّ ذلك؛ لأنّ (**غير**) لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، وقيل: على التشبيهِ بظَرْفِ المكانِ، والجامعُ بينهما الإبهامُ» (٤).

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٧٢- ٦٧٣).

(٢) الدر المصون (٢/ ١٣٥ -١٣٧)، و(٧/ ٣٠٢)، تح: د أحمد محمد الخراط، نش: دار القلم - دمشق.

(٣) النص المحقق (ص: ٥٩٠-٥٩١).

(٤) النص المحقق (ص: ٦١٥-٦١٦).

١٦- العناية بتحديد معاني المصطلحات:

يظهر ذلك في كثير من الأمورِ، منها تعريفُه لـ (**الاصطلاح**) حيث قال: «قوله: (**وفي الاصطِلاحِ**)، (**الاصطِلاحُ**) لغةً الاتِّفاقُ [١]، واصطِلاحًا: اتِّفاقُ طائفةٍ على أمرٍ مخصوصٍ إذا أُطْلِق انصرَف إليه» [٢]، وتنبيهُه على التخليط بين المصطلح النحوي والمنطقي بقوله: «...، وبقِيَ أنّ تعريف المفردِ والمركَّبِ بما ذكر اصطلاحٌ لِلْمَنَاطِقَةِ ذكره النحاةُ في كتبِهم وخلَطُوه باصطِلاحِهم، وأكثرُ النحاةِ على أنّ المفردَ ما تُلُفِّظَ به مرةً واحدةً كـ (**زيدٍ**)، والمركّبَ ما تُلُفِّظَ به مرتين بحسب العُرفِ، فـ (**عبدُ اللهِ**) علمًا على هذا القولِ مركبٌ، وعلى القولِ الأولِ مفردٌ، ورَجَّح القولَ الثاني أنهم يقولون في مثلِ (**عبد الله**) إنه مركبٌ تركيبًا إضافيًّا ويُعْرِبُون كلًّا مِن جزءَيْه بإعرابٍ، ولو كان مفردًا لأُعربَ بإعرابٍ واحدٍ» [٣]، وتنبيهُه على المصطلحات المشتركة حيث قال: «قوله: (**العَطْفُ**)، وهو لغةً: الرُّجُوعُ والالْتِفاتُ، ويُطْلَقُ اصْطِلاحًا بمَعْنَيَيْنِ؛ أحدُهما: المَعْنَى المَصْدَرِيُّ [٤]، والثاني: المعنى الاسْمِيُّ الشاملُ لِعَطْفِ البيانِ وعَطْفِ النَّسَقِ، وعَرَّفَ المُصَنِّفُ كُلًّا منهُما» [٥].

كما يظهر في تعريفه لـ (**الشرح**) حيث قال «قوله: (**أنْ أشرح**) (**أنْ**) مصدريّةٌ، فمدخولُها مؤوّلٌ بالمصدرِ أي: شرحًا، وهو في اللغةِ: التوسعةُ

---

(١) قال ابن سيده: «و(**الصلح**): السِّلْم وقد (**اصطلحوا واصَّلَحوا، وتصالحوا، واصَّالَحوا**) قلبوا التاءَ صاداً، وأدغموها في الصاد». المحكم (ص ل ح) (٣ / ١٥٢ - ١٥٣)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ= ٢٠٠٠م.

(٢) النص المحقق (ص: ١٤٠).

(٣) النص المحقق (ص: ١٤٠).

(٤) المعنى المصدريُّ لِلْعَطْفِ هو الإتيانُ بعطفِ البيانِ أو عطفِ النسقِ في الكلامِ، وأما المعنى الاسميُّ فهو المأْتِيُّ به منهما كما بيَّن المُحَشِّي، فيكون بمعنى اسم المفعول، أي: المعطوف.

(٥) النص المحقق (ص: ٥٢١).

والتهيّؤُ [1]؛ قال تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾[2]، أي: وسّعه توسيعًا معنويًا، وهيّأه لقبولِه، وفي الاصطلاحِ: ألفاظٌ مخصوصةٌ دالّةٌ على معانٍ مخصوصةٍ» [3]، وتوضيحُه لتعريف (اللفظ) بقوله: «...، والحاصلُ أنّ (اللفظَ) حقيقتُه في عُرْفِ النحاةِ أمرانِ: **الأول**: ذو مقاطِعَ، **والثاني**: ما هو في قوّته، فهي ألفاظٌ حقيقةً عند النحويين، ولا يُنافيه قولُ الشارِحِ: (**فإنها ألفاظٌ بالقوّة**)؛ لأن الباءَ فيه سببيّةٌ، أي: هي ألفاظٌ حقيقةً بسببِ أنها في قوةِ المقطعِ» [4].

وتعريفه لـ (**الصحابي**) بقوله: «و(**الصاحِب**) لغةً مَن بينَك وبينَه مُواصلَةٌ ومُداخلَةٌ، واصطلاحًا: مَن اجتمَع به مُؤمنًا به ولو في ظلمةٍ، ولو كان أعمَى أو غيرَ مُميِّزٍ اجتِماعًا مُتعارَفًا وإن لم يشعُرْ به، وإنْ كان مِن جنسٍ غيرِ البشَرِ» [5].

١٧- العناية بلهجات العرب:

من ذلك تنبيهه على اللهجاتِ الواردةِ في (**امرئ وابنم**)، حيث قال: «قوله: (**واختُلف في امرئٍ وابنمٍ**) في (**امرئٍ**) و(**ابنمٍ**) لغتان **إحداهما**: إتباعُ عينه - وهي الراءُ - للامه، وهي لغةُ القرآنِ، قال تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [6] وهذه اللغةُ هي محلُّ الخلافِ، **الثانيةُ**: فتحُ الراءِ على كلِّ حالٍ، والإعرابُ على الهمزةِ حكاها الفراءُ [7]، وأنشد:

---

(١) (**الشرح**) متعدد المعاني، وقد روي عن ابن الأعرابي أنه لخّص معانيَه بقوله: «الشرح: الحفظ، والشرح: الفتح، والشرح: البيان، والشرح: الفهم، والشرح: افتضاض الأبكار». ينظر: (**ش ر ح**) تهذيب اللغة (٤ / ١٧٩ - ١٨٠)، تقديم: عبد السلام هارون، ط: دار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م، والصحاح (١ / ٣٧٨)، والمحكم (٣ / ١٠٧ - ١٠٨).

(٢) (الزمر: ٢٢).

(٣) النص المحقق (ص: ١٣١).

(٤) النص المحقق (ص: ١٥٨).

(٥) النص المحقق (ص: ١٢٧-١٢٨).

(٦) (النساء: ١٧٦).

(٧) ينظر: (**م ر أ**) تهذيب اللغة (١٥ / ٢٨٧ - ٢٨٨)، والصحاح (١ / ٧٢)، وتاج العروس (١ / ٤٣٠ - ٤٣١)، ولسان العرب (١ / ١٥٦).

أنت امـرَؤٌ مِن خِـيَـارِ الناسِ كُلِّهمِ   تُعطِي الجَزِيلَ وتَشْرِي الحَمْدَ بالثَّمَنِ (١)

وعلى هذه اللغةِ جاء التأنيثُ، فقالوا: (**امرأةٌ**)، وحكَى الجوهريُّ أنّ مِنَ العرب من يضمُّ الراءَ على كلِّ حالٍ، فيقول: (**جاء امرُؤٌ**)، و(**رأيتُ امرُأً**)، و(**مررتُ بامرُئٍ**) (٢). وأما (**ابنُمٌ**)، فهو (**ابنٌ**) زِيدَتْ فيه الميمُ (٣)، وفيه لغتان، **إحداهما**: فتحُ النونِ في جميعِ أحوالِه وهي قليلةٌ، **والثانية**: إتباعُ حركةِ النونِ لحركةِ الإعرابِ وهذه اللغةُ هي محلُّ الخلافِ أيضًا» (٤).

ومن ذلك ذكرُه للَّهجاتِ الواردة في (**بصرة**)، فقال: «قوله: (**فقال البصريون**) جمعُ (**بصريٍّ**) وهم النحاةُ المنسوبون للبصرةِ، ويقال لها: قبّةُ الإسلامِ وخزانةُ الأدب، بناها عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ في خلافةِ عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ، وهي بفتحِ الباءِ وكسرِها وضمِّها ثلاثُ لغاتٍ، لكنّ الفتحَ أفصَحُ، فإنْ نَسَبْتَ إليها جاز فتحُ الباء وكسرُها، ولا تُضَمُّ الباء» (٥)، وإشارته إلى مائة لهجةٍ في حرف (**ربّ**)، فقال: «قوله: (**ورُبَّ**) بضمِّ الراءِ، وفتحِ المُوَحَّدةِ مشدَّدَةً ومُخَفَّفَةً، وبضَمِّها أيضًا مع إسكانِ الباءِ، ويقال: (**رُبَّتْ**) بضمِّ الراءِ وفتحِ المُوَحَّدة مشدَّدَةً ومخفَّفَةً وتاءِ التأنيث (٦)، قال الناصرُ: وقد ذُكِرَتْ لها في بعضِ التَّعَاليقِ أكثَرُ من مائةِ لُغَةٍ» (٧).

---

(١) ينظر تخريج البيت (ص: ٢٥٣).

(٢) ينظر: الصحاح (م ر أ) (١ / ٧٢).

(٣) ينظر: الصحاح (ب ن و) (٦ / ٢٢٨٧)، والمحكم (١٠ / ٥٢٢).

(٤) النص المحقق (ص: ٢٥٣-٢٥٤).

(٥) النص المحقق (ص: ٢٥٤).

(٦) النصح المحقق (ص: ٦٨٢)، وقد نقل الزبيدي عن الشيخ زكريا الأنصاري، فقال: "....، في (**رُبَّ**) سَبعون لغةً: ضمُّ الراءِ، وفتحُها مع تشديد الباء وتخفيفها مفتوحةً في الضمِّ والفتحِ، ومضمومةً في الضمِّ، كلٌّ مِنَ السِّتَّةِ مع تاء التأنيث ساكنةً أو مَفتوحةً أو مضمومةً، أو مع (**ما**)، أو معَهما بأحوال التاء، أو مجرَّدةً منهما، فذلك ثمانٍ وأربعون، وضمُّها وفتحُها مع إسكان الباء، كلٌّ منهما مع التاء مفتوحةً أو مضمومةً أو مع (**ما**)، أو معهما بحالتي التاء، أو مجرَّدةً، فذلك اثنتا عشرة، و(**رُبت**) بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء، أو فتحها أو ضمها مخفَّفةً أو مشددةً في الأخيرتين، فذلك عشرةٌ"، تاج العروس (١ / ٤٧٥) نش: مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م، وينظر أيضًا: (**ر ب ب**) تهذيب اللغة (١٥ / ١٨٣- ١٨٤)، والمحكم (١٠ / ٢٣٩)، ولسان العرب (١ / ٤٠٨ - ٤٠٩).

(٧) النص المحقق (ص: ٦٨٢).

١٨- تدريب القارئ على التقطيع العروضي للعبارات:

من أمثلة ذلك: «قوله: (**يا غافلاً والمَوْتُ يَطْلُبُه**) هذا شطرُ بيتٍ من بحرِ الكاملِ أَحَذُّ العروضَةِ مضمرُ الأجزاءِ، ويَصِحُّ أنْ يكونَ من بحرِ السَّريعِ عَرُوضُه مَخْبونةٌ مَطْوِيَّةٌ مَكْشوفةٌ [١]، والظاهرُ أنه مُجَرَّدُ تمثيلٍ لم يقصدْ به الشِّعْرَ، بلِ اتَّفقَ اتِّزَانُه، ومِثْلُه لا يُسَمَّى شِعْرًا، وإنْ وافقَ المَوَازِينَ كما بَيَّنَّاه في حَوَاشِي شيخِ الإسلامِ على الخَزْرَجِيَّةِ، نسأل اللهَ - تعالى - أنْ يجمعَنا بها هي وبَقِيَّةِ مُؤَلَّفَاتِنا» [٢].

١٩- اتِّجاهُه النحويُّ:

يظهر من هذه الحاشيةِ أنّ العلامة العطّارَ على مذهب المحققين، حيث لم يتقيَّد بمذهبٍ معيَّنٍ بعواهنِه، وإنما كان مذهبُه هو الدليلَ الصريحَ يدور معه حيث ما دار، على أنّ الاتجاهَ البصريَّ يغلب عليه كما غلب على جميع المحققين من قبله ومن بعده لقوة أدلتهم وأصولِهم، ولا يمنع ذلك أن يكون في صفٍّ الكوفيين عندما يترجَّح دليلُهم، ومن ذلك نقلُه ترجيحَ المذهب الكوفي في الخلافِ في تحديد متعلق الباءِ في البسملة بما يفيد أنه موافق عليه، حيث قال: «...، ورُجِّحَ مَذْهَبُ الكوفيين؛ لقلَّةِ المَحْذوفِ؛ لأنّ المَحْذُوفَ عليه كَلِمَتَان، وعلى الثاني ثَلاثُ كلماتٍ؛ ولأنّ الأَصْلَ في العَمَلِ للأفعالِ؛ وبكثرةِ التَّصْريحِ بالمُتَعَلَّقِ فعلاً [٣] كما في آية: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾[٤]، وحديث [٥]: (**باسْمِكَ - ربِّي - وَضَعْتُ جَنْبِي**)» [٦]،

---

(١) (**يا غافلا والموتُ يطْلُبُهُ**) إن كان منَ الكامل فتقطيعُه: (**يا غافلا**): (**مستفعلن**)، و(**الموت يطْ**): (**مستفعلن**)، (**لُبُه**): (**مُتَفَا**)، فيُحَوَّلُ إلى (**فَعِلُنْ**)، وإن كان منَ السريع، فتقطيعه: (**يا غافلا**): (**مُسْتفعلن**)، و(**الموت يطْ**): (**مُستَفْعلن**)، (**لُبُهُ**): (**مَعُلا**)، فيُحوَّل إلى (**فَعِلُنْ**)، وأصله: (مفعولاتُ)، فدخل فيه الخبنُ، وهو حذف الثاني الساكن، والطي، وهو حذف الرابع الساكن، والكشفُ، وهو حذف السابع المتحرك.

(٢) النص المحقق (ص: ٦٢٩).

(٣) ينظر: الدر المصون (١ / ٢٢ - ٢٣).

(٤) (العلق: ١).

(٥) ينظر: تخريجه (ص: ١١٦).

(٦) النص المحقق (ص: ١١٦).

وفي الخلافِ في جوازِ توكيد النكرةِ، حيث قال: « ...، ومُقَابِلُ قولِ البصريِّينَ ما ذهَبَ إليه الكوفيُّون، فإنهم أجازوا تأكيدَ النَّكِرَة، قال ابنُ هشامٍ: وهو الصَّحيحُ، حيث كان المؤكَّدُ محدودًا والتوكيدُ مِن ألفاظِ الإحاطةِ، نحو: (**اعتكَفْتُ أسبوعًا كلَّه**)، وقولِ الشاعر:

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ (١)

بخلافِ: (**صُمْتُ زمنًا كُلَّه**)؛ لأنّ النَّكِرةَ غيرُ محدودةٍ، ولا (**صُمْتُ شهرًا نفْسَه**)؛ لأنّ التوكيدَ ليس مِن ألفاظِ الإحاطة (٢)، ثُمّ مَحَلُّ الخِلافِ هو التَّوْكِيدُ المَعْنَوِيُّ، أمّا التوكيدُ اللفظِيُّ، فإنه يتبَعُ النَّكِرَةَ اتِّفاقًا، نحو: (**جاءني رجُلٌ رجُلٌ**). قوله: (**لا يُعْطَفُ بعضُها على بعضٍ**) خلافًا لابنِ الطَّرَاوَة، وعِلّةُ ذلك أنّ ألفاظَ التوكيدِ ليست مُسْتَقِلَّةً، فلو عُطِفَتْ لكان كعَطْفِ الشَّيْءِ على نفسِه، وهذا أيضًا خاصٌّ بالتوكيدِ المَعْنَوِيِّ، أمَّا اللفظِيُّ فإنه يُعْطَفُ بعضُ ألفاظِه على بعضٍ، نحو: (**والله ثمّ والله**) » (٣).

٢٠- العنايةُ بالأصولِ النحوية:

قد ظهر للشيخِ العطارِ في هذه الحاشيةِ عنايةٌ بالأصولِ النحويةِ بأنواعِها المختلفةِ مِنَ السماعِ، والقياسِ والإجماعِ، غير أنّ السماعَ أَكْثَرُ نصيبًا من بقيةِ الأصولِ في حاشيته؛ حيث أكثَرَ مِنَ الاستشهاد بالقرآنِ الكريمِ بكلِّ قراءاتِه المتواترةِ والشاذة، ومِنَ أشعارِ العربِ وأقوالِهم، والأحاديث النبوية الشريفة كما سيظهر ذلك في فهرسِ الآيات والقراءات القرآنية، كما ظهرت له العنايةُ بالأحاديث النبويَّةِ وأشعار العرب وأقوالِهم.

---

(١) ينظر: تخريجه (ص: ٥١٩).

(٢) أوضح المسالك (٣ / ٣٣٢ - ٣٣٥)، تح: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، وينظر: التصريح (٣ / ٥١٨ - ٥٢١).

(٣) النص المحقق (ص: ٥١٩).

ومِن النماذجِ على ذلك نقلُه الاستدلالَ على أنّ العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في المبدَلِ منه بآيةٍ قرآنيةٍ وبيتٍ مِنَ الشعرِ، والقياسِ، فقال: «قوله: (**إلا البدَلَ**) استثناءُ البدَلِ مِن بَيْنِ التوابعِ مَبْنِيٌّ على ما ذهب إليه الأخفشُ والرُّمَّانيُّ والفارسيُّ وأكثَرُ المتأخِّرين، فإنهم قالوا: إنّ العاملَ في البَدَلِ ليس هو العاملَ في المُبْدَلِ منه، بل عاملٌ مقدَّرٌ مُمَاثِلٌ لعاملِ المُبْدَلِ منه، واستَدَلُّوا على ذلك بالسَّماعِ والقياسِ، أمّا السَّماعُ فنحوُ قولِه تعالى: ﴿ **لجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ** ﴾(١)، فقد أُعيدَ الجارُّ في المُبدَلِ، وهو: (**لبيوتهم**) وغيرُ ذلك مِنَ الآيِ والأشعارِ، وأمّا القياسُ فلأنّ البَدَلَ مُستقِلٌّ ومقصودٌ بالذِّكْرِ؛ ولِذا لم تُشْتَرَطْ مُطَابَقَتُه لِلْمُبْدَلِ منه تعريفًا وتنكيرًا» (٢)، وقوله: « ...، وأمّا عكسُ هذا القِسْمِ وهو بَدَلُ الكُلِّ مِنَ البَعْضِ فقد أَثْبَتَه طائفةٌ، ونفاه آخَرُون، ومِن أَمْثِلَته قولُه تعالى: ﴿ **فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئًا (٦٠) جَنَّاتِ عَدْنٍ** ﴾(٣)، فـ(**جنَّاتِ عدْنٍ**) بَدَلُ كُلٍّ مِن بَعْضٍ، وهو (**الجَنَّة**)، ورُدَّ بأنّ (**أل**)، في (**الجَنَّة**) لِلْجِنْسِ الصَّادِقِ بـ(**جنَّاتِ عدْنٍ**)، فهو بَدَلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ (٤)، وقولُ الشاعرِ:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ (٥)

فإنّ (**طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ**) بَدَلٌ مِن (**أَعْظُم**) بَدَلَ كُلٍّ مِن بَعْضٍ، ورُدَّ بأنه يجوز أنْ يُرَادَ بالأَعْظُمِ جُمْلَةُ الشَّخْصِ، وإنّما خَصَّها بالذِّكْرِ؛ لأنها قِوَامُ البَدَنِ، فيكونُ بَدَلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ» (٦).

---

(١) (الزخرف: ٣٣).

(٢) النص المحقق (ص: ٦٥٣).

(٣) (مريم: ٦٠ – ٦١).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٦٩ – ١٩٧٠)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٣٣ – ٣٤)، وهمع الهوامع (٣ / ١٥٠)، تح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، نش: مؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٧).

(٥) ينظر تخريج البيت (ص: ٥٥١).

(٦) النص المحقق (ص: ٥٥١).

ومنها أيضًا إثباتُ حذفِ النونِ من الأمثلةِ الخمسة في حالة الرفعِ على الشذوذِ بقراءةٍ شاذة، وحديثٍ صحيحٍ وبيتٍ من الشعر، فقال: «قوله: (**وتُجْزَمُ بحذفِ النونِ**)، وقد ورد حذفُ النون نظمًا ونثرًا لغير جازمٍ وناصبٍ فقد قُرِئَ ﴿**سِحْرَانِ تَظَاهَرَا**﴾(١) بتشديد الظاء، أصلُه: تَتَظَاهَرَانِ، فأُدْغِمَت التاءُ في الظاء، و(**ساحران**) خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: أنتما ساحران، وفي الحديث: (**لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ولا تُؤْمِنُوا حتّى تَحَابُّوا**) (٢) أي: لا تدخلون ولا تؤمنون، وقال الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي (٣)

بالذال المعجمةِ، أي: شديد الرائحة، ولا يقاس على هذا شيءٌ من ذلك في الاختيار» (٤).

وكذلك إثباتُ ورود (**رجع، وعاد، واستحال**) بمعنى (**صار**) رافعةً للاسمِ، وناصبةً للخبرِ بالحديثِ الشريفِ وبيتٍ من الشعر، وقولٍ منثورٍ منقولٍ عن العرب، فقال: وقوله: «...، وفي الحديث: (**لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا**) (٥) وقال:

وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ... فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بالرُّشْدِ آمِرًا (٦)

وفي الحديثِ: (**فاسْتَحَالَتْ غَرْبًا**) (٧)، و(**أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حتّى قَعَدَتْ كأنّها حَرْبَةٌ**)» (٨).

وأمّا الإجماعُ فقد ظهر في موضعٍ مِنَ الحاشيةِ أنّ المحشِّيَ لا يعتدُّ به، ولا يراه

---

(١) ينظر: تخريج القراءة (ص: ٣٨٩).

(٢) ينظر تخريج الحديث (ص: ٣٨٩).

(٣) ينظر: تخريج البيت (ص: ٣٨٩).

(٤) النص المحقق (ص: ٣٨٩-٣٩٠).

(٥) ينظر: تخريج الحديث (ص: ٤٥٦).

(٦) ينظر: تخريج البيت (ص: ٤٥٧).

(٧) ينظر: تخريج الحديث (ص: ٤٥٧).

(٨) النص المحقق (ص: ٤٥٦-٤٥٧).

أصلاً مِنَ الأصولِ النحويةِ؛ حيث ردّ على المصنِّفِ استدلالَه بالإجماعِ في الردِّ على جعفر بن صابر في تقسيم الكلمة أربعةَ أقسامٍ على أنّ أسماءَ الأفعالِ قسمٌ رابعٌ يُسمَّى بالخالفةِ.

وهذا نصُّ كلامِه: «قوله: (**الإجماع**) أي: إجماعُ النحاةِ، والمرادُ بالإجماعِ هنا الإجماعُ بالمعنى اللغويِّ، وهو مُطلَق الاتفاق، لا الإجماعُ باصطلاحِ الأصوليين، وهو اتفاقُ أهل الحلِّ والعقدِ من الأئمّةِ في عصرٍ على حكمٍ من أحكامِ الدينِ، ثم إنّ القَدْحَ بخَرْقِ الإجماعِ لا يَحْسُنُ في مَقَامِ الرَّدِّ على ابنِ صابرٍ؛ فإنه إنّما يتمُّ أنْ لو قُلْنا: إن الإجماعَ في الأُمُورِ اللُّغَوِيّةِ مُعْتَبَرٌ يَتَعَيَّن اتِّبَاعُه، والمَسْألةُ ليستْ اتِّفَاقيَّةً، فالأحسَنُ في مَقَامِ الردِّ على ابنِ صابرٍ أن يُقالَ: إن اسْمَ الفعلِ مِن أَفْرَادِ الاسمِ؛ لأنّ المُرادَ بالاسمِ هنا ما قابَلَ الفعلَ والحرفَ، وهو يشمَلُ اسمَ الذاتِ كـ(**زيدٍ**) في: (**زيدٌ قائمٌ**)، واسمَ اللفظِ، كـ: (**زيدٌ ثُلاثِيٌّ**)، واسمَ المعنى كـ(**سُبْحَانَ**)؛ فإنه عَلَمُ جِنْسٍ لِلتَّسْبِيحِ، أي: التنزيهِ، واسمُ الفعلِ إمّا مدلولُه الفعلُ الاصطلاحيُّ فـ(**هيهات**) مثلاً موضوعٌ لِلفظِ: (**بَعُدَ**) على ما هو الراجحُ، أو أنه موضوعٌ للفعلِ اللغويِّ الذي هو الحدثُ؛ فتكون (**هيهات**) موضوعةً لـ(**البُعْدِ**) كما قاله البصريون، وجرى عليه الرضيُّ [1]، فإنْ قلْنا بالأول فهو مِن قَبِيلِ: (**زيدٌ ثلاثيٌّ**)، فإنْ قلنا بالثاني فهو مِن قَبِيلِ: (**سبحان**)، ومُحَصَّلُه أنّ اسمَ الفعلِ إما اسمٌ لِلَّفظِ أو اسمٌ للمعنى» [2].

والتحقيقُ أنّ الإجماعَ أصلٌ من الأصولِ النحويةِ، له قيمتُه في أصولِ النحوِ العربيِ، كما أنه أصلٌ مِن أصولِ الفقهِ، ووقوعُ الخلافِ فيه لا يُخرِجُه عن الأصولِ النحويةِ؛ لأن الإجماعَ الأصوليَّ مختلفٌ فيه أيضا، ولم يلزم مِن ذلك إخراجُه من

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (٢ / ٢٩٠ - ٢٩١)، تح: الدكتور يحيى بشير مصري، نش: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦م.

(٢) النص المحقق (ص: ١٧٨-١٧٩).

أدلة الفقه، ولم يقدح في التمسُّكِ به في الرد على مَن خرقه وخرج عليه، ومن هنا يحسن أن يُتمسَّك به في الرد على ابن صابرٍ كما صنع كثيرٌ من النحاة، والإجماعُ النحويُّ - كما قال الإمام السيوطي - هو: (**إجماعُ نُحاةِ البلدَين البصرةِ والكوفةِ**)، وهو حجةٌ بشرطِ ألا يُخالِف المنصوصَ ولا المقيسَ على المنصوصِ (١).

وقد جاء في موضعٍ آخَرَ ما يفيد أن المحشِّيَ يعترف بحجيَّة الإجماعِ النحوي، حيث قال في شرح تعريف الاستثناء: « ...، وبِمَا تَقَرَّرَ يَنْحَلُّ إشكالٌ مشهورٌ، حاصِلُه أنّ (**زيدًا**) في قولِك: (**قام القَوْمُ إلا زيدًا**)، لا يخلو إمّا أنْ يكونَ داخلاً في (**القوم**)، أو خارجًا، فإنْ قلنا: إنه داخلٌ في (**القوم**)، والحالُ: أنّنا أَتَيْنا بـ (**إلاّ**) لإخراجه بعدَ الدخولِ كان المعنى: (**جاء زيدٌ مَعَ القومِ ولم يَجِئْ زيدٌ**)، وهذا تناقُضٌ، وإنْ قلنا: إنه غيرُ داخلٍ في (**القومِ**) فهو خلافُ الإجماعِ؛ لأنّهم اتَّفَقُوا على أنّ الاستثناءَ المُتَّصِلَ مُخْرِجٌ، ومعلومٌ أنه لا يُمْكِنُ إخراجُ الشَّيْءِ إلا بَعْدَ دُخُولِه، وأحسَنُ ما أُجِيبَ به عن الإشكالِ ما أشَرْنا إليه مِن أنّ (**زيدًا**) داخلٌ في مفهومِ (**القوم**) خارجٌ عن حُكْمه فلا تناقُضَ، والحاصلُ أنّ مفهومَ (**القوم**) شاملٌ لـ (**زيد**)، لكنّ الحكمَ - وهو القيامُ - مُقَدَّرٌ إسنادُه للقومِ بعدَ إخراجِ المستثنى الذي هو زيدٌ مِنَ القوم، وإنْ كان الإسنادُ إلى المستثنَى قبلَ الإخراجِ منه ذكرًا، هذا كلُّه في الاستثناءِ المتَّصِلِ، وأمّا المنقَطِعُ فخارجٌ عن مفهومِ المستثنى منه وحكمِه معًا » (٢).

●●●

(١) ينُظر في الإجماع: الخصائص لابن جني (١ / ١٩٠- ١٩٤)، والاقتراح في علمِ أصول النحو (ص ١٠٤)، تح: أ.د حمدي عبد الفتاح ط: مكتبة الآداب - القاهرة، وفيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح لأبي الطيب الفاسي (٢ / ٦٩٩ - ٧٠٢)، ط: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- الإمارت العربية المتحدة - دبي.

(٢) النص المحقق (ص: ٦٠٥-٦٠٦).

المبحث الثالث: مصادر المحشّي في الحاشية

إنّ مِمّا اختصَّ به اللهُ –سبحانه وتعالى– دون غيره إيجادَ الشيءِ مِن عَدَمٍ، فكان الخالقَ وحده، وما مِن خالقٍ إلا هو عزَّ وجلَّ، وغيرُه يحتاج إلى مصادرَ وعناصرَ في كلِّ ما يُريدُ أنْ يُنشئَه ويُوجِدَه، وفي هذا السياقِ التأليفُ بجميعِ صنوفه وأنواعه، فإنه لا يتحقَّق بحالٍ مِنَ الأحوال إلا بمصادرَ قلَّت أو كثرتْ، ومِن هنا نُقِلَ عن بعضِ الأئمة أنه قال: «واعلَمْ أنّ بعضَ الناسِ يفتخر، ويقول: **(كتبْتُ هذا، وما طالَعْتُ شيئا مِنَ الكتبِ)**، ويظُنُّ أنه فخرٌ ، ولا يعلم أنّ ذلك غايةُ النقصِ، فإنه لا يعلم مزِيَّةَ ما قاله على ما قِيلَ، ولا مزِيَّةَ ما قِيلَ على ما قاله، فبماذا يفتخرُ» (١).

وقد كان لِلشَّيخِ العطَّارِ – رحمه الله – مصادرُ ومراجعُ متعدِّدةٌ متنوِّعَةٌ يُمكن أن تفرَد ببحثٍ مُستقلٍّ، ولا أراني مُبالغا إنْ قلتُ: إنّ هذه الحاشيةَ بمنزلةِ ثبتٍ موجَزٍ لأهمِّ المصادر والمراجع التي يُعتمَد عليها في عصره، غيرَ أنَّني سأكتفي هنا بالإشارةِ إلى المصادرِ النحويَّةِ دونَ غيرِها للإيجازِ، وبقيةُ المصادر تعرَفُ في مُطَالَعَةِ النصِّ المحقَّقِ، وفي أبحاثٍ يُرجَى أنْ يتصدَّى لها الباحثون في الحاشية، وإليك الحديثَ الموجَزَ عنها:

– الكتاب للإمام سيبويه، ومِمّا يظهر أنه نقله منه قوله « ...، وقد سأل الخليلُ بنُ أحمدَ أصحابَه فقال: كيف تَنطقُون بالجيم مِن **(جَعْفَر)**؟ فقالوا له: نقول: جيم، فقال: إنما أجبتم بالاسمِ، ولم تنطقوا بالحرفِ الذي هو المُسمَّى، وإنما يُقال: جَهْ، **والمسمّى هو (جَ)** فقط (٢)، والهاءُ هذه للسكتِ، زِيدت وفقًا بقاعدةِ الخط » (٣).

---

(١) البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي (١ / ١٦)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

(٢) الكتاب (٣ / ٣٢٠)، تح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، نش: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

(٣) النص المحقق (ص: ١٧٣-١٧٤).

- المقتضب للمبرد، ومن ذلك قوله: «...، واختُلفَ في العاملِ في المُنَادَى، فقال س: فِعْلٌ مُقَدَّرٌ، وأصل (**يا زيدُ**): أدعو زيداً، فحُذفَ الفعْلُ حَذْفًا لازمًا لِكَثْرة الاستِعمالِ ودلالةِ حرفِ النِّداءِ عليه، وذهب المُبَرِّدُ [(١)] إلى أنّ الناصبَ حرفُ النداءِ لِسَدِّه مَسَدَّ الفعلِ» [(٢)].

- الأصول في النحو لابن السراج، ومن ذلك قولُه: «...، بخلاف: (**قد قامَت الصَّلاةُ، قد قامَت الصَّلاةُ**) اهـ؛ أي: لأنّ الثانيَ إنشاءٌ لتكبيرٍ آخَرَ، وذهب ابنُ السَّرَّاجِ إلى أنه مِن قَبيلِ التأكيد [(٣)]، وقَوَّاهُ شيخُنا، وقال: إنه الحَقُّ؛ لأنّ (**اللهُ أكبرُ**) إخبارٌ بثبوتِ الكِبْرِيَاءِ لِلّه، والثاني تَوْكيدٌ، ولا بُعْدَ في جعلِ هذا مِن قَبيلِ الخَبَرِ، سَلَّمْنا أنّه مِن قَبيلِ الإنشاءِ فمِن أين أنّ الثانيَ غيرُ الأوَّلِ؟ لِمَ لا يجوزُ أنه أنشَأ بالأوَّلِ تكبيراً، أي: إبعاداً عن كلِّ ما لا يَليقُ، ثم أعاد ذلك التكبيرَ نفسَه على حدِّ: (**اضْرِبْ اضْرِبْ**)» [(٤)].

- الإيضاح لأبي علي الفارسي، ومن ذلك رأيه في معنى (**إذَنْ**) «وهي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ عند سيبويه، قال الشَّلَوْبِينُ: هي كذلك في كلِّ موضعٍ، وقال الفارسيُّ [(٥)]: في الأكثرِ، كقولك لِمَن قال: أزورُك: (**إذَنْ أُكْرِمَك**)، فقد أجبْتَه، وجعلتَ إكرامَه جزاءَ زيارتِه، أي: إنْ زُرْتَني أَكْرَمْتُك، وقد تَتَمَحَضُ لِلْجَوَابِ؛ بدليلِ أنه يقال: أُحِبُّك، فتقول: (**إذَنْ أَظُنُّك صادِقًا**)؛ إذ لا مُجَازَاةَ هنا» [(٦)].

---

(١) المقتضب (٤ / ٢٠٢) تح: محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤ م.

(٢) النص المحقق (ص: ٦٣١).

(٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: (٢ / ٢٠)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦م.

(٤) النص المحقق (ص: ٥٠٨-٥٠٩).

(٥) الإيضاح للفارسي (ص: ٣١١)، تح: الدكتور حسن الشاذلي فرهور، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩م.

(٦) النص المحقق (ص: ٦٥٩).

- المنصف وسر صناعة الإعراب لابن جني، ومِن نقلِه عن الأول: « قوله: **(وقُلبت الضمّةُ)** أي: التي على الميمِ كسرةً لمُناسبةِ الياءِ، وظاهرُ كلامِه أنه يُبدَأ بقلبِ الواوِ ياءً على قلبِ الضمّةِ كسرةً، وهو كذلك خلافًا لابن جنّي [(١)]؛ حيث اختار أن يُبدَأَ بقلبِ الضمةِ على قلبِ الواوِ مُعلّلاً له بأنه إقدامٌ على الحركةِ الضعيفةِ قبلَ الإقدامِ على الحرفِ القويّ» [(٢)]، ومِن نقلِه عن الثاني قولُه: « ...، ومنها ما نصَّ عليه ابنُ جني وغيرُه أنّ كلَّ رباعيٍّ الأصولِ أو خماسيِّها متى خلا عن بعضِ حروف الذلاقةِ الستّةِ فهو أعجميٌّ، وهي الراءُ والنونُ والفاءُ واللّامُ والباءُ والميمُ ويجمعهما قولك: **(من لب فر)** [(٣)]، ولا يرد نحو: **(يوسف)** من حيث إنه أعجميٌّ مع أنه لم يخلُ عما ذُكِر؛ لأنّ العلامةَ لا يُشترَطُ انعكاسُها » [(٤)].

- المفصل للزمخشري، ومنه نقلُ معنى **(هل)** عنه: «وقال بعضُهم كالزمخشريِ [(٥)]: إنه معناها أبدًا، وأنّ الاستفهامَ المفهومَ منها من همزةٍ مقدّرةٍ» [(٦)].

- شرح الجمل لابن خروف، ومن ذلك: «قوله: **(نحو: حبّذا)** الراجحُ الذي ذكره ابنُ خروفٍ، وقال الأشمونيُّ - وهو ظاهر مذهبِ سيبويه [(٧)] -: إنه لا

---

(١) المنصف شرح التصريف (٢ / ١١٨)، الأستاذ إبراهيم مصطفى، والأستاذ عبد الله أمين، نش: وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤م.

(٢) النص المحقق (ص: ٢٦٠).

(٣) سر صناعة الإعراب (١ / ٦٤ - ٦٥)، تح: الدكتور حسن هنداوي، نش: دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م.

(٤) النص المحقق (ص: ٣٦٠).

(٥) المفصل في علم العربية (ص: ٣٢٥ - ٣٢٦)، تح: الدكتور / فخر صالح قدارة، نش: دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م.

(٦) النص المحقق (ص: ٦٣٨).

(٧) ينظر: الكتاب (٢ / ١٨٠).

تركيبَ في: (**حبّذا**) بل هي فعلٌ ضُمَّ لفاعلٍ [١]، فـ (**حبَّ**) فعلٌ ماضٍ و(**ذا**) فاعلٌ، و(**زيد**) في قولك: (**حبّذا زيدٌ**) مبتدأٌ، خبرُه جملةُ: (**حبّذا**) » [٢].

– شرح المفصل لابن يعيش، ومن ذلك قوله: « ...، واعلَم أنّ ما ذهب إليه المصنفُ مِن كون القسمةِ ثلاثيةً هو المشهورُ، وذهب بعضُهم إلى أنّ اسمَ الإشارةِ من قبيل الاسمِ الظاهرِ، قال ابنُ يعيش[٣]: وهو القياسُ إذ لا يفتقر إلى تقدّمِ ظاهرٍ، فيكون من قبيلِ الضميرِ، ولأنه قد غلب عليه أحكامُ الأسماءِ الظاهرةِ كوصفِه، والوصفِ به، وتثنيته، وجمعه، وغير ذلك، وقد أشكل أمرُه على قومٍ، فجعلوه قسمًا متردِّدًا بين الظاهر والمضمرِ؛ لأنّ له شبَهًا بالظاهرِ، وشبهًا بالمضمَرِ، فمِن حيث إنه مبنيٌّ ولم يُفارقْه تعريفُ الإشارةِ كان كالمضمَرِ، ومن حيث تصغيرُه ووصفُه والوصفُ به كان كالاسمِ الظاهرِ » [٤].

– التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ومن ذلك نقلُ رأيه في توجيه ذكر المتعلّقِ العام في قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ** ﴾[٥]، فقال: « ...، والصوابُ ما قاله أبو البقاء وغيرُه مِن أنَّ هذا الاستقرارَ معناه: عَدَمُ التحرُّكِ، لا مطلَقُ الوجودِ والحصولِ، فهو كونٌ خاصٌّ، والظرفُ لَغْوٌ » [٦].

– الإيضاح في شرح المفصل، وشرح الكافية لابن الحاجب، ومن نقله عن الأول: « قوله: (**وقُدِّرَت الواوُ**) يُؤخَذ مِن سياقِ المُصَنِّفِ أنّ هذا التقديرَ ليس لِلثِّقَلِ، ولا

---

(١) شرح الجمل لابن خروف (٢ / ٥٩٩)، وينظر: منهج السالك للأشموني (٣ / ٧٥)، تح: الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، نش: المكتبة الأزهرية للتراث.

(٢) النص المحقق (ص: ١٨١-١٨٢).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ١٢٦- ١٢٧)، نش: إدارة الطباعة المنيرية.

(٤) النص المحقق (ص: ٢٣٢).

(٥) (النمل: ٤٠).

(٦) النص المحقق (ص: ٧١١)، وينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢ / ٦٣٢)، تح: سعد كريم الفقي، نش: دار اليقين، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.

لِلتَّعذُّرِ؛ حيث سكت عنه هنا في بيان ما يُقدَّر فيه الحرفُ، وتكلّم عليه في بيانِ ما تُقدَّر فيه حركةٌ، ونصّ ابنُ الحاجبِ [1] على أنّ تقديرَ الواوِ هنا للاستِثقال » [2]، وقوله: « ...، هذا وذهب ابنُ الحاجب في (**شرحِ المفصَّلِ**) [3] وجماعةٌ أنه لا احتياجَ لهذا القيد، أي: قوله: (**مُقَدَّمٌ عليه**)، أي: لأنّ (**زيد**) في قولك: (**زيدٌ قام**) لم يُسْنَدْ إليه (**قام**)، بل أُسْنِدَ (**قام**) إلى ضميرٍ فيه، وهو وضميرُه مسنَدٌ إلى (**زيد**)، إلا أنه اتَّفَقَ أنّ الضميرَ هو عينُ زيدٍ، فتُوُهِّمَ ورودُه، فقُيِّدَ به، وليس بواردٍ اهـ كلامه » [4]، ومن نقله عن الثاني قوله في تعريف المعرفة: « ...، وعرَّفَها ابنُ الحاجبِ [5] بأنها: (**ما وُضِعَ لشيءٍ بعَيْنِه**) » [6]، وقوله: « ...، قوله: (**وبعضُهم حَصَرَ المجروراتِ في المُضَافِ إليه**) مِمَّن ذهب إلى هذا ابنُ الحاجبِ [7] في الكافية » [8].

- المقرب لابن عصفور، ومن ذلك قوله فيما يجوز أن يفصل بين (**إِذَنْ**) والمضارعِ المنصوب بها، حيث قال: « ...، وقد أجاز ابنُ عصفورٍ [9] الفصلَ بالظَّرْفِ والجارِّ والمجرورِ » [10].

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٨٤)، تح: الدكتور موسى بناي العليلي، ط: مكتبة العاني – بغداد.

(٢) النص المحقق (ص: ٢٦١).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١ / ١٥٧ – ١٥٨).

(٤) النص المحقق (ص: ٤١٤).

(٥) شرح ابن الحاجب على الكافية (٣ / ٧٨٦)، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، نش: مكتبة نزار مصطفى الباز – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

(٦) النص المحقق (ص: ٦٩٣).

(٧) ينظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (٢ / ٥٨٧).

(٨) النص المحقق (ص: ٦٨٤).

(٩) المقرب (ص: ٣٣٩)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١: ١٤١٨ هـ١٩٩٨ م.

(١٠) النص المحقق (ص: ٦٦٣).

- الخلاصة الألفية وشرح التسهيل لابن مالك، ومن نقله عن الأول: « ...، وأمّا مِنَ الرباعيِّ فهو على وزن: (مُفْعَل) بضمِّ الميمِ وفتحِ العين، فإنْ كان اسمَ فاعلٍ كُسِرَتِ العينُ كما قال في الخلاصة (١):

وإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ (المُنْتَظَرْ) » (٢).

ومن نقله عن الثاني: « والصحيحُ أنه مسموعٌ، وقد أنشد ابنُ مالك في بابِ القسَمِ مِن شرحِ التسهيلِ قولَه (٣):

لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ جَوَابًا بِه تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا » (٤).

- شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي، وهو مِنَ المراجعِ الرئيسةِ التي اعتمد عليها المحشِّي، ومِن نقلِه عنه: « وأمّا تنوينُ (رجلٍ) ففيه اضطرابٌ، والتحقيقُ أنه تنوينُ التمكينِ أيضًا، والدليلُ على ذلك أنك إذا سمّيتَ به شخصًا فإن التنوينَ يبقَى على ما هو عليه، ولو كان ذلك التنوينُ للتنكيرِ لزال بعروضِ العلمية، فبقاءُ التنوينِ دليلٌ على أنه للتمكينِ، وفي (الرضيِّ) (٥) أنه لا مانعَ من أن يكونَ التنوينُ فيه للتنكيرِ والتمكينِ معا، فإذا سُمِّيَ به تمحَّضَ للتمكينِ » (٦)، وقوله: « ...، وفي الرضيِّ (٧): أنَّ الاسمَ المذكورَ عَمِلَ لِمُشَابَهَةِ الفِعْلِ في تمامِه بالفاعلِ، ثُمّ قال: ومعنَى تمامِ الاسمِ أنْ يكونَ على حالةٍ لا يُمْكِنُ إضافتُه معها، فإذا تَمَّ

(١) ينظر: الخلاصة الألفية (ص: ٣٠)، ضبطها وعلق عليها الدكتور/ عبد اللطيف بن محمد الخطيب، نش: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.

(٢) النص المحقق (ص: ٤٣٠).

(٣) ينظر تخريج البيت (ص: ٦٩١).

(٤) النص المحقق (ص: ٦٩١)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٠٩)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، نش: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٣١ - ٣٢)، تح: د حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

(٦) النص المحقق (ص: ١٩٩).

(٧) شرح الكافية للرضي (١ / ٦٩٨).

بذلك فقد شابَهَ الفعلَ إذا تَمَّ بالفاعلِ، وصار به كلامًا، فشابَهَ التمْييزُ الآتي بَعْدَه المفعولَ؛ لِوقوعِه بَعْدَ تمامِ الاسمِ، كما أنّ المفعولَ حَقُّه أنْ يكونَ بَعْدَ تمامِ الكلام اهـ» (١).

- شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس، ومن ذلك: «قوله: **(أي: مؤلَّفٌ)** المناسبُ لقولِه فيما بعدُ: **(وقيدُ التركيبِ لا حاجةَ إليه)** أنْ يُفسَّرَ **(ما)** بشيءٍ، فإنّ التأليفَ إمّا أَخَصُّ مِنَ التركيبِ لأخذِ الأُلفةِ في مفهومِه، وهي المُلاءمةُ بين الأجزاءِ - كما صرّح به ابنُ القوَّاسِ في شرح ألفيّةِ ابن معطٍ (٢) - أو أنّ التركيبَ والتأليفَ واحدٌ» (٣).

- كتب أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، وارتشاف الضرب، والبحر المحيط، والنهر الماد.

والتذييلُ والتكميل من المصادر الرئيسة للمحشي، ومن نقله عنه: «قوله: **(وهي ثلاثةَ عشرَ فعلاً)** قال أبو حيان في شرح التسهيل (٤): وقد انتهى ذكرُ الكلماتِ التي ترفع الاسمَ إلى إحدى وثلاثين كلمةً بالمتَّفَقِ عليه والمختلَفِ فيه: وحصرُها بالعدِّ طريقةُ المتأخِّرين، وهي طريقةٌ ضعيفةٌ؛ ولذلك زاد بعضُهم فيها ونقص» (٥)، ومنه أيضًا: «قوله: **(جاء الزَّيدانِ أو الهِندانِ أنفسُهُما أو أعيُنُهُما)** قال أبو حيان في شرح التسهيل (٦): وتُرِكَ الأصلُ كراهةَ اجتماعِ تَثْنِيَتَيْنِ، وصيرَ

---

(١) النص المحقق (ص: ٦٠٢-٦٠٣).

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ (١ / ١٩٤ - ١٩٥)، تح: د. علي موسى الشوملي، نش: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

(٣) النص المحقق (ص: ١٤٢).

(٤) التذييل والتكميل (٤ / ١٦٨ - ١٦٩)، تح: الدكتور حسن هنداوي ط: دار القلم - دمشق - ط١: ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م.

(٥) النص المحقق (ص: ٤٤٧).

(٦) التذييل والتكميل (١٢ / ١٨١).

إلى الجمعِ؛ لأنّ التثنيةَ جمعٌ في المعنى، ووَهِمَ ابنُ المصنِّفِ بدرُ الدينِ محمدٌ، فأجاز أنْ تقولَ في تأكيد المثنَّى: **(قام الزيدانِ نفساهُما عيناهُما)**، ولم يذهب إلى ذلك أحدٌ مِنَ النحويِّين. اهـ كلامه» (١).

ومن نقله عن ارتشاف الضرب قوله: « ...، وقال أبو حيان (٢): قال بعضُ أصحابنا وأَعْرَفُ الأعلامِ أسماءُ الأَمَاكِنِ، ثم أسماءُ الأناسيِّ، ثم أسماءُ الأجناسِ، وأعرَفُ أسماءِ الإشاراتِ ما كان للقريبِ، ثم للمتوسِّطِ، ثم للبعيدِ، وأعرَفُ ذي الأداةِ ما كانتْ فيه للحضورِ، ثم للعهدِ في شخصٍ، ثم للجنسِ» (٣)، ومن نقله عن البحر المحيط: « قوله: **(وهو العامل فيها)**، هذا معترَضٌ بأنّ ما بعدَ فاءِ الجوابِ لا يعمَلُ فيما قبلَها، فالأحسَنُ أن يُجْعَلَ العامِلُ في **(إذا)** فعلَ الشرطِ، وهو **(جاء)** كما ذهب إليه أبو حيان» (٤)، ومن نقله عن النهر الماد قوله: « وقال أبو حيان في النهر: و**(إذ)** ظرفٌ لِمَا مضى لا يعمل فيه **(اذكر)**؛ لأنه مستقبلٌ، بل التقديرُ: اذكرْ ما جرى لمريمَ وقتَ كذا» (٥).

- شرح ألفية ابن مالك، وشرح التسهيل والجنى الداني لابن أم قاسم المرادي، ومن نقله عن الأول: « ...، ويؤيّده ما قاله المرادي (٦): لم يَشْتَرِطْ كثيرٌ مِنَ النُّحَاةِ في الكَلَامِ سوى التَّرْكِيبِ الإِسْنَاديِّ فمتى حصل الإِسنادُ كان كلامًا، ولم

---

(١) النص المحقق (ص: ٥١٣).

(٢) ارتشاف الضرب (٢ / ٩٠٩)، تح: د. رجب عثمان محمد، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، وينظر: التذييل والتكميل (٢ / ١٢٥).

(٣) النص المحقق (ص: ٤٩٤).

(٤) النص المحقق (ص: ٧٣٢)، وينظر: البحر المحيط (٢٥ / ٥٨٥ - ٥٨٦)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مركز هجر، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.

(٥) النص المحقق (ص: ٧٠٧).

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن قاسم المرادي (١ / ٢٨)، تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩م.

يَشْتَرِطُوا الإفادةَ ولا القصدَ» [١]، ومِن نقله عن الثاني: «قوله: (**سواءٌ كان مُبْهَمًا أو مختصًّا**) قال المراديُّ في شرح التسهيل [٢]: المبهَمُ في الزمانِ: ما وقع على قَدْرٍ مِنَ الزمنِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ كـ(**وقت وحِين**)، والمختصُّ قسمان: معدودٌ، وغيرُه، فالمعدودُ: هو ما له قدْرٌ مِنَ الزمنِ مَعلومٌ نحو: (**يومين وشهر وسنة والمُحَرَّم**) وسائرِ أيَّامِ الشهورِ، ونحو: (**الصيف والشتاء**)، والمختصُّ غيرُ المعدودِ كأسماءِ الأيّام كـ(**السبت والأحد**)، وما أضافتْ إليه العرَبُ شهرًا مِنَ أعلامِ الشهورِ وهو (**رمضانُ**)، و(**ربيعُ الأوَّل**)، و(**ربيعُ الثاني**)، وما اختَصَّ بـ(**ألْ**)، أو الصفةِ، أو الإضافة» [٣]، ومن نقله عن الثالث: «وفي (**الجنى الداني**) [٤]: (**جيرِ**) بكسرِ الرَّاءِ وفتحِها والكسرُ أشهرُ» [٥].

- الدر المصون للسمين الحلبي، ومن ذلك قوله: «ومِمَّا يُؤَيِّد القولَ بأنّ العامِلَ هو المضافُ ما قاله بعضُ المُحَقِّقِين أنه يلزَمُ على القولِ بأنّ العاملَ هو الإضافةُ جوازُ الحالِ مِن كلِّ مضافٍ إليه وليس كذلك، وقال السَّمينُ [٦]: القولُ بأنّ العاملَ معنى الإضافةِ ليس بشيءٍ؛ لأنّ معنى الإضافةِ لا يَصْلُحُ أنْ يكونَ عاملاً ألبتَّةَ» [٧].

- كتب ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، وشرح شذور الذهب، وأوضح المسالك، ومغني اللبيب، وشرح اللمحة البدرية، وشرح العمدة.

---

(١) النص المحقق (ص: ١٦٦).

(٢) شرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٧٧)، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، نش: مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

(٣) النص المحقق (ص: ٥٧٧).

(٤) ينظر: الجنى الداني من حروف المعاني (ص: ٤٣٣)، تح: د فخر الدين قباوة، د محمد نديم فاضل، نش: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

(٥) النص المحقق (ص: ٢٩٨).

(٦) الدر المصون (٢ / ١٣٥ – ١٣٧)، و(٧ / ٣٠٢).

(٧) النص المحقق (ص: ٥٩٠-٥٩١).

ومن نقله عن شرح القطر قوله: « . . .، قال الجمالُ ابنُ هشامٍ في شرحِ القطرِ: وليس مِنَ التَّوْكيدِ قولُ المُؤَذِّنِ: (**اللهُ أكْبَرُ، اللهُ أكْبَرُ**) بخلافِ: (**قد قامَتِ الصَّلاةُ، قد قامَتِ الصَّلاةُ**) اهـ[1]؛ أي: لأنّ الثانيَ إنشاءٌ لتكبيرٍ آخَرَ» [2]، ومن نقله عن شرح الشذور: «قوله: (**حَرَى**) بفتحِ الراءِ، وقد تُكْسَرُ، ولم تَتَصَرَّفْ، قال ابنُ هشامٍ في (**شرح الشذور**) [3]: ولا أعرفُ مَن ذَكَر (**حَرَى**) مِنَ النحويِّين غيرَ ابنِ مالكٍ، وتَوَهَّمَ أبو حيان أنه غَلِطَ فيها، وأنها (**حَرًى**) بالتنوينِ اسمًا لا فِعْلاً، وأبو حيّانَ هو الواهِمُ، بل ذكرها أصحابُ كُتُبِ الأفعالِ مِنَ اللُّغَوِيِّين كالسَّرَقُسْطِي، وابنِ طريفٍ وأنشَدُوا عليها شِعْرًا» [4].

ومن نقله عن مغني اللبيب: «قوله: (**لا غيرُ**) استعمل المصنِّفُ (**لا غيرُ**) مع أنّ ابنَ هشامٍ صرَّح في المغني [5] بأنه لحنٌ» [6]، ومن أمثلة نقله عن أوضح المسالك قوله: «خرج بـ(**اسم الزمان والمكان**) نحوُ قولِه تعالى: ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾[7]، إذا قُدِّرَ (**في**) لأنّ النكاحَ ليس بواحدٍ منهما، وزاد في (**التوضيح**) [8] قيداً آخَرَ، وهو أنْ يكونَ تَضَمَّنَ معنى (**في**) مُطَّرِدًا ليخرجَ نحوُ: (**دَخَلْتُ الدَّارَ**)، و(**سَكَنْتُ البيتَ**)؛ لأنه لا يَطَّرِدُ تَعَدِّي الأفعالِ إلى

(١) شرح قطر الندى (ص: ٢٩٢)، تح: الشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع، والتصدير.

(٢) النص المحقق (ص: ٥٠٨-٥٠٩).

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب (ص: ٢٩١)، تح: الشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير - القاهرة.

(٤) النص المحقق (ص: ٦٣٨).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٢١٩)، تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار اللباب، الطبعة الثانية، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨م.

(٦) النص المحقق (ص: ٦٩١).

(٧) (النساء: ١٢٧).

(٨) أوضح المسالك (٢ / ٢٣١)، تح: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(الدار والبيت)، على معنى (في)، لا تقول: (صَلَّيْتُ الدَّارَ)، ولا (نِمْتُ البيتَ)، فانتِصابُهما إنّما هو على التَّوَسُّعِ بإسقاطِ الخافضِ، لا على الظَّرْفِيَّةِ، والأصلُ: (في الدار)» [1].

وممّا نقله مِن شرح اللمحة البدرية: «قوله: (بإضافةِ حيث إليها) فـ (حيث) اسمُ مكانٍ مفعولٌ به، لا ظرفٌ، قال ابنُ هشامٍ في شرح اللمحة [2]: وإذا سُئِلْتَ عن (حيث) مِن قولِه تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[3] فقل: مفعولٌ به، لا ظرفُ مكانٍ، والمعنى أنه – تعالى – يعلم نفسَ المكانِ المُسْتَحِقِّ لوضعِ الرسالةِ فيه، لا شيئًا في المكانِ، وناصِبُها (يعلم) محذوفًا مدلولاً عليه بـ (أعلم)، لا (أعلَم) نفسُه؛ لأنّ أفعلَ التفضيلِ لا ينصِبُ المفعولَ به، فإنْ أوّلْتَه بـ (عالِم) جاز أنْ ينصِبَه في رأيِ بعضِهم»[4]، وممّا نقله من شرح العمدة: «قوله: (الخَفْضُ) هذه عبارةُ الكوفيين، وعبارةُ البصريين (الجرُّ)، قال ابنُ هشامٍ في شرح العمدة [5]: وذكرُ (الجرِّ) أولَى؛ لأنه قد يدخُلُ في اللفظِ على ما ليس باسمٍ نحو: (عَجِبْتُ مِن أنْ قُمْتَ) [6]؛ ولأنه يتناول الجرَّ بالحرفِ والجرَّ بالإضافةِ، زاد في تعليقتِه: وبالتبعيّةِ، وبالمجاورةِ، وبالتوهُّمِ، أي: على القولِ بذلك، واختَصَّ الجرُّ بالاسم؛ لأنّ كلَّ مجرورٍ مُخبَرٌ عنه في المعنى، ولا يُخبَر إلا عن الاسمِ، فلا يُجَرُّ إلا الاسمُ» [7].

---

(١) النص المحقق (ص: ٥٧٦).

(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية (ص: ٢٢١)، تح: صالح سُهَيل حَمُّودة، ط: دار الفاروق بعمّان – الأردن.

(٣) (الأنعام: ١٢٤).

(٤) النص المحقق (ص: ٧٠٠-٧٠١).

(٥) شرح العمدة كتاب من كتبِ ابن هشام المفقودة.

(٦) ورد هذا التعليلُ في أوضح المسالك (١ / ١٣ – ١٤)، ولكنه تعليلٌ لترجيح عدِّ الجرِّ علامةً على الاسم على عدِّ حرف الجر علامةً، وليس تعليلا لأولَوِيَّةِ مصطلح (الجر) على مصطلح (الخفض).

(٧) النص المحقق (ص: ١٨٨-١٨٩).

- الضوء على المصباح لمحمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني، ومن ذلك: «قال في (**الضَّوْء**): المُنادَى المَعْرِفَةُ على ضَرْبَيْنِ: **أحدهما**: ما كان مَعْرِفَةً قبلَ النِّداءِ، نحو: (**يا زيدُ**)، **والثاني**: ما تَعَرَّفَ بالنّداءِ، نحو: (**يا رَجُلُ**)، فإنه لم يكنْ قبلَ النِّداءِ معرفةً، وإنما تَعَرَّفَ مِن حيث إنّك أقبلْتَ على واحدٍ مِنَ الجنسِ، وخَصَّصْتَه بالنداءِ، فجَرَى مَجْرَى أنْ تقولَ: (**الرَّجُلُ**) بلامِ التعريفِ قاصِداً واحِداً بعَيْنِه» [١].

- المقاصد الشافية لأبي إسحاق الشاطبي، ومن ذلك قوله: «ثمّ ليس المرادُ جميعَ الأفرادِ بل بعضَها؛ إذ منها ما لا يقبَلُ العلاماتِ التي ذكرها كـ (**أَفْعِلْ به**)، و(**ما أفعَلَه**) في التعجُّبِ، و(**خلا**) و(**عدا**) و(**حاشا**) إذا نَصَبَتْ، و(**حَبَّ**) مِن (**حَبَّذا**)، و(**كَفَى**) مِن (**كَفَى بهِنْدٍ أنْ تَفْعَلَ**)، وقال الشاطبيُّ [٢]: إنّ هذه أفعالٌ ماضِيَةٌ تقبل تاءَ التأنيثِ بالنظرِ إلى أصلِها بحسبِ الوضعِ، وعدمُ قبولِها لها عارضٌ؛ لأنّ العربَ التزمتْ تَجَرُّدَها عن التاءِ، والعِبرةُ بالأصلِ، فعلى هذا يصِحُّ أن يُرادَ جميعُ أفرادِ الفعلِ» [٣].

- تمهيد القواعد لناظر الجيش، ومن ذلك قوله: «فالجملةُ أعَمُّ مِنَ الكلامِ لِصدقِها على الأخيرِ، فالكلامُ يُشتَرَطُ فيه الإفادةُ، بخلافِ الجملةِ، ولهذا تسمعُهم يقولون: جملة الجواب، جملة الصلة، جملة الشرط، إلى غير ذلك، مع أنّ شيئًا مِن هذه الجمَلِ وحده ليس مفيداً، وذهب بعضُهم إلى ترادُفِ الجملةِ والكلامِ، واختاره ناظرُ الجيشِ [٤] قائلاً: إنه الذي يقتضيه كلامُ النحاةِ، وأمّا إطلاقُ الجملةِ على الواقعةِ شرطًا، أو جوابًا، أو صلةً فإطلاقٌ مجازيٌّ باعتبارِ ما كان. اهـ» [٥].

---

(١) النص المحقق (ص: ٦٣٢-٦٣٣).

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي (١ / ٦١ – ٦٣)، تح: د عبد المجيد قطامش، نش: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى – مكة – الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

(٣) النص المحقق (ص: ٢١٢).

(٤) تمهيد القواعد لناظر الجيش (١ / ١٤٧ – ١٤٨)، تح: مجموعة من الأساتذة، نش: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

(٥) النص المحقق (ص: ٦٨٦-٦٨٧).

- شرح الكافية للنيلي، ومن ذلك قوله: « ...، ويؤيده ما قاله النِّيلِيُّ في شرح الكافيةِ (١): إن النصبَ على المحلِّ هو القياسُ كما في سائر المبنيات » (٢).

- شرح مغني اللبيب لبدر الدين الدماميني، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد له، ومن نقله عن الأول قوله: « قوله: (نحو: يومئذٍ) قال ابنُ هشام: إضافةُ (يومٍ) لـ (إذ) من إضافةِ أحدِ المترادفَين إلى الآخَر (٣)، وقال الدمامينيُّ (٤): لعلَّ الإضافةَ للبيانِ مثلُها في (شجرِ أراكٍ) أي: يومٌ هو وقتُ كذا وكذا » (٥)، ومن نقله عن الثاني قولُه: « واشتُرِط في العَلَمِ أنْ يكون منكَّرًا، أي: يقبل التنكيرَ، فلا يُجْمَع ما لا يقبلُه نحو: (فلان)، ولا يُجْمَع العَلَمُ باقيًا على علَميّتِه، فإذا أُرِيدَ جمعُه فلا بدَّ من تنكيرِه بأنْ يُرادَ به شخصٌ ما مسمًّى بهذا الاسمِ، وقد ألغزَ البدرُ الدمامينيُّ في ذلك (٦) مخاطبًا لعلماءِ الهندِ بقوله:

أَيَا عُلَمَاءَ الهِندِ لا زَالَ فَضْلُكُمْ ... مَدَى الدَّهْرِ يَبْدُو فِي مَنَازِلِ سَعْدِهِ
أَلَمَّ بِكُمْ شَخْصٌ غَرِيبٌ لِتُحْسِنُوا ... بِإِرْشَادِهِ عِنْدَ السُّؤَالِ لِقَصْدِهِ
وَهَا هُوَ يُبْدِي مَا تَعَسَّرَ فَهْمُهُ ... عَلَيْهِ لِتَهْدُوهُ إِلَى سُبْلِ رُشْدِهِ
فَيَسْأَلُ مَا أَمْرٌ شَرَطْتُمْ وُجُودَهُ ... لِحُكْمٍ فَلَمْ تَرضَ النُّحَاةُ بِرَدِّهِ

(١) يُنسب له شرحان على الكافية، ولم أتمكن من توثيق النقل منهما، ونصه في الصفوة الصفية: « وأما النصبُ فهو القياسُ؛ إذ لا اعتدادَ بحركة البناء، كما تقول: (قام هؤلاءِ العقلاءُ) بالرفعِ، ولا اعتدادَ بالكسرِ في (هؤلاء) » وينظر: الصفوة الصفية (٢ / ٢٠٥)، تح: الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، نش: مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.

(٢) النص المحقق (ص: ٢٧٣).

(٣) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٢٣).

(٤) شرح الدماميني على مغنى اللبيب (١ / ٣١١)، نش: مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

(٥) النص المحقق (ص: ٢٠٣).

(٦) أنشدها الدمامينيُّ مع بعض الخلافِ في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (١ / ٢٣٥)، تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

فَلَمَّـا وَجَـدْتُـمْ ذَلِكَ الأَمْـرَ حَـاصِـلاً   مَنَعْـتُـمْ ثُبُـوتَ الحُكْـمِ إِلاَّ بِفَـقْـدِهِ

وَهَذَا لَعَـمْـرِي فِي الغَـرَابَةِ غَـايَةٌ   فَهَلْ مِن جَوَابٍ تُنْعِمُونَ بِرَدِّهِ » (١)

- المقاصد النحوية لبدر الدين العيني، ومن ذلك قوله: « ...، و(**البَوَادِر**): جمع (**بَادرة**)، وهي الحِدَّةُ، قال العَيْنِيُّ: الذي في ديوان زُهَيْرٍ بَدَلَ قَوْلِه: (**بوادِرُه**): (**غوَائِلُه**) جمع (**غائلة**) وهي ما يكون مَن شَرٍّ وفَسَادٍ، و(**الوَقَائع**) جمعُ: (**وَقِيعَة**)، وهي القتالُ (٢)، والشاهد في قولِه: (**لَكِنْ وقائعُه**)، فإنها حرفُ ابتداءٍ لدخولِها على الجملةِ فـ(**وقائعُه**)، مبتدأ خبَرُه: (**تُنْتَظَرُ**) » (٣).

- الفوائد الضيائية في شرح الكافية لنور الدين الجامي، ومن ذلك: « قال الجاميُّ(٤): وليس المرادُ أن يكونَ الفعلُ الأوَّلُ سبَبًا حقيقيًّا لِلثَّاني لا خارجًا ولا ذهنًا، بل ينبغي أن يعتَبِرَ المتكلِّمُ بينهما نسبةً يصحُّ أنْ يُورِدَها في صورةِ السَّبَبِ والمُسبَّبِ، أوِ اللَّازمِ والمَلزُومِ، كقولك: (**إنْ شتمتَني أكْرَمْتُك**)، فالشَّتْمُ ليس سببًا حقيقيًّا للإكرامِ، ولا الإكرامُ مُسَبَّبًا حقيقيًّا له لا ذهنًا ولا خارجًا، لكنّ المتكلِّمَ اعتَبَر تلك النِّسْبةَ إظهارًا لمكَارِمِ الأخلاقِ، يعني أنه منها بمكانٍ يصيرُ الشَّتْمُ الذي هو سبَبُ الإهانةِ عندَ الناسِ سببَ الإكرامِ عنده » (٥).

- التصريح، وشرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، ومن نقله عن الأول: « قوله: (**تنوين المقابلةِ**) علّةُ تسميته بذلك ما نقله الشارحُ عن الرضيِّ هنا، ونقل في

---

(١) النص المحقق (ص: ٢٣٠-٢٣١).

(٢) المقاصد النحوية (٤ / ١٦٦٢) تح: أ.د علي محمد فاخر، وأ.د أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.

(٣) النص المحقق (ص: ٥٣٩).

(٤) ينظر: الفوائد الضيائية للجامي (٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤)، تح: الشيخ أحمد عزّو عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، نش: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩م.

(٥) النص المحقق (ص: ٦٧٩-٦٨٠).

التصريحِ (١) عن الرضيّ أيضًا أن تنوينَ جمعِ المؤنثِ السالمِ في مُقابلةِ تنوينِ مفردِهِ كنونِ جمعِ المذكرِ السالمِ فإنها في مقابلةِ تنوينِ مفرَدِه» (٢)، ومن نقله عن الثاني: «فإنْ قلتَ: قولُه هنا: (**وتُضْمَرُ أنْ بَعْدَ أربعةٍ من حروفِ الجرِّ**) مُخالِفٌ لقولِه في شرحِ الآجروميةِ: «والحاصلُ أنّ (**أنْ**) تُضْمَرُ بعْدَ ثلاثةٍ من حروفِ الجَرِّ، وهي اللامُ، و(**كَيْ**) التعليليَّةُ و(**حتَّى**)» (٣)، فالجوابُ أنه لا مُخالَفةَ؛ لأنّ قولَه هناك: (**وهي اللامُ**) شاملٌ للامِ التَّعْليلِ والجُحُودِ» (٤).

- الأشباه والنظائر في النحو، وهمع الهوامع لجلال الدين السيوطي، ومِن نقلِه عن الأول قولُه: «قال الجلالُ السيوطي في كتابِه (**الأشباهِ والنظائرِ**): تتبَّعْناها فوجدناها فوقَ ثلاثين علامةً ثم عدّها (٥)، فمن أرادَ الوقوفَ عليها فليُراجِعْ» (٦)، ومِن نقلِه عن الثاني: «قوله: (**فلأنّها تُخلِّصُ المضارِعَ للاستقبالِ**) أي: تُعَيِّنُ زمنَ المضارعِ الذي دخلتْ عليه للاستقبالِ بعدَ أنْ كان محتملاً له وللحالِ، إمّا لأنه مشترَكٌ بينهما على ما ذهب إليه السيِّدُ، أو أنه حقيقةٌ في الحالِ مَجَازٌ في الاستقبالِ كما ذهب إليه الرضيُّ (٧)، قال السيوطِيُّ: وهو المختارُ عندي» (٨).

- منهج السالك للأشموني، ومِن ذلك: «قوله: (**نحو: حبّذا**) الراجحُ الذي ذكره ابنُ خروفٍ، وقال الأشمونيُّ - وهو ظاهر مذهبِ سيبويه (٩) - إنه

---

(١) ينظر: التصريح (١ / ١٤٢ - ١٤٣).

(٢) النص المحقق (ص: ٢٠١).

(٣) شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري (ص: ١٢٥).

(٤) النص المحقق (ص: ٦٦٦).

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي (٢ / ٥)، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٦) النص المحقق (ص: ٢١١).

(٧) شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٠٨ - ٨٠٩).

(٨) النص المحقق (ص: ٦٦٠)، وينظر: همع الهوامع (١ / ٣١ - ٣٢)، تح: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(٩) ينظر: الكتاب (٢ / ١٨٠).

لا تركيبَ في: (**حبّذا**) بل هي فعلٌ ضُمَّ لفاعلٍ، فـ (**حبَّ**) فعلٌ ماضٍ و(**ذا**) فاعلٌ، و(**زيد**) في قولك: (**حبّذا زيدٌ**) مبتدأٌ، خبرُه جملةُ: (**حبّذا**) » [١].

– حاشية الشنواني على شرح الأزهرية، ومن ذلك: «قوله: (**وذهب سيبويه**) هذا مقابلُ المشهورِ، قال الشيخ الشنواني: في عزوه لسيبويه نظرٌ، فإن سيبويه لم يذكر ما قاله المصنفُ، وإنما ذكره ابنُ هشام الأنصاريُّ بحثًا تفريعًا على ما ذهب إليه سيبويه من تقدير الإعراب في الأفعال المعتلة [٢]، لا نقلاً عن سيبويه [٣]. أهـ بتصرف» [٤].

– فرائد العقود العلوية للحلبي، ومن ذلك قوله: « ...، وبقِيَ مِن أقسامِ البدَلِ بدَلُ النِّسْيانِ وبدَلُ البَداءِ، ويُقال له: بَدَلُ الإِضرابِ، فإنّ بَدَلَ الغلَطِ يصدُقُ بهذه الأنواعِ الثّلاثةِ، لكنّ بدَلَ الغلَطِ وبدَلَ النِّسْيانِ لا يَقَعانِ في فَصِيحِ الكَلامِ، بخِلافِ بدَلِ البَداءِ، قيل: وهو مُعْتَمَدُ الشُّعَراءِ كثيراً للمُبالَغَةِ والتَّفَنُّنِ الحاصِلِ به، وقد تَعَرَّضَ الحَلَبِيُّ للقِسْمَين فراجِعْه [٥].

– حاشية الناصر الطبلاوي على شرح الأزهرية، وهي أكبرُ مصدرٍ للشيخِ العطّارِ مِن بينِ حواشي شرح الأزهرية، ومِن نقله عنها قوله: « ...، والتحقيقُ أنّ (**اللفظَ**)

---

(١) النص المحقق (ص: ١٨١–١٨٢)، وينظر: منهج السالك للأشموني (٣ / ٧٥).

(٢) شرح اللمحة البدرية (ص: ٧٥).

(٣) معنى هذا أنّ هذا القول لم ينصَّ عليه سيبويه، وإنما أُخذ مِن فحوى كلامه، والذي وجدتُ في الكتاب يكاد يكون نصًّا قطعيَّ الدلالة على أنّ حرف العلة يُحذَف للتفرقة بين المرفوع والمجزوم، وليس لأجل الجازم، وهذا نصُّه: «واعلم أنّ الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفعِ حُذف في الجزم؛ لئلاّ يكون الجزمُ بمنزلةِ الرفعِ، فحذفوا كما حذفوا الحركةَ ونونَ الاثنين والجميع، وذلك قولك: (**لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ**)، وهو في الرفعِ ساكنُ الآخِرِ، تقول: (**هو يرمي، ويغزو، ويخشى**)». الكتاب (١ / ٢٣).

(٤) النص المحقق (ص: ٣٧٤–٣٧٥)، وينظر: همع الهوامع (١ / ٣١ –٢٣).

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٣٠ – ٦٣١).

في الأصلِ مصدرٌ، قال في الأساسِ: وحقيقتُه الرميُ من الفمِ (١)، وأمَّا: (**لَفَظَت الرَّحَى الدقيقَ**)، و(**لَفَظَ البحرُ العنبرَ**) فمجازٌ لغويٌّ، ثم هو يُطلَق في اللغةِ بمعنَى: الملفوظِ إطلاقًا شائعًا كـ (**الخلقِ**) بمعنَى: المخلوقِ، و(**ضربِ الأميرِ**) أي: مضروبُه، في قولِهم: (**الدينارُ ضربُ الأميرِ**)، أي: مضروبه، فهذا الإطلاقُ ليس تَصرُّفًا للنحويِّين كما ذكره الشارح، نَعَمْ النحويُّون تَصَرَّفُوا فيه بالتَّخْصيصِ فقط؛ لأنّ الملفوظَ مِنَ الفمِ أَعَمُّ مِنَ الصَّوْتِ وغيرِه، فخَصَّصُوهُ بالصَّوتِ وغيرِه، فخصَّه النحاةُ بالصوتِ، فليس لهم إلا تَصَرُّفٌ واحدٌ، وفي شرحِ الطبلاويِّ على المتن ما يُفيد أنّ النحاةَ لم يَتَصَرَّفوا فيه بشيءٍ، فراجِعْه» (٢).

ومِنَ المصادر النحوية للمحشي ما لم يتبيَّن لي مؤلِّفُوها بأعيانِهم على سبيلِ اليقين، ومن ذلك نقلُه عن حاشيةِ تلميذ المصنِّف: «قوله: (**والأحسَنُ في نعتِ جمعِ التكسيرِ الجمعُ**)، هكذا في النُّسَخِ التي كتبوا عليها، وفي حاشيةِ تلميذِ المصنِّفِ ما نصُّه الذي شاهَدْتُه بخطِّ المؤلفِ: (**والأحسَنُ في جمعِه التكسيرُ**). اهـ. ومعنى هذه العبارة أنّ الأحسَنَ في جمعِ النعتِ هو جمعُ التكسيرِ دون التصحيحِ، يعني: إذا أُريدَ جمعُه على خلافِ الأفصَحِ فيَصِحُّ أنْ يُجْمَعَ جمعَ تصحيحٍ، فتقول: (**مررتُ برجالٍ قاعدين**)، وجمعَ تكسيرٍ، فتقول: (**قعودٍ**) والأحسنُ جمعُ التكسيرِ، وهذا لا يُنَافِي أنّ الإفرادَ أولى مِن جمعِ التكسير، فلا تناقُضَ على هذه النسخةِ، بخلاف النسخةِ المشهورةِ التي كتبوا عليها هنا، فإنها مُناقِضَةٌ لقولِه: (**والأفصح...**) إلخ» (٣)، ونقلُه عن حاشيةِ شيخٍ غيرِ مُعَيَّنٍ مِن شيوخِه في مواضِعَ متعدِّدَةٍ، منها: «قوله: (**المَوسِقى**) ضبَطَه شيخُنا في حاشيته بكسرِ السينِ

---

(١) يعني بذلك الزمخشريَّ، والأساس معجمه المشهور أساس البلاغة، وينظر: (٢ / ١٧٣)، تح: محمد باسل العيون السود، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.

(٢) النص المحقق (ص: ١٥٤-١٥٥).

(٣) النص المحقق (ص: ٤٩٠).

بلا ياءٍ بعدَها كلمةٌ يونانيّةٌ معناها الأنغامُ والألحانُ، وههنا كلامٌ يُطلَب من تعليقِنا على شرح أشكالِ التأسيس في الهندسةِ» (١).

ومِن ذلك أيضًا نقلُه عن كتاب اللبّ وشرحِه في عدة مواضع، منها: «قال في اللبِّ وشرحه: والتركيبُ العقليُّ ينتهِي إلى ستةِ أقسامٍ إذا لم يُراعَ التَّرتيبُ، اسمان، وفعلان، وحرفان، واسمٌ وفعل، واسمٌ وحرفٌ، وفعلٌ وحرفٌ، وأمَّا إذا رُوْعِيَ التَرْتيبُ فينتهِي إلى تسعةٍ؛ لانقِسامِ كلٍّ مِنَ الأقسامِ الثلاثةِ الأخيرةِ باعتبارِ التقديمِ والتأخيرِ إلى قسمَين» (٢)، وقوله: «وفي شرح اللبِّ للسيدِ أنَّ الألفَ تكون سببًا كالتَّاء، ولزومُها للكلمةِ مِن حيث إنّ الكلمةَ صِيغَتْ عليها بمنزلةِ تأنيثٍ آخَرَ، فهما تأنيثان **أحدُهما**: لفظيٌّ وهو نفسُ الألفِ، والثاني: معنويٌّ وهو لزومُها» (٣).

وفي علمي أنّ هناك متنَين في النحوِ يحمِلُ كِلاهما اسمَ: (**لُبّ الألباب في علم الإعراب**)، أمّا أحدُهما فلِتاجِ الدين الإسفراييني، وأمّا الآخر فللإمامِ البيضاوي، ولكلٍّ منهما شروحٌ، وحواشٍ، والغالبُ على ظنِّي أنّ مرادَ المحشّي لبُّ البيضاوي، وشرحُه المنقولُ منه (**امتحان الأذكياء**) للإمام البِرْكَوِيّ المتوفى ٩٨١ هـ، حيث جاء فيه ما نصُّه: «والتركيبُ الثُّنَائِيُّ ستَّةٌ، ولا يُوجَدَانِ معًا إلا في هذين القسمَين»، وعَلَّقَ عليه صاحبُ (**كشف الغطاء حاشية امتحان الأذكياء**) بما نصُّه: «قوله: (**ستة**)، ثلاثةٌ منها مِن جنسٍ واحدٍ: اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، وثلاثةٌ منها مِن جنسَين: اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرفٌ، ولا يُوجَد إلا القسم الأولُ والرابعُ» (٤).

---

(١) النص المحقق (ص: ١٦٢).

(٢) النص المحقق (ص: ١٨٣).

(٣) النص المحقق (ص: ٣٥٠).

(٤) كشف الغطاء حاشية امتحان الأذكياء (ص: ٩٦)، لفخر الدين العرناسي، نش: المكتبة الحنفية للطباعة والنشر والتوزيع – إستانبول – تركيا.

المبحث الرابع: المَآخِذُ على الحاشية

إنّ مؤلّفاتِ العلماءِ مِنَ الأعمالِ البشريَّةِ التي لا تخلُو مِنَ الهناتِ، ولا يمكنُ أن يُعايِشَها باحثٌ واعٍ دون أنْ يكونَ له عليها بعضُ المُؤاخذاتِ، وقد كان لي مآخذُ متعدِّدةٌ على هذه الحاشيةِ النفيسةِ، وهي مبثوثةٌ في تعليقاتي عليها، ولا تغُضُّ بحالٍ مِنَ الأحوالِ مِن قيمةِ الحاشيةِ، كما لا تنقص مِن قَدْرِ الإمامِ العلامة الشيخِ حسن العطار - رضي اللهُ عنه - إلا في تَصَوُّرِ مَن لم يكن له أدْنَى إلمامٍ بطبيعةِ العلمِ والمعرفةِ على العمومِ، وطبيعةِ التأليفِ على وجهِ الخصوصِ.

ويعود سهوُ أهلِ العلمِ في مؤلفاتِهم إلى أنّ العالِمَ لا يكون على التركيزِ التامِّ في جميع أحوالِه، بالإضافةِ إلى أنّ أهلَ العلم لا يسمحون بضياعِ أيّةِ لحظةٍ مِن لحظاتِ حياتِهم دون تحقيقٍ للفوائدِ، وتحريرٍ للقواعدِ، ومِن هنا يُؤَلِّفون ويحقِّقون في جميع أحوالِهم، حتى في حالة المرض، وفي حالة ضيقِ البالِ وسوءِ الحالِ، فيعتريهم - حينَها- شيءٌ مِنَ الوهم والسهو والذهولِ فيما لا يخفى على صغارِ طلبةِ العلم، فضلا عن أكابرِ المحقِّقين (١).

وهنا محلُّ الإشارةِ إلى أهمِّ مآخذِي على الحاشية

أولا: السهو والذهول في نقل بعض الأقوال النحوية

مِمَّا سها فيه المحشّي، وأصابه الوهمُ في نقلِه رأيُ الفراءِ في نوعِ (كلا)، حيث قال: «...، وبقِيَ هاهنا أنه كيف يدّعِي الإجماعَ، وقد خالف الفرّاءُ في المسألةِ وهو مِمَّن لا يَنْعَقِدُ الإجماعُ بدونِه؛ لأنه في الكوفيين نظيرُ سيبويه في البصريين،

---

(١) أذكر أنني اشتدّ عليّ الألَمُ في سنّي ليلةً، ولم أجد ما يخفّفُ عني إلا أن انشغلْتُ بالإجابةِ عن أسئلةٍ نحويَّةٍ كُلِّفْتُ بالإجابةِ عنها مِن لجنة إحياء التراث التابعةِ لمؤسسة مصر الخير، حتى كان لي فيها كتاب لطيفٌ سمّيتُه: (**الفوائد الخفيَّة مِنَ المسائلِ النحويّة**).

حيث قال في (كلا): إنها ليسَتْ اسمًا ولا فعلاً ولا حرفًا؟ والجوابُ أنّ الفرّاءَ لم يحكُمْ بأنّها غيرُ الثلاثةِ، بل قال بالوقفِ، يعني توقَّفَ، فلم يتحقَّقْ دخولَها تحتَ أيِّ قسمٍ من الثلاثةِ لتعارُضِ الأدلّةِ، وقد نصَّ في المغني أنها عند سيبويه والمبرِّدِ والزجاجِ وأكثرِ البصريين حرفٌ معناه: الردعُ والزجرُ» (١).

ولا يخفى ما في نصِّ المُحشِّي مِنَ التخليطِ بين (كِلا) و(كَلَّا)، حيث حمل (كِلا) بكسرِ الكافِ وتخفيفِ اللامِ المفتوحةِ الذي هو لاِستِغْراقِ معنى المثنَّى على (كَلَّا) بفتح الكافِ وتشديد اللام المفتوحةِ التي تأتي لمعنى الردع والزجر، وهي حرفٌ بالإجماعِ، ولم يقع فيها إلا الخلافُ في معناها بين أنْ تكونَ مُتَمَحِّضَةً للردعِ والزجرِ، وأن تكونَ لذلك ولمعنى (حَقًّا)، ولمعنى (ألا)، وهو ما نصَّ عليه ابنُ هشام، ولم يتطرَّق للخلافِ في نوع (كِلا) في مغنيه مطلقًا (٢).

ورأيُ الفراءِ في المسألة قد نقله المحشِّي - فيما يظهر - مِن كتابِ المقاصد الشافية للشاطبي (٣)، في حين أنّ الشاطبيَّ نقل المسألةَ عن كتاب (**طبقات النحويين**) للزُّبيديِّ (٤)، ونصُّ الشاطبي في ذلك: «قال أبو العباس: قال الخليلُ: (كِلا) اسمٌ، وقال الفراءُ: هي بين الأسماءِ والأفعالِ، فلا أحكم عليها بالاسمِ، ولا بالفعلِ، فلا أقول: إنها اسمٌ؛ لأنها حشوٌ في الكلامِ، ولا تنفردُ كما يَنفرِد الاسمُ، وأشبهت الفعلَ لِتَغَيُّرِها في المكنيِّ والظاهرِ؛ لأني أقول في الظاهر: (**رأيت كِلا الزَّيدَين، ومررتُ بكِلَا الزَّيدَين، وكلَّمَني كِلَا الزَّيدَين**) فلا تَتَغَيَّر، وأقول في المَكْنِيِّ: (**رأيتُهما كِلَيْهِما، ومررتُ بهما كِلَيْهِما، وقام إليَّ كِلاهما**)، فأَشبهتِ

---

(١) النص المحقق (ص: ١٨٠).

(٢) ينظر: (١ / ٤٠-٤١).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٢٥٤ - ٢٥٦)، وينظر: شرح شذور الذهب (ص: ٣٣ - ٣٤).

(٤) ينظر: (ص: ١٣٣)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار المعارف، الطبعة الثانية.

الفعلَ؛ لأني أقول: (**قضى زيدٌ ما عليه**)، فتظهر الألفُ مع الظاهر، ثم أقول: (**قَضَيْتُ الحقَّ**)، فتصير الألفُ ياءً مع المكْنيِّ» (١).

ومِن ذلك أيضًا ما نقله المحشِّي عن ابن هشام حيث قال: «قوله: (**الخَفْضُ**) هذه عبارةُ الكوفيين، وعبارةُ البصريين (**الجرُّ**)، قال ابنُ هشامٍ في شرح العمدة (٢): وذكرُ (الجرِّ) أولَى؛ لأنه قد يدخُلُ في اللفظِ على ما ليس باسمٍ نحو: (**عَجِبْتُ مِن أَنْ قُمْتَ**)؛ ولأنه يتناول الجرَّ بالحرفِ والجرَّ بالإضافةِ» (٣).

ولا يخفى أنّ العلةَ هنا لا تتناسَبُ مع المعلول على الإطلاقِ، فدخولُ الجرِّ في اللفظ على ما ليس باسمٍ لا يقتضي أَوْلَوِيَّةَ مصطلحِ الجر مِن مصطلحِ الخفض، وبما أنّ النصّ المنقولَ مِن شرح العمدة قد ذكره ابنُ هشامٍ بنصِّه في أوضح المسالك (٤)، على أن الجرَّ هو الكسرة التي أحدثها عامل الجر، وليس دخولَ حرفِ الجر، فيمكن الجزمُ بوقوع الوهم من المحشِّي فيما نقله عنه في شرح العمدة والله أعلمُ بحقائق الأمور.

ومِن ذلك سهوُ المحشِّي في نسبةِ قراءة أبي عمرو إلى ابنِ عامر، حيث يقول: «مثالُ النفيِ قولُه تعالى: ﴿**مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**﴾ (٥)، قرأ السبعةُ غيرُ ابنِ عامرٍ بالرفعِ على الإبدالِ مِنَ الواوِ في: ﴿**مَّا فَعَلُوهُ**﴾، وقرأ ابنُ عامرٍ وحدَه بالنصبِ على الاستثناءِ (٦)، ومثالُ النهيِ قولُه تعالى: ﴿**وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ**

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (١ / ٤٠ -٤١).

(٢) شرح العمدة كتاب من كتبِ ابن هشام المفقودة.

(٣) ينظر: النص المحقق (ص: ١٨٨-١٨٩)، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٠).

(٤) أوضح المسالك (١ / ١٣ - ١٤)، وينظر: التصريح (١ / ١٣٥ - ١٣٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٧٠)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، نش: المكتبة التوفيقية بالقاهرة.

(٥) (النساء: ٦٦).

(٦) ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٢٣٥)، تح: الدكتور شوقي ضيف، نش: دار المعارف بمصر، والتيسير للداني (ص: ٣٢٨)، نش: دار الأندلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م، والمبسوط في القراءات العشر للأصبهاني (ص: ١٨٠)، تح: سبيع حمزة حاكمي، نش:=

إلاَّ امْرَأَتَكَ﴾(١)، قرأ ابنُ عامرٍ وابنُ كثيرٍ بالرفعِ على الإبدال مِن (**أحد**)، وقرأ الباقون بالنصبِ على الاستِثناء » (٢).

وقراءة رفعِ (**أحد**) على الإبدالِ لأبي عمرو، وليست لابنِ عامر، كما نص على ذلك كتبُ القراءات (٣)، ونصّ عليه ابنُ هشامٍ نفسُه على خلافِ ما نقله المُحشِّي عن كتابه شرح القطر (٤).

ومِن ذلك ادِّعاءُ أنّ (**عسى**) مِن أخواتِ (**كاد**) له مضارعٌ؛ حيث يقول: « قوله: (**وعسَى**)، وتَتَصرَّفُ تَصَرُّفًا ناقصًا، فقد جاء منها المضارِعُ، وهو (**يَعْسَى ويَعْسُو**)، وليس لها مصدرٌ »(٥).

وهذه الدعوى مردودةٌ بأنّ نصوصَ النُّحاةِ صريحةٌ في أنّ (**عسى**) فعلٌ جامدٌ، حتى قال الكوفِيُّون وابنُ السراج والفارسيُّ بحرفِيَّته، وذهب سيبويه إلى أنه حرفٌ في حال اتِّصالِه بضميرِ نصبٍ، ولو ثبت له مضارعٌ لوقع الإجماعُ على فِعْلِيَّتِه، وليس له فيها إلا تقليدُ الشيخ خالد الأزهري فيما ورد في تصريحه (٦)، والسيوطيِّ في همع الهوامع؛ حيث نسب إلى عبد القاهر الجرجانيِّ أنه نقل له مضارعًا

= مجمع اللغة العربية بدمشق، والإقناع لابن الباذش (٢ / ٦٣٠)، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ، وإتحاف فضلاء البشر (١ / ٥١٥)، تح: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، نش: عالم الكتب – بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

(١) (هود: ٨١).

(٢) النص المحقق (ص: ٦٠٩–٦١٠).

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٣٣٨)، والتيسير للداني (ص: ٣٨٦)، والمبسوط في القراءات العشر للأصبهاني (ص: ٢٤١)، والإقناع لابن الباذش (٢ / ٦٦٦)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ١٣٣).

(٤) ينظر: شرح قطر الندى (ص: ٢٤٥).

(٥) النص المحقق (ص: ٦٣٩).

(٦) ينظر: التصريح (١ / ٦٩٦).

واسمَ الفاعل (١)، وفي شرح الجرجانيِّ على الإيضاح العضدي نصٌّ صريحٌ على خلافِ ذلك (٢).

ويظهر لي أنّ إثباتَ المضارعِ له مبنيٌّ على التخليط بين (**عسى**) الذي يدل على الرجاء، وبين (**عسا**) الذي بمعنى يبِس وكبِرَ، وغلُظ، فالثاني هو الفعلُ المتصرِّف؛ حيث جاء فيه (**عسا يَعسُو عُسُوًّا، وعَسَاءً، وعَسْوَةً، وعُسِيًّا**)، ويقال فيه: (**عَسِي يعسى عسًى**) بكسر السين، و(**العاسِي**)، وأمّا الأوّل فهو جامدٌ بما يُشبه الإجماعَ بين النحاةِ واللغويين (٣)، غير أنّ ابن سِيدَه في كتابِه المحكم، وابن هشامٍ في حاشيته الصغرى على الألفية قد أثبتا صيغَتَيِ التعجب لـ (**عسى**) الذي يدل على الرجاء (**ما أعْسَاه بكذا**)، و(**أعْسِ به**)، وزاد ابنُ سيده: (**هو عَسٍ بذلك**) بمعنى: حَرٍ (٤)، ولا يخفى أنها مِنَ الشواذِّ التي لا يلتفتُ النحويُّون إليها في التقعيد، بالإضافةِ إلى أنّ فعلَيِ التعجُّبِ مِنَ الأفعالِ الجامدةِ التي لا يثبت لها المضارعُ، ومِن هنا فثبوتُ فعلَيِ التعجِّبِ لفعل (**عسى**) لا يستلزِمُ الحكمَ عليه بالتصرُّف.

ومِن ذلك ما نسبه إلى الزمخشري حيث يقول: «قوله: (**في الزَّمانِ والفاعلِ**) لا فرْقَ في مُشَارَكَتِهِ له في الفاعلِ بينَ أنْ تكونَ لفظيَّةً كـ (**ضَرَبْتُه تأْديبًا**)، أو تقديريَّةً كقوله تعالى: ﴿ **يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾(٥)، فإنّ معنى (**يريكم**): يَجْعَلُكُم تَرَوْنَ، وجعله الزمخشريُّ منصوبًا على الحالِ، قال البَيْضَاوِيُّ: وانتِصَابُهما، أي: ﴿ **خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾ على العِلَّة بتقديرِ المضافِ، أي: إرادَةَ خوفٍ

---

(١) ينظر: همع الهوامع (١ / ٤١٤).

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٣٥٥)، تح: الدكتور/ كاظم بحر المرجان، نش: وزارة الثقافة والإعلام –الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م.

(٣) ينظر: (ع س ي) تهذيب اللغة (٣ / ٨٥)، والصحاح (٦ / ٢٤٢٥)، والمحكم (٢ / ٣٠٣).

(٤) ينظر: المحكم (٢ / ٢٢٠)، وحاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ١٥٤)، تح: حمزة مصطفى أبو توهة، نش: دار السمان، الطبعة الأولى: ١٤٤١ هـ– ٢٠٢٠م.

(٥) (الرعد: ١٢).

وطمَعٍ، أَوِ التأويل: بالإخافةِ والإطماعِ، أو الحالِ منَ (**البرق**)، أو المخاطَبين على إضمار: (**ذَوِي**)، أو إطلاقِ المصدرِ بمعنى المفعولِ أو الفاعلِ لِلْمُبَالَغَةِ، وقيل: يَخَافُ المَطَرَ مَن يَضُرُّه ويطْمَعُ فيه مَن ينفَعُه»(١).

وبالرجوع إلى نصِّ الزمخشريِّ يظهر أنه لم يجعل (**خوفًا وطمعًا**) في الآية حالَين مطلقًا، وإنما جوَّز ذلك فقط، بعد أن جوَّز أنْ يكونا منَ المفعول لأجله على تقديرِ مضاف كما فعل البيضاويُّ تبعًا له ونقلاً عنه، وهذا نصُّ كلامه قال رحمه الله: ﴿**خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ لا يصحُّ أن يكونا مفعولاً لهما؛ لأنهما ليسا بفعلِ فاعلِ الفعلِ المُعَلَّلِ إلاَّ على تقديرِ حذفِ المضاف، أي: (**إرادةَ خوفٍ وطمعٍ**)، أو على معنى: (**إخافةً وإطماعًا**)، ويجوز أن يكونا منتصِبَين على الحالِ منَ (**البرق**)، كأنه في نفسِه خوفٌ وطمَعٌ، أو على (**ذا خوفٍ وذا طمعٍ**)، أو منَ المخاطبين، أي: (**خائفين وطامعين**)»(٢).

ومِن ذلك ما نسبه إلى عالمٍ اسمه الربيعُ حيث قال: «قوله: (**بدليل جوازِ دخولِ أل عليه**) ما ذكره من جوازِ دخول أل عليه هو المشهورُ(٣)، ومُقَابِلُه ما حكاه الربيعُ أنّ منهم مَن لا يُدخِلُها عليه ويُبقيه على حالِه، فيقول: (**زيدان زيدون**)، قال أبو حيان: وهذا القولُ غريبٌ جدًّا»(٤).

---

(١) النص المحقق (ص: ٥٧٠).

(٢) الكشاف (٣ / ٣٣٨ - ٣٣٩)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي ط: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

(٣) يُستثنى من المثنى ما بقيت فيه علَميَّتُه بعد تثنيته نحو: (**جُمادَيْنِ**) علما للشهرين المعروفين، و(**رامَتَيْنِ**)، و(**أَبَانَيْنِ**) اسمَي جبلَين، فلا تدخل عليه (**أل**)، ومثلُه الجمعُ الباقي على علميَّته نحو: (**عرفات**)، و(**أذرِعات**) علَمَين على موضعَين. ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٩٦٩)، وحاشية القليوبي على شرح الأزهرية (٢ / ٤٧٦)، تح: رمضان علي عبد الجواد الجَلجَمُوني، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩م.

(٤) النص المحقق (ص: ٤٢٠).

وفي هذا النقل تحريفٌ لاسم العالم، والصوابُ - كما في التذييل والتكميل- (حكاه صاحب البديع) بدلا من (الربيع)[1]، وصاحب البديع هو محمد بن مسعود الغزني المتوفى ٤٢١ هـ[2]، ويظهر لي أنّ هذا التحريفَ يرجع إلى أنّ العطَّارَ نقلَ المسألةَ من التذييل والتكميل أو همع الهوامع عن طريقِ نسخة مخرومة في موضعِ النصِّ المنقولِ، على أنّ كلمة (صاحب) سقطت منها، ثمّ التَبَسَتْ عليه صورةُ (البديع) بصورة (الربيع)، والله أعلم بالحقيقةِ.

ومِن ذلك سهوُ شيخِنا العلامة في ضبط الفعل (يَحْل) عند قوله: "وقد تَجْزِمُ (لن)، ومنه قولُ الشاعر:

فلَنْ يَحْلَ لِلْعَينَيْنِ بَعْدَك مَنْظَرٌ[3]

فإن (يحلَ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ (لَنْ)، وعلامةُ جزمِه حذفُ الواوِ، والضمةُ قبلها دليلٌ عليها»[4].

والمحشِّي ليس على الصواب في ضبط (يَحْل)، فالمضارعُ معتلٌّ الآخر بالألفِ، واللامُ مفتوحةٌ لا مضمومةٌ، فهو مضارعٌ مجزومٌ بحذف الألفِ وفتحةُ اللامِ قبلها دليلٌ عليها، كما نص عليه العلّامةُ البغداديُّ[5].

---

(١) التذييل والتكميل (١ / ٢٢٦)، وينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٥٥٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٤٣٢)، وبتحقيق عبد العال سالم مكرم (١ / ١٤٢).

(٢) ينظر: كشف الظنون (١ / ٢٣٦).

(٣) عجزُ بيتٍ، وصدرُه:

أيَادِي سَبا يا عَزَّ ما كنتُ بَعْدَكُمْ

ينظر: تخريجه (ص: ٦٦١).

(٤) النص المحقق (ص: ٦٦١).

(٥) شرح أبيات المغني (٥ / ١٥٩ - ١٦١)، وينظر: شرح شواهد المغني (٢ / ٦٨٧).

ثانيا: بعض التعارض:

مِنَ النماذجِ على ما وقع فيه التعارُضُ مِن نصوص حاشية العطار أنه جاء في الحديث عن علاماتِ الأسماء: "قوله: (**المُميِّزةُ له**) فيه إشارةٌ إلى أنّ العلامةَ هنا من قَبيلِ الخاصّة (١)، فتكون مُطرِّدةً، أي: كلّما وُجِدَتْ وُجِدَ الاسمُ، مُنْعَكِسَةً، أي: متى انْتَفَتْ انتفَى؛ فتكون كالتعريفِ، وفيه أنه يَلْزَمُ مِنَ العلامةِ نفيُ الاسميةِ؛ إذ قد تَنْتَفِي العلامةُ، ويُوجَد الاسمُ، والجوابُ أنّ المرادَ أنه متى انتفَى جنسُها، بمعنى: أنه لم يُوجَدْ شيءٌ منها، أي: متى كان الاسمُ لا يَقْبَلُ جنسَ علاماتِه المُخْتَصَّة به، لا بنفسِه ولا بمُرادفه انْتَفَتْ عنه الاسميّةُ، فلا يُنافِي أنه قد ينتفِي بعضُ العلاماتِ، وتُوجَد الاسميّةُ لوجودِ علامةٍ أُخْرَى، فإن كلامَنا في جنسِ العلامةِ لا في شخصِها» (٢)، ثم قال في علامات العجمة في باب الممنوع من الصرف «ولا يَرِدُ نحوُ: (**يوسف**) مِن حيث إنه أعجميٌّ مع أنه لم يخلُ عما ذُكِر؛ لأنّ العلامةَ لا يُشترَطُ انعكاسُها»(٣).

ومن ذلك أنه نسب في موضعٍ من الحاشيةِ قولا إلى عالمٍ مسمى بأبي طلحة، فقال: «وعن أبي طلحة أنه مع نونِ الإناثِ معربٌ بحركاتٍ مقدرةٍ منع من ظهورها سكونُ النُّونِ»(٤)، ثم نقله في نص أبي حيان منسوبا إلى ابن طلحة، فقال: «قوله: (**إذا لم يتَّصِل به نونُ الإناثِ**) قال أبو حيان: المسألة خلافيةٌ، ذهب ابنُ دُرُسْتُوَيْه إلى أنه معرَبٌ، وتبعه السُّهَيْلِيُّ، وابنُ طلحة، وطائفةٌ مِنَ النحويين،

---

(١) (**الخاصّةُ**) مصطلحٌ من المصطلحات المنطقية، وهو من الكلّياتِ الخمسة، وحقيقتها أنها كُلِّيَّةٌ مَقُولةٌ على أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ فقط قولاً عَرَضيًّا، سواء وُجِدَ في جميعِ أفراده كـ(**الكاتب بالقوة**) بالنسبة إلى الإنسان، أو في بعض أفراده، كـ(**الكاتب بالفعل**) بالنسبةِ إليه. ينظر: التعريفات للجرجاني (ص: ٨٤).

(٢) النص المحقق (ص: ١٨٧).

(٣) النص المحقق (ص: ٣٦٠).

(٤) النص المحقق (ص: ٣٠٨).

واستدلوا بأنّ الإعرابَ قد استحقَّ في المضارعِ، فلا يُعْدَمُ إلا بعدَمِ موجِبِه، وبقاءُ مُوجِبِه دليلٌ على أنه معرَبٌ كما كان قبلَ النونِ، إلا أنه كان قبلَ دخولِ النون ظاهرًا وهو معها مقدَّرٌ في الحرفِ» (١).

والصوابُ ما قرَّره في الموضع الثاني، حيث جاء في كثيرٍ من المصادرِ النحوية نسبتُه إلى ابن طلحة، ولم أعثر على نسبته إلى عالم يسمى بأبي طلحة (٢).

ثالثا: الاعتمادُ في نقل كثيرٍ من الأقوال على مصادر غير أصلية:

وهذا المأخذُ قد أوقَعَ شيخَنا المحشِّيَ في أخطاء متعددة، ومِن ذلك:

- نسبة الأقوال إلى غير أصحابِها:

ومِن نماذجِه نسبةُ كلام التفتازاني إلى الرضي، حيث قال: «قال الرضِيُّ: كلامُ النحاةِ صَرِيحٌ في أنّه إنّما يُقال: (**ما جاءني زيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو**) لِمَنِ اعتَقَدَ أنّ المَجيءَ مُنْتَفٍ عنهما جميعًا، لا لِمَنِ اعْتَقَد أنّ زيدًا جاءَك دونَ عَمْرو، كما وَقَعَ في (**المفتاح**)، أي: فيكونُ على كَلَامِ (**المِفتاح**)، مِن قَصْرِ القَلْبِ، وأمّا أنه يُقال لِمَنِ اعْتَقَد أنهما جاآك معًا، فيكون مِن قصرِ الإفرادِ فلم يقل به أحدٌ اهـ بتصرف ما»(٣).

والموهِمُ للمحشِّي هنا أنه اعتمد في النقل على عليِّ الحلبي، حيث ذكر النصَّ منسوبًا إلى محقِّقٍ دون التصريحِ باسمِه المعيَّنِ (٤)، فوهم العطّارُ أنّ المحققَ المنقولَ عنه هو الرَّضِيُّ؛ لأنّ الحلبيَّ يُطْلِق عليه ذلك كثيرًا، والحَقُّ أنه ليس لِلرَّضِيِّ، وإنما هو

(١) النص المحقق (ص: ٣٨٣)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٢٩)، وينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٦٧٤).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٢٩)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٧٤)، والمقاصد الشافية (١ / ١١١)، وهمع الهوامع (١ / ٥٧).

(٣) النص المحقق (ص: ٥٣٨).

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦١١).

لِسَعْدِ الدِّينِ التفتازانِيِّ، ولو رجع إلى شرح الكافية في المسألة –وهو في حوزته لكثرة نقوله عنه– لتبيَّن له الصوابُ في المسألة، وهذا نص التفتازاني: «و(**ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو**) لِمَنِ اعتقَد أنّ زيداً جاءك دونَ عمرو، كذا في (**المفتاح**)، و(**الإيضاح**)، ولم يذكره المصنِّفُ ههنا؛ لِكَونه مثلَ (**لا**) في الردِّ إلى الصوابِ، إلا أنّ (**لا**) لِنفيِ الحكمِ عن التابع بعد إيجابه للمتبوعِ، و(**لكن**) لإيجابه للتابعِ بعْدَ نفْيه عن المتبوعِ، والمذكورُ في كلامِ النحاةِ أنّ (**لكنْ**) في نحو: (**ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو**)؛ لِدفعِ وهمِ المخاطَبِ أنّ عمرا أيضا لم يجيءْ كزيدٍ، بناءً على ملابسةٍ بينهما ومُلاءمةٍ؛ لأنه للاستدراكِ، وهو رفعُ تَوَهُّمٍ يتولَّد مِنَ الكلام المتقدِّمِ رفعًا شبيهًا بالاستثناء، وهذا صريحٌ في أنه إنما يقال: (**ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو**) لِمَنِ اعتقَد أنّ المجيءَ مُنتَفٍ عنهما جميعًا، لا لِمَن اعتقَد أنّ زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في (**المفتاحِ**)، وأمّا أنه يقال لِمَن اعتقَدَ أنهما جاءاك على أن يكونَ قصرَ إفرادٍ، فلم يقل به أحَدٌ»(١).

ومِن ذلك ما نسبه إلى الناصر الطبلاوي بقوله: «وأجمَعَ الكُلُّ على إثباتِ الياء في الثاني، وهو (**إيلافِهم**) (٢)، قال الناصرُ الطبلاوِيُّ: ومن غريبِ ما اتُّفِقَ في هذين الحرفَيْنِ أنَّ القُرَّاءَ اختلَفُوا في سقوطِ الياءِ وثبوتِها في الأوَّلِ مع اتِّفاقِ المصاحفِ على إثباتِها خطًّا، واتَّفَقُوا على إثباتِ الياءِ في الثاني مع اتِّفاقِ المصاحفِ على سقوطِها فيه خطًّا فيه أَدَلُّ دليلٍ على أنّ القُرَّاءَ مُتَّبِعُونَ الأثَرَ والرِّوَايَةَ، لا مُجَرَّدَ الخَطِّ»(٣).

---

(١) المطول شرح تلخيص المفتاح (١ / ٣١٤ –٣١٥)، تح: أحمد بن صالح السديس، نش: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م، وينظر: مفتاح العلوم (ص: ١٩١)، ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ–١٩٨٧م، والإيضاح في علوم البلاغة (ص: ٥٤)، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

(٢) رُوِي عن ابن كثيرٍ أنه يقرأ بإسقاط الياء (إلافِهم)، كما رُوِيَ ذلك عن أبي جعفر، فلا إجماعَ في المسألة. ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ٤٧٨ –٤٧٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٦٣١).

(٣) النص المحقق (ص: ٧٢١).

وهذا الكلامُ للسمين الحلبي بنصه وفصه [١]، وليس للطبلاوي إلا نقلُه عنه دون عزوه إليه فيما يظهر.

ومن ذلك ما جاء في الحديث عن شروط العطف بـ(لا): « ...، قوله: (**إفْرَاد مَعطُوفِها**) فلا يُعْطَفُ بها الجُمَلُ خلافًا لابنِ الخَبَّازِ، حيث أجاز: (**زيدٌ قائمٌ، لا عمرٌو قاعدٌ**)، و(**يُقِيمُ زيدٌ، لا يُسَافِرُ عمرٌو**) » [٢].

والذي قرَّره أبو حيان أنّ العطفَ في الجملِ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ بـ(**لا**) مُسَلَّمٌ به دون أيِّ خلافٍ، نحو: (**جاء زيدٌ يمشي على قدميه، لا يركَبُ مطيتَه**)، و(**زيدٌ يُكرِمُ صديقَه، لا يخذله**) [٣]، ثم نقل عن كتاب (**النهاية**)، وقال ما نصُّه: « ...، وفي (**النهاية**): وتعطِف (**لا**) الجملةَ على الجملةِ، نحو: (**زيدٌ قائمٌ، لا عمرٌو جالسٌ**) انتهى » [٤]، ومن هنا فالعطفُ بلا في الجملِ التي لها محلٌّ من الإعرابِ متفقٌ على جوازِه، وإنما الخلافُ فيما لا محلَّ لها منَ الإعرابِ، حيث إن الجمهورَ على منعه في الظاهرِ، وصاحبُ النهايةِ - وهو ابن الخباز- على القولِ بجوازه، فيقال عنده: (**زيدٌ قائمٌ لا عمرٌو قائمٌ**)، غير أنَ المحشِّي أطلق، وذكر ما يفيد أن الجمهور على منع عطف الجمل بـ(**لا**) مطلقا، ولا يجيزه إلا ابنُ الخبّاز تبعا لمَن قبْلَه من أصحابِ الحواشي على الأزهرية [٥]، وهو على خلافِ التحقيق، ويظهر أنّ ابن هشامٍ مع ابن الخباز في المسألة مطلقا، حيث إنه لم يذكر في شروط (**لا**) العاطفة أن تكون في المفرداتِ، والجمل التي لها محل من الإعرابِ، بل أطلق كونَها عاطفةً [٦].

- **متابعةُ غيرِه في السهو:**

مِن ذلك تقليدُه ابنَ هشام في تَجَنِّيه على أبي حيان في أنه غلَّط ابنَ مالك في

(١) ينظر: الدر المصون (١١ / ١١٢).

(٢) النص المحقق (ص: ٥٤١).

(٣) التذييل والتكميل (١٣ / ١٥٨)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٩٧).

(٤) ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٩٧)، وينظر: شرح المرادي على الألفية (٢ / ٦١٧).

(٥) ينظر: حاشية القليوبي على شرح الأزهرية (٢ / ٦٨٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦١٧).

(٦) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٣١٣)،

إثباتِ (**حرَى**) فعلاً من أخوات (**كاد**)، وهذا نصُّه في ذلك: "قوله: (**حَرَى**) بفتحِ الراء، وقد تُكْسَرُ، ولم تَتَصرَّفْ، قال ابنُ هشامٍ في (**شرح الشذور**): ولا أعرفُ مَن ذَكَر (**حَرَى**) مِنَ النحويِّين غيرَ ابنِ مالكٍ، وتَوَهَّمَ أبو حيان أنه غَلطَ فيها، وأنها (**حَرًى**) بالتنوينِ اسمًا لا فعْلاً، وأبو حيّانَ هو الواهمُ، بل ذكرها أصحابُ كُتُبِ الأفعالِ مِنَ اللُّغَوِيِّين كالسَّرَقُسْطِي، وابنِ طريفٍ وأنشَدُوا عليها شعْرًا»[١].

والحقُّ أنّ الإمامَ أبا حيَّان لم يُصرِّح بتوهيمِ ابنِ مالك، وإنما شكَّك في ثبوتِها، وهذا نصُّ ما قال: « ...، وذكر أنه يقال: (**حَرَى زيدٌ أنْ يجيء**)، بمعنى: عسى زيدٌ أن يجيء، انتهى، فإنْ كان هذا نقلا عن اللُّغويين فهو صحيحٌ، وإلا فالمحفوظُ أنّ (**حرى**) اسمٌ منوَّنٌ، ...، فيكون إذ ذاك لـ (**حَرًى**) الاسم معنيان: **أحدهما**: أن معناها خليقٌ، **والثاني**: أنّ معناها الرجاء، فهؤلاء قد فسَّروا (**حرًى**) المنوَّنَ بـ (**عسى**) التي هي فعلٌ، فيحتاج في إثباتِ كونِ (**حرى**) فعلاً ماضيًا بمعنى (**عسى**) إلى نقلٍ يُفصحُ عن ذلك، فقد يكون قد تصَحَّفَ على المصنِّفِ، فاعتقد أنّ (**حرى**) المنوَّنَ غيرُ مُنوَّنٍ كما صحَّفَ في غيرِه ممَّا نُبِّه عليه»[٢].

وقد نقل ابنُ هشام بيتًا منسوبًا إلى الأعشى على أنه شاهدٌ على إثباتِ (**حرى**) فعلا بما يُوهِم أنّ أبا حيان لم يطَّلِعْ عليه، وهو:

إنْ يَقُلْ هُنَّ مِن بَنِي عبدِ شمْسٍ ... فحَرَى أنْ يكونَ ذاكا، وكانا [٣]

والغريبُ أنّ هذا الشاهدَ قد أنشده أبو حيان نفسُه في سياقِ التعقيبِ على نص ابن مالك، وروى (**حرى**) فيه اسمًا منوَّنًا[٤]، ولا يخفى عليك أنّ (**حرى**) في هذا البيت يحتمل أن يكون فعلاً كما يرى ابنُ هشامٍ ومَن نقل عنهم، وأن يكون اسمًا منوَّنًا كما

---

(١) النص المحقق (ص: ٦٣٨)، وينظر: شرح شذور الذهب (ص: ٢٩١).

(٢) التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٠ – ٣٣١)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٢٢٢).

(٣) هذا البيتُ مِنَ الخفيفِ، وهو منسوبٌ إلى الأعشى، ولم يرد في ديوانه، ينظر فيه: تهذيب اللغة (ح ر ي) (٥ / ٢١٣)، والتذييل والتكميل (٤ / ٣٣٠)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢٩١)، والدرر اللوامع للشنقيطي (٢ / ٢٦٣)، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ– ١٩٩٩ م.

(٤) التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٠).

أنشده أبو حيان نقلا عن أئمة اللغة [١]، وقد أثبت أبو حيان (**حرى**) فعلاً من أخوات (**كاد**) وفاقًا لابن مالك في كتابه اللمحة البدرية ممّا يفيد تراجُعَه في نهاية المطاف، وابنُ هشام على علمٍ بذلك فيما يظهر، حيث إنه وضع له شرحًا لطيفًا يستهدي من أُولي الألباب دُعاءً يُستجابُ، وثناءً يُستطابُ، وكان عليه أنْ يشير إلى ذلك، ولو راجع شيخُنا المحشِّي التذييلَ والتكميلَ وهو في حوزته لكثرة نقله عنه لظهر له ما في المسألةِ منَ التحقيق.

- الخلل في نسبة الأبيات:

من نماذجِه ما نسبه إلى الأعشى على خلافِ الصواب في الحديثِ عن اشتقاقِ (**شيطان**)، حيث قال: « ...، واختُلفَ في اشتقاقه [٢]، فقال الحُذَّاقُ: هو (**فَيْعَالُ**) مِن (**شَطَنَ**) إذا بعُدَ؛ لأنه بَعُدَ عن الخيرِ، ورحمةِ اللهِ، ومنه قولُه: (**نَوًى شَطُونٌ**) أي: بعيدةٌ، قال الأعشى:

نَأَتْ بِسُعَادَ عَنْكَ نَوًى شَطُونٌ فَبَانَتْ، والفُؤَادُ بِهَا رَهِينُ [٣]

ومنه قيل: للحبلِ شَطَنٌ؛ لِبُعْدِ طَرَفَيْهِ وامتِداده» [٤].

ونسبةُ البيتِ إلى الأعشى سهوٌ نقله المحشِّي منَ ابن عطية [٥]، والصوابُ أنه مطلعُ قصيدةٍ للنابغة الذبياني [٦].

وهذا آخرُ ما تَيَسَّرَ عرضُه في قسمِ الدراسةِ، والحمدُ للهِ على توفيقِه.

---

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية (ص: ١٤٥).

(٢) الاشتِقاقُ هنا بمعناه اللغوي، وهو: (**ردُّ لفظ إلى آخر لِمُوَافَقَتِه في حروفه الأصلية، ومُنَاسَبَتِه في المعنى**). ينظر: شرح الشافية للرضي (٢ / ٣٣٤)، تح: محمد نور الحسن -محمد الزفراف- محمد محيي الدين عبد الحميد نش: دار الكتب العلمية: ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م، ونش: دار إحياء التراث العربي -بيروت، الطبعة الأولى، والأشباه والنظائر في النحو (١ / ١٢٥).

(٣) ينظر تخريج البيت (ص: ٧١٦).

(٤) النص المحقق (ص: ٧١٦).

(٥) المحرر الوجيز (١ / ٥٩)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، نش: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.

(٣) ينظر: ديوان النابغة (ص: ٢١٨)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار المعارف.

قسم التحقيق

بين يدي التحقيق:

- وصف النسخ المخطوطة.
- منهج التحقيق.
- صور النسخ المخطوطة.

[illegible]

[illegible]:

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

وصفُ النُّسَخِ المخطوطةِ

النسخة الأولى:

نسخةٌ خَطِّيَّةٌ كتبها عبدُ الله بن محمد النبراوي سنة ١٢٣٤هـ، وتقع في ١١٧ ق، في ٢٣٣ صفحةً، وكلُّ صفحةٍ تشتمل على ٢٩ سطرًا، ما عدا الصفحةَ الأخيرةَ، ويُفصَل فيها بين قول المصنف، وقول المحشي بكلمة (**قوله**) مكتوبةً بالمداد الأحمر غالبًا، وهي نسخةٌ جيِّدةٌ ليس فيها أيُّ طمس أو خرقٍ، وكلُّها في مقدور القارئ، وهي مِن مصورات مكتبة جامعة الرياض برقم ٤١٥ نحو.

وقد اخترتُها وجعلتها نسخةَ الأصلِ لوضوحِ خطها؛ ولأنها كُتِبت في حياة المحشِّي، ورمزتُ لها بـ(ص)، على ما فيها من بعض الهناتِ التي يمكِن تداركُها بمقابلتِها ببقية النسخِ.

النسخة الثانية:

هي نسخةٌ خطِّيَّةٌ جاء في غلافِها أنها كُتِبَت سنة ١٢٦٢ هـ، وهي نسخة جيدة على العمومِ، وفيها قليلٌ مِن آثارِ التلويث والرطوبة، وتقع في ١١٧ ق، وفي ٢٣٤ صفحة، وفي كل صفحة ٢٥ سطرًا، وفي جوانِبها تعليقاتٌ قد تكون من بعض الطلابِ، ويُفصَل فيها بين قول المصنف، وقول المحشي بكلمة (قوله) مكتوبةً بالمداد الأحمر أيضًا كما في نسخة الأصل، وهي من مصورات مكتبة جامعة الرياض ٤١٥، وقد رمزت لها بـ(ب).

النسخة الثالثة:

هي نسخةٌ خطية كتبها محمدٌ البلتاني بتاريخ ١٢٣١هـ، وهي تقع في ١١٣ ق، وفي ٢٢٤ صفحة، وكلُّ صفحةٍ تحتوي على ٢٧ سطرًا ما عدا الصفحةَ الأخيرةَ،

وهي نسخةٌ جيدةٌ، وإن كانت دقيقةَ الخطِّ، وهي مِن مصورات مكتبة جامعة الرياض برقم ٤١٥ نحو، وليس فيها شيءٌ من الطمس والخرق، إلا أنني قدمت النسختَين السابقتَين لأنهما أحسَنُ وأجوَدُ، وقد رمزتُ لها بـ (ج) .

●●●

منهج التحقيق

١- كتبتُ الحاشيةَ كاملةً مِن نسخةِ الأصلِ على الجهاز وفقا للقواعدِ الإملائية المعتمَدِ عليها.

٢- قابلتُ النصَّ بينه وبين النسختين الخطيتين (ب، وج)، مع التنبيه على ما وقع على المطبوعة من بعض السقطات والتحريف، وعلى الفروق المفيدة للقارئ.

٣- وضعْتُ نصَّ الشيخ خالد الأزهريِّ مِن شرحِ الأزهرية أمام ما يتعلق به من الحاشية مميِّزًا بين نصِّ الشرح والحاشية، برمز (ش) في أول نص الشرح، و(ح) في أوَّلِ الحاشيةِ، مع جعلِ خَطِّ الشرحِ أكبَرَ مِن خطِّ الحاشيةِ.

٤- نبَّهْتُ على التحريفاتِ الواقعةِ في المطبوع، كما أضفْتُ إلى النص المحقق الفروقَ المفيدةَ بين النسخ الخطية والمطبوع.

٥- خرَّجْتُ الآياتِ القرآنية بنسبتِها إلى سورِها وذكرِ رقمِها في الهامشِ وضبطِها طبقًا لرواية حفص عن عاصم.

٦- وثَّقْتُ القراءاتِ القرآنيّةَ مِن كتب القراءات المعتمَدِ عليها، وكتب التفسير والمصادر النحوية إذا لم ترد القراءةُ في كتب القراءاتِ.

٧- خرَّجْتُ الأحاديثَ النبويَّةَ مِن كتب الصحاحِ والمسانيد وغيرها من كتب الحديث المعتمد عليها.

٨- خرَّجْتُ الأبياتَ الشعريّةَ مِن دواوين الشعراء، ومِن كتبِ الشواهد النحوية، كشرح شواهد المغني للسيوطي، والمقاصد النحوية للعيني، وخزانة الأدب للبغدادي، مع الشرح الموجز للشاهد وتحديد موضع الاستشهاد ووجهه، والتنبيه على اختلاف الروايات المتعلقة بموضع الاستشهاد.

٩- قدَّمتُ تعريفًا موجزًا للعلماء المذكورين في الحاشية.

١٠- خرَّجْتُ المسائلَ الخلافيّةَ النحويّةَ مِن مصادرِها الرئيسةِ بقدْرِ الإمكان.

١١- علّقتُ ووضَّحْتُ ما يحتاج إلى التوضيحِ مِن المسائل العلمية المتعددة في الحاشية.

١٢- وثَّقْتُ الآراءَ والنقولَ التي نسبها المحشِّي إلى أصحابها المختلفين على قدر الاستطاعةِ.

١٣- حرصتُ على ضبطِ ما يحتاج إلى الضبطِ من نصِّ الكتابِ المحققِ، ومِن شرحِ الأزهرية.

١٤- شرحْتُ الكلماتِ الغريبةَ التي تحتاج إلى شرح من المعاجم اللغوية.

١٥- قدَّمْتُ تعريفًا موجزًا للمصطلحات العلمية التي جاءت في نصوص الحاشيةِ.

١٦- ذيَّلتُ الحاشيةَ بمختاراتٍ لطيفةٍ مِن تقريرات العلامة شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الشافعي المتوفى ١٣١٣ هـ على حاشية العطار على شرح الأزهريةِ التي طُبِعَتْ مع الحاشية في مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١٧- ذيَّلْتُ الحاشيةَ بفوائد نحوية لطيفةٍ التي لا يسع طلابَ العربيةِ جهلُها.

١٨- صحَّحتُ ما وقع في الحاشية مِن بعضِ التحريفات والتصحيفات التي ترجع غالبًا إلى النساخ.

١٩- وضعْتُ عناوينَ دقيقةً لمسائلِ الحاشية بحيث يسهل الرجوعُ إليها، واستيعابُ كلِّ مسألةٍ في حد ذاتِها.

٢٠- نبَّهْتُ على ما وقع عليه المحشِّي من بعض السهو في تقرير بعض المسائل النحوية.

٢١- صحَّحتُ نسبةَ كثيرٍ مِنَ الأقوال إلى النحاة انطلاقًا من شرح الأزهرية نفسِها، ووصولاً إلى الحاشية.

٢٢- صحّحتُ نسبةَ بعضِ الشواهد الشعرية إلى غير أصحابها.

٢٣- صحّحتُ ما وقع من تغييرٍ مُخِلٍّ للمعنى في النصوص المنقولة من المصادر النحوية.

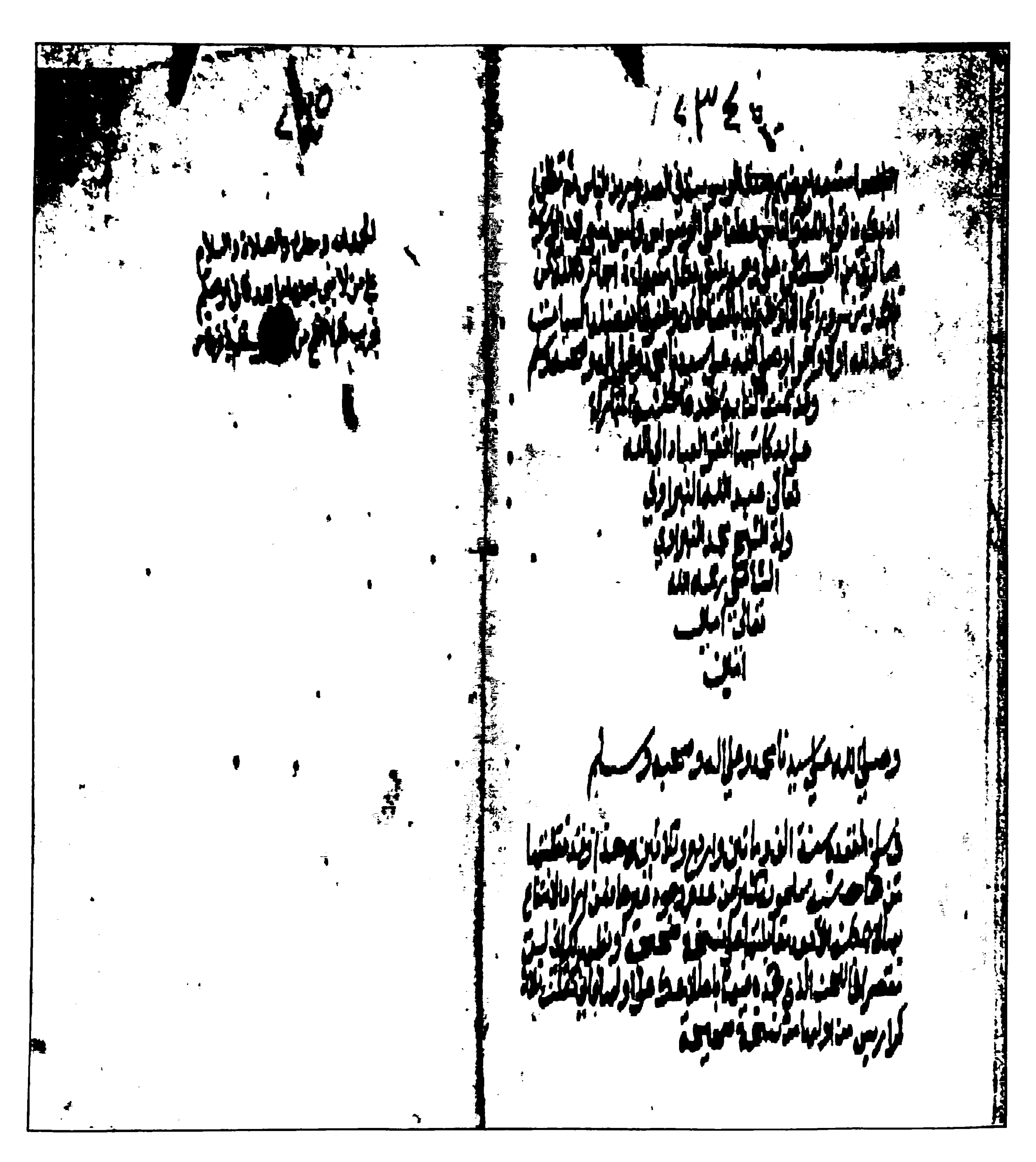
٢٤- وضعْتُ فهارس علمية متنوعة تُسَهِّل الاستفادةَ بالحاشية.

٢٥- قدَّمْتُ دراسة تمهيدية مركزة للنص المحقق.

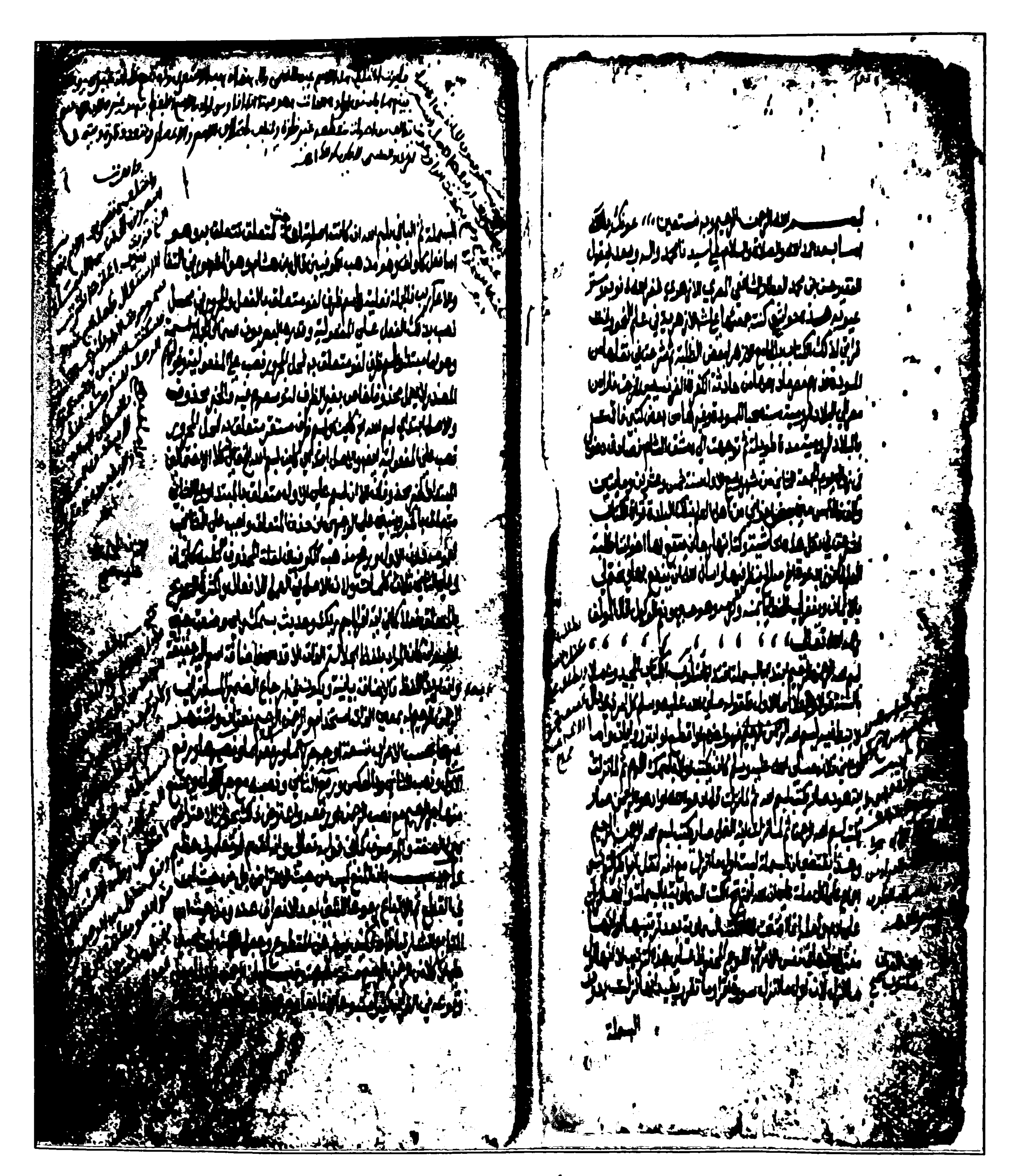
والحمدُ لله الحميدُ

●●●

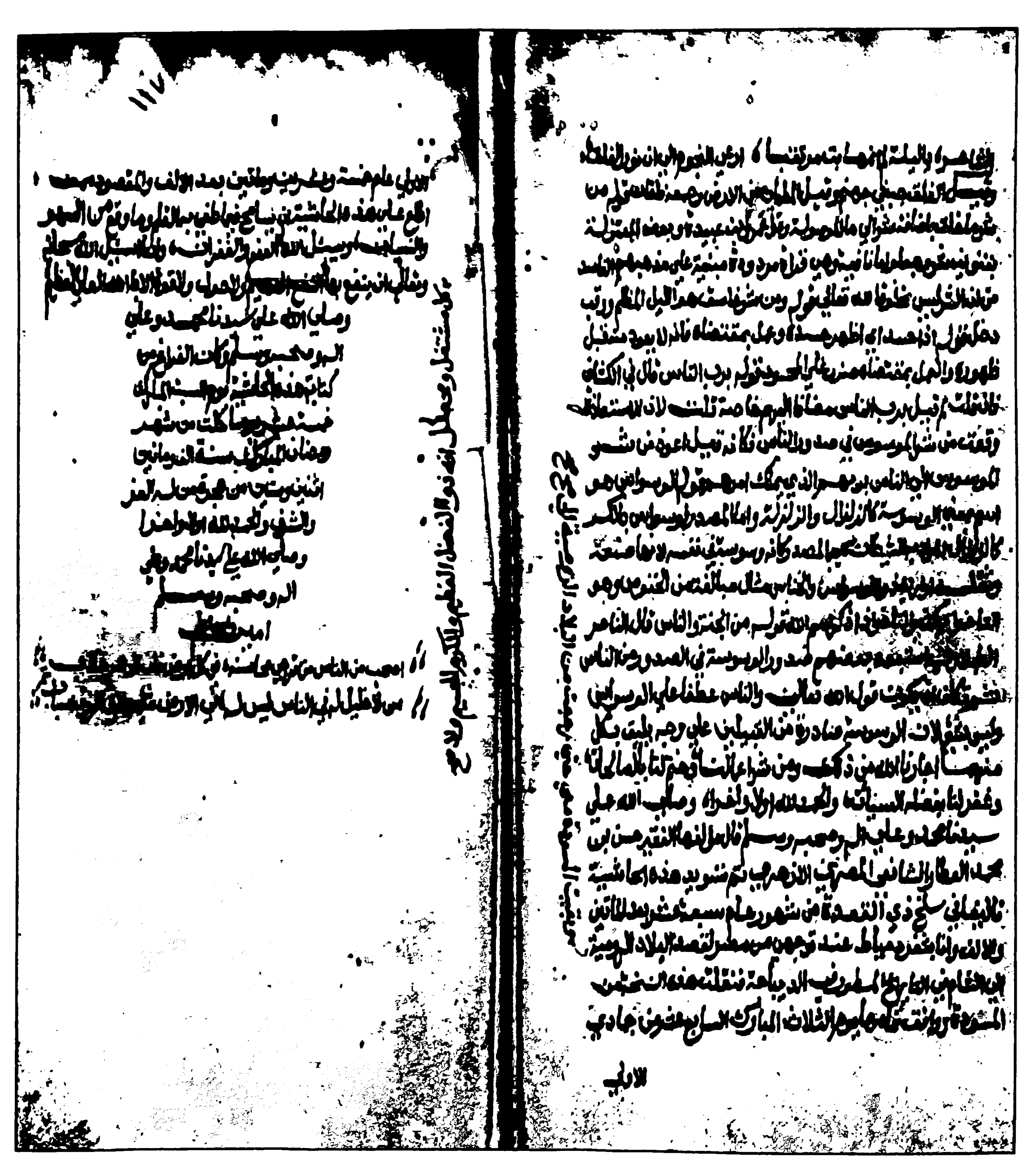
صورة من الصفحتين الأولى والثانية في المخطوط الأول



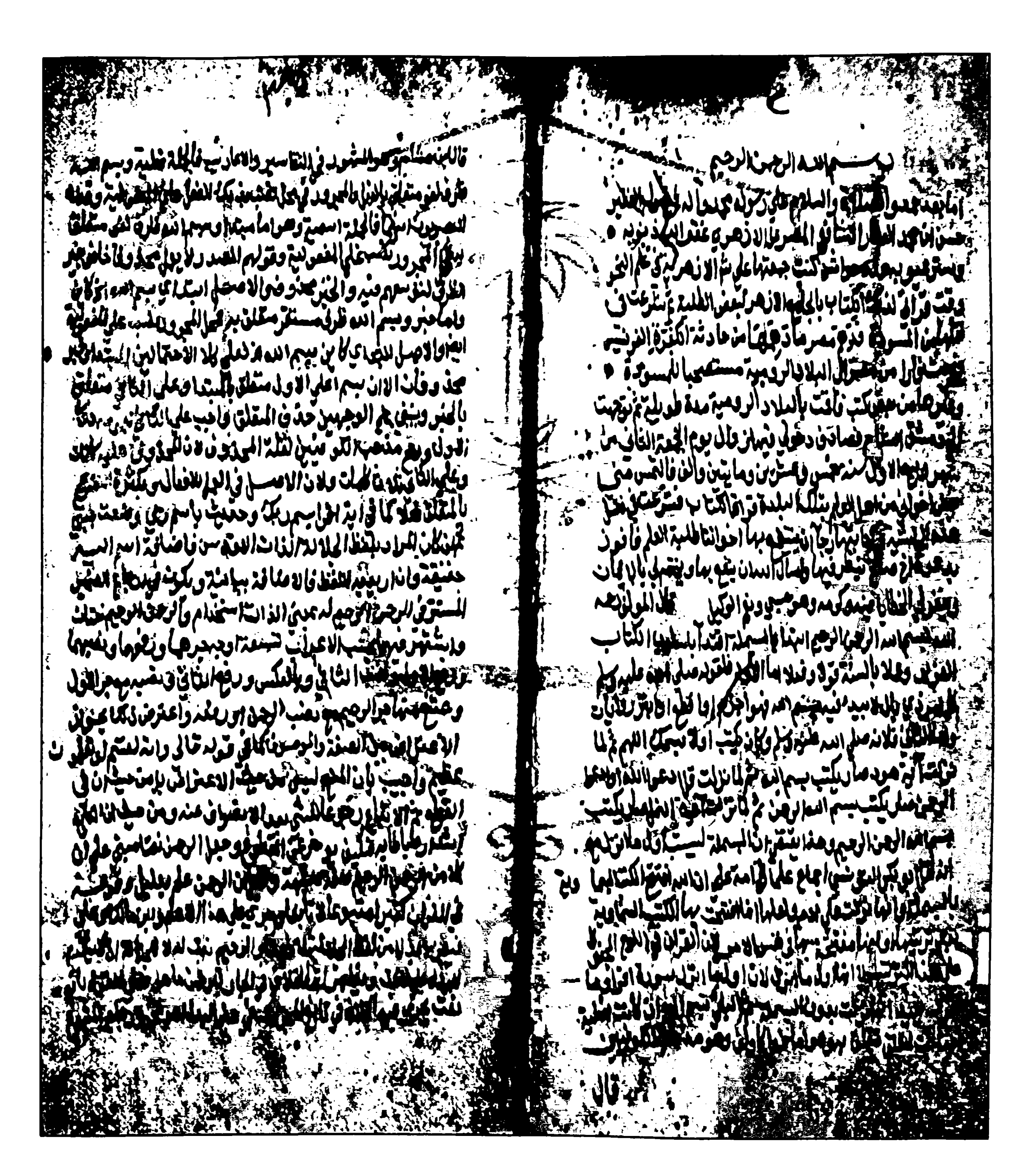
صورة لآخر صفحتين من المخطوط نفسه



صورة من الصفحتين الأولى والثانية في المخطوط الثاني



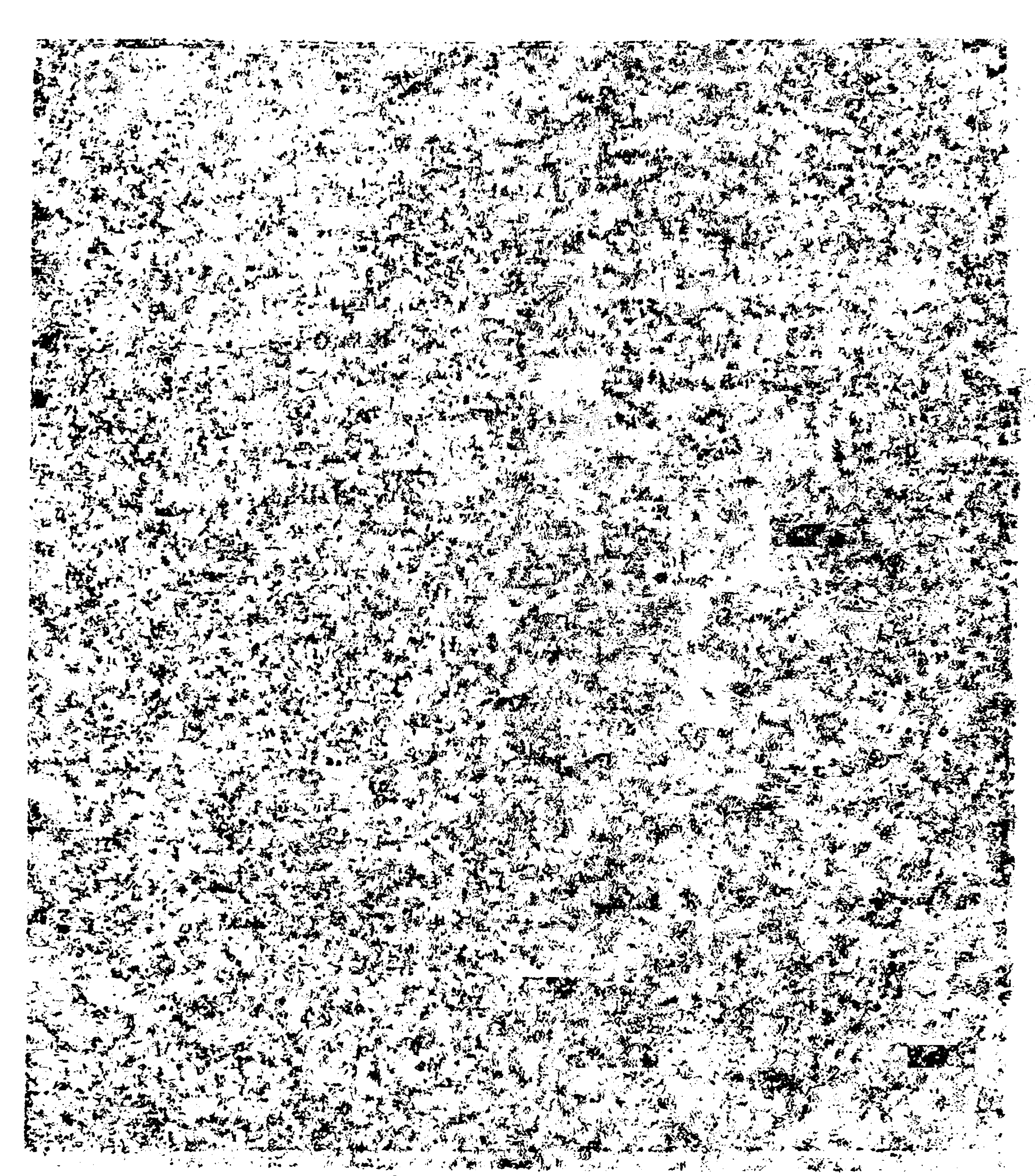
صورة لآخر صفحتين من المخطوط الثاني



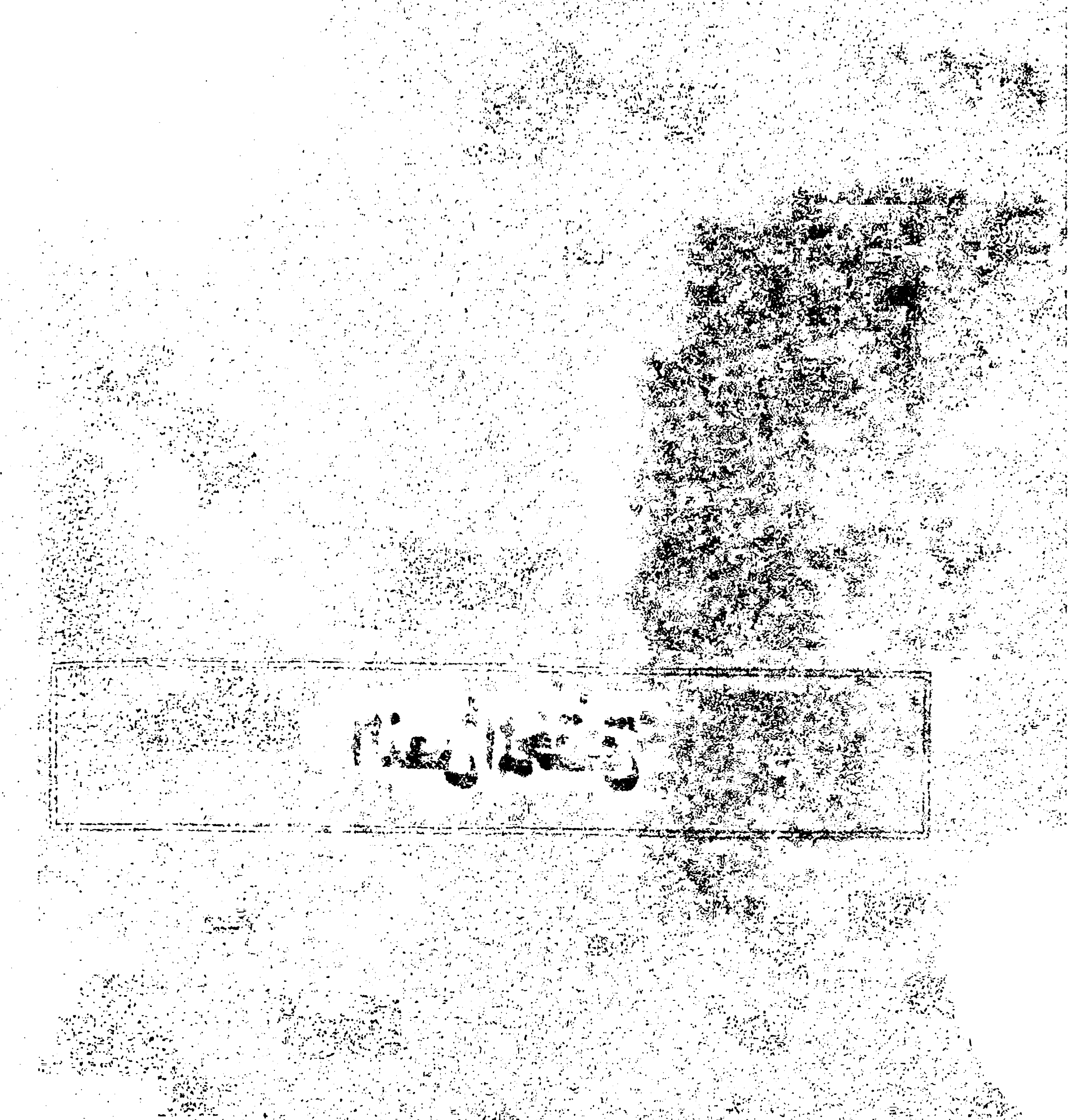
صورة من الصفحتين الأولى والثانية في المخطوط الثالث



صورة لآخر صفحتين من المخطوط الثالث



النصُّ المحقَّقُ



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نَستعينُ على جميعِ أحوالِنا (١)

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ والصَّلَاةِ والسَّلَامِ على رَسُولِه مُحَمَّدٍ (٢) وآلِه، فيقولُ الفَقيرُ حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ العَطَّارُ الشَّافعيُّ المصريُّ الأزهريُّ - غَفَرَ اللهُ ذنوبَه، وسترَ عيوبَه -: هذه حَوَاشٍ (٣) كُنْتُ جَمَعْتُها على (**شَرْحِ الأَزْهَرِيَّةِ**) في عِلْمِ النَّحْوِ وَقْتَ قِراءَتي لذلكَ الكِتَابِ بالجامعِ الأَزْهَرِ لبَعْضِ الطَّلَبَةِ، ثم شَرَعْتُ في نَقْلِها مِنَ المُسَوَّدَةِ، فَدَهَمَ مصْرَ ما دَهَمَها (٤) مِنْ حَادثَةِ الكفرةِ الفَرَنْسِيسِ، فخَرَجْتُ فَارًّا مِن مصْرَ إلى البِلَادِ الرُّوْمِيَّةِ مُسْتَصْحِبًا للْمُسَوَّدَةِ وغَيْرِها من بَعْضِ كُتُبي، فَأَقَمْتُ بالبِلَادِ الرُّوْمِيَّةِ مُدَّةً طَوِيلَةً، ثم تَوَجَّهْتُ إلى دِمَشْقِ الشَّامِ، فَصَادَفَ دُخُولي فيها زَوَالَ (٥) يَوْمِ الجُمعةِ الثاني مِن شهرِ ربيعٍ الأوّلِ (٦) سَنَةَ خَمْسٍ وعشرين ومائتَين وأَلْفٍ، فَالْتَمَسَ

---

(١) في ب (**عونك يا الله**) بدلاً من (**على جميع أحوالنا**).

(٢) في ب (**سيدنا محمد**) بدلاً من (**رسوله محمد**).

(٣) في ص إثباتُ الياء في آخرِ (**حواشٍ**) والصوابُ حذفُها كما هو الظاهرُ في نسخة ب، وج؛ لأن الياءَ في مثلِ ذلك تُحْذَفُ مُعَوَّضًا عنها أو عن حركتِها بالتنوينِ على حدِّ قوله تعالى: ﴿**وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ**﴾ [الأعراف: ٤١]، ويظهر أنه من زيادات الناسخ.

(٤) جاء الفعلُ منَ (**الدَّهْم**) على بابَين، أحدُهما: (**دَهِم يَدْهَم**) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، والآخر: (**دَهَم يَدْهَم**) بفتح العين في الماضي والمضارعِ، بمعنى: غَشِيَ. (**د هـ م**) الصحاح (٥ / ١٩٢٤)، والمحكم (٤ / ٢٧٤ - ٢٧٥).

(٥) في ب (**في زوالِ يومِ الجمعةِ الثاني**).

(٦) (**ربيع**) عَلَمٌ على الشهرَين الَّذَيْنِ بعدَ صفر، الأوّلِ والثاني، فلا يُدخَلُ عليه (**أل**) مطلقًا، فإنْ دخلت عليه (**ألْ**) فهو عَلَمٌ على فصلٍ من فصولِ السَّنَة، وفي ذلك قال الإمامُ الجوهريُّ: «و(**الربيعُ**) عند العرب رَبيعان، ربيعُ الشهور، وربيعُ الأَزْمِنَة، فربيع الشهورِ شهران بعدَ صَفَر، ولا يُقال فيه: إلا شهرُ ربيعِ الأوَّل، وشهر ربيعِ الآخر، وأمّا ربيعُ الأزمنة فربيعان: الرَّبيعُ الأوَّلُ، وهو الفصلُ الذي تأتي فيه الكَمْأَةُ، والنَّوْرُ، وهو ربيعُ الكلأ، والرَّبيعُ الثاني، وهو الفصْلُ الذي تُدرَكُ فيه الثِّمارُ، وفي الناسِ مَن يُسَمِّيه الربيعَ الأوَّلَ». الصحاح (ر ب ع) (٣ / ١٢١٢).

مِنِّي بَعْضُ إِخْوانِي مِن أهلِ العِلمِ بتلك البَلْدَةِ قِرَاءةَ الكتابِ؛ فشَرَعْتُ في نَقْلِ هذه الحاشيةِ وكِتَابتِها؛ رَجَاءَ أَنْ ينتفعَ بها إِخْوانُنا طَلَبَةُ العلمِ؛ فأَفُوزُ بدَعْوَةِ أَخٍ صَالحٍ يَنْظُرُ فيها.

وأَسْأَلُ اللهَ أَنْ ينفَعَ بها، ويَخْتِمَ لي بالإيمانِ،

ويغفرَ لي الخَطَايا بمَنِّهِ وكَرَمِه.

وهو حَسْبِي ونِعْمَ الوَكِيلُ.

●●●

مقدمة الشارح

ش: بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ، الحَمْدُ لله عَلَى جَمِيعِ الأَحْوَال، وأَشْهَدُ أنْ لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ وَحْدَهُ، لا شَرِيكَ له، المُنَزَّهُ كَلاَمُه عن الأَلْفَاظِ بالحُرُوفِ في المَقَال، وأَشْهَدُ أنَّ سَيِّدَنا مُحَمَّدًا عَبْدُه ورَسُولُه المَمَيِّزُ بَيْنَ الهُدَى والضَّلاَل، صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ، وعلَى آلِه الطاهرين الذين جَعَلَهُمُ اللهُ مَصْدَرًا لِصَحِيحِ الأَفْعَال، وعلى أَصْحَابه المَوْصُوفِين بالسَّلاَمَةِ مِنَ اللَّحْنِ في المَقَالِ صلاةً وسلامًا دائمَين مُتَلاَزِمَين، لا يَعْتَرِيهِمَا نَقْصٌ ولاَ زَوَال.

البَسْمَلَة:

ح: ﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾، ابْتَدَأَ بالبَسْمَلَة؛ اقْتِدَاءً بِأُسْلُوب الكِتَاب المَجِيد، وعَمَلاً بالسُّنَّة قَولاً وَفِعْلاً (١)، أَمَّا الأَوَّلُ فلِقَوله ﷺ: «**كلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فيه بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فهو أَجْذَمُ أو أَقْطَعُ أو أَبْتَرُ**» رِوَايَاتٌ (٢).

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّه ﷺ كان يَكْتُبُ أَوَّلًا (**باسْمِكَ اللَّهُمَّ**)، ثُمّ لَمَّا نَزَلَتْ آيةُ هودٍ صار يكتُبُ (**بِسْمِ اللَّهِ**)، ثُمّ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿**قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ**﴾(٣)، صار يكتب (**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ**)، ثم لَمَّا نزلتْ سورةُ النملِ صار يكتب: ﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾(٤)، وهذا يقتضي أنّ البَسْمَلَةَ لَيْسَتْ أَوَّلَ ما أُنزِلَ مع أنه

---

(١) الاقتداءُ هو أن يَأتي الإنسانُ بالشيء دونَ أنْ يُؤمرَ به لوجودِه عند قدوتِه، والعملُ أن يُؤتَى به لأمرٍ سواء عملَ به القدوةُ أم لا.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب – باب الهدى في الكلام - رقم الحديث (٤٨٤٠)، وأورده النوويُّ برواياته المتعددة، وحكم عليه بأنه حديث حسن في كتابه الأذكار (ص: ٩٤ – ٩٥)، تح: عبد القادر الأرنؤوط، نش: دار المَلاّح للطباعة والنشر، ١٣٩١ هـ ١٩٧١م.

(٣) (الإسراء: ١١٠).

(٤) جاء في جُلِّ كتب التفسيرِ أنّ رسولَ الله ﷺ كان يكتب (**باسمك اللهم**) حتى أُمِرَ أن =

نَقَلَ(١) أبو بكرٍ التُّونُسِيُّ إِجْمَاعَ عُلَمَاءِ كُلِّ مِلَّةٍ على أنّ اللهَ افْتَتَحَ الكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بالبَسْمَلَةِ، وأنها نَزَلَتْ على آدَمَ(٢).

ولَعَلَّه إنما افتُتِحَتْ بها الكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ بعدَ تَرْتِيبِها، أو أنها مُفْتَتَحَةٌ بها في نفسِ الأمرِ؛ لأنّ القرآنَ مَكْتُوبٌ في اللَّوْحِ المَحْفُوظِ على هذا التَّرتِيبِ، لا أنها أَوَّلُ مَا أُنزِلَ، لأنّ أَوَّلَ ما أُنزِلَ سورةُ اقْرَأْ، وما تقرّرَ يُفيدُ أنها نزلتْ بدونِ بَسْمَلَةٍ(٣).

ثم الباءُ في: (**بِسْمِ اللّهِ**) إِنْ كانتْ أَصْلِيَّةً احْتَاجَتْ لِمُتَعَلَّقٍ تَتَعَلَّقُ به(٤)، وهو

= يكتب (بسم الله) فكتبها، فلما نزلت: ﴿**قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ**﴾، كتب: (**بسم الله الرحمن**)، فلما نزلت ﴿**إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ كتبها. ينظر: المحرر الوجيز (١ / ٦١)، تح: أ.د منصور علي محمد عبد السميع، نش: دار السلام، الطبعة الثانية: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م، والجامع لأحكام القرآن (١ / ١٤٤)، تح: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

(١) في المطبوع (ص: ٢): (**نُقِل عن أبي بكر التونسي**)، ولا يخفى الفرقُ؛ لأن ما في الأصل يفيد أن التونسيَّ هو الناقلُ، وما في المطبوع يفيد أنه المنقولُ عنه.

(٢) يحتمل أن يكون المرادُ بهذا العالِم أبا بكر الشنواني التونسي الأصل؛ لكثرة نقول المحشي عنه، ويحتمل أن يكون عالما آخر، حيث ذكر عمرُ رضا كحالة عالما اسمُه (**أبو بكر التونسي**)، وأنه كان حيا ١٢١٤ هـ ١٧٩٩م، وأنه هو الشريف التونسي، وأنّ مِن كتبه: (**كنوز الأسرار وشوارق الأنوار**)، ولعله مرادُ المحشِّي. ينظر: معجم المؤلفين (١ / ٤٤٢)، نش: مؤسسة الرسالة.

(٣) اشتهر في كلامِ الناسِ جرُّ (**دون**) بالباء، فيقال: (**جئتُ بدونه**)، وهو على خلافِ الأفصحِ، بل جزم كثيرٌ من النحاة بأن (**دون**) ظرفًا لا يُجَرُّ إلا بمِن، والتحقيقُ أنّ (**دون**) يُجَرُّ بـ(**مِن**) على الأصح والأفصح، وجرُّه بالباء من النوادر والشواذ، يقول ابنُ سيده: «(**دون**) كلمةٌ في معنى التحقير والتقريب تكون ظرفًا فيُنصَبُ، ويكون اسما فيدخل حرفُ الجرِّ عليه، فيقال: (**هذا دونَك، وهذا مِن دونك**)، وفي التنزيل: (**وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امرَأَتَينِ تَذُودَانِ**) [القصص: ٢٣]، وأدخل الأخفشُ عليه الباءَ، فقال في كتابه في القوافي - وقد ذكر أعرابيًّا أنشده شعرًا مُكْفَأً-: (**فرددناه عليه، وعلى نفرٍ من أصحابه، فيهم مَن ليس بدونه**)، فادخل عليه الباءَ». المحكم (د و ن) (٩ / ٥٥٤).

(٤) قال ابنُ الحاجب: «معنى تَعَلُّقِ هذا بهذا في مثلِ قولنا: (**مررْتُ بزيدٍ**) وشبهه: إيصال الحرفِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ، فالذي وصل معناه هو الذي يَتَعَلَّقُ به الحرفُ، كقولك: (**سِرتُ مِنَ البصرةِ**) فـ(**مِن**) أوصَلَت معنى السيرِ إلى البصرةِ على معنى الابتداءِ، وهو متعلِّقٌ به». أمالي ابن الحاجب (٢ / ٦٨٥)، تح: الدكتور/ فخر صالح سليمان قداره، نش: دار الجيل - بيروت، ودار عمار.

إمّا فِعْلٌ كـ (**أؤلِّفُ**)، وهو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، قال ابنُ هشامٍ [١]: وهو المشهورُ في التَّفَاسِيرِ والأَعَارِيبِ [٢]، فالجُمْلَةُ فِعْلِيَّةٌ، و(**بِسْمِ**) ظَرْفٌ لَغْوٌ [٣] مُتَعَلِّقٌ بالفعلِ، والمَجْرُورُ في مَحَلِّ نصبٍ بذلكَ الفِعْلِ على المفعوليةِ، وقَدَّرَه البَصْرِيُّون اسْمًا فالجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ، وهو إمّا مُبْتَدأٌ و(**بِسْمِ**) ظرفٌ لَغْوٌ مُتَعَلِّقٌ به، فمَحَلُّ المَجْرُورِ نَصْبٌ على المَفْعُولِيةِ [٤]، وقولُهم: (**المَصْدَرُ لا يعمل محذوفًا**) خاصٌّ بغيرِ الظَّرْفِ؛ لِتَوَسُّعِهم فيه [٥]، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ، والأَصْلُ: (**ابْتِدَائي بسمِ الله... إلخ كائنٌ**)، وإمَّا خَبَرٌ، و(**بسم**) ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ مُتَعَلِّقٌ به، فمَحَلُّ المَجْرُورِ نَصْبٌ على المَفْعُولِيَّةِ أيضًا، والأصلُ: (**ابتِدَائِي كائنٌ بسمِ الله**) [٦]، فَعَلَى كِلاَ الاحْتِمَالَينِ المبتدأُ وخَبَرُه

---

(١) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، الغنيُّ عن التعريف بمؤلفاته الفريدة، وشخصيته المتميزة، وُلد ٧٠٨ هـ، وتوفي ٧٦١ هـ. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (٢ / ٦٨ – ٧٠)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى: ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤م.

(٢) مغني اللبيب (ص: ٤٧٠)، تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار اللباب، الطبعة الثانية، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨م.

(٣) ينقسم شبهُ الجملة باعتبارِ مُتَعَلَّقه قسمَين، **أحدهما**: ظرف مستقر، وهو ما يتعلق بكونٍ عامٍّ محذوفًا وجوبا، وسُمِّيَ بذلك لانتقال الظَّرْف من مُتَعَلَّقه المحذوفِ واستقراره فيه مستغنيا عنه، والآخر: ظَرْفٌ لَغْوٌ، وهو ما يَتَعَلَّقُ بكونٍ خاصٍّ، كالجار والمجرور في أول البسملة في تَعَلُّقِه بـ (أبدأ) أو (**ابتدائي**).

(٤) ينظر الخلافُ في المسألة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١ / ٣٩)، تح: دكتور عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م، وإعراب القرآن للنحاس (١ / ١٦٦ –١٦٧)، تح: الدكتور زهير غازي زاهد، ط: عالم الكتب – الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥، ومشكل إعراب القرآن (١ / ٦)، تح: ياسين محمد السواس، نش: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الثانية، والدر المصون (١ / ٢٢ –٢٣)، تح: أحمد محمد الخرّاط، ط: دار القلم – دمشق.

(٥) هذا الجوابُ غيرُ معتدٍّ به عند ابن هشام؛ ولذلك عدّ تقديرَ العاملِ فيه مصدراً خطأ، فرجَّح مذهب الكوفيين فى شرح قطر الندى (ص: ٢٦٣)، ط دار الطلائع – القاهرة.

(٦) الفرقُ بين التقدير الأول والثاني في موضع الجار والمجرورِ فإذا تَقَدَّمَ على الخبرِ، فهو لغوٌ متعلق بالمبتدأ، وإذا تأخر فهو مستقر متعلق بالخبر المحذوفِ وجوبًا.

مَحْذُوفانِ، إلا أنّ (بسمِ) على الأوّلِ مُتعَلِّقٌ بالمبتدأ، وعَلَى الثاني مُتعَلِّقٌ بالخَبَرِ، ويَنْبَنِي على الوَجهَين أنّ حَذْفَ المُتعَلَّقِ واجبٌ على الثاني؛ لِعمومِه دونَ الأوّلِ، ورُجِّحَ مَذْهَبُ الكوفيين؛ لقِلّةِ المَحْذوفِ؛ لأنّ المَحْذُوفَ عليه كَلِمَتَان، وعلى الثاني ثَلاثُ كلماتٍ؛ ولأنّ الأَصْلَ في العَمَلِ للأفعالِ؛ وبكثرةِ التَّصْريحِ بالمُتَعَلَّقِ فعلاً(١) كما في آية: ﴿اقْرأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾(٢)، وحديثِ: (باسْمِكَ - ربِّي - وَضَعْتُ جَنْبِي)(٣).

ثم إنْ كان المُرادُ بلَفْظِ الجلالة (٤) الذّاتُ الأَقْدَسُ، فإِضَافَةُ (اسم) إليه حَقيقيَّةٌ، وإنْ أُريدَ اللَّفْظُ (٥)، فالإِضَافةُ بَيانيَّةٌ، ويكون في إِرْجَاعِ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) له بمعنى: الذّاتِ اسْتِخْدامٌ (٦).

و(الرحمن الرحيم) نَعْتانِ، واشْتُهِر فيهما - بحَسَبِ الإعرابِ - تِسْعَةُ

---

(١) ينظر: الدر المصون (١ / ٢٢ -٢٣).

(٢) (العلق: ١).

(٣) هذا جزءٌ مِن حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة كتاب الأدب - باب ما يقال عند النومِ - رقم الحديث (٥٠٥٠).

(٤) اشتهر في كتب المتأخرين مِن أهلِ العلم إطلاقُ: (لفظ الجلالة) على (الله)، وهو ممّا لا يكاد يقع في كتب المتقدمين، وهي تسميَةٌ غيرُ دقيقةٍ؛ لأن مثل ذلك يُطلَق على ما يراد به المُضافُ إلى اللفظ، فيقال: لفظ (زيد) إذا أريدت الحروفُ التي تَكَوَّنَ منها، ولا شكَّ أنّ (الله) لا يتضمَّنُ الحروفَ التي تَكَوَّنَتْ منها الجلالةُ، بالإضافةِ إلى أنّ اللفظَ يُطلَق على المهمل والمستعمل؛ فيبعُدُ إطلاقُه على الاسم الشريفِ، والأدقُّ أن يطلَق على (الله) الاسمُ الشريفُ، أو العَلَمُ الشريفُ، وهما واردان في كتب المتقدمين بكثرة.

(٥) هذا الاحتمالُ بعيدٌ فيما يظهر لي؛ لأن اللفظَ والمعنى متلازمان لا يمكن الانفكاكُ بينهما في مثل هذا المقام، ولا يعقَل وصفُ اللفظِ دون المعنى إلا بالأحكام اللفظية، كـ: (زيد مرفوع) في الإعراب، فصفةُ الرفع للفظ (زيد) دون معناه على الإطلاق.

(٦) (الاستخدامُ): مُحَسِّنٌ مِنَ المُحَسِّنَات البديعية، وهو أن يُراد بلفظٍ له معنيان أحدُهما، ثم يؤتى بضميره، ويراد به معناه الآخر، أو يرادَ بأحدِ ضميرَيه أحدُهما، وبالآخرِ الآخَرُ. ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبد المتعال الصعيدي (٤ / ٥٩٨)، نش: مكتبة الآداب بالقاهرة.

أَوْجُـهٍ (١): جَرُّهـما، ورَفْعُهـما، ونَصْبُهـما، ورَفْعُ الأوّلِ ونَصْبُ الثاني، وبالعكس، ورَفْعُ الثـاني ونَصْبُـه مَعَ جَرِّ الأوَّلِ، ويَمْتَنِع منهـما جَـرُّ (**الرحيم**) مَعَ نَصْبِ (**الرحمن**)، أو رفعِه (٢)، واعْتُرِض ذلك بجَوَازِ الاعتراضِ بَيْنَ الصِّفَةِ والموصُوفِ كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾(٣)، وأُجِيبَ بأنّ المَنْعَ ليس من حيثُ الاعتِراضُ، بل مِن حيث إنَ في القَطْعِ ثُمّ الإتباعِ رُجُوعًا إلى الشَّيءِ بَعْدَ الانصِرافِ عنه، ومِن حيث إنّ التابعَ أَشَدُّ ارْتِباطًا به، فكيف يُؤَخَّرُ عن المَقْطُوعِ؟

وجَعْلُ (**الرحمن**) نَعْتًا مَبْنِيٌّ على أنّ كلًّا مِنَ (**الرحمن**) و(**الرحيم**) صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وقيل: إنّ (**الرحمن**) عَلَمٌ؛ بدليلِ وُقوعِه في القرآنِ كثيرًا مَتْبوعًا لا تابعًا؛ وجرَى على هذا الأَعْلَمُ (٤)، وابنُ مالكٍ (٥)؛ وعلى هذا فيُعرَب بدَلاً مِن لفظِ

---

(١) هذه الأوجُهُ التسعةُ مبنيةٌ على قاعدةٍ، حاصلها: (**إذا تكرّرت النعوتُ لواحدٍ فإن تعيّن مسمّاه دونها جاز إتباعُها وقطعُها والجمع بينهما بشرط تقديمِ المتبَعِ**) يُنظَر: شرح المرادي على الألفية (١ / ٥٧١)، تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ -٢٠١٩م، وأوضح المسالك (٣ / ٣١٤ - ٣١٨).

(٢) لا يخفى أن تجويزَ هذه الأوجُه من جهة الصناعة لا مِن جهةِ الرواية، فبما أن القراءةَ سنّةٌ مُتَّبعةٌ، فلا تجوز القراءةُ إلا بما تواترت روايتُه، ولا يُعوَّل إلا على ما صحّت روايتُه، والمتواترُ منها جرُّ الصفتَين، وجاء في الشواذ نصبُهما، ورفعُها، وجرُّ الأولى ورفع الثانية، وجرُّ الأولى ونصب الثانية مع وصلِها بأول الفاتحة، ولم أعثر على بقية الوجوه في كتب القراءاتِ. ينظر: إعراب القراءات الشواذ (١ / ٨٥ -٨٦)، والبحر المحيط (١ / ٧٨)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٣٩)، ومعجم القراءات (١ / ٣).

(٣) (الواقعة: ٧٦).

(٤) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، ومن كتبه شرح الجمل الزجاجي، وشرح شواهد كتاب سيبويه، وُلِد ٤١١ هـ، وتُوفِّي - رحمه الله - بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ. بغية الوعاة (٢ / ٣٥٦)، وينظر قولُه في: النكت في تفسير كتاب سيبويه (١ / ١٥٨)، تح: الأستاذ رشيد بلحبيب، نش: المملكة المغربية ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م، والبحر المحيط لأبي حيان (١ / ٧١)، والدر المصون (١ / ٣٠).

(٥) هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، مالئ الدنيا وشاغل الناس بمؤلفاته الفريدة، وُلِد ٦٠٠ هـ أو ٦٠١ هـ، وتوفي - رحمه الله - بدمشق سنة ٦٧٢ هـ، =

الجلالةِ لا نعتًا له، و(**الرحيم**) نعتًا له لا للجلالة، إذ لا يَتَقَدَّم البَدَلُ على النَّعْت، ويظهرُ أَثَرُ الخلافِ في الجارِّ لـ (**الرحمن**) ما هو؟ فعلى القولِ بأنّه نعتٌ يجري فيه الخلافُ في تابعِ المجرورِ في غيرِ البَدَلِ، أهو مجرورٌ بما جَرَّ المتبوعَ أو بنفسِ التبعيَّة؟ والأصحُّ الأوّلُ، وعلى القولِ بأنّه بدلٌ يكون مجرورًا بمحذوفٍ مُمَاثِلٍ للعاملِ في المتبوعِ، لِما تقرّر أنّ البدلَ على نيّةِ تكرارِ العاملِ.

وعلى أحَدِ الأَوْجُهِ المُقَرَّرَةِ سابقًا من جَعْلِ كُلٍّ مِنَ: (**الرحمن الرحيم**) خَبَرًا لمبتدأ محذوفٍ، فكُلٌّ مِنَ الجُمْلَتَين أعني: (**هو الرحمن هو الرحيم**) مُسْتَأْنَفٌ استئنافًا نَحْوِيًّا أو بَيَانِيًّا واقعًا جوابَ سؤالٍ مقدَّرٍ(١)، لكنّ هذا السؤالَ ليس القَصدُ به طلبَ التعيينِ؛ إذِ المَولَى مَعْلُومٌ غيرُ مجهولٍ، بل هو سُؤالٌ لِمَن يُريد التلَذُّذَ بالجوابِ، وتعظيمَ شأنِ المسؤولِ عنه مع العِلْمِ به.

فإنْ قلتَ: قد تقرّر أنّ الجُمَلَ بعد المَعَارفِ أحوالٌ(٢)، ولفظُ الجلالة أَعْرَفُ المَعَارِفِ، فمُقْتَضَاه أنْ يكونَ كلٌّ مِنَ الجُملتَين حالاً على هذه القاعدة؟ فالجوابُ أنّ ذلك - وإن صحّ لفظًا - لكنّه مَنَعَ منه مانعٌ(٣) معنويٌّ؛ لأنّ الحالَ وَصْفٌ لصاحبِها قَيْدٌ في عاملِها، والعاملُ فيهما على تقديرِ الحاليّةِ مُتَعَلَّقُ البَسْمَلَة، فكأنّه يقول:

= ينظر: بغية الوعاة (١ / ١٣٠ - ١٣٧)، وقد بحثتُ عن هذا القولِ ولم أظفر به في كتب ابن مالك المطبوعة، غير أنه نقله عنه ابن هشام في مغني اللبيب (ص: ٥٧٦).

(١) الاستئنافُ النحويُّ بمعنى: الابتداء، فالجملة المستأنفةُ بمعنى: الجملة الابتدائية، وهي نوعان: **أحدهما**: ما ابتُدِئَ بها الكلامُ كقولك: في بداية كلامك: (**الله أكبر**) والثاني: ما سُبِقَتْ بكلامٍ آخر، وكانت منقطعةً عنه، وهو مقصودُ المُحشّي بكون جملة (**هو الرحمن الرحيم**) مستأنفةً استئنافًا نحويًّا، وأما الاستئنافُ البيانيُّ فهو ما كان جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ، وتقديرُه هنا: (**مَن اللهُ**)؟ فأجيبَ (**هو الرحمن الرحيم**)، ينظر: مغني اللبيب (٥ / ٣٩ -٥٥).

(٢) هذه قاعدة مشهورةٌ، وقد أفرد لها شيخنا الأستاذ الدكتور عادل محمود سرور بحثا لطيفا باسم (**الإيضاح والإكمال لقول المعربين: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال**).

(٣) في المطبوع (ص: ٣): (**منع منه ما منع معنوي**) ويبدو أنه تصحيف، والصواب ما أثبته كما في المخطوط.

(**أبْدَأ بسمِ الله في حالةِ كونه رحمانًا رحيمًا**)، وليس المعنى على التقييدِ؛ لأنّ المُلاحَظَ البداءةُ باسمِه - تعالى - مطلقًا بدون التقييدِ بوَصْفٍ مِنَ الأوصافِ. هذا خلاصةُ ما يُقال هنا، ولنا زيادةُ تحقيقٍ في هذا المقامِ في حاشيتِنا على شرح القواعدِ للمؤلِّف [١].

الحَمْدَلَةُ:

قولُه: (**الحمدُ لله**) (**الحمدُ**) هو الثناءُ بالجميلِ على جهةِ التعظيمِ؛ لأجلِ جَميلٍ اختياريٍّ، فـ (**على جهةِ التعظيمِ**) مُخرِجٌ للاستهزاءِ والسخريَّةِ، و(**اختياريٌّ**) مُخرجٌ للثناءِ؛ لأجلِ جميلٍ غيرِ اختياريٍّ، فإنه مَدْحٌ لا حَمْدٌ؛ لأنّ المدحَ أَعَمُّ مُطلَقًا مِن الحَمدِ؛ لأنّه يُقال: (**مَدَحْتُ اللُّؤْلُؤَةَ على صَفائِها**)، و(**مَدَحْتُ زيدًا على رَشَاقة قدِّه**)، ولا يقال: (**حَمَدْتُهما**)، ومنهم مَن قال: إنّ المدحَ مُسَاوٍ للحمدِ، وما قيلَ في اللؤلُؤةِ والقدِّ مُوَلَّدٌ لا عِبرةَ به، ودَرَجَ على ذلك صاحبُ الكشّافِ [٢] حيث قال: (**الحمدُ والمدحُ أخوان**) [٣]، وعلى هذا فالتقييدُ بـ (**الاختياريِّ**)؛ لبيانِ ماهيّةِ الحمدِ لا للاحترازِ.

قولُه: (**على جميعِ الأحوالِ**) يصحُّ في (**على**) أن تكونَ بمعنى: (**في**) على حَدِّ قولِه تعالى: ﴿**وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا**﴾[٤]، و(**الأحوالُ**) جمعُ: (**حالٍ**)، وهي ما عليه الإنسانُ مِن خيرٍ أو شرٍّ، فالمعنى: أَحْمَدُ اللهَ في جميعِ الأحوالِ التي أنا مُتلبِّسٌ بها، فلا أغفُلُ عن حَمدِه طَرْفَةَ عَينٍ، ويصِحُّ أنْ يُرادَ بـ

---

(١) ينظر: حاشية الشيخ حسن العطار على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: ١٠٨ - ١٢٧)، تح: الزبير بن محمد أيوب بن عمر، رسالة لنيل درجة العالمية (**الدكتوراه**) في اللغويات - كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤٢٧ هـ/ ١٤٢٨هـ.

(٢) هو أبو القاسم محمود جار الله بن عمر بن محمد بن أحمد، ومن كتبه: المفصل في علم العربية، والكشاف. ولد ٤٩٧ هـ، وتوفي سنة ٥٣٨ هـ. بغية الوعاة (٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠).

(٣) الكشاف (١ / ١١١).

(٤) (القصص: ١٥).

(**الأحوال**) : الأوقاتُ، وهو قريبٌ مِمَّا قبلَه، ويحتمل أن تكونَ (**على**) تعليليَّةً، أي: أُنشِئُ الحَمْدَ لله باعترافي بمَضْمُون هذه الجملة، وهي قولُه: (**الحمدُ لله لأجلِ جميعِ الأحوالِ**)، فالتعليلُ ليس لهذه الجملةِ المَنْطُوق بها، بل للحمدِ الجُزْئيِّ الحاصلِ مِنَ الاعترافِ بمضمون هذه الجملةِ، و(**ألْ**) في (**الأحوالِ**) إنْ كانتْ للاستغراقِ، فـ (**جميعُ**) تأكيدٌ، وإنْ كانت للجنسِ فـ (**جميعُ**) تأسيسٌ [١]، وحمدُه – تعالَى – على الضرَّاءِ باعتبارِ ما يترتَّبُ عليها مِنَ الثوابِ والأَجرِ، أو أنّه يجوز أن يَبتليَ الإنسانَ بما هو أعظمُ منها، فيحمَدُ اللهَ أنْ خفَّف عنه الضَّرَرَ، وابتلاه بما هو أقلُّ مِمَّا يجوز أنْ يَبْتَليَ به ونحوُ ذلك، وفي ذكرِ (**الأحوالِ**) وما بعدَه مِنَ (**الكلامِ**) و(**الحروفِ**) و(**الألفاظِ**) وغيرِ ذلك مِمّا لَمَحَ به المُصنِّفُ لعلْمِ النحوِ براعةُ الاستهلالِ، وهي أنْ يذكرَ المصنِّفُ في طالعةِ كتابه ما يُشْعِرُ بمقصودِه[٢]، ومعنى براعة الاستهلالِ: ابتداءٌ بارعٌ، أي: فائقٌ غيرَه مِنَ الابتداءات؛ لكونِه أُشيرَ فيه للمقصودِ.

التَّشَهُّدُ:

قوله: (**وأَشْهَدُ**)، إلخ أَتَى بها تأسِّيًا به ﷺ في خُطَبِه؛ ولقوله – عليه الصلاةُ والسلامُ –: (**كلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فيها تَشَهُّدٌ فَهِيَ كاليَدِ الجَذْمَاءِ**) [٣]، أي: أُعْلِمُ وأُذْعِنُ وأُقِرُّ وأَعْتَرِفُ. قوله: (**أنْ لاَ إِلَهَ...**)، (**أنْ**) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقيلَةِ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، وجملةُ (**لا إله إلا الله**) خبرُها، و(**لا**) نافيةٌ للجنسِ و(**إلهَ**) اسمُها، مَبْنِيٌّ معها على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ، و(**إلا**) حرفُ استثناءٍ، و(**اللهُ**) يصحُّ فيه الرفعُ على أنه بدلٌ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في خبرِ لا، أي: مَوْجُودٌ أو مُمْكِنٌ، أو أنه

---

(١) التأسيسُ عبارةٌ عن إفادة معنى جديدٍ بلفظٍ لا يكون حاصلا من دونه، ينظر: التعريفات للجرجاني (ص: ٤٦)، تح: محمد صديق المنشاوي، نش: دار الفضيلة بالقاهرة.

(٢) يُنظَر: بغية الإيضاح (٤ / ٧٠٨).

(٣) أخرجه أبو داود في مسنده عن أبي هريرة – كتاب الأدب – باب في الخطبة – رقم الحديث (٤٨٤١) – (٣ / ٢٦٦١٠) ط دار الكتب العلمية – بيروت.

بَدَلٌ مِن محلِّ (**لا**) مع اسمِها؛ لأنّ محلَّهما الرفعُ، أي: بالابتداءِ عند سيبويه [1]، ولا يصِحّ رفعُه على أنه خَبَرُ (**لا**)، لِمَا يلزَم عليه مِن كونِ (**لا**) عمِلَتْ في معرفةٍ، و(**لا**) إنّما تعملُ في النكراتِ، ويصِحُّ فيه النصبُ على الاستثناءِ لا على أنه بدَلٌ مِنِ اسمِ (**لا**) باعتبارِ مَحَلِّه؛ لأنّ البدَلَ على نيّةِ تكرارِ العاملِ، فيلزم عليه إعمالُ (**لا**) في المعرفةِ، وهي لا تعمَلُ فيها كما عَلِمْتَ. قوله: (**وحدَه**) منصوبٌ على الحالِ مِنَ (**الله**) أي: منفرداً في ذاتِه وصفاتِه وأفعالِه، فقولُه: (**لا شريكَ له**) تأكيدٌ؛ لأنّ المَعنَى المُستفادَ منه – وهو نفيُ المُشاركةِ في الأفعالِ – مستفادٌ ممَّا قبلَه، أو أنّ معنى (**وحدَه**) منفردٌ في ذاتِه وصفاتِه، فـ(**لا شريكَ له**) على هذا تأسيسٌ.

قوله: (**المُنَزَّهُ**) بالرفعِ والنصبِ صفةُ (**الله**)، و(**كلامُه**) نائبُ فاعلِ (**المُنَزَّه**)، فهو نعتٌ سببيٌّ [2]، وكلامُ اللهِ – تعالى – يُطلَق على الكلامِ اللفظيِّ الذي نقرؤُه ونَتَعَبَّدُ بتلاوتِه، ومعنى إضافتِه للهِ تعالى: أنه مَخْلُوقٌ له – تعالى – ليس مِن تأليفاتِ البشَرِ، وهذا الكلامُ ليس مُنَزَّها عَنِ الأَلْفَاظِ والحُرُوفِ، بل هو ألفاظٌ وحُرُوفٌ، ويُطْلَقُ على الصِّفَةِ النَّفْسِيّةِ القديمةِ القائمةِ بذاتِه – تعالَى – التي هي إِحْدَى صفاتِ المَعَانِي كالعِلمِ والإرادةِ وغيرِهما مِن بقيةِ صفاتِ المَعَاني، وهذه الصِّفَةُ هي المُنَزَّهَةُ عن الحُرُوفِ والأَلْفَاظِ عند عامّةِ أهلِ السُّنَّةِ خلافًا للحنابلةِ

---

(1) (**سيبويه**) علَمٌ تلقَّبَ به أربعةٌ مِنَ النحاةِ، يقول السيوطي: « ....، أحدهم: إمام العربية عمرو ابن عثمان بن قنبر، والثاني: محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري، والثالث: محمد بن عبد العزيز الأصبهاني، والرابع: أبو الحسن علي بن عبد الله الكومي المغربي». ينظر: المزهر في علوم اللغة (٢ / ٤٥٤).

وإذا أُطْلِق ذكرُه فالمراد الأول، وهو إمام العربية، صاحب الكتاب، المتوفى سنة ١٨٠ هـ على سبيل التقريب. ونصُّه في المسألة: «واعلم أنّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: (**هل مِن رجل**) فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ» الكتاب (٢ / ٢٧٥).

(2) النعت السببيُّ هو ما يدل على صفةٍ في معموله لا في متبوعِه، نحو: (**أرجو ربي الواسعَ فضلُه**)، فـ(**السَّعَةُ**) صفةٌ لـ(**فضله**)، وليس لمتبوعِه (**ربي**).

القائلين: إن كلامَه النفسيَّ بحروفٍ قديمةٍ، وخلافًا للمعتزلةِ النافين لتلك الصفةِ أي: ينفون زيادتَها على الذاتِ، فيقولون: إنّ معنى كونه - تعالى - مُتكلِّمًا: أنه يخلق الكلامَ في شيءٍ ليُسمَع، لا أنه قام به صفةُ الكلامِ كما يقول أهلُ السنةِ، ومحلُّ الكلامِ كتبُ الكلامِ (١).

قوله: **(عن الألفاظ)** جمعُ لفظٍ على غير قياسٍ لأنَّ **(فَعْلاً)** إذا كان صحيحَ العينِ لا يَنْقَاسُ جمعُه على **(أفْعَال)** (٢)، بل الذي يَنْقَاسُ هو معتلُّ العَين كما سيأتي، والمرادُ بـ **(الألفاظِ)** التلفُّظاتُ جمعُ **(تلفُّظٍ)** وهو إخراجُ اللفظِ، فاللفظُ أثرُه (٣)، وإنما أوّلْنا بذلك؛ ليصحّ تعلُّقُ قوله: **(بالحروفِ)** به، والمرادُ بـ **(المقالِ)**: المقولُ فهو مصدرٌ بمعنى: اسم مفعولٍ، فظرفيّةُ الحروفِ فيه مِن ظرفيّةِ الجزءِ للكلِّ.

قوله: **(محمداً)** بدَلٌ مِن **(سَيِّدَ)**، أو عطفُ بيانٍ عليه (٤)، و **(محمّدٌ)** علمٌ

---

(١) ينظر: أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي (١ / ٣٥٣ - ٤٠٠)، تح: أ.د أحمد محمد المهدي، نش: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٤٠ هـ ٢٠١٩م، وحاشية الأمير على شرح جوهرة التوحيد (ص: ٨٧)، نش: مصطفى البابي الحلبي، ولمحات من علم الكلام للدكتور حسن الشافعي (ص: ١٠٤ - ١٢٣)، نش: دار البصائر، الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م.

(٢) اختلف العلماء في قياسية جمع **(فَعل)** على **(أفعال)**، حيث ذهب أكثرُهم إلى أنه غيرُ قياسيٍّ، وذهب بعضهم إلى قياسيته. ينظر: الكتاب (٣ / ٥٦٧)، وشرح الشافية للرضي (٢ / ٩٠)، تح: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيي الدين عبد الحميد نش: دار الكتب العلمية: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، وارتشاف الضرب (١ / ٤٠٩)، تح: د. رجب عثمان محمد، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، وكتاب في أصول اللغة - إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢-٢٧-٢٩)، الطبعة الأولى.

(٣) قال الأنبابي: «...، فيه أنّه لا يقال: **(تَنزَّه الكلامُ عن التلَفُّظات)**، فالأَولَى أنْ يُرادَ بـ **(الألفاظ)**: الملفوظات، والباءُ في قوله: **(بالحروف)** للملابَسَةِ مِن ملابَسةِ الكلِّ لأجزائه، أو التصويرِ» تقريرات الأنبابي المطبوعة مع حاشية العطار (ص: ٤).

(٤) قال الأنبابي: «الأَوْلَى الاقتصارُ على عطف البيان؛ لأنّ المقصودَ الأصليَّ ههنا إيضاحُ الصفةِ السابقةِ، وتقريرُ النسبةِ تبعٌ، والبَدليَّةُ تستدعي العَكسَ، ويجوز أنْ تكون فائدةُ عطف البيانِ المدحَ، كما ذكره الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿**جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ**﴾ [المائدة: ٩٧]، من أنّ (البيتَ) عطفُ بيانٍ جيءَ به للمدحِ».

منقولٌ مِن اسمِ مفعولِ الفعلِ المُضعّفِ أي: المكرَّرِ العَينِ، وهو (**حَمَّدَ**) بوزنِ: (**فَعَّل**) بالتشديدِ، سُمِّيَ به؛ لكثرةِ خِصَالِه الحميدة [1]؛ أو لكثرةِ حمدِ الناسِ له، و(**عبدُه**) خبرُ (**أنّ**)، وهو في الأصلِ صفةٌ، ثم استُعمِلَ استعمالَ الأسماءِ، وقدّمه؛ امتثالاً لِما في الحديثِ الصحيحِ، (...، **ولكن قولوا: عبدُ اللهِ ورسولُه**) [2]، ولأنه أَحَبُّ الأسماءِ إلى اللهِ – سبحانه وتعالى – وأرْفَعُها إليه، قال الشيخُ أبو عليٍّ الدقّاق [3]: ليس للعبدِ صفةٌ أَتَمّ لا أَشْرَف مِنَ العبوديّة؛ ولهذا أَطْلَقَها الباري – سبحانه وتعالى – على نبيِّه ﷺ في أَشْرَف المَقَامَات، قال تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً**﴾[4]، ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ**﴾[5]، ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ**﴾[6]، ﴿**فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ**﴾[7]، وقد حَقَّقَ أنَّ عُبُودِيَّةَ الرَّسُولِ أَكْمَلُ مِن رسالتِه؛ لِكونِها انصرافًا مِنَ الخَلْقِ إلى الحَقِّ، والرِّسالةُ انصرافٌ مِنَ الحَقِّ إلى الخَلْقِ؛ ولأنّ العبدَ يَتَكَفَّلُ مَوْلاه بإصلاحِ شأنه، والرَّسُولُ يتكفَّلُ بإصلاحِ شأنِ الأمّة[8].

---

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١ / ٣٧)، نش: بيت الأفكار الدولية.

(٢) أخرجه لإمامُ البخاريُّ عن عمرَ بنِ الخطاب – كتاب أحاديث الأنبياء – باب قول الله تعالى: ﴿**وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ**﴾(٣٤٤٥)، وأخرجه الترمذيُّ في الشمائل المحمدية أيضا في باب ما جاء في تواضع النبي ﷺ، رقم (٣١٥).

(٣) هو الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق بن عبد الرحيم بن أحمد، بارع في علم الأصول، ومن كبار علماء التصوف، ومن شيوخ أبي القاسم القشيري، وتوفي – رحمه الله- ٤٠٥هـ. ينظر: تبيين كذب المفتري فيما نُسِب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر الدمشقي (ص: ١٧٥ – ١٧٦)، نش: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٨ هـ/ ٢٠١٧م.

(٤) (الإسراء: ١).

(٥) (الكهف: ١).

(٦) (الفرقان: ١).

(٧) (النجم: ١٠).

(٨) قال القشيري: «سمعتُ الأستاذَ أبا عليٍّ الدَّقاقَ يقول: ليس شيءٌ أَشْرَفَ مِنَ العُبُودِيَّة، ولا اسمٌ أتَمَّ للمؤمنِ مِنَ الاسمِ له بالعُبُودِيَّةِ؛ ولذلك قال – سبحانه – في وصف النبي ﷺ ليلةَ المعراج، – =

و(الرسول) لغةً: المُرْسَلُ، وهو في الأصل مصدرٌ بمعنى: الرسالة؛ قال الشاعرُ:

١- لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ ما فُهْتُ عِنْدَهُمْ   بِقَوْلٍ ولا أَرْسَلْتُهم برَسُولٍ (١)

فلذلك ثُنِّيَ، وجُمِع، وأُفرِدَ باعتبارات كما في: ﴿إِنَّا رَسُولا رَبِّكَ﴾(٢) أي: موسى وهارون، ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾(٣)، وأُفرِد في: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٤) أي: موسى وهارون، وشرعًا إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرعٍ، وأُمِر بتبليغه، والنبيُّ إنسانٌ أُوحِيَ إليه وإنْ لم يُؤمَرْ بتبليغه، فبينهما العمومُ والخصوصُ المُطلَقُ(٥)، وقد يُطلَق الرسولُ على الأعمِّ من ذلك(٦)، قال

= وكان أشرَفَ أوقاته في الدنيا -: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾، ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾، فلو كان اسمٌ أجَلَّ مِنَ العُبُودِيَّةِ لَسَمَّاه به». الرسالة القشيرية (ص: ٣٤٦)، تح: الإمام عبد الحليم ابن محمود، والدكتور محمود بن الشريف، نش: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، وينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢٨ -٢٩)، تحـ: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

ولا يعني هذا أن العبد أكملُ من الرسول؛ لأن إثبات اللازم لا يلزم منه إثبات الملزوم؛ ولأن الرسولَ لا يكون إلا عبداً، فيجتمع فيه شرفُ العُبُوديَّة وشرف الرسالة.

(١) هذا البيتُ من الطويلِ لكثير عزة، و(**ما فُهتُ**) بمعنى: ما نطقتُ، والشاهد في قوله:(**ولا أرسلتهم برسول**)"، حيث استُعمِل (**رسول**) بمعنى الرسالة على الأصلِ، ورُوِي (**برَسِيل**) بدلاً من (**رسول**)، فلا شاهد فيه. ينظر: ديوان كثير عزة (ص: ١١٠)، نش: دار الثقافة – بيروت، وتهذيب اللغة (١٢ / ٣٩١)، وديوان الأدب (١ / ٣٩٥)، ولسان العرب (١١ / ٢٨٣).

(٢) (طه: ٤٧).

(٣) (هود: ٦٩).

(٤) (الشعراء: ١٦).

(٥) من عادة العلماءِ أن يحدِّدوا العلاقةَ بين المصطلحاتِ الواردةِ في بابٍ واحدٍ، وهذه العلاقةُ لها أربعةُ أنواعٍ: **أحدُها**: العمومُ والخصوصُ المطلق، وهو أن يجتمع الشيئان في الصدقِ على شيءٍ واحدٍ، وينفرد أحدُهما بالصدقِ على شيءٍ آخر، **والثاني**: العموم والخصوص الوجهيُّ، وهو أنْ يجتمع الشيئان بالصدق على شيءٍ واحدٍ، وينفرد كلٌّ منهما بالصدقِ على ما لا يصدق عليه الآخَرُ، **والثالث**: التناقض، وهو أن يكون الشيئان لا يجتمعان، ولا يرتفعان، كالعدم والوجود، والعلم والجهل، والرابع: التضادّ، وهو أن يكون الشيئان لا يجتمعان، وقد يرتفعان، فيخلفهما الآخر، كالبياض والسواد.

(٦) ينظر: معنى الرسول والنبى شرعا والفرق بينهما من كتاب شرح الجوهرة للأمير المالكي (ص: ١٢).

النوويُّ(١) في شرح مسلم: إن الرسولَ يتناوَل جميعَ رسلِ الله مِنَ الملائكة والآدميِّين (٢)؛ قال تعالى: ﴿**اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ**﴾(٣)، ولا يُسمّى المَلَكُ نبيًّا، فعلى هذا بين الرسولِ والنبيِّ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ.

قوله: (**المُميِّزُ**) أي: المُفرِّقُ بين الهدَى أي: الإسلامِ والضلالِ أي: الكفرِ.

الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ:

قوله: (ﷺ) جمَع بين الصلاةِ والسلامِ؛ عملاً بقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾(٤)؛ وخروجًا مِن كراهةِ الاقتصارِ على أحدهما، وجملةُ الصلاةِ خبريَّةٌ لفظًا إنشائيَّةٌ معنًى، وكذا جملةُ السلامِ، فمعنى: (**صَلَّى اللهُ عليه**) طلبٌ، أي: ارحمْه رحمةً يليق بجنابِه المُنيفِ، و(**سَلَّم عليه**)، أي: سَلِّمه مِمّا يُعَدُّ نقصًا بالنسبةِ لمَقامِه الشريفِ زيادةً في شرفِه؛ إذ الكاملُ يقبل الترقِّيَ في الكمالاتِ.

قوله: (**وعلى آله**) المُرادُ بهم أمّةُ الإجابة؛ لأنّ المقامَ مقامُ دعاءٍ، وقد يُفسَّر (**الآلُ**) بغيرِ ذلك بحسَبِ ما يليقُ بكلِّ مقامٍ، والمُناسِبُ لوصفِهم هنا بجعلِهم مصدرًا لصحيحِ الأفعالِ التفسيرُ بأتقياءِ الأمّةِ، ولا يُضاف لفظُ (**الآلِ**) إلا للعقلاءِ مِمّنْ له حظٌّ دينًا كان أو دُنْيَا (٥)، ومِنَ الثاني: آلُ فرعون، والأصحُّ إضافتُه للضميرِ خلافًا لمَن منعه؛ قال:

---

(١) هو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة ابن حزام، الشافعي، صاحب المؤلفات الشهيرة في الفقه والحديث، ولد في محرم سنة ٦٣١ هـ، وتوفي في رجب سنة ٦٧٦ هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ٣٩٥ – ٤٠٠)، وشذرات الذهب لابن العماد (٧ / ٦١٨ – ٦٢١).

(٢) ينظر شرح النووي على صحيح مسلم (١ / ٣٧).

(٣) (الحج: ٧٥).

(٤) (الأحزاب: ٥٦).

(٥) قال الأنبابي: «ثم إنه يَرِدُ أنّ (**الصليب**) ليس عاقلا فضلا عن أن يكون ذا خطرٍ حتى يُضاف إليه (**آل**)، ويُجاب بأنّ المرادَ – فيما سبق– العقلاءُ، ولو تنزيلاً، ولا شكَّ أنهم لمّا عبدوه وعظّموه كان عندهم بمنزلة العاقلِ الشريفِ، أو أنه مِن بابِ المشاكلةِ» (ص: ٥).

٢- وانصُرْ على آلِ الصليـــــبِ وعابديه اليومَ آلَكْ (١)

قال الشنوانيّ (٢): لكنّ الأولَى إضافتُه إلى المُظْهَرِ، قيل: ولا يُضَافُ إلى نكرةٍ، ولا إلى المؤنّثِ، ورُدَّ الثاني بقولِ زُهيرٍ في بعضِ مطلعِ قصائدِه:

٣- عفا عن آلِ فاطمةَ الجواءُ (٣)

ولا يدخل المضافُ إليه فيه كـ (**فَعَلَ آلُ فلانٍ كذا**) إلا بالقرينةِ كقولِه - عليه الصلاةُ والسلام - لِلْحسَنِ: (**إنا آلَ محمدٍ لا تحلُّ لنا الصَّدَقَةُ**) (٤).

قوله: (**الذين جعَلَهُمُ اللهُ**) صفةٌ لـ (آلِ)، و(**المصدرُ**) مكانُ الصدورِ،

---

(١) هذا البيت منَ الكاملِ المجزوء، منسوبًا إلى جد النبي ﷺ عبد المطلب بن هاشم، والشاهد: (**آلَك**)، حيث أضيف (**الآلُ**) إلى ضمير المخاطب، فدل على جواز ذلك خلافًا لمن منعه. ينظر: الممتع لابن عصفور (١ / ٣٤٩)، تح: د فخر الدين قباوة، نش: دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط١: ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م، وهمع الهوامع للسيوطي (٢ / ٤٢٥)، تح: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م، والدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي (٢ / ١٥٢)، نش: دار الكتب العلمية.

(٢) هو أبو بكر شهاب الدين، بن إسماعيل بن عمر بن علي بن وفاء التونسي الأصلِ، المصري المولد والدار، الأزهري الدراسة، ومن مؤلفاته حاشية على شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية لخالد الأزهري، وحاشية على أوضح المسالك لابن هشام، والمناهل الكافية في شرح الشافية، وهداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وتوفي - رحمه الله - بالقاهرة سنة ١٠١٩ هـ. ينظر: معجم المؤلفين (٣ / ٤٣٦)، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (ص ٣٠٤ - ٣٠٥)، نش: دار المعارف.

(٣) هذا الشطرُ الأول من بيتٍ لزهير بن أبي سلمى، والشطر الثاني:

فيُمْنٌ فالقوادمُ فالحِساءُ

وهو من الوافر، والشاهد قوله: (**آلِ فاطمة**)؛ حيث إنه أضيف (**الآلُ**) إلى (**فاطمة**) وهو علمُ المؤنث، فدلَّ ذلك على جواز إضافة (**الآلِ**) إلى معرفة وإلى مؤنث خلافًا لمن منع ذلك، ينظر: ديون زهير (ص: ١٣)، نش: دار الكتب العلمية، وتهذيب اللغة ١١ / ٢٢٨)، ولسان العرب (ج و ا) (١٤ / ١٥٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الزكاة - باب في الصدقة للنبي وآله -رقم (١٤٩١) وأخرجه أبو داود في سننه - كتاب الزكاة - باب الصدقة على بني هاشم - رقم (١٦٥٠).

و(**صحيح الأفعالِ**) مِن إضافةِ الصفةِ للموصوفِ، أي: جعلهم اللهُ محلًا ومنشأً لصدورِ الأفعالِ الصحيحةِ، أي: المُوافِقةِ للشرعِ.

قوله: (**وعلى أصحابه**) إنما أعاد الصَّحْبَ - وإنْ كان تفسيرُ الآلِ بأتقياء الأمةِ يتناولُهم -؛ اعتناءً بشأنِهم، ولأنه ربّما يُفسَّر الآلُ هنا بمُؤمنيْ بنِي هاشم والمطلب، فلا يشمل الصحبَ، فيُعْتَرَضُ عليه بعدمِ ذكرِ الصَّحْبِ، و(**أصحابُ**) جمعُ (**صَحِب**) - بكسرِ العينِ - مختصَرُ (**صاحِبٍ**) أو مخفَّفُ (**صحِب**) بالسكونِ وليس جمعًا لـ (**صاحبٍ**)، فإنّ (**فاعلا**) لا يُجمَع على (**أفعال**)، ولا جمعًا لـ (**صَحْب**) بالسكون أيضًا؛ لأنه لا يُجمَع على (**أفعالٍ**) إلا إذا كان معتلَّ العينِ كـ (**ثوبٍ وأثواب**)، و(**بيتٍ وأبيات**)، و(**مالٍ وأموالٍ**)، وقيل: يُجْمَع على (**أفعالٍ**) كـ (**فرخٍ وأفراخٍ، وقُرءٍ وأقراءٍ، وبغلٍ وأبغالٍ**)، نعمْ هو قياسِيٌّ في معتلِّ العينِ[1]، وقد حقّقَ بعضٌ أن (**فاعلاً**) يُجمَع على (**أفعالٍ**)، كـ (**شاهدٍ وأشهادٍ**)، وحينئذٍ فيصِحُّ أن يُجمَع (**صاحبٌ**) على (**أصحابٍ**)[2]، و(**صَحْبٌ**) بسكونِ الحاءِ اسمُ جمعٍ لـ (**صاحبٍ**)، ويُجمَع أيضا على (**صِحابٍ**)، كـ (**كعبٍ وكِعابٍ**)، وأما (**الصَّحَابةُ**) بكسرِ الصادِ وفتحِها، فمصدرٌ بمعنَى: الصُحبَةِ، أُطلق على الأصحابِ مُبالغَةً على حدِّ (**زيدٌ عدلٌ**)، وإليه يُنسَب (**الصَّحَابِيُّ**)، و(**الصاحب**) لغةً مَن بينَك وبينَه مُواصلَةٌ ومُداخلَةٌ، واصطِلاحًا: مَن اجتمَع به ﷺ مُؤمنًا به ولو في

---

(١) ينظر: الكتاب (٣ / ٥٦٧)، وشرح الشافية للرضي (٢ / ٩٠)، وارتشاف الضرب (١ / ٤٠٩)، والتصريح (٢ / ٥٢٤ -٥٢٦)، تح: محمد باسل عيون السود، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م، وهمع الهوامع للسيوطي (٣ / ٣٠٩ - ٣١٠)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (٤ / ١٧٤ -١٧٧)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، نش: المكتبة التوفيقية بالقاهرة، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويما لخالد بن سعود بن فارس العصيمي (ص: ٥٢٣ -٥٢٩)، نش: دار التدمرية - دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي (٣ / ٣٠٩ - ٣١٠).

ظلمةٍ، ولو كان أعمَى أو غيرَ مُميِّزٍ اجتماعًا مُتعارَفًا وإن لم يشعُرْ به، وإنْ كان مِن جنسٍ غيرِ البشَرِ (١).

قوله: (**مِنَ اللَّحْنِ**) متعلِّقٌ بالسلامةِ، وهو مُخالَفةُ صوابِ الإعرابِ، ويُطْلَقُ على ما يَشمَلِ التَّوْرِيَةَ والتعريضَ، وهو ليس مُرادًا هنا، قال صاحبُ الكشافِ: اللحنُ أنْ تلحنَ بكلامِكَ أي: تُميلُه إلى نحوٍ مِنَ الأنحاءِ؛ ليتفطَّنَ له صاحبُكَ كالتعريضِ والتوريةِ (٢)؛ قال الشاعرُ:

٤- وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ؛ لِكَيْمَا تَفْهَمُوا ... وَاللَّحْنُ يَفْهَمُهُ ذَوُوْا الأَلْبَابِ (٣)

وقيل للمُخْطِئِ: لاحِنٌ لأنه يعدِلُ بالكلامِ عن الصوابِ (٤).

قوله: (**صلاةً وسلامًا**) اسمَا مصدرٍ منصوبان على المفعوليّةِ المُطلقةِ؛ لإفادةِ تقويَةِ العامِلِ وتقريرِ معناه، و(**دائمَين**) نعتٌ لهما، أي: مُستمِرَّين باقِيَين، ووصفُهما بالدوامِ ظاهرٌ لأنّ مرجعَهما للإنعامِ.

تعريفُ المؤلِّفِ بنفسِه وسببُ تأليفِه:

ش: **وبعدُ، فيقولُ العبدُ الفقيرُ إلى مَولاه الغَنيِّ، خالدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي بكرٍ الأزهريُّ: قد سألَني مَن أعتقِدُ صلاحَه، ولا تَسعُني مُخالَفتُه أنْ أشرَحَ مُقدِّمَتِي الأَزْهَرِيَّةَ في علمِ العربيَّةِ التي أَمْلَيتُها لبعضِ الطَّلَبَةِ شَرحًا لطيفًا؛ فأَجَبْتُه إلى ذلك**

---

(١) تدريب الراوي (ص: ٤٨٤ – ٤٨٩)، وينظر: التعريفات للجرجاني (ص: ١٣٠)، مصطلحات الحديث النبوي لمحمد صديق المنشاوي (ص: ٧٢)، نش: دار الفضيلة

(٢) الكشاف (٥ / ٥٢٨)، وينظر: أساس البلاغة (٢ / ١٦٣ – ١٦٤) محمد السود، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م

(٣) البيتُ منسوبٌ إلى القتال الكلابي من الكامل، والشاهد فيه لغ... بمعنى: التروية. ينظر: الكشاف (٥ / ٥٢٨)، وشرح شواهد الشافية

(٤) جاء الفعلُ مِن هذه المادة اللغوية على (**لَحَن يَلْحَن لَحْنًا**) بمعنى: أخطأ... وأحسن في القراءة، وقصد، وجاء على (**لَحَنَ يَلْحَن لَحَنًا، وهو لَحِنٌ**) بمعنى... ن) الصحاح (٦ / ٢١٩٤)، والمحكم (٣ / ٣٤٣)، وأساس البلاغة (٢

طلَبًا للثواب، وترغيبًا للطلاب، جعلَه اللهُ خالِصًا لوجهِه الكريمِ، ومُوجِبًا للفوزِ لدَيه؛ إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابةِ جديرٌ.

ح: قولُه: (**وبعدُ**) أتَى بها؛ تأسِّيًا به، فإنه كان يأتِي بها في خُطَبِه [١]، وهي هنا مَبنيَّةٌ على الضمِّ لحذفِ المُضافِ إليه ونيّةِ معناه، أي: بعدَ ما تقدَّمَ مِنَ البَسْمَلَة والحَمْدَلَةِ وغيرِها، وأصلُها: مهما يكُن مِن شيءٍ بعدُ، فحُذِفتْ (**مهما**) و(**يكُنْ**)، وأُقِيمَتْ (**أمّا**) مُقامَهما، ثم حُذِفَتْ (**أما**) وعُوِّضَتْ عنها الواوُ، فهي نائبةٌ عن (**أما**) [٢]، ويصِحُّ أن تُجعَلَ الواوُ للعطفِ و(**بعدُ**) معمولةً لـ (**يقول**)، والفاءُ زائدةٌ، أي: يقول العبدُ الفقيرُ بعدَ البسملةِ والحمدلةِ إلخ، فتكون الواوُ عاطفةً لجملة (**يقول**) على جملةِ البَسْمَلَةِ، أو أنّ الواوَ للاستئنافِ النحويِّ أو البيانيِّ على القولِ بأنه يقترِن بالواوِ، وقال بعضُ المحققين: الفاءُ لإجراءِ كلمةِ الظرفِ مُجرَى الشرطِ كقولِه تعالى: ﴿**وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ**﴾[٣].

قوله: (**الفقير**) أي: المحتاجُ كثيراً؛ فيكون صيغةَ مبالغةٍ، أو دائمُ الفقرِ، أي:

---

(١) الواوُ في (**وبعدُ**) عوضٌ عن (**أمّا**)، والأصلُ: (**أما بعدُ**)، وهي العبارةُ التي استفاضت روايتُها في خُطَبِ رسولِ الله ﷺ، ومن ذلك ما أخرجه مسلمٌ عن جابرِ بنِ عبد الله -رضي الله عنه- أنه قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا خطب احْمَرَّت عيناه، وعلا صوتُه، واشتدَّ غضبُه، حتى كأنه منذرُ جيشٍ، يقول: (**صَبَّحَكم، ومسَّاكم**)، ويقول: (**بُعِثْتُ أنا والساعةَ كهاتَين**) ويقرن بين إصبعَيه السبَّابة والوسطى، ويقول: (**أمّا بعدُ فإنّ خيرَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ محمدٍ، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ**). كتاب الجمعة – باب تخفيف الصلاة والخطبة –(٨٦٧).

) ينظر: المقتضب للمبرد (٢ / ٢٥٢ –٢٥٣)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م، والخصائص (١ / ٣١٢ –٣١٣)، تح: محمد علي النجار، نش: دار الكتب المصرية – المكتبة العلمية، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٧ – و (٣ / ٣ ١٣٤)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، نش: مكتبة الخانجي، هـ الأولى – ١٩٩٢م، وشرح الكافية للرضي (٤ / ٤٦٦ –٤٧٧)، تص: يوسف قاريونس – بنغازي، الطبعة الثانية: ١٩٩٦م، وارتشاف الضرب (٤ / الهوامع (٢ / ٤٧٨ –٤٨١).

الحاجةِ إلى رحمةِ ربِّه؛ فيكون صفةً مشبّهةً، قوله: **(إلى مولاه)** **(مَفْعَلٌ)** من **(الولايةِ)** يُطلَق على السيّدِ؛ لتولِّيه مُؤْنَةَ عبدِه، وعلى العبدِ لِتَولِّيه خدمةَ سيّدِه؛ ولذلك قال بعضُهم:

٥- ولَنْ يَتَساوَى سَادَةٌ وعَبِيدُهُمْ على أنَّ أَسْمَاءَ الجَمِيعِ مَوَالِي (١)

قوله: **(الغَنِيِّ)** صفةٌ لـ **(مَوْلاه)** فهو مجرورٌ بكسرةٍ مقدّرةٍ على آخرِه منع من ظهورِها السكونُ العارضُ لأجلِ الوقفِ، أو أنه مرفوعٌ صفة لـ **(العبد)**، أي: الغَنِيُّ بربِّه عن خَلْقِه، والمرادُ الغِنَى النسبيُّ؛ لأنّ الغِنَى المُطْلَقَ لا يكون إلا للهِ تعالى، وفيه مِنَ المُحَسِّناتِ البَديعيَّةِ الطباقُ، وهو الجمعُ بين وصفَين مُتقابلَين (٢)، وقوله: **(خالد)** بدَلٌ مِنَ **(العبد)** أو عطفُ بيانٍ؛ لأن القاعدةَ أنّ نعتَ المعرفةِ إذا تقدّمَ عليها يُعرَبُ بحسَبِ العواملِ، وتُعرَبُ المعرفةُ بدلاً أو عطفَ بيانٍ على حَدِّ قوله تعالى: ﴿**إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللَّهِ**﴾(٣)، في قراءةِ الجرِّ (٤)، قوله: **(ابنُ**

---

(١) البيت من الطويل، وقد جاء منسوبا إلى أبي إسحاق الغزي في كتاب تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون لخليل بن أيبك الصفدي (ص: ٣٠)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: المكتبة العصرية – بيروت، ومن أطرَفِ ما قيل في معناه قول أبي تمام:

مَوْلاكَ - يا مَولايَ - صاحبُ لَوْعَةٍ في يَوْمِه، وصبابةٍ في أَمْسِه
دَنِفٌ يَجُودُ بنفسِه حتّى لقدْ أمْسَى ضَعيفًا أن يَجُودَ بِنَفْسِه

شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي (٢ / ٢٧٥)، نش: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

(٢) ينظر: بغية الإيضاح (٤ / ٥٧٢).

(٣) (إبراهيم: ١ – ٢).

(٤) هي قراءة متواترةٌ، قرأ بها ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، وعاصمٌ، وحمزة، والكسائيُّ، والأصمعيُّ عن نافعٍ، والأعمشُ فى الوقفِ والوَصْلِ، ورويسٌ عن يعقوب، والخزاعيُّ عن ابن فليح في الوصلِ. ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٣٦٢)، تح: الدكتور شوقي ضيف، نش: دار المعارف بمصر، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش (٢ / ٦٧٧)، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ، والحجة لأبي علي الفارسي (٥ / ٢٥ – ٢٨)، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويحاتي، نش: دار المأمون للتراث – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

عبد الله) بالرفعِ نعتٌ لـ (**خالد**)، وقوله: (**ابنِ أبي بكر**) بالجرِّ نعتُ (**عبد الله**)، و(**الأزهريُّ**) بالرفعِ نعتٌ لـ (**خالد**) نسبةً للجامعِ الأزهرِ.

قولُه: (**قد سألني**) أي: طلب مني، وهو مقولُ القولِ، قوله: (**صلاحَه**) أي: قيامَه بحقوقِ الله وحقوقِ عبادِه، قوله: (**ولا تسَعُني مُخالفتُه**) فيه قلبٌ[1] أي: لا أسَعُ مخالفتَه بمعنى: لا أقدرِ عليها، أو أنّ فيه استعارةً مكنيَّةً حيث شبّه المخالفةَ بدارٍ ضيّقةٍ، وطوَى ذكرَ المُشَبَّهِ به، ورمز إليه بشيءٍ من لَوَازمِه، وهو قوله: (**لا تسعني**)، فهو تخييلٌ للمكنيةِ.

قولُه: (**أنْ أشرح**) (**أنْ**) مصدريّةٌ، فمدخولُها مؤوّلٌ بالمصدرِ أي: شرحًا، وهو في اللغةِ: التوسعةُ والتهيّؤُ[2]؛ قال تعالى: ﴿**أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ**﴾[3]، أي: وسّعَه توسيعًا معنويًا، وهيّأه لقبولِه، وفي الاصطلاحِ: ألفاظٌ مخصوصةٌ دالّةٌ على معانٍ مخصوصةٍ[4]، قوله: (**مُقدِّمتي**) بكسر الدالِ مأخوذةٌ مِن (**قدّم**) بمعنى: تقدَّم[5]، أو بفتحِها مِن (**قدّمتُ الشيءَ**)،

---

(١) القلب مصطلح نحوي، ومعناه نقل اللفظ مِن موضعِه في الجملة إلى موضع آخر لنكتة. ينظر: مغني اللبيب (ص: ٨٧٠ -٨٧٣)، والأشباه والنظائر (١ / ٥٦٨ - ٥٧٠)، نش: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقد ذكر الجرجاني أن القلب يُطلَق على جعل المعلولِ علةً، والعلة معلولا، ويستعمل في الشريعة بمعنى: عدم الحكم لعدم الدليل، وثبوت الحكم بدون علة. التعريفات (ص: ١٥٠)

(٢) (**الشرح**) متعدد المعاني، وقد روي عن ابن الأعرابي أنه لخّص معانيَه بقوله: «الشرح: الحفظ، والشرح: الفتح، والشرح: البيان، والشرح: الفهم، والشرح: افتضاض الأبكار». ينظر: (ش ر ح) تهذيب اللغة (٤ / ١٧٩ - ١٨٠)، والصحاح (١ / ٣٧٨)، والمحكم (٣ / ١٠٧ -١٠٨).

(٣) (الزمر: ٢٢).

(٤) هذا التعريفُ يشمل المتونَ، والحواشيَ، والتقريرات، فكلُّها ألفاظٌ مخصوصةٌ دالّةٌ على مَعانٍ مخصوصةٍ، والأدقُّ أن يقال في تعريف الشرح: (**ألفاظٌ مخصوصةٌ يُؤتَى بها لتوضيحِ متنٍ من المتونِ العلمية**)، والله أعلم.

(٥) قال الأنبابي: «لأنّ التفعيلَ قد يجيء بمعنى التَّفَعُّلِ، كما في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا**﴾[الحجرات: ١]، أي: لا تَتَقَدَّمُوا، وكما في قوله تعالى: ﴿**بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ**﴾[النساء: ١٩]، =

أي: جعلتُه مقدَّمًا، والكسرُ أولَى، وسمّاها مقدمةً؛ تشبيهًا لها بمقدمةِ الكتابِ أو العلمِ؛ لأنه يُستعانُ بها على غيرِها مِنَ الكتُبِ المُطَوَّلَةِ في هذا الفنِّ، قوله: (**الأزهريَّة**) صفةٌ لـ (**مقدمة**)، وقوله: (**في علم العربيـة**) متعلق بمحذوفٍ صفة ثانيةٌ لـ (**مقدمة**)، أي: الكائنة في علم إلخ، (**والتي أَمْلَيتُها**) صفةٌ ثالثةٌ، (**في علم العربية**)[1] مِن ظرفيَّةِ الألفاظِ في المعاني؛ لأنّ (**المُقدّمَةَ**) اسمٌ للألفاظِ، و(**العِلمَ**) اسمٌ للقواعدِ، وهي معانٍ ونِسَبٌ، ولا بدَّ مِن تقديرِ مضافٍ، أي: بعض علم العربية؛ لأنه لم يَذكُر في هذه المقدمةِ جميعَ عِلمِ العربيةِ بل: بعضًا من مَسَائله قليلاً جداًّ بالنسبة للباقي[2]، والمرادُ بعلمِ العربية هنا النحوُ، وقد يُطلَق (**علمُ العربية**) على مجموعِ علومٍ اثنَي عشرَ جمعتُها في قولي:

نحوٌ وصرفٌ عروضٌ بعدَه لغةٌ	**ثم اشتقاقٌ وقرضُ الشعرِ إنشاءٌ**
كذا المعاني بيان، الخطّ، قافيةٌ	**تاريخُ، هذا[3] لعلم العُرْبِ إحصاءٌ**

قوله: (**شرحًا**) مفعولٌ مطلَقٌ لـ (**أشرحَ**)، و(**لطيفًا**) صفةٌ له مأخوذٌ من (**اللطافةِ**)، وهي رقّةُ القِوامِ أو كونُ الشيءِ شفّافًا لا يحجُبُ البصرَ عن إدراكِ ما

= أي: مُتَبَيِّنة، و(تَقَدَّم) لازمٌ، وأمّا نحوُ: (زيدٌ تَقَدَّمَه عمرٌو)، فالظاهرُ -كما قاله العلامةُ الأميرُ- خلافًا للسيدِ الحنفيِّ أنه مِن باب الحذفِ والإيصال» (ص: ٦).

(١) هذه الفقرة ساقطة من المطبوع (ص: ٦).

(٢) لعل الأقربَ إلى الصواب أن يُحمَل على المجاز المرسل، مِن باب إطلاق الكل على الجزء؛ للدلالة على مزيته، ولا يخفى أن كتاب الأزهرية احتوى على الأسس التي يُبنَى عليها جلُّ القواعد النحوية.

(٣) في النسخ المخطوطة (هذا العلم العرب)، والصوابُ ما أثبته كما هو كذلك في طبعة الحلبي (ص: ٦).

وراءَه كالزُّجاجِ والماءِ الصافي (١)، والمرادُ هنا سرعةُ إدراكِ مَعَانيه إنْ أُخِذ مِنَ المَعْنَى الثاني، أو اختصارُه إنْ أُخِذ مِنَ الأوّل (٢).

قوله: (**فأجبتُه**) العطفُ بالفاءِ يُفيد التعقيبَ وعدمَ التراخِي؛ لأنّ التأليفَ من جملةِ الخيرِ المطلوبِ المبادرَةُ فيه؛ قال تعالى: ﴿**فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ**﴾(٣)، ثم الإجابةُ يحتمِلُ أنْ تكونَ بالقولِ بأنْ يعِدَه بذلك، أو بالفعلِ بأن يشرَعَ فيه، قوله: (**طالبًا**) حالٌ مِن فاعل: (**أجبتُ**) وهو التاءُ، و(**الثواب**) إيصالُ النفعِ إلى العبدِ على طريقِ الجزاءِ (٤)، ومنه قولُه تعالى: ﴿**فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا**﴾(٥) أي: جازاهم، والإثابةُ على الطاعةِ مُجْمَعٌ عليها، لكنها عندَ أهلِ السنة بمحضِ الفضلِ، وعند المعتزلة على سبيلِ الوجوبِ، ولا مُنافاةَ بين قولِه هنا: (**طالبًا للثواب**)، وقوله فيما بعدُ: (**جعله اللهُ خالصًا**)؛ لأن معناه الخلوصُ مِنَ الرياءِ والسُّمْعَةِ، وليس المرادُ لِمَحْضِ ذاته أي: ذاتِ اللهِ، لا لطلبِ الجزاءِ كما هو المقامُ الأكملُ، وإلاّ تَنَافَى الكَلَامان، قولُه: (**ترغيبًا**) منصوبٌ على الحالِ، فهو مؤوّلٌ بالمشتقِّ، أي: مُرغِّبا، حالٌ مِنَ التاء في (**أجبته**)، هذا إنْ جُعِل معطوفًا على قوله: (**طالبًا**)، ويصِحُّ أنْ يُجعَلَ مفعولاً مطلقًا، والتقديرُ: ورغَّبتُ الطُّلّابَ به ترغيبًا، فيكون مِن عَطْفِ الجُمَلِ؛ لأنّ هذه الجملةَ - حينئذٍ - تكون معطوفةً على جملة: (**فأجبتُه**)، والتقديرُ الأوّلُ أقلُّ كلفةً، و(**الطلاّبُ**) جمعُ: (**طالبٍ**)، كَـ (**كُتَّابٍ**) جمع (**كاتبٍ**)، قوله: (**جعله**

---

(١) (**اللطيف**) صفةٌ تؤخذ من (**لَطَف يَلْطُف لُطْفًا**) بمعنى رفيقٍ، ويقال: (**لطف الله لك**)، بمعنى: أوصل إليك ما تحب برفقٍ، ويؤخذ من (**لَطُفَ يَلْطُف لطافةً، ولَطَفًا**) بمعنى: صغير، ودقيقٍ ورقيق، ومنه (**امرأة لطيفةُ الخصر**)، و(**الكلام اللطيف**) بمعنى: الغامض، و(**اللُّطف**) الهدية. ينظر: (**ل ط ف**) تهذيب اللغة (١٣ / ٣٤٧)، والصحاح (٤ / ١٤٢٦ - ١٤٢٧)، والمحكم (٩ / ١٧٤ - ١٧٥).

(٢) في المطبوع (ص: ٧) زيادةُ: (**والصفتان معًا إنْ لوحِظ المعنيان وهذا أولَى**).

(٣) (البقرة: ١٤٨).

(٤) ينظر: الصحاح (ث و ب) (١ / ٩٥).

(٥) (المائدة: ٨٥).

الله) جملةٌ خبريّةٌ لفظًا إنشائيةٌ معنى، أي: اجعلْه اللهمَّ خالصًا لوجهك الكريمِ غيرَ مَشُوبٍ برياءٍ ونحوِه ممّا يُحْبِطُ الأعمالَ، قوله: **(لوجهه)** أي: ذاته.

و**(الفوزُ)** الظَّفْرُ بالمقصودِ [1]، و**(لديه)** أي: عنده، و**(عند)** اسمٌ للمكانِ الحاضرِ، والمرادُ هنا القُرْبُ المَعْنَويُّ على حدِّ قوله تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**﴾[3]، قوله: **(إنه)** أي: المَوْلَى - تبارك وتعالى - **(على ذلك)**، أي: ما ذكر من جعله خالصًا ومُوجبًا للفَوْزِ، وهمزةُ **(إنّ)** يجوز فيها الكسرُ على الاستئنافِ، والفتحُ على تقديرِ حذفِ لامِ الجرِّ التعليليّةِ، أي: وإنما طَلَبْتُ منه ذلك؛ لأنه إلخ، والقدرةُ صفةٌ أزليّةٌ تُؤثِّر في المقدوراتِ عند تَعَلُّقِها بها فيما لا يزال [4]، قوله: **(وبالإجابة)** جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و **(جديرٌ)** مبتدأ مؤخَّرٌ، أي: حقيقٌ لسَعَةِ كرمِه وتفضُّلِه، وتقديمُ المعمولِ إمّا للسجعِ أو لإفادةِ الحصرِ.

●●●

---

(١) **(الفوز)** من الألفاظ المتضادة في العربية، حيث يستعمل بمعنى النجاة والظفر بالمقصود، فيقال: **(فاز المؤمنُ فوزًا)** إذا نجا، وظفر بالجنة، ويُستعمل بمعنى الهلاك، والموت، فيقال: **(فاز الكافرُ فوزًا، وفوَّز تفويزا)** بمعنى: هلك. **(ف و ز)** الصحاح (٣ / ٨٩٠)، والمحكم (٩ / ١١١ -١١٢).

(٢) (النمل: ٤٠).

(٣) (التحريم: ١١).

(٤) ينظر: شرح الجوهرة للأمير المالكي (ص: ٧٨).

الباب الأول:

(الكَلامُ وما يَتَأَلَّفُ منه مِنَ الكلمات)

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تعريفُ الكلامِ

ش: الكَلَامُ عِنْدَ اللُّغَوِيِّين عِبَارَةٌ عَنِ القَوْلِ وما كان مُكْتَفِيًا بنفسه كما ذكره في القاموس (١)، وفي اصْطِلَاحِ المُتَكَلِّمين عبارةٌ عَنِ المَعْنَى القَائِمِ بالنَّفْسِ، وفي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّيْن - أي: في عرفهم - عبارةٌ عَمَّا - أي: مُؤَلَّف - اشتمَل على ثلاثة أَشْيَاءَ، لا زائدَ عليها على الصحيحِ، وهي اللفظُ، والإفادةُ التامّةُ، والقصدُ على الصَّحِيحِ، وقيدُ التركيبِ لا حاجةَ إليه.

ح: قوله: (**الكلام**) (**ألْ**) للعهدِ الحضوريِّ، أي: هذا اللفظُ الحاضرُ، [وإنما حمَلْناه على ما ذُكِرَ](٢)؛ لقولِه بعدُ: (**عبارةٌ**) أي: مُعبَّرٌ به، والمعبَّرُ به عن المَعَاني التي سيذكرُها هو لفظُ (**كلامٍ**) بمعنى: أنه إذا أُطلق لفظُ (**الكلامِ**) عند النحاة فُهِم منه هذه المَعَاني، أي: اللفظُ، والإفادةُ... إلخ، فتكون تلك المَعَاني مَدْلولةً له، ويصِحُّ أن تُجعَلَ (**ألْ**) للجنسِ؛ لِمَا صرّح به المُحَقِّقُون أنّ (**ألْ**) الداخلةَ على المُعَرَّفَاتِ للحقيقةِ والجنسِ (٣)، أي: حقيقةُ الكلامِ وماهيّتُه عند اللغويين كذا، وعند المتكلمين كذا، وعند النُّحَاةِ كذا، لكنّه يُرادُ على هذا الوجهِ الثاني المُعَبَّرُ عنه، وفيه تعسُّفٌ؛ لمخالفتِه ظاهرَ قولِه: (**عبارةٌ عمّا اشتمل... إلخ**).

قوله: (**عند اللغويين**) حالٌ مِنَ المُبْتَدَأ الذي هو الكَلامُ على رأي سيبويه

(١) ينظر: القاموس المحيط (**ك ل م**) (ص: ١١٥٥).

(٢) ما بين قوسين زيادةٌ من طبعة الحلبي (ص: ٧).

(٣) قال ابنُ هشامٍ في شرح اللمحة البدرية عند شرح تعريف الكلمة: «و(ألْ) فيها لبيانِ **الحقيقةِ وتُسمَّى أيضًا المُعرِّفة للماهيّة، وليست للاستغراقِ خلافًا لِمَن وهِم، وهي كالتي في قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي: من هذه الحقيقة**». (ص: ٢٨)، تح: صالح سهيل حمودة، نش: دار الفاروق عمان، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م.

من مجيء الحالِ مِنَ المبتدأ (١)، وأما على مذهَب الجمهورِ فهو حالٌ مِنَ الكلامِ باعتبارِ كونِه في الأصلِ مُضافًا إليه إذ الأصلُ تفسيرُ الكلامِ، فحُذفَ المُضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، وشرطُ مجيءِ الحالِ مِنَ المضافِ إليه موجودٌ؛ لأنّ المضافَ مصدرٌ يعمل عمَلَ الفعلِ (٢). و(**اللُّغويُّون**) جمع: (**لُغَوِيٍّ**) منسوبٌ لـ (**لُغَة**) وهي لغةُ اللَّهْجُ بالكلامِ (٣)، أي: الإسراعِ به(٤)، وفي الاصطلاحِ: الألفاظُ الموضوعةُ للمَعاني (٥). قوله: (**وما كان مُكتفيًا بنفسِه**) الواوُ بمعنى: (أو) التي للتنويعِ، يعني: أنّ الكلامَ في اللغةِ يُطلَق على القولِ، أي: كلِّ ما نُطق به ولو مُفردًا مُهمَلاً، وعلى ما كان مكتفيًا بنفسه، أي: يُفيد الدلالةَ على المعنى المقصودِ، وذلك كالخُطُوط والإشارة والعُقَدِ والنصبِ وغيرِ ذلك مِمّا يفيد معنًى وليس بلفظٍ، وإطلاقُه على المعنى

(١) لم أجد له نصًّا في ذلك، ويظهر أنه مستنبطٌ من كلامه، وجاء في همع الهوامع (٢ / ٢٤١): «إذا ذُكِر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرورٌ، وكلاهما صالحان للخبريَّة بأنْ حسن السكوتُ عليه جاز جعلُ كلٍّ منهما حالاً، والآخَرُ خبَرًا بلا خلافٍ، لكنْ إنْ تقدم الظرفُ أو المجرورُ على الاسم اختيرَ عند سيبويه والكوفيين حاليةُ الاسمِ وخبريَّةُ الظرف نحو: (**فيها زيدٌ قائمًا**)؛ لأنه من حيث تقديمُه الأَولَى به أن يكونَ عمدةً لا فضلةً، فإن لم يُقدَّم اختير عندهم خبريَّةُ الاسمِ، نحو: (**زيدٌ في الدار قائمٌ**)، وقال المبرد: التقديم والتأخير في هذا واحدٌ».

(٢) يظهر أن عبارة المحشي مبنيةٌ على التلفيق بين مسألتين إحداهما: جواز كون صاحب الحال نكرةً إذا تقدم عليه الحالُ، كما في مثل: (**في الدار قائمًا رجلٌ**) حيث إن صاحب الحال المبتدأ المؤخر على خلاف الأصل والأفصح، والمسألة الثانية: جواز كون صاحب الحال مبتدأ إذا كان في الأصل مضافا إليه ثم حذف المضافُ وأقيم صاحبُ الحالِ مقامَ المبتدأ، كقولك: (**السؤالُ دقيقًا يُعْجِبُني**)، والأصل: (**طرحُ السؤالِ دقيقًا يُعْجِبُني**). المقاصد الشافية (٣ / ٤٤٤- ٤٤٥- ٤٦٠- ٤٦١)، (والتصريح (١ / ٥٨٤، ٥٩٢).

(٣) قال الجوهري: « ... ويقال أيضا: (**لَغِي به يلغَى لَغًا**)، أي: لهج به، ...، و(**اللغة**) أصلُها: (**لُغَيٌ أو لُغَوٌ**)، والهاءُ عوضٌ، وجمعُها (**لُغًى**) مثل: (**بُرَة وبُرًى**)، و(**لُغات**)، ...، والنسبةُ إليها: (**لُغَويٌّ**)، ولا تقل: (**لَغَوِيّ**)» الصحاح (ل غ و) (٦ / ٢٤٨٣ - ٢٤٨٤).

(٤) لم أظفر به في المعاجم التي بين يديَّ بهذا المعنى، وإنما جاء فيها أن اللهج بالشيء بمعنى الولوع به. (ل هـ ج) تهذيب اللغة (٦ / ٥٤)، والصحاح (١ / ٣٣٩)، والمحكم (٤ / ١٦٧)، وتاج العروس (٦ / ١٩٢).

(٥) التعريفُ الأصحُّ والأشهَرُ قديمًا وحديثًا تعريفُ ابن جني - رحمه الله - (**اللغةُ أصواتٌ يُعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضِهم**)، الخصائص لابن جنى (١ / ٣٣)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٤٩).

الأوّلِ حقيقةٌ عند اللغويين، وعلى الثاني مجازٌ، فعلى هذا إذا نطقتَ بـ (زيدٍ) كان كلامًا في اللغةِ حقيقةً، وإن كتبتَه فهو كلامٌ مجازًا (١).

ويُطلَق الكلامُ في اللغةِ أيضًا على الحدَثِ الذي هو التكليمُ تقول: (أعجبني كلامُك هندًا) أي: تكليمُك إياها؛ وقال الشاعر:

٦- قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذاكَ لَوْ كَانَا (٢)

وعلى ما في النَّفْسِ مِنَ المَعَاني؛ قال الأخطَلُ:

٧- إِنَّ الكَلَامَ لَفِي الفُؤَادِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلا (٣)

وهل إطْلاقُه على هذا حقيقةٌ أو مَجَازٌ؟ خلافٌ للنُّحَاة (٤)، واشْتَرَط بعضُهم في هذا صِحَّةَ التعبيرِ باللفظِ المُفيدِ، كَمَا إذا قام في نفسكَ معنى: (زيدٌ عالمٌ)، أمَّا إذا قام في نفسِك معنى: العلمِ أو معنى: زيد، وهو المُعَبَّرُ عنه عند المناطقةِ بالتصورِ،

---

(١) قال الإنبابي: «فيه أنه ليس مكتفيا بنفسه، فلا بد أن يكون المكتوبُ بحيث لو نطق به لكان كلامًا مفيدا فائدةً تامةً، قال بعضُهم معلِّلا لذلك: لأنَّ تسميةَ الكتابةِ كلاما لقيامها مقامَ الكلامِ، وما قيل: إن هذا إطلاقٌ مجازيٌّ لا حقيقيٌّ، فينبغي أن لا يُشترَط فيه ما ذكر، فيصحّ كلامُ المحشي، مردودا بأن اعتبارَ العلاقةِ يقتضي الاشتراط».

(٢) البيتُ مِنَ البسيط لشاعر مجهول، و(مصغية) بمعنى: مستمعة، ومعناه أن الشاعر مريض، فاقترح له أصحابه الدواءَ بأن يتكلم مع محبوبته، فصدقهم متمنيا أن يكون ذلك، والشاهد فيه هنا لغوي، وهو استعمال الكلام بمعنى التكليم، وفيه شاهد آخر على إعمال اسم المصدر عملَ الفعلِ. يُنظر شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٥١)، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني (٢/ ٥٥٢)، والمعجم المفصل في شواهد العربية (٨ / ٢٩).

(٣) هذا البيتُ مِنَ الكامل منسوبٌ للأخطل، وليس في ديوانه، وقبله:

لا يُعْجِبَنَّكَ من خَطيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الكَلَامِ أَصِيلا

والشاهدُ استعمالُ الكلامِ بمَعنىً: ما في النفسِ مِمَّا يُمكنُ التعبيرُ عنه باللفظ، ومَعنى البيتين أن الكلام لا يستحق الإعجاب إلا إذا كان جميلا في مبناه وأصيلا في معناه. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١ / ٢١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١ / ١٥)، والدر المصون للسمين الحلبي (١ / ٤٤١)، وشرح شذور الذهب (ص: ٥٢).

(٤) (للنحاة) عبارة ساقطة من طبعة الحلبي (ص: ٨).

فلا يُسَمَّى كلامًا على هذا الاشتراطِ، فتلك معانٍ أربعةٌ (١)، وإنَّمَا اقتَصرَ الشارحُ على معنَيَين؛ لأنَّهما أنسَبُ بالمَعْنَى الاصطِلاحِيِّ؛ لأن المعنى الأوَّلَ اعتُبِر فيه كونُه لفظًا، والمعنى الثاني كونُه مُفيدًا.

قوله: (وفي الاصطِلاحِ)، (الاصطِلاحُ) لغةً الاتِّفاقُ (٢)، واصطلاحًا: اتِّفاقُ طائفةٍ على أمرٍ مخصوصٍ إذا أُطْلِق انصرَف إليه (٣)، و(المُتكَلِّمين) جمعُ (مُتكَلِّمٍ) وهم علماءُ أصولِ الدينِ (٤).

قوله: (عبارةٌ عن المعنى القائمِ بالنَّفْسِ) أي: أنّ لفظَ (كلام) عندَ المُتَكَلِّمِين إذا أُطلِق ينصَرِفُ للصِّفَةِ النَّفْسِيّةِ القديمةِ المُنَزَّهَةِ عن الحروفِ والأصواتِ القائمةِ بذاته تعالى (٥)، وإنما حمَلْنا كلامَ الشارحِ على هذا المعنى؛ لأنه هو الذي اصْطَلَح عليه

---

(١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٥ – ١٩)، والدر المصون (١ / ٤٤١)، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى (ص: ٥١ – ٥٦).

(٢) قال ابن سيده: «و(الصلح): السِّلم وقد (اصطلحوا واصَّلَحوا، وتصالحوا، واصَّالَحوا) قلبوا التاءَ صادًا، وأدغموها في الصاد». المحكم (ص ل ح) (٣ / ١٥٢ – ١٥٣).

(٣) قال الإنبابي: «قوله: (على أمر مخصوصٍ)، وهو كونُ هذا الشيءِ مدلولَ هذا الشيءِ، وقوله: (إذا أُطْلِق)، أي: الأمر، لكن بمعنى الشيءِ الأوّل، وكذا الضمير في (انصرف)، وقوله: (إليه) أي: إلى الأمرِ بمعنى الشيءِ الثاني، وفي بعض النسخ (انصرف إليهم)، أي: إلى أهل هذا الاصطلاح، والمرادُ بالإطلاق ذكرُ اللفظِ مستعمَلاً في المعنى، ويحتمل أنّ المرادَ بالإطلاق عدمُ التقييدِ بنسبته لأهلِ ذلك الاصطلاحِ، ويحتمل على نسبتِه إليهم أنّ المرادَ بالأمرِ استعمالُ شيءٍ في شيءٍ، ويكون المرادُ بالإطلاق على هذا عدمَ التقييدِ، والضميران الأوّلان راجعان للأمرِ» (ص: ٨).

(٤) «اشتهَرُوا بذلك؛ لأنّ عنوانَ مباحثِهم كان قولهم: (الكلام في كذا)؛ أو لأنّ مسألةَ الكلامِ أشهرُ مباحثِهم، وأكثرُها نزاعًا» فرائد العقود العلوية (١ / ٥١ – ٥٢).

(٥) يُنظر: أبكار الأفكار للآمدي (١ / ٣٥٣)، وفتح الإله الماجد بإيضاح العقائد للشيخ زكريا الأنصاري (ص: ٣٢٦ – ٣٥٣)، تح: د. عرفة عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادي، نش: دار أصول الدين بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣٩ هـ-٢٠١٨م، ولوامع الأفكار في شرح طوالع الأنوار لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص: ٤٦٠ – ٤٦١)، تح: د. عرفة عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادي، نش: دار أصول الدين بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ هـ-٢٠١٨م، ولمحات من الفكر الكلامي أ. د حسن محمود عبد اللطيف الشافعي (ص: ١٠٤).

المتكلِّمُون، وأمّا المَعْنَى القائمُ بأنفُسِنا الحادثُ، فلا يُسمَّى كلامًا في اصطلاحِهم، وإن كان هو الظاهرَ من عبارةِ الشارحِ، بل هو اصطلاحٌ لُغَويٌّ كما تقدَّمَ لك، نعمْ هم يَسْتدلّون به على ما هو اصطلاحٌ لهم، من قَبيلِ قياسِ الغائبِ على الشاهِدِ، ويُطلَق أيضًا عندهم على الألفاظِ المَقْرُوءَةِ المَتْلُوّةِ كما تقدّم لك.

واختُلِف هل هو حقيقةٌ فيهما فيكونَ مُشْتركا، أو حقيقةٌ في الأوّلِ مجازٌ في الثاني؟ الذي حقّقَه السعدُ (١) الأوّلُ (٢).

قوله: (النَّحْوِيِّيْن) جمعُ (نَحْويٍّ) نسبةً لـ (النَّحْوِ)، يُطلَقُ في اللغةِ على مَعانٍ منها القصدُ والجهةُ وغيرُ ذلك (٣)، وأمّا في الاصطلاحِ فهو (**عِلْمٌ بأصولٍ يُعرف به أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ إعرابًا وبناءً**) (٤)، هذا التعريفُ بناءً على أنّ علمَ الصرفِ غيرُ داخلٍ فيه وهو ما تعارَفه الناسُ.

فإن أردتَ شمولَه له قلتَ بدلَ (**إعرابًا وبناءً**): (**إفرادًا وتركيبًا**)، يعني: يُعلَم به حالُ الكلمةِ في حالِ إفرادِها، ويندرجُ في هذا العلمِ التصريفُ من إعلالِ الكلمةِ، واشتقاقِها، وجمعِها، وتصغيرِها، وغيرِ ذلك، ويندرجُ فيه أيضًا بعضُ

---

(١) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من كبار الأئمة في العلوم العقلية، واللغوية، ومن مؤلفاته: الشرح المطول على تلخيص المفتاح في علوم البلاغة، وشرح التصريف العزي، وشرح العقائد النسفية، وتوفي بسمرقند عام ٧٩١ هـ أو ٧٩٢ هـ - ١٣٨٩م. الدرر الكامنة (٤ / ٣٥٠)، وبغية الوعاة (٢ / ٢٨٥)، وشذرات الذهب (٨ / ٥٤٧ - ٥٤٩).

(٢) قال سعد الدين: «...، التحقيقُ أنّ كلامَ الله - تعالى - اسمٌ مشتركٌ بين الكلام النفسيِّ القديمِ - ومعنى الإضافة كونُه صفةَ الله تعالى - وبينَ اللفظيِّ الحادث المؤلف من السور والآيات، ومعنى الإضافة أنه مخلوقٌ لله - تعالى - ليس من تاليفات المخلوقين، فلا يصح النفيُ أصلا، ولا يكون الإعجازُ والتحدِّي إلا في كلام الله تعالى، وما وقع في عبارة المشايخ من أنه مجازٌ، فليس معناه أنه غيرُ موضوعٍ للنظم المؤلف، بل معناه أن الكلامَ في التحقيق وبالذات اسمٌ للمعنى القائم بالنفس، وتسميةُ اللفظ به ووضعه لذلك إنما هو باعتبار دلالته على المعنى، فلا نزاع بين الوضع والتسمية». شرح العقائد النسبية المطبوع مع حاشية الشيخ زكريا الأنصاري عليه (ص: ٣٤٧)، وما بعده.

(٣) ينظر: (ن ح و) تهذيب اللغة (٥ / ٢٥٢)، والصحاح (٦ / ٢٥٠٣ - ٢٥٠٤)، والمحكم (٤ / ٢٠).

(٤) ينظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي (ص: ٥٢ - ٥٤)، تح: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، نش: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

مَسَائلِ علمِ النَّحْوِ (١)، وهو ما يُعرَف به البناءُ لأنه يلحَق الكلمةَ مفردَةً متى وُجِد سببُه، والبعضُ الآخرُ - وهو ما يُعرَف به الإعرابُ - فإنه داخلٌ في قوله: (**تركيبًا**) (٢).

قوله: (**أي: مؤلَّفٌ**) المناسِبُ لقوله فيما بعدُ: (**وقيدُ التركيبِ لا حاجةَ إليه**) أنْ يُفسَّرَ (**ما**) بشيءٍ، فإنّ التأليفَ إمّا أَخَصُّ مِنَ التركيبِ لأخذِ الأُلفةِ في مفهومِه، وهي المُلاءمةُ بين الأجزاءِ - كما صرّح به ابنُ القوَّاسِ (٣) في شرح ألفيّةِ ابن معطِي (٤) - أو أنّ التركيبَ والتأليفَ واحدٌ، وهو ما ذكره السيِّدُ الجُرْجَانيُّ (٥).

---

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي (ص: ٥٤).

(٢) يُعرَّف علمُ النحوِ بتعريفاتٍ متعدِّدةٍ بالنظر إلى مباحثِه وأبوابِه، وقد بدأ علم النحوِ مختصًّا بأحكامِ أواخرِ الكلم العربية، ثم اتسعَ فاشتمل كلَّ علوم اللغةِ العربية من الأصواتِ والمفرداتِ قبل التركيب وبعده، ومن الجمل، والأسرار والقوعد البلاغية وغير ذلك كما كان مفهومُ النحوِ عند سيبويه رحمه الله، فهو - حينئذٍ - يرادف علمَ العربيّةِ، ثم خرج منه ما يتعلق بتصريفِ الكلماتِ فسُمِّيَ علم الصرف والتصريف، وخرج منه ما يتعلق بالأصوات فسُمِّيَ قديمًا علم التجويد، وحديثا علم الأصوات، وخرج منه علمُ ما يتعلق بأسرار الكلامِ ولطائفه، على ما عُرِف بعلم البلاغةِ، فصار النحوُ عَلَمًا على أحكام أواخرِ الكلم العربيةِ كما كان في أول أمرِه، وقد بدأ بعضُ اللغويين المعاصرين يفضِّلُون دمجَ علوم اللغةِ في علم واحدٍ كما كان عند سيبويه في الكتابِ، وعلى ما تُدرَس علوم اللغةِ في اللغاتِ الغربية.

(٣) هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي المالكي، ومن كتبه: شرح ألفية ابن معطي، وشرح كافية ابن الحاجب، وشرح الأنموذج، وتوفي عام ٦٩٦ هـ. ينظر: تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي الشيباني (١ / ٢٢٨ - ٢٢٩)، تح: محمد الكاظم، نش: مؤسسة الطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ، وبغية الوعاة (٢ / ٩٩)، وكشف الظنون (١ / ١٥٥ - ١٥٦)، وتاريخ علماء المستنصرية للدكتور ناجي معروف (٢ / ٢٩٣)، نش: دار الشعب، الطبعة الثالثة.

(٤) قال ابن القواس: «(**التأليف**) في اصطلاح أهل العربية أخصُّ من (**التركيب**) مطلقا؛ لأن التأليف من (**الألفة**) وهي الملاءمة؛ ولذلك قال - أي: ابن معطي -: (**تأليفه**)، ولم يقل: (**تركيبه**)، وأصله في الأجسام، وإنما أُطلِق على الألفاظ المتتالية تشبيها لها بها». شرح ألفية ابن معطي (١ / ١٩٤ - ١٩٥) تح: د. علي موسى الشوملي، نش: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الزين الجرجاني الحنفي، المعروف بالسيد الشريف، وبالشريف الجرجاني، عالم محقق في علوم اللغة والعلوم العقلية، ومن كتبه التعريفات، وشرح المواقف=

قوله: (اشْتَمَلَ على ثلاثة أشياءَ)، فيه أنّ المُشتمَلَ عليه - بفتحِ الميمِ - هو عَينُ المُشتمِلِ بكسرِ الميمِ، فيلزَم اشتمالَ الشيءِ على نفسِه وهو باطلٌ، والجوابُ أنَّنا نلاحِظُ في المُشْتمِلِ - بكسرِ الميمِ - مجموعَ الأمورِ الثلاثةِ، وفي المُشتمَلِ عليه كلَّ جزءٍ على حدَتِه، فيكون مِن قَبيلِ اشتمالِ الكلِّ على الأجزاءِ، كاشتمالِ الخمسةِ مثلاً على كلِّ واحدٍ مِنَ الآحادِ التي تركبّتْ منها.

وفي [تصريف] (١) (أشياءَ) مذاهبُ أصحُّها ما ذهب إليه الخليلُ (٢) وسيبويه (٣)، وغيرُهما مِنَ المُحَقِّقين أنّ أصلَها: (شَيْآء) كـ (حَمْرَاء)، فكَرِهُوا اجتِماعَ همزتَين بينهما ألفٌ، فنقلوا اللامَ - وهي الهمزةُ الأولَى - إلى موضعِ الفاءِ، فقالوا: (أشياء) بوزنِ (لَفْعَاءُ)، وهي عندهم اسمُ جمعٍ لـ (شيء) لا جمعٌ له، فهو ممنوعٌ من الصرفِ لألفِ التأنيثِ الممدودةِ (٤).

= للإيجي، وحاشية على الشرح المطول، وعلى شرح الرضي على الكافية، وعلى العوامل الجرجانية، وتوفي ٨١٦ هـ أو ٨٣٨ هـ في سن الكهولة. بغية الوعاة (٢ / ١٩٦ - ١٩٧)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٥ / ٣٢٨ - ٣٣٠)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع للشوكاني (١ / ٤٨٨ - ٤٩٠).

ولم أظفر بما نقله المحشي عن السيد الشريف في كتبه المتوفرة بين يدي، وما ذكره في معنى (التأليف، والتركيب) في كتابه (التعريفات) لا يكاد يتفق مع هذا النقل.

(١) زيادة من طبعة الحلبي (ص: ٨).

(٢) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، أو الفرهودي الغني عن التعريف بما خلده عنه تلميذه سيبويه من علومه الغزيرة، وبما تميز به من وضع علم العروض، وتوفي سنة ١٧٠هـ أو ١٧٥هـ وله من العمر أربع وسبعون سنة. ينظر: طبقات النحويين (ص: ٤٧-٥١).

(٣) ينظر: الكتاب (٤ / ٣٨٠ - ٣٨١).

(٤) خلاصةُ أقوال العلماء في المسألة أربعةٌ، وهي كالآتي: **أحدها**: أنّ (أشياء) اسمُ جمعٍ على وزن (لَفعاء) وهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة، وهو ما عليه الجمهور، **والثاني**: أنه على وزن (أفعاء)، وأصلُه (أشْيئاء) كـ (أنبِياء)، فحُذفت الهمزةُ الأولى التي هي اللام لالتقاء الهمزتين بينهما حاجزٌ غيرُ حصينٍ، ونُقلت حركةُ الهمزة المحذوفة إلى ما قبلها، فصار (أشياء)، وهو ممنوعٌ من الصرف لألف التأنيث الممدودة، وهو ما عليه الأخفش والفراء، **والثالث**: أنّها على وزن (أفْلاء)، وأصلُها: (أشيِئاء)، فقُلبت الهمزةُ الأولى التي اللامُ ياءً، فصار (أشْيِيَاء)، ثم حُذفت الياءُ الأولى التي هي العينُ، فصار (أشْياء)، وهو منقول عن الأخفش والفراء أيضا، **والرابع**: أنها على وزن =

قوله: (**اللفظُ**)، أي: العربيُّ، كما قيَّد به الشاطبيُّ [١]؛ ليُخرجَ المُركَّباتِ المفيدةَ التي وُضِعَتْ مُفرداتُها لمَعانيها في غيرِ لُغَةِ العربِ، فلا تُسَمَّى في اصطلاحِ النُّحاةِ كلامًا، ولا يلحَقُها حكمُ الإعرابِ والبناءِ ممَّا يلحَقُ الكلماتِ العربيَّةَ [٢]؛ ويؤيِّده أن موضوعَ هذا العلمِ - كبقيةِ العلومِ العربيةِ [٣] - هو اللفظُ العربيُّ، فلا بحثَ له عن غيرِها [٤]. قوله: (**لا زائدَ عليها**)، أي: على الثلاثة، وقوله: (**على الصحيحِ**) [٥] حالٌ مِن فاعلِ قولٍ محذوفٍ أي: أقول حالةَ كونِي جاريًا على القولِ الصحيحِ، وهذا مبنِيٌّ على ما ذهب إليه مِن أنَّ المُركَّباتِ ليست موضوعةً، بل

= (**أفعال**) كـ (**أضواء**) في جمع (**ضوء**)، ومنعُه من الصرفِ لِتَوهُّمِ أن الهمزةَ في آخره كالهمزة في آخر (**حمراء**)، وهو ما نُقِل عن الكسائي وأبي حاتم، وأبي عُبَيد. للاستزادةِ في المسألة يُنظر: المقتضب للمبرد (١ / ١٦٨ - ١٦٩)، والمنصف لابن جني (٢ / ٩٤ - ٩٥)، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (١ / ٤٤٧ - ٤٤٨)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (٢ / ٦٥٤ - ٦٦٢)، والممتع لابن عصفور (٢ / ٥١٣ - ٥١٨)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٢٥ - ٢٧)، وشرح الشافية للرضي (١ / ٢٨ - ٣١)، وشرح الشافية لليزدي (١ / ٢٨ - ٢٩)، والبحر المحيط (١١ / ٢٨٧)، والدر المصون (٤ / ٤٣٥ - ٤٣٦)، وشرح شافية ابن الحاجب بين ركن الدين الإستراباذي ومحمود بن محمد الأراني (٥٠٦ - ٥١٨).

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، إمام في علوم الشريعةِ والعربية، ومن مصنفاته النحوية المقاصد الشافية، وتوفي -رحمه الله- سنة ٧٩٠ هـ. ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي (ص: ٤٨ - ٥٢)، تعليق وتقديم الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، نش: دار الكاتب - طرابلس، الطبعة الثانية: ٢٠٠٠م، وفهرس الفهارس للكتاني (١ / ١٩١)، باعتناء الدكتور إحسان عباس، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، والأعلام للزركلي (١ / ٧٥).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (١ / ٣٦ - ٣٨).

(٣) الظاهرُ أن العلوم العربية تشمل كل العلومِ التي دُوِّنَت باللغة العربية حتى الفلسفة، والتاريخ والجغرافيا، والطب، والأدقُّ في مثل هذا المقام أن يقال: (**علوم العربية**) بالإضافة، على أنه في التقدير: (**علوم اللغة العربية**).

(٤) هذه الفقرة كلها محولة من هذا المكان إلى ما بعد الفقرة التالية في المطبوع (ص: ٨)، والثابتُ هو ما في المخطوطاتِ المعتمد عليها في التحقيق.

(٥) ينظر: الخلاف فى تعريف الكلام فى الزيادة على هذه القيود فى شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥ - ٨)، والتذييل والتكميل لأبى حيان (١ / ٢٣ - ٤٣)، والنكت للسيوطي (ص ١٠٥ - ١٠٨).

الموضـوعُ هو المفـردات، وأنّ دلالةَ المركّـبات عـقليّـةٌ (١)، وهو خـلافُ التـحقـيق، والتحقيقُ أنّ المركّباتِ موضوعةٌ وضعًا نوعيًّا، فالواضعُ مثلا وضَع كلَّ تركيبِ فعْلٍ مع فاعلِه للدّلالةِ على ثبوتِ معنَى ذلك الفعلِ للفاعلِ (٢)، وحينئذٍ فلا بدَّ مِن قيدٍ رابعٍ، وهو الوضعُ العربيُّ المغايرُ للقصدِ.

فإن قلتَ: لِمَ لَمْ تَحْمِلْ عبارةَ الشارحِ على أنّ مُقابلَ الصحيحِ زيادةُ التركيبِ؟ فالجوابُ أنّ التركيبَ اشتمَلَ عليه الكلامُ اتفاقًا، وأمّا قولُ الشارحِ: (**وقيدُ التركيبِ لا حاجةَ إليه**) معناه (٣): أنّه لا حاجةَ للتصريحِ به؛ لأنّ الإفادةَ التامّةَ تَسْتَلْزِمُه، وإنْ كان الكلامُ مشتملاً عليه قَطْعًا، وحينئذٍ فليس هو مقابِلَ الصحيحِ، وأما ما زعمه ابنُ طلحةَ (٤) مِن أنّ الكلامَ قد يكون مُفردًا مُفيدًا كـ (**نعمْ**) الجَوَابيَّة، فقد أُجيبَ عنه بأنّ الكَلامَ المُفيدَ ما بعدَها، وإنما حُذِف اكْتفاءً بقرينةِ السؤالِ (٥)؛ ويؤيِّدُ ذلك أنها لا تفيد وحدَها بدونِ أنْ يسبقَها سؤالٌ.

---

(١) قال الأزهريُّ في التصريح (١ / ١١٩- ١٢٠) «... ، ولا يحتاجُ إلى ذكر الوضعِ؛ لأنّ الأصحَّ أنّ دلالةَ الكلامِ عقليَّةٌ، لا وضعيَّةٌ، فإنّ مَن عرَفَ مُسَمَّى (**زيد**)، وعرف مُسَمَّى (**قائم**)، وسمع (**زيدٌ قائمٌ**) بإعرابه المخصوصِ فهِم بالضرورةِ معنى هذا الكلامِ، وهو نسبةُ القيامِ إلى زيد».

(٢) في المطبوع (ص: ٩) زيادةُ: (**وكلَّ مبتدأ وخبرَه للدَّلالةِ على ثبوتِ الخبرِ للمبتدأ، وهكذا**)، وهي عبارة ساقطة في النسخ المعتمد عليها في التحقيق.

(٣) قوله: (**معناه.....**) جوابٌ لقوله: (**وأما قولُ الشارحِ...**) فيقتضِي ذلك اقترانُ الجواب بالفاءِ على الوجوب، ولعل سقوطها من عمل النساخ.

(٤) هو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي، ومن شيوخه ابن ملكون، ومن تلامذته أبو علي الشلوبين، وتوفي ٦١٨ هـ. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله المراكشي (٤ / ٢٥٧ - ٢٥٨)، تح: الدكتور إحسان عباس، والدكتور محمد بن شريفة، والدكتور بشار عواد معروف، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠١٢م، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني (٣ / ٤٧٦- ٤٧٧)، تح: الدكتور إحسان عباس، نش: دار صادر - بيروت، وبغية الوعاة ١ / ١٢١ - ١٢٢).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للأبذي (ص: ٨)، والتذييل والتكميل (١ / ٣٠ -٣١)، وهمع الهوامع (١ / ٤٥ -٤٦).

[قوله: (وهي اللفظُ)] (١)، فإن قلتَ: إنّ اشتمالَ الكلامِ على اللفظِ ظاهرٌ (٢) فإنه جزءٌ منه، وأما اشتمالُه على الإفادةِ والقصدِ فلا يظهَر؛ لأنهما وصفان للمتكلِّمِ لا للكلامِ، فقد لزِم عليه اشتمالُ الشيءِ (٣) على صفةِ غيرِه؟ والجوابُ أنّ المرادَ بهما كونُه مُفيداً وكونُه مقصوداً؛ إذْ كثيراً ما يُعبِّرون بمَبدَأ الاشتقاقِ ويريدون المشتقَّ، كما يُقال: الإنسانُ مشتمِلٌ على الحيوانيّةِ والناطقيةِ مع أنّ المُشتمَلَ عليه هو الحيوان الناطقُ.

قوله: (والإفادةُ التامّةُ) قيّدَ (الإفادةَ) بالتامّة احترازاً (٤) عن الإفادة الناقصة نحو: (غلامُ زيدٍ) وغيرِه من النِسَبِ التقييديّة، فإنه مفيدٌ فائدةً ناقصةً، وهي نسبةُ الغلامِ لزيدٍ، وظهر مِن هذا التقريرِ (٥) أنّ اشتمالَ الكلامِ على الإفادةِ والقصدِ من قَبيلِ اشتمالِ الموصوفِ على الصفةِ؛ فَيَعْكُرُ (٦) على ما قرّرْناه سابقًا، إلا أنْ يُجابَ بأنّ الكلامَ الأوّلَ محمولٌ على الظاهرِ، وما هنا محمولٌ على الحقيقةِ، والخطبُ سهلٌ.

قوله: (وقيدُ التركيبِ لاحاجةَ إليه) أي: إلى التصريحِ به كما سبق لك تقريرُه، وأُوردَ عليه أنّ المقصودَ شرحُ الماهيّةِ ببيانِ أجزائِها، فلا تكفِي دلالةُ الالتزامِ؛ لأنها مهجورةٌ

---

(١) ما بين القوسين ساقط في المطبوع (ص: ٩).

(٢) قال الأنبابيُّ (ص: ٩): «قولُه: (إنّ اشتمالَ الكلامِ على اللفظِ ظاهرٌ...) إلخ، حملَ اللفظَ على الملفوظِ، وإلا لو حمله على المعنى المصدريِّ لكان مثلَ أخوَيه في الإشكال وعدمِ الظهور، وقد تقدّم لك أنّ المتعيِّنَ تأويلُ اللفظ بالكون ملفوظا خلافا للمحشّي رحمه الله تعالى، ثم إن قوله: (اشتمال الكلام...) إلخ، فيه شيءٌ آخَرُ، وهو أنّ كلامَ المصنف يقتضي أنّ المشتمل هو معنى الكلام المعبَّرُ عنه بـ (ما) إذا كان الضميرُ في قوله: (اشتمل) عائدا على (الكلام)، إلا أن يقال: كلامُه على حذف مضافٍ، أي: معنى الكلام، أو يقال: كل حكمٍ ورد على الدالِّ فهو واردٌ على المدلول إلا لقرينةٍ».

(٣) في ص: (فقد لزم اشتمالُ عليه الشيءِ على صفة غيره)، على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي، والذي أثبته منقول من بقية المخطوطات، كما هو كذلك في المطبوع.

(٤) في ب وج (للاحتراز).

(٥) في المطبوع (من هذا التعريف)، وهو تحريفٌ في الظاهر.

(٦) (عَكَر يَعْكِر عليه عَكْراً، وعُكوراً) بمعنى: (يكِرُّ عليه) الصحاح (٢ / ٧٥٦)، والمحكم (١ / ٢٦٨).

في التَّعَارِيفِ، وأُجيبَ بأنّ أهلَ العربيةِ يَتَسَامَحُون كثيراً في مثلِ ذلك، والذي يُحافظُ على مُراعاةِ ذلك إنما هو المَنَاطقَةُ، ورأيتُ في حاشيةٍ قديمةٍ جُرِّدَتْ من حَوَاشِي (١) نُسْخَةِ تلميذِ المُصنِّفِ ما نصُّه: (**قوله: وقيدُ التركيبِ لا حاجةَ إليه كذا هو في نُسَخٍ كثيرةٍ، والذي وقفتُ عليه بخطِّ المؤلِّفِ، وقيل: لا حاجةَ إليه أي: إلى القصدِ**) اهـ كلامُه، لكنّ الذي كتب عليه أربابُ الحواشِي والشروحِ هو النسخةُ المشهورةُ.

معنى اللفظِ في التعريفِ:

ش: فاللَّفْظُ في الأصلِ مَصْدَرُ: (لَفَظْتَ الشَّيْءَ) إذا طرحْتَه (٢)، ثم نُقِلَ في عُرْفِ النُّحَاةِ إلى المَلْفُوظِ (٣) كـ(الخَلْقِ) بمعنى: المَخْلُوقِ، إلا أنّ (الخَلْقَ) بمعنى: المَخْلُوقِ مَجَازٌ لُغَوِيٌّ (٤)، و(اللَّفْظَ) بمعنى: المَلْفُوظِ حقيقةٌ عُرْفِيّةٌ (٥)، ومن ثَمَّ ساغَ اسْتِعْمَالُه في الحَدِّ؛ لأنّ الحُدُودَ تُصَانُ منَ المَجَازِ، وكان قِيَاسُه أنْ يَشْمَلَ كُلَّ مَطْرُوحٍ كَمَا أنّ (الخَلْقَ) يَشْمَلُ كُلَّ مَخْلُوقٍ إلاَّ أَنّ النُّحاةَ خَصُّوهُ بِمَا يَطْرَحُه اللِّسَانُ مِن الصَّوْتِ المُشْتَمِلِ على بَعْضِ الحُرُوفِ الهجائِيَّةِ.

---

(١) في المطبوع: (**مِن هوامش**) (ص: ٩)، وهو الأقربُ.

(٢) ينظر: (**ل ف ظ**) تهذيب اللغة (١٤ / ٣٨١ - ٣٨٢)، والصحاح (٣ / ١١٧٩)، والمحكم (١٠ / ٢٣).

(٣) في كلام الجوهريِّ ما يفيد أن هذا النقلَ لا يختص بالنحاةِ، ونصُّه: «و(**لفظْتُ بالكلامِ وتلَفَّظْتُ به**)، أي: تكلَّمتُ به، و(**اللفظُ**) واحدُ الألفاظِ، وهو في الأصلِ مصدرٌ». الصحاح (ل ف ظ) (٣ / ١١٧٩).

(٤) هو الكلمة المستعملةُ في غيرِ ما وُضِعَت له بالتحقيقِ في اصطلاحٍ به التخاطبُ مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادةِ المعنى الحقيقي. التعريفات للجرجاني (ص: ١٧٠).

(٥) قال الخطيب القزويني: «والحقيقةُ لغويَّةٌ، وشرعيَّةٌ، وعُرفيَّةٌ خاصةٌ أو عامةٌ؛ لأن واضعَها إنْ كان واضعُ اللغة فلُغَويَّةٌ، وإن كان الشارعُ فشرعيَّةٌ، وإلا فعُرفيَّةٌ، والعرفيَّةُ إن تعيَّن صاحبُها نُسبت إليه، كقولنا: (**كلامية، ونحوية**)، وإلا بقيت مطلقةً، مثال اللغوية لفظُ (**أسد**) إذا استعمله المخاطَبُ بعرف اللغة في السبع المخصوص، ومثال الشرعية لفظ (**الصلاة**) إذا استعمله المخاطَبُ بعرف الشرع في العبادة المخصوصة، ومثال العرفيةِ الخاصة لفظ (فعل) إذا استعمله المخاطبُ بعرف النحو في الكلمة المخصوصة، ومثال العرفيةِ العامة لفظ (**دابة**) إذا استعمله المخاطبُ بالعرف العام في ذي الأربعِ». الإيضاح في علوم البلاغة (ص: ٢٠٤).

وتَلَخَّصَ مِن هذا أنّ النُّحَاةَ تَصرَّفُوا فيه تَصرُّفَيْنِ، وهما النَّقْلُ والتَّخْصِيصُ، أي: النقلُ مِنَ المصدرِ إلى اسمِ المفعولِ، وأمّا التخصيصُ، فهو ما يطرَحُه اللسانُ دونَ غيرِه مِنَ الحروفِ، واسْتِعْمَالُه في الحَدِّ أَوْلَى مِن اسْتِعْمَالِ (الصَّوْتِ)؛ لأنَّ (الصَّوْتَ) جنسٌ بَعِيدٌ؛ لانْطِلَاقِه على ذي الحُرُوفِ وغَيرِها، بخِلافِ: (اللفظِ)؛ فإنه اسمٌ لِصَوتٍ مُشْتَمِلٍ على ذي مَقَاطِعَ كالظَّوَاهِرِ والضَّمَائِرِ البَارِزَةِ كـ (ضَرَبْتُكَ)، أو ما هو في قُوَّةِ ذلك، كالضَّمَائِرِ المُسْتَتِرَةِ؛ فإنها أَلْفَاظٌ بالقُوَّةِ، ألا ترى أنها مُسْتَحْضَرَةٌ عِنْدَ النُّطْقِ بما يُلابِسُها مِنَ العَوَامِلِ اسْتِحْضَارًا لا خَفَاءَ معه، ولا لَبسَ، والصَّوْتُ عَرَضٌ يقومُ بمَحَلٍّ يَخْرُجُ مِن دَاخِلِ الرِّئَةِ إلى خَارِجِها مَعَ النَّفَسِ مُسْتَطِيلاً مُمْتَدًّا مُتَّصِلاً بمَقْطَعٍ - أي: مَخرجٍ - مِنْ مَقَاطِعِ حُرُوفِ الحَلْقِ واللِّسَانِ والشَّفَتَيْنِ [(١)]، وإطْلَاقُ المَقْطَعِ عَلَى المَخْرَجِ من إطْلَاقِ اسمِ الحَالِّ عَلَى المَحَلِّ؛ إذِ المَقْطَعُ حَرْفٌ مَعَ حَرَكَةٍ، أو حَرْفَانِ ثانيهِمَا سَاكِنٌ عَلَى ما صَرَّحَ به ابنُ سِينَا [(٢)] في المُوسِيقَى، والفَارَابِيُّ [(٣)] في كتابِ الألفاظِ والحروفِ، والمَخْرَجُ مَحَلُّ خُرُوجِ الحَرْفِ.

ح: قوله: (**فَاللَّفْظُ**) هذه الفاءُ تُسَمَّى فاءَ الفَصِيحَةِ، فإضافةُ (**فاءٍ**) إلى (**الفَصِيحَةِ**) مِن إضافةِ المَوْصُوفِ لِلصِّفَةِ، و(**فَصِيحَةٌ**): (**فَعِيلَةٌ**) بمعنى: فاعلةٍ [(٤)]،

---

(١) ينظر شرح مفصل لحقيقة الصوت في اصطلاحات الفنون (ص: ١٠٩٨ - ١١٠٠).

(٢) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن، بن علي بن سينا البلخي البخاري، شرف الملك، المعروف بالشيخ الرئيس، العلامة الفيلسوف، صاحب التصانيف في الطب والعلوم العقلية، وُلد عامَ ٣٧٠ هـ، وتوفي عام ٤٢٨ هـ. تاريخ حكماء الإسلام لظهير الدين البيهقي (ص: ٥٢ - ٧٢)، تح: محمد كرو علي، نش: المجمع العلمي العربي، ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦م، بدمشق، وسير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٣١ - ٥٣٧)، والأعلام (٢ / ٢٤١ - ٢٤٢).

(٣) هو أبو نصر محمد بن محمد بن طَرْخان بن أَوْزَلَغ التُّركيُّ، الفارابي المنطقيُّ، شيخ فلاسفة الإسلام، الملقب بالمعلم الثاني، صاحب تصانيف مشهورة، وتوفي في رجب سنة ٣٣٩ هـ عن نحو ثمانين سنة. تاريخ حكماء الإسلام (ص: ٣٠ - ٣٥)، ووفيات الأعيان (٥ / ١٥٣ - ١٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١٥ / ٤١٦ - ٤١٨).

(٤) اعترض عليه الإنبابيُّ بأنّ الأَوْلَى أنْ يُقَالَ: (**فَصِيحَةٌ**) فَعِيلة، بمعنى مُفْعِلة؛ لأنها مأخوذة مِن =

أي: مُفصِحَةٍ بمعنى: مُبيِّنة؛ لأنها أَفْصَحَتْ عن شَرْطٍ مُقدَّرٍ، والتقديرُ: إذا أردْتَ مَعْرِفَةَ كُلٍّ واحدٍ مِنَ الأمورِ الثلاثةِ التي اشْتَمَل عليها (**الكلامُ**)، فأقول لك: اللفظُ... إلخ.

وقيل: هي ما أَفْصَحَتْ عَن مُقَدَّرٍ أعَمَّ من أنْ يَكُونَ شرطًا أو غيرَه نحو: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ**﴾(١)، أي: فضَرَبَ، فانفجرتْ، ويصِحُّ أنْ تقولَ: (**الفاءُ الفصيحةُ**) بالتركيبِ التوصيفيِّ، والمعنى واحدٌ.

قوله: (**في الأصلِ**) في محلِّ النصبِ على الحالِ مِنَ اللفظِ على رأي سيبويه (٢)، و(**مصدر**) خبرٌ، أي: اللفظُ حالَ كونِه مُستعمَلاً في الأصلِ مصدرٌ، وإن جرَيتَ على مذهبِ الجمهورِ المانعين مِن وُقُوعِ الحالِ مِنَ المبتدأ، قَدَّرْتَ مُضافًا، أي: وتفسيرُ اللفظ حالَ كونِه باقيًا على معناه الأصليِّ هو مصدرٌ إلخ، فالمرادُ بالأصلِ: هو المَعْنَى اللغويُّ، ووجهُ كونِه أصلاً ظاهرٌ؛ لأنّ الحَقَائقَ العُرْفيّةَ مَنْقُولةٌ عن الحَقائقِ اللُّغَوِيَّة، فالمَعْنَى اللُّغَوِيُّ أَصْلٌ بالنسبةِ إلى المَعْنَى العُرْفِيِّ مُتقدِّمٌ عليه، فكأنه قال: فاللفظُ في اللغة.

قوله: (**مصدرُ لفظتَ**) أي: مصدرُ الفعلِ الذي هو (**لفَظ**) بفتح الفاء، والمضارعُ (**يلفِظ**) كـ (**ضرَب يضرِب**)، وأما التاءُ فهي ضميرُ فاعلٍ، قوله: (**إذا طرحتَه**) (**إذا**) ظرفٌ لقولٍ محذوفٍ، والتقديرُ: تقول ذلك، أي: لفظتَ الشيءَ

= (**أفصح**) الرباعي، وهو محقٌّ إلا إذا ثبت (**فصح**) الثلاثي بمعنى (**أفصح**) الرباعي كما ثبت (**حبَّ، وأحبَّ**)، فيُستعمل (**فَصِيح**) بمعنى مُفصِح، كما يُستعمَل (**حبيب**) بمعنى محبّ.

(١) (الشعراء: ٦٣)، وب، وج، والمطبوع (ص: ٩)، و{**وأوحينا إلى موسى أن اضرِبْ بعصاك الحجرَ فانفجرَت**}، وهو تحريف، والصواب ما أثبته كما جاء في ص على الظاهر.

وقد اعترض الإنبابي على المصنف بناءً على وضع (**الحجر**) بدلا من (**البحر**) في الآية، فقال: "قوله: و{**وأوحينا إلى موسى أن اضرِبْ بعصاك الحجرَ فانفجرَت**}، التلاوةُ ليست هكذا؛ لأنّ آيةَ البقرة: ﴿**وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ**﴾[البقرة: ٦٠]، وآيةَ الأعراف: ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ**﴾[الأعراف: ١٦٠] وآية الشعراء: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ**﴾[الشعراء: ٦٣]، لكنّ المحشّيَ - رحمه الله - عذرُه في ذلك مُتابعتُه لشيخِه الأميرِ، ولعلّ شيخَه لم يقصد التلاوةَ".

(٢) سبق التعليق عليه (ص:).

إذا طَرَحْتَه بفتح تاءِ (إذا طرحته)؛ لأنه تفسيرٌ لـ (لفظتَ) المُقدَّرِ إسنادُه للمُخاطَبِ؛ بدليلِ قولك: (تقول) بتاءِ الخطاب، فإذا أتيتَ بـ (أيْ) بدلَ (إذا)، بأنْ قلتَ: لفظتُ الشيءَ أي: طرحتُه، ضممتَ التاءَ؛ لأنه تفسيرٌ لـ (لفظْتُ) المسنَدِ للمتكلِّمِ، هذا هو الشائعُ، وعليه قولُه:

إِذَا كَنَيْتَ بـ (أَيْ) فِعْلاً تُفَسِّرُهُ ... فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفٍ
وَإِنْ تَكُنْ بـ (إِذَا) يَوْمًا تُفَسِّرُهُ ... فَفَتْحُكَ التَّاءَ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ (١)

ويصِحُّ أنْ تضُمَّ التاءَ التي بعدَ (إذا) في التفسيرِ على معنى: أقول ذلك إذا طرحتُه (٢)، فهو تفسيرٌ للفعلِ المسنَدِ للمتكلِّمِ (٣).

قوله: (في عُرْفِ النُّحَاةِ) أيَ: اصْطِلاحِهم، و(النُّحَاةُ) جمعُ (ناحٍ) كـ (غُزاةٍ) جمعُ (غازٍ)، اسم فاعلٍ من (نَحَا يَنْحُو) إذا نظر في علم النحوِ، وأصلُه: (ناحِيٌ)، استُثْقِلَتِ الضمّةُ على الياءِ؛ فحُذِفَتِ الضَّمَّةُ، فالتقَى ساكنان الياءُ والتنوينُ؛ فحُذِفَتِ الياءُ لالْتِقَاءِ الساكنين فصار (نَاحٍ) (٤)، والتعبيرُ بـ (ثم) في قوله: (ثم

(١) أنشد البيتين ابن هشام في مغني اللبيب (ص: ١١٩) بلا نسبة فى ذكر معاني (أيْ)، وينظر: خزانة الأدب (١١ / ٢٢٧).

(٢) قال الإنبابي (ص: ١٠): «قوله: (يصح أن تضمَّ التاءَ) إلخ، أي: يصح لك في التاءِ بعد (إذا) الوجهان بحسب مُتَعَلَّقِها المذكور، فإن كان المتَعَلَّقُ (تقول) فتحتَ التاءَ، وإن كان (أقول) ضممْتَ التاءَ، ثم المُعَوَّلُ عليه أنّ ما بعد (أيْ) كما قبلها، فإن كان ما قبلها مضمومًا ضُمَّ ما بعدها أيضا، وإن كان مفتوحا فُتِحَ أيضا».

(٣) نقل البغدادي عن التفتازاني أنه قال في حاشيته على الكشاف: «...وإن أُتِيَ بكلمة (إذا) كان صدرُ الكلامِ في موضعِ الجزاءِ، فيجب أن يكون ما بعد (إذا) على لفظ الخطابِ، ولا يستقيم في صدر الكلام (يقال)، إلا إذا قُدِّر أن القائلَ هو المخاطبُ، لكنها عبارةٌ قلقةٌ». خزانة الأدب (١١ / ٢٢٨).

(٤) يظهر أنّ (النُّحاة) جمعٌ لِمُفرَدٍ مهملٍ، فلا تكاد تجد مَن يستعمل (ناح) بمعنى نحوي، فالمفردُ المتفقُ على استعمالِه هو (نَحْوِيٌّ)، وأما الجمع فـ (النحويُّون)، و(النُّحَاة).

نُقِل) واقعٌ في مَركَزِه؛ لأنّ عُرفَ اللُّغويّين أَسْبَقُ مِن عُرفِ النُّحَاةِ فبينهما زمانٌ مُتَرَاخٍ (١).

قوله: (**إلى الملفوظِ**) اسمُ مَفْعُولٍ مِن (**لفَظ**) أي: الملفوظ به، ثمّ بيّن ذلك بما هو نظيرٌ له، فقال: (**كـالخَلْقِ بمعنى: المَخْلُوق**)، فإن (**الخَلق**) في الأصلِ مصدرُ (خَلَقَ يَخْلُقُ خَلْقًا) كـ (**نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا**)، أي: أَوْجَد (٢)، وهو عبارةٌ عن تَعلُّقِ قُدْرةِ الله – تعالى – بوُجُودِ الشَّيْءِ بعدَ عَدَمٍ (٣)، فإذا أُطْلِقَ على المَخْلُوقِ– كما في قوله تعالى: ﴿ **هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ** ﴾(٤) – فليس المُرَادُ الخَلْقَ بالمَعْنَى المَصْدَرِيِّ الذي هو تَعَلُّقُ القدرةِ بالمَقْدورِ على سبيلِ الإيجاد؛ لأنه أَمْرٌ اعتباريٌّ (٥)، بل المُرَادُ أثرُ ذلك، وهو المخلوقُ، فيكون قد أُطْلِقَ المَصْدَرُ الذي هو الخَلْقُ، وأُريدَ المَخْلُوقُ، أي: الذاتُ التي وقع عليها الخلقُ وهو الإيجادُ (٦).

قوله: (**إلا أن الخلقَ...**) استدراكٌ على ما يُتَوَهَّمُ مِن جَعْلِ (**اللفظِ**) بمعنى: الملفوظِ كـ (**الخَلْقِ**) بمعنى: المخلوقِ، وتنظيره به أنّه ليس بين النظيرَين فرقٌ، فأفاد بالاستدراك أنهما – وإن اشْتَرَكَا في النقلِ – لكنّ أحدَهما مجازٌ لغويٌّ، والآخرَ حقيقةٌ عرفيّةٌ.

---

(١) هذه العبارة مقدمة في المطبوع (ص: ١٠) إلى ما قبلها بثلاثة أسطر، وما أثبته هو ما ورد في المخطوط.

(٢) ينظر: المحكم (خ ل ق) (٤ / ٥٣٥).

(٣) هذا معنى عرفي للمتكلمين، ويطلق عليه (**التكوين**) أيضا، ينظر: فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد (ص: ٣٥٢ – ٣٦٥)، ولوامع الأفكار في شرح طوالع الأنوار (ص: ٤٦٥).

(٤) (لقمان: ١١).

(٥) في المطبوع (ص: ١٠) زيادة: (**لا يُشَاهَدُ حتى يُشَارَ إليه بهذا**)، وهي عبارةٌ ساقطةٌ من النسخ المحقق منها.

(٦) قد قرَّر الآمديُّ في كتابه (**أبكار الأفكار**) أنّ الأئمةَ مِنَ المتكلمين وأهلِ الحق على أنّ (**الخلق**) بالنسبة لله – تعالى – كالمخلوق تمامًا، تمسكا بالآية الكريمة، وهذا نصه: «ثم الخلقُ بمعنى الإيجاد والاختراع، هل هو نفسُ المخلوقِ أو غيره؟ اختلفوا فيه، فذهبت الأئمةُ من المتكلمين وأهلِ الحقّ إلى أنّ الخلق هو نفسُ المخلوقِ، والإيجادُ هو نفسُ الموجود، والإحداثُ نفسُ المُحْدَث، ثم بَنَوا على هذا الأصلِ رسمَ الخلق بأنه (**المقدورُ الموجودُ بالقدرة القديمةِ الخارجُ عن محل القدرة**)» (٢ / ٢٣٢ – ٢٣٣)، وما بعده.

قوله: (**مَجَازٌ لُغَوِيٌّ**) أي: كلمةٌ استُعمِلَتْ في غيرِ ما وُضِعَتْ له لعلاقةٍ (١)، والعلاقةُ هنا التعلُّقُ (٢)، فهو مَجَازٌ مُرسَلٌ مِن إطلاقِ اسمِ المُتعلِّقِ بكسرِ اللامِ - وهو (**الخَلْقُ**) الذي هو مصدرٌ - على المُتعلَّقِ بفتحِها، وهو المخلوقُ الذي هو اسمُ مفعولٍ.

قوله: (**حقيقةٌ عرفيةٌ**) الفرقُ بينها وبين المجازِ اللُّغَوِيِّ أنّ المَعْنَى الأَصْلِيَّ لو تُرِكَ واشتهَر اللفظُ في المَعْنَى الذي نُقِل إليه، بحيث لو أُرِيدَ مِنَ اللَّفظِ المَعْنَى الأَصْلِيُّ احتِيجَ لِقرينةٍ، فهذا حقيقةٌ عرفيّةٌ، وتُسمَّى أيضًا حقيقةً اصطلاحيةً، ومثالُه لفظُ: (**صلاة**) فإنها في اللغةِ اسمٌ لِلدُّعاءِ، واسْتَعْمَلَها الفُقَهَاءُ في الأقوالِ والأفعالِ المخصوصةِ بحيث لا يُفهَم مِن اصْطِلاحِهم إذا أُطلِقَ لفظُ: (**الصلاة**) إلا هذا المعنى، حتى إذا أرادوا استعمالَها بمعنى: الدعاءِ احْتَاجُوا لِقرينةٍ، وإن كان المَعْنَى الأصليُّ لم يُهجَرْ، بل متى أطلِقَ اللفظُ انصَرَفَ إليه، ولا يَنْصَرِفُ عنه إلا بقرينةٍ، فهو المجازُ اللغويُّ، وذلك نحو: (**أسد**) فإنه اسمٌ للحيوانِ المُفترِسِ في اللغةِ، ويُسْتَعْمَل مجازًا بمعنى الشُّجَاعِ (٣)، لكنه متى أُطْلِقَ بدونِ قرينةٍ كأنْ قيل: رأيتُ أسدًا، فلا يُفهَم إلا الحيوانُ المُفترِسُ الذي هو المَعْنَى الحقيقيُّ، فإذا أريدَ صَرْفُه عن المَعْنَى الأَصْلِيِّ أُتِيَ

---

(١) بغية الإيضاح (٣ / ٤٥٨)، وينظر: التعريفات للجرجاني (ص: ١٧٠).

(٢) قال الأنبابي (ص: ١٠): «قوله: (**والعلاقةُ التَّعَلُّقُ**)، أي: الخاص، وإلا فإطلاقُ (**التعلُّق**) لا يكفي أن يكون علاقةً، والتعلُّقُ الخاصُّ هنا هو السَّبَبِيَّةُ إن أُرِيدَ بالمصدر المعنى المضافُ للفاعلِ، أي: فعلُه وتأثيرُه؛ لأنّ الإيجادَ سببٌ لوجود الذات متَّصفةً بالمَخلُوقِيَّة، فهو سببٌ لتحقُّقِ المخلوق مِن حيث إنه مخلوقٌ، أو الجُزئيَّةُ إنْ أُرِيدَ به المعنى المُضافُ للمفعول، أي: تأثُّره، وكونُه مخلوقًا الذي هو مصدرُ المبنيّ للمفعول؛ لأنه جزءُ معنى اسمِ المفعول، وهو ذاتٌ اتَّصفَت بكونها مخلوقةً، ولك أن تقول: العلاقةُ الحالِّيَّةُ؛ لأنّ هذا المعنى حالٌّ بالذاتِ، أي: قائمٌ بها، أو المُجاورَةُ».

(٣) هكذا في المخطوطات المعتمد عليها، وفي المطبوع (ص: ١٠) «في الرَّجُلِ الشُّجَاعِ مجازًا لغويًّا».

بقرينة، كقولنا: رأيتُ أسداً في الحَمَّامِ، فـ (في الحمّام) قرينةٌ صَرَفَتْه عن إرادة المَعْنَى الحَقِيقِيِّ، وعَيَّنَتْ المَعْنَى المَجَازِيَّ، وهو الرَّجُلُ الشُّجَاعُ (١).

قوله: (ومن ثَمّ) (مِن) حرفُ جرٍّ و(ثَمَّ) بفتحِ الثاءِ المثلّثةِ ظرفُ مكانٍ بمعنى: هنا، مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ، أي: ومن هنا، أي: ومن أجلِ أنّ اللفظَ بمعنى الملفوظِ حقيقةٌ عرفيّةٌ ساغ أي: جاز استعمالُه في الحَدِّ، أي: التعريفِ، فالجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بـ (ساغ)، قُدِّمَ للحصرِ أي: ولا ساغ استعمالُه إلا مِن أجلِ ما هنا.

قوله: (لأنّ الحدودَ...) إلخ، تعليلٌ لِلْحصرِ المُستفادِ من تقديمِ الجارِّ والمجرورِ كما بَيَّنَّاه لك، وصَوْنُ الحُدُودِ عن المَجَازِ إما واجبٌ - كما في حدودِ أهلِ المنطقِ - أو أَوْلَوِيٌّ كما في حُدُودِ أهلِ العربيةِ، وعِلّةُ ذلك أنّ المقصودَ مِنَ الحُدُودِ والتعاريفِ الإيضاحُ، والمَجازُ خَفِيٌّ فيُنافِي الغَرَضَ مِنَ التَّعَارِيفِ، نعمْ إنِ اشْتَهَرَ المَجَازُ صار كالحقيقةِ العُرفِيّة، فلا يُصَانُ عنه التعريفُ، ولذلك إذا اشْتَمَلَ تعريفٌ على مَجَازٍ يَتَكَلَّفُون في تصحيحه بدَعْوَى أنّ المجازَ مشهورٌ، والمجازُ المشهورُ لا يُصان عنه التعريفُ.

قوله: (وكان قياسُه...) أي: قياسُ (اللفظِ) بمعنى: الملفوظ أي: كان حقُّه واللائقُ به، قوله: (كلّ مطروحٍ) أي: لا خصوصَ الحروفِ، قوله: (يَطْرَحُه اللِّسانُ) أي: والحلقُ والشفتان، وخَصَّ اللِّسَانَ بالذكرِ؛ لأنه أَشْهَرُ هذه الآلاتِ الثلاثِ، قوله: (مِنَ الصَّوْتِ) بيانٌ لـ (مَا يطرحه)، قوله: (بعض الحروف) أي: والحركات، وإنما اقتصَر على الحروفِ؛ لأنّ الحَرَكَاتِ لا تنفكُّ عنها فالحركاتُ ألفاظٌ، وأما قولُ بعضِ النحاة: (إنّ أقلَّ ما يُطلَق عليه اللفظُ حرفٌ واحدٌ)، فلم يُرِدْ بذلك الاحترازَ عن الحَرَكَةِ، بل هو ناظرٌ لِما ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ انفكَاكِ الحَرَكَةِ عن الحرفِ، على أنّ سيبويه يُسَمِّي الحَرَكَاتِ (٢) حروفًا صغيرةً، فالضمةُ واوٌ صغيرةٌ، والفتحةُ ألفٌ صغيرةٌ، والكسرةُ ياءٌ صغيرةٌ (٣).

---

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (ص: ٢٠٢ - ٢٠٥).

(٢) في المطبوع (ص: ١١) (الحركة) بالإفراد، والصوابُ ما أثبتُّ وفقا للمخطوطات.

(٣) وهذا الاستعمالُ ليس مختصًا بالإمامِ سيبويه - رحمه الله -، بل هو استعمالٌ للنحاة القدامى =

قوله: (**مِن هذا**) أي: التعريفِ الذي ذكر [١]، قوله: (**تَصرُّفَين**) هما النقلُ مِنَ المصدرِ إلى اسمِ المفعولِ، وتخصيصُه بما يطرحه اللِّسانُ مِنَ الحروفِ بعدَ أنْ كان عامًّا يشمَل الحروفَ وغيرَها كالنَّواةِ الملفوظةِ، هذا ما درَج عليه المُصنِّفُ في تقريرِ اللفظِ وهو أحدُ تَقَارِيرَ متعدِّدةٍ لهم في هذا المقامِ.

والتحقيقُ أنّ (**اللفظَ**) في الأصلِ مصدرٌ، قال في الأساسِ: وحقيقتُه الرميُ من الفمِ [٢]، وأمَّا: (**لَفظَتِ الرَّحَى الدقيقَ**)، و(**لَفَظَ البحرُ العنبرَ**) فمجازٌ لغويٌّ، ثم هو يُطلَق في اللغةِ بمعنَى: الملفوظِ إطلاقًا شائعًا كـ (**الخلقِ**) بمعنَى: المخلوقِ، و(**ضربِ الأميرِ**) أي: مضروبُه، [في قولِهم: (**الدينارُ ضربُ الأميرِ**)، أي: مضروبه][٣]، فهذا الإطلاقُ ليس تَصرُّفًا للنحويِّين كما ذكره الشارح، نَعَمْ النحوِيُّون تَصَرَّفُوا فيه [٤]

في كثيرٍ من الأحوال، يقول ابن جني: «اعلم أن الحركات أبعاضُ حروفِ المدِّ، واللين، وهي الألف والياء والواوُ، فكما أن هذه الحروفَ ثلاثةٌ، فكذلك الحركاتُ الثلاثُ، وهي الفتحةُ والكسرةُ والضمةُ، فالفتحةُ بعضُ الألفِ، والكسرةُ بعضُ الياءِ، والضمةُ بعضُ الواوِ، وقد كان متقدمو النحويين يُسمُّون الفتحةَ الألفَ الصغيرةَ، والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ، والضمةَ الواوَ الصغيرةَ، وقد كانوا في ذلك على طريقٍ مستقيمةٍ، ألا ترى أن الألفَ والياءَ والواوَ اللواتي هنّ حروفٌ توامّ كواملُ، قد تَجدُهُنَّ في بعض الأحوالِ أطولَ، وأتمَّ منهن في بعض، وذلك قولك: (**يخاف، وينام، ويسير، ويطير، ويقوم ويسوم**)». سر صناعة الإعراب لابن جني (١٧- ٢٠)، تح: الدكتور حسن هنداوي، ط: دار القلم - دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.

(١) في نسخة من المخطوطات (**التقرير**) بدلا من (**التعريف**)، وفي المطبوع (ص: ١١): «(**وتلخَّص**) أي: تحرّر، و(**هذا**) مُشارٌ به للتقريرِ السابقِ وهو قوله: (**فاللفظُ...**) إلى هنا».

(٢) يعني بذلك الزمخشريَّ، والأساسُ معجمه المشهور أساس البلاغة، ونصه فيه: «لفظ: لفظ النوى، وكأنها لفظُ العجم، ولفيظه: ما لُفظ منه، ولفظ اللقمة من فيه، ورمى باللُّفاظة، وهي ما يُلفَظ، ومن المجاز: لفظ القولَ ولفظ به، ﴿**مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ**﴾ (ق: ١٨)، ويقال: ما يلفظ بشيء إلا حُفظ عليه، ولفظ نفسه مات، كما يقال: قاء نفسَه، وفلان لافظ فائظ». أساس اللاغة للزمخشري (٢ / ١٧٣)، تح: محمد باسل العيون السود، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

(٣) ما بين القوسين زيادةٌ من المطبوع (ص: ١١).

(٤) في المطبوع (ص: ١١): «**فإطلاقُه بمعنى: اسمِ المفعولِ ليس من تصرُّفاتِ النحاةِ خلافًا للمُصنِّف، بل إنما تَصرَّفَ فيه النحاةُ**».

بالتَّخْصِيصِ فقط؛ لأنّ الملفوظَ مِنَ الفمِ أَعَمُّ مِنَ الصَّوْتِ وغيرِه، فخَصَّصُوهُ بالصَّوتِ [وغيرِه، فخصَّه النحاةُ بالصوتِ، فليس لهم إلا تَصَرُّفٌ واحدٌ، وفي شرحِ الطبلاويِّ (١) على المتن ما يُفيد أنّ النحاةَ لم يَتَصَرَّفوا فيه بشيءٍ، فراجِعْه](٢).

قوله: **(واستعمالُه)**، أي: اللفظُ في الحَدِّ، أي: حَدِّ الكَلامِ بمعنى: تعريفه، وعَلَّلَ الأَوْلَوِيَّةَ بقوله: **(لأنّ الصَّوْتَ جِنْسٌ بَعِيدٌ)**، أي: فلو أُخذ في تعريفِ الكَلامِ، كان الحَدُّ ناقصًا، بخلافِ أخذِ **(اللفظ)** في التعريفِ فإنه يكون حدًّا تامًّا، وقولُه: **(لانطلاقه)** بيانٌ لِكَونِ **(الصوتِ)** جنسًا بعيدًا يعني: أنَّ الصَّوْتَ يَشْمَلُ الصَّوْتَ السَّاذَجَ – وهو ما لا حرفَ فيه –، ويشمل اللَّفظَ، وهو الصَّوتُ المشتمِلُ على الحُرُوفِ، قوله: **(على ذي الحُرُوفِ)** أي: الصوتِ ذي

---

(١) **(الطبلاوي)** نسَبٌ يشترِكُ فيه عدةُ أعلامٍ، منهم ناصر الدين الطبلاوي ٩٦٦ هـ، ومنهم ابنه منصور الطبلاوي المتوفى ١٠١٤ هـ، صاحب العقود الجوهرية في حل ألفاظ الأزهرية، وقد أكثر العطَّارُ مِنَ النقلِ عنه، وذكره باسم **(الناصر الطبلاوي)** إحدى وعشرين مرة، في حين ذكره بـ **(الطبلاوي)** فقط مرتين، ومِن هنا يترجَّح أنْ يكونَ المنقولُ عنه الطبلاويَّ الأبَ، وهو محمدُ بنُ سالمٍ الطبلاويُّ الشافعيُّ الملقب بـ **(ناصر الدين)**، وهو إمام عصره في عدةِ علوم، وعاش في نحو مائة سنة، وأخذ عن الشيخ زكريا الأنصاري، والفخر بن عثمان الديلمي، والسيوطي، وله شرحان على البهجة الوردية لابن الوردي في الفقه الشافعي، وبداية القاري قي ختم البخاري، وتوفي سنة ٩٦٦ هـ، ويُبعده أن المترجمين لِلطَّبلاويِّ الأبِ لم يذكروا له شرحا على المقدمة الأزهرية، كما أنه لم يُذكَر في ضمنِ مَن شرحها، في حين أنّ الطبلاويَّ الابنَ له شرحٌ مشهورٌ على الأزهرية، ولم أتوصَّل إلى حكم قاطعٍ في الأمرِ، ولا أزال أنظر في المسألة، والله يهدينا إلى الحق والصواب، ينظر: الضوء اللامع (١١ / ٢١٢)، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي (٢ / ٣٢ – ٣٣)، بيروت، نش: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م، والأعلام (٦ / ١٣٤)، و(٧ / ٣٠٠).

(٢) ما بين القوسين زيادةٌ مِنَ ب، والمطبوع (ص: ١١).

الحُرُوفِ وهو اللَّفْظُ، وقوله: (وغيرِها) أي: غيرِ الحروفِ (١)، أي: وغيرِ ذي الحُرُوفِ، وهي الأصواتُ السَّاذَجَةُ كأصْوَاتِ الطُّيُورِ (٢).

ويَنْشَأ مِن كَلامِ المُصنِّفِ إشكالٌ، وهو أنّ أَخْذَ (القولِ) على هذا التَّقْريرِ في تعريفِ الكلامِ أولَى؛ لأنّ (القولَ) خاصٌّ بالمُسْتعمَلِ، بخلافِ (اللفظِ)؛ فإنه يشمَلُ المُهمَلَ، والمُسْتَعْمَلَ كـ (ديزٍ)، و(زيدٍ)، فيكون (القولُ) جنسًا قريبًا للكلامِ، و(اللفظُ) جنسًا بعيدًا، وأَخْذُ الجِنسِ القَريبِ في التعريفِ أَولَى مِنَ الجنسِ البعيدِ (٣)؟

وأُجيبَ بأنّ (القولَ) يُطلَق كثيرًا على الرَّأيِ والاعتقادِ، حتى صار كالحقيقةِ العُرفيّةِ، فيلتحقُ بالمُشترَكِ حينئذٍ، والمشترَكُ لا يدخل التعريفَ، فما ذُكرَ مُعارَضٌ بهذا المَانعِ، نعَمْ لولا ذلك المَانعُ كان أخذُه في التعريفِ أَولَى مِن أَخْذِ (اللَّفْظِ) فيه، هذا مُلخَّصُ ما قالوه هنا، وقد يُناقَشُ بأنّ (القولَ) - وإنْ أُطلقَ على غيرِ اللفظِ- لكنْ هنا ما يدُلُّ على أنّ المُرادَ به (اللفظُ)، واستِعمالُ الألفاظِ المشترَكةِ

---

(١) قال الإنبابيُّ: (ص: ١١) «قوله: (أي: غير الحروف...) إلخ، أي: فالضمير عائدٌ على (الحروف)، والكلامُ على حذف مضاف، ولك أن تقول: الضميرُ عائدٌ لـ (ذي)، والتأنيثُ مُكتسَبٌ مِنَ المُضاف إليه، فإنّ المضافَ قد يكتسب مِنَ المضاف إليه التأنيثَ، كما في قوله:

وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... ولكِنْ حُبُّ مَن سَكَنَ الدِّيارَ

وقد يكتسبُ التذكيرَ كما في قوله:

إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطَوعِ هَوًى ... وعقلُ عاصِي الهَوَى يَزدادُ تنويرًا»

(٢) (الطُّبُول) في ب، والمطبوع (ص: ١١).

(٣) وبهذا التقرير استدل ابنُ هشام - رحمه الله - في شرح قطر الندى (ص: ٣٢) على ضعف تعريف الكلمة بأنه: (لفظٌ وُضِع لمعنى مفرد)، فعدل عنه بما يشير إليه المُحَشِّي، فقال: (الكلمة قولٌ مفردٌ)، وفي شرح الكافية للرضي (١/ ٥ -٦) ما يُفيد أن (القول) يُطلَق في اللغة على المهمل كاللفظ، حيث قال -رحمه الله-: «فالقولُ والكلامُ واللفظُ من حيث أصلُ اللغة بمعنًى يُطلَق على كلِّ حرفٍ مِن حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه مفيداً كان أو لا، لكن القولَ اشتُهِر في المفيد بخلافِ اللفظ والكلامِ».

في الحَدِّ إنما يكون نقصًا فيه، إذا لم تقُم قرينةٌ تُعَيِّنُ المقصودَ، وأمّا إذا قامَتْ قرينةٌ، فإنه لا يكون نقصًا فيه، بخلافِ وضعِ الجنسِ البعيدِ موضعَ الجنسِ القريبِ فإنه نقصٌ في التعريفِ، وإخلالٌ به على كلِّ حالٍ، فما ذُكِر في مَعرِضِ المُعَارَضةِ لا يَصْلُحُ لِلمُعَارَضَةِ (١).

قوله: (**مشتمِلٍ**) بالجرِّ صفةُ صوتٍ، و(**ذي**) صفةٌ لمحذوفٍ، أي: حرفٍ ذي، أي: صاحبِ مَقاطِعَ، أي: مَخارِجَ، واشتِمالُ الصوتِ على الحرفِ ذي المَخارِجِ مِن قَبِيلِ اشتِمالِ العامِّ على الخاصِّ، بمعنَى تَحَقُّقِه فيه، كما يُقال: الحيوانُ مشتملٌ على الإنسانِ، بمعنَى أنّ ذلك العامَّ يتحَقَّقُ في ذلك الخاصِّ ويُوجَد فيه، والمُرادُ بالمقاطِعِ: جنسُها الصادِقُ بالمقطعِ الواحدِ، فيشمل ذلك الحرفَ الواحدَ، ويشمَل الحركةَ أيضًا كما تقدّم لك بيانُه، ولو حذف الشارحُ لفظَ (**مشتمِلٍ**) على أنْ يقولَ بـ (**أنه اسمٌ لصوتٍ ذي مقاطع**) (٢) لكان أظهرَ.

قوله: (**في قوَّةِ ذلك**) أي: الصوتُ المشتمِل على ذي مقاطعَ، قوله: (**بالقوة**) أي: لا بالفعلِ؛ إذ لا يُمكِن الإنسانَ التلَفُّظُ بها؛ لأنها مَعانٍ مُرادَةٌ مِنَ الكلامِ لم يُوضَعْ لها لفظٌ يدلُّ عليها، فهي صوتٌ مشتمِلٌ على ذِي مَقَاطِعَ حُكْمًا، فالضَّمَائرُ

---

(١) لعل الجواب الأقوى ما نقله السيوطيُّ عن ابن هشام، ونصُّه: «....، الجواب: أنّ حدودَ النحاة وغيرِهم مِن علماء الشرع ليست حقيقيَّةً يُراد بها الكشفُ التامُّ عن حقيقة المحدود، وإنما الغرضُ بها تمييزُ الشيءِ ليُعرَف أنه صاحبُ هذا الاسم، وهذا الغرضُ لا يُخلُّ به استعمالُ الجنسِ البعيدِ، ونحوه ممَّا يحترز عنه أهلُ العقلياتِ، وإنما وقعت هذه الاعتراضاتُ في كتب النحو من جهةِ متأخري المشارقةِ الذين نظروا في تلك العلوم، ولم يُراعوا مقاصدَ أربابِ الفنونِ، ثم على تقديرِ صحته فإنّا نمنع كونَ (**القول**) أخصَّ، بل هما سواء، وهو قول ابن جني، فلا مزيةَ لأحدهما». النكت للسيوطي (ص: ١٠٣ – ١٠٤).

(٢) سبق جلال الدين السيوطيُّ – رحمه الله – المُحَشِّيَ إلى هذا التحقيقِ، فأبطل تعريفَ اللفظ بأنه (**الصوتُ المشتمل على بعض الحروفِ الهجائية**) بوجود لفظ على حرفٍ واحدٍ، والشيءُ لا يشتملُ على نفسه، وعرّفه بأنه: (**الصوتُ المعتمد على المقطع**)، والظاهرُ من كلامِ المُحَشِّي عدمُ الاطلاعِ على نص السيوطي في المسألة. ينظر: النكت للسيوطي (ص: ١٢٧).

ألفاظٌ حُكْمِيّةٌ؛ لأنهم أَجْرَوا عليها ما أَجْرَوه على الألفاظِ بالفعلِ مِنَ الأحكامِ كالإسنادِ إليها، وتوكيدِها والعطفِ عليها وغيرِ ذلك مِنَ الأحكامِ.

والحاصلُ أنّ (اللفظَ) حقيقتُه في عُرْفِ النحاة أمران: الأول: ذو مقاطعَ، والثاني: ما هو في قوّته[١]، فهي ألفاظٌ حقيقةً عند النحويين، ولا يُنافيه قولُ الشارحِ: **(فإنها ألفاظٌ بالقوّة)**؛ لأن الباءَ فيه سببيّةٌ، أي: هي ألفاظٌ حقيقةً بسبب أنها في قوةِ المقطعِ.

قوله: **(ألا ترَى أنها مُستحضَرةٌ)** لم يقل: ألا ترى أنه يُنطَق بها، فيقال: **(زيد قام هو)**؛ إشارةً إلى أنّ المُستَتِرَ لا يُنطَقُ به أصلاً، وأمَّا قولُ المعربين: إنّ في **(قام)** مثلا ضميراً مستتراً تقديرُه: هو، وفي **(تقوم)** ضميراً مستتراً تقديرُه: أنت ونحو ذلك، فهو محضُ تقريبٍ، وفي الحقيقةِ الملفوظُ به ليس هو عينَ ذلك المستترِ، بل هو ضميرٌ بارزٌ منفصلٌ استُعيرَ للتعبيرِ به عن المستترِ؛ لضيقِ العبارةِ؛ وتسهيلاً للمتعلِّمِ كما يُفهِمه قولُهم: **(تقديرُه)**.

فإن قلتَ: حيث كان الضميرُ المستَتِرُ لا يظهر بوجهٍ ما: فما معنى كونِه تارةً يكون مستتراً وجوبًا، وتارةً يكون مستتراً جوازًا؟

فالجوابُ أنّ هذه تفرقةٌ اصطلاحيّةٌ[٢]، ولا مشاحةَ في الاصطلاحِ[٣].

---

(١) الأَوْلَى أنْ يُقال: حقيقةُ اللفظِ في عُرْفِ النحاة أمران: الأوّل: الأصواتُ المشتملة على بعض الحروف، **الثاني**: الأصواتُ المقدرة، والتعبيرُ عنه بـ **(أو ما هو في قوة الملفوظ)** يوهِم أنّه يمكن التلفُّظُ بالضمائرِ المستترة، والأمرُ ليس كذلك.

(٢) قال الإنبابي (ص: ١٢): «قوله: **(تفرقة اصطلاحيَّة)**، أي: اصطلَحوا على أنّ الضميرَ المستترَ جوازًا هو ما كان عاملُه يصحُ أنْ يرفَعَ اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا، وعلى أنّ المستَتِرَ وجوبًا هو ما كان عاملُه بخلاف ذلك».

(٣) تقسيمُ الضميرِ المستترِ إلى واجب الاستتار وإلى جائزه يُعَدُّ من المسائلِ النحوية التي اشتُهرت على ألسنة المعربين والصوابُ خلافُها؛ وعليه قال ابنُ هشام: "هذا التقسيمُ تقسيمُ ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظرٌ، إذ الاستتارُ في نحو: **(زيدٌ قام)** واجبٌ، فإنه لا يقال: **(قام هو)** على الفاعلية، وأما **(زيدٌ قام أبوه)**، أو **(ما قام إلا هو)** فتركيبٌ آخر، والتحقيقُ أن يقال: ينقسم العاملُ إلى ما لا يرفع إلا الضميرَ المستترَ كأقوم، وإلى ما يرفع غيرَه كقام" أوضح المسالك (١ / ٨١)، ط: دار الطلائع، وينظر: مرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء دراسة نحوية فقهية لأحمد التجاني ثاني سعد الأزهري (١ / ٨٢ - ٨٤)، نش: الهجرة الأولى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠م.

تنبيه:

تعريفُ اللفظِ بما ذُكر يشملُ القرآنَ، فهو لفظٌ حقيقةً لكن لا يقالُ فيه: لفظُ اللهِ؛ لعدمِ الإذنِ الشرعِيِّ، نعَمْ يقالُ: كلامُ اللهِ وكلماتُه.

تعريف الصوت وشرحه:

قوله: (**والصَّوْتُ عرضٌ**) أي: الصَّوْتُ الذي هو مُسَمَّى اللفظِ لا مُطلَقُ الصَّوْتِ الذي هو عندَ أهلِ السُّنَّةِ كيفيّةٌ يَخْلُقُها اللهُ في الهَواءِ عند تموُّجِه؛ بسببِ القرعِ أو القلعِ، وقالتِ الفَلاسِفَةُ (١): إنّ تلك الكيفيّةَ مَعْلُولَةٌ للقرعِ أو القلعِ على قاعدةِ مذهبِهم مِنَ القولِ بالتعليلِ، ثم إنّ الهواءَ المتكيِّفَ بتلك الكيفيّةِ يصِلُ بها صماخَ الأذنِ؛ فيُسمَعُ الصوتُ، وقد كان الأَوْلَى للشارحِ أن يقتصرَ هنا على تعريفِ مُطلَقِ الصوتِ.

قوله: (**يقوم بمَحَلٍّ**) صفةٌ كاشفةٌ؛ لأنّ العرَضَ هو ما قام بغيرِه، قوله: (**يخرج من إلخ**) صفةٌ ثانيةٌ لـ (**عرض**)، فهذه الجملةُ والتي قبلها كلٌّ منهما في مَحَلِّ رفعٍ صفةٌ لـ (**عَرضٍ**)، قوله: (**الرِّئة**) بالهمزةِ، هي عضوٌ ذو شُعبتَين إحداهما في الجانبِ الأيمَنِ ولها ثلاثُ شُعَبٍ، والأخرى بالأَيسَرِ وهي ذاتُ شُعبَتَيْنِ يُحيطُ ذلك العُضْوُ بالقلبِ كالفِراشِ اللَّيِّنِ له يجذبُ للقلبِ بانبساطِه النَّسيمَ، ويخرُجُ عنه بانقباضِه البُخارُ الدُّخَانيُّ [المُحْتَرِقُ](٢) على مثالِ المِنْفاخِ، قوله: (**معَ النَّفَسِ**) بفتحِ الفاءِ، أي: مُصاحِبًا له مِن مُصاحَبَةِ الصفةِ التي هي العَرَضُ للموصوفِ الذي هو النَّفَسُ.

قوله: (**مستطيلا**) حالٌ مِنَ الضميرِ المستترِ في (**يخرج**) العائدُ للعرَضِ أي: يخرج ذلك العرَضُ في حالِ كونِه مستطيلاً، ووصفُه بالخروجِ والاستطالةِ والامتدادِ تبعًا لمَحلِّه وهو النفَسُ، قوله: (**متصلاً بمقطعٍ**) أي: معتمِداً عليه وخارجًا منه،

(١) في المطبوع: (ص: ١٢): (**وقال كُفّارُ الفلاسفة**)، وكلمة (**كفار**) ساقطة في الأصل، وهو الأولى؛ لأن المعتمد عليه عند أهل السنة عدم تكفير أحدٍ من أهل القبلة، حتى الفلاسفة المسلمين.

(٢) زيادة من ب.

وهذه حالٌ من ضمير (يخرج) أيضًا، لكنها حالٌ مقدّرةٌ [على حدِّ قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾(١)، وذلك](٢) لأنّ الثابتَ لذلك العرَضِ حالَ الخروجِ هو الامتدادُ والاستطالةُ، واتّصالُه بالمخرَجِ إنما هو عند انْحِبَاسِه فيه بعدَ [ذلك](٣)، ثم إنّ هذا التعريفَ لا يشمل الألِفَ اللَّيِّنةَ الخارجةَ من مَحْضِ الجَوْفِ؛ [فإنها لم تتّصلْ بمَقطعٍ](٤)، وأجابوا بأنّ فيها مَقْطعًا مقدَّرًا، قاله بعضُ أشياخِنا ولا أفْهَمُ له معنًى، وأجاب بأنها نفَسٌ قويٌّ لا مقطَعَ له غيرُ الجوفِ.

[وقوله: (بمقطعٍ) متعلقٌ بقوله: (متصلًا)](٥)، وقوله: (مِن مقاطعَ) [جارٌّ ومجرورٌ صفةٌ لـ (مقطع)، وإضافةُ (مقاطع) لـ (حروف) مِن إضافةِ المَحَلِّ للحَالِّ؛ لأنّ المُرادَ بالمقاطعِ المخارجُ والحروفُ حالَّةٌ فيها، وإضافةُ (حروف) للحلقِ، وما بعدَه من إضافةِ الحالِّ للمحَلِّ؛ لأنّ](٦) الحلقَ واللسانَ والشفتَين هي المخارجُ، والتقييدُ بذلك؛ نظَرًا إلى الغالبِ والواقعِ، وهو أنّ آلةَ المتكلِّمِ المعهودةَ في الجملةِ هي ما ذُكِر.

ولو فُرِض أنّ اللهَ - تعالى - وضع قوّةَ النطقِ في غيرِ هذه الثلاثةِ كَيَدٍ مثلًا كما هو المنصوصُ في يومِ القيامةِ: ﴿ قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾(٧)، فالوجهُ أنّ ذلك لفظٌ وقد يُقالُ: إن ذلك ليس بلفظ؛ لأن هذا أمرٌ اصطلاحيٌّ(٨)، ولا مشاحةَ في الاصطلاحِ(٩).

---

(١) (هود: ١٠٨).

(٢) ما بين القوسين زيادة من د، وط (ص: ١٢).

(٣) زيادة من ب.

(٤) ما بين القوسين زيادة من د، وط: (ص: ١٢).

(٥) ما بين القوسين زيادة من د، وط (ص: ١٢).

(٦) ما بين القوسين من د، وط (ص: ١٢ - ١٣).

(٧) (فصلت: ٢١).

(٨) في د، وط: (ص: ١٣): «**لأنهم اصطلحوا على أنّ حقيقةَ اللفظِ هي ما ذكره المُصنِّفُ**».

(٩) قال الإمام القرافي: «والكلامُ قد يحصل مِنَ الجمادِ، فإنّ الأصواتَ والحروفَ لا يُشترَطُ فيها الحياةُ، فإنها رياحٌ تنضغطُ في مجارٍ، وهذا المفهومُ يتأتّى في الجمادِ، وقد أُخبِرتُ عن القاضي =

وقولُه: (وإطلاقُ المقطعِ...) إلخ، أي: كما يفيده قولُه: (ذي مقاطعَ)، وقولُه: (من مقاطعِ حروفِ الحلقِ)، قولُه: (مِن إطلاقِ الحالِ) أي: اسمُ الحالِّ وهو لفظُ (مقطَعٍ)، والحالُّ هنا هو الحرفُ مع الحركةِ أو الحرفان ثانيهما ساكنٌ، والمَحَلُّ هو المخرَجُ، فالذي أطلَق إنما هو اسمُ الحالِّ لا الحالُّ نفسُه كما يُفيده ظاهرُ عبارتِه.

= الفاضلِ وزيرِ الملكِ الناصرِ صلاحِ الدينِ أنه جاءه رجلٌ، فقال له: عندنا صنَمٌ يتكلَّمُ، فذهب إليه معه، فوجد صنَمًا مِن رخامٍ أحمرَ قد أتى عليه الرملُ إلا رأسه، وهو ساكتٌ، فقال له الفاضلُ: ما له لا يتكلَّمُ؟ فقال له: تريد ذلك؟ فقال: نعم، فوضع الرجلُ إصبعَه على ثقبٍ في وسط رأسِه، والريحُ يخرج منه خروجًا شديدًا، فمنع الريحَ من الخروجِ، حتى تغمّر باطن الصنمِ به، ثم فتح ذلك الثقب، فشرع الريحُ يخرج، وجعل الصنمُ يقول: (**هاتان المدينتان كانتا لشدّاد وشديدٍ ابني عادٍ، ماتا وصارا إلى التراب، مَن ذا الذي يبقى على الحدثان**)، وطول في الحدثان تطويلا شديدا، حتى فرغ الريح من جوفه، ثم أعاد سدَّ ذلك الثقب، فأعاد القولَ بعينه مرارا، وهو لا يزيد على ذلك ولا ينقص، وسرُّ ذلك أنّ الكلامَ أصلُه الريحُ الذي هو النفَسُ، فإذا ضغطه الإنسان حدث الصوتُ مِن غيرِ حرفٍ، فإن قطع ذلك الصوتَ في مقطعٍ مخصوصٍ حدث الحرفُ المناسبُ لذلك المقطعِ، فصار الصَّوتُ عارضًا للنفَسِ، والحرفُ عارضًا للصوت، لكن يُشترَط في المجرى ملوسة خاصة، وصقال خاص، فإن تغير بطل الكلام، ألا ترى أنّ الإنسانَ إذا خشن حلقُه بكثرة الصياح انقطع صوتُه، أو بكثرة الرطوبة في النزلات الباردة انقطع كلامُه أيضا، فمَن استطاع أن يصنع مجرى على هذه الصورةِ تأتّى له أن يتحيل على هذا الكلام من الجماد، فعاملُ هذا الصنم صنعَ هذا المجرى، وسلّط عليه الريحَ مِن مكانٍ ينزل منه، ويخرج من رأس هذا الصنم، وإذا سدّ الثقب انبعث الهواءُ في ذلك المجرى المصنوعِ، فإذا فتح الثقب شرع الهواءُ يخرج مِن ذلك المجرى، ويتقَطّع في مقاطع وُضِعَتْ فيه، فتحدث حروفٌ في تلك المقاطع، فوضع في ذلك الصنم مقاطعَ حروفِ تلك الكلمات فقط، وكذلك بلغني أنّ الملكَ الكاملَ وُضِع له شمعدان، كلّما مضى من الليلِ ساعةٌ انفتَح بابٌ منه، وخرج منه شخصٌ يقف في خدمة السلطان، فإذا انقضت عشر ساعاتٍ طلع شخصٌ على أعلى الشمعدان، وقال: (**صبَّح اللهُ السلطانَ بالسعادة**)، فيُعلَمُ أنّ الفجر قد طلع، وقد عملْتُ أنا هذا الشمعدان، وزدتُ فيه أنّ الشمعةَ يتغيَّرُ لونُها في كل ساعةٍ، وفيه أسدٌ تتغيَّرُ عيناه من السواد الشديد إلى البياض الشديد، ثم إلى الحمرةِ الشديدة في كلِّ ساعةٍ لهما لونٌ، فيُعرَفُ التنبيه في كل ساعةٍ، وتسقط حصاتان من طائرين، ويدخل شخصٌ، ويخرج غيرُه، ويُغلَق بابٌ ويُفتَح بابٌ، وإذا طلع الفجرُ طلع شخصٌ على أعلى الشمعدان وإصبعه في أذنه يُشير إلى الأذان، غير أنّي عجزتُ عن صنعة الكلامِ، وصنعتُ أيضًا صورةَ حيوانٍ يمشي ويلتفت يمينًا وشمالاً، ويصفر ويتكلم، وبالجملة فاتفق العقلاءُ على أنّ الأصواتَ لا تفتقر للحياة، وإذا نطق الجمادُ بالكلامِ فهو كلامٌ عند العرب، ولم يندرج في الحد» نفائس الأصول (١ / ٤٣٩ - ٤٤٢).

[وبقِيَ أنّ الحرفَ هل هو كيفيّةٌ قائمةٌ بالصوتِ، أو هو الصوتُ باعتبارِ تلك الكيفيّةِ، أو مجموعُهما؟ ثلاثةٌ تعرّضْنا لها في تعليقِ الرسالةِ الفارسيّةِ](١).

قوله: (إذِ المَقْطَع...) إلخ، تعليلٌ لِكَونِ الإطلاقِ مَجازيًّا، هذا وقد يُعترَضُ بأنه لزِم على هذا التقريرِ اشتمالُ تعريفِ الصوتِ على المجازِ، والتعاريفُ تُصانُ عنه، وقد يُجاب بأنّ هذا مجازٌ مشهورٌ فلا يضُرُّ اشتمالُ التعريفِ عليه، قوله: (المُوسِقى) ضبَطَه شيخُنا (٢) [في حاشيته](٣) بكسرِ السينِ بلا ياءٍ بعدَها كلمةٌ يونانيّةٌ معناها الأنغامُ والألحانُ (٤)، [وههنا كلامٌ يُطلَب من تعليقِنا على شرح أشكالِ التأسيس في الهندسةِ](٥).

معنى الإفادةِ في التعريف:

ش: و(الإفادةُ) مصدرُ: أفاد، والمُرَادُ بها إِفْهَامُ مَعْنًى مِنَ اللَّفْظِ يَحْسُن السُّكوتُ عليه مِنَ المُتَكَلِّمِ، أو مِنَ السَّامِعِ له، أو مِن كُلٍّ منهما عَلَى الخِلافِ في ذلك،

---

(١) هذه الفقرة موجودة في د، وط (ص: ١٣)، وساقطة في بقية النسخ.

(٢) كثر في هذه الحاشيةِ نقلُ المحشِّي عن أحد شيوخه بهذه العبارةِ، وبما أنّ له كثيراً مِنَ الشيوخِ فالعبارةُ على قدْرٍ من الإبهامِ والاحتمالِ، غيرَ أن الأستاذَ محمد عبد الغني حسن جزم في كتابه الحسن العطار (ص: ٢٣) بأنه الشيخ محمد الصبان، فقال: «...، ويشير إليه العطّارُ في حاشيته على شرح الأزهرية بقوله: (شيخنا)»، وإذا ثبت أنه الصبّانُ على إطلاقه فلا بد أن يكون له حاشيةٌ على شرح الأزهرية؛ لأن نقولاتِ العطار عنه في هذه الحاشية ليست في حاشيته على شرح الأشموني على الألفية، فيغلب على الظن أنه نقلٌ من حاشية نحوية مرتبطة بشرح الأزهرية، والله أعلم بحقيقةِ الأمر.

(٣) ما بين القوسين ساقط من المطبوع (ص: ١٣).

(٤) المشهورُ في ضبط الكلمةِ زيادةُ الياء بين السين والقاف، فيقال: (مَوسِيقَى)، وقد تضم الميمُ فيقال: (مُوسِيقَى). ينظر في تعريفه وضبطه: الموسيقى الكبير للفارابي (ص: ٤٧)، تح: غطاس عبد الملك خشبه، نش: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، وجوامع علم الموسيقى لابن سينا (ص: ٩)، تح: زكريا يوسف، نش: المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٦م، والمعجم الوسيط (ص: ٨٩١).

(٥) ما بين القوسين زيادة من د، وط (ص: ١٣)، وساقطة في بقية النسخ.

وأَصَحُّها أوّلُها ؛ لأنّ السُّكُوتَ خِلافُ التَّكَلُّمِ، فكَمَا أنّ التكلُّمَ صِفَةُ المُتَكَلِّمِ يكون السُّكوتُ صفتَه أيضا، فخرج بذلك المُفْرَدَاتُ كلُّها، والمُرَكَّبَاتُ التي لا تُفيدُ الفائدةَ المَذْكُورةَ؛ لِكَوْنِها غيرَ مُشْتَمِلَةٍ على إِسْنَادٍ كـ (غلام زيد)، والمُرَكَّباتُ الإِسْنَاديّةُ التي لا تُفيدُ، إمَّا لِكَوْنِها ناقصةً نحو: (إنْ قام زيدٌ)، أو لكونِ مضمونِها معلومَ الثبوتِ، أو الانتفاءِ بالضرورةِ، فالأولُ نحو: (الجزءُ أقلُّ مِنَ الكلِّ)، والثاني نحو: (الكلُّ أقلُّ مِنَ الجزءِ).

ح: قوله (**مصدرُ: أفاد**)، جَعْلُها هنا مَصْدراً يُنافِي ما سبق؛ لأنّنا – فيما سبق – جَعَلْنَاها صِفَةً للكَلَامِ، أي: كونُ الكَلامِ مُفيداً، وما هنا يقتضي أنْ تكونَ صفَةً للمتكلمِ؛[لأنّ المَصْدرَ أَحْدَاثٌ قائمةٌ بالفاعِلِ](١)، وقد يُجاب بأنّ قولَه: (**إفهامُ معنًى**) أي: كونُ اللفظِ بحيث يُفهَم منه المَعْنَى، فالإفهامُ مصدرُ المبنيِّ للمجهولِ(٢)، فهو صفةٌ للّفظِ – حينئذٍ – فتوافَق الكلامان.

قوله: (**في ذلك**) أي: في تفسيرِ حسنِ السكوتِ على أنّ كلا منهما لازمٌ للآخَرِ، ومِن ثَمّ قيلَ: إن الخلافَ لفظيٌّ، فحُسْنُ سكوتِ المتكلِّمِ يلزمُه حُسْنُ سُكُوتِ السَّامعِ وبالعَكْسِ، ومعنى: (**حسنِ السكوتِ**) هو أن يأتيَ المتكلمُ بالمسنَدِ والمسنَدِ إليه مع الإِسناد (٣)، وحينئذٍ لا يصيرُ السَّامعُ – بعد ذلك – منتظِراً لشيءٍ آخَرَ انتظاراً تامًّا، فلا يضُرُّ الانتِظارُ الناقِصُ كانتظارِ المَفْعولِ به وبقيةِ الفَضلاتِ كالحالِ ونحوِه.

قوله: (**المُفْرَدَاتُ كُلُّها**)، ومنها المُرَكَّبَاتُ الإضافيّةُ التي جُعِلَتْ أعلاماً كـ (**عبد الله**) على الرَّاجحِ؛ فإنّ معناه – إذ ذاك – الذَّاتُ المخصوصةُ لا مع اعتبارِ نسبتِها لله

(١) زيادة من د، وط (ص: ١٣).

(٢) قال الإنبابي (ص: ١٣): «قوله: (**إفهام معنى**) إلخ قد يُجاب أيضا بأنه مصدرُ المبنيِّ للفاعلِ، وقوله: (**من اللفظ**) بيانٌ للمفهِمِ بكسر الهاء، أي: أنْ يُفهِمَ اللفظُ معنًى على الإسناد المجازي كما تقدم».

(٣) معنى هذا أن عدمَ ظهور المعنى للسامع بعد إتيان المتكلم بأركان الجملة على النمط الصحيح لا يضر، فكلما جيء بما يتوقف عليه المعنى من التركيب تحققت الإفادةُ.

تعالى، ولا يدلُّ جُزْؤُه على جزءِ معناه [١]، أما إذا لم يُجعَل علَمًا فجُزْؤُه الأوَّلُ يدُلُّ على المَنسُوبِ، والثاني على المنسوبِ إليه، وهما جُزْآنِ للمعنى، وهو ذاتٌ منسوبةٌ لله تعالى، والجزءُ الثالثُ النسبةُ [الإضافيّةُ][٢] فهو مركّبٌ.

لا يُقالُ: المفرداتُ خارجةٌ بـ (**ما**) في قوله: (**عبارةٌ عما اشتمل... إلخ**) [٣]؛ لأنّ الشارحَ قد أَوْقَعَها على (**مؤلَف**)؛ لأنّا نقول لا يتعيَّنُ ذلك؛ لجوازِ أن يُرادَ المؤلَّفُ من الحروفِ، أو أنّ هذا بالنَّظَرِ لكلامِ المتنِ في حدِّ ذاتِه بقطعِ النظرِ عن حلّ الشارحِ.

قوله: (**إما لكونها ناقصةً**)، وفي حكمها جملةُ الصلةِ والصفةِ والخبرِ والحالِ. واعتُرِضَ بأنّ المركَّبَ الإسناديَّ لا يكونُ إلا مفيداً؛ لأنّ الإسنادَ ضَمُّ كلمةٍ إلى أخرى على وجهٍ يُفيد، وأُجيبَ بأنه لم يُرِدْ بـ (**المركباتِ الإسنادية**) ما فيه إسنادٌ في الحالِ، وإنما أرادَ بها ما يشمل ما فيه إسنادٌ في الأصلِ كجملةِ الشرطِ، وذلك الإسنادُ قد زال بدخول أداة الشرط [٤]، ألا ترَى أنّ (**إنْ قام زيدٌ**) قبلَ دخولِ الشرطِ مفيدٌ، فلما دخل الشرطُ - وهو (**إنْ**) - زالتِ الإفادةُ، فيصدق عليه أنه مفيدٌ بحسبِ الأصلِ.

---

(١) المركباتُ الواقعةُ علَمًا مختلَفًا في أمرها، حيث إنها بالنظر إلى المعنى مفرداتٌ؛ إذ لا يدل جزءُ كلٍّ منها على جزءِ معناها العلَميِّ، انطلاقا من أنّ المفرد: هو ما لا يدل جزؤُه على جزءِ معناه، في حين أنها بالنظر إلى اللفظ مركباتٌ، وخصوصا المركب الإضافي الذي يجري الإعرابُ على المضاف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ويُجرُّ المضافُ إليه.

(٢) ما بين القوسين زيادةٌ من د، وط (ص: ١٣).

(٣) افتراضُ الأسئلةِ في كتب التراث منهجٌ جذّابٌ، مُثيرٌ لانتباه القارئ، فإذا جاء الاعتراضُ بأسلوب (**لا يُقال**) فإنه يدل على ضعفِ الاعتراضِ، وإذا جاء بأسلوب: (**ولقائلٍ أن يقول**)، فإنه يدلُّ على الاعتراض القويِّ، وأمّا إذا جاء بأسلوب: (**فإن قيل**)، أو (**فإن قلت**) فإنه مستبعَدٌ إلى حدٍّ ما، فيحتمل أن يكون قويا، ويحتمل أن يكون ضعيفا، يقول في ذلك القرافي: "فائدة: متى قال الإمام في السؤال: (**لا يقال**) فالسؤالُ عنده ضعيفٌ؛ لأنه أتى بصيغة النفي في أوله، فلا قدم للسؤال في الثبوت، ومتى قال: (**ولقائلٍ أن يقول**) فهو عنده قويٌّ؛ لأنه ابتداه بلام الاختصاص التي هي للثبوت، فهو متمكّن القدم في الثبوت، ومتى قال: (**فإن قيل**)، أو (**فإن قلت**) فهو عنده متقاربٌ في البعد من ظهور الفساد، وللصحّة؛ لأنّ (**إنْ**) في لسان العرب للشك، فلا تدخل ولا يُعلّق عليها إلا مشكوكٌ فيه، فلا تقول: (**إنْ زالتِ الشمسُ أكرمتُك**) «نفائس الأصول في شرح المحصول (١ / ١٥٥)».

(٤) في د، والمطبوع (ص: ١٣) «فإنه كان فيها إسنادٌ، ولكنّه زال بدخولِ أداةِ الشرطِ».

وقد جعَلَ الشارحُ النقصانَ وصفًا للمُركَّب وهو ظاهرٌ، وقد يُجعَل وصفًا للفائدة، ووجهُه أنّ (**إنْ قام زيدٌ**) يفيد فائدةً ناقصةً، وهو أن قيامَ زيدٍ يحصل بعده أمرٌ، ولا تتمّ الفائدةُ إلا بتعيينِه بذكر الجواب.

قوله: (**أو لِكَونِ مضمونِها...**) إلخ، التحقيقُ أنّ [قولَنا: الكلُّ أعظَمُ من الجزءِ ونحوِه ممَّا هو معلومُ الثبوتِ أو الانتفاء](١) كلامٌ؛ لأنه خبرٌ وكلُّ خَبَرٍ كلامٌ، فإن قلتَ: إنّ مثلَ هذا ليس بمُفيدٍ، فالجوابُ أنّ معنى كونِ الكلامِ مفيدًا أنه بحيث يُفهَم منه معنًى يصِحُّ السكوتُ عليه وإن كان حاصلاً عند السامعِ.

قال أبو حيّان (٢): «كان بعضُ مَن عاصَرْناه يقول: العَجَبُ لهؤلاءِ النحاة يَجيئون لأَصْدَقِ القَضَايَا فيَجْعَلُونها لَيْسَتْ بكلامٍ، كقولنا: (**النَّقيضَانِ لا يَجْتَمعَانِ ولا يَرْتَفعَانِ، والضِّدّانِ لا يَجْتَمعَانِ وقد يَرْتَفعَانِ، والكلُّ أكبرُ منَ الجزءِ، والواحدُ نصفُ الاثنينِ**)، ويَلْزَمُهم - لَمّا شَرَحُوا (**المفيدَ**) بأنه الذي يفيد السامعَ عِلْمَ ما لم يكن يعلَمُ - أنّ الكلامَ إذا طرق سمعَ إنسانٍ، فاستفاد منه شيئًا (٣)، ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونَه أولاً، أنه لا يكون كلامًا باعتبار المرّةِ الثانيةِ؛ لأنه لم يُفِد علمَ ما لم يكن يعلم، فيكون الشَّيءُ الواحدُ كلامًا وغيرَ كلامٍ بحسبِ إفادةِ السامعِ هذا خلفٌ»(٤) اهـ.

قال شيخنا: الذي يظهر لي أنّ التحقيقَ جعلُ مثلِ (**السماءُ فوقنا، والأرضُ تحتنا**)

---

(١) ما بين القوسين زيادةٌ من د، وط (ص: ١٣ - ١٤)، وفي بقية النسخ (**التحقيق هذا كله..**).

(٢) هو محمد أثير الدين بن يوسف بن علي، بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي النفزي، الإمام العلامة في علوم اللغة والتفسير والقراءات والحديث، ومن كتبه ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل والبحر المحيط، ولد في آخر شوال سنة ٦٥٤ ه، وتوفي في صفر سنة ٧٤٥ هـ. الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (٣ / ٤٣ - ٦٠)، وبغية الوعاة (١ / ٢٨٠ - ٢٨٥)، وشذرات الذهب (٨ / ٢٥١ - ٢٥٤).

(٣) قال الإنبابي (ص: ١٤): «قوله: (**ويلزمهم لما شرحوا المفيدَ بأنه الذي يفيد...**) إلخ، فيه أنّ كلامَهما محمولٌ على الشأن، فـ(**السماء فوقنا**) غيرُ كلامٍ، وإن خُوطِب به مَنِ اتَّفَق أنه يجهله، و(**قام زيدٌ**) كلامٌ وإن خوطب به مَن علمه».

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١ / ٣٤ - ٣٥) ط دار القلم - دمشق.

كلامًا في اصطلاح النحاة؛ لأنهم إنما يبحثون عن الألفاظ؛ لأنّ موضوعَ علم النحو الكلماتُ العربيَّةُ لا المَعَاني (١)، فالوجه أن كلَّ كلامٍ أتتْ كلماتُه في تركيبِها على ما يَجبُ مُراعاتُه مِنَ الحركاتِ الإعرابيةِ حُكم بأنه كلامٌ، ولا التِفاتَ لِمَعْنَاه هل هو معلومٌ أوْ لا، وبهذا تعلَمُ أنّ المَلْحُونَ ليس بكلامٍ في اصطِلاح النحاة؛ لأنه لا إسنادَ فيه، واستفادةُ العَوَامِّ بالكَلَام المَلْحُون عُرْفٌ حدث بينهم، نَعَمْ هو كلامٌ لغةً؛ لأن الكلامَ يُطلَق لغةً على كلِّ ما نُطق به ولو كان مهمَلاً، اهـ(٢)؛ ويؤيّده ما قاله المرادي (٣): لم يَشْتَرِطْ كثيرٌ مِنَ النُّحَاةِ في الكَلَامِ سوى التَّرْكِيبِ الإِسْنَاديِّ فمتى حصل الإسنادُ كان كلامًا، ولم يَشْتَرِطُوا الإفادةَ ولا القصدَ (٤).

---

(١) في هذا الكلامِ نظرٌ؛ لأن علمَ النحو في واقعه ليس مقصوراً على الألفاظ، فالنحو علمٌ يجمع بين اللفظ والمعنى، فالتراثُ النحوي - خصوصًا كتاب سيبويه وما على شاكلته - يردُّ هذه الشبهةَ؛ ومن هنا اشتهر على ألسنة القوم (**الإعراب فرع المعنى، ولو أنصفوا لقالوا: المعنى فرع الإعراب**)، ولو كان لهذا الكلامِ شيءٌ مِنَ الصحةِ لما قسّم سيبويه الكلام إلى مستقيم حسن، نحو: (أتيته أمس)، وإلى مستقيم كذب نحو: (**حملت الجبلَ**)، وإلى مستقيم قبيح نحو: (**قد زيداً رأيت**)، وإلى مُحَال، نحو: (**أتيتك غدا**)، وإلى مُحَال كذب، نحو: (**سأحمل الجبل أمس**). ينظر: الكتاب لسيبويه (١ / ٢٥ - ٢٦)، وهذه القضية قديمة حديثة جرى حولها مناظراتٌ، منها ما جرى قديمًا بين أبي سعيد السيرافي النحوي ومتى بن يونس المنطقي، وما جرى حديثا بين الشيخ محمد أحمد عرفة، وبين الأستاذ إبراهيم مصطفى كما هي في كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني (١ / ٥٦ - ٥٧).

(٣) هو أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المصري المرادي، المالكي، بدر الدين النحوي، المعروف بابن أم قاسم، ومن كتبه الجنى الداني، وشرح المفصل، وشرح التسهيل، وشرح الألفية، وتوفي - رحمه الله - بالقاهرة يومَ عيد الفطر سنة ٧٤٩ هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٢ / ٣٢- ٣٣)، وبغية الوعاة (١ / ٥١٧)، والأعلام (٢ / ٢١١).

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن قاسم المرادي (١ / ٢٨)، تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩م.

معنى القصدِ في التعريفِ:

ش: والقَصْدُ الإرَادةُ (١)، وهي أنْ يَقصِدَ المُتكَلِّمُ إفادةَ السَّامعِ أيَّ سامعٍ كان، فخرج بذلك كلامُ النائمِ والسَّاهِي ونحوهما، وذهب ابنُ الضَّائعِ - بمعجمةٍ فمهملةٍ (٢) - إلى أنّ القصدَ لا يُشْتَرط؛ فإنه مُسْتَفَادٌ من حُصُولِ الفائدة؛ لأن قولَ النائمِ: (قام زيدٌ)، مثلاً لا يُسْتَفادُ منه شَيءٌ (٣)، والمُتَأخِّرُون على خلاف قولِه منهم الجُزُوليُّ (٤) في مُقَدِّمَتِه (٥)، وابنُ مالكٍ في تَسْهِيلِه (٦)، وابنُ عُصْفورٍ (٧) في مُقَرَّبِه (٨)، ولا حاجةَ إلى ذكرِ التركيب؛ كما سيأتي، ولا إلى

(١) ينظر: (ق ص د) جمهرة اللغة (١/ ٦٥٦)، والطراز الأول (٦/ ١٧٥ - ١٧٦).

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي الكتامي، ومن كتبه شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وتوفي - رحمه الله - سنة ٦٨٠، ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٠٤)، والأعلام (٤/ ٣٣٣-٣٣٤).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (١/ ٣٥-٣٦).

(٤) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى بن يوماريلي المراكشي اليَزْدَكْتَنِّي، ومن كتبه: المقدمة المسماة بالقانون، وشرح أصول ابن السراج، وتوفِّيَ بمراكش سنة ٦٠٧ هـ، بغية الوعاة (٢/ ٢٣٦ - ٢٣٧)، وشذرات الذهب (٧/ ٤٩-٥٠).

(٥) قال في المقدمة الجزولية (ص: ٣): «الكلامُ: هو اللفظُ المُرَكَّبُ المُفيدُ بالوضعِ»، وأنت - كما ترى - لم يُصرِّح باشتراط القصد في تعريف الكلام، إلا أنّ الشلوبين قد فسّر (**الوضع**) بالقصد، فقال: «وقوله: (**بالوضع**)، أي: بوضعِ المتكلمِ له بالإفادة، واحترَز به منَ الألفاظ التي قد تصدُرُ عن النائم، ويُمكن أن يُستفاد منها فائدةٌ، وإن لم تقع بوضعِ النائم له لذلك، وكأنْ يقول النائم: (**كان كذا وكذا**)، فربما صادف ذلك أن يكون الأمرُ كما قال». شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١/ ١٩٩).

(٦) قال ابن مالك: «والكلامُ: ما تَضَمَّنَ مِنَ الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته». التسهيل (ص: ٣)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٥-٩).

(٧) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، بن علي الحضرمي الإشبيلي، ومن كتبه: المقرب، والممتع، وثلاثة شروح على الجمل للزجاجي، وتوفي سنة ٦٦٩ هـ، ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢١٠)، وشذرات الذهب (٧/ ٥٧٥-٥٧٦)، والأعلام (٥/ ٢٧).

(٨) قال ابن عصفور: «الكلامُ اصطلاحاً هو اللفظُ المركَّبُ وجوداً أو تقديراً المفيدُ بالوضعِ». المقرب (ص: ٦٧)، ونقلُ الشارحِ مبنيٌّ على أنّ (**الوضعَ**) في التعريف بمعنى القصد، مع أنه يحتمل غيرَ ذلك من المعاني كما نص عليه أبو حيان في التذييل والتكميل (١/ ٣٥)، والشاطبيُّ في المقاصد الشافية (١/ ٣٦-٣٧).

ذكر الوضعِ؛ لأن الصحيحَ اختصاصُه بالمفرداتِ، والكَلامُ هنا في المركَّباتِ، ودلالتُها غيرُ وَضْعيّةٍ على الأصحِّ، مثالُ اجتماعِ هذه الثلاثةِ، أعني اللفظَ والإفادةَ والقصدَ: (العلمُ نافعٌ)؛ فـ (العلمُ نافعٌ) لفظٌ؛ لأنه صوتٌ مشتملٌ على مقاطعِ بعضِ حروفِ الحلقِ واللسانِ والشفتين، وهي بعضُ الحروفِ الهجائيّةِ، فالهمزةُ والعين والألفُ منَ الحلقِ، واللامُ والنونُ من اللسانِ، والميمُ والفاءُ من الشفتين، ومفيدٌ؛ لأنه أَفْهَمَ معنًى يحسُنُ السُّكُوتُ منَ المتكلِّم عليه، بحيث لا يصيرِ السَّامعُ مُنْتَظِراً لِشَيءٍ آخرَ، ومَقْصُودٌ بالإفادةِ؛ لأن المُتَكَلِّمَ قَصَدَ به إفادةَ السَّامعِ إذا كان السَّامعُ يجهَلُ ذلك، والإفادةُ المذكورةُ تَسْتَلْزِمُ التَّرْكِيبَ، وكلُّ مُركَّبٍ لا بُدَّ له مِن أجزاءٍ يَتركَّبُ منها.

ح: قوله (**والقَصْدُ: الإِرَادَةُ**) هذا تفسيرٌ لمُطْلَقِ: (**القَصْد**) أي: معناه في اللغة ذلك، وأمَّا (**القصدُ**) المأخوذُ في تعريفِ الكلامِ، فهو المُعَرَّفُ بقوله: (**أَنْ يَقْصِدَ المُتَكَلِّمُ...**) إلى آخره، وفيه ما مَرَّ في قولِه: (**الإفادةُ**)؛ فإنه قد جَعَل هنا (**القصدَ**) صفةَ المُتَكَلِّمِ، وفي عبارتِه السابقةِ قد جَعَله صفةً لـ (**الكلامِ**)؛ بدليلِ وصفِ (**الكلامِ**) بالاشتمَالِ عليه، فلا بُدَّ مِن تَكَلُّفٍ في تَطْبيقِ العبارَتَين، [والتوفيقِ بينهما][1] بأن يُقالَ: هنا معنى قولِه: (**أَنْ يقصدَ المتكلمُ إفادةَ...**) إلخ أنْ يكونَ الكلامُ بحيث [**يَصِحُّ**][2] أن يقصِدَ به المتكلمُ إفادةَ السَّامعِ، فتطابَقَ الكلامان، ورجع (**القصدُ**) هنا إلى أنه صفةٌ لـ (**اللفظ**) كما سبق، وأشار بقوله: (**أيَّ سَامِعٍ كان**) إلى أنّ (**ألْ**) في (**السَّامِع**) لِلْجنسِ فيدخُلُ الواحدُ والمتعدِّدُ والمُعَيَّنُ والمُبهَم، ومقتضَى هذا الشرطِ أنه إذا لم يُوجَد سامعٌ بأنْ تَكَلَّمَ إنسانٌ في خَلْوَتِه بدونِ أن يقصِدَ إسماعَ أحدٍ لا يُسَمَّى الصَّادرُ عنه

(١) زيادة من د، وط (ص: ١٤).

(٢) زيادة من د، وط (ص: ١٤).

كلامًا، قال الحلبيُّ (١): وقد يُلتزَم ذلك؛ لأنه أمرٌ اصطلاحيٌّ، وقد لايلتزم وهو الظاهرُ (٢) اهـ.

وقال شيخنا: إن تفسيرَ القصدِ بـ (**أن يقصدَ المتكلّمُ...**) إلخ كنايةٌ عن قصدِ التلفُّظ؛ ليَخْرُجَ نحوُ كلامِ الساهي، فإن الصحيحَ أنه ليس كلامًا اصطلاحًا، وإلا فقد يكون منَ الإنسانِ كلامٌ في خلوتِه ولا سامعَ عنده، وقد يكون الكلامُ بغيرِ قَصْدِ الإفادةِ كالأذكارِ والأورادِ والاستفهامِ، فإن القائلَ: أزيدٌ قائمٌ؟ ليس غرضُه إفادةَ السامعِ بل غرضُه الاستِعلامُ، وقد يكون لغيرِ العاقلِ لكن بعد تنزيلِه منزلةَ مَن يعقل كقولها:

٨- أيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تجزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ (٣)

---

(١) هو أبو الحسن علي نور الدين بن إبراهيم برهان الدين الحلبي القاهري الشافعي الأزهري، ومن كتبه: إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، والتحفة السنية في شرح الآجرومية، وزَهْرُ المُزْهر في مختصر المزهر، ومطالع البدور في الجمع بين القطر والشذور، ولد سنة ٩٧٥ هـ وتوفي سنة ١٠٤٤ هـ. ينظر: الأعلام (٤/ ٢٥١ -٢٥٢)، وهداية العارفين (١/ ٧٥٥ -٧٥٦)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٣٨٦).

(٢) قال: «...، ومُقْتَضَى هذا أن مَن قال في خَلوَته، ولم يقصد إسماعَ أحد: (**قام زيد**) مثلاً، لا يكون كلامًا اصطلاحًا، وقد يُلتَزَمُ ذلك؛ لأنه أمرٌ اصطلاحيٌّ، وقد لا يُلتَزَم، وهو الظاهرُ، والتقييدُ بما ذُكِر جَرْيٌ على ما هو الغالبُ، من أنّ العاقلَ لا يُوَجِّه كلامَه إلا نحو الغيرِ، ولو بالتنزيلِ، فقد قال بعض المحققين: الخطابُ الحقيقيُّ لا يستلزم وجودَ المخاطَب بالفعلِ، بل يكفي أن يُنَزَّل المعدومُ منزلةَ الموجودِ، فالمجازُ في التنزيل لا في الخطاب، والمراد بذلك أن يكون المتكلمُ قاصداً لما يتكلَّمُ به، أي: لم يصدر منه على طريق السَّهوِ والغلبة». فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية لعلي الحلبي (١/ ٧٣ – ٧٤)، تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩م.

(٣) هذا البيتُ من الطويل منسوبٌ إلى ليلى بنت طريفِ التغلبية، وإلى محمد بن بجرة، وإلى الخارجية، والشاهد فيه نداء غيرِ العاقل، حيث وجهت الشاعرةُ إلى شجرِ الخابورِ، وهو مما لا يعقل لتنزيلِه منزلةَ من يعقل، ومعناه معاتبة الشجر على عدم التعاطف مع الشاعرة في فقيدها لعدم ظهور ما يدل على ذلك منها. ينظر: مغني اللبيب (١/ ٤٧)، وشرح شواهد المغني (ص: ١٤٨ – ١٤٩)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٥/ ١٠٣).

وقـولـه:

٩- باللهِ يَا ظَبَيَـاتِ القَـاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيـلايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ (١)

وكخطاب الليلِ في قوله:

١٠- أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِ ... بِصُبْحٍ، وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ (٢)

وقولِ البهاءِ زهير:

١١- يَـا لَيْـلُ طُلْ، يَا شَـوقُ دُمْ ... إِنِّي عَلَى الحَـالَيْنِ صَـابِرْ

لِـي فِيـكَ أَجْرُ مُـجَاهِـدٍ ... إِنْ صَحَّ أَنَّ اللَّيْـلَ كَـافِرْ (٣)

ومُخاطبة الديارِ، كقولِ النابغة:

١٢- يَا دَارَ مَـيَّـةَ بِالْعَلْيَـاءِ وَالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ، وَطَالَ عَلَيْها سَالِفُ الأَمَدِ (٤)

ونحوِ ذلك مِمَّا هو كثيرٌ في كلامِ بُلَغَاءِ العَرَبِ، وحينئذٍ فلو عبّر النحاةُ بـ (**قصدِ اللفظِ**)، كان أوضحَ وأبيَنَ.

قوله: (**ونحوِهما**) كالمُغمَى عليه، والسَّكْرَانِ، فإنّ جميعَ مَن ذَكَر لا قصدَ عندهم؛ لزوالِ العقلِ الذي هو مَحَلُّ القصدِ.

---

(١) هذا البيتُ من البسيط مختلفٌ في نسبته بين مجنون ليلى، وذي الرمّة، والعرجي وحسين بن عبد الله، والبدوي، والشاهد فيه خطاب الظبيات، وهي غير عاقلة، ومعناه المبالغة في تشبيه ليلى بالظباء حتى يُتوهم أنها منها. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٨٢)، وتذكرة النحاة (ص ٣١٨)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٠٣)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٣/ ٤٩٢).

(٢) البيتُ لامرئ القيس في معلقته وهو من الطويل، والشاهدُ فيه مخاطبةُ الليلِ بندائه لتنزيله منزلةَ العاقلِ. يُنظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١١٧) ط دار الكتب العلمية – بيروت.

(٣) البيتان من الكامل المجزوء للبهاء زهير كما ذكر المحشي في ديوانه، والشاهد فيه نداء الليل والشوق على تنزيلهما منزلةَ العاقلِ. ينظر: ديوان البهاء زهير (ص ١٢٤)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد طاهر الجبلاوي، نش: دار المعارف – الطبعة الثالثة.

(٤) هذا البيتُ من البسيط للنابغة الذبياني كما ذكر المحشي، وهو مطلع لقصيدة مشهورة قالها في مدح الملك النعمان والاعتذار له، والشاهد فيه خطابُ الديارِ لتنزيلها منزلةَ العاقلِ. ينظر: ديوان النابغة الذبياني (ص: ٩) ط: دار الكتب العلمية – بيروت.

قوله: (**فَمُهْمَلَة**) الأَولَى أن يقولَ: (**ثم المهملة**)، أو (**آخِرُه مُهْمَلَة**)؛ لأنّ الفاءَ تفيد التعقيبَ، وليست العينُ بعدَ الضادِ، وهو الإمامُ أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي من شيوخ أبي حيان [(١)]، وأما ابنُ الصَّائغ بمهملةٍ ثم معجمة آخرَ الحروفِ، فهو من تلامذته [(٢)].

قوله: (**لا يُشترَط**) أي: التصريحُ به؛ بدليلِ قوله: (**فإنه مستفادٌ... إلخ**)، فعلى هذا يلزم مِن كونِ المؤلَّف مفيداً أن يكونَ مقصوداً، فيكون ذكرُه تصريحًا بما عُلِم التزامًا؛ رعايةً لِعَدَمِ دخولِ دلالة الالتزامِ في التَّعَاريفِ، ثم إنّ مُقْتَضَى هذا الكلامِ أنّ ابنَ الضائعِ يقول باشتراطِ القصدِ في الكلامِ، ولكن لا يَشترطُ التصريحَ به؛ استغناءً عنه بـ (**المفيد**)، قال الحلبيُّ: وليس كذلك، ونقَلَ ما يفيد خلافَه [(٣)]، [فأطال][(٤)]، إلى أن قال: قال أبو حيّان: وفُهِم مِن كلامه - أي: ابنِ الضائعِ - أنه لا يَشترِط في الإفادةِ قصدَ المتكلم إياها، إنما يُشترَط فيها أن تكون على التركيبِ الموضوعِ في لسانِ العربِ اهـ[(٥)]؛ فكان على المصنِّف أن يُسقِطَ قولَه: (**فإنه مستفادٌ من حصولِ الفائدة**)؛ لأنه يُوهِم أنّ الذي لا يشترطه ابنُ الضائعِ هو التصريحُ بالقصدِ، وقد علمتَ خلافَه [(٦)].

---

(١) ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٠٤)، والأعلام (٤/ ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) هو شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن، بن علي، بن شمس الدين الحنفي الزمردي، ومن كتبه شرح الألفية، والتذكرة، وحاشية على المغني، والمباني في المعاني، والمرقاة في إعراب (**لا إله إلا الله**)، والوضع الباهر في رفع (**أفعل**) الظاهر، ولد سنة ٧٠٨ هـ وتوفي بالقاهرة سنة ٧٧٦ هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٣/ ٤٩٩-٥٠٠)، وبغية الوعاة (١/ ١٥٥-١٥٦)، وشذرات الذهب (٨/ ٤٢٧-٤٢٨)، والأعلام (٦/ ١٩٢-١٩٣).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ٧٤-٧٧).

(٤) زيادة من د، وط (ص: ١٥)، وهي ساقطة في بقية النسخ.

(٥) التذييل والتكميل (١/ ٣٥-٣٦)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ٧٦).

(٦) قال الإنبابي (ص: ١٥): «قوله: (**إنما يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب**)، أي: التركيب المفيد، فيخرج بذلك كلامُ النائم ونحوه، ولا حاجةَ لاعتبارِ القصد، ليس المرادُ أنه لا يشترط ذلك، ويكون كلامُ النائم ونحوه داخلا في الكلام، فيسمَّى كلامًا لما علمت من أنه لا يُسمَّى كلامًا عند ابن الضائع».

قوله: (**والمُتَأَخِّرون على خلافِ قولِه**) أي: قول ابنِ الضائعِ: (**إن القصدَ لا يُشترَطُ التصريحُ به**)؛ بناءً على ما فهِمه المصنفُ. قوله: (**منهم الجُزُولِيُّ**) أي: حيث صرّح هؤلاء الثلاثةُ بالقصدِ في تعريفِ الكلامِ، فلو كان القصدُ مستفاداً مِن حصولِ الفائدةِ كما زعم لَما صرّح به هؤلاء الأئمّةُ مع ذكرِهم الفائدةَ (١). قال الحلبيُّ: الجزوليُّ لم يُصرِّح بالقصدِ، إنما ذكر الوضعَ (٢)، واختلف الناسُ فيه، فمنهم مَن فسّره بالقصدِ كابن عصفورٍ، ومنهم مَن فسّره بالوضعِ العربي كابن الضائعِ (٣).

قوله: (**لما سيأتي**) أي: مِن أنّ الفائدةَ تَسْتَلْزِمُه، وقد يقال: الأصلُ أنْ تُذكَر في التعريفِ القُيُودُ، ولا يُكْتَفَى بدلالةِ الالْتِزامِ، على أنّ المُصَنِّفَ قد صَرَّح بما هو أخصُّ منه أو بمرادِفِه سابقًا، حيث أوقع (**ما**) في قوله: (**عبارة عمّا اشتمل**) على: (**مؤلّف**) كما بَيَّنَّا ذلك سابقًا.

قوله: (**ولا إلى ذكرِ الوَضْعِ**) يُوهِمُ: (**قولُه**) أنّ (**الوضعَ**) يُؤخَذُ التزامًا مِن تعريفِ الكلامِ؛ فلا يُحتَاجُ لِلتَّصْريحِ به كالتركيبِ، مع أنّ مُرادَه أنه ليس بموجودٍ [رأسًا] (٤)، ولا يُحْتَاجُ إليه أَصْلاً، بناءً على ما يُفيدُه قولُه: (**لأنّ الصحيحَ اختصاصُه بالمفرداتِ**)، وحينئذٍ فتُأوَّلُ عبارتُه (٥)، والمعنى: لا حاجةَ لِذِكْرِ (**الوضعِ**)؛ لأنه معلومٌ، قوله: (**لأنّ الصحيحَ اختصاصُه بالمفرداتِ**)، الصحيحُ عدمُ اختصاصِه، وأنّ المركّباتِ أيضًا موضوعةٌ بالوضعِ النوعيِّ، فتكون دلالتُها وضعيّةً لا

(١) سبق أنّ ابنَ عصفورٍ لم يُصَرِّحْ بالقصد على الإطلاق، كما أنّ الجُزُوليَّ لم يُصَرِّحْ به، فكلاهما ذكر في التعريفِ الوضعَ، وإنما صرَّح بالقصد ابنُ مالك دون غيره مِنَ الثلاثة.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية (ص: ٣).

(٣) فرائد العقود العلوية (١/ ٧٧)، وينظر: التذييل والتكميل (١/ ٣٥)، والمقاصد الشافية (١/ ٣٦-٣٧).

(٤) زيادة من د (ص: ٢٧)، ود (ص: ١٥).

(٥) في د، وط «لا بدّ مِنَ التاويلِ في عبارتِه».

عقليّةً، فمن ثَمَّ قال الشاطبيُّ: لا بدّ مِن قَيْدِ (**الوضعِ العربيّ**)؛ لئلاّ يدخلَ الكَلامُ الأَعْجَمِيُّ، فإنه لفظٌ مفيدٌ بالقصدِ، ولكنْ ليس مِن أوضاعِ العربِ؛ فليس بكلامٍ اصطلاحًا، فلا بدَّ مِن إخراجِه عن الحدِّ؛ إذ مَدارُ علمِ العربيّةِ على التَّفْرِقَةِ بين الكَلامِ العَجَمِيِّ والعَرَبِيِّ (١)، ثم على اعتبارِ قيدِ (**الوضعِ العربيِّ**) في حدِّ الكلامِ تَخْرُجُ دلالةُ الكلامِ العقليّةُ، كما إذا قال شخصٌ غيرُ مشاهَدٍ: (**زيدٌ قائمٌ**)، فإنّ هذا الكلامَ يفيدُ حياةَ المتكلِّمِ، وتلك الاسْتِفَادةُ بطريقِ العقلِ، ويَخْرُجُ ما يُفيدُ معنًى بسببِ التَّصْحِيفِ فليس كلامًا اصطلاحًا؛ لأن الاستفادةَ بطريق العقلِ، ويَخْرُجُ المفيدُ بالوضعِ غيرِ العربيِّ.

قوله: (**مِثالُ اجتِمَاعِ**) إلخ المثالُ: جزئيٌّ يُذكَر لإيضاحِ القاعدةِ. ويَرِدُ على المُصَنِّفِ بَحْثٌ، وهو أنَّ ما ذكره المُصَنِّفُ ليس مِن قَبيلِ القَواعِدِ، بَلْ مِن قَبيلِ التَّعْريفِ؛ لأنه عَرَّفَ الكلامَ بأنه: (**عبارةٌ...**) إلخ، فكيف يكون هذا مثالاً (٢)؛ لأن المثالَ إنما يكون للقواعد والمسائل؟

والجوابُ أن كلامَه يَتَضَمَّنُ قاعدةً كليّةً، وهو أنّ كلَّ ما وُجِدَ فيه هذه القُيُودُ يُسمَّى كلامًا عند النحويين، وإنما اختار المصنفُ التمثيلَ بـ (**العلم نافعٌ**)؛ لاشتمالِه على بعضِ حروفِ المخارجِ الثلاثة؛ وليَسْتَيْقِظَ الطالبُ بذكرِ نفعِ العلمِ الذي هو ثَمَرَةُ الطلَبِ.

قوله: (**الهجائيةُ**) منسوبةٌ لـ (**الهجاءِ**) وهو والتهجِّي: تقطيعُ الكلمةِ لبيانِ الحروفِ التي تركبَّت منها بذكرِ أسماءِ تلك الحروفِ، فالألفاظُ التي يُتَهَجَّى بها أَسْمَاءُ مُسمَّياتها البَسيطةِ التي يُقال لها: حروفُ المَباني تسعةٌ وعشرون حرفًا، وقد سأل الخليلُ بنُ أحمدَ أصحابَه فقال: كيف تَنطِقُون بالجيم مِن (**جَعْفَر**)؟ فقالوا له: نقول: جيم، فقال: إنما أجبتم بالاسمِ، ولم تنطِقوا بالحرفِ الذي هو المُسمَّى،

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (١/ ٣٦-٣٨).

(٢) في د، وط: «فكيف يحتاج التعريفُ لتمثيلٍ؛ لأنَّ المثالَ إنما يكون للقواعد؟».

وإنما يُقال: جَهْ، والمسمّى هو (جَ) فقط، والهاءُ هذه للسكتِ، زِيدت وفقًا بقاعدةِ الخط (١).

قوله: (**والألفُ مِنَ الحلق**) فيه تَسَمُّحٌ؛ لأنها مِنَ الجَوْفِ، قوله: (**مِنَ اللِّسان**) أي: مع ما بَيْنَ أصولِ الثنايا العليا، قوله: (**إذا كان السَّامعُ يجهل ذلك**) فيه ما تقدّم لك [فلا تغفل] (٢).

تنبيهان:

الأول: اشْتَرَطَ جماعةٌ في الكلامِ أن يكون مِن ناطقٍ واحدٍ، فإذا قال إنسان: قام، وقال آخر: زيدٌ، فليس كلامًا، وعليه الشيخ أبو بكر الباقلاني من أئمة الأصول (٣)، وصحّح ابنُ مالك عدمَ اشتراطِه (٤)، واعترضه الدمامينيُّ (٥) بما يطولُ بَسْطُه (٦)، وردّه الحلبيُّ فراجِعْه (٧).

---

(١) قال سيبويه: «قال الخليلُ يومًا، وسأل أصحابَه: كيف تقولون: إذا أردتم أنْ تلفظُوا بالكاف التي في (لك) والكاف التي في (مالك) والباءِ التي في (ضرب) فقيل له نقول: باءْ، كافْ، فقال: إنّما جئتم بالاسمِ ولم تلفظُوا بالحرف وقال أقول: (كَهْ) و(بَهْ)، فقلنا: لِمَ أَلحَقْتَ الهاءَ، فقال: رأيتُهم قالوا: (عِهْ) فألحَقُوا هاءً حتى صَيَّرُوها يُسْتَطَاعُ الكلامُ بها؛ لأنه لا يُلْفَظُ بحَرف، فإنْ وصلتَ قلتَ: (كَ) و(بَ) فاعلَمْ يا فتى، كما قالوا (عِ يا فتى)، فهذه طريقةُ كلِّ حرفٍ كان متحركًا، وقد يجوز أن يكونَ الأُلف هنا بمنزلةِ الهاء لقربها منها وشبهِها بها، فتقول: (بَا) و(كَا) كما تقول: (أنا)». الكتاب (٣/ ٣٢٠).

(٢) زيادةٌ من د، وط (ص: ١٦).

(٣) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري البغدادي، المالكي الأشعري، المتكلم الأصولي، الملقب بشيخ السنة ولسان الأمة، ومن كتبه إعجاز القرآن ودقائق الكلام، وتمهيد الدلائل، ولد سنة ٣٣٨، وتوفي سنة ٤٠٣ هـ، ينظر: ترتيب المدارك (٧/ ٤٤-٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٠-١٩٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (٥/ ٢٠-٢٢)، والأعلام (٦/ ١٧٦).

وقد جاء هذا القولُ منسوبًا إلى أكثر الأصوليين في الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ٩٨)، والمحصول لفخر الدين الرازي (١/ ١٧٨).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٨-٩)، وينظر: التذييل والتكميل (١/ ٣٩-٤٣).

(٥) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر، القرشي المخزومي الإسكندراني، المالكي، ومن كتبه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وله شروح على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، وتوفي - رحمه الله - بالهند سنة ٨٢٧، ينظر: بغية الوعاة (١/ ٦٦-٦٧)، وشذرات الذهب (٩/ ٢٦٢-٢٦٤).

(٦) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني (١/ ٧١-٧٣).

(٧) ينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ٨٠-٨١).

الثاني: بين الجملةِ والكلامِ عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ؛ لأنها مُسنَدٌ ومسندٌ إليه، ولو لم يُفِدْ كجملةِ الشرط، والجملةِ غيرِ المقصودةِ بالفائدةِ، كالصلةِ والصفة؛ فإنها إنما ذُكِرت لتعيينِ الموصولِ أو الموصوفِ، فهذه كلُّها يُقال لها جملةٌ، ولا يُقال لها كلامٌ، ويجتمعان في نحو: (**زيد قائم**)، ولا ينفرد الكلامُ فهو أخَصُّ والجملةُ أعَمُّ (١).

قوله: (**وكلُّ مركبٍ...**) إلخ اعلَمْ أنّ كلَّ مُركَّبٍ لا بدَّ له مِن عِلَلٍ أربعَ، علةٍ ماديّةٍ وهي أجزاؤُه، وعلةٍ فاعليّةٍ وهي الفاعِلُ المُركِّبُ له، وعلةٍ صوريّةٍ وهي صورتُه وهيئتُه الحاصلةُ بعدَ التركيبِ، وعلّةٍ غائيّةٍ وهي ثمرتُه ونتيجتُه المترتِّبةُ عليه كالجلوسِ على السريرِ، وكإفادةِ الكلامِ.

●●●

---

(١) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام (ص: ٣٥)، نش: جامعة الرياض، ومغني اللبيب (ص: ٤٦٥).

أجزاءُ الكلامِ

ش: وأَجْـزَاءُ الكَلَامِ التي يَتَـرَكَّبُ مِنْهَـا ثَلَاثَةُ أَشْـيَـاءَ: الاسـمُ، والفعلُ، والحـرفُ، وهي الكَلِمَاتُ الثَّلَاثُ، ولا رابعَ لها، وذهب أبو جعفرِ بْنُ صابرٍ [1] إلى أنّ اسمَ الفعلِ كـ (صَه، وهيهات، وأَوَّهْ) قِسْمٌ رابعٌ، وسَمَّاه خَالِفَةً؛ لأنه خَلَفٌ عَنِ الفِعْلِ، وهذا القَوْلُ حَدَثَ بَعْدَ انعقَادِ الإِجْمَاعِ عَلَى الثَّلَاثَة فَلَا يُعْتَدُّ به، والمُرَادُ أنّ الكَلَامَ يَتَرَكَّبُ مِن مَجْمُوعِها، لا مِن جَمِيعِها؛ فإنَّ التَّرْكِيبَ الوَاقِعَ بينها على ضَرْبَين:

أحدهما: غيرُ مفيدٍ فائدةَ الكلامِ، وهو ستةُ أقسامٍ:

- أحدها: تركيبُ حرفين نحو: (ليتما).
- الثاني: تركيب حرفٍ واسمٍ نحو: (الرجل).
- الثالث: تركيبُ اسمين لا إسنادَ بينهما كـ (غلامِ زيدٍ).
- الرابع: تركيب فعل وحرفٍ نحو: (قلّما).
- الخامس: تركيبُ فعل واسمٍ نحو: (حبّذا).
- السادس: تركيب اسمٍ وحرفٍ نحو: (ذاكَ).

والضربُ الثاني: ما يفيد فائدةَ الكلامِ، وهو قسمان:

أحدهما: تَرْكِيبُ فِعْلٍ واسمٍ على وَجْهٍ يَكُونُ الفعلُ حَدِيثًا عنِ الاسْمِ، نحو: (قام زيد)، وتُسَمَّى جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، والثاني: تَرْكِيبُ اسمَين على وَجْهٍ يكون أحدُهما خَبَرًا عَنِ الآخَرِ نحو: (زيدٌ عَدْلٌ)، وتُسَمَّى جملةً اسميةً، ولا دَخلَ للحَرْفِ في ذلك؛ لأنه ليس مقصودًا بالذَّاتِ، وإنَّما يُؤتَى به لِمُجرَّدِ الرَّبْطِ بينَ اسمَين، نحو: (زيدٌ في

---

(١) هو أحمد بن صابر القيسي الأندلسي النحوي أستاذ أبي جعفر بن الزبير. ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/ ٥٠٦)، وبغية الوعاة (١/ ٣١١).

الدَّارِ)، أو فِعْلَين، نحو: (إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، أو فِعلٍ واسمٍ نحو: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، أو جُمْلَتَين نحو: (إِنْ جاء زيدٌ أَكْرَمْتُه).

ح: قوله: (**وأجزاءُ الكلامِ**) المُرَادُ بها الجنسُ (١)، فإنه قد يَتَرَكَّبُ الكَلَامُ من جُزْءَين فقط، قوله: (**الاسمُ، والفعلُ، والحَرْفُ**) بَدَلٌ من (**ثَلاثَة**)، وقَدَّمَ الاسْمَ على الفِعْلِ والحَرْف؛ لِحُصُولِ الكلامِ من نوعه دونَ أخَوَيه، فإنه قد يَلْتَئِمُ الكلامُ مِنِ اسمَين كـ(**زيدٌ قائمٌ**)، وقدَّمَ الفِعْلَ على الحَرْف؛ لأنه وإنْ لَمْ يَتَأَتَّ مِنَ الفِعْلَين كلامٌ كما يَتَأَتَّى مِنَ الاسمِ، لكنّه يقعُ جزءاً مِنَ الكلامِ (٢)، نحو: (**ضَرَبَ زيدٌ**)، بخِلافِ الحرف، فإنه لا يَتَأَتَّى منه ومن كلِمَةٍ أُخْرَى كَلامٌ، فلا يقَع رُكْنًا في الإِسنادِ أصلاً، ثُمَّ المُرَادُ أنّ الكَلامَ يَتَأَتَّى من مَاصَدَقَات الثَّلاَثة، أعني الاسمَ والفعلَ والحرفَ، كـ(**زيدٍ**)، و(**ضَرَبَ**)، و(**في**) مَثَلاً، لا أنّه يَتَركَّبُ مِن هذه الثلاثةِ، أعني لفظَ (**اسم**) [و(**فعلٍ**) و(**حرفٍ**)] (٣)، بل المرادُ مِن أفرادِ الاسمِ أي: الأفرادُ التي يصدُقُ عليها لفظُ (**اسمٍ**)، وكذا يُقال في الفعلِ والحرف.

قوله: (**لا رابعَ لها**) أي: بالاستقْراءِ فحَصْرُ الكَلِمَةِ في الثَّلاَثَةِ استقرائيٌّ، ثم قوله: (**لا رابعَ لها**)، ذَكَرَه وإنْ كان مُسْتَغْنًى عنه بقولِه: (**وهي الكلماتُ الثَّلاثُ**)، فإنّ هذه الجُمْلَةَ تفيد الحَصْرَ؛ تمهيداً وتوطئةً لقوله: (**وذهب أبو جعفر...**) إلخ.

---

(١) قال الإنبابي: (ص: ١٦): «قوله: (**المراد به الجنسُ...**) إلخ، فيه نظرٌ، بل إضافةُ أجزاءِ الكلامِ للاستغراق؛ لأجلِ صحة الإخبار، أي: جميع الأجزء من هذه الثلاثة، لكن الضمير في قوله: (**التي يتركَّب منها**) راجعٌ لـ(**الأجزاء**) باعتبارِ الجنسِ الصادق بواحد؛ إذ قد يكون التركيبُ مِنَ الاسمِ فقط، وهذا هو الذي أشار إليه الشارحُ بقوله فيما يأتي: (**والمرادُ أنَّ الكلامَ يتركّبُ مِن مجموعِها لا مِن جميعِها**)، فيكون في الكلامِ استخدامٌ، فإنْ حُمِل كلامُ المحشّي على هذا صحّ، وبهذا تعلم ما في قول بعضهم: (**لا حاجةَ لإرادة الجنس**) مع قول الشارح: (**يتركّب من مجموعها**)».

(٢) «لكنّه أَحَدُ جُزْأَي الكلامِ» في د، وط (ص: ١٦).

(٣) زيادة من د، وط (ص: ١٦).

قوله: (**اسمُ الفعلِ**) أي: الماضي كـ (**هيهات**) بمعنى: بَعُدَ، واسمِ الفعل المضارع كـ (**أوّهْ**) بمعنى: أتوَجّع، واسم فعلِ الأمرِ كـ (**صَهْ**) بمعنى: اسكُتْ، ثم إنّ أبا جعفر لم يُسَمِّه اسمَ فعلٍ حتى يُرَدَّ عليه أنّ تسميتَه اسمَ فعلٍ يُبطل دَعْواه؛ فلذلك قال الشارحُ: (**وسَمَّاه خالفَةً**) أي: أنه لا يُسمِّيه اسمَ فعلٍ كما يقول غيرُه، بل يقول: هو خالفةٌ على أنه قد يقال: لو سمَّاه اسمَ فعلٍ لما بَطَلَتْ دعواه؛ لجواز أن يُريدَ الاسمَ بالمعنى اللغويِّ، وهو ما دلَّ على مُسَمًّى، وهو بهذا المعنى يشمَلُ الفعلَ والحرفَ أيضا؛ لأنّ كلًّا منهما دالٌّ على مُسَمَّاه، قوله: (**لأنه خَلَفٌ عن الفعلِ**) عِلّةٌ لتَسْمِيَته خالفةً، ومعنى كونه خلَفًا عن الفعلِ أنه يقوم مقامَه في إفادةِ معناه، فإن أسماءَ الأفعال إنما وُضِعَتْ لتكونَ عِوَضًا عن أفعالِها، والحاصلُ لهم عن ذلك طَلَبُ الاختصار؛ لأنها تُسْتَعْمَلُ بلفظٍ واحدٍ في حالِ إسنادِها سواءٌ للمذكّر والمؤنّثِ، مفردًا أو غيرَه، ولإفادتها المبالغةَ في المعنى؛ فإن (**هيهات**) أَبْلَغُ في الدلالةِ على البعدِ من (**بعُدَ**)، قوله: (**وهذا القولُ**) أي: قولُ أبي جعفر بن صابر بأنّ اسمَ الفعل قسمٌ رابعٌ ليس من قَبيل الاسمِ والفعلِ والحرفِ.

قوله: (**الإجماع**) أي: إجماعُ النحاةِ، والمرادُ بالإجماعِ هنا الإجماعُ بالمعنى اللغويِّ، وهو مُطلَق الاتفاق [1]، لا الإجماعُ باصطلاحِ الأصوليين، وهو اتفاقُ أهلِ الحلِّ والعقدِ من الأئمّةِ في عصرٍ على حكمٍ من أحكامِ الدينِ [2]، ثم إنّ القَدْحَ

---

(١) الأولَى عدُّ الإجماعِ هنا مصطلَحًا نحويًّا له قيمتُه في أصولِ النحو العربي، كما أنه أصلٌ معتمَدٌ عليه في أصولِ الفقه، ووقوعُ الخلاف فيه لا يُخرجه عن الأصول النحوية؛ لأن الإجماعَ الأصوليَّ مختلف فيه أيضا، ولم يقتض ذلك إخراجَه من أدلة الفقه، وهو عند النحاة كما قال السيوطي: (**إجماعُ نُحاةِ البلدَين البصرةِ والكوفةِ**)، وهو حجةٌ بشرطِ ألا يُخالف المنصوصَ ولا المقيسَ على المنصوص.

يُنظر في الإجماع: الخصائص لابن جني (١/ ١٩٠– ١٩٤)، والاقتراح في علم أصول النحو (ص ١٠٤)، تح: أ.د حمدي عبد الفتاح ط: مكتبة الآداب – القاهرة، وفيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح لأبي الطيب الفاسي (٢/ ٦٩٩ –٧٠٢)، ط: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث –الإمارت العربية المتحدة – دبى.

(٢) ينظر: المستصفى لأبي حامد الغزالي (٢/ ٢٩٣ – ٢٩٥)، وشرح تنقيح الفصول للقرافي (ص: ٢٥٣)، والتعريفات للجرجاني (ص: ١٢).

بخَرْقِ الإجماعِ لا يَحْسُنُ في مَقَامِ الرَّدِّ على ابنِ صابرٍ؛ فإنه إنّما يتمُّ أنْ لو قُلْنا: إن الإجماعَ في الأُمُورِ اللُّغَوِيّةِ مُعْتَبَرٌ يَتَعَيَّن اتِّباعُه، والمَسْألةُ ليستْ اتِّفَاقِيَّةً، فالأحسَنُ في مَقَامِ الردِّ على ابنِ صابرٍ أن يُقَال: إن اسْمَ الفعلِ من أَفْرَادِ الاسمِ؛ لأنّ المُرادَ بالاسمِ هنا ما قابَلَ الفعلَ والحرفَ، وهو يشمَلُ اسمَ الذاتِ كـ(**زيدٍ**) في: (**زيدٌ قائمٌ**)، واسمَ اللفظِ، كـ: (**زيدٌ ثُلاثِيٌّ**)، واسمَ المعنى كـ (**سُبْحَانَ**)؛ فإنه عَلَمُ جِنْسٍ لِلتَّسْبِيحِ، أي: التنزيه، واسمُ الفعلِ إمّا مدلولُه الفعلُ الاصطلاحيُّ فـ(**هيهات**) مثلاً موضوعٌ لِلفظِ: (**بَعُدَ**) على ما هو الراجحُ، أو أنه موضوعٌ للفعلِ اللغويِّ الذي هو الحدثُ؛ فتكون (**هيهات**) موضوعةً لـ(**البُعْدِ**) كما قاله البصريون [(١)]، وجرى عليه الرضيُّ [(٢)]، فإنْ قلْنا بالأول فهو مِن قَبِيلِ: (**زيدٌ ثلاثِيٌّ**)، فإنْ قلنا بالثاني فهو مِن قَبِيلِ: (**سبحان**)، ومُحَصَّلُه أنّ اسمَ الفعلِ إما اسمٌ لِلَّفظِ أو اسمٌ للمعنى.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ٤٥٤ - ٤٥٥).
والصوابُ أن كون اسم الفعل بمعنى الحدث قولٌ لبعضِ البصريين، وليس لجميعهم، بل جاء أنّ الراجحَ عندهم أنه بمعنى الفعل، وينظر في ذلك: الكتاب (٤/ ٢٢٩)، والإيضاح العضدي للفارسي (ص: ١٦٣ -١٦٦)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٨٩ -٢٢٩٠)، والتصريح (٢/ ٢٨١)، ومنهج السالك للأشموني (٣/ ٣٦١ -٣٦٢).

(٢) هو محمد بن الحسن نجم الملة والدين الإستراباذيُّ النجفي، وُلد سنةَ ٦٢٤ هـ، وأقام بالمدينة المنورة، وألفّ فيها كتابيه النفيسَين شرح الكافية في النحو، وشرح الشافية في الصرف، وله أيضا شرح قصائد ابن أبي الحديد، وتوفي سنة ٦٨٨ هـ، ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٦٧ -٥٦٨)، وأمل الآمل (٢/ ٢٥٥)، ونشأة النحو (ص: ٢٥٧).
ونصُّ الرضيِّ على خلاف ما نقله المحشي، وهذا ما قاله: «اعلم أنه إنما بُنِيَ أسماءُ الأفعال لِمُشابهتها مَبْنِيَّ الأصلِ، وهو الماضي والأمر، ولا تقول: إنّ (**صَهْ**) اسمٌ لـ(**لا تَتَكَلَّمْ**) و(**مَهْ**)، اسمٌ لـ(**لا تفعَلْ**)، إذْ لو كانا كذلك لكانا مُعْرَبَيْنِ، بل هما بمعنى: اسكُتْ، واكْفُفْ، وكذا لا نقول: إنّ (**أفٍّ**) بمعنى: أتضجر، و(**أَوَّهْ**) بمعنى: أتوجع؛ إذ لو كانا كذلك لأُعْرِبَا كَمُسَمَّاهُمَا، بل هما بمعنى: تَضَجَّرْتُ وتَوَجَّعْتُ الإنشائيَّيْن، ويجوز أن يقال: إنّ أسماءَ الأفعالِ بُنِيَتْ لِكَوْنِها أسماءً لِمَا أصلُه البناءُ، وهو مُطْلَقُ الفعلِ، سواءٌ بَقِيَ على ذلك الأصلِ كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع». شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (٢/ ٢٩٠ - ٢٩١)، تح: الدكتور يحيى بشير مصري، نش: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م.

وبقِيَ هاهنا أنه كيف يدّعِي الإجماعَ، وقد خالف الفرّاءُ (١) في المسألةِ وهو مِمَّن لا يَنْعَقِدُ الإجماعُ بدونه؛ لأنه في الكوفيين نظيرُ سيبويه في البصريين، حيث قال في (كِلاَ): إنها ليسَتْ اسمًا ولا فعلاً ولا حرفًا؟ والجوابُ أنّ الفراءَ لم يحكُمْ بأنّها غيرُ الثلاثة، بل قال بالوقف، يعني توقَّفَ، فلم يتحقَّقْ دخولَها تحتَ أيِّ قسمٍ من الثلاثةِ لتعارُضِ الأدلّة (٢)، وقد نصَّ في المغني أنها عند سيبويه والمبرِّد (٣) والزجاجِ (٤) وأكثرِ البصريين حرفٌ معناه: الردعُ والزجرُ (٥).

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الكوفي النحوي مولى بني أسد، ولقب بالفرّاء؛ لأنه كان يفري الكلامَ، ولد بالكوفة وتلقى عن الكسائي، وتبحّر في مختلف الفنون من الطب والفلسفة والنجوم ومعرفة أيام العرب وأشعارها، وتمكن في النحو حتى لُقِّب بـ (**أمير المؤمنين في النحو**)، ومن كتبه الحدود ومعاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، وتوفي – رحمه الله – سنة ٢٠٧ هـ عن سبع وستين سنةً. ينظر: طبقات النحويين للزبيدي (ص: ١٣١ –١٣٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١١٨ –١٢١)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٣٣).

(٢) هذه المسألة منقولةٌ بنصِّها من كتاب المقاصد الشافية للشاطبي (١/ ٤٠ –٤١)، في حين أنّ الشاطبيَّ نقل المسألةَ عن كتاب (**طبقات النحويين**) للزُّبيديِّ (ص: ١٣٣)، ونصُّه: «قال أبو العباس: قال الخليلُ: (**كلاَ**) اسمٌ، وقال الفراءُ: هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم، ولا بالفعل، فلا أقول: إنها اسمٌ؛ لأنها حشوٌ في الكلام، ولا تنفردُ كما ينفرد الاسمُ، وأشبهت الفعلَ لتغَيُّرِها في المكنيِّ والظاهر؛ لأني أقول في الظاهر: (**رأيت كلاَ الزَّيدَين، ومررتُ بكلاَ الزَّيدَين، وكلَّمني كلاَ الزَّيدَين**) فلا تَتَغَيَّر، وأقول في المكْنيِّ: (**رأيتُهما كلَيْهما، ومررتُ بهما كلَيْهما، وقام إليَّ كلاهما**)، فأشبهت الفعلَ؛ لأني أقول: (**قضى زيدٌ ما عليه**)، فتظهر الألفُ مع الظاهر، ثم أقول: (**قَضَيْتُ الحقَّ**)، فتصير الألفُ ياءً مع المكْنيِّ».
وقد نُقِل عن الفراء أنّ (**كِلا**) عنده مثنى، ومفردُه (**كُلّ**)، فخُفِّفت اللام، وزيدت ألف التثنية، مما يوحي بأنها من الأسماء؛ لأن التثنيةَ من خصائصها. الصحاح (٦/ ٢٤٧٦).

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد، ومن مؤلفاته المقتضب، والكامل في اللغة والأدب، والمذكر والمؤنث، وتوفي في شوال سنة ٢٨٥ في خلافة المعتضد بالله. ينظر: طبقات النحويين (ص: ١٠١ –١١٠)، ونزهة الألباء (ص١٦٤– ١٧٣).

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، ومن مؤلفاته معاني القرآن، وتوفي في بغداد سنة ٣١٦ هـ. ينظر: طبقات النحويين (ص: ١١١ –١١٢).

(٥) هنا وهمٌ منَ المحشّي رحمه الله، حيث حمل (**كِلاَ**) بكسر الكاف وتخفيف اللام المفتوحة الذي هو لاستغْراقِ معنى المثنى على (**كَلاّ**) بفتح الكاف وتشديد اللام المفتوحة، ولا خلافَ في حرفية (**كَلاَّ**)، ولم يقع فيها إلا الخلافُ في معناها بين أنْ تكونَ مُتَمَحِّضَةً للردعِ والزجرِ، وأن تكونَ لذلك ولمعنى (**حَقًّا**)، ولمعنى (**ألا**)، وهو ما نصَّ عليه ابنُ هشام، ولم يتطرَّق للخلاف في نوع (**كِلاَ**). ينظر: مغني اللبيب (ص: ٢٥٤ – ٢٥٦)، وشرح شذور الذهب (ص: ٣٣ –٣٤).

قوله: (**والمرادُ أنّ الكلامَ**) جوابٌ عَنِ اعتِرَاضٍ يُورَدُ هنا، وهو [1] أنّ جعلَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ أجزاءَ الكلامِ يقتضِي توقُّفَ حقيقةِ الكلامِ على الثلاثة، وليس كذلك، فإنّ الكلامَ قد يَتَركَّبُ مِن نوعِ الاسمِ وحده كـ (**زيدٌ قائمٌ**)، ومُحَصَّلُ الجوابِ أنّ الكلامَ يَترَكَّبُ مِن مجموعِ هذه الأمور، أي: بعضها مُجتمعةً أو منفردةً، فمعناه أنه لا يَخْرُجُ عنها، [ثم هي أجزاءٌ عرفيّةٌ له، فلا تَنْعَدِمُ حقيقتُه بانعِدَامِ بعضِها، فلا يَرِدُ أنْ يُقالَ: جَعْلُها أَجْزَاءً يقتضِي أنّ الكلامَ يَنْعَدِمُ بانعِدَامِ واحدٍ منها، فإنّ الكُلَّ يَنْعَدِمُ بانعِدَامِ الجُزْءِ، مع أنه لا يَنْعَدِم، نَعَمْ الكُلُّ يَنْعَدِمُ بانعِدَامِ الجُزءِ الحَقيقيِّ، وهذه لَيْسَتْ أجْزاءً حقيقيّةً، والفَرْقُ بين الجُزْءِ الحَقيقيِّ والاعْتِبَارِيِّ أنّ الكلَّ إذا انْعَدَم بانعِدَامه كالرأسِ مِنَ الإنسان؛ فهو جُزءٌ حقيقيٌّ، وإنْ لَمْ يَنْعَدِمْ بانعِدامه كالشَّعْرِ والظُّفْرِ، فهو جزءٌ اعتباريٌّ][2]، قوله: (**فإنّ التركيبَ...**) إلخ علّةٌ لكونِ الكلامِ يتركّبُ مِن مجموعِها، لا مِن جميعِها.

قوله: (**نحو: قلّما**)، أصلُه: (**قلَّ**) فعلٌ ماضٍ؛ فاتَّصَلَتْ به (**ما**) الحرفيَّةُ الكافَّةُ؛ فصار يُستعمَل بمعنى: النفيِ، وكفَّتْه (**ما**) عن العمَلِ في الفاعلِ فهو فعلٌ لا فاعلَ له، ومثله: (**طالما**)، و(**كَثُرَما**)، و(**قصُرَما**). قوله: (**نحو: حبّذا**) الراجحُ الذي ذكره ابنُ خروفٍ [3]، وقال الأشمونيُّ [4] – وهو ظاهر مذهبِ

---

(1) «يَرِدُ على قوله: (**وأجزاءُ الكلام ثلاثةٌ**)، حاصلُه...» في د، وط (ص: ١٧).

(2) ما بين القوسَين زيادة مِنَ د، وط (ص: ١٧).

(3) هو أبو الحسن علي بن محمد أو ابن يوسف بن علي بن محمد نظام الدين الأندلسي الإشبيلي، ومن كتبه شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي، وتوفي –رحمه الله– بأشبيلية سنة ٦٠٥ هـ، أو ٦٠٦ هـ، أو ٦٠٩ هـ، أو ٦١٠ هـ، ينظر: معجم الأدباء (٥/ ١٩٦٩ – ١٩٧٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٠٣ ٢٠٤).

(4) هو أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى، بن يوسف بن محمد النور الأشموني القاهري الشافعي، ومن أشهر كتبه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وُلد في شعبان سنة ٨٣٨، وتوفي – رحمه الله – سنة ٩٢٩، ينظر: الضوء اللامع (٦/ ٥)، والأعلام (٥/ ١٠)، ونشأة النحو (ص: ٢٩٩).

سيبويه [١] -: إنه لا تركيبَ في: **(حبّذا)** بل هي فعلٌ ضُمَّ لفاعلٍ، فـ **(حبَّ)** فعلٌ ماضٍ و**(ذا)** فاعلٌ، و**(زيد)** في قولك: **(حبّذا زيدٌ)** مبتدأٌ، خبرُه جملةُ: **(حبّذا)** [٢].

والقائلون بالتركيب فرقتان، فرقةٌ تقول: إنّ **(حبّذا)** برُمّتها فعلٌ فـ **(زيدٌ)** فاعلٌ في **(حبّذا زيدٌ)**، وهؤلاء غلّبوا جانبَ الفعلِ؛ لتقدُّمه [٣]، وفرقةٌ تقول: إنها اسمٌ تغليبًا لجانبِ الاسمِ الذي هو **(ذا)** لِشَرَفِه، فـ **(حبّذا)** مبتدأ، و**(زيدٌ)** خبرٌ، وبالعكسِ، والمعنى على هذا الأخيرِ: المحبوبُ الممدوحُ، أو الممدوحُ المحبوبُ على الاعتِبارَين في جعلِهما مبتدأً أو خبرًا [٤].

قوله: **(نحو: ذاك)** هذا مكرَّرٌ مع الاسمِ الثاني، وما قاله الشيخُ الشنوانيُّ مِن أنَّ المغايرَةَ بينهما بتقديمِ الاسمِ هنا وتقديمِه هناك لا يُفيد شيئًا؛ لأننا لو نَظَرْنا إلى هذه التفرقةِ لزادتِ الأقسامُ، فالأَوْلى إسقاطُ هذا، ويُذكَر بدلَه التركيبُ مِن فعلَين، فإنه - وإنْ لم يُوجَد - لا يضرُّ ذكرُه؛ لأننا بصددِ التقسيمِ العقليِّ لا الواقعيِّ؛

---

(١) قال سيبويه: «وزعم الخليلُ -رحمه الله- أنّ **(حبَّذا)** بمنزلةِ **(حبَّ الشيءُ)**، ولكنّ **(ذا)** و**(حَبَّ)** بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ نحو: **(لولا)**، وهو اسمٌ مرفوعٌ، كما تقول: **(يا بن عمٍّ)** فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: **(حبَّذا)**، ولا تقول: **(حبَّذِه)**؛ لأنه صار مع **(حبَّ)** على ما ذكرتُ لك، وصار المذكَّرُ هو اللازمَ؛ لأنه كالمَثَلِ». الكتاب (٢/ ١٨٠).

(٢) شرح الجمل لابن خروف (٢/ ٥٩٩)، ومنهج السالك للأشموني (٣/ ٧٥)، وينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٧٥-٧٦)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٥٩)، والمساعد (٢/ ١٤٠-١٤١).

(٣) هو مذهب الأخفش، وخطاب الماردي وابن درستويه. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٦)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠)، والمساعد (٢/ ١٤١-١٤٢)، والتصريح (٢/ ٨٩-٩٠)، ومنهج السالك (٣/ ٧٦).

(٤) هذا مذهب المبرد وابن السراج، والسيرافي وطائفة من النحاة، ينظر: المقتضب (٢/ ١٤٣)، والأصول في النحو (١/ ١١٤-١١٥)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٢)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٣-٢٤)، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٠٥٩)، والمساعد (٢/ ١٤١)، والتصريح (٢/ ٩٠)، ومنهج السالك (٣/ ٧٦).

فلذلك قال في اللبِّ وشرحه (١): والتركيبُ العقليُّ ينتهي إلى ستةِ أقسامٍ إذا لم يُراعَ التَّرتيبُ، اسمان، وفعلان، وحرفان، واسمٌ وفعل، واسمٌ وحرفٌ، وفعلٌ وحرفٌ، وأمَّا إذا رُوْعِيَ الترْتيبُ فينتهي إلى تسعةٍ؛ لانقسامِ كلٍّ مِنَ الأقسامِ الثلاثةِ الأخيرةِ باعتبارِ التقديمِ والتأخيرِ إلى قسمَين.

قوله: (**وهو قِسْمَان...**) إلخ هذا بالنظرِ لأقَلِّ ما يَتَحَقَّق فيه ماهيَّةُ الكلامِ. والحاصلُ أنّ الكلامَ لا يُوجَد مِن نوعِ الحرفِ ولا مِن نوعِ الفعلِ وحدَه، ولا منهما فقط، ويتحقَّقُ مِن نوعِ الاسمِ فقط، وأقلُّ ما يُوجَد ويتحقَّق مِنِ اسمَين أو مِن فعلٍ واسمٍ؛ وإلاّ فقد يُوجَد مِن فعلٍ واسمَين نحو: (**كان زيدٌ قائمًا**)، أو مِن فعلٍ وثلاثة أسماء، نحو: (**علمتُ زيدًا مُنطلقًا**)، أو مِن فعلٍ وأربعة أسماء، نحو: (**أعلَمْتُ زيدًا عمرًا مُنطلقًا**)، أو مِن جملةِ الشرطِ والجزاءِ، نحو: (**إنْ قام زيدٌ قام عمرو**) (٢)؛ بناءً على ما ذهب إليه السَّيِّدُ مِن أنَّ الكلامَ مجموعُ الشرطِ والجزاءِ، قال الرضيُّ والسعدُ: إنّ الكلامَ هو جملةُ الجزاءِ، وأما جملةُ الشرطِ فهي لتأكيدِ الجوابِ وتثبيته (٣)، وأما القَسَمُ وجوابُه نحو: (**والله إن زيدًا عالمٌ**) فالكلامُ هو الجوابُ بلا

---

(١) هناك متنان في النحوِ كلاهما اسمه: (**لُبُّ الألباب في علم الإعراب**)، أمّا أحدُهما فلتاجِ الدين الإسفراييني، وأمّا الآخر فللإمام البيضاوي، ولكلٍّ منهما شروحٌ، وحواشٍ، والظاهرُ أن مراد المحشي لبُّ البيضاوي، وشرحُه المنقولُ منه (**امتحان الأذكياء**) للإمام البِرْكَوِيِّ المتوفى ٩٨١ هـ، حيث جاء فيه ما نصُّه: «والتركيبُ الثُّنائيُّ ستَّةٌ، ولا يُوجَدَان معًا إلا في هذين القسمَين»، وعَلَّقَ عليه صاحبُ (**كشف الغطاء حاشية امتحان الأذكياء**) بما نصُّه: «قوله: (**ستة**)، ثلاثةٌ منها مِن جنسٍ واحدٍ: اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، وثلاثةٌ منها مِن جنسَين: اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرفٌ، ولا يُوجَد إلا القسم الأولُ والرابعُ». كشف الغطاء (ص: ٩٦)، لفخر الدين العرناسي، نش: المكتبة الحنفية للطباعة والنشر والتوزيع - إستانبول - تركيا.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (ص: ٤٤).

(٣) المشهور في كتب النحو أنّ كلاً الشرط والجزاء ركنٌ في الكلامِ، والقولُ بأن الجزاءَ هو الكلام دون الشرط لم أجده عند غير المحشي، وإن ثبت نقلُ ذلك فهو بدهي البطلان؛ لأن جملة الشرط لا يمكن الاستغناءُ عنها بالجزاء، وإنما الخلافُ المعروفُ في تحديد خبر المبتدأ إذا كان اسم شرطٍ بين أن يكون جملةَ الشرطِ وأن يكون جملةَ الجزاءِ، وأن يكون كليهما، والله أعلم بحقيقة الأمر.

نِـزاعٍ [١]، وجملةُ القسَمِ للتأكيدِ والتثبيت، قوله: (**خبراً عن الآخرِ**) المرادُ الخبرُ بالمعنى اللغويّ [٢]، وهو ما أُسندَ للشيءِ [٣]، وهذا المعنى هو المعبَّرُ عنه أولاً بـ (**الحديث**)، ففي العبارةِ تفنُّنٌ. فاحترز بقوله: (**على وجهٍ يكون...**) إلخ من تركيبهما كلمةً واحدةً، كما تقدّم في (**حبَّذا**) و(**غلامِ زيدٍ**).

قوله: (**لا مَدْخَلَ للحرفِ في ذلك**) أي: في التركيبِ المُفيدِ، ولا يُنافي هذا عدَّه جُزْءاً من أجزاءِ الكلامِ؛ لأنهم إنما عَدُّوه جزءاً بالنظرِ إلى أنه يُؤْتَى به للرَّبْطِ بين أجزائه على أنه مفيدٌ قد يَتَوَقَّفُ المعنى المُرادُ عليه في نحو: (**هل قام زيدٌ**) [٤]؛ فإنّ (**هل**) أَخْرَجَتِ الكلامَ عن الخبرِ إلى الإنشاءِ، وحينئذٍ فكونُه جزءاً بالنَّظَرِ للجملةِ،

---

(١) ظاهر عبارةِ ابن هشام أن أسلوب القسم كأسلوب الشرط في الائتلاف من الجملتين مما يفيد أنّ جملةَ القسم ركنٌ كما أن جملة الجواب كذلك. شرح قطر الندى (ص: ٤٤)، وينظر: مجيب النداء في شرح قطر الندى للفاكهي (ص: ٦٤).

(٢) قال الإنبابي: (ص: ١٨): «قوله: (**المراد الخبرُ بالمعنى اللغوي**)، أي: لا خبر المبتدأ، وإلا لم يشمل نحوَ: (**أقائمٌ الزيدانِ**)، و(**هيهات العقيق**)، وقوله: (**وهو ما أسند للشيء**)، ومصدوقُ الخبر بالمعنى اللغوي، هو نحوُ (**قائمٌ**) من قولك: (**أقائمٌ الزيدانِ**)، ونحوُ: (**هيهات**) من قولك: (**هيهات العقيق**)».

(٣) الظاهر أنّ هذا معنى اصطلاحيٌّ، والمعنى اللغويُّ هو ما يحتمل الصدقَ والكذبَ لذاته، غيرَ أنّ مفهومَ الخبرِ في هذا السياق أعمُّ من خبرِ المبتدأ، يقول الرضيُّ عن خبر المبتدأ: «...، وقال ابنُ الأنباريِّ وبعضُ الكوفيين: لا يصح أنْ تكونَ طَلَبيَّةً؛ لأنّ الخبرَ ما يحتمل الصدقَ والكذبَ، وهو وهَمٌ، وإنما أُتُوا، من قِبَلِ إيهامِ لفظِ خبرِ المبتدأ، وليس المرادُ بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ، كما أنَّ الفاعل عندهم ليس مَن فعل شيئا، ففي قولك: (**أزيدٌ عندك**)؟، يُسَمُّون الظرفَ خبراً، مع أنه لا يحتمل الصدقَ والكذبَ، بل الخَبَرُ عندهم ما ذكر المصنِّفُ، وهو المُجَرَّدُ المُسنَدُ المُغايرُ للصفةِ المذكورةِ» شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٦٧).

(٤) قال الإنبابي: «قوله: (**على أنه قد يتوقف المعنى المرادُ عليه...**) إلخ نُقِل عن المبرِّد أنّ (**يا زيدُ**) مركَّبٌ من حرفٍ واسمٍ، وفي (**المغني**) أنّ (**ألا ماءَ**) مركَّبٌ من حرفٍ - وهو (**ألا**) التي للتَّمَنِّي - واسمٍ، وهو (**ماء**)، ولا خبرَ لها عند سيبويه لا لفظًا ولا تقديرًا، وإنما تمَّ الكلامُ بذلك حملا على معناه، وهو (**أتمنَّى ماءً**)، وهذا منافٍ لقولِ الشارحِ: (**ولا دخلَ للحرفِ في ذلك**) إلا أن يقال: كلامُ الشارحِ مبنيٌّ على غيرِ هذه الطريقةِ».

أي: هو جـزءٌ في الجـملةِ بالنَّظَرِ لبـعضِ الصُّـوَرِ [١]، قـوله: (**نحـو: زيدٌ في الدارِ**) الرَّبْطُ الذي حصل مِنَ الحرفِ هنا هو جعلُ (**زيد**) مظروفًا و(**الدارِ**) ظرفًا.

قـوله: (**إنْ تضـربْ أضـربْ**)، اعـتُـرِضَ بأنّ الرَّبْطَ هـنا وقع بينَ جـملتَين، فلِـمَ نسَـب المُصنِّفُ الرَّبْطَ إلى الفـعْلَين؟ وأُجـيبَ بأنه اعـتَـبَرَ الرَّبْطَ بين الفـعلَين نظرًا لظهـورِ أَثَرِ الحرفِ فيـهـما، وهو الجزمُ، فـهذا كـلامٌ بحسـبِ الظاهرِ، وفي الحقـيقـةِ الرَّبْطُ وقع بين مضمـونِ الجمـلَتَين؛ لأنّ المعنى: إنْ تَحقَّقَ منك ضَرْبٌ تَحَقَّقَ مني أيضًا، أمَّا نحـو: (**إنْ جاء زيدٌ فـهو مُكْرَمٌ**)، فـالرَّبْطُ وقع بين فـعلٍ وجـملةٍ، وفي نحـو: (**جـاء زيدٌ فـأكْرَمْتُـه**) الرَّبْطُ بين جـملَتَين؛ فإنّ الفـاءَ صيَّـرتِ الجملةَ الأولى سببًا، والثانيةَ مُسبَّبًا.

قـوله: (**نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ**)، فـإن قلتَ: إنّ الحرفَ قـد ربطَ بين الجملة أعـني: (**مَـرَرْتُ**)؛ لأنهـا فـعـلٌ وفـاعلٌ، والاسـمِ وهو (**زيد**) المجـرورُ، فلِـمَ نسـبَ الـرَّبْطَ لخصوصِ الفعلِ؟

والجـوابُ أنّ الفـعلَ لمّا كـان مـقـصـوداً من الجـمـلةِ نُسِـبَ إليـه الربطُ؛ لأنّ المعنى المقـصـودَ رَبْطُ المُرُورِ بزيدٍ، وذُكِرِ الفاعلُ لتـشخيصِ ذلك الفعلِ وتعيينه، ويوجَد في بعضِ النُسَخِ نحو: (**مُرَّ بزيدٍ**) بدون تاءِ الضميرِ [٢]، وهي ظاهرةٌ لا غبارَ عليها.

●●●

---

(١) قال علي الحلبي: «....، وفي (**التعليقة**) لابن النَّحَّاس: إنْ قيل: لا نُسَلِّمُ أنّ الحرفَ من أجزاء الكلامِ؛ لأنّ الكلامَ لا يَفتَقِرُ إلى وجودِه بوجهٍ ما، قلنا: وإن لم يكن له مدخلٌ في الإسنادِ، إلا أنّ له مدخلاً في الكلامِ إذا حصل الكلامُ مِن جـملتين. انتهى، أي: مثلاً، فكلٌ مِنَ الفعلِ والحرفِ مِنَ الأجزاءِ العُرفيَّةِ التي لا ينعدمُ أصلُها بانعدامِهـا كشَعْرِ الإنسان وغُصنِ الشجرة، وأما الاسمُ فكالجزءِ الحقيقيّ». فرائد العقود العلوية (١ / ٩٧).

(٢) هذه المسألة منقولة بنصها من كتاب فرائد العقود العلوية (١ / ٩٦).

علاماتُ الاسم

ش : **فعلامةُ الاسمِ المُمَيِّزةُ له عن قَسِيمَيه : الخَفْضُ، وهو الكَسْرةُ التي تَحْدُثُ عندَ دُخُولِ عاملِ الخفضِ، سواءٌ كان الخافضُ حرفًا أو اسمًا، لا ثالثَ لهما على الأصحِّ، نحو : (بزيدٍ)، و(غلامِ زيدٍ).**

ح : قوله : (**فعلامةُ الاسمِ**) الفاءُ الفَصِيحَةُ، وقد تقدّم الكلامُ عليها عندَ قوله : (**فاللفظُ**) (١)، وهذا شروعٌ في ذكرِ علاماتِ كلٍّ من أجزاءِ الكلامِ الثلاثةِ التي هي الاسمُ والفعلُ والحرفُ، والمرادُ بـ(**الاسم**) هنا أَفْرَادُه من نحوِ : (**زيدٍ ورجلٍ**)، لا خصوصُ هذا اللفظِ، ولا معناه الذي هو الحقيقةُ الكليّةُ، ثم إنّ ما ذكره المصنِّفُ منَ العَلَامَاتِ ليس مُطَّرِدًا في كلِّ اسمٍ، بل هناك أفرادٌ لا تقبَلُ هذه العلاماتِ، والحالُ أنها أسماءٌ، نحو : (**هيهاتَ**)، و(**كيفَ**)، و(**نزالِ**)، و(**دَرَاكِ**)، وحينئذٍ فليسَتِ اللاّمُ في قوله : (**الاسم**) للاستغراق؛ لأنها لو جُعلَت له كان مُفَادُ الكلامِ أنّ كلَّ اسمٍ يُعْرَف بهذه العلاماتِ، وهو باطلٌ، ولا يصحُّ أن تكونَ للجنسِ؛ لأنّ (**ألْ**) الجنسيةَ مدخولُها الحقيقةُ من حيث هي، نحوُ قولِك : (**الرَّجُلُ خيرٌ منَ المَرْأَةِ**)، أي : ماهيَّةُ الرَّجُلِ وحقيقتُه خَيرٌ من ماهِيَّةِ المرأة، بقطعِ النَّظَرِ عنِ الأفرادِ، ومعلومٌ أنّ الذي يَتَمَيَّزُ بالعلاماتِ هو أفرادُ الاسمِ لا حقيقتُه.

وأما حقيقتُه – أعني : (**كلمةٌ دلَّتْ على مَعْنًى في نفسها ولم تَقْتَرِنْ بزمانٍ وضعًا**) – فهي أَمرٌ اعتباريٌّ لا وجودَ له في الخارجِ، وإنما المَوجُودُ أفرادُه كما هو شأنُ جميعِ الماهيَّاتِ، ولا يَصحُّ أنْ تكونَ للعَهْدِ الخارجيِّ؛ لأن التي للعهد الخارجيِّ مَدْخولُها فردٌ معيّنٌ من أفرادِ الحقيقة، كقوله تعالى : ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً (١٥) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾ (٢) أي : الرَّسولَ المعهودَ الذي أُرْسِلَ إلى فِرْعَونَ، وهو مُوسَى – عليه السلامُ

(١) ينظر : (ص : ١٤٨-١٤٩).

(٢) (المزمل : ١٥ -١٦).

- الذي هو فـردٌ مِن أفـرادِ مُطْلَقِ (رسـول) الشَّـامِلِ لجَـمـيعِ الرُّسُلِ، ولا يصِـحُّ أنْ تكونَ للعهـدِ الذهنيِّ؛ لأنّ مدخولَها فردٌ واحدٌ، ولكنه غيرُ مُعَيَّنٍ (١)، كما في قولِه تعالى: ﴿وَأَخَـافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ (٢)، أي: فـردٌ مِن أفـرادِ الذئابِ، فـهـذه احـتـمـالاتُ (ألْ)(٣)، وقد علِمْتَ أنه لا يَصِحُّ واحدٌ منها هنا، وقد يُقالُ: إنّ (ألْ) للاستغراقِ وهو هنا عـرفيٌّ لا حقـيقيٌّ، والمعنى أنّ كلَّ فردٍ مِن أفرادِ الاسمِ القابلِ لِهذه العلاماتِ يَتَـمَيَّزُ بهذه العلاماتِ، وحينئذٍ فقولُه: (الاسمُ) أي: ما صدق عليه الاسمُ في الجملةِ (٤).

قوله: (المُمِيِّزةُ له) فيه إشارةٌ إلى أنّ العلامةَ هنا مِن قَبيلِ الخاصّة (٥)، فتكون مُطرِّدةً، أي: كلّما وُجِدَتْ وُجِدَ الاسمُ، مُنْعَكِسَةً، أي: متى انْتَفَتْ انتفَى؛ فتكون كالتعريفِ، وفيه أنه يَلْزَمُ مِنَ العلامةِ نفيُ الاسميةِ؛ إذ قد تَنْتَفِي العلامةُ، ويُوجَدُ الاسمُ، والجوابُ أنّ المرادَ أنه متى انتفَى جِنسُها، بمعنى: أنه لم يُوجَدْ شيءٌ منها، أي: متى كان الاسمُ لا يَقْبَلُ جنسَ علاماتِه المُخْتَصَّةِ به، لا بنفسِه ولا بمُرادفِه انْتَفَتْ عنه الاسمِيّةُ، فلا يُنافِي أنه قد ينتفِي بعضُ العلاماتِ، وتُوجَد الاسميّةُ لوجودِ علامةٍ أُخْرَى، فإن كلامَنا في جنسِ العلامةِ لا في شخصِها (٦).

---

(١) «فردٌ مُبْهَمٌ من أفرادِ الحقيقةِ» في د، وط (ص: ١٨ -١٩).

(٢) (يوسف: ١٣).

(٣) ينظر: الجنى الداني (ص: ١٩٢ - ٢٠٤)، ومغني اللبيب (ص: ٨٤- ٩٠).

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (ص: ٩٨).

(٥) (الخاصّةُ) مصطلحٌ من المصطلحات المنطقية، من الكلّيات الخمسة، وحقيقتها أنها كُلّيَّةٌ مَقُولةٌ على أفراد حقيقةٍ واحدةٍ فقط قولاً عَرَضيًّا، سواء وُجِدَ في جميع أفراده كـ(الكاتب بالقوة) بالنسبة إلى الإنسان، أو في بعض أفراده، كـ(الكاتب بالفعل) بالنسبة إليه. ينظر: التعريفات للجرجاني (ص: ٨٤).

(٦) قد قرَّر ابنُ هشام أنّ العلامةَ يُشترَط فيها الاطرادُ فقط، وهو أينما وُجِدت وُجد ما جُعِلَت هي علامةً له، ولا يُشترطُ فيها الانعكاسُ، وهو أينما افتقدتْ افتُقد ما هي علامةٌ له بخلاف التعريف، فإنه يُشترَط فيه الاطرادُ والانعكاسُ معا، وهذا نصُّه: «والفرقُ بين الحدِّ والعلامة أنّ الحدَّ يلزمه أمران: الاطراد، والانعكاس، والعلامةُ يلزمها أمرٌ واحدٌ منهما، وهو الاطِّرادُ خاصةً دون الانعكاس، وذلك كقولك: (الإنسان كاتبٌ بالفعلِ)، فإنه كلّما وُجِد الكاتبُ بالفعل وجِد الإنسانُ، ولا يلزم مِن انتفائه انتفاءُ الإنسان». شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٣٦).

قوله: (**عن قَسِيمَيه**) تثنيةُ: (**قَسِيم**) بالياءِ، والفرقُ بينه وبين (**القِسْمِ**) بدون ياءٍ اعتبارِيٌّ، فهما شيءٌ واحدٌ مُتَّحِدَانِ ذاتًا، مُخْتَلِفان اعتبارًا، وأما الفرقُ بينه وبين (**المَقْسِم**) بميمٍ أولَه فحقيقيٌّ، وتوضيحُه أن (**المَقْسَمَ**) هو الأمرُ الكُلِّيُّ الصَّادِقُ على الأقسامِ الشاملُ لها، و(**القِسْمُ**) هو الأَخَصُّ المُنْدَرِجُ تحته، ويقال لذلك الأَخَصِّ أيضا: (**قَسِيمٌ**) بالنظرِ لقِسْمٍ آخرَ مُنْدَرِجٍ معه تحت المَقْسِمِ، فهو شيءٌ واحدٌ يُقال له: (**قسيمٌ وقِسمٌ**) باعتبارَين مُخْتَلِفَين، فـ(**الكَلِمَةُ**) بالنظرِ للاسم والفعلِ والحرفِ يقال لها: مَقْسِمٌ، وكلٌّ مِنَ الاسمِ وأخوَيه يُقال له قِسْمٌ بالنظرِ لاندراجه تحتَ الكلمةِ، وقسيمٌ بالنظرِ لكَونِ كُلٍّ واحدٍ مُبايِنًا للآخَرِ، ومُنْدَرِجًا معه تحتَ أمرٍ كُلِّيٍّ.

العلامة الأولى: الخفض:

قوله: (**الخَفْضُ**) هذه عبارةُ الكوفيين، وعبارةُ البصريين (**الجرُّ**) [1]، قال ابنُ هشامٍ في شرح العمدة [2]: وذكرُ (**الجرِّ**) أولَى؛ لأنه قد يدخُلُ في اللفظِ على ما ليس باسمٍ نحو: (**عَجِبْتُ من أنْ قُمْتَ**) [3]؛ ولأنه يتناول الجرَّ بالحرفِ والجرَّ بالإضافةِ، زاد في تعليقته: وبالتبعيَّةِ، وبالمجاورةِ، وبالتوهُّمِ، أي: على القولِ

---

(١) يظهر من نص الزجاجي أن مصطلح (**الخفض**) يستعمله بعضُ البصريين كالكوفيين، ومصطلح (**الجر**) مختصٌّ بالبصريين، يقول في ذلك: «وأمّا الجرُّ فإنما سُمِّي بذلك؛ لأن معنى الجرِّ الإضافةُ، وذلك أنّ الحروفَ الجارّةَ تجُرُّ ما قبلها، فتُوصِلُه إلى ما بعدها، ... هذا مذهبُ البصريين، وتفسيرُهم، ومَن سَمَّاه منهم ومنَ الكوفيين خفضًا، فإنما فسَّروه نحوَ تفسيرِ الرفعِ والنصبِ، فقالوا: لانخفاضِ الحنكِ الأسفلِ عند النطقِ به، وميلِه إلى إحدى الجهتين». الإيضاح في علل النحو (ص: ٩٣).

(٢) شرح العمدةِ كتاب من كتبِ ابن هشام المفقودة.

(٣) ورد هذا التعليلُ في أوضح المسالك، ولكنه تعليلٌ لترجيح عدِّ الجرِّ علامةً على الاسم على عدِّ حرف الجر علامةً، وليس تعليلاً لأولَويَّة مصطلح (**الجر**) على مصطلح (**الخفض**). ينظر: أوضح المسالك (١/ ١٣ - ١٤)، والتصريح (١/ ١٣٥ - ١٣٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٧٠).

بذلك (١)، واختَصَّ الجرُّ بالاسم؛ لأنّ كلَّ مجرورٍ مُخبَرٌ عنه في المعنى، ولا يُخبَر إلا عن الاسم، فلا يُجَرُّ إلا الاسمُ (٢).

فإن قيل: كان ينبغي أن تُجعَلَ علامةُ الاسمِ مُطلَقَ الإخبارِ عنه لا خصوصَ الخفضِ، فالجوابُ أنّ الإخبارَ عنه علامةٌ خَفِيّةٌ؛ إذِ الإخبارُ عنه لا يُدرِكُه المُبْتَدِئُ بخلافِ الخفضِ.

قوله: (**وهو الكسرةُ**) التذكيرُ بالنظرِ لمُراعاةِ المرجعِ، وهو (**الخفضُ**)، والأَوْلَى التأنيثُ مُرَاعاةً للخبرِ، وهي (**الكسرةُ**) كما في بعضِ النسخِ (٣)، وتعريفُه (**الخفضَ**) بالكسرةِ قصورٌ؛ لأنه لا يشمل الخفضَ بالياءِ، كما في المثنّى والجمعِ، ولا الجرَّ بالفتحةِ، كما في الاسمِ الذي لا يَنْصَرِف، ويُجَابُ بأنّ التعبيرَ بالكسرةِ اقتصارٌ على الأصلِ، وأمّا غيرُها فنائبٌ عنها، ثم إنّ تفسيرَ المصنّفِ (**الخفضَ**) بالكسرةِ يُناسِبُ قولَ الجمهورِ: إنّ الإعرابَ لَفْظِيٌّ، وقد جرى في المتنِ هنا على أنه معنويٌّ، فالأَوْلَى أنْ يُفَسِّرَه بأنه: (**تغييرٌ مخصوصٌ علامتُه الكسرةُ وما ناب عنها**) (٤)، قوله: (**تَحْدُثُ**)، أي: في اللفظِ كَـ (**بزيدٍ**)، أو في التقديرِ، إمّا للتَّعَذُّرِ كَـ (**العَصَا**)، أو للثِّقَلِ كـ (**القاضي**)، أو للمناسبةِ كـ (**غُلَامِي**).

---

(١) قال الإنبابي (ص: ١٨ -١٩). «قوله: (**وذكرُ الجرِّ أولى**) ظاهرُه أنه أولى مِنَ (**الخفض**)، وحينئذٍ فلا يصحُّ بعدُ، وعبارةُ الطبلاوي: قال ابنُ هشامٍ في شرح العمدة: (**وذكر الجرِّ أولى من حرف الجرِّ؛ لأنه قد يدخل...**) إلخ، وهي ظاهرةٌ، لكنْ فيها تشتيتٌ؛ إذ الضميرُ في قوله: (**لأنه قد يدخل...**) إلخ عائدٌ على حرف الجرِّ، وفي قوله: (**لأنه يتناول...**) إلخ عائدٌ على الجرِّ، وأنّ الأجودَ -كما قال بعضُهم- التمثيلُ لدخولِ الجر على غيرِ الاسم بقوله:

ما ليلي بنام صاحبُه

إذ قولُه: (**مِن أن قمتَ**) مدخولُ (**مِن**) فيه اسم تأويلاً، وهذه مناقشةٌ غيرُ قويَّةٍ، ثم إنّ نقل عبارةِ ابنِ هشامٍ هنا لا يحسن إلا لو اقتصر المصنفُ على الجر، مع أنه ذكر الجرَّ وحروفَه».

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١/ ٦٠).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (ص: ١/ ٩٨).

(٤) المصدر السابق (ص: ١/ ٩٩).

قوله: (**عاملُ الخفضِ**) أخذُ (**الخفضِ**) في تعريفِ (**الخفضِ**) مُوجِبٌ للدَّوْرِ الذي به يفسُدُ التعريفُ، وأجابوا بأنّ التعريفَ لفظيٌّ لا يضُرُّه الدَّوْرُ (١)، وأطال شيخُنا في حاشيته في ردِّه فراجِعْه إن شئتَ (٢).

قوله: (**لا ثالثَ لهما**) الأَوْلَى أن يقولَ: (**لا زائدَ عليهما**)، وقد يقال: إنه يلزم من نفيِ الثَّالثِ نفيُ كلٍّ واحدٍ منها، [أي: منَ الأمورِ الزائدةِ كالجرِّ بالتبعيَّةِ والتَّوَهُّمِ والمُجَاوَرَةِ] (٣)، قوله: (**على الأصحِّ**) مُقَابِلُه إثباتُ الخفضِ بنفسِ الإضافةِ أو بالجرِّ المُقدَّرِ، وإثباتُ الخفضِ بالتبعيَّةِ نحو: (**مررتُ بزيدٍ الفاضلِ**)، و(**غلامُ هندٍ الفاضلةِ**)، وبالمجاورةِ نحو: (**هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**) بجَرِّ (**خَرِبٍ**) بمجاورته لـ (**ضَبٍّ**) المجرورِ، وكان حقُّه الرفعَ؛ لأنه نعتٌ لـ (**جُحرٌ**) المرفوعِ على الخبريّةِ، وبالتوهمِ نحو: (**لستُ قائمًا ولا قاعدٍ**) بالجرِّ على تَوَهُّمِ دخولِ الباءِ في خبرِ ليس؛ لأنه يكثر دخولُها فيه، والأصحُّ رجوعُ هذه الأقسامِ للجرِّ بالحرفِ أو الاسمِ؛ لأن التابعَ في غيرِ المُبدَلِ مجرورٌ بما جُرّ به متبوعُه، وهو إمَّا الحَرفُ أو الاسمُ، وفي البدَلِ بحرفٍ أو اسمٍ مُماثلٍ لِجَارِّ متبوعِه لا بالتبعيةِ، وأن الجرَّ بالمجاورةِ يرجِعُ للجرِّ بالمضافِ، فالحركةُ في (**خربٍ**) ليست حركةَ إعرابٍ، بل حركةُ الإعرابِ -وهي الضمةُ- مقدَّرةٌ مَنَع من ظهورِها حَرَكَةُ المَجَاورةِ، والجَرّ بالتَّوَهُّمِ يَرْجِع للجرِّ بالحرفِ المُتوَهَّمِ، لا بنفسِ التَّوَهُّمِ فـ(**قاعدٍ**) معطوفٌ على (**قائمًا**)، منصوبٌ تقديرًا بفتحةٍ مقدرةٍ على آخرِه، منَعَ مِن ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ التوَهُّمِ (٤).

---

(١) فرائد العقود العلوية (١/ ٩٩).

(٢) قال الإنبابي (ص: ١٩): «قوله: (**وأطال شيخُنا في ردِّه**)، أي: بأنّ التعريفَ اللفظيَّ يُخاطَبُ به مَن يعلم المعرَّفَ والتعريفَ، ويجهل وضعَ لفظِ المعرَّفِ للتعريفِ، كقولك: (**البُرُّ: القمح**) لِمن يعلم أنّ (**القمح**) هو الحَبُّ المخصوصُ، ويجهل تسميتَه بـ (**البُرّ**)، وليس هنا كذلك؛ إذ لو كان المخاطَبُ عالـمًا بهذا التعريف لكان عالما بالخفضِ؛ لأنه مذكورٌ فيه، فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له، فالحقُّ في الجوابِ أنّ ذكرَ الخفضِ لتقييدِ العاملِ، وليس جزءًا منَ التعريفِ».

(٣) ما بين القوسَين زيادة من د، وط (ص: ١٩).

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (ص: ١/ ٩٨ - ٩٩).

قوله: (وغلام زيد) هاهنا بحثٌ، وهو أنه قد وُجدَت إضافةُ الاسمِ إلى الفعلِ المضارعِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (١) فإن (ينفعُ) مضافٌ لـ (يومٍ) والإضافةُ من خَصَائصِ الأسماءِ، وأُجيبَ بأنّ المُضَافَ إليه ليس هو الفعلَ، بل هو الاسمُ المُؤَوَّلُ مِن (أنْ) والفعلِ، وإنْ لم تكن (أنْ) موجودةً ولا مقدّرةً أي: هذا يومُ النفعِ فينفع، وإن لم يكن اسمًا حقيقةً، فهو في حكمِ الاسمِ، أو بأنّ الفعلَ في مثل هذا مُجَرَّدٌ عن الزمانِ؛ لغَرَضٍ مِنَ الأغراضِ، مثل الإضافة هنا، فهو فِعْلٌ صورةً وفي الحقيقةِ هو اسمٌ (٢).

العلامة الثانية: التنوين:

ش: والتَّنْوينُ هو نونٌ، ساكنةٌ، زائدةٌ، تَلْحَقُ الآخِرَ، تَثْبُتُ وَصْلاً غالبًا فيهنّ، وتُحذَفُ خطًّا ووقفًا، فمِن غَيرِ الغالبِ أنّ التنوينَ قد يُحرَّكُ لالتقاءِ السَّاكنَين، نحو: ﴿مَحْظُورًا (٢٠) انظُرْ﴾(٣)، وقد يَلْحَقُ الأوّلَ نحو: (شَرِبتُ مًا) بالقصرِ، وقد تُحذَفُ وصلاً، إذا كان في عَلَمٍ موصوفٍ بابنٍ مضافٍ إلى علَمٍ آخر، نحو: (قال زيدُ بنُ عمرو) بحذفِ تنوينِ (زيد) تخفيفًا، وهو أقسامٌ أربعةٌ:

الأولُ: تنوينُ التمكينِ نحو: (زيدٍ ورجلٍ).

والثاني: تنوينُ التنكيرِ، نحو: (سيبويهٍ، وصَهٍ).

والثالث: تنوينُ المقابلةِ، نحو: (هنداتٍ، ومسلماتٍ)، فإنه في مُقَابَلَةِ النون في: (زَيدِينَ، ومُسلمين) في كونِه علامةً لتمامِ الاسمِ، كما أنّ النُّونَ قائمةٌ مقامَ التنوينِ الذي في الواحدِ في ذلك قاله الرضيُّ (٤).

---

(١) (المائدة: ١١٩).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (ص: ٩٩ – ١٠٠).

(٣) (الإسراء ٢٠ – ٢١).

(٤) قال الرضي: « ...، ورابعُها لمُقابلةِ نونِ جمعِ المذكرِ السالمِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ، نحو: (**مسلمات**)، على الأعرفِ مِن أقوالِهم، ولا معنى له إلا في الاسم، وإنما قالوا: إنه تنوينُ مقابلةٍ إذ =

والرابعُ: تنوينُ العِوَضِ نحو: (جَوارٍ، ويومئذٍ)، فالأوَّلُ عِوَضٌ عن حرفٍ، وهو الياءُ، وأصله: (جَوارِي)، والثاني: عِوَضٌ عن جملةٍ، وليس منه العِوَضُ عن المفرَدِ في مثلِ: (كلٍّ، وبعضٍ) فإنّ تنوينَهما تنوينُ تمكينٍ يزول عندَ الإضافةِ ويُوجَد عند عدمِها هذا هو الصحيحُ.

ح: قوله: **(والتَّنْوِينُ)** هو في اللغةِ مصدرُ: **(نَوَّن -يُنوِّن- تنوينًا)** إذا أُدْخِلَ النونُ، فهو في اللغةِ إِدْخالُ النونِ (١)، وأمَّا المَعْنَى الاصْطِلاَحيُّ فقد ذكره المُصَنِّفُ بقولِه: **(نُونٌ...)** إلخ، فتَسْمِيَةُ هذه النُّونِ تَنْوِينًا مَجَازٌ من قَبِيلِ تَسْمِيَةِ آلَةِ الشَّيْءِ باسمِ ذلك الشَّيْءِ (٢)، هذا بحَسَبِ الأَصْلِ، وقد صار الآن حقيقةً عُرْفِيَّةً في النُّونِ السَّاكِنَةِ الزَّائِدةِ إلخ.

قوله: **(ساكنة)** خرج بهذا القيدِ المُتَحَرِّكةُ، نحو النونِ الأُولَى في: **(ضَيْفَنٍ)**

= لو كانت لِلتَّمَكُّنِ لم تثبت في قوله تعالى: ﴿**مِّنْ عَرَفَاتٍ**﴾ (البقرة: ١٩٨)، ولو كانتْ للتنكيرِ لم تثبت في الأعلامِ، وليست عوضًا عن المضافِ إليه ولا للتَّرَنُّمِ، فلم يبقَ إلا أنْ يقال: هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر؛ لأن هذا معنًى مناسبٌ، ألا ترى إلى جعلِهم نصبَ هذا الجمعِ تابعًا للجرِّ، كما في جمعِ المذكر، فالنونُ في جمعِ المذكر قائمٌ مقامَ التنوينِ التي في الواحدِ، في المعنى الجامعِ لأقسامِ التنوين فقط، وهو كونُه علامةَ تمامِ الاسم، وليس في النون شيءٌ من معاني الأقسامِ الخمسةِ المذكورة، فكذلك التنوينُ التي في جمعِ المؤنث السالم علامةٌ لتمامِ الاسم فقط، وليس فيها أيضًا، شيءٌ من تلك المعاني، لكنهم حَطُّوها عن النونِ بسقوطِها مع اللامِ، وفي الوقفِ دون النون؛ لأنّ النونَ أقوى وأجلَدُ بسببِ حركتها، وقال الربعيُّ، وجارُ الله: إنّ التنوينَ في نحو: **(مسلمات)** للصرف». شرح الرضي على الكافية (١ / ٣١ - ٣٢).

(١) المحكم (ن و ن) (١٠ / ٤٨٠)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٠٠).

(٢) قال الإنبابي (ص: ٢٠): «قوله: **(من قبيل تسميةِ آلة الشيء..)** إلخ، فيه أنّ الآلةَ واسطةُ الفعلِ التي يتوقَّف وجودُه عليها، كما في (**كتبْتُ بالقلم**)، فالقلمُ آلةٌ، ونظيرُه هنا اللسانُ لا النونُ، فالأَوْلَى أنْ يقولَ: **(مِن تسميةِ المتعلَّق باسم المتعلِّقِ تعلُّقًا خاصًّا)** على ما تقدم بيانُه».

و(رَعْشَن)، الأوَّلُ اسمٌ للطفيليِّ الذي يتبع الضَّيفانَ (١)، والثاني اسمٌ لِكَثيرِ الارتعاشِ (٢).

وقوله: (تَلْحَقُ الآخَرَ) خرج به النونُ اللاَّحقةُ لِغَيرِ الآخِرِ نحو نونِ (انْكَسَر) و(مُنْكَسِر). وقوله: (وتُحْذَف خطًا) خرج به نونُ التَّوْكيدِ الخفيفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ (٣)، ﴿وَلَيَكُونًا﴾(٤) بناءً على مذهب البصريين أنها تُكتَبُ نونًا (٥)؛ ولهذا حذف قيدَ (لِغير توكيدٍ) الذي زاده غيرُه لإخراجِ هذه النونِ لما عَلِمْتَ أنه غيرُ محتاجٍ إليه لخروجِها بقوله: (وتُحْذَفُ خطًا) (٦).

فإن قلتَ: لا حاجةَ لذكرِ قيدَيِ السكونِ ولُحوقِ الآخِرِ؛ لأنّ ما خرج بهما يخرج بقوله: (وتُحْذَفُ خطًا)، فالجوابُ أن الأصلَ في التعريفِ ذِكْرُ جميعِ القيودِ صريحًا وإنْ كان يلزَمُ مِن أحدِها الآخَرُ؛ لِكَوْنِ الأَوْلَى عَدَمَ الاكتفاءِ في التَّعاريفِ بدلالةِ الالتزامِ (٧).

---

(١) قال الجوهريُّ: «و(الضَّيفنُ) الذي يجيء مع الضيفِ والنونُ زائدةٌ، وهو (فَعْلَن)، وليس بـ (فَيْعَل)، قال الشاعر:

إذا جاءَ ضيفٌ جاءَ للضَّيْفِ ضَيْفَنٌ فأودَى بما تُقرَى الضُّيُوفُ الضَّيَافِنُ».

الصحاح (٤ / ١٣٩٣).

(٢) (رع ش) الصحاح (٣ / ١٠٠٦ - ١٠٠٧)، والمحكم (١ / ٣٦٩).

(٣) (العلق: ١٥).

(٤) (يوسف: ٣٢).

(٥) تُكتَبُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ في الفعلِ المسنَدِ إلى المفرد المذكر عند الجمهورِ بالألف على الأكثر، وكتابتُها بالنون على خلاف الأكثر. ينظر: الشافية لابن الحاجب (ص: ٤٣٢)، وشرح الشافية للرضي (٣ / ٣١٨ -٣١٩)، وشرح الشافية لليزدي (٢ / ٦٣٤)، وشرح الشافية لنظام الدين النيسابوري (٢ / ٥٣٧).

(٦) هذا ردٌّ على عَلِيٍّ الحلبيِّ، حيث قرَّر أن قيد (لغير توكيد) لا بد من زيادته؛ لئلا يكون التعريفُ غيرَ جامعٍ؛ لأنه يخرج عنه التنوين إذا أُبْدِلَ ألفًا حالةَ النصب، ونون التوكيد الخفيفة نحو (اضرِبَنْ) يكتَبُ بالألف على الراجح. ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٠٢).

(٧) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٠٢).

قوله: (**غالبًا فيهن**) أي: في الأمورِ الثلاثةِ وهي السكونُ ولحُوقُ الآخِرِ وثبوتُها وصلاً، وإنما أتى بهذا؛ لأجلِ أنْ يصيرَ التعريف جامعًا، ولا يخرج بعضُ أفرادِ التنوينِ، فالتقييدُ بقولِه: (**غالبًا**)؛ لإدخالِ الصُّوَرِ التي ذكرها في التعريف [١] التي أشار إليها بقوله: (**فمِن غيرِ الغالبِ...**) إلخ، فلو لم يُقيِّدْ بـ (**غالبًا**) لم تدخُلْ؛ فيصير التعريفُ غيرَ جامعٍ [٢].

قوله: (**نحو: محظورًا انظرْ**)، فإن قلتَ لِمَ لَمْ يُحذَفِ التنوينُ هنا لِلتَّخَلُّصِ مِنَ التقَاءِ السَّاكنَين كما حَذَفُوا نونَ التَّوْكيدِ الخفيفةِ في نحو: (**اضْرِبَ القومَ**) مع أنّ كلًّا [منهما][٣] نونٌ ساكنةٌ، فلأيِّ شَيءٍ أبقَوا التَّنْوينَ هنا، وحرَّكُوه للتَّخَلُّصِ مِنَ التقاءِ السَّاكنَين، وحَذَفُوا نونَ التوكيدِ ولم يُحرِّكوها، وهَلاَّ سَاوَوْا بَيْنَ النُّونَين وما الفرقُ؟ فالجوابُ أنهم قصدُوا أنْ يَجعلُوا للنونِ اللاحقةِ للاسمِ مَزِيَّةً على النونِ اللاَّحقةِ للفعلِ، فَأَبْقَوُا التنوينَ وحَذَفُوا نونَ التوكيدِ، وأيضًا التنوينُ كالجُزءِ مِنَ الاسمِ الأَمْكَنِ؛ لِلُزُومِه له عند خُلُوِّه مِنَ الإضافةِ واللَّامِ، ونونُ التوكيدِ الخفيفةِ ليست كالجزءِ مِنَ الفعلِ؛ لأنها غيرُ لازمَةٍ له؛ فلذلك حذفُوها وأبقَوُا التنوينَ وحَرَّكُوه عند التخلُّصِ مِنَ السُّكُونَين [٤].

قوله: (**نحو: شربتُ مًا بالقصر**) فهو منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكنَين منع من ظهورِها التعذُّرُ، وبيانُه أنّ أصلَ (**ماءٍ**): (**مَوَهٌ**) مأخوذٌ مِن (**مَوَّهْتُ الشَّيءَ**) إذا أطْلَيْتُه بفضّةٍ أو ذهبٍ [٥]، تحرَّكَتِ الواوُ وانفتح ما قبلها قُلِبَت ألفًا، فصار: (**ماه**)، ثم قد تُبدَلُ الهاءُ همزةً، وهي لغةُ المدِّ، وقد

---

(١) قال الإنبابي: «....، فيه أنّ الصورةَ الثالثةَ ليس فيها تنوينٌ، إلا أن يقال: هو مقدَّرٌ، ومُلاحَظٌ؛ للدلالة على الأمكنيَّة، وإن حُذف مِنَ اللفظ تخفيفًا».

(٢) فرائد العقود العلوية (١ / ١٠٢ - ١٠٣).

(٣) زيادة من ب، وهي ساقطة من ص.

(٤) فرائد العقود العلوية (١ / ١٠٣).

(٥) (م و ه) الصحاح (٦ / ٢٢٥٠ - ٢٢٥١)، والمحكم (٤ / ٤٤٤ - ٤٤٦).

تُحذَفُ فتبقَى الألفُ ساكنةً مع التنوينِ فتُحذَف الألفُ أيضًا؛ للتخلُّصِ من السكونَين، وهذه لغةُ القصرِ، والتنوينِ التي أشار إليها المصنِّفُ، وعليها يكون المحذوفَ حرفَان الألفُ والهاءُ (١)، فالتنوينُ هنا لم يَلْحَقِ الآخِرَ، بل لحقَ الأولَ، وهو الميمُ، هذا ما يقتضيه كلامُ المصنفِ، واعتُرِض عليه بأنّ الألفَ قد حُذفَت لعلّةٍ تصريفيّةٍ، والمحذوفُ لعلّةٍ تصريفيّةٍ كالثابت، فكأنّ الألفَ ثابتةٌ (٢)، وحينئذٍ يكون التنوينُ لاحقًا لآخرٍ مُقَدّرٍ، على أنّا لو سَلَّمْنا أنّ التنوينَ لاحقٌ للميمِ، فهي أيضًا تُوصَف بكونِها آخرًا بمعنى: أنه لا شيءَ بعدها خلافَ التنوينِ.

قوله: (**وتُحذَف وصلاً...**) إلخ، لم يبيِّنِ المصنِّفُ أنّ هذا الحذفَ جائزٌ أو واجبٌ، وفي المغني أنّ الحذفَ هنا لازمٌ فهو واجبٌ (٣). وحاصلُ هذه المسألة أنه إذا وقع (**ابن**) و(**ابنة**) خلافًا لابن عصفور (٤) أو (**بنت**) عند قومٍ مِنَ العرَبِ نعتًا لعلَمٍ، ومضافا لعَلَمٍ آخَرَ حُذفَ التنوينُ من أول العلَمين، وحُذف ألفُ (**ابن**) أو (**ابنةٍ**) خطًّا تخفيفًا لكثرةِ الاستعمالِ، [وأَلحَقَ بعضُهم بالعَلَمِ ما كُنِّيَ به عنه كـ (**فلان وفلانة**)، قال الحلبيُّ (٥): وقد يُتَوَقَّفُ فيه] (٦)، والمرادُ بالعلَمِ (٧) ما يشمل الاسمَ والكنيةَ واللقبَ.

---

(١) قوله: (**يكون المحذوفُ حرفان الألف والهاء**)، فـ(**المحذوف**) بالرفع فاعلُ (**يكون**) التامة، وهو اسمُ مفعول يعملُ عملَ فعله، و(**حرفان**) نائبُ فاعلٍ سدَّ مسدَّ الخبر، ولا يصح أن يكون (**المحذوف**) بالنصب خبراً مقدماً، أو بالرفع اسم يكون، لعدم التطابق بينه وبين ما بعده في الإفراد أو في التثنية، فليُتأمَّلْ.

(٢) قال الإنبابي: «...، قد يُدفَعُ هذا بأنّ المرادَ بالآخر في العُرف الآخرُ الملفوظُ به الذي لا شيءَ بعده لا لفظًا ولا تقديراً، وحينئذ فمرادُ الشارح بالأوَّلِ في قوله: (**وقد تلحق الأوَّلَ**) ما ليس آخراً بهذا المعنى، فيكون من غير الغالب تنوينُ نحوِ: (**قاضٍ، ويدٍ، ودمٍ**)».

(٣) مغني اللبيب (ص: ٧٩٩)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٠٣ - ١٠٤).

(٤) لم أظفر بهذا النقل في كتب ابن عصفور، ولكنه منقولٌ عنه في فرائد العقود العلوية (١ / ١٠٤).

(٥) ونصُّه: «**ومنه قد ينشأ توقُّفٌ في إلحاق الكناية عن العَلَمِ به؛ لأنه لا يكثر استعمالُها كالعَلَمِ**» فرائد العقود العلوية (١ / ١٠٥).

(٦) ما بين القوسين زيادة من د (ص: ٣٧)، ط (ص: ٢١).

(٧) في ط (ص: ٢١): (**والمراد بالمعنى**)، وهو تحريف.

وشَرَطَ بعضُهم أن يكون العَلَمُ الثاني أبًا للأول حقيقةً، فإن كان جدًّا فلا حذفَ بل يُحرَّكُ التنوينُ بالكسرِ لالتقائه ساكنًا مع باء (ابن) فيه إن لم يقع لفظُ (ابنٍ) بين عَلَمَين نحو: (جاءني كريمٌ ابنُ كريمٍ) أو (زيدٌ ابنُ أخينا)، لم يُحْذَفِ التنوينُ لفظًا، ولا الألفُ خطًّا لقلَّة الاستعمال، وكذا إذا لم يقع صفةً نحو: (زيدٌ ابنُ عمرو) على أنه مبتدأٌ أو خبرٌ (١)؛ لقلة الاستعمال أيضًا، ثم إن حذفَ الألفِ خطًّا على خلافِ القياس؛ لأن قياسَ الكتابة أن تُكتَبَ كلُّ كلمةٍ بالحروفِ التي يُنطَق بها عند الابتداء والوقف، فحُذفَ الألفُ منَ الخَطِّ اختصارًا؛ لكثرتها كما حُذفَ التنوينُ، فمُوجِبُ حذفِه هو مُوجِبُ حذفِ الألفِ، واشتُرِطَ في حذف الألف أن لا يكونَ لفظُ (ابن) في أوّلِ السَّطْرِ؛ لأنه إذا كان في أول السطرِ كان في محلٍّ يُبتَدَأ به غالبًا؛ لأنّ القارئَ ينتهي لآخرِ السَّطْرِ، ثم يبتدئُ بأولِ السَّطْرِ الذي بعده فكرِهوا أنْ يكتُبُوه على غيرِ ما يُوجِبُ النطقُ به غالبًا (٢).

أقسام التنوين:

قوله: (وهو أقسامٌ أربعةٌ) اقتصَر عليها؛ لأنها هي المختصّةُ بالاسمِ (٣) والأشهَرُ (٤)،

---

(١) على هذا لم يُحذَف التنوينُ من (عُزير) في قوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] في قراءة عاصم والكسائي على أنّ (ابن الله) خبرٌ عن (عزير)، وأما قراءة الباقي بحذف التنوينِ فمبنيّةٌ على أن (ابن الله) صفةٌ لـ(عُزَير)، ينظر: الدر المصون (٦ / ٣٨ -٣٩).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٠٦).

(٣) قال الأنبابي (ص: ٢١): «يَرِدُ على هذه العلة أنّ تنوين الحكاية، والضرورة، والشذوذ، والتناسب، والمنادى مختصةٌ بالاسم أيضا، كما قاله المحقّقُ في حاشيته على الأشموني، ويمكن الجوابُ بأنّ العلةَ هي مجموعُ الأمرين، فكأنه قال: اقتُصر عليها؛ لأنها الجامعةُ لهذين الوصفين، بخلاف غيرها، فإنه لم يجمع هذين الوصفين، وعدم الجمعِ يصدق بنفيهما، ونفي أحدهما».

(٤) قال ابن عصفور: «انفرَدَت الأسماءُ بتنوينِ التمكين؛ لأنه يدل على أنّ الاسمَ أصلٌ في نفسه باقٍ على أصالته، والفعلُ ليس بأصلٍ فلا يدخله تنوينُ تمكينٍ، وانفرَدَت بتنوين التنكير؛ لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة، والأفعالُ لا تكون معارفَ، فلا يدخلها تنوينُ تنكيرٍ، وانفردت بتنوينِ المقابلة؛ لأنه يلحق جمعَ المؤنث السالم، والأفعالُ لا يكون فيها جمعٌ، فلا يكون فيها تنوينُ مقابلةٍ، وانفردت بتنوينِ العوض؛ لأنه عوَضٌ من المضاف، أو منَ الياء الواقعة في آخرِ الاسم الذي لا ينصرف، والأفعالُ لا تضاف، ولا يحذَفُ منها حرفُ العلةِ، فلا يكون تنوينُ عوضٍ». شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٤٠).

وإلا فأقسامُ التنوينِ عشرةٌ (١)، ونحن نُتمِّمُ لك البقيّةَ إجمالاً فنقول: **الخامس**: تنوينُ الترنُّمِ وهو اللاحقُ للقوافِي المُطلَقةِ بدلاً عن حرفِ المدِّ كقوله:

١٣- أَقِلِّي اللَّوْمَ - عَاذِلَ - والعِتَابَنْ   وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ: لَقَدْ أَصَابَنْ (٢)

السادس: التنوينُ الغالي، وهو الزائدُ على الوزنِ، أي: وزنِ بيتِ الشعرِ، اللاَّحقُ للقوافِي المُقَيَّدةِ بالسُّكُونِ (٣)، نحو قوله:

١٤- قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يَا سَلْمَى وَإنْ   كَانَ فَقِيراً مُعْدِمًا، قالت: وَإنِنْ (٤)

فالبيتُ مِن بحرِ الرجزِ، والنونُ الأخيرةُ زائدةٌ على الوزنِ.

السابع: تنوينُ ما لا ينصرفُ للضرورةِ، نحو قوله:

١٥- وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ   فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ؛ إنَّكَ مُرْجِلِي (٥)

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣ / ١٤٢١ -١٤٣٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٦٧ -٦٧١)، ومغني اللبيب (ص: ٤٢٢-٤٢٧)، وهمع الهوامع (٢ / ٥١٩ -٥٢٠).

(٢) هذا البيتُ لجرير بن عطية مِنَ الوافرِ، والشاهد فيه **(العتابَن)**، و**(أصابن)** حيث أُبدل من ألف الإطلاق التنوينُ المسمَّى تنوينَ الترنم، ومعناه طلب التخفيف من العتاب، وطلب الإنصاف من المخاطبة. ينظر ديوان جرير (ص: ٥٨) ط: دار بيروت للنشر والتوزيع - بيروت.، وينظر: خزانة الأدب (١/ ٦٩ - ٧٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٦٢ -٧٦٤)، والمقاصد النحوية (١ / ١٦٢ -١٦٤).

(٣) هذا التنوينُ مختلَفٌ في إثباته، حيث أثبته الأخفش، وأنكره الزجَّاجُ، والسيرافي، وتأوَّلا ما ورد مِن ذلك بأنه على زيادة **(إنْ)** بعد الروي المقيد، فضعف صوتُه بالهمزة، فتُوُهِّمَ أنَّ النونَ الواقعةَ بعد الهمزة تنوينٌ، ووافقهما ابنُ مالك على ذلك. ينظر: شرح الكافية الشافية (٣ / ١٤٢٩ -١٤٣٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٧١)، والجنى الداني (ص: ١٤٧ -١٤٨)، ومغني اللبيب (ص: ٤٢٥ -٤٢٦).

(٤) هذا البيتُ منسوبٌ لرؤبةِ بن العجاجِ، والشاهد فيه **(وإنن)** في صدر البيت وعجزه، حيث زيدت التنوينُ على القافيةِ المقيدةِ على ما يسميه النحاةُ بالتنوين الغالي، وفيه شاهدٌ آخر على حذف فعل الشرط وجوابه، والتقدير: **(وإن يمنّ عليّ)**. ملحق ديوان رؤبة (ص: ١٨٦)، وينظر: خزانة الأدب للبغدادي (٩ / ١٤ - ١٦)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٩٣٦)، والمقاصد النحوية (١ / ١٦٩ -١٧١).

(٥) هذا البيتُ لامرئ القيس من الطويلِ، والشاهدُ تنوينُ: **(عنيزة)** مع أنه ممنوعٌ من الصرف للعلمية والتأنيث، ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١١٢) ط دار الكتب العلمية - بيروت، وشرح شواهد المغني (٢ / ٧٦٦).

أو للتناسبِ، كقراءةِ: ﴿سَلاسِلاً وأَغْلالاً﴾ (١).

الثامن: تنوينُ المُنادَى المضمومِ، كقوله:

١٦- **سَـــلامُ اللهِ يا مَطرٌ عَلَيْـــهَـــا ... ولَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّـــلامُ** (٢)

التاسع: التنوينُ الشاذُّ، كقول بعضِهم: (**هؤلاءٍ قومُك**) بتنوينِ هؤلاءِ.

العاشر: تنوينُ الحكايةِ، كما إذا سمَّيتَ رجلاً بـ (**عاقلةٍ**) فإنك تُبقِيه في حالِ العَلَميَّةِ على ما كان عليه منوَّنًا فهو محكِيٌّ.

قوله: (**تنوين التمكين**) من إضافةِ الدالِّ للمدلولِ، أي: التنوينُ الدالُّ على التمكينِ، والتمكينُ هو كونُ الاسمِ معربًا ولو غيرَ منصرفٍ، فلذلك قيل: كان الأولَى أن يقول: تنوينُ الأمكَنِيَّةِ؛ لأنّ الأمكَنَ هو المعربُ المنصرِفُ، ويسمَّى هذا التنوينُ أيضا تنوينَ الصرفِ، وهو اللاحقُ للأسماءِ المعرَبةِ المنصرفةِ غيرَ ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتَين، وفائدتُه الدلالةُ على خفّةِ الاسمِ وتمكُّنِه في بابِ الاسميّةِ بكونه لم يُشْبِهِ الحرفَ فيُبنَى ولا الفعلَ فيُمنَعَ من الصرفِ.

---

(١) (الإنسان: ٤)، وهي قراءةُ متواترة لنافع والكسائي وأبي جعفر، وهشام وعاصم في رواية أبي بكر ورويس. ينظر: السبعة (ص: ٦٦٣)، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش (٢ / ٧٩٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٥٧٦ - ٥٧٧)، ومعجم القراءات (١٠ / ٢٠٧).

(٢) هذا البيتُ منسوبٌ لأحوص في ديوانه، والشاهد فيه (**يا مطرٌ**) حيث نوّن المنادى المبني على الضمِّ، و(**مطرٌ**) اسم رجلٍ تزوج بمحبوبة الشاعرِ، والقصيدة قد قالها في التغزُّلِ بها، وتهديده، لِزوجها مطرٍ ومطالبته بطلاقِها. ديوان أحوص الأنصاري (ص: ٢٣٦)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٧٦٦-٧٦٩)، والمقاصد النحوية (١ / ١٧٢-١٧٤).

قوله: (**نحو زيدٍ ورجلٍ**) التنوينُ في (**زيدٍ**) للتمكينِ اتفاقًا، وأما تنوينُ (**رجلٍ**) ففيه اضطرابٌ، والتحقيقُ أنه تنوينُ التمكينِ أيضًا، والدليلُ على ذلك أنك إذا سمّيتَ به [شخصًا] (١) فإن التنوينَ يبقَى على ما هو عليه، ولو كان ذلك التنوينُ للتنكيرِ لزال بعروضِ العلميةِ، فبقاءُ التنوينِ دليلٌ على أنه للتمكينِ، وفي (**الرضيِّ**) أنه لا مانعَ من أن يكونَ التنوينُ فيه للتنكيرِ والتمكينِ معًا، فإذا سُمِّيَ به تمحَّضَ للتمكينِ (٢).

قوله (**تنوين التنكير**) وهو اللاحقُ للأسماءِ المَبْنيّةِ فرقًا بين معرفتِها ونكرتِها، فما نُوِّنَ منها كان نكرةً، وما لم ينوَّن كان معرفةً، تقول: (**سيبويهٍ**) بالتنوينِ إذا أردتَ مُطلَقَ رجلٍ مسمًّى بذلك، وبلا تنوينٍ إذا أردتَ به معيَّنًا وهو سيبويه مثلاً تلميذُ الخليلِ بنِ أحمدَ النحويِّ، وهذا التنوينُ يقَع قياسًا في العلمِ المختومِ بـ (وَيْهِ) كـ (**سيبويه وعمرويه ونفطويه**)، ويلحق اسمَ الفعلِ [نحو: (**صهٍ**) و(مهٍ)] (٣)، واسمَ الصوتِ نحو: (**غاقٍ غاقٍ**) سَماعًا، كـ(**صهٍ، ومهٍ**)، وإنما كان لحوقُه لاسمِ الفعلِ سَماعيًّا؛ لأنه قد اختصّ ببعضٍ منها دونَ بعضٍ فلو كان قياسيًّا لدخلها كلَّها، مع أنّ منها ما لا يجوز تنوينُه كـ (**نزالِ**) و(**دراكِ**)،

---

(١) زيادة من د، وط (ص: ٢٢).

(٢) قوله: (**وفي الرضي**) مجازٌ بحذف المضاف، والتقدير: وفي شرح الرضي على الكافية، ونصُّ الرضي – رحمه الله –: «وأنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكينِ والتنكير معا، فـ (**رُبَّ**) –أي في تمثيله السابق (**رُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ**) – حرفٌ يفيد فائدتَين كالألفِ والواو في (**مسلمان**) و(**مسلمون**)، فنقول: التنوينُ في (**رجلٍ**) يفيد التنكيرَ أيضًا، فإذا سميتَ بالاسمِ تمحّض للتمكين». شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (١ / ٣١ – ٣٢).

(٣) زيادة من د، وط (ص: ٢٢).

وبعضُها يجب تنوينُه كـ (واهًا) بمعنى: أتعجّب، وبعضُها يجوز فيه الأمران التنوينُ وعدمُه كـ (صَهْ).

قوله: (وصَهْ) تقول: لمن تُخاطِبُه إذا أردت سكوتًا مخصوصًا: (صَهْ) بغيرِ تنوينٍ، وإذا أردت سكوتًا مطلقًا (صهٍ) بالتنوينِ، وتقول: (إيهٍ) بالتنوينِ إذا أردتَ الزيادةَ مِن حديثٍ ما، وبتركه إذا طلبتَ الزيادةَ من حديثٍ مخصوصٍ (١)، وتقول: (صاحَ الغرابُ غاقٍ غاقٍ) بالتنوينِ إذا أردتَ صوتًا ما، وإذا أردتَ صوتًا مخصوصًا قلت: (غاقِ غاقِ) بغير تنوين.

وينبغي أن يُعلَمَ أنّ قولَهم: ما نُوِّنَ مِنَ اسمِ الفعل يكون نكرةً، وما لم يُنوَّنْ فهو معرفةٌ مبنيٌّ على القولِ بأنّ مدلولَ اسمِ الفعلِ المصدرُ الذي هو الفعلُ اللغويُّ، أمّا على أنّ مدلولَه الفعلُ الاصطلاحيُّ الذي هو لفظُ الفعلِ فلا يظهر؛ لأنّ جميعَ الأفعالِ نكراتٌ (٢)، وذكر الأصمعِيُّ(٣) أن العربَ لا تقول: إلا (إيهٍ) بالتنوينِ، وأنكر ما ورد من قول ذي الرمّةِ:

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (١ / ٤٩٤)، والصحاح (أي ٥) (٦ / ٢٢٢٦)، والمحكم (٤ / ٤٤٨-٤٤٩)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٦٧)، والتصريح (١ / ٢٤)، وخزانة الأدب (٦ / ٢٠٩-٢١٠).

(٢) ينظر: التصريح (١ / ٢٤)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١٠٩).

(٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، الراوية اللغوي الكبير، ومن كتبه: غريب القرآن وخَلْق الإنسان، والمقصور والممدود، وتوفي سنة ٢١٥ هـ أو ٢١٦ هـ عن ثمان وثمانين سنةً. طبقات النحويين واللغويين (ص: ١٦٧-١٧٤)، وبغية الوعاة (٢ / ١١٢-١١٣).

١٧- وقفْنا فقلنا: إيهِ عن أمِّ سالمٍ (١):

قال أبو حيّان: والصوابُ ما قاله الجمهورُ من جوازِ ذلك، وحَكَى أنه جرى ذكرُ الأصمعيِّ بمجلسِ أبي عَلِيٍّ الفارسي (٢)، فبالَغ بعضُ الحاضرين في الثناءِ عليه وتفضيلِه على أعيان العلماءِ في أيامِه، قال الناقلُ: فرأيتُ أبا عليٍّ كالمنكرِ لذلك، وقال للقائلِ: ما بلَغَ من أمرِه؟ قال يُخطِّئ الفحولَ من الشعراء، أنكَر على ذي الرّمةِ مع إحاطتِه بلغةِ العرَبِ ومَعانيها، وفضلِ معرفتِه بأغراضِها ومراميها في قوله:

(وقفنا...) البيتَ

فقال أبو علي: أما هذا فالأصمعيُّ مُخطِئٌ فيه، وذو الرّمةِ مُصيبٌ، وهذه من أوابدِ الأصمعيِّ التي يُقدمُ عليها بغيرِ علمٍ (٣).

قوله: (تنوين المقابلةِ) علّةُ تسميتِه بذلك ما نقله الشارحُ عن الرضيّ هنا، ونقل في التصريحِ عن الرضيّ أيضًا أن تنوينَ جمعِ المؤنثِ السالمِ في مُقابلةِ تنوين مفردِه كنون جمع المذكر السالمِ فإنها في مقابلة تنوينِ مفرَدِه (٤)، واستُشْكِل هذا

---

(١) هذا صدرُ بيتٍ لذي الرُّمةِ في ديوانِه من الطويلِ، وعجزُه:

وكيف بتكليمِ الديارِ البلاقعِ

والشاهدُ فيه ورودُ **(إيهِ)** بلا تنوينٍ لأنه يريد حديثًا معينًا عن محبوبته، وهو على خلاف ما يراه الأصمعي. ينظر: ديوان ذي الرمة (ص ١٦٥)، نش: دار الكتب العلمية - بيروت.، وينظر: شرح ديوان ذي الرمة للخطيب التبريزي (ص: ٢٧٤)، وخزانة الأدب (٦ / ٢٠٨ - ٢١١).

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي الفسوي، ومن كتبه الإيضاح، والتكملة، والحجة، ولد سنة ٢٨٨ هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ. معجم الأدباء (٢ / ٨١١ - ٨٢١)، وبغية الوعاة (١ / ٤٩٦ -٤٩٨)، وأعيان الشيعة للعاملي (٥ / ٧ -١٣).

(٣) هذه المسألة نقلها المحشي من فرائد العقود العلوية (١ / ١١٠ - ١١١)، وقد جاء إنكار أبي علي على الأصمعي في معجم الأدباء (٢/ ٨١٥)، وخزانة الأدب (١٠ / ١١٢ -١١٣)، وأعيان الشيعة للعاملي (٥ / ٨ -٩)، وأشار إليها ابن جني في سر صناعة الإعراب (١ / ٤٩٤)، وابن سيده في المحكم (٤ / ٤٤٨).

(٤) ينظر: التصريح (١ / ١٤٢ - ١٤٣).

بأنّ مفردَ جمعِ المؤنثِ السالمِ قد يكون غيرَ منوَّنٍ كـ (**فاطمة**)، وأجيبَ بأن هذا مُعارَضٌ بجمع المذكر السالم فإن مفردَه قد لا يكون منونًا كـ (**إبراهيم**) و(**إسماعيل**) ونحوِهما منَ الأسماءِ الممنوعةِ منَ الصرفِ.

ثم ما ذكره المصنفُ مِن أنّ هذا التنوينَ للمقابلةِ هو الصحيحُ، وقيل هو عِوَضٌ عن الفتحةِ نصبًا، ورُدَّ بأنَ الفتحةَ قد عُوّضَ عنها الكسرةُ، وأيضًا هو ثابتٌ في الرفعِ والجرِّ ولا عوَضَ إذ ذاكَ، وقيل: إنه تنوينُ تمكينٍ ورُدَّ بأنه يثبت مع التسميةِ كـ (**عرفاتٍ**) [1]، ولو كان هذا التنوينُ للتمكينِ لزال حينَ التسميةِ؛ لأن تنوينَ التمكينِ لا يُجامع العلتَين أعني العلميةَ والتأنيثَ، ولهذا لو سمِّي بـ (**مُسلِمَة**) و(**عرفة**) زال تنوينُهما، فبقاؤُه مع العلميةِ دليلٌ على أنه ليس للتمكينِ [2]، قوله: (**فإنه**) أي: التنوين في (**مسلماتٍ**) في مقابلةِ النون في (**زيدين**)، أي: والنونُ في (**زيدين**) قائمةٌ مَقامَ التنوينِ في المفردِ من حيث كونُها علامةً على تمامِ الاسمِ.

قوله: (**نحو: جَوارٍ**) أي: (**جَوارٍ**) ونحوُه مِن كلِّ جمعِ تكسيرٍ معتلٍّ جاء على وزنِ (**فَوَاعِل**) كـ (**غَوَاشٍ**)، ومِن كلِّ منقوصٍ مُستحِقٍّ لِمنعِ الصرفِ نحو: (**أُعَيمٍ**) تصغيرَ (**أعمَى**) فإنه ممنوعٌ منَ الصرفِ للوصفيّةِ ووزنِ الفعلِ؛ إذ أصله: (**أُعَيمِي**) بوزنِ (**أُفَيْعِل**) كـ (**أُدَحْرِجُ**)، ونحو: (**قاضٍ**) علمًا على امرأةٍ فإنه يُمنَع مِنَ الصرفِ للعلميةِ والتأنيثِ، فكلُّ هذا وما أشْبَهَه تُستَثقَلُ فيه الضمّةُ والفتحةُ النائبةُ عن الكسرةِ في حالةِ الجرِّ، وتظهر الفتحةُ، تقول: (**جاء جَوارٍ**) و(**مررتُ بجَوارٍ**)،

---

(١) «سواء كانت لمذكر، أو لمؤنث، وفي هذا الرد نظرٌ، كما قاله المحقّقُ؛ لأنّ مَن ينوِّن المسمَّى بجمع المؤنث السالم ينظر إلى ما قبل التسمية، فلا يعتبر الاجتماعَ المذكور، كما أنّ مَن يمنعه الصرفَ ينظر إلى ما بعدها، ومَن يجره بالكسرة، ولا ينون يعتبر الحالتين، ولذا أسقط صاحبُ اللب هذا القسمَ، ووجّه شارحُه بدخوله في تنوين التمكين» تقريريرات الأنبابي (ص: ٢٢).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١ / ٣١ – ٣٣)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٦٩)، ومغني اللبيب (ص: ٤٢٣)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١١٢ –١١٣).

فالأولُ مرفوعٌ بضمةٍ مقدّرةٍ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنَين منع من ظهورها الثقلُ، والثاني مجرورٌ بالفتحةِ النائبةِ عن الكسرةِ، وهذه الفتحةُ مقدرةٌ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنَين [١] منع من ظهورها الثقلُ، وتقول في حالة النصبِ: (**رأيتُ جواريَ**) بظهورِ الفتحةِ، ومثلُه بقيةُ الأمثلةِ المذكورة.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تظهَر الفتحةُ النائبةُ عن الكسرةِ في حالةِ الجرِّ، فيُقال في الجرِّ أيضًا: (**مررتُ بجَوارِيَ**) بإثباتِ الياءِ منصوبةً كحالةِ النصبِ؟

فالجوابُ أن الفتحةَ في حالةِ الجرِّ نائبةٌ عن الكسرةِ، والكسرةُ ثقيلةٌ فكذا ما ناب عنها بخلافِ الفتحةِ في حالةِ النصبِ فإنها ليست نائبةً عن ثقيلٍ، بل هي أصليةٌ فلم تُستَثْقَلْ فلذلك ظهرتْ [٢].

قوله: (**نحو: يومئذٍ**) قال ابنُ هشامٍ: إضافةُ (**يوم**) لـ (**إذ**) من إضافةِ أحدِ المترادفَين إلى الآخَر [٣]، وقال الدمامينيُّ: لعلَّ الإضافةَ للبيانِ مثلُها في (**شجرِ أراكٍ**) أي: يومٌ هو وقتُ كذا وكذا [٤].

قوله: (**عِوَضٌ عن حرفٍ**)، أي: أصليٍّ [٥] هو الياءُ، فأصلُه: (**جوارِيٌ**) بالياءِ

---

(١) قوله في إعراب (**جاء جوارٍ**)، و(**مررتُ بجوارٍ**): (**مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين**) لا يصح إلا على تقدير اجتماع الياء مع التنوين، أمّا على القول بأنه في الأصل: (**جوارِيُ، وجَوارِيِ**) بلا تنوين؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف، ثم حذفت الضمةُ، والكسرةُ لثقلهما على الياء، فصار (**جوارِيْ**)، ثم حذفَت الياءُ وعُوِّض عنها بالتنوين، فلم يجتمع التنوين والياءُ الساكنة حتى تُحذف الياءُ للتخلص من التقاء الساكنين.

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١١٧ – ١١٨).

(٣) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام (ص: ١٢٣).

(٤) قال الدماميني: «...، والذي يظهر أنّ هذا من إضافة الأعمِّ إلى الأخصّ كـ (**شجر أراك**)، وذلك لأنّ (**إذ**) مضافٌ إلى جملةٍ محذوفةٍ، فإذا قلت: (**جاء زيدٌ وأكرمتُه حينئذٍ**) فالمعنى: حين إذ جاء، فالثاني مخصَّصٌ بالإضافةِ إلى المجيءِ، والأولُ عارٍ من ذلك فهو أعمُّ منه، فلا يكون الثاني مؤكدًا له». شرح الدماميني على مغنى اللبيب (١ / ٣١١).

(٥) «وقد يكون عِوَضًا عن حرفٍ زائدٍ غيرِ أصليٍّ، نحو: (**جَنَدِلٍ**) بالتنوينِ عوضًا عن الف =

والتنوينِ، استُثقِلَت الضمةُ على الياءِ؛ فحُذفَت الضمةُ؛ فالتقَى ساكنان الياءُ والتنوينُ؛ فحُذفَت الياءُ لالتقاءِ الساكنَين، فصار (جَوارٍ) بالتنوينِ بعدَ الراءِ، ومعلومٌ أنّ هذا التنوينَ تنوينُ التمكينِ، وهو المسمَّى بتنوينِ الصرفِ، وقد تقرَّر أن المحذوفَ لعلةٍ كالثابتِ، وقد حُذفت الياءُ هنا لعلةٍ، وهو التقَاءُ السكونَين، فتكون في حكم الثابتِ، فصيغةُ منتهَى الجموعِ موجودةٌ، وهي لا تُجامع تنوينَ الصرفِ، فحُذف التنوينُ بسبب ذلك، فصار (جَوارِ) بدون تنوينٍ [1]، فخِيفَ من أن تشبعَ الكسرةُ فتتولَّدُ عنها الياءُ، فترجع بعد حذفِها، ويحصل ثقلٌ في اللفظِ بعد رجوعِها، فأُتِيَ بالتنوينِ عوضًا عن الياءِ فهذا التنوينُ الموجودُ في (جَوارٍ) بعد الحذفِ عوضٌ عن الياءِ.

وأما التنوينُ الأصليُّ الموجودُ في أصلِ الصيغةِ قبل الحذفِ، وهو (جواريٌ) فإنه تنوينُ الصرفِ، وقد زال، ثم ما ذكره الشارحُ من أن التنوينَ في (جَوارٍ) عوضٌ عن حرفٍ، وهو الياءُ مبنيٌّ على القول بأنّ الإعلالَ مقدَّمٌ على منعِ الصرفِ وهو الراجح؛ لأن سببَ الإعلالِ قويٌّ وهو الثقلُ الظاهرُ في الكلمةِ، وسببُ منعِ الصرفِ ضعيفٌ لأنه المشابهةُ للفعلِ وهي غيرُ ظاهرةٍ وما سبَبُه قويٌّ أرجحُ مِمَّا سببُه ضعيفٌ، أمّا على القولِ بأنّ منعَ الصرفِ مقدّمٌ على الإعلالِ فإنه يكون أصلُه (جواريُ)، بإثبات الياءِ بدونِ تنوينٍ، فيقال: استُثقِلَت الضمّةُ على الياءِ؛ فحُذفت الضمةُ، وأُتِيَ بالتنوينِ عوضًا عنها؛ فالتقى الساكنان الياءُ والتنوينُ؛ فحُذفت الياء لالتقاءِ الساكنين، فصار (جوارٍ)، فعلى هذا القولِ يكون التنوينُ عوضًا عن حركةٍ، وإنما

= (جَنَادِل) التي هي ألفُ الجمعِ، كما قاله ابنُ مالك، لكن في المغني: **(الذي يظهر أنه تنوينُ صرفٍ؛ ولهذا يُجَرُّ بالكسرةِ، وليس ذهابُ الألفِ التي هي عَلَمُ الجمعيَّةِ كذهابِ الياءِ في نحو: (جَوارٍ)»** تقريرات الأنبابي (ص: ٢٣).

[1] «فيه ردٌّ على الأخفش القائلِ بأنّ تنوينَ نحوِ: (جَوارٍ) تنوينُ تمكينٍ، فهو منصرفٌ؛ لأنّ الياءَ لمّا حُذفَتْ التحق هذا الجمعُ بأوزانِ الآحادِ كـ(سَلام، وكَلام) مُنصرِفَين، ومُحَصَّلُ الردِّ أنّ الياءَ محذوفةٌ لعلةٍ، فهي كالثابتِ، فهو باقٍ على صيغةِ منتهى الجموعِ». تقريرات الإنبابي (ص: ٢٣).

عُـوِّضَ التنويـنُ عن تلك الحـركـةِ ليُـتوصَّلَ به إلى حـذفِ اليـاءِ المُوجِـبةِ للثـقلِ في الكلمةِ(١).

قوله: (عن جملة) المرادُ جنسُ الجملةِ فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ (٨٣) وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾(٢) أي: حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلقومَ، وبالأكثرِ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾(٣) فإن التنوينَ هنا عـوضٌ عن جـملٍ ثلاثٍ، وإنما كـان التنوينُ في (إذْ) عـوضًـا عن جـملةٍ؛ لأنّ (إذْ) يجب إضافتُـهـا إلى الجملةِ اتفاقًا، فلما حُذفَت الجملةُ المضافُ إليها (إذْ)، أُتيَ بالتنوينِ عوضًا عنها، وكُسِرَت (إذْ) تخلُّصًا من التقاءِ الساكنين؛ لأنها في الأصل ساكنةٌ، والتنوينُ ساكنٌ، وقد تُفتَح(٤) كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾(٥).

---

(١) هناك خلافٌ في تحديد نوع التنوين في نحو (جَوارٍ)، و(أُعَيْمٍ) على ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنه عوضٌ عن الياءِ المحذوفةِ، وهو المشهورُ المنسوبُ إلى سيبويه، **والثاني**: أنه تنوينُ العوضِ عن الحركة، وهو قول المبرد والزجاجي، **والثالث**: أنه تنوين التمكين. ينظر: سر صناعة الإعراب (٢ / ٥١١ -٥١٤)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٤٢٢ -١٤٢٥)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٦٨)، ومغني اللبيب (ص: ٤٢٣ - ٤٢٤)، وهمع الهوامع (٢ / ٥١٧)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١١٦ - ١١٩).

(٢) (الواقعة: ٨٣ - ٨٤).

(٣) (الزلزلة: ٤).

(٤) نقل الشيخ محيي الدين عن بعض النحاة أن تنوين العوض قد يدخل على كلمة (إذا) الظرف للزمن المستقبل، واستشهد له بعدة آيات منها قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٦)، وقوله تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ (الإسراء: ٧٥)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١ / ١٦).

وعليه يلتبس (إذا) الظرف للزمن المستقبل إذا كان منونا للتعويض بـ(إذْ) الظرف للزمن الماضي إذا نُوِّن بتنوين التعويضِ، وحرِّكَتْ ذالُه بالفتحة، والفرق بينهما بالنظر إلى الزمن بين الماضي والمستقبل.

(٥) (الشعراء: ٢٠).

قوله (**عن المفرد**) أي: كلمةٍ مفردةٍ، قوله: (**هذا هو الصحيح**) ومُقابلُه أنه تنوينُ عوضٍ عن المضافِ إليه المحذوفِ (١)؛ لأنّ الأصلَ في (**كلٌّ**) و(**بعضٍ**) أن يُضافَ لِمَا بعده، فلما قُطِع عن الإضافة لدلالة ما قبله عليه عُوِّضَ عن المضاف إليه التنوينُ، ففي قوله تعالى: ﴿**قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ**﴾(٢)، أي: كلُّ إنسانٍ، فحُذف (**إنسانٌ**) المضافُ إليه (**كلّ**)، وعُوِّضَ عنه التنوينُ، وقوله تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾(٣)، أي: بعضِهم فحُذفَ الضميرُ وعُوِّض عنه التنوينُ.

قال الشيخ عُمَيرة (٤): إن تنوينَها عوضٌ عن المضافِ إليه بلا مريةٍ إلا أنه مع ذلك تنوينُ صرْفٍ أي: تمكينٍ؛ لأن مدخولَه معربٌ فهو من القسمِ الأولِ، وهذا بخلافِ تنوينِ (**حينئذٍ**) و(**يومئذٍ**) فإنه تنوينُ عوضٍ لا غيرُ؛ لأنّ مدخولَهما مبنيٌّ(٥).

العلامة الثالثة: دخول (ألْ):

ش: والألفُ واللامُ في الاسمِ والصفةِ نحو: (الغلامِ، واليقظانِ).

ح: قوله: (**والألف واللامُ**)، أي: ويتميّز الاسمُ أيضًا بالألفِ واللامِ، أي بدخولِهما عليه في أوله، والمرادُ بهما الزائدتان على بِنْيةِ الكلمةِ سواءٌ، كانت (**ألْ**) موصولةً كـ(**الضاربِ والمضروبِ**)، أو زائدةً، أي: ليست مُعرّفةً ولا

---

(١) ممَّن ذهب إلى ذلك المرادي في الجنى الداني (ص: ١٤٥).

(٢) (الإسراء: ٨٤).

(٣) (البقرة: ٢٥٣).

(٤) هو شهاب الدين أحمد الملقب بعميرة البرلسي المصري الشافعي، ومن مؤلفاته حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلي، وحاشية على شرح الأزهرية، وتوفي سنة ٩٥٧ هـ. ينظر: شذرات الذهب (١٠ / ٤٥٤)، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة (٢ / ١٢٠)، والأعلام (١ / ١٠٣).

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٢٠).

موصولةً مقارنةً للوضع كـ (اليَسْع) و(الآن) و(الذي)، أو عارضةً للضرورةِ نحو قوله[1]:

١٨- وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

أو للشذوذِ نحو: (**ادخُلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ**)، أو للمحِ الأصلِ كـ (**الحارث**)، أو في العلَمِ للغلبةِ كـ (**العقبة**)، ولو عبّر [المصنفُ][2] بـ (**ألْ**) كان أولَى؛ لأنّ ما وُضِعَ على حرفٍ بطريقِ الأصالةِ يُعَبَّر عنه باسمه لا بلفظِه، فيُقال: الباءُ للجرِّ، ولا يُقال (**بَ**) للجرِّ، وما وُضِعَ على أكثرَ من حرفٍ يُعبَّر عنه بلفظه[3]، فيقال: للمركّبِ من الألفِ واللامِ (**ألْ**)، ولا يقال الألفُ واللامُ[4]، وقد يُعتذَر عنه بأنه عبَّر بما هو الأشهَرُ عند المبتدئِ والأقربُ لفهمه[5].

---

(١) هذه العبارةُ مقتطفةٌ من البيت المنسوبِ لرشيد بن شهاب اليشكري وهو بتمامه:

رأيتُك لما أن عرفتَ وجوهَنا ... صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

والشاهدُ فيه زيادةُ ألْ في (**النفسَ**) وهو تمييزٌ للضرورةِ. ينظر: تخليص الشواهد لابن هشام (ص: ١٦٨ -١٧٠)، والمقاصد النحوية (١ / ٤٧٠ - ٤٧٢).

(٢) زيادة من ب.

(٣) «قوله: (**وما وُضِع على أكثر من حرفٍ**)، أي: بطريقِ الأصالة كما تَقَدَّم، ولو عرض له الوضعُ على حرفٍ، نحو: (**قِ نَفْسَك**)، و(**لِ زيداً**) فإنه يُعبَّرُ عنه بلفظِه، فيقال: (**قِ**) فعلُ أمرٍ، و(**لِ**) فعلُ أمرٍ، ولا يقال: القافُ فعلُ أمرٍ، ولا اللامُ فعلُ أمرٍ». تقريرات الأنبابي (ص: ٢٤).

(٤) يقول ابنُ مالك: «التعبيرُ بـ (**أل**) أولى مِنَ التعبير بالألف واللام؛ ليُسلَك في ذلك سبيلُ التعبيرِ عن سائر الأدوات كـ (**هل**)، و(**بل**)، فكما لا يُعبَّر عن (**هل**)، و(**بل**) بالهاء واللام، والباء واللام، بل يُحكَى لفظُهما، كذا ينبغي أن تُفْعَل بالكلمةِ المُشارِ إليها، وقد استعمل التعبيرَ بـ (**أل**) الخليلُ وسيبويه رحمهما الله». شرح الكافية الشافية (١ / ٢٩٧ / ٢٩٨).

(٥) التحقيقُ أنّ إطلاقَ الألف واللام يرجع إلى أنها موضوعةٌ على حرفٍ واحدٍ وهو اللام، والهمزةُ زائدةٌ في وضعها، أو زائدةٌ للوصلِ، في حين أنها يُطلَق عليها (**أل**) على أنها موضوعةٌ على الحرفين كـ (**هل**)، والهمزةُ فيها همزةُ قطعٍ، ثم عُومِلَت همزتُها معاملةَ همزة الوصلِ لكثرة الاستعمال، وعليه فالعبارتان صحيحتان، ولا غبار على كِلْتَيهما. سر صناعة الإعراب (١ / ٤٣٣)، وشرح ملحة الإعراب للحريري (ص: ٤٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢ / ٦٣٥)، والتذييل والتكميل (٣ / ٢١٧ -٢٢٥)، والمساعد (١ / ١٩٦).

وإنما اختُصَّت (ألْ) المعرِّفةُ بالاسمِ حتى صحَّ جعلُها علامةً عليه؛ لأنها موضوعةٌ للتعريفِ ورفعِ الإبهامِ، وإنما يقبل ذلك الاسمُ دونَ الفعلِ والحرفِ.

قوله: (الغلام) هو في الأصلِ وصفٌ مأخوذٌ من (الغُلْمَةِ) وهي شدّةُ الجماعِ[١]؛ لأنّ هذا المعنى إنما يكون حالةَ الشبابِ وقوةِ البنيةِ ثم غلبَت عليه الاسميةُ فصار اسمًا كـ(المؤمن) و(الكافرِ) فإنهما بحسب الأصلِ وصفان لكنهما صارا اسمَين جامدَين، قوله: (واليقظان) صفةٌ مشبهةٌ، ومعناه الحذرُ أي: دائمُ التنبهِ والتيقّظ[٢]، ثم إن (ألْ) في (الغلامِ) مُعرِّفةٌ قطعًا بلا خلافٍ، وأمّا في (اليقظان) فقيل: هي كذلك، وقيل: موصولةٌ؛ لأنّ (ألْ) الداخلةَ على الصفةِ المشبهةِ موصولةٌ وجرَى عليه ابنُ مالك[٣]، وفي شرحِ الطبلاوي الصحيحُ أنّ (ألْ) في الصفة المشبهة مُعَرِّفةٌ، وأمّا الداخلةُ على أفعل التفضيلِ نحو: (الأفضل والأعلم) فمُعرِّفةٌ اتفاقا لا موصولةٌ.

فإن قلت قد دخلت (ألْ) على الفعلِ الماضي، كقولهم: (ألْ فعلتَ) وعلى الفعلِ المضارعِ في قولِه:

١٩ - ما أنت بالحكَمِ التُرضَى حكومتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدَلِ[٤]

---

(١) قال ابن سيده: «(غَلِم الرجلُ وغيرُه غَلَمًا وغُلْمةً، واغتَلَم) إذا غُلِبَ شهوةً، وكذلك الجاريةُ، ...، و(الغُلام) الطارُّ الشارب، وقيل: هو من حين يولد إلى أن يشيب». المحكم (غ ل م) (٥ / ٥٣٧).

(٢) ينظر: الصحاح (ي ق ظ) (٣ / ١١٨١).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٠٠ / ٢٠١)، وشرح الكافية الشافية (١ / ٢٩٨).

(٤) البيتُ من البسيط منسوب للفرزدق الشاعرِ الأموي المشهور، والشاهدُ فيه دخول ألْ الموصولة على الفعلِ المضارعِ شذوذًا، تشبيهًا له بالصفة، ومعناه نفي كونِ المخاطب مرضيَّ الحكمِ نقيَّ الأصل سليم الرأي. يُنظر: تخليص الشواهد لابن هشام (ص: ١٥٣ - ١٥٥)، والمقاصد النحوية (١ / ١٧٤ - ١٧٩)، وخزانة الأدب للبغدادي (١ / ٣٢).

فالجوابُ أنّ (ألْ) في الأولِ استفهاميةٌ وأصلُها: (هل) [١]، فأُبدلَت الهاءُ همزةً، والثاني من قبيل الضرورةِ فلا يُعتَدُّ بها [٢].

ومثلُ (ألْ) بدلُها وهي (أمْ) عند حمير، فإنهم يقلبون اللامَ ميمًا، وبها نطق [رسولُ الله][٣] فقال: (ليس مِنَ امبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ) [٤] كما هو مشهورٌ.

العلامة الرابعة: دخول حروف الخفض:

ش: وحروفُ الخفضِ نحو: (مِنَ اللهِ)، و(مِنَ الرَّسُولِ)، وقسِ الباقِيَ.

ح: قوله: (وحروفُ الخفضِ) مِن إضافةِ السَّبَبِ لِلْمُسَبَّبِ، أي: الحروفُ التي هي سَبَبٌ في الخَفْضِ، أيِ: الكسرةُ التي تحدُثُ عندَ دخولِ هذه الحروفِ كما تقدّم ذلك، وإنما اختُصَّت هذه الحروفُ بالاسمِ وجُعِلَتْ علامةً عليه؛ لأنها تُوجِدُ الخفضَ المُخْتَصَّ به.

فإنْ قيل: لاحاجةَ لِذِكْرِها؛ فإنّ الخفضَ يُغني عنها؟ أُجيبَ بأنه نَصَّ عليها لِتَدْخُلَ الأسماءُ المَبْنِيَّةُ، نحو: (هذا)، فإنّ الخفضَ لا يظهر فيها، بل هي في مَحَلِّ خفضٍ؛ لأنّ إعرابَ المَبْنِيِّ مَحَلِّيٌّ، فإذا قلت مثلا: (مَرَرْتُ بهذا) يكون مَبْنِيًّا على السكونِ في محل جرٍّ، ولا أَثَرَ لِلْخَفْضِ هنا ظاهرٌ، فالخَفْضُ لا يُغْنِي عن ذكرِ حروفِ الخفضِ؛ إذ الذي في محلِّ خفضٍ ليس مخفوضًا فلا يتناولُه التعبيرُ بالخفضِ، فيُحتاجُ لذكر حروفِ الخفضِ لأجلِه [٥].

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٩٠)، وينظر: شرح فرائد العقود العلوية (١ / ١٢٥).

(٢) قال ابنُ هشام عن دخول أل الموصولة في المضارع: «...، وذلك مِنَ الضرائرِ غيرِ المستحسنة، وقال ابنُ السراج: هو مِن أقبح الضروراتِ، وقال الجرجانيُّ: استعمالُ مثلِ هذا خطأٌ بإجماعٍ يعني في النثر، وقال الناظم: لا يختصُّ بالشعر». تخليص الشواهد (ص: ١٥٤).

(٣) زيادة من د.

(٤) حديثٌ صحيحٌ أخرجه الإمامُ أحمد بهذا اللفظ في مسنده عن كعب بن عاصم الأشعري رقم (٢٣٦٧٩)، وأخرجه ابن عبد الرزاق عنه بلفظ: (ليس مِنَ البر الصِّيامُ في السفر) - رقم (٤٥١٤)، وأخرجه عنه البيهقي به أيضًا -رقم (١٨٥٨).

(٥) ينظر: شرح فرائد العقود العلوية (١ / ١٢٧).

فإنْ قلتَ: قد دخل حرفُ الخفضِ على ما ليس باسمٍ كقوله:

٢٠- وَاللهِ مـا لَيْلِي بِنَامَ صَـاحِبُـهْ وَلاَ مُـخَـالِط اللَّيَّـانِ جَـانِبُـهْ (١)

وقولِ بعضِهم: (**والله ما هي بنِعْمَ الولدُ**)، وقولِ آخر: (**نِعمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ**) ونحو ذلك، فالجوابُ أنّ حرفَ الجرِّ هنا دخل على اسمٍ محذوفٍ، والأصلُ في الأولِ: (**ما ليلي بليلٍ نام صاحبُه**)، وفي الثاني: (**ما هي بولَدٍ مقولٍ فيه نعم الولدُ**)، ومثلُه: (**على بئس العيرُ**) (٢).

خاتمة:

إنما اقتصَر المصنِّفُ على هذه العلاماتِ لشهرتِها وسهولتِها، وإلا فعلاماتُ الاسمِ كثيرةٌ (٣).

---

(١) هذا البيتُ من الرجز منسوبٌ إلى القناني، ومجهول القائل عند أكثرهم، و(**اللَّيَّان**) بمعنى اللِّين مصدرٌ لفعل (**لانَ يَلين**)، ومعناه الإخبار بالخلو عن راحة البال، وخشونة العيش وكثرة السهر، والشاهد فيه دخول حرف الجر على (**نام**) لفظًا، وهو فعلٌ باتفاق، وقيل: إنّ (**نام صاحبُه**) علَمٌ على شخصٍ كمثل (**شاب قرناها**)، فيسقط الاستشهاد، فيكون (**نام صاحبه**) مجرورا بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ المقدرةُ منع من ظهورِها اشتغال المحل بحركة الحكاية، ورُوي صدرُه:

(تالله ما زيدٌ بنام صاحبه)

ينظر: خزانة الأدب (٩ / ٣٨٨ – ٣٩٠)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٥٠٤ – ١٥٠٥)، ومعجم الشواهد (١ / ١٠١).

(٢) ينظر: الإنصاف (١ / ٩٧ – ١٠٤)، والتبيين (ص: ١٩٤ – ٢٠٠)، وشرح الكافية الشافية (٢ / ١١٠٢ –١١٠٣)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ١١١٢)، وشرح قطر الندى (ص: ٢٧ – ٢٩)، والتصريح (٢ / ٧٥ – ٧٦)، وهمع الهوامع (٣ / ١٧ – ١٨).

(٣) قال الإنبابي (ص: ٢٤): «منها النداءُ، والإسنادُ، وعودُ ضميرٍ عليه، وإبدالُ اسمٍ صريحٍ، وموافقةُ ثابتِ الاسميَّةِ في لفظِه أو معناه، ونعتُه، أو جمعُه تصحيحًا وتكسيرًا، وتصغيرُه، وتثنيته، وتذكيره، وتأنيثه، ولحوقُ ياء النسبة له، وكونُه فاعلاً، أو مفعولاً، أو ذا حالٍ، أو تمييزًا، أو مستثنى، أو مستثنًى منه، أو معطوفا، أو عبارةً عن شخصٍ، أو مضمرا، أو عَلَمًا، أو مفردا منكَّرًا، أو لحوق ألف الندبة، وترخيمه، وغير ذلك» تقريرات الانبابي.

قال الجلالُ السيوطي (١) في كتابِه **(الأشباهِ والنظائرِ)**: تتبّعْناها فوجدناها فوقَ ثلاثين علامةً ثم عدّها (٢)، فمن أرادَ الوقوفَ عليها فليُراجِعْ (٣).

●●●

(١) هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن الكمال أبي بكر، بن محمد بن سابق الدين ابن الفخر الخضيري الأسيوطي، ولد بالقاهرة ونشأ يتيماً، وكان آيةً في الحفظ والذكاء، ومؤلفاته نحو ستمائة، ومنها في النحو: جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع، والأشباه والنظائر النحوية، والبهجة المرضية، والفريدة، والنكت على ألفية ابن مالك والكافية والشافية لابن الحاجب والشذور ونزهة الطرف لابن هشام، والاقتراح في أصول النحو، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة ٨٤٩ هـ، وتوفي – رحمه الله – بالقاهرة سنة ٩١١ هـ. ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١ / ٣٣٥ – ٣٤٤)، وشذرات الذهب (١٠ / ٧٤ – ٧٩)، والأعلام (٣ / ٣٠١ – ٣٠٢).

(٢) شرح فرائد العقود العلوية (١ / ١٢٧).

(٣) قال السيوطي: «وهي الجرُّ، وحروفُه، والتنوينُ، والنداءُ، وألْ، والإسنادُ إليه، وإضافتُه، والإضافةُ إليه، والإشارةُ إلى مُسمّاه، وعَودُ الضميرِ إليه، وإبدالُ اسمٍ صريحٍ منه، والإخبارُ به مع مُباشرةِ الفعلِ، وموافقةُ ثابتِ الاسميةِ في لفظه ومعناه – هذا ما في كتب ابن مالك – ونعتُه وجمعُه تصحيحًا، وتكسيرُه، وتصغيرُه،– ذكر هذه الأربعةَ ابن الحاجب في وافيته – وتثنيتُه، وتذكيرُه، وتأنيثُه، ولحوقُ ياءِ النسبةِ له – ذكر هذه الأربعة صاحب اللبِّ واللباب – وكونُه فاعلاً أو مفعولاً – ذكرهما أبو البقاء العكبري فى اللباب – وكونه عبارةً عن شخصٍ، ودخولُ لامِ الابتداءِ، وواو الحال، – ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه –، وذكر ابن قواس في شرح ألفية ابن معط لحوقَ ألفِ الندبةِ، وترخيمَه، وكونَه مضمراً، أو علمًا، أو مفرداً منكَّرًا، أو تمييزًا، أو منصوبًا حالاً». الأشباه والنظائر للسيوطي (٢ / ٥).

علامات الفعل

ش: وعلامةُ الفعلِ (قد)، وتدخل على الماضي نحو: (قد قام زيدٌ)، وعلى المضارعِ نحو: (قد يقوم زيدٌ)، والسينُ، وتختصُّ بالمضارعِ نحو: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾(١)، وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ، وتختصُّ بالماضي نحو: (قامت وقعدت)، وياءُ المخاطبةِ مع الطلبِ بالصِّيغةِ، وتختصُّ بالأمرِ، نحو: (قُومِي)، بخلافِ الطلبِ باللامِ، فإنها تدخل على الفعلِ، وتختصُّ بالمضارعِ نحو: (لِتَقُومِي يا هندُ).

ح: قوله (**وعَلَامَةُ الفِعْلِ**)، أي: ما صَدَقَ عليه هذا اللَّفْظُ مِنَ الأفراد أَعَمّ من أنْ تكونَ من أفرادِ الماضي كـ (**قام**)، أو المضارعِ كـ (**يقوم**)، أو الأمرِ كـ (**قُمْ**)، وليس المعنى أنّ العلامةَ لِلَفظِ (**فِعْلٍ**)؛ لأنّ لفظَ (**فِعْل**) اسمٌ، بل لأفرادِ هذا المفهومِ الكُلِّيِّ، ثمّ ليس المرادُ جميعَ الأفرادِ بل بعضَها؛ إذ منها ما لا يقبَلُ العلاماتِ التي ذكرها كـ (**أَفْعِلْ به**)، و(**ما أفعلَه**) في التعجُّبِ، و(**خلا**) و(**عدا**) و(**حاشا**) إذا نَصَبَتْ، و(**حَبَّ**) من (**حَبَّذا**)، و(**كَفَى**) من (**كَفَى بِهِنْدٍ أنْ تَفْعَلَ**)، وقال الشاطبيُّ: إنّ هذه أفعالٌ ماضيَةٌ تقبل تاءَ التأنيثِ بالنظرِ إلى أصلِها بحسب الوضعِ، وعدمُ قبولِها لها عارضٌ؛ لأنّ العربَ التزمتْ تَجَرُّدَها عن التاءِ، والعِبرةُ بالأصلِ، فعلى هذا يصِحُّ أن يُرادَ جميعُ أفرادِ الفعلِ(٢).

ثم إنّ قوله: (**علامة**) مبتدأٌ، وقوله: (**قد**) خبرٌ، ولا يخفى أن (**قد**) حرفٌ والحرفُ لا يقع خبرًا؛ لأنّ الحرفَ لا يُخبَر به ولا عنه، وقد جعله المصنِّفُ هنا خبرًا، والجوابُ أنّ معنى قولِهم: (**الحرفُ لا يُخْبَرُ به**) أنه لا يُخبَر بمعناه مُعبَّرا عنه بمجرَّدِ

---

(١) (البقرة: ١٤٢).

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي (١ / ٦١ – ٦٣)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٣٥).

لفظِه، وهذا لا يُنَافِي أنه يُخْبَر (١) بلفظِ الحرفِ بقطعِ النظرِ عن معناه، ومُحَصَّلُه أنه إذا التُفِتَ لِمَعْنى الحرفِ لا يَصِحُّ أنْ يُخبرَ به ولا عنه، كما إذا لُوحِظَ معنى الفعلِ أيضا، فإنه لا يصِحُّ أنْ يُخْبَرَ عنه، فإنْ أُرِيدَ لفظُ الحرفِ فإنه يُخبَر به كما هنا، ويُخبَر عنه كما في قولك: (قد) حرفُ تحقيقٍ، ومثلُه الفعلُ إذا أُرِيدَ لفظُه يُخبَر عنه، كما في قولك: (ضرب) فعلٌ ماضٍ أي: هذا اللفظُ فعلٌ.

وحاصلُ هذه المسألةِ أنَّ الألفاظَ كما أنها موضوعةٌ لِمَعَانيها وَضْعًا قَصْدِيًّا، وهي بهذا المعنى تكون اسمًا وفعلاً وحرفًا، كذلك هي موضوعةٌ لأَنْفُسِها وضعًا غيرَ قَصْدِيٍّ على ما ذهب إليه التفتازانيُّ، وعلى هذا فكلُّ لفظٍ أُرِيدَ به نفسُه فهو اسمٌ منقولٌ عَلَمٌ لنفسِه فتكون مِن أعلامِ الأشخاصِ لِكَونِها موضوعةً لِشَيْءٍ بعينِه غيرَ مُتَنَاوِلَةٍ غيرَه، وقيل: مِن أعلامِ الأجناسِ لِكونِها عَلَمًا للمفهومِ الكليِّ لكنّ اللفظَ لا يصير بذلك الوضعِ مُشتركا، وردّه السيدُ بأنّ دلالةَ الألفاظِ على نفسِها ليست مستندةً إلى الوضعِ أصلاً؛ لوجودِها في المُهْمَلاتِ أيضًا بلا تفاوُتٍ نحو: (جسق) مركَّبٌ مِن ثلاثة أحرفٍ، وجعلُها محكومًا عليها، لا يقتضِي كونَها اسمًا؛ لأنّ الكلماتِ مُتَسَاوِيَةُ الأقدامِ في جوازِ الإخبارِ عن ألفاظِها سواءٌ كانت موضوعةً أو مهملةً، ودعوى أنّ الواضعَ وضَعَ المهملَاتِ لأنفسِها وضعًا قَصْديًا أو غيرَ قصديٍّ، وأنها أسماءٌ بهذا الاعتبارِ خروجٌ مِنَ الإنصافِ ومكابرةٌ في قواعد اللغة، على أنّ إثباتَ الوضعِ الغيرِ القصديِّ لا يُسَاعِدُه عقلٌ ولا نقلٌ، وإنما ارتُكِبَ تفَصِّيًا (٢) عن التزامِ الاشتراكِ في جميعِ الكلِمِ، وما وقع في كلامِ بعضِ النحاة (٣) من أنّ اللفظَ إذا أُرِيدَ به نفسُه كان عَلَمًا له لم يُرِدْ به أنه عَلَمٌ حقيقةً، بل أراد أنه بمنزلةِ العَلَم في

(١) في ص (لا يخبَر)، والصوابُ حذف (لا) كما في بقية النسخ.

(٢) يقال: (تَفَصَّى الإنسانُ) إذا تخلَّصَ مِنَ المضيقِ والبَلِيَّة، و(تَفَصَّيْتَ مِنَ الديون) إذا خرجتَ، وتَخَلَّصْتَ منها، و(ما كِدْتُ أتفَصَّى مِن فلانٍ)، أي: ما كدتُ أتَخَلَّصُ منه. الصحاح (ف ص ي) (٦ / ٢٤٥٥).

(٣) «وهو العلّامةُ الرضي شيخ سعد الدين التفتازاني» تقريرات الأنبابي (ص: ٢٥).

تعيينِ المرادِ وتشخيصِه، بل تُحضَر هي بأنفسِها لا بِدَوَالَّ في ذهنِ السامعِ فيُحكَم عليها بذلك الحضورِ، اهـ.

فيكون الحاصلُ أنّ اللفظَ إذا أُرِيدَ به نفسُه فهو عَلَمٌ له أو بمنزلة العلَمِ في جريانِ أحكامِ الاسمِ عليه، سواءٌ كان مهمَلاً أو مستعمَلاً، لكنّ إجراءَ أحكامِ الاسمِ عليه وإثباتَ خواصِّه له يُؤَيِّد المذهبَ الأولَ وهو مذهبُ السعدِ، وللسيدِ أن يقولَ: إنما قَبِلَ أحكامَ الاسمِ وخواصَّه لِكونه في تأويلِ الاسم المفردِ (١)، وإنما ذكرنا هذه العبارةَ هنا وإن كان فيها صعوبةٌ لِلْمُبْتَدِئِ، لكنّها لنفاستِها وعمومِ نفعِها وشَحْنا بها حاشيتَنا حرصاً على تقييد أوابدِ الفوائدِ.

فإن قلت: إنّ قولنا (قد) حرفٌ و(ضرَبَ) فعلٌ باعتبارِ كونِ كلٍّ من (قد) و(ضرب) وقع مبتدأً يكون اسمًا كما علمت، والإخبارُ عن (قد) بأنها حرفٌ و(ضرب) بأنه فعلٌ يفيد خلافَ ذلك؛ لأنّ المبتدأ عينُ الخبرِ، فالجوابُ أن معنى قولنا: (قد) حرفٌ، أي: ما صدق عليه (قد) من الأفرادِ الواقعةِ في غيرِ هذا التركيبِ من نحو: (قد قام) و(قد قعد) وغيرِ ذلك حرفٌ، لا (قد) الواقعةُ هنا مبتدأً، فإنها اسمٌ لإرادةِ لفظِها، وكذلك يقال: في (ضرب) فعلٌ، فتفطَّنْ.

العلامة الأولى: (قد):

قوله: (قد)، أي: الحَرْفِيَّةُ، وإنما لم يُقَيِّدْها بذلك؛ لأنها المُرادةُ عندَ الإطلاقِ فخرج الاسْمِيَّةُ، وهي تُستعمَل بمعنى: حسب، أي: كافٍ، فالأكثرُ في استعمالِها أن تكونَ مَبْنِيَّةً على السكونِ، نحو: (قَدْ زَيْدٍ درْهَمٌ)، فـ (قد) اسمٌ، بمعنى: حسب، مَبْنِيٌّ على السكونِ في محلِّ الرفع مبتدأ، و(زيدٍ) مضافٌ إليه، و(درهمٌ)

(١) لمزيدٍ من التفصيل في المسألة ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٩)، والتذييل والتكميل (١ / ٥٤ – ٥٧)، والمقاصد الشافية للشاطبي (١ / ٤٨ – ٥٠)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (١ / ١٥٠–١٥٢).

خبرٌ، ويقال: (**قَدُ زيدٍ درهمٌ**) برفعِ (**قَدُ**) فهي مبتدأ مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، و(**زيدٍ**) مضافٌ إليه و(**درهم**) خبرٌ، وتلحقها نونُ الوقايةِ، فيقال: (**قَدْني**) كثيرًا، و(**قدِي**) بحذفها قليلاً أي: حسبي، بمعنى: كافيني، تقول: (**قَدْني أو قَدي درهمٌ**) على المبتدأ والخبر، وتُستعمَل تارةً اسمَ فعلٍ مضارعٍ بمعنى: يكفي، وفي هذه الحالةِ لا تُفارِقُها النونُ، فتقول: (**قَدْني دِرْهَمٌ**) فـ (**قد**) اسمُ فعلٍ – بمعنى: يكفي – مبنيٌّ على السكونِ، والياءُ ضميرُ المتكلمِ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ مقدَّمٌ، و(**درهمٌ**) فاعلٌ مؤَخَّرٌ [١].

وقوله: (**وتدخل على الماضي...**) إلخ، قال الشيخ أبو حيان: الذي تلقّيناه من أفواه الشيوخِ بالأندلسِ أنّ (**قد**) حرفُ تحقيقٍ إذا دخلتْ على الماضي، وحرفُ توقُّعٍ إذا دخلتْ على المستقبلِ [٢]، أي: المضارعِ [٣]. اهـ.

وتكون للتقليلِ، أي: تقليلِ وقوعِ الفعلِ كما في نحو: (**قد يجود البخيلُ**)، و(**قد يصدق الكذوبُ**)، أو تقليلِ متعلَّقه كما في قوله تعالى: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ**﴾[٤]، فإنّ ما نحن عليه مِنَ الأحوالِ بالنسبةِ لأفرادِ معلومِه – تعالى – التي هي أفرادُ الجائزِ والواجبِ والمستحيلِ أقلُّ معلوماته، فإنّ من أفرادها الواجبَ وهي صفاتُه – تعالى – وكمالاتُه التي لا تَتَناهَى، ونقائضُ هذه الكمالاتِ مستحيلةٌ فهي أيضًا غيرُ متناهيةٍ، وأفرادُ الجائزِ غيرُ متناهيةٍ؛ إذ منه نعيمُ الجِنانِ الذي لا يتناهَى، وما نحن عليه بعضُ أفرادِ

---

(١) ينظر: معاني (**قد**) وأحكامها في المحكم (٦ / ١١٤ – ١١٥)، ورصف المباني للمالقي (ص: ٣٩٢ – ٣٩٣)، والجنى الداني من حروف المعاني للمرادي (ص: ٢٥٣ – ٢٦٠)، ومغني اللبيب (ص: ٢٣٥– ٢٤٠)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١٢٩ –١٣١).

(٢) «وجهُ ذلك أنّ الماضيَ وقع وانقَضَى، والمضارعَ منتظَرُ الوقوعِ، لكن قالوا: إنها تكون للتوقُّعِ مع الماضي أيضا، بمعنى أنّ الفعلَ الذي مضى كان متوَقَّعًا قبل الإخبارِ به، لا أنه الآنَ مُتوقَّعٌ» تقريرات الإنبابي (ص: ٢٦).

(٣) ينظر: الجنى الداني (ص: ٢٥٥)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١٢٩).

(٤) (النور: ٦٤).

الجائزِ فظهر أنه أقلُّ معلوماته تعالى، وبعضُهم جعَلَها في المثالَين للتحقيق، أمّا الثاني فظاهرٌ فإن علمَه - تعالى - بما نحن عليه محقَّقٌ، وأما الأوّلُ فإنّ التقليلَ فيه مُستفادٌ منَ الصيغةِ أي: لفظ (كذوب) و(بخيل)، وليس مستفاداً من (قد)؛ لأنه إذا لم يُحمَلْ على أنَّ صدورَ الصدقِ والجُودِ قليلٌ كان الكلامُ فاسداً يُناقِضُ أوَّلُه آخرَه؛ لأن (كذوب) و(بخيل) من صِيَغِ المبالغةِ وكلٌّ منهما يفيد الكثرةَ، وإذا كان الكذبُ كثيرًا لزِم أن يكون الصدقُ قليلاً، وكذا إذا كان البخلُ كثيرًا لزم أن يكون الجودُ قليلاً؛ إذْ لو كان كلٌّ مِنَ الجودِ والصدقِ كثيرا لَما صحّ التعبيرُ بـ (كذوب) و(بخيل)، هذا معنى مُناقَضَةِ أولِ الكلامِ لآخرِه (١).

وقد تأتي (قد) للتكثيرِ؛ ومِن ثمَّ قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾(٢)، أي: ربّما نرى (٣)، ومعناه تكثيرُ الرؤيةِ، وأنشد بيتَ الهذليِّ:

٢١- قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ (٤)

العلامة الثانية: حرفا تنفيس:

قوله: (والسِّينُ)، أي: مُسَمَّاها، وهِيَ (سَ)، فإنها التي تدخل على المضارعِ، لا

(١) مغني اللبيب (ص: ٢٣٨ -٢٣٩)، والجنى الداني (ص: ٢٥٧).

(٢) (البقرة: ١٤٤).

(٣) الكشاف (١ / ٣٤٢)، وينظر: الجنى الداني (ص: ٢٥٨ -٢٥٩)، ومغني اللبيب (ص: ٢٣٩)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١٣٠)، وخزانة الأدب (١١ / ٢٥٣ - ٢٥٦).

(٤) هذا صدرُ بيتٍ من البسيط لعبيد بن الأبرص، ونُسِب في بعض المصادر للهذلي كما ذكر المحشّي، وعجزُه:

كأنّ أثوابَه مُجَّت بفرصاد

و(القِرْنُ) المثلُ في الشجاعة، و(مصفَراً أنامله) كنايةٌ عن قتله، وإراقة دمه، و(مُجَّتْ) بمعنى: صُبِغَت، و(الفرصاد) هو التُّوتُ المعروف بشدة الحمرة، والشاهدُ فيه مجيءُ قد لمعنى التكثيرِ. ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص (ص: ٥٥ -٥٦)، نش: دار الكتاب العربي -يروت، وشرح شواهد المغني (ص: ٤٩٤)، وخزانة الأدب (١١ / ٢٥٣ - ٢٦٠).

لفظُ (سِين)، وهي لِلدَّلالةِ على التنفيسِ [١]، أي: التراخي، والتأخُّر، أو وقوع الفعل في الزمنِ المستقبَلِ، وهي صيغةٌ مُسْتَقِلَّةٌ ليستْ مُقْتَطَعَةً من (سَوْفَ) خلافًا للكوفيين [٢].

وهل زمنُ الاستِقبالِ فيها أضيْقُ مِن (سَوْفَ)، أو زمنُهما واحدٌ فيكونان مترادِفَينِ؟

ذهب البصْرِيُّونَ إلى الأوَّلِ أخذًا مِن قاعدةِ أنّ كثرةَ البناءِ تدلُّ على زيادةِ المعنى، وذهب بعضٌ إلى الثاني، وأجاب بأنّ قولهم: (كثرةُ البناءِ...) إلخ، ليس مُطَّرِدًا [٣].

العلامة الثالثة: تاء التأنيث الساكنة:

قوله: (وتاء التأنيث) أي: مُسَمَّاها، والمرادُ التاءُ الدالّةُ على تأنيثِ المسند إليه، وهو فاعلُ الفعلِ كـ (قامتْ هندٌ)، فخرجتِ التاءُ في (ربَتْ) و(ثمّتْ) على لغة مَن سكّنها، فإنها لتأنيثِ اللّفظِ، وقوله: (الساكنة)، أي: أصالةً فلا يضرُّ تحريكُها لِعَارِضٍ، نحو: (ضَرَبَتَا) و﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾[٤]، و﴿قَالَتْ أُمَّةٌ﴾[٥] بالنقلِ، وخرج بها تاءُ التأنيثِ المتحرِّكةُ أصالةً بحركةِ إعرابٍ؛ فإنها مختصَّةٌ بالاسمِ

---

(١) قال ابنُ هشام في البابِ السادسِ مِنَ المغني في التحذيرِ عن أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصوابُ خلافُها: «قولُهم في السين و(سوف) حرفُ تنفيسٍ، والأحسن حرفُ استقبالٍ؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيسِ التوسيعُ، فإنّ هذا الحرفَ ينقل الفعلَ عن الزمن الضيقِ - وهو الحالُ - إلى الزمن الواسعِ وهو الاستِقبالُ». مغني اللبيب (ص: ٨٢٥).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٦٤٦ -٦٤٧)، والجنى الداني (ص: ٥٩ -٦٠، ٤٥٩)، ومغني اللبيب (ص: ١٩٥)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١٣١ - ١٣٢).

(٣) ينظر: المصادر السابقة.

(٤) (يوسف: ٥١).

(٥) (الأعراف: ١٦٤).

كـ (**قائمةٍ**) و(**قاعدةٍ**)، أو بحركةِ بناءٍ فإنها تُوجَد في الاسمِ نحو: (**لا حولَ ولا قوّةَ**)، وفي الحرفِ نحو: (**ربتَ**) و(**ثمتَ**) على ما هو الكثيرُ في تحريكِها.

العلامة الرابعة: الدلالة على الطلب بالصيغة:

قوله: (**بالصيغة**)، أي: بنفسِ الصيغةِ وسيأتي محترَزُ ذلك في كلامِه، والمرادُ أنّ الصيغةَ موضوعةٌ للطلبِ، وإنِ استُعمِلَت في بعضِ الصُّوَرِ للإباحةِ أو للتهديدِ أو نحوِ ذلك مجازًا، قوله: (**باللامِ**) أي: ظاهرةً كما مثّل أو مقدَّرةً [1] نحو قوله تعالى: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ**﴾ [2]، أي: لِيُرضِعْنَ أي: فـ (**الوالداتُ**) مبتدأ و(**يرضعن**) فعل مضارعٌ مبنيٌّ على السكونِ لاتصاله بنون النسوةِ، وهو في محلٍّ جزمٍ لدخولِ لامِ الأمرِ المقدّرةِ عليه، ونونُ النسوةِ فاعلٌ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في محل رفع خبرُ المبتدأ [3]. وقد ظهر لك من هذا الإعرابِ أنّ الفعلَ وحده في محلٍّ جزمٍ، وأنه مع الفاعلِ الذي هو النونُ في محلِ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

فإنْ دلّ اللفظُ على الطلبِ ولم يقبَل ياءَ المخاطبةِ فهو اسمُ فعلِ أمرٍ، نحو: (صهْ)

---

(١) حذفُ لامِ الأمر مسألةٌ خلافيةٌ على ثلاثة أقوال: أحدها: منعُه مطلقا في الشعر والنثر. وثانيها: جوازُه في الشعر والنثر، واستند أصحابه إلى دليلٍ أقربَ ممَّا قرره المُحشِّي، وهو قوله تعالى: ﴿**قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً**﴾ [إبراهيم: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿**قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ [الجاثية: ١٤]، ووجهُ كون هاتين الآيتين أقطعَ من الآيةِ التي ذكرها المُحشِّي أن المضارعَ في الآيتين مجزومٌ لا محالةَ لوجود علامةِ الجزمِ من حذفِ النون، ولا يُوجَد في الآيتين عاملٌ يُمكن حملُ الجزمِ عليه إلا تقديرُ لامِ الأمر، بخلاف ﴿**يُرْضِعْنَ**﴾ في الآية فإنه مضارعٌ مبنيٌّ لا يظهر عليه علامةُ الإعراب، فكونُه مجزومًا مجردُ احتمالٍ، وبالتالي يُمكن إبقاؤُه على معناه الإخباريِّ لفظًا مع كونه أمرًا في المعنى. **وثالثها**: منعه في النثر وجوازه في الشعر، وهو ما عليه ابن هشام في الظاهر. ينظَر: الجنَى الداني (ص ١١٢ -١١٤)، ومغني اللبيب (ص: ٢٩٥ -٢٩٧).

(٢) (البقرة: ٢٣٣).

(٣) الأقرَب إلى الصواب عدمُ تقديرِ لام الأمر في هذه الآية خلافا للمحشي؛ وذلك لأن الجملة الفعلية خبرٌ للمبتدأ، والإخبارُ بالجملة الإنشائية لفظًا ومعنى محلُّ خلاف بين القوم، ومن هنا كان الأفضل أن تكون الجملةُ خبريّةَ اللفظِ إنشائيّةَ المعنى.

و(مَـهْ)، وإنْ قـبل يـاءَ المخـاطبـة ولـم يدلَّ على الطلبِ فـهـو فـعلٌ مـضـارع، نحـو: (تقومين).

ثم إنّ المصنفَ اقتصر على هذه العلاماتِ لشهرتها وسهولتها، وقد ذكر الجلالُ السيوطيُّ في كتاب الأشباه والنظائر أنّ جميعَ ما ذكره الناسُ من علاماتِ الفعلِ بضعَ عشرةَ علامةً، وعدّها هناك (١).

●●●

(١) وهي أربع عشرة علامةً على ما ذكرها، ونصه: «وهي تاء الفاعل، وياؤه، وتاء التأنيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، والنواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة، ونونا التوكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نونَ الوقايةِ، وتغيير صيغه لاختلاف الزمان». الأشباه والنظائر النحوية (٢ / ١٠).

علامات الحرف

ش: وعلامةُ الحَرْفِ عَدَمِيَّةٌ، وهي أنْ لا يقبَلَ شيئًا مِن ذلك المذكورِ من علاماتِ الاسمِ، وعلاماتِ الفعلِ، وما لم يُذْكَر مِن علاماتِهما، فتركُ العلامةِ علامةٌ له.

ح: قوله: (**وعلامةُ الحرفِ أنْ لا يقبلَ شيئا من ذلك**) أُوردَ عليه أنه إمّا أنْ يُريدَ بذلك ما ذكره هنا مِنَ العلاماتِ وما لم يذكرْه، فالمعنى لا يقبل شيئًا من علاماتِ الأسماءِ، ولا مِن علاماتِ الأفعالِ، وإمّا أنْ يريد بذلك خصوصَ ما ذكره هنا مِنَ العلاماتِ، فإنْ أراد الأولَ فهو المتبادَرُ مِن كلامِه حيث قال: (**وما لم يُذكَر**) كان فيه حوالةٌ على مجهولٍ، وأيضًا يقتضِي أنّ المبتدئَ لا يعرِفُ الحرفَ حتى يعرِفَ جميعَ علاماتِ الاسمِ، وجميعَ علاماتِ الفعلِ، ويعلم انتفاءَ تلك العلاماتِ عن الكلمةِ وهذا أمرٌ عسيرٌ جدًّا، وإنْ أراد الثانيَ ورد عليه أنّ هناك ألفاظًا لا تقبل شيئا مِن هذه العلاماتِ التي ذكرها وليستْ حروفًا، بل هي أسماءٌ، نحو: (**قطُّ**) في قولك: (**ما فَعَلْتُه قطُّ**)، فإنها اسمٌ ظرفٌ لاستِغراقِ الزمانِ الماضي، وهي لا تقبل شيئًا مِنَ العلاماتِ التي ذُكِرَتْ؟

والجوابُ أننا نختار إمّا الأولَ، ونقول: إنّ هذا الكتابَ موضوعٌ للمبتدِئ، وهو لا يستَقِلُّ بنفسِه بل يحتاج لمُوقِّفٍ ومُعلِّمٍ؛ فتَسَمَّحَ المصنِّفُ في ذلك اعتمادًا على المُوقِّفِ المعلِّمِ، فإنّ المبتدئَ لا يستغنِي عنه (١)، أو الثاني وأنّ المعنى لا يقبل شيئًا مِنَ العلاماتِ المذكورةِ أي: بنفسِه أو بمرادفِه، و(**قطُّ**) مرادفةٌ لـ(**الزمان الماضي**)، و(**الزمانُ الماضي**) يقبل الخفضَ، ودخولَ حروفِ الخفضِ، فإنك تقول: (**سافرت في زمانٍ والزمانِ**)، و(**زمانُ زيدٍ خيرٌ مِن زمانِ عمرٍو**) ونحو ذلك.

واعتُرِض أيضًا بأنّ في تعريفِ الحرفِ بما ذُكِر دورًا؛ لأنّ علاماتِ الاسمِ والفعلِ

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٣٧ - ١٣٩).

حروفٌ (١)؛ فلا يكون عدمُها علامةً للحرفِ لِلُزُومِ الدَّورِ، وهو توقُّفُ معرفةِ الحرفِ على معرفةِ الحرفِ فيلزم توقُّفُ الشيءِ على نفسه وهو الدَّوْرُ، وأجاب شارحُ اللبابِ بأنّ الحرفَ له جهتان: جهةُ كونِه حرفًا، وجهةُ كونه لفظًا معلومًا، ومِنَ الثانيةِ يكون عدمُه علامةً للحرفِ، لا مِنَ الجهةِ الأولى (٢).

●●●

(١) «فيه أنّ منها الخفضَ، وليس حرفًا، إلا على قول سيبويه: إنّ الحركاتِ أحرُفٌ صغيرةٌ، ومنها (أل) الموصولةَ، وياءَ المخاطبةِ، وهما اسمانِ» تقريرات الإنبابي (ص: ٢٧).

(٢) هذا الاعتراض وجوابه منصوص عليهما في فرائد العقود العلوية (١/ ١٣٩)، دون نسبته إلى أحدٍ.

أقسام اللفظ

ش: **ثُمَّ اللفظُ قسمان: مفردٌ ومركَّبٌ؛ لأنه لا يخلو إمّا أنْ لا يدلَّ جُزْؤه على جُزْءِ معناه أو يدلُّ، الأوّلُ: المفردُ كـ (زيد)، والثاني: المركَّبُ كـ (غلام زيد)، والمفردُ ثلاثةُ أقسامٍ: اسم، وفعل، وحرف؛ لأنه لا يخلو إمّا أنْ يَسْتَقِلَّ بالمَفْهُومِيَّة أَوْ لا، الثاني: الحرفُ، والأوّلُ إما أنْ يدلَّ بِهَيْئَتِه على أحدِ الأزمنَة الثلاثة أوْ لا، الثاني: الاسمُ، والأوّلُ: الفعلُ، والعِنادُ حقيقيٌّ يمنعُ الجمعَ والخلوَّ، وقد عُلِمَ بذلك حدُّ كلٍّ واحدٍ منها للإحاطةِ بالمُشْتَرَكِ - وهو الجنسُ -، وما به يَمْتَازُ كلُّ واحدٍ عن الآخَرِ وهو الفصلُ.**

ح: قوله: (**ثُمَّ اللفظُ**)، (**ثُمَّ**) هنا للتَّرتيبِ الذِّكْريِّ، أي: الإخباريِّ، لا للترتيبِ الزمانيِّ، ومُحَصَّلُه أنّ الترتيبَ هنا بحَسَبِ الإخبارِ، كأنه بعدَ أنْ فرغ من حدِّ الكلامِ، وبيانِ أجزائه، وتمييزِ بعضِها عن بعضٍ قال: وأُخبِرُكم أيضًا أنَّ اللفظ إلخ، ويَصِحُّ أنْ تكونَ (**ثُمَّ**) للاستِئنافِ؛ لأنّ هذا الكلامَ مُسْتَأْنَفٌ ومنقطِعٌ عمَّا قبلَه (١).

و(**ألْ**) في (**اللفظ**) للعهدِ الذكريِّ، أي: اللفظُ.. الذي سبق تعريفُه، وهو الموضوعُ، فإنّ المُنْقَسِمَ إلى المفردِ والمركَّبِ هو اللَّفظُ الموضوعُ، وما قاله الحلبيُّ من أنّ المرادَ اللفظُ ولو مُهْمَلاً (٢) فليس على ما ينبغي؛ لأنّ المُهْمَلَ لا دلالةَ له على شيءٍ، وقد اعتُبِر في مفهومِ (**المُفْرَدِ والمركَّبِ**) الدلالةُ فتنبَّهْ.

---

(١) «قوله: (**ثم هنا للترتيب الذكري**)، أي: فتكون عاطفةً يجب فيها مُلاحَظةُ ما قبلها وما بعدها، وقوله: (**ويصح أن تكون ثم للاستئناف**) أي: فهي بمعنى الواوِ، وليس هناك ترتيبٌ أصلا؛ لعدم ملاحظة ما قبلها، فهما متنافيان خلافًا لمن قال رادًّا على المحشي: (**إنّ الاستئنافَ لا ينافي الترتيبَ**)» تقريرات الإنبابي (ص: ٢٧).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ١٤٠).

قوله: (مفرد) بدأ به؛ لأنّ هذا مقامُ تقسيمٍ، والمُنْقَسِمُ لهذين اللفظين ذاتُ اللفظِ، أي: أفرادُه، لا حقيقتُه ومفهومُه، أي: الصوتُ المشتملُ... إلخ، وإذا كان التقسيمُ بحسَبِ الذاتِ، والحالُ أنّ المفردَ جزءُ المُرَكَّبِ وقد تقرّر أنّ الكلَّ يتوَقَّفُ على الجزءِ، فيكون الجزءُ الذي هو المفرَدُ متقدِّمًا على الكلِّ الذي هو المركَّبُ تقدُّمًا طبيعيًّا، فناسب أيضا أنْ يتقدَّم في الوضعِ ليوافق الوضعُ الطبعَ (١).

قوله: (**لأنه لا يخلو...**) إلخ، كان الأَوْلَى أن يقول: (**لأنه إما أنْ يدلَّ جزؤُه على جزءِ معناه أو لا يدلُّ**) بتقديمِ مفهومِ المركبِ على مفهومِ المفردِ؛ لأن هذه العبارةَ - وهي قوله: (**لأنه لا يخلو....**) إلخ - مفيدةٌ لتعريفِ كلٍّ مِنَ القسمَين، وتقديمُ تعريفِ المفرَدِ على المركَّبِ ليس على ما ينبغي، بل الواجبُ العكسُ، وهو تقديمُ تعريفِ المركَّبِ على المفردِ؛ لأن القيودَ في تعريفِ المركَّبِ وجوديةٌ وفي تعريفِ المفردِ عدَمِيّةٌ، والوجودُ سابقٌ في التصورِ على العدَمِ، أي: ثبوتُ الشيءِ سابقٌ في التصوُّرِ على عدمه، وفي تعريف المفرد سُلِبَت دلالةُ جزءِ اللفظِ على جزءِ المعنى، وقد أُثْبِتَتْ للمركبِ، وسلبُها فرعٌ عن تعقُّلِ ثبوتِها (٢).

---

(١) «...، وهذا أحدُ أنواعِ التقدُّمِ الخمسةِ المنظومةِ في قولِ بعضِهم:

وخمسةٌ أنواعُ التَّقَدُّمِ يا فتَى … أَقَرَّ بها بيتٌ مِنَ الشِّعرِ واغْتَرَفْ

تَقَدُّمُ طبعٍ، والزمانِ، وعِلَّةٍ … ورُتْبَةٍ ايضًا، والتَّقَدُّمُ لِلشَّرَفْ

...، وضابطُ الأولِ أنْ يكونَ المقَدَّمُ بحيث يَحتاج إليه المُؤَخَّرُ من غيرِ أنْ يكونَ علَّةً فيه، كالواحد بالنسبة للاثنين، وكذا التَّصَوُّرُ بالنسبةِ للتصديقِ، وضابطُ الثالثِ أنْ يكون المُقَدَّمُ بحيث يَحتاج إليه المُؤَخَّرُ مع كونه علَّةً فيه، كحركةِ الأصبعِ بالنسبةِ لحركة الخاتمِ، فإنها مقدمةٌ عليها، وهي علَّةٌ فيها، لكن تقَدُّمَها عليها إنما هو في التَّعَقُّلِ، وإلا فهما في الوجودِ الخارجي متقارنان، وضابطُ كلٍّ من الثاني والرابعِ والخامس ظاهرٌ، ومثال الثاني: تقدُّمُ الأبِ على الابن، ومثالُ الرابع: تقدُّم الإمامِ على المأموم، وعبَّر بعضُهم عن هذا النوع بـ(**التقدُّم بالمكان**)، ومثَّل بذلك، ومثال الخامس: تقدُّمُ العالِمِ على الجاهل». حاشية الشيخ محمد الإنبابي على السلم المطبوعة مع حاشية الباجوري عليه (ص: ٨٧)، نش: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م.

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ١٤٣).

وقوله: (**لأنه**) اسم (**أنّ**) ضميرُ الشأنِ، وجملةُ قوله: (**لا يخلو**) خبرٌ، أي: أنّ ما صدق اللفظُ وأفرادَه بحسب الخارجِ لا يخلو واحدٌ منها مِن أنْ يتّصِف إمّا بالإفرادِ أو التركيب، والحصرُ في القسمين استقرائيٌّ، فما ذكره مِن قوله: (**لأنه...**) إلخ ليس دليلاً له؛ لأن الحصرَ الاستقرائيَّ؛ لا يستدَلُّ عليه، بل هو بيانٌ لوجه التقسيمِ بانضمام القيود إلى المقسمِ.

قوله: (**أو يدل...**) إلخ، حاصلُ ما ذكره مِنَ القيودِ في تعريفِ المركَّبِ ثلاثةٌ، أنْ يكون للفظِ جزءٌ، وأنْ يدلَّ ذلك الجزءُ، وأنْ تكون دلالتُه على جزءِ المعنى، فخرج بالقيدِ الأولِ ما لا جزءَ له أصلاً كهمزة الاستفهامِ وواو العطفِ مثلاً، وبالثاني ما له جزءٌ ولكن لا يدلُّ على شيءٍ كالزاي من (**زيدٍ**)، والعينِ من (**عمرٍو**)، وبالثالثِ ما له جزءٌ يدلُّ لكن لا على جزءِ المعنى كـ (**عبد الله**) علمًا، فإنّ كلا مِنَ الجزءَين له دلالةٌ، أمّا الأولُ فإنه يدل على ذاتٍ متصفةٍ بالعبوديةٍ، و(**اللهُ**) يدلُّ على الذاتِ الواجبِ الوجودِ، لكن لا دلالةَ لواحدٍ مِن ذينك الجزءين على شيءٍ مِن معناه، وهو ذاتُ الشخصِ المسمَّى بـ (**عبد الله**)، وحَذَفَ المصنِّفُ قيداً رابعًا، وهو أنْ تكونَ تلك الدلالةُ مقصودةً، فيخرج بهذا القيدِ ما يدلُّ جزؤُه على جزءِ معناه، لكن لا تكون دلالتُه عليه مقصودةً، كما إذا سمِّيَ شخصٌ بـ (**حيوان ناطق**)، فإن مجموعَ (**حيوان ناطق**) يُقصَد به الدلالةُ على الذاتِ المعيَّنةِ المسمّاة به، ولا يُقصَد بكلٍّ مِنَ الحيوان والناطقِ مفهومُه الأصليُّ وهو الحيوانيةُ والناطقيةُ، وإن كان جزءاً من المسمى؛ لأن الحيوانيةَ والناطقيةَ جزءٌ من ذاتِ المسمَّى، والجزءُ الآخرُ التشخُّصُ، لكن لا دلالةَ للجزءين على الحيوانية والناطقيةِ من حيث إنها جزءُ المعنى العلَميّ، إذ لا تُتَصَوَّرُ دلالةُ جزءِ اللفظِ باعتبار أحد وضعَيه على جزء المعنى باعتبار الوضع الآخَرِ، من حيث إنه جزءُ معنى ذلك الوضعِ الآخَرِ (١).

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ١٤١ - ١٤٢).

ثم اعلم أنّ ما خرَج بقيود تعريف المُركَّب داخلٌ في تعريف المفرد، وما خرج عن المفرد داخلٌ في المركب إذ لا واسطةَ بينهما، وبتوضيح تعريف المركَّبِ يتَّضحُ المفردُ أتمَّ اتِّضَاحٍ لأنه مقابلُه، وبضدِّها تَتَمَايَزُ الأشياءُ، فلذلك تعرَّضْنا للكلامِ على المركَّبِ دون المفردِ.

وبقِيَ أنّ تعريف المفردِ والمركَّبِ بما ذكر اصطلاحٌ لِلْمَنَاطِقَةِ ذكره النحاةُ في كتبِهم وخلَطُوه باصطلاحِهم، وأكثرُ النحاةِ على أنّ المفردَ ما تُلُفِّظَ به مرةً واحدةً كـ (زيدٍ)، والمركّبَ ما تُلُفِّظَ به مرتين بحسب العُرفِ، فـ (**عبدُ الله**) علمًا على هذا القولِ مركبٌ، وعلى القولِ الأولِ مفردٌ، ورَجَّح القولَ الثاني أنهم يقولون في مثلِ (**عبد الله**) إنه مركبٌ تركيبًا إضافيًّا ويُعربون كلًّا من جزءَيْه بإعرابٍ، ولو كان مفردًا لأُعرِبَ بإعرابٍ واحدٍ (١).

أقسام المفرد:

قوله: (**والمفرَدُ**) (**ألْ**) للعهدِ الذكريّ، أي: المفردُ الذي ذُكِر في التقسيمِ، وقوله: (**ثلاثةُ أقسامٍ**) مِن تقسيمِ الكليِّ الذي هو المفردُ إلى جزئياتِه التي هي الاسمُ والفعلُ والحرفُ، والحصرُ في الثلاثةِ استقرائيٌّ (٢).

قوله: (**إمّا أنْ يستقلَّ بالمفهوميةِ**) ضميرُ (**يستقلُّ**) يعود إلى المفردِ، و(**المفهوميَّةُ**) كونُ الشيءِ مفهومًا، والاستقلالُ بالمفهومِيَّةِ: عبارةٌ عن كونِ اللفظِ يُفهَم معناه بدون انفهامِ أمرٍ آخَرَ إليه، وهذا المعنى هو معنى قولِهم: (**يدل على المعنى في نفسه**) كما عبّر به كثيرٌ من النحاةِ، فمؤدَّى العبارتَين واحدٌ، وهو عدمُ الاحتياجِ في فهم معنى

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ١٤٣).

(٢) قال السيوطي: «...، والدليلُ على الحصرِ في الثلاثةِ الاستقراءُ، والقسمةُ العقليَّةُ، فإن الكلمةَ لا تخلو إمّا أن تدل على معنى في نفسِها أوْ لا، الثاني: الحرف، والأولُ إمّا أن يقترن بأحد الأزمنةِ الثلاثةِ أوْ لا، الثاني: الاسم، والأول: الفعل». همع الهوامع (١/ ٢٢).

اللفظ إلى ضَميمَة غيره إليه، فمعنى قولهم: **(ما دلّ على معنى في نفسه)** ما دلّ على المعنى بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتجْ لضميمة (١).

قوله: **(الثاني الحرف)**، أي: ما لا يستقل بالمفهومية هو الحرفُ، ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أنّ دلالته على معناه - كدلالة **(في)** على الظرفية مثلاً - مُتوقِّفةٌ على ذكرِ شيءٍ آخَرَ وهو المظروفُ، والظرفُ في قولك: **(زيدٌ في الدارِ)** مثلا، فقولُ النحاة: (الحرفُ ما دلَّ على معنى في غيرِه)، **(في)** سببيّةٌ أي: دلالتُه على معناه بسبب انضمامِ غيرِه إليه بخلاف الفعل والاسمِ، فإنّ كلًّا منهما يدلُّ على معناه وحده بدون أنْ ينضمَّ غيرُه إليه (٢).

قوله: **(يدلُّ بهيئته)**، أفاد كلامُه أنّ دلالةَ الفعلِ على الزمانِ بهيئته، وهو كذلك، وتوضيحُه أنّ الفعلَ مُركَّبٌ منَ المادَّة والهيئة، فالمادَّةُ هي حروفُه، مثل **(ض ر ب)** في **(ضرب)**، والهيئةُ هي الحركاتُ والسَّكناتُ وتقديمُ بعضِ الحروفِ على بعضٍ، فيدلُّ الفعلُ بمادَّتِه على الحدَث، وهو الضرْبُ مثلا في **(ضرب)**، وعلى الزمانِ الماضي بهيئته؛ والدليلُ على أنّ الهيئةَ دالّةٌ على الزمانِ اختلافُ الزمنِ باختلافها مع اتّحادِ المادّةِ؛ فإنّ **(ضرب)** يدلُّ على الماضي، و**(يضرب)** يدلُّ على المستقبَلِ، فلمّا اختلفَتِ الهيئةُ اختلَفَ الزّمانُ مع كَوْنِ المادَّةِ واحدةً، وهو **(ض ر ب)** (٣)، واحترَز بالدلالةِ بالهيئةِ على الزمانِ عن الدلالةِ بجوهَرِ اللفظ؛ فإنها تكون بالأسماءِ كـ **(أمسِ)** و**(غدٍ)** وغير ذلك، قوله: **(الثلاثة)**، وهي الماضي والمستقبل والحاضر.

---

(١) ينظر: همع الهوامع للسيوطي (١/ ٢٢).

(٢) الظاهر أن أول من حملَ **(في)** في تعريف أقسام الكلمة على معنى السببيّة هو السيوطي، ثم أورد على نفسه أنّ ظاهر كلامِ النحاة أنها ظرفيّة لا سببية. همع الهوامع للسيوطي (١ / ٢٢ - ٢٣).

(٣) هذا أحد الأقوال الثلاثةِ في المسألة، **وثانيها**: أنّ الفعلَ يدلُّ على الحدَثِ بالصيغة، وينجرُّ مع ذلك الزمانُ، فيدلُّ عليه باللزومِ دلالةَ السقفِ على الحائط، **وثالثها**: أنه يدل على الزمان بذاته، وعلى الحدثِ بالانجرارِ. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (ص: ٢٣ -٢٤).

قوله: (**الثاني الاسمُ**)، أي: الثاني مِن هذا التقسيم، وهو قوله: (**إمّا أن يدل بهيئته...**) إلخ، وقوله: (**والأوّلُ الفعلُ**)، أي: الأوّلُ من هذا التقسيمِ.

قوله: (**والعنادُ حقيقيٌّ**)، العنادُ معناه: التنافي (١)، ومعنى هذه العبارة أنّ قولنا: (**الكلمةُ إما اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ**) قضيةٌ منفصلةٌ حُكِمَ فيها بالتنافي بين أجزائِها الثلاثةِ في الجمعِ (٢)، أي: التحقُّقِ والخلوِّ، أي: الانتفاءِ، ومعنى ذلك أنّ هذه الثلاثةَ لا يُمكن أن تجتمعَ كلُّها في شيءٍ واحدٍ بحيث تكون كلمةً اسمًا وفعلاً وحرفًا (٣)، ولا اثنان منها أيضًا، ولا تنتفي هذه الثلاثةُ بأن توجَدَ كلمةٌ ليست اسمًا ولا فعلاً ولا حرفًا، بل حيثما وُجدَت كلمةٌ فهي إما اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ،

---

(١) (**العنادُ، والعِناديَّة**) مصطلَحٌ منطقيٌّ يُطلَق على قضيَّة شرطيَّة مُنفصلة حُكم فيها بالتَّنافي لِذاتَيِ الجُزْأَيْنِ، أو بسلبِ ذلكَ التنافي إن حُكِم فيها بأنّ مفهومَ أحدِهما مُنافٍ للآخَرِ مع قطعِ النظرِ عن الواقعِ. اصطلاحات الفنون (٢ / ١٢٣٩).

(٢) قال الإنبابي (ص: ٢٩): «...، وصفٌ كاشفٌ، بخلاف القضيّةِ المتصلة، فإنها ما حُكم فيها بالتلازُمِ، وتنقسمُ المنفصلةُ إلى أقسامٍ ثلاثةٍ أشار لها في السُّلَّم بقوله:

مانِعُ جمعٍ، أو خُلُوٍّ، أو هُمَا ... وهُوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فاعلَمَا

مثالُ مانعِ الجمعِ فقط: (**هذا الشيءُ إمّا أبيَضُ، وإمّا أسودُ**) فلا يجتمعان، ويرتفعان في نحو: (**أحمر**)، ومثالُ مانعِ الخُلُوِّ فقط: (**هذا الشيءُ إمّا غيرُ أبيض، وإمّا غيرُ أسوَدَ**)، فيجتمعان في نحو: (**الأحمر**)، ولا يرتفعان، مثالُ مانعتهما ما في المحشّي، ويحسُنُ في ذلك قولُ بعضِ الأدباء:

مُقَدِّماتُ الرَّقيبِ حينَ غَدَتْ ... عندَ لقاءِ الحبيبِ مُتَّصِلَه

تَمْنَعُنا الجمعَ، والخُلُوَّ مَعًا ... وإنّما ذاكَ شأنُ مُنْفَصِلَه»

(٣) ولقائلٍ أنْ يُوردَ على هذا أنّ في العربيةِ كلماتٍ تُستعمَلُ اسمًا وفعلاً وحرفًا، منها (**على**)، فإنها اسمٌ في نحو قولك: (**غدَتْ من عَلَيْه**)، وفعلٌ في نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ**﴾ [القصص: ٤]، وحرفٌ في نحوِ قوله تعالى: ﴿**وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ [آل عمران: ١٢٢]، ومنها: الهاءُ المفردةُ فإنها اسمٌ في نحو: (**عرفتُه**)، وفعلُ أمرٍ (**هْ**) بزيادة هاء السكت من (**وهَي- يَهي**)، بمعنى: تَخَرَّق وانشَقّ، وحرفًا في نحو: (**عهْ**)، وهاء الغيبة في (**إياه**)، والجوابُ أنّ الاجتماعَ هنا لاختلاف الاعتبارِ والتركيبِ، والممنوعُ أنْ تكونَ الكلمةُ الواحدةُ اسمًا وفعلاً وحرفًا باعتبارٍ واحدٍ في آنٍ واحدٍ، فلْيُتَأَمَّلْ.

فهذه القضيةُ نظيرُ قولك: (**العددُ إما زوجٌ أو فردٌ**)؛ إذ كلُّ عددٍ لا يخلو عن أن يكونَ زوجًا أو فردًا فلا يجتمعَان في عددٍ ولا ينتفيَان.

قوله: (**وقد عُلم بذلك**) أي: ببيانِ وجهِ الحصرِ، وهو قولُه: (**لأنه لا يخلو إما أنْ يستقلَّ...**) إلخ، قوله: (**حَدُّ**) نائبُ فاعلِ (**عُلِمَ**)، والمرادُ بالحدِّ التعريفُ (١)، وقوله: (**للإحاطةِ**) تعليلٌ لكونِ حدِّ كلٍّ واحدٍ منها قد عُلِمَ، ووجهُ ذلك أنه قد قسّم المفردَ إلى أقسامٍ ثلاثةٍ: الاسمِ والفعلِ والحرفِ، فالمفردُ مَقْسِمٌ، وكلٌّ مِنَ الثلاثة أقسامٌ، ومعلومٌ أنّ المقسمَ متحقِّقٌ في جميعِ الأقسامِ فيكون جنسًا؛ لأنّ الجنسَ هو الكليُّ الذاتيُّ المشتركُ بين أفرادٍ مختلفةِ الحقيقة (٢)، وأنّ كلَّ واحدٍ من الثلاثةِ امتاز عن صاحبَيْه بقيدٍ مُختصٍّ به، فيكون ذلك القيدُ فصلًا؛ لأنّ الفصلَ عند المناطقةِ ما كان ذاتيًّا للحقيقةِ مختصًّا بها (٣)، كـ(**الناطقِ**) للإنسانِ، فبضمِّ ذلك القيدِ للأمرِ الكليِّ يخرج تعريفُ كلٍّ واحدٍ.

فحدُّ الاسمِ: (**مفرَدٌ استقلَّ بالمفهوميّة، ولم يدلَّ بهيئته على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ**)، فقولُه: (**مفرَدٌ**) جنسٌ يشمل الأنواعَ الثلاثةَ، وقولُه: (**استقلَّ..**) إلخ،

---

(١) «صرَّح ابنُ الحاجب بأنّ الحدَّ عند الأدباءِ هو المعرِّفُ الجامعُ المانعُ، اهـ، والفرقُ بينَ الذاتيِّ وغيرِه إنما هو اصطلاحُ المناطقة، قال العصامُ: وبهذا تعلم أنه لا حاجةَ للجوابِ عن منعِ بعضِهم كونَ ما عُلِمَ حدًّا؛ لجوازِ أن يكونَ المُمَيِّزُ أو المُشتَرَكُ خارجًا عن حقيقةِ هذه الأقسامِ، بأنّ حقيقةَ الأمورِ الاصطلاحيّةِ الاعتباريّةِ هي جميعُ ما اعتبَره المصطلِحُ في مفهومِها، وجميعُ ما ذكر هنا داخلٌ في مفهومِ هذه الأقسامِ، فيكون ما عُلِم مِنَ المُعَرِّفات حدودًا لها. اهـ، ويُعلَم أيضًا عدمُ تَوَجُّه اعتراضِ بعضِهم على المحشي بأنّ تفسير الحد بالتعريف تفسيرٌ بالأعمِّ مع أنه ليس بمراد». تقريرات الإنبابي (ص: ٢٩)

(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني (ص: ٧٠).

(٣) (**الفصلُ**) مصطلحٌ مشتركٌ بين المناطقة، والنحويين، والبلاغيين، أمّا معناه عند المناطقة فهو ما ذكره المحشّي، وأما عند النحويين فهو الإتيانُ بالضمير المنفصلِ، وعليه قالوا: (**لا فصلَ مع إمكان الوصل**)، أي: لا يؤتَى بالضمير المنفصل إذا أمكن أن يؤتى بالضمير المتصل، وأمّا عند البلاغيين فهو قطعُ بعضِ الجمل عن بعضٍ، وعكسُه الوصلُ بمعنى العطف، ويُستعمل (**الفصل**) في جميع العلوم لقطعةٍ مِنَ الكتابِ مستقلَّةٍ بنفسِها منفصلةٍ عمّا سواها. ينظر: التعريفات للجرجاني (ص: ١٤٠).

فصلٌ أخرج به الحرفَ، وقولُه: (**ولم يدلَّ...**) إلخ، فصلٌ ثانٍ أخرج به الفعلَ، وبقي الحدُّ قاصرًا على الاسم.

وحدُّ الفعلِ: (**مفردٌ استقلَّ بالمفهوميةِ ودلّ بهيئتِه على أحد الأزمنةِ الثلاثة**)، فقولُه: (**مفردٌ**) جنسٌ، وقولُه: (**استقلّ..**) إلخ، فصلٌ أخرج به الحرفَ، وقوله: (**دلّ...**) إلخ، فصلٌ أخرج به الاسمَ. وحدُّ الحرفِ: (**مفردٌ لم يستقلَّ بالمفهوميةِ**)، فقوله: (**مفردٌ**) **جنسٌ**، **وقولُه**: (**لم يستقلَّ..**) فصلٌ أخرج به الاسمَ والفعلَ.

أقسام الاسم:

ش: **والقِسْمُ الأولُ: الاسمُ، هو ثلاثةُ أقسامٍ: مُظْهَر، نحو: (زيد) و(رجل)، ومُضْمَر، نحو: (**أنت، وهو**)، ومُبهَم، نحو: (**هذا، وهذه**)؛ لأنه لا يخلو إمّا أنْ يصلُحَ لكلِّ جنسٍ أوْ لا، الأوَّلُ: المُبهَمُ، والثاني: إمّا أنْ يكونَ كنايةً عن غيرِه أوْ لا الأولُ: المُضمَرُ، والثاني: المظهَرُ.**

ح: قوله: (**والقسمُ الأولُ...**) إلخ، لَمّا قسّمَ المفردَ للأقسامِ الثلاثةِ شرعَ الآن في تقسيمِ كلٍّ واحدٍ منها إلى أقسامٍ ثلاثةٍ أيضًا، فقسَّمَ الاسمَ إلى ظاهرٍ ومُضْمَرٍ ومُبْهَمٍ، فقوله: (**مُظْهَر**) هو وما بعده يجوز فيه الجرُّ، على أنه بدلٌ من (**أقسامٍ**)، والرفعُ على أنه بدلٌ من (**ثلاثةُ**) أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، و(**المُظهَرُ**) اسمُ مفعولٍ[1] مِن:

---

(١) اسم مفعولٍ: هو ما يدلُّ على الحدث ومَن وقع عليه الحدث غالبًا، مثل: (**مضروب**) لمن وقع عليه الضربُ، و(**مُكْرَم**) لمن عليه الإكرامُ، وقولي: (**غالبًا**)؛ لإدخال ما جاء على وزن (**مفعول**) من الأسماء، ولا يدل على مَن وقع عليه الحدث مثل (**موجود**) صفةً لله تعالى، وكثيرًا ما يلتبس على المبتدئ (**اسمُ المفعول**) بـ(**المفعولِ**)، والفرقُ بينهما في الآتي:

١- اسم المفعولِ لا يكون إلا مشتقًا من الفعلِ، بخلاف المفعول، فإنه يكون مشتقًا، نحو: (**نصرتُ المظلومَ**)، ويكون جامدا، نحو: (**عشقتُ النحوَ، وأحببتُ الصرفَ**).

٢- كثيرًا ما يكون المفعولُ في الإعراب لم يقع عليه شيءٌ، نحو: (**ما رحمتُ الظالمَ**)، بخلاف اسم المفعول فإنه تَطَّرِدُ فيه الدلالةُ على ما وقع عليه الحدثُ، إلا ما شذَّ في (**موجود**) صفةً لله تعالى. فليتأمل.

٣- اسم المفعول بمنزلة الفعل المبنيِّ للمجهول، والمفعولُ اسمٌ جامدٌ وإن كان في أصلِه صفةً، فنحو: (**منصور، ومُكْرَم**) بمنزلة: (**نُصِر، وأُكْرِم**) أو (**يُنصَر، ويُكْرَم**).

(أظهرتَ الشيءَ) إذا كشفتَه ولم تستره، ولمّا كان الاسمُ الظاهرُ يدلُّ بنفسه على المعنى بدونِ أن يتوسّطَه شيءٌ في دلالته على معناه كان أظهَرَ دلالةً مِنَ المُضْمَرِ والمُبْهَمِ؛ لأنّ كلاًّ منهما يحتاج لأمرٍ آخَرَ ينضَمُّ لِلَّفظِ حتى يفيد معناه، فأُطلِقَ عليه اسمُ (المُظهرِ)، ولذلك بدأ به في التقسيمِ.

قوله: (نحو: زيدٍ ورجلٍ) مثّلَ بمثالَين إشارةً إلى أنه لا فرقَ في الظاهر بين أن يكون معرفةً كـ (زيدٍ)، أو نكرةً كـ (رجلٍ)، وهو لا يخرج عن هذين القسمين، فجميعُ الأسماءِ الظاهرةِ إما معرفةٌ، وإما نكرةٌ، ويتفرَّع عن كلٍّ من هذين القسمين أقسامٌ ليس هذا محلَّ ذكرِها.

قوله: (ومُضمَرٌ) اسمُ مفعولٍ مأخوذٌ مِن: (أضمرتَ الشيءَ) إذا أخفيتَه وسترتَه[1]، سُمِّي به اللفظُ إمّا لأنّ حروفَه الموضوعةَ له غالبًا - وهي التاءُ والكافُ والهاءُ - مهموسةٌ، أي: صوتُها خفيٌّ؛ لأنّ الهمسَ الصوتُ الخفيُّ، وإنما قيَّدْنا بالغالبِ لإخراجِ الضمائرِ المنفصلةِ من نحو (أنا) و(أنت) إلخ؛ لأن الضميرَ هنا وهو (أنا)، و(أنَ) حرفٌ ليس مهموسًا، وأما التاءُ ونحوُها فهي ليست ضمائرَ، وإنما هي لواحقُ كما سيأتي تحقيقُه، وإمّا لأنّ دلالتَه على معناه أخفَى مِن دلالةِ الاسمِ الظاهرِ؛ لأنّ الضميرَ يحتاج في دلالتِه على معناه إلى قرينةٍ زائدةٍ على اللفظِ، وهي التكَلُّمُ أو الخطابُ أو الغيبةُ، وما هو محتاجٌ في دلالتِه على معناه لشيءٍ زائدٍ على ذاتِ اللفظِ أخفَى مِمّا دلَّ على معناه بدونِ تلك الزيادة، ويُسمَّى أيضا ضميرًا مأخوذًا من الضمورِ[2]، وهو الهزالُ[3]؛ لأنه في الغالب قليلُ الحروفِ إذ هو

---

(١) ينظر: (ض م ر) الصحاح (٢ / ٧٢٢)، والمحكم (٩ / ١٩٩).

(٢) «فيه أنه كان يقال: (ضامر) لا (ضمير)، فالمناسبُ أنّ (ضميرًا) مأخوذٌ مِن (أضمَرتُ) على غيرِ قياسٍ، على حدِّ (عقدتُ العملَ، فهو عقيدٌ) أي: (مُعقد)، فكلٌّ مِن (ضمير، ومضمر) من مادّةِ (الإضمار)؛ فحينئذ [لا يصح] تعليلُ التسميةِ لكلٍّ منهما بالأمرين الذين ذكرهما، وقد يقال: لاحظ المحشّي مطلَقَ الأخذِ، فتَفَطَّنْ» تقريرات الإنبابي (ص: ٣٠).

(٣) ينظر: المحكم (ض م ر) (٩ / ١٩٩).

موضوعٌ على حرفٍ واحدٍ أو حرفين بخلافِ الاسمِ الظاهرِ، فإنّ حقَّ اللفظِ فيه أن يكونَ موضوعًا على ثلاثةِ أحرُفٍ فأكثر، فتكون حروفُ الضميرِ بحسبِ الغالبِ أقلَّ مِن حروفِ الظاهرِ؛ فأشبهَ الهزيلَ النحيفَ الجسم، ثم تسميتُه (**مضمراً وضميراً**) اصطلاحُ البصريين، وأمّا الكوفيُّون فإنهم يسمُّونه كنايةً ومكنيًّا [١]، والثاني مِن باب الحذفِ والإيصالِ، أي: مَكْنيًا به عن الاسمِ الظاهرِ اختصاراً.

قوله (**نحو: أنت وهو**)، أي: و(**أنا**) من كلٍّ ما وُضِع لمخاطَبٍ أو غائبٍ أو متكلّمٍ، فمدلولُ الضميرِ الذّاتُ المخاطَبَةُ، أو الغائبةُ، أو المتكلِّمةُ، فيكون قد اعتُبِر في مدلولِه شيءٌ آخَرُ غيرُ الذّاتِ وهو التكلّمُ، أو الخطابُ، أو الغَيبةُ، بخلافِ الاسمِ الظاهرِ، فإنّ مدلولَه مجرَّدُ الذّاتِ بدونِ أن يُعتبَرَ معها شيءٌ مِنَ الأوصافِ إن كان جامداً كـ(**رجلٍ**)، أو يُعتبَرُ معها وصفٌ كما في المُشتَقّاتِ نحو: (**ضاربٌ**) فإنّ موضوعَه ذاتٌ متَّصِفَةٌ بالضربِ على جهةِ القيامِ بها، و(**مضروبٌ**) ذاتٌ مُتَّصفةٌ به على جهةِ الوقوعِ عليها، وقس بقيةَ المشتقّاتِ، فالمُشتَقُّ مدلولُه ذاتٌ مع صفةٍ، وكذلك الضميرُ لكنْ فُرِّق بينهما بفروقٍ لفظيةٍ ومعنويةٍ ليس هذا محلّها [٢].

قوله: (**ومُبْهَم**) مِنَ (**الإبهامِ**)، وهو الخفاءُ مأخوذٌ من (**أبهمتَ الشيءَ**) إذا أخفيتَه [٣]، ولمّا كان المبهَمُ لا يفيد معناه إلا بتوسُّطِ قرينةٍ زائدةٍ على اللفظِ، وهي الإشارةُ الحسيّةُ في اسمِ الإشارةِ، والصِّلَةُ في الاسمِ الموصولِ كان مُبهَمًا، أي: خفيًّا بالنسبةِ للاسمِ الظاهرِ الدالِّ على معناه بدون أنْ ينضمّ إليه شيءٌ آخرُ.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٩١١)، وهمع الهوامع (١ / ١٩٠)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١٤٨).

(٢) «قوله: (**بفروقٍ لفظيَّة**) منها أنّ المشتقَّ معرَبٌ، ويقع حالاً، وتمييزاً، ونعتًا، بخلاف الضمير، وقوله: (**ومعنوية**) منها أنّ مدلولَ المشتقِّ غيرُ معيَّنٍ بخلاف الضمير، ومنها أنّ المقصودَ مِنَ الصفة في الضميرِ التعيينُ، بخلافِ الصفةِ في المشتقِّ، ومنها أنه لا خلافَ في مدلولِ المشتقِّ أهو جزئيٌّ أم كُلِّيٌّ، بخلافِ الضمير». تقريرات الإنبابي (ص: ٣٠).

(٣) ينظر: (ب هـ م) الصحاح (٥ / ١٨٧٥)، والمحكم (٤ / ٣٣٨).

قوله: (**نحو: هذا وهذه**)، أي: من جميعِ أسماءِ الإشارةِ كـ (**هؤلاء**) و(**تي**) و(**تلك**) و(**ذاكَ**)، فقوله: (**نحو**) يحتمل التمثيلَ بالنظرِ لشخصِ (**هذا**) و(**هذه**) ونحوِهما من بقيّةِ أسماءِ الإشارةِ لمفرده، فيكون التمثيلُ للمُبهَمِ قاصرًا على خصوصِ اسمِ الإشارةِ، ويحتمل أن التمثيلَ بالنظرِ لنوعِ (**هذا**) فيكون المعنى: وذلك كاسمِ الإشارةِ المُمثَّلِ له بـ (**هذا**) ونحوه من المبهماتِ وهو الاسمُ الموصولُ كـ (**الذي**)، وهذا التقريرُ أولَى ليدخلَ تحت لفظِه نحوُ موصولٍ، وأما التقريرُ الأوَّلُ فلم يتناولْه التمثيلُ بل يكون الداخلُ تحت (**نحوِ**) بقيةَ أفرادِ اسم الإشارةِ، ويكون تاركًا لذكرِ الموصولِ فيكون كلامُه قاصرًا.

واعلَم أنّ ما ذهب إليه المصنفُ مِن كون القسمةِ ثلاثيةً هو المشهورُ، وذهب بعضُهم إلى أنّ اسمَ الإشارةِ من قبيل الاسمِ الظاهرِ، قال ابنُ يعيش [(١)]: وهو القياسُ إذ لا يفتقر إلى تقدّمِ ظاهرٍ، فيكون من قبيلِ الضميرِ، ولأنه قد غلب عليه أحكامُ الأسماءِ الظاهرةِ كوصفِه، والوصفِ به، وتثنيتِه، وجمعِه، وغير ذلك، وقد أشكل أمرُه على قومٍ، فجعلوه قسمًا متردِّدًا بين الظاهرِ والمضمرِ؛ لأنّ له شبهًا بالظاهرِ، وشبهًا بالمضمَرِ، فمِن حيث إنه مبنيٌّ ولم يُفارِقْه تعريفُ الإشارةِ كان كالمضمَرِ، ومن حيث تصغيرُه ووصفُه والوصفُ به كان كالاسمِ الظاهرِ [(٢)].

قوله: (**لأنه لا يخلو إمّا أنْ يصلح...**) إلخ، هذا بيانٌ لوجهِ الانحصارِ في الأقسامِ الثلاثةِ، وحصرُه فيها استقرائيٌّ، قوله: (**إما أنْ يصلح لكل جنسٍ**)، أي: يصلح لأن يُستعمَل في كلِّ جنسٍ.

---

(١) هو أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا الأسدي الحلبي، المشهور بابن يعيش، وبابن الصانع، ومن كتبه شرحُه العظيمُ على المفصل الذي سارت به الركبان، وشرحه على تصريف ابن جني، وُلِد في ثالث رمضان سنة ٥٥٣، وتوفي - رحمه الله - بحلب في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣ هـ. بغية الوعاة (٢ / ٣٥١ - ٣٥٢)، وشذرات الذهب (٧ / ٣٩٤ - ٣٩٥)، والأعلام (٨ / ٢٠٦).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ١٢٦ - ١٢٧)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٤٨ - ١٤٩).

فيه إشكالٌ؛ وذلك لأنّ الجنسَ هو الأمرُ الكليُّ والأمورُ الكليةُ لا وجودَ لها في الخارجِ، وقد شرطوا في اسمِ الإشارةِ أن ينضمَّ إليه الإشارةُ الحسيّةُ، فلا بدّ أن يكونَ المستعمَلُ فيه مُشاهَدًا حتى يُشارَ إليه، وما ليس موجودًا في الخارجِ ليس مُشاهَدًا، والجوابُ أننا نقدِّرُ مُضافًا، أي: أفرادَ كلِّ جنسٍ، ثم يقال أيضا: إنّ مِن الأجناسِ ما ليست أفرادُه مشاهَدةً بل معقولةً، فلا بدّ من تخصيصِ الأفرادِ بكونِها محسوسةً مشاهَدةً، أي: أفرادُ كلِّ جنسٍ محسوسةٌ مشاهَدةٌ، هذا بالنظرِ لاسمِ الإشارةِ، وأمّا بالنظرِ للموصولاتِ فإنها تُستعمَل في المعقولِ والمحسوسِ، لكنْ لأفرادِها اختصاصٌ ببعضِ الأمورِ كاختصاصِ (مَن) بمَن يعقل، فتكون الكلِّيَّةُ بالنظرِ إليها ليست عامةً، وفي المقامِ كلامٌ لا تحتمله هذه العجالةُ.

قوله: **(إما أن يكون كنايةً عن غيره)** (١)، هذا التعبيرُ جرَى على اصطلاحِ الكوفيين من تسميةِ الضمير كنايةً ومكنيا، وقد جرَى على اصطلاحِ البصرين أولاً في التقسيمِ، ولا حجرَ في شيءٍ من ذلك.

---

(١) يرى بعضُ المحققين أنّ الضميرَ نكرةٌ كـ (**شمس**)، وإنما يدل الضميرُ على المعيَّن لعدم وجود مَن يصدق عليه ضميرُ المتكلم عند التكلُّم إلا واحدًا، وعدمُ وجودِ مَن يصدق عليه ضميرُ المخاطَب عند الخطاب إلا واحدًا، وعدمُ وجودِ مَن يصدُق عليه ضميرُ الغائب عند الحديث عنه إلا واحداً؛ ولذلك يلتبسُ – حينئذ – حالُ الضمير، ولا يدل على معيَّن إذا نَطق عددٌ من الناس بكلمة (**أنا**) في لحظة واحدة، أو احتملَ ضميرُ الخطاب أكثرَ من المخاطب، أو احتمل ضميرُ الغائب أكثرَ من مرجع، وقد حقَّقْت المسألةَ بكل تفاصيلِها في كتابي (**الجواهر في أحكام الضمائر**) يسّر اللهُ ظهورَه.

يقول الإمام القرافي: «اختلفَ الفضلاءُ في مسمًّى لفظ (**المضمَر**) حيث وُجد، هل هو جزئيٌّ أو كُلّيٌّ، فرأيتُ الأكثرين على أنّ مسمّاه جزئيٌّ، واحتجّوا على ذلك بوجهين: **الأول**: أنّ النحاةَ أجمعوا على أنّ المضمَرَ معرفةٌ، والصحيحُ أنه أعرَفُ المعارف، فلو كان مُسَمَّاه كُلّيًّا لكان نكرةً، فإنّ النكرةَ إنما كانت نكرةً لأنّ مُسَمَّاها كُلّيٌّ مشترَكٌ فيه بين أفرادٍ غير متناهية لا يختصُّ به واحدٌ دونَ الآخر، والمضمَرُ ليس كذلك، فلا يكون نكرةً. **الثاني**: أنّ مسمَّى المُضمَرِ إذا كان كُلّيًّا كان دالا على ما هو أعمُّ منَ الشخصِ المُعيَّن، والقاعدة العقليّةُ أنّ الدالَّ على الأعمّ غيرُ دالٍّ على الأخصِّ، فيلزم أنْ لا يدلَّ المضمَرُ على شخصٍ خاصٍّ ألبتّة، وليس كذلك، بل كلُّ مَن قال: (**أنا**) فهمناه دون غيره، وكذلك إذا قلت لزيد: (**أنت قائم**) لا يفهم إلا نفسَه، والصحيحُ خلافُ هذا المذهب، وعليه الأقلّون، وهو الذي أجزم بصحته، وهو أنّ مُسَمَّاه كُلّيٌّ، والدليلُ عليه أنه لو كان مُسَمَّاه جُزئيًّا لما صدق على شخصٍ آخر إلا بوضعٍ آخر كالأعلامِ، فإنها لما كان مُسَمَّاها جزئيًّا لم تصدق على غيرِ مَن وُضِعت له إلا بوضعٍ ثانٍ». شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول (ص: ٣٤ – ٣٦)، نش: دار الفكر.

أقسامُ الفعل:

ش: والقسمُ الثاني: **الفعلُ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ على الأصحِّ، ماضٍ نحو: (قام)، ومضارعٍ، نحو: (يقوم)، وأمرٍ نحو: (قم)؛ لأنه لا يخلو إمّا أنْ يدلَّ على الاستقبالِ أوْ لا، الثاني: الماضي، والأوَّلُ إمَّا أنْ يختصَّ بالاستقبالِ أوْ لا الثاني: المضارعُ، والأوّلُ: الأمرُ** (١)، **وذهب الكوفيُّون إلى أنه قسمانِ كما سيأتي.**

ح: قوله: (**والقسم الثاني: الفعلُ**)، أي: مُطْلَقُ الفعلِ حتى يصحِّ تقسيمُه للأقسامِ الثلاثةِ (٢)، قوله: (**على الأصَحِّ**) مُقَابِلُه ما يأتي في الشرحِ ما ذهب إليه الكوفيون من أنه قسمانِ، قوله: (**على الاستِقبالِ**)، أي: الزمنِ المستقبلِ، والمرادُ أنْ يدلَّ عليه بحسَبِ الوضعِ، فخرج الفعلُ الماضي الواقعُ شرطًا، نحو: (**إنْ قام زيدٌ قُمْتُ**)، فإنّ المعنى متى حصل قيامٌ من زيدٍ في الزمنِ المستقبلِ حصل منِّي قيامٌ فيه، فقد دلّ الماضي هنا على المستقبَلِ، لكنّ تلك الدلالةَ ليستْ من جهةِ الوضعِ، بل من جهةِ أداة الشرطِ، فهي عارضةٌ؛ بدليلِ أنه إذا عُرِّيَ الفعلُ عنها تَمَحّضَ للدّلالةِ على الزمانِ الماضي (٣).

---

(١) قال الرماني: «والفعلُ ينقسم ثلاثةَ أقسامٍ بقسمةِ الزمانِ ماضٍ، وحاضر ومستقبل» شرح كتاب سيبويه للرماني (١ / ٥٦).

(٢) في ص (**لأقسام ثلاثة**).

(٣) للفعلِ الماضي في الدلالة على الزمن أربعةُ أحوال: **أحدها**: أنْ يتعَيَّن للماضي، وهو الغالب والأصلُ، **والثاني**: أنْ يدلَّ على الحال، وذلك إذا قُصِد به إنشاءُ العقود نحو: (**بعتُ، واشتريتُ، وزوَّجتُك، وقبلتُ**). **الثالث**: أنْ يدلَّ على المستقبل، وذلك إذا اقترن بأداة الشرط، أو تضمَّنَ دعاءً، نحو: (**غفر الله له**)، و(**رحمه الله**)، أو وعداً كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾ [الكوثر: ١]، وكذلك إذا عُطِف الماضي على المستقبل، نحو: ﴿**وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ**﴾ [النمل: ٨٧]، وكذلك إذا كان الماضي منفيًا بلا أو إنْ بعد قسم. **الرابع**: أن يكون محتملا للماضي والمستقبل، كما في نحو: (**سواء عَلَيَّ أخرجتَ أم جلست**). شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٠ -٣٢)، والتذييل والتكميل (١ / ١١٠ -١١٤)، وهمع الهوامع (١ / ٣٧ -٣٣٩).

قوله: **(الثاني)**، أي: الذي لا يختَصُّ بالاستقبالِ، بل يدلُّ عليه وعلى الحالِ، أي: الزمان الحاضر، وهو زمنُ التكلُّمِ، فيكون المضارعُ دالاً على الحالِ والاستقبالِ، وهو حقيقةٌ فيهما على التحقيقِ، فيكون مشتركًا لفظيًّا، وهو الراجحُ، ومقابلُه [قولان](١): إنه حقيقةٌ في الحالِ مجازٌ في الاستقبالِ، وبالعكسِ، وأما كونُه مجازًا فيهما فاحتمالٌ عقليٌّ لم يذهب إليه أحدٌ(٢)، ثم إنّ دلالةَ المضارعِ عليهما بحسَبِ الوضع فلا يرد أنه قد يتمحَّضُ للدلالةِ على الماضي إذا دخلت عليه **(لم)** نحو: **(لم يضرب)**؛ لأنّ هذه الدلالةَ عارضةٌ مِن دخولِ **(لم)** وكلامُنا إنما هو في الدلالةِ بحسبِ الوضعِ(٣).

قوله: **(والأوّلُ الأمرُ)**، أي: الدالُّ على خصوصِ المستقبلِ، هو فعلُ الأمرِ، وينبغِي أن يُعلَمَ أنّ دلالةَ فعلِ الأمرِ على الاستقبالِ إنما هي بحسبِ المأمورِ به، وهو الحدَثُ المطلوبُ إيقاعُه، وأمّا باعتبارِ كونِ الأمرِ مِن قَبِيلِ الطلَبِ الذي هو مِن أقسامِ الإنشاءِ فيكون دالًّا على الحالِ بالنظرِ للطلبِ، فإنّ الإنشاءَ زمنُه حاضرٌ، والحاصلُ أنّ فعلَ الأمرِ باعتبارِ دلالتِه على الطلبِ يدلّ على الحاضرِ؛ لأنّ الإنشاءَ ما قارَنَ مدلولُه التلفُّظَ به، وباعتبارِ الحدثِ المطلوبِ يدل عل الاستقبالِ؛ لأن زمنَ الحدثِ المطلوبِ متأخِّرٌ عن زمن الطلبِ(٤).

---

(١) زيادة من د.

(٢) حقّق السيوطيُّ في المسألةِ خمسةَ أقوالٍ كالآتي: **الأول**: أنّ المضارع يشترك فيه الحال والمستقبلُ، وهو ما عليه الجمهور، **الثاني**: أنه حقيقةٌ للحالِ، ومجازٌ في المستقبلِ، **الثالث**: أنه حقيقةٌ في المستقبلِ مجازٌ في الحال، **الرابع**: أنه لا يكون إلا للحالِ، وإذا اقترن به ما يوهم أنه للمستقبل حُمِلَ معناه على الإرادة والنية، نحو: **(زيد يقوم غداً)**، معناه: ينوي أن يقوم غدا. **الخامس**: أنه لا يكونِ إلا للمستقبلِ؛ لضيق الحال، بحيث إنك بقدْرِ ما تنطق بحرفٍ من حروفِ الكلمة يصير ماضيًا. همع الهوامع (١ / ٣١ - ٣٢).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٥٠).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٧ - ١٨)، والتذييل والتكميل (١ / ٧٩ - ٨٠)، وهمع الهوامع (١ / ٣٠).

وقد عُلِم بما ذكره الشارحُ في وجهِ الحصرِ تعريفُ كلٍّ واحدٍ من الأفعال الثلاثةِ للإحاطةِ بالمشتَركِ - وهو الجنسُ - و[ما](١) به يمتازُ كلٌّ واحدٍ عن الآخرِ، وهو الفصلُ، ولعله إنما سكت عن بيانِ ذلك هنا كما بينه في تقسيمِ المفرد إلى أقسامِه الثلاثة؛ لأنّ الغرضَ هنا بيانُ هذه الأقسامِ على وجه الإجمالِ لانسياقِ التقسيمِ إليها، فذكرُها هنا استطراديٌّ وسيأتي يتعرض لها تفصيلاً فترك التنبيهَ هنا على تعريفها اتِّكالاً على ما سيأتي له(٢).

أقسام الحرف:

ش: **والقسم الثالثُ: الحرفُ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ، قسمٌ مشتَركٌ بَيْنَ الأسماءِ والأفعالِ، فيدخل عليهما ولا يعمل شيئًا، نحو (هل)، تقول: (هل زيدٌ أخوك)، و(هل قام زيد)، وإنما تكون (هل) مشتركَةً إذا لم يكن في حَيِّزِها فعلٌ، فإنْ كان في حَيِّزِها فعلٌ، فتختصُّ به فـ(زيد) من: (هل زيدٌ قام) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه المذكورُ، تقديره: (هل قام زيد قام)، وقسمٌ مختصٌّ بالأسماءِ؛ فيعمل فيها، نحو: (في)، كقوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾(٣)، وقسمٌ مختصٌّ بالأفعالِ؛ فيعمل فيها، نحوُ: (لم) كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٤).**

ح: قوله: (**ولا يعمل شيئًا**) من قَبيلِ عَطْفِ اللَّازمِ على المَلْزُومِ، يعني أنه يَلْزَمُ من اشتراكه بين الأسماءِ والأفعالِ عَدَمُ العمَلِ، ثم المعنى أنّ هذا حقُّه وشأنُه، فلا يرد النقضُ بـ(**ما**) و(**لا**) النافيتَيْنِ؛ فإنهما يعملانِ عملَ (**ليس**)، فيرفعان الاسمَ وينصبان الخبرَ، تقول: (**ما زيدٌ قائمًا**)، و(**لا رجلٌ حاضرًا**)، مع أنهما مشترَكان بين الأسماءِ والأفعالِ، قوله: (**نحوُ: هلْ**) ويُقال: فيها (**أَلْ**) بإبدالِ

(١) ساقطة من ص.

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٥١).

(٣) (الذاريات: ٢٢).

(٤) (الإخلاص: ٣).

الهاءِ همزةً(١)، وهي حرفُ استفهامٍ لطلبِ التصديقِ(٢) بخلافِ الهمزةِ فإنها لطلبِ التصوُّرِ.

قوله: (**وإنما تكون هلْ مشتركةً...**) إلخ اعترضه الشنوانيُّ بأنه لا حاجةَ إلى هذا؛ لأنّ (**هل**) بالنظرِ لذاتِها مشتَرَكَةٌ، والاختصاصُ بالفعلِ فيما ذكر أمرٌ عارضٌ(٣)، قوله: (**فتختصّ به**)، أي: بالفعلِ، وفي التعبيرِ بلفظِ التخصيصِ نظرٌ؛ إذْ دخولُها على الفعلِ المقدَّرِ ليس بأولَى مِن دخولها على الفعلِ الصريح، وهي لو دخلتْ على الفعلِ الصريحِ لا يختصُّ به، فكيف بالفعل المقدَّرِ؟

والجوابُ أنّ الشارحَ لَمّا قدَّم أنها مشتركةٌ بين الأسماءِ والأفعالِ أوهَم هذا جوازَ إعرابِ (**زيد**) مِن (**هل زيدٌ قام**) مبتدأ، فنبَّه بقوله: (**فإن كان في حيِّزها فعلٌ...**) إلخ، على أنّ (**هل**) في هذا المثالِ وما أشبهه مختصّةٌ بالدخول على الفعلِ، فتعيّن حينئذٍ إعرابُ (**زيد**) فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّره المذكورُ(٤).

---

(١) جاء في مغني اللبيب (ص: ٩٠): «منَ الغريبِ أنّ (**أل**) تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب: (**ألْ فَعَلْتَ**)؟ بمعنى: هل فعلت؟، وهو من إبدالِ الخفيف ثقيلاً، كما في (**الآل**) عند سيبويه، ولكنّ ذلك أسهلُ؛ لأنه جُعل وسيلةً إلى الألفِ التي هي أخَفُّ الحروف».

(٢) «قوله: (**لطلب التصديق**) أي: لا غيرُ، فتقول: (**هل قام زيدٌ**)، و(**هل زيدٌ أخوك**) إذا كان المطلوبُ التصديقَ بحصولِ القيامِ لزيد، والأخوَّة له، ولا تقول: (**هل قام عندك زيدٌ أو عمرو**)، و(**هل قام زيدٌ أو بكرٌ**)، و(**هل زيد أخوك أو خالد**) طالبًا بذلك التصوُّرَ والتعيينَ، وقوله: (**فإنها لطلب التصور**) أي: أو التصديق، فتقول طالبًا للتصديق: (**أقام زيدٌ**)، و(**أزيدٌ أخوك**) طالبًا للتصور والتعيين: (**أعندك زيدٌ أم عمرٌو**)، و(**أقام زيدٌ أم عمرٌو**)» تقريرات الإنبابي (ص: ٣١).

(٣) «قوله: (**لأنّ هل بالنظر إلى ذاتها...**) أي: أنّ (**هل**) ذاتها، ويصح أن تدخل على اسمٍ ليس بعده فعلٌ، وعلى فعلٍ بعده اسمٌ، وقوله: (**أمر عارض**) أي: نشأ من وجودِ الفعلِ في حيِّزها، كما أنّ اختصاصَها بالاسم أمرٌ عارضٌ، وهو عدمُ وجودِ فعلٍ في حيِّزها، فكان الأَولَى للشارحِ أن يقول بدلَ هذه العبارة: (**وإنما تكون داخلةً على الاسمِ إذا لم يكن في حيِّزها فعلٌ، فإن كان في حيِّزها فعلٌ كانت داخلةً عليه تقديراً، نحو: (هل زيدٌ قام**)» تقريرات الإنبابي (ص: ٣٢).

(٤) ظاهر كلام الشارح والمحشّي أنّ نحو: (**هل زيدٌ قام**) جائزٌ على أن الاسمَ فاعلٌ لفعل محذوف، والجمهورُ على أنه لا يجوز إلا في ضرورةِ الشعرِ خلافًا للكسائي في تجويزه، بل يجب أن يقال في =

وحكمةُ اختِصاصِها بالفعلِ أنّ أصلَها أن تكونَ بمعنى **(قد)**، و**(قدْ)** مختصّةٌ بالفعلِ، فإن قلت: إذا كانتْ في الأصل بمعنى: **(قد)** فمقتضَاه أنْ لا تدخلَ على الجملةِ الاسميةِ التي طرفاها اسمان، نحو: **(هل زيدٌ أخوك)**، وأجيبَ بأنها لمّا تطفَّلتْ على همزةِ الاستفهامِ في إفادتِها للاستفهامِ صحَّ دخولُها على ما ذكر كالهمزةِ، وذلك لأنّ أصلَها: **(أهلْ)** وكثُر استعمالُها كذلك، ثم حُذفتِ الهمزةُ لكثرةِ الاستعمالِ استغناءً بها عنها وإقامةً لها مُقامَها [١] وقد جاءت على الأصلِ في قوله تعالى: **﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾** [٢]، أي: قد أتى، وقد يُراد بالاستفهامِ بها النفيُ، نحو قوله تعالى: **﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾** [٣]، أي: ما جزاءُ الإحسان إلا الإحسانُ.

هذا وقد أنكَر طائفةٌ - منهم أبو حيّان - مجيئَها بمعنى **(قد)**، وقال: لم يقُم على ذلك دليلٌ واضحٌ، وإنما هو شيءٌ قاله المفسِّرون في الآية، وهو تفسير معنًى لا تفسيرُ إعرابٍ، ولا يُرجَع إليهم في مثلِ هذا [٤]، وقال بعضُهم كالزمخشريِ: إنه معناها أبداً، وأنّ الاستفهامَ المفهومَ منها من همزةٍ مقدّرةٍ [٥]، وقال ابنُ مالك: إنه معناها إذا قُرِنت بالهمزةِ [٦].

= نحو ذلك: **(هل قام زيدٌ)**، ونُقِل إجماع العلماء على أنه قبيحٌ، والفصيح أن يقع الفعلُ بعد **(هل)**. فرائد العقود العلوية (١ / ١٥٢ -١٥٤).

(١) فرائد العقود العلوية (١ / ١٥٣ -١٥٤).

(٢) (الإنسان: ١).

(٣) (الرحمن: ٦٠).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ٢٣٦٤ -٢٣٦٥)، ومغني اللبيب (ص: ٤٣٧ -٤٣٨)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١٥٤ - ١٥٥).

(٥) المفصل للزمخشري (ص: ٣٢٥ - ٣٢٦)، والكشاف له (٦ / ٢٧٤)، وينظر: مغني اللبيب لابن هشام (ص: ٤٣٦ - ٤٣٧).

(٦) ينظر: التسهيل لابن مالك (ص: ٢٤٣)، وشرحه لابن الناظم (٤ / ١٠٩)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ٤٣٧)، والمساعد لابن عقيل (٣ / ٢١١).

قوله: (**فـزيدٌ من هل زيدٌ قام فاعلٌ**) (**زيدٌ**) مبتدأ، وجملةُ: (**هل زيدٌ قام**) مجرورةٌ بـ (**من**)، والجارُّ والمجرورُ حالٌ من المبتدأ على رأي سيبويه، و(**فاعلٌ**) خبرٌ، والمعنى: فـ (**زيدٌ**) حالةَ كونِه في هذا التركيبِ فاعلٌ، أو الجارُّ والمجرورُ صفةٌ، بناءً على مذهبِ الجمهورِ المانِعين وقوعَ الحالِ مِنَ المبتدأ، والمعنى: فـ (**زيدٌ**) الكائنُ في هذا التركيبِ.. إلخ.

واعلَمْ أنّ مذهبَ سيبويه أنه لا يلِي (**هل**) في نثْرِ الكلامِ إلا الفعلُ الصريحُ، فلا يجوز (**هل زيداً ضربتَه؟**) بالضميرِ، ومثلُه بالأولَى (**هل زيداً ضربتَ؟**) بدونه[1]، وخالفه الكسائيُّ[2]، لكن قال بعضُهم: إنّ هذا التركيبَ – أي: دخولَها على اسمٍ بعده فعلٌ – قبيحٌ باتفاقِ النحاةِ، وحينئذٍ فقولُ الشارحِ: (**فزيدٌ من هل زيدٌ قام فاعلٌ**) **تصحيحٌ للقولِ القبيحِ، لا لأنه حسنٌ سائغٌ**[3].

---

(١) جاء في الكتاب (١ / ١٠١): «واعلم أنّ حروفَ الاستفهامِ كلَّها يقبح أنْ يُصَيَّر بعدها الاسمُ إذا كان الفعلُ بعد الاسمِ، لو قلت: (**هل زيدٌ قام؟**)، و(**أين زيدٌ ضربته؟**) لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعرِ نصبتَه». وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٤٠٦ – ٤٠٨).

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكوفي الأسديُّ الولاءِ، ومن شعره:

أيُّها الطالبُ عِلمًا نافعا	اطْلُبِ النَّحوَ، ودَعْ عنك الطَّمَعْ
إنما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ	وبه في كلِّ علمٍ يُنْتَفَعْ
وإذا ما أَبْصَرَ النحوَ فتًى	مَرَّ في المنطقِ مَرًّا فاتَّسَعْ
فاتَّقاه جُلُّ مَن جالَسَه	من جليسٍ ناطقٍ أو مُسْتَمِعْ
وإذا لم يُبْصِرِ النحوَ الفتى	هاب أنْ يَنطِقَ جُبْنًا؛ فانقَطَعْ

وتوفي بالريِّ أو طوس على خلاف في تاريخه بين سنة ١٨٢، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، طبقات النحويين واللغويين (ص: ١٢٧ – ١٣٠)، ومعجم الأدباء (٤ / ١٧٣٧ – ١٧٥٢)، وبغية الوعاة (٢ / ١٦٢ – ١٦٤).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ٢١٦٦)، ومغني اللبيب (ص: ٤٣٤ – ٤٣٥)، والتصريح (١ / ٤٤٢ – ٤٤٣)، وهمع الهوامع (٣ / ١٠٤)، وفرائد العقود العلوية (١ / ١٥٢ – ١٥٣).

قوله: (فيعمل فيها)، أي: العملَ الخاصَّ بها، وهو الجرُّ، أي: أنّ حقَّ ذلك المختصِّ وشأنه ذلك، فلا يُنافِي أنَّ الحرفَ المختصَّ بالاسم قد لا يعمل بالكليّةِ كـ (ألْ) المُعرِّفةِ في نحو: (الرجلِ)، أو يعمل العملَ الغيرَ الخاصَّ كـ (إنّ) فإنها تنصب المبتدأ وترفع الخبرَ، ولم تعملِ العملَ المختصَّ بالحروف، وهو الجرُّ.

قوله: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾(١)، الجارُّ والمجرورُ خبرٌ مقدَّمٌ، و(رزقٌ) مبتدأ مؤخّرٌ، والكافُ مضافٌ إليه، والميمُ علامةُ الجمعِ، ﴿وَمَا تُوعَدُونَ﴾ الواوُ عاطفةٌ، و(ما) موصولةٌ عطفٌ على (رزقُ)، وجملةُ (توعدون) من الفعلِ ونائبِ الفاعلِ لا محلَّ لها من الإعرابِ صلةُ (ما)، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: (توعدونه)، و(في) معناها الظرفيةُ، أي: أنّ الرزقَ الذي هو بمعنى المطرِ مظروفٌ في السماءِ، وأُطلق عليه الرزقُ مجازًا مرسلًا(٢)، من إطلاقِ المسبَّبِ الذي هو الرزقُ وإرادةُ سببه وهو المطرُ(٣).

قوله: (فيعمل فيها)، أي: العملَ الخاصَّ بها، وهو الجزمُ، والمعنى أنّ حقَّه وشأنَه ذلك، فلا يُنافِي أنه قد لا يعمل بالكليةِ كـ (قد)، والسينِ، و(سوف)، أو يعمل العملَ الغيرَ الخاصِّ، كـ (أنْ)، فإنها مختصةٌ بالأفعالِ ولا تعمل فيها العملَ الخاصَّ الذي هو الجزمُ، بل النصبَ(٤).

علة تسميةِ أقسام الكلمة:

ش: وسُمِّيَ الاسمُ اسمًا لِسُمُوِّه على قَسِيمَيْه بالإخبارِ به وعنه، وسُمِّيَ الفعلُ

---

(١) (الذاريات: ٢٢).

(٢) المجاز المرسل: هو إطلاقُ اللفظ على غيرِ ما هو له لعلاقةٍ غيرِ المشابهةِ مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادةِ المعنى الحقيقي. ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (ص: ٣٦٥ - ٣٦٦)، وبغية الإيضاح (٣ / ٩١ - ٩٢)، وعلم البيان - دراسة تحليلية لمسائل البيان - الدكتور بسيوني عبد الفتاح فيود (ص: ١٣٤).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٢١ / ٥٢٠ - ٥٢٢)، والكشاف (٥ / ٦١٤)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (٨ / ١٣٩)، وروح المعاني للآلوسي (٢٧ / ٩ - ١٠).

(٤) فرائد العقود العلوية (١ / ١٥٦).

فعلاً باسم أصلِه، وهو المصدرُ؛ لأنّ المصدرَ هو فِعْلُ الفاعلِ حقيقةً، وسُمِّيَ الحرفُ حرفًا لوقوعِه في الكلامِ حرفًا، أي: طرَفًا ليس مقصودًا بالذات.

ح: قوله: (**لسُمُوِّه**) أي: علوِّه وارتفاعه، وعلّلَ العُلُوَّ بقوله: (**بالإخبار به وعنه**)، أي: بسببِ . . .إلخ، وهذا مُناسبٌ لمذهبِ البصريين القائلين بأنّ الاسمَ مشتقٌّ من السموِّ، وهو العلوُّ، أمّا على مذهبِ الكوفيين من أنه مُشْتَقٌّ مِنَ السِمةِ، وهي العلامةُ، فيُعَلَّل تَسْمِيَتُه اسمًا بأنه علامةٌ على مسمّاه، لكنْ لَمّا كانت هذه العِلَّةُ لا تخصُّه لِكَوْنِ الفعلِ والحرفِ أيضًا علامةً على مسمَّاه عدل الشارحُ عن ذلك [1]، وجرَى على مذهبِ البصريين [2].

قوله: (**وسُمِّي الفعلُ**)، أي: الاصطلاحيُّ، نحو: (**ضرب - ويضرب - واضرِبْ**)، قوله: (**وهو المصدر**) بناءً على ما هو الصحيحُ مِن أنّ الفعلَ وسائرَ المشتقّاتِ أصلُها المصدرُ وهو مذهبُ البصريين [3].

والمرادُ بـ (**المصدر**) هنا اللفظُ الدالُّ على الحدَثِ فلا بدَّ مِن تقديرِ مضافٍ في

---

(١) «قوله: (**لكن لما كانت هذه العلّةُ لا تخصه...**) إلخ، أي: وإن أجيب عن هذا بأنّ علةَ التسمية لا تقتضي التسميةَ، وبأنهما لَمّا كانا لا يدلأن وحدهما؛ لعدم استقلالِ معناهما، كأنهما ليسا علامةً، أمّا الحرفُ فظاهرٌ، وكذا الفعلُ؛ لعدمِ استقلالِ تمامِ معناه؛ لأن فهمَ النسبةِ المعيَّنة يتوقَّف على ذكر فاعلٍ معيَّنٍ» تقريرات الإنبابي (ص: ٣٣).

(٢) قد اشتهر في كتب النحو والصرف نقلُ الخلافِ بين البصريين والكوفيين في اشتقاق لفظ (**الاسم**)، غير أنّ الزجاجِيَّ حقَّق أنه لا يُعرَف هذا الخلافُ مِن كوفيٍّ يُوثَقُ بعلمه، ممّا يفيد الإجماعَ على أنّ (**الاسم**) مِنَ (**السمو**)، والقولُ بأنه مِنَ (**الوسم**) مجرَّدُ احتمالٍ مردودٍ لم يقل به أحدٌ. ولمزيدِ تفصيلٍ في هذا الخلافِ المشهور ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (ص: ٢٥٥ – ٢٥٧)، وتهذيب اللغة (١٣ / ١١٧)، والصحاح (٦ / ٢٣٨٣)، والمحكم (٨ / ٦٢٤ – ٦٢٥)، والمرتجل في شرح الجمل (ص: ٦ – ٧)، وأسرار العربية (ص: ٣٥ – ٣٧)، والإنصاف (١ / ٦ – ١٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٥ – ٣٢).

(٣) ينظر: الخلاف في أصل الاشتقاق بين البصريين والكوفيين من كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف (١ / ٢٧ –٣٤).

قولِه: (**باسمِ أصلِه**)، أي: باسمِ مدلولِ أصلِه؛ لأنّ الفِعْلَ الذي هو الحدَثُ مدلولُ المصدرِ، كما أنه لا بدَّ مِن تقديرِ مضافٍ في قوله: (**لأنّ المصدرَ هو فعلُ الفاعلِ**)، أي: دالٌّ فعلِ الفاعلِ؛ إذ المُسَمَّى مصدرًا، هو اللفظُ الدالُّ على الحدَثِ لا نفسُ الحدَثِ، ومُحصَّلُه أنّ هذه التَّسْمِيَةَ ترجعُ لتَسْمِيَةِ الكُلِّ باسمِ الجزءِ؛ لأنّ مدلولَ الفعلِ الحدثُ والزمانُ والنسبةُ، ومدلولُ المصدرِ خصوصُ الحدثِ، والذي يُسمَّى فعلاً بحسب اللغةِ هو الحدَثُ؛ لأنّ الفعلَ لغةً ما حدث عن الفاعلِ، والحدَثُ جزءُ معنَى الفعلِ، فسُمِّيَ به جميعُ معناه (١).

قوله: (**ليس مقصودًا لذاتِه**) بيّن به أنّ معنى كونِه طرَفًا هو أنه ليس يقع في أولِ الكلامِ أو آخرِه كما يُتوهَّم مِنَ التعبيرِ بالطرفِ (٢)، بل معناه ما ذكر، أي: إنه لم يقع ركنًا مِنَ الإسنادِ، وإنما يُؤتَى به للرَّبْطِ كما تقدّم، ونُقِل عن المبردِ أنه كان يقول: أُجيزُ أنْ أُسَمِّيَها - أي: الكلماتِ الثلاثَ كلَّها أسماءً -؛ لأنّ كلَّ واحدٍ اسمٌ لِما دلَّ عليه، وأُجيزُ أنْ أُسَمِّيَها كلَّها أفعالاً لأنها صادرةٌ عن المتكلمِ، وأجيز أنْ أسمِّيها كلَّها حروفًا؛ لأنها قِطَعٌ مِنَ الكلامِ متفرِّقةٌ (٣).

أقسام المركب:

ش: والمركَّبُ ثلاثةُ أقسامٍ، الأولُ: إضافيٌّ، وهو كلُّ كلمتين نُزِّلَتْ ثانيهما مَنْزِلَةَ التنوينِ مِمَّا قبلها، كـ(غلامِ زيدٍ)؛ بجامعِ أنّ المضافَ إليه والتنوينَ كلٌّ منهما مُلازِمٌ حالةً واحدةً، والإعرابَ على ما قبله، والثاني: مَزْجِيٌّ وهو كلُّ كلمتَين نُزِّلَتْ

---

(١) فرائد العقود العلوية (١ / ١٥٧).

(٢) معنى هذه العبارةِ أنّ إطلاقَ الطرَفِ على الحَرْفِ لا يعني أنه يقع في أول الكلامِ وآخرِه، ولا يقع في الوسطِ كما هو الظاهرُ من معنى لفظ (**الطرف**) في اللغة، بل معناه أنه لا يكون مسندًا إليه ولا مسندًا، ويرد عليه أنّ الحرفَ يقع في أول الكلامِ كأداة التعريف، وفي آخره كالتنوين وتاء التأنيث، والجوابُ أنّ المعنى المتبادرَ إلى الذهن في لفظ (**الطرف**) ليس مقصودًا بالإثباتِ ولا بالنفيِ، فلْيُتَأَمَّلْ.

(٣) الإيضاح في علل النحو (ص: ٤٤)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٦٢).

ثانيهما منزلةَ تاء التأنيث مِمّا قبلها، كـ (بَعْلَبَكٌ)، بجامعِ أنّ الجزءَ الأولَ منهما مُلَازِمٌ حالةً واحدةً، وهي الفتحُ، والإعرابَ على الجزءِ الثاني، والثالث: إسناديٌّ، وهو كلُّ كلمتين أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى كـ (قام زيد).

ح: قوله: (والمُركَّب...) إلخ، لمّا فرغ من تقسيمِ المفرَدِ شرع في تقسيم قسيمِه، وهو المركَّبُ، فقسمّه أيضًا إلى ثلاثة أقسامٍ، والمُنقسِمُ إلى هذه الأقسامِ الثلاثةِ المُركّبُ مِن حيث هو، لا المُعرَّفُ بما سبقَ (١)، وهو ما دلَّ جزؤُه على جزءِ معناه؛ لأنّا لو أَوْرَدْنا هذا المعنى لم يصِحَّ هذا التقسيمُ؛ إذ قد جُعِلَ مِن جملةِ الأقسامِ هنا التركيبُ المَزجيُّ، وهو لا يدلُّ جزؤُه على جزءِ معناه؛ لأنه مفرَدٌ بمُقتضَى التعريفِ السابقِ، ويدخلُ في القسمِ الأوّلِ هنا - وهو المركَّبُ الإضافيُّ - الأعلامُ الإضافيةُ كـ (عبد الله)، مع أنها مِن قَبيلِ المفرَدِ بمُقتضَى التعريفِ السابقِ، وحينئذ فالمُرادُ بالمُرَكَّبِ هنا ما لا يُمكِن أنْ يَنْطِق به الإنسانُ دفعةً واحدةً، فهذا التقسيمُ جارٍ على التفسيرِ الثاني الذي نقلْناه لك سابقًا في تعريفِ المركَّبِ والمُفرَدِ، ونبّهناك على أنّ اصطِلاحَهم جارٍ عليه، وأنّ الأولَ اصطِلاحُ المناطقةِ، فظهر أنّ (ألْ) في المركبِ ليست للعهدِ.

قوله: (**ثلاثة أقسامٍ**) يرِد عليه المركَّبُ مِن حرفَيْن كـ (**إنّما**)، أو مِن حرفٍ واسمٍ نحو: (**يا زيدُ**)، أو مِن حرفٍ وفعلٍ، نحو: (**ما قام**)، ويردُ عليه أيضًا المركَّبُ التوصيفيُّ، نحو: (**الحيوانُ الناطِقُ**)، و(**الرجُلُ العاقلُ**)، والجوابُ أنّ المركَّبَ التوصيفيَّ مُلحَقٌ بالمفردِ، وما قبله مِنَ الأقسامِ إذا سُمِّيَ به حُكِيَ كالمركّبِ الإسناديِّ؛ لأنه - حينئذٍ - يكون مزجيًّا، والمزجيُّ لا يكون غالبًا إلا علَمًا، وأمّا المركَّبُ مِن فعلَين فلا يصحُّ أنْ يُورَد هنا؛ لأنه غيرُ واقعٍ، وكلامُنا في أقسامِ المركّبِ الواقعةُ (٢).

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٦٣).

(٢) المصدر السابق (١ / ١٦٤ - ١٦٥).

فإنْ قلت: لا ورودَ لهذا السؤالِ أصلاً؛ لأنه ليس هاهنا ما يُفيد انحصارَ المركَّبِ في الأقسامِ الثلاثةِ، فالجوابُ أنّ الاقتصارَ عليها في التقسيمِ مُفيدٌ له فلو كان ثَمَّ قِسمٌ رابعٌ لذكره فالحصرُ هنا ليس مأخوذًا مِنَ العبارةِ بل مِن قرائنِ السياقِ.

قوله: (**ملازمٌ حالةً واحدةً**)، وهي الجرُّ بالنسبةِ للمُضافِ إليه والسكونِ بالنسبةِ للتنوينِ، قوله: (**على ما قبلَه**)، أي: ما قبلَ كلٍّ مِنَ المضافِ إليه والتنوينِ، وقد يُجعَل المركَّبُ الإضافيُّ علَمًا، وهو كثيرٌ، فيبقَى على إعرابِه الأصليِّ قبلَ العَلَميَّةِ.

قوله: (**كبعلبكّ**)، اسمٌ لبلدةٍ بالشامِ مركَّبٌ مِن (**بعل**) اسمِ صنمٍ، و(**بكّ**) اسمُ صاحبِ البلدِ، فـ(**بَكُّ**) بمنزلةِ تاءِ التأنيثِ مِمَّا قبله، قوله: (**وهي الفتح**) أي: فيما هو مختومٌ بتاءِ التأنيثِ كـ(**عائشة**) والمركَّبُ المزجيُّ، ويرد عليه أنّ مِنَ المركَّبِ المزجيِّ ما لا يُفتَح فيه آخرُ الجزءِ الأولِ، نحو: (**مَعْدِي كَرِبَ**)، فلا يكون هذا الضابطُ شاملاً له (١)، والجوابُ أنه حصل له بالتركيبِ مزيدُ ثِقَلٍ فلم تَقْبَلِ الياءُ الحركةَ مطلقًا فسُكِّنت للتخفيف.

وفي إعرابِه أوجُهٌ ثلاثةٌ:

الأولُ: ما ذكره الشارحُ وهو إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف وهو الفصيحُ.

الثاني: أنْ يُعرَبَ إعرابَ المُتضايِفَين فيُضاف الجزءُ الأوّلُ للثاني، ويكون الإعرابُ مقدَّرًا في الأحوالِ الثلاثةِ على آخرِ الجزءِ الأولِ وهو الياءُ والجزءُ الثاني يُجَرُّ بالكسرةِ ويُنوّنُ على المشهورِ، وأما ظهورُ الفتحةِ حالةَ النصبِ على الياءِ، نحو: (**رأيتُ مَعْدِيْ كْرِب**) فخلافُ المشهورِ (٢).

الثالث: بناؤُه ولزومُه حالةً واحدةً تشبيهًا له بـ(**خمسةَ عشَرَ**)، فيكون إعرابُه في الأحوالِ الثلاثةِ مَحَلِّيًّا.

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٦٥).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

قوله: (**والإعرابَ على الجزءِ الثاني**)؛ لأنه آخرُ المُعرَبِ حقيقةً انتقلَ إليه ممّا قبلَه لمّا صار كالجزءِ، والمرادُ بالإعرابِ إعرابُ ما لا ينصرفُ، فيُرفَع بالضمةِ ويُنصَب ويُجَرُّ بالفتحةِ من غيرِ تنوينٍ للعلميّةِ والتركيبِ؛ لأن هذا القسمَ غالبًا لا يكون إلا عَلَمًا، وحينئذٍ فوصفُه بالتركيبِ إنما هو باعتبارِ أصلِه المنقولِ عنه، وإلا فهو الآنَ من قسمِ المفردِ؛ لأنه لا شيءَ مِنَ الأعلامِ يدلُّ جزؤُه على جزءِ معناه، ثم لا يشمل هذا الأعلامَ المختومةَ بويهِ نحو: (**سيبويه**) [1] و(**عمرويه**) و(**نفطويه**) فإنها من المركَّبِ المزجيِّ مع أنها ليست معربَةً؛ لأنّ الأشهرَ فيها البناءُ، أما على أنها تُعرَب إعرابَ ما لا ينصرف [2] فيشملها، لا يُقال: يُراد بالإعراب الإعرابُ ولو محلِّيًّا وهي معرَبَةٌ محَلاًّ؛ لأنّا نقول: الإعرابُ المحليُّ لا يُقال: إنه على الجزءِ الثاني [3].

قوله: (**كقام زيدٌ**) فلو جُعِل علَمًا كـ(**شاب قرناها**)، و(**برَق نحرُه**)، و(**تأبّط شرًّا**) كان مبنيًّا، وحُكِيَ على ما كان عليه قبلَ العلميةِ؛ قال الشاعر:

٢٢- كذَبتُم وبيتِ اللهِ لا تنكحونها بنِي شابَ قرناها تَصُرُّ وتَحلُبُ [4]

---

(١) لي في كلمة (**سيبويه**) ونظائرِها مِنَ الأعلامِ الأعجميَّةِ رأيٌ خاصٌّ يخالف المشهورَ بين النحاة، حاصلُه: أنه لا يصلح مثالاً للتركيب المزجي؛ لأنه عبارةٌ عن مزجِ كلمتين مستعملتين في العربية حتى تصيرا بمنزلة كلمة واحدة، مثل (**حضرموت**)، و(**بعلبك**) و(**معديكرب**)، وأمّا (**سيبويه**) فكلمةٌ واحدةٌ دخلت إلى العربية مِنَ الفارسية على هذه الصورة، فلا ينبغي الاعتدادُ بالمزج فيها؛ لأنه وقع في الفارسية بين (**سيب**) بمعنى الرئحة، و(**ويه**) بمعنى التفاح؛ لأنّ اللفظَين المفردَين غيرُ مستعملين في العربية دون مزج.

(٢) الأولى أن يقال في مثل (**سيبويه**): تُمْنَع من الصرف للعلمية والعجمة، لا للعلمية والتركيب، لكون التركيب في غير العربية.

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٦٥ - ١٦٦).

(٤) بيتٌ من الطويل منسوبٌ للأسدي، والشاهد ورودُ (**شاب قرناها**) محكيًّا على ما هو عليه قبل العلميةِ، والإعرابُ مقدَّرٌ، و(**تَصُرُّ**) بمعنى: تَشُدُّ الماشيةَ، لحلب ضروعها، والمعنى استنكار تزويج امرأةٍ لواحد من قبيلة شاب قرناها التي صفتُها حلبُ المواشي. ينظر: الكتاب (٢ / ٨٥)، و(٣ / ٢٠٧)، والخصائص (٢ /٣٦٧)، والمعجم المفصل (١ / ٢٥٥).

وإعرابُ البيتِ: (**كذبتم**) فعلٌ وفاعل، و(**بيت**) مقسَمٌ به مجرورٌ، ولفظُ الجلالة (١) مُضافٌ إليه، (**لا تنكحونها**) - إن قُرِئَ بضمٍّ - مضارعُ (**أنكَحَ**) كان متعدِّيًا لمفعولين، فـ(**لا**) نافيةٌ، و(**تُنكحون**) فعل مضارع مرفوعٌ بثبوت النون، والواوُ فاعلٌ، والهاءُ ضميرٌ مفعولٌ أولُ، و(**بَني**) مفعولٌ ثانٍ منصوبٌ بالياء؛ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ (٢)، وهو مضافٌ، و(**شاب قرناها**) مضافٌ إليه مبنيٌّ على السكون في محلِّ جرٍّ، وإنْ قُرِئَ بفتح التاءِ تَعَدَّى لمفعولٍ واحدٍ وهو الهاءُ، فـ(**بَنِيْ**) منادًى، أي: يا بني، منصوبٌ بالياء، و(**شاب قرناها**) مضافٌ إليه، وقوله: (**تَصُرُّ وتَحْلُبُ**) كلٌّ مِنَ الفعلين مضمومُ التاءِ مبنيٌّ للمجهول(٣)، وهما جملتان مستأنفتان (٤).

ولم يُسمَعْ في كلامِ العربِ التسميةُ بالجملةِ الاسمية، نحو: (**زيدٌ قائمٌ**)، ولكنّ النحاةَ قاسوه، فلو سُمِّيَ به حُكِيَ على ما كان عليه وبُنِيَ، وما ذكرناه من بناءِ الجملةِ المُسمَّاةِ بها هو المشهورُ، وهو ما اقتصر عليه الحلبيُّ هنا (٥).

---

(١) إطلاقُ (**لفظ الجلالة**) على (**الله**) مشهورٌ على ألسنة المتأخرين، ولا يكاد يُوجَد في كتب المتقدمين، وهو على خلاف التدقيق، فالأصحُّ أن يقال: (**اسم الجلالة**) أو (**الاسم الشريف**) أو (**عَلَمُ الجلالة**)، لأنّ لفظ الشيءِ بمعنى: المادة اللفظية التي يتمثل فيها؛ فإذا قيل: (**لفظ زيد**)، فالمرادُ في الظاهرِ اللفظُ المكونُ من الزاي والياء والدال، ولا يخفى أن لفظ الجلالة على خلاف ذلك؛ ولأنّ اللفظَ يُطلَقُ على المستعمل والمهمل، ومن هنا يبعد إطلاقه على كلمةَ (**الله**)، وقدَ قلت هذا لكثيرٍ من أهل العلم: فاستحسنوه وصحّحوه، وأكّدوه.

(٢) (**بنون**) جمعُ تكسيرٍ لـ(**ابن**) ملحَقٌ بجمعِ المذكرِ السالمِ؛ ومِن ثَمَّ يظهر في تعبيرِ المُحشّي تجوُّزٌ؛ لأنه ملحقٌ وليس جمعَ مذكرٍ سالمًا حقيقةً.

(٣) الأقربُ أنَ الفعلَين مبنيّان للفاعلِ، (**تَصُرُّ وتَحْلُبُ**) بفتح التاء فيهما؛ وَفقًا لما استفاض في المصادر النحويّة، ولِمعنى البيت، حيث إنّ المرأةَ المنهيَّ عن الزواجِ منها هي التي تَصُرُّ وتَحلُبُ، ويبعُدُ أنْ تكونَ هي المصرورةَ والمحلوبةَ؛ يقول في ذلك النحّاسُ: «ومعنى البيت أنه عيَّرَهم بأُمِّهم أنها تَصُرُّ الأخلافَ، وتَحْلُبُ الإبلَ، والصِّرارُ أعوادٌ تُصَرُّ بها أخلافُ الإبلِ؛ لئلّا يرضعَها ولدُها» اهـ. شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (ص: ١٢٠)، تح: الدكتور زهير غازي زاهد، نش: عالم الكتب -مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.

(٤) لا يتَّجه عندي هذا الوجهُ، والأقربُ أنهما في محلِّ النصب حالان لـ(**بني شاب قرناها**)، أو للضميرِ المنصوب في (**تنكحونها**) انطلاقًا من قاعدة: (**الجمل بعد المعارف أحوال**)، فتُؤخَذ منهما علةُ النهيِ الوارد في البيت، وحاصلُها أنَ بنَي شاب قرناها أذلّاء بمنزلة العبيد في خدمة الدواب على الأولِ، أو أنّ المرأةَ المتحدَّثَ عنها إذا تزوجت من بني شاب قرناها تُهانُ، وتكون كالأمَة في الخدمة على الثاني، وقد يُحمَل إعرابُ المحشّي على الاستئناف البياني، على أنّ سائلاً سأل، فقال: ولِمَ هذا النهي؟ فأُجيب بـ(**تصرُّ وتحلب**)، وما لا تقديرَ فيه أولى ممّا فيه تقديرٌ.

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٦٦).

وهناك إعرابٌ آخرُ وهو إعرابُه إعرابَ المحكيّ [1] فنحو: (**جاء زيدُ**) إذا سُمِّيَ به يُعرَب بحركاتٍ مقدَّرةٍ على آخرِه في الأحوالِ الثلاثةِ منع مِن ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الحكايةِ، ومثلُه: (**تأبّط شراً**)، و(**شاب قرناها**) [2]، إلا أنّك في (**شاب قرناها**) تقول: منع مِن ظهورِها اشتغالُ المحلّ بألفِ الحكايةِ، وذلك لأنه قبلَ جعلِه علَماً مرفوعٌ بالألفِ لأنه مثنى [3].

●●●

---

(١) «هذا هو الحقُّ، قال ابن الضائع: إنه لا معرَبٌ ولا مبنيٌّ، وهو محكِيٌّ» تقريرات الإنبابي (ص: ٣٤).

(٢) والوجهُ الثاني أنحَى، وأقوى؛ لأنّ كونَ المحكيِّ مبنيا يقتضي تكلُّفَ تحديد علةِ البناءِ، بخلاف حمله على الإعراب التقديري، لأنّ الاسم المعرب لا يحتاج إلى علة؛ ولطرد البابِ على وتيرةٍ واحدة، حيث إن المفردات المحكيةَ مثل: (**سورة المؤمنون**)، و(**سورة الكافرون**) لا تُعَدُّ مِنَ المبنياتِ، فإذا عُدَّتِ الجملُ المحكيةُ مبنيةً، والمفرداتُ المحكيّةُ معربَةً تشتَّت البابُ، وهو مرغوبٌ عنه في الصناعة.

(٣) «قوله: (**وذلك لأنه قبلَ جعله علَماً مرفوعٌ...**) إلخ، أي: وليس الإعرابُ على المضاف إليه، وهو لفظُ (**ها**)؛ لأنه بمنزلة النون التي في المثنّى التي هي عوضٌ عن التنوينِ، فكذا ما قام مقامَه ولو بالواسطةِ، ويُؤخَذ من هذا أنّ الإعرابَ في: (**برق نحرُه**) إنما هو على الراءِ، لا على الضميرِ المضافِ إليه؛ لأنه بمنزلةِ النونِ» تقريرات الإنبابي (ص: ٣٤).

المعرَبُ والمبنيُّ مِنَ الأسماءِ

أولاً: المعرب:

ش: الاسمُ قسمان: معرَبٌ ومبنِيٌّ، ولا ثالثَ لهما خلافًا لقومٍ ذهبوا إلى أنّ المضافَ إلى ياءِ المتكلمِ ليس معربًا وليس مبنيًا، فلذلك سمَّوه خَصِيًّا، فالمُعرَبُ ما تغيّرَ آخرُه حقيقةً كآخرِ (زيد)، أو مجازًا كآخرِ (يد) بسببِ عاملٍ يقتضِي رفعَه أو نصبَه أو جرَّه، تقول: (جاء زيدٌ)، و(رأيتُ زيدًا)، و(مررتُ بزيدٍ)، وتقول: (طالت يدٌ)، و(قبّلتُ يدًا)، و(نظرتُ إلى يدٍ)، واختُلِفَ في (امرئ، وابنم) في قولك: (جاء امرُؤٌ وابنُمٌ)، و(رأيتُ امرأً وابنَمًا)، و(مررتُ بامرِئٍ وابنِمٍ)، فقال البصريون: حركةُ ما قبلَ الآخرِ إتباعٌ لحركةِ الآخرِ، وقال الكوفيون: معرَبٌ من مكانَيْنِ.

ح: قوله: (**ثم الاسمُ قسمان: معرَبٌ ومبنِيٌّ**)، (**ثم**) للترتيبِ الإخبارِيِّ، أو للاستِئْنافِ، وهذا شروعٌ في مقاصدِ علمِ النحوِ، وجميعُ ما تقدّم من شرحِ الكلامِ وما بعده من مقدماتِه ووسائلِه (١)، و(**مُعرَبٌ ومبنِيٌّ**) كلاهما اسمُ مفعولٍ مشتقٌّ مِنَ (**الإعرابِ والبناءِ**)، وقد تقرّر أنّ معرفةَ المشتقِّ متوقِّفةٌ على معرفةِ المشتقِّ منه؛ لأنّ المُشْتَقَّ منه جزءٌ مِنَ المشتقِّ، ومعرفةُ الكلِّ الذي هو المشتقُّ متوقفةٌ على معرفةِ الجزءِ الذي هو المشتَقُّ منه، فكان المناسبُ أنْ يتكلّمَ أولاً على الإعرابِ والبناءِ، ثم يتكلّم على المعرَبِ والمبنيّ، وقد يُجابُ بأنّ المقصودَ بالذاتِ هو معرفةُ حالةِ المعربِ والمبنيِّ، وأنّ المعربَ منه ما يكون كذا، ومنه ما يكون كذا، ومثلُه المبنيُّ فالتفت لِمَا هو المقصودُ.

(١) مقاصد النحو إن أراد بها أبوابَه الرئيسةَ فليس الإعراب والبناءُ منها بل هو من المقدمات كالكلام وما يتالف منه، والأبواب الأساسية هي المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات كما قرَّر ذلك السيوطي في همع الهوامع (١/ ١٨).

واعلم أنّ الإعرابَ يَعْتَرِي الاسمَ بعد التركيبِ مع العاملِ، وأما البناءُ فإنه يُوجَد قبلَ التركيبِ مع العاملِ؛ فإنّ سببَ البناءِ - وهو مشابهةُ الاسم للحرف- وصفٌ للمبنيّ لا يُفارقه رُكّبَ معَ العاملِ أولا، وحينئذٍ فوصفُ الكلمةِ بالبناءِ قبلَ التركيبِ وبعدَه حقيقةً، وأما وصفُها بالإعرابِ ففي حالةِ التركيبِ مع العاملِ يكون حقيقةً، وقبله يكون مجازاً مُرسلاً علاقتُه الأولُ، أي: يصلح لأن يصيرَ معربًا عند التركيبِ مع العاملِ (١).

قوله: (**ولا ثالثَ لهما**)، أي: للمعربِ والمبنيّ، فكلُّ فردٍ وُجِد من الكلمات ثبت له إمّا الإعرابُ أو البناءُ، فقولُ القائلِ: (**الاسمُ إما معربٌ وإما مبنيٌّ**) منفصلةٌ حقيقةً تمنع الجمعَ والخُلُوَّ، كقولك: (**العددُ إما زوجٌ وإما فردٌ**)، قوله: (**خلافًا**) مفعولٌ مطلَقٌ، عاملُه محذوفٌ أي: أُخالف خلافًا، أو حالٌ من محذوفٍ تقديرُه: أقول ذلك خلافًا، أي: مُخالفًا أو ذا خلافٍ، وهذا مقابلٌ لقوله: (**ولا ثالثَ لهما**).

قوله: (**إلى ياءِ المتكلمِ**)، نحو: (**غلامِي**)، قوله: (**ليس معربًا**) لعدَمِ ظهورِ الإعرابِ فيه، ولا مبنيًّا لعدمِ مُوجِبِ البناء، وذهب قومٌ إلى أنه مبنيٌّ لإضافته إلى مبنيٍّ، وهو الياءُ التي هي ضميرُ المتكلمِ، والصحيحُ الذي عليه الجمهورُ أنه معربٌ بحركاتٍ مقدرَةٍ، فهو من قسمِ المعرَبِ تقديراً.

قوله: (**فلذلك**)، أي: لأجلِ كونِه ليس معرَبًا ولا مبنِيًّا، فاسمُ الإشارةِ راجعٌ لقولِه: (**ليس معربًا و لا مبنيًّا**)، قوله: (**سَمَّوْه خَصِيًّا**) قيل: إنّ الخَصِيَّ ذَكَرٌ حقيقةً فليس واسطةً، فالأَوْلَى أنْ يُسمَّى خُنْثَى مُشْكِلاً، وفيه أنّ الخُنْثَى المُشكِلَ ليس

(١) بين العلماءِ خلافٌ في حكم الاسم من حيث الإعراب والبناءُ في حالة الإفراد، والظاهرُ أن يكون الإعرابُ ذاتيًّا قبل التركيب وبعده كما أن البناءَ كذلك؛ لأن حقيقةَ الإعراب هي قابليّة الكلمة لأثر العامل في آخرها كما أن البناءَ عدم وجود تلك القابليّة، ولا وجه - في نظري- لكون البناء ذاتيًّا دون الإعراب لأنه فرعٌ عن الإعراب، فإن لم يكن الإعراب أمكَنَ منه، فلا ينبغي أن يكون البناءُ كذلك، ونُقِل عن بعضِهم أنه مبنيٌّ للشبه الإهمالي. ينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ١٦٧ -١٦٨).

واسطةً أيضًا؛ إذ لا يخرج عن كونه ذكَرًا أو أُنْثَى في الواقعِ، وقد يقال: إنه لمَّا لم يُدْرَ حالُ الخنثى أهو ذكَرٌ أو أنثى كان المضافُ إلى ياء المتكلمِ أشبَهَ به منَ الخَصِيِّ؛ لأنّ الخَصِيَّ ذكرٌ حقيقةً.

قوله: (**فالمعرَبُ**)، الفاءُ للفصيحةِ، أي: إذا أردتَ حقيقةَ كلٍّ واحدٍ منَ القسمَين فنقول لك: المعرَبُ.. إلخ، قوله: (**ما تغيّر آخرُه**)، (**ما**) إما أن تكونَ اسمًا موصولاً، أي: الذي، فجملةُ: (**تغيّر آخرُه**) صلةٌ لا محلَّ لها منَ الإعرابِ، وإمّا نكرةً بمعنى: شيء، فالجملةُ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ (**ما**) الواقعةِ خبرًا عن قوله (**المعربُ**)، وعلى كلِّ تقديرٍ فمصدوقُ (**ما**) الاسمُ المتمكِّنُ والفعلُ المضارع الخالي من النونين أي: نونِ التوكيد [١] خفيفةً كانت أو ثقيلةً ونونِ النسوةِ، والمعنى: المعرَبُ اسمٌ متمكِّنٌ أو فعلٌ مضارعٌ خالٍ مِنَ النونين تغيّر آخرُه، وقد جرَى هنا على القول بأنّ الإعرابَ معنويٌّ وهو تغيُّرُ آخرِ الكلمِ بسبَبِ العاملِ، وأما على القولِ بأنه لفظيٌّ المفسَّرِ بأنه: (**أثَرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبه العاملُ في آخرِ الاسمِ المتمَكِّنِ، أو الفعلِ المضارعِ الخالي من النونَين**)، فيُفسَّر المعرَبُ باسمٍ قام به الإعرابُ الذي هو نفسُ الحركةِ أو الحرفِ [٢].

وقوله: (**تغيّر آخرُه**)، أي: تغيّرتْ صفتُه كالانتقالِ مِنَ الرفعِ للنصبِ للجرِّ، فإنّ صفةَ الحرفِ الأخيرِ تتغيّر ظاهرًا، وهذا في الإعرابِ الظاهرِ، أو تقديرًا كالإعراب المقدَّرِ في نحو: (**الفتى**)، فإنّ الآخرَ تَغيَّر تقديرًا، أو تتغيّر ذاتُه حقيقةً، كما في المعربِ بالحروفِ؛

---

(١) الأدقُّ إضافة (**المباشرة**) في قوله: (**أي: نون التوكيد**) حتى لا يُتوهَّم بناء المضارع المتصل بنون التوكيد مطلقا وفاقا للمذهب المشهور في المسألة.

(٢) ينظر الخلافُ في حقيقة الإعراب في شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣ – ٣٤)، والتذييل والتكميل (١/ ١١٥ –١١٩)، وهمع الهوامع (١/ ٥٣ – ٥٥)، وعلامات الإعراب بين الحركات والحروف للدكتور/ أحمد التجاني الأزهري (ص: ١١١٥٥ – ١١١٥٨) بحث محكم منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا – جامعة الأزهر – جمهورية مصر العربية – العدد الخامس والعشرون ١٤٤٣ هـ/ ٢٠٢١ م – الجزء الحادي عشر.

فإن جمعَ المذكرِ السالمِ يُرفَع بالواوِ ويُنصَب ويُجرُّ بالياءِ، ففي الانتقالِ لحالةِ النصبِ تتغيَّر ذاتُ الحرفِ، فتذهب الواوُ، وتأتي الياءُ، ومثلُه الجرُّ، أو تقديرًا، وذلك في حالةِ الرفعِ في نحو جمعِ المذكرِ السالمِ أو المثنّى، فإنّ واوَ الجمعِ وألفَ التثنيةِ صارا علامتَين للإعرابِ أيضًا، بعدَ أنْ كانتا علامتَين للجمعِ والتثنيةِ فقط، فقد تغيّر الآخرُ هنا تقديرًا.

قوله: (**حقيقةً**) منصوبٌ على الحالِ من (**آخره**)، وكذلك (**مجازًا**)، أي: سواءٌ كان ذلك الآخرُ آخرًا حقيقةً أو كان آخرًا مجازًا، أي: حُكمًا، وإنما عبّر بـ (**مجازًا**) لمشاكلةِ قولِه: (**حقيقةً**)، فليس المرادُ المجازَ بالمعنى المُصطلَحِ عليه، أعني الكلمةَ المستعمَلةَ في غيرِ ما وُضِعَتْ له، ويصِحُّ إرادتُه، لكنه يحتاج لتكلُّفٍ لا يخُصُّنا[1]، قوله: (**كآخرِ يدٍ**)، فإنّ أصلَها: (**يَدْيٌ**) بوزنِ: (**فَعْل**) بسكونِ العينِ، فحُذفت الياءُ اعتباطًا، وصارت نسيًا منسيًّا، ومن الآخرِ حكمًا ألفُ (**اثنا عشر**)؛ لأنّ (عشرَ) حالّةٌ محلَّ النونِ القائمةِ مقامَ التنوينِ[2]، وكلٌّ منَ النونِ والتنوينِ لا يُخرِج ما قبله عن كونه آخرًا، فكذا ما حلَّ محلَّه، وإنما كانت لفظةُ (**عشر**) حالةً محلَّ النونِ؛ لأنّ أصلَ (**اثنا عشر**): (**اثنان**)، فحُذفَت النونُ، وأُضيفَت إلى (**عشر**)، والنونُ في المثنى عِوَضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ[3]، فعلى هذا تقول

---

(١) «قوله: (**ويصح إرادتُه...**) إلخ، أي: بأن يقال: شُبِّهَ دالُ (**يد**) بمعنى الآخر، بجامع أنّ كلاً منهما لا حرفَ بعده في اللفظ، واستُعير لفظُ (**آخِر**) مِن معناه الحقيقيِّ لهذا المعنى المجازيِّ، وهو دال (**يد**)» تقريرات الإنبابي (ص: ٣٥).

(٢) «قوله: (**لأنّ عشر حالّةٌ محلَّ النونِ...**) إلخ، هذا التعليلُ لا يُنتِجُ إلا الآخِرِيَّةَ، لا أنها حُكْمِيَّةٌ؛ ولهذا أسقط الحلبيُّ (**حكما**). قوله: (**لأن أصل اثنا عشر: اثنان**) أي: أصل (**اثنا**) من (**اثنا عشر**)، وقولُه: (**وأُضيفَتْ إلى عشر**)، أي: أُلصِقتْ بـ (**عشر**)، وليس المرادُ الإضافةَ الحقيقيّةَ كما تقدم لك» تقريرات الإنبابي (ص: ٣٥).

(٣) المركَّبُ العدديُّ يدور بين التركيب الإضافي -كما قرر المحشي- والتركيب المزجي، فمِن حيث إن الإعراب يجري في آخر الجزء الأول من (**اثنا عشر**) و(**اثنتا عشر**)، فهو أقرب إلى المركب الإضافي، ومِن حيث إن الجزء الثانيَ منهما مبني على الفتح، وإنّ نظائرهما من (**ثلاثة عشر**)، إلى (**تسعة عشر**) مبنيةٌ على فتح الجزأين فهي أقرب إلى التركيب المزجي في رأيي، والظاهرُ أن يكون قسمًا مستقلاً مِنَ المركبات عندي، فلْيُتأمَّل.

في حالةِ الرفعِ: (**جاء اثنا عشر**) مرفوعٌ بالألفِ؛ لأنه مثنى [١]، و(**عشر**) عوضٌ عن التنوين، و(**رأيت اثنَيْ عشر**)، منصوبٌ بالياءِ، ومثلُه: (**مررتُ باثنَيْ عشر**) مجرورٌ بالياءِ، و(**عشر**) عوضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ [٢].

قوله: (**بسبب عامل**) متعلِّقٌ بقوله: (**تغيّر**)، والعاملُ ما به يتقوَّمُ، أي: يتحقّقُ، ويتحصّل المعنى المُقتضِي، أي: الطالبُ للإعرابِ، وذلك المعنى كالمفعوليةِ مثلا، فإنها تقتضِي النصبَ، وهذا النصبُ إنما يتحصّل ويتحقَّقُ مِن نفسِ العاملِ نحو: (**رأيت زيداً**)، و(**ضربتُ عمراً**)، فـ (**ضَرَبَ**) عاملٌ تحقَّقَ به المعنى الذي يقتضِي الإعرابَ، وهو المفعوليةُ، ومُقتضَى المفعوليةِ النصبُ، وقِسْ عليه حالَ المرفوعِ والمجرورِ، ثم لا فرقَ في العاملِ بين أن يكونَ ملفوظًا به كـ (**جاء**) في قولك: (**جاء زيدٌ**)، أو مقدَّرًا كما في (**هل زيدٌ قام**)، فإن (**زيدٌ**) فاعلُ فِعْلٍ محذوفٍ يُفسِّره المذكورُ، والتقديرُ: (**هل قام زيدٌ قام**)، فالعاملُ هنا مقدَّرٌ، أو يكون العاملُ ليس لفظيًّا بل معنويًّا كالابتداءِ في المبتدأ، والتجرّدِ في الفعلِ المضارعِ، فإن عاملَ الرفعِ في المبتدأ نفسُ الابتداءِ، وعاملَ الرفعِ في المضارعِ نفسُ التجرُّدِ، وهما عاملان معنويّان، وخرج بهذا القيدِ ما تغيّر آخرُه لا بسببِ عاملٍ كـ (**حيث**) بالفتحِ بعد الضمِّ مثلاً [٣].

---

(١) الأدق أن يقول: لأنه ملحقٌ بالمثنى؛ لأن (**اثنان**) و(**اثنتان**) ليسا من المثنى الحقيقي.

(٢) الأدق: أن يقال: عوض عن النون من (**اثنان**)، وليس عوضاً عن التنوين؛ لأن التنوين في المفرد، ومفردُ (**اثنان**) مهمل لا وجود له في العربية.

(٣) قال ابنُ سيده: «(**حيث**) ظرفٌ مِنَ الأمكنة مبهَمٌ مضمومٌ، وبعضُ العرب يفتحه، وزعموا أنّ أصلَها الواوُ، وإنما قلبوا الواوَ ياءً قلبَ الخِفَّة، وهذا غيرُ قوي، وقال بعضُهم: اجتمعت العربُ على رفع (**حيث**) في كل وجه، وذلك أنّ أصلَها (**حَوْثَ**)، فقُلبت الواوُ ياءً لكثرة دخول الياء على الواو، فقيل: (**حَيْثَ**)، ثم بُنِيَت على الضم لالتقاء الساكنين، واختيرَ لها الضمُّ ليُشعرَ ذلك بأنّ أصلَها الواوُ؛ وذلك لأنّ الضمّةَ مجانسةٌ للواو، فكأنهم أتبعوا الضمَّ الضمَّ، قال الكسائيُّ: وقد يكون فيها النصبُ يحفزها ما قبلها إلى الفتح، قال الكسائي: وسمعْتُ في بني تميم مِن بني يربوع وطُهَيَّة مَن ينصبُ الثاءَ في كلِّ حالٍ، في الخفض والنصب والرفع، فيقول: (**حيثَ التقينا**)، و(**مِن حيثَ لا يعلمون**)، ولا يصيبه الرفعُ في لغتهم، وقال: سمعتُ في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة، وفي بني فَقْعَس كلها يخفضونها في موضع الخفضِ، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون: (**مِن حيثِ لا يعلمون**)، و(**كان ذلك حيثَ التقينا**)، وحكى اللِّحيانيُّ عن الكسائيِّ أيضا أنّ منهم مَن يخفض بـ(**حيث**)» المحكم (٣/ ٤٣٢).

قوله: (يقتضي) الضميرُ فيه يعود للعاملِ، والجملةُ صفةٌ لعاملٍ، أي: يطلب ذلك العاملُ رفعَه الذي تقتضِيه الفاعليةُ، أو نصبَه الذي تقتضِيه المفعوليةُ، أو جرَّه الذي تقتضيه الإضافةُ، وهي إيصالُ الفعلِ لِما بعدَه ولو حكمًا؛ ليدخل عاملُ الجرِّ الزائدِ.

قوله: (واختُلف في امرئٍ وابنمٍ) في (امرئٍ) و(ابنمٍ) لغتان إحداهما: إتباعُ عينِه -وهي الراءُ- للامِه، وهي لغةُ القرآنِ، قال تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾(١) وهذه اللغةُ هي محلُّ الخلافِ، الثانيةُ: فتحُ الراءِ على كلِّ حالٍ، والإعرابُ على الهمزةِ حكاها الفراءُ(٢)، وأنشد:

٢٣- أنت امرَؤٌ مِن خِيارِ الناسِ كُلِّهِمِ تُعطِي الجَزِيلَ وتَشْرِي الحَمْدَ بالثَّمَنِ(٣)

وعلى هذه اللغةِ جاء التأنيثُ، فقالوا: (امرأةٌ)(٤)، وحكَى الجوهريُّ(٥) أنّ مِنَ العربِ من يضمُّ الراءَ على كلِّ حالٍ، فيقول: (جاء امرُؤٌ)، و(رأيتُ امرُأً)،

---

(١) (النساء: ١٧٦).

(٢) ينظر: (م ر أ) تهذيب اللغة (١٥/ ٢٨٧ -٢٨٨)، والصحاح (١/ ٧٢)، وتاج العروس (١/ ٤٣٠ -٤٣١)، ولسان العرب (١/ ١٥٦).

(٣) هذا البيتُ من البسيط، لم أقف على قائله، وقد أورده أبو منصور الأزهري وابن منظور منسوبا إنشادُه إلى الفراء، ومعناه واضح، والشاهد فيه -كما ذكر المحشي- إثباتُ فتح الراء في (امرئ). تهذيب اللغة (١٥/ ٢٨٧ -٢٨٨)، ولسان العرب (١/ ١٥٦ -١٥٧).

(٤) «قوله: (وعلى هذه اللغة جاء التأنيثُ، فقالوا: امرَأةٌ) يحتمل مجيئُه على لغةِ الإتباعِ أيضا، وإنما لم تُضَمَّ الراءُ في حالةِ الرفعِ والجرِّ للزومِ فتحِ الهمزة، بسبب وقوعِها قبل هاءِ التأنيث» تقريرات الإنبابي (ص: ٣٦).

(٥) هو أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي، ابن أخت أبي إسحاق الفارابي، صاحب ديوان الأدب، وهو إمام في اللغة والأدب والكلام والأصول، ومن مؤلفاته عروض الورقة، والمقدمة في النحو، والصحاح في اللغة، ومن شعره:

لو كانَ لي بُدٌّ مِنَ الناسِ قَطعْتُ حبلَ الناسِ بالياسِ
العِزُّ في العُزلةِ لكنّه لا بُدَّ للناسِ مِنَ الناسِ

وتوفي في أواخر القرن الرابع الهجري بين ٣٩٣ هـ ٣٩٦ هـ. ينظر: معجم الأدباء (٢/ ٦٥٦ - ٦٦١)، وبغية الوعاة (١/ ٤٤٧ -٤٤٨).

و(**مررتُ بامرئٍ**) (١). وأما (**ابنُمٌ**)، فهو (**ابنٌ**) زِيدَتْ فيه الميمُ (٢)، وفيه لغتان، إحداهما: فتحُ النونِ في جميعِ أحوالِه وهي قليلةٌ (٣)، والثانية: إتباعُ حركةِ النونِ لحركةِ الإعرابِ وهذه اللغةُ هي محلُّ الخلافِ أيضًا.

قوله: (**فقال البصريون**) جمعُ (**بصريٍّ**) وهم النحاةُ المنسوبون للبصرة (٤)، ويقال لها: قبّةُ الإسلامِ وخزانةُ الأدبِ، بناها عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ (٥) في خلافة عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ، وهي بفتحِ الباءِ وكسرِها وضمِّها ثلاثُ لغاتٍ، لكنّ الفتحَ أفصَحُ (٦)، فإنْ نَسَبْتَ إليها جاز فتحُ الباءِ وكسرُها، ولا تُضَمُّ الباءُ (٧).

قوله: (**حركةُ ما قبلَ الآخرِ إتباعٌ**) فيكون معربًا من مكانٍ واحدٍ وهو الهمزةُ، وأما حركةُ الراءِ فهي حركةُ إتباعٍ، وهذا هو الصحيحُ (٨).

---

(١) ينظر: الصحاح (م ر أ) (١/ ٧٢).

(٢) ينظر: الصحاح (ب ن و) (٦/ ٢٢٨٧)، والمحكم (١٠/ ٥٢٢).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ١٧٥).

(٤) نحاة البصرة هم الرُّوَّادُ المؤسِّسون في الدرس النحوي، فهم الذين زرعوا، وحصدوا، ثم شاركهم الكوفيون في التنمية، والتنشئة، ومنهم عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأخفش، والمازني، والمبرد. ينظر: نشأة النحو (ص: ٣٤ -١١٤).

(٥) هو أبو عبد الله عتبة بن غزوان بن جابر بن وهيب الحارثي المازني الصحابي الجليل، سابع السبعة في الإسلام، هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرا، وولاه عمرُ على البصرة، وهي قبله تُسَمَّى بالأبلة، وأرض الهند، وُلد ٤٠ قبل الهجرة، وتوفي ١٧ هـ أو ١٥ هـ في طريقه من المدينة إلى البصرة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١/ ٣٠٤ -٣٩٦)، والأعلام (٤/ ٢٠١).

(٦) قال ابن منظور: «**وفي (البصرة) ثلاثُ لغاتٍ: بَصْرة، وبِصْرة، وبُصْرة، واللغةُ العاليةُ البَصْرةُ**» لسان العرب (**ب ص ر**) (٤/ ٦٧).

(٧) ينظر: المحكم (**ب ص ر**) (٨/ ٣١٧)، وفرائد العقود العلوية (١/ ١٧٤ - ١٧٥).

قال الإنبابيُّ في تقريراته (ص: ٣٦): «قوله: (**ولا تُضَمُّ الباءُ**)، أي: في المنسوبِ، أي: لِدفعِ الالتباسِ بـ (**بُصْرَى الشام**) بضم الباء مع القصر، لكن في حواشي المغني وشرح التسهيلِ جوازُ الضمِّ في المنسوبِ أيضا».

(٨) ينظر ارتشاف الضرب (٢/ ٨٣٦ -٨٣٧)، وشرح شذور الذهب (ص: ٥٩ - ٦٠)، وفرائد العقود العلوية (١/ ١٧٤).

قوله: (وقال الكُوفيُّون) جمعُ (كُوفِيّ) وهم النحاةُ المنسوبون للكُوفَةِ [١]، ويُقال لها: كوفةُ الجُنْدِ؛ لأنها اختُطَّت فيها خِططُ العربِ الذين هم جندُ الإسلامِ إذ ذاك في خلافة عثمان رضي الله عنه.

ثانيًا: المبني:

ش: والمبنيُّ بخلافِه، وهو ما لم يتغيَّرْ آخِرُه لفظًا أو تقديرًا، نحو: (جاء هؤلاءِ)، و(رأيتُ هؤلاءِ)، و(مررت بهؤلاءِ) بكسرِ الهمزةِ في الأحوالِ الثلاثةِ.

ح: قوله: (**والمبنيُّ بخلافه**)، (**المبنيُّ**) مبتدأ، وقوله: (**بخلافه**) الباءُ فيه للملابسةِ؛ أي: متلبِّسٌ بخلافِه، أي: بمخالفةِ المُعْرَب من قَبِيلِ التباسِ الموصوفِ -وهو المبنيُّ- بالصفةِ وهي الخلافُ، وهذا الخلافُ هو التضادُّ، فإن النسبةَ بين المعرَبِ والمبنِيِّ التضادُّ، فهما ضدّان لا يجتمعان وقد يرتفعان، كما في بعض الأسماءِ قبل التركيبِ، فإنها ليست معربةً ولا مبنيةً نحو: (**زيد**) [٢].

قوله: (**وهو ما لم يتغيّر...**) إلخ [٣]، هذا التعريفُ مبنيٌّ على أنّ البناءَ معنويٌّ، وهو لزومُ آخرِ الكلمةِ حالةً واحدةً، أمّا على أنه لفظيٌّ فيُعرَّف بأنه ما لحقه البناءُ، أعني: ما جيءَ به لا لبيانِ مقتضَى العاملِ إلى آخر التعريفِ، و(**ما**) في

---

(١) نحاة الكوفة تلامذة لنحاة البصرة، أخذوا منهم مبادئ النحو بعد التأسيس الأوَّليِّ له، ثم نافسوهم في النهضة البحثية والتنمية العلمية لهذا العلم الشريف، فمنهم الكسائي، والفراء، وثعلب. ينظر: نشأة النحو (ص: ٣٧ -٤٩، ١١٥ - ١٢١).

(٢) الأقرب إلى الصواب أنهما متناقضان لا يجتمعان، ولا يرتفعان، فكلٌّ من الإعراب والبناء ذاتيان موجودان في الكلمات قبل التركيب وبعده، فجميع الأسماء في العربية إما معربة، وإما مبنية، ولا يتَّجه القولُ بالتضاد بينهما إلا على القولِ بأن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنيٌّ، فلْيُتَأَمَّلْ.

(٣) إذا كان بين المصطلحَين تناقُضٌ يرد في كتب العلماء تعريفُ أحدهما على ما هو مألوفٌ في التعاريف، ثم يُعرَّف الآخرُ بأسلوب المخالَفة، كما قال الشارح بعد تعريف المعرب: (**والمبني بخلافه**)، وفحوى هذا الأسلوبِ حذفُ أداة النفي من تعريف الأول إن كان منفيا، فيكون تعريفا للثاني، وإدخالُ أداة النفي على تعريف الأول إن كان مثبتًا، فيكون تعريفًا للأول.

قوله: (**ما لم يتغير آخرُه**) واقعةٌ على اسمٍ غيرِ متمكنٍ، وفعلٍ ماضٍ، وفعلِ أمرٍ، وفعلٍ مضارعٍ لحقه أحدُ النونَين؛ فهذه الأقسامُ كلُّها مَبْنِيَّةٌ، والحاصلُ أنّ ما خرج من أقسامِ المعرَبِ يدخل في المبنِيِّ؛ إذ لا واسطة (١).

أقسام المعرب:

ش: **والمُعْرَبُ قسمان: ما يظهَر إعرابُه لفظًا، وما يُقدَّر فيه، فالذي يظهر إعرابُه قسمان: الصحيحُ الآخِرِ، وهو ما آخِرُه حرفٌ صحيحٌ كـ (زيد)، وما آخِرُه حرفٌ يُشْبِهُ الصحيحَ، وهو ما كان آخِرَه واوٌ أو ياءٌ قبلَهُما ساكنٌ نحو (دلْوٍ وظبْيٍ)، تقول: (هذا دلوٌ وظبيٌ)، و(رأيت دلوًا وظبيًا)، و(مررتُ بدلوٍ وظبيٍ) (٢)، فتظهَرُ فيه الحركاتُ كما تظهَرُ في الصَّحيحِ.**

ح: قوله: (**ما يظهر إعرابُه**)، أي: علامةُ إعرابِه بناءً على ما ذهب إليه الشارحُ من أنّ الإعرابَ معنويٌّ، أمّا على أنه لفظِيٌّ فلا حاجةَ لتقديرِ هذا المُضافِ، قوله: (**يُقدَّر**) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، والضميرُ المستترُ فيه نائبُ فاعلٍ يعود على (**الإعرابِ**)، والمعنى: يُقدّر هو، أي: الإعرابُ، ولا يخفَى أنّ (**ما**) واقعةٌ على اسمٍ، وهي موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفةٌ، و(**يُقدّر**) صلتُها، والضميرُ فيه ليس عائدًا على (**ما**)، فقد جرَتِ الصِّلَةُ أو الصِّفَةُ على غيرِ مَن هي له، فكان الواجبُ إبرازَ الضَّميرِ، فيقول: (**وما يُقدّر هو**)، وقد يُجاب بأنه جرَى على مذهبِ الكوفيين، وهو أنّ الإبرازَ لا يجِبُ إلا إذا خِيفَ اللَّبْسُ، وقد يُدَّعَى أنّ اللَّبسَ هنا مأمونٌ (٣).

---

(١) وهذه العبارة تؤكد ما سبق تقريرُه بأنّ المعرب والمبني متناقضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، خلافًا لما نصّ عليه المحشّي قبل قليل.

(٢) ويُزاد عليه ما آخرُه ياءٌ مشدَّدةٌ نحو: (**كرسِيّ، ودُرِّيّ، وأزهريّ، ونحويّ**)، فكلٌّ منها منزَّلٌ منزلةَ الصحيحِ في الإعراب بالحركات الظاهرة.

(٣) وجوب إبراز الضمير إذا جرت الصلةُ على غير ما هي له مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٥٦ – ٦٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري (ص: ١٧٠ – ١٧٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٠٧ –٣٠٩)، وارتشاف الضرب (٣/ ١١١٢).

قوله: (حرفٌ صحيحٌ)، وهو ما ليس مِن حروفِ العلةِ التي هي الواوُ والألفُ والياءُ، وقوله: (نحو: دلوٍ وظبيٍ) و(غزْوٍ وعدُوٌ ودعِيٌ)، وإنما أَشْبَهَ ما ذُكر الصحيحَ؛ لأنّ حرفَ العلةِ بعدَ السكونِ لا تُستَثْقَل عليه الحركةُ؛ لمُعَارَضَةِ خفّةِ السكونِ ثقلَ الحركةِ، وأمّا الألفُ فلا يُشبِه الصحيحَ ما لحِقَتْه؛ لأنها لا تكون إلا ساكنةً، وما قبلَها متحرِّكٌ بحركةٍ مُنَاسِبَةٍ لها وهي الفتحةُ.

قوله: (كما تظهر في الصحيح)، أي: حيث لا مانعَ مِن ظهورِها، كأنْ يُسكَّنَ الآخِرُ للوقفِ نحو: (جاء زيدْ) بسكون الدالِ، أو أنْ يحصلَ إدغامٌ، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ﴾ (١) بإدغامِ أحدِ المثلين في الآخرِ على بعضِ القراءات (٢)، أو التخفيفُ، نحو قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾(٣) على قراءةِ مَن سكّن الهمزةَ (٤)، أو الحكايةُ، نحو: (من زيدًا)؟ جوابًا لمَن قال: (ضربت زيدًا)، أو الإضافةُ لياءِ المتكلمِ، نحو (غلامي)، أو الإتباعُ، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (٥) بكسرِ الدالِّ إتباعًا لكسرِ لامِ (لله) (٦) قراءةٌ شاذّة (٧).

وقد نظمتُ هذه المواضعَ، فقلت:

في غيرِ مقصورٍ ومنقوصٍ أَبِنْ ... إعرابَ اسمٍ في سوى أحوالِ

---

(١) (الحج: ٢).

(٢) هي قراءةٌ متوراترة عن أبي عمرو ويعقوب. ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨٠ - ٢٨١)، وإتحاف فضلاء البشر (١/ ١٠٩ -١٢٢)، ومعجم القراءات (٦/ ٧٥).

(٣) (البقرة: ٥٤).

(٤) هي قراءة مروية عن أبي عمرو. ينظر: الكتاب (٤/ ٢٠٢)، والسبعة (ص: ١٥٤ -١٥٥)، والكشف عن وجوه القراءات لمكي (١/ ٨٦)، ومعجم القراءات (١/ ١٠٠).

(٥) (الفاتحة: ٢).

(٦) في ص (لِكسر لام الله)، وهو تحريفٌ.

(٧) هذه القراءة شاذة قرأ بها زيد بن علي، وابن السميفع، والحسن البصري. ينظر: المحتسب لابن جني (١/ ٣٧)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/ ٨٧ - ٨٨)، وشواذ القراءات (ص: ٤٠)، ومعجم القراءات (١/ ١٠١ -١٠٢).

إسكانُه للوقفِ، والتخفيفِ، ثمْ حكايةٌ، إتباعُه للوالي
إضافةٌ للياءِ من متكلِّمِ[1] كذاك إدغامٌ له معْ تالي

مواضع الإعراب التقديري:

ش: والذي يُقَدَّرُ فيه الإعرابُ قسمان: ما يُقَدَّرُ فيه حرفٌ، وما يقدَّر فيه حركَةٌ، فالذي يُقَدَّرُ فيه حرفٌ، جمعُ المذَكَّرِ السالمُ المُضَافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ في حالةِ الرفعِ، فإنه يُقدّر فيه الواوُ، نحو: (جاء مُسْلميَّ) أصله: (جاء مُسْلِمُوي)، اجتمعت الواوُ والياءُ، وسبقت إحداهما بالسكونِ، قُلبَتْ الواوُ ياءً وأُدغِمَتْ في الياءِ، وقُلبَت الضَّمَّةُ كسرةً، وقُدِّرت الواوُ بدلَ الضمةِ؛ لأنّ جمعَ المذكَّرِ السالمَ معربٌ بالحروفِ على المشهورِ، والذي يُقدَّر فيه حركةٌ قسمان: ما يُقدَّر للتعذُّرِ كـ (الفتى) و(غلامِي)[2]، تقول: (جاء الفتَى وغُلامِي)، و(رأيتُ الفتَى وغلامِي)، و(مررتُ بالفتَى وغلامِي)؛ ومُوجِبُ هذا التقديرِ أنّ ذاتَ الألفِ لا تقبل الحركةَ، وما قبل ياءِ المتكلمِ اشتغَل بحركةِ المناسبة، فتُقدَّر فيهما الحركاتُ الثلاثُ، وذهب ابنُ مالكٍ إلى أنّ المضافَ للياءِ تُقدَّر فيه الضمةُ والفتحةُ فقط، وتظهر الكسرةُ في حالةِ الجرِّ[3]، واعتُرِضَ بأنّ الكسرةَ موجودةٌ قبلَ دخولِ عاملِ الجرِّ، وله أنْ يدّعِيَ أنّ كسرةَ المناسبةِ ذهبتْ، وخَلَفَتْها كسرةُ الإعرابِ كما قالوا في (شرِبَ) إذا بنَوه للمفعول: إنّ الكسرةَ فيه غيرُ الكسرةِ في المبنيِّ للفاعلِ، وما تُقَدَّر للاستثقالِ كـ (القاضي)، فإنه تُقدَّر فيه الضمَّةُ والكسرةُ، وتظهر فيه الفتحةُ لخِفَّتِها، تقول: (جاء القاضي) بضمَّةٍ

---

(١) هكذا ورد في النسخ المخطوطة، وفي الوزنِ بعضُ الاضطرابِ، ولو حُذِفَتِ الميمُ من لفظ (مُتكلِّمٍ)، فقيل: (مِن تكلَّم) لاستقام مع سلامة المعنى.

(٢) المشهور أنّ علةَ التقدير في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم المناسبةُ، أي: اشتغال المحل بحركة المناسبة كما نص عليه الشارحُ نفسُه، وليس التعذُّرَ الذي هو بمعنى الامتناعِ، والمشهورُ أقربُ إلى الصوابِ؛ لأنه يُمكن تكلُّفُ تحريكِ ما قبل ياء المتكلِّم، فيقال: (غلامُي)، و(غلامَي)، بخلاف الاسم المقصور، ويُجاب عنه بأن اشتغالَ المحلِّ بحركة المناسبة يلزم منه تعذُّرُ ظهور حركة الإعراب؛ لتعذُّرِ ظهور حركتَين معا في حرفٍ واحدٍ، وعليه فكلُّ ما يُقَدَّرُ فيه الإعرابُ لاشتغال المحلِّ بحركة المناسبةِ يصح أن يُعدَّ ممّا يُقدَّر فيه الإعرابُ لعلة التعذُّرِ، ولا عكسَ، فلْيُتأمَّلْ.

(٣) التسهيل (ص: ١٦١)، وشرح التسهيل له (٣/ ٢٧٩ –٢٨٠)، وينظر: التذييل والتكميل (١٢/ ١٥٣)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٧)، والمساعد (٢/ ٣٧٤ –٣٧٥).

مقدَّرةٍ، و(مررتُ بالقاضي) بكسرةٍ مقدَّرةٍ، ومُوجِبُ هذا التقديرِ أنّ الياءَ المكسورَ ما قبلها ثقيلةٌ، وتحريكُها يزيدُها ثقلاً.

ح: قوله: (**والذي يُقدَّرُ فيه الإعرابُ...**) إلخ، هذا هو القِسْمُ الثاني مِنَ المعرَبِ، وقد قَسَّمَ هذا القسمَ أيضا إلى قسمَين، ما يُقدَّر فيه حرفٌ، وما يُقدّر فيه حركةٌ، وقدّم الكلامَ على ما يُقدَّر فيه حرفٌ، وإن كان المناسبُ تقديمَ ما يُقدَّر فيه حركةٌ لَمّا أنّ الإعرابَ بالحركة أصلٌ، والإعرابَ بالحرف نائبٌ عنها؛ لِطُولِ الكلامِ على ما يُقدَّر فيه الحركةُ، فقَدَّمَ ما يُقدّر فيه الحرفُ؛ لِيَتَفَرَّغَ منه إليه، أو لَمّا كان تقديرُ الحرفِ محلَّ خفاءٍ واستغرابٍ بادَر بالتنبيه عليه وقدّمه.

قوله: (**جمعُ المذكّرِ السالمُ المُضافُ...**) إلخ، سكوته على هذا القسمِ - أي: اقتصارُه على هذا القسم [١] - ممّا يُقدَّر فيه الحرفُ يقتضِي الحصرَ، وليس كذلك؛ إذْ بقِي من أقسامِ ما يقدَّرُ فيه الحرفُ جمعُ المذكرِ السالمُ إذا أُضيفَ لكلمةٍ أخرَى [٢] غيرِ الياء [٣]، نحو: (**جاء صَالحُو القَوْمِ**)، و(**رأيتُ صَالحِي القَوْمِ**)، و(**مررْتُ بصَالحِي القَوْمِ**)، فإنّ الواوَ في حالةِ الرفعِ مقدَّرةٌ منع مِن ظهورها الثِّقَلُ، والياءَ في حالتَي النصبِ والجرِّ كذلك، والأسماءُ السِّتَّةُ إذا أُضيفَتْ إلى ما ذُكر، نحو: (**جاء أبُو الحَسَنِ**)، و(**رأيتُ أبَا الحَسَنِ**)، و(**مَرَرْتُ بِأَبِي الحَسَنِ**)، والمثنَّى إذا أضيف، لكِنْ في حالةِ الرفعِ تقدَّر الألفُ، نحو: (**جاء صالحا القومِ**)، فهو مرفوعٌ بألفٍ مقدرةٍ منع مِن ظهورِها الثقلُ، وأمّا في حالتَي النصبِ والجرِّ فإنّ الياءَ فيه تظهر، تقول: (**رأيت صالحَيِ القومِ**)، و(**مررت بصالحَيِ القومِ**) [٤]،

---

(١) زيادة من الهامش من نسخة الأصل.

(٢) «قوله: (**لكلمةٍ أخرى**) أي: أوّلُها ساكنٌ» تقريرات الإنبابي (ص: ٣٧).

(٣) أي: جمع المذكر السالم المضافُ لكلمةٍ أخرى غيرِ ياءِ المتكلم.

(٤) «قوله: (**فإنّ الياء فيه تظهر**) أي: محرَّكة بالكسر، وقوله: (**إذ لا استثقالَ في ظهورِها كالجمع**)؛ وذلك لو حُرِّكت الياءُ بالكسرةِ في المثنّى لم يلزم محذورٌ، وهو توالي الكسرتين الذي هو مستثقَلٌ، بخلاف ما لو كُسِرَتْ ياءُ الجمعِ، فإنه يلزم المحذورُ، وهو توالي الكسرتَين، بل كسرات؛ ولذلك فُتحت النونُ في: (**مِنَ الرجلِ**)، وكُسِرتْ في (**عَنِ الرجلِ**)، فإن قيل: هلا فُتِحَت ياءُ الجمعِ، وأُبقِيَتْ؟ قلنا: إن الفتح غيرُ مجانِسٍ للياءِ، بل المُجانِسُ هو الكسرُ»، تقريرات الإنبابي (ص: ٣٧).

فيُجرُّ ويُنصَب بالياءِ الظاهرةِ؛ إذْ لا استثقالَ في ظهورها كالجمعِ، ولأنها في جمع المذكرِ السالمِ حُذفَتْ لوجودِ ما يدلُّ عليها، وهو الكسرةُ، وليس في المُثَنَّى ما يدلُّ عليها لو حُذفَتْ، فإنّ ما قبلها في المُثَنَّى مفتوحٌ، ولعل الشارحَ لم يلتفتْ لذلك؛ لأنه أمرٌ عارضٌ بسببِ الإضافةِ لكلمةٍ مستقلةٍ بخلافِ الياءِ، فإنها لعدمِ استقلالها بمنزلةِ العدمِ، كذا أجابوا وهو في غايةِ الضعفِ فليُتأمّلْ.

قوله: (**في حالةِ الرفع**) وأمّا في حالةِ الجرِّ والنصبِ فإنّ إعرابَه فيهما لفظيٌّ لبقاءِ الياءِ التي هي الإعرابُ، غايةُ الأمرِ أنها أُدغِمَتْ في ياءِ المتكلمِ، والإدغامُ لا يُخرجها عن حقيقتها (١)، (**أصْلُه: مُسْلِمُوِيَ**)، هذا الأصلُ بالنظرِ للإضافةِ، وإلا فالأصلُ الأصيلُ: (**مُسْلِمُونَ لِي**) حُذفَتِ النونُ للإضافةِ، واللامُ للتخفيفِ، قوله: (**وقُلبت الضمّةُ**) أي: التي على الميمِ كسرةً لمُناسبةِ الياءِ، وظاهرُ كلامه أنه يُبدَأ بقلبِ الواوِ ياءً على قلبِ الضمّةِ كسرةً، وهو كذلك خلافًا لابن جنّي، حيث اختار أن يُبدَأَ بقلبِ الضمةِ على قلبِ الواوِ مُعلِّلاً له بأنه إقدامٌ على الحركةِ الضعيفةِ قبلَ الإقدامِ على الحرفِ القويّ (٢)، وما ذكره الشارح هو المشهور عند القومِ (٣).

---

(١) خالف في ذلك أبو حيان، وذهب إلى أنه من الإعراب اللفظي؛ لأن ذات الواو باقيةٌ، وإن تغيَّرت إلى الياءِ. التذييل والتكميل (١٢/ ١٥٣ - ١٥٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٧ -١٨٤٨)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ١٨١ -١٨٢).

(٢) شرح التصريف (٢/ ١١٨)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١/ ١٨١).

(٣) إذا كان الاسمُ المتمكِّنُ مختومًا بالواوِ المسبوقة بالضمة كـ (**أدْلُو، ومُخرِجُوي**) وجب قلبُ الواوِ ياءً وقلبُ الضمةِ التي قبلها كسرةً بالاتفاق، فيقال: (**أدْلٍ، ومُسْلِمِيّ**)، غير أن العلماء قد اختلفوا في تحديد المُقَدَّم من التغييرَين على ثلاثةِ أقوال: **أحدها**: تغيير الحرف أوّلا، **والثاني**: تغييرُ الحركة أوّلا، **والثالث**: جواز البدأ بأي واحد منهما على سواء. ينظر في ذلك شرح الشافية لليزدي (٢/ ٥١٣ -٥١٤)، وشرح الشافية للنيسابوري (٢/ ٣٩٦ -٣٩٧)، وشرح الجاربردي على الشافية (ص: ٣٨٥ -٣٨٦)، وشرح شافية ابن الحاجب بين ركن الدين الإستراباذي ومحمود بن محمد الأراني الساكناني - دراسة موازنة - رسالة علمية لنيل درجة العالمية (**الدكتوراه**) للباحث/ أحمد التجاني ثاني سعد في اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر (ص: ٨٥٧ -٨٦٠).

قوله: (**وقُدِّرَت الواوُ**) يُؤخَذ مِن سياقِ المُصنِّف أنّ هذا التقديرَ ليس لِلثِّقَلِ، ولا للتَّعذُّرِ، حيث سكت عنه هنا في بيانِ ما يُقدَّر فيه الحرفُ، وتكلّم عليه في بيانِ ما تُقدَّر فيه حركةٌ، ونصّ ابنُ الحاجب (١) على أنّ تقديرَ الواوِ هنا للاستثقال (٢)، قوله: (**لأنّ جمعَ...**) إلخ علةٌ لقوله: (**وقُدِّرَت الواوُ**) دونَ الضمة، هذا وقد ذهب أبو حيّان إلى أنّ إعرابَ (**مُسْلِميَّ**) لفظيٌّ، قال: لأنّ ذاتَ الواوِ باقيةٌ، وإنما تغيّرت صفتُها، والتقديرُ للشيءِ خلُوُّ المَحلِّ مِنَ المقدّر، ولا يتأتّى ذلك هنا؛ لأنّ الواوَ انقلبت ياءً فلم تنعدمْ، وإنما تَبَدَّلَ وصفُها (٣)، ونظيرُ ذلك في الجسمانياتِ استحالةُ الخمرِ خلاً (٤).

قوله: (**ما يُقَدَّرُ للتَّعذُّرِ**)، أي: ما يُقدَّر فيه الإعرابُ؛ لِكَوْنه يمنَعُ مِن ظهوره التعَذُّرُ، وليس هذا القسمُ منحَصِراً فيما ذكره الشارحُ، بل يبقَى منه ما أَسْلَفْتُه لك في النظمِ، قوله: (**كالفتى**) الكافُ للتمثيلِ، أي: مثل (**الفتى**) مِن كلِّ اسمٍ معرَبٍ آخرُه ألفٌ لازمةٌ، ويُسمّى هذا القسمُ مقصوراً لكونه ضدَّ الممدود، وهو الاسمُ المعربُ الذي آخرُه همزةٌ بعد ألفٍ زائدة كـ (**كساءٍ**) و(**رداءٍ**)، أو لكَوْنه مُنِعَ من ظهورِ مُطْلَقِ الحركات، والقصرُ معناه لغةً المنعُ (٥)، والتعليلُ الأوّلُ أولَى؛ لأنَ التعليلَ الثانيَ يشمل نحوَ: (**غلامِي**) فإنه ممنوعٌ مِن ظهورِ الحركات، مع أنه لا يُسمَّى مقصوراً، اللهم إلا أنْ يُقالَ: إن علةَ التسميةِ لا يلزَم اطِّرادُها ولا انعكاسُها.

---

(١) هو أبو عمرو عثمان جمال الدين بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني، الإسنوي المالكي إمام في علوم اللغة والأصول والفقه والقراءات، ومن كتبه الكافية وشرحها، والشافية وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل، والأمالي، وتوفي في الإسكندرية في السادس والعشرين من شوال ٦٤٦ هـ. وفيات الأعيان (٣ / ٢٤٨ - ٢٥٠)، والطالع السعيد (ص: ١٨٨ - ١٩٠)، وبغية الوعاة (٢ / ١٣٤ - ١٣٥).

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٨٤).

(٣) «قوله: (**وقد ذهب أبو حيان إلى أنّ إعراب: مُسْلِمِيَّ لفظيٌّ...**) رُدَّ بأنّ قلبَ ألفِ المثنّى وواوِ الجمعِ الموجودين في حالةِ الرفعِ ياءً في حالتَي النصب والجر من قبيلِ تغييرِ الذات حقيقةً كما تقدَّم، وأجاب العلاّمةُ الأميرُ أنه لمّا ذهب عاملُ الرفعِ ذهب معه حرفُه بالكُلّيَّة بخلافه هنا، فإنّ عاملَ الرفعِ باقٍ، والحلَبيُّ بالفرقِ بينَ المنقلبِ لعلّةٍ، والمُنقلب بغيرها»، تقريرات الإنبابي (ص: ٣٨).

(٤) التذييل والتكميل (١٢ / ١٥٣ - ١٥٤)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٤٧ - ١٨٤٨)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٨١ - ١٨٢).

(٥) جاء في المحكم أن (**القصر**) بمعنى: الحبس، وهو الأقرب إلى ما ذكره المحشي، (ق ص ر) (٦ / ١٩٤ - ١٩٥).

قوله: (**غلامي**) أي: مِن كلِّ اسمٍ مضافٍ إلى ياءِ المتكلمِ وليس مثنًّى ولا جمعَ مذكرٍ سالمًا ولا مقصوراً ولا منقوصًا[١]، قوله: (**جاء الفتى**) مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على الألفِ الموجودةِ منع مِن ظهورِها التعذُّرُ، وأمّا (**جاء فتًى**) فهو مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على الألفِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنين منع من ظهورِها التعذُّرُ؛ إذْ أصلُه: (**فتَيٌ**)[٢]، تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، فالتقَى ساكنان الألِفُ والتنوينُ فحُذفت الألفُ لالتقاءِ الساكنَين، فصار (**فتًى**).

قوله: (**أنّ ذاتَ الألفِ لا تقبل الحركاتِ**)؛ وذلك لأنها ساكنةٌ لأنها ألفٌ لينةٌ، فلو فُرِض تحريكُها انقلبت حقيقتُها، وصارت همزةً، ولذلك كان التقديرُ هنا للتعذُّرِ، وأمّا المقدَّرُ للثقَلِ فإنّ الحرفَ يقبل الحركةَ لكنها تَسْتَثقِلُ عليه كـ (**القاضي**)، فإنّ الياءَ تقبل الضمّةَ لكنها تكون ثقيلةً، فقد ظهر لك الفرقُ بين ما يُقدَّر للثقلِ وما يقدّر للتعذُّرِ.

قوله: (**اشتغل بحركةِ المناسبةِ**)، أي: فلا يقبل حركةَ الإعرابِ؛ إذ لا يَتَوَارَدُ أثرانِ على شيءٍ واحدٍ، قوله: (**فتُقَدَّرُ فيهما**)، أي: في الألِفِ في المقصورِ وهو (**الفتى**) ونحوُه، والياءِ في المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ[٣].

---

(١) إذا أُضيف المثنّى إلى ياءِ المتكلم فإنه يُرفَع بالألف، ويُنصَب ويُجرُّ بالياء، فيقال: (**جاء أستاذايَ، ورأيتُ أستاذَيَّ، وسلَّمْتُ على أستاذَيَّ**)، وإذا أُضيف جمعُ المذكَّرِ السالمُ إلى ياءِ المتكلمِ فإنه يُرفَع بواوٍ منقلبةٍ ياءً لأجلِ الإدغامِ، ويُنصَب ويُجَرُّ بالياء، فيقال: (**جاء مُعلِّميَّ، وأكرمْتُ مُعلِّميَّ، وسلَّمْتُ على مُعلِّميَّ**)، وإذا أُضيف المقصورُ إليها أُعربَ بحركاتٍ مقدرةٍ على الألف منع من ظهورِها التعذُّرُ كحالِها قبل الإضافة، وقد تُقلَب ألف المقصورِ ياءً مدغمةً في ياءِ المتكلم، فيقال: (**فتَيَّ**) في جميع الأحوال، وإذا أُضيف المنقوصُ إليها أعرب بحركات مقدرة على الياءِ التي هي لام الكلمة مدغمةً في يا المتكلم.

(٢) يحتمل أن يكون ألفُ (**فتى**) منقلبا منَ الياء كما هو المشهورُ، ويحتمل أيضا أن يكون منقلبًا من الواو، حيث جاء في تثنيته: (**فتيان، وفتوان**)، وفي جمعه: (**فتيان، وفتْوان، وفتوّة**)، وعلى المشهور يُكتَبُ بالألف اللينة (**فتى**)، وعلى الوجه الثاني يكتَب الألف (**فتا**). (**ف ت ي**) المحكم (٩ / ٥٤٠)، والقاموس المحيط (ص: ١٣٢٠)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٨٣).

(٣) الصوابُ أن يقول: (**وما قبل الياءِ في المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ**)؛ لأن ياءَ المتكلمِ كلمةٌ مستقلّةٌ مبنيةٌ على السكونِ في محلِّ الجرِّ بالإضافةِ، وما قبل ياء المتكلم هو الحرفُ الأخيرُ في الكلمةِ الذي يظهر فيه الإعرابُ أو يُقدَّر.

ثُمَّ محلُّ تقديرِ الحركاتِ الثلاثِ إذا كان الاسمُ الذي آخرُه ألفٌ مصروفًا، وأمّا إذا كان ممنوعًا من الصرفِ كـ(موسى) و(عيسى) فإنك تقدّرُ فيه الضمةَ رفعًا والفتحةَ نصبًا وجرًّا، ففي حالةِ النصبِ تكون أصليةً، وفي حالة الجرِّ تكون نائبةً عن الكسرةِ، وذهب بعضُهم إلى تقديرِ الكسرةِ في حالةِ الجرِّ في الاسم الذي لا ينصرِف، وعلّل ذلك بأنها إنما امْتَنَعَتْ فيه للثقلِ، ولا ثقلَ مع التقديرِ، وأجيب بأنّ الثِّقَلَ يُتباعَد عنه مطلقا في اللفظِ وفي التقديرِ؛ لأنّ الفعلَ لا يدخله الكسرُ مطلقا فكذا ما أشبهه. قوله: (وتظهر الكسرة) قال ابن مالكٍ: هذا هو الصحيحُ عندي، ومن قدّر كسرةً أخرَى فقد ارتكَب تكلُّفًا لا مزيدَ عليه ولا حاجةَ إليه [١]، قال أبو حيان [٢]: ولا أعرف له سلَفًا في هذا المذهبِ [٣].

تنبيه:

قد ظهر أنّ في المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ مذاهبَ أربعةً [٤]:

الأول: مذهبُ الجمهور أنه معربٌ في الأحوالِ الثلاثةِ.

---

(١) التسهيل (ص: ١٦١)، وشرح التسهيل له (٣ / ٢٧٩ –٢٨٠).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٢ / ١٥٣)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٤٧).

(٣) يظهر أنّ لابن مالكٍ سلَفًا في اختيارِه، حيث أشار إليه ابنُ الحاجب بما يفيد أنه لِمَن قبله منَ النحاة، ويبعد أن يكون مرادُه ابنَ مالك، وهذا نصُّه: «ومَن زعم أنه في حالِ الخفضِ مُعرَبٌ لفظًا، وفي غيرِه تقديرًا، فعُمدتُه وجودُ الكسرة، ويُبطلُه أنّ تَحَقُّقَ المُفردِ ثابتٌ قبل التركيبِ، وقد ثبت للمفردِ كسرةٌ لِموجِبٍ، فلا أثَرَ لِموجِبٍ طارئٍ». الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٨٤).

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (١ / ٣ – ٤)، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ٨٥٣ – ٨٥٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٨٣ – ٨٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٧٩ – ٢٨٠)، والتذييل والتكميل (١٢ / ١٥٢ – ١٥٥)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٤٧)، والأشباه والنظائر (١ / ٦٢٤ – ٦٢٦).

الثاني: أنه مبنيٌّ وهو مذهبُ الجرجانيِّ (١)، وابن الخشاب (٢)، والمطرزيِّ (٣)، وظاهرُ كلامِ الزمخشري (٤).

الثالث: مذهب ابن جني أنه لا معربٌ ولا مبنيٌّ (٥).

الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك (٦).

قوله: **(واعتُرِضَ)** مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ في **(اعتُرِضَ)** يعود لابنِ مالك، والمُعترِضُ هو أبو حيّان (٧)، والاعتراضُ هو ما ذكره الشارحُ بقولِه: **(بأنّ الكسرة)**، فتكون الباءُ للتصويرِ، أي: اعتراضًا مُصَوَّرًا بـ **(أنّ...)**

---

(١) هو الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر النحوي، الشافعي الأشعري، ومن كتبه: شرحان على الإيضاح المغني والمقتصد، والعمدة في التصريف، ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وتوفي سنة ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١ / ٢٧١ - ٢٧٢)، وبغية الوعاة (٢ / ١٠٦)، وشذرات الذهب (٥ / ٣٠٨ - ٣٠٩). وينظر رأيُه في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٢٤٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٧٩ - ٢٨٠)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٤٧).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغدادي، ومن كتبه: شرح جمل الزجاجي، والرد على ابن بابشاذ وغيرهما، ونقد المقامات الحريرية، وتوفي - رحمه الله - ببغداد سنة ٥٦٧ هـ. ينظر: معجم الأدباء (٤ / ١٤٩٤ - ١٤٩٦)، وبغية الوعاة (٢ / ٢٩ - ٣١)، والأعلام (٤ / ٦٧). وينظر رأيه في كتابه المرتجل في شرح الجمل (ص: ١٠٧)، وفي شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٧٩)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٤٧).

(٣) هو أبو الفتح ناصر صدر الأفاضل برهان الدين بن عبد السيد أبي المكارم بن علي الخوارزميّ الحنفي المعتزلي، الملقب بخليفة الزمخشري، ولد بخوارزم في السنة التي مات فيها الزمخشري ٥٣٨ هـ، ومن كتبه: المصباح، والمقدمة المطرزية، وشرح مقامات الحريري، وتوفي - رحمه الله - سنة ٦١٠ هـ. ينظر: معجم الأدباء (٦ / ٢٧٤١ - ٢٧٤٢)، والأعلام (٧ / ٣٤٨). وينظر رأيه في كتابه المصباح في علم النحو (ص: ٥٦)، وفي شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٧٩)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٤٧).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٧٩ - ٢٨٠)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٤٧).

(٥) الخصائص ٢ / ٣٥٦.

(٦) التسهيل (ص: ١٦١)، وشرح التسهيل له (٣ / ٢٧٩ - ٢٨٠).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (١٢ / ١٥٣)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٤٧).

إلخ، وجوابُ هذا الاعتراضِ قولُ الشارحِ: (**وله أنْ يَدَّعِيَ...**) إلخ، أي: له أن يجيبَ عن الاعتراضِ مُدّعِيًا إلخ.

قوله: (**كما قالوا**) الكافُ للتشبيه، و(**ما**) موصولٌ حرفيٌّ تُسبَك مع ما بعدها بمصدرٍ، أي: هذا الادِّعَاءُ شبيهٌ بقولهم في (**شرِب...**) إلخ، وذلك أنّ النحاةَ قالوا: إنّ الفعلَ إذا كان ماضيا، وبُنِيَ للمفعولِ فإنه يُضمُّ أولُه ويُكسَر ما قبل آخرِه، فأوردَ عليهم (**شرِب**)، فأجابوا بما ذكَر، هذا ما يقتضيه ظاهرُ كلامِ المصنفِ، وفيه أنّ الذي قال هذا القولَ هو أبو حيان بحثًا مِن عند نفْسِه، فليس مِن كلامِ النحاةِ، وأما قولُ النحاةِ: يُضمُّ أولُ الماضي ويُكسَر ما قبلَ آخرِه، فهو محمولٌ على غيرِ المكسورِ، نحو: (**ضرَبَ، وأكلَ...**) إلخ [1]، عِلماً بأنه لا معنى لكسرِ المكسورِ، وحينئذٍ فالأولَى أنْ يُقال: إنّ الكسرةَ في (**غلامِي**) قبل دخولِ العاملِ كانتْ لُمجَرَّدِ المناسبةِ، وبعدها صارت لُمجَرَّدِ الإعرابِ مِن غيرِ تبدُّلٍ ولا شكٌّ في ثبوت المغايرةِ بالاعتبار حينئذٍ.

قوله: (**وما تُقَدَّرُ للاستِثقالِ**)، عطفٌ على قوله: (**ما تُقَدَّرُ للتَّعَذُّرِ**)، أي: وقسمٌ تُقَدَّرُ هي، أي: الحركةُ للثقلِ، والصِّلَةُ أو الصِّفَةُ في الموضعَين أي في قوله (**تُقَدَّرُ**)، وقوله: (**تُقَدَّرُ للاستِثقالِ**)، وقد جرتْ على غيرِ مَن هي له، فكان الواجبُ إبرازَ الضميرِ بأن يقول: تقدّر هي، وتقدّم لك جوابُ ذلك فلا تغفل.

ثم إنّ المقدرَ هنا الضمةُ والكسرةُ، وأما الفتحةُ فتظهر كما قال بعد ذلك: (**وتظهر فيه الفتحةُ**)، قوله: (**كالقاضي**) مِن كل اسمٍ معرَبٍ آخرُه ياءٌ ساكنةٌ لازمةٌ قبلها كسرةٌ منصرِفًا كـ (**القاضي**) [2]، أو غيرَ منصرِفٍ كـ (**جوَارٍ**) إلا أنه في (**جوَارٍ**) تُقدَّر الفتحةُ في حالةِ الجرِّ نيابةً عن الكسرةِ، ولم تظهر لكونها نائبةً عن

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ١٨٨ – ١٨٩).

(٢) قد يكون (**قاضٍ**) عَلَمًا على أنثى، كان يكون لقبًا على مَن يشتغل بعمَلٍ معيَّنٍ، سواءٌ أكان رجلاً كان أم كان أنثى، وعليه يكون ممنوعا من الصرف كـ (**جوَارٍ**) فيُجَرُّ بفتحة مقدرةٍ على الياء المحذوفةِ لالتقَاءِ الساكنَين، فلْيُتأمَّل.

ثقيلٍ فأُعطِيَتْ حكمَه، وسُمِّي هذا القسمُ منقوصًا؛ لأنه نقص منه ظهورُ بعض الحركات وهو الضمةُ والكسرةُ، أو لنقصِ لامه أو حذفِها لأجل التقائها ساكنةً مع التنوينِ في (جاء قاضٍ)؛ إذْ أصلُه: (قاضِيٌ) بوزن (فاعِلٌ) استُثقِلَت الضَّمَّةُ على الياءِ، فحُذِفَت الضَّمَّةُ، فالتقَى ساكنان، وهما الياءُ والتنوينُ، فحُذِفَت الياءُ، فصار (قاضٍ)، فهو مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنَين منع مِن ظهورِها الثقلُ، ومثله الجرُّ، وأمّا النصبُ فتظهر فيه الفتحةُ لخفتِها، تقول: (رأيت قاضيًا).

قوله: (جاء القاضي)، ومثله: (جاء قاضٍ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ لا يَنكِحُهَا إِلاَّ زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾(١)، فإنّ (زانٍ) فاعلٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنَين منع مِن ظهورِها الثقلُ؛ إذْ أصلُه: (زانِيٌ) بوزنِ (فاعِلٌ) فُعِل به ما فُعِل بـ (قاضٍ)، قوله: (مررْتُ بالقاضي) ومَثَّلَه بـ (قاضٍ) فهو مجرورٌ بكسرةٍ مقدَّرةٍ في الأوّلِ على الياءِ الموجودةِ، وفي الثاني على الياءِ المحذوفةِ.

ثم اعلَمْ أنّ خلافَ ما قاله المصنِّفُ مِن ظهورِ الفتحةِ إما ضرورةٌ أو شاذٌّ يُحفَظ ولا يُقاس عليه، كقولهم في تقديرِ الفتحة: (أعطِ القوسَ بارِيْها) (٢) بسكونِ الياءِ، وقوله:

٢٤- وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بـاليـمـامَـةِ دارُه ... ودَارِيْ بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا (٣)

---

(١) (النور: ٣).

(٢) مَثَلٌ بمعنى: استعنْ على عمَلك بأهل المعرفة، والحذق فيه، وكِلِ الأمرَ إلى صاحبه، وجاء فيه:

يا باريَ القَوْسِ بَرْيًا لَيْسَ تُحْسِنُها ... لا تُفْسِدَنْهَا، وأَعْطِ القَوْسَ بَارِيها

ينظر: مجمع الأمثال (ص: ٤٧٩)، ومقاييس اللغة (ب ر و ي) (١ / ٢٣٣)، والمزهر في علوم اللغة (١ / ٤٨٨).

(٣) البيتُ من الطويل لمجنون ليلى قيس بن الملوح، والشاهد تقدير الفتحة على المنقوص في حالة النصب للضرورة الشعرية. ينظر: ديوان قيس بن الملوح (ص: ١٢٣)، نش: دار الكتب العلمية، وشرح شواهد المغني (ص: ٦٩٨)، وخزانة الأدب (١٠ / ٤٨٤ - ٤٨٥).

وأجازه أبو حاتم السجستانيُّ (١) في الاختيار، وقال: إنه لغةٌ فصيحةٌ، وخرّج عليه قراءةَ مَن قرأ ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾(٢) بسكون الياءِ (٣)، ومن الضرورةِ أيضًا ظهورُ الضمةِ أو الكسرةِ كما جاء قليلاً في أشعارِ العربِ (٤).

أقسام المبني:

ش: والمبنيُّ قسمان: ما تظهر فيه حركةُ البناء، نحو: (أينَ)، بالبناءِ على الفتح للخفةِ، و(أمسِ) بالبناءِ على الكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنَين، و(حيثُ) بالبناءِ على الضمِّ تشبيهًا لها بالغاياتِ على إحدَى اللغاتِ التسعِ بتثليثِ الثاءِ مع الياءِ

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم البصري الجشمي، نشأ بالبصرة وأخذ عن أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة، وقرأ كتاب سيبويه مرتين على الأخفش، ثم نبه شأنه، وكثر النفعُ بدراسته، ومن كتبه إعراب القرآن، وكتاب الإدغام، وتوفي في منتصف القرن الثالث الهجري، على اختلاف في تحديد السنة بين ٢٤٨ هـ، و٢٥٠ هـ و٢٥٥ هـ، و٢٥٤ هـ. ينظر: طبقات النحويين (ص: ٩٤ – ٩٦)، ومعجم الأدباء (٣ / ١٤٠٦ – ١٤٠٨)، وبغية الوعاة (١ / ٦٠٦ – ٦٠٧).
ومن طرائفه أنه لمّا دخل بغداد سُئل عن قوله تعالى: ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ﴾، كيف يؤمَر المفرَدُ منه؟ فقال: (قِ)، ثم سُئل عن أمر الاثنين منه؟ فقال: (قِيَا)، وعن أمرِ الجمع؟ فقال: (قُوا)، فطُلب منه أن يجمع الثلاثةَ في عبارةٍ واحدةٍ، فقال: (قِ، قِيَا، قُوا). فإذا برجلٍ قَمَّاشٍ من ناحية المسجد يقول لأحد: احتَفظْ لي بثيابي حتى أجيء، فمضى إلى صاحبِ الشُّرْطَة، وقال له: إني ظَفرْتُ بقومٍ زَنَادقَة يقرأون القرآنَ على صِيَاحِ الدِّيك، فهجم عليهم الأعوانُ والشرطةُ، وأخذوهم إلى مجلس صاحب الشرطة، فسألهم فأخبره أبو حاتم بحقيقةِ الأمرِ بين حشدٍ من الناس ينظرون ما يكون، فعنَّفه وعذله، وقال له: مثلُك يُطْلِقُ لسانَه عند العامةِ بمثلِ هذا! وعمد إلى أصحاب أبي حاتم فضربهم عشرة عشرة، وقال: لا تعودوا إلى مثلِ هذا، فعاد أبو حاتم إلى البصرة سريعًا. بغية الوعاة (١ / ٦٠٦).

(٢) (المائدة: ٨٩).

(٣) هي قراءة شاذة منسوبةٌ إلى جعفر الصادق. ينظر: المحتسب لابن جني (١ / ٢١٧)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ١٥٩)، ومعجم القراءات (٢ / ٣٣٥).

(٤) «قوله: (**كما جاء قليلا في أشعار العرب**)، من ظهورِ الضمة قولُه:

لَعَمْرُك ما تدري متى أنت جائيٌ ... ولكنّ أقصَى مُدةِ العُمْرِ عاجِلُ

ومن ظهورِ الكسرة قولُه:

فيَوْمًا يُوَافِينَ الهوَى غيرَ ماضِيٍ ... ويومًا ترى منهُنَّ غُولاً تَغَوَّلا»

تقريرات الإنبابي (ص: ٣٩).

والواوِ والألفِ، والذي تُقَدَّرُ فيه حركةُ البناءِ، نحو المُنادَى المفرَدِ المبنيِّ قبل النداءِ نحو: (يا سيبوَيهِ)، و(يا حذامِ)، فإنك تقدِّر فيه الضمّةَ، ويظهر أثرُ ذلك في التابعِ تقول: (يا سيبوَيه العالمُ) بالرفعِ إتباعًا للضمِّ المقدَّرِ في آخرِه، و(العالمَ) بالنصبِ إتباعًا لمحلِّه، ويمتنعُ (العالمِ) بالجرِّ إتباعًا للفظِه؛ لأن حركةَ البناءِ الأصليَّةَ لا يجوز إتباعُها بخلافِ العارضةِ بسببِ النِّداءِ ونحوِه.

ح: قوله: **(والمبنيُّ قِسْمَانِ)**، وأمّا القِسْمُ الثَّالثُ - وهو المبنيُّ على الحرفِ، نحو: **(يا زَيْدَانِ)** - فإنه مبنيٌّ على الألفِ، و**(يا زَيْدُونَ)**، فإنه مبنيٌّ على الواوِ، و**(لا رَجُلَيْنِ)**، و**(لا مُسْلِمِينَ)** بالبناءِ على الياءِ ونحو ذلك، فقد تركَه المصنِّفُ (١)؛ لأن بناءَه عارضٌ بسببِ النِّداءِ أو تَرَكُّبِه معَ **(لا)**، وكلامُه مع المبنيِّ أصالةً (٢)، فلا يرِد هذا القِسمُ (٣).

قوله: **(ما تظهَرُ فيه حَرَكَةُ البِنَاءِ)**، أي: حركةُ البناءِ، بناءً على أنّ البناءَ معنويٌّ، أو حركةٌ هي البناءُ، بناءً على أنه لفظيٌّ، قوله: **(فالذي تظهَرُ فيه حركةُ البناءِ)**، أي: من فتحٍ، وكسرٍ، وضمٍّ، ومَثَّلَ للثَّلاثَةِ، وترك التَّمْثِيلَ لِلْمَبْنِيِّ على السكونِ، نحو: **(كَمْ)** الذي هو القِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ المَبْنِيَّاتِ؛ لأنّ كلامَه لم يَشْمَلْه لِكَوْنِه في خصوصِ المَبْنِيِّ على حركةٍ، وإنما اقتصَر على المَبْنِيِّ على الحركةِ؛ لأنه قسّمَ المَبْنِيَّ قسمَينِ ما يظهَرُ فيه البِناءُ وما يُقدّر، ومعلومٌ أنّ السُّكونَ لا يُقَدَّرُ في

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٠٦).

(٢) «قوله: **(وكلامُه في المبنيِّ أصالةً)**، فيه نظرٌ ظاهرٌ؛ لأنّ بناءَ القسمِ الثاني في كلامِ المصنف عارضٌ، فإنّ ضم المنادى المقدَّرَ عارضٌ بسبب النداء، فكان على المصنف أن يذكر هذا القسمَ» تقريراتُ الإنبابي (ص: ٣٩).

(٣) على القولِ بأن أسماء الإشارةِ والأسماءَ الموصولةَ كلها مبنيَّةٌ حتى ما يدل منها على المثنى، فإن البناءَ على الحرفِ ليس عارضا في جميع أحواله، فـ **(هذان، وهاتان، واللذان، واللتان)** مبنيَّةٌ على الألف في حالة الرفع، وعلى الياءِ في حالتي النصبِ والجر على وجه الأصالة، وكذلك **(الذين)** في لغة إلحاقه بجمع المذكر السالم، فإنه في حالة الرفع مبنيٌّ على الواوِ، وفي حالتي النصب والجر مبنيٌّ على الياء على وجه الأصالة.

بناءِ الأسماءِ؛ فترك التعرُّضَ لِلْمَبنيِّ على السُّكُون لِصِحَّةِ تقسيمِه، ولو ذكره لَفَسَدَ التقسيمُ كَمَا لا يَخْفَى.

قوله: (بالبِنَاءِ عَلَى الفتْحِ)، أي: على علامتِه، وهي الفتحةُ، كذا يقال: في نَظَائرِه، وإنما أوّلْنا بما ذُكِر؛ لأنّ (أيْنَ) ليست مبنيَّةً على نفسِ الفتحِ الذي هو أثرُ الفتحةِ، بل على الفتحةِ، والأمرُ سهلٌ، وإنّما بُنِيَتْ (أين) لتضمُّنِها معنى حرفِ الاستفهامِ إن كانت استفهاميةً، أو حرفِ الشرطِ إنْ كانت شرطيةً، وكان البناءُ على حركةٍ؛ لئلا يلتقِيَ ساكنان لو بُنِيَت على السكونِ، وكانت الحركةُ خصوصَ الفتحةِ لخِفَّتِها لأنها أقربُ إلى السكونِ.

قوله (وأمْسِ) بُنِيَ لتضمُّنه معنى حرفِ التعريفِ لدلالتِه على وقتٍ معيَّنٍ، وهو اليومُ الذي قبل يومِ التكلُّمِ الصادقِ بما يليه ذلك اليومُ، وبما قبله مِنَ الأيامِ الماضيةِ القريبةِ مِن ذلك اليومِ أو البعيدةِ منه، لكنّ المُتَبَادرَ والغالبَ في الاستعمالِ هو الأوّلُ، وهو اليومُ الذي يليه يومُ التكلُّمِ [١]، وكان بناؤُه على حركةٍ لئلاّ يلتقِيَ ساكنان، وكانت الحركةُ خصوصَ الكسرةِ؛ لِمَا ذكره الشارحُ، وهو أنه الأصلُ في التَّخَلُّصِ مِنَ التقاءِ الساكنَين [٢]، وإنما كانت أصلاً؛ لأنّ الجرَّ مختصٌّ بالأسماءِ، والأصلُ أن يُدَلَّ عليه بالكسرةِ، والجزمَ مختصٌّ بالأفعالِ، والأصلُ أنْ يُدلَّ عليه بالسكونِ، فصارتِ الكسرةُ ضدَّ السكونِ، والأصلُ أنْ يُتخلَّصَ من الشيءِ بضدِّه.

---

(١) كلمة (أمسِ) المجردة من (أل) تُسْتَعمَل عَلَمًا على اليومِ الذي قبل يومك، ونكرةً بمعنى مطلق اليوم الماضي، وإذا كانت علَمًا ففيه لغتان: **إحداهما**: بناؤه على الكسرِ، وهي لغة أكثرِ العرب، وقد يُبنى على الفتح، **والأخرى**: إعرابُه، وأما إذا كان نكرةً بمعنى مطلق اليوم الماضي، أو اقترن بأل، أو أضيف إلى اسمٍ بعده فهو مُعْرَبٌ منصرفٌ أو ممنوعٌ من الصرف عند الجميع إلا فيما شذ وندر. ينظر: (أ م س) تهذيب اللغة (١٣ / ١١٨ – ١١٩)، والصحاح (٣ / ٩٠٤)، والمحكم (٨ / ٥٦٥ – ٥٦٦)، وارتشاف الضرب (/ ١٤٢٨ – ١٤٢٩)، وشرح شذور الذهب (ص: ١٣٣ – ١٣٧)، وهمع الهوامع (٢ / ١٣٧ – ١٤٠).

(٢) «قوله: (وهو أنها **الأصلُ في التخلُّصِ مِنَ التقاء الساكنين**)، وما ألطَف قولَ القائلِ:

يـا ســاكِنـًا قَـلْـبِيَ المُـعَـنَّـى ... ولـيـس فـيـه سِـواكَ ثـانـي
لأيِّ مَـعـنًى كَـسَـرْتَ قـلـبِـيَ ... ومـا الـتَـقـى فـيـه سَـاكِـنَـانِ»

تقريراتُ الإنبابي (ص: ٤٠).

ومحلُّ بناءِ (**أمس**) [1] إذا اجتمع فيها شروطٌ ستةٌ:

الأول: أن يُرادَ به يومٌ معيَّنٌ، سواءٌ كان ذلك اليومُ هو الذي قبلَ يومِك الذي أنت فيه، أو قبله على ما سبق لك.

الثاني: أنْ لا يُعرَّفَ بـ (**ألْ**).

الثالث: أنْ لا يُضاف.

الرابع: أنْ لا يُكسَّرَ كـ (**أموسٍ**).

الخامس: أنْ لا يُصغَّرَ كـ (**أُمَيْسٌ**) [2].

السادس: أنْ يُستعمَلَ ظرفًا، نحو: (**اعتَكَفْتُ أَمْسِ**).

فإن تخلَّف شرطٌ من هذه ما عدا الأخيرَ أُعربَ [3]، وأما الشرطُ الأخيرُ فإنه يكون معه مبنيًّا [4].

---

(١) نصُّ المحشِّي هذا لا يصحُّ إلا على التقديرِ، بأن يكون أصلُه: «**ومحل الخلاف في بناء (أمس) إذا اجتمع فيها ستةُ شروطٍ**» حتى يتفق مع المصادر التي نقل منها، فإذا اجتمعت الشروط الستة في (**أمس**) فبين قبائلِ العربِ خلافٌ في حكمِها من حيث البناءُ والإعرابُ على ثلاث لهجات: **إحداها**: بناؤها على الكسرِ مطلقا، وهي لهجة أهلِ الحجاز، **والثانية**: إعرابُها إعرابَ الممنوعِ من الصرف، وهي لبعض بني تميم، **والثالثةُ**: بناؤُها على الكسرِ في حالتي النصب والجر، ومنعُها من الصرفِ في حالةِ الرفعِ، وهي لبعض بني تميمٍ أيضا.

(٢) يُمكن أن يقال: لا حاجةَ إلى هذا الشرط أصلا؛ لأن سيبويه قرّر أنه لا يُصغَّر مطلقا، حيث قال ما نصُّه: «**وأمّا (أمسِ)**، و(**غدٌ**) فلا يُحقَّران؛ لأنهما ليسا اسمَين لليومَين بمنزلة (**زيد، وعمرو**)، وإنما هما لليومِ الذي قبل يومِك، واليومِ الذي بعدَ يومِك، ولم يتمكَّنا كـ (**زيد، واليوم، والساعة، والشهر**) وأشباهِهنّ، ألا ترى أنك تقول: (**هذا اليومُ، وهذه الليلةُ**)، فيكون لِمَا أنت فيه، ولِمَا لم يأتِ، ولِما مضى، وتقول: (**هذا زيدٌ، وذلك زيدٌ**) فهو اسمُ ما يكون معك، وما يتراخى عنك، و(**أمسِ، وغدٌ**) لم يتمكَّنْ تمكُّنَ هذه الأشياء، فكرهوا أنْ يُحقِّروها كما كرهوا تحقيرَ (**أين**)، واستغنوا عن تحقيرِهما بالذي هو أشدُّ تمكُّنا، وهو (**اليوم، والليلة، والساعة**)» اهـ الكتاب (٣/ ٤٧٩ -٤٨٠).

(٣) ينظر: الكتاب (٣/٢٨٣-٢٨٥)، وأوضح المسالك (٤ / ١٣٢ - ١٣٥)، والتصريح (٤/ ٢٦٨ - ٢٧١)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٠٠ - ٢٠٣).

(٤) (**فإنه يجوز أن يكون معه مبنيًا**) في ط (ص: ٤٠)، وهو على خلاف جميع المخطوطات التي عندي، وظاهرُه أنه خطأ؛ لأن عليًّا الحلبيَّ الذي نقل عنه المحشي قد قال في المسألة: «....، وفي فواتِ الشرطِ الأخيرِ يكون مبنيا إجماعا كما في الأوضح». فرائد العقود العلوية (١ / ٢٠٣).

قوله: (**وحيث**) بُنِيَت لِتَضَمُّنِها معنى حرفِ الشَّرْطِ إنْ كانت شرطيّةً، أو لافتقارِها إلى الجملةِ افتقارًا لازمًا إنْ كانت ظرفيّةً، وكان بناؤُها على حركةٍ تخلُّصًا من التقاءِ الساكنين، وكانت الحركةُ نفسَ الضمّةِ لشبهِها بالغاياتِ وهي (**قبل، وبعد**) وأسماءُ الجهاتِ الستِّ، سُمِّيَت غاياتٍ لِصيرورتِها بعد حذفِ المضافِ إليه غايةً وآخرًا في النُّطقِ بعد أنْ كانت وسَطًا، مثلا تقول: (**جاء زيدٌ بعدَ عمرٍو**)، فتحذفُ (**عمرًا**) وتقول: (**بَعْدُ**) بالبناءِ على الضمِّ، والمعنى أنّ الغاياتِ لمّا بُنِيَتْ على الضمِّ بُنِيَتْ (**حيث**) أيضًا عليه تشبيهًا بها، ووجهُ الشبهِ أنّ (**حيث**) قُطِعتْ عنِ الإضافةِ إلى المفرَدِ الذي كان حقُّها أنْ تُضافَ إليه كسائرِ أخواتِها، فمُنِعَتْ ذلك كما مُنِعَتْ (**قبل، وبعد**)، والتُزِم إضافتُها للجملة.

وعلّةُ بناءِ الغاياتِ على الضمِّ الفرقُ بين حركةِ إعرابِها وحركةِ بنائها؛ لأنّ الضمَّ ليس حركةً لها حالةَ إعرابٍ، فجُعِل حركةً لها حالةَ بناءٍ، وأمّا بناؤُها على الكسرِ فلالتقاءِ الساكنين، وعلى الفتح فلِلتَّخفيفِ، وما ذكره المصنِّفُ من بناءِ (**حيث**) هو المشهورُ، وحكَى ابنُ الدهّان [١] أنّ بَني أسدٍ يكسِرونها جرًّا، ويفتحونها نصبًا، وحكَى الكسائيُّ أن بني فقعس يُعربونها مطلقًا، فهذه إحدى عشرة لغةً [٢]، وقرئ شاذًّا: ﴿**سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[٣] بالجرّ [٤]، إما على لغةِ مَن يكسرها أو يُعربُها جرًّا، أو مَن يُعربها مطلقًا [٥].

---

(١) هو أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الأنصاري البغدادي، ومن مصنفاته شرح الإيضاح، والتكملة للفارسي في أربعين مجلدا، وشرح اللمع لابن جني، والرياضة في النكت النحوية، وتفسير القرآن، وُلِد في رجب سنة ٤٩٣ هـ أو ٤٩٤، وتوفي - رحمه الله - بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ وله من العمر خمس وسبعون سنة. ينظر: بغية الوعاة (١ / ٥٨٧)، والأعلام (٣ / ١٠٠).

(٢) «وله: (**فهذه إحدى عشرة لغةً**)، أي: حاصلة مِن ضمِّ هاتين اللغتين التي في كلام الشارح، وبقي لغتان سكون الثاء مع إثبات الألف، وحذفها» تقريراتُ الإنبابي (ص: ٣٩).

(٣) (الأعراف: ١٨٢)، و(القلم: ٤٤).

(٤) هذه قراءة شاذة ذُكرت في معجم القراءات بلا نسبةٍ، وهي بناءً على لغة حيٍّ من أسد يسمون فقعس، وقيل: إن الكسر في (**حيثِ**) على هذه اللغةِ علامةُ إعرابٍ، وقيل حركة بناءٍ. ينظر: شرح شذور الذهب (ص: ١٦٣)، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٢)، ومعجم القراءات (٣ / ٢٢٤).

(٥) في (**حيث**) تسعُ لغاتٍ، (**حيث، وحَوث، وحاث**) كل منها بضم آخره وفتحه وكسره، وينظر=

قوله: (**نحو المنادى**)؛ ومنه اسمُ (**لا**) المفرَدُ المبنيُّ قبلَ دخولِ (**لا**) عليه، نحو: (**لا سيبويهِ في الدَّارِ**) بتنوينِ (**سيبويهٍ**) قبلَ دخولِ (**لا**)، وإنما اشترطنا فيه التنوينَ ليكون نكرةً فتعمل (**لا**) فيه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرةٍ، أمّا إذا لم يُنوَّنْ فإنه يكون معرفةً فلا يصح أن تعملَ فيه (**لا**) [١].

قوله: (**المبني قبل النداءِ، نحو: يا سيبويه**) فـ(**سيبويه**) مبنيٌّ قبل دخولِ حرفِ النداءِ، وعلةُ بنائه التركيبُ لتضمنِّه حرفَ العطفِ، فـ(**سيبويه**) مركبٌ من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمةً واحدةً، فكأنه ضُمِّن الاسمُ معنى الواوِ، وقيل: إن علةَ بناءِ نحو: (**سيبويه**) مشابهتُه لاسمِ الصوتِ، فهو مبنيٌّ لكونه أشبهَ المبنيَّ.

قوله: (**ويا حذامِ**)، أي: ونحوِه مِن كلِّ عَلَمٍ لمؤنَّثٍ جاء على (**فَعالِ**)، سواء كان آخرُه راءً كـ(**وبارِ**) و(**حضارِ**)، أم لا كـ(**قطامِ**) و(**حذامِ**)، وهذا النوعُ مبنيٌّ عند أهلِ الحجازِ لتضمُّنه معنى الحرفِ، وهو تاءُ التأنيثِ [٢]، وكان على حركةٍ للتخلُّص مِنَ السكونين، وكانت خصوصَ الحركةِ؛ لأنها الأصلُ في التخلُّصِ من السكونين، ومثلُ ذلك يُقال في (**سيبويه**).

قوله: (**فإنك تقدِّر فيه**) أي: في هذا االقسمِ المبنيِّ الضمةَ، فـ(**سيبويه**) منادًى مبنيٌّ على ضمٍّ مقدَّرٍ على آخرِه منع مِن ظهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ البناءِ الأصليٌّ، ومثلُه: (**حذامِ**)، والدّليلُ على أنّ حركةَ البناءِ مقدّرةٌ في هذا النوعِ ظهورُ أثرِ التقديرِ في

= في ذلك تهذيب اللغة (٥ / ٣١٠ – ٣١١)، والصحاح (١ / ٢٨٠)، والمحكم (٣ / ٤٣٢ – ٤٣٣)، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٢ – ١٥٤)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٠٤ – ٢٠٥).

(١) يظهر من كلام المحشي أنّ العلَمَ المختومَ بويه إذا نُوِّن يتحول إلى النكرة، ومِن هنا يُسمَّى تنوينُه تنوينَ التنكيرِ، وأمّا غيرُ المختومِ بويهِ مِن الأعلامِ فإن تنوينَه لا يدل على تنكيره، وحتى العَلَم الذي صار كالصفة مثل (**حاتم**) في نحو: (**لا حاتمَ في البلد**) فإنه لا يزال على تعريفه اللفظي، وإن كان كالنكرة في المعنى، واشتراطُ المحشِّي تنوينَ (**سيبويه**) قبل أن تعمل فيه (**لا**) غيرُ لازمٍ؛ لجواز أن يُحمَل على مثل (**حاتم**)، فيكون بمعنى البارع في النحو، وعليه تعمل فيه (**لا**) وإن لم يُنَوَّنْ، فلْيُتأمَّلْ.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى (ص: ١٣ – ١٥)، وشرح شذور الذهب (ص: ١٢٩ – ١٣٣).

التابعِ لِلْمُنادَى؛ ولذلك قال المصنفُ: (**ويظهر أثرُ ذلك**) أي: التقدير، قوله: (**بالرفعِ**) أي: في (**العالم**) الذي هو نعتُ (**سيبويه**)، قوله: (**إتباعا**) حالٌ من الرفعِ، أي: حالةَ كونِ الرفعِ تابعًا، أو مفعولٌ مطلقٌ لعاملٍ محذوفٍ، والتقديرُ: فتتبع ذلك إتباعًا، قوله: (**محلّه**) أي: محل الاسمِ المنادى؛ لأنّ المنادَى في محلّ النصبِ على المفعوليّة بالفعلِ المقدَّرِ الذي نابت عنه (**يا**)، والتقديرُ: في نحوِ (**يا زيد**): أدعو زيدًا، وقضيةُ تقديمِ الرفعِ على النصبِ أرجحيّتُه، وظاهر كلامِ القومِ استواءُ الوجهَين، ورجّح ابنُ الأنباريّ (١) النصبَ قائلاً: إنّ الحملَ على الموضعِ - أي: المحلّ - هو الاختيارُ عندي؛ لأنّ الأصلَ في وصفِ المبنِيّ هو الحملُ على الموضعِ (٢)، ويؤيده ما قاله النِّيلِيُّ (٣) في شرح الكافية: إن النصبَ على المحلِّ هو القياسُ كما في سائر المبنيات (٤).

---

(١) ابن الأنباري عَلَمٌ مشترَك بين عالِمَين مشهورين، أمّا أحدُهما فهو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى ٣٢٨ هـ صاحب كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس، وهو مشهور باللغة أكثر، وأمّا الآخر فهو أبو البركات صاحب الإنصاف في مسائل الخلافِ، وهو المنقولُ عنه في الحاشية، والغالب أن يُطلق على هذا الثاني (**الأنباري**).

وهو أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، إمام متفنن كثير الورع والزهد، ومن مصنفاته النحوية: الإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، والإغراب في جدل الإعراب، وتوفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة ٥٧٧ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢ / ٨٦ - ٨٨)، والأعلام (٣ / ٣٢٧).

(٢) قال الأنباري في كتابه أسرار العربية (ص: ١٧٢) ما نصُّه: «فإن قيل: فلمَ جاز في وصفه الرفعُ والنصبُ، نحو: (**يا يزيدُ الظريفُ، والظريفَ**)؟ قيل: جواز الرفعِ حملاً على اللفظِ، والنصبِ حملا على الموضع، والاختيارُ عندي هو النصبُ؛ لأن الأصلَ في وصفِ المبنيِّ هو الحملُ على الموضع لا على اللفظِ» وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢١٠).

(٣) هو إبراهيم تقي الدين بن الحسين بن عبيد الله بن ثابت النحوي الطائي البغدادي، ومن كتبه: التحفة الوافية في شرح الكافية، والتحفة الشافية في شرح الكافية، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، من علماء القرن السابع الهجري، ولا يعرف تاريخُ وفاته بالتحديد. بغية الوعاة (١ / ٤١٠)، وكشف الظنون (٢ / ١٣٧٦).

(٤) ونصه في الصفوة الصفية: «وأما النصبُ فهو القياسُ؛ إذ لا اعتدادَ بحركة البناء، كما تقول: (**قام هؤلاءِ العقلاءُ**) بالرفعِ، ولا اعتدادَ بالكسرِ في (**هؤلاء**)» وينظر: الصفوة الصفية (٢ / ٢٠٥).

قوله: (**لا يجوز إتباعُها**)؛ لكونها ضعيفةً بسببِ لزومِها للكلمةِ وعدمِ مُفارقتِها إياها، قوله: (**بخلافِ العارضةِ**)، أي: الحركةِ العارضةِ، وهي الضمةُ المقدَّرَةُ بسببِ النداءِ، أي: فإنه يجوز إتباعُها، وعلةُ الجوازِ أنها أَشْبَهَتْ حركةَ الإعرابِ مِن حيث إنها تطرأ مع دخولِ حرفِ النداء وتزول بزوالِه، كما أنّ حركةَ الإعرابِ تُحذَف مع دخولِ العاملِ وتزول بزوالِه (١).

والحاصلُ أنّ كلًّا مِنَ الكسرةِ والضمّةِ المقدَّرَةِ في نحو: (**يا سيبويه**) حركةُ بناءٍ، لكنهم جوّزوا الإتباعَ (٢) في الحركةِ المقدَّرَةِ التي اجتلَبَها العاملُ – وهي الضمةُ (٣) – دونَ حركةِ البناءِ الأصليةِ وهي الكسرةُ؛ لِما أنّ الأُولَى وإنْ كانت حركةَ بناءٍ لكن ترجحّت على الثانيةِ مِن حيث كونُها أشبهت حركةَ الإعرابِ مِن جهةِ أنها تطرأ وتزول، ولشبهِ هذه الحركةِ بحركةِ الإعرابِ نُوِّنَ المُنادى المفرَدُ معها، كقولِه:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلامُ (٤)

---

(١) ينظر: الصفوة الصفية (٢ / ٢٠٤ – ٢٠٥)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢١٠).

(٢) «قوله: (**لكنهم جوّزوا الإتباعَ...**) إلخ، أي: فالحركة في (**العالِم**) في قولك: (**يا سيبويهِ العالمُ**) بالضم حركةُ إتباعٍ لا حركةُ إعرابٍ؛ لأنّ عاملَ المتبوعِ لا يقتضِي الرفعَ، بل إنما يقتضي النصبَ، فيكون منصوبا بفتحةٍ مقدرةٍ منع مِن ظهورِها حركةُ الإتباعِ، فكان المناسبُ للشارح أن يُعبِّر بـ (**الضم**) بدلَ (**الرفعِ**)، وقوله: (**دون حركةِ البناءِ الأصليةِ**)، أي: فلم يُجوِّزوا الإتباعَ فيها، أي: إتباعًا نحويًّا بنعتٍ ونحوِه، فهذا غيرُ الإتباعِ السابقِ في نحو: (**الحمد لله**) بكسرِ الدال» تقريراتُ الإنبابي (ص: ٤١).

(٣) في هذه العبارةِ نظرٌ لا يخفى، وحاصلُه أنّ حركةَ البناءِ لا تكون بسببِ العامل، وإنما ذلك لحركةِ الإعرابِ، والأقربُ إلى التحقيقِ أنّ الضمةَ في المنادى المفردِ المعرفةِ في نحو: (**يا زيد، ويا رجل**) أشبهت حركةَ الإعراب في العروض، وفي ارتباط عروضِها بالعامل، وهو أداة النداء، وأمّا أنْ تكون الضمةُ بسببِ العاملِ فلا، فليُتأمَّلْ.

(٤) سبق تخريج البيت (ص: ١٩٨).

وقـولـه:

٢٥- أَمُحَمَّدٌ وَلَدَتْكَ خَيْرُ نَجِيبَةٍ   فِي قَوْمِهَا والفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقٌ (١)

وقد ألغز بعضُهم هذه المسألةَ بقوله:

يَا هؤلاءِ أَخْبِروا سَائِلَكُمْ   مَا اسْمٌ له لَفْظٌ ومَوْضِعَانِ؟

ولا يُراعَى لفظُه في تابعٍ   والمَوْضِعَانِ قد يُراعَيَانِ (٢)

وقد لمح للجوابِ في اللغزِ بقوله: (يا هؤلاءِ) فإنه مِن أفرادِ المسألةِ، ومرادُه بالموضعين الضمةُ المقدرةُ (٣)، والنصبُ الذي هو محلُّ المنادى.

---

(١) بيتٌ من الكامل منسوبٌ إلى قتيلة بنت النضر بن الحارث، ورُوِي صدرُ الأولِ:

أمحمدٌ ولأنت ضَنْءُ نجيبةٍ

و(**الضِّنْء**) الأصل، وجاء في النسخ المخطوطة

أمحمَّدٌ ولأنتُ خيرُ نجيبةٍ

وهي روايةٌ مستبعدة، وجاء في د، وط (ص: ٤١) بعد بيت الشاهد:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا   مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المُغِيظُ المُحْنَقُ

والشاهد تنوين المنادى المفرد العلم في الضرورة. (ض ن أ) جمهرة اللغة (٢ / ١٠٧٨)، ولسان العرب (١ / ١١٢)، ومعجم شواهد اللغة العربية (٥ / ١٥١).

وجاء في البيان والتبيين للجاحظ (٤ / ٤٤) أن الشاعرة قالت القصيدة التي منها هذان البيتان لرسول الله ﷺ، وأنشدته عند الكعبة وهو يطوف بعد مقتل أبيها النضر بن الحارث، فلما انتهت قال لها رسولُ الله ﷺ: (**لو كنتُ سمعتُ شعرَها ما قتلته**).

(٢) ورد البيتان في الأشباه والنظائر في فن الألغاز والأحاجي، وبعدهما بيت ثالث وهو:

واللفظُ مبنيٌّ كذاك موضِعٌ   من موضِعَيه عادٍ من بيانِ

ينظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٣ / ٣٩)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢١٠).

(٣) «قوله: (**ومرادُه بالموضعين الضمة المقدرة**) تسميتُه موضعا تسامُحٌ؛ إذ هذا تقديريٌّ لا محليٌّ وموضعيٌّ، ولو كان الجوابُ عن اللغز باسم (**لا**) المبنيِّ قبلَ النداءِ مِن جهةِ أنه له موضعُ نصبٍ، وموضعُ رفعٍ على رأي سيبويه لكان ظاهرا» تقريرات الإنبابي (ص: ٤١).

والمعروفُ المقرَّرُ في كتب النحو أنّ البناءَ ليس مِن أسباب تقديرِ الحركة، وإنما تُقدَّر للتعذر أو =

قوله: (**ونحوه**)، وذلك كدخول (**لا**)، فتقول: (**لا سيبويهِ ظريفَ**) بالفتحِ إتباعًا للفتحِ المقدَّرِ، و(**ظريفًا**) بالنصبِ إتباعًا للمحلِّ، فإنَّ اسمَ (**لا**) في محلِّ نصبٍ، و(**ظريف**) بالرَّفعِ نظرًا لمحلِّ (**لا**) مع اسمها؛ لأنَّ محلَّهما معًا رفعٌ بالابتداءِ عند سيبويه [1]، ويمتنع (**ظريفٍ**) بالجرِّ إتباعًا للكسرِ الملفوظِ به.

●●●

= الاستثقال أو المناسبة، وما حُمِل عليها، ومِن ثَمَّ فالأولى أن يقال: الضمة المحلِّيَّة، أو محل الضم وموضعه.

(١) الكتاب (٢ / ٢٧٥)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٢٩٧).

المبني والمعرب من الأفعال

ش: والفعلُ قسمان معرَبٌ، ومبنيٌ، ولا ثالثَ لهما، فالمعرَبُ الفعلُ المضارِعُ المجرَّدُ من نونَيِ الإناثِ والتوكيدِ، نحو: (يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربْ)، والمبنيُّ الفعلُ الماضي اتفاقًا، وكان حقُّه أنْ يُبنَى على السكونِ؛ لأنه الأصلُ في البناءِ، وإنما بُنِيَ على حركةٍ لِمُشابهتِه الاسمَ في وقوعِه صفةً وصلةً، وخبرًا، وحالاً في قولك: (مررت برجلٍ ضَرَبَ)، و(جاء الذي ضرب)، و(زيدٌ ضَرَبَ)، و(رأيتُ زيدًا قد ضَرَبَ)، وكانتِ الحَرَكَةُ فتحةً لِتُعادلَ خفَّتُها ثِقَلَ الفعلِ، والأمرُ مَبْنِيٌّ على الأصَحِّ عند البَصْرِيِّينَ، وذهب الكوفِيُّون إلى أنه مضارعٌ مُعْرَبٌ مجزومٌ بلامِ الأمرِ تقديرًا، فأصلُ: (اضْرِبْ) عندهم: (لتضربْ)، حُذفتِ اللامُ تخفيفًا، ثمّ التاءُ لِلالتِباسِ بالمضارعِ وقفًا، ثم أُتِيَ بهمزة الوصل.

ح: قوله: **(مُعْرَبٌ)** قدَّمَه لشرَفِه، والإعرابُ في الفعلِ على خلافِ الأصلِ؛ لأنّ الأصلَ فيه البناءُ، والاسمُ بالعكسِ. قوله: **(ولا ثالثَ لهما)**، أي: على الصحيح، ونقل الشاطبيُّ عن بعضِهم أنّ الفعلَ المضارعَ المؤكَّد بنونِ التوكيدِ مُباشِرةً أو غيرَ مُباشِرةٍ ليس معربًا ولا مبنيًّا [1]، فهو حالةٌ بين حالتَين كالمضافِ لياء المتكلم، والصحيحُ أنه مبنيٌّ إذا كانت نونُ التوكيدِ مُباشِرةً، ومعرَبٌ إذا لم تكن مُباشِرةً [2]، وسيأتي ذلك.

---

(١) المقاصد الشافية (١ / ١٠٦)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢١١-٢١٢).

(٢) إذا اتصل المضارعُ بنونِ التوكيد ففي تحديد حكمه خلافٌ على أربعة أقوال كالآتي: **الأول**: أنه مع النون المباشرة مبنيٌّ على الفتح ومع غيرِ المباشرةِ معرَبٌ وهو مذهب الجمهور. **الثاني**: أنه معرَبٌ مطلقا كما كان قبل الاتصال بنون التوكيد. **الثالث**: أنه مبنيٌّ مطلقا كالفعل الماضي. **الرابع**: أنه لا معرَبٌ ولا مبنيٌّ كما ذهب إلى ذلك ابنُ جني في المضاف إلى ياء المتكلم. ارتشاف الضرب (٢ / ٦٦٢-٦٦٦)، والمقاصد الشافية (١ / ١٠٥ - ١١٠)، وينظر: من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب للأستاذ الدكتور محمد حسين المحرصاوي (ص: ٣٩-٤٥).

قوله: **(اتفاقًا)** منصوب على نزع الخافضِ، أي: بالاتفاق، أو على الحالِ مِنَ المبنيِّ الذي هو المبتدأُ على رأي سيبويه، أي: حالةَ كونِ بنائه متفقًا عليه.

قوله: **(لأنّه الأصلُ في البناء)** الجار والمجرور متعلقٌ بـ **(الأصل)**، وهو في اللغة ما بُنِيَ عليه غيرُه [1]، ويُطلَق في الاصطلاحِ على مَعانٍ أحسنُ ما يراد منها هنا الراجحُ، والمعنى: لأنّ البناء على السكونِ هو الراجحُ في نظرِ الواضعِ، وعِلَّةُ ذلك أنّ البناءَ ضدُّ الإعرابِ، والأصلُ في الإعراب أنْ يكونَ بالحركةِ فضدُّه - وهو البناءُ - يكون الأصلُ فيه السكونَ تحقيقًا للتضادِّ، وأيضًا البناءُ ثقيلٌ للزومه حالةً واحدةً، والسكونُ خفيفٌ فناسَب أن يكونَ الأصلُ فيه ذلك ليحصل التعادلُ.

قوله: **(في وقوعه)** متعلقٌ بـ **(المشابهة)** وهو بيانٌ لوجْهِ المُشابهة، والمرادُ وقوعُه بحسب الظاهرِ، وإلا ففي الحقيقةِ أنّ الصفةَ - وكذا الصلةُ، والخبرُ، والحالُ - ليس الفعلَ وحده، بل مجموعُ الفعلِ والفاعلِ الذي هو الجملةُ، ثم في كونِ الفعلِ يقع موقعَ الاسمِ في الصِّلَةِ محلُّ مَنعٍ؛ لأنّ الصِّلَةَ لا تكونُ إلا جملةً، فما ذكره مِنَ المواضعِ الأربعةِ مسلَّمٌ فيما عدا الموصولَ، فإنّ الفعلَ فيه ليس واقعًا موقعَ الاسمِ؛ لأنّ صِلَةَ الموصولِ لا تكونُ إلا جملةً فتدبَّرْ.

قوله: **(والأمرُ مبنِيٌّ)**، أي: على السكونِ إنْ كان صحيحَ الآخِرِ، أو نائبه، وهو الحذف إنْ كان مُعتلَّ الآخرِ كما سيأتي، قوله: **(وذهب الكوفيون)** مقابلٌ للقول الأصحِّ الذي هو قولُ البصريين، وقد رُدَّ مذهبُ الكوفيين بأن إضمارَ الجازمِ ضعيفٌ كإضمارِ الجارِّ، وما ذكروه خلافُ الأصل الذي هو بناءُ الأفعالِ، فلا يُرتكَبُ مِن غيرِ ضرورةٍ داعيةٍ إليه سِيَّمَا مع مَزيدِ التكلُّفِ، قوله: **(مقدَّرَةً)** حالٌ مِن لامِ الأمر، وفي نسخةٍ: **(تقديراً)**، ومعنى كَوْنِها مقدَّرَةً أنها غيرُ ملفوظٍ بها [2].

---

(١) ينظر: **(أ ص ل)** المحكم (٨ / ٣٥٢)، والقاموس المحيط (ص: ٩٦١).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٥٢٤ - ٥٤٩)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٧٢ -٧٧)، وشرح الرضي على الكافية (٢ / ٩٥٥ - ٩٥٦)، والمقاصد الشافية =

قوله: (**وقفًا**) منصوبٌ على الظرفيّة توَسُّعًا، أي: في حالةِ الوقف، وهو جوابٌ عمّا يقال: إنّ الالتباسَ مدفوعٌ؛ لأن المرفوعَ محرَّكُ الآخرِ بالضمةِ، والمجزومُ ساكنُ الآخرِ فلا التباسَ، ومُحصَّلُ الجوابِ أنّ الالتباسَ يحصُلُ في حالةِ الوقف ويكفي الالتباسُ ولو في صورةٍ.

قوله: (**ثم أُتيَ بهمزةِ الوصلِ**)، فإنْ قلت: هلا حُرِّك ما بعدَ حرفِ المضارعةِ وهو الضادُّ، واستُغْنِيَ بذلك عن همزةِ الوصلِ؟ فالجوابُ أنهم لم يُحرِّكوه لأجلِ المحافظةِ على صيغةِ المضارعِ؛ إذ لو حُرِّكَتْ لرجع للماضي (١).

قوله: (**توصُّلاً**) مفعولٌ لأجله مِن قوله، (**أُتِيَ**) أي: لأجل التوصُّلِ للنطق بالساكن الذي هو الضادُّ.

●●●

=(١ / ١٠١ – ١٠٢)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ٢٩٧ – ٢٩٨)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢١٤ – ٢١٥).

(١) «قوله: (**لو حرِّك لرجع للماضي**)، أي: لو حُرِّك بالفتحِ لالتَبَس بالماضي المبني للفاعل في نحو: (**اجعل**) مِن (**جعل**)، ولو حرِّك بالضمِّ لالتَبس بالماضي المبني للمفعول في نحو: (**اضرب**)، ولا يُناسِب التحريكُ بالكسرِ؛ لأنه ليس من أوزان الفعلِ ما هو مكسورُ الأوَّلِ، وأيضًا يلزم عليه توالِي كسرتَين في نحو (اضرب)، وهو مستثقَلٌ كما مضى» تقريراتُ الإنبابي (ص: ٤٢).

أقسام الفعل المعرَب

أولا: ما يُقدَّر فيه الحرفُ:

ش: ثمّ المُعرَبُ مِنَ الأفعالِ قسمانِ: ما يظهر إعرابُه، وما يُقدَّرُ فيه حركةٌ، فالذي يُقدَّرُ فيه حرفٌ الفعْلُ المضارِعُ المرفوعُ المُتَّصِلُ به واوُ الجماعةِ، أو ألفُ الاثنين، أو ياءُ المخاطبةِ إذا أُكِّد بالنونِ، فإنه يُقدَّر فيه نونُ الرفعِ، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾(١)، و(لَتُبْلَوَانِّ، ولَتُبْلَيِنَّ)، فـ(لَتُبْلَوُنّ) أصلُه: لَتُبلوُوْنَنّ، بواوَيْنِ وثلاثِ نونات، تحرَّكَت الواوُ الأُولَى، وانفتحَ ما قبلها، فقُلِبَتْ ألفًا، فاجتمَعَ ساكنَان، حُذِفَتِ الألفُ لالتِقاءِ الساكنَين، ثم حُذِفَتْ نونُ الرفعِ لتَوالِي الأمثالِ، فاجتَمَعَ ساكنانِ واوُ الجماعةِ، ونونُ التوكيدِ المُدْغَمَةُ، فحُرِّكَت الواوُ بالضمّةِ لالتقاءِ الساكنَين، ولم تُحذَفْ لعدَمِ ما يدلُّ عليها، فإنْ قلت: إذا تحرّكَت الواوُ بالضمِّ وانفتحَ ما قبلَها يجبُ قلبُها ألفًا، ولم تُقلَبْ هنا؟ قلت: الضَّمَّةُ العارِضَةُ لا اعتدادَ بها، فلا يُقلَبُ لأجلِها.

و(لَتُبْلَوَانِّ) أصلُه: (لَتُبْلَوَانِنَّ)، حُذِفَتْ نونُ الرَّفعِ لِتَوَالِي النونات، و(لَتُبْلَيِنّ) أصله: (لَتُبْلَوِينَنّ)، تَحَرَّكَتِ الواوُ، وانفتحَ ما قلبها، قُلِبَتْ أَلفًا فالتقى السَّاكنَانِ الألفُ، وياءُ المخاطبةِ، فحُذِفَتِ الألفُ لالتِقاءِ الساكنَين، وحُذِفَتْ نونُ الرَّفْعِ لتَوالِي النُّوناتِ، فاجتمَعَ ساكنانِ ياءُ المخاطبةِ، والنُّونُ الأُولَى من نونَي التوكيدِ، فحُرِّكَت الياءُ بحركةٍ تُجَانِسُها، وهي الكسرةُ، وحيث حُذِفَتْ نونُ الرَّفْعِ لِتَوالِي النُّوناتِ، فإنها تُقدَّرُ حرصًا على بقاءِ علامة الرفعِ.

ح: قوله: (ثمّ المُعْرَبُ) (ألْ) فيه للعهدِ الذكريِّ لِتقدُّمِ مدخولِها صريحًا في

(١) (آل عمران: ١٨٦).

قوله: (**والفعلُ قسمانِ: مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ**)[1]، وقوله: (**فالمعرَبُ: الفعلُ المضارِعُ**) وهو المرادُ هنا.

قوله: (**ما يظهر إعرابُه**)، أي: علامةُ إعرابه بناءً على أنّ الإعرابَ معنويٌّ، أو يبقى الكلامُ على ظاهرِه، بناءً على أنّ الإعرابَ لفظيٌّ، الذي هو نفسُ الحركةِ الموصوفةِ بالظهورِ.

قولُه: (**وما يُقدَّرُ**) (**ما**) اسمٌ موصولٌ، أو نكرةٌ واقعةٌ على (**قسم**)، و(**يقدَّر**) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ يعود على (**الإعراب**)، فقد جَرَتِ الصِّفةُ أو الصِّلَةُ على غيرِ مَن هي له، وقد تقدَّمَ لك جوابُه[2]، ثم ظاهرُ سكوت المصنِّفِ عن وصفِ هذا التقديرِ، هل هو مقدَّرٌ للتعذُّرِ أو للثِّقَلِ، وتَعَرُّضه بعدُ لِمَا يُقَدَّرُ للثِّقَلِ وللتَّعَذُّرِ في الحركةِ يقتضي عدمَ اتِّصاف هذا التقديرِ بشيءٍ مِنَ التَّعَذُّرِ أو الثِّقَلِ كما تقدَّمَ لك نحوُ ذلك[3]، والمتبادَرُ أنّ هذا التقديرَ للثقلِ؛ إذ النُّونُ قد حُذِفَت لِتَوَالِي الأمثالِ، وتَوَالِي الأمثالِ ثقيلٌ لا متعَذِّرٌ.

قوله: (**الصحيح الآخِرِ**)، وهو ما آخِرُه حرفٌ صحيحٌ بأنْ لم يكنْ مِن حروفِ العِلَّة، ويُشْتَرَط أيضًا أنْ لا يتصلَ بألفِ اثنين، أو واوِ جماعةٍ أو ياءِ مخاطبة، فإن اتَّصل به واحدٌ مِمَّا ذُكِر كان إعرابُه بالحروفِ، وإنما زِدْنا هذا الشرطَ أَخْذًا مِن تمثيله واقتصارِه على المضارِعِ المعرَب بالحركاتِ، ولو تُرِكَ هذا الشرطُ كان التمثيلُ قاصرًا؛ إذ يكون القسمُ شاملاً للمعرَبِ بالحروف، وقد اقتصَرَ في المثال على المعرَبِ بالحركات.

---

(١) الظاهر أنه للعهد الذهني، وهو المضارع العاري من النونين، يقول علي الحلبي: «(**ثمّ المعرَبُ مِنَ الأفعال**)، أي: الذي هو - كما علمتَ الفعلُ المضارعُ المجرَّدُ من نونيِ الإناثِ والتوكيد». فرائد العقود العلوية (١ / ٢١٦).

(٢) ينظر: (ص: ٢٥٦).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٢٤ - ٢٢٥).

قوله: (**والذي يُقدَّر إعرابُه قسمان**)، بقِي قسمٌ ثالثٌ وهو ما يُقدَّرُ فيه السُّكُونُ نحو: ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾(١) وإنما لم يذكُرْه؛ لأنّ التقديرَ هنا عارضٌ، وما ذكره مِنَ التقديرِ الذاتيِّ (٢).

قوله: (**فالذي يُقَدَّرُ فيه حرفٌ...**) إلخ، كلامُه يُوهِم الحصرَ وليس كذلك، بل منه أيضًا ما حُذِف منه النونُ تخفيفًا (٣)، نحوُ قولِ الشاعرِ:

٢٥- أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي   وَجْهَكِ بالعَنبَرِ والمِسْكِ الذَّكِيِّ (٤)

قوله: (**إذا أُكِّدَ بالنُّون**)، أي: الثقيلة، فإنه مُعربٌ لعدَمِ مُباشَرةِ النُّونِ له في اللفظ، والفعلُ المضارعُ إنّما يُبْنَى إذا اتَّصلَتْ به نونُ التوكيدِ، وكانتْ مُباشِرةً له، فإنْ لم تُباشِرْه كالأمثلةِ التي سيذكرها أُعْرِبَ.

قوله: (**نحو: لَتُبْلَوُنَّ**) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمجهول، والواوُ ضميرٌ نائبُ فاعلٍ، وهذا مثالٌ للمُتَّصلِ به واوُ الجماعةِ، قوله: (**ولَتُبْلَوَانِّ**) مثالٌ للمُتَّصلِ به ألفُ الاثنين، قوله: (**ولَتُبْلَيِنَّ**) مثالٌ للمُتَّصلِ به ياءُ المخاطبة.

قوله: (**أصلُه**) أي: بعدَ توكيدِه بنونِ التوكيدِ الثقيلةِ، وأمّا قبلَ التوكيدِ

---

(١) (البينة: ١).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٢٦).

(٣) يُحذَف النونُ مِنَ الأمثلةِ الخمسةِ في حالةِ الرفعِ للضرورةِ الشعريةِ وللتخفيفِ كما في البيت المستشهَدِ به في الحاشية، كما يُحذَف بعدَ (**لا**) النافية حملاً على (**لا**) الناهية؛ لأنهما بلفظٍ واحدٍ، ومنه في الحديث: (**لا تدخلوا الجنةَ حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا**)، أخرجه أبو داود في سننه - كتاب الأدب - باب إفشاء السلام -(٥١٩٣)، و(**لا**) في الحديث نافيةٌ فحُذف النونُ.

(٤) البيت من الرجز مجهول القائل، والشاهدُ النحوي فيه حذفُ النونِ مِنَ الأفعالِ الخمسةِ في حالة الرفعِ للتخفيفِ، والضرورةِ الشعريةِ، في (**تبيتي تدلكي**) والأصل: (**تبيتين تدلكين**) ينظر: الخصائص (١ / ٣٨٨ -٣٣٨٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٣)، وشرح الكافية الشافية (١ / ٢١٠ -٢١١)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٥)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٣٩ - ٣٤٠)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٢٤)، ومعجم الشواهد (١١ / ٢٧٠).

فأصلُه: (**تُبْلَوُوْنَ**) بوزْنِ (**تُنْصَرُونَ**) بواوَيْنِ، الأولَى لامُ الفعلِ؛ لأنه مضارعُ (**بَلَا**) (**يَبْلُو**) مِنَ (**الابتلاء**) [١]، وهو الاخْتِبارُ والتجربةُ [٢]، والواوُ الثانيةُ واوُ الجماعةِ، قوله: (**وثلاثُ نونات**) النونُ الأولى نونُ الرفعِ، واثنتان نونُ التَّوكيد؛ لأنَّ نونَ التَّوكيد الثقيلةَ مُشَدَّدَةٌ، والحرفُ المُشَدَّدُ بحرفَين، وهذه النوناتُ الثلاثُ زوائدُ، قوله: (**تَحرَّكَتِ الواوُ الأُولَى**)، وهي لامُ الفعلِ، وقوله: (**وانفَتَحَ ما قبلها**)، أي: استمرَّ على فتحِه، وما ذكره المصنِّفُ غيرُ مُتَعَيِّنٍ، ذلك أنْ تقول أيضًا: اسْتُثْقِلَت الضمةُ على الواوِ الأُولَى؛ فحُذِفَتْ، فالْتَقَى ساكنانِ الواوُ الأُولَى، والواوُ الثانيةُ، فحُذِفَتِ الأُوْلَى لالتِقاءِ السَّاكنَين.

قوله: (**فاجتمع ساكنان**)، وهما الألفُ المُنْقَلِبةُ عن الواوِ، ووَاوُ الجماعةِ، قوله: (**لالتِقاءِ الساكنَيْنِ**)، أي: لِلتَّخَلُّصِ منه [٣]، قوله: (**ثم حُذِفَتْ نونُ الرَّفعِ لِتَوَالي الأمثالِ**)، وهي النُّوناتُ الثلاثُ، واسْتُشْكِلَ هذا بأنه قد جُمِعَ بين ثلاث نونات في نحو: (**النِّسَاءُ جُنِنَّ**) في الماضي، و(**يُجْنَنَّ**) في المضارعِ، وأُجِيبَ بأنَّ في كلٍّ مِنَ المِثْلَين نونَين من نفسِ الكلمةِ، ونونًا زائدةً وهي نونُ ضميرِ جمعِ النسوة؛ وذلك لأن (**جُنِنَّ**) فعلٌ ماضٍ مُسنَدٌ لِضميرِ جميعِ النسوة، و(**يُجْنَنَّ**) فعلُ مضارعٍ مسندٌ له أيضًا، فأصلُه قبلَ دخولِ نونِ الضميرِ (**جُنَّ**)، وأمَّا (**تُبْلَوُوْنَنَّ**) فإنَّ النوناتِ الثلاثَ فيه زوائدُ كما علمتَ، والثِّقَلُ إنما يحصل بالزائدِ دونَ الأصليِّ، فقد ظهر الفرقُ بين المثالين [٤].

قوله (**واوُ الجماعةِ ونونُ التوكيدِ**) - بالرفع - بدلٌ من (**ساكنان**) الذي هو فاعلُ

---

(١) الأدقُّ أن يقول: «منَ (**البلاء**) لا منَ (**الابتلاء**)؛ لأنَّ المجرَّدَ لا يُؤخَذ من المزيد، وإنما يُؤخَذ المزيدُ مِنَ المجرَّدِ صرفيًّا، وقد يُجَابُ له بأنْ يُحمَل على الاشتقاقِ اللغويِّ، وهو: (**اشتراكُ الكلمتَين في حروفِ الأصلِ ومعنى الأصلِ**)، كما عرَّفه الرضيُّ في شرحه على الشافية (٢ / ٣٣٤).

(٢) المحكم (**ب ل و**) (١٠ / ٤٣١ - ٤٣٢).

(٣) «قوله: (**أي: للتَّخلُّصِ منه**) هذا التقديرُ لا يُحتَاجُ إليه إلا إذا اعتُبِرَ أنَّ العلَّةَ غائيَّةٌ متأخِّرَةٌ في الوجودِ، وأمَّا إذا كانت علَّةً باعثةً سابقةً في الوجودِ فلا، تَأَمَّلْ» تقريراتُ الإنبابي (ص: ٤٣).

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٢١).

(**اجتمع**)، قوله: (**فحُرِّكَت الواوُ بالضمة**) دون غيرِها مِنَ الحركات لمناسبةِ الضمّة لها، وإنما لم تُحَرَّكْ نونُ التوكيدِ الأُولَى لأنها مُدغَمَةٌ في الثانية، والمُدْغَمُ لا يكونُ إلا ساكنًا، فلم يُمْكِن تحريكُها، إذ لو تحركَّتْ انفكَّ الإدغامُ مع كونِه واجبًا لاجتماعِ المثلَين.

قوله: (**ولم تُحذَف**) أي: الواوُ قوله: (**لعدم ما يدلُّ عليها**) أي: لعدمِ وجودِ ما يدلُّ على الواوِ، وهو خصوصُ الضّمّةِ، فإنْ قلت: هلَّا حُذِفَت النونُ المشدَّدةُ؟ فالجواب أنه جِيءَ بها لِغَرَضٍ وهو التوكيدُ، فلو حُذِفَتْ فات ذلك الغرضُ.

قوله: (**يَجِبُ قَلْبُها أَلِفًا**)، أي: عملاً بمقتضى القاعدةِ السابقة، قوله: (**لا اعتدادَ بها**)، أي: في إعلالِ الكلمةِ وتغييرِها.

قوله: (**أصلُه**) أي: بعدَ التوكيد، وأمّا أصلُه قبلَ التوكيد (**لَتُبْلَوَان**) [1]، قوله: (**لَتُبْلَوَانِنَّ**) بثلاث نونات زوائدَ، الأُولَى نُونُ الرَّفعِ، والثانيتان نونُ التوكيدِ، قوله (**لِتَوَالِي النُّونات**) أي: الزوائد الثلاث، ولمّا حُذِفَت نونُ الرَّفعِ الْتَقَى ساكنان ألفُ الاثنين، ونونُ التوكيدِ الأُولَى المُدَغَمَةُ في الثانية، وحَرَّكوا النونَ الثانيةَ من نون التوكيدِ الثقيلةِ بالكسرةِ تشبيهًا لها بنون المُثَنَّى بجامعِ الوقوعِ بعدَ ألفِ الاثنين، وإن كانتْ هنا ضميرًا فهي اسمٌ، وفي المُثَنَّى حرفٌ، ثم هذا الكسرُ ليس لأجلِ التخلُّصِ مِنَ التقاءِ السُّكُونَين، بل اغْتُفِرَ التقاءُ السُّكُونَين هنا؛ لأنه يجوز في مواضعَ منها إذا كان الأولُ حرفَ علَّةٍ قبله حركةٌ من جنسه، والثاني مُدْغَمٌ كهذا المثال[2]، ولم تُحذَفِ الألفُ؛ لأنها لو حُذِفَت الْتبَس فعلُ الاثنَين بفعلِ الواحدِ،

---

(١) هذا جوابُ (**أمّا**)، وصوابُه أن يقول: فـ(**لَتُبْلَوَان**) بإدخال الفاء على الجواب.

(٢) قال الرضيُّ: «....، وإنما أَمْكَنَ ذلك – أي: التقاء الساكنَين – مع حروف العلة؛ لأنّ هذه الحروفَ هي الروابطُ بين حروفِ الكلمةِ بعضُها ببعضٍ؛ وذلك أنك تأخذ أبعاضَها – أعني الحركات –، فتَنْتَظِمُ بها بينَ الحروفِ، ولولاها لم تَتَّسق، فإذا كانت أبعاضُها هي الروابطَ، وكانت إحداهما وهي ساكنةٌ قبل ساكنٍ آخرَ مَدَدْتَها، ومَكَّنْتَ صوتَك منها حتى تصير ذاتَ أجزاءٍ، فتتوصَّل بجزئها الأخيرِ إلى ربطِها بالساكنِ الذي بعدها، ولذلك وجب المدُّ التامُّ في أولِ مثلِ هذين الساكنَين». شرح الشافية للرضي (٢ / ٢١١).

ولم تُحَرَّكِ النونُ الأولى مِن نونَي التوكيدِ؛ لأنها مُدْغَمَةٌ في الثانيةِ، فلا يمكن تحريكُها ولم تُحْذَفْ لأنه جيء بها لغرَضٍ وهو التوكيدُ، فحَذْفُها يُنافي ذلك الغرضَ، ولم تُقلَبِ الواوُ ألفًا مع أنها تَحرَّكتْ وانْفَتَح ما قبلها؛ لأنها لو قُلبَتْ ألفًا لزم التقاءُ ساكِنَين الألفِ المُنقلِبَةِ عن الواوِ وألفِ الاثنَين (١).

قوله: (**أصلُه: لَتُبْلَويْنَنَّ**) أي: بعد التوكيد، وأمّا قبلَه فأصلُه (**لتُبلَوِينَ**) بوزن (**تُنْصَرِين**). قوله: (**وانفتَحَ ما قبلَها**) أي: فقُلِبَتْ ألفًا عمَلاً بمُقتضَى القاعدة، قوله: (**فحُذِفَتِ الألفُ**) وإنما خُصَّتْ بالحذفِ دون الياءِ، مع أنّ التخلُّصَ مِن التقاءِ الساكنَين يحصُل بحذفِ الياءِ أيضًا؛ لأنّ الألفَ جزءٌ مِنَ الكلمة بخلاف الياء.

قوله: (**فحُرِّكَتِ الياءُ**)، أي: ليحصل التخلُّصُ مِنَ التقاءِ الساكنَين، وإنما خُصَّتْ تلك الياءُ بالتَّحرِيك، ولم تُحْذَف لِعَدَم ما يدلُّ عليها مِنَ الحركات قبلها، وهي الكسرةُ، وإنما لم تُحذَفِ النونُ المشدّدةُ؛ لأنه جِيء بها لِغرَضٍ، وحذفُها يُنافي ذلك الغرَضَ، ويأتي في الياءِ هنا ما تقدَّم في الواوِ ومِنَ السؤال والجوابِ المذكورَين في كلامِ المصنِّفِ (٢).

قوله: (**لِتوَالِي النُّونات**)، وأمّا إذا حُذِفَتْ لا لِتوَالِي الأمثالِ بل لِلْجَازِمِ؛ فإنها لا تُقدَّرُ، نحو: ﴿**وَلَا يَصُدُّنَّكَ**﴾(٣)، ﴿**وَلَا تَتَّبِعَانِّ**﴾(٤)، ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ**﴾(٥)، أصلُ الأولِ قبلَ التوكيدِ ودخولِ الجازم (**يَصُدُّونَك**) حُذِفَت نونُ الرفع عند دخولِ الجازمِ، وهو لا الناهيةُ، فصار (**يَصُدُّوك**)، ثم أُكِّدَ بالنونِ الثقيلةِ، فالْتَقَى ساكنان،

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢١٩ – ٢٢١).

(٢) ينظر: (ص: ٢٨٢–٢٨٤).

(٣) (القصص: ٨٧).

(٤) (يونس: ٨٩).

(٥) (مريم: ٢٦).

وهما واوُ الجماعة، والنونُ الأُولَى مِن نونِ التوكيدِ المُدغَمَة في الثانية، ثم حُذِفَتِ الواوُ لِدلالةِ الضَّمةِ قبلها عليها، فصار (**يصُدُنَّك**).

وأصلُ الثاني قبلَ التَّوكيدِ والجازمِ (**تَتَّبِعَانِ**)، حُذِفَت نونُ الرفعِ لِلجازمِ، وهو لا الناهيةُ، فصار (**لا تَتَّبِعَا**)، ثم أَكَّدوا بنونِ التَّوكيدِ الثقيلةِ، فالْتقَى ساكنان، وهما الألفُ والنونُ المُدغَمةُ، لا جائزٌ أنْ تُحْذَفَ الألفُ؛ لئلَّا يلتبسَ فعلُ الاثنَين بفعلِ الواحدِ، ولا النونُ؛ لئلَّا يفوتَ الغرَضُ الذي جِيءَ بها لأجلِه، ولا يُمْكِن تحريكُ النُّونِ الأولى مِن نونِ التَّوكيدِ الثقيلةِ؛ لأنها واجبةُ الإدغامِ، وتحريكُها يمنَع مِن ذلك، فحُرِّكَتِ النُّونُ الثانيةُ بالكسرِ كنونِ المثنَّى، واغْتُفِر هنا التقاءُ السُّكونَين كما في (**لَتُبْلَوَانَّ**).

وأصلُ الثالثِ قبلَ التَّوكيدِ ودخولِ الجازم (**تَرأَيِيْنَ**) بِهمزةٍ مفتوحةٍ بعدَ الراءِ الساكنةِ، وبعد الهمزةِ ياءٌ مكسورةٌ، فياءٌ ساكنةٌ بوزن (**تَمْنَعِينَ**)، فالراءُ فاءُ الكلمةِ، والهمزةُ عينُها، والياءُ الأولى لامُها، نُقلَت حركةُ الهمزةِ إلى الرَّاء، ثم حُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفًا لِكثرة الاستعمالِ، فصار (**تَرَيِيْنَ**) بفتحِ الراءِ وكسرِ الياءِ الأولى وسكونِ الثانية، قُلِبَتِ الياءُ الأولى ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فالتقت ساكنةً مع الثانيةِ الساكنةِ فحُذِفَت؛ لأنها جزءُ كلمةٍ، فصار (**تَرَيْنَ**) بِفتْحِ التاء والراء وسكون الياء، ثم دخل الجازمُ، وهو (**إنْ**) الشرطيّةُ المُدغَمَةُ في (**ما**) الزائدةِ، فحُذِفَتِ النونُ فصار (**إمّا تريْ**) بسكون الياء بعدَ الراءِ المفتوحة، ثم أُكِّدَ بنونِ التوكيدِ الثقيلةِ، فالتقى ساكنان، وهما ياءُ المخاطبة والنونُ المدغمةُ، وحَذْفُ أحدهما مُتَعَذِّرٌ، فحُرِّكَتِ الياءُ بحركةٍ تُجانِسها، وهي الكسرةُ وفيه ما تقدَّم مِن السؤالِ والجوابِ في كلام المصنف (١).

---

(١) ينظر: (ص: ٢٨٤-٢٨٥).

والإعرابُ في هذه الأمثلةِ الثلاثةِ لفظيٌّ لأنه يُحْذَفُ النونُ للجازم، لا تقديريٌّ وأن النونَ حُذِفَت لِتوالِي الأمثالِ كالأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصنفُ.

ثانيا: ما يُقدّرُ فيه حركة:

ش: والذي يُقدَّر فيه حركةٌ قسمان، ما يُقدَّر تَعَذُّرًا، وهو ما في آخرِه ألفٌ كـ (يَخْشَى)، فإنه يُقَدَّرُ فيه الضَّمَّةُ والفتحةُ، نحو: (هو يَخْشَى)، و(لَنْ يَخْشَى)، وما يُقدَّر استِثقالاً، وهو ما في آخِرِه واوٌ كـ (يدعو)، وما في آخِرِه ياءٌ، نحو: (يَرْمِي)، فإنه يُقدَّر فيه الضمةُ، وتظهر الفتحةُ على الواو والياء لخفّتِها.

ح: قوله: (**ما تُقَدَّرُ**) (**ما**) موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ واقعةٌ على (**قِسْم**) و(**تُقَدَّرُ**) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ يعود على (**الحَرَكَة**) و(**تَعَذُّرًا**) منصوبٌ على التمييزِ، أو مفعولٌ لأجله، وجملةُ (**تُقَدَّر**) مِنَ الفعلِ وضميرِه صفةٌ أو صلةٌ جرَتْ على غيرِ مَن هي له، ومثلُه يقال في قوله: (**وما تُقَدَّر استِثقالاً**).

ومِما تُقدَّر فيه الحركةُ للتعذُّرِ أيضًا ما اشْتَغَلَ آخِرُه بحركةِ النقلِ كما في قول القائل:

٢٦- ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعلَه (١)

---

(١) عجز بيتٍ مِنَ الطويلِ لعامر بن جوين الطائي، وصدره:

فلم أرَ مثلَها خُبَاسَةَ واحد

و(**الخُبَاسَة**) بمعنى الغنيمة، أو الجباية، أو المظلمة، و(**نَهْنَهْتُ**) بمعنى: زجرتُ، وكففتُ، والمعنى وصف غنيمة هَمَّ في أخذها ثم نهى نفسَه عن ذلك، والشاهدُ عند المحشي تقدير الضمة في (**أفعل**) التي هي علامةُ الرفع، لاشتغال المحل بالفتحة المنقولة من الضمير، والبيتُ عند سيبويه شاهدٌ لحذف (**أن**) الناصبة للمضارع بلا مُسَوِّغٍ للضرورةِ الشعريَّة، والأصل: (**كِدْتُ أنْ أفعلَه**)، أو (**كدتُ لأنْ أفعلَه**). شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٢٠٢)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٨٨٥ - ١٨٨٦)، وشرح شواهد المغني (ص: ٩٣١ - ٩٣٢).

بفتح اللامِ، والأصلُ (**أَفْعَلُهَا**)، فحُذفَتِ الألفُ اعتباطًا، ثم نُقلَت حركةُ الهاءِ - وهي الفتحةُ - إلى اللّامِ بعدَ سَلْبِ ضمّتِها التي هي علامةُ الرفعِ، فصار الرَّفعُ مُقدَّرًا فهو مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على آخره منع مِن ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة النقل(١)، أو سكَن آخرُه للإدغامِ، نحو: (**يَضْرِبْ بَكْرٌ**) فإنّ (**يضربْ**) مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على آخرِه منع مِن ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بالسكون العارض لأجلِ الإدغامِ، ولم يتعرَّضِ المصنفُ لهذا؛ لأن التعذُّر فيه ليس ذاتيًّا بل عرضيٌّ، وكلامُه في التعذُّرِ الذاتيِّ، والفرقُ بينهما أنّ الأولَ التعذُّرُ فيه لِمانعٍ بحيث لو أُزيل ذلك المانعُ ظهرتِ الحركةُ، وأمّا الثاني فإن التعذُّرَ فيه غيرُ مُنفَكٍّ، إذ الألفُ في (**يخشى**) مثلاً دائمًا ساكنةٌ فلا تقبل الحركةَ فالتعذُّرُ ذاتيٌّ، وما بالذَّاتِ لا يزول(٢).

قوله: (**وهو ما في آخرِه ألفٌ**)، لو حُذف (**في**) لكان أخصرَ وأوضحَ؛ لأنّ الألفَ نفسُ الآخرِ، لا أنها في الآخرِ، فزيادةُ لفظةِ (**في**) تُحْوِجُ للتكلُّف، قوله: (**فإنه تُقَدَّرُ فيه الضمَّةُ فقط**)؛ وذلك لأن كلًّا مِنَ الواوِ والياءِ حرفٌ ثقيلٌ، وتحريكُه بالضمَّةِ يَزيدُه ثقلاً، فقُدِّرَتِ الضمّةُ لذلك، فيكون المانعُ مِن ظهورِها الثقلُ، قوله: (**وتظهر الفتحةُ**)، وأمّا عدمُ ظهورِها في نحوِ قول كعبِ بن زهير رضي الله عنه:

٢٧- أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها(٣)

---

(١) معنى هذا أن (**أفعلَه**) في البيت أصله (**أفْعَلُها**) والفعل مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمةُ الظاهرةُ على آخره، والضمير في محل النصب مفعولٌ به، وهو عائد على (**خباسة**)، فحُذفت الألفُ من الضمير اعتباطًا، فنُقلت فتحةُ هاءِ الضميرِ إلى ما قبله بعد حذف الضمة التي هي علامة الرفع، فصار المضارعُ مرفوعًا، وعلامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ منع مِن ظهورِها اشتغال المحل بحركة النقل. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٢٠١ - ٢٠٢)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٢٥).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٢٥ - ٢٢٦).

(٣) صدرُ بيتٍ من البسيطِ من قصيدةٍ لسيدنا كعب بن زهير في مدح رسول الله ﷺ والاعتذارِ له، وعجزُه:

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقول الشاعر:

٢٨- ما أقْدَرَ اللهَ أن يُدْنِيْ على شَحَطٍ (١)

فقيل: ضرورة، وقال بعضُهم: هو اختيارٌ، وخُرِّجَ عليه قراءةُ بعضِهم ﴿أَوْ يَعْفُوُ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾(٢) بسكون الواو (٣).

●●●

= والشاهدُ فيه تقديرُ الفتحةِ في المضارع المعتلِّ بالواوِ (**أن تدنو**)، وفيه شاهدٌ آخر على إلغاء فعل (**إخال**) مع تقدمه على معموليه، ولو أُعْمِل لقيل: (**تنويلا**) بالنصبِ، والروايةُ المشهورةُ للبيتِ في نسخ ديوانه:

أرجـــو وآمُـلُ أنْ يَعْــجَـلْنَ في أبَـدٍ ... ومـــا لـهُنَّ طوالَ الدَّهْرِ تَعْــجِـيلُ

وعليه يسقط الشاهدان في البيت. ينظر: ديوان كعب بن زهير (ص: ٦٢)، تح: الأستاذ علي فاعور، نش: دار الكتب العلمية، وخزانة الأدب (٩ / ١٤٣ -١٥٣)، (١١ / ٣١١)، ومعجم الشواهد (٦ / ٣٥٨).

(١) صدرُ بيتٍ من البسيط لِجُنْدُج بنِ حُنْدُج المرِّيِّ، وعجزُه:

مَن دارُهُ الحُزْنُ مِمَّن دارُهُ صُولُ

و(**شحط**) بمعنى: بعد، و(**الحُزْنُ**) اسم موضع في بلاد العرب، و(**صُول**) اسم ضيعةٍ من ضياعِ جرجان، ومعناه نفي المستحيل عن الله، فهو قادر على أن يجمع بين الشتيتَين، والشاهد فيه هنا تقدير الفتحة في الفعل المعتل بالياء، ينظر: المقاصد النحوية (١ / ٢٥٩ -٢٦١)، ومعجم الشواهد (٦/ ٣٠٥).

(٢) (البقرة: ٢٣٧).

(٣) قراءة الحسن البصري، فتسقط الواو في حالة الوصل لالتقاء الساكنين، ينظر: المحتسب (١ / ١٢٥ – ١٢٧)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٩٤)، ومعجم القراءات (١ / ٣٣٣).

أقسام المبني من الأفعال

ش: والمَبْنِيُّ منَ الأفعالِ قسمان، مبنيٌّ على الفتح كـ (ضربَ، واستخرجَ) إذا لم يتَّصِلْ به ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ، أو واوُ الجماعةِ، ومبنيٌّ على السُّكونِ، أو نائبِه، فالأولُ كـ (اضْرِبْ)، فإنه مبنيٌّ على السكونِ، والثاني كـ (اغْزُ، واخْشَ، وارْمِ)، و(قُولا، وقُولُوا، وقُولِي)، فإنه مبنيٌّ على نائبِ السُّكونِ، وهو الحَذْفُ، فالمحذوفُ مِن (اغْزُ) الواوُ، والضمّةُ قبلَها دليلٌ عليها، ومن (اخشَ) الألفُ، والفتحةُ قبلها دليلٌ عليها، ومِن (ارمِ) الياءُ، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها، ومِن (قُولاَ، وقُولُوا، وقُولِي) النونُ.

ح: قوله: (**إذا لم يتَّصلْ به ضميرُ رفعٍ مُتَحَرِّكٌ**) تقييدٌ لقوله: (**مبنيٌّ على الفتحِ**) فخرَج بالضميرِ الاسمُ الظاهرُ، نحو: (**ضرب زيدٌ**) وبالرفعِ ضميرُ النَّصبِ، نحو: (**ضَرَبَكَ - وضَرَبَهُ**)، وبالمتحرِّك الساكنُ، نحو: (**ضَرَبَا**)، فإنه في هذه الأمثلةِ يُبنَى على الفتحِ الظَّاهرِ، وما ذكرناه من أنّ الفتحةَ في (**ضَرَبَا**) فتحةُ بناءٍ هو الصحيحُ؛ لأنه حيث حصلتْ بها المناسَبةُ، اسْتُغْنِيَ عن جعلِها لمجرَّدِ المناسبةِ (١)، وبعضُهم جعلَها لمجرَّدِ المناسَبةِ؛ فتكون حركةُ البناءِ مُقَدَّرَةً.

وإنما سكَن آخرُه مع ضميرِ الرَّفعِ المُتحرِّكِ لِكراهة تَوالِي أربعِ مُتحَرِّكاتٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، في نحو: (**ضرَب**)، وحُمِل عليه نحوُ: (**أكرَمْت**)، و(**اسْتَخْرَجْتُ**) (٢)، فالفعلُ مبنيٌّ على فتح مقدَّرٍ منَع مِن ظهورِه هذا السكونُ

---

(١) فرائد العقود العلوية (١ / ٢٢٩).

(٢) هذا هو المشهورُ، غيرَ أنّ ابنَ مالكٍ على أنّ تسكينَ آخر الماضي إذا اتصل به ضميرُ الرفعِ المتحرِّكُ للتفرقة بين (نا) الدالة على الفاعلين والدالة على المفعولين، فالضمير مع ساكن الآخر (**أكرمْنا**) فاعلٌ، ومع مفتوح الآخر(**أكرمَنا**) مفعول به، وحُمِل على (نا) الدالة على الفاعلين تاءُ الضمير ونونُ النسوة. شرح التسهيل (١ / ١٢٤ - ١٢٥)، وينظر: التذييل والتكميل (٢ / ١٤٤ - ١٤٥)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٢٨ - ٢٢٩).

العارضُ، وإنما ضُمَّ مع الواوِ في نحو: (**ضَرَبُوا**) طلبًا لِلْمُشاكَلة، فهذه الضمةُ ضمةُ مُنَاسَبَةٍ، فهو مبنيٌّ على فتحٍ مقدَّرٍ منَع مِن ظهوره اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبة، هذا هو الراجحُ (١)، وذهب بعضُهم إلى أنه إنِ اتَّصل به ضميرُ الرَّفعِ المتحرِّكُ بُنِيَ على السكون، وإنِ اتَّصَل به واوُ الجماعةِ بُنِيَ على الضمِّ، وهو ظاهرُ كلامِ الشارح، فإنْ أردتَ تخريجَ كلامِه على الطريقةِ الأولى الراجحةِ قيَّدْتَ الفتحَ في قوله: (**مبنيٌّ على الفتح**) بالظاهرِ، أي: أنَّ الماضيَ يُبْنَى على الفتحِ الظاهرِ إذا لم يتَّصِلْ... إلخ، أي: مُدَّةَ عدمِ اتِّصالِ ما ذُكِر به، وإلاَّ بأنِ اتَّصَل به ما ذُكِر بُنِيَ على فتحٍ مُقَدَّرٍ.

قوله: (**فإنه مبنيٌّ على السُّكونِ**)، سواءٌ كان ذلك السكونُ لفظيًا كـ (**اضرِبْ**) أو تقديريًا كـ (**اضْرِبِ الرَّجُلَ**) فإنه مبنيٌّ على سُكونٍ مُقَدَّرٍ منَع منه اشْتِغالُ المحلِّ بالكسرةِ التي اجْتُلِبَتْ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ السُّكونَيْن، ثم مَحَلُّ بناءِ فعلِ الأمرِ على السُّكونِ إذا لم تُباشِرْه نونُ التَّوكيدِ، فإنْ باشرتْه بُنِيَ على الفتحِ نحوُ (**اضْرِبَنَّ**) و(**اضْرِبَنْ**) (٢).

---

(١) قال سيبويه: «والفتحُ التي لم تجرِ مجرى المضارعة قولهم: (**ضرب**)، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعلِ كان معناه (**فعل**)، ولم يُسَكِّنوا آخرَ (**فَعَل**)؛ لأنَّ فيها بعضَ ما في المضارَعة، تقول: (**هذا رجلٌ ضربنا**)، فتصف بها النكرةَ، وتكون في موضع (**ضارب**) إذا قلت: (**هذا رجلٌ ضاربٌ**)، وتقول: (**إن فعل فعلتُ**)، فيكون في معنى: (**إن يفعل أفعل**)، فهي فعلٌ كما أنَّ المضارع فعلٌ، وقد وقعت موقعَها في (**إنْ**)، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعةُ في الوصف، فلم يُسَكِّنوها كما لم يُسَكِّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكِّنَ، ولا ما صُيِّرَ من المتمكِّنِ في موضعٍ بمنزلة غيرِ المتمكِّن،...، ولا ضَمَّ في الفعلِ» الكتاب (١ / ١٦ - ١٧)

(٢) الأمرُ المُؤكَّدُ بنونِ التوكيد يحتمل أن يكون مبنيًا على الفتح، فيقتضي تعديلُ المشهورِ من عبارات النحاة، وهو أنَّ الأمرَ يُبنَى على ما يُجزَم به مضارعُه، فيقال: الأمرُ يُبنى على ما يُجزم به مضارعُه إنْ كان المضارعُ معربًا، ويُبنَى على ما يُبنَى عليه مضارعُه إنْ كان المضارعُ مبنيًا، وهذا ما عليه المُحشي، ويحتمل أن يكون الأمرُ المؤكَّدُ بنونِ التوكيد مبنيًا على السكونِ المقدَّرِ منع مِن ظهورِه اشتغالُ المحلِّ بالفتحة التي اجْتُلِبَت للتَخَلُّصِ مِنَ التقاءِ الساكنَين، وهو آخر الفعل، ونونُ التوكيد الخفيفة، أو أحدُ نوني التوكيد الثقيلة، وهذا ما ذهب إليه الشيخُ محيي الدين عبد الحميد في التحفة السنية، وهو الراجح عندي لما فيه من طرد الباب على وتيرةٍ واحدة، وتعديلِ المشهور من عبارات النحاة. ينظر: التحفة السنية للشيخ محيي الدين عبد الحميد (ص: ٥٢)، والدرر السنية في قواعد العربية لشيخَينا الأستاذ الدكتور محمد المحرصاوي، والأستاذ الدكتور عادل سرور (١ / ٩٩ - ١٠٠).

قوله: (والثاني كاغْزُ واخْشَ وارْمِ) محلُّ بناءِ ما ذُكر على الحذْفِ إذا لم تَتَّصِلْ به نونُ النِّسْوة ولم تُباشِرْه نونُ التوكيد، فإنِ اتَّصَلَتْ به نونُ النِّسوة بُنِيَ على السُّكونِ نحو: (اغْزُوْنَ) و(اخْشَيْنَ) و(ارْمِينَ)، وإنْ باشَرَتْه نونُ التوكيدِ بُنِيَ على الفتحِ نحو: (اغْزُوَنَّ) و(اخْشَيَنَّ) و(ارْمِيَنَّ).

مسألة دقيقةٌ:

وبقِيَ ههنا مسألةٌ دقيقةٌ ينبغِي التنبيهُ عليها، وهو أنّه قد يدخُلُ بعضَ الأفعالِ مِن فِعْلِ الأمرِ الإعلالُ حتى يبقَى على حرفٍ واحدٍ، وذلك كفعلِ الأمر مِن (وأَى) بمعنى: وعد [(١)]، وأصلُ (وأَى): (وَأَيَ) كـ (ضَرَبَ) تحرَّكت الياءُ، وانفتَح ما قبلها، قُلِبَت ألفًا، ومُضارِعُه (يَئِي) وأصله: (يَوئِي)، كـ (يضرِب)، حُذِفَتِ الواوُ لِوقوعِها ساكنةً بينَ عدُوَّتَيها الفتحةِ والكسرةِ، وحُذِفَت الضمّةُ التي على الياءِ للثقَلِ، فصار (يَئِي)، وفعلُ الأمرِ منه (إِهْ) بهاءِ السكتِ، وأصلُه: (اوئِي) كـ (ارمِي)، فحُذِفتِ الياءُ؛ لأنّ الأمرَ مَبْنِيٌّ على حذفِ حرفِ العلّة، وحُذِفَتِ الواوُ حملاً لحذفِها هنا على حذفِها في المضارعِ فصار (اإِ)، حُذِفَت همزةُ الوصلِ استغناءً عنها، فصار (إِهْ)، وأُلْحِقَتْ به هاءُ السَّكتِ لأجل الوقفِ، وأمّا في الوصل فتُحذَف الهاءُ [لفظًا][(٢)] لا خطًّا، وعلى ذلك يتخرَّجُ جوابُ اللُّغْزِ المَشهورِ، وهو:

إِنَّ هِنْدُ المَلِيحَةُ الحَسْناءَ وَأْيَ مَن أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ [(٣)]

---

(١) ينظر: الصحاح (و أ ي) (٦ / ٢٥١٨).

(٢) في ص (وصلاً) بدلا من (لفظًا)، وهو تحريفٌ في الظاهر.

(٣) البيتُ من الخفيف منسوبٌ إلى يوسف بن أحمد الصقلي، وليس من الشواهد النحوية، بل من الأبيات المصنوعة للتمرين واللغز، وجاء بعده:

فَعَسَى أنْ يكونَ يُحسِنُ مَن قد كان من قبلِ ذاك أنْ قد أساء

ينظر: الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٠١)، ومغني اللبيب (ص: ٧٢).

فإنَّ ظاهرَه أنَّ (**إنّ**) حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، فيُقال حينئذ: كيف رَفَعَتْ (**إنّ**) الاسمَ، وهو (**هند**)؟ وأيُّ مُوجِبٍ لحَذفِ التنوينِ فيها [1]؟

وجوابه أنّ الهمزةَ فعلُ أمرٍ، والنونُ للتَّوكيد، والأصلُ (**اوإيْنَ**)، حُذفَت النونُ؛ لأنَّ الأمرَ مِنَ الأفعالِ الخمسةِ يُبْنَى على حذفِ النُّونِ، فصار (**اوئي**) ثم حُذفَت الواوُ مِن فعلِ الأمر حملاً على المضارعِ، فصار (**ائي**)، فحُذفَت الهمزةُ الأولى استغناءً عنها، فصار (**إي**)، ثمّ أكّدوا بنونِ التوكيد الثقيلة، فحُذفَت الياءُ لالتقاءِ الساكنَين، فصار (**إنَّ**)، و(**هند**) منادى مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب، أي: يا هند، فحرفُ النِّداءِ محذوفٌ، و(**المليحةُ**) نعتٌ لها بحسبِ اللَّفظ، و(**الحسناءَ**) نعتٌ لها على المحلِّ؛ لأنّ المنادى في محلِّ نصبٍ، أو مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: أمدح الحسناءَ، أو صفةٌ لِموصوفٍ محذوفٍ، أي: عِديْ يا هندُ الخُلّةَ أو الحالةَ الحسناءَ، و(**وأْيَ**) مفعولٌ مطلقٌ لقوله: (**إنَّ**)، أي: عِدي، وعَدُّوا (**مَن**) اسمَ موصولٍ مضافًا لـ(**وأْيِ**)، وجملةُ (**أَضْمَرَتْ**) مِنَ الفعلِ وفاعله صلةُ (**مَن**) و(**لخلٍّ**) جارٌّ مجرورٌ متعلقٌ بقوله: (**أضمرتْ**)، و(**وفاءَ**) مفعولُ (**أضمرتْ**) [2].

ثمَّ إذا وقع قبلَ هذا الفعلِ - وهو (**إِهْ**) - ساكنٌ من كلمةٍ جاز نقلُ حركةِ الهمزةِ لذلك الساكنِ على قياسِ تخفيفِ الهمزة، فتُحْذَفُ حينئذٍ الهمزةُ، تقول: (**قُلِ بالخَيرِ يا زيدُ**)، أي: عِدْ بالخير، و(**هندٌ قَالَتِ بالخَيرِ يا عَمْرُو**) بتحريك لامِ

---

(١) «قوله: (**وأيُّ مُوجِبٍ لحذفِها**) إن كان استفهامًا إنكاريًا، أي: لا مُوجِبَ لحذفِ التنوينِ، فلا يصحُّ ذلك؛ إذ منعُ (**هند**) مِنَ الصرفِ هو الأخفى عند الجمهور، وإنْ قال أبو علي: الأفصَحُ الصرفُ، وإن كان استفهامًا حقيقيًا عنِ المُوجِب، هل هو بناؤه أو العِلّتان الفرعيّتان صحّ، لكنه خلافُ الظاهر، ويبقى أيضا مِن الأمورِ التي تُشكِل على جعلِها للتوكيد عدمُ ذكرِ الخبرِ، وعدمُ وجودِ ناصبٍ لـ(**وأي**)، ولعلَ المحشّيَ ترك ذلك لإمكانِ تقديرِ الخبر، أي: واعدتني بالوصل، وتقديرِ عاملٍ لـ(**وأيَ**)، أي: أَوْئِيْ» تقريرات الإنبابي (ص: ٤٦).

(٢) ينظر: الجنى الداني للمرادي (ص: ٤٠١)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص: ٧٢)، والألغاز النحوية لابن هشام (ص: ٥٢ - ٥٤)، وأوجز المقال في شرح تحفة الأطفال في بيان حقائق الأفعال لأحمد التجاني ثاني سعد الأزهري (ص: ٧٦-٧٨).

(**قلِ**) وتاءِ (**قالتِ**) بالكسر، فلم يبقَ مِن فعلِ الأمرِ غيرُ الكسرةِ المنقولةِ للامِ (**قُل**) وتاء (**قالت**)، وألْغز فيه بعضُهم بقوله:

فِي أيِّ لَفْظٍ يا نُحـــاةَ المِلَّـهْ ... حَـرَكَـةٌ قـامتْ مَـقـامَ الجُـمـلَهْ (١)

وقد ألغزْتُ فيما إذا نُقلَتْ حركةُ الهمزةِ للتاءِ في نحو: (قالتِ زيدُ) بقولي:

نُحَـاةَ العـصْـرِ مـا حـرفٌ إذا مـا ... تحـــرَّكَ حـــازَ أَجْـــزاءَ الـكَـلامِ

به التَّـحـريكُ قـامَ مـقـامَ فِـعلٍ ... بِـه اسْـتَـتَـر الـضـمـيرُ على الدَّوامِ

وحَلُّ اللُّغزِ أنّ الحركةَ التي تحتَ التاء قائمةٌ مَقامَ فعلِ الأمرِ وفاعله المُستَتِرِ فيه، فهذا فعلٌ واسمٌ، والتاءُ نفسُها حرفٌ؛ لأنها تاءُ التأنيثِ، فبِسبَبِ تحرُّكِها حازتْ أجزاءَ الكلامِ التي هي الاسمُ والفعلُ والحرفُ، وقوله: (**به استتر الضمير**) صفةٌ لفعلٍ، فإنّ فعلَ الأمر ضميرُه مستترٌ دائمًا لا يظهر أبدًا (٢).

●●●

---

(١) في كتاب الطراز في الألغاز للسيوطي (ص: ٦٢) ما نصه: "قال الشيخُ برهانُ الدين البقاعي في ثبته: أنشدنا شيخُنا الإمامُ محمد الأندلسيُّ الراعي لنفسه لغزًا في كلمةِ (إِ) بمعنى: إذا أتيت قبلها بكلمةِ (قُل)، ونقلتَ حركةَ الهمزةِ إلى اللام الساكنة، وحذفتَها:

حَـاجَـيْـتُكُمْ نُحَـاتَنَا المِصْـرِيَّه ... أُولِي الذُّكَـا والعِلْمِ والطَّعْـمِـيَّـه

مـا كَلِمَـاتٌ أربعٌ نَحْـوِيَّـهْ ... جُـمِـعْنَ في حَـرْفَـيْنِ لِلأُحْـجِـيَّـهْ

قال: وأنشدَنا في ذلك مختصِرًا:

فـي أيِّ لـفـظٍ يـا نُـحــاةَ المِـلَّـهْ ... حَـرَكَـةٌ قـامتْ مَـقـامَ الجُـمـلَهْ".

(٢) ينظر: الطراز في الألغاز للسيوطي (ص: ٨٤).

أنواع بناء الحروف

ش: والحروفُ كلُّها مبنيَّةٌ؛ لأنها لا يَتَداوَلُ عليها ما تَفْتَقِرُ في دلالتِه إلى الإعرابِ، وهي بالنِّسْبةِ إلى البناءِ أربعةُ أقسامٍ: قسمٌ مبنيٌّ على السكونِ، وهو الأصلُ نحو: (لمْ) مِنَ الحروفِ الجازمةِ، وقسمٌ مبنيٌّ على الفتح نحو: (ليتَ) مِنَ الحروفِ الناسخةِ، وقسمٌ مبنيٌّ على الكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنَين نحو: (جَيرِ) بفتح الجيمِ وسكون الياء التحتيَّةِ مِنَ الحروفِ الجوابيَّةِ، وقسمٌ مبنيٌّ على الضمِّ تشبيهًا بالغاياتِ نحو: (منذُ) مِنَ الحروفِ الجارَّةِ، بخلافِ الرافعة فإنها اسمٌ.

ح: قوله: (**والحروفُ كلُّها مَبْنِيَّةٌ**) إنْ جَعَلْتَ (**أل**) في الحروفِ للاسْتغْراق، فـ (**كل**) تأكيدٌ، فإن جعَلْتَ للجنسِ، فهي تأسيسٌ [1]، أي: إن كلَّ حرفٍ مِنَ الحروفِ مبنيٌّ؛ لأنَّ الأصلَ فيها البناءُ، فلا يُسْأَلُ عن علَّةِ بنائها، نعَمْ ما بُنِيَ منها على خِلافِ السُّكونِ يُعَلَّلُ كمَا سيذكرُه المصنفُ.

فإنْ قلتَ: قدْ أُعْرِبَ بعضُ الحروفِ كمَا في قولِ الشاعر:

٢٩ - أُلامُ عَلَى (لَوٍّ) ولَوْ كُنْتُ عالِمًا بِأذْنابِ (لَوٍّ) لمْ تَفُتْني أوائلُهْ [2]

فقد جُرَّتْ (**لو**) بـ (**على**) وهي حرفٌ؟

فالجوابُ أنَّ (**لو**) هنا أُرِيدَ لفظُها، وقد تَقرَّرَ أنّ الكلمةَ متى أُريد لفظُها

---

(١) (**التأسيس**) مصطلح بمعنى ما يقابل التوكيدَ، أي: ما يفيد معنى جديداً بحيث يُفتَقَد معناه بحذفه، وعليه يقال: (**الحال المؤسِّسة**)، في مقابل (**الحال المؤكدة**)، يقول الشريف الجرجاني: «التأسيس: عبارةٌ عن إفادةِ معنًى آخَرَ لم يكن حاصلاً قبله، فالتأسيسُ خيرٌ مِنَ التأكيد؛ لأنَّ حملَ الكلام على الإفادةِ خيرٌ مِن حمله على الإعادة» التعريفات (ص: ٤٦).

(٢) البيتُ من الطويل، وهو من أبيات سيبويه المجهولِ قائلوها، و(**الأذناب**) بمعنى العواقب التي يقابلها الأوائل، وجاء في رواية (**بأعقاب لَوٍّ**)، والشاهد فيه إرادة لفظِ الحرف دون معناه المصطلح على تسميته بالحرف. ينظر: الكتاب (٣ / ٢٦٢)، والمقتضب (١ / ٣٧٠)، وخزانة الأدب (٧ / ٣٢٠).

صارَتْ اسمًا سواءٌ كانتْ حرفًا أو فعلاً، فالكلماتُ كلُّها متساويةٌ في إرادةِ لفظِها، وإنما يَفْترقُ بعضُها عن بعضٍ باستعمالِها في مَعانيها، وأمثالُ هذا كثيرٌ، كقولِهم: (**مِن**) حرفُ جرٍّ، و(**ضَرَبَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**قدْ**) حرفُ تحقيقٍ، ونحوُ ذلك.

قوله: (**لأنَّها لا يَتوارَدُ عليها...**) إلخ الضميرُ في (**أنها**) يعود للحروفِ و(**يتوارَد**) أي: يتداوَل، و(**ما**) في قوله: (**ما تفتقر...**) إلخ واقعةٌ على (**مَعانٍ**)، وقولُه: (**في دلالتها**) أي: الحروف، (**عليها**) أي: على تلك المعاني، وهذه النسخةُ واضحةٌ، وأكْثَرُ النُّسَخِ: (**لأنها لا يتداوَل عليها ما يفتقِر في دلالته**)، فيحتاج لتكلُّفٍ في تصحيحِ هذه العبارةِ بأنْ يُجْعَلَ الضميرُ (**في دلالته**) راجعًا لـ (**مَا**) باعتبار لفظِها، وهو مِن قَبيلِ الحذفِ والإيصالِ، أي: دلالتها عليه، فحُذِفَ الضميرُ الأولُ، واتَّصَلَ الثاني بـ (**دلالة**) بعد حذْفِ الجارِّ، والمعنى: أنّ علَّةَ إعرابِ الاسمِ هو توارُدُ مَعَانٍ عليه يحتاج في تمييزِ بعضِها عن بعضٍ إلى الإعرابِ، فالفاعليةُ مثلاً إنما امْتازَتْ عن المَفعوليَّة بالرَّفعِ، والمَفعوليّةُ امْتازتْ عنها بالنَّصْبِ ونحو ذلك، ومعلومٌ أنَّ هذه مَعانٍ تَرْكِيْبِيَّةٌ يُدَلُّ عليها بِمَجْموعِ المُرَكَّب، وأمَّا الحروفُ فهي وإن دلَّت على مَعانٍ مُتعدِّدَةٍ كـ (**مِن**) فإنها تكون للابتداء وللتَّبعيضِ وغيرِ ذلك، لكن هذه المعانيَ المدلولةَ للْحروفِ تُسَمَّى معانيَ إفراديةً، والمَعاني الإفراديّةُ لا تفتقر للإعراب، فلو أُعْرِبَتِ الحروفُ لكان إعرابُها ضائعًا (١).

والحاصلُ أنّ الحرفَ غنيٌّ عن الإعرابِ؛ لأنّ له في كلِّ تركيبٍ معنًى لا يلتبسُ بغيرِه حتى يحتاجَ لأنْ يُمَيَّزَ بالإعرابِ، بخلاف الاسمِ فإنَّ المعانيَ الواردةَ عليه إنما تَتَمَيَّزُ عن بعضِها بالإعرابِ لِكونِها تُسْتَفادُ مِن التركيبِ.

قوله: (**بالنِّسبة إلى البناء**)، وأمّا بالنِّسبة إلى غيرِ ذلك فلها تقسيماتٌ أخرى كتقسيمِها إلى مختصٍّ ومشترَكٍ وإلى ما يعمَلُ وما لا يعمل، وما يعمل الجرَّ، وما

---

(١) أجاب عنه الحلبيُّ بقوله: «....، وفيه أنّ هذا غفلةٌ عن اعتبارِ الصيغةِ الواحدةِ، و(**مِن**) لا تحتمل هذه المعاني بصيغةٍ واحدةٍ في تركيبٍ واحدٍ» فرائد العقود العلوية (١ / ٢٣٤).

يعمل النَّصبَ، إلى غير ذلك من التقاسيم التي لا تخصُّنا هنا، قوله: (**وهو الأصل**)، أي: في كل مبنيٍّ، لا أنه الأصلُ في خصوصِ الحرفِ كما قد يُتَوَهَّمُ.

قوله: (**نحو ليت**) بُنِيَتْ على حركةٍ لئلَّا يلتقيَ ساكنان، وكانت نفسَ الفتحة للخِفَّةِ، قوله: (**مِن الحروفِ الناسخةِ**) حالٌ مِن (**ليت**)؛ لأنه قد أُريد بها لفظُها فتكون اسمًا معرفةً، والجارُّ والمجرورُ بعد المعارِف يُعْرَب حالاً كما هو القاعدة [1]، ومعنى كونِها ناسخةً أنها مُزِيلةُ رفعِ المبتدأ مِن النَّسْخ وهو الإزالةُ [2]؛ لأنّ الحروفَ الناسخةَ وهي (**إنَّ**) وأخواتُها التي منها (**ليت**) تنصب المبتدأ وترفعُ الخبرَ، نحو (**ليت الحبيبَ حاضرٌ**).

قوله: (**نحو: جَيْرِ**) بُنِيَتْ على حركةٍ لئلَّا يلتقيَ ساكنان لو بُنِيَتْ على السُّكونِ، وكانت كسرةً لِما قال المصنفُ [3]، قوله: (**مِنَ الحروفِ الجوابِيَّةِ**) يُقال فيه ما قيل في قوله: (**مِن الحروف الناسخة**)، والجوابيَّةُ نسبةٌ للجوابِ ضدُّ السؤال، نُسبَتْ إليه؛ لأنه يُجابُ بها السؤالُ كمَا يُجابُ بـ (**نَعَمْ**)، فإذا قال القائل: هل زيدٌ عندك؟ فالجوابُ بـ (**نَعَمْ**) أو (**جَيْرِ**)، وقد تُفْتَحُ الراءُ [4].

قال في المغني: « (**جَيْرِ**) بالكسرِ على أصلِ الْتِقاء الساكنَين كـ (**أمسِ**) وبالفتحِ

---

(١) « قوله: (**كما هو القاعدة**) فيه نظرٌ، بل هذه القاعدةُ مسلَّمةٌ في الجملِ، فيقال: هي بعد المعارف أحوالٌ، وبعد النكرات صفاتٌ، وأما في الظروف والجار فبعد النكرة صفةٌ، وبعد المعرفة يصحُّ جعلُه حالاً إن قُدِّر المتعلِّقُ نكرةً، وصفةً إنْ قُدِّر المتعلِّقُ معرفةً » تقريراتُ الإنبابي (ص: ٤٧).

(٢) الصحاح (ن س خ) (١ / ٤٣٣).

(٣) أي: لأن الكسرةَ الأصلُ في التخلُّصِ من التقاءِ الساكنين.

(٤) في معنى (جَيْرِ) خلافٌ على ثلاثة أقوال: **الأول**: أنها بمعنى: نعم كما قرر المحشي، **والثاني**: أنها بمعنى: حقًّا، نحو: (**جَيْرِ لا آتيك**)، ويؤيده الجمعُ بينه وبين (أجل) والتأسيس أولى من التأكيد، ويُبعده أنه إذا كان بمعنى حقا لزم أن يكون مصدراً لا حرفًا، **والثالث**: أنه مشتركٌ بين معنى نعم ومعنى حقًّا، وهو الأقربُ عندي. ينظر: الصحاح (ج ي ر) (٢ / ٦١٩)، والمحكم (ج ي ر) (٧ / ٥٠٦)، والجنى الداني (ص: ٤٣٣ – ٤٣٥)، ومغني اللبيب (ص: ١٧٣).

كـ (**أين**) و(**كيفَ**) حرفُ جوابٍ بمعنى: نَعَمْ، لا اسمٌ بمعنى: حقًّا [1]، وفي (**الجنى الداني**): (**جيرِ**) بكسرِ الرَّاءِ وفتحِها والكسرُ أشهرُ [2].

قوله: (**لِشَبَهِها بالغاياتِ**)، علّةٌ لكونِ البناءِ على خصوصِ الضمَّةِ، وأمّا علّةُ كونِ البناءِ على حركةٍ فالتخلُّصُ منَ التقاءِ الساكنَينِ، ووجهُ شبَهِها بالغاياتِ أنّ كلًّا مِن (**مُنْذُ**) والغاياتِ مُفتقرٌ في أداءِ معناه إلى غيرِه، فالغاياتُ مُفتقرةٌ للمضافِ إليه و(**منذُ**) مُفتقرةٌ للمجرورِ والعاملِ، لكنَّ هذا التعليلَ - وإن صحَّ - ليس خاصًّا بـ(**منذ**) بل هو عامٌّ في جميعِ حروفِ الجرِّ، فإنها كلَّها مفتقرةٌ إلى المجرورِ والعاملِ، فالأحسنُ أن يُقالَ: إنّ حركةَ الذالِ حركةُ إتباعٍ لِلْميمِ، والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، فلا يَمْنَع مِن الإتباعِ، قال في الغرة: ليس في الحروفِ ما هو مبنيٌّ على الضمِّ غيرُ (**منذ**) [3].

قوله: (**منَ الحروفِ الجارّةِ**) يُجَرُّ بها اسمُ الزّمانِ، لكنْ تارةً يكونُ ماضيًا، نحو: (**ما رأيتُهُ منذُ يومِ الجُمُعةِ**)، فتكون (**منذُ**) حينئذٍ بمعنى: (**مِن**)، وتارةً يكون حاضرًا، نحو: (**ما رأيتُهُ منذُ يومِنا**)، فتكون بمعنى: (**في**)، ومذهبُ الجمهورِ أنّ (**مُذْ**) محذوفةُ النونِ، وأصلُها (**منذُ**) فليستا كلمتَينِ أصليَّتَينِ مُستقلَّتَينِ، فإنْ كانتْ اسمًا ورُفِعَ بعدَها اسمُ زمانٍ، فإنْ كان ماضيًا نحو: (**ما رأيته منذُ يومُ الجمعةِ**)، فهي بمعنى: أولُ المُدَّةِ، وإن كان الزمانُ حاضرًا، نحو: (**ما رأيته منذُ شَهْرُنا**) فهي بمعنى جميعِ المدَّةِ.

قوله: (**فإنها اسم**)، أي: مبتدأٌ أو خبرٌ، تقول: (**ما لقيتُه منذُ يومان**)، فإنْ جعلْتَها مبتدأً فالتقديرُ: أمدُ عدَمِ اللّقاءِ يومان، وإن جعلْتَها خبرًا فالتقديرُ: بيني

---

(١) مغني اللبيب (ص: ١٧٣).

(٢) ينظر: الجنى الداني من حروف المعاني (ص: ٤٣٣).

(٣) لم أجد هذه العبارةَ بلفظِها في كتاب الغرة في شرح اللمع لابن برهان، ولكنه نقله عنه عليٌّ الحلبيٌّ في فرائد العقود العلوية (١ / ٢٣٦).

وبين لِقائه يومان، وإسنادُ الرفعِ إليها في قولِ المصنف: (**الرافعة**) ينبغي أن يُرادَ بها الواقعةُ مبتدأً؛ لأنها تكونُ رافعةً لِلخبرِ حينئذٍ، أمّا (**منذ**) الواقعةُ خبرًا فليستْ رافعةً وإنْ كانتْ اسمًا؛ لأنّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ لا رافعَ له، اللهمّ إلا على القولِ بأنّ كلًّا منهما رافعٌ لِصاحبه لكنّه ضعيفٌ، فلا يُخَرَّجُ كلامُ المُصنِّفِ عليه، بل يُخَرَّجُ على الرَّاجحِ مِن أنَّ المبتدأ رافعٌ للخبرِ (١)، وحينئذٍ يُراد بـ(**منذ**) في كلامه (**منذ**) الواقعةُ مبتدأً؛ لأنه قد قيَّدها بكونِها رافعةً، وقيل: إنّ (**منذ**) ليست رافعةً لِشيءٍ فليستْ مبتدأً ولا خبرًا، بل هي ظرفٌ مُضافٌ لِلْجملةِ بعدَها، و(**يومان**) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: انتهى اللقاءُ منذ مضَى يومان، ورُدَّ هذا القولُ بأنَّ فيه حذفَ الفعلِ بدونِ احتياجٍ إليه (٢)، وبقيَ فيها مِنَ الأوجهِ غيرُ ما ذُكِر (٣).

●●●

(١) «قوله: (**على الراجح مِن أنّ المبتدأ رافعٌ للخبرِ**)، أي: وليس الخبرُ رافعا للمبتدأ، فلعل الكلامَ على حذف لفظ (**فقط**)، وكان الأولى أن يقول: (**على الراجح مِن أنّ الخبرَ ليس رافعا للمبتدأ**)؛ لأن ما ذكره متَّفقٌ عليه» تقريرات الإنبابي (ص: ٤٧).

(٢) ينظر مزيد تفصيل في أحكام (**منذ ومذ**) في الغرة في شرح اللمع (٢ / ٦٣١ - ٦٤٦)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٤١٥ - ١٤٢٣)، (٤ / ١٧٥٠ - ١٧٥١)، والجنى الداني (ص: ٣٠٤ - ٣٠٥)، (٥٠٠ - ٥٠٤)، ومغني اللبيب (ص: ٤١٨ - ٤٢٠)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٣٦ - ٢٣٨).

(٣) «مِنَ الأوجُه أنّ (**يومان**) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وتلك الجملةُ صلةٌ للذال من (**منذ**)؛ لأنها (**ذو**) الطائيَّةُ تركَّبَتْ مع (**من**) الابتدائيَّة، وضُمَّتِ الميمُ إتباعًا، وحُذِفَتِ الواوُ، والتقدير: (**مِنَ الزمان الذي هو يومان**)» تقريرات الإنبابي (ص: ٤٩).

تعريف البناء، وأنواعه

تعريف البناء:

ش: والبناءُ - على القولِ بأنه معنويٌّ -: لزومُ آخرِ الكلمةِ حالةً واحدةً لغيرِ عاملٍ، كلزومِ (كمْ) للسكونِ، ولزومِ (أينَ) للفتحِ، ولزومِ (هؤلاءِ) للكسرِ، ولزومِ (حيثُ) للضمِّ، وعلى القولِ بأنه لفظيٌّ: ما جِيءَ به لا لبيانِ مقتضَى العاملِ من شَبَهِ الإعرابِ، وليس حكايةً ولا نقْلاً، ولا إتْباعًا، ولا تخلُّصًا منَ الساكنَين، فالحكايةُ نحو (مَن زيدًا)؟ لمن قال: (رأيت زيدًا)، والنقلُ نحو: ﴿فَمَنُ أُوتِيَ﴾(١)- بضمِّ النونِ - نقلاً منَ الهمزةِ، والإتباعُ نحو: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾(٢)- بكسرِ الدالِ - إتْباعًا لكسرِ اللامِ، والتخلُّصُ منَ الْتِقاءِ الساكنَين، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٣).

ح: قوله: (**والبناءُ على القولِ بأنّه معنويٌّ**)، (**البناءُ**) مبتدأ، وقولُه: (**لزومُ**) خبرٌ، والجار والمجرور متعلقٌ بمحذوفٍ حالٌ من (**البناء**)، ومجيءُ الحالِ هنا منَ المبتدأ؛ لأنه في الأصل مضافٌ إليه، أي: وتفسيرُ البناء حالةَ كونه جاريًا على القولِ بأنه معنويٌّ، و(**معنويٌّ**) نسبةٌ للمعنى من قَبيل نسبةِ الجزئيِّ للْكلِّيِّ؛ لأن المعنى أمرٌ كُلِّيٌّ يشملُ البناءَ وغيرَه، وإنما قدَّم البناءَ على الإعرابِ لقلَّةِ الكلام على أنواعه.
قوله: (**لزومُ آخرِ الكلمةِ**) بمعنى: أنّ آخرَ الكلمةِ لا يختلِف بسببِ دخولِ العاملِ، فشملَ ما لم يختلِفْ أصلاً كلزومِ (**كمْ**) للسكونِ، و(**هؤلاءِ**) للكسرِ، أو يختلف الآخِرُ لا بسببِ دخولِ العاملِ، نحو اختلافِ (**حيثُ**) بِسبَبِ اللُّغاتِ التِّسْعِ، وخرَج

---

(١) (الإسراء: ٧١).
(٢) (الفاتحة: ٢).
(٣) (البينة: ١).

نحوُ: (**الفتى**)، فإنّ اختلافَ آخره باختلاف العوامل مُقدَّرٌ فهو مُتغيِّرٌ تقديرًا (١)، وقوله: (**حالةً واحدةً**) مفعولٌ للمصدرِ الذي هو (**لزومُ**) المضافُ لفاعله، وهو آخرُ الكلمة. وقوله: (**لغير عاملٍ**) جار ومجرور حالٌ منَ (**اللُّزوم**)، قيل: وكان الأولَى حذفَه؛ لأنَّ أثرَ العاملِ يَعْرِضُ ويَزولُ، وليس لنا كلمةٌ تلزَمُ حالةً واحدةً لعاملٍ (٢)، وقد يُجاب بأنَّ هذا القيدَ ذُكِر لتحقيقِ الماهيّةِ كما هو الأصلُ في القيُودِ.

قوله: (**ولزوم: هؤلاء**) إنما بُنِيَتْ (**هؤلاء**) وبقيةُ أسماءِ الإشارةِ لكونها أشْبهتْ الحرفَ شبهًا تَضَمُّنيًّا؛ لأنها تَضَمَّنَتْ معنًى، وهو الإشارةُ، وحقُّ ذلك المعنى أنْ يُؤدَّى بالحرفِ، لكنّهم لم يَضَعُوا له حرفًا يدل عليه (٣).

قوله: (**وعلى القول بأنه لفظيٌّ**) عطفٌ على (**القول بأنه معنويٌّ**) أي: والبناءُ على القولِ بأنه لفظيٌّ (٤): (**ما جِيء به...**) إلخ، فـ (**ما جِيء**) خبرٌ عن (**البناء**)، والجارُّ والمجرورُ حالٌ منه على نحو ما تقدَّم لك، و(**جِيء**) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ للمجهولِ، و(**به**) نائبُ الفاعلِ، أي: جاء به الواضعُ أو وُجِد في آخرِ الكلمةِ المبنيَّةِ، والأحسنُ

---

(١) يشترك المبني وما يُقدَّر في آخره الإعرابُ في لزومِ آخرِ كلٍّ منهما حالةً واحدةً، ويشتركان في أنّ كلَّ منهما يُقدَّرُ فيه الإعرابُ لعلةٍ، والفرقُ بينهما أنّ علةَ ملازمةِ المبنيِّ حالةً واحدةً تتعلّق بالكلمةِ كلها، وعلة ذلك في المعرب تقديرًا تتعلّق بالحرف الأخير منه؛ ومن ثَمَّ يقال في المبني: إنه في محل رفع أو نصبٍ أو جرٍّ، ويُقَدَّرُ في المعرب تقديرا حركاتُ الإعرابِ على آخرِه. شرح الرضي على الكافية (١ / ٤٣).

(٢) يَرِدُ على هذه العبارةِ الكلماتُ المعربةُ التي تلزم حالةً واحدةً لارتباطها بعاملٍ واحدٍ أينما وُجدَت، نحو (**سبحان**) فإنه منصوبٌ دائمًا على المصدريةِ لا يُرفَعُ ولا يُجَرُّ، مع أنه معربٌ.

(٣) قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: «قد يقال: إنهم نصُّوا على أنّ اللامَ العهديَّةَ يُشارُ بها إلى معهودٍ ذهنا، وهي حرفٌ، فقد وضعوا للإشارةِ حرفًا هو (**أل**) العهديَّةُ، غايةُ ما في الباب أنها للإشارةِ الذهنيَّة، ولا فرقَ بينها وبين الخارجيَّة» عدة السالك في هامش أوضح المسالك (١ / ٣١).

(٤) يظهر لي أنّ الخلافَ في حقيقة البناء بين أن يكون لفظيا وأن يكون معنويًّا ليس أصيلاً كالخلاف في حقيقةِ الإعراب بينهما، وأقدَمُ مَن تطرَّق له في استقرائي المحدود هو الشيخ خالد الأزهري، ثم السيوطي في همع الهوامع (١ / ٥٨)، وظاهرُه أنه متفرِّعٌ على الخلاف في حقيقةِ الإعرابِ، ينظر بيان ذلك في كتابي علامات الإعراب بين الحركات والحروف (ص: ١١١٥٩ - ١١١٦٠).

مِن هذه العبارةِ أنْ يقال: ما لزِمَتْه الكلمةُ مِن شبَهِ الإعراب؛ لأن التعبيرَ بـ (**ما جِيء به**) يُوهِم أنّ البناءَ أمرٌ طارئٌ على الكلمةِ، وليس كذلك بل هو مُلازمٌ لها دائمًا.

قوله: (**لا لبيانِ مُقتضَى العاملِ**)، وأمّا (**ما جِيء به لِبيان مُقتضَى العاملِ**)، فإنه إعرابٌ وقوله: (**مِن شبَهِ الإعرابِ**) بيانٌ لـ (**مَا جِيء به**)، و(**شَبَه**) بفتح الشينِ والباءِ أو بكسرٍ فسكونٍ بمعنى: المشابهة [١]، وبيانُه أنّ الحركةَ في (**أمسِ**) مثلاً – وهي الكسرةُ – تُشَابِهُ الحركةَ في (**بزيدٍ**)، وإنما الفارقُ بينهما أن حركةَ (**بزيدٍ**) جِيء بها لِمُقتضَى العاملِ، فهي حركةُ إعرابٍ، وحركةُ (**أمسِ**) ليست كذلك، لكنّ بينهما مشابهةً في الصورةِ، فإنّ حركةَ البناءِ صورتُها ولفظُها كحركةِ الإعرابِ، و(**المُقتضَى**) – بفتحِ الضادِ – المطلوبُ [٢]، أي: أمرٌ اقتضاه العاملُ وطلَبَه مِن رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ أو جزمٍ، وكأنه قال: البناءُ ما يُشْبِهُ الإعرابَ في كونِه حركةً أو حرفًا أو سكونًا أو حذفًا، وفي كونِه في آخرِ الكلمةِ.

قوله: (**وليس حكايةً**) اسمُ (**ليس**) ضميرٌ مُستَتِرٌ يعودُ على ما جِيء به، أي: وليس ذلك الأثرُ الذي جِيء به حكايةً ولا نقلاً..إلخ، فإن هذه الحركاتِ الأربعةَ لا تُسَمَّى إعرابًا ولا بناءً، وزيدَ – على ما ذكره المصنفُ – أنْ لا تكونَ تلك الحركةُ للمُناسبةِ، أو يكون السكونُ لِلوقفِ، أو لِلتَّخفيفِ، فخرجَ الضمةُ في (**ضربوا**) فإنها للمُناسبةِ، والفعلُ مبنيٌّ على فتحٍ مُقدَّرٍ كما تقدَّم، ونحو: (**جاء زيدْ**) بالسُّكونِ، فإنه مرفوعٌ بضمّةٍ مقدَّرةٍ على آخرِه منع مِن ظهورِها السُّكونُ العارضُ لأجْلِ الوقفِ، ونحو: (**ضربْتُ**) بسكونِ الباءِ لِلتَّخفيفِ، فإن حركةَ البناءِ مُقَدَّرَةٌ فجميعُ ما ذُكِر لا يُسَمَّى إعرابًا ولا بناءً [٣].

قوله: (**مَن زَيْدًا**) (**مَن**) اسمُ استِفهامٍ مبتدأٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعٍ،

---

(١) الصحاح (**ش ب ه**) (٦ / ٢٣٣٦).

(٢) التذييل والتكميل (١ / ١١٩).

(٣) فرائد العقود العلوية (١ / ٢٤١).

و(**زيدًا**) خبرٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرَةٍ على آخرِه منَع مِن ظهورِها اشْتِغالُ المحلِّ بحركةِ الحِكايةِ، ومثلُه (**مَن زيدٍ**) بالجرِّ جوابًا لِمَن قال: (**مررت بزيدٍ**)، وبالرفع أيضًا جوابًا لمن قال: (**جاء زيدٌ**) (١)، ووجهُه في الأخيرِ أنّ الضمَّةَ الموجودةَ ليستْ هي ضمَّةَ العاملِ الذي هو المبتدأُ، بل الضمَّةُ الموجودةُ قبلَ الحكايةِ التي العاملُ فيها جاء، وحينئذٍ فتُقدَّرُ ضمَّةُ الرَّفعِ حالةَ جعلِه خبرًا، فثبت لك أنَّ الحركاتِ الثلاثَ تُقَدَّرُ في المحكيِّ.

قوله: (**بكسر الدال**) فـ(**الحمدِ**) مبتدأٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدرَّةٍ على آخرِه منَع مِن ظهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ الإتباعِ، فالكسرةُ التي على الدَّالِ ليستْ كسرةَ إعرابٍ؛ لِكونِ العاملِ لا يقتضيها؛ لأنّ العاملَ لا يَقتضي غيرَ الضَّمِّ، وقد قدَّرْناه، ولا حركةَ بناءٍ؛ لأن الاسمَ معربٌ، وكذا يُقال في البقيَّة (٢).

أنواع البناء:

ش: **وأنواعُ البناء أربعةٌ، ضمٌّ، وكسْرٌ، وهما ثقيلتانِ، ولِثِقَلِهما وثِقلِ الفعلِ لم يدخُلا فيه، ودخلا الاسمَ والحرفَ، وفتحٌ وسكونٌ، وهما خفيفتانِ، ولِخفَّتِهما دخلا الكلِمَ الثلاثَ الاسمَ والفعلَ والحرفَ، فالسكونُ والفتْحُ يشترِك فيهما الاسْمُ نحو: (كمْ، وأينَ)، والفعلُ نحو: (قمْ، وبانَ)، والحرفُ نحو: (لمْ، وإنْ)، والكسرُ والضمُّ يختصُّ بهما الاسمُ والحرفُ، ولا يدخُلان الفعلَ، مثالُ دخولِ الكسرِ في الاسْمِ والحرف (أمسِ، وجَيْرِ)، ومثالُ دخولِ الضمِّ في الاسمِ والحرفِ (منذُ) في لغةِ مَن رفع بها، أو جرَّ، فالرافعةُ اسمٌ، والجارَّةُ حرفٌ.**

---

(١) الجوابُ يكون لجملة الاستفهامِ، فبما أنّ جملتَي (**مررتُ بزيدٍ، وجاء زيدٌ**) ليستا من الاستفهامِ في شيءٍ، فإنّ جملتَي (**مَن زيدٍ، ومَن زيدٌ**) ليستا من الجوابِ، بل هما سؤالٌ لا جوابٌ، غير أنه أطلق الجوابَ عليهما بالنظر إلى أنهما ردٌّ على كلامٍ سابقٍ، بغض النظر عن كونهما سؤالاً.

(٢) للاستزادة في شرح هذا التعريف ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٦٧٣ - ٦٧٤)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٦ - ١٩٨)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (١ / ٢٨٥ - ٢٨٥)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٩٩ - ١٠٠).

ح: قـوله: (**وأنواع البناء**)، المرادُ بالأنـواعِ هنا الأقـسـامُ، لا الأنـواعُ بالمعنى الذي اصْطلَح عليـه المناطقةُ (١)، وهذه أنواعٌ لِلْبناءِ مطلقًا سواءٌ كان لفظيًـا أو معنويًّا، فعلى أنه لفظيٌّ يكون البناءُ نفسَ الضمة، وما ناب منها كالألفِ في: (**يا زيدانِ**) والواوِ في: (**يا زيدون**)، وعلى أنه معنويٌّ هو لزومٌ مخصوصٌ علامتُه الضمةُ وما ناب عنها، وقس الباقي، وكذا القولُ في أنواعِ الإعراب.

قوله: (**ضمٌّ**)، أي: نوعٌ مِن اللُّزومِ الذي وُصِفَتِ الكلمةُ المبنيَّةُ به يُدَلُّ عليه بالضمِّ، فتكون هذه الأقسامُ ليست نفسَ البناءِ، بل دالةٌ عليه بناءً على أنه معنويٌّ، أو يبقَى الكلامُ على ظاهرِه بناءً على أنّ البناءَ لفظيٌّ، وكذا يُقال في البقيّة. قال الرضي: وإذا أُطْلِقَ الضمُّ والفتحُ والكسرُ في عبارات البصريّةِ فهي لا تقعُ إلا على حركاتٍ غيرِ إعرابيَّةٍ، بنائيَّةً كانت كضمَّةِ (**حيثُ**)، أو لا كضمة قاف (**قُل**)، ومع القرينةِ تُطْلَقُ على حركاتِ الإعرابِ أيضًا كقول المصنِّفِ - يعني ابنَ الحاجب - بالضمة رفعًا، والكوفيون يُطلِقُون أحدَ النوعَين على الآخَرِ مطلقًا (٢).

قوله: (**ولِثِقَلِهما**)، أي: الضمِّ والكسرِ (**لم يدخُلا فيه**)، أي: في الفعلِ ويُؤخَذُ منه أنَّ الضمَّةَ في (**ضربوا**) ليست ضمةَ بناءٍ، بل لِلْمُناسبةِ، وأنَّ الفعلَ مبنيٌّ على فتحٍ مُقدَّرٍ على آخرِه منَع مِن ظهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ وقد تقدَّم ما فيه. قوله: (**نحو كمْ وأينَ**) كلٌّ منهما اسمُ استفهامٍ، قوله: (**نحو: قُمْ، وبان**) الأولُ فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون، والثاني فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، قوله: (**نحو: لمْ وإنّ**) بتشديد النُّونِ؛ لأنَّ الأوَّلَ مثالٌ للمبنيِّ على السكونِ، والثاني مثالٌ للمبنيِّ على الفتحِ.

●●●

(١) هو عند المناطقة: كُلِّيٌّ مَقولٌ على واحدٍ، أو على كثيرين مُتَّفِقين بالحقائق في جوابِ ما هو. التعريفات للجرجاني (ص: ٢٠٧).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١١).

تعريف الإعراب وأنواعه

تعريف الإعراب:

ش: والإعرابُ -على القولِ بأنه لفظيٌّ- ما جِيء به لِبيانِ مُقْتَضَى العامِلِ مِن حركةٍ أو حرفٍ، أو سكونٍ أو حذفٍ، وعلى القولِ بأنه معنويٌّ، تغْيِيْرُ آخِرِ الاسمِ المُتَمَكِّنِ، والفعلِ المضارعِ الخالِي عن النُّونَين لفظًا أو تقديرًا بعاملٍ ملفوظٍ به، مثالُ تغْيِيرِ الاسمِ لفظًا أو تقديراً بعاملٍ ملفوظٍ به: (جاء زيدٌ والفتَى)، و(رأيتُ زيداً والفتى)، و(مررْتُ بزيدٍ والفتى)، ومثالُ تغييرِ الفعلِ لفظًا أو تقديراً بعاملٍ ملفوظٍ به (لنْ يضربَ)، و(لمْ يضربْ)، و(لن يخشَى)، ومثالُ تغييرِ الاسمِ لفظًا أو تقديراً بعاملٍ مقدَّرٍ: (زيدٌ والفتى) في جواب مَن قال: (مَن قامَ)؟ وفي جواب مَن قال: (مَن رأيتَ)؟ فـ(زيد) و(الفتى) في الأولِ مرفوعان بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (قام زيدٌ والفتى)، وفي الثاني منصوبان بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: رأيت زيداً والفتى، ومثالُ تغييرِ الفعلِ لفظًا أو تقديراً بعاملٍ مقدَّرٍ: (حتى يقومَ ويسْعى زيدٌ)، فـ(يقومَ ويسْعَى) منصوبان بعاملٍ مقدَّرٍ، وهو (أنْ) المصدريّةُ.

ح: قوله: (والإعرابُ على القولِ بأنه لفظيٌّ...) إلخ في إعرابه ما سبق في قوله: (والبناء...) إلخ [1]، و(لفظيٌّ) نسبةٌ للفظ بالمعنى المصْدريِّ، أي: التلفُّظ، مِن نِسْبة الـمُتَعَلَّق - بفتح اللام، وهو الإعرابُ - إلى المتعلِّق - بكسرها - وهو اللَّفظُ، بمعنى التَّلَفُّظ، فإنْ أَبْقَينا اللَّفظَ على معناه الاسميِّ أعني الصوتَ المُشتملَ على الحروفِ كانت النِّسبةُ مِن قبيلِ نسبةِ الخاصِّ - وهو الإعرابُ - إلى العامِّ - وهو اللفظُ - مطلقًا أعمَّ مِن أن يكونَ تلك الحركاتِ أو غيرَها، والقولُ بأنَّ

(١) ينظر: (ص: ٣٠٠).

الإعرابَ لفظيٌّ هو مذهبُ الجمهورِ (١)، وهو القولُ المَنصورُ؛ لأن الإعرابَ إنما جيء به لِتمييزِ المعانِي، والتمييزُ إنما يكونُ بما يُتَلَفَّظُ به لا بالمعنى، فلذلك قدَّمَه المصنفُ، أو قدَّمه لِطُولِ الكلامِ على تعريفِه باعتبارِ أنه معنويٌّ، ثم ما ذكَر معناه الاصطِلاحِيُّ، وأمَّا معناه لغةً فهو مصدرُ (أعْرَبَ الشيءَ) إذا غيَّره أو حسَّنه أو أبانَه إلى غيرِ ذلك مِنَ المعاني (٢).

واعلَمْ أنَّ الإعرابَ منه محليٌّ، وهو الَّذي يقعُ في الجُمَلِ والمبنيَّاتِ (٣)، وتعريفُ المصنِّفِ لا يشملُه، وقد يقال: إنَّ قولَه (**ولو تقديراً**) أراد به ما ليس لفظيًّا فيشمل الإعراب المحلِيَّ أيضًا.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٣)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٤٣ -٤٧)، والمساعد (١ / ١٩)، وهمع الهوامع (١ / ٥٤)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٤٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٩٧ -١٠٠)، وعلامات الإعراب بين الحركات والحروف (ص: ١١١٥٦).

(٢) (ع ر ب) تهذيب اللغة (٢ / ٣٦١ -٣٦٧)، والصحاح (١ / ١٧٩)، والمحكم (٢ / ١٢٦ - ١٢٨)، وينظر من كتب النحو: المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٩٧ -٩٨)، والتخمير (١ / ٢٠١ -٢٠٢)، والمتبع في شرح اللمع للعكبري (١ / ١٤٤)، والمنهاج في شرح الجمل (١ / ١٦٦).

(٣) الإعراب المحلي يتعلق بسبعة أشياء في استِقصائي، وهي كالآتي: **الأول**: الأسماءُ المبنيَّةُ كلُّها إلا ما استُثنِيَ مِن نحوِ ضميرِ الفصلِ على خلافٍ، نحو: (**جاء هؤلاءِ**)، فإنّ (**هؤلاء**) مبنيٌّ على الكسرِ في محل رفعٍ فاعلٌ. **الثاني**: الفعل المضارع المبني في جميع مواضعه، نحو: (**يُعْجِبُنِي مِن البنات أنْ يُنَافِسْنَ الرجالَ في الدراسةِ**)، فإنّ (**يُنافِسْ**) مضارعٌ مبنيٌّ على السكون لاتِّصالِه بنونِ النسوةِ في محل النصب بـ(**أنْ**). **الثالث**: الفعل الماضي الذي دخل عليه أداةُ شرطٍ جازمة: (**إن قِيل قلنا**)، فإنّ (**قيل**) فعل ماضٍ مبني في محل الجزم بـ(**إن**). **الرابع**: الجملُ التي لها محلٌّ من الإعراب، نحو: (**خرج زيدٌ يُشرِقُ وجهُه**)، فإن (**يُشرِق وجهُه**) جملةٌ في محلِ النصبِ حالٌ. **والخامس**: أشباه الجمل بعد النكرات المحضة، والمعارف المحضة على القولِ بالاستغناءِ عن المتعلَّقِ المحذوفِ، نحو: (**رأيتُ الرُّكَّابَ فوقَ الطائرةِ**)، فـ(**فوق الطائرة**) إما في محل النصب حالٌ، وإمّا في محل النصبِ نعتٌ لـ(**الركّاب**). **السادس**: المجرورُ بحرف جر أصلي على مذهب ابن جني ومن وافقه، نحو: (**مررتُ بزيدٍ وبكراً**). السابع: المصدر المؤول، نحو: (**أنْ تتعلَّمَ خيرٌ لك**).

قوله: (**ما جِيء به**)، أي: أتى به المتكلِّمُ، واللامُ في قوله: (**لبيان**) للتَّعليلِ متعلِّقٌ بـ (**جِيءَ**)، وقوله: (**من حركةٍ...**) إلخ متعلِّقٌ بـ (**جِيء**) أيضًا وهو بيانٌ لـ (**ما**)، والمعنى أنّ الإعرابَ نفسُ الحركةِ، وهي الضمَّةُ والفتحةُ والكسرةُ أو ما ناب عنها مِن حركةٍ أخرى، أو حرفٍ، وهو الواوُ والألفُ والياءُ والنُّونُ التي أتَى بها العاملُ، أو السكونُ وما ناب عنه وهو الحذفُ.

هذا وقد اعترَضَ أبو حيّان على قولِ أكْثَرِ النُّحاةِ (**أو سكونٍ أو حذفٍ**) بأنه يكفِي أن يُقالَ: (**أو حذفٍ**)؛ لأنّ الحذفَ على قسمَين: حذفِ حركةٍ نحو: (**يضربُ**) إذا أدخلْتَ الجازمَ قلتَ: (**لم يضربْ**)، فتحذفُ الحركةَ، وحذفِ حرفٍ نحو: (**لم يذهبا**) أصلُه: (**يذهبانِ**)، فالحذفُ يشملُ حذفَ الحركةِ، وحذفَ الحرفِ فلا يُجْعَل ما كان قسمًا مِنَ الشيءِ قسيمًا له [1].

قوله: (**تغييرُ آخرِ الاسْمِ**) [2]، أَطْلَقَ التغييرَ، وأُرِيد أثرُه الّذي هو التغيُّرُ؛ وذلك لأنّ القائمَ بالكلمةِ إنّما هو التغيُّرُ، وأمّا التغييرُ فهو وصفٌ قائمٌ بالمتكلِّمِ، فلو أُبْقِيَ التغييرُ على معناه الأصليِّ لم يصحَّ تعريفُ الإعرابِ به؛ لأنه يلزم عليه وصفُ الشيءِ بصفةِ غيرِه؛ لأنّ الإعرابَ وصفٌ للكلمةِ كالتغيُّرِ، وأمّا التغييرُ فهو وصفٌ قائمٌ بالمتكلِّمِ، ثم التَّغْيِيرُ إمّا وصفٌ في آخِرِ الاسمِ أو في ذاته كما تقدَّم.

قال الرضيُّ: ولا يقال: إنّ التعريفَ غيرُ جامعٍ؛ لأنّ التغييرَ في نحو: (**مسلمان**) و(**مسلمون**) ليس في الآخِرِ، إذِ الآخِرُ هو النُّونُ؛ وذلك لأنّ النُّونَ

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل (1 / 121).

(2) هذا على القول بأنّ الإعرابَ معنويٌّ، وهو ما عليه عبدُ القاهر الجرجانيُّ، وأبو البقاء العكبريُّ، ومال إليه أبو حيان، ونُسِبَ إلى متأخِّري المَغَارِبَة، وقيل: إنه ظاهرُ قولِ سيبويه. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (1 / 98 -99)، والمتبع في شرح اللمع (1 / 143)، واللباب في علل البناء والإعراب (1 / 52 -54)، وارتشاف الضرب (2 / 833)، والتذييل والتكميل (1 / 115 - 116)، وهمع الهوامع (1 / 54 -55)، وعلامات الإعراب بين الحركات والحروف (ص: 11156 -11157).

فيهما كالتَّنوينِ، فكَمَا أنّ التَّنوينَ لِعُروضِه لم يُخْرِجْ ما قبله عنْ أنْ يكونَ آخرَ الحروفِ فكذا النوناتُ (١).

قوله: **(المتمَكِّن)** أي: المُعْرَب، فخرج الاسمُ غيرَ المتمكِّنِ وهو الذي شابَه الحرفَ، فإنه مبنيٌّ نحو: **(هذا والذي)**. قوله: **(والفعلِ)** بالجرِّ عطفًا على الاسمِ، أي: وتغييرُ آخِرِ الفعلِ المضارعِ الخالي مِنَ النُّونَين، وأمّا إذا باشَرَتْه إِحْدَى النُّونَين، فإنه يكونُ مَبْنيًا، وعن أبي طلحة (٢) أنه مع نونِ الإناثِ معربٌ بحركاتٍ مقدرةٍ منع [من ظهورِها] (٣) سكونُ النُّونِ (٤)، وقال بعضُهم بإعرابه أيضًا وإن باشَرَتْه نونُ التوكيدِ (٥).

قوله: **(لفظًا أو تقديرًا)** حالٌ مِن **(تغيير)** أي: حالة كونِ ذلك التغييرِ ملفوظًا به أو مُقَدَّرًا، والمرادُ التلفُّظُ بدالِّه أو تقديرُه؛ لأنّ التغييرَ بمعنى التغيُّرِ - كما قلنا - لا يُلْفَظُ به ولا يُقَدَّرُ، بل الملفوظُ به والمقدَّرُ دالُّه، وقوله: **(بعامل)** الباءُ فيه للسببيّة متعلِّقةٌ بـ **(تغيير)**، وقد تقدَّم تفسيرُ العاملِ.

أنواع الإعراب:

ش: وأنواعُ الإعرابِ أربعةٌ رفعٌ ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ، فالرَّفعُ والنَّصبُ

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١ / ٤٥).

(٢) جاء في جميع النسخ المخطوطة، والمطبوعة، وجاء في المقاصد الشافية (١ / ١١١)، وهمع الهوامع (١ / ٥٧) أنه ابنُ طلحةَ لا أبو طلحةَ، وهو الأقرب، وقد جاءت نسبةُ هذا القولِ إلى ابن طلحة على الصواب في آخر باب الإعراب كما سيأتي.

وابن طلحة هو أبو بكر محمد بن طلحة بن عبد الملك بن خلف، بن أحمد الأموي الأشبيلي، ولد سنة ٥٤٥ هـ، وتوفي سنة ٦١٨ هـ. بغية الوعاة (١ / ١٢١).

(٣) هذه العبارة من ج، وهي أوضح، وفي ص و ب **(منها)** في مكان **(من ظهورها)**.

(٤) وهو ما عليه ابن درستويه، والسهيليُّ. ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٦٧٤)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص: ١٢٤ -١٢٥)، والمقاصد الشافية (١ / ١١١)، وهمع الهوامع (١ / ٦٧)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ٦٤).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٦٦٢ -٦٦٦)، المقاصد الشافية (١ / ١٠٥ - ١١٠).

يَشْتَرِكَانِ في الأسماءِ والأفعالِ، والخفضُ يختصُّ بالأسماءِ، والجزمُ يختصُّ بالأفعال، مثالُ دخولِ الرفعِ والنصبِ والخفضِ في الأسماءِ: (ما أَحْسَن زيد) برفعِ (زيد)، على النفيِ، وبنصبِه على التَّعَجُّبِ، وبخفضِه على الاستفهامِ، والنونُ في الأوَّلَينِ مفتوحةٌ، وفي الثالثِ مرفوعةٌ، ومثالُ دخولِ الرفعِ والنصبِ والجزمِ في الأفعالِ، نحو: (لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللبَنَ)، برفعِ (تشرب)، على الاستئناف، وبنصبِه على المُصَاحَبَةِ في النهيِ، وبجزمِه على النهيِ عن الشُّرْبِ أيضا، مثالُ دخولِ الرفعِ في الأسماءِ والأفعالِ: (زيدٌ يقومُ) على الابتداءِ والخبَرِ، فـ(زيدٌ) اسم مرفوعٌ بالابتداء، و(يقوم) خبرُه، وهو فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالتَّجَرُّدِ مِنَ الناصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعه الضمّةُ، مثالُ دخولِ النصبِ في الأسماء والأفعال: (إنّ زيداً لنْ يضرِبَ)، فـ(زيدًا) اسمٌ منصوبٌ بـ(إنّ)، على أنه اسمُها وعلامةُ نصبه الفتحةُ، و(يضربَ) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(لنْ)، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، ومثالُ اختصاصِ الاسمِ بالخفضِ نحو: (بزيدٍ مررْتُ)، فـ(زيدٍ) اسمٌ مخفوضٌ بالباء، وعلامةُ خفضه الكسرةُ، ومثالُ اختصاصِ الفعلِ بالجزمِ نحوُ: (لمْ يقُمْ)، فـ(يقُمْ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمه السُّكونُ، وإنّما اخْتُصَّ الاسمُ بالخفضِ، والفعلُ بالجزمِ للتَّعادُلِ بينهما، فإن الاسمَ خفيفٌ، والفعلَ ثقيلٌ، والسكونُ أخفُّ مِنَ التَّحريكِ، فأُعْطِيَ الخفيفُ الثقيلَ، والثَّقيلُ الخفيفَ؛ لتُعادلَ خفَّةُ الاسمِ ثِقَلَ التحريكِ، ويُعادلَ ثِقَلُ الفعلِ خفّةَ السُّكونِ، وإنما قلنا: الاسمُ خفيفٌ، والفعلُ ثقيلٌ؛ لأنّ مدلولَ الاسمِ بسيطٌ، ومدلولَ الفعلِ مركَّبٌ مِنَ الحدَثِ والزَّمانِ، والمركَّبُ ثقيلٌ، والبسيطُ خفيفٌ.

ح: قوله: (وأنواعُ الإعرابِ أربعةٌ) اعترَض ذلك أبو حيان [1] بأنّ ثلاثةً منها ثُبُوتيَّاتٌ، وواحدٌ عَدَميٌّ؛ لأنه عدمُ تلك الثُّبُوتيَّات، وما يكون عَدَميًّا لا يشْتركُ في النوعيَّة مع الوُجُوديِّ، فإذًا ليستْ أنواعُ الإعرابِ أربعةً، وقد ذهَبَ إلى ذلك أكثرُ الكوفيِّين، وتابَعَهم

---

(١) ارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٥ – ٨٣٦)، وينظر: همع الهوامع (١ / ٧٥).

على ذلك المازنيُّ [١]، رُوِيَ عنه أنه قال: الجزمُ ليس بإعرابٍ إنما هو عدمُ الإعرابِ [٢].
قوله: (**رفعٌ**) على القول بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ هو الضمةُ وما ناب عنها، أمّا على أنه معنويٌّ فهو تغْيِيرٌ مخصوصٌ علامتُه الضمَّةُ وما ناب عنها وقسْ الباقيَ.

قوله: (**على النفي**) أي: تجعل (**ما**) نافيةً، و(**أَحْسَنَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**زيدٌ**) فاعلٌ، أي: لم يُوجَدْ من زيدٍ إحسانٌ، قوله: (**وبنصبه على التعجُّب**) فـ (**ما**) تعجُّبِيَّةٌ مبتدأٌ، و(**أَحْسَنَ**) فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا يعود على (**ما**)، و(**زيدًا**) منصوبٌ على التعجُّبِ، والتعجُّبُ انفعالُ النفْسِ عند رؤيةِ شيءٍ خفِيَ سببُه، وخرجَ عن أمثالِه باعتبارِ أنه يقلُّ وجودُه في العادة [٣]، قوله: (**على الاستفهام**) أي: تجعل (**ما**) استفهاميَّةً مبتدأً و(**أَحْسَنُ**) بالرَّفع اسمُ تفضيلٍ خبرٌ و(**زيدٌ**) بالجرِّ مضافٌ إليه، والمعنى: أيُّ شيءٍ في زيدٍ حَسَنٌ [٤]؟

قوله: (**برَفْعِ تَشْرَبُ على الاستِئْناف**) أي: تجعل الواوَ للاستئْنافِ، و(**تشرَبُ**) مرفوعٌ بالضمة الظاهرةِ، وعلى هذا يكون النهيُ مُتوجِّهًا على أكلِ السَّمَك، قوله: (**وبنصبه على المُصاحَبة**) فالواوُ واوُ المعيَّة، و(**تشربَ**) منصوبٌ بـ (**أنْ**) مضمرةً بعدَ واوِ المعيَّة، وعلى هذا يكون النهيُ عن أكلِ السَّمَك مُصاحِبًا لشُرْبِ اللَّبَن، فالمَنهيُّ عنه مُجَرَّدُ المصاحَبة بينهما [٥]، قوله: (**على النهي**) فتكون الواوُ عاطفةً و(**تَشْرَبِ**) بالجزم معطوفٌ على (**تأكلِ**) وحُرِّك بالكسرِ لالْتقاء الساكنَين، كما حُرِّك (**تأكلِ**) أيضًا لذلك [٦].

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، أو ابن عدي بن حبيب البصري، ومن مؤلفاته علل النحو، وتفسير كتاب سيبويه، والتصريف، وتوفي سنة ٢٣٦ هـ، أو ٢٤٨ هـ أو ٢٤٩ هـ. طبقات النحويين (ص: ٨٧ -٩٣)، وبغية الوعاة (١ / ٤٦٣ -٤٦٦).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٥ - ٨٣٦)، وهمع الهوامع (١ / ٧٥).

(٣) قال الشريف الجرجاني: «**التعجب: انفعالُ النفسِ فيما خفي سببُه**» التعريفات (ص: ٥٦).

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٥٧ - ٢٥٨).

(٥) يظهر لي جوازُ رفعِ المضارع مع إرادةِ النهيِ عن معنى المصاحبة، فتكون الواوُ للحال، والمضارعُ المرفوعُ مع معمولَيه المرفوعِ والمنصوبِ جملةٌ في محل الرفعِ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (**لا تأكل السمكَ وأنت تشربُ اللبنَ**)، أي: حالةَ كونِك تشرب اللبنَ، على حد قوله تعالى: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ**﴾ [النساء: ٤٣].

(٦) فرائد العقود العلوية (١ / ٢٥٩ - ٢٦٠).

قوله: (**فزيداً اسمٌ منصوبٌ**) الفاءُ للحكاية، و(**زيداً**) مبتدأٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدرة منع مِن ظهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ الحكاية، و(**اسمٌ**) خبرُه وكذا يقال فيما أشبهه.

قوله: (**اختصاص الاسم بالخفضِ**) الباءُ داخلةٌ على المقصورِ (١)، يعني أنّ الخفضَ مقصورٌ على الاسمِ لا يَتَجاوَزُه إلى الفعلِ، وأما الاسمُ فليس مقصوراً على الخفضِ بل يتعدّاه إلى الضمِّ والفتحِ.

قوله: (**مِن الحدَث والزّمان**)، أُوردَ عليه أنَّ بعضَ الأسماءِ أيضًا مدلولُه مُركَّبٌ كاسمِ الفاعلِ فإنه يدلُّ على الحدَثِ والزمان، وأُجيبَ بأن الكلامَ في المدلولِ الوضعيِّ، ودلالةُ اسمِ الفاعلِ على الزمان التزاميَّةٌ وليستْ وضعيَّةً، وقولهم: (**اسم الفاعل حقيقةٌ في الحال**) لا يدلُّ على أنه موضوعٌ لِلزَّمَنِ، بل معناه أنه لمّا اعْتُبِر في مفهومه الحدثُ وهو لا بدَّ له مِن زمَنٍ يقَعُ فيه، اعْتُبِر أنّ ذلك الحدثَ إنما يكون في الزمانِ الحالِ.

وبقِيَ أنّ اسمَ الفاعلِ مِن حيث الوضعُ مدلولُه مركَّبٌ مِن ذاتٍ وحدَثٍ؛ لأن الواضعَ اعتَبَر في مفهومِه تقْيِيدَ الذَّاتِ بالحدث، فمعنى (**ضارب**): ذاتٌ اتَّصَفتْ بالضَّربِ ولا مُخَلِّصَ عن هذا السُّؤالِ على كلامِ الشارحِ، نعم يتَخَلَّصُ عه بما قاله المحقِّقون أنّ مدلولَ الفعلِ مُرَكَّبٌ مِن الحدثِ والزمانِ والنسبةِ، وحينئذٍ فتكون أجزاءُ الفعلِ ثلاثةً، وأجزاءُ اسمِ الفاعلِ اثنان، وما كانت أجزاؤُه أكثرَ فهو أثقلُ، وبعضُهم علَّلَ ثِقَلَ الفعلِ بكثرةِ لَوازِمِه، فيُسألُ عن فاعلِه ومفعولِه ومكانِه وزمانِه والباعثِ عليه، فيقال: مَن ضرَب؟ ولِمَن ضرب؟ ومتى ضرب؟ ولِمَ ضرب؟ وكيف ضرب؟ والاسمُ مُسْتَغْنٍ عن هذه الأسئِلَة، إذِ المرادُ منه الدلالةُ على المُسَمَّى فقط (٢).

---

(١) هذا من القصر اللغوي، لا الاصطلاحيُّ البلاغي، والأصلُ الغالب في القصر بـ (**اختص**) وما تصرف منه أن يتعدى إلى المقصور عليه بالباء، فيقال: (**العلم مختصٌ بالله**) بمعنى: إنما العلم لله، وقد يقال على خلاف الأكثر: (**اللهُ مختصٌ بالعلمِ**)، وفي ذلك قال علي الحلبي: «**وفي كلامه إدخالُ الباءِ على المقصورِ، وهو قليلٌ، لكنه عربيٌّ جيِّدٌ، والشائعُ الكثيرُ دخولُها على المقصورِ عليه**». فرائد العقود العلوية (١ / ٢٦٣ - ٢٦٤)، ومن القليل قول ابن مالك:

والاسمُ قد خُصِّصَ بالجرِّ كما ... قد خُصِّصَ الفعلُ بأن يَنجَزِمَا.

(٢) فرائد العقود العلوية (١ / ٢٦٤ - ٢٦٥).

علاماتُ الإعراب

أولا: العلاماتُ الأصلية:

ش: ولِهـذه الأنواعِ الأربعةِ -أعني أنواعَ الإعراب- علاماتٌ أصولٌ، وعلاماتٌ فروعٌ، تُعرَفُ بها الأنواعُ الأربعةُ، وتتميَّز بها عن أنواعِ البناء، فالعلاماتُ الأصولُ الأربعةُ على عددِ أنواعِ الإعرابِ الأربعةِ، كلُّ علامةٍ منها تختصُّ بنوعٍ، الأُولَى: الضمّةُ، وهي علامةٌ للرفعِ نحو: (جاء زيدٌ)، فـ(زيدٌ) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الضمةُ، والثانيةُ: الفتحةُ، وهي علامةٌ للنصبِ، نحو: (رأيت زيدًا)، فـ(زيدًا) مفعولٌ، وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ، والثالثةُ: الكسرةُ، وهي علامةٌ للخفضِ، نحو: (مررتُ بزيدٍ)، فـ(فزيدٍ) مخفوضٌ، وعلامةُ خفضه الكسرةُ، والرابعة: السكونُ، وهو علامةٌ للجزمِ، نحو: (لم يضرِبْ)، فـ(يضربْ) مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمِه السكونُ.

ح: قوله: (ولهذه الأنواعِ الأربعةِ علاماتٌ) الجارُّ والمجرورُ خبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(الأنواعِ) بدلٌ مِن (هذه)، و(الأربعةِ) صفةٌ له، و(علاماتٌ) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، وقوله: (أعني) أي: أقصد، وإنما عبَّر بالهمزةِ؛ لأنه يحكِي عن نفسه؛ لأنَّ المتنَ له، فلذلك لم يقُلْ: يعني، و(العلاماتُ) جمعُ علامةٍ وهي لغةً الأمارةُ [1]، وعرفًا عبارةٌ عن الحركاتِ الثلاثِ والسكونِ وما ناب عنها مِن الحروفِ والحذفِ [2].

قوله: (تُعرَفُ بها الأنواعُ، وتتميَّز بها عن أنواع البناء)، أي: تُعرَف أنواعُ الإعرابِ الأربعةُ المتقدِّمةُ بهذه العلاماتِ الأصولِ والعلاماتِ الفروعِ، وتتميَّز هذه الأنواعُ بهذه

---

(١) قال ابن سيده: «العلامة والعَلَم شيءٌ يُنصَبُ في الفَلَواتِ تهتدي به الضالّةُ» المحكم (ع ل م) (٢/ ١٧٦).

(٢) هذا تعريفٌ للمركَّبِ الإضافيِّ (علاماتُ الإعراب)، وحينئذ فـ(أل) في قوله (العلامات) عوض عن المضاف إليه، وهو (الإعراب).

العلاماتِ عن أنواعِ البِناءِ، والتميُّزُ ليس إلا باختِلافِ التعبيرِ، فيقال في الإعراب: (**رفع ونصب وجر وجزم**)، وفي البناء: (**ضم وفتح وكسر وسكون**)، فالأربعةُ الأُوَلُ علاماتُ الإعرابِ، والأربعةُ الثانيةُ علاماتُ البِناءِ، مع كونِ المُسَمَّى بالجميعِ شيئًا واحدًا وهو الحركاتُ المخصوصةُ (١)، وهناك فرقٌ آخَرُ، وهو أنّ حركةَ البناءِ لازمةٌ، وحركةُ الإعرابِ طارئةٌ [بدخولِ العاملِ] (٢)، وهذا الفرْقُ اعتباريٌّ لا حقيقيٌّ.

فإن قلتَ: حيث كانتْ ألقابُ الإعرابِ هي الرفعَ والنصبَ... إلخ، كان القياسُ أن يُقال عند الكلامِ على الإعرابِ على مَذهَبِ البصريِّين المُفرِّقين بينها وبين ألقابِ البناء بدلَ ضمّةٍ: رَفْعَة، وبدلَ فتحةٍ نَصْبة... إلخ (٣)؟

والجوابُ أنّ هذا الإطلاقَ على سبيلِ المُسامحةِ، والتوَسُّعِ لِما أنّ الحركةَ المُسمَّاةَ بذلك شيءٌ واحدٌ كما علمت، أمّا الكوفيُّون فلا يُفرِّقُون بين حركاتِ البناءِ والإعرابِ (٤)، وعليه فلا تسمُّحَ في الاستعمالِ.

---

(١) قال سيبويه: «...، وهي تجري على ثمانية مَجَارٍ على النصبِ والجرِّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرُبٍ، فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحدٌ، **والجرّ والكسر فيه ضربٌ واحدٌ وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف**» الكتاب (١ / ١٣).

(٢) في ص (**بهذا العامل**)، وما أثبته من ب، وهو أظهر.

(٣) معنى هذا أن اعتبارَ التفرقةِ بين علامات الإعراب وعلامات البناء يقتضي ألا يُستعمَل فيهما مصطلَحٌ واحدٌ، فيُقال في علامات البناء: الضمّة، والفتحة والكسرة، والسكون، وفي علامات الإعراب: الرَّفْعَةُ، والنَّصبَة، والخَفْضَةُ، والجزمَة، وقد قرأت هذا الاستعمال المفترضَ من المحشّي، لابن خروف في شرحه على الجمل (١ / ٢٦٣ -٢٦٩)، تح: دكتورة سلوى محمد عمر عرب - ط: جامعة أم القرى- الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١١١)، وقا ناظر الجيش: «واختلف النحاةُ -رحمهم الله تعالى- هل يُطلَق أحدُ أنواع القسمين على الآخر، فيقال للمعرَب: (**مضموم**)، وللمبني: (**مرفوع**) أو لا على ثلاثة مذاهب: فمنهم مَن قال: لا يجوز الإطلاق؛ لأنّ المرادَ الفرقُ وتجويزُ الإطلاق يعدم الفرقَ، ومنهم مَن قال: يجوز؛ لأنّ الإطلاقَ مجازٌ، والقرينةُ تُبيِّنه، ومنهم مَن قال: يُطلَق أنواعُ البناء على أنواع الإعرابِ، ولا تنعكس، فتقول في: (**هذا زيدٌ**) مثلا: (**زيدٌ**) مرفوع، وإن شئت: (**زيد**) مضمومٌ، وتقول في (**حيث**) مثلا: (**مضموم**)، ولا تقول: (**مرفوع**)». تمهيد القواعد (١ / ٢٨٧).

قوله: (**وعلامة رفعه الضمةُ**)، هذا جَرْيٌ على القولِ بأنّ الإعرابَ معنويٌّ، أمّا على أنه لفظيٌّ فيقال: ورفعُه الضمةُ، فإن الضمةَ نفسُ الإعرابِ، ولما كانت العبارةُ الأولى مألوفةً تداولَتْها الألْسُنُ على كلا القولَين.

مواضع العلامات الأصلية:

ش: (**ولها مواضعُ تقع فيها**).

ح: قوله: (**ولها مواضع**) أي: لِتلك العلاماتِ الأربعِ الأصولِ مواضعُ، أي: كلماتٌ تختصُّ تلك العلاماتُ بها، وتدخُلُ عليها، وشرع في تفصيلِها بقوله: (**فأما الضمة**) إلخ.

مواضع الضمة:

ش: فأمّا الضمَّةُ فتكون علامةً للرفعِ في أربعةِ مَوَاضِعَ، الأوّل: في الاسمِ المُفردِ، نحو: (جاء زيدٌ، والفتَى)، فـ(زيد، والفتى) مرفوعانِ على الفاعِلِيّةِ، وعلامةُ رفعِهما ضَمَّةٌ ظاهرةٌ في (زيدٌ)، ومقدَّرةٌ في (الفتى)، والثاني: في جمع التكسير، وهو ما تَغَيَّر فيه بناءُ الواحدِ[1]**، نحو: (جاء الرِّجالُ والأُسَارَى)، فـ(الرجالُ، والأسارَى) مرفوعان على الفاعلِيّة، وعلامةُ رفعِهما ضمةٌ ظاهرةٌ في (الرجالُ)، مقدَّرةٌ في (الأسارَى)، والثالث: في جمع المؤنَّثِ السالمِ اسمًا كان أو صفةً، نحو: (جاءتِ الهِنداتُ المسلماتُ)، فإنْ كان المؤنَّثُ علَمًا فإنه يُجمَع هذا الجمعَ بلا شرطٍ كـ(هندات)، وإنْ كان صِفَةً وله مذكَّرٌ، فشرطُه أنْ يكونَ مذكَّرُه قد جُمِع بواوٍ ونونٍ كـ(مسلمات)، وإن لم يكن له مذكَّرٌ فشرطُه أنْ لا يكون مؤنَّثُه مجرَّدًا من التاءِ كـ(حائض)، والرابع: في الفعل المضارعِ المُعرَبِ**[2]**، نحو: (يضرب،**

---

(١) هذا التعريف يدخل عليه بعضُ أفرادِ جمع التصحيح مِمّا تغيَّر بناءُ واحدِه على خلافِ الأصلِ، فالأولى أن يقال: جمع التكسير هو (**ما يدل على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير بناء مُفردِه**).

(٢) أي: الذي لم يتصل بآخِرِه شيءٌ؛ لئلا يدخل فيه الأمثلةُ الخمسةُ، لأنها معربَةٌ، ولا تكون الضمةُ علامةً لرفعِها، بل ثبوت النون على المشهور.

ويخشى)، فـ(يضرب، ويخشى) مرفوعان، وعلامةُ رفعِهما ضمةٌ ظاهرةٌ في (يضرب)، مقدَّرةٌ في (يخشى).

ح: قوله: (**ولها مواضِعُ**) أي: لتلك العلاماتِ الأربعِ الأصولِ مواضِعُ، أي: كلماتٌ تختصُّ تلك العلاماتُ بها، وتدخل عليها، شرع في تفصيلِها بقوله: (**فأمّا الضمة...**) إلخ.

(**الاسم المفرَد**) المرادُ به هنا ما ليس مُثَنًّى ولا مجموعًا ولا ملحَقًا بهما، ولا مِنَ الأسماءِ الستةِ، فإنَّ هذه المذكوراتِ إعرابُها بالحروفِ كما سيأتي.

قوله: (**جاء زيدٌ والفتى**)، أي: و(**القاضي، وهذا**)، فـ(**القاضي**) مرفوعٌ بضمة مقدَّرةٍ للثقل، و(**هذا**) مبنيٌّ على السُّكون في محلِّ رفع، قوله: (**مقدرة في الفتى**)، وأمّا نحوُ: (**جاء فتًى**) فإنه مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ على الألفِ المحذوفة لالْتقاء الساكنَين منَع مِن ظهورِها التعذُّرُ، ومثلُه: (**جاء قاضٍ**)، فإنه مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على الياء المحذوفةِ لالْتقاء الساكنَين منَع مِن ظهورِها الثِّقَلُ، وقد ألغز بعضُهم في ذلك بقوله:

ما مُعْرَبٌ إعْرَابُهُ قُدِّرَ في حرفٍ ذَهَبْ[1]

ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿**وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ**﴾[2] فـ(**جنى**) اسمٌ بمعنى المَجْنِيِّ، أي: المتناوَلِ من ثِمارِ الشَّجَرِ[3]، مبتدأٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ المحذوفةِ لالْتقاء الساكنَين منَع مِن ظهورِها التعذُّرُ، و(**الجنتين**) مضافٌ إليه مجرورٌ بالياء؛ لأنه مثنى، و(**دانٍ**) خبرٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على الياء المحذوفة لالْتقاء السَّاكنَين منَع مِن ظهورِها الثِّقلُ، وأصله: (**دانيٌ**)، فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ(**قاضٍ**) وقد تقدَّم[4].

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٧٢).

(٢) (الرحمن: ٥٤).

(٣) المحكم (ج ن ي) (٧ / ٥٠٩).

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٧٢).

قوله: (**وهو ما تغيَّر فيه بناءُ واحدِه**) في العبارةِ ركّةٌ (١)، والأفصَحُ أنْ يقول: (**ما تغيَّر فيه الجمعُ عن بناءِ المفردِ**)؛ لأنّ الذي يَتغيَّرُ هو الجمعُ، وأما المفردُ فهو باقٍ على ما هو عليه لم يدخلْه تغييرٌ، وقد تُؤَوَّلُ عبارتُه بأنّ المعنى ما تغيَّر فيه بناءُ واحدِه عن حالتِه قبلَ الجمعِ، فيُلاحَظ تغيُّرُ المفردِ في ضمنِ الجمعِ.

وتغيُّرُ جمعِ التكسيرِ إمّا حقيقيٌّ أو تقديريٌّ، فالأولُ مُنحصرٌ في ستّةِ جموعٍ؛ لأنّ التغيُّرَ إمّا بالزيادةِ عن المفردِ، نحو: (**صِنْو**) و(**صِنْوانُ**) (٢) لأكثرَ من اثنين؛ لأنّ هذه الصيغةَ تُسْتَعْمَل مثنًّى وجمعًا، والفرقُ بينهما إنما هو بالإعرابِ فـ(**صِنْوَان**) مثنى يُعرَبُ بإعرابِ المثنى، فيُرفَع بالألفِ ويُنصَب ويُجَرُّ بالياءِ مع كسرِ النُّونِ فيها، وأمّا في حالِ كونِه جمعًا فإنه يُعرَبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّونِ (٣)،

---

(١) (**الرَّكَّة**) هي الضعفُ، ويقال فيها: (**الرَّكاكة**)، وفعلُه: (**رَكَّ يَرِكُّ**)، ويستعمل غالبًا في ضعف التعبير. ينظر: مختار الصحاح (**ر ك ك**) (ص: ١٠٧).

(٢) (**الصِّنْو**) بكسر الصاد وضمِّها هو الأخُ الشقيقُ، والعمُّ، والابنُ، ويُؤنَّث بالتاء، فيقال: (**صِنْوَةٌ**)، ويُكسَّر على (**أصناء، وصِنوان**). المحكم (**ص ن و**) (٨ / ٣٧٧ – ٣٧٨).

(٣) (**صنوان**) مشترَكٌ بين المثنى والجمع، والألفُ والنون في آخره زائدتان في الحالتين، وهو على وزن (**فِعْلان**)، والفرقُ بين المعنيين يتمثل في خمسة أشياء، وليس في الإعراب فقط خلافا للمحشي: **أحدها**: أنّ (**صنوان**) إذا كان مثنّى يُعرَب بالحروف، وإذا كان جمعًا يُعرَب بالحركات. **الثاني**: أنّ ألفه تُبدَل ياءً في حالتي النصب والجر إذا كان مثنى، وهي ثابتةٌ في جميع الأحوالِ إذا كان جمعا، **الثالث**: أنّ نونَه تُحذَف عند الإضافة إذا كان مثنى، وتثبت إذا كان جمعًا. **الرابع**: أنّ نونَه مكسورةٌ دائما إذا كان مثنى، بخلاف الجمع فإن نونَه يتعاقب عليها حركاتُ الإعراب الثلاثةُ، **الخامس**: أن الجمعَ يُنَوَّن إذا أُفرِد عن الإضافة إلى ما بعده، كما في قوله تعالى: ﴿**صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ**﴾ [الرعد: ٤]، والمثنى لا يُنَوَّنُ؛ لأن النونَ في آخره عوضٌ عن التنوين. يقول العلامةُ محمود الآرّانيُّ: «(**الصِّنْو**) القضيب الرطب من النخلة، ويقال للتثنية: (**صنوان**) أيضا، والفرقُ بينهما – أي: التثنية والجمع – أنّ الإعرابَ في الجمع بتمام الحركة اللفظيَّة، أو التقديريَّة في الإضافة إلى المتكلم وعدمِها، دون التثنية فإنه بالحرف، أو نقول: إنّ النونَ لازمٌ للكسرِ فيها دون الجمعِ، أو نقول: إنها واجبُ الثبوت في الجمعِ عند الإضافة دونها، فإنها تُحذَفُ متحتِّما». الكافية في شرح الشافية (ص: ٣٦٨).

أو بالنَّقصِ عن المفردِ، نحو (**تخمة**) و(**تخم**) [١]، أو بتبديلِ الشَّكلِ نحو: (**أسَد، وأُسُد**)، أو بالزِّيادة مع تبديلِ الشَّكل نحو: (**رجل، ورجال**)، أو بالنَّقص، وتبديلِ الشَّكل كـ (**رَسُول، ورُسُل**)، أو بالنَّقص والزيادةِ وتبديل الشَّكلِ نحو: (**غُلاَم، وغِلمان**) [٢].

والثاني له أمثلةٌ منها نحو: (**فُلْك**) فإنه يُستَعمَل مفردًا وجمعًا بصيغةٍ واحدةٍ، قال الله تعالى: ﴿**فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾ [٣]، فهذا مفردٌ بقرينة رجوعِ الضميرِ إليه مفردًا في (**المشحون**)؛ إذ التقديرُ: هو، وقال تعالى: ﴿**حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ**﴾ [٤] فهذا جمعٌ بدليلِ عودِ ضميرِ الجمعِ إليه وهو النُّونُ في (**جرين**)، فصيغةُ المفردِ والجمعِ واحدةٌ، لكنّ التغييرَ تقديريٌّ [٥]، فتجعل الحركةَ في (**فُلْك**) مفردًا كحركة (**قُفْل**)، وفيه جمعًا كحركةِ (**بُدْن**) [٦]، ونحو: (**هجَان**) يُقال للواحدِ والجمعِ مِن الإبلِ [٧]، فتُقَدَّرُ حركةَ الجمعِ غيرَ حركةِ المفردِ، فالكسرةُ في (**هِجَان**) مفردًا كالكسرة في (**كِتاب**) وجمعًا كالكسرةِ في (**جِراح**) وقس عليه نظائرَه.

---

(١) (**تُخَمَة**) مشتقٌ من مادة (و خ م)، فاشتُقَّ منه (**اتَّخَم - يَتَّخم**)، وأصلُه: اوتَخَم - يَوتَخم، ثم قُلبت الواوُ تاءً، وأُدْغِمَت في تاء الافتعال، ثم بُنِيَ عليه أسماءٌ على تَوَهُّمِ أنّ التاءَ أصليَّةٌ، فقيل: (**تُخَمَة، وتُخمات، وتُخَم**)، و(**أَتْخَمه الطعامُ**)، و(**طعامٌ مَتْخَمةٌ**)، ومثلُه: (**تُكَلَة**) من (و ك ل)، و(**تُهَمَة**) من (و ه م)، و(**التراث**) من (و ر ث)، و(**التَّقوى**) منة. الصحاح (**و ك ل**) (٥ / ١٨٤٥)، و(**و خ م**) (٥ / ٢٠٤٩).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٧٣).

(٣) (الشعراء: ١١٩).

(٤) (يونس: ٢٢).

(٥) قال ابن سيده: «و(**الفُلْكُ**) السفينةُ، يُذكَّر ويُؤنَّثُ، وهو يقع على الواحد والاثنين والجمع، فإن شئتَ جئته من باب (**جُنُب**)، وإن شئت من باب (**دلاص، وهجان**)». المحكم (٧ / ٤٠).

(٦) الكتاب (٣ / ٥٧٧)، وينظر: الصحاح (٤ / ١٦٠٤)، والمحكم (٧ / ٤٠).

(٧) قال الجوهري: «... ، ويستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، والجمعُ، يقال: بعيرٌ هِجانٌ، وناقةٌ هجانٌ، وإبلٌ هِجانٌ، وربما قالوا: هَجَائِنُ». الصحاح (ه ج ن) (٦ / ٢٢١٦).

قوله: (**وفي جمعِ المؤنَّثِ السالمِ**) وهو ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتَين، و(**ما**) واقعةٌ على مفردٍ [(١)]، ومعنى (**جُمع**)، أي: تحقَّقَتْ جمعيَّتُه، فالمعنى: جمعُ المؤنّث السالمُ: مفردٌ تحقَّقَتْ جمعيَّتُه بألفٍ وتاءٍ مزيدتَين، وبهذا التقديرِ يندفع ما أُورِد هنا، ولو قيل بدلَ (**جمعِ المؤنثِ السالمِ**): الجمعُ بالألف والتاء لكان أسهلَ وأظهرَ؛ لأنّ مفردَ هذا الجمعِ قد يكون مذكَّرًا كـ (**حمّام**) و(**حمامات**) و(**إصطَبْل**) و(**إصطبلات**)، وقد يُغيَّر الجمعُ عن صيغةِ المفرَد كـ (**غُرْفَة**) و(**غُرُفَات**) الأوّلُ بسكون الراء، والثاني بضمِّها، ونحو ذلك [(٢)]، وقد يجاب بأنه من باب تغليبِ الأكثرِ على الأقلِّ؛ إذ الأكثرُ في هذا الجمعِ أنْ يكونَ مفردُه مؤنثًا والجمعُ سالمًا. قال في شرح اللب: جمعُ المؤنث السالمِ ما لحق بآخرِه ألفٌ وتاءٌ، سواء كان لمؤنَّثٍ كـ (**مُسْلِمَات**) أو لمذكَّر كـ (**دُرَيْهِمَات**)، وسواءٌ كان لم يُغَيَّرْ بناءُ واحده كما ذكرنا أو غُيِّر نحو: (**غُرُفَات**) وتسميتُه جمعَ المؤنَّثِ السالمِ باعتبارِ الغلبةِ [(٣)].

قوله: (**اسمًا كان أو صفةً**)، (**اسمًا**) خبرُ (**كان**) مقدَّمٌ عليها، وقوله: (**أو صفةً**) معطوفٌ عليه، واسمُ (**كان**) ضميرٌ مستترٌ فيه يعود على جمعِ المؤنثِ السالمِ، والمعنى أنّ مفردَ جمعِ المؤنثِ السالمِ تارةً يكون اسمًا، وتارةً يكون صفةً،

---

(١) «قوله: (**وما واقعةٌ على مُفرَدٍ، ومعنى جُمِع...**) إلخ، مُحَصَّلُ ما قيل هنا أنّا إن أوقعْنا (**ما**) على (**مفرد**) انحلَّ المعنى إلى أنّ مفردَ هذا الجمعِ تكون الضمّةُ علامةً لرفعه، ويلزم التكرارُ؛ لدخوله في الاسمِ المفرَدِ، وعدمَ عدِّ جمعِ المؤنث السالم، وجَعْلَ بعضِ القسمِ قسمًا آخرَ، وعدمَ صِحّةِ الإخبارِ في قوله: (**وهو ما جُمِع...**) إلخ، وإن أوقعْناها على (**جَمْع**) لزم تحصيلُ الحاصلِ في قوله: (**جُمِعَ**)، والجوابُ أنّا نختار الثانيَ، ومعنى (**جُمِع**) تحقَّقَتْ جمعيَّتُه، وبهذا تعلم ما في كلام المحشّي مِنَ الخلل» تقريرات الإنبابي (ص: ٥٢).

(٢) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام (ص: ٥١)، والتصريح (١ / ٨٠)، وهمع الهوامع (١ / ٧٧)، ومجيب الندا في شرح قطر الندى (ص: ٩٠ - ٩١)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٨٢ - ٢٨٤).

(٣) ينظر: كشف الغطاء حاشية امتحان الأذكياء (ص: ١٢٢).

ومثَّلَ لِلأوَّلِ بقوله: (**الهِنْدَات**) وللثاني بـ (**المُسْلِمَات**)، ثم فصَّل وفرَّق بين الاسمِ والصفةِ بقوله: (**فإنْ كان علَمًا...**) إلخ، ولم يستوفِ أقسامَ ما يُجْمَعُ هذا الجمعَ، وحاصلُه أنه ينْقاسُ في خمسةِ أمورٍ:

الأول: ذو التاءِ، لا (**شَفَة**) و(**شَاة**) و(**أمَة**) فلم تُجْمَعْ هذا الجمعَ استغناءً عنه بجمعِها جمعَ تكسيرٍ على (**شِفاهٍ**) و(**شِيَاهٍ**) و(**إماءٍ**) [١].

الثاني: علمُ المؤنَّثِ، لا (**حَذَامِ**) و(**وبَارِ**) ونحوِهما عند مَن بَناها؛ لأنّ الجمعَ يُناقِض البناءَ، أمّا على القولِ بإعرابِه إعرابَ ما لا ينصرِف، فإنه يُجْمَع فيُقال: (**حَذَامَات، ووَبَارَات**).

الثالث: صفةُ مُذكَّرٍ لا يَعْقِلُ، كـ (**جِبال راسيات**)، ﴿**أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ**﴾ [٢].

الرابع: مُصَغَّرُ المُذكَّرِ الذي لا يعقلُ؛ لأنه مُلْحَقٌ بالصفةِ؛ إذ مُفَادُه الوصفُ بالصِّغَرِ، كجمعِ (**دُرَيهِم**) على (**دُرَيهِمَات**).

الخامس: اسمُ جنسٍ لِمُؤنَّثٍ، سواء كان آخرُه تاءً كـ (**غُرْفَة، وغُرُفَات**)، أو ألفًا كـ (**بُهْمَى**) اسم لِنبتٍ [٣]، و(**عَفْرَى**) اسمٌ لَدُوَيبَة لَونُها أعفرُ [٤]، و(**بُشْرَى**) و(**صحراء**)، ومن قَبيل اسمِ الجنسِ المختومِ بالألِفِ، وصفةِ المؤنَّثِ كـ (**حُبْلَى، وحُبْلَيَات**)، وهذه يُشْتَرَط فيها أنْ يُجْمَع مذكَّرُها جمعَ تصحيحٍ، فخرج (**فَعْلاء - أَفْعَل**) فلا يقال في حمراء: (**حَمْرَاوَات**)، و(**فَعْلَى - فَعْلاَن**) كـ (**سَكْرَى**) إلخ،

---

(١) «زيد (**امرأة**)، و(**أَمَة**) بتشديد الميم، وقوله: (**استغناءً عنه...**) إلخ هذه حكمةٌ لا يلزم اطِّرادُها، وإلا لورد أنّ (**هندًا**) تُجمَع جمعَ مؤنَّثٍ، مع أنها تُجمَعُ أيضا جمعَ تكسيرٍ» تقريرات الإنبابي (ص: ٥٢).

(٢) (البقرة: ٢٠٣)، و(الحج: ٢٧).

(٣) الصحاح (**ب ه م**) (٥ / ١٨٧٥ - ١٨٧٦).

(٤) لم أجد هذا في المعاجم التي بين يديَّ، وإنما وجدت اسمًا ممدودًا من المادة، وهو (**عفراء**)، و(**عِفِرّى**) للداهية، أمّا (**عفرى**) بالمعنى الذي ذكره المحشي فلم أظفر به.

فلا يقال: (**سَكْرَيَات**)، وما عدا ذلك مقصورٌ على السماعِ كـ (**سَمَاوَات**) و(**حَمَّامَات**) و(**اصْطَبْلات**) و(**بَنَات**) و(**أَخوَات**)[(١)]، بخلاف (**أبيات**) فليس من هذا الجمعِ بل هو جمعُ تكسيرٍ؛ لأنَّ تاءه أصليّةٌ في مفردِه، وقد نظَم بعضَ ما أشرتُ إليه بعضُهم بقوله:

وقِسْه فِي ذِي التَّا، ونَحْوِ (ذِكْرَى) ... وَدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وصَحْرَا

وزَيْنَبٍ، ووَصْفِ غَيْرِ العَاقِلِ ... وَغَيْرُ ذَا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ[(٢)]

قوله: (**بلا شرط**)، أمّا العلَمُ المؤنَّثُ فيُجْمَعُ مطلقًا، لحِقَتْه تاءٌ، كـ (**عائشة**)، أو جُرِّدَ منها كـ (**هند**)، وأمّا العلَمُ المذكَّرُ فإنْ كان فيه تاءٌ جُمِع كـ (**طلحة**) على (**طلحات**).

قوله: (**فشرطه أنْ يكون مذكَّرُه...**) إلخ، فخرج بهذا نحوُ: (**حمراء**) و(**سكرى**)، فإنّ مذكَّرَ الأوَّلِ (**أحمرُ**)، وهو لا يُجْمَع على (**أحمرون**)، ومذكَّرَ الثاني (**سكران**) وهو لا يُجْمَع على (**سكرانون**)، وقد أشرْنا لهذا في الكلامِ السابقِ بقولنا: أنْ لا تكونَ الصفةُ من بابِ (**فَعْلاَء - أَفْعَل**)، ولا من بابِ (**فَعْلَى - فَعْلاَن**)، أي: أنْ لا تكونَ الصفةُ على وزنِ (**فَعْلاَء**) بالمدِّ التي مذكَّرُها على وزن (**أَفْعَل**) كـ (**حَمْراء، وأَحْمَر**) و(**سَوْدَاء، وأسود**) ونحوُ ذلك، ولا أنْ تكونَ الصفةُ على وزن (**فَعْلَى**) التي مذكَّرُها (**فَعْلاَن**) كـ (**سَكْرَى**) فإنّ مذكَّرَها (**سَكْرَان**).

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ٢٠١ - ٢٠٤)، وشرح الرضي على الكافية (٢ / ٦٨٦ - ٦٩٢)، وارتشاف الضرب (٢ / ٥٨٥)، وهمع الهوامع (١ / ٧٩ - ٨١)، ومجيب الندا في شرح قطر الندا (ص: ٩٢)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٧٧ - ٢٨٢).

(٢) نظمٌ للإمام أبي إسحاق الشاطبي في المقاصد الشافية (٦ / ٤٦٢)، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ١٦٢) وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية (١ / ٤٦)، وقد نظمتُ هذه المواضعَ مع استثناءاتها، فقلتُ:

فاجْمَعْ بتاءٍ كلَّ ما بها انتهَى ... إلاَّ إذا كُسِّر فيه كَالإِمَا

وما انتهَى بألفِ تأنيثٍ سِوَى ... ما وزنُه (فَعْلَى) كذاك (فَعْلا)

كذاك ما عُيِّنَتَه لأنثَى ... وصفٌ، مصغَّرٌ لِمعدومِ الحِجَى

قوله: (**كمسلمون**) تمثيلٌ لِمَا تحقَّق فيه الشرطُ المذكورُ، قوله: (**فشرطه أنْ لا يكونَ**) بزيادةِ (**لا**) النافيةِ قبلَ (**يكون**)، قال بعضُ تلامذةِ المُصنِّف: وهذه هي نسخةُ المؤلف، قال: ووقفتُ على نسخٍ عديدةٍ فيها: (**وإن لم يكن له مُذكَّرٌ فشرطه أن يكون**) بدون (**لا**) وهي غيرُ صحيحةٍ، فالصوابُ زيادة (**لا**) [١]، قوله: (**كحائض**) هذا مثالٌ للمنفيِّ، فلا يقال في جمع (**حائض**) بدون تاءٍ: (**حائضات**)، أمّا ما فيه التاءُ كـ (**حائضة**)، فإنه يُجْمَع هذا الجمعَ فيُقال: (**حائضات**)، والفرقُ بين (**حائضٍ**) و(**حائضة**) أنّ الأُولَى بمعنى ذاتِ أهليّةٍ للحيضِ، فلو قُصِد تجدُّدُ الحيضِ لها في أحدِ الأزمنة أُتِيَ بالتاءِ [٢].

وحاصلُ كلامِ المصنفِ أنّ الاسمَ الذي يجمَعُ بالألِفِ والتَّاءِ إمّا صفةٌ أو غيرُ صفةٍ، فإنْ كان صفةً فإمّا أنْ يكونَ له مُذكَّرٌ أو لا، فإنْ كان، فإمّا أن يُجْمَعَ بالواوِ والنُّونِ أو لا، فإن جُمِع كـ (**مسلمون**)، قيل في مؤنَّثِه: (**مسلمات**)، وإن لم يُجْمَعْ لم يُجْمَعِ المؤنَّثُ لئلاَّ يلزمَ مزيةَ الفرعِ على الأصلِ؛ إذْ جمعُ المؤنَّثِ فرعٌ عن جمعِ المُذكَّرِ، وقد انتفَى الأصلُ فانتفَى الفرعُ، فلا يُقال: (**حمراء، وحمراوات**) كما لا يُقال: (**أحمرون**)، ولا (**سكرايات**) كما لا يقال: (**سكرانون**) [٣]؛ ولذلك قالوا: (**الفُضْلَيَات**) حيث قالوا في المذكَّرِ: (**الأَفْضَلُون**) وإن لم يكنْ له مذكَّرٌ نُظِرَ هل هو مجرَّدٌ من علامةِ التأنيثِ أو لا، فإن لم يكنْ مجرَّدًا منها جُمِعَ نحوُ: (**حُبْلَيات**) وإن كان مجرَّدًا كـ (**حائض**) و(**طامث**) و(**طالق**) لم يُقَلْ فيه: (**طالقات**)، ولا (**حائضات**).

---

(١) ما كان على وزن (**فعلاء، أو فعلى**) من صفات المؤنث ولم يُستعمل له مذكَّرٌ مختلف في جواز جمعِه بالألف والتاء، حيث ذهب الجمهورُ إلى المنع، وأجازه ابنُ مالك. ارتشاف الضرب (٢ / ٥٨٧ –٥٨٨)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٧٩ –٢٨١).

(٢) ينظر: الكتاب (٣ / ٣٨٤)، والأصول في النحو (٣ / ٨٤)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤ / ١٧٣٧ – ١٧٣٨).

(٣) روي عن ابن كيسان أنه أجاز ذلك مطلقًا، فيقال: (**حَمْرَاوَات، وأَحْمَرُون**)، و(**سَكْرَيَات، وسَكْرَانُون**). شرح الرضي على الكافية (٢ / ٦٨٨).

قوله: (**المعرب**)، أي: المجرَّدُ مِن النونَين، أي ولم يتَّصِلْ به واوُ الجماعةِ، ولا ألِفُ الاثنَين، ولا ياءُ الْمُخاطبةِ، فإن إعرابَه حينئذٍ يكونُ بثبوتِ النُّونِ، والكلامُ هنا في إعرابِه بالحركاتِ.

قوله: (**فـ: يضرب ويخشى، مرفوعان**) الفاءُ للحكايةِ، و(**يضرب**) مبتدأ؛ لأنه قُصِد لفظُه، فيكون اسمًا، وهو مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على آخرِه منَع مِن ظهورِها ضمةُ الحكايةِ، و(**يخشى**) معطوفٌ عليه مبتدأٌ أيضًا، و(**مرفوعان**) خبرٌ مرفوعٌ بالألفِ؛ لأنه مثنًّى.

مواضع الفتحة:

ش: وأمّا الفتحةُ فتكونُ علامةً للنَّصبِ في ثلاثةِ مَوَاضِعَ، **الأول: في الاسم المُفرَد نحو**: (رأيت زيداً والفتَى)، فـ(زيداً، والفتى) **منصوبان، وعلامةُ نصبِهما فتحةٌ ظاهرةٌ في** (زيد)، **مقدَّرةٌ في** (الفتى)، **والثاني: في جمع التكسير نحو**: (رأيْتُ الرِّجالَ والأُسَارَى)، ف(الرجالَ، والأسارَى) **منصوبان بفتحةٍ ظاهرةٍ في** (الرجالَ)، **مقدرةٍ في** (الأُسَارَى)، **والثالث: في الفعل المضارع المعرَبِ، نحو**: (**لن يضربَ، ولن يخشَى**)، فـ(يضربَ، ويخشَى) **منصوبان، وعلامةُ نصبِهما فتحةٌ ظاهرةٌ في** (يضربَ)، **مقدرةٌ في** (يخشى).

ح: قوله: (**مُقدَّرة في الفتى**) أي: للتعذُّرِ الذاتيِّ، ومِثْلُه التعذُّرُ العرضِيُّ نحو قوله تعالى: ﴿**وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ**﴾ [1] بإدغامِ أحدِ المثلَين في الآخَرِ [2]، فإنّ الفتحةَ على (الناسْ) مقدَّرَةٌ للتعذُّرِ العرضيِّ وهو السُّكونُ لأجلِ الإدغامِ.

قوله: (**جمع التكسير**)، أي: ولو غيرَ منصرِفٍ كـ(**مَصَابِيح، ومَسَاجد**)؛ لأنّ الكلامَ هنا في حالةِ النصب، والحكمُ واحدٌ فيه بخلافِ حالةِ الجرِّ، فإنه

---

(1) (الحج: 2).

(2) سبق تخريجُ القراءة (ص: 257).

يُخَالِفُ المنصرِفَ في الجرِّ بالفتحةِ؛ ولذلك ترَكَ التقييدَ هنا بالمنصرِفِ وقيَّد به في حالةِ الجرِ فيما بعدُ.

مواضع الكسرة:

ش: وأمّا الكسرةُ فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ مَوَاضِعَ تقع فيها، الأول: في الاسمِ المفردِ المنصرِفِ، نحو: (مررتُ بزيدٍ والفتى)، فـ(زيدٍ، والفتى) مخفوضان، وعلامةُ خفضِهما كسرةٌ ظاهرةٌ في (زيدٍ) مقدرةٌ في (الفتى)، والثاني: في جمع التكسير المنصرِفِ نحو: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ﴾[1]، و(يرفقون بالأسارَى) فـ(رجالٍ، والأسارَى) مخفوضان، وعلامةُ خفضِهما كسرةٌ ظاهرةٌ في (الرجال)، مقدرةٌ في (الأسارى)، والثالث: في جمع المؤنث السالم باقيًا على جمعيَّته نحو: (مررتُ بهنداتٍ ومسلماتٍ)، فـ(هنداتٍ، ومسلماتٍ) مخفوضان، وعلامةُ خفضِهما كسرةٌ ظاهرةٌ في آخِرهما، فإنْ زال معنى الجمعيّةِ منه بأنْ جُعِل علَمًا جاز فيه الصرفُ، وعدمُه، فعلى الصرفِ يُخْفَضُ بالكسرةِ مع التنوين، وتركِه، وعلى منعِ الصرفِ يُخفَضُ بالفتحة بلا تنوين.

ح: قوله: (**المُنْصَرِف**) وهو ما سلِم مِن شَبَهِ الفعلِ، وأمّا غيرُ المنصرِفِ - وهو ما أشبَهَ الفعلَ نحو: (**مَسَاجِد ومَصابيح**) - فإنه يُجَرُّ بالفتحة.

قوله: (**يعوذون**) أي: يتحصَّنون[2]، قوله: (**ويَرْفُقُون**) بضمِّ الفاءِ مِنَ (**الرِّفقِ**) بمعنى اللّطفِ[3]، و(**الأُسارَى**) - بضمِّ الهمزةِ - أفصحُ مِن فتحِها جمعُ (**أَسْرَى**) - بفتحٍ فسكونٍ، ففتحٍ - جمع (**أسِير**) مأخوذٌ مِنَ (**الإِسارِ**) بكسرِ الهمزةِ وهو ما يُجْعَل في عُنُقِ الأسيرِ أو رجلِه[4].

---

(١) (الجن: ٦).

(٢) الصحاح (ع و ذ) (٢ / ٥٦٦).

(٣) المحكم (ر ف ق) (٦ / ٣٨١).

(٤) الصحاح (أ س س) (٢ / ٥٧٨ - ٥٧٩).

قوله: (**وجمع المؤنث السالم**) لم يقُل: المنصرف؛ لأنّه لا يصحُّ تقييدٌ بذلك لِمَا قد علمتَ في مبحثِ التنوينِ أن تنوينَه للمُقابلة، لا للتَّمكينِ، والصرفُ هو تنوينُ التمكينِ [١]، وقوله: (**باقيًا على جمعيَّته**) حالٌ من جمعِ المؤنث قَيَّدَ به للاحتراز عنه إذا لم يبقَ على جمعيَّته بأن انسلَخ عن الجمعيَّة، وسُمِّيَ، فإنّ فيه أعاريبَ ثلاثةً كما أشار لذلك بقوله: (**فإنْ زال معنى الجمعيَّة منه**) إلخ.

قال الشيخ الشنوانيُّ: ولا ضرورةَ لهذا القيدِ - أي: قوله باقيًا إلخ -؛ لأنّ الكلامَ في جمعِ المؤنث السالمِ، وأما إذا جُعِل علَمًا صارَ مفردًا، نعم يصحُّ أن يُطلَق عليه جمعٌ باعتبارِ أصلِه.

قوله: (**بأن جُعِل علمًا**) تصويرٌ لزوالِ معنى الجمعيّة منه، أي: أنّ معنى الجمعيَّة - وهي الدلالةُ على الآحادِ - يزولُ إذا جُعِل علمًا لشيءٍ، فإنه ينسلِخُ عن تلك الدلالةِ، ويصير كبقيَّةِ الأعلامِ، ليس له دلالةٌ إلا على مجرَّدِ الذَّات.

قوله: (**جاز فيه الصرف**) أي: تنوينُ الصرفِ وهو تنوينُ التمكينِ [٢]، وذلك لأنّ التنوينَ فيه حالَ الجمعيَّة للْمُقابلة، فلما زالت الجمعيّةُ وجُعِل علمًا زال ذلك التنوينُ فيه حالَ الجمعيَّة للْمقابلة، فلما زالت الجمعيةُ وجُعِل علمًا زالَ ذلك التنوينُ، ونُوِّن تنوينَ الأعلامِ المنصرفةِ، وهو تنوينُ التَّمكينِ [٣].

---

(١) هذا أحدُ الأقوال الواردة في معنى الصرفِ الذي يُمنَع منه بعضُ الأسماء، وهو قول ابن مالك في ظاهر الألفية، حيث يقول:

الصَّرْفُ تنوينٌ أتى مُبيِّنا ... معنى به يكونُ الاسْمُ أمْكَنا

والقول الثاني: أنّ الصرفَ هنا عبارةٌ عن أنواع التنوين المختصة بالاسم، وهو ما عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية، **والثالث**: أنّ الصرف هو التنوينُ والجرُّ بالكسرة. ينظر: شرح الكافية الشافية (٣ / ١٤٣٣ - ١٤٣٤)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٥٢)، والمقاصد الشافية (٥ / ٥٧٥ - ٥٨١)، والتصريح (٤ / ٢٠٦ / ٢٠٧)، وهمع الهوامع (١ / ٨٥).

(٢) «الأولى تفسير (**الصرف**) بمطلق التنوين، سواء كان للمكين أو للمقابلة؛ لأن التنوين على اللغة الأولى من اللغات الثلاث الآتية ليس تنوينَ تمكينٍ، بل مقابلة كما صرّح به المحشي بعد» تقريرات الإنبابي (ص: ٥٤).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٨٨ - ٢٩٢).

ثم إنّ ركاكةَ عبارةِ الشارحِ لا تخفَى؛ لأنّه أفاد هنا أنه في حالِ جعله علمًا يجوز فيه الصرفُ - أي: التنوينُ - وعدمُه، ثم قسَّم كلًّا من هذَين القسمَين إلى قسمَين، فقال: (**فعلى الصرف يُخْفَض...**) إلخ، (**وعلى منع الصرف...**) إلخ، وأما قولُه: (**فعلى الصرف يُخْفَض...**) إلخ فقد أخذَ فيه التنوينَ وهو مُعْتَبَرٌ في المقسِمِ فذكره مستدركًا، والمقامُ للإضمارِ بأن يقول: يُخْفَضُ معه، وأما قولُه: (**تركه**) فزيادتُه مُخِلَّةٌ؛ لأنه يصير المعنى: فعلى الصرفِ، أي: التنوين يُخْفَضُ بالكسرةِ مع تركِ التنوينِ، وهو ظاهرُ الفسادِ؛ لأن الكلامَ مفروضٌ في حالةِ التَّنوينِ، وأما قوله: (**وعلى منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين**) فقوله: (**بلا تنوين**) زيادةٌ مستدرَكَةٌ؛ لأن الغرضَ أنه في حالةِ عدمِ التنوينِ الذي هو معنى قوله: (**وعلى منع الصرف**)، أي: تركِ التنوينِ، وأسلَمُ من هذه العبارة أن يقول: (**جاز إعرابُه إعرابَ المنصرفِ، وإعرابَ غيرِ المنصرفِ فعلى الأوَّلِ يُخْفَضُ بالكسرةِ مع التَّنوينِ وتركِه، وعلى الثاني يُخْفَضُ بالفتحةِ بلا تنوين**) [(١)].

ويُمْكِن الجوابُ عن عبارةِ المصنفِ بأنّ فيها حذفَ مضافٍ، والأصلُ مع بقاء التنوينِ وتركِه، أي: تركِ بقائه، فيكون الضميرُ راجعًا لذلك المضافِ المقدَّرِ، وليس راجعًا لنفس التنوين، لكنّ هذا الجوابَ في غاية البعدِ؛ فإنه لا دليلَ على تقديرِ ذلك المضافِ.

قوله: (**فعلى الصرف يُخْفَضُ بالكسرة مع التنوين**)، أي: يُعرَبُ إعرابَه الأصليَّ حالةَ الجمعِ ولم يُلْتَفَتْ لحالةِ العلميَّةِ، فلذلك لم يُحْذَفِ التنوينُ مع وجودِ العلميَّةِ والتأنيثِ لِمَا أنه تنوينُ مقابلةٍ في حالةِ الأصلِ فاسْتُصْحِبَ في

---

(١) أرى أنّ كلامَ المصنفِ مبنيٌّ على الإجمالِ والتفصيلِ، وليس فيه أيُّ ركاكةٍ خلافًا للمحشي، على أنّه قرَّر أنّ ما سُمِّي به جمعُ المؤنث السالمُ يجوز فيه الصرفُ، والمنعُ منَ الصرف، ثم فصّل ذلك بأنه على الصرفِ يُجَرُّ بالكسرةِ مع التنوينِ على مراعاة حكمه قبلَ العلَمِيَّة، ويُجرُّ بالكسرة بلا تنوينٍ على مراعاةِ الأصلِ في الجر بالكسرة، ومراعاة الحالِ في عدمِ التنوين، وأمّا على المنعِ منَ الصرفِ للعلمية وتاء الأنيث فإنه يُجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، ولا يُنوَّنُ، وكلُّ ما في الأمر أنه أطلق الصرفَ على المجرورِ بالكسرةِ بلا تنوينٍ، وهو اصطلاحٌ له نظائرُه في عبارات النحاة.

حالةِ العلميَّةِ أيضًا، والتنوينُ الذي يُحْذَفُ مع العلميَّةِ والتأنيثِ إنما هو تنوينُ التمكين وهذه هي اللغة الفُصْحَى (١).

قوله: (وتركه) أي: تركُ التنوين مراعاةً للعلميةِ والتأنيثِ؛ لأن قصدَ العلميةِ يمنع أن يكون التنوينُ للمقابلةِ، بل يكون للتَّمكينِ، وهو لا يُجَامِعُ العلميَّةَ والتأنيثَ، وكان حقُّه أن لا يُجَرَّ بالكسرةِ، لكنه جُرَّ بها نظرًا لحالتِه الأصليَّةِ وهي حالةُ الجمعيَّةِ.

قوله: (يُخْفَض بالفتح بلا تنوين) أي: فيعرَبُ إعرابَ ما لا ينصرفُ نظرًا لحالةِ العلميَّةِ بدون التفاتٍ لحالةِ الجمعيَّةِ أصلاً، وكان القياسُ عدمَ صحَّةِ غيرِ هذا الوجهِ، لكنه قد سُمِعَ ذلك في كلامِهم، وقد رُوِيَ بالأوجُهِ الثلاثةِ قولُ امرئِ القيسِ:

٣٠- تَنَوَّرْتُها مِن أذرعاتٍ وأهلُها   بيَثْرِبَ أدْنَى دارِها نَظَرٌ عالي (٢)

فالجرُّ بالكسرةِ مع التنوينِ مراعاةً للجمعيَّةِ فقط، وبالفتحةِ مع تَرْكِ التنوينِ مراعاةً للعلميَّةِ فقط، والجرُّ بالكسرةِ مع عدمِ التنوينِ مراعاةً لهما معًا، فالجرُّ بالكسرةِ مراعاةً للجمعيَّةِ وتركُ التنوينِ مراعاةً للعلميَّةِ (٣).

موضع السكون:

ش: وأمّا السكونُ فيكون علامةً للجزمِ في موضعٍ واحدٍ في الفعلِ المضارعِ

---

(١) التصريح (١ / ٨٣)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٨٩).

(٢) هذا البيتُ لامرئ القيس من الطويل من قصيدة له مشهورة والبيتُ من شواهد النحاة في جواز الأوجُهِ الثلاثة فيما سُمِّيَ به من جمع المؤنَّث السالم، كما روي (أذرعاتٍ) مجروراً بالكسرة مع التنوين، ومجروراً بالكسرة بلا تنوين، ومجروراً بالفتحة، و(تنوّرْتُها) بمعنى: رأيتُ نورها، و(أذرعات) اسم موضعٍ بالشام. ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ٣١)، وخزانة الأدب (١ / ٥٦ – ٦٩)، والمقاصد النحوية (١ /٢٣٣ – ٢٤٤).

(٣) ينظر: الكتاب (٣ / ٢٣٣ – ٢٣٤)، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٤٩٦ – ٥٠٠)، والمقاصد الشافية (١ / ٢٠٩ – ٢١٠)، والتصريح (١ / ٢٧٤ – ٢٧٥)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٩١)، وخزانة الأدب (١ / ٥٦ – ٦٩).

الصحيح الآخِرِ، وهو ما ليس في آخِرِه حرفُ علّةٍ، نحو: (لم يضرِبْ)، فـ (يضرِبْ) مجزومٌ بـ (لَمْ)، وعلامةُ جزمِه السكونُ.

قوله: (**في الفعل المضارع**) الجارُّ والمجرورُ بدلٌ من الجارِّ والمجرورِ قبلَه، وهو في موضعٍ واحدٍ. قوله: (**الصحيحِ الآخِرِ**) وأما مُعْتَلُّ الآخِرِ فيُجْزَمُ بحذفِ حرفِ العلَّةِ نحو: (**لم يدْعُ**) و(**لم يَخْشَ**) و(**لم يَرْمِ**)، وليس هذا محلَّه، بل محلُّه بابُ النيابةِ، ويُشْتَرَطُ أيضًا أنْ لا يتَّصِلَ به ألفُ اثنَين، أو واوُ جماعةٍ أو ياءُ مخاطبةٍ، فإنه يُجْزَمُ - حينئذٍ - بحذفِ النُّونِ، وترك هذا الشرط اعتمادًا على التمثيلِ.

ثانيا: العلامات الفرعيّة:

ش: **وأما العلاماتُ الفروعُ فسبعٌ، أربعةُ أحرُفٍ، وحركتان، وحذفٌ، فالأحرُفُ الواوُ والألفُ، والياءُ والنونُ، والحركتانِ الكسرةُ نيابةً عن الفتحةِ في جمع المؤنث السالم، والفتحةُ نيابةً عن الكسرة فيما لا ينصرِف، والسابعة الحذفُ، فهذه السبعةُ تَنُوبُ عن الحركاتِ الثلاثِ، وعن السكونِ، فمنها ما ينوب عن الضمّةِ، ومنها ما ينوب عن الفتحةِ، ومنها ما ينوب عن الكسرةِ، ومنها ما ينوب عن السكونِ، فينوب عن الضمّةِ ثلاثةٌ الواوُ، والألفُ والنونُ، وسيأتي أمثلتُها، وينوب عن الفتحةِ أربعةُ الكسرةُ، والياءُ، والألفُ، وحذفُ النون، كما سيأتي، وينوب عن الكسرةِ اثنتان الفتحةُ والياءُ، وينوب عن السكونِ واحدةٌ، وهي حذفُ الحرفِ الأخيرِ، ولها مواضعُ تكون فيها.**

ح: قوله: (**وأمّا العلاماتُ الفروعُ**) مُقابلٌ لقوله: (**فأمّا العلاماتُ الأصولُ**) ثم تلك الفروعُ منها ما هو حركةٌ، ومنها ما هو حرفٌ كما فصَّل المصنِّفُ ذلك، وإنما اختُصَّتْ تلك الحروفُ بالنيابةِ دونَ غيرِها لِما أنَّ الواوَ والألفَ والياءَ مُجَانِسَةٌ

للحركاتِ الثَّلاثِ، حتى قيل: إنّ الحركاتِ الثلاثَ أصولٌ لها، وقيل هي فروعٌ عنها، وإن كان التحقيقُ أنّ كلًّا منهما أصلٌ (١)، كما أشار لذلك الجعبريُّ بقوله:

وثلاثُها أصلٌ لأحرفِ مدِّها   واعكسْ والأعْدَلُ أنْهُمَا أَصْلانِ (٢)

وقوله: (**وثلاثها**) أي: الحركاتُ الثلاثةُ أصلٌ لأحرُفِ مدِّها، وهي الواوُ والألفُ والياءُ، وأما النونُ فهي مشابِهةٌ لتلك الحروفِ في الخفاءِ والغُنَّةِ فلذلك أشار لها في النيابة.

قوله: (**أَمْثِلَتُها**) على حذفِ مضافٍ، أي: أمثلةُ ما تنوب فيه، قوله: (**وينوب عن السكون واحدةٌ**)، أنَّث بالنظر لكون الموصوفِ مؤنثًا، أي: علامةٌ واحدةٌ، وتلك العلامةُ حذفُ حرفِ العلَّةِ، وحذفُ النونِ كما سيأتي.

مواضع الواو:

ش: فالواوُ تكون علامةً للرفعِ في موضعَيْنِ لا ثالثَ لهما، الأولُ: في جمع المذكرِ السالمِ اسمًا كان أو صفةً، نحو: (جاء الزيدون المُسْلِمون) فـ(الزيدون المسلمون) فاعلٌ، والفاعلُ مرفوعٌ بالضمةِ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمةِ، هذا هو المشهورُ، والثاني: في الأسماء الستة، وهي (أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهنوك) بشرطِ أنْ تكونَ مفردةً مُكبَّرةً مضافةً لغيرِ ياءِ المتكلم، نحو: (هذا أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك ذو مال، وهنوك) في لغةِ

---

(١) لا خلافَ في أنّ الحركاتِ هي الأصلُ في علاماتِ الإعراب، وإنما الحروفُ نائبةٌ عنها، وأما الخلافُ الذي نقله المحشي فهو في الحركاتِ وحروفِ المد على إطلاقها بغض النظر عن كونها علاماتِ الإعرابِ، ولمزيدِ تفصيلٍ في الخلافِ ينظر: سر صناعة الإعراب (١ / ٢٨ – ٣٣)، والخصائص (٢ / ٣٢١ – ٣٢٧)، والتذييل والتكميل (١ / ١٢٠ – ١٢١).

(٢) لم أتحقَّق من مراد المحشي بالجعبري، كما أنني لم أعثر على شيء عن البيت المنقولِ عنه فيما عندي من المصادر.

قليلةٍ حكاها سيبويه [١]، **فهذه الأسماءُ الستةُ مرفوعةٌ على الخبريّةِ، وعلامةُ رفعِها الواوُ نيابةً عن الضمةِ على المشهورِ.**

ح: قوله: (**في جمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ**)، وهو (**ما دلَّ على أكثرَ مِنَ اثنَين بزيادة واوٍ أو ياءٍ على مُفرَدِه الذي مِن لفظِه الْمَجْعُولِ ذلك الْمُفرَدُ علَمًا لِمُذكَّرٍ عاقلٍ أو صفةً له**)، فخرَجَ ما لم يَدُلَّ على أكثرَ مِنَ اثنَين، وهو ما جُعِلَ علَمًا مِن هذا الجمعِ كـ(**زيدون**) علمًا لِرَجُلٍ مثلاً، وما دلَّ على أكثرَ مِنَ اثنينِ بغيرِ تلك الزيادةِ كـ(**شَفْع**) و(**زَوْج**) [٢]، وما لا مفرَدَ له كـ(**عشرين**) و(**تسعين**)، وما له مفردٌ من معناه نحو: (**أُولُو**) بمعنى: أصحاب، فإنّ مفرَدَه (**ذُو**)، بمعنى: صاحب، وبـ(**المجعولِ علمًا أو صفةً أسماءُ الأجناسِ**) نحو: (**عالَمُون**) و(**أهلُون**) و(**وابلُون**)، فإنّ مفردَ الأولِ (**عالَم**) بفتح اللامِ، وهو ما سوى اللهِ، ومفردَ الثاني (**أهل**) وهم الأقارب، ومفرد الثالثِ (**وابل**) وهو المطرُ الكثيرُ [٣]، و(**أَرْضُون**) و(**سِنُون**)، فجميعُ هذه الأمورِ الخارجةِ عن التعريفِ مُلحَقَةٌ بجمعِ المذكَّرِ السالمِ في إعرابِه.

قوله: (**اسمًا كان**)، (**اسمًا**) خبرُ (**كان**) مقدَّمٌ عليها، واسمُها ضميرٌ مستترٌ

---

(١) وهذا نصُّه: «واعلم أنّ مِنَ العرَبِ مَن يقول: (**هذا هَنُوك، ورأيتُ هَنَاك، ومَرَرْتُ بِهَنِيك**) ويقول: (**هَنَوَان**) فيُجْرِيه مُجْرَى (**الأب**)، فمَن فعل ذا قال: (**هَنَوَاتٌ**) يرُدُّه في التثنيةِ والجمعِ بالتاءِ و(**سنةٌ وسنواتٌ**)، و(**ضَعَةٌ**) - وهو نبتٌ - ويقول: (**ضَعَوَاتٌ**) فإذا أضَفْتَ قلتَ: (**سَنَوِيٌّ وهَنَوِيٌّ**)» الكتاب (٣ / ٣٦٠)

(٢) الظاهر أنّ (**زوج، وشفع**) يدلان على اثنين لا على أكثر منهما، والأولى أن يستبدلهما بـ(**القوم، والرَّكْب**)، فإنهما يدلان على أكثر من اثنين بالوضع لا بالزيادة؛ لأنهما من أسماء الجموع.

(٣) يظهر مِن كلامِ المحشي أن (**عالَمون**) جمعٌ مفرَدُه (**عالَم**)، و(**أهلون**) جمعٌ مفرَدُه (**أهل**)، و(**وابلون**) جمعٌ مفرَدُه (**وابلٌ**)، ولكنها ليست مِن جمع المذكر السالم على الحقيقة؛ لأنها ليست مِن أعلام المذكّر العاقلِ ولا مِن صفاته، والذي يظهر لي أنّ (**عالم، وعالَمون**) و(**أهل، وأهلون**)، و(**وابل، ووابلون**) مترادفةٌ في المعنى، والمختومُ بالواو أو الياء والنون كالمجرَّد منهما في المعنى، وكلُّ ما في الأمر أنه للعربِ في إعرابِها لغتَين: **إحداهما**: بالحركات على الأصلِ، **والأخرى**: إلحاقُها بجمع المذكر السالم.

يعود على (**المذكَّر**) [١] في قوله: (**جمع المذكر**) أفاد به تعميمَ مفردِ هذا الجمعِ، أي: سواءٌ كان مفردُ ذلك الجمعِ علماً أو صفةً، ويُشترَطُ في العلَمِ أنْ يكونَ لمذكرٍ عاقلٍ خاليًا مِنَ التاءِ، ولو لغيرِ تأنيث كـ (**علَّامَة**) معربًا ليس مركبًا، فإنْ أردتَ أن تجمَعَ مَنِ اسْمُه مبنيٌّ أو مركَّبٌ تركيبًا مزجيًّا [٢] أتيتَ بجمعِ (**ذو**) في المذكَّرِ، وبجمعِ (**ذات**) في المؤنَّثِ، فتقول: (**جاء ذَوُو سيبويه**)، و(**ذَوُو برق نحرُه**)، و(ذَوَاتُ حَذَامِ)، وأمّا المركَّبُ الإضافيُّ فإنه يُجْمَع صدرُه ويُضافُ لِعجُزِه نحو: (**جاء عَبْدُو الله**)، و(**جاء غُلامُو زيد**) [٣]، وجوَّز الكوفيُّون جمعَ الجزأين، نحو: (**جاء غُلامُو زيدين**) [٤]، واشتُرِط في العَلَمِ أنْ يكون منكَّرًا، أي: يقبل التنكيرَ، فلا يُجْمَع ما لا يقبلُه نحو: (**فلان**)، ولا يُجْمَع العَلَمُ باقيًا على علَمِيّته، فإذا أُرِيدَ جمعُه فلا بدَّ مِن تنكيرِه بأنْ يُرادَ به شخصٌ ما مسمًّى بهذا الاسمِ، وقد ألغزَ البدرُ الدمامينيُّ في ذلك مخاطبًا لعلماءِ الهندِ بقوله:

---

(١) لا يصح عودُ الضمير المستتر في كان على لفظ (**المذكَّر**)؛ والأقربُ أنه يعود على محذوفٍ يدل عليه السياقُ، وهو مفردُ جمعِ المذكر السالم، فهو الذي يكون علَمًا وصفةً، كما يدل على ذلك قولُه: «...، أي: سواء كان مفرَدُ ذلك الجمعِ علَمًا أو صفةً»، ويمكن أن يعود على (**جمع المذكر**)، على أنه يكون علَما على خلاف الأصلِ، وهو بعيدٌ، فلْيُتَأَمَّلْ.

(٢) تحدث عن المركَّبِ المزجي والإضافي وسكت عن الإسنادي كـ(**تأبَّط شرًّا، وبرق نحره**)، وهو متفقٌ على أنه لا يجوز أن يُجمَع جمع المذكر السالم بلفظه. ينظر: المساعد (١ / ٤٩)، وهمع الهوامع (١ / ١٤١)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٩٩).

(٣) يرد على قوله: (**عبدو الله**) في جمع (**عبد الله**)، و(**غلامو زيد**) في جمع (**غلام زيد**) أنَّ المضاف المجموعَ جمعَ المذكر السالم ليس علَمًا ولا صفةً حتى يصحَّ جمعُه، والأولى أن يُقَيَّد المركب الإضافيُّ بان يستوفي الشروطَ مثل (**طالب العلم**)، يقال فيه: (**طالبو العلم**)، وإذا لم يستوفِ المضافُ الشروط، كان حكمه كحكم المبني والمركب المزجي والإسنادي، فيقال: (**ذَوُو عبد الله**)، و(**ذَوُو غلام زيد**).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٥٧١)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٣٢ - ٢٣٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٤١ - ١٤٢)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٩٩ - ٣٠٠).

أَيَا عُلَمَاءَ الهِندِ لا زَالَ فَضْلُكُمْ ... مَدَى الدَّهْرِ يَبْدُو فِي مَنَازِلِ سَعْدِه

أَلَمَّ بِكُمْ شَخْصٌ غَرِيبٌ لِتُحْسِنُوا ... بِإرْشَادِه عِنْدَ السُّؤَالِ لِقَصْدِه

وَهَا هُوَ يُبْدِي مَا تَعَسَّرَ فَهْمُهُ ... عَلَيْهِ لِتَهْدُوْهُ إِلَى سُبْلِ رُشْدِه

فَيَسْأَلُ مَا أَمْرٌ شَرَطْتُمْ وُجُودَهُ ... لِحُكْمٍ فَلَمْ تَرضَ النُّحَاةُ بِرَدِّه

فَلَمَّا وَجَدْتُم ذَلِكَ الأَمْرَ حَاصِلاً ... مَنَعْتُمْ ثُبُوتَ الحُكْمِ إلاّ بِفَقْدِه

وَهَذَا لَعَمْرِي فِي الغَرَابَةِ غَايَةٌ ... فَهَلْ مِن جَوَابٍ تُنْعِمُونَ بِرَدِّه [١]

وأجاب بعض الفضلاء بقوله:

أَيَا مَن عَلَى أَفْرَاسِ أَفْكَارِه غَدَا ... يَصِيدُ غَزِيرَ الشَّارِدَاتِ بِجِدِّه

فَهَاكَ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ مُوَضِّحًا ... يَفُوقُ فَرِيدَ الدُّرِّ فِي نَظْمِ عِقْدِه

قَدِ اشْتَرَطُوا فِي مُفْرَدٍ عَلَمِيَّةً ... لِجَمْعٍ عَلَى نَهْجِ المُثَنَّى وَحَدِّه

فَلَمَّا رَأَوْا تَعْرِيفَ ذَاكَ مُحَقَّقًا ... أَبَوْا جَمْعَهُ إلاَّ بِإِثْبَاتِ ضِدِّه

وَيَدْفَعُ ذَا الإِشْكَالَ أَنَّ شُيُوعَهُ ... لِصِحَّةِ جَمْعٍ لاَ غِنًى عَن وُجُودِه

وَتَعْرِيفُهُ شَرْطٌ لإِقْدَامِ حَاذِقٍ ... عَلَيْهِ فَلاَ تَسْتَغْرِبُوا شَرْطَ فَقْدِه

ومُحَصَّلُ الإشكالِ أنّ العلميَّةَ كيف تُشْتَرَطُ في مفردِ هذا الجمعِ ثم يُشترَط نقيضُها - وهو التنكيرُ - في تحقُّقِه، ومُحَصَّلُ الجوابِ أنّ العلميَّةَ ليستْ شرطًا حتى يتحقَّقَ التنافِي [٢]، بل هي مِن قَبيلِ المُعِدِّ - بضم الميمِ وكسر العينِ - وهو

---

(١) أنشد الدمامينيُّ هذه الأبياتَ مع الخلافِ في بعض الألفاظ في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (١ / ٢٣٥)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٠٠).

(٢) «فيه أنّ هذا ليس مُحصَّلَ الجوابِ المُشارِ إليه في الأبياتِ السابقة، بل هو جوابٌ آخَرُ منظورٌ فيه إلى أنّ المشروطَ فيه الشرطانِ شيءٌ واحدٌ هو الجمعيَّةُ، لا شيئان كما هو الجوابُ الأوّلُ، وبعد ذلك لا حاجةَ لهذا كلِّه؛ لأنّ اشتراطَ العلميّةِ ليس لذاتِها - وهو التشخُّصُ - حتى تُنَافِيَ الجمعَ، بل =

ما يتوقَّفُ على وجوده حصولُ المطلوبِ ولا يجامِعُه، وذلك كالخطواتِ الْمُوصِّلةِ لِلْمَقْصِدِ، فإنه يتوقَّفُ عليها الوصولُ للمقصدِ، وعند الوصولِ إليه تنعدِمُ ولا توجَدُ معه، وظهر أنّ إطلاقَ الشَّرطِ على العَلَمِيَّةِ بطريقِ الاستعارة لعلاقة الْمُشابَهَةِ بينها وبينَ الْمُعِدِّ في توقُّفِ المطلوبِ على كلٍّ ولا يصحُّ أنْ تكونَ العلميةُ شرطًا حقيقيًّا؛ لأن الشرطَ يُجَامِعُ المشروطَ، والعَلَمِيَّةُ لا تُجَامِعُ الجمعَ كما علمتَ، والحاصلُ أنّ كلًّا مِنَ الْمُعِدِّ والشَّرْطِ يتوقَّف عليه حصولُ الشيءِ، لكنّ الشرطَ يستمرُّ مُصَاحِبًا للمطلوبِ والْمُعِدَّ ينعدمُ عند حصولِه، والعَلَمِيَّةُ مِن قَبيلِ الْمُعِدِّ لا الشرطِ.

قوله: (**أو صفةً**)، ويُشترَطُ فيها أنْ تكونَ صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ، خاليةً مِنَ التاء، ليستْ من بابِ (**فَعْلان - فَعْلَى**) كـ(**سَكْرَان - سَكْرَى**)، ولا من بابِ (**أَفْعَلَ - فَعْلاء**) كـ(**أَحْمَر - حَمْرَاء**)، ولا مِمَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، نحو: (**صبور**)، ولا وصفًا لِمُذكَّرٍ لا مؤنَّثَ له نحو: (**أَكْمَر**)، و(**آدَر**) لعظيمِ الكمرة وهي تمرةُ الذكر [١]، والأُدرةُ [وهي كِبَرُ الأنثيين][٢]، فلا يقال: (**أَكْمَرُون وآدَرُون**).

قوله: (**نحو: جاء الزَّيْدُونَ الْمُسْلِمُون**) بدون واوٍ، فيكون (**الزَّيْدُونَ**) فاعلًا، و(**الْمُسْلِمُون**) صفةً له، فقوله: (**فالزيدُون المسلِمُون فاعلٌ..**) إلخ، فيه تسمُّحٌ ظاهرٌ؛ لأنّ الفاعلَ هو (**الزيدون**)، وأمّا (**الْمُسْلِمُون**) فصفةٌ له.

قوله: (**هذا هو المشهورُ**) الْمُشَارُ إليه إعرابُ الجمعِ بالحروفِ، أي: رفعُ جمعِ المذكَّرِ

= لأجل أنْ تحصُلَ الوصفيَّةُ تأويلاً، وذلك أنهم قالوا: إنّ دلالةَ الواو على الجمعيّة إنما هي بالأصالة في الفعل؛ بدليل اسميَّتِها فيه، فلا يُجمَع بها إلا ما شابَهَ الفعلَ معنى وصحةً وإعلالاً، وهو الوصفُ المشتقُّ، وحُمِل عليه العَلَمُ؛ لأنه وصفٌ تأويلا؛ لتأوُّله بالمسمّى دون باقي الأسماء، فالعَلَميَّةُ لم تُشتَرَطْ إلا مِن حيث كونُ العَلَمِ وصفًا تأويليًّا، والوصفيَّةُ التأويليّةُ موجودةٌ لم تزل، وهي المشروطةُ في الحقيقة» تقريرات الإنبابي (ص: ٥٦).

(١) المحكم (ك م ر) (٧ / ٣٠).

(٢) ما بين القوسين زيادةٌ من د، و ط (ص: ٥٦)، وينظر معنى (**الأدرة**) في الصحاح (أ د ر) (٢ / ٥٧٧).

السالمِ بالواو هو المشهورُ، ومقابلُ المشهورِ أنه معرَبٌ بحركاتٍ مقدرةٍ على الحروفِ، فيُرفَع بضمةٍ مقدرةٍ على الواو في حالة الرفع، ويُجَرُّ بكسرةٍ مقدرةٍ على الياء في حالة الجرِّ، ويُنصَبُ بفتحةٍ مقدرة عليها أيضًا في حالة النصب (١)، وهناك أعاريبُ أُخَرُ (٢)، أصحُّها ما ذكرناه، وإنما رَفْعُ هذا الجمعِ بالواو؛ لأنها تقع ضميرَ الجمعِ في نحو: (يَضْرِبُونَ)؛ ولأن الجمعَ أقلُّ دورانًا في الكلامِ مِنَ المُثَنَّى، فجُعِلَ الثقيلُ – وهو الواوُ – للقليلِ – وهو الجمعُ – ليحصل التَّعَادُلُ، وزيدَت النُّونُ عوضًا عن التَّنوينِ في المُفرَد، وقيل: عوضًا عن حركةِ المفردِ، وردَّ بأنه قد عُوِّضَ عنها الواوُ، وقيل: غيرُ ذلك (٣)، وحُرِّكَت خوفَ التقاءِ الساكنَين، وكانت فتحةً لخِفَّتِها وثقَلِ الجمعِ.

---

(١) «منها أنه مرفوعٌ بضمة مقدرة على ما قبل الواو كما أنه منصوبٌ بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها ضمةُ ما قبل الواو، وكسرةُ ما قبل الياء، وردُّ الوجهُ الذي ذكره المحشي بأنه لو كان الإعرابُ على الحروف المذكورة لظهرت الفتحةُ على الياء» تقريرات الإنبابي (ص: ٥٦).

(٢) في إعرابِ جمعِ المذكر السالم ستة أقوال، **الأول**: أنه معرَبٌ بالواوِ رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، وهو المشهورُ كما قرره المصنف، وهو ما عليه الكوفيون، وقطرب، والزجاج، وكثيرٌ من المتأخرين كابن مالك. **والثاني**: أنه معرَبٌ بحركاتٍ مقدرة على الواو والياء كالاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، كما قرره المحشِّي، وهو ما عليه الخليل، وسيبويه، والأعلم والسهيلي، وأبو حيان. **والثالث**: أنه معربٌ بانقلابِ الواوِ ياءً في النصبِ والجر، والواوُ والياءُ من دلائل الإعراب، وهو منقولٌ عن سيبويه والجرمي والمازني، واختاره ابنُ عصفور. **والرابع**: أنه معرَبٌ بالانقلاب والتغيُّرِ في حالتي النصب والجر، وفي الرفعِ معربٌ بلا علامةٍ. **والخامس**: أنه معرَبٌ بحركاتٍ مقدرة على ما قبل الواو والياء كما تقدر قبل المضاف إلى ياءِ المتكلم، وهو منقولٌ عن الأخفش. **والسادس**: أنه مبنيٌّ لتَضَمُّنه معنى الحرف. ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠ – ١٣٤)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٤)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٨،)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٦)، والمقرب (ص: ٧١ – ٧٣)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٩، ٧١)، وعلامات الإعراب بين الحركات والحروف للدكتور أحمد التجاني الأزهري (ص: ٦٧ – ٧٤)، نش: دار الهجرة الأولى، الطبعة الأولى١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢م.

(٣) «منَ الغيرِ أنها زائدةٌ عوضًا عن الحركة والتنوين، ومنها أنها زيدَت لدفعِ تَوَهُّمِ الإضافةِ في نحو: (**مررتُ ببنينَ كرامٍ**)، والإفراد في نحو: (**مررْتُ بالمُهْتَدِينَ**)، ثم حُمِل ما لم يُوجَدْ فيه هذا التوَهُّمُ على ما وُجِد فيه». تقريرات الإنبابي (ص: ٥٦)..

قوله: (وحموكِ) بكسر الكاف بناءً على أنّ (الحَمَ) قريبُ الزَّوجِ فقط، وقريبُ الزوجةِ يقال له: (خَتَنٌ) بفتحتين [١] كما هو المشهورُ، وعلى مُقابلِه مِن أنَّ (الحَمَ) يُطلَقُ على أقاربِ الزوجةِ أيضًا يجوز فتحُ الكافِ [٢].

قوله: (وذو مال) أشار بإضافتِها لـ (مالٍ)، إلى شرطِها، وهو أنها لا تُضافُ إلا إلى اسمِ جنسٍ ظاهرٍ، نكرةً كان – كما مثَّلَ – أو معرفةً نحو: (اللهُ ذُو المَغْفِرَةِ يَرْحَمُنا).

وأمّا إضافتُها للضميرِ كما في قول الشاعر:

٣١- إنَّمَا يعرفُ {ذا }الْفَضْـ ـــلِ مِنَ النـاسِ ذَوُوْهُ [٣]

فشاذٌّ [٤]، هذا كلُّه في (ذُو) المذكورةِ هنا التي بمعنى صاحب، وأمّا (ذُو) الطائيّةُ، فهي مبنيةٌ على السُّكونِ في الأحوال الثلاثة؛ لأنها اسمٌ موصولٌ بمعنى: الذي، تقول: (جاءني ذُو قام، ورأيت ذُو قام، ومررت بذُو قام)، أي: الذي قام، وبعضُهم أعربَها إعرابَ (ذو) بمعنى صاحب.

قوله: (وهَنُوك) اسم يُكَنَّى به عن أسماءِ الأجناسِ، كالمالِ والترابِ والدقيقِ وغيرِ ذلك، وقيل: اسمٌ لِمَا يقبحُ التصريحُ به، وقيل: اسم للفَرْجِ خاصةً [٥].

قوله: (بشرطِ أن تكون)، أي: هذه الأسماءُ، قوله: (مفردةً) فإن ثُنِّيَتْ نحوُ

---

(١) قال الجوهري: «(الخَتَنُ) – بالتحريك – كلُّ مَن كان مِن قِبَلِ المرأة، مثل الأب والأخ، وهم الأختان، هكذا عند العرب، وأمّا عندَ العامة فخَتَنُ الرَّجُلِ: زوجُ ابنته». الصحاح (خ ت ن) (٥ / ٢١٠٧).

(٢) ينظر: (ح م و) الصحاح (٦ / ٢٣١٩ – ٢٣٢٠)، والمحكم (٤ / ٣١ – ٣٢).

(٣) البيت من مجزوء الرملِ مجهول القائل، يجري مجرى المثل، ومعناه واضح، والشاهد فيه (ذَوُوه) حيث أُضيفَ إلى الضمير على الشذوذ، وجاء في شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٠) قبله:

أفْضَلُ المعروفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فيهِ الوُجُوهُ

وينظر: همع الهوامع (٢ / ٤٢٤)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٣٠٧)، ومعجم شواهد اللغة العربية (٨ / ٢٩٣).

(٤) (ذَوُوْه) في البيت ملحقٌ بجمع المذكر السالم، والأقرب أن يكون الاستشهادُ بما ورد فيه المفردُ مضافًا إلى الضمير.

(٥) ينظر: (ه ن) تهذيب اللغة (٥ / ٣٧٣ – ٣٧٤)، والصحاح (٦ / ٢٥٣٦)، والمحكم (٤ / ٤٢٦ – ٤٢٧).

(أبوان)، أو جُـمِعَت جـمعَ تكسيـرٍ كـ (آباء)، أو تصحيحٍ كـ (أَبُون) أُعرِبَتْ إعرابَ ما ذُكِر.

قوله: (مُكبَّرةً) فلو صُغِّرَتْ كـ (أُبَيٍّ) أُعْرِبَتْ بالحركاتِ الظاهرةِ، قوله: (مضافةً) فلو أُفْرِدَتْ نحو: (جاء أبٌ وأخٌ) أُعْرِبَتْ إعرابَ المفردِ، وكلُّها تُقْطَعُ عن الإضافة سوى (ذُو) و(فُو) بالواوِ، فإنهما لا يُسْتَعْمَلاَنِ إلا مُضافَين. قوله: (لغيرِ ياء المُتَكَلِّمِ) شرطٌ في الشرطِ الذي هو الإضافةُ، أي: يُشترَطُ أنْ تكونَ تلك الإضافةُ لِغيرِ ياءِ المتكلِّمِ بأنْ تُضَافَ[1] لِضميرِ المخاطبِ كما مثَّل المصنِّفُ، أو ضميرِ الغائبِ نحو: (أبوه)، أو ضمير المتكلم غير الياء، نحو: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[2]، أو للاسمِ الظاهرِ نحو: (جاءني أَبُو زيدٍ، ورأيتُ أَبَا زيدٍ، ومررْتُ بأَبِي زيدٍ)، فإنْ أُضيفَتْ لياءِ المتكلمِ نحو: (جاء أَبِي) أُعْرِبَتْ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على ما قبلَ ياءِ المتكلِّمِ منَع مِن ظهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المناسَبةِ كـ (غلامِي)، وكلُّها تُضافُ لياءِ المتكلِّمِ ما عدا (ذُو)، فإنها إنما تُضافُ لاسمِ جنسٍ ظاهرٍ كما مرَّ، وزاد ابنُ الضائعِ بضاد معجمةٍ فعينٌ مهملة[3] أنْ لا تلحقَها ياءُ النسبةِ، فإنْ لحقَتْها أُعْرِبَتْ بحركاتٍ ظاهرةٍ، نحو: (جاء أَبَوِيٌّ)، ورُدَّ هذا الشرطُ بأنها في حالةِ النسبةِ خرجَتْ عن الأسماء الستة؛ لأنَّ المنسوبَ غيرُ المنسوبِ إليه، والذي أُعْرِبَ بالحركاتِ هو المنسوبُ لـ (أبٍ)، وليس واحداً من الأسماء الستَّة، فالحقُّ أنه لا حاجةَ لهذا الشرطِ[4].

قوله: (في لغةٍ قليلةٍ) راجعٌ لـ (هَنُوك)، أي: وأمّا أشهرُ لغاتِه وأفصحُها فإنه

---

(١) في ص (بأن لا تضاف) بزيادة (لا)، وهو تحريفٌ.

(٢) (القصص: ٢٣).

(٣) سبقت ترجمته (ص: ١٦٧).

(٤) يظهر أن المحشي نقل هذا الرأيَ وما رُدَّ به عليه من كتاب فرائد العقود العلوية (١ / ٣١٢ - ٣١٣)، إلا أنه منسوب إلى ابن الصائغ بمهملةٍ فمعجمةٍ.

يُعْرَبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ تقول: (**هذا هَنُك، ورأيت هَنَك، ومررت بهَنِك**)؛ ولذلك قال ابن مالك:

أبٌ أخٌ حمٌ كـذاك وهنٌ ... والنقصُ في هذا الأخيرِ أَحْسَنُ (١)

قوله: (**على المشهور**) مرتبطٌ بقوله: (**وعلامة رفعِها الواوُ**)، أي: حالةَ كونِ تلك العلامةِ جاريةً على المشهورِ؛ لأن هذا الوجهَ أسهلُ المذاهبِ وأبعدُها عن التكلُّفِ، ومقابلُ المشهورِ أقوالٌ، منها أنها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ على هذه الحروفِ فتُقَدَّرُ الضمةُ على الواوِ والكسرةُ على الياءِ للثقلِ، والفتحةُ على الألفِ للتَّعذُّرِ، وبقيَ أوجُهٌ أُخَرُ لا يسَعُها المقامُ (٢).

مواضع الألف:

ش: وتكون الألفُ علامةً للنصبِ نيابةً عن الضمة، في المثنى المرفوع، نحو ﴿قَالَ رَجُلانِ﴾(٣)**، فـ(رجلان) فاعل، والفاعلُ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضمة على المشهور، وتكون الألفُ علامةً على النصب نيابةً عن الفتحة في الأسماء الستةِ المتقدِّمِ ذكْرُها، نحو: (رأيت أباك، وأخاك، وحمَاك وفاك، وذا مالٍ، وهناك) في لغة قليلةٍ، فـ(أباك) وما عُطِف عليه مفعولٌ، والمفعولُ منصوبٌ، وعلامة نصبِه الألفُ نيابةً عن الفتحة.**

---

(١) ينظر: الخلاصة الألفية لابن مالك (ص: ٢)، ضبطها، وعلّق عليها الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، نش: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت.

(٢) قد أحصيتُ الأقوالَ الواردةَ في إعراب السماء الستة في أحد عشر قولاً، وأوردتُها مع أدلتها في علامات الإعراب بين الحركات والحروف (ص: ٣٣ – ٥٢) وللاستزادة في المسألة ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١ / ١١٦، ٤٣٣)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٥ – ٢٨٨)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٥ – ١٧٧)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٥ – ١٣٦).

(٣) (المائدة: ٢٣).

ح: قوله: (**في المُثَنَّى**) اسمُ مفعولٍ من (**ثنَّيتُ الشيءَ**) إذا عطفتَ بعضَه على بعضٍ [1]، سُمِّيَتْ به الصيغةُ المذكورةُ، وحَدُّ المثنَّى هو (**الاسمُ المعرَبُ الدَّالُّ على اثنَين فقط بزيادةِ ألفٍ أو ياءٍ على مفرَدِه**) [2]، فخرج بـ (**المعرب**) المبنيُّ نحو: (**ذان**) و(**تان**) و(**اللذان**) و(**اللتان**)، وبـ (**الدالّ على اثنين**) ما دلَّ على واحدٍ نحو: (**زيدان**) علمًا على رجلٍ، و(**كَلْبَتَان**) بالباء الموحَّدة اسمٌ للآلة المعروفة [3]، وخرج بقيدِ (**فقط**) ما دلَّ على أكثرَ من اثنَين وهو الجمعُ، فإنه يدلُّ على اثنين، لكنْ في ضمنِ دلالتِه على أكثرَ منهما، ومنه (**زوج**) و(**شفع**)؛ لأنه لا يتعيَّن للدلالةِ على خصوصِ الاثنين بل يُستعمَلُ فيهما، وفي كلِّ عدَدٍ زوجٍ، وخرَج بـ (**زيادة ألفٍ أو ياءٍ**) كـ (**كِلاَ**) و(**كِلْتَا**)، فإنّ دلالتَهما على الاثنَين من نفسِ الصيغةِ، لا من الألفِ؛ لأن الألفَ في الأولِ أصليّةٌ منقلبةٌ عن ياءٍ هي لامُ الكلمة، وألِفُ الثاني للتَّأنيث كألفِ (**حُبْلَى**)، والتاءُ عِوَضٌ عن لامِ الكلمة [4]، وخرجَ بقولنا: (**على مفردِه**) ما لا مفردَ له نحو: (**اثنان**) و(**اثنتان**)، ويُشترَطُ في المثنى أيضًا أن يكونَ له ثانٍ في الخارجِ ليخرُجَ نحوُ: (**قمران**) تَثْنِيَةُ (**شمس**) و(**قمر**) على سبيل التغليبِ،

---

(١) الصحاح (**ث ن ي**) (٦ / ٢٢٩٤).

(٢) قال ابن فرخان: «وقد يمكن أن يتفق معنيان في اسمٍ واحدٍ يدل على كلِّ واحدٍ منهما دلالةً على حيالِهما كما قالوا: (**رجل ورجلٌ**)، و(**زيد وزيد**)، فارتجالُهم الصيغةَ التي يُدَلُّ بها عليهما معًا من حيث هما اثنان كقولهم: (**رجلان، والزيدان**) هو التثنيةُ، ولا تكاد توجَدُ إلا في اللغة العربية». المستوفى في النحو (ص: ٦٧)، تح: محمد بدوي المختون، نش: دار الثقافة العربية – القاهرة، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٢٥).

(٣) هو ما يأخذ به الحَدَّادُ الحديدَ المُحْمَى. الصحاح (**ك ل ب**) (١ / ٢١٤).

(٤) هذا هو ما عليه الجمهورُ، وذهب يونس والجرمي إلى أن التاء في (**كلتا**) للتأنيث والألف لام الكلمة، وهي على وزن (**فِعْتَل**). ينظر: الكتاب (٣ / ٣٦٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١١ / ٨٤)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١ / ٦٠١ – ٦٠٢)، وشرح الشافية للرضي (٢ / ٧٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٢٧)، وهمع الهوامع (٣ / ٣٦٦)، وشرح شافية ابن الحاجب بين ركن الدين الإستراباذي ومحمود بن محمد الأراني الساكناني (ص: ٢٥٤ – ٢٦٢).

ومثلُه: (**الأبوان**) للأب والأم، و(**المَشْرِقَانِ**) للمشرق والمغرب، فهذا كلُّه مِن قبيل المُلحَقِ بالمثنَّى، لا مِن المثنَّى حقيقةً، ويُشترَطُ أيضًا أن يكونَ المفردُ نكرةً، فالعَلَمُ إذا أريد تثنيتُه نُكِّرَ، وقد أشار بعضُهم إلى هذه الشروطِ بقوله:

شرطُ المثنَّى أن يكونَ مُعربَا ... ومفردًا مُنكَّرًا ما رُكِّبَا

مُوافِقًا في اللفظِ والمعنى، له ... مُمَاثِلٌ لم يُغْنِ عنه غيرُه [1]

فقوله: (**موافقًا في اللفظ**)، أي: فلا يصحُّ تثنيةُ المختَلِفَين لفظًا كـ(**زيد وعمرو**)، وأن يكون موافقًا في المعنى فلا يُثَنَّى المشترَكُ، ولا الحقيقةُ والمجازُ [2]، وقولُه: (**مماثل**)، أي: له ثانٍ في الخارجِ، فنحوُ (**قمران**) للشمس والقمر مِن بابِ التغليب [3]، وقوله: (**لم يُغْنِ عنه غيرُه**)، أي: لا يُسْتَغْنَى بتثنيةِ غيرِه عن تثنيتِه؛ ومِن ثَمَّ لم يقولوا: (**سواءانِ**) استغناءً بـ(**سِيَّان**) تثنية (**سيٍّ**) بمعنى: مثل [4]، وزِيدَ على ما في النَّظمِ أنْ لا يكونَ لفظَ (**كُلّ**) و(**بعض**) وكذا (**أحد**) و(**عريب**) ونحوَهما مِمَّا يلزَمُ النفيَ لاستِغْراقِ الأفرادِ [5]، ونظم ذلك شيخُنا بقوله زيادةً على البيتَين:

ولَمْ يَكُنْ كُلًّا ولا بَعْضًا ولا ... مُسْتَغْرِقًا في النَّفْيِ نِلْتَ الأَمَلَا

---

(١) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١ / ٤٠).

(٢) ومثال المشترك أن يقال: (**قُرْءان**) بمعنى الطهر والحيض، و(**العينان**) بمعنى الباصرة والجارية، ومثال الحقيقة والمجاز (**القلم أحدُ اللسانَين**)، وهو وارد عن العرب على الشذوذ.

(٣) هناك خلافٌ بين العلماء في هذا النوع من المثنى أهو ملحق بالمثنى، أم هو من المثنى الحقيقي على أن (**القمرين**) تثنية للقمر بعد تسمية الشمس قمراً، و(**الأبوين**) تثنية للأب بعد تسمية الأمّ أبًا. ينظر: همع الهوامع (١ / ١٤٣ - ١٤٤)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٣٢٣ - ٣٢٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ١٣٨)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١ / ٣٩ - ٤٠).

(٤) قد جاء تثنية (**سواء**) على سبيل الشذوذ في قوله:

فيا رَبِّ إنْ لم تَجْعَلِ الحُبَّ بيننا ... سواءَيْنِ، فاجْعَلْنِيْ على حُبِّها جَلْدًا

ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١ / ٤٠).

(٥) ضابط هذه الزيادة أن يكون لتثنيته فائدةٌ، فلا يثنى (**كلّ، وأحد وعَرِيب، ودَيّار**)؛ لأنها تفيد=

قوله: (**على المشهور**) [١] ومقابلُه أنه معربٌ بضمّةٍ مقدَّرةٍ على ما قبلَ الألف وفتحةٍ أو كسرةٍ مقدرةٍ على ما قبلَ الياءِ منَع من ظهورِها اشتغالُ المحل بحركة المناسَبة؛ لأنّ هذه الحركاتِ التي قبلَ الألف والياء أُتيَ بها لمناسبتِهما، فتُقَدَّرُ حركةُ الإعرابِ حينئذٍ [٢]، وقيل غيرُ ذلك منَ الأوجُه [٣].

مواضع الياء:

ش: والياءُ تكون علامةً للخفضِ نيابةً عن الكسرة في ثلاثة مواضعَ، الأول: في المثنى المخفوضِ نحو: (مَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ)، فـ(الزيدَين) مخفوضٌ وعلامةُ خفضه الياءُ المفتوحُ ما قبلها المكسورُ ما بعدها، والثاني: في جمع المذكر السالم نحو: (مررتُ بالزيدِينَ)، فـ(الزيدِين) مخفوضٌ، وعلامةُ خفضه الياءُ المكسورُ ما قبلها المفتوحُ ما بعدها نيابةً عن الكسرةِ، والثالث: في الأسماء الستةِ المُتَقَدِّمِ ذكرُها نحو: (مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذي مالٍ)، و(هنيك) في لغةٍ قليلةٍ، فـ(أبيك)

= العموم، وأن لا يُشبِه الاسم الفعلَ شبهًا قويًا كاسم التفضيل، والصفة في نحو: (**أقائم أخواك**).
ينظر في ذلك همع الهوامع (١ / ١٤٥)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٣٢٤ – ٣٢٥)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ١٤٠).

(١) شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٨)، وشرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٥٧ – ٥٨).

(٢) نسب المرادي هذا القولَ إلى سيبويه في شرحه على ألفية ابن مالك (١ / ٧٥)، واختاره ابن عقيل في شرحه على الألفية أيضًا (١ / ٥٨)، وينظر في ذلك أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥، ٥٦)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٨).

(٣) خلاصةُ الأقوال في إعراب المثنى سبعةٌ قرر المصنف **أولَها** المشهور، وقرَّر المحشّي **ثانيَها** الأصحَّ، **والثالث**: أنه معربٌ بحركاتٍ مقدرة على الألف والياء، ودليلُهما انقلابُ الألف إلى الياء في النصب والجر. **والرابع**: أنه معرَبٌ بحركاتٍ مقدرة على ما قبل الألف والياءِ كإعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، **والخامس**: أنه معرب في حالتي الجر والنصب بالتغيير والانقلاب، وفي الرفع معرب بغير علامةٍ، **والسادس**: أنه معربٌ بحركاتٍ مقدرةٍ، والألف والياء في آخره من دلائل الإعرابِ، والسابع: أنه مبني لتضمنه معنى الحرف. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٦)، والمقرب (ص: ٧١ – ٧٣)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٠٢)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٩)، وعلامات الإعراب بين الحركات والحروف (ص: ٥٤ – ٦٦).

وما عُطِف عليه مخفوضٌ وعلامةُ خفضه الياءُ نيابةً عن الكسرة، وتكون الياءُ علامةً للنصبِ نيابةً عن الفتحةِ في المثنى المنصوبِ نحو: (رأيت الزَّيْدَين)، فـ(الزيدَين) مفعولٌ، وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الياءُ المفتوحُ ما قبلها المكسورُ ما بعدها نيابةً عن الفتحة، وفي جمع المذكر السالمِ نحو: (رأيتُ الزيدِينَ) فـ(الزيدِين) مفعولٌ وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الياءُ المكسورُ ما قبلها المفتوح ما بعدها.

ح: قوله: (**المكسور ما بعدها**)، وقد تُفتَحَ كما في قوله:

٣٢- عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً (١)

بفتحِ النونِ يصفُ قطاةً بسرعةِ الطيران، و(**أحوذِيَّيْنَ**) مثنى (**أحوذيٍّ**) وهو خفيف المشي، وأراد به الشاعرُ جناح القطاةِ (٢).

قوله: (**المفتوح ما بعدها**) أي: للخفَّةِ المناسبةِ لثِقَلِ الجمعِ، وقد تُكسَرُ النُّونُ كما في قوله:

٣٣- عرفْنا جعفراً و بَني أَبِيه وأَنْكَرْنا زَعَانفَ آخَرينِ (٣)

بكسرِ نون (**آخَرينِ**) وهو بفتخ الخاءِ جمعُ (**آخَر**) بفتحها بمعنى مغاير.

---

(١) هذا البيت من الطويل، لحميد بن ثور، وعجزه:

فما هي إلا لمحةٌ وتَغيبُ

والشاهد فيه فتح نون المثنى، و(**الأَحْوَذِيُّ**) هو الخفيف السريع في كل شيء أخذ فيه، والياء فيه كياء (**كُرسيّ**)، والمراد بـ(**الأحوذِيَّيْن**) الجناحان، و(**استقلت**) بمعنى: طارت، وارتَفَعَتْ في الهواء، واللمحة بمعنى: النظرة، والضمائر تعود على القطاة. ينظر: ديوان حميد بن ثور (ص: ٥٥)، وتخليص الشواهد لابن هشام (ص: ٧٩ - ٨٠)، والمقاصد النحوية (١ / ٢٢٢ - ٢٢٥)، وخزانة الأدب (٧ / ٤٥٨).

(٢) نونُ المثنى تُكسَر على الأفصح المشهورِ، وقد تُفتَح كما استشهد لذلك المحشي، وقد تُضَمُّ أيضاً، ومن ذلك قول السيدة فاطمة رضي الله عنها: (**يا حَسنانُ يا حسنانُ**)، وقول بعضهم: (**هما خَليلانُ**). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٩ - ٦٢)، والمساعد (١ / ٣٩ - ٤٠).

(٣) هذا البيت من الوافر، لجرير في ديوانه، والشاهدُ فيه كسرُ نون جمع المذكر السالم على خلاف الأشهر، و(**الزعانف**) أطراف الناس، ومفردُه (**زِعْنفة**). ينظر: ديوان جرير (ص: ٤٧٥)، وتخليص الشواهد (ص: ٧٢ - ٧٨)، والمقاصد النحوية (١ / ٢٢٧ - ٢٣٠)، وخزانة الأدب (٨ / ٩٥٦).

موضع النون:

ش: **والنونُ تكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمّة في الأفعالِ الخمسةِ، وهي كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتّصَل به ألفُ الاثنين، أو واوُ جمعٍ، أو ياءُ مخاطبة نحو: (تفعلان، ويفعلان) بالتاء والياء الفوقانيّةِ والتحتانيّة، و(تفعلُون، ويفعلُون) بالتاء والياء الفوقانيّة والتحتانيّةِ، و(تفعلين) بالتاء المثناة فوقُ لا غيرُ، فهذه الأفعالُ الخمسةُ مرفوعةٌ، وعلامةُ رفعِها ثبوتُ النونِ نيابةً عن الضمة، هذا هو المشهورُ، وقيل: علامةُ رفعِها ضمةٌ مقدَّرةٌ على لام الفعل، ويقال فيها كلها: فعلٌ وفاعلٌ وعلامة رفع.**

ح: قوله: (**تكون علامةً للرَّفْعِ**)، أي: سواء كانت ظاهرةً كـ (**تَضْرِبُون**)، أو مقَدَّرَةً كما تقدَّم مِنَ الأمثلةِ السابقةِ وهي: ﴿**لَتُبْلَوُنَّ**﴾[(١)] إلخ وقد تقدم شرحه، قوله: (**في الأفعال الخمسة**) ويقال لها: الأمثلة الخمسةُ؛ لأنها مثالٌ لغيرِها مِن الأفعالِ الموازنةِ لها[(٢)].

قوله: (**ثبوت النون**) مِن إضافة الصفة للموصوف أي: النون الثابتة، فالرفعُ بنفس النونِ لا بثبوتِها، قوله: (**هذا هو المشهور**)، ومقابلُه ما ذكره الشارحُ[(٣)].

---

(١) (آل عمران: ١٨٦).

(٢) قال ابن هشام: «ومعنى تسميتِها أمثلَةً أنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أنّ الأسماءَ الستةَ أسماءٌ بأعيانها، وإنما هي أمثلةٌ يُكْنَى بها عن كلِّ فعلٍ كان بمنزلتِها، فإن (**يفعلان**) كنايةٌ عن (**يذهبان، وينطلقان، ويستخرجان**) وغير ذلك، وكذلك الباقي». شرح اللمحة البدرية (ص: ٧٢).

(٣) بل يقابله ثلاثةُ أقوالٍ لا قول واحدٌ، **أحدها**: أنها معربةٌ بحركات مقدرة على لام الفعل التي قبل الضمائرِ، والنونُ علامةٌ على تقديرِ الإعراب، كما ذكره الشارح، **والثاني**: أنها معربةٌ ولا حرفَ إعراب فيها، **والثالث**: أنّ الألفَ والواوَ والياءَ في آخر هذه الأفعالِ علاماتُ إعرابٍ كما أنها ضمائرُ في الوقت نفسه، وعلى هذا فالأقوالُ الواردةُ في إعرابِ الأفعال الخمسة أربعةٌ، لا قولان كما يُوهمه كلامُ المحشّي. ينظر: نتائج الفكر للسهيلي (ص: ١٢٣ - ١٢٤)، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ٨٠٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩١)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٨٦)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٧٣)، وعلامات الإعراب بين الحركات والحروف (ص: ٨٠ - ٨٧).

قوله: **(وقيل: علامة رفعها)** قائله الأخفش [١] كما نقله في التسهيل [٢]، قال أبو حيان في شرحه: وهذا الذي حكاه المصنِّفُ عن الأخفشِ، حكاه لنا صاحبُنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي صاحب كتاب **(رصف المباني في حروف المعاني)** [٣] عن أبي زيد السهيلي [٤] قال: زعم أبو زيد السهيلي أن الإعرابَ مقدَّرٌ في الأحرُفِ التي قبلَ هذه الحروف كما هو مقدَّرٌ في **(غلامي)** وإنّ شُغْلَ تلك الحروفِ بالحركاتِ المناسبةِ لِهذه الحروفِ مَنَعَها مِن ظهورِ الإعرابِ في تلك الحروفِ، كما منع الإضافةُ إلى ياء المتكلم مِن ظهور الحركةِ في آخرِ المضافِ لِشُغْل الآخرِ بالحركةِ التي تطلُبُها ياءُ المتكلِّم.

قيل له: فما بالُ هذه النُّون تثبتُ في الرفع وتُحْذَفُ في الجزم والنصب؟ فقال ما معناه: هذه النونُ إنما لحقتْ هذه الأفعالَ لوقوعِها موقعَ الأسماءِ فهي مِن تمام دخول الرفع في المضارع لقيامِه مقامَ الاسمِ، فكما قلت: **(إن زيدًا يقومُ)** فرفعتَه لحلولِه محلَّ **(قائم)**، فكذلك إذا قلت: **(إنَّ الزَّيدَينِ يَقُومَانِ)** لَحِقَتْه هذه النونُ لحلولِه محلَّ **(قائمان)** فإذا لم يحُلَّ محلَّ الاسم لم تلحقْه النونُ [٥]، فإذا

---

(١) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، ومن كتبه معاني القرآن، والأوسط، وتوفي ٢١٥ هـ. ينظر: طبقات النحويين (ص: ٧٢ – ٧٤)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيرزوآبادي (ص: ١٤٥).

(٢) التسهيل (ص: ٩)، وينظر: شرحه (١ / ٥١)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٧٣).

(٣) ومن مصنفاته شرح المقدمة الجزولية، وشرح مغرب ابن هشام الفهري، وُلد في رمضان ٦٣٠ هـ في مالقة، وتوفي- رحمه الله- في المُرِيَّة يوم الثلاثاء ٢٧ لربيع الآخر ٧٠٢ هـ. ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة (١ / ٧٧ – ٨٠)، وبغية الوعاة (١ / ٣٣١ – ٣٣٢).

(٤) هو أبو زيد أو أبو القاسم أو أبو الحسن عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيش ابن سَعدون بن رضوان بن فَتُّوح الخثعمي الأندلسي المالقي، ومن مصنفاته الروض الأنف في شرح السيرة، ونتائج الفكر، وتوفي ليلة الخميس خامس عشر من شوال ٥٨١ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢ / ٨١)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ١٨٢ – ١٨٣).

(٥) في كتاب نتائج الفكر (ص: ١٢٣)، ما يفيد أن النون في الأمثلة الخمسةِ عند السهيلي عوضٌ عن حركة الإعراب حملاً على الأسماء.

قلت: (**لن يقوما**) أو (**لم يقوما**) لا تقدِّرُ (**لن قائمان**) ولا (**لم قائمان**) فلم تثبتِ النونُ لذلك، فعلى مذهبِه تكون علامةَ الرفعِ في (**يقومان**) ضمةٌ مقدرةٌ في الميم، وأما في النصب ففتحةٌ مقدرةٌ، وأما في الجزم فسكونُ الميم تقديرًا، انتهى مع حذف [١].

قوله: (**على لامِ الفعل**) وهو الحرفُ الذي قبلَ الواوِ أو الألفِ أو الياءِ، وتلك الحركةُ مقدرةٌ للتعذُّرِ منع مِن ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسَبة.

موضع الكسرة:

ش: والكسرةُ تكون علامةً للنصبِ نيابةً عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، وهو ما جُمِع بألف وتاءٍ مزيدتين نحو: (رأيت الهنداتِ)، فـ (الهنداتِ) مفعولٌ، وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الكسرةُ نيابةً عن الفتحةِ، حملوا نصبَه على جرِّه كما في جمع المذكر السالم ليَلْحَقَ الفرعُ بأصلِه.

ح: قوله: (**بألف وتاء**) الباء للسببيَّة، فذكر قولَه (**مزيدتين**) لمزيد التوضيحِ، فإن جُعِلَتِ الباءُ للمُصاحبةِ احتِيج لِذِكْرِ هذا القيدِ، فإن قيل: الذي جُمِع بألف وتاء هو المفرد، وهو لا يُنصَب بالكسرة؛ لأنه ليس جمعَ مؤنثٍ سالمًا، فإن جُعلَت (**ما**) في قوله: (**ما جُمِع...**) إلخ واقعةً على (**جمع**) كان المعنى: جمعٌ جُمِعَ فيلزم عليه تحصيلُ الحاصلِ؟ والجوابُ أن (**ما**) واقعةٌ على الجمعِ، أي: الجمع الذي جُمِع، أي: تحقَّقَتْ جمعيَّتُه وحصلتْ بالألف والتاء. قوله: (**وعلامةُ نصبِه الكسرةُ**)، وجوَّز الكوفيون نصبَ هذا الجمعِ بالفتحةِ على الأصلِ؛ حكى الكسائيُّ (**سَمِعْتُ لغاتَهم**) بفتح التاء [٢]، قوله: (**مزيدتين**) خرج بزيادة الألفِ نحوُ:

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان (١ / ١٩٠ - ١٩١)، وينظر: رصف المباني للمالقي (ص: ٣٣٨ - ٣٣٩)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص: ١٢٣).

(٢) نصبُ جمعِ المؤنثِ السالمِ بالفتحة مختلَفٌ في تقريرِه على أربعة أقوال: **أحدها**: ما ذكره المُحَشِّي، وهو أنه يجوز أن يُنصَبَ جمعُ المؤنثِ السالمِ بالفتحةِ مطلقا، وهو مذهبُ الكوفيين، =

(**قُضَاة**) و(**غُزَاة**)؛ فإنّ الألفَ فيهما منقلبةٌ في الأولِ عن ياءٍ، وفي الثاني عن واوٍ، والأصلُ (**قُضَيَةٌ**) و(**غُزَوَةٌ**)، وخرج بزيادة التاءِ نحوُ: (**أبيات**) و(**أموات**)، فإن التاءَ فيهما أصليّةٌ، فليس ذلك من جمعِ المؤنث.

موضع الفتحة:

ش: **والفتحةُ تكون علامةً للخفضِ نيابةً عن الكسرةِ في الاسمِ الذي لا ينصرِف، وهو ما أشبَه الفعلَ في علّتين فرعيَّتين مختلفتين، مرجعُ إحداهما اللفظُ، ومرجعُ الأخرى المعنى، أو فرعيّةٍ تقوم مقامَ الفرعيَّتين، وذلك أن في الفعلِ فرعيّةً عن الاسمِ في اللفظِ، وهو عند البصريين اشتقاقُه من المصدرِ، فـ (ضرب) مثلاً مشتقٌ من الضرب، وعند الكوفيين التركيبُ؛ لأن الاسمَ كالمفردِ والفعلَ كالمركّبِ، والمفردُ أصلُ المركّبِ، وفرعيّةً في المعنى، وهو احتياجُه إلى الفاعل، والفاعلُ لا يكون إلا اسمًا.**

ح: قوله: (**الاسم الذي لا ينصرف**)، أي: لا يُنوَّن تنوينَ تمكينٍ بناءً على أنّ الصرفَ هو تنوينُ التمكينِ كما هو رأيُ المحققين، ولمّا سقط التنوينُ تبعه في السقوطِ الجرُّ بالكسرةِ؛ لأنه لا يُوجَد بدونه لكونِهما أخوَين في الاختصاصِ بالاسمِ وعدمِ وجودِهما في الفعلِ، وقيل: الصرفُ هو التنوينُ المذكورُ مع الجرِّ بالكسرةِ،

= **والثاني**: أنّ نصبَ جمعِ المؤنثِ السالمِ بالفتحة مختصٌ بمعتلِّ اللامِ المحذوفِ اللامِ المُعَوَّضِ عنه بالتاءِ نحو: (**لغة وبنت**)، وعليه ورد: (**سمعتُ لغاتَهم**)، و(**رأيتُ بناتَك**)، وهو ما نسبه السيوطيُّ إلى هشام الكوفي، **والثالث**: أنّ نصبَ جمعِ المؤنثِ السالمِ بالفتحةِ مختصٌ بنحو: (**لغة**)، وهو لغةٌ لبعض العرب، وليس مذهبًا للكوفيين، **والرابع**: أنه لم يثبت نصبُ جمعِ المؤنث السالمِ بالفتحة، وقولهم: (**سمعت لُغاتَهم**)، و(**رأيتُ بناتَك**) مبنيٌّ على أنّ (**لغات، وبنات**) مفردٌ لا جمعٌ، وأصله: (**لُغْوَة، وبنْوَة**) فنُقلت فتحةُ الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قُلبَت الواوُ ألفا لتحرُّكها في الأصلِ وانفتاحِ ما قبلها في الحالِ، فصار (**لُغَاة، وبَناة**) ثم كُتِبَتْ بالتاءِ المفتوحة على خلافِ القاعدة الإملائية. ينظر في ذلك: التصريح (١ / ٨١)، وهمع الهوامع (١ / ٧٧)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٣٣٦-٣٣٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ١٦٣)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١ / ٤٧).

وقيل: هو الجرُّ بالكسرةِ فقط، فليس الجرُّ تابعًا في السقوط للتنوين [١]، قال أبو حيان: وهذا اختلافٌ لا طائلَ تحته [٢].

قوله: (**وهو ما**) اسمٌ موصولٌ بمعنى: (**الذي**)، أو نكرةٌ موصوفةٌ بمعنى: (**شيءٌ**) فـ (**أشبَهَ**) صلةٌ أو صفةٌ، و(**ما**) واقعةٌ على اسمٍ مفردٍ أو جمعِ تكسيرٍ،

قوله: (**في علتين فرعيتين**).

فإن قلت: لأيِّ شيءٍ احتِيج في منعِ الاسمِ مِن الصرف لِمشابَهة الفعلِ مِن جهتَين، وبُنِي الاسمُ إذا أشبهَ الحرفَ مِن جهةٍ واحدةٍ، فهلا اكتَفَوا في منعِهِ الصرفَ بعلةٍ واحدةٍ؟

فالجوابُ أنّ المشابهةَ للفعلِ في أمر عَرَضِيٍّ وهي ضعيفةٌ غيرُ ظاهرةٍ ولا قويةٍ، بخلاف المشابهةِ للحرفِ، فإنها قوِيَّةٌ لِكونها ذاتيةً.

فإن قلت: لِمَ أُعْطِيَ الاسمُ حكمَ الفعلِ، ولِمَ لم يُعطَ الفعلُ حكمَ الاسمِ مع أن المشابهةَ حاصلةٌ بينهما؟

فالجواب أن الاسمَ تَطَفَّلَ على الفعلِ فيما هو خاصٌّ به، وهو كونُه فرعًا مِن وجهين، وليس ذلك لِمُطلق المناسبةِ بينهما.

فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يُبْنَ الاسمُ لِمُشابَهةِ الفعلِ مع أنَّ الفعلَ مبنيٌّ؟

فالجواب لِضعفِ هذه المشابهةِ، فإن الاسمَ لم يُشْبِهِ الفعلَ لفظًا مع ضُعْفٍ الفعلِ في البناء [٣].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٨٥٢)، والمقاصد الشافية (٥ / ٥٧٥ - ٥٨١)، والتصريح (٢ / ٣١٦)، وهمع الهوامع (١ / ٨٥)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٣٤٠ - ٣٤١).

(٢) ينظر: همع الهوامع (١ / ٨٥).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٤١ - ٣٤٢).

فإن قلت: فلِمَ لَمْ يُعْطَ الاسمُ بهذه المشابهةِ عملَ الفعلِ؟

قلت: لأنه لم يتضمَّنْ معنى الفعلِ الطالِبِ للفاعلِ والمفعولِ. اهـ من الشنواني.

قوله: (**مختلفتين**) صفةٌ ثانية لعلتين، وقولُه: (**مرجع إحداهما اللفظ...**) إلخ بيانٌ لجِهَةِ الاختلافِ، ومفهومُ هذا القيدِ أن هاتين العلتين إنْ رجعتَا للفظِ فقط كـ (**أُجَيْمَال**) أو للمعنى كـ (**حائض**) أو للّفظ والمعنى من جهةٍ واحدةٍ كـ (**دُرَيْهِم**) صُرِفَ الاسمُ، وبيانُ ذلك أنّ الأول فيه فرعيَّةُ الجمعِ والتصغيرِ لفظًا، والثاني فيه فرعيَّةُ التأنيثِ، والوصفيَّةِ معنى، والثالثُ فيه تصغيرُ لفظِه وتصغيرُ معناه المفيدِ للتحقير.

قوله: (**تقوم مقام الفرعيتين**)، أي: في إفادة الثقل، قوله: (**وهو عند البصريين**) القائلين باشتقاقِ الفعلِ مِن المصدر، وضمير (**هو**) عائدٌ على العلَّةِ الفرعيَّةِ، وذكره مراعاةً للخبرِ، وهو اشتقاقُه، ومراعاةُ الخبرِ أولى مِن مراعاة المرجعِ، ولو راعَى المرجعَ لأنَّث.

قوله: (**وعند الكوفيين**) القائلين باشتقاقِ المصدر مِنَ الفعل، قوله: (**كالمُفْرَدِ**) الأَولَى حذفُ الكافِ؛ لأنه مفردٌ حقيقةً لدلالتِه على شيءٍ واحدٍ، وهو مجرَّدُ الذاتِ، وأمّا دلالةُ بعضِ الأسماءِ المشتقَّةِ على الزمانِ، فهي عارضةٌ لا اعتدادَ بها، وقد يُجَابُ عن المصنِّفِ بأنه زاد الكافَ لمُشاكلَةِ قولِه في الفعل (**كالمركَّب**).

قوله: (**كالمركب**) الكافُ هذه في موقعِها؛ لأن الفعلَ ليس مركَّبًا حقيقةً، بل شبيهٌ به في كونِ مدلولِه الحدثَ والزمانَ والنسبةَ، فلما كان مدلولُه مُركَبًّا كان كأنه مركَّبٌ (١)، وتجرُّدُ بعضِ الأفعالِ عن الزمان غيرُ قادحٍ لعُروضِ ذلك التجرُّدِ، قوله (**وهو احتياجُه**) أي: افتقار الفعل إلى الفاعل ليتمَّ الكلامُ، والاحتياجُ يرجع إلى المعنى.

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٣٩ - ٣٤٠).

ما يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لِعِلَّةٍ واحدةٍ:

ش: ثُمَّ الاسمُ الَّذي لا ينصَرِفُ نوعان، الأول: ما يَمْتَنِعُ صرفُه بفرعيّةٍ واحدةٍ، وهو ما كان على وزنِ صيغةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ، وضابطُه: كلُّ جمعٍ بَعْدَ ألفِ تكسيرِه حرفان، سواءٌ كان في أوَّلِه ميمٌ أم لا كـ (مَسَاجد) و(صَوَامِع) أو بعْدَ ألفِ تكسيرِه ثلاثةُ أحرُفٍ أوْسَطُها ساكنٌ، سواءٌ كان في أوَّلِه ميمٌ أم لا كـ (مَصَابِيح)، و(قَنَادِيل)، وإنّما اسْتَأْثَر هذا الجمعُ بالمَنْعِ لأنه بمَثَابَةِ جَمْعَيْنِ، أو كان مختومًا بألفِ التأنيثِ المقصورةِ وهي ألفٌ مفردةٌ، ويمتنعُ صَرْفُ مصحوبِها كيفما وقع، سواءٌ وقع نكرةً كـ (ذكرى) أو معرفةً كـ (رَضْوَى)، أو جمعًا كـ (جَرْحَى)، أو صفةً كـ (حُبْلَى)، أو ألفِ التأنيثِ الممدودةِ، وهي ألفٌ قبلها ألفٌ، فتنقلب هي همزةً، ويمتَنِعُ صرفُ مصحوبِها كيفما وقع، سواء وقع نكرةً كـ (صحراء) أم معرفةً كـ (زَكَرِيَّاء) [١] أم جمعًا كـ (أَصْدِقَاء)، أم صفةً كـ (حَمْرَاء)، وإنما اسْتَأْثَر ما فيه ألفُ التأنيثِ بالمَنْعِ؛ لأنه تأنيثٌ لازمٌ، فنُزِّلَ لزومُه منزلةَ تأنيثٍ آخرَ.

ح: قوله: **(ما يمتَنِعُ صرفُه بعلَّةٍ واحدةٍ)** قدَّم هذا القسمَ لقلَّةِ الكلامِ عليه، قوله: **(وهو ما كان على وزنِ صيغةٍ)** المرادُ بالوزنِ معناه الحقيقيُّ، وهو الموازنةُ والمشاكَلَةُ، فهو مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه، والصيغةُ هي الهيئةُ، أي: الحركاتُ والسَّكناتُ [٢]،

---

(١) ألف المد في **(زكرياء)** ليست للتأنيث على الحقيقة؛ لأنّ مدخولها اسم أعجميٌّ، والتحقيقُ أنه ممّا يمتَنِعُ صرفُه للعلمية والعجمة كـ **(إبراهيم وإسماعيل)**، إلا أنّ النحاةَ شبَّهوا ألفَ المدِّ فيه بألف التأنيثِ الممدودةِ في نحو: **(حمراء، وزهراء)**؛ لثبوت منعه من الصرفِ نكرةً ومعرفةً، ولو مثَّل بـ **(زهراء)** علَمًا بدلاً من **(زكرياء)** لكان أدقَّ. ينظر تحقيق علة المنع في **(زكرياء)** في الحجة للفارسي (٣ / ٣٤ – ٣٦)، والدر المصون (٣ / ١٤٢ – ١٤٣).

(٢) **(الوزن)** مصطلحٌ صرفيٌّ يُستعمَل مصدراً، فيكون بمعنى مقابلة حروف الكلمةِ الموزونة بحروف الميزان الصرفي للتنبيه على حروفها الأصلية والزائدة وما وقع فيها من التغيير، ويستعمل اسمًا، فيكون بمعنى: هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرُها منَ الكلمات، وهي عددُ حروفها المرتَّبة، وحركاتُها المُعَيَّنةُ، وسكونُها مع اعتبارِ الحروفِ الزائدةِ والأصلية كلٌّ في موضعه. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١ / ٢ – ٣)، وأوجز المقال في شرح تحفة الأطفال في بيان حقائق الأفعال في علم الصرف لأحمد التجاني ثاني سعد الأزهري (ص: ٤٤).

وأمّا المادَّةُ فهِيَ الحروفُ التي تركبَّتْ منها الكلِمَةُ، والمعنى على مشاكَلَة وموافقةِ صيغةٍ، أي: هيئةِ مُنْتَهَى الجموعِ، أي: لا يُمكِن أنْ يُجْمَعَ جمعَ تكسيرٍ مرةً أخرى، وتلك الصيغةُ منحصرةٌ في **(مفاعل)** و**(مفاعيل)** [1]، قوله: **(منتهى الجموع)**، أي: الصيغةُ التي انتهَى الجمعُ لها ولم يتجاوزْها.

قوله: **(بعد ألف تكسيره)**، أي: الألفِ التي حدثَتْ في جمعِ المفردِ جمعَ تكسير، قوله: **(حرفان)**، أي: أوّلُهما مكسورٌ لفظًا كـ **(مَسَاجِدَ)**، أو تقديرًا كـ **(دوابّ)**، فإن أصلَه: **(دَوَابِبَ)**، أُدْغِمَ أحدُ المِثْلَين في الآخَرِ.

قوله: **(كمساجد)** و**(منابرَ)** و**(مراتِبَ)** و**(أكالِبَ)** جمع **(أَكْلُب)** جمعِ **(كَلْبٍ)**، وأما نحو: **(مَلائِك)** و**(صَيَارِف)**، و**(صَيَاقِل)** [2]، فإنْ تجرَّدَ مِنَ التَّاءِ مُنِعَ مِنَ الصرفِ، وإنْ لحِقَتْه كـ **(ملائكةٍ)** صُرِفَ، قوله: **(أوسطها ساكِنٌ)** خرج نحوُ: **(مَلائِكَة)** و**(فَراعِنَة)** و**(صَيَاقِلَة)**، فإنها مصروفةٌ لمشاكلةِ هذه الجموعِ الآحادَ كـ **(طَوَاعِيَة، وكَرَاهِيَة)** قوله: **(وقَنَادِيل)**، أي: و**(أَنَاعِيم)** جمعُ **(أنعام)** جمعِ **(نَعَم)** بفتحتين وهي الإبل [3].

---

(١) هذه العبارةُ منقولةٌ من فرائد العقود العلوية (١ / ٣٤٢)، والمرادُ بـ **(مفاعل، مفاعيل)** في كلامه كلُّ جمعٍ في آخرِه ألفٌ بعدها حرفان أوّلُهما مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا، أو بعدها ثلاثةُ أحرفٍ أوّلُها مكسورٌ وثانيها ياءُ المد، بغضِّ النظرِ عن كونِ أوّلِ الجمعِ ميمًا.

(٢) جمع **(صَيْقَل)** بمعنى: الصانع. الصحاح **(ص ق ل)** (٥ / ١٧٤٤).

(٣) ينظر: الصحاح **(ن ع م)** (٥ / ٢٠٤٣).

قوله: (**استأثر**)، أي: اختصَّ، وعلَّل ذلك بقوله: (**لأنه بمَثابة جَمْعَيْن**)، أي: بمنزلتِهما؛ لأنّ عدمَ جمعه مرةً أخرى، بمنزلة جمعٍ آخرَ، فكأنّه جُمعَ مرّتين، واعتُرِضَ بأنّ شرطَ المنعِ من الصَّرف اختلافُ العلّتين، وما ذكره الشارحُ يُقيِّدُ رجوعَهما لشيءٍ واحدٍ، وهو اللفظُ، فالأَولَى ما قاله بعضُهم في علة ذلك أنّ صيغةَ الجمعِ علةٌ تَرْجِعُ للّفظِ، وعدَمُ نظيرٍ لهذه الصيغةِ في الآحادِ، أو عدمُ مُجَاوزةِ الجمعِ لها وانتِهَاؤُها عندَها علةٌ ترجعُ للمعنى (١).

(**قوله: كذِكْرَى**) مصدرُ (**ذكر**) بمعنى: تَذَكَّرَ (**قوله: كَرَضْوَى**) بفتحِ الراء عَلَمُ فرَسٍ أو جبلٍ بالمدينةِ المشَرَّفَةِ والنسبةُ إليها: (**رَضَوِيٌّ**) قاله الجوهريُّ (٢).

قوله: (**كَجَرْحَى**) جمع (**جَرِيح**) كـ(**مَرِيض، ومَرْضَى**) و(**قَتِيل، وقَتْلَى**).

قوله: (**فتُقْلَبُ هي**) أي: الألف الثانية همزةً كراهةَ اجتمَاعِ ألفَين، وإنما قُلبَت هي دونَ الأولى لِتطرُّفِها، فهي محلٌّ للتغييرِ، ولم تُحذَفْ لفوات ما يدلُّ على التأنيثِ عند حذفِها، ولم تُحذَفِ الأُولَى لئلَّا يفوتَ المدُّ، فالهمزةُ بدلٌ من ألفِ التأنيثِ، والممدودُ هو الألفُ الأُولَى، وحينئذٍ فوَصْفُ ألفِ التأنيثِ بأنها ممدودةٌ فيه تَجوُّزٌ باعتِبارِ أنها السَّبَبُ في حصولِ المَدِّ، فهو من قَبِيلِ الإسنادِ للسَّبَبِ، وقيل: الدَّالُ على التأنيثِ هو الألفُ الأُولَى، والثانيةُ مزيدةٌ للفرقِ بين مُؤَنَّث (**أَفْعَل**) ومُؤَنَّثِ (**فَعْلَان**)، فإنّ الأوّلَ مُؤَنَّثُه مهموزٌ بخلافِ الثاني، وعلى هذا فوَصْفُ ألفِ التأنيثِ بالمدِّ حقيقيٌّ لا تَجَوُّزَ فيه، وقيل: هما معًا للتأنيث (٣).

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٤٦).

(٢) ينظر: الصحاح (رض و) (٦ / ٢٣٥٨).

(٣) هذه الفقرةُ كلُّها منقولةٌ من عَليٍّ الحلبيِّ، وزاد على ذلك أنه رَدَّ على القول بأنّ الألفَ الأولى هي الدالةُ على التأنيث والثانية زائدةٌ للفرق بأنه يلزم عليه وقوعُ علامة التأنيث في الحشو، وهو ممّا لا نظير له، وهناك قولٌ ثالثٌ بأنّ الألفين الأولى والثانية كلتاهما للتأنيث، وهو مردودٌ بأنه لا يوجد في العربية ما أُنِّث بحرفين. ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٤٧ - ٣٤٨).

قوله: (**كصَحْرَاء**) وهي الفَلَاةُ أي: الأرضُ الواسعةُ، والجمعُ (**الصَّحَارِي**)، بفتحِ الرَّاءِ وكسرِها، و(**الصحراوات**) [1]، قوله: (**لأنه تأنيثٌ لازمٌ**)، وإنما كان لازمًا؛ لأن ألفَ التأنيث غيرُ مُقَدَّرَةِ الانفصالِ، فهي كالجزءِ منَ الكلمةِ بخلافِ تاءِ التأنيث، فإنها مُقَدَّرَةُ الانفصالِ، فلا يقال في (**حُبْلَى**): حُبْل، ولا في (**حَمْرَاء**): حَمْر، بَلِ الألفُ لازمةٌ غيرُ مُنفَكَّةٍ، بخلافِ: (**ضاربة**)، مثلاً فإنه قد تُحْذَفُ التاءُ ويقال: (**ضَارِبٌ**)، قوله: (**تأنيثٌ آخَرُ**) أي: فكأنه أُنِّثَ مَرَّتَينِ، وفي كلامه هنا ما سبق في قوله: (**فكأنه جُمِعَ مَرَّتَيْن**) فالأَوْلَى أن يُقال: العِلَّةُ الفرعيَّةُ اللفظيّةُ هي لزومُ الزيادةِ حتى صارتِ الهمزةُ كأنّها مِن أصولِ الكلمةِ، وفرعيَّةُ المعنى هي الدلالةُ على التأنيث [2] قاله الشنوانيُّ، وفي شرح اللبِّ للسيدِ أنَّ الألفَ تكون سببًا كالتَّاءِ، ولزومُها للكلمة مِن حيث إنّ الكلمةَ صِيغَتْ عليها بمنزلةِ تأنيثٍ آخَرَ، فهما تأنيثان: أحدُهما: لفظيٌّ وهو نفسُ الألفِ، والثاني: معنويٌّ وهو لزومُها [3].

ما يمتنع صرفه للعلَمِيّةِ مع غيرها من العلل:

ش: والثاني ما يمتنعُ صَرْفُه بفَرْعِيَّتَيْنِ، وهو نوعان: ما يمتَنِعُ صَرْفُه مع العَلَمِيَّةِ، وما يمتَنِعُ مع الوَصْفِيَّةِ، والأول: ما أشرنا إليه بقولنا: أو اجتمع فيه العَلَمِيَّةُ، وزيادةُ الألفِ والنونِ المُضارِعَين لألفِ التأنيثِ الممدودةِ؛ لأنهما في بناءٍ يخُصُّ المذكَّرَ، كما أنّ ألفَ التأنيثِ في بناءٍ يخُصُّ المؤنَّثَ، وأنّهما لا تَلْحَقُهُمَا التَّاءُ، كـ (عمران)، فإنّ فيه العَلَمِيَّةَ، وهي فرعُ التنكيرِ، والزِّيادةَ وهي فرعُ المَزِيدِ عليه، أو العَلَمِيّةُ والتركيبُ المزجيُّ كـ (بَعْلَبَك)، فإنّ فيه العَلَمِيّةَ، وهي فرعُ التنكير، والتركيبَ، وهو فرعُ الإفراد، أو العَلَمِيَّةُ والتأنيثُ لفظا ومعنى، أو لفظا لا معنى، أو معنى لا لفظًا، فالأولُ: كـ (فاطمة)، والثاني: كـ (طلحة) لرجل، والثالث: نحو: (زينب)

---

(1) ينظر: الصحاح (ص ح ر) (2 / 708)، والمحكم (3 / 146)، و(10 / 429).

(2) ينظر: فرائد العقود العلوية (1 / 348 - 349).

(3) ينظر: المقاصد الشافية (5 / 582 - 584).

لامرأة، وهو تأنيثٌ مَعْنَوِيٌّ، وشَرْطُ تَحَتُّمِ منعه الصَّرْفَ الزيادةُ على الثلاثة كما مثَّلنا، أو تَحَرُّكُ الوسَطِ كـ (سقر)، أو العُجْمَةُ كـ (حِمْص)، أو النقلُ من مُذَكَّرٍ إلى مُؤَنَّثٍ كـ (زيد) لامرأةٍ، فإنْ تخلَّف شرطٌ من هذه الشروطِ جاز الصَّرْفُ وعدَمُه كـ (هند، ودعد، وحمْل)، فمَن صَرَفَه نظَرَ إلى خِفَّة اللفظ، وأنها قد قاوَمَتْ إحدى الفرعيّتين، ومَن لم يَصْرِفْه نظر إلى وجودِ الفَرْعِيَّتَيْن في الجملة، واختُلف في الأوْلَى منهما، فعَن سيبويه الأولَى المنعُ مِنَ الصَّرْفِ [1]، وعن أبي علي الأَوْلَى الصَّرْفُ [2]، ورُوِي بالوَجْهَين قولُ الشاعر:

٣٤- لم تَتَلَفَّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ [3]

أو العَلَمِيّةُ وَوَزْنُ الفعلِ، وشرطُ الوزنِ اختصاصُه بالفعلِ، كـ (شَمَّر) علمًا على فرسٍ، أو افتتاحُه بزيادةٍ هي في الفعل أَوْلَى لكونها تدُلُّ في الفعل، ولا تدُلُّ في الاسمِ كأحرُف المضارعةِ كـ (أحمد، ويشكر) عَلَمَيْنِ على نبيِّنا ولِنُوحٍ صلَّى الله عليهما وسلم، فإنّ الهمزةَ والياءَ لا يدُلَّانِ في الاسم، ويدُلَّان في الفعل على المتكَلِّمِ والغائبِ، أو العَلَمِيّةُ والعَدْلُ التقديريُّ كـ (عُمَر)، فإنه معدولٌ عن (عامر) خوفَ الالتباس بالصفة، أو العَلَمِيَّة والعُجْمَةُ، وشرطُ العجمةِ كونُ عَلَمِيَّتِها في اللغةِ الأعجميةِ، والزيادةُ على الثلاثةِ، كـ (إبراهيم) بخلاف

---

(١) قال سيبويه: «اعلم أنّ كلَّ مؤنثٍ سمَّيْته بثلاثة أحرفٍ متوالٍ منها حرفان بالتحرُّك لا ينصرِفُ، فإن سمَّيته بثلاثة أحرفٍ، فكان الأوسطُ ساكنا، وكانت شيئًا مؤنثًا، أو اسمًا الغالبُ عليه المؤنثُ كـ (سُعاد)، فأنت بالخيارِ إن شئتَ صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وتركُ الصَّرْفِ أجودُ». الكتاب (٣ / ٢٤٠)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤ / ١١ - ١٢).

(٢) الإيضاح لأبي علي الفارسي (ص: ٢٩٨)، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني (٢ / ٩٩٤ -٩٩٥)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٧٨)، وهمع الهوامع (١ / ١١٣)، ومنهج السالك للأشموني (٣ / ٤٥٨).

(٣) البيت من المنسرح، لجرير، و(**لم تتلفع**) بمعنى: لم تلتحف بمئزرها، و(**العُلَب**) جمع علبة، وهي إناء مصنوع من الجلد. ديوان جرير (ص: ٦٧)، والكتاب (٢ / ٢٤١)، والخصائص (٣ / ٦١، ٣١٦).

(فيروز، ولجام) فإنهما من أسماءِ الأجناسِ الأعجميّة، فإذا جُعِلا علَمين لمذكّرين فإنهما مصروفانِ لفَقْدِ الشرط الأول، وبخلاف (نوح، ولوط، وشيث)، فإنها مصروفةٌ لفَقْدِ الشرط الثاني، وقيل: الثلاثيُّ ساكنُ الوسَطِ يجوز فيه الصرفُ وعدمُه، والمتحرِّكُ الوسط متحَتِّمُ المنعِ.

ح: قوله: (**مَعَ العَلَمِيَّةِ**)، أي: سواءٌ كانت شخصيّةً كـ (**حمزةَ، وطلحة، وخديجة**) أو جنسيّةً كـ (**أسامة**)؛ لأنّ علَمَ الجنسِ كعلَمِ الشخصِ في الأحكامِ اللفظيّةِ التي منها الصَّرْفُ وعدمُه. قوله: (**وزيادةُ الألفِ والنُّون**) من إضافةِ الصِّفةِ للْموصوفِ، أي: الألف والنون الزائدتان؛ لأنّ العلَّةَ هي الألفُ والنونُ الزائدتان، لا نفسُ زيادتِهما، وقوله: (**المُضَارِعَتَيْنِ**) أي: المشابِهتين، وبيَّن الشارحُ وجهَ الشبَه بأمرَين، الأول: قوله: (**لأنهما في بناء...**) إلخ، الثاني: قوله: (**وأنهما لا تلحقهما التاءُ**)، وإنما خُصَّ الشبَهُ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ مع أنهما مُشَابِهَتانِ[1] للمقصورةِ أيضًا لِظهورِ المشابَهةِ فيها.

فإن قلت: لِمَ كانت زيادةُ الألفِ والنونِ محتاجةً لعلّةٍ أخرى معها في منعِ الصَّرفِ، وهلّا استقلَّتْ بالمنعِ وحدَها كألف التأنيث؟

وجوابُه أنّ ألفَ التأنيث مُستلزِمَةٌ لعلَّةٍ أخرى معنويَّةٍ بخلاف الألفِ والنونِ[2].

وإنما قيَّدهما بالزيادةِ احترازًا عن غيرِ المزيدتين، وقد يكون لفظٌ واحدٌ محتملاً لهما كـ (**حسّان**)، فإنْ أُخِذ مِن (**الحُسْنِ**) صُرِفَ، وإن أُخِذَ مِنَ (**الحَسِّ**) - بفتح الحاء وهو القتلُ، يُقال: (**حسّ البردُ الجرادَ**)، أي: قتله[3] - مُنِع مِن الصَّرفِ،

---

(١) في النسخ المعتمد عليها (**مع أنهما مُشابِهتَين**) بالياء، والصواب بالألف وفقًا للمطبوع.

(٢) تَعَرَّضَ عليٌّ الحلبيُّ لهذا السؤالِ، وأجاب عنه بنقصان المشبه وانحطاطه عن المشبه به. فرائد العقود العلوية (١ / ٣٥٠).

(٣) الصحاح (**ح س س**) (٣ / ٩١٧).

و(**شيطان**) إنْ أُخذ مِن (**شطن**) بمعنى: بعُدَ [١]، صُرِف، أو مِن (**شاط**) بمعنى: احترَق [٢]، مُنِع مِنَ الصرف، و(**عفّان**) إنْ أُخذ مِن (**العِفّة**) مُنِع، أو مِنَ (**العفونة**) صُرِف، و(**حيّان**) إنْ أُخذ مِن (**الحياة**) مُنِع، أو من (**الحَين**) [٣] - بفتح الحاء وسكون الياء بمعنى: الهلاك [٤] - صُرِف [٥]، فلو أُبدلَت مِن النُّون الزائدة لامًا كـ(**أُصَيْلال**) مسمًّى به أصلُه: (**أُصَيْلان**) تصغير: (**أُصْلان**) مُنِع مِنَ الصرفِ إعطاءً للبدَلِ حكمَ المُبدَلِ منه [٦].

قوله: (**كَعِمْرَان**) و(**غطفان**) اسمٌ لقبيلة و(**أصبهان**) اسمُ لبلدةٍ من بلاد العجم، قوله: (**فإنّ فيه العَلَميَّة**) أي: الشخصية، ومثلُها العَلَميّةُ الجنسيّةُ في نحو (**قَبّان**) فإنه علَمُ جنسٍ لدابةٍ أصغرَ مِنَ الخنفساء على قَدْرِ الدينارِ مرتفعةِ الظهرِ، ولها ستةُ أرجُلٍ تتولّد في الأماكنِ النديّة [٧].

---

(١) الصحاح (**ش ط ن**) (٦ / ٢١٤٤).

(٢) المصدر السابق (**ش ي ط**) (٣ / ١١٣٨).

(٣) رُوِيَ أنّ أحد الملوك قال لرجلٍ اسمُه (**عفّان**): عفّان ينصرف أو لا ينصرِف؟ فأجاب الرجلُ بأنه إن اعتنَى به الملكُ لا ينصرِف، وإلا انصرف، وروي أنّ أحد الملوك قال لأبي حيان الأندلسي: هل ينصرف حيّان أو لا؟ فقال: إن أحياه الملكُ لم ينصرف، وإن أماته انصرف. فرائد العقود العلوية (١ / ٣٥٢).

(٤) الصحاح (**ح ي ن**) (٥ / ٢١٠٦).

(٥) حاصل الأمر أنّ المختوم بالألف والنون على ثلاثة أقسامٍ: أحدها: ما يتمحّض للزيادة نحو: (**رحمان**)، والثاني: ما يتمحض للأصالة نحو: (**منّان**)، وما يحتمل الأصالة والزيادةَ نحو: (**حسان، وشيطان، وعفان**)، والحَكَم في ذلك الاشتقاقُ. فرائد العقود العلوية (١ / ٣٥٠ - ٣٥١).

(٦) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٥٤).

(٧) جاء في جميع النسخ (**رقبان**)، وذكر الإنبابيُّ أن المحشي ضبطها بضم الراء (**رُقْبان**)، ولم أجده في المعاجم إلا علما على شاعرٍ، والظاهرُ أنه في الأصل (**حمارقَبّان**)، فسقط ما عدا الراءَ من (**حمار**)؛ بدليل أن العبارة كلَّها منقولة من علي الحلبي، والكلمة مذكورةُ على تركيبها الإضافي، ومِن ثَمَّ فهو مثل (**أبو هريرة**)، وأمّا (**قَبّان**) وحده فهو بمعنى: القسطاس والأمين. ينظر: الصحاح (**ق ب ب**) (١ / ١٩٧ -١٩٨)، و(**ق ب ن**) (٦ / ٢١٧٩)، والمحكم (**ح م ر**) (٣ / ٣٣٤ - ٣٣٥)، وتاج العروس (**ر ق ب**) (٢ / ٥١٩)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٣٥٠).

قوله: (**فإنّ فيه العَلَميّة**)، لأنه علَمٌ لبلَدٍ بالشام مركّبٌ مِن (**بَعْل**) – وهو اسمُ صنم [١] – و(**بَكّ**) وهم اسمُ صاحبِ هذه البلدة، قوله: (**والتركيب**) هذا هو العلةُ اللفظيةُ، وأمّا العلّةُ المعنويّةُ فهي العلميّة، قوله: (**والتأنيث لفظًا ومعنى**) أي: مِن جهة اللّفظ بأن تلحقَه علامةُ التأنيثِ وهي تاءٌ زائدةٌ في آخرِ الاسمِ تُقلَبُ في الوقفِ هاءً كالتاء في (**فاطمة**)، ومن جهةِ المعنى بأن يكون علمًا لمؤنثٍ.

قوله: (**أو معنى**) وهو المسمى بالتأنيثِ المعنويِّ قوله: (**لرجلٍ**)، أمّا لو كان علمًا لامرأةٍ فإنه يكون مِنَ القسم الأولِ، قوله: (**وهو تأنيث معنوي**) أي: يرجِع لِلْمعنى، والعَلَميّةُ أيضًا علةٌ معنويّةٌ فلم يتحقَّقْ حينئذٍ في هذا القسمِ علّتان فرعيّتان مُختلفتان، بَلِ العلّتَانِ هنا مرجعُهما لِلمعنى كما تقدَّم في: (**حائض**)، فأيُّ مُوجِبٍ لِمَنعِ الصَّرفِ؟ وهلّا صُرِف هذا النوعُ كما صُرِف (**حائض**) مع كونه مثلَه؟

وأحسنُ ما أُجيب به هنا أنّ اللفظَ الموضوعَ لِمُؤنَّثٍ يُوصَفُ تبعًا لِمعناه بأنه لفظٌ مؤنَّثٌ، فالتأنيثُ – بحسَبِ الأصلِ – لِلمعنى، واكْتسَبَ اللفظُ الوصفَ به فرجعت هذه العلةُ لِلّفظِ بواسطةِ هذا التحمُّلِ، ولما كان ذلك التأنيثُ المعنويُّ ضعيفًا عن التأنيثِ اللفظيِّ احتيج إلى تقويتِه، فشُرِطَ أن ينضمَّ إليه واحدٌ من الأمورِ الأربعةِ التي ذكرها الشارحُ ليتقوّى به ويلتحِقَ بالتأنيثِ اللفظيِّ في تأثيرِه المنعَ مِنَ الصرفِ، فإن هذه الأمورَ التي شُرِط مصاحبةُ واحدٍ منها له تزيده ثقَلاً، فإنّ الحركةَ أثقلُ مِنَ السكون، والعُجْمَةُ أثقَلُ مِنَ العربية، وكونُ اللّفظِ لِلْمذكَّرِ ثم يُستَعمَلِ لِلمُؤنَّثِ يحصل فيه ثقلٌ باعتبارِ أن الشيءَ في غير محلِّه يُستَثقَلُ [٢].

وبقِيَ بحثٌ آخرُ وهو أنه إذا صحَّ اكتِسابُ اللفظِ التأنيثَ باعتبارِ المعنى –كما

---

(١) «قوله: (وهو اسم صنم) أي: كان لقوم إلياس، كما قال تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلاً وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥]، أي: أتعبدون هذا الصنمَ، وتتركون عبادةَ الله» تقريرات الإنبابي (ص: ٦١).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٥٧).

أُجِيبَ به عن التأنيثِ المعنويِّ - يُقال حينئذٍ: يصحُّ أيضًا أن يَكتَسِبَ لفظُ (حائض) التأنيثَ مِن معناه، فيُمنَعُ مِن الصرف كـ (زينب)، فالفرق بينهما تحكُّمٌ- والجوابُ أننا في (حائض) راعَينا الأصالةَ، ولم نلتفتْ لاكتسابِ اللفظ التأنيثَ، وفي (زينب) لاحَظْنا الاكتسابَ فحصَل الفرقُ، لكن يرِدُ عليه أنّ هذا ترجيحٌ بلا مُرَجِحٍ، فيُجابُ بأن هذه حِكَمٌ تُلتَمَسُ لِما سُمِعَ بعد الوقوعِ، والنزولِ، وليست علَلاً باعثةً، فلا يُحتاج فيها لطلب المُرجِّحِ؛ إذ ليستْ أحكامًا عقليّةً، وإنما هي عِلَلٌ تُلتَمَسُ لأحكامٍ لفظيّةٍ، ونحن في ذلك كلِّه أسْرَى السَّماعِ فهو المرجوعُ إليه آخرًا، فإنّ العربَ صرَفَتْ (حائضًا) ومَنَعتْ صرفَ (زينب)، فنتّبِع ذلك، ونُعَلِّل الحكمَ في كلٍّ منهما بحسَب الإمكان(١).

قوله: (كما مثلنا) أي: كتمثيلِنا فـ (ما) مصدريةٌ تُسْبَكُ مع ما بعدها بمصدرٍ، والكلامُ على حذفِ مضافٍ، أي: مُتَعلِّق تمثيلنا، وهو ما مثَّل به من (زينب)، فإنه زائدٌ على الثلاثِ، فالحرفُ الزائدُ قائمٌ مقامَ التلفُّظ بتاء التأنيث، ثم حيث كان الاسمُ زائداً على الثلاثِ، مُنِع مِن الصرفِ، ولو سُمِّيَ به رجلٌ، كما إذا سمَّيت رجلاً بـ (زينب)، ومعنى كونِ التأنيثِ معنويًّا في حالِ تسميةِ المذكَّرِ به أنه باعتبارِ الأصلِ، أي: قبل جعلِه علمًا للمذَّكرِ مستعمَلٌ في المؤنَّثِ.

قوله: (أو تحَرُّك الوسَطِ)، أي: يكون ليس زائدًا على الثلاث بأن كان ثلاثيًّا، لكنه مُحَرَّكُ الوسَطِ، فيكون تَحَرُّكُ الوسَطِ قائمًا مَقامَ الحرفِ الزائدِ على الثلاثِ، وذلك كـ (سقَر) علَمًا لـ (جهنم).

قوله: (أو العُجْمَة)، أي: مع كونه غيرَ مُحَرَّكِ الوسَطِ، قوله: (كَحِمْص) علَمٌ أعجميٌّ على بلدةٍ، فالعُجْمَةُ هنا مُقَوِّيَةٌ للتأنيثِ المعنويِّ، فيصير بها بمنزلةِ التأنيثِ اللفظيِّ.

فإن قلت: في (حِمْص) أيضًا العُجْمَةُ، فلِمَ لَمْ يُمْنَع مِنَ الصَّرْفِ للعَلَمِيَّة

---

(١) هذا الإشكالُ لا يتَّجه -عندي- مِن أصله؛ لأنّ (زينب) عَلَمُ مؤنَّثٍ، في حين أنّ (حائض) صفةُ مؤنَّثٍ، والكلامُ في الأعلامِ الممنوعةِ مِنَ الصرفِ، وعلى فرضِ مراعاةِ التأنيثِ المعنويِّ في (حائض)، فإنه لا يلتبِسُ بنحو: (زينب) طالما هو باقٍ على وصفيَّتِه، وأمّا إذا نُقِل إلى العَلَمِيَّةِ لمؤنَّثٍ فإنه مثلُ (زينب) تماما يُمنَعُ مِنَ الصرف للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ المعنويِّ.

والعجمةِ؟ فالجوابُ أنّ شرطَ منعِ العجمةِ الصرفَ مع العلَميةِ زيادةُ الاسمِ على ثلاثةِ أحرُفٍ، وهذا الشرطُ مفقودٌ هنا فلَمْ تُعتَبَرْ، بل اعتُبِر التأنيثُ (١)، وبقيَ أنهم يجعلون العلَمِيَّةَ علةً معنويةً مع أنّ الذي يُوصَف بكونه علمًا اللفظُ لا المعنى، وأُجِيبَ بأنه لَمّا كان لا معنى لِعَلَميّةِ اللفظِ إلا تَشَخُّصُ معناه جعلوا العَلَميّةَ علةً معنويةً.

قوله: (**أو النقل**) أي: مع كونِه غيرَ أعجميٍّ، فهذا النقلُ يُلحِقُ التأنيثَ المعنويَّ باللفظيِّ، قوله: (**فإن تخلَّف شرطٌ من هذه الشروطِ**)، أي: لم يوجَدْ واحدٌ منها، وقد كان الأوضحُ أن يقول كما قلنا.

قوله: (**وجُمْل**) بضم الجيم وسكون الميم، قوله: (**قاوَمتْ**) أي: قابلَت، فكأنه لم يوجَدْ فيه إلا علةٌ واحدةٌ، قوله: (**نظرًا إلى وجودِ الفرْعيَّتَيْن**) أي: ولم يُنظَر لفقدِ شرطِ تأثيرِهما، فإنّ السكونَ لا يُغيِّر حُكْمًا أوجَبَه اجتماعُ علّتين، ثم محلُّ جوازِ الوجهَين ما لم يُصَغَّر، وتلحقُه التاءُ، وإلا مُنِع منَ الصرفِ نحو: (**هُنَيْدَة**)(٢)، قوله: (**بالوجهَيْن**) قد عُدَّ الأولُ مصروفًا والثاني ممنوعًا من الصرف.

قوله: (**لم تتلفَّعْ...**) البيتَ من بحر المنسرح، وأجزاؤُه: (**مستفعلن مفعولات مفتعلن**) مرتين، وآخرُ الشطرِ الأولِ، قوله: (**مِئْزَرِها**)، و(**دعد**) أولُ الشطرِ الثاني، وإعرابُه (**لم**) حرفُ جزمٍ، و(**تتلفع**) مضارعٌ مجزومٌ بـ(**لم**) و(**بفضل**) جار ومجرور متعلق بقوله: (**تتلفع**) و(**فضل**) مضافٌ و(**مئزر**) مضافُ إليه والهاءُ مضافٌ إليه، و(**دعدٌ**) فاعلٌ منونٌ مصروفٌ، و(**لم تُسقَ**) (**لم**) حرف جازمٌ، و(**تُسْقَ**) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، مجزومٌ بحذفِ الألفِ، وأصلُه (**تُسْقَى**) بالألف، فلما دخل الجازمُ حذَفَها؛ لأنه مضارعٌ معتلٌّ و(**دعدُ**) بتركِ

---

(١) ينظر: التصريح (٤ / ٢٤٤)، وهمع الهوامع (١ / ١١٣).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٦٠).

التنوينِ، نائبُ الفاعلِ، و(**في العُلَب**) جار ومجرور متعلقٌ بـ(**تُسْقَ**) و(**العُلَب**) – بضم العين – جمع (**علبة**)، وهي إناءٌ مِن خشب تشرَبُ فيه أعيانُ العربِ كذا في الحلبي [(١)]، وفي الصِّحاحِ (**العُلْبَة**) مِحْلبٌ مِن جلدٍ، والجمعُ: (**عُلَب وعِلَاب**)[(٢)]، والمعنى أن دعداً هذه ليس لها فضلٌ أي: زائد على مئزرها تتلفع به، ولم تشرب في تلك الأواني، وهذا كنايةٌ عن كونِها ليست مِن بناتِ الأعيان؛ لأن التَّلَفُّعَ بفضلِ المئزرِ والشُّربَ في تلك الأواني مِن عادة الأعيان، فيلزم مِن نفيه – بحسب العادة – نفيُ لازمِه، وهو الشرَفُ، فصح كونُه كنايةً؛ لأنها انتقالُ مِن الملزوم إلى اللازمِ، والحاصلُ أن المعنى الحقيقيَّ ليس مرادًا، بل المرادُ لازمُه وهو نفيُ عُلُوِّ المنزلة والرِّفْعَة.

قوله: (**ووزن الفعل**)، أي: يكون الاسمُ على وَزْنٍ يُعَدُّ مِن أوزانِ الفعل، بأنْ يكون مُخْتَصًّا به أو غالبًا فيه، وأَوْلَى به، أمّا ما يختصُّ بالاسمِ أو يغلب فيه أو يكون فيه وفي الفعلِ على حدٍّ سواء فلا يُمْنَعُ الصرفَ، قوله: (**كشَمَّرَ**) ومثلُه (**خَضَّمَ**) – بمعجمتين – علَمٌ لرجل، و(**عَسُر**) لوادٍ بالعقيق، و(**نَدُر**) لماءٍ من مياه العربِ؛ فإنّ هذه كلَّها أفعالٌ نُقلَت إلى الاسميّة؛ إذ هذا الوزنُ مختصٌّ بالفعلِ كـ(**كسَّر**) و(**مزّق**) ونحوُ ذلك مِنَ الأفعال المضاعَفة [(٣)]. قال النيليُّ: أمّا (**شَمَّر**) فمختصٌّ بالفعلِ؛ لأنّ مثالَ (**فعَّل**) بتشديد العين مخصوصٌ بالفعل لكونه للتكثيرِ وللتعديةِ وهما مِن خواصِّ الفعلِ [(٤)].

قوله: (**وشرطُ الوزنِ**)، أي: شرطُ كونِه مانعًا مع العلَميّة مِنَ الصرف، قوله: (**لِكَوْنِها تدلُّ**) أي: دائمًا في الفعلِ على معنًى ولا تدلُّ في الاسمِ، أي: دائمًا بل

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٦١ – ٣٦٢).

(٢) ينظر: الصحاح (ع ل ب) (١ / ١٨٩).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٦٣).

(٤) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي: (١ / ٣٤٧).

قد تدلُّ وقد لا تدلُّ، فالأوّلُ كالهمزةِ في (**أفعل**) التفضيلِ، فإنّ بسببها دلّت الصيغةُ على المُفاضلَة نحو: (**أكرم**)، تقول: (**زيدٌ أكرمُ منك، وأفضلُ**) ونحو ذلك، والثاني كالهمزةِ في (**أبْيَض**) و(**أسْوَد**).

قوله: (**كأحمد**) علَمٌ لم يتسمَّ به أحدٌ قبلَ نبيِّنا ﷺ، وأمّا (**محمد**) فقد تسَمَّى به قبلَه جماعةٌ قيل: أربعةَ عشرَ، وقيل: خمسةَ عشرَ (١).

قولُه: (**والعَدْلُ**) هو قسمان تحقيقيٌّ وتقديريٌّ، فإنْ كان هناك دليلٌ على العَدْلِ غيرُ مَنْعِ الصَّرْفِ كـ (**مَثْنَى**) فإنه معدولٌ عن (**اثنين اثنين**)، و(**ثُلَاث**) فإنه معدولٌ عن (**ثلاثة ثلاثة**)، وهكذا إلى (**عُشار**) إذا سُمِّيَ بواحدٍ مِن هذه الصِّيَغِ، فإنه يُمنَعُ منَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ والعدلِ التحقيقيِّ، فإنْ لم يوجد للعدلِ دليلٌ بل حَمَلٍ على ارتكابه والقولِ به المنعُ مِنَ الصَّرْفِ بأنْ وُجِد الاسمُ ممنوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وليس فيه سوى علّةٍ واحدةٍ، فإنه يُقَدَّرُ فيه العَدْلُ، وهذا هو العَدْلُ التقديريُّ، ومعنى كونِ العَدْلِ علةً فرعيَّةً أنّ المعدولَ فرعٌ عن المعدولِ عنه (٢).

---

(١) ينظر: الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية للسهيلي (١ / ٢٨٠ -٢٨٢)، نش: دار الكتب العلمية، والمواهب اللدنية (٢ / ٢٩ - ٣٠)، والرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة للسيوطي (ص: ٤٥ -٤٦، ٥٨).

قال القاضي عياض: «...، وكذلك (**محمد**) أيضًا لم يُسَمَّ به أحَدٌ مِنَ العرب، ولا غيرِهم إلى أن شاع قُبَيلَ وجوده ﷺ وميلاده أنّ نبيًّا يُبْعَثُ اسمُه محمد، فسَمَّى قومٌ قليلٌ مِنَ العرب أبناءَهم بذلك رجاءَ أن يكون أحدَهم هو، واللهُ أعلم حيث يجعل رسالتَه،...، ثمّ حمَى اللهُ كلَّ مَن تَسمَّى به أنْ يَدَّعِيَ النبوةَ، أو يَدَّعيَها أحدٌ له، أو يظهر عليه سبَبٌ يُشكِّك أحدًا في أمرِه، حتى تَحَقَّقَت السِّمتان له ﷺ ولم يُنازَعْ فيهما». الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (١ / ٣١٣-٣١٤).

(٢) «فإن قيل: فما الفرقُ بين الاشتقاق والعدل؟ قلت: الفرق بينهما أنّ الاشتقاقَ تكون حروفُ المشتقِّ منه الأصليَّةُ ومعناه موجودَين في المشتق مع زيادة معنى في المشتق على المشتق منه، كـ (**ضرب**) مشتق من (**الضرب**)، ففي (**ضرب**) حروفُ (**الضرب**)، ومعناه جميعا مع زيادة معنى آخر عليها، وهو الدلالة على الزمان، ولا كذلك العدل، فإنه لم يفهم منه معنًى زائدٌ على معنى المعدولِ عنه» الصفوة الصفية لتقي الدين النيلي: (١ / ٣٤٧).

قوله: (**كَعُمَر**) أي: و(**سَحَر**) إذا أُرِيدَ به سَحَرُ ليلةٍ بعَيْنِه، فإنه معدولٌ عن (**السَّحَرِ**) معرَّفًا بـ(**ألْ**) لما أنّ (**سَحَرَ**) الممنوعَ من الصرف نكرةٌ، وقد دلَّ على التعيينِ، فحقُّه أنْ تدخُلَ عليه (**ألْ**) المفيدةُ للتعيينِ، لكنَّهم لم يُدْخِلُوها عليه، واكتفَوا في دلالتِه على التعيينِ بكونِه معدولاً عمّا فيه (**ألْ**)، قوله: (**عن عامر**) وهو اسمُ فاعلٍ صفةٌ، فلمّا قصدُوا التسميةَ به، وجَعْلَه عَلَمًا خافوا التباسَ العَلَمِ بالصفةِ لِكونِها صيغةً واحدةً فيهما، فعدلوا عنه إلى (**عُمَر**)؛ لما أنّ صيغةَ (**عُمَر**) هذه وهي (**فُعَل**) بضمِّ الفاءِ وفتحِ العينِ قد كثُرَ فيها العَدْلُ التحقيقِيُّ كـ(**غُدَر**) و(**فُسَق**)، فإنهما معدولان عن (**غادر**) و(**فاسق**)، فإنْ ورد (**فُعَل**) مصروفًا كـ(**أُدَد**) علِمْنا أنه غيرُ معدولٍ؛ لما أنّا إنما نرتكِبُ العدلَ لِكونِنا نجدُ الاسمَ ممنوعًا مِنَ الصرفِ مع وجودِ علةٍ واحدةٍ، فنلجأ إلى العدلِ ونضُمّه لتلك العلةِ حفظًا لما أُثْبِتَ مِن قاعدةِ أنّ المنعَ مِنَ الصرفِ إنما يكونُ بعِلّتين فرعيَّتَين، ومفهومُ قولنا في (**سحَر**): إنه يُراد به معيَّنٌ ما، إذا لم يُرَد ذلك فحينئذٍ يكون نكرةً، ويُصرَفُ لِزوالِ التعيينِ، و(**أُدَد**) جمع (**أُدَّة**) وهي فُعْلَة، من (**الودِّ**) وأصلُها: (**وُدَّة**) بهمزةِ الواوِ المضمومةِ، ونُقِلَ بعدَ الجمعِ [(١)]، وسُمِّيَ به فليس معدولاً [(٢)].

قوله: (**والعُجْمَة**) وهي فرعُ العربيةِ، والمرادُ بها كلُّ ما كان خارجًا عن لغةِ العربِ كالسريانيِّ، والفارسيِّ واليونانيِّ، وغير ذلك، ويُستدَلُّ عليها بعلاماتٍ:

- منها خروجُ الكلمةِ عن أَبْنِيَةِ العرَبِ، نحو: (**إسماعيل**) باللام و(**النون**)، و(**إبراهيم**) و(**إبريسم**).

---

(١) قال ابن دريد: «(**أُدٌّ**) هو اسمُ رجلٍ... وأحسب أنّ الهمزةَ في (**أدّ**) واوٌ؛ لأنه مِنَ (**الوُدّ**) أي: الحب، فقلبوا الواوَ همزةً لانضمامِها، نحو: ﴿**أُقِّتَتْ**﴾ [المرسلات: ١١]، و(**أَرَّخَ الكتابُ**)، الأصلُ: (**وَرَّخ، ووُقِّتَت**)» جمهرة اللغة (٣ / ١٧٨١)، والمحكم (٩ / ٣٦٢).

(٢) قال الجوهري: «و(**أُدَد**) أبو قبيلة من اليمن، وهو أُدَدُ بن زيد ابن كهلان بن سبأ بن حمير، والعرب تصرِفُ (**أُدَدًا**)؛ جعلوه بمنزلة (**ثُقَب**)، ولم يجعلوه بمنزلةِ (**عُمَر**)» الصحاح (أ د د) (٢ / ٤٤٠).

- ومنها مجيئُها في كلامهم غيرَ منصرفةٍ، نحو: (**إبْلِيس**)؛ إذ لو كان عربيًّا لانصرَف؛ لأنّ العَلَمِيَّةَ وحدَها لا تَمْنَع الصرفَ.

- ومنها نقلُ الأئمَّة.

- ومنها أن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمةٍ عربيةٍ نحو: (**قبج**)، و(**جق**) و(**جلق**)، علمٌ على دِمَشقَ، وكـ(**مَنجَنيق**) اسمُ لآلةِ حربٍ، وكذلك الجيم والصاد كـ(**الجص**) و(**الصولجان**)، والكاف والجيم كـ(**اسكرجة**)، وليس في أصولِ العرب اسمُ فيه نونٌ بعدها راءٌ نحو: (**نرجس**)، ولا زايَ بعد دالٍّ كـ(**هنداز**)[1].

- ومنها ما نصَّ عليه ابنُ جني وغيرُه أن كلَّ رباعيٍّ الأصولِ أو خماسيِّها متى خلا عن بعضِ حروف الذلاقةِ الستَّةِ فهو أعجميٌّ، وهي الراءُ والنونُ والفاءُ واللَّامُ والباءُ والميمُ ويجمعهما قولك: (**من لب فر**)[2]، ولا يرد نحو: (**يوسف**) من حيث إنه أعجميٌّ مع أنه لم يخلُ عما ذُكِر؛ لأنّ العلامةَ لا يُشترَطُ انعكاسُها[3].

قوله: (**في اللُّغَةِ الأَعْجَمِيَّةِ**) بأنْ تَسْتَعْمِلَه العَجَمُ علَمًا ثم تستعملُه العربُ كذلك، فهذا ممنوعٌ من الصرف اتفاقًا نحو: (**إبراهيم**)، أمّا ما استعملَتْه العجَمُ اسمَ جنسٍ، ثم استعملتْه العربُ عَلَمًا فممنوعٌ من الصرف على الأصحِّ، وقيل: يجب صرفُه، وعليه جرى الجمالُ ابنُ هشام[4]، وذلك نحوُ: (**قالون**) في اللغة

---

(١) وفي ص (**ولا راء بعد دال كهندار**).

(٢) سر صناعة الإعراب (١ / ٦٤ –٦٥)، وتنظر علاماتُ العجمة في ارتشاف الضرب (٢ / ٨٧٥ –٨٧٦)، والتصريح (٢ / ٣٣٣ – ٣٣٤)، والمزهر في علوم اللغة (١ / ٢٧٠ –٢٧٦)، وهمع الهوامع (١ / ١١٠ – ١١١)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٣٧١ –٣٧٢).

(٣) عدَمُ اشتراطِ الانعكاسِ في العلامةِ هو ما قرره كثيرٌ من المحققين كابن هشام، وقد سبق للمحشّي في علامات الأسماء إثباتُ اشتراط ذلك، ولعل هذا تراجُعٌ منه.

(٤) شرح قطر الندى (ص: ٣١٣)، وشرح شذور الذهب (ص: ٤٥٩)، وأوضح المسالك (٤ / ١٢٥)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٧٠).

الرومية مِن أسماء الأجناس، اسمُ جنسٍ لِلْجَيِّدِ استعملتْه العربُ في أَوَّلِ أحواله علَمًا، ومِن ثَمَّ لُقِّبَ به عيسى روايةُ نافعٍ لجودة قراءته (١)، أمّا ما استعملتْه العَجَمُ اسمَ جنسٍ واستعملتْه العرب كذللك فمصروفٌ اتفاقًا، ومثالُه: (**فيروز**) و(**لجَام**).

قوله: (**كإبراهيم**) فيه ستُّ لغات (**إِبْرَاهِيم، إِبْرَاهَام، إِبْرَاهُوم، إِبْرَاهِم**)، بلا ياءٍ مثلَّث الهاء (٢)، وأسماءُ الأنبياء كلُّها أعجميَّةٌ إلا (**محمدًا، وصالحًا، وشعيبًا، وهودًا**)، وكلُّ أسمائهم ممنوعةٌ مِنَ الصَّرْفِ سوى هذه الأربعةِ لفقد العُجمة فيها وسوى (**نُوحٍ، ولُوطٍ، وشيث**) (٣)، فإنها وإنْ كانت أعجميةً إلا أنه تخلَّف فيها شرطُ المنعِ مِنَ الصَّرْفِ في العُجمة، وهي الزيادةُ على ثلاثةِ أحرُفٍ، وأسماءُ الملائكة كلُّها أعجميّةٌ ممنوعةٌ مِنَ الصرف لِلْعَلَمِيّةِ والعُجْمَةِ سوى أربعةٍ، فإنها عربيّةٌ، وهي (**مُنْكَرٌ، ونَكِيرٌ، ومَالِك**)، و(**رِضْوَان**) (٤)، الثلاثةُ مصروفةٌ و(**رضوان**) ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيّةِ وزيادةِ الألف والنون، وأسماءُ الشهورِ مصروفةٌ إلا (**جُمَادَى**

---

(١) هو: أبو موسى عيسى بنُ مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله، مولى بني زُرَيق، أو بني زهرة، وهو مقرئُ المدينة بعد شيخه نافع، وُلِد ١٢٠ هـ، وتُوُفّي ٢٢٠ هـ أو ٢٠٥. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٢٦ -٣٢٧)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٥٤٢ -٥٤٣).

(٢) ينظر: (**ب ر ه م**) الصحاح (٥ / ١٨٧١)، ولسان العرب (١٢ / ٤٨).

(٣) نظم بعضُ العلماء أسماءَ الأنبياء المنصرفة بقوله:

تَذَكَّرْ شُعَيْبًا، ثم نُوحًا، وَصالِحًا ... وهُودًا، ولُوطًا، ثُمَّ شِيثًا، مُحَمَّدًا

ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٧٢).

ويُشكِل على هذا أنّ لسيدنا محمد ﷺ أسماءً غير (**محمّد**)، ومنها ما هو منصرفٌ بالإجماعِ كـ (**محمود، وشاهد ومشهود**) كما أثبت القسطلانيُّ أن الأول من أسمائه ﷺ في كتابه المواهب اللدنية (٢ / ٢٠)، والسيوطيُّ أن الثاني والثالث منها الرياض الأنيقة في أسماء خير الخليقة (ص: ٢٤٧)، ويجاب عنه بأن (**محمدًا**) هو أشهر أسمائه وأعظمها، حتى اختص بذكره مع اسم الله في الأذان والإقامة والتشهد، ولا يصح الدخولُ في الإسلامِ بغيرِه في كلمةِ الشهادة عند الجمهور.

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٣٧٢).

الأُولَى) و(**جُمَادَى الثَّانِيَةُ**) فممنوعان منَ الصرف لألف التأنيث المقصورة[١]، و(**شعبان**) و(**رمضان**) للعلميّة وزيادة الألف والنون، و(**صَفَر**) و(**رَجَب**) إذا أُريدَ بهما مُعَيَّنٌ مُنعَا منَ الصَّرْف للْعَلَمِيَّة والعدل، الأول معدولٌ عن (**الصفر**)، والثاني عن (**الرجب**) فإنْ لم يُرَد بهما معيَّنٌ صُرِفَا.

وقد نظَمْتُ ما ذُكِرَ، فقلتُ:

وَكُلُّ أَسْمَاءِ النَّبِيِّيْنَ العُلَا	فِي عُجْمَةٍ لهَا انْتِظَامٌ وَوَلَا
وَاسْتَثْنِ مِنْهَا أَرْبَعًا سَتُسْرَدُ	هُودٌ، شُعَيْبٌ، صَالِحٌ، مُحَمَّدُ
أَسْمَاؤُهُمْ مَصْرُوفَةٌ، وَمِثْلُهَا	لُوطٌ، ونُوحٌ، ثُمَّ شِيثٌ كلُّهَا
وَذَا لِفَقْدِ عِلَّةٍ فِي الأَوَّلِ	وفَقْدِ شَرْطِ عُجْمَةٍ فِيمَنْ وَلِي
واسْتَثْنِ من أَسْمَاءِ أَمْلَاكِ السَّمَا	رِضْوَانَ، ثُمّ مَالِكَ الْمُعظَّمَا
وَمُنكَرًا، ثُمَّ نَكِيرًا لِلْعَرَبْ	أَسْمَاؤُهُم مَنْسُوبَةٌ، نِلْتَ الأَرَبْ
وَاحْكُمْ لِـ(رِضْوَانَ) بِمَنْعِ الصَّرْفِ	حُكْمُ الجَمِيعِ والثَّلَاثَةَ اصْرِفِ
لَكِنَّهُ بِعِلَّةِ الزِّيَادَةِ	مَعْ عَلَمٍ وفِي السِّوَى بِالعُجْمَةِ
وَاصْرِفْ لأَسْمَاءِ الشُّهُورِ ما عَدَا	شَعْبَانَ، ثُمَّ رَمَضَانَ الصَّاعِدَا
كَمْثْلِ: (رِضْوَانَ)، وفي (جُمَادَى)	لأَلِفِ التَّأْنِيثِ ع المُرَادَا
و(رَجَبٌ)، معْ (صَفَرٍ) إنْ عُيِّنَا	فَامْنَعْهُمَا الصَّرْفَ، وإلَّا نَوِّنَا
والمَنْعُ فِيهِمَا أَتَى لِلْعَدلِ	مَعْ عَلَمِيَّةٍ فَحُزْ لِلْفَضْلِ

---

(١) (جُمادى الأولى)، و(جُمادى الثانية) منَ المُرَكَّب الوَصْفِيِّ، الاسمُ الأول، منعوتٌ، والثاني نعتٌ تابعٌ له، والأوّلُ هو الممنوعُ منَ الصرف، بحيث لا يُنوَّن، وعلامةُ جرِّه الفتحة المقدرةُ على الألف منع من ظهورِها التعذُّرُ كجميع الأسماء المقصورة الممنوعة من الصرف.

قوله: (فَيْرُوز وجَام)، الأولُ اسمُ جنسٍ لجوهرٍ معروفٍ كالياقوت [1]، والثاني: اسمٌ لِمَا يُجْعَلُ في فمِ الدابة [2]، (قوله: لِفَقْدِ الشَّرْطِ الأوَّلِ) وهو استعمالُه في اللغةِ الأعجميَّةِ علَمًا، (قوله: وشتر) كذا في نسخةٍ، وعليها كتَبَ بعضُ تلامذةِ المصنفِ، وهو اسمُ حصنٍ بأرّان [3]، أو بديار بكر، وفي نسخةٍ: بدلَ (وشتر): (وشيث) [4]، قوله: (لِفَقْدِ الشرطِ الثاني) وهو الزيادةُ على ثلاثة أحرُفٍ؛ لأنّ اللُّغَةَ الأعجميَّةَ مبنيةٌ على الطُّولِ، بخلاف اللغةِ العربيةِ، وإنما لم تُؤَثِّرِ العُجْمَةُ هنا في المَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ معَ سكونِ الوسَطِ [5] كما أثَّرَتْ العَلَمِيَّةُ فيما سبق في منعِ صرفِ المؤنَّثِ الساكنِ الوسَطِ؛ لأنّ العجمةَ سببٌ ضعيفٌ؛ إذ هي أمرٌ معنويٌّ فلم تُعْتَبَرْ مع سكونِ الوسَطِ، وأما التأنيثُ فإن علامتَه مقدرةٌ، وتظهر في بعضِ

---

(١) ينظر: المحكم (٩ / ٣٢)، والمعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي (ص: ٤٧٩ -٤٨٠)، ولسان العرب (٥ / ٣٩١).

(٢) اختُلِف في (الجام) فذهب بعضُهم إلى أنه عربيُّ الأصلِ، وذهب الآخرون إلى أنه مُعَرَّبٌ من الفارسية، وأصله فيها: (لغام) بالغين، أو (لكام) بالكاف. ينظر: الصحاح (٥ / ٢٠٢٧)، والمحكم (٧ / ٤٥٢)، والمعرب (ص: ٥٦٤)، ولسان العرب (١٢ / ٥٣٤).

(٣) قال ياقوت الحموي: «(شَتَرُ) - بالتحريكِ والتاء المثناة، وآخره راءٌ - قلعةٌ من أعمال أرَّان بين بَرذَعَة، وكَنْجَة، يُنسَب إليها السِّلَفيُّ يوسف الصيرفيُّ، وكتب عنه، وقال: هي قربَ أوق من أرَّان». معجم البلدان (٣ / ٣٢٥).

(٤) الصحيح حذف الواو بعد بل، لأنها من حروف العطف، فلا معنى لذكر واو العطف بعدها، ومن هنا الأولى أدق من الثانية، وقد ألف أحد العلماء رسالة بعنوان: (بَلْ وبَلْوَى).

(٥) ذهب بعضُ النحاة كعيسى بن عمر الجرمي، وابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري إلى أنّ العَلَمَ الأعجميَّ الثلاثيَّ الساكنَ الوسط يجوز فيه المنعُ و الصرف كمتحرك الوسط، وعليه يتجه منعُ (حمص) دون تكلف إجابة، وذهب السيرافيُّ، وابنُ برهان، وابنُ خروف، وابنُ مالك إلى أنّ العلم الأعجمي الثلاثيَّ منصرفٌ مطلقًا، وإن كان متحرك الوسط. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٣٠)، وشرح الكافية الشافية (٣ / ١٤٦٩ - ١٤٧٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٧٦ - ٨٧٧)، وشرح شذور الذهب (ص: ٤٦٠)، والمساعد (٣ / ١٩)، والتصريح (٤ / ٢٤٦)، ومنهج السالك للأشموني (٣ / ٤٦٢).

التصرُّفَاتِ فله نوعُ قوّةٍ، فجاز أن يُعْتَبَرَ مع سكون الوسطِ، وأن لا يُعتَبَرَ كما سبق في جوازِ المنعِ مِن الصرف وعدمِه في الثلاثيِّ الساكنِ الوسَطِ.

فإنْ قلتَ: قد اعتُبِرَتْ العُجْمَةُ في (حِمْص)، و(ماه)[١]، و(جُور)[٢] مع سكونِ الوسَطِ، فلِمَ لم تُعْتَبَرْ ههنا؟ والجواب أن اعتبارَها فيما سبق تقويةٌ للتأنيث المعنويِّ والعلَميَّةِ لئلا يُقاوِمَ سكونُ الوسط أحدَهما، ولا يلزم مِن اعتبارِها مُقَوِّيَةً سببًا آخرَ اعتبارُها سببًا بالاستِقلالِ كما هنا[٣].

قوله: (يجوز فيه الصَّرْفُ وعدَمُه) قال في المساعد: والجمهورُ على تحتُّمِ الصرف[٤]، قوله: (مُتَحَتِّمُ المَنْعِ) لقيامِ حركته مَقَامَ الحرفِ الرابعِ قياسًا على ما تقدَّمَ في المؤنَّثِ المعنويِّ مُحَرَّكِ الوسطِ، لكنَّ الأكثرَ الصرفُ، ويُفَرَّقُ بينه وبين المؤنث بأنّ التأنيثَ المعنويَّ أقوَى مِنَ العُجْمَةِ، لأن له علامةً مقدَّرَةً بخلاف العجمة[٥].

تنبيه:

قد علمتَ ممّا سبق أن (إبليس) اسمٌ أعجَميٌّ، فهو ممنوعٌ من الصرف للعلَميَّةِ والعُجمةِ، وقيل: هو عَرَبيٌّ مُشتَقٌّ مِن (الإِبْلاسِ)[٦]، واعتذَرَ صاحبُ هذا القيلِ

---

(١) اسمُ بلدٍ مِن بلادِ فارس، ويُطلَق على قصبة البلد، ومنه يقال: ماه البصرة، وماه الكوفة، وماه فارس، ويُجمع على (ماهات). معجم البلدان (٥ / ٤٨ – ٤٩).

(٢) اسمُ محلّةٍ بأصبهان، وبها جامعٌ يُعرَف بها، وينسب إليها جماعةٌ مِن الأئمة. معجم البلدان (٢ / ١٨٠ – ١٨١).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٣٣٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٧٧)، والمساعد (٣ / ١٩)، والتصريح (٢ / ٣٣٢)، وهمع الهوامع (١ / ١١٠).

(٤) المراد ابن عقيل، وينظر قوله في كتابه المساعد (٣ / ١٩).

(٥) ظاهر هذه العبارة أنّ العجمةَ ليس لها علامةٌ، والواقع بخلافِ ذلك، فقد سبق للمحشّي نفسه تقريرُ علاماتِ العجمة، وأكثرُها علاماتٌ لفظيةٌ كعلامات التأنيث الثلاثة.

(٦) يقال: أبلس من رحمة الله بمعنى: يئس، والإبلاس اليأس، والانكسار، والحزن. ينظر: (ب ل س) تهذيب اللغة (١٢ / ٤٤٢)، والصحاح (٣ / ٩٠٩)، والمحكم (٨ / ٥١٢).

عن منعِ صرفِه بأنه لا نظيرَ له في الأسماء العربية، ورُدَّ بأن له نظائرَ في العربيةِ كـ (**إحليل**) (١)، و(**إكليل**) (٢) وغيرِهما، وقيل: شُبِّهَ بالأسماء الأعجميةِ فامتَنَع مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ وشبهِ العُجْمَةِ، فإنه وإنْ كان مُشْتَقًّا مِنَ (**الإبلاسِ**) إلا أنه لم يُسَمَّ به أحدٌ مِنَ العربِ، فصار خاصًّا بمَن أطلَقَه الله عليه فكأنه دخيلٌ في لسان العربِ فهو عَلَمٌ مرتجلٌ.

ما يَمْتَنِعُ صَرْفُه لِلْوَصْفِيّةِ مَعَ غيرها من العلل:

الأول: الصفة المعدولة:

ش: والنوع الثاني: **ما يمتَنِعُ مع الوصْفيَّةِ، وهو ما أشرنا إليه بقولنا: (أو الوصفُ والعَدْلُ) التحقيقي كـ (أُخَر) مقابل: (آخَرِين) مِن قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾**(٣)، **فإنه صفةٌ معدولةٌ عن (آخر) بفتح الخاء، فإنّ قياسَ أفعل التفضيل إذا كان مُجَرَّدًا مِن (أل) والإضافة يجب أنْ يكون مفردا مُذَكَّرًا، ولو كان موصوفُه مُذَكَّرًا أو مُؤَنَّثًا أو مُثَنًّى أو مجموعًا.**

ح: قوله: (**أَوِ الوَصْفُ**) قال في شرح اللب: وهو كَوْنُ الاسمِ موضوعًا لذاتٍ باعتبارِ معنًى هو المقصودُ، وهو متفرِّعٌ على الموصوف؛ لأنّ معرفةَ حالِ كلِّ شيءٍ متأخِّرٌ عن ذاته (٤).

قوله: (**والعَدْلُ التَّحْقِيقِيُّ**)، قال الرَّضِيُّ: ونعني بالعَدْلِ المُحَقَّقِ ما يتحقَّقُ

---

(١) هو مخرج البول من الإنسان، ومخرج اللبن من الثدي والضرع، ويقال فيه: (**التحليل**). ينظر: المحكم (ح ل ل) (٢ / ٥٢٩).

(٢) هو شبه عصابة مزينة بالجواهر، واسم لأحد منازل القمر، وما أحاط بالظُّفُرِ من اللحم. ينظر: المحكم (ك ل ل) (٦ / ٦٥٩).

(٣) (البقرة: ١٨٤، ١٨٥).

(٤) قال النيلي: «وأمّا الوصفُ ففرعٌ على الموصوف؛ لأنه تابعٌ لموصوفه لفظًا ووجودًا وإعرابًا» الصفوة الصفية (١ / ٣٤٥).

حالُه بدليلٍ يدلُّ عليه غيرَ كَوْنِ الاسمِ غيرَ منصرفٍ، بحيث لو وجدناه أيضًا منصرفًا لكان هناك طريقٌ إلى معرفةِ كونه معدولاً بخلافِ العَدْلِ المقدَّرِ، فإنه الذي يُصَارُ إليه لضرورةِ وجدانِ الاسمِ غيرَ منصرفٍ، وتعذُّرِ سببٍ آخَرَ غيرِ العدلِ، فإنّ (**عُمَر**) مثلاً لو وجدناه منصرفًا لم نحكُم قط بِعُدُولِه عن (**عامر**)، بل كان كـ (**أُدَد**)(١).

(**قوله: كأُخَر**) بضمِّ الهمزةِ جمع (**أخرى**) مؤنث (**آخَر**) بفتح الهمزة، والخاءِ والمدِّ بمعنى: غير، وهو من باب أفعل التفضيل (٢)، فإذا قلت: مررت بزيدٍ ورجلٍ آخَرَ فمعناه: أحقُّ بالتأخُّرِ مِن زيدٍ في الذِّكْرِ؛ لأنّ الأوَّلَ قد اعْتُنِيَ به في التقدُّمِ في الذِّكْرِ، قاله المراديُّ في شرح التسهيل (٣)، وقال الرضيُّ: معنى (**آخَر**) في الأصلِ أشدُّ تأخُّرًا، وكان في الأصل معنى: جاءني زيدٌ ورجلٌ آخَرُ أشدُّ تأخُّرًا من زيدٍ في معنًى مِنَ المعاني، ثم نُقِلَ إلى معنى: غير، فمعنى (**رجل آخر**): رجلٌ غيرُ زيدٍ، ولا يُسْتعمَلُ إلا فيما هو مِن جنسِ المذكورِ أوّلاً، فلا يقال: (**جاءني زيدٌ وحمارٌ آخَرُ، ولا امرأةٌ أخرى**) (٤).

قوله: (**مُقَابِلِ: آخَرِين**) بالجرِّ صفةُ (**أُخَر**)، ومعنى المُقَابَلَةِ أنّ (**أُخَر**) مُفْرَدُه

---

(١) شرح الكافية للرضي (١ / ١١٤).

(٢) عَدُّ (آخَر) بمعنى: المغاير اسمَ تفضيلٍ مِمَّا اشتهر على خلافِ التحقيقِ؛ لأنه لا يدل على معنى التفضيل إلا بتكَلُّفِ حمله على خلافِ معناه المستعمَلِ؛ ومِن هنا صرَّح ابنُ هشام بأنّ ذلك على خلافِ الصواب، والتحقيقُ أنّ (آخَر) مُشابهٌ لاسم التفضيلِ من ثلاث جهاتٍ: **إحداها**: الاشتراك في الوصفيَّة، **الثانية**: زيادة الهمزة في أول كلٍّ منهما، **والثالثة**: أنّ معناه لا يتقوَّم إلا باثنَين مغايرٍ ومُغايَر، كما أنّ اسم التفضيل يستلزِم الفاضل والمفضول منه، وحاصلُه أنّ (آخَر) صفةٌ مشبَّةٌ باسم الفاعل كـ (**أحمر**)، وهو ممنوعٌ من الصرف للوصفية ووزن الفعلِ، غير أنه عُومِل معاملةَ اسم التفضيل للمشابهةِ القوية بينه وبين اسم التفضيل، كما قرَّره ابنُ هشامٍ فلْيُتأمَّلْ. ينظر: التصريح (٤ / ٢٣٣).

(٣) ينظر: شرح الألفية للمرادي (٢ / ٨٢).

(٤) شرح الكافية للرضي (١ / ١١٧)، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١ / ٩٧).

(**أخرى**) مؤنَّثَةٌ، فهو جمعُ المؤنَّثِ، و(**آخَرين**) - بفتح الخاء - جمعُ المُذَكَّرِ الذي هو (**آخَر**) بفتحِها، واحْتُرِز بهذا القيدِ عن (**أُخَر**) بضم الهمزة وفتح الخاء مقابلِ (**آخِرين**) - بكسر الخاء - فإنه مصروفٌ لانتفاءِ العدل؛ وذلك لأنّ مفردَ (**أُخَر**)، هذا (**أُخْرَى**) بمعنى: آخِرَة مقابلةٌ لـ(**الأُولَى**)، ومُذَكَّرُها (**آخِر**) بكسر الخاء مقابلُ (**أوَّل**) كما في قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتْ أُولاهُمْ لأُخْرَاهُمْ**﴾[1]، فـ(**أخرى**) هذه تُذكَّرُ وتُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ، والفرقُ بين (**أُخْرَى**) مؤنَّثِ (**آخَر**) بفتح الخاء و(**أُخْرَى**) التي بمعنى: آخِرة التي هي مؤنَّثُ (**آخِر**) بكسر الخاء أنّ الأُولَى لا تدلُّ على الانتهاءِ كما لا يدلُّ عليه مُذَكَّرُها، فلذلك يُعطَف عليها أمثالُها في وصفٍ واحدٍ، تقول: (**عندي بعيرٌ وآخَر وآخَر**) وهكذا، و(**عندي ناقةٌ وأخرى وأخرى**) وهكذا، وأمّا الثانيةُ فتدلُّ على الانتهاءِ ولا يعطَفُ عليها مثلُها في وصفٍ واحد[2].

قوله: (**مِن قوله تعالى**) (**مِن**) بمعنى: في، أي: الواقعة في قوله تعالى، (**قوله: فإنه**)، أي: (**أُخَرَ**) الممنوعَ مِنَ الصرفِ صفةٌ لـ(**أيام**)، وقوله: (**معدولةٌ**) صفةٌ لـ(**صفة**)، ومعنى العدْلِ هنا: أنّ القياس كان يقتضِي أنْ تُوصَفَ (**أيام**) بـ(**آخَر**) - بفتح الهمزة - المفردِ لكونه أفعلَ تفضيلٍ مجرداً عن الإضافةِ و(**أل**) فعُدِل عن ذلك، ووُصِف بـ(**أُخَر**) جمعِ (**أُخْرَى**). فإنْ قلت: إنّ (**أُخَر**) وقع صفةً لـ(**أيام**) ومفردُه - وهو (**يوم**) - يُوصَف بـ(**آخَر**) بفتح الخاء لا بـ(**أخرى**)؟ فالجواب أنّ (**اليوم**) لَمَّا كان مِمَّا لا يَعقِلُ أُجرِيَ مُجرَى المؤنثِ، فوُصِفَ بـ(**أخرى**)، ثم وُصِفَ جمعُه بـ(**أُخَر**) الذي هو جمعُها، وإلا فلو كان المفردُ (**آخر**) لما صحَّ جمعُه على (**أُخَر**) فجمعُه على (**أُخَر**) دليلٌ على أنّ المفردَ (**أخرى**).

---

(١) (الأعراف: ٣٩).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٤٤٨ - ١٤٤٩).

ثم ما ذكره الشارح مِن أنّ (**أُخَر**) معدولةٌ عن (**آخَر**) قيل: إنه التحقيقُ، وقيل: إنها معدولةٌ عن (**أُخْرَيَات**)، قال الشنواني: وهو الصحيح؛ لأنّ (**أُخَرَ**) جمعَ (**أخرى**)، و(**أخرى**) مؤنث (**آخَر**)، وقد جُمِع بالواو والنون، فحقُّ (**أخرى**) أن تُجمَعَ بالألِف والتاء؛ لأنّ ما جُمِعَ مُذكَّره بهما جُمِعَ مؤنَّثُه بالألف والتاء، فعُدِل عن (**أخريات**) إلى (**أُخَر**)، وقيل: إنها معدولةٌ عن (**الأُخَر**) لأنه مِن باب أفعل التفضيل، فأصله أنْ يُقرَنَ بـ (**ألْ**) إذا جُمِعَ كـ (**الكبرى، والكُبَر**) و(**الصغرى، والصُّغَر**)، فعُدِل به عمَّا فيه (**أل**) إلى المجردِ عنها، وأُعْطِيَ ما لا يُعطَى غيرُه إلا مقرونًا بـ (**أل**) [(١)].

قوله: (**بفتح الخاء**) الذي هو أفعلُ تفضيلٍ، أصله: أَأْخَر، بهمزتين الأولى مفتوحةٌ، والثانيةُ ساكنةٌ، أُبْدِلَت الثانيةُ ألفًا للتخفيفِ، وهو في الأصل بمعنى: أشدّ تأخرًا، ثم تُوُسِّعَ فيه، واستُعْمِل بمعنى: غير، وهذا احتراز عن (**آخِر**) بكسر الخاء، فإنه مقابلُ (**أوّل**) وليس أفعلَ تفضيل.

---

(١) قد أجمع العربُ على استعمالِ (**أُخَر**) ممنوعًا من الصرفِ، واتفق النُّحَاةُ على أنّ علتي المنع الوصفيَّةُ والعَدْلُ، غير أنهم اختلفوا في تحقيق العدل على عدةِ أقوالٍ ذكر المُحَشِّي ثلاثةً منها، ويُضاف إليها ما يأتي: **الأول**: أنها معدولةٌ عن معنى اسمِ التفضيل، ولوازمِه من جرِّ المفضول بمِن، أو الاقتران بأل أو الإضافة إلى اسمٍ بعده، وهو ما عليه الرضيُّ، **والثاني**: أنها معدولةٌ مِن ذكرِ المفضول بعده مجرورا بمِن، وهو ما عليه ابنا جنِّي والحاجب، والعكبري، **والثالث**: أنها معدولةٌ عن الإضافةِ، والأصل (**أُخَرُ الأيامِ**) مثلاً، فحُذِف المضافُ إليه، وعُدَّ ذلك علةَ العدلِ منضافةً إلى الوصفيةِ لمنع الاسم من الصرفِ. ينظر: المقتضب (٣ / ٣٧٦ -٣٧٧)، واللمع في العربية لابن جني (ص: ١١٠)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٥١٥)، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٩٦ – ٩٧)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٤٤٩ – ١٤٥٠)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (١ / ١١٦ – ١٢٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٧٤)، وحاشية ابن هشام الصغرى (ص: ٥٦٢)، والتصريح (٤ / ٢٣١ – ٢٣٤)، وهمع الهوامع (١ / ٩٠ – ٩١).

قوله: (فإنَّ قياسَ أفعل التفضيل...) إلخ، تعليلٌ للعدول، قوله: (ولو كان موصوفُه مؤنَّثًا أو مُثَنًّى أو جمعًا)، حاصله: أنّ أفعلَ التفضيل إذا كان مجردًا من (أل) والإضافة لَزِمَه التذكيرُ والإفرادُ بكلِّ حالٍ، تقول: (هو أفضلُ، وهي أفضلُ، وهما أفضلُ، وهم أفضلُ، وهن أفضلُ)، وإذا كان معرَّفًا بالألف واللام لزمه مطابقةُ ما قبله في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، تقول: (هو الأفضلُ، وهي الفُضْلَى، وهما الأَفْضَلان، وهم الأَفْضَلُونَ، و(هُنَّ الفُضْلَيَاتُ والفُضل)، فكان القياس أن يقال: (مررتُ بامرأةٍ آخَرَ، وبنساء آخَرَ، وبرجالٍ آخَرَ، وبرجلَين آخَرَ)، ولكنهم قالوا: (أُخْرَى وأُخَر، وآخَرُونَ، وآخَرَان)، قال الله تعالى: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ﴾(١) ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(٢)، ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾(٣)، ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾(٤) وإنما خصَّ النحويون (آخَر) بالذكر؛ لأنّ في (آخَرَ) وزنَ الفعلِ وفي (أخرى) ألفَ التأنيث، وهما أوضَحُ مِن العدلِ، وأمّا (آخَرَانِ، وآخَرُونَ) فمُعْرَبَان بالحروفِ فلا مدخلَ لهما في هذا البابِ(٥).

الثاني: الوَصْفُ المختومُ بالألف والنون:

ش: أَوِ الوَصْفُ وزيادةُ الألفِ والنونِ(٦) كـ(سَكْرَان)؛ فإنّ مُؤَنَّثَه (سَكْرَى)،

---

(١) (البقرة: ٢٨٢)، وهذه الآية مذكورة في غير موضعها؛ لأن (الأخرى) مقرونةٌ بال فيها، والكلام في تأنيث المجرد عن (أل) والإضافة شذوذًا، وقد ذكرها تبعًا لابن هشام في أوضح المسالك (٤ / ١٢٣)، والأقرب أن يُذكَر في مكانها قولُه تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾ (النساء: ١٠٢).

(٢) (البقرة: ١٨٤، ١٨٥).

(٣) (التوبة: ١٠٢).

(٤) (المائدة: ١٠٧).

(٥) أوضح المسالك (٤ / ١٢٣ -١٢٤)، وينظر: التصريح (٤ / ٢٣١ - ٢٣٤).

(٦) الصِّفَةُ المختومةُ بالألف والنون الممنوعةُ منَ الصرف متَّفَقٌ على علَّتها المعنوية، وهي الوصفيةُ، وأمّا العلةُ اللفظيةُ فمختلَفٌ في تحريرها على عدة أقوالٍ: **أحدها**: أنها زيادةُ الألف والنون مطلقا، وهو المشهور، وقول الكوفيين. **والثاني**: أنها زيادة الألف والنون تشبيهًا لهما بألفي التأنيث المقصورةِ والممدودةِ في عدم الاقتران بتاء التأنيث، **والثالث**: أنها ألفُ التأنيث الممدودةُ المبدلةُ نونًا على أنّ =

ولا تكون الزيادةُ المانعةُ مع الصِّفَةِ إلا في (فَعْلَان) بالفتحِ بخلاف الزيادةِ المانعةِ مَعَ العَلَمِيَّةِ.

ح: قوله: (**فإنَّ مُؤَنَّثَه: سَكْرَى**) وليس مؤنَّثُه (**سكرانة**) [1]، ومثله: (**ندمان**) من (**الندامة**)، فإنّ مؤنَّثه (**نَدْمَى**)، لا (**ندمانة**)، أمّا (**ندمانُ**) من (**المُنادمة**)، فإن مؤنثَه (**ندمانة**) فيُصْرَفُ، وأشار المصنفُ بالمثال إلى القسمِ الذي يمتنع صرفُه اتفاقًا، وهو ما كان له مؤنثٌ لا على وزن (**فعلانة**)، أمّا ما لا مؤنَّثَ له أصلاً لا على وزن (**فَعْلَى**)، ولا على وزنِ (**فعلانة**) كـ (**رَحْمَان**) لكثير الرحمة، و(**لَحْيَان**) لعظيم اللحية [2]، فممنوعٌ مِنَ الصرفِ على الأصحِّ إلحاقًا له بما مؤنَّثُه على وزن (**فَعْلَى**)، ومقابلُ الأصحِّ أنه يُصرَفُ إلحاقًا له بما مؤنَّثُه على وزن (**فعلانة**)، فإنّ هذا القسمَ مصروفٌ اتفاقًا، فعلى الأصحِّ يكون الشرطُ في منع صرفِ (**فعلان**) أنْ لا يكونَ له مؤنَّثٌ على وزنِ (**فَعْلانة**)، سواء كان له مؤنَّثٌ على وزنِ (**فَعْلَى**) أو لا مؤنَّثَ له، فدخل القسم الثاني، وهو ما لا مؤنَّثَ له أصلاً، وعلى مقابلِه يُشترَطُ أنْ يكونَ له مؤنثٌ على وزنِ (**فَعْلَى**) فيخرج القسم الثاني، وظاهرُ كلام المصنفِ الجريُ على هذا القولِ [3].

= (**سكران**) أصلُه: (**سَكْراء**) فأُبْدِلَت الهمزةُ نونًا، وهو قولُ المبرد وغيره. **والرابع**: أنّ الصفة التي على وزن (**فَعْلَان**) مشبهةٌ ببناء (**أَفْعَل**) في عدم قبول تاء التأنيث، وكون مؤنثِه بالألف، وهو قولُ الأعلم. ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٨٥٦).

(١) ثبت عن بني أسد (**سَكْرَانة، ومَلْآنة، وسَيْفَانة، ومَوْتَانة**) في مؤنث (**سكران، ومَلْآن، وسَيْفان، ومَوْتانَ**)، ووُصف بأنه رديءٌ، ومِن مناكير بني أسد. ينظر: التصريح (٢ / ٣٢٣)، والمزهر في علوم اللغة (٢ / ٢١٧)، وهمع الهوامع (١ / - ١٠٣).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (**ل ح و**) (٥ / ٢٤٠).

(٣) خلاصةُ المسألةِ أنّ الصفة التي على وزن (**فَعْلان**) بفتح الفاء تنقسم أربعة أقسام: **الأول**: ما لم يثبت تأنيثُه إلا بغير التاء، وهو ممنوعٌ من الصرف بالإجماع. **الثاني**: ما ثبت تأنيثُه بالتاء فقط، وهو منصرفٌ بالإجماع، **والثالث**: ما ليس له مؤنثٌ لا بالتاء ولا بغيرها، وهو مختلف فيه على قولين: أحدهما: المنع من الصرف، **والثاني**: الصرف. **والرابع**: ما ثبت عن العرب تأنيثُه بغير التاء نحو: (**سَكران - سَكْرى**)، وثبت أيضًا بالتاء نحو: (**سكران -سكرانة**)، فيجوز في المذكر المنعُ=

قوله: (**بخلافِ الزيادةِ المانعةِ مع العلميـة**)، أي: فإنها تكون في (**فَعلان**) بالفتح نحو: (**حَمْدان**)، وبالضمِّ نحو: (**عُثْمان**)، وبالكسر كـ(**عِمْران**).

الثالث: الوصف الذي على وزن الفعل:

ش: أو الوصفُ ووزنُ الفِعْلِ، وهو (أفعَل) كـ(أحمر)، فإنّ مؤنّثه (حَمْراء)، ولا يكونُ الوزنُ المانعُ مَعَ الصِّفَةِ إلا في (أفعَل) بخلافِ الوزنِ المانعِ مَعَ العَلَمِيَّةِ، ويُشْتَرَطُ لِتَأْثيرِ الصفةِ أمران: كونُها أصْلِيّةً، فيجب الصرفُ في قولك: (هذا قلبٌ صفوانٌ)، بمعنى: قاسٍ، و(هذا رجلٌ أرنبٌ)، بمعنى: ذليلٍ ضعيفِ القلبِ، والثاني: عدم قبولِها التاءَ، فيجب صرفُ (ندمان)، و(أرمل) لقولهم: ندمانةٌ، وأرملةٌ.

ح: قوله: (**ووزن الفعل**)، أي: يكون الاسمُ على وزنِ الفعلُ به أَوْلَى؛ لأنّ في أولِ الفعلِ زيادةً تدلُّ على معنًى فيه دونَ الاسمِ، وما زيادتُه لمعنًى أصلٌ لِما زيادتُه لغيرِ معنى، ودخل في قوله: (**ووزن الفعل**) ثلاثةُ أنواع: ما مُؤَنَّثُه على (**فَعْلاء**) نحو: (**حمراء**) و(**شهلاء**) [1]، أو على (**فُعْلَى**) بضم الفاءِ كـ(**فُضْلَى**)، أو لا مؤنَّثَ له كـ(**أَكْمَر**) لعظيم الكمرة [2]، و(**آدَر**) لعظيم الأُنْثَيَين [3]، فهذه الثلاثةُ ممنوعةٌ من الصرف للصفة ووزن الفعلِ.

قوله: (**ولا يكون الوزنُ المانعُ...**) إلخ يَرِدُ عليه نحو: (**أُحَيمِر**) و(**أُصَيفِر**)

= من الصرفِ على لغة الجمهورِ، والصرفُ على لغةِ بني أسد. ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٨٥٦)، والتصريح (٢ / ٣٢٢ -٣٢٣)، وهمع الهوامع (١ / - ١٠٣).

(١) (**الشُّهْلة**) صفة في العَين، وهي أن يشوب سوادَها زُرْقةٌ، ومنه يقال: (عَينٌ شَهْلاء)، و(رجلٌ أشهلُ العين). ينظر: الصحاح (ش ه ل) (٥ / ١٧٤٣).

(٢) ينظر: الصحاح (ك م ر) (٢ / ٥٧٧).

(٣) ينظر: (أ د ر) (٢ / ٥٧٧).

و(**أُفَيضِل**)، فإنه لا ينصرفُ لكونِه على وزن الفعلِ كـ (**أُبَيطِرُ**) (١)، وإنْ لم يكن حالَ التصغيرِ على وزنِ (**أَفْعَل**).

قوله: (**كونُها أصليّةً**) بأنْ تكونَ موضوعةً لِلْمعنى الوصفيِّ ابتداءً، وإنْ غلبتْ عليها الاسْمِيَّةُ، ومعنى غلبةِ الاسْميةِ أنْ تصيرَ الصِّفَةُ غيرَ محتاجةٍ إلى موصوفٍ تتبعُه، فنحوُ: (**أسوَد**) ممنوعٌ مِنَ الصرف؛ لأنه في الأصل موضوعٌ لكلٍّ متصفٍ بالسواد، فيكون بهذا المعنى صفةً، ثم غلبتْ عليه الاسميةُ، فصار مختصًّا بالحيَّة(٢)، ومثلُه: (**أرقَم**) موضوعٌ لكلٍّ ما فيه بياضٌ وسوادٌ، ثم اختصَّ بذَكَرِ الحيَّات (٣)، وكذلك (**أدهَم**) وُضِعَ لكلٍّ ما فيه دهمةٌ، أي: سواد، ثم اختَصَّ بالقيد (٤)، قوله: (**صفوان**) هو في الأصل اسمٌ للحجرِ الأملَسِ، وُصِفَ به القلبُ لِشِدَّةِ صلابتِه وعدَمِ لينِه، فتكون الوَصْفيّةُ عارضةً ولا اعتدادَ بها، وفي المصباح: (**صفوان**) يُسْتَعْمَل في الجمع والمفردِ، فإذا استُعْمِل في الجمع فهو الحجارةُ المُلْسُ، الواحدةُ: (**صَفْوَانَةٌ**)، وإذا اسْتُعْمِل في المفرد فهو الحَجَرُ (٥).

---

(١) إذا صُغِّرت الصفةُ التي على وزن الفعل، وهي صحيحةُ العين واللام، أو صحيحةُ العين دون اللام، أو معتلَّةُ اللام دون العين، فهي ممنوعةٌ مِنَ الصرف بالإجماع نحو: (**أُفَيْضِل، وأُسَيْوِد، وأُعَيْمٍ**)، وأمّا إذا كانت معتلَّةَ العين واللام نحو: (**أُحَيّ، وأُهَيّ، وأُرَيّ**) تصغير (**أحوى، وأهوى، وأروى**) ففيها خلافٌ على ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنها ممنوعةٌ مِنَ الصرف، يجري الإعرابُ على ما قبل اللام المحذوفة بلا تنوين، وهو قول الجمهور. **الثاني**: أنها ممنوعةٌ من الصرف، يجري الإعراب على ما قبل اللام منوَّنةً تنوينَ العوضِ، وهو قول أبي عمرو. **الثالث**: أنها منصرفةٌ يجري الإعراب على ما قبل اللام المحذوفةِ مع التنوين، وهو قول عيسى بن عمر. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١١ / ٢٤٤ - ٢٤٥)، والبصريات (١ / ٣١٥ -٣١٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣ / ٤١٥)، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٥٧٨ -٥٧٩)، وشرح الشافية للرضي (١ / ٢٣٣ -٢٣٤)، والطراز في الألغاز للسيوطي (ص: ٦٠).

(٢) ينظر: الصحاح (**س و د**) (٢ / ٤٩١).

(٣) المصدر السابق (**د ه م**) (٥ / ١٩٢٤).

(٤) ينظر: المحكم (**ر ق م**) (٦ / ٤٠٧).

(٥) ينظر: المصباح المنير (**ص ف و**) (١ / ٣٤٤).

قوله: (أرنب) هو في الأصل اسمٌ لِلْحيوانِ المعروفِ بالضعفِ وُصِفَ به الرجلُ لضعفِه، فهذه وَصْفيَّةٌ عارضةٌ، قوله: (عدم قبولها)، أي: الصفةُ مع الزيادةِ، أو مع وزنِ الفعل، قوله: (ندمان)، أي: المأخوذ من المنادمة على الشرابِ، وهي المحادثةُ عليه بلطائفِ العباراتِ ورقائقِ الإشارات، وفعلُ هذا: (نادَمَ) والاسمُ (النديم)، ويعجبني هنا قولُ بعضهم:

وأهيفٍ قلتُ له هلْ لك في المُنادَمَهْ

فقال: كَمْ مِن عاشِقٍ سَفَكْتُ في المُنادَمَهْ [1]

قوله: (لقولهم: ندمانة)، أي: في مؤنثه، وأمّا (نَدْمان) مِنَ (الندم) فمؤنثه (نَدْمَى) كما سبق، وفعلُه: (نَدِمَ) كـ(عَلِمَ)، والاسم: (نادم).

قوله: (وأرملة)، أي: لا زوجَ لها أو فقيرةٌ [2]، أمّا (أَرْمَل) وصفًا مِن قولِهم: (عامٌ أرملُ)، أي: قليلُ المطر [3]؛ فإنّ مؤنَّثه (رَمْلَى) [4]، فهو غيرُ منصرفٍ كـ(سكران) و(سَكْرى).

الجزم بحذف حرف العلة:

ش: والحذفُ يكونُ علامةً للجزم نيابةً عن السكونِ في موضعَين، الأول: في الفعلِ المضارِعِ المعتَلِّ الآخِر أصالةً، وهو كلُّ فعلٍ مضارِعٍ آخِرُه ألفٌ، نحو:

---

(١) جاء البيتان في كتاب فوات الوفيات للكتبي منسوبين إلى ابن دَوُسْت، وابتدأ البيتُ الأولُ بـ (وشادنٍ) بدلاً من (وأهيفٍ)، و(المُنادمة) في البيت الأول مصدر (نادم)، وأما في البيت الثاني فهي عبارة عن كلمتين إحداهما (المُنَى) جمع (مُنيَة)، مجرورة بفي، والأخرى: (دَمَه) مفعول به لفعل (سفكتُ)، وقياسُه أن يكتب هكذا (المُنَى دَمَهْ)، ولكن كُتبت على صورة الأولى للمشاكلة، وللإلغاز في فهم معنى البيتين. ينظر: فوات الوفيات (٢ / ٢٩٨).

(٢) ينظر: الصحاح (ر م ل) (٤ / ١٧١٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) جاء في الصحاح: «يقال: (أرمَل القومُ) إذا نفد زادُهم، و(عامٌ أرملٌ)، أي: قليلُ المطر، و(سنة رملاء) عن ابن السِّكِّيت». (ر م ل) (٤ / ١٧١٣).

(يخشَى)، أو واوٌ، نحو: (يَغْزُو)، أو ياءٌ، نحو: (يَرْمِي)، تقول: (لم يغزُ، ولم يخْشَ، ولم يرمِ)، فكلٌّ منها جازمٌ ومجزومٌ، وعلامةُ جزمه حذفُ آخرِه، فالمحذوفُ مِن (يخش) الألفُ، والفتحةُ قبلها دليلٌ عليها؛ لأنّ الفتحةَ تُجَانسُ الألفَ، والمحذوفُ مِن (يغزُ) الواوُ، والضمّةُ قبلها دليلٌ عليها؛ لأنّ الضمّةَ تُجَانسُ الواوَ، والمحذوفُ مِن (يرمِ) الياءُ، والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها؛ لأنّ الكسرة تُجَانسُ الياءَ، هذا هو المشهورُ، وذهب سيبويه إلى أنّ الجازم حذَفَ الحركةَ المُقَدَّرَةَ، واكتَفَى بها، ثم لما صارتْ صورةُ المجزومِ والمرفوعِ واحدةً فرّقوا بينهما بحذفِ حرفِ العلّةِ، فحرفُ العلةِ محذوفٌ عند الجازم لا به.

ح: قوله: (**المعتلّ الآخِرِ**) بإضافةِ (**المعتلّ**) إلى (**الآخِر**) إضافةً لفظيةً أي: الذي اعتلَّ آخرُه، و(**المعتلُّ**) اسمُ فاعل مِن (**اعتلَّ**) أي: مرِضَ، وسُمِّيَ هذا القسمُ معتَلًّا لِمَا فيه مِنَ الإعلال، وإنما جاز حذفُ الآخِرِ هنا مع أنه ليس علامةً للرفع؛ لأنّ الجازمَ عندهم يُحذَفُ الرفعَ في الآخِرِ، والرفعُ في المعتلِّ محذوفٌ لِلاسْتِثْقالِ كما في (**يدعو**) و(**يرمي**) أو للتعذُّرِ كما في (**يخشى**) فلمّا دخل الجازمُ لم يجِدْ حركةً حتى يحذفَها، بل وجد آخِرَ الكلمةِ أحرُفَ العلّةِ المُشَابِهَةَ للحركةِ فحذَفَها(١).

قوله: (**أصالة**) سيأتي مقابلُه في قوله: (**فإن كان حرفُ العلة غيرَ أصليٍّ**)، قوله: (**في آخره ألفٌ**) لو أسقط (**في**) لكان أخصَرَ(٢).

قوله: (**هذا**) أي: القولُ بأن حذفَ هذه الأحرُفِ نيابةً عن السكون هو المشهورُ، ومقابلُه أمران: **الأول**: ما أشار إليه بقوله: (**وذهب سيبويه**) **والثاني**: قوله: (**ومِنَ العربِ**). قوله: (**وذهب سيبويه**) هذا مقابلُ المشهورِ، قال الشيخ

---

(١) وجهه أن أحرُفَ العلة هي أواخر الأفعال المعتلة، وليست الألف والواو والياءُ واقعةً في أواخرها.

(٢) على هذا يقال في إعراب (**لم يخشَ**) مضارعٌ مجزومٌ بلم، وعلامةُ جزمِه السكونُ المقدَّرُ، وحذفُ حرفُ العلةِ لتمييزِ حالة الجزم عن الرفع.

الشنواني: في عزوه لسيبويه نظرٌ، فإن سيبويه لم يذكر ما قاله المصنفُ، وإنما ذكره ابنُ هشام الأنصاريُّ بحثًا تفريعًا على ما ذهب إليه سيبويه من تقدير الإعراب في الأفعال المعتلة (١)، لا نقلاً عن سيبويه (٢). أهـ بتصرف.

قوله: (**محذوفٌ عند الجازمِ لا به**)، قيل: إنه لا معنى لِكونِ الجازمِ يَحذفُ الحركةَ المقدرةَ المفروضةَ الوجودِ، أُجيبَ بأن معنى الحذفِ عند هذا القائلِ عدمُ اعتبارِ الحركةِ والنظرِ إليها. قال أبو حيان: والذي يدل على أن هذه الحروفَ تُحذَفُ عند الجازمِ لا بالجازم أن الجازمَ لا يحذفُ إلا ما كان علامةً للرفعِ، وإنما علامةُ الرفعِ ضمةٌ مقدرةٌ فيها (٣).

---

(١) قال ابن هشام: «واختلف النحويّون فيهما – أي: المضارع المعتل بالواو والياء – في حالة الرفع، وفي الألف فقط في حالة النصب، هل تُقَدَّر الضمّةُ والفتحةُ أو لا؟ فقال سيبويه ومَن تبعه: تُقَدَّر كما تُقدَّر في (**موسى والقاضي**)، وقال ابنُ السرّاج ومن تبعه: لا تُقَدَّر؛ لأنّنا إنما قدَّرنا في (**موسى والقاضي**)؛ لأنّ الإعرابَ في الاسمِ أصلٌ، فتجب المُحافظةُ عليه، فيجب تقديرُه، وفي الأفعالِ فرعٌ. ولا حاجةَ لتقديره إذا لم يُوجَدْ، وانبنَى على هذا النظر فيهما في حالة الجزم، فعلى قولِ سيبويه لما دخل الجازمُ حُذفتِ الضمّةُ المقدَّرةُ، واكتُفِي بها، ثمّ لمّا صارت صورةُ المجزومِ والمرفوعِ واحدةً فرّقوا بينهما بحذف حرفِ العلّة، فحرفُ العلّة محذوفٌ عند الجازمِ لا به، وعلى قولِ ابن السرّاجِ الجازمُ حذف حرفَ العلّةِ نفسَه، ويقول: الجازم كالمُسهِلِ إن وجد فضلةً أزالها، وإلا أخذ من قُوَى البدنِ، وهذا هو الذي يجنح إليه جمهورُ النحويين، والتحقيقُ كلامُ سيبويه لِما شرحناه». شرح اللمحة البدرية (ص: ٧٥).

(٢) معنى هذا أنّ هذا القول لم ينصَّ عليه سيبويه، وإنما أُخذ من فحوى كلامه، والذي وجدتُ في الكتاب يكاد يكون نصًّا قطعيَّ الدلالةِ على أنّ حرف العلةِ يُحذَف للتفرقة بين المرفوع والمجزوم، وليس لأجل الجازم، وهذا نصُّه: «واعلم أنّ الآخرَ إذا كان يسكن في الرفعِ حُذف في الجزم؛ لئلَا يكون الجزمُ بمنزلة الرفعِ، فحذفوا كما حذفوا الحركةَ ونونَ الاثنين والجميع، وذلك قولك: (**لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يخشَ**)، وهو في الرفعِ ساكنُ الآخِرِ، تقول: (**هو يرمي، ويغزو، ويخشى**)». الكتاب (١ / ٢٣)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ١٧٢)، وأسرار العربية (ص: ٢٣٠ – ٢٣١)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٠٣)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٧٥)، والتصريح (١ / ٢٨٣ – ٢٨٤)، والنكت للسيوطي (ص: ٢٦٢).

(٣) التذييل والتكميل (١ / ٢٠٢ – ٢٠٣)، وينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٨).

إجراء الفعل المعتل الآخر مُجرَى الصحيح :

ش : ومِنَ العربِ مَن يُجرِي المعتلَّ مُجرَى الصحيحِ ، فيحذِفُ الضمةَ المقدَّرَةَ ، ولا يحذِفُ حرفَ العلَّةِ ، فيقول : (لم يخشى ، ولم يغزو ، ولم يرمي) ، بإثبات الألف والواو والياء ، وعلى ذلك جاء قولُه :

٣٥- إذا عجوزٌ غضبتْ فطلِّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَملَّقِ (١)

وقوله :

٣٦- هَجَوْتَ زَبَّانَ ، ثم جئتَ معتذِرًا [مِن هجوِ زبّان (٢) لم تهجو ، ولم تدَعِ(٣)

وقوله :

٣٧- ألم يَأْتِيكَ ، والأنباءُ تنمِي بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ (٤)

وعلى اللُّغَةِ المشهورةِ يُحمَلُ أمثالُ ذلك على الضرورة .

ح : قوله : **(إذا العجوز)** البيتُ لرؤية من بحر الرجز، و**(العجوز)** فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه المذكورُ، والشاهدُ في **(لا تَرَضَّاها)** حيث أثبتَ فيه الألفَ، وقيل: إنّ **(لا)** نافيةٌ وليست ناهيةً، فيكون الفعلُ مرفوعًا بضمةٍ مقدرةٍ على ألف

---

(١) بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، والشاهد إجراء المعتل مجرى الصحيح في **(ولا ترضّاها)**، والقياس أن يقول: **(ولا تَرَضَّها)**. ينظر: المقاصد النحوية (١ / ٢٥٨ – ٢٥٩)، وخزانة الأدب (٨ / ٣٥٩ –٣٦١)، وشرح شواهد الشافية (ص: ٤٠٩).

(٢) في المطبوع من شرح الأزهرية (**كأنك**) بدلا مما بين القوسين، وما أثبته هو الموزونُ المعروف في المصادر النحوية، وسيأتي تنبيهُ المحشِّي على ذلك.

(٣) البيت من البسيط منسوب لأبي عمرو بن العلاء، والشاهد إجراء المعتل مجرى الصحيح في الجزم بالسكون، ينظر: المقاصد النحوية (١ / ٢٥٧ –٢٥٨)، وخزانة الأدب (٨ –٣٥٩)، وشرح شواهد الشافية (ص: ٤٠٦ –٤٠٧).

(٤) البيتُ من الوافر، وهو لقيس بن زهير، والشاهد فيه جزم الفعل المعتل بالسكون حملًا له على الصحيح، ينظر: الكتاب (٣ / ٣١٦)، والمقاصد النحوية (١ / ٢٥٤ – ٢٥٦)، وخزانة الأدب (٨ –٣٥٩)، وشرح شواهد الشافية (ص: ٤٠٨ –٤٠٩).

(ترضَّى)، والواوُ للحالِ، والتقديرُ: فطلِّقْها حالَ كونك غيرَ مُتَرَضٍّ عنها [١]، وقوله: (ولا تملَّقِ) قال في الصحاح: (الملَق) الودُّ واللُّطفُ الشديدُ، قال أبو يوسف: وأصله التليينُ، وقد مَلِقَ - بالكسرِ - يملَقُ ملَقًا، و(رجل ملِقٌ) يُعطِي بلسانه مِنَ الوُدِّ ما ليس في قلبه [٢]، وبعد هذا البيت:

واعمَدْ لأُخْرَى ذاتِ دَلٍّ مُونقٍ لَيِّنَةِ اللَّمْسِ كَمَسِّ الخِرنِقِ [٣]

وهو - بكسرِ الخاءِ المعجمةِ وكسرِ النونِ - ولدُ الأرنبِ [٤].

قوله: (هَجَوْتَ زَبَّان) البيتُ مِن بحرِ البسيط، والمحفوظُ في شطرِ البيت الثاني، (من هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ)، فما في (المُصَنَّف) تغييرٌ اختلَّ به الوزنُ، و(زَبّان) بزايٍ، فموَحَّدة، اسم رجلٍ، وقولُه: (لم تهجو ولم تدع)، أي: لم تهجُه مُشَاقِقًا [٥] له ومستمرًّا على هَجْوِك إياه، ولم تَدَعْهُ بدونِ هجوٍ مستجْلِبًا ودَّه، وأراد بهذا الإنكارَ عليه في هجوِه ثم اعتذارِه عن هجوِه، حيث لم يستمرَّ على حالةٍ واحدةٍ، فصار هجوُه لا ذمَّ فيه كما أنّ اعتذارَه لا شكرَ له عليه؛ لِلُحُوقِ الأولِ بالاعتذارِ، وسبقِ الثاني بالهَجْوِ، والشاهدُ في قوله: (لم تهجو) حيث أثبَتَ الواوَ مع الجازمِ [٦].

قوله: (ألم يأتيك) البيتُ مِن بحر الوافر، و(الأنباءُ) جمع (نبأ) بمعنى: الخبر، و(تنمِي) بفتح التاء المثناة فوقُ، مِن: (نميتُ الحديثَ، أَنْمِيه) بالتخفيف إذا بَلَّغْتُه على وجه الإصلاحِ، وطلب الخيرِ، وإذا بلغتَه على وجهِ الإفساد، والنميمةِ قلت: (نمّيته)

---

(١) ينظر: المقاصد النحوية (١ / ٢٥٨ - ٢٥٩)، وخزانة الأدب (٨ / ٣٦٠).
(٢) ينظر: الصحاح (م ل ق) (٤ / ١٥٥٦).
(٣) ينظر: المقاصد النحوية (١ / ٢٥٨)، وخزانة الأدب (٨ / ٣٦٠).
(٤) ينظر: الصحاح (خ ر ن ق) (٤ / ١٤٦٨).
(٥) (مُشاققًا) هكذا ورد في جميع النسخ، وقياسُه الإدغامُ، فيقول: (مُشاقًا) على حد قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢].
(٦) ينظر: المقاصد النحوية (١ / ٢٥٧ -٢٥٨)، وخزانة الأدب (٨ -٣٥٩)، وشرح شواهد الشافية (ص: ٤٠٦ -٤٠٧).

بالتشديد [١]، و(**اللَّبُونُ**) الناقة ذاتُ اللبنِ، ويُروَى (**القَلوص**) بفتح القاف وضم اللام، وهي الناقة الشابةُ، وبنو زياد هم الربيع بن زياد وأخواته الذين أغار قيسٌ على إبلهم، والأقربُ من أوجُه الإعراب هنا أنّ فاعلَ (**يأتي**) هو قوله: (**ما لاقت**) والباء زائدٌ، وجملةُ قوله: (**والأنباء تنمي**) معترضةٌ وارتفاعُ (**لَبونُ**) أو (**قلوصُ**) على أنه فاعلُ (**لاقت**)، والشاهدُ في (**يأتيك**) حيث أثبَتَ الياءَ مع الجازمِ [٢].

قوله: (**على الضرورة**) هذا هو مذهبُ الجمهور، وقيل: إنه لغة قليلةٌ كما ذهب إليه ابنُ مالك وطائفةٌ [٣]؛ لقوله تعالى: ﴿**لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ**﴾[٤]، وأُجيبَ بأنَّ الألفَ للإطلاقِ، والصحيحُ أنّ (**لا**) نافيةٌ هنا كالتي قبلها أُتيَ بالنهي في صورة الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿**لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾[٥]، وقيل: إنّ ما ورد من ذلك مجزومٌ بحذف الحروفِ، ثم أُشْبِعَتِ الحركاتُ، فنشأ عنها هذه الحروفُ الموجودةُ فهذه أحرفُ إشباعٍ، وأمّا أحرفُ العلة فحذفَها الجازمُ، وأما قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ**﴾[٦] بإثبات الياء وجزمِ (**يصبرْ**) [٧]، فقد أجيب عنه بأن (**مَن**) موصولةٌ، لا شرطية، وتسكينُ الراء مِن (**يصبرْ**) للتخفيف [٨].

---

(١) ينظر: المحكم (**ن م ي**) (١٠ / ٥٠٨).

(٢) ينظر: المقاصد النحوية (١ / ٢٥٤ – ٢٥٦)، وخزانة الأدب (٨ –٣٥٩)، وشرح شواهد الشافية (ص: ٤٠٨ –٤٠٩).

(٣) شرح التسهيل (١ / ٥٥ – ٥٨)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ٢٠٧ – ٢١٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٩).

(٤) (طه: ٧٧).

(٥) (الواقعة: ٧٩).

(٦) (يوسف: ٩٠).

(٧) قراءةٌ متواترةٌ قرأ بها بها ابنُ كثيرٍ في رواية قنبل، وقرأ باقي العشرة بحذف لام الكلمة من (**يتقي**)، وتسكين الراء من (**يصبر**). السبعة لابن مجاهد (ص: ٣٥١)، والتيسير للداني (ص: ٣٩٥)، والإقناع في القرءات السبع (٢ / ٦٧٤)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ١٥٣ – ١٥٤).

(٨) ينظر: الحجة للفارسي (٤ / ٤٤٧ – ٤٤٩)، والدر المصون للسمين الحلبي (٦ / ٥٥٢ – ٥٥٣)، والموضح في وجوه القراءات وعللها للشيرازي (٢ / ٦٨٧ –٦٨٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ١٥٣ – ١٥٤).

حكم ما آخرُه حرفُ العِلَّة غير الأصلي :

ش : **فإنْ كان حرفُ العِلَّةِ غيرَ أصليٍّ، فإنْ كان بدَلاً من همزةٍ كـ (يقرا، ويُقرِي، ويَوضُو)، ثم دخل الجازمُ جاز حذفُ حرفِ العِلَّةِ، وتركُه بناءً على الاعتدادِ بالإبدالِ وعدمِه.**

ح : قوله : (**فإنْ كان...**) إلخ، هذا محترَزُ قوله : (**أصالةً**)، قوله : (**بأنْ كان بدلاً من همزةٍ**)، أي : موافقًا لجنسِ ما قبلها منَ الحركةِ، قوله : (**كيقرا**) بفتح الياء والراء مضارع (**قرا**)، قوله : (**ويُقْرِي**) بضم الياء وكسر الراء مضارعُ (**أَقْرَى**)، قوله : (**ويَوْضُو**) بفتح الياء وضمِّ الضاد مضارع (**وَضُؤَ**) بمعنى : نظف وحسن، قوله : (**ثم دخل الجازم**)، أي : بعد الإبدال فيكون الإبدالُ - حينئذٍ - شاذًّا؛ لأنّ إبدالَ الهمزةِ المتحرّكةِ من جنس حركةِ ما قبلها شاذٌّ لقوة الهمزة بالحركةِ، فتكون متعاصيةً عن الإبدالِ، أمّا إذا كان الإبدالُ بعد دخولِ الجازمِ فإنه يكون قياسيًّا، ويمتنعُ حينئذٍ حذفُ حرفِ العلةِ؛ لأنّ الجازمَ قد عملَ عملَه في حذفِ الضمة من الهمزة قبلَ الإبدالِ، فقولُ المصنفِ : (**ثم دخل الجازمُ**) قيدٌ في حذفِ حرف العلة أي : أن شرطه أن يكون الإبدالُ قبلَ دخولِ الجازمِ.

قوله : (**وتركه**)، أي : تركُ حذفِ حرف العلة، وعليه فيكون الجزمُ بسكونٍ مقدَّرٍ، قوله : (**بناءً**) منصوبٌ على المفعوليةِ المطلقةِ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ : بنَوا ذلك بناءً، أو على المفعولِ له أي : لأجل البناء.

قوله : (**على الاعتدادِ بالإبدالِ وعدمه**) لفٌّ ونشرٌ مرتبٌ؛ لأن الاعتدادَ بالإبدالِ علّةٌ للحذفِ، وعدمَ الاعتداد به علّةٌ لعدمِ الحذفِ. والحاصلُ أنّ الإبدالَ إن كان بعد دخولِ الجازمِ امتنَع الحذفُ، وإنْ كان قبلَه جاز الحذفُ إن اعتَدَينا (١) بالإبدالِ، وجاز عدمُه بناءً على عدمِ الاعتدادِ به (٢).

---

(١) (**اعتَدَيْنا**) من (**الاعتِداد**)، وليس من (**الاعتداء**)، وأصلُه : (**اعتَدَدْنا**)، وهو من الإبدال الموقوف على السماعِ.

(٢) ينظر : التذييل والتكميل (١ / ٢٠٣ - ٢٠٦)، وأوضح المسالك (١ / ٧٣ - ٧٤)، والتصريح (١ / ٨٩ - ٩٠)، وهمع الهوامع (١ / ١٧٦ - ١٧٧).

الجزمُ بحذف النون:

ش: والمَوْضِعُ الثاني في الأفعالِ الخمسةِ، وتقدَّمَ أنها: **كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتَّصَلَ به ألفُ اثنين أو واوُ جمعٍ، أو ياءُ مخاطبةٍ**، نحو: (لم يفْعَلَا، ولم تفْعَلَا، ولم يفعَلُوا، ولم تفْعَلُوا، ولم تفْعَلي) فهذه مجزومةٌ بـ(لم)، وعلامةُ جزمِها حذفُ النونِ، **هذا هو المشهورُ**، وعلى القولِ بأنّ إعرابَها **بحركاتٍ مقدرةٍ** على لاماتِها، فالجازمُ حذَفَ الحركةَ المقدَّرَةَ، واكتفَى بها [1]، وحُذِفَتِ النونُ عند الجازمِ لا به كما تقدَّم، وحذفُ النونِ يكونُ علامةً لنصبِها، أي: الأفعال الخمسة **أيضًا**، نحو: (لن يفعلا، ولن تفعلا) بالتاء الفوقية، والياء التحتية، و(لن تفعلوا، ولن يفعلوا) بالتاء الفوقية والياء التحتية، و(لن تفعلي) بالتاء الفوقية **لا غيرُ**، فهذه منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها كلُّها حذفُ النونِ نيابةً عن الفتحةِ على المشهور، وقيل: منصوبة بحركةٍ مقدرة على لاماتِها، وحُذِفَتِ النونُ لِلْفَرْقِ بين صورتَيِ المرفوعِ والمنصوبِ.

ح: قوله: (**ألفُ اثنَين أو واوُ جمعٍ**) ويكونان ضميرًا نحو: (**الزيدان يقومان**)، و(**الزيدون يقومون**)، وغيرَ ضميرٍ نحو: (**يقومان الزيدان**)، و(**يقومون الزيدون**)، على لغة: (**أكلوني البراغيث**) [2].

قوله: (**أو ياءَ مخاطبة**)، ولا تكون إلا ضميرًا نحو: (**أنتِ تقومِين يا هندُ**). قوله: (**هذا**) أي: كونُ الجزمِ بحذف النونِ هو المشهورُ.

قوله: (**بحركات مقدرة**) منع مِن ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبة، قوله: (**أيضًا**) مصدر: (**آض**) بالمد إذا رجع، وهو مِن المصادر المنصوبة على المفعوليَّةِ المطلقةِ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا. قوله: (**لا غير**)، (**لا**) نافيةٌ للجنس، و(**غيرُ**)

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٣-٨٤٤).

(٢) ذهب بعض النحاة - على ضعف -إلى إنكار كونها غيرَ ضميرٍ، فأولوا مثل هذه العبارات على أن المرفوعَ بعد ألف الاثنين وواو الجماعة بدلٌ منهما أو عطف بيان، أو أنه مبتدأ مؤخر، وما قبله جملة فعليةٌ في محل الرفع خبر مقدم.

اسمُها مبنيٌّ على فتحٍ مقدرٍ منع مِن ظهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ البناءِ الأصليِّ في محلِّ النصب، والخبرُ محذوفٌ تقديره: جائز، وإنما بُنِيَتْ (غير) على الضمِّ؛ لحذفِ المضاف إليه ونيَّة معناه تشبيهًا لها بـ(قبلُ، وبعدُ) ونحوهما مِنَ الغايات.

قوله: (وعلامةُ نصبِها كُلِّها حذفُ النونِ)، وأمّا ثبوتُ النون في قول الشاعر:

٣٨- أنْ تَقْرآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّيْ السَّلَامَ وأنْ لاَ تُشْعِرَا أحَدَا[١]

فهو شاذٌّ لا يرِدُ نقضًا، ويحتمل أن تكون (أنْ) غيرَ عاملةٍ تشبيهًا لها بـ(ما) المصدريةِ كما في قراءة مجاهد ﴿أن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[٢] برفع (يتمُّ)[٣].

●●●

(١) البيت من البسيط مجهول القائل، والشاهد فيه إهمالُ (أنْ) المصدريَّةِ حملاً لها على (ما) المصدريَّةِ حيث ارتفع المضارع بعدها، ومعناه واضح، وقبله:

يا صاحِبَيَّ فدَتْ نفسي نُفوسَكما ... وحيثما كنتُما لاقَيتُما رشَدا

إنْ تقضيا حاجةً لي خَفَّ محْمَلُها ... تَسْتَوجِبَا نعمةً عندي بها ويدَا

ينظر: مَجالس ثعلب (١ / ٣٢٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١ / ٣٢)، والخصائص (١ / ٣٩٠)، والمقاصد الشافية (١ / ٢٢٢)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٨٥٩ - ١٨٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص: ١٠٠)، وخزانة الأدب (٨ / ٤٢٠ - ٤٢٨)، وشرح أبيات المغني (١ / ١٣٥ - ١٣٨).

(٢) (البقرة: ٢٣٣).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٣٢)، والدر المصون (٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٨٦٠)، وخزانة الأدب (٨ / ٤٢٦).

مُلخَّصُ أنواع المعربات وعلامات الإعراب

ش: **والحاصلُ أنّ المعرباتِ منَ الأسماءِ والأفعالِ قسمانِ لا ثالثَ لهما: قسمٌ يُعرَبُ بالحركاتِ الثلاثِ الضمّةِ، والفتحةِ، والكسرةِ، وقسمٌ يُعربُ بالحروفِ الأربعةِ الألفِ والواوِ والياءِ والنونِ، فالذي يُعْرَبُ بالحركاتِ منَ الأسماءِ والأفعالِ أربعةُ أشياء، الأول: الاسم المفرَدُ مذكراً كان أو مؤنَّثًا، منصرفًا كان أو غيرَ منصرفٍ، معرفةً كان أو نكرةً، جامداً كان أو مشتقًّا، متبوعًا كان أو تابعًا. والثاني: جمعُ التكسير كذلك، إلا ما حُمِل منه على جمعِ المُذَكَّرِ السالمِ كـ(سنين) فإنه يُعرَب بالحروف، والثالث: جمعُ المؤنَّثِ السالمُ وما حُمِل عليه، والرابع: الفعلُ المضارعُ إذا لم يتَّصِلْ به نونُ الإناثِ، ولم تُباشِرْه نونُ التوكيدِ، وضابطُ هذه الأشياءِ الأربعةِ التي تُعرَبُ بالحركاتِ: ما كانتِ الضَّمَّةُ علامةً لرفعه.**

ح: قوله: (**المُعْرَبَاتُ قسمانِ**) اعتُرِضَ بأنّ فيه إخباراً بالمثنَّى عن الجمعِ، وأحسَنُ ما أُجيب به أنه لا ضرَرَ في ذلك حيث كان المثَنَّى جمعًا في المعنى نحو: (**العَرَبُ فِرْقَتَانِ مُسْلِمُونَ وكُفَّارٌ**)، وهنا كذلك؛ لأنّ كلَّ قسم تحته أفرادٌ متعدِّدةٌ (١).

قوله: (**بالحركاتِ الثلاثِ**)، أي: وجوداً أو عدمًا ليشمل السكونَ، ولو صرَّح به كان أَوْلَى، قوله: (**بالحروفِ**)، أي: الأربعةِ وجوداً أو عدمًا ليشمل الحذفَ.

قوله: (**فالذي يُعْرَبُ بالحركاتِ**)، أي: بجنسِها لا بكلٍّ منها كما هو ظاهرٌ، وقوله: (**بالحروفِ**)، أي: بجنسِها. قوله: (**وما حُمِلَ عليه**) كـ(**أولات**) في قوله

(١) يظهر أنّ اشتراطَ المطابقةِ بين المبتدأ والخبر في الإفراد والتثنية الجمع موقوفٌ على الخبرِ المشتق مع بعض الاستثناءات كاسم التفضيل المجردِ مِن (أل) والإضافة، و(**فَعِيل**) بمعنى: مفعول، وأما الجامد فلا يُشترط فيه ذلك على الإطلاق.

تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَاتِ حَمْلٍ﴾[1]، فـ(كان) فعلٌ ماضٍ، والنونُ اسمُها، وهي ضميرٌ يعود على (المُعْتَدَّاتِ)، و(أولات) خبرُها، وهو ليس بجمعٍ، بل اسمُ جمعٍ، جُعِلَ إعرابُه كإعرابِ الجمعِ، فنُصِبَ بالكسرة، فكما حمَلُوا (أُولُوا) على جمع المذكَّرِ السالمِ حملوا (أُولاَت) على جمع المؤنَّثِ، وقد ألغَزَ بعضُ شيوخنا في نصبِ جمع المؤنثِ بالكسرة بقوله:

يَا مَنْ لِنَحْوٍ يُعَانِي ... وَيَا رَقِيقَ المَبَانِي

فِي النصبِ[2] كَسْرَةُ نَابَتْ ... عَنْ فَتْحَةٍ يا مُعَانِي

هذا - لَعَمْرِي - عَجِيبٌ ... وفِيهِ قَلْبُ العِيَانِ

وأجبتُ عنه، وقلتُ:

يَا مُفْرَدَ العَصْرِ يَا مَنْ ... حَوَى جَمِيعَ المَعَانِي

أَبْدَيْتَ لُغْزاً بَدِيعاً ... يُزْرِي عُقُودَ الجُمَانِ

هذا مؤنَّثُ جَمْعٍ ... بالجَرِّ يُنْصَبُ عَانِي

قوله: (إذا لم يتَّصِل به نونُ الإناث) قال أبو حيان: المسألة خلافيةٌ، ذهب ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ إلى أنه معرَبٌ، وتبعه السُّهَيْليُّ، وابنُ طلحة، وطائفةٌ مِنَ النحويين، واستدلوا بأنّ الإعرابَ قد استحقَّ في المضارعِ، فلا يُعْدَمُ إلا بعدَمِ موجِبِه، وبقاءُ مُوجِبِه دليلٌ على أنه معرَبٌ كما كان قبلَ النونِ، إلا أنه كان قبلَ دخولِ النون ظاهراً، وهو معها مقدَّرٌ في الحرفِ[3].

---

(١) (الطلاق: ٦).

(٢) ورد في جميع النسخ المخطوطة (في الجر)، إلا أنه جاء في هامش ب تصحيح الكلمة بـ (النصب)، وهو الصوابُ كما أثبتُّ، فالكسرةُ تنوب عن الفتحة في نصبِ جمع المؤنث السالم، لا في جره..

(٣) التذييل والتكميل (١ / ١٢٩)، وينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٦٧٤).

ش: والذي يُعرَبُ بالحروفِ الأربعةِ أربعةُ أشياءَ أيضًا، الأول: المثَنَّى، وما أُلحق به، والثاني: جمع المذَكَّر السالم، وما أُلحق به، والثالث: الأسماء الستّةُ المعتَلَّةُ المُضَافةُ، والرابع: الأفعالُ الخمسةُ على المشهورِ في جميع ذلك، وتفصيلُ هذه الأربعةِ المُعْرَبَةِ بالحروف، أنّ المثنَّى يُرفَع بالألفِ، نحو: (جاء الزيدان) فـ(الزيدان) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الألفُ نيابةً عن الضمةِ، والألفُ تنوب عن الضمّةِ في التثنيةِ خاصَّةً، ويُجَرُّ ويُنصَب بالياءِ المفتوحِ ما قبلها المكسورِ ما بعدَها، نحو: (مررت بالزيدَين، ورأيت الزيدَيْن)، فـ(الزَّيدَينِ) في الأول مخفوضٌ، وعلامةُ خفضه الياءُ نيابةً عن الكسرة، والياءُ تنوب عن الكسرة في ثلاثةِ مواضع: في المثَنَّى، وجمعِ المذَكَّر السالم، والأسماءِ الستَّةِ، وفي المثال الثاني منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الياءُ نيابةً عن الفتحةِ، والياءُ تنوبُ عن الفتحةِ في موضعَينِ: في التثنيةِ، وجمعِ المذكَّر السالم، وقَدَّمَ الخفضَ على النصبِ؛ لأنّ النصبَ محمولٌ عليه، وجمعُ المذكر السالمُ يُرفع بالواوِ، نحو: (جاء الزيدُون) فـ(الزيدُون) فاعلٌ، وهو مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمة، والواوُ تنوب عن الضمة في موضعَين: في جمع المذكر السالم، والأسماء الستةِ، ويُجَرُّ ويُنصَب بالياءِ المكسورِ ما قبلها المفتوحِ ما بعدها، نحو: (مررتُ بالزيدِين، ورأيت الزيدِين)، والكلامُ فيهما كما تقدَّم في المثنى، حرفًا بحرفٍ، والأسماءُ الستّةُ تُرفَعُ بالواوِ نحو: (جاء أبوك، وأخوك، وحَمُوك، وفُوك، وهَنُوك، وذو مالٍ) فهذه مرفوعةٌ، وعلامةُ رفعها الواوُ نيابةً عن الضمة، والواوُ تنوب عن الضمة في موضعين: في جمع المذكر السالم، والأسماء الستةِ، وتُنصَب بالألف نحو: (رأيت أباك، وأخاك، وحماك، وفاك، وهناك وذا مال) فهذه منصوبةٌ، وعلامة نصبها الألفُ نيابةً عن الفتحة، والألفُ تنوب عن الفتحة في الأسماء الستة خاصةً، وتُخفَضُ بالياءِ نحو: (مررت بأبيك، وأخيك، وحَميك، وفيك، وهنيك، وذي مالٍ) فهذه مخفوضةٌ، وعلامةُ خفضها الياءُ نيابةً عن الكسرة، والياءُ تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع: في التثنية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة.

ح: قوله: (**وما أُلحِقَ به**) ويلتحِقُ به خمسةُ ألفاظٍ: الأول والثاني: (**كِلا**) و(**كِلْتَا**) لكنْ بشرط أن يُضافا لضميرٍ، نحو: (**جاء كلاهما وكلتاهما**)، فلو أُضيفَا لظاهرٍ أُعْرِبَا بالحركاتِ المقدَّرةِ على الألفِ، نحو: (**جاء كِلَا الرجلَين، وكلتا المرأتين**)، وهذه التَّفرِقَةُ هي الصحيحُ وعليها الجمهورُ، ومِن الناسِ مَن يُعْرِبُهما بالحركاتِ المقدَّرةِ على الألف أُضيفَا لظاهرٍ أو مضمرٍ [١]، الثالث والرابع والخامس: (**اثنان واثنتان وثِنْتَان**) فإنها تُعْرَبُ إعرابَ المُثَنَّى أَضَفْتَها لِظاهرٍ أو مضمرٍ، أو لم تُضِفْها اهـ، قاله بعضُ الفُضَلاءِ، وقال ابن مالك: هذه الكلمات الملحَقَةُ بالمثَنَّى لا تُسَمَّى مثناةً حقيقةً، فإن أُطْلِقَ علَيها ذلك فبمُقتضَى اللغةِ لا الاصطلاحِ، كما يقال لاسمِ الجمعِ: جمعٌ اهـ [٢]، قال الشنوانيُّ: فأفاد أنه يُقال لها: أسماءُ تثنيةٍ كما يُقال: أسماءُ جمعٍ.

قوله: (**جمعُ المذكَّرِ السَّالمُ وما أُلحِقَ به**) ومنه: (**عِشْرون**) وأخواتُه إلى (**تسعين**)، وهي أسماءٌ مفردةٌ، وزعم بعضُهم أنها جموعٌ [٣]، وهو مردودٌ، ومنه

---

(١) ورد عن العرب في (**كلا وكلتا**) ثلاثةُ أوجه: **أحدها**: إعرابها بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا إذا أضيفا إلى مضمَرٍ، وبالألف مطلقًا إذا أُضيفا إلى ظاهرٍ، وهي اللغةُ الفصحى المشهورة، **والثاني**: إعرابهما بالألف رفعا، وبالياء نصبًا وجرًا مطلقًا، كما نقلها المحشي، وهي لغةٌ منسوبةٌ إلى كنانة، **والثالث**: إلزامها الألفَ في الرفع والنصب والجر مطلقًا سواء أضيفت إلى مضمر أم إلى ظاهر. ينظر: معاني القرآن للفراء (٢ / ١٨٤)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ١٨٧ –١٨٨)، وشرح التسهيل له (١ / ٦٧ –٦٨)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٥٤ –٢٥٥)، وهمع الهوامع (١ / ١٣٧).

(٢) هذه العبارة منقولة من همع الهوامع (١ / ١٣٩)، ولم أظفر بها في كتب ابن مالك.

(٣) قال أبو حيان: « ...، وزعم بعضُهم أنّ (**ثلاثين**) وأخواته جموعٌ، وجُمعت بالواو والنون على سبيل التعويض كما ذكر في (**أرض**)؛ لأنّ تاءَ التأنيث سقطت من مفرداتها حين عُدَّ بها المؤنَّث، ولم يكن من حقِّها أنْ تسقط، وعُومِلَت (**العشرة**) بذلك، وإن لم يكن في (**عشرين**) معنى الجمعيّة؛ لأنّ المثنى قد يُعْرَبُ إعرابَ الجمع، وغُيِّرَت عينُها وشينُها كما غُيِّرت سينُ (**سنة**)، وراءُ (**أرض**)، قال المصنف في الشرح: (**وهذا قولٌ ضعيفٌ؛ لأنّ ذلك لو كان مقصوداً لم يكن واحدٌ من هذه الأسماء مخصوصًا بمقدارٍ؛ إذ لا يُعْهَد ذلك في شيءٍ منَ الجموعِ قياسيّةً كانت أو شاذّةً**) انتهى». التذييل والتكميل (١ / ٣٢٢)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٨٣).

(**أهلون**)، وهو جمع (**أهل**) وهو ليس بعلَمٍ ولا صفةٍ، و(**أرَضُون**) بفتح الرَّاء، جمع (**أرْض**) بسكونها، وهي مؤنّثةٌ اسمُ جنسٍ لا يعقل، و(**بَنُون**) و(**أَبُون**) و(**أَخُون**) و(**هنون**) و(**ذَوُوْنَ**)؛ لأنها غير أعلامٍ ولا مشتقاتٍ، قال ابنُ مالك: ولو قيل في: (**حَمٍ**): (**حَمُون**) لم يمتنعْ لكن لا أعلَمُ أنه سُمِعَ [١]، وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع؛ لأنّ القياس يأباه، وجمع (**أب**) وأخواته شاذٌّ فلا يُقاسُ عليه[٢]، وعن ثعلبٍ [٣] أنه يقال في (**فم**): (**فُون**) و(**فِينَ**) قال أبو حيان: وهو في غاية الغرابة [٤]، ومنه (**عالَمون**)، وهو اسمُ جمعٍ لا جمعٌ، وقيل: جمع (**عالَم**)، ومنه (**سِنُون**) وبابُه مِن كلِّ جمعٍ ثُلاثيٍّ حُذفتْ لامُه وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيث، ولم يُجْمَع جمعَ تكسيرٍ نحو: (**ثُبَة**) و(**ثُبِين**)، ومِن الْمُلْحَقِ بجمعِ المذكرِ السالمِ جموعُ صفاتِ الباري - سبحانه وتعالى - كقوله: ﴿**وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ**﴾[٥]، و﴿**الْقَادِرُونَ**﴾[٦]، و﴿**الْمَاهِدُونَ**﴾[٧]، ولا يقاس عليه: (**الراحمون، ولا الحكيمون**)؛ لأن أسماءَه -تعالى- توفيقيّةٌ [٨].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٩٨).

(٢) التذييل والتكميل (٢ / ٤١).

(٣) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، ومن مؤلفاته الفصيح، والمجالس، وولد سنة ٢٠٠ هـ، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٢٩٠ هـ في خلافة المكتفي. ينظر: طبقات النحويين (ص: ١٧٣-١٧٦).

(٤) التذييل والتكميل (١ / ٣٢٩).

(٥) (الحجر: ٢٣).

(٦) (المرسلات: ٢٣).

(٧) (الذاريات: ٤٨).

(٨) قال الإمام أبو حيان: «...، فلا تقيس عليه أن تقول في الله -تعالى (**الرّحيمون، ولا الرحمانون، ولا الحكيمون**)؛ لأنّ إطلاقَ الأسماء عليه - تعالى - توقيفيَّةٌ، لا يقال منها إلا ما ذكره - تعالى- في كتابه، أو ذكره رسول الله ﷺ، مع كون هذا الجمعِ لا يكون لمفردِ الذات». التذييل والتكميل (١ / ٣١٨)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٧-٧٨).

قوله: (**الأسماء الستة المعتلة**)، أي: التي آخِرُها في اللفظ حرفُ علةٍ، فلا يرِدُ أنّ (**فو**) لامُه هاءٌ، وأصلُه (**فَوْهٌ**) بفتح الفاء وإسكان الواو بوزن: (**فَعْل**) بفتح الفاء، وهو ما عليه سيبويه والخليلُ، وذهب الفراءُ إلى أنَّ وزنه (**فُعْل**) بضم الفاء[1].

قوله: (**خاصّة**) هو منَ المصادر التي جاءت على (**فاعلة**) كـ (**العافية**) بمعنى: خصوصًا[2]، منصوبٌ على أنه مفعولٌ مطلَقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: أَخُصُّ التثنيةَ بنيابة الألفِ عن الضمة خصوصًا، على ما هو المنصورُ من جواز حذف عاملِ المؤكَّد، ولا يجوز أن يكون حالاً؛ لأنك تقول: (**جاءني الرجالُ أو الزيدون خاصةً**). قوله: (**وقدَّم**)، أي: المصنفُ، ففيه تجريدٌ، فإن قُرِئَ بالبناء للمفعولِ فلا تجريدَ، قوله: (**حرفًا بحرفٍ**) حالٌ بتأويلِ (**متساويًا**).

ش: والأفعالُ الخمسةُ تُرفَع بثبوتِ النونِ نحو: (تفعلان، ويفعلان) بالفوقية والتحتية، و(تفعلون ويفعلون) بالفوقية والتحتية، و(تفعلِين) بالفوقية لا غيرُ، فهذه مرفوعةٌ، وعلامةُ رفعِها ثبوتُ النونِ، وثبوتُ النونِ يكون علامةً لِلرَّفعِ في الأفعالِ الخمسةِ خاصةً، وتُجزَم بحذفِ النونِ، نحو: (لم تفعلا، ولم يفعلا) بالفوقية والتحتية، و(لم تفعلوا ولم يفعلوا) بالفوقية والتحتية، و(لم تفعلِي) بالفوقية، فهذه مجزومةٌ، وعلامةُ جزمِها حذفُ النونِ، وحذفُ النون ينوب عن السكونِ في الأفعالِ الخمسةِ خاصّةً، وتُنصَب بحذفِ النونِ نحو: (لن تفعلا، ولن يفعلا، ولن تفعلوا، ولن يفعلوا، ولن

---

(١) ينظر: الكتاب (٣ / ٣٦٥-٣٦٦)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤ / ١١٧ -١١٨)، وسر صناعة الإعراب (١ / ٤١٤ -٤١٥)، والتذييل والتكميل (١ / ١٦٠)، وهمع الهوامع (١ / ١٣٣).

(٢) ينظر: المحكم (خ ص ص) (٤ / ٤٩٨).

تفعلي)، فهذه منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها حذفُ النونِ، وحذفُ النونِ ينوب عن الفتحةِ في الأفعالِ الخمسةِ خاصّةً.

ح: قوله: **(تُرْفَعُ بثبوتِ النونِ)**، عُلِّلَ ذلك (١) بأنه لما اشتغَل محلُّ الإعراب - وهو اللامُ - بالحركةِ المناسبةِ للحرفِ الذي بعدَها لم يُمْكِن ورودُ الإعرابِ عليه، ولم يكن في الكلمةِ علّةُ البناءِ حتى يمتنعَ الإعرابُ بالكليّةِ، فجُعِلَتِ النونُ بدلَ الرفعِ لِمُشابَهَتِها للواوِ في الغُنَّة (٢).

قال بعض شيوخنا: وظهر لنا هنا لغزٌ لطيفٌ لم أُسْبَقْ به فيما أعلم، وهو أنْ يقال: لنا معمولٌ فُصِلَ بين عامله وإعرابِ عامله، وشرطُ إعرابِ ذلك العاملِ أنْ يَفْصِلَ ذلك المعمولُ بينه وبين إعرابه (٣)، ثم نظَم ذلك بنظمٍ مُطَوَّلٍ، وقد اختصرتُه فقلتُ:

يَا أَيُّهَا النَّحْوِيُّ بَيِّنْ لَنَا ... مَا مُعْرَبٌ قَدْ خَالَفَ المُعْرَبَاتْ

فِي حَالَةِ الإِعْرَابِ عِنْدَ الثِّقَاتْ ... الفَصْلُ بِالمَعْمُولِ شَرْطٌ أَتَى

---

(١) هذا واحدٌ من التعليلات المذكورة لإعراب الأمثلة الخمسة، ومن ذلك ما قرَّره الخُضريُّ بقوله: «اعلم أنهم لما أعربُوا المُثَنَّى والجمعَ بالحروف أرادوا مثلَه في نظيرهما منَ الأفعال. وهو هذه الأمثلةُ، ولا يُمْكِنُ إعرابُها بأحرُف العلَّة الموجودة لئَلَّا يحذفَها الجازمُ وهي ضمائرُ ولا الإتيانُ بحرف علَّة آخَرَ لئَلَّا يلتقيَ ساكنان معها فيُحْذَفُ ثانيًا، فرفَعُوها بالنُّون لشدَّة شَبَهِها بأحرُف العلَّة، ولذا تُدْغَمُ فيها نحوُ: ﴿من وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، وتُبْدَلُ ألفًا في الوقف على نحوِ (إذَنْ)، ثم حُذِفَتْ للجزم كأحرُف العلَّة، ولما حَمَلُوا النصبَ على الجَرِّ في نظيرها منَ الأسماء لتَآخيهما في إعراب الفضلات حَمَلُوه هنا على الجزم المُقَابِلِ له دونَ الرفع، ولم يَحْمِلُوه عليه في الفعلِ المعتَلِّ لإمكان ظهور الفتحة، أو تقديرها على حرف العلَّة، ولو قُدِّرَتْ هنا لفات إعرابُها بالحروف، وكُسِرَت النونُ بعدَ الألف تشبيهًا بالمُثَنَّى، وفُتِحَتْ بعدَ أُخْتَيْها تشبيهًا بالجمع ولِلْخفَّة» حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١ / ٤٨-٤٩).

(٢) ينظر: التصريح (١ / ٢٨٠ - ٢٨١).

(٣) نقل الخضريُّ هذا اللغزَ بعبارةٍ دقيقةٍ واضحةٍ، ونصُّها: «أيُّ إعرابٍ يُفْصَلُ منَ الكلمةِ بمعمولِها، أو أيُّ كلمةٍ تفصلُ بين الكلمةِ وإعرابِها؟» حاشية الخضري (١ / ٤٩).

والجواب عنه إعراب الأمثلة الخمسة حيث إنّ النونَ فيها علامةُ الرفع فيها، وهي مفصولة عنها بألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وهي ضمائر معمولاتٌ لتلك الأفعال التي اتصلت بها،، وهي قد فصلت بين تلك الأفعال وعلامةِ الإعرابِ فيها وهي النون.

قوله: (**وتُجزَمُ بحذفِ النونِ**)، وقد ورد حذفُ النون نظمًا ونثرًا لغير جازمٍ وناصبٍ فقد قُرِئَ ﴿**سِحْرَانِ تظَّاهَرَا**﴾(١) بتشديد الظاء (٢)، أصلُه: تَتَظَاهَرَانِ، فأُدْغِمَتِ التاءُ في الظاءِ (٣)، و(**ساحران**) خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: أنتما ساحران، وفي الحديث: (**لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ولا تُؤْمِنُوا حتّى تَحَابُّوا**)(٤) أي: لا تدخلون ولا تؤمنون (٥)، وقال الشاعر:

---

(١) قراءة في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا**﴾ [القصص: ٤٨] ملفّقةٌ بين القراءتين المتواترة والشاذة، أمّا المتواترة فهي ﴿**سِحْرَانِ**﴾ قرأ بها ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وأمّا الشاذة فهي (**تَظَّاهَرَا**) قرأ بها أبو حيوة، واليزيديُّ، والحسن، ويحيى بن الحارث الذماري. ينظر: السبعة (ص: ٤٩٥)، والتيسير للداني (ص: ٤٦٥)، وحجة القراءات لأبي زرعة (ص: ٥٤٧)، وشواذ القراءات لابن خالويه (ص: ١١٤)، وإعراب القرءات الشواذ للعكبري (٢ / ٢٦٣)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٣٤٤)، ومعجم القراءات (٧ / ٥٤ – ٥٥).

(٢) هذه القراءةُ محكومٌ عليها بالغلط واللحنِ عند بعضِهم حيث إن (**تظَّاهرا**) فعلٌ ماضٍ عندهم، ولا يكون التشديدُ الواقعُ فيه إلا في المضارعِ، وحكم عليها بعضُهم بالشذوذ حيث إن الفعل مضارعٌ مسند إلى ألف الاثنين محذوفٌ منه نونُ الرفعِ بلا عامل على الشذوذ. ينظر: شواذ القراءات لابن خالويه (ص: ١١٤)، وإعراب القرءات الشواذ للعكبري (٢ / ٢٦٣)، والدر المصون (٨ / ٦٨٣)، ومعجم القراءات (٧ / ٥٤ – ٥٥).

(٣) إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان إحداهما تاء المضارعة، والأخرى تاء مزيدة في الماضي جاز فيه ثلاثةُ أوجه: **أحدها**: إثبات التاءين على الأصل: (**تَتَفكّر، وتَتَساءل، وتَتَدحرج**)، **والثاني**: حذفُ إحدى التاءين على خلافٍ في تحديد المحذوف، فيقال: (**تفكّرُ، وتَساءَل، وتَدَحْرَجُ**)، والثالث: قلب التاء الثانيةِ إلى جنس ما بعدها مدغمةً فيها، فيقال: (**تَفَكَّر، وتَسَّاءل، وتَدَّحْرَجُ**). ينظر: الكتاب (٤ / ٤٧٤ –٤٧٦)، وشرح الكتاب للسيرافي (٥ / ٤٥٠)، وتوضيح المقاصد (٣ / ١٦٤٦)، والتصريح (٢ / ٧٦١)، وهمع الهوامع (٣ / ٤٤٦)، وأوجز المقال في شرح تحفة الأطفال في بيان حقائق الأفعال لأحمد التجاني الأزهري (ص: ٢٥٧).

(٤) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة في سننه –باب في إفشاء السلام – رقم (٥١٩٣)، والترمذي وباب إفشاء السلام – رقم (٢٦٨٨)، وأخرجه أيضًا عن الزبير بن العوام – باب ١٢١ – رقم (٢٥١٠)، وابن ماجة – باب في الإيمان – رقم (٦٨، ٣٦٩٢).

(٥) أخرجه مسلم بلفظ (**لا تدخلون الجنةَ حتى تؤمنوا**) – باب في إفشاء السلام – (٥٤).

أَبِيتُ أَسْـرِي وتَبِيـتِي تَدْلُكِي   وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[1]

بالذال المعجمة أي: شديد الرائحة، ولا يقاس على هذا شيءٌ مِن ذلك في الاختيار[2].

●●●

(١) سبق تخريج البيت (ص: ٢٨٢)، والشاهد هنا حذف نون الرفع من المضارع (**تبيتي، تدلكي**) دون ناصب ولا جازم شذوذا.

(٢) ينظر: الخصائص (١ / ٣٨٨ –٣٣٨٩)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ٢٠٩ – ٢١١)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٨١٩)، والدر المصون (٨ / ٦٨٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٧٢)، وخزانة الأدب (٨ / ٣٣٩ –٣٤١).

باب علاماتِ الأفعال

علامةُ الفعل الماضي وحكمه:

ش : بابُ علاماتِ الأفعالِ، وأحكامِها على التفصيلِ الآتي في كلٍّ واحدٍ منها، علامةُ الفعلِ الماضِي أنْ يقبل تاءَ التأنيثِ الساكنةَ، نحو : (قامَتْ)، وتدلُّ على تأنيثِ فاعلِ ذلك الفعلِ الذي لَحِقَتْهُ؛ لأنّ الاسمَ المُذَكَّرَ قد يُسْتَعْمَلُ في المُؤَنَّثِ، وعكسه، كـ (زيد) لامرأةٍ، و(هند) لرجلٍ، فيَحْتَاجُ فعلُ المؤنَّثِ إلى التمييزِ بالتاء، وحُكْمُه أنْ يُفتَحَ آخِرُه للتَّخْفيف، سواءٌ كان ثلاثيًّا نحو : (ضَرَبَ، وهَرَبَ)، أو رُباعيًّا نحو : (دَحْرَجَ)، و(دربَخ)[1]، أو خماسيًّا نحو : (انْطَلَق)، و(انْصَلَح) أو سداسيًّا نحو : (اسْتَخْرَجَ، واسْتَعْظَمَ) ما لم يَتَّصِلْ به ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ، فإنه يُسكَّن كراهةَ تَوَالِي أربعِ مُتَحَرِّكاتٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، ولا فرقَ في الضميرِ المُتَحرِّك بين أنْ يكونَ للمتكلِّمِ وحدَه، أو المعظِّمِ نفسَه، والمخاطَبِ، والمخاطَبَةِ، ومُثَنَّيْهِمَا ومجموعِهما نحو : (ضَرَبْتُ) بضمِّ التاء، و(ضَرَبْنا) بسكونِ المُوَحَّدَةِ، و(ضَرَبْتَ) بفتحِ التاءِ، و(ضَرَبْتِ) بكسرِ التاء، و(ضَرَبْتُما)، و(ضَرَبْتُمْ)، و(ضَرَبْتُنَّ)، و(ضَرَبْنَ)، وما لَمْ يَتَّصِلْ به واوُ جماعةِ الذكورِ، فإنه لِمُناسَبَةِ الواوِ، نحو : (ضَرَبُوا)، وأمّا نحوُ : (غَزَوْا) و(رَمَوا) بفتحِ الزاي والميم فأصلُه : (غَزَوُوا)، و(رَمَيُوا) استُثْقِلَت الضَّمَّةُ على الواوِ والياءِ فحُذِفَتْ، فالتقى ساكنان، فحُذِفَت الواوُ والياءُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن، وبَقِيَ ما قبلَ واوِ الجماعةِ مفتوحًا على حاله.

ح : أقربُ الوجوهِ وأحسنُها في الإعرابِ أنْ يكونَ (**باب**) خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي : هذا بابٌ...إلخ، قوله : (**تاء التأنيث**) مِن إضافة الدالِّ للمدلولِ كما يُؤْخَذ مِن قولِه : (**وتدلُّ...**) إلخ، قوله : (**الساكنة**)، أي : أصالةً فلا يضرُّ تحريكُها لعارضٍ

(١) (دربخ) بمعنى : تواضع، وانخضع. الصحاح (د ر ب خ) (١ / ٤٢٠).

كـ: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾(١) ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾(٢)، ﴿قَالَتْ أُمَّةٌ﴾(٣) بالنقل، وإنما سُكِّنَتْ تاءُ التأنيث لِلْفَرْقِ بين تاءِ الأفعالِ وتاءِ الأسماءِ، ولم يُعكَسْ لئلا ينضمَّ ثِقَلُ الحركةِ إلى ثقلِ الفعلِ.

قوله: (**تأنيثُ فاعلِ ذلك الفعلِ**)، أي: الاسمِ الذي أُسْنِدَ إليه الفعلُ، فدخل نائبُ الفاعلِ نحو: (**ضُرِبَتْ هندٌ**)، وهذه التاءُ تلْحَقُ الماضيَ متصرِّفًا كان نحو: (**قامتْ هندٌ**)، أو غيرَ متصرِّفٍ، نحو: (**ليسَتْ هندٌ قائمةً**)، وسواءٌ كانت للفاعلِ الشخصيِّ -كما مثَّلَ- أو الجنسيِّ نحو: (**نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ**)، أو المجازيِّ نحو: (**بِئْسَتِ المدينةُ**)، ما لم يُلْتَزَمْ تذكيرُ فاعلِ ذلك الفعلِ نحو: (**أَفْعَلَ**) في التعجُّبِ، و(**حبَّذا**) و(**ما عدا**)، و(**ما خلا**)، و(**ليس**) في الاستثناءِ(٤)، ولا تَرِدُ هذه المذكوراتُ؛ لأنها تقبل التاءَ في الأصلِ، والعبرةُ به لا بالعارضِ.

قوله: (**لأنّ الاسم**) عِلّةٌ لمحذوفٍ، والتقديرُ: وإنما ميَّزُوا بين الفاعلِ المذكورِ والمؤنثِ بهذه التاءِ مع أنّ كلًّا من الفاعلَين متميِّزٌ عن الآخَرِ؛ قال أبو حيان: ولَحِقَتِ التاءُ الفعلَ، وكان حقُّها أنْ لا تَلْحَقَه؛ لأنّ المعنى الذي جاءتْ له ليس للفعلِ، بل هو في الفاعلِ، وهو التأنيثُ، لكنه لاتِّصاله كجزءٍ منه، فجُعِلَتِ الدلالةُ على التأنيثِ فيه؛ ولأنَّ تأنيثَ الفاعلِ غيرُ موثوقٍ به لجوازِ اشتراكِ المؤنَّثِ والمذكَّرِ في لفظٍ واحدٍ نحو: (**رَبْعَة**)(٥)، و(**صَبُور**)؛ لأنّ المؤنثَ قد يُسَمَّى بمذكرٍ وبالعكسِ، فاحتاطتِ العربُ في الدلالةِ على تأنيث الفاعلِ بوصلِ الفعلِ بالتاء ليُعلَمَ تأنيثُ

(١) (يوسف: ١٥).

(٢) (فصلت: ١١).

(٣) (الأعراف: ١٦٤).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ٦٤).

(٥) «...، ويقال أيضًا: (**رجل رَبْعَةٌ**) أي: مربوع الخَلق، لا طويلٌ ولا قصيرٌ، و(**امرأةٌ رَبْعَةٌ**)، وجمعُها جميعا (**رَبَعات**) بالتحريك، وهو شاذٌّ؛ لأنّ (**فعْلة**) إذا كانت صفةً لا تُحرَّك في الجمع، وإنما تُحرَّك إذا كانت اسمًا، ولم يكن موضعَ العينِ واوٌ ولا ياءٌ». الصحاح (ر ب ع) (٣ / ١٢١٤).

الفاعلِ، أو ما جَرى مَجراه مِن أوَّلِ وهلةٍ، نحو: (**طَهُرَتِ الجنُبُ**)، و(**كانتِ الرَّبْعَةُ حائضًا**)، وهذا الفرقُ بين المذكرِ والمؤنثِ في الاختيارِ، ولا يكون في أكْثَرِ الألسُنِ، فلا يُوجَد ذلك في لسانِ الفرسِ ولا لسانِ التُّرْكِ، بل المذكَّرُ والمؤنَّثُ في ذلك سواءٌ، ويتكلَّمُون على العبرانيِّ مِن غير دلالةٍ لفظيةٍ على ذلك، وهذا مِن أحسنِ ما يُعتذَرُ به عن التذكيرِ في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي**﴾(١)، فأشار بلفظ المُذَكَّرِ؛ لأنه حكَى قولَ إبراهيمَ – عليه وعلى نبيِّنا أفضلُ الصلاة والسلام – ولم يكن في لسانِه فرقٌ بين المذكَّرِ والمؤنثِ فحكَى قولَه على لغته اهـ(٢).

ولا يخفَى أنّ سيِّدَنا إبراهيم – عليه السلام – إنما تكلَّمَ بالعبرانيةِ بعد مفارقةِ نمرودَ، والقصةُ كانت قبلَ مفارقتِه، وكان لسانُه آنذاك سريانيًّا فلْيُحَرَّرْ.

قوله: (**أنْ يُفتَحَ آخرُه**)، أي: يُبْنَى على الفتحِ لفظًا كـ(**ضرب**)، أو تقديرًا كـ(**دعا**)، وقوله: (**للتخفيف**) عِلّةٌ لكونِ البناء على خصوصِ الفتحةِ، وأما عِلّةُ بنائه على الحركةِ فقد تقدَّمَ في كلامِه.

قوله: (**ودَرْبَجَ**) بدالٍ فراءٍ مهملتَين، فباءٍ موحدةٍ فجيمٍ فسَّرَه الشارحُ بمعنى: لانَ بعد صعوبةٍ، وفي الصحاح: (**دَرْبَجَتِ الحمامةُ لذكرِها**) خضعتْ له وطاوعتْه، وكذلك (**دَرْبَجَ الرجلُ**) إذا طأطأ رأسَه وبسط ظهرَه(٣).

قوله: (**ما لم يتصل به...**) إلخ مرتبطٌ بقوله: (**وحكمُه أنْ يُفْتَح...**) إلخ،

---

(١) (الأنعام: ٧٨).

(٢) التذييل والتكميل (٦ / ١٩٤ – ١٩٥)، وينظر: البحر المحيط ٤ / ١٦٧، والدر المصون (٥ / ١٤ – ١٥).

(٣) في كلام المحشي هنا تخليطٌ بين نسختين مِن نُسَخِ شرح الأزهرية، وذلك أنه جاء في بعض النسخ (**دَرْبَجَ**) بالجيم، وفي بعض النسخِ (**دربَخَ**) بالخاء، وأنت ترى أن المحشي قد أثبت الفعلَ بالجيم، في حين أنّ ما نقله من الصحاح معنى المختوم بالخاء (**دربخ**) كما جاء في (**د ر ب خ**) (١ / ٤٢٠)، وأمّا (**دَرْبَجَ**) بالجيم فمعناه اختال، كما جاء في تهذيب اللغة (١١ / ٢٥٨)، ولعل المحشّيَ قد اعتمد على النسخة التي فيها (**دربخ**) بالخاء، فوقع في الكلمة تحريفُ النساخ، والله أعلم بحقيقة الأمر.

قوله: (**ضميرُ رفعٍ متحرِّكٍ**) فإنْ أُسْنِدَ لظاهرٍ أو اتّصلَ به ضميرُ نصبٍ نحو: (**ضربك**) و(**ضَرَبَنا**) أو اتَّصَلَ به ضميرُ رفعٍ ساكنٌ نحو: (**ضَرَبَا**) فإنه لا يُسَكَّنُ في هذه الأحوالِ لعدم تَوَالِي أربعِ متحركاتٍ.. إلخ.

قوله: (**فإنه يُسكَّنُ**) ويحتملُ أن يُبْنَى على السكونِ، وهو قولٌ مرجوحٌ ذهب إليه بعضٌ، ويحتمل أن يُسكَّنَ للتخفيفِ، ويكون مبنيًا على فتحٍ مقدرٍ [1]، وهو الراجحُ [2]، وعليه يتخرَّجُ كلامُ المصنفِ، لقوله بعد: (**فإنه يُضَمُّ للْمُنَاسَبَةِ**).

قوله: (**كراهةَ توَالي...**) إلخ، أي: لفظًا نحو: (**ضربْتُ**) أو تقديرًا نحو: (**سِرْتُ**) و(**قُلْتُ**) إذ الأصل: (**سَيَرْتُ**) و(**قَوَلْتُ**) قُلِبَ كلٌّ من الواو والياء ألفًا لتحَرُّكِه وانفتاحِ ما قبلَه، ثم حُذِفَ كلٌّ منهما للتخلُّصِ من التقاء الساكنَين، ثم اجْتُلِبَتِ الضَّمَّةُ في قافِ (**قُلْتُ**) دليلاً على الواوِ المحذوفةِ، والكسرةُ في سينِ (**سِرت**) دليلاً على الياء المحذوفةِ [3]، وأمّا نحوُ

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٦٧٤)، والتصريح (١ / ٥٠)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ١٩٨ - ١٩٩)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١ / ٣٠ - ٣١).

(٢) قال سيبويه: «والفتحُ في الأفعالِ التي لم تَجْرِ مَجْرَى المضارعةِ قولُهم: (**ضرب**)، وكذلك كلُّ بناءٍ مِنَ الفعلِ كان معناه (**فَعَلَ**)، ولم يُسكنوا آخرَ (**فَعَلَ**)؛ لأنَّ فيها بعضَ ما في المضارعة تقول: (**هذا رجلٌ ضَرَبَنَا**)، فتصف بها النكرةَ، وتكون في موضعِ (**ضاربٍ**) إذا قلت: (**هذا رجلٌ ضاربٌ**)، وتقول: (**إن فَعَل فعلتُ**)، فيكون في معنى: (**إن يَفْعَلْ أفعلْ**)، فهي فِعْلٌ، كما أنَّ المضارع فِعْلٌ وقد وقعتْ موقعَها في (**إنْ**)، ووقعت موقعَ الأسماءِ في الوصف كما تقع المضارعةُ في الوصفِ، فلم يُسكِّنوها كما لم يسكِّنُوا مِنَ الأسماء ما ضارع المتمكِّنَ ولا ما صُيِّرَ مِنَ المتمكِّن في موضعٍ بمنزلة غيرِ المتمكِّن».(١ / ١٦).

(٣) إذا أُسْنِد الفعلُ الأجوف إلى ضميرِ رفعٍ متحرِّكٍ حُذفت عينُه ونُقلت حركتُه إلى الفاء، وعليه يقال: (**خفتُ**)، وأصلُه: خَوِفْتُ، ويقال: (**طُلْتُ**)، وأصلُه: طَوُلْتُ، غير أنه اختُلف في صيغتي (**فَعَل**) مِنَ الأجوف على ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنه يُحَوَّلُ الواويُّ منه إلى بناء (**فَعُل**) بضم العين، ثم تُحذَفُ العين، وتُنقَل حركتُها إلى الفاء، فيقال: (**قُلْتُ، ورمتُ**) في: (**قال ورام**)، ويُحَوَّل اليائيُّ إلى (**فَعِل**) بكسر العين، فيقال: (**بعْتُ وملْتُ**) في: مال وباع، وهو قول الجمهور، **والثاني**: أنه يُبقَى على بابِه مطلقا، فيُضَمُّ فاؤه بعد حذف عين الواوي، وتُكسَر بعد حذف عين اليائي

(**استخرجْتَ**) و(**أكرمْت**) فعِلّةُ سكونه إجراءُ علّةِ تسكينِ الآخِرِ في جميع الأفعالِ الماضيةِ طردًا للباب [1].

قوله: (**فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ**) أي: أنهم يكرَهُون تواليَ أربعِ متحركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ، أو فيما هو بمنزلتِها، وهو الفعلُ مع فاعله؛ لأنهما لشدّةِ التّلازُمِ بينهما صارا كالكلمةِ الواحدةِ بخلافِ الفعل مع المفعولِ فليسا كالكلمةِ الواحدة؛ إذ لا تلازُمَ بينهما؛ ولذلك سكنتْ باءُ (**ضرب**) إذا أُسْنِدَ للفاعلِ في (**ضربْنا**)، وفُتِحَتْ في اتِّصاله مع المفعولِ في (**ضرَبَنَا زيدٌ**)، واعتُرِضَ بأنَّا نجدُ أربعَ متحركاتٍ في الكلمةِ كـ (**شَجَرَة**) و(**بَقَرَة**)، وأُجِيبَ بأنّ تاءَ التأنيثِ وحركتَها في نيةِ الانفصال؛ لأنها زائدةٌ على أصلِ الكلمةِ للتأنيثِ، فليس الاسمُ [2] معها كالكلمةِ الواحدةِ.

= على الأصل المحذوف كما قرره المحشِّي، وهو قول ابن الحاجب والجمهورِ من شراح شافيته، **الثالث**: التلفيق بين القولين السابقين، بأن يكون الواويُّ محوَّلًا إلى (**فعُل**)، واليائيُّ إلى (**فعِل**)، كما أنّ الضمة في الأول، والكسرة في الثاني لبيان الأصل، وهو قول محمود الأراني. ينظر: الكتاب (٤ / ٣٤٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٥ / ٢٧٩ – ٢٨٣)، والمنصف (١ / ٢٣٣ – ٢٥٥)، والممتع (٢ / ٤٤١ – ٤٤٣)، وشرح الشافية للرضي (١ / ٥٨)، وشرح الشافية لركن الدين الإستراباذي (١ / ٢٤٦)، والكافية في شرح الشافية (ص: ١٢٦ – ١٢٧)، وتمهيد القواعد (٨ / ٣٧٠٩ – ٣٧١١)، وشرح شافية ابن الحاجب بين ركن الدين الإستراباذي، ومحمود بن محمد الأراني الساكناني – دراسة موازنة – (ص: ٥٩٤ – ٥٩٨).

(١) طرد الباب على وتيرة واحدة، والإجراء على نسقٍ واحدٍ اسمان لأصلٍ من الأصول النحوية، وحقيقتُه: أنْ تُحمَل الجزئياتُ التي افتُقِدت العلّةُ فيها على الجزئيات التي وُجدَت فيها؛ لئلّا تُشتَّتَ أحكامُ بابٍ واحدٍ، وعلى ذلك يجري الإعرابُ فيما لا التباسَ فيه حملاً على ما فيه التباسٌ، وعليه يُرفعَ الفاعل، ويُنصَب المفعولُ به وإن أُمِنَ الالتباسُ بينهما لطرد الباب على وتيرة واحدة، وتُحذف الهمزةُ في (**نُحسن، وتُحسن، ويُحسن**) حملاً على حذفها في (**أُحسِن**) لاجتماع الهمزتين عند إثباتها (**أُؤَحْسِن**). ينظر: لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري (ص: ١١٠)، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١ / ٤٩٧ – ٥٠٢)، والاقتراح في علم أصول النحو (ص: ١٧٩ – ١٨١).

(٢) هذا في ب وفي بقية النسخ (**فليس الفعلُ معها**)، والصوابُ ما أثبتُّه.

قوله: (**نحو: ضَرَبْتُ**) هذه الأمثلةُ على ترتيب قولِه: (**ولا فرق في الضميرِ المتحركِ بين أن يكونَ للمتكلم...**) إلخ.

قوله: (**فإنه يُضَمُّ**) يحتمل أنه يُبْنَى على الضمِّ، وهو قولٌ قيل به، ويحتمل – وهو الراجحُ – أنه يُضَمُّ للمناسبةِ كما قال المصنفُ، ففتحةُ البناءِ مقدرةٌ منَعَ من ظهورِها حركةُ المناسبةِ، وسكتَ عن حكمِ ما إذا اتَّصَلَ به ألفُ اثنين نحو: (**ضَرَبَا**)، فقيل: إن الفتحةَ الموجودةَ فتحةُ المناسبةِ، وفتحةُ البناءِ مقدرةٌ، والراجحُ أن الفتحةَ الموجودةَ فتحةُ البناء أغنَتْ عن فتحة المناسبةِ.

قوله: (**وأمّا نحوُ غزَوا...**) إلخ جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ نشأ مِن قولِه: (**فإنه يُضَمُّ**)، ومُحَصَّلُ السؤالِ أنه قد فُتِحَ الحرفُ الذي قبلَ الواوِ في نحو: (**غَزَوا...**) إلخ، ومُحَصَّلُ الجوابِ أنه لم يخرج من القاعدة؛ لأنّ المرادَ بضمٍّ ما قبلَ الواوِ لفظًا أو تقديرًا، وفي نحو (**غزَوا**) ما قبلَ الواو ضُمَّ تقديرًا، فكلٌّ مِن المثالين مبنيٌّ على فتحٍ مقدرٍ على الواوِ والياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنَين.

قوله: (**فأصله غزَوُوا**) بواوَين الأولى: لامُ الكلمة، والثانية: واوُ ضميرِ الجماعة، وهي الفاعل، قوله: (**فحُذفَتْ**) أي: الضمة، وإن شئت قلت: تحرَّكَتِ الواوُ والياءُ وانفتَح ما قبلهما قُلِبَتَا ألفًا فالتقَى ساكنان... إلخ.

علامة الفعل المضارع وحكمه:

ش: وعلامةُ الفعلِ المضارعِ أنْ يقبل (لم) نحو: (لم يضرب)، و(لم يسمع)، وحكمُه أنْ يكونَ مُعْرَبًا رفعًا ونصبًا وجزمًا، ما لم يتَّصِلْ به نونُ النسوةِ، فإنه يُبنَى على السكون، نحو: (يضربْنَ) حملاً على (ضربْنَ)؛ لأنّ المضارعَ فرعُ الماضي، وما لم تُباشِرْه نونُ التوكيدِ، فإنه يُبنَى على الفتح لثقَلِ التركيب، ولا فرق في ذلك بين الثقيلة والخفيفة: نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[1]، فإن لم تُباشِرْه كان مُعربًا على

[1] (يوسف: ٣٢).

الأصحّ نحو﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[١]، ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾[٢]، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[٣] بتشديد النون فيهنّ.

ح: قوله: (**الفعل المضارع**) من المضارعةِ وهي المشابهةُ[٤]، سُمِّيَ بذلك؛ لأنه أشبَهَ الاسمَ في الإبهامِ والتخصيصِ وقبولِه لامَ الابتداءِ وجريانِه على حركاتِ اسم الفاعلِ وسكناتِه، ولهذا الشبهِ أُعْرِبَ دون بقيةِ الأفعالِ[٥]، وردَّ هذا ابنُ مالك بأن ما ذُكِر ليس مختصًّا بالمضارعِ، بل يقبلُه الماضِي، أمّا الأول والثاني فإنك إذا قلت: (**ذهب زيدٌ**) فيحتمل قُربَ الذهاب وبُعدَه، فإذا أدخلتَ (**قد**) فقد تخصَّصَ، وأمّا الثالثُ فلأنّ الاسمَ والماضَي يَشتركانِ في قبولِ اللامِ إذا وقع الماضي جوابًا لـ(**لو**)، أمّا الرابعُ فليس بمُطَّرِدٍ ولو سلمَ، فالماضي أيضًا بجري على الاسمِ كـ(**فَرِحَ - فهو فَرِح**)، و(**أَشِرَ - فهو أَشِر**)، و(**غَلَبَ - غَلَبًا**)، و(**جَلَبَ - جَلَبًا**)، وجعل ابنُ مالك وجهَ الشبهِ المقتضِي لإعرابه تواردَ المعاني المختلفةِ عليه كالاسمِ في نحو: (**لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ**) كما تقدم، قال: وهذا أولى من قولِهم: إنما أُعْرِبَ لمشابهتِه للاسمِ في الأربعة المذكورةِ[٦].

قوله: (**أن يقبل**) (**أنْ**) وما دخلتْ عليه في تأويلِ مصدرٍ خبرٌ عن (**علامة**)، أي: علامةُ المضارعِ التي يتميَّزُ بها عن الماضي والأمرِ قبولُ (**لَمْ**)، وإنما آثرَها على

---

(١) (آل عمران: ١٨٦).

(٢) (يونس: ٨٩).

(٣) (مريم: ٢٦).

(٤) الصحاح (ض ر ع) (٣ / ١٢٤٩).

(٥) ينظر: الكتاب (١ / ١٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (١ / ٤٧ - ٤٨)، وشرح الكافية الشافية (١ / ١٦٩ - ١٧٠)، والمقاصد الشافية (١ / ١٠٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١٢٤ - ١٢٦)، وهمع الهوامع (١ / ٦٢) ومنهج السالك (١ / ٦٢ - ٦٣).

(٦) تسهيل الفوائد (ص: ٧)، وشرحه لابن مالك (١ / ٣٣ - ٣٦)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٢٤)، ومنهج السالك (١ / ٦٢).

غيرِها منَ العلاماتِ؛ لأنها أشهرُ عواملِه؛ ولأنّ لها امتزاجًا به بتغييرِ معناه إلى الماضي حتى صارت كالجزءِ منه.

قوله: (**نون النسوة**) قال ابنُ هشام: التعبيرُ بنونِ الجمعِ أولَى ليدخلَ فيه نونُ الذكورِ، ضميراً كانت كقوله:

٣٩- يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ ... وَيَرجِعْنَ مِن دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ (١)

أو علامةً كقوله:

٤٠ - يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه (٢)

قال: وقد يُجاب بأنها فيهما نونُ الإناثِ استُعيرَتْ لجمعِ الذكورِ، وحينئذٍ فالمرادُ بنون النسوةِ نونُ الإناثِ الموضوعةِ لهنَّ، وإنِ استُعْمِلَت في غيرِهن مجازًا (٣).

---

(١) البيت منَ الطويل، منسوبٌ للأعشى، وللأحوص، ولجرير، ولأبي الأسود و(**الدَّهنا**) اسم موضع في بلاد تميم، و(**عِياب**) جمع (**عَيْبَة**)، وهو ما يُجْعَل فيه الثيابُ، و(**دَارِين**) اسم موضع في البحر، يُؤتى منه الطيب، و(**بُجْر**) جمع (**بَجراء**)، وهي الممتلئة، و(**الحقائب**) جمع (**حقيبة**) وهي وعاء المسافر، والبيت في هجاء اللصوص، والشاهد فيه استعمال نون النسوة لجمع المذكر في (**يرجعن**) والأصل (**يرجعون**) مثل (**يمرُّون**)، وبعده:

عَلَى حينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

ينظر: الكتاب (١ / ١١٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١ / ٣٤٠ - ٣٤١)، والحماسة البصرية (٣ / ١٣٥٠)، والمقاصد النحوية (٣ /١٠٤١ - ١٠٤٣)، ١٤١٢ - ١٤١٣).

(٢) هذا جزءٌ من عجز بيت منَ الطويل للفرزدق يهجو به عمرو بن عفراء، وتكملتُه:

ولكنْ دِيَافِيٌّ أبوه وأُمُّه ... بِحَوْرانَ...

و(**دِيَافِيّ**) نسبة إلى (**دِياف**) اسم قرية من قرى الشام، و(**يعصرن**) بمعنى: يستخرجن، و(**السليط**) الزيت أو دهن السمسم، والشاهد استعمال نون النسوة لجمع المذكر، ووجهُه أن الشاعر شبّه أقاربه بالنساء في الجبن والخدمة والتبذل، أو شبّههم ببعير ديافي. ينظر: ديوان الفرزدق (ص: ٤٤)، والكتاب (٢ / ٤٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (ص: ٤٩٥ - ٤٩٨)، وتخليص الشواهد (ص: ٤٧٤ - ٤٧٧)، وخزانة الأدب (٥ / ١٦٣، ٢٣٤ - ٢٤١).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٤١٠ - ٤١١).

قوله: (بُنِيَ على السكونِ)، وعِلّةُ بنائه - حينئذٍ - ضعفُ شَبَهِه بالاسمِ باتصالِه بالنونِ التي لا تَتَّصِلُ إلا بالفعل، فيرجِعُ إلى أصلِه الذي هو البناءُ لِمَا علمتَ أنّ إعرابَه ليس بطريقِ الأصالةِ.

قوله: (لأنّ المضارعَ...)، إلخ عِلّةٌ لحملِ المضارعِ المُتَّصِلِ بنون النسوةِ على الماضي المُتَّصِلِ بها، وإنما كان المضارعُ فرعًا عن الماضي؛ لأنّ المضارعَ عند الكوفيين مشتقٌّ مِنُ الماضي، وأمّا عند غيرِهم فلأنّ المضارعَ هو الماضي بزيادةِ حرف المضارعةِ، ثم إنّ قول المصنف: (حملاً...) إلخ يفيد أنّ علّةَ بناءِ المضارعِ المتصلِ بنون النسوة هي الحملُ على الماضي المتَّصِلِ بها، وقد سبقه بهذا التعليلِ ابنُ مالك، وأوردَ عليه أنّ هذا التعليلَ يقتضي أنّ الماضيَ إنما بُنِيَ لاتصالِه بالنونِ المذكورةِ، وليس كذلك؛ لأنّ الماضيَ مبنيٌّ مطلقًا اتصلتْ به النونُ أوْ لا، فإنْ كان تعليلاً لخصوصِ البناء على السكونِ فغيرُ محتاجٍ إليه؛ لأنه جاء على الأصلِ، فلا يُعَلَّلُ، على أنّا لو سلَّمنا أنه يُعَلَّلُ فلا يأتي هذا التعليلُ، إلا إنْ قلنا: إنّ الماضيَ مع ضميرِ الرفعِ المتحرِّكِ يُبْنَى على السكونِ، وليس كذلك بل يُبنَى على فتح مقدرٍ كما قد سمعت (١)، فكان الأولى له حذفُ هذا التعليلِ، ويُعَلِّل البناءَ بضعفِ الشبه كما قلناه (٢).

وقد ذهب جمعٌ منهم ابنُ درستويه والسهيليُّ وابنُ طلحة إلى إعراب المضارعِ مع نون النسوة لبقاءِ مُوجِبِ الإعرابِ فيه، فهو مقدَّرٌ في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا (٣).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٧).

(٢) ذهب الجمهور إلى أن المضارع مبني على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، واختلفوا في تحديد علة البناء على ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنه بُنِي على السكون حملاً على الماضي المتصل بها، على أن أصلَهما البناء على السكون، وهو قول سيبويه، **الثاني**: أنه بني لتركيب المضارع مع نون النسوة لأن الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة، **والثالث**: أنه بُني لضعف شبهه بالاسم؛ لأن نون النسوة لا تلحق الأسماء. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٧)، والتذييل والتكميل (١ / ١٢٨).

(٣) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي (ص: ١٢٤ - ١٢٥)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٨١٦)، والتذييل والتكميل (١ / ١٢٩)، والمقاصد الشافية (١ / ١١٠ - ١١١)، والتصريح (١ / ٢٠٢)، وهمع الهوامع (١ / ٦٧).

قوله: (**فإنه يكون مبنيًا**)، وعلةُ بنائِه تركبُه مع النونِ المذكورة تركيبَ (**خمسة عشرة**) وامتزاجُه بها.

قال الرضيُّ: فإن قيل: لما امتزَجَا فهلّا أُعْرِبَتِ الكلمةُ على النونِ كما يعرَبُ الاسمُ الممتزِجُ بالتنوينِ على ما قبلَه؟

قلت: لأنّ الاسم أصلٌ في الإعرابِ، والفعلُ فرعٌ فحُوفِظَ على إعرابِ الاسمِ بحسبِ الإمكانِ دون الفعلِ خصوصًا، والنونُ من خواصِّ الأفعالِ فضَعُفَتِ مشابهتُه للاسم (١).

قوله: (**فإنْ لم تُبَاشِرْه**)، أي: في اللفظ بأنْ فَصَل بينهما فاصلٌ ملفوظٌ به، أو في التقدير بأنْ فصل بينهما فاصلٌ قدِّر، قوله: (**كان معربًا على الأصحِّ**)، وذلك لانتفاء علةِ البناء، وهو تركبُّه مع النونِ تركيبَ (**خمسة عشر**)، ومقابلُ الأصحِّ أنه معرَبٌ مطلقًا، أي: باشرتْه النونُ أم لا، وذهب قومٌ منهم الأخفشُ إلى بنائه مطلقًا، ونقله الرضيُّ عن الجمهور (٢)، وقيل: ما اتصلت به النونُ مطلقًا لا معربٌ ولا مبنيٌّ كما تقدم ذلك (٣).

قوله: (**نحو: لتُبْلَوُنَّ**) و(**لَتُبْلَوَانِّ**)، و(**لَتُبْلَيِنَّ**) فإن هذه الأمثلةَ مرفوعةٌ بالنونِ المحذوفةِ لِتوالِي الأمثالِ، وأُعْرِبَ الفعلُ مع نونِ التوكيد؛ هنا لأنها لم تُباشِرْه إذ قد فصَل بينها وبينه فاصلٌ ملفوظٌ به، وهو واوُ الجماعة في الأول، وألفُ الاثنين في الثاني، وياءُ المخاطبة في الثالث.

قوله: (**ولا تتبعان فإما ترين**) هذان المثالان فيهما الفعلُ معرَبٌ لفظًا أيضًا؛ لأن النون لم تُبَاشِرْه، ففي الأول الفصلُ بألفِ الاثنين، فهو مجزومٌ بحذفِ النون، والألفُ

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٨١٤).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٢ / ٨١٤-٨١٥).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٨١٤ - ٨١٦)، والتذييل والتكميل (١ / ١٢٦ - ١٢٧)، والمقاصد الشافية (١ / ١٠٦ - ١٠٧)، والتصريح (١ / ٢٠٢ - ٢٠٥)، وهمع الهوامع (١ / ٦٨).

فاعلٌ، والمثالِ الثاني فَصَلَتْ فيه ياءُ الضمير، فهو مجزومٌ بحذف النون أيضًا، وقد تقدم تصريفُ هذه الأمثلة مُسْتَوْفًى، ولم يذكر المصنفُ ما فصل بينه وبين النون فاصلٌ مقدرٌ، ومثالُه قولُه تعالى: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾[1]، فإنه معربٌ مجزومٌ بـ (لا) الناهيةِ، وعلامةُ جزمه حذفُ النون، وقد فصَلَ بينَ الفعلِ ونونِ التوكيد واوُ الجماعةِ، فإنها حُذِفَتْ لالتِقاءِ الساكنَين، فليستْ ملفوظةً لكنها مقدَّرةٌ.

علامة فعل الأمر وحكمه:

ش: وعلامةُ الأمرِ أنْ يقبَلَ ياءَ المخاطَبةِ، ويدُلُّ على الطلَبِ نحو: (قُومي)، فإنْ دلَّ اللفظُ على الطلَبِ ولم يقبَلْ ياءَ المخاطبة، فهو اسمُ فعلِ أمرٍ نحو (صَهْ)، وإنْ قَبِلَ الياءَ ولم يدُلَّ على الطلَبِ فهو فعلٌ مضارِعٌ نحو: (تقومين)، وحكمُه أنْ يُبنَى على السكونِ إنْ كان صحيحَ الآخِرِ، وهو ما ليس آخرُه ألفًا أو واوًا، أو ياءً نحو: (اخْشَ)، و(اغْزُ) و(ارْمِ)، فـ (اخشَ) مبنيٌّ على حذف الألف، و(اغْزُ) مبنيٌّ على حذف الواو، و(ارْمِ) مبنيٌّ على حذف الياءِ، وهذه الأحرُفُ الثلاثةُ أواخرُ أصالةً بخلافِ النونِ في الأفعالِ الخمسةِ، فإنها ليست آخرًا أصالةً، أو يُبنَى على حذفِ النونِ إنْ كان مُسْنَدًا لألف الاثنَين نحو: (اضرِبَا) أو واوِ جمعٍ نحو: (اضربوا)، أو ياءِ المخاطَبةِ نحو: (اضرِبِي)[2]، وضابطُ ذلك أنّ الأمرَ يُبنَى على ما يُجزَم به مضارِعُه، فإنْ كان مضارِعُه يُجزَم بالسكونِ، فالأمرُ مبنيٌّ على السكون، وإنْ كان مضارِعُه يُجزَم بحذفِ آخِرِه فالأمرُ مبنيٌّ على حذفِ الآخِرِ، وإنْ كان مضارِعُه يُجزَم بحذفِ النونِ فالأمرُ مبنيٌّ على حذفِ النون.

---

(١) (القصص: ٨٧).

(٢) القولُ بِبناءِ فعل الأمر إذا أُسنِد إلى ألف اثنين أو واوِ الجماعة أو ياء المخاطبة على حذف النون لا يتفق مع مذهب الجمهور في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام، ولا يصح إلا على قولِ الكوفيين من أنّ الأمرَ صورةٌ من صور الفعل المضارع، والذي يصحُ على مذهب البصريين أنه مبنيٌّ على السكون المقدر، منع من ظهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبة لألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وقد حقَّقْتُ المسالةَ بما لا أحسبُني مسبوقًا إليه في كتابي علامات الإعراب بين الحركات والحروف (ص: ٨٧ – ٩٢).

ح: قوله: **(أنْ يقبل)** مدخولُ **(أنْ)** في تأويلِ مصدرٍ خبرُ **(علامة)**، أي: وعلامةُ الأمرِ [١] قبولُ.. إلخ، قوله: **(وأن يدل)** عطفٌ على **(أن يقبل)** أي: والدلالةُ، فهو في تأويل مصدرٍ، وأُخِذَ منه أن علامةَ فعلِ الأمرِ مركَّبةٌ مِن أمرين: فمتى انتفَيَا أو واحدٌ منهما فليس فعلَ أمرٍ كما أشار لذلك المصنفُ، ثم معنى دلالتِه على الطلَبِ أن يكونَ الفعلُ موضُوعًا لها، وإنِ استُعْمِلَ في غيرِها كالإباحةِ، ثم لا بد أنْ تكونَ الدلالةُ بنفْسِ الصيغةِ نحو: (اضربْ)، فخرج ما دلَّ على الطلبِ لا بالصيغةِ بل مِنَ اللامِ، نحو: ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ**﴾[٢]، فإنّ دلالتَه على الطلب هنا مستفادةٌ مِن لام الأمرِ.

قوله: **(إنْ كان صحيحَ الآخر)**، أي: ولم تباشره نونُ توكيدٍ، ولم يتصلْ به واوُ جمعٍ أو ألفُ اثنين أو ياءُ مخاطبةٍ، فإنْ باشرتْه نونُ التوكيد بُنِيَ على الفتح، نحو: **(اضْرِبَنَّ واضْرِبَنْ)**، وإنْ لَحِقَتْه واوُ الجماعةِ، أو ألفُ الاثنين، أو ياءُ المخاطبةِ فإنه يُبْنَى على الحذف كما سيُصَرِّحُ به [٣].

قوله: **(أو يُبْنَى على حذفِ الآخِرِ إنْ كان معتلَّ الآخِرِ)** محلُّه ما لم يتصلْ به نونُ النسوةِ، ولم تباشِرْه نونُ التوكيد، فإن اتصلتْ به نونُ النسوة بُنِيَ على السكونِ كالصحيحِ نحو: **(اغْزُوْنَ، وارْمِينَ، واخْشَيْنَ، وارْضَيْنَ)** أو باشرتْه نونُ التوكيدِ، فإنه يُبنَى على الفتحِ نحو: **(اغْزُوَنَّ، واخْشَيَنَّ، وارْمِيَنَّ)**، ومحلُّه أيضًا ما لم يكنْ مِنَ الأفعالِ الخمسةِ، وإلا بُنِيَ على حذفِ النُّونِ نحو: **(اغْزُوا)** و**(ارْمِيَا)** و**(اغزُوُنَّ)**، ونحو ذلك، قوله: **(وارمِ)** مبنيٌّ على حذفِ الياءِ، ومِن هذا القَبِيلِ

---

(١) هنا حذفُ مضافٍ وإقامةُ المضاف إليه مقامَه، والأصلُ: وعلامةُ فعلِ الأمرِ، ولا بد من هذا التقدير لئلا يدخلا في كلامه المضارعُ المقرونُ بلام الأمر، واسم فعل الأمر والمصدر الدال على الأمر.

(٢) (الطلاق: ٧)

(٣) توكيد الفعل بالنون بابٌ مِنَ الأبواب الصرفية، ففي علم الصرفِ تفصيلُ حكمِه، وما يقع فيه من التغييرات، وإنما يُذكر في النحو لمعرفة أثره في بناء الفعل وإعرابه.

قولُك للمفرد المذكَّرِ آمرًا له: (لِ الشيءَ)، أي: كن واليًا له، و(قِ الشيءَ)، أي: صُنْه، و(عِ الشيءَ)، أي: احفظْه، و(دِ زيدًا)، أي: ادفع دِيَتَه، و(إِ) بمعنى: عِدْ بالخيرِ [1]، فهذه الأفعالُ كلُّها مبنيةٌ على حذفِ الياءِ والكسرةُ قبلها دليلٌ عليها، ولا تنسَ ما تقدَّمَ لك في تصريفٍ أو ما فيها مِن اللغزِ.

قوله: (أواخرُ أصالةً)، فإنْ لم تكن هذه الحروفُ أواخرَ أصالةً بأنْ كان بدلاً مِن همزةٍ نحو: (اقرا) بكسرِ الهمزةِ وفتحِ الراءِ جاز حذفُ الألفِ بناءً على الاعتدادِ

---

(١) إذا اشتُقَّ فعلُ الأمرِ من الفعل الواويِّ الفاءِ المعتلِّ اللام لا يبقى منه إلا حرفٌ واحدٌ، وهو العَينُ، فالفاءُ تُحذَفُ منه حملاً على حذفِها في مضارعه لوقوعها بين عَدُوَّتَيْها الياء والكسرة، واللامُ تحذَف علامةً للبناء، فيقال: (إِ) من (الوَأْي)، بمعنى: عِدْ وأصله (اوْئِيْ)، فحُذفَت واوُه كما تُحْذَفُ من المضارع لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، ثم حُذفت همزةُ الوصلِ لتحَرُّك ما بعدها، ثم بُنِيَ على حذفِ آخرِه كما يُجْزَمُ المُضَارِعُ فبقي منه حرفٌ واحدٌ وهو عينُ الكلمة، وقد نظم أحدُهم هذه القاعدةَ الصرفيةَ، وجمع كيفيَّةَ إسنادها للواحد المذكَّرِ ثم المثَنَّى مطلقا، ثم الجمع المذكر، ثم الواحدة في عشرة أفعالٍ من هذا الباب تمرينًا للطلاب، فقال:

إنِّي أَقُولُ لِمَنْ تُرْجَى شَفَاعَتُهُ ... قِ المُسْتَجِيرَ قِيَاهُ قُوهُ قِي قِيْنَ

وإنْ صَرَفْتَ لِوَالٍ شُغْلَ آخَرَ قُلْ ... لِ شُغْلَ هذا لِيَاهُ لُوهُ لِي لِيْنَ

وإنْ وَشَى ثَوْبَ غَيْرِي قُلْتُ في ضَجَرٍ ... شِ الثَّوْبَ وَيْكَ شِيَاهُ، شُوهُ، شِيْ شِيْنَ

وَقُلْ لِقَاتِلِ إِنْسَانٍ عَلَى خَطَأٍ ... دِ مَنْ قَتَلتَ، دِيَاهُ، دُوهُ، دِيْ دِيْنَ

وإنْ هُمُوا لَمْ يَرَوْا رَأْيِيْ أقولُ لَهمْ ... رَ الرَّأْيَ، ويكَ رَيَاهُ، رَوْهُ، رَيْ، رَيْنَ

وإنْ هُمُوا لَمْ يَعُوا قَوْلِي أقولُ لهم ... عِ القَوْلَ مِنِّي عِيَاهُ، عُوهُ، عِي عِيْنَ

وإنَ أَمَرْتَ بِوَأْيٍ لِلْمُحِبِّ فَقُلْ ... إِ مَنْ تُحِبُّ، إِيَاهُ، أُوهُ إِيْ، إِيْنَ

وإنْ أَرَدْتَ الوَنَى وهو الفُتُورُ فَقُلْ ... نِ يا خليلي، نِيَاهُ، نُوهُ نِيْ، نِيْنَ

وإنْ أَبَى أنْ يَفِي بالعَهْدِ قُلْتَ لَهُ ... فِ يا فلانُ، فِيَاهُ، فُوهُ، فِي، فِيْنَ

وقُلْ لِسَاكِنِ قلبي أنْ سِوَاكَ بِهِ ... جِ القلبَ مِنّي، جِيَاهُ، جُوهُ، جِيْ، جِيْنَ

ينظر: حاشية الإمام الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية (١ / ٣١).

بالإبدالِ العارضِ، وتنزيلُ ذلك الحرفِ منزلةَ الحرفِ الأصليِّ وجاز تركُه بناءً على عدم ذلك (١).

قوله: (وضابطُ ذلك) في هذا الضابطِ قصورٌ لأنه لا يشمل أمرَ جمعِ المؤنثِ فإنه مبنيٌّ على السكونِ صحيحًا كان كـ (اضْرِبْنَ) أو معتلاً كـ (اغْزُوْنَ)، ومضارعُه نحو: (يضربْن) و(يَغْزُونَ) ليس مجزومًا بالسكونِ بل مبنيٌّ عليه، ولا يشملُ الأمرَ المؤكَّدَ بالنونِ فإنه مبنيٌّ على الفتحِ، ومضارعُه ليس مجزومًا بالفتح بل مبنيٌّ عليه، فالأولى أن يقالَ في الضابط: الأمرُ مبنيٌّ على ما يكون عليه مضارعُه بعد دخول الجازم (٢).

●●●

(١) بناء فعل الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل بآخره شيءٌ على حذف حرف العلة يتفرَّعُ على القولِ بأنّ مضارعَه يُجزَمُ بحذفِ آخره وفاقًا لمذهب ابن السراج، ومن تبعه، وأمَّا على القولِ بأنّه يُجزَم بالسكون المقدَّرِ، وحرفُ العلة يُحذَفُ لدفع الالتباس بين المرفوع والمجزومِ وفاقًا لمذهب سيبويه فإن الأمرَ منه يُبنَى على السكون المقدر أيضًا، وإنما يُحذَفُ حرفُ العلةِ مِنَ الأمرِ حملاً على مضارعه المجزومِ. ينظر: كتابي علامات الإعراب بين الحركات والحروف (ص: ٩٧ – ٩٨).

(٢) يمكن أن يجاب عن الثاني بأن فعل الأمر الذي باشرته نونُ التوكيدِ مبني على السكون المقدر منع من ظهوره حركة التخلص من التقاء الساكنين، وهو ما قرره الشيخ محيي الدين في كتابه التحفة السنية.

باب المرفوعات

ش: المرفوعاتُ مِنَ الأسماءِ سبعةٌ، الأول: الفاعلُ، والثاني: نائبُه، والثالثُ والرابع: المبتدأُ والخبَرُ، والخامسُ: اسمُ (كان) وأخواتِها، والسادسُ: خبرُ (إنّ) وأخواتِها، والسابعُ: تابعُ المرفوعِ، وهو أربعةٌ: نعتٌ وتوكيدٌ وعطْفٌ، وبدَلٌ، قُدِّم الفاعلُ؛ لأنه أصلُ المرفوعاتِ، ثم نائبُه؛ لأنه يخلُفُه عندَ حذفه، ثُمَّ المُبْتَدَأُ وخَبَرُه؛ لأنَّ المُبْتَدَأ فاعلٌ معنًى؛ لِكَونه مُسْنَدًا إليه، والخبرُ مُسنَدٌ، ثم اسمُ (كان) وأخواتِها؛ لأنه مبتدأٌ في الأصل، ثم خبرُ (إنّ) وأخواتِها؛ لأنه خبرٌ في الأصل، ثم التابعُ؛ لأنه متأخِّرٌ عن المتبوعِ، وإذا اجتمَعَتِ التوابعُ قُدِّمَ النعتُ، ثم التوكيدُ، ثم البدَلُ، ثُمَّ البيانُ، ثم النسَّقُ، ولها أبوابٌ تُذكَر فيها.

ح: قوله: (**بابٌ**) بالتنوينِ يَتَعَيَّنُ أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، ولا يصِحُّ أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبرِ؛ لأنه نكرةٌ، ولا يجوز الابتداءُ بالنكرة، وقد سقط لفظُ (**باب**) في بعضِ النسَخِ، ونصُّها: (**والمرفوعاتُ**) بالواوِ، وهي هنا استئنافيَّةٌ لعدمِ ما تُعطَفُ عليه.

قوله: (**المرفوعاتُ**) جمعُ (**مرفوع**) بمعنى: لفظ مرفوع [1]، فهو صفةٌ لمذكَّرٍ لا يَعقِلُ، ووَصْفُ غيرِ العاقلِ يُجْمَعُ جمعَ التأنيث كما تقدَّمَ، نحو: (**جبال راسيات**)، و﴿**أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ**﴾[2]، ولا يصحُّ أنْ يكونَ جمعَ (**مرفوعة**) وصفًا لمؤنثٍ، أي: كلمة مرفوعة، فإنه وإنْ جُمِعَ هذا الجمعَ أيضًا إلا أنه يَمْتَنِعُ عنه الإخبارُ بقوله: (**سبعة**) فإن العدد يُذكَّرُ مع المؤنثِ، فلو كان جمعَ (**مرفوعة**)

---

(١) هذا أقربُ إلى القول بأنّ الإعرابَ معنويٌّ، فيكون الحرفُ الأخيرُ موضعَ العلامة، وأمّا على القول بأنه لفظِيٌّ فإنّ موضعَ الرفعِ هو الحرفُ الأخيرُ مِنَ الكلمة المرفوعة، فإطلاق صفة الرفع على الكلمة بأسرِها مجازٌ مرسلٌ من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء.

(٢) (البقرة: ١٨٤).

لقيل: (**سبع**) فإثباتُ التاءِ في العدد دليلٌ على أنه جمعُ: (**مرفوع**)، لِما أن العددَ يُؤَنَّثُ مع المذكَّرِ كذا قالوا، لكن قال بعضُ شيوخنا: إنه يَصِحُّ أن يكون جمعَ (**مرفوعة**)، ومحلُّ حذف التاء من عددِ المؤنَّثِ وإثباتِها في عددِ المذكَّرات إن كان المعدودُ مذكوراً تمييزاً للعدَدِ، أمّا إذا لم يُذْكَر أصلاً، أو سبق عليه جاز التذكيرُ والتأنيثُ كما هنا (١).

وقَدَّمَ المرفوعاتِ على المنصوباتِ والمجروراتِ؛ لأنّ المرفوعَ عمدةٌ كالفاعلِ، والمبتدأ والخبرِ والبَوَاقِي محمولةٌ عليها، والمنصوبُ في الأصلِ فضلةٌ لكن يُشَبَّهُ بها بعضُ العُمدةِ كاسمِ (**إنّ**)، وخبرِ (**كان**) وأخواتِهما وخبرِ (**ما**)، و(**لا**)، والمجرورُ في الأصلِ منصوبُ المحلِّ (٢).

قوله: (**اسم كان وأخواتِها**) أراد بالأخواتِ ما يُوافِقُ في العَمَلِ، فدخل في أخواتِ (**كان**) اسمُ (**كاد**) وأخواتِها، واسمُ (**ما، ولا، ولات، وإنْ**) المشبَّهاتِ بـ (**ليس**)، ودخل في أخواتِ (**إن**) خبرُ (**لا**) النافيةِ للْجنسِ، لكن يُبْعِد هذا قولُه في أخوات (**كان**): (**وهي ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعلاً**)، وفي أخوات (**إنّ**): (**وهي ستةٌ**)، ويمكن الجوابُ عنه باعتبارِ الأكثرِ والأشهرِ، وإطلاقُ لفظِ (**الأخوات**) هنا بطريقِ الاستعارةِ التصريحيةِ حيث شَبَّهَ النظائرَ في العملِ بالأخواتِ لِما بينهما مِنَ التماثُلِ والموافقةِ، ثم أَطْلَق اللفظَ الدالَّ على المشبَّهِ به، وهو الأخوات، على المشبَّهِ وهو النظائرُ.

---

(١) ظاهر كلام المُحَشِّي أنّ جوازَ إسناد العدد المذكر إلى المعدودِ المؤنَّث رأيٌ قرَّره أحدُ شيوخه، وغيرُه على خلافه، والأمرُ ليس كذلك، فأحكامُ العدَدِ في التذكير والتأنيث متوقفةٌ على تقدُّم العدد على المعدود، وإذا تقدَّمَ المعدودُ على العدد جاز فيه التذكيرُ والتأنيثُ بلا خلاف، وعليه قولُهم: (**القراءاتُ السبعُ، والعشرُ**)، و(**المعلَّقاتُ السبعُ، والعشرُ**)، ومنه في الصحيح: (**اللهمَّ ربَّ السمواتِ السبعِ وربَّ العرشِ العظيم**)، أخرجه الترمذيّ عن أبي هريرة في سننه - باب ٦٨ - رقم (٣٤٨١).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٢٠١).

قوله: **(وهو أربعةُ أشياءَ)** هو في الحقيقة خمسةٌ فإنّ العطفَ تحته قسمان عطفُ بيانٍ وعطفُ نَسَقٍ (١).

قوله: **(لأنه أصلُ المرفوعات)**، وذلك لأنَّه جزءُ الجملة الفعليَّة التي هي أصلُ الجملةِ الاسميَّة، ولأنّ عاملَه قويٌّ بخلافِ المبتدأ، ولأنه أشَدُّ في بابِ الرُّكْنيَّة؛ حيث لا يجوز حذفُه إلا بسَدِّ شيءٍ مَسَدَّه، ولأنَّ رفعَه لا يُنسَخُ بالنواسخِ، بخلافِ المبتدأ، وقيل: أصلُ المرفوعاتِ المبتدأ، لأنه باقٍ على ما هو الأصلُ في المسندِ إليه، وهو التقدُّمُ بخلافِ الفاعلِ؛ ولأنه يُحْكَمُ عليه بأحكامٍ متعددةٍ في تركيبٍ واحدٍ بخلافِ الفاعلِ، فإنّ حكمَه واحدٌ ليس إلا، وقيل: إن كُلًّا أصلٌ (٢)، وهذا خلافٌ لا طائلَ تحته (٣).

قوله: **(لأنّ المبتدأ فاعلٌ معنًى)**، لا يشمل كلامُه المبتدأ الذي له فاعلٌ يُغْني عن الخبرِ، نحو: **(أقائمٌ الزيدان؟)**، وقد يُجاب بأنّ المصنِّفَ لم يتعرَّضْ له لقلَّته، أو يقال: المرادُ بكونِه مسنداً إليه الخبرُ إما حقيقةً أو حكماً، وهذا مسندٌ إليه حكماً.

قوله: **(لأنه مبتدأٌ في الأصل)** والذي أخرَجَه عن الابتدائيّةِ دخولُ الناسخِ بحيث لو أُزيلَ الناسخُ لأُعْرِبَ مبتدأً، وبهذا التقريرِ يندَفِعُ ما عساه أنْ يقال: إنّ اسمَ **(كان)** وأخواتِها أقربُ للفاعليةِ منَ المبتدأ، ومن ثَمَّ سمَّاه سِ فاعلاً (٤)، فكان الأولى تقديمُه على المبتدأ.

---

(١) الأَوْلَى - عندي - أنْ تُعَدَّ التوابعُ أربعةً وفاقا للشارح وخلافا للمحشي؛ لأنّ جعلها خمسةً بالتفرقة بين عطف البيان وعطف النسق يلزم التفرقةَ بين نوعي التوكيد اللفظي والمعنوي؛ لأنه لا يظهر لي فرق بين العطف والتوكيد في الانقسام قسمَين؛ فلْيُتأمَّل.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٢٠١)، والتذييل والتكميل (٣ / ٢٤٣ - ٢٤٤)، وهمع الهوامع (١ / ٣٠٧ - ٣٠٨).

(٣) قاله أبو حيان في التذييل والتكميل (٣ / ٢٤٤)، وينظر: همع الهوامع (١ / ٣٠٨).

(٤) (س) رمزٌ إلى سيبويه في الكتب النحوية غالبا من باب النحت الخطِّيِّ، وينظر نصُّه في الكتاب (١ / ٤٥)، وهمع الهوامع (١ / ٣٥٣).

قوله: (**وإذا اجتمَعَتْ**...) إلخ في التسهيل: ويُبْدَأ عند اجتماعِ التوابعِ بالنعتِ ثم بعطفِ البيانِ، ثم بالتوكيدِ، ثم بالبدلِ ثم بالنسقِ [(١)] اهـ، وهذا معنى النظمِ المشهورِ:

إنَّ التَّوابِعَ إنْ جَاءَتْ بأَجْمَعِهَا ... وَرُمْتَ تَحْوِي مِنَ التَّرْتِيبِ مَا نُقِلَا

فَانْعَتْ، وبَيِّنْ، وأَكِّدْ، وَابْدِلَنَّ، وَجِئْ ... بِالْعَطْفِ بِالْحَرْفِ تَحْوِي العِلمَ والعَمَلَا

فما في المصنِّفِ مُخالفةٌ [(٢)] للمشهورِ، ومثالُ اجتماعِها: (**مررتُ بأخيك الكريمِ محمدٍ نفسِه رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخَرَ**)، وإنما قُدِّمَ النعتُ؛ لأنه كجزءٍ من متبوعِه، ثم عطفُ البيانِ؛ لأنه جارٍ مَجْرَاه، ثم التوكيدُ؛ لأنه شبيهٌ بعطفِ البيانِ في جريانِه مَجْرَى النعتِ، ثم البدلُ؛ لأنه تابعٌ كلا تابعٍ، لكونِه كالمستقلِّ، ثم عطفُ النسقِ؛ لأنه تابعٌ بواسطةٍ [(٣)].

---

(١) تسهيل الفوائد (ص: ١٧٣)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٤٢).

(٢) في ب (**مُخالفٌ**) على مراعاة لفظ (**ما**) أو على أنها واقعةٌ على (**نصّ**)، وما أثبته مبنيٌّ على مراعاة المعنى على أنها واقعةٌ على (**العبارة**)، أو (**مُخالَفة**) مصدرٌ مخبَرٌ به عن (**ما**) مجازاً. ومخالفةُ المصنِّفِ للمشهورِ هنا مبنيَّةٌ على تقديمِ التوكيد والبدل على عطف البيانِ، وقد جرى على المشهورِ ونقل نصَّ ابن مالك في التصريح (٣ / ٤٦١ - ٤٦٢)، وقد وجَّه عليٌّ الحلبيُّ صنيعَه هنا بقوله: «قُدِّم منها النعتُ لأنه كالجزء من متبوعه؛ لأن الغرضَ الأصليَّ منه تعريفُ المتبوعِ بإيضاحه أو تخصيصه، وعاملُهما واحدٌ، ثمَّ التوكيدُ؛ لأنَّ الغرضَ منه التقويةُ، ثم البدلُ؛ لأنه وإن كان عينَ المبدَلِ منه إلا أنَّ عامِلَه غيرُ عاملِ الأول، ثم عطف البيان لأنه تابعٌ بغيرِ واسطةٍ، ثم عطف النسَقِ؛ لأنه تابعٌ بواسطةٍ». فرائد العقود العلوية (٢ / ٤٣١ - ٤٣٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٤٢)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٥٥ - ٥٦)، والتصريح (٣ / ٤٦١ - ٤٦٢)، وهمع الهوامع (٣ / ١١٣ - ١١٤)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٤٣١ - ٤٣٢)، وحاشية القليوبي (٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤).

باب الفاعل

تعريف الفاعل:

ش: البابُ الأولُ بابُ الفاعلِ، وهو الاسمُ الصريحُ أو المُؤوّلُ، المُسْنَدُ إليه فعلٌ مُتَعَدٍّ أو لازمٌ، أو شِبْهُه - وهو اسمُ الفاعل، وأَمْثِلَةُ المبالغة، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، واسمُ التفضيلِ[1] - مُقَدَّمٌ- أي: الفعلُ أو شِبهُه -عليه- أي: على الفاعل -على جهةِ قيامه به أو وقوعه منه، فالأوَّلُ - وهو إسنادُ الفعلِ إلى الفاعلِ على جهةِ قيامه به- نحو: (علم زيدٌ)، فإنّ العلمَ قائمٌ بزيدٍ، أي: متلبسٌ به، والثاني -وهو إسنادُ الفعلِ إلى الفاعلِ على جهةِ وقوعه منه- نحو: (قام زيدٌ)، فإن القيامَ وقع من زيد، أي: أحدثه، وعُلِم من هذين المثالَين أنّ إسنادَ الفعلِ إلى الفاعلِ يكون حقيقةً كالمثال الثاني، ومجازًا كالمثال الأوَّلِ، ومثالُ اسم الفاعلِ: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[2]، ومثالُ ما يُفيدُ المبالغةَ: (أضرَّابٌ زيدٌ)، ومثالُ الصفة المُشَبَّهَة: (زيدٌ حسَنٌ وجهُه)، ومثالُ اسمِ التفضيلِ: (ما رأيتُ رَجُلاً أحسَنَ في عينه الكُحْلُ منه في عَينِ زيدٍ)، ومثالُ الاسمِ المؤوَّلِ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾[3]، أي: إنزالُنا.

---

(١) اسم الفاعلِ هو اسمٌ يدلُّ على الحدَث بمادَّته اللغوية وعلى ما وقع منه أو قام به الحدَثُ بصيغته الصرفيّة، ويكون على وزن (فاعِل) منَ الفعلِ الثلاثي، أي: بفتح فائه، وزيادة ألفٍ بين فائه وعينه، وكسر عينه، نحو: (نصر - ناصر)، و(كتب - كاتب)، ويكون من غير الثلاثيِّ على وزن المضارعِ المبنيِّ للمعلومِ بإبدال حرف المضارعة ميماً مضموما، وكسرِ ما قبلَ آخره، نحو: (يُدَحْرِجُ - مُدَحْرِج)، و(يُكَاتِب - مُكاتِب)، و(يَجْتَمِع - مُجْتَمِع، ويَسْتَغْفِر - مُسْتَغْفِر)، وأمثلةُ المبالغة صِيَغٌ مُحَوَّلَةٌ من صيغة (فاعِل) للدلالة على المبالغة، والمشهورُ منها خمسةٌ، وهي (فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول، وفَعِيل، وفَعِل)، نحو: (غَفَّار، ومِعْطَاء، وفَخُور، ورحِيم، وخَسِر)، والصفةُ المُشبهةُ هي صيغٌ سَمَاعيةٌ مأخوذةٌ منَ الأفعال اللازمة غالبًا للدلالة على معنى اسمِ الفاعل، ومنها (فَعْلان، وفَعِيل، وفَعِل، وفَعَل، وفَعَال) كـ (رَحمان، وكريم، وفَرِح، وبَطَل، وحَصَان)، واسمُ التفضيلِ اسمٌ يُؤخذ منَ الأفعال الثلاثيّة على وزن (أفعَل) للمذكر، و(فُعْلَى) للمؤنث بشروطٍ معينةٍ، نحو: (أكبر، وكُبْرَى)، و(أفْضَل، وفُضْلَى).

(٢) (النحل: ٦٩).

(٣) (العنكبوت: ٥١).

ح: قوله: (**وهو الاسم...**) إلخ، هذا تعريفٌ له بحسبِ الاصطلاحِ، وأما معناه لغةً فهو مَن أوجَدَ الفعلَ. قوله: (**المُسْنَدُ**) بالرفعِ صفةٌ لـ (**لاسم**)، وهو اسمُ مفعولٍ، فالمرفوعُ بعدَه نائبُ فاعلٍ، قال الناصرُ الطبلاويُّ: أي: الذي نُسبَ إليه ورُبطَ به فِعْلٌ باعتبارِ مَدلُولِه، فسَقَط ما قيل: لا يخلو من أنْ يُرادَ به الفِعْلُ الاصطلاحيُّ أو الحقيقِيُّ الذي هو المَصْدرُ، لا جائزٌ أنْ يرادَ الأولُ؛ لأنه غيرُ قائمٍ بالفاعلِ كما أنه غيرُ قائمٍ بالمفعولِ، والحقيقِيُّ لا يحتاج معه إلى قولِه: (**أو شِبْهُه**) اهـ بتغييرٍ ما (١).

ثم لا بُدَّ من تقييدِ الإسنادِ بالأصالة(٢)، فخرج المعطوفُ بالحرفِ، وتقييدُ الفعلِ بكونه تامًّا ليخرُجَ الناقصُ، نحو: (**كان**) وأخواتها، فإنّ ما يُسنَدُ إليها لا يُسَمَّى فاعلاً عند الجمهورِ، وظاهرُ إطلاقِ المصنِّفِ أنه لا فرقَ في الفعلِ بين التامِّ والناقصِ فيكون اسمُها فاعلاً، وبه صرَّحَ س(٣).

وأُوردَ على المصنِّفِ أنّ التعريفَ غيرُ مانعٍ؛ لأنه يدخل فيه نائبُ الفاعلِ، فإنّ في قولِك: (**ضُرِبَ زيدٌ**) إسنادَ الضَّرْبِ الذي هو مصدرُ المَبْنِيِّ لِلْمَجْهولِ، أي: كَوْنُه مضروبًا لزيدٍ، فإنه معنًى قائمٌ به، والجوابُ أنْ يُرادَ الإسنادُ بحسَبِ الأصالةِ، والإسنادُ للمفعولِ إنما حَصَلَ بعدَ حذفِ الفاعلِ، أو يُقالُ: إنّ المقصودَ مِنَ التعريفِ إيصالُ معنى المُعَرَّفِ - وهو الفاعلُ - لِذهْنِ الطالبِ ولو بوجهٍ ما، فلا يضُرُّ فيه كَوْنُه أعَمَّ خصوصًا، وقد جوّز المُتَقدِّمُون مِنَ المَناطِقَةِ التعريفَ به.

قوله: (**مُتَعَدٍّ**) صِفَةُ (**فِعْلٌ**) مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ على الياءِ المحذوفةِ لالتقاءِ

---

(١) قال شهابُ الدين القليوبيُّ: «قوله: (**المُسْنَدُ إليه فِعْلٌ**) إيجابًا وسَلْبًا من حيث الصِّيغةُ، وإن خالَفَ الواقعَ، فشمل: (**قام زيدٌ**)، وإن لم يقم، و(**ما قام زيدٌ**) وإن قام زيدٌ؛ لأنّ المسلوبَ في هذين الوقوعُ والفرْضُ، لا الإسنادُ». حاشية القليوبي (٢ / ٤٦٦).

(٢) (**الإضافة**) بدلاً مِن (**الأصالة**) في طبعة دار ميراث النبوة (ص: ٢٢٣)، وهو تحريفٌ.

(٣) ينظر: الكتاب (١ / ٤٥).

الساكِنَين منعَ مِن ظهورِها الثِّقَلُ، وأصلُه: (مُتَعدِّيٌ)، استُثْقِلَت الضمَّةُ على الياءِ فحُذِفَت الضمّةُ، فالْتَقَى ساكنانِ الياءُ والتنوينُ، فحُذِفَت الياءُ لالتقاءِ الساكنَين، فصار (مُتَعَدٍّ)، والفعلُ المتعدِّي هو ما نصَبَ المفعولَ بنفسِه كـ(ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا)، واللاَّزمُ عَكْسُه. قولُه: (أو شِبْهُه)، أي: الفعلُ، أي: ما يُشبِهُه في العَمَلِ، قولُه: (اسمُ الفاعِلِ) وهو الاسْمُ المُشْتَقُّ مِنَ المَصْدَرِ المُسْتَعْمَلِ في الذَّاتِ التي قام بها ذلك المَصْدَرُ[1]، كـ(ضارِبٌ) فإنه مُشْتَقٌّ مِنَ الضربِ الذي هو الحَدَثُ القائمُ بالذَّاتِ المُسْتَعْمَلِ فيها لفظُ: (ضارب)، فمعناه ذاتٌ قام بها الضَّرْبُ.

قولُه: (وأَمْثِلَةُ المُبالَغَةِ) جمعُ (مِثَال)، ومِثالُ الشَّيْءِ ما كان على صُورَتِه، فسُمِّيَتْ هذه الصِّيَغُ بها؛ لأنها مِثلُ ما وازنَها[2]، فإنّ (فَعَّال) مثلاً مِثَالٌ لكلِّ ما كان على وزنِه مِن: (ضَرَّاب، وأَكَّال، وشَرَّاب)، ونحوِ ذلك، وإضافتُها لـ(المُبالَغَة) باعتبارِ أنها مُفيدةٌ لها، فهو مِن إضافةِ الدالِّ للمدلولِ، ومعنى المُبَالَغَةِ الكثرةُ[3]، و(مِثَالُ المُبالَغَةِ) عندَ النحاةِ ما حُوِّلَ عن صيغةِ اسمِ الفاعلِ

---

(١) قال شمس الدين الإنبابي: «قولُه: (وهو الاسمُ المشتقُّ...) إلخ، هذا تعريفٌ لاسمِ الفاعلِ بالأعمِّ؛ إذ يشمل غيره» تقريرات الشيخ الإنبابي (ص: ٧٥)، ووجهُه أنه يصدق على اسم المفعولِ، بل على كل المشتقاتِ، ويُجاب عنه بأنه على مذهب المتقدمين من المناطقة في جواز التعريف بالأعم إذا كان الغرض إيصال معنى المعرَّف لذهن الطالبِ ولو بوجهٍ ما.

(٢) في ب وج (لأنها مثلٌ لكلِّ ما وازَنَها)، والظاهرُ أنّ (المثال) هنا بمعناه الصرفيِّ، وهو الصيغةُ والبِنْية، ومِن ثم يقال: (صِيَغ المبالغة) بدلا من (أَمْثِلَة المُبَالَغَة)، و(المِثَال) بمعنى الصيغة هو: عددُ حروفِ الكلمة المرتبَّة وحركَاتُها المعيَّنةُ، وسكونُها مع مُراعاة الحرفِ الأصليِّ والزائد منها كلٌّ في موضعِه، ويُطلَقُ أيضًا على الفعل المعتل الفاء نحو: (وصل، وييس)، ويُستعمَل المثالُ أيضًا بمعنى: ما جِيء به لِتوضيح القاعدة من كلامِ المؤلف أو من غيره. وينظر معنى (المثال) بمعنى الصيغة في شرح الشافية للرضي (١ / ٢ – ٣)، وكتابي أوجز المقال في شرح تحفة الأطفال في بيان حقائق الأفعال (ص: ٤٤).

(٣) يظهر أن هذا المعنى اصطلاحيٌّ، أمّا في اللغة فقد جاء في المحكم ما نصه «و(المُبالَغةُ) أنْ تبلغ من الأمرِ جهدَك» (ب ل غ) (٥ / ٥٣٦).

الثلاثيٌّ[١] إلى صيغةِ (**فعَّال أو مِفْعَال أو فَعُول أو فَعِيل أو فَعِل**) قصداً للمبالغةِ والتكثيرِ.

قوله: (**والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ**)، أي: باسمِ الفاعلِ، وهي ما أُخِذَتْ مِن فعلٍ لازمٍ لِمَن تَلَبَّسَ بذلك الفعلِ على معنى ثبوتِه له واستمرارِه، كـ (**حَسَن**) مثلاً المأخوذ من: (**حَسُنَ**) للدلالةِ على ثبوتِ الحُسْنِ للذاتِ واستمرارِه.

قوله: (**واسمُ التفضيلِ**) وهو ما أُخِذَ مِن فعلٍ ثلاثيٍّ[٢] متصرِّفٍ تامٍّ مُجَرَّدٍ قابلٍ للتفاوُتِ غيرِ دالٍّ على لونٍ أو عَيْبٍ، وبقِيَ على المصنفِ مِن أفرادِ ما أشبهَ الفعلَ المصدرُ نحوُ: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ**﴾[٣]، واسمُ المصدرِ نحو قولِ عائشةَ رضي الله تعالى عنها: (**مِن قُبلَةِ الرَّجُلِ امرأتَهُ الوضوءُ**)[٤] فلفظُ الجلالة فاعلٌ بالمصدرِ، و(**الرجل**) فاعلٌ باسمِ المصدرِ الذي هو (**قُبْلَةٌ**)، وقوله: (**الوضوءُ**) بالرفعِ مبتدأٌ خبرُه الجارُّ والمجرورُ قبلَه، واسمُ الفعلِ نحو: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾[٥] فـ (**هيهات**) اسمُ فعلٍ، و(**هيهات**) الثانيةُ توكيدٌ لفظيٌّ و(**ما توعدون**) فاعلٌ واللامُ صلةٌ[٦]، ومنه قولُه:

---

(١) قال شمس الدين الإنبابي (ص: ٧٥): «قوله: (**ثلاثي**)، أي: ثلاثيُّ الأصولِ، لا رباعيُّ الأصولِ مثلاً، ثم بعد ذلك يصدق بالمزيد والمجرَّد؛ فلذلك احتاج لقوله: (**مجرَّد**)».

(٢) في ص (**من ثلاثيٍّ فعلٍ**)، وما أثبتُّه من ب وج؛ لأنه الأقربُ.

(٣) (البقرة: ٢٥١)، (الحج: ٤٠).

(٤) حديث صحيح أخرجه الإمام مالك في الموطأ موقوفًا على ابن مسعود ومُرْسَلاً عن ابن شهاب – كتاب الطهارة– باب الوضوء من قبلة الرجل– رقم (٦٥، ٦٦).

(٥) (المؤمنون: ٣٦)

(٦) اختُلِف في تحديد فاعل هيهات في هذه الآية على قولَين، أحدهما ما ذكره المحشي، وهو مردودٌ بأنّ زيادةَ اللامِ في الفاعل غير معهودة، والآخر: أنه ضمير مستتر يعود على ما دل عليه السياقُ وهو التصديقُ أو الصحة، أو الإخراجُ، فيتعلق به الجار والمجرورُ (**لما توعدون**) ينظر: الدر المصون (٨ / ٣٣٥ – ٣٣٦).

٤١- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ ومَن بِهِ ... وهَيْـهَـاتَ خِلٌّ بـالعَقِـيقِ نُوَاصِلُهْ (١)

والجارُّ والمجرورُ نحو: (أفي الدارِ زيدٌ؟)(٢)، والظرفُ نحو: (أعندَكَ زيدٌ؟) إذا قُدِّرَ (زيد) فيهما فاعلاً(٣)، ومنه ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾(٤) ويصحُّ في الأمثلةِ الثلاثةِ أن يكونَ الاسمُ مبتدأً، وما قبله مِنَ الجارِّ والمجرورِ أو الظرفِ خبرًا (٥).

---

(١) البيتُ مِنَ الطويلِ لجريرٍ مِن قصيدةٍ طويلةٍ له يهجو بها الفرزدقَ، ويمدح عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، و(هيهات) اسمُ الفعلِ الماضي بمعنى: بعُدَ، وفيه عدة لغات، وهي: (هَيْهَاتَ، وهَيْهاتًا، وهَيْهَاتٍ، وهَيْهاتِ، وهَيْهَاتُ، وأَيْهاتَ، وأَيْهاتًا، وأَيْهَاتِ وإِيهَاتِ، وإِيهَاتَ، وإِيهَاتُ، أَيْهَى، وإِيهًا، وإِيهانَ، وإِيهاةِ، وإِيهاة)، و(العَقِيق) موضع معروفٌ في أرض الحجاز، و(خِلٌّ) هو الودود الصديق، و(العقيق) اسم وادٍ بالحجاز، و(الخِلُّ) الصديق، والشاهد نسبةُ اسم الفعل إلى الفاعل، وقد ورد البيتُ في ديوان الشاعر:

فـأَيْهـاتَ أَيْهَـاتَ العَـقِـيقُ ومَن بـه ... وأيهـاتَ وصلٌ بـالعَـقِـيقِ تُواصِلُهْ

وفي المقاصد النحوية:

(وهيهات خِلٌّ بالعقيقِ تُحاوِلُهْ).

ينظر: ديوان جرير (ص: ٣٨٥)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (ص: ١٩٢-١٩٤)، والمقاصد النحوية (٣ / ١٠١٢-١٠١٣)، و(٤ / ١٧٨٧-١٧٨٨)، والدرر اللوامع (٢ / ٣٥٥ - ٣٥٦).

(٢) سقطت همزةُ الاستفهام في ص وج، وهي ثابتةٌ في ب، وإثباتُها أقربُ إلى الصواب.

(٣) في إعراب أمثالِ هاتين الجملتَيْنِ ثلاثةُ أوجُهٍ: أحدها: أنّ الاسمَ المرفوعَ مبتدأٌ مؤخَّرٌ مخبَرٌ عنه بشبه الجملة قبلَه، وهو المشهورُ المتبادرُ إلى الذهنِ، والثاني: أنّ الاسمَ المرفوعَ فاعلٌ الظرف، بمعنى أنّ التقدير: (أيستقرُّ في الدارِ زيدٌ؟)، و(أيستقرُّ عندك زيدٌ؟)، فحُذف الفعلُ، ونُزِّلَ متعلَّقُه منزلتَه في رفعِ الفاعلِ، وهو ما عليه حُذَّاقُ النحويين، والثالث: أنّ الاسمَ المرفوعَ فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، والتقدير: (أمُستقرٌّ في الدارِ زيدٌ؟)، و(أمُستَقرٌّ عندك زيدٌ؟)، فالمشتقُّ المحذوفُ مبتدأ، وشبهُ الجملةِ متعلق به، والمرفوعُ سدَّ مسدَّ الخبرِ، فليُتأمَّلْ.

(٤) (إبراهيم: ١٠).

(٥) قال السمينُ الحلبيُّ: «يجوز في - شَكٌّ- وجهان، أظهرُهما: أنه فاعلٌ بالجارِّ قبلَه، وجاز ذلك لاعتماده على الاستفهام. والثاني: أنه مبتدأٌ وخبرُه الجارُّ، والأوّلُ أولى، بل كان ينبغي أنْ يَتَعَيَّنَ؛ لأنه يلزمُ مِنَ الثاني الفصلُ بين الصفة والموصوف بأجنبيٍّ وهو المبتدأ، وهذا بخلافِ الأول، فإنَّ الفاصلَ ليسَ أجنبيا؛ إذ هو فاعلٌ، والفاعلُ كالجزء من رافعه. ويدلُّ على ذلك تجويزُهم: (ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد) بنصب (أحسنَ) صفةً ورفع (الكحلُ) فاعلاً بـ (أفعَلَ)، ولم يَضُرَّ الفصلُ به بين أَفْعَل وبين (مِنْ) لكونه كالجزء مِنْ رافعه، ولم يُجيزوا رَفْعَ (أحسن) خبرا مقدَّما و(الكحلُ) مبتدأ مؤخر، لئلا يلزم الفصلُ بين أَفْعَل وبين (مِنْ) بأجنبي. ووجهُ الاستشهادِ من هذه المسألة أنهم جعلوا المبتدأ أجنبيًّا بخلاف الفاعل». الدر المصون (٧ / ٧٤).

قولُه: (**أي: على الفاعلِ**) قال الناصرُ الطبلاوي: الأحسَنُ عَوْدُ الضميرِ على الاسمِ؛ لأنه المحدَّثُ عنه؛ ولأنّ عودَه على (**الفاعل**) يلزَمُ منه تشتيتُ الضمائرِ(١).

هذا وذهب ابنُ الحاجب في (**شرحِ المفصَّلِ**) وجماعةٌ أنه لا احتياجَ لهذا القيدِ، أي: قوله: (**مُقدَّمٌ عليه**)، أي: لأنّ (**زيد**) في قولك: (**زيدٌ قام**) لم يُسْنَدْ إليه (**قام**)، بل أُسْنِدَ (**قام**) إلى ضميرٍ فيه، وهو وضميرُه مسنَدٌ إلى (**زيد**)، إلا أنه اتَّفقَ أنّ الضميرَ هو [عينُ](٢) زيدٍ، فتُوُهِّمَ ورودُه، فقُيِّدَ به، وليس بواردٍ(٣) اهـ كلامه(٤).

وأمّا جعلُ (**زيد**) فاعلاً مقدمًا على (**قام**) فهو طريقةُ الكوفيين، وهي مرجوحةٌ فلا يُعْتَدُّ بها(٥)، وأمّا قولُه تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾(٦)، فـ (**أحد**) فاعلُ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه المذكورُ، أي: (**وإن استجارك أحدٌ...**) إلخ،

---

(١) هذا مبنيٌّ على أنّ الضميرَ لا يعود على أقربِ مذكورٍ في جميع الأحوال، بل يعود عليه إذا لم يُعارِضْ ذلك ضابطٌ آخَرُ كَكَوْنِ الأقربِ غيرَ المتحدَّثِ عنه، أو أن يؤدي عودُه على الأقرب إلى تشتيت الضمائر، أو أن يؤدي ذلك إلى فساد المعنى أو غير ذلك من القرائن والضوابط، وإذا اجتمعت الضمائرُ في جملةٍ واحدةٍ فعودُها إلى مرجعٍ واحدٍ أولى من عودها إلى مراجعَ مختلفةٍ، قال الإمام الزركشيُّ: «الثامن: إذا اجتمع ضمائرُ، فحيث أمكن عودُها لواحدٍ فهو أولى من عودها لمختلفٍ» البرهان في علوم القرآن (٤ / ٣٥ –٣٦)، وينظر تفصيلُ الأمرِ في كتابي: مرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء (٢ / ١٠٥ – ١٠١٥).

(٢) زيادةٌ منَ المطبوع.

(٣) قال شمس الدين الإنبابي (ص: ٧٥): «...، لكن بقيَ أنه قد يُقال: إنّ القيدَ المذكورَ محتاجٌ؛ لإخراجِ المبتدأ في نحو قولك: (**زيدٌ قائمٌ**)، فإنّ (**زيد**) قد أُسْنِدَ إليه شبهُ الفعلِ، فلا يخرجُ إلا بقوله: (**مُقدَّمٌ عليه**)، لا بقوله: (**فعلٌ أو شبهُه**)، وأجاب سم بانّ المتبادَرَ من قوله (**المسنَد إليه فعلٌ أو شبهُه**) ما يكون المسنَدُ إليه ما ذُكِر فقط، ولا كذلك (**زيدٌ**)، فإن المسنَدَ اسمُ الفاعلِ مع الضمير».

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١ / ١٥٧ – ١٥٨).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ١٦١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١٠٧ –١١٠)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٣٢٠ – ١٣٢١)، والتصريح (١ / ٤٣٠)، وهمع الهوامع (١ / ٥١١).

(٦) (التوبة: ٦).

و(**بَشَرٌ**) في قوله تعالى: ﴿**أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**﴾(١)، يجوز كونُه فاعلاً بمحذوف، ويجوز كونُه مبتدأً، والأولُ أرجَحُ كما رُجِّح الثاني في قولِه تعالى(٢): ﴿**أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ**﴾(٣).

قوله: (**وهو إسنادُ الفعلِ إلى الفاعلِ**)، أي: إسنادُ مدلولِ الفعلِ الذي هو الحدَثُ إلى ذاتِ الفاعلِ، قوله: (**فإنَّ العلمَ قائمٌ بزيدٍ**) أي: باعتبار أنه كيفيّةٌ نفسانيّةٌ يُوجِدُها المَوْلَى فيه، أمّا إنْ نُظِرَ إلى العِلمِ باعتبارِ تحصيلِ أسبابِه فهو مِن قبيلِ الفعلِ الواقعِ عن الفاعلِ كـ(**ضَرَبَ زيدٌ**) فهذا المثالُ محتملٌ، والمثالُ النصُّ: (**مات زيدٌ**)(٤). قوله: (**أي: أَحْدَثَهُ**) فيكون مسنداً إليه حقيقةً؛ لأنه قد وقع الاتفاقُ بينَ المتكلِّمين على أن الفعلَ يُسْنَدُ حقيقةً للعبدِ باعتبارِ كونِه اكتَسَبَه وإن كان مخلوقًا له تعالى، ولا تأثيرَ لقدرةِ العبدِ فيه(٥).

قوله: (**وعُلِمَ من هذَين المثالَين**) يُؤخَذُ منه حِكْمةُ تكرارِ المثالِ، قوله: (**حقيقةً**) أي: لغةً واصطلاحًا لا اصطلاحًا فقط، قوله: (**ومجازًا**) أي: لغةً، وإن كان حقيقةً اصطِلَاحيَّةً(٦)؛ لأنّ الفاعلَ اصطِلاحًا مَن قام به الفعلُ سواء أَوْجَدَه أم لا.

---

(١) (التغابن: ٦)

(٢) ورجحان كونه فاعلاً لأجل اقترانه بهمزة الاستفهام، والغالب فيها الدخول على الفعل لا على الاسم. ينظر: الدر المصون (١٠ / ٢١٤).

(٣) (الواقعة: ٥٩)

(٤) معنى هذا أن مثال الشارح (**قام زيدٌ**) غيرُ دقيقٍ؛ لأنّ له اعتبارَين يحتمل أن يراد به كلٌّ منهما، أحدهما أنه كيفيّةٌ نفسانية أوجدها الله في نفس زيد، فيصح التمثيلُ به، والآخر أنه صفةٌ لها أسبابُها أخذ بها الرجلُ حتى تحققت فيه الصفةُ، فتصح نسبتُها إليه على أنها واقعةٌ منه، والأدق أن يُمثَّل له بـ(**مات زيدٌ**)، فإنه قائمٌ به وليس واقعا منه في جميع الاعتبارات.

(٥) قال الإمام أبو حيان: «... وقد قدَّمْنا أنّ فعلَ العبدِ يُنسَبُ إلى الله اختراعًا، وإلى العبدِ لملابَسَته له؛ ولذلك قال في هذه الآية: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**﴾ [البقرة: ١٨]، فأضاف هذه الأوصافَ الذميمةَ إلى مُلابِسيها، وقال تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ**﴾ [محمد: ٢٣]، فأضاف ذلك إلى المُوجِدِ تعالى». البحر المحيط (١ / ٣٤٧).

(٦) في ب (**وإن كان حقيقةً اصطِلاحًا**)، وكذلك في المطبوع، والمعنى واحدٌ؛ لأنه بتقدير: وإن كان حقيقةً في اصطلاحٍ، فيكون بمعنى: حقيقة اصطِلاحيَّة.

قوله: (**ومثالُ اسمِ الفاعلِ**) وشرطُ عملِه أنْ يعتمِدَ على وصفٍ كالمثالِ المذكورِ، أو استفهامٍ نحو: (**أقائمٌ زيدٌ**) أو نفيٍ نحو: (**ما ضاربٌ زيدٌ**) أو نداءٍ نحو: (**يا طالعًا جبلاً**) أو على مبتدأ نحو: (**زيدٌ ضاربٌ بكرًا**) فإنّ كلًّا من (**طالع**) و(**ضارب**) فيه ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على أنه فاعلٌ، وهذه الشروطُ تجري في أمثلةِ المبالغة. قوله: (**أضَرَّابٌ زيدٌ**) الهمزةُ للاستفهامِ، و(**ضَرَّابٌ**) مبتدأٌ و(**زيد**) فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبرِ، قوله: (**حَسَنٌ وجهُه**) بتنوينِ (**حَسَنٌ**) وبرفع (**وجهُه**) على أنه فاعلٌ له.

قوله: (**ما رأَيْتُ رجُلاً أحسَنَ في عَينِه الكُحْلُ منه في عَينِ زيدٍ**) هذه المسألةُ قد اشتَهَرَتْ بمسألةِ الكحلِ، وقد أُفْرِدَتْ بالتأليفِ[1]، وضابطُها أن يكونَ اسمُ التفضيلِ صفةً لِنَكِرةٍ مسبوقةٍ بنفيٍ أو شِبهِه، وأنْ يكونَ الاسمُ الظاهرُ المرفوعُ - وهو (**الكحلُ**) في المثالِ هنا - أجنَبِيًّا لا سَبَبِيًّا للموصوفِ، بأنْ لا يَتَّصِلَ بضميرٍ يعودُ عليه، وأنْ يكونَ ذلك الاسمُ الأجنبيُّ مُفَضَّلاً على نفسِه باعتبارَين مختَلِفَين، والغالبُ أنْ يكونَ بينَ ضميرَين: أوّلُهما للاسمِ الموصوفِ، وثانيهما لذلك الاسمِ الظاهرِ كما في المثالِ المذكورِ، ومثلُه: (**ما جاء رجلٌ أقبَحُ في وجهِه اللِّحْيَةُ منها في وجهِ زيدٍ**)، ولم يقع هذا التركيبُ في القرآنِ، وإعرابُ المثالِ (**ما**) نافيةٌ، و(**رأيتُ رجلاً**) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، و(**أحسنَ**) صفةُ (**رجلاً**)، و(**في عَينِه**) جارٌّ ومجرورٌ حالٌ منَ (**الكحل**) مُقَدَّمٌ عليه، و(**الكحل**) فاعلُ (**أحسنَ**)، و(**منه**) جار ومجرور، متعلِّقٌ بـ (**أحسن**)، والضميرُ عائدٌ على (**الكحل**)، وهو المُفَضَّلُ عليه، و(**في عينِ زيد**) متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٌ من الهاء في (**منه**)، والتقديرُ: ما رأيت رجلاً أحسنَ الكحلُ حالَ كونِه في عينِه منه - أي: الكحل - حالَ كونِه في عين زيدٍ.

---

(١) أفردها شمسُ الدين ابن الصائغ بالتأليف، وسماه (**الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر**)، وقد أورد السيوطيُّ الكتاب كاملا في كتابه الأشباه والنظائر في النحو (٤ / ٤٧٧-٥٠٩).

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾(١)، الهمزةُ في مثل هذا التركيب إما مُقَدَّمَةٌ من تأخيرٍ، والأصلُ: وَأَلَمْ يكفهم، قُدِّمَتْ على الواوِ العاطفةِ؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ له الصدارةُ، أو داخلةٌ على مقدَّرٍ، والواوُ عاطفةٌ عليه (٢)، وتقديرُه هنا: أيطلبون آيةً غيرَ القرآنِ، ولم يكفهم إنزالُنا (٣)، وأصلُ (أنّا): أنّنا، فـ (أنّ) حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و(نا) اسمُها، فحُذِفَتْ إحدى النوناتِ الثلاثِ للخفّةِ، وأُدْغِمَ الآخران(٤)، فقيل: (أنّا)، ومن أمثلةِ الفاعلِ المؤوَّلِ قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾(٥)، وقولُ القائل:

٤٢- يَسُرُّ المَرْءَ ما ذهَبَ اللّيالي ... وكان ذَهابُهن له ذَهَابًا (٦)

وأحرُفُ المصادرِ التي يُسْبَكُ الفعلُ بعدَها بمصدرٍ المُسَمَّاةُ أيضًا بالموصولات الحرفيّة خمسةٌ اتّفاقًا، وستةٌ بزيادةِ (الذي) على خلافٍ في كونِه يُسْتَعْمَلُ موصولاً حرفيًّا (٧)، وقد نظمتُ الجميعَ بقولي:

---

(١) (العنكبوت: ٥١).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٤٣ - ٤٤).

(٣) في ب (أنا أنزلنا) بدلاً من (إنزالنا).

(٤) الحروف الهجائية يجوز تذكيرها وتأنيثُها بالإجماع، فيجوز أن يقال: هذا النونُ، وهذه النونُ، إلا أنّ قوله (إحدى النونات)، يُرجِّح أن يقول (الأخريان) ليتطابق أولُ الكلامِ وآخرُه.

(٥) (الحديد: ١٦).

(٦) البيتُ من الوافر مجهولُ القائلِ، ومن شواهد المرادي، وابن هشام والسيوطي. ينظر: الجنى الداني (ص: ٣٣١)، وشرح قطر الندى (ص: ٤١ - ٤٢)، وهمع الهوامع (١ / ٢٦٥)، ومعجم الشواهد (١ / ١٠٥).

(٧) قال السيوطي: «...، وذهب يونسُ والفرّاءُ، وابنُ مالك إلى أنّ (الذي) قد يقع موصولاً حرفيًّا، فيُؤَوَّل بالمصدر، وخرَّجوا عليه ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[التوبة: ٦٩]، أي: كخوضِهم، والجمهورُ منعوا ذلك، وأوَّلوا الآيةَ، أي: كالجمعِ الذي خاضوا». همع الهوامع (١ / ٢٦٨ - ٢٦٩).

مَوْصُولُ الأَحْرُفِ (انْ) و(أنَّ) (كَيْ) و(ما) وَ(اللَّذْ) و(لَوْ) ستٌّ أَتَتْ فلْتَعْلَمَا[1]

أقسام الفاعل:

ش: وهو -أي: الفاعل- على قسمَيْنِ: ظاهرٍ ومُضْمَرٍ، فالظاهرُ أقسامٌ ثمانيةٌ: الأوَّلُ: الاسمُ المفرَدُ المقابلُ للتثنيةِ والجمعِ، نحو: (جاء زيدٌ)، فـ(جاء) فعلٌ ماضٍ و(زيد) فاعلٌ، والثاني: مثنَّى المذكَّرِ نحو: (جاء الزيدان)، فـ(الزيدان) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الألفُ، والثالثُ: جمعُ المذكَّرِ السالمُ -برفْعِ (السالمُ) صفةً لـ(جمعُ)- نحو: (جاء الزيدون) فـ(الزيدون) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ، والرابعُ: جمعُ التكسيرِ للمذكَّرِ نحو: (جاء الرجالُ) فـ(الرجال) جمعُ رجل، والخامسُ: المُفْرَدُ المؤنَّثُ نحو: (جاءتْ هندٌ) فـ(هندٌ) فاعلٌ مؤنَّثٌ لدخولِ التاءِ في فعلِها، والسادسُ: مثنَّى المؤنثِ نحو: (جاءتِ الهندان) فـ(الهندان) مُثَنَّى مؤنَّثٍ لدخولِ التاءِ في فعلِهما، والسابعُ: جمعُ المؤنَّثِ السالمُ منَ التَّغَيُّرِ، نحو: (جاءتِ الهنداتُ)، والثامن: جمعُ التكسيرِ للمؤنَّثِ نحو: (جاءتِ الهنودُ) فـ(الهنود) جمع هند. فإن قيل: (الزيدان، والزيدون، والهندان، والهندات، والزيود، والهنود) مفرداتُها أعلامٌ، والعَلَمُ يدُلُّ على الوحدةِ، فإذا زِيدَ عليه ما يدلُّ على التثنية أو الجمعِ دلَّ على التعدُّدِ، والوحدةُ والتعَدُّدُ متضادَّان؟ قلتُ: إذا أُريد تثنيَةُ العَلَمِ أو جمعُه قُصِدَ تنكيرُه، ثم يُثَنَّى، ويُجمَعُ[2]؛ بدليلِ جوازِ دخولِ ألْ عليه عِوَضًا عمّا فاته من تعريفِ العَلَمِيَّةِ.

---

(١) يظهر أن هذا البيت منَ الرجز، وتقطيع صدره: (مَوْصُولُ لْحَـ) مستفعلن، (ـرُف انْ وأنْـ) مُتَفْعِلُن، بوصل همزة (أنْ)، (ـنَ كَيْ وما) مُتَفْعِلُنْ، وأمّا عجزُه فتقطيعُه: (واللَّذْ ولو) مستفعلن، (ستٌّ أَتَتْ) مستفعلن، (فَلْتُعْلَمَا) مستفعلن. والله تعالى أعلم.

(٢) لو قلت: (جاء زيدان)، و(جاء زيدون، وزيودٌ)، و(جاءت هندان)، و(جاءت هنداتٌ وهنودٌ)، فالمجيءُ مسنَدٌ إلى أشخاصٍ مجهولةٍ لا يُعرَف عنها إلا مجرَّدُ اسمِها، أمّا إذا أريد تعريفُه فلا بد من إدخال أل، فلْيُتامَّلْ.

ح: قوله: (**على قسمَيْن**)، أي: مشتملٍ عليهما مِن قَبيلِ اشتِمالِ الكُلِّيِّ على جزئيّاته، قوله: (**ظاهر**) المرادُ به: ما عدا المضمَرَ، فيشمل المبهَمَ، نحو: (**جاء هذا والذي**) ونحوهما.

قوله: (**أقسامٌ ثمانيةٌ**)؛ لأنه إمّا مفرَدٌ أو مُثَنّى، أو جمعُ سلامةٍ، أو جمعُ تكسيرٍ، وكلٌّ منها إمّا لِمُذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ، وتزيد هذه الأقسامُ بزيادة الاعتبار كَكَوْنِ الفعلِ ماضيًا: إلخ[1]، وكَوْنِ الاسمِ نكرةً أو معرفةً كما لا يخفى، وكلٌّ مِنَ الماضي والمُضَارِعِ يرفَعُ الظاهرَ ما عدا (**أَفْعَلَ**) في التعجُّبِ، و(**خلا، وعدا، وحاشا**) في الاستثناءِ، فإنها أفعالٌ ماضيةٌ لا ترفَعُ الظاهرَ، بل ترفع ضميرًا مستترًا فيها وجوبًا[2]، ويُسْتَثْنَى مِنَ المضارعِ (**لا يكون**) في الاستثناءِ فإنه لا يرفع الظاهرَ أيضًا، بل يرفع الضميرَ المستترَ وجوبًا، وأما فعلُ الأمرِ فلا يرفع إلا الضميرَ دائمًا[3].

قوله: (**المقابل للتثنية**) فيصدُقُ بالأسماءِ السِّتَّة فإنها هنا مِن قَبيلِ المفردِ، وإن كانت في بابِ الإعرابِ ليست مِن قبيلِه كما تقدَّمَ. قوله: (**صفةً لجمعٍ**) لأنه المقصودُ بالوصفِ بالسلامةِ.

قوله: (**فإنْ قيل**) هذا واردٌ على تثنيةِ العَلَمِ وجمعِه، ومُحَصَّلُ الإيرادِ أنّ العلَمَ يدلُّ على الوحدةِ، والمثَنَّى والجمعُ يَدُلّانِ على التعدُّدِ، وهما مُتَنافيَانِ، قيل: ولا وُرُودَ لهذا السؤالِ مِن أصلِه؛ لأنّ الدالَّ على الوحدةِ هو المفرَدُ وهو غيرُ المُثَنّى

---

(1) أي: ومضارعًا وأمرًا.

(2) فات المحشّيَ أن يذكر (**ليس**) في الاستثناء، فإنه فعلٌ ماضٍ لا يرفع إلا الضميرَ المستتر نحو: (**ما أنهرَ الدمَ وذُكر اسم الله فكُلْ ليس السِّنَّ والظفرَ**) أي: ليس المأكولُ السنَّ والظفرَ، بمعنى: إلا السِنَّ والظفرَ.

(3) بمعنى أن فعل الأمر لا يرفع اسمًا ظاهرًا على أنه فاعلٌ، ولا يمنع ذلك أن يرفع اسما ظاهرًا على أنه تابع للضمير المستترِ كرفع (**ربُّك**) بـ(**اذهب**) في قوله تعالى: ﴿**فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ**﴾ [المائدة: 24] عند بعض المعربين.

والجمعِ فلا تَنَافِيَ حينئذٍ؛ لأنّ شرطَه اتِّحادُ المَحَلِّ، والجِهَةُ هنا مُنفَكَّةٌ[١]، قوله: **(قلتُ)** أي: في الجوابِ، ومُحَصَّلُه أنّ العَلَمَ حين يُثَنَّى أو يجمَعُ تزولُ منه العَلَمِيّةُ التي هي التشخُّصُ، ويصيرُ من قَبِيلِ النكرةِ، فيدلُّ على الوحدةِ الشائعةِ المناسبةِ للتعدُّدِ، ونُوقِشَ هذا الجوابُ بأنّ الوحدةَ المعيَّنَةَ زالتْ بالتنكيرِ، وبقيَ الوحدةُ الشائعةُ في حالِ التنكيرِ، والوحدةُ مطلقًا تُنَافِي التعدُّدَ، فالحقُّ أنْ لا ورودَ للسؤالِ من أصلِه كما علمتَ.

قوله: **(بدليلِ جوازِ دخولِ أل عليه)** ما ذكره من جوازِ دخول أل عليه هو المشهورُ[٢]، ومُقَابِلُه ما حكاه الربيعُ[٣] أنّ منهم مَن لا يُدخِلُها عليه ويُبقيه على حالِه، فيقول: **(زيدان زيدون)**، قال أبو حيان: وهذا القولُ غريبٌ جدًّا[٤]. قوله: **(عوضًا)** حالٌ من **(دخول)** أي: حالَ كونِ الدخولِ عِوَضًا.. إلخ، أو مفعولٌ مطلقٌ، أو مفعولٌ لأجله، والمرادُ بتعريفِ العَلَمِيّةِ التعيينُ المستفادُ من الاسمِ حالةَ استعمالِه علَمًا.

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٤٤٣ – ٤٤٤)، وحاشية القليوبي (٢ / ٤٧٥).

(٢) يُستثنى من المثنى ما بقيت فيه علَمِيَّتُه بعد تثنيته نحو: **(جُمادَيْنِ)** علما للشهرين المعروفين، و**(رامَتَيْنِ)**، و**(أَبَانَيْنِ)** اسمَي جبلَين، فلا تدخل عليه **(أل)**، ومثلُه الجمعُ الباقي على علمِيَّتِه نحو: **(عرفات)**، و**(أذرِعات)** علَمَين على موضِعَين. ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٩٦٩)، وحاشية القليوبي (٢ / ٤٧٦).

(٣) في هذه العبارةِ تحريفٌ من المحشي، والصوابُ - كما في التذييل والتكميل **(حكاه صاحب البديع)** بدلاً من **(الربيع)**، وصاحب البديع هو محمد بن مسعود الغزني المتوفى ٤٢١ هـ، ينظر: كشف الظنون (١ / ٢٣٦).

(٤) قال أبو حيان: «وذكر صاحبُ البديع خلافًا في كيفية تثنية العَلَمِ وجمعِه، فقال: منهم مَن يُلحِقُه الألفَ واللامَ عوضًا عمّا سُلِبَه منَ التعريف، فيقول: **(الزيدان، والزيدون)**، وهم الأكثر، ومنهم مَن لا يُدخِلُهما عليه، ويُبقيه على حاله قبلَ التثنيةِ والجمعِ، فيقول: **(زيدان، وزيدون)**، وهذا القولُ الثاني غريبٌ جدًّا لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب». التذييل والتكميل (١ / ٢٢٦)، وينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٥٥٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٤٣٢)، وبتحقيق عبد العال سالم مكرم (١ / ١٤٢).

ش: والقسمُ الثاني الضميرُ، وهو ما دلَّ على متكلِّمٍ، أو مخاطَبٍ، أو غائبٍ، وهو اثنا عشَرَ نوعًا، اثنانِ للمتكلِّم: (أكرَمْتُ، أكرَمْنا) بسكونِ الميم، وخمسةٌ لمخاطَبٍ: (أكرمْتَ) بفتح التاءِ للمذكَّرِ، (أكرمْتِ) بكسرها للمؤنَّثة، (أكرَمْتُما) للمُثَّنى مطلقا مذكَّرًا كان أو مؤنَّثا، (أكرمْتم) لجمعِ الذكور، (أكرمْتُنَّ) لجمعِ الإناث، والتاءُ في الجميع هي الفاعلُ، وهي اسمٌ مبنيٌّ محلُّه رفعٌ لا يظهَرُ فيه إعرابٌ، والحروفُ اللاحقةُ لها لا مَدْخَلَ لها في الفاعليّة، وخمسةٌ للغائب: (أكْرَمَ) ففي (أكْرَمَ) ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: هو، (أكْرَمَتْ) بسكون التاءِ، ففي (أكرمتْ) ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: هي، (أكْرمَا، أكْرمُوا، أكْرِمْنَ)، فالألفُ، والواوُ، والنونُ هي الفاعلُ، مَحَلُّها رفعٌ لا يظهر فيه إعرابٌ.

ح: قوله: (**وهو ما دلَّ على متكلِّمٍ...**) إلخ المرادُ الدلالةُ بحسبِ الوضعِ فخرج ما دلَّ على ما ذُكِر لا بالوضعِ نحو: (**زيد**) في: (**زيد يقوم**)، إذا كان المتكلِّمُ اسمُه زيدٌ، ونحوُ قولِك لِمَن اسمُه زيدٌ: (**يا زيدُ افعلْ كذا**) وقولِك لزيدٍ الغائب: (**زيدٌ فعل كذا**) فإنّ الدلالةَ هنا على المعاني الثلاثةِ لا بالوضعِ، بل بالعَرْضِ[1]؛ لأنّ الأسماءَ الظاهرةَ كلَّها مِن قَبِيلِ الغيبةِ لكنّ الضميرَ الغائبَ[2] مسبوقٌ بتقديمِ المرجع بخلافِها هي.

قوله: (**أو مخاطَب**) أي: شخص يُوَجَّهُ إليه الخطابُ، ولو مفروضَ الوجودِ بتنزيلِ المعدومِ منزلةَ الموجودِ.

---

(١) معنى هذا أنّ الضمائرَ وُضِعَتْ للدلالة على المتكلم عند التكلُّم، وعلى المخاطب عند الخطاب، وعلى الغائب عند الحديث عنه، بخلاف الأسماءِ الظاهرةِ والمبهمة فإنها وُضِعَت للدلالة على مسمّياتها مطلقًا، سواء أكان متكلمًا أم كان مخاطبًا، أم كان غائبًا، ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢ / ١١٢-١١٣).

(٢) قوله: (**لكن الضميرَ الغائبَ**) هكذا ورد في جميع النسخ، والصحيح أن يقال: (**لكن ضمير الغائبِ**) بالتركيب الإضافي، لا بالتركيب الوصفي؛ لأنّ الضمير في ذاته لا يتصف بالغيبة، وإنما الغائب مرجعُه ومفسرُه، ولعل ذلك من تحريف النساخ.

قوله: (**أكرمْنا بسكون الميم**) وهي مشتركَةٌ بينَ مثَنَّى المتكلِّمِ وجمعِه مذكَّرًا أو مؤنثًا، وقد تُستَعْمَلُ في المتكلِّمِ المعظِّمِ نفسَه إلحاقًا له بالجماعةِ، والتمييزُ في كلٍّ ذلك مرجعُه القرائنُ، والضميرُ هو صيغة (**نا**) برمَّتِها كما يُعلَمُ ذلك من كلامِ الرضيِّ(١)، وإنما قُيِّدَ بسكونِ الميمِ لأجلِ أنْ تكونَ لفظةُ (**نا**) فاعلاً بخلافِ ما إذا فُتِحَتِ الميمُ، فإنها تكون مفعولاً(٢)، وتُستَعْمَلُ (**نا**) مجرورةً نحو: (**الْطُفْ بنا**)، وليس في الضمائرِ ما يصلحُ للثلاثةِ إلا هي، ولذلك قال ابن مالك:

للرَّفْعِ والنَّصبِ وجرٌّ (نا) صَلَحْ كاعرِفْ بنا، فإنَّنا نِلْنا المِنَحْ(٣)

قوله: (**أكرمْتُما**) زِيدتِ الميمُ هنا لئلا يلتبسَ بالمفردِ المخاطبِ عند إشباعِ الفتحةِ للإطلاقِ(٤).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢ / ١٢١).

(٢) إذا اتَّصَلَ الفعلُ الماضي بضميرِ (**نا**) فهو يحتمِلُ أنْ يكونَ مرفوعا على أنه فاعلٌ أو نائبُه، ويحتمِلُ أن يكونَ منصوبًا على أنه مفعولٌ به، فإذا كان الفعلُ غيرَ معتلٍّ بالألفِ وسُكِّنَتْ لامُه فالضميرُ فاعلٌ مع المبنيِّ للمعلوم نحو: (**أكْرَمْنا، وضَرَبْنا، ورَضِينا**)، ونائبُ فاعلٍ مع المبني للمجهول نحو: (**أُكْرِمْنا، وضُرِبْنا**)، وإذا كان الفعلُ معتلًّا بالألفِ فردُّ الألفِ إلى أصلِها يدل على أنّ الضميرَ فاعلٌ مع المبني للمعلوم نحو: (**دَعَونا، وهَدَينا**)، ونائبُ الفاعل مع المبني للمجهولِ نحو: (**دُعِينا وهُدِينا**)، والياءُ في (**دُعِينا**) منقلبةٌ عن الواوِ لانكسارِ ما قبلها، وأما إبقاءُ الألفِ فيدلُّ على أنّ الضميرَ مفعولٌ به، نحو: (**دعانا الرسول إلى الإسلام**)، و(**هدانا اللهُ إلى الإسلام**).

(٣) ينظر: الخلاصة الألفية لابن مالك (ص: ٤).

(٤) قال الرضي: «وزادوا الميمَ قبلَ ألفِ المثنَّى في (**تُمَا**)، وقبل واوِ الجمعِ في (**تُمُوا**) لئلّا يلتبس المثنَّى بالمخاطب إذا أُشْبِعَتْ فتحتُه للإطلاقِ، والجمعُ بالمتكلمِ المُشبَعِ ضمَّتُه، كان أولى الحروفِ بالزيادةِ الميمُ؛ لأنّ حروفَ العلةِ مستقلَّةٌ قبلَ الألفِ والواو، والميمَ أقربُ الحروفِ الصحيحةِ إلى حروفِ العلةِ لغُنَّتِها، ولكونِها من مخرجِ الواوِ، أي: الشفوية؛ ولذلك ضُمَّ ما قبلَها كما يُضَمُّ ما قبل الواو». شرح الرضي على الكافية (٢ / ١٢٣).

ولا يظهر لي التعليلُ المرتبطُ بضمير المثنّى المخاطب؛ لأنّ تاءَ الضميرِ في (**أكرمتُما**) مضمومةٌ، وتاءُ المخاطب المفرد (**أكرمتَ**) مفتوحة، فإذا أُشبعت الفتحةُ نتج منه الألف، ولا يظهر لي أيُّ التباسٍ بينهما، ولعل في العبارة بعض التصحيف، والله أعلم.

قوله: (أكرمتُنَّ) قال بعضُ الصرفيين: إنما شدَّدوا نونَ (ضَربْتُنَّ)؛ لأنّ أصلَه (ضربتُنَ) بالتخفيف فأُرِيدَ أنْ يكونَ ما قبلَ النونِ ساكنًا ليكونَ مطّرِدًا بجميع نوناتِ النساءِ في سكونِ ما قبلَ النونِ ولا يُمْكِنُ إسكانُ ما قبلَ النونِ، وهي تاءُ المخاطبة؛ لأنه لو سُكِّنَ لاجتمعَ ساكنان ولا يُمْكِنُ حذفُها؛ لأنها علامةٌ، والعلامةُ لا تُحْذَفُ إذا لم تُوجَدْ علامةٌ أخرى، فلمّا لم يمكِنْ إسكانُ ما قبلَ النونِ، زادوا النونَ، وأَدْغَمُوها في الأخرى لاجْتِماعِ الحرفَين المتجانِسَين كذا في شرح المَرَاحِ، ومثلُه يقال: في (أكرمتنَّ)(١). قوله: (مَحَلُّه رفعٌ)، أي: ذو رفعٍ، أو هو نفسُ الرفعِ على سبيلِ المبالغةِ.

قوله: (فالألفُ والواوُ والنونُ هي الفاعلُ) ولا تكون هذه الثلاثةُ إلا في مَحَلِّ رفعٍ، وقد تكون الألفُ في محلِّ جرٍّ بالإضافة، وذلك فيما إذا قُلبَتْ ياءُ المتكلمِ ألفًا في النداء، نحو: ﴿يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾(٢) فإنّ أصلَها: أسفِي، قُلبَتِ الياءُ ألفًا، وليست لنا ألفٌ في محلِّ جرٍّ إلا هذه، وقد أَلْغَزْتُ في ذلك فقلتُ:

بَيِّنْ لنا يا إمامَ النحوِ ما ألِفٌ ... مَحَلُّها الجرُّ جُرَّتْ بالمضافِ لَهَا(٣)

---

(١) جاء النصُّ بتمامه في مراح في التصريف (ص: ٧٠ - ٧١): «وشُدِّد نونُ (ضَرَبْتُنَّ) دون (ضَرَبْنَ)؛ لأن أصلَه: (ضَرَبْتُمْنَ)، فأُدْغِمَ الميمُ في النونِ؛ لقربِ الميمِ منَ النونِ؛ ومن ثَمَّ تُبْدَلِ الميمُ منَ النونِ في (عَمْبر)، أصله: (عَنْبر)، وقيل: أصلُه: (ضَرَبْتَن) فأُرِيدَ أنْ يكونَ ما قبلَ النونِ ساكنًا؛ لِيَطَّرِدَ بجميعِ نوناتِ النساء، ولا يُمكنُ إسكانُ تاءِ المخاطَبة لاجتماعِ الساكنَين، ولا يُمكن حذفُها؛ لأنها علامةٌ، والعلامةُ لا تُحْذَفُ، فأُدْخِلَ النونُ لقربِ النونِ منَ النون، ثم أُدْغِمَ النونُ في النونِ». وينظر: شرح مراح الأرواح لشمس الدين ديكنقوز (ص: ٤٣ -٤٤).

(٢) (يوسف:٨٤).

(٣) وقد أجبتُ عن هذا اللغزِ، فقلتُ:

فذاكَ (يا أسَفَا) عندَ النداءِ إذا ... يا النَّفْسِ قَدْ أُبْدِلَت ألفًا أيا وَلَهَا

وذهب المازنيُّ إلى أنّ الفاعلَ في: (**أَكْرِمَا، وأَكْرِمُوا، وأَكْرِمْنَ**) ضميرٌ مستترٌ، وأنّ الألفَ والواوَ والنونَ علاماتٌ كتاءِ التأنيثِ، ووافقَه الأخفشُ في الواوِ [1] دون الألفِ والنونِ [2].

●●●

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٢٣ - ١٢٤)، وشرح الرضي على الكافية (٢ / ١٢٦ -١٢٧)، وارتشاف الضرب (٢ / ٩١٤)، والجنى الداني (ص: ١٧٣)، ومغني اللبيب (١ / ٣٩٧، ٤٢١، ٤٢٦)، تح: محيي الدين عبد العميد، وهمع الهوامع (١ / ١٩١).

(٢) قال السيوطيُّ: «...، وشبهةُ المازنيِّ أنّ الضميرَ لمّا استكنّ في (**فعل، وفعلَتْ**) استكنَّ في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرقِ كما جيء بالتاءِ في (**فعلت**) للفرقِ، وشبهةُ الأخفشِ أنّ فاعلَ المضارعِ المفرد لا يبرز، بل يُفرَّقُ بين المذكر والمؤنث بالتاء أوّلَ الفعلِ في الغيبة، ولمّا كان الخطابُ بالتاءِ في الحالتين احتيجَ إلى الفرقِ، فجُعلَت الياءُ علامةَ للمؤنَّث، ورُدَّ بأنها لو كانت حروفًا لسُكِّنَت النونُ، ولم يُسَكَّنْ آخرُ الفعلِ، ولثبتتِ الياءُ في التثنيةِ كتاءِ التأنيثِ، وبأنّ علامةَ التأنيثِ لم تلحق آخرَ المضارعِ في موضعٍ». همع الهوامع (١ / ١٩١).

باب نائب الفاعل

ح: قال الشيخُ أبو حيّان: لم أرَ هذه الترجمةَ لغيرِ ابنِ مالكٍ، والمعروفُ: (**باب المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه**) ولا مُشَاحةَ في الاصطِلاح اهـ(١).

قيل: وجهُ العدولِ أنّ التعبيرَ بـ (**المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه**) فيه قصورٌ؛ لأنه لا يشملُ ما إذا كان نائبُ الفاعلِ غيرَ مفعولٍ به، كأنْ كان جارًّا ومجرورًا نحو: (**ضُرِبَ في الدار**) أو ظرفًا نحو: (**ضُرِبَ عندك**)، ولأنه يصدق على المفعولِ الثاني مِن نحو: (**أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا**) أنه مفعولُ فعلٍ لم يُسَمَّ فاعلُه، وأُجِيبَ عن الأولِ بأنّ الفعلَ عند القدماءِ المُعَبِّرين بهذه العبارةِ إذا أُسْنِدَ لغيرِ المفعولِ به لا يكون إسنادُه حقيقيًّا؛ لأنه على خلافِ الأصلِ، ولهذا لا ينوبُ غيرُه مع وجودِه عند جمهور البصريين؛ لأنه شريكُ الفاعلِ، وعن الثاني بأنّ الكلامَ في المرفوعاتِ، والمفعولُ الثاني لـ (**أُعْطِيَ**) منصوبٌ(٢).

ثم إنّ جَعْلَ المفعولِ نائبًا عن الفاعلِ نَظَرًا إلى أنّ الأصلَ أنْ يُبْنَى العاملُ للفاعلِ، وإلا فبعدَ بناءِ العاملِ للمجهولِ حقُّه أن يُسْنَدَ للمفعولِ أصالةً.

تعريف نائب الفاعل:

ش: البابُ الثاني مِنَ المرفوعاتِ بابُ نائبِ الفاعلِ، ونائبُ الفاعلِ: هو كلُّ اسمٍ حُذِفَ فاعلُه لِغَرَضٍ مِنَ الأغراضِ، وأُقِيمَ هو -أي: نائبُ الفاعل- مُقامَه- أي: مقامَ فاعله -وغُيِّرَ عاملُه إلى صيغةِ (فُعِل) بضمِّ أوّلِه وكسرِ ثانيه في الماضي أو (يُفْعَل) بضمِّ أوّلِه، وفتحِ ما قبلَ آخرِه في المضارِعِ، أو إلى صِيغَةِ (مَفْعُول) في الاسمِ.

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٥).
(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٤٥٥)، وحاشية القليوبي (٢ / ٤٧٩).

ح: قوله: (**حُذِفَ فاعلُه**)، أي: تُرِكَ، ولم يُقْصَدْ، والمرادُ: فاعلُ فعلِه، وإنما أُضِيفَ الفاعلُ للمفعولِ لِمُلابسةِ كونه فاعلاً لفعلٍ تعلَّقَ بذلك المفعولِ، ثم المرادُ بالفاعلِ الفاعلُ النحويُّ، لا المُوجِدُ للفعلِ حقيقةً، فلا يَرِدُ أن التعريفَ يشملُ نحوَ: (**أنبتَ الربيعُ البقلَ**) فإنّ الفاعلَ الحقيقيَّ ليس مذكوراً، و(**البقلَ**) لا يقال له: نائبُ فاعلٍ.

قوله: (**لغَرَضٍ**) أي: لفظيٍّ أو معنويٍّ [(١)]، فالأولُ: الإيجازُ نحو: ﴿**وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ**﴾[(٢)]، ومُوافقةُ المسبوقِ السابقَ كقولِ بعضِ الفصحاءِ: (**مَن طابت سَرِيرَتُه حُمِدَتْ سِيرتُه**)، وإصلاحُ النظمِ كقول بعضِهم:

٤٣- ومـا المالُ والأَهْلُونَ إلا ودائِعُ ... ولا بدَّ يومًـا أنْ تُـرَدَّ الودائعُ [(٣)]

والثاني: العِلْمُ [(٤)] به نحو: ﴿**وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا**﴾[(٥)]، والجهلُ به نحو: (**ضُرِبَ زيدٌ**) إذا لم يُعْرَفْ مَن ضَرَبَهُ، وأنْ لا يَتَعَلَّقَ مرادُ المتكلِّمِ بتعيينه نحو: ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ**﴾[(٦)]، وتعظيمُ الفاعلِ بصوْنِ اسمه عن مقارَنَةِ اسمِ المفعولِ كقولِه - عليه الصلاة والسلام -: (**مَن بُلِيَ منكم بهذه**

---

(١) شذّ ابن الضائع في المسألة، فقال: «قولُهم: (**يُحذَفُ الفاعلُ لكذا وكذا**) هذيانٌ من القول، وما ارتكبه المتأخرون في ذلك نازحٌ عن الحق جملةً، ولا فرقَ بين طلب العلة لذلك، وطلب العلة في (**لِمَ بُنِيَ الفعلُ للفاعلِ**)، ولا فرقَ بين السؤال: لِمَ لَم يُذكَرِ الفاعلُ، وبين السؤالِ لِمَ لَم يُذكَرِ الظرفُ، أو لِمَ لم يُذكرِ الزمانُ، أو شبيه ذلك». التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٧).

(٢) (الحج: ٦٠).

(٣) بيتٌ منَ الطويلِ للبيد بن ربيعة العامري في رثاء أخيه أربد، والشاهدُ (**أن تُردَّ الودائعُ**)، والأصلُ: أنْ يرُدَّ الناسُ الودائعَ، ولو جيء بالأصلِ لاختلَّ النظمُ، واختلفت حركةُ الروي. ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة (ص: ٨٩).

(٤) في ص (**الثاني: في العلم به**)، وحذف (**في**) أقرب إلى الصواب كما في بقية النسخ.

(٥) (النساء: ٢٨).

(٦) (النساء: ٨٦).

القاذورات) (١)، أو تعظيمُ المفعولِ بصَوْنِ اسمِه عن مقارَنةِ الفاعلِ نحو: **(طُعِنَ عُمَرُ)**، والسترُ على الفاعلِ خوفًا منه أو عليه (٢)، وهذه الأغراضُ إنما تخصُّ علماءَ المعاني لأنهم هم الباحثون عنها (٣).

قوله: **(أي: نائب الفاعل)** إرجاعُ الضميرِ لنائب الفاعلِ يَلزمُه الدَّوْرُ، فيُفْسِدُ التعريفَ، فالصَّوَابُ عودُ الضميرِ على الاسمِ الذي حُذِفَ فاعلُه ليسلمَ مِن ذلكِ، ومِن تشتيتِ الضمائرِ، ولأنه المحدَّثُ عنه.

قوله: **(مُقَامَهُ)** بضمِّ أوّلِه مأخوذٌ مِن: **(أقام)**، أي: جُعِلَ ذلك الاسمُ مكانَ الفاعلِ فلَحِقَتْه الأحكامُ المختصّةُ به، وخرج بهذا القَيْدِ المفعولُ الثاني في نحو: **(أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا)**، فإنه لم يُقَمْ مُقامَ الفاعلِ، بل الذي أُقِيمَ مُقامَه هو المفعولُ الأولُ فهو نائبُ الفاعلِ.

قوله: **(وغُيِّرَ عامِلُه)** هذا ليس مِنَ التعريفِ، وفيه إشارةٌ إلى أنّ الأصلَ إسنادُ العاملِ للفاعلِ، عُدِلَ عنه، وأُسْنِدَ إلى غيرِه على خلافِ الأصلِ وهو مذهبُ

---

(١) هذه روايةٌ لا تكاد تُعرَفُ إلا في كتب النحو كشرح التسهيل (٢ / ١٢٦) والتذييل والتكميل (٦ / ٢٢٦)، وأخرجه الإمام مالك في الموطأ بلفظ **(من ابتُلِيَ منكم بهذه القاذورات فلْيستتر)** – كتاب الحدود – باب – رقم (١٦٠٤).

(٢) نظم الإمامُ أبو حيان أهمَّ أغراضِ حذف الفاعل وإقامة المفعولِ مُقامَه بقوله:

وحذفُه للخَوْفِ والإيهامِ	**والوزنِ والتحقيرِ، والإعظامِ**
والعِلْمِ، والجهلِ، والاختصارِ	**والسَّجْعِ، والوِفاقِ، والإيثارِ**

ينظر: التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٦)، وارتشاف الضرب (٢ / ١٣٢٥).

(٣) تخصيص البحث عن المعاني بعلم المعاني الذي هو من فروع علم البلاغة الثلاثة، لا يُعرَف إلا عند النحاة المتأخرين، وأما عند المتقدمين فالنحو لا ينفك عن المعنى على الإطلاق، وكتابُ سيبويه خيرُ شاهدٍ على ذلك، بل حتى عند المتأخرين لا ينبغي إبعادُ علم النحو عن المعنى، بل هو مرتبطٌ به، ولا يختص بالبلاغة إلا المعاني الثانويّةُ التي تختلف بعضَ الشيء عن المعاني النحويةِ.

البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن إسنادَ العاملِ لغيرِ الفاعلِ صورةٌ أصليّةٌ(١).

كيفية بناء العامل للمفعول:

ش: فإنْ كان عاملُه فعلاً ماضيًا ضُمَّ أوّلُه، وكُسِر ما قبلَ آخرِه، تحقيقًا نحو: (ضُرِبَ زيدٌ)، والأصلُ: ضرَبَ عمرو زيدًا، فحُذِف الفاعلُ، - وهو عمرو - وأُقيمَ المفعولُ -وهو زيد- مُقامَ الفاعلِ، فصار مرفوعًا بعدَ أنْ كان منصوبًا، وعمدةً بعد أنْ كان فضلةً، ومتَّصِلاً بالفعلِ بعد أنْ كان منفَصلا عنه، وامتَنَعَ تقديمُه على الفعلِ بعد أنْ كان جائزَ التقديمِ عليه، وأُنِّث الفعلُ لتأنيثه إنْ كان مؤنَّثًا، وغُيِّر مع عامله عن صيغته الأصليَّةِ إلى (فُعِل) بضمٍّ أوَّله وكسرِ ما قبلَ آخرِه، أو تقديراً نحو: (كِيلَ الطَّعامُ)، والأصلُ: (كُيِلَ)، بضمٍّ الكاف وكسرِ الياء، فاستُثقلت الكسرةُ على الياءِ فنُقلتْ منها إلى الكافِ، فصار: (كِيْلَ)، بكسرِ الكاف وسكونِ الياء، فكسرُ الياءِ مقدَّرٌ، و(شُدَّ الحزَامُ)، والأصلُ: (شُدِدَ)، فأُدغم أحدُ المِثْلَيْن في الآخرِ، فكسْرُ أوَّلِهما مقدَّرٌ، وإنْ كان عاملُه مضارِعًا ضُمَّ أوَّلُه، وفُتِح ما قبلَ آخرِه تحقيقًا، نحو: يُضرَبُ زيدٌ)، فـ(يُضرَبُ) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعولِ، و(زيدٌ) نائبُ الفاعلِ، ار تقديراً نحو: (يُباعُ العَبْدُ)، والأصلُ: يُبْيَعُ، بضمٍّ أوَّله وفتحِ ما قبلَ آخرِه، نُقلَتْ فتحةُ الياءِ إلى ما قبلَها فقُلِبَت الياءُ ألفًا لتحرُّكِها الأصليِّ وانفتاحِ ما قبلها بعدَ النقلِ، ففتحُ الياءِ مقدَّرٌ، و(يُشَدُّ الحَبْلُ)، والأصلُ: يُشْدَدُ الحَبْلُ بدالَيْنِ، أُدغم أحدُ المِثْلَين في الآخَرِ، ففتحُ أوَّلِهما مقدَّرٌ(٢).

---

(١) نقل أبو حيان الخلافَ في أصالة المبني للمجهول، فقال: «ذهب الكوفيون والمبرِّدُ، وابنُ الطراوة إلى أنّ صيغةَ الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ أصلٌ غيرُ مغيَّرٍ من صيغة الفاعلِ، ونسب ابنُ الطراوة هذا المذهبَ إلى س، وذهب جمهورُ البصريين إلى أنه ليس بأصلٍ، وأنه مغيَّرٌ من فعلِ الفاعلِ، وهذا الخلافُ لا يجدي كبيرَ فائدةٍ». التذييل والتكميل (٦ / ٢٧٦)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٣٤٠).

(٢) إذا كان الفعلُ المضارعُ على وزن (فاعَلَ) من المصعف الثلاثي التبسَتْ صيغةُ البناء للمفعول وصيغةُ البناء للفاعل، فإذا قيل: (يُضارُّ الغريبُ)، فالمضارعُ يحتمل الوجهَين، والمرفوعُ به يُعربُ نائبَ فاعلٍ إذا قُدِّر فتحُ ما قبلَ آخرِه، بأن يكون الأصلُ: (يُضارَر)، ويعربُ فاعلا إذا قدِّر=

وإنْ كان عاملُه اسمَ فاعلٍ جيء به على صيغةِ اسمِ المفعول [1] **تحقيقًا نحو: (مضروبٌ زيدٌ)، فـ (مضروبٌ) اسم مفعول، و(زيد) نائبُ فاعلٍ، والأصل: ضاربٌ عمرو زيدًا، فحُذف الفاعلُ، وحُوِّلَتْ صيغةُ اسمِ الفاعل إلى صيغةِ اسمِ المفعول، أو تقديرًا نحو: (قتيلٌ عمرو) فـ (قتيلٌ) بمعنى: مقتول، وعمرو نائبُ الفاعلِ، فصيغةُ مفعولٍ مقدرةٌ.**

ح: قوله: (**إلى صيغةِ فُعِلَ**) أي: ونظائرِه وكذا يقال: في (**يُفعَل**) ليعمَّ الفاعلَ الخماسيَّ والرباعيَّ والسداسيَّ، وإنما اقتصَرَ على الثلاثيِّ المجرَّد لكونه أصلاً للرباعيِّ والمزيدِ فيه. قوله: (**أو إلى صيغةِ مفعولٍ**)، أي: ونحوها كـ (**مُكْرَم**)، و(**مُخْتَار**)، فتقول: (**مُكْرَمٌ زيدٌ**)، و(**مُخْتَارٌ عمرٌو**)، و(**مُسْتَخْرَجٌ المالٌ**)[2] فإنّ اسمَ المفعول مِنَ الفعلِ الثلاثيِّ كـ (**ضُرِبَ**) على وزنِ (**مفعول**)، وأمّا مِنَ الرباعيِّ فهو على وزن: (**مُفْعَل**) بضمِّ الميمِ وفتحِ العين، فإنْ كان اسمَ فاعلٍ كُسِرَتِ العينُ كما قال في الخلاصةِ:

= كسرُ ما قبل آخره بأن يكون الأصلُ: (**يُضارِرُ**)، وعليه اختُلف في نوع المضارعِ وإعراب المرفوع به في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ**﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وينظر تفصيلُ ذلك وما يتعلّق به من المعنى الفقهي في كتابي مرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء (٢ / ٦٠٦ – ٦١٩).

(١) اسم المفعول: اسمٌ يدل على الحدث بمادته اللغويةِ وعلى ما وقع عليه الحدَثُ بصيغته الصرفيّة، ويكون على (**مفعول**) من الفعلِ الثلاثي بزيادةِ ميمٍ مفتوحةٍ على صيغةِ الماضي، وتسكين الفاء، وضم العين، وزيادة واوٍ بين العين واللام كـ (**نصر – منصور**)، ومن غير الثلاثيِّ على وزن المضارعِ المبنيِّ للمجهول بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومًا كـ(**يُدَحْرَجُ – مُدَحْرَج**)، و(**يُكَاتَب – مُكاتَب**)، و(**يُجْتَمَع – مُجْتَمَع، ويُسْتَغْفَر – مُسْتَغْفَر**).

(٢) هذه الأمثلةُ التي أوردها لا تصلح؛ لعدمِ اعتمادِ اسمِ المفعولِ فيها على ما يَعْتَمِدُ الوصفُ عليه مِن نفيٍ واستفهامٍ وغيرهما ممّا يجب اعتمادُ الوصفِ عليه، فاسمُ المفعولِ فيها خبرٌ مقدَّمٌ، والمرفوعُ بعدها مبتدأ مؤخَّرٌ، ونائبُ الفاعلِ فيهما ضميرٌ مستترٌ في اسمي المفعول، فلا بد حينئذ من زيادة همزة الاستفهام نحو: (**أمُكْرَمٌ زيدٌ**) إلا إذا كان المحشّي على المذهب الكوفيِّ المرجوحِ من جواز عدم الاعتماد كما سيأتي في كلامه.

وإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ (الْمُنْتَظَرْ)(١)

و(مُخْتار) يصلح أنْ يكونَ اسمَ مفعولٍ، واسمَ فاعلٍ، فإنْ لاحظْتَ أن الياءَ مكسورةٌ في أصلِه، وهو: (مُخْتَيِر)، فهو اسمُ فاعلٍ، وإنْ لاحظْتَ أنها مفتوحةٌ فهو اسمُ مفعولٍ (٢)، وعلى كلٍّ يقال: تحرَّكَتِ الياءُ وانفتح ما قبلها، قُلِبَتْ ألفًا.

قوله: (وأُنِّثَ الفعلُ لِتأنيثِه) لم نَسْتَثْنِ المجرورَ المؤنَّثَ في نحو: (مُرَّ بهندٍ)؛ لأن نائبَ الفاعلِ مجموعُ الجارِّ والمجرورِ وهو غيرُ مؤنَّثٍ (٣).

قوله: (فكسرُ الياءِ مقدَّرٌ) ظاهرُه: أنّ قوله: (تحقيقًا أو تقديرًا) راجعٌ للكسرِ فقط، وليس كذلك، بل هو راجعٌ لضمِّ الأولِ أيضًا، فكان الأَولَى أن يقولَ: فكسرُ الياءِ وضمُّ الكافِ، نعم يجوز في نحوِ: (بِيع) الضمُّ التحقيقيُّ كما هو مشهورٌ، وأما قوله في المضارع: (تحقيقًا وتقديرًا) فهو تعميمٌ في الفتح فقط، وأما الضمُّ فمحقَّقٌ دائمًا، قوله: (إلى الكاف)، أي: بعد حذف حركتِها(٤).

---

(١) ينظر: الخلاصة الألفية (ص: ٣٠).

(٢) بمعنى: أن المرفوعَ بعد (مُختار) يصح أن يكون فاعلاً، ونائبَ فاعلٍ على حسب مراد المتكلم، ومثلُه المشتقُّ من (ضارَّ، وانقاد)، فـ(مضارٌّ، ومُنقاد) يحتمل أن يكون اسمَ فاعلٍ واسمَ مفعولٍ، ومنه (مضار) في قوله ﴿أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢].

(٣) هذا مذهب ابنِ مالك المبنيُّ على التلفيقِ بين مذهب جمهورِ البصريين من أن نائبَ الفاعل المجرورُ وحده مطلقًا، ومذهبِ الفراء من أنه حرفُ الجرِّ وحده إذا كان أصليًّا، والمجرورُ وحده إذا كان حرفُ الجرِّ زائدًا، والحاصلُ أنّ في تحديد نائبِ الفاعلِ في نحو: (غُضب عليهم) خمسةَ أقوال: الأول: أنه المجرورُ وحده مطلقا، وحرفُ الجر بمنزلة الزائد وإن كان أصليًّا، وهو ما عليه جمهورُ البصريين، والثاني: أنه حرفُ الجرِّ وحده إذا كان أصليًّا، والمجرورُ وحده إذا كان زائدًا، وهو ما عليه الفراء، والثالث: أنه الجار والمجرورُ معا مطلقًا، وهو ما عليه ابنُ مالك، والرابع: أنه المجرورُ وحده إن كان حرفُ الجر زائداً، وضميرٌ مستترٌ يعود على مصدر الفعل المبني للمجهول إن كان حرفُ الجر أصليًّا، وهو ما عليه ابن درستويه، والسهيلي والرندي، والخامس: أنه المجرورُ إن كان حرفُ الجر زائدا، وضميرٌ مستترٌ مبهمٌ يعود على ما يدل عليه الفعلُ من مصدر أو مكان أو زمان، وهو ما عليه الكسائي وهشام. ينظر: التذييل والتكميل (٦ / ٢٢٧ - ٢٣٢)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٣٣٦ - ١٣٣٧)، والتصريح (١ / ٤٢٢ -٤٢٣)، وهمع الهوامع (١ / ٥٢٢ - ٥٢٣).

(٤) ما بين القوسين زيادةٌ مقدمةٌ عن موضعِها في ط.

قوله: (**قتيلٌ عمرٌو**) بالتنوينِ في (**قتيل**) فهو مبتدأٌ، و(**عمرو**) نائبُ فاعلٍ سدَّ مَسَدَّ الخبرِ (١)، وقد جرى المصنفُ هنا على جوازِ وقوعِ الوصفِ مبتدأً مِن غيرِ اعتمادٍ كما أشار لذلك في الخلاصةِ بقوله:

..................، وقد يجوز نحوُ: فائزٌ أولو الرشدْ (٢)

فإنْ جرَيْنا على طريقةِ المانعين جُعِلَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا والمرفوعُ مبتدأً مؤخرًا، ويقال بمثل ذلك في: (**مضروبٌ زيدٌ**)، ثم إنّ مرادَ المصنف بالتقديرِ في قوله: (**قتيلٌ عمرٌو**) المعنى، أي: أنّ (**قتيل**) في معنى: (**مقتول**)، وأما التقديرُ في كلامه سابقًا فالمرادُ به الأصلُ (٣).

أقسام نائب الفاعل:

ش: ونائبُ الفاعلِ على قسمَيْنِ: ظاهرٍ كما مثلنا، ومُضْمَرٍ نحو: (أُكْرِمْتُ) بضمِّ التاءِ للمتكلِّمِ وحدَه، (أُكْرِمْنا) للمتكلِّمِ ومعه غيرُه أو المعظِّمِ نفسَه، (أُكْرِمْتَ) بفتحِ التاء للمخاطَبِ، (أُكرِمْتِ) بكسرِ التاءِ للمخاطَبَةِ المؤنَّثةِ، (أُكرِمْتُمَا) للمثنَّى المخاطَب مطلَقًا مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، (أُكْرِمْتم) لجمعِ الذكورِ، (أُكْرِمْتُنّ) لجمعِ الإناثِ، (أُكْرِمَ) للمفردِ المذكَّرِ الغائبِ، (أُكْرِمَتْ) بسكونِ التاءِ للمفردةِ الغائبةِ، (أُكْرِمَا) للمثنَّى الغائبِ، (أُكْرِمُوا) لجمعِ المذكَّرِ الغائبِ،

---

(١) هذا المثالُ من المصنف والمحشّي (**قتيلٌ عمرٌو**) غيرُ دقيقٍ؛ لأنّ مرفوعَ الوصفِ يحتمل أن يكون فاعلا سدّ مسدَّ الخبرِ على أنّ (**قتيل**) صفةٌ مشبهةٌ باسم الفاعلِ، أو صيغةُ مبالغةٍ كما يحتمل أن يكونَ نائبَ فاعلٍ على أنه صفةٌ مشبهةٌ باسمِ مفعولٍ، والأدقُّ أن يقول: (**أقتيلٌ سُعادُ؟**) بأنْ يكون مرفوعُ الوصفِ مؤنثًا، فيجب أن يكونَ نائبَ فاعلٍ سدّ مسدَّ الخبرِ؛ لأن (**فعيل**) بمعنى مفعول يستوي فيه المذكّرُ والمؤنَّثُ، فيقال: (**زيدٌ قتيلٌ**)، و(**وسُعادُ قتيلٌ**) بمعنى مقتول، وأمّا (**فعيل**) بمعنى: فاعل، فإنه يُفرَّق بالتاءِ، فيجب أن يقال: (**أقتيلةٌ سُعادُ؟**) بمعنى: قاتلة، فلْيُتأمَّلْ.

(٢) ينظر: الخلاصة الألفية (ص: ٨).

(٣) يظهر من هنا أنّ التقديرَ في كلام النحاةِ على نوعين: أحدهما: التقديرُ اللفظي، والآخر: التقدير المعنوي.

(أُكْرِمْنَ) لجمعِ المؤنَّثِ الغائبِ، والفعلُ في جميعِ هذه الأمثلةِ مضمومُ الأوَّلِ - وهو الهمزةُ - مكسورُ ما قبلَ الآخرِ، وهو الرَّاءُ، ويُقال في الجميعِ: فعلٌ ماضٍ مبنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، والضميرُ نائبُ الفاعلِ، وهو اسمٌ مبنِيٌّ لا يظهر فيه إعرابٌ.

ح: قوله: (**نحو: أُكْرِمْتُ**) إلى آخرِ الأمثلةِ قد حَذَفَ المصنِّفُ - رحمه الله - العاطفَ في هذه الأمثلةِ، وهو ليس بمقيسٍ، وأجاب الدمامينيُّ عن نحوِ ذلك بأنه أخبارٌ متعدِّدةٌ؛ لأنَّ قولَ المصنِّفِ مثلاً: (**أُكْرِمْتُ**) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ مع تقديرِ مضافٍ في المعطوفاتِ دلّ عليه ما قبله، والتقديرُ: وذلك نحوُ كذا فهي أخبارٌ متعددةٌ كلٌّ منها خبرٌ مستقلٌّ نحو: (**زيد قائمٌ وقاعدٌ**)، فيجوز العطفُ وتركُه قياسًا[1]، وأيضًا لما كان الغَرَضُ هنا مجرَّدَ التِّعدادِ ترك العاطفَ كما يتركه المُمْلِي على الكاتبِ، فيقول: (**دارٌ، كتابٌ، فرسٌ**)، من غير عطفٍ.

قوله: (**مبنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه**)، أي: مبنِيٌّ للإسنادِ لمفعولٍ لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: فاعلُ فعلِ ذلك المفعولِ، أي: لم يُذْكَرْ أصلاً، فالإضافةُ لأَدْنَى ملابسةٍ كما تقدم ذلك[2].

●●●

---

(١) يظهر من كلامِ المصنف أنّ الدمامينيَّ قد دافع عن الشيخ خالد الأزهري في عبارته، وهو بعيدٌ؛ لأن الدمامينيَّ متقدم عليه حيث توفي ٨٢٨ هـ، وولد الشخُ خالد ٨٣٨ هـ. ينظر: جواز حذف العاطف في مغني اللبيب (٢ / ٧٣٠)، تح: الشيخ محيي الدين عبد الحميد.

(٢) قرر الشيخ خالد الأزهري في كتابه (**موصل الطلاب**) تبعا لابن هشام أنّ هذه العبارةَ على خلاف الأولى، والأحسن أن يقال: (**مبني للمفعول**) لأنها أوجز، ولأنها لا تشمل مثل (**قلَّما**) مِنَ الأفعال التي لم يُسَمَّ فاعلُها. ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: ١٣١).

باب المبتدأ والخبر

ش: البابُ الثالثُ والرابعُ مِنَ المرفوعاتِ بابُ المبتدأ والخَبَرِ.

ح: جمعَهُما في بابٍ واحدٍ لتلازُمِهما غالبًا، وإلا فقد يكون المبتدأُ لا خبرَ له، بل له مرفوعٌ أغنَى عن الخبرِ (١)، كمرفوعِ الوصفِ في نحو: (**أقائم زيدٌ**)، و(**أمضروبٌ عمرٌو**) (٢)، ونحو: (**أقلُّ رجلٍ يقول ذلك**) (٣)، و(**بقرةٌ تكلَّمَتْ**)، فإنّ الجملةَ هنا في المثالين وصفٌ للنكرةِ الواقعةِ مبتدأً أغنتْ عن الخبرِ؛ لأنّ احتياجَ النكرة للوصفِ أشدُّ مِن احتياجِ المبتدأ للخبرِ، قال شيخنا: والذي يقبله الفهمُ أنّ الجملةَ فيما ذُكِر خبرٌ؛ لأنّ المقصودَ الحكمُ على البقرةِ بالكلامِ، والإخبارُ عنها بذلك، ومُسَوِّغُ الابتداءِ كونُ الخبرِ مِن خوارق العادات، ولو جُعِلَت الجملةُ صفةً

---

(١) ذهب بعضُ النحاة إلى أنّ هناك مبتدأ ليس له خبرٌ، ولا ما يسُدُّ مسدَّه، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا**﴾ [البقرة: ٢٣٤] عند بعضِ المعربين، وحاصلُه أنّ (**الذين**) مبتدأ، و(**يُتَوفَّون منكم، ويذرون أزواجًا**) جملةُ الصلةِ، والمعطوفُ عليها، وكلتاهما لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ، والذي يُمكن أن يكون خبرا هو جملة (**يتربصْن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً**)، ويمنع خبريَّتَه في المعنى أنّ المسندَ إليه هو الموصولُ الراجعُ إلى الأزواجِ، والمسنَدُ يرجع إلى النساءِ المتوفَّى عنهنّ أزواجُهنّ، كما يمنع ذلك في الصناعةِ خلوُّ جملةِ الخبرِ مِنَ رابط يعود على الموصولِ، والتحقيقُ أنّ (**الذين**) مضافٌ إلى المبتدأ في الأصلِ، والتقديرُ: وأزواجُ الذين يُتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربّصْن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً، فلْيُتأمَّلْ.

(٢) المرفوعُ في المثالين يحتمل أن يكون مبتدأ مخبَرًا عنه بالوصفِ المذكورِ قبله، كما يحتمل أن يسد مسدَّ الخبرِ، والمثال النصُّ (**أقائمٌ الزيدانِ**)، و(**أمضروبٌ العَمْرُونَ**)، فالمرفوعُ فيهما سدَّ مسدَّ الخبرِ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ مؤخراً.

(٣) «فإنّ (**أقَلُّ**) مبتدأٌ لا خبرَ له، ولا فاعلَ يسدُّ مسدَّ الخبرِ لا ثابتًا ولا محذوفًا؛ لأنهم أَجْرَوْه مُجْرَى: (**قلَّ رجُلٌ يقول ذلك**)، فجملةُ (**يقول**) نعتٌ لـ (**رجل**)» فرائد العقود العلوية (٢ / ٤٦٧).

لكان المعنى تخصيصَ البقرةِ بكونِها تكلَّمَتْ، فلا تتمُّ الفائدةُ؛ لأنه بمنزلةِ أن يقال: (البقرة المتكلمة) فلا يتم الحكمُ، ولم تحصلِ الفائدةُ (١).

تعريف المبتدأ والخبر:

ش: المبتدأ هو الاسمُ المرفوعُ المُجرَّدُ عن العواملِ اللفظيةِ غيرِ الزائدة للإسنادِ، فخرج الفاعلُ حقيقةً نحو: (قام زيدٌ)، والفاعلُ مجازًا نحو: (كان زيدٌ قائمًا)، لعدم التجرُّدِ؛ لأنّ عاملَهما لفظيٌّ، وهو الفعلُ، وخرجتِ الأعدادُ المسرودةُ، نحو: (واحد، اثنان، ثلاثة)، فإنها وإن جُرِّدَت عن العواملِ اللفظيةِ لا إسنادَ فيها، ودخل نحو: (بحَسَبِكَ درهمٌ)، فـ(حَسْبُك) مبتدأ، و(دِرْهَمٌ) خبرُه، ولا يَقْدَحُ في ذلك كونُه مجرورًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ؛ لأنّ الحرفَ الزائدَ وجودُه كلا وجودَ، والخبرُ هو الاسمُ المُسْنَدُ إلى المبتدأ، فخرج عاملُ الفاعلِ، فإنه مسندٌ إلى الفاعلِ لا إلى المبتدأ، ومثالُ المبتدأ والخبرِ: (زيدٌ قائمٌ) فـ(زيدٌ) مبتدأ؛ لأنه مجرَّدٌ عن العواملِ اللفظيَّةِ للإسنادِ، و(قائمٌ) خبرُه؛ لأنه مسندٌ إلى المبتدأ.

---

(١) الأقربُ هنا الأخذُ بمذهب الرضي من أنّ النكرةَ يصح الابتداءُ بها إذا أفادت دون أنْ تُقيَّد بالمسوغاتِ التي أحصاها النحاةُ، وهذا نص ما قال: «اعلم أنّ جمهورَ النحاة على أنه يجب كونُ المبتدأ معرفةً أو نكرةً فيها تخصيصٌ ما، قال المصنِّفُ: لأنه محكومٌ عليه، والحكمُ على الشيءِ لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلَّةُ تَطَّرِدُ في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريفَ ولا التخصيصَ، وأمّا قولُ المُصنِّف: إنّ الفاعلَ يختصُّ بالحكم المتقدِّمِ عليه فوهمٌ؛ لأنه إذا حصل تخصيصُه بالحكم فقط كان بغيرِ الحكمِ غيرَ مخصَّصٍ، فتكون قد حَكَمْتَ على الشيء قبلَ معرفته، وقد قال: إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وقال ابن الدهان – وما أحسن ما قال –: إذا حصلت الفائدة فأخبِر عن أيِ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرضَ منَ الكلام إفادةُ المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكمُ سواء تخصَّصَ المحكومُ عليه بشيءٍ أو لا، فضابطُ تجويزِ الإخبار عن المبتدأ، وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين شيءٌ واحدٌ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكومِ عليه». ينظر: شرح الرضي على الكافية (١ / ٢٥٨ – ٢٥٩).

ح: قوله: (**هو الاسم**) أي: الصريحُ أو المؤوَّلُ، فدخل نحوُ: ﴿ **وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾[1]، أي: صَومُكم خيرٌ لكمْ[2]، وقوله: (**المجرَّدُ**) أي: الخالي، و(**عن العوامل**) متعلِّقٌ به، و(**للإسناد**) متعلِّقٌ به أيضًا، واللامُ فيه للتعليلِ، أي: الذي أُتيَ به خاليًا مِنَ العواملِ اللفظيةِ لأجلِ إسنادِ غيرِه إليه، نحو: (**زيدٌ قائمٌ**) أو إسناده لغيرِه نحو: (**أقائمٌ الزيدانِ**) فدخل في قولِه: (**للإسناد**) المبتدأُ بقِسْمَيه، وهو ما له خبرٌ وما له مرفوعٌ أغنَى عن الخبرِ.

قوله: (**فخرج**) أي: بقيد (**المجرَّدِ**) ولم يخرجْ بالاسمِ الفعلُ والحرفُ؛ لأنّ الاسمَ بمنزلة الجنسِ، والجنسُ لا يُخْرَجُ به، وإنما يُخْرَجُ عنه، فهما ليسا داخلَين أصلاً حتى يُحْتَاجَ لإخراجِهما.

قوله: (**والفاعل مجازًا**)، أي: عن طريقِ الاستعارةِ التصريحية، لكن جعلَه مجازًا مبنيٌّ على طريقةِ الجمهورِ، أمّا سيبويه فإنه عنده فاعلٌ حقيقةً كما تقدم ذلك في باب الفاعلِ[3]، ودخل في الفاعلِ المجازيِّ نائبُ الفاعل نحو: (**ضُرِبَ زيدٌ**).

قوله: (**المسرودة**)، أي: المُتَتَابِعَة، قوله: (**لا إسنادَ فيها**) خبرٌ عن قوله: (**فإنها**)، وجملةُ قولِه: (**وإنْ تجرَّدَتْ**) حاليّةٌ، فإنْ أُضْمِرَ فيها إسنادٌ كان أَضْمَرَ مبتدأً أو خبرًا، كانت إمّا خبرًا أو مبتدأ فتدخُل، وعلى عدمِ الإضمارِ فاستعمالُ

---

(١) (البقرة: ١٨٤).

(٢) سألني أحدُ الإخوةِ عن سرِّ العدولِ عن المصدرِ الصريحِ إلى المؤوَّلِ في هذه الآيةِ الكريمة، فأجبتُه بقولي: سرُّ ذلك التنصيصُ على الإنشاءِ، والدلالةُ على تعلُّقِ الأمر بالمستقبلِ واستمرارِ حكم الآية إلى يوم القيامة، والإشارةُ إلى أنّ ما سلف مِنَ التفريط في أمر الصيامِ معفُوٌّ عنه؛ لكيلا يحزن المسلمُ على ما فاته مِنَ العَمَلِ بمضمونِ الآيةِ، ولو جيء بالمصدرِ الصريحِ، فقيل: (**وصومُكم خيرٌ لكم**)، لجاز أن تكونَ الجملةُ إخبارًا لا إنشاءً، وجاز أنْ تَتَضمَّنَ الجملةُ عتابا على ما سلف، وإيعادا بالمؤاخذةِ عليه؛ وذلك لأنّ الفعل المضارع المنصوبَ بـ(**أنْ**) يتعلق بالمستقبل، فلْيُتأمَّل فإنه مِن الدقائقِ التي لا أحسبني مسبوقاً إليها.

(٣) ينظر: (ص: ٤١٥).

(**اثنان**) بالألف في حالةِ السرد يكون مِن قبيلِ استعمالِ الشيءِ في أوّلِ أحوالِه وأشرفِها، وهو حالةُ الرفع لو تركَّبَتْ مع عاملِ الرفعِ.

قوله: (**ودخل**)، أي: بقيد (**غيرِ الزائدة**) الذي وقع قيدًا في القيد، فإن قيدَ القيدِ يكون للإدخالِ (١)، ومثلُ حرفِ الجرِّ الزائدِ حرفُ الجرِّ الشبيهِ بالزائدِ نحو: (**رُبَّ رجلٍ كريمٍ عندي**)، وقولِ الشاعر:

٤٤- **فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ** (٢)

فـ (**لعل**) حرفُ جرٍّ شبيهٌ بالزائدِ، و(**أبي**) مبتدأ مرفوعٌ بواوٍ مقدرةٍ منع مِن ظهورِها الياءُ التي جلبَها حرفُ الجرِّ الشبيهُ بالزائدِ المحذوفةُ لالتقاءِ الساكنَين، و(**المغوار**) مضافٌ إليه، و(**منك**) متعلقٌ بـ (**قريب**) الخبر، وقد كان الأَوْلَى للمصنفِ زيادةُ هذا القيدِ، ويُجَاب بأنه أراد بالزائدِ ما ليس أَصْلِيًّا، فيشمل الشبيهَ بالزائدِ.

---

(١) يتكوَّن التعريفُ مِن جنسٍ وفصلٍ، والجنسُ لإدخالِ الجزئياتِ التي تشتركُ مع المعرَّفِ في مفهومٍ واحدٍ، والفصلُ لإخراجِ غيرِ المعرَّفِ مِنَ الجزئياتِ التي تُشَارِكُه في الجنسِ، ويُسمَّى الفصلُ قيدًا، وقد يكونُ للقيدِ قيدٌ، وهو لإدخالِ ما يُتَوَهَّمُ خروجُه، وعليه فالجنسُ للإدخالِ، والقيدُ للإخراجِ، وقيدُ القيد للاستدراكِ بإدخالِ ما يُتَوَهَّمُ خروجُه، ومثالُ ذلك تعريفُ المبتدأ بأنه (**الاسمُ المرفوع المجرَّدُ مِنَ العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ للإسنادِ**)، فـ (**الاسم المرفوع**) جنسٌ يشمل جميعَ الأسماء المرفوعة، و(**المجرَّدُ من العوامل اللفظية**) قيد يُخرِج غيرَالمبتدأ من المرفوعاتِ، و(**غيرِ الزائدة**) قيدُ القيدِ يُدخل ما يُتوهّم خروجُه، وهو المبتدأ المجرورُ بحرف الجر الزائدِ، نحو: (**بحسَبِ ابنِ آدمَ لقيماتٌ يُقِمْنَ صُلْبَه**)، والأصل: حسبُ ابنِ آدمَ لقيماتٌ، فلْيُتأمَّل.

(٢) البيتُ من الطويل منسوب إلى كعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه شبيبٍ، و(**أخرى**) صفةٌ لمحذوف، والتقدير: دعوةً أخرى، و(**مغْوَار**) بمعنى: مقاتل، والشاهدُ استعمالُ (**لعل**) جارةً لما بعدها، وجرُّ المبتدأ بحرفِ جر شبيه بالزائد. ينظر: الأصمعيات (ص: ٩٥، ٩٩)، وشرح شواهد المغني (ص: ٦٩١)، والمقاصد النحوية (٣ / ١١٩٨ – ١١٩٩)، وخزانة الأدب (١٠ / ٤٢٦ – ٤٣٨).

قوله: (**بحسَبك درهمٌ**) [١] ومثلُه: (**نَاهِيك بزيدٍ**) بناءً على أنّ (**ناهيك**) خبرٌ و(**زيد**) مبتدأٌ، زِيدَتْ فيه الباءُ، فالمعنى: زيدٌ ناهيكَ عن طَلَبِك لغيرِه لما فيه مِنَ الكفايةِ، ويحتمل أنّ (**ناهيك**) مبتدأ و(**زيد**) خبرٌ [٢]، زِيدَتْ فيه الباءُ ومثلُه: (**نَاهِيك بي**) و(**ناهِيكَ بِهِ**).

قوله: (**فحسبك مبتدأ**) مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ منع مِن ظهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ، و(**درهمٌ**) خبرُه، ويحتمل العكسَ، وهو اختيارُ بعضِهم؛ لأنّ القصدَ الإِخبارُ عن الدرهمِ بأنه كافٍ، لا عن الكافي بأنه درهمٌ [٣].

قوله: (**والخبرُ هو الاسمُ**) أي: حقيقةً أو تأويلاً، فشمل ذلك الجملةَ الواقعةَ

---

(١) «ومِمّا يخفى على الطَّلَبَةِ إعرابُه نحوُ قولِك: (**خرجْتُ فإذا به قائمًا**)، وتقديرُه أنَ الباءَ زائدةٌ، والضميرُ مبتدأ، وأصلُه: (**فإذا هو قائما**)، ثمّ إن قلنا: بحرفِيَّةِ (**إذا**) الفُجائيَّةِ كما يقول الأخفشُ، أو بأنها ظرفيَّةٌ كما يقول الزجّاجُ، فالخبَرُ محذوفٌ، أي: فإذا هو موجودٌ أو حاضرٌ في هذه الحالةِ؛ لأنّ الحرفَ لا يُخبَرُ به ولا عنه، والزمانَ لا يُخبَرُ به عن أسماءِ الذواتِ، وإنما يُخبَرُ به عن المعاني، كقولك: (**العملُ اليومَ**)، و(**الجزاءُ غدًا**)، وإن قلنا: إنها ظرفُ مكانٍ -كما يقول المازنيّ- جاز أن يُجعَلَ خبرًا، كأنك قلت: (**وبالحضرةِ زيدٌ**)، وأن يُجعَلَ الخبَرُ محذوفًا، و(**إذا**) ظرفًا له كما يجب على القولَين السابقين، ولو قلت: (**خرجْتُ فإذا بالقتالِ**)، أو (**فإذا به**)، وكنَّيتَ بالضميرِ عن اسمِ معنًى جاز - على قولِ المازني والزجّاج - أن يكون (**إذا**) الخبرَ، ولم يجز على قولِ الأخفشِ، وأمّا الحالُ فعاملُها إمّا الخبرُ المقدَّرُ، أو ما في (**إذا**) مِن معنى المُفاجأةِ والمُصادَفةِ» شرح اللمحة البدرية (ص: ١٢٠).

(٢) الظاهرُ أن هذا الاحتمالَ ضعيفٌ مِن جهة أنّ زيادةَ الباء في خبرِ المبتدأ غيرُ مقيسٍ، وإنما ينقاس في خبر ليس وما النافية، والأقربُ أن يُجعلَ الاحتمالُ الثاني كَونَ (**بزيد**) جارًّا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف خبر المبتدأ، ففي الأسلوب شيء مِنَ المُبَالَغَةِ بجعلِ زيد مَنْبَعًا وأصلاً لِمَن يُكتفى به، فيكون زيد كذلك مِن باب أولى.

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٤٦٨).

وهذا يؤكد ضعف ما سبق إليه المحشي في جواز إعراب زيد خبر مبتدأ زيد عليه الباء في (**ناهيك بزيد**)، لأن تجويزَ القوم لكون (**بحسبك**) خبرا مقدما في (**بحسبك درهم**) مبني على أصالة الباء، مثله قوله تعالى ﴿**بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾ [القلم: ٦].

خبرًا فإنها مؤوّلةٌ بالاسمِ (١)، وأمّا الجارُّ والمجرورُ والظَّرفُ فإنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ هو الخبرُ في الحقيقةِ، وهو لا يخرج عن كونه اسمًا حقيقةً إن قُدِّر مفردًا أو اسمًا تأويلاً إن قُدِّر فعلاً، فإنه حينئذ يكون جملةً.

قوله: (**فخرج عاملُ الفاعلِ**) وكذلك فاعلُ اسمِ الفعلِ نحو: (**هيهات زيدٌ**) فـ(**هيهات**) ليس مبتدأً، وإن جُرِّدَ عن العواملِ؛ لأنّ اسمَ الفعلِ لا يُخْبَرُ عنه.

أقسام المبتدأ:

ش: والمبتدأ قسمانِ: ظاهرٌ ومضمَرٌ كما تقدَّم في الفاعلِ ونائبه، فالظاهرُ أقسامٌ ثمانيةٌ، الأول: مفرَدٌ مذَكَّرٌ نحو: (زيدٌ قائمٌ)، والثاني: مثَنًّى مذَكَّرٌ نحو: (الزيدان قائمانِ)، والثالث: جمعُ مذكَّرٍ مُكسَّرٌ نحو: (الزيودُ قِيَامٌ)، والرابع: جمعُ مُذَكَّرٍ سالمٌ نحو: (الزيدونَ قائمونَ)، والخامس: مفرَدٌ مؤنَّثٌ نحو: (هندٌ قائمةٌ)، والسادس: مثَنًّى مؤنَّثٌ نحو: (الهندان قائمتانِ)، والسابع: جمعُ تكسيرٍ مؤنَّثٌ، نحو: (الهنودُ قِيَامٌ)، والثامنُ: جمعُ مؤنَّثٍ سالمٌ نحو: (الهنداتُ قائماتٌ)، والخبَرُ في ذلك كلِّه مطابِقٌ لمبتدئه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ تكسيرًا أو تصحيحًا، وأقسامُ الظاهرِ كثيرةٌ جِدًّا، وفيما ذكرناه كفايةٌ، فإنّ الذَّكِيَّ يُدْرِكُ بالمثالِ الوَاحِدِ ما لا يُدْرِكُه الغَبِيُّ بألفِ شاهدٍ (٢).

والمبتدأ المضمَرُ أقسامٌ اثنا عشر، الأول: متكلِّمٌ وحدَه نحو: (أنا قائمٌ)، والثاني:

---

(١) وشمل أيضًا المصدر المؤوَّلَ كقوله ﷺ: (**بِحَسَبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أخاه الْمُسْلِمَ**)، فالباءُ حرفُ جرٍّ زائد، و(**حسب**) مبتدأ مرفوعٌ علامةُ رفعه الضمةُ المقدرةُ منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرف جرٍّ زائدٍ، وهو مضافٌ (**امرئٍ**) مضافٌ إليه، و(**من الشر**) جار ومجرور متعلق بمحذوفٍ نعتٌ لـ (**امرئٍ**)، و(**أنْ يحقرَ أخاه المسلمَ**) مصدرٌ مؤوَّلٌ في محل الرفعِ خبرُ المبتدأ، وعليه يكون المصدرُ المؤولُ خبرًا كما يكون مبتدأ، فلْيُتأمَّل.

(٢) المثالُ هو ما يأتي به النحويُّ مِن كلامِه أو مِن كلامِ غيرِ العربِ المعتدِّ بكلامِهم لتوضيح القاعدة، والشاهدُ ما يأتي به من كلامِ العرب لتقريرِ القاعدة.

متكلِّمٌ ومعه غيرُه أو معظِّمٌ نفسَه نحو: (نحن قائمون)، والثالث: المخاطَبُ المذكَّرُ نحو: (أنتَ قائمٌ)، والرابع: المخاطَبَةُ المؤنَّثَةُ نحو: (أنتِ قائمةٌ)، والخامس: مثنَّى المخاطَبِ مطلَقًا مُذَكَّرًا كان أو مؤنَّثًا نحو: (أنتما قائمانِ)، لمثنَّى المذكَّرِ، أو (قائمتانِ) لمثنَّى المؤنثِ، والسادس: جمعُ المذكَّرِ المخاطَبِ نحو: (أنتم قائمونَ)، والسابعُ: جمعُ الإناثِ المخاطَبَاتِ نحو: (أنتنَّ قائماتٌ)، والثامن: المفرَدُ الغائبُ نحو: (هو قائمٌ)، والتاسع: المفرَدَةُ الغائبةُ نحو: (هي قائمةٌ)، والعاشر: المثنَّى الغائبُ مطلَقًا مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا نحو: (هما قائمانِ) في مثنى المذكَّرِ، أو (قائمتانِ) في مثنَّى المؤنَّثِ، والحادي عشر: جمعُ الذكورِ الغائبِين نحو: (هم قائمون)، والثاني عشر: جمعُ الإناثِ الغائباتِ، نحو: (هنَّ قائماتٌ) فالمبتدأ في ذلك كلِّه مبنيٌّ لا يظهر فيه إعرابٌ.

ح: قوله: (**مُطَابِق**) يُسْتَثْنَى منه أفعلُ التفضيلِ المجرَّدُ مِن (أل) والإضافةِ إذا وقع خبرًا، فإنه يُخْبَرُ به بصورةِ الإفرادِ دائمًا (١).

قوله: (**كثيرةٌ جدًّا**) المراد: أفرادُها فإنّ مِن أفرادِ قسم المفرَدِ كونُه صحيحًا، أو منقوصًا، أو مقصورًا، أو ممدودًا، وكونُه منقولاً، أو مرتجلاً مفردًا أو مركَّبًا اسمًا أو لقَبًا أو كنيةً، وكونُه منصرِفًا أو غيرَ منصرِفٍ فلا يُنَافِي عَدَّه لها ثمانيةً، قوله: (**جِدًّا**) بكسرِ الجيمِ مصدرُ: (**جَدَّ جِدًّا**).

قوله: (**فإنّ الذكيَّ**) بذالٍ معجمةٍ، وهو سريعُ الفطنةِ، ومقابلُه الغبيُّ، قوله: (**بالمثال**) هو جزئيٌّ يُذْكَرُ لإيضاحِ القاعدةِ، وأما الشاهدُ فهو جزئيٌّ يُذْكَرُ لإثباتِها، ويُشْتَرَطُ أنْ يكون من كلامِ الله، أو رسولِه، أو العربِ الموثوقِ بعربيتِهم (٢).

---

(١) الظاهرُ أن المطابقةَ بين المبتدأ والخبر في الإفراد والتثنية والجمع لا تكون إلا إذا كان الخبر مشتقًّا، وأمّا إذا كان غيرَ مشتقٍّ أو اسمَ تفضيلٍ فلا يجب التطابُقُ بينهما، وعليه قوله تعالى ﴿**الطَّلاقُ مرَّتَانِ**﴾ [البقرة: ٢٢٩]، على أنّ الإخبارَ بالمشتق نفسه فيه استِثناءاتٌ سيأتي التنبيهُ عليها.

(٢) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو (ص: ٤٠ - ٦٣).

قوله: (**نحن قائمون**) ولا يجوز أن يُفْرَدَ الخبرُ في ذلك، وإن كان المخبَرُ عنه هو الواحدَ المعظِّمَ نفسَه كـ (**نحن قائم**)؛ لأنه لا يُحْفَظُ كما في المغني [١]، وأمّا قوله:

٤٥- والمَسْجِدَانِ، وبَيْتٌ نحن عَامِرُهُ ... لَنَا وزَمْزَمُ، والأركانُ والسُّتُرُ [٢]

فمحمولٌ على الحذف، والأصلُ: (**نحن عامِرُوه**)، فحُذِفَ الواوُ اكتفاءً بالضمةِ.

تَتِمَّةٌ:

حكمُ الصِّفَةِ المعتمدةِ على استفهامٍ أنها إنْ طابقَتْ مفردًا نحو: (**أقائم زيد؟**) جاز كونُ الصفةِ مبتدأً، والظاهرُ فاعلاً مُغْنيًا عن الخبرِ، وكونُ الظاهرِ مبتدأً والصفةِ خبرًا، وإنْ طابقت مثنًّى أو جمعًا نحو: (**أقائمان الزيدان؟**) و(**أقائمون الزيدون؟**) تعيَّنَ كونُ الصفةِ خبرًا مقدَّمًا، والظاهرِ مبتدأً مؤخَّرًا، ولا يجوز العكسُ إلا على ضعفٍ [٣]؛ لأن الصفةَ إنما تُثَنَّى وتُجْمَعُ إذا كان فاعلُها مستترًا فلا تحتاج لفاعلٍ آخَرَ، وإن كان الظاهرُ مثنًّى أو جمعًا، والصفةُ مفردةً مثل: (**أقائم الزيدان؟**)، و(**أقائم الزيدون؟**) تعيَّنَ كونُ الظاهرِ فاعلاً والصفةِ مبتدأً، ولا يجوز كونُ الظاهرِ مبتدأً، والصفةِ خبرًا لعدَمِ المطابقةِ بينهما، وأمّا كونُ الظاهرِ مفرَدًا والصفةِ مثنى مثل: (**أقائمان زيد؟**) أو جمعًا كـ (**أقائمون زيد؟**) فلا يجوز؛ إذ لا تجوز فاعليةُ الظاهرِ؛ لأن الفاعلَ مستترٌ، ولا كونُه مبتدأً لعدم المطابقةِ.

---

(١) مغني اللبيب (ص: ٧٧٠ - ٧٧١)، وينظر: حاشية القليوبي (٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤).

(٢) البيت من البسيط، مجهول النسبة، والشاهد فيه نسبة المفرد إلى ضمير الجمع المسند إلى المتكلم المعظم نفسه، وجاء في المعجمين بلفظ (**والأحواض**) بدلاً من قوله (**والأركان**)، و(**السُّتُر**) لغة بمعنى سِتْر. ينظر: لسان العرب (٢ / ٢٣٠)، وتاج العروس (٥ / ٤٦٩)، ومعجم الشواهد (٤ / ٢٢٥).

(٣) وهذا الوجه الضعيف يعني به لغةَ: (**أكلوني البراغيث**)، أي: لغة إلحاق الفعل وما أشبهه علامةَ التثنية إن كان الفاعلُ مثنًّى، وإلحاقه علامةَ الجمع إن كان الفاعلُ جمعًا، فيقال: (**أيقومان الزيدان؟ وأقائمان الزيدان؟**)، و(**الزيدان**) فاعلٌ في المثالين، و(**قائمان**) مبتدأ سدّ فاعلُه مسدَّ الخبر في الثاني، ويقال: (**أيقومون الزيدون؟ وأقائمون الزيدون؟**)، على أن (**الزيدون**) فاعل في المثالين، و(**قائمون**) مبتدأ سد فاعلُه مسد الخبر في الثاني.

أقسام الخبر:

ش: والخَبَرُ قسمانِ: مفرَدٌ، وغيرُ مفرَدٍ، فالمفرَدُ هنا ما ليس جملةً ولا شِبْهَها، ولو كان مثَنًّى أو مجموعًا لمذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ كما تقدم مِنَ الأمثلة، فالخَبَرُ فيها كلُّها مفردٌ، لأنه ليس جملةً، ولا شبهَها، وغيرُ المفرَدِ أربعةُ أشياء: الأول: الجملةُ الاسميَّةُ، وهي ما صُدِّرت باسمٍ، نحو: (زيدٌ أبوه قائمٌ)، فـ(زيد) مبتدأ أول، و(أبوه) مبتدأ ثانٍ، و(قائم) خبر المبتدأ الثاني وهو (أبوه)، والمبتدأ الثاني وخبره خبرٌ للمبتدأ الأول، وهو (زيد)، والجملة إذا وقعت خبرًا، وكانت غيرَ مبتدأ في المعنَى فلا بدَّ لها مِن رابطٍ، والرابطُ هنا بين المبتدأ الأوّلِ وخبره الهاءُ مِن (أبوه)، فإنها عائدةٌ على (زيد)، والشيء الثاني: الجملة الفعليةُ، وهي ما صُدِّرت بفعلٍ نحو: (زيدٌ قعد أخوه)، فـ(زيد) مبتدأ، والجملة بعده وهي (قعد أخوه) فعل وفاعل خبر (زيد)، والرابطُ بينهما - أي: بين زيد وخبره - الهاءُ من (أخوه)؛ لأنها عائدةٌ على (زيد) والشَّيْءُ الثالثُ: الظرفُ المكانِيُّ والزمانِيُّ نحو: (زيدٌ عندَك)، و(السفرُ غدا)، فـ(زيد) مبتدأ، و(عندك) ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بمحذوفٍ وجوبًا، تقديره: (مُسْتَقِرّ) إنْ قُدِّرَ مفردًا، أو (استقَرَّ) إنْ قُدِّر جملةً، وذلك المحذوفُ خبرُ المبتدأ على الصحيحِ، وقس على ذلك (السَّفَرُ غدًا)، الشَّيْءُ الرابعُ: الجارُّ والمجرورُ، نحو: (زيدٌ في الدَّارِ)، و(البَرْدُ في الشِّتَاءِ)، فـ(زيدٌ) و(البردُ) كلٌّ منهما مبتدأ، و(في الدارِ) و(في الشتاء) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ وجوبًا، تقديرُه: (مستقِرٌّ) أو(استقَرَّ)، وذلك المحذوفُ خبرُ المبتدأ على الصحيحِ.

ح: قوله: (وكانتْ غيرَه في المَعْنَى) فإنْ كانتْ عينَه بأن كانت خبرًا عن مفردٍ هي مدلولُه، فلا تحتاج لرابطٍ نحو: (مَقُولِي زيدٌ مُنطَلِقٌ)، فجملةُ: (زيدٌ مُنطَلِقٌ) -خبرٌ عن (مَقُولِي) وهي نفسُ المبتدأِ، وكقوله عليه الصلاة والسلام: (أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنا والنَّبِيُّونَ

من قَبْلِي لا إلهَ إلا اللهُ (١)، فجملةُ (**لا إلهَ إلا اللهُ**) خبرٌ عن قوله: (**أَفْضَلُ**)، وهي نفسُه في المعنى، أو كانتْ خبرًا عن ضميرِ الشأنِ، نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾(٢)، أو خبرًا عن ضميرِ القِصَّةِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾(٣).

قوله: (**فلا بدَّ فيها من رابطٍ**) أي: يربطُها بالمبتدأ؛ لأنها كلامٌ مستقلٌّ، وجَعْلُها خبرًا يُصَيِّرُها جزءًا منَ الكلام، فلا بدَّ مِن شيءٍ يدلُّ على الجزئيةِ، وذلك الشيءُ هو الرابطُ، وهو إما ضميرٌ، وهو الأصلُ في الرابط، ولذلك يربط مذكورًا نحو: (**زيدٌ ضربتُه**) ومحذوفًا كقراءة ابنِ عامرٍ في سورةِ الحديد ﴿**وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ**﴾(٤)، أي: وعده، أو الإشارة نحو: ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ**﴾(٥)، أو إعادةُ المبتدأ بلفظِه (٦)، نحو:

---

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب القرآن - باب ما جاء في الدعاء، (٣٢)، وأخرجه الترمذي في سننه في كتاب الدعوات بلفظ (**خير ما قلت أنا**) - باب ١٢٨ - رقم (٣٥٨٥).

(٢) (الإخلاص: ١).

(٣) (الأنبياء: ٩٧).

(٤) هذه الجملةُ القرآنيةُ وقعت مرتين في القرآن إحداهما في (النساء: ٩٥)، وهي متفقٌ على نصب (**كل**) فيها، والثانية في (الحديد: ١٠)، وهي المختلف فيها، والقراءةُ برفع (**كل**) على أنه مبتدأ لابن عامر، وغيرُه بالنصب. ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٦٢٥)، والتيسير للداني (ص: ٥٢٧)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٤٢٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٥٢٠).

(٥) (الأعراف: ٢٦).

(٦) ويُلحَق بذلك إعادةُ المبتدأ في جملة الخبر بمعناه لا بلفظه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ**﴾ [الأعراف: ١٧٠]، فقوله: (**الذين يُمسّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة**) مبتدأ، وجملةُ الصلة وما عُطِفت عليه لا محلَّ لهما من الإعراب، وقوله: (**إنا لا نضيع أجر المصلحين**) جملة الخبر، فبما أنّ الموصولَ مع صلته بمنزلة المشتق مع (**أل**) فـ (**الذين يمسكون بالكتاب**) بمنزلة (**المُمَسّكون بالكتاب**) و(**المصلحين**) في جملة الخبر بمنزلة المبتدأ في المعنى، فكأنه قيل: (**الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنّا لا نضيع أجرهم**)، وسرُّ العدول عن الإضمار إلى الإظهار التنبيهُ على أن التمسُّكَ بالكتاب يلزم منه الإصلاحُ، فلا إصلاحَ إلا بكتاب الله، ولا تمسُّكَ بالكتاب إلا ومعه الإصلاحُ فلْيُتأمَّلْ، وينظر: روابط المبتدأ في مغني اللبيب (ص: ٦١٧ - ٦٢٢)، والتصريح (١ / ٥٢٦ - ٥٣٣).

﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾[١]، ﴿الْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ﴾[٢]، أو أنْ يكونَ الخبرُ عامًّا يشمل المبتدأَ نحو: (زيدٌ نعم الرَّجُلُ)[٣]، وقد نظمتُ ذلك فقلتُ:

إنْ جُمْلَةٌ خبرًا عن مُبْتَدًا وقعتْ ولم تَكُنْ عينَه بمُضْمَرٍ قُرِنَتْ

أوِ الإشارةِ أو تكريرِ مبتدإٍ أوِ العمومِ، فهذي أربعٌ نُظِمَتْ

قوله: (الظرْفُ) أي: التامُّ، وهو ما يُفْهَمُ بمجرَّدِ ذِكْرِه مِن غيرِ ملاحظةِ متعلَّقِه، نحو: (زيدٌ عندك) بخلاف: (زيدٌ اليومَ)، فإنه لا يفيدُ مع قولِك: (استقرَّ)، ويفيد معَ قولِك: (جلس) مثلاً.

قوله: (بمحذوفٍ وجوبًا) فإنْ قلت: قد صُرِّحَ به في قول الشاعر:

٤٥ - لكَ العزُّ إنْ مَوْلاكَ عزَّ وإنْ يُهَنْ فأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنٌ[٤]

وما كان واجبَ الحذفِ لا يُصَرَّحُ به.

---

(١) (الحاقة: ١ - ٢).

(٢) (القارعة: ١ - ٢).

(٣) في التصريح (١ / ٤٣١ - ٥٣٣): «والمُطَّرِدُ من هذه الروابطِ هو الضميرُ لا غيرُ، أمّا الإشارةُ فلأنه لا يقال: (زيدٌ قام هذا)، و(الزيدون خرج هؤلاء)، وأمّا إعادةُ المبتدأ بمعناه فقد تقدَّم ردُّه، وأمّا إعادةُ المبتدأ بلفظِه ومعناه فقد نصَّ سيبويه على ضُعفه، وهو مخصوصٌ بموضعين: أحدُهما: (أمّا العَبِيدُ فذو عَبِيدٍ)، وثانيهما: حيث قُصِدَ التهويلُ والتعظيم، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾ قاله الشاطبيُّ، وأمّا العمومُ فلأنه لا يجوز: (زيدٌ مات الناسُ)، و(زيدٌ نعم الرِّجالُ)، و(هندٌ نعمتِ النساءُ)، وأمّا:

فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرا

فمن باب (أمّا العَبِيدُ فذو عَبِيدٍ)، فهو مِن تكرار المبتدأ بلفظِه ومعناه، وليس العمومُ به مُرادًا؛ إذ المُرَادُ أنه لا صبرَ له عنها، لا أنه لا صبرَ له عن كلِّ شيءٍ قاله في المغني».

(٤) البيت من الطويل مجهول القائل، و(مَوْلاك) بمعنى: حليفك، أو سيِّدك و(يُهَن) فعل مضارع مبني للمجهول من (أهان)، و(بُحبوحة) الوسَطُ، و(الهُون) الذل والهوان، والشاهد ذكر متعلَّق عام على خلاف القاعدة في الظاهر، ينظر: شرح شواهد المغني (٢ / ٨٤٧)، والمقاصد النحوية (١ / ٥١٧ - ٥١٩)، ومعجم الشواهد (٨ / ١٠٣).

فالجوابُ أنّ (كائن) هنا ليس مِنَ الكَوْنِ المُطْلَقِ، بل المقيَّدِ، والمرادُ به الملازمةُ وعدمُ المفارقةِ.

قوله: (مُسْتَقِرٌّ أَوِ اسْتَقَرَّ) (أو) لتنويع الخلافِ، فإنه اختُلفَ هل يُقَدَّرُ المتعلَّقُ اسمًا نظرًا إلى أنّ أصلَ الخبرِ الإفرادُ، أو فعلاً نظرًا إلى أنّ الأصلَ في العملِ للأفعالِ، وهذا الخلافُ بعَينه جارٍ في وقوعِ الظرفِ والمجرورِ صفةً أو حالاً، أمّا إذا وقع أحدُهما صِلَةً، فإنّ المتعلَّقَ يُقَدَّرُ فعلاً؛ لأنّ الصِّلَةَ لا تكون إلا جملةً.

فإن قلت: إذا جاز تقديرُ المتعلَّقِ (مُسْتَقِرّ) أو (اسْتَقَرَّ) فالظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ لا يخرج عن كونِه مفردًا أو جملةً، فلِمَ جُعِلا قِسْمًا مستقلًّا؟

فالجوابُ أنه لمّا كانتْ صورتُهما الظاهريّةُ ليستْ مِن قَبيلِ المُفْرَدِ ولا الجملةِ، وحالُهما في تقديرِ المتعلَّق محتمَلٌ جُعِلا قِسْمًا مستقلًّا.

فإن قلت: لِمَ قيل لهما: شِبْهُ الجملة ولم يُقَلْ شِبْهُ المُفْرَدِ؟ فالجوابُ أنه لمّا كان الأصلُ في الخبرِ الإفرادَ جُعِلا كأنهما مفردانِ (١) حقيقةً، فلم يُقَلْ: شبه المفرد، لكن لما كانا يحتمِلانِ بحسب المتعلَّقِ أنهما جملةٌ، قيل: شبه الجملة.

قوله: (خبر المبتدأ على الصحيح) وقال جماعة: الصحيحُ أنه الظرفُ نفسُه، وقال آخرون: مجموعُهما (٢).

قال الشنواني: والخلاف لفظيٌّ؛ لأن القائلَ بأنه محذوفٌ نَظَرَ إلى العاملِ الذي هو الأصلُ، وهو مُقيَّد بقيدٍ لا بدَّ مِن اعتبارِه، والقائلَ بأنه المذكورُ نظر إلى الظاهرِ الملفوظِ به، وهو معمولُ العاملِ، لا بدَّ مِن اعتبارِه، والقائلَ بأنه مجموعُهما نظر إلى المقصودِ.

---

(١) في ص (**كأنهما مفردين**)، وهو من تحريفِ النساخ.

(٢) ينظر: شرح المرادي على الألفية (١ / ١٨٥ - ١٨٦)، وشرحه على التسهيل (ص: ٢٧٠ - ٢٧١)، والتصريح (١ / ٥٣٤)، وهمع الهوامع (١ / ٣٢١ - ٣٢٢).

قوله: (**الجارّ والمجرور**) أي: التامّ، فخرج الناقصُ، نحو: (**زيدٌ بِكَ**) أو (**فِيك**)؛ لأنه لا يفيد إلا إذا قُدِّرَ خصوصُ (**واثقٌ**) في الأوّلِ، و(**راغبٌ**) في الثاني، ولا يفيد معَ (**مُسْتَقِرٌّ**) أو (**اسْتَقَرَّ**). قوله: (**على الصحيحِ**) فيه ما سبق في الظرفِ.

تتمة:

قال المراديُّ: قال بعضُ المتأخرين: في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ إذا وقعا خبرًا أربعةُ مذاهب:

أحدها: أنهما مِن قَبيلِ المفرداتِ، فيكون العاملُ فيهما اسمَ فاعلٍ.

الثاني: أنهما مِن قَبيلِ الجملِ، فيكون العاملُ فيهما فعلاً نحو: (**كان**) أو (**استقر**) أو (**يستقر**) وهو مذهبُ جمهورِ البصريين.

الثالث: يجوز أنْ يكونا مِن قبيلِ المفردِ، وأنْ يكونا مِن قبيلِ الجملةِ، وهو اختيارُ بعضِ المتأخرين.

الرابع: أنهما قسمٌ برأسِه وهو مذهب ابن السراج (١).

●●●

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي (ص: ٢٧١).

وابن السراج هو أبو بكر محمد بن السَّريّ السراج، نحوي وأديب وشاعر، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، ومن مؤلفاته الأصول في النحو، والموجز، وشرح كتاب سيبويه، والشعر والشعراء، وتوفي ٣١٦ هـ. ينظر: طبقات النحويين (ص: ١١٢– ١١٤)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٢٦٥)، وبغية الوعاة (١ / ١٠٩ – ١١١).

باب اسم كان وأخواتها

ش: البابُ الخامسُ مِنَ المرفوعاتِ باب اسمِ (كان) واسمِ أخواتها، اعلَمْ - وفَّقَك اللهُ للعمَلِ الصالحِ - أنّ (كان) وأخواتها ترفَعُ الاسمَ - أي: المبتدأ - وتنصبُ الخبرَ، أي: خبرَ المبتدأ، وهي ثلاثةَ عشرَ فعلاً، الأول: (كان) وهي لاتِّصافِ المخبَرِ عنه بالخبرِ في الماضي إمّا مع الدوامِ والاستمرارِ نحو: ﴿كَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(١)، وإمّا مع الانقطاعِ، نحو: (كان الشَّيْخُ شابًّا)، والثاني: (أمسَى)، وهي لاتِّصاف المخبَر عنه بالخبر في المساء نحو: (أمسى البَرْدُ شديدًا)، والثالث: (أصبح)، وهي لاتِّصاف المخبَر عنه بالخبرِ في الصباح، نحو: (أصبَحَ السِّعْرُ رخيصًا)، والرابع: (أضحَى)، وهي لاتِّصاف المخبَر عنه بالخبَرِ في الضُّحَى، نحو: (أضْحَى الفقيهُ مجتهدًا)، والخامس: (ظلّ)، وهي لاتِّصاف المخبَرِ عنه بالخبر في النهار، نحو: (ظَلّ زيدٌ صائمًا)، والسادس: (بات)، وهي لاتِّصاف المخبَر عنه بالخبر في الليل، نحو: (بات زيدٌ ساهرًا)، والسابع: (صار)، وهي للتحويلِ والانتقالِ، نحو: (صار الجاهلُ عالمًا)، والثامن: (ليس)، وهي لِنفيِ الحالِ عند الإطلاقِ والتجرُّدِ عن القرينةِ نحو: (ليس الصُّلْحُ قائمًا)، أي: الآن، والتاسعُ، والعاشرُ، والحادي عشرَ، والثاني عشرَ: (ما زال، وما فتِئَ، وما برِح، وما انفكَّ)، وهذه الأربعةُ لِمُلازَمَةِ الخبرِ للمخبَرِ عنه على حسَبِ ما يقتضيه الحالُ، نحو: (ما زال الجُودُ محبوبًا)، و(ما فَتِئَ العِلمُ نافعًا)، و(ما برِحَ الجهلُ مُضرًّا)، و(ما انْفَكَّ الصَّبْرُ مُرًّا)، والثالثَ عشرَ: (ما دام)، وهي لاستِمرارِ الخبرِ، نحو: (لا راحةَ ما دام الاختِلافُ موجودًا)(٢).

---

(١) وقعت هذه العبارةُ في آيات متعددة منها (النساء: ٩٦).

(٢) هذه العبارةُ فيها نظرٌ فـ (ما دام) لا يفيد الاستمرارَ على إطلاقه، فالظاهرُ أنه يدل على ارتباط ما قبله بما بعده، فعدمُ الراحةِ في مثال الشارح مرتبط بوجود الاختلاف، فإذا ارتفع الاختلافُ وُجدت الراحةُ، ومن هنا أوَّل كلامَه الحلبيُّ بقوله: «...، أي: لاستمرار مصدرِه للمخبَرِ عنه الذي هو اسمها، أي: لتوقيت شيءٍ بمدةِ دوامِ ثبوتِ مصدرِ خبرِها لاسمِها، نحو: (**لا راحةَ ما دام الخلافُ موجودًا**)، فقد أُقِّتَ عدمُ الراحةِ بمدّةِ دوامِ وجودِ الخلاف». فرائد العقود العلوية (٢ / ٤٩٠).

ح: قوله: (**اسم كان**) الإضافةُ فيه لأدْنَى مُلابَسة؛ لأنها لمّا عملَتْ فيه الرفعَ أُضيفَتْ إليه، ومثلُه إضافةُ الخبرِ لها في قولهم: (**خبر كان**)، ويزيد هذا بأنّ إطلاقَ الخبرِ عليه بالنظرِ لحالته الأصليَّةِ قبل دخولِ (**كان**) عليه.

قوله: (**واسم أخواتِها**)، أي: نظائرِها في رفعِ المبتدأ ونصبِ الخبرِ، فإطلاقُ لفظِ (**الأختِ**) على النظيرِ استعارةٌ تصريحيةٌ، وهذه الأفعالُ لتقريرِ الفاعلِ على صفة مُتَّصِفَةٍ تلك الصفةُ بمصدرِ ذلك الفعلِ، فمعنى: (**كان زيدٌ قائمًا**) أن زيدًا متصفٌ بصفةِ القيامِ المتصف بصفةِ الكونِ، أي: الحصولِ والوجودِ، ومعنى: (**صار زيدٌ غنيًا**) أنّ زيدًا متصفٌ بصفةِ الغنَى المتَّصفِ بصفةِ الصيرورةِ، أي: الحصولِ بعدَ أنْ لم يحصلْ، ومعنى تقريرِ الفاعلِ على الصفةِ جعلُه وتثبيتُه عليها.

قوله: (**ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ**) هو مذهبُ البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها تنصبُ الخبرَ، ويبقى المبتدأُ على رفعه، وزعم الفرّاءُ أنّ الاسمَ ارتَفَعَ لشبهه بالفاعلِ، وأن الخبرَ انتصَب لشبههِ بالحالِ [١]، فقولُك: (**كان زيدٌ ضاحكًا**) مشبَّهٌ عنده بـ (**جاء زيد ضاحكًا**)، والصحيحُ مذهبُ البصريين؛ ويدلُّ له اتصالُ الضمائرِ بها؛ إذ لو كان غيرَ معمولٍ لها لم يتَّصلْ بها؛ لأنّ الضميرَ لا يتّصِلُ إلا بعامله، وعلى قولِ الكوفيين يلزَمُ إذا اتصل الضميرُ بها أنْ يُفْصَلَ بين العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ وهو الضميرُ؛ لأنه ليس معمولاً لها، وقد فُصِل بينها وبين معمولِها وهو الخبرُ [٢].

قوله: (**وهي ثلاثةَ عشرَ فعلاً**) قال أبو حيان في شرح التسهيل: وقد انتهى ذكرُ الكلماتِ التي ترفع الاسمَ إلى إحدى وثلاثين كلمةً بالمتفقِ عليه والمختلَفِ فيه: وحصرُها بالعدِّ طريقةُ المتأخرين، وهي طريقةٌ ضعيفةٌ، ولذلك زاد بعضُهم فيها ونقص [٣].

---

(١) قال المرادي: «...، لا خلافَ أنها نصبت الخبرَ، ومذهبُ البصريين أنها رفعت الاسمَ أيضًا خلافًا للكوفيين». شرح المرادي على الألفية (١ / ١٩٦)، وينظر: وهمع الهوامع (١ / ٣٥٣).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ١١٥ - ١١٧)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١٤٦)، والتصريح (١ / ٥٨٧ - ٥٨٨)، وهمع الهوامع (١ / ٣٥٣)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٤٨٦ - ٤٨٧).

(٣) التذييل والتكميل (٤ / ١٦٨ - ١٦٩).

قوله: (**وهي لاتِّصَافِ المخبَرِ عنه بالخبر**) أي: بمصدرِ الخبرِ، فالكلامُ على حذفِ مضافٍ، وقس عليه الباقيَ.

وقولُه: (**في الماضي**) أي: إذا كان العاملُ (**كان**)، كما مثَّل، أمّا إذا كان العاملُ (**يكون**) فهي لاتِّصَافِ المخبَرِ عنه بالخبرِ في الحالِ أو الاستقبالِ، وقولُه: (**إمّا مع الدوامِ...**) إلخ نبَّه الرضيُّ على أن الدوامَ إنما يُستفادُ من قرينةٍ خارجيّةٍ وهي في هذا المثالِ وجوبُ كونِ الله غفوراً رحيمًا [(١)] اهـ، وحينئذٍ فالدوامُ خارجٌ عن مدلولِ (**كان**)؛ إذ معناها لثبوتٍ فيما مضى، وكونُه يدوم ويستمرُّ لا دلالةَ لـ (**كان**) عليه.

قوله: (**في المساء**) قال الناصر الطبلاوي: ينبغي أنْ يُزادَ على ذلك في الزمنِ الماضي، وذلك لأنّ (**أمسى**) يدلُّ على وقتِ المساءِ بتركيبه، وعلى الزَّمَنِ الماضي بصيغتِه، فيجب أنْ يَقْتَرِنَ مصدرُ خبرِها مضافًا إلى اسمِها بالزمانَين المذكورَين وفاءً بما صرَّح به ابنُ الحاجب وغيرُه مِن أنّ (**كان**) وأخواتِها مقيَّدةٌ لإخبارِها بالوقتِ الذي دلَّت عليه الأفعالُ.

و(**المساءُ**) بفتحِ الميمِ والمدِّ ما بعد الزوالِ إلى الغروبِ أو إلى نصفِ الليلِ، والصباحُ من الفجرِ إلى الزوالِ، أو من نصفِ الليلِ إلى الزوالِ.

قوله: (**في الضُّحَى**) بضمِّ الضاد والقصر وهو من الشروقِ إلى قبيلِ الزوالِ.

قوله: (**وظل**) من باب (**تعب**) والمصدر: (**الظلولُ**)، قال الخليل: لا تقول العرب: (**ظلَّ**) إلا لعملٍ يكون بالنهارِ أفاده في المصباح [(٢)]، ووجهُه أنّ (**ظل**) مشتقٌّ مِن (**الظلِّ**)، فلا تَسْتَعْمِلُ (**ظلَّ**) إلا في الوقتِ الذي فيه ظِلٌّ وهو من طلوعِ الشمس إلى غروبِها، وفي القاموسِ: (**ظل نهارَه يفعل كذا**)، و(.. **ليلَهُ**) سُمِعَ في الشِّعْرِ[(٣)] اهـ، فهي لاتِّصافِ المخبَرِ عنه بمصدرِ الخبرِ في الزمنِ الماضي جميعَ النهارِ، قال الرضيُّ: وقد

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢ / ١٠٣٢ - ١٠٣٣).

(٢) المصباح المنير للفيومي (٢ / ٣٨٦)، وينظر: معجم العين (٣ / ٧٧).

(٣) ينظر القاموس المحيط (ص: ١٠٢٨).

جاءت (ظَلَّ) ناقصةً بمعنى: صار[1]، قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[2].

قوله: (وهي لِلتَّحْويلِ والانتِقالِ)[3] عطفٌ لازمٌ، أي: تحويلُ اسمِها من صفةٍ إلى مصدرِ خبرِها، وقد تُسْتَعْمَلُ (صار) تامةً بمعنى: (ضَمَّ)، قال تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[4] أي: ضُمَّهُنَّ، فـ(صِرْ) فعل أمر فاعلُه مستترٌ فيه وجوبًا، تقديره: أنت والهاء مفعولٌ، والنونُ علامةُ جمعِ النِّسْوةِ، وعلى هذا ينحَلُّ لُغْزٌ أورده علينا بعضُ الأذكياءِ في مجلسٍ وهو:

إنِّي رأيْتُ غُلامًا ... أَوْرَثَ قلبِي خَبَالا

قد صار كَلْبًا وقِرْدًا ... وصَار بَعْدُ غزالا

ولِي بذاكَ دليلٌ ... في قولِ ربِّيْ تعالَى

يشير إلى أن (صار) بمعنى: ضم، والشاهدُ عليه قولُه تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾

قولُه: (لَيْسَ) أصلُها: (لَيِسَ) بكسر الياء بوزن: (عَلِمَ) فخُفِّفَت بسكون الياء[5]، فإنْ قلت: القاعدةُ أنّ الياءَ إذا تحرَّكت وانفتح ما قبلها تُقْلَبُ ألفًا، ولم تُقْلَبْ هنا؟

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢ / ١٠٤١).

(٢) (النحل: ٥٨)، و(الزخرف: ١٧).

(٣) في ص: (والانفصال)، وهو تحريفٌ.

(٤) (البقرة: ٢٦٠)، وقد قرأ الجمهور بضم الصاد (صُرْهُنَّ)، وهو أمرٌ من (صار يصور صَوَرًا) بمعنى: أمال يُميل، ولا شاهد فيها؛ لأن (صار) التي من أخوات كان فعل أجوف يائيٌّ، وقرأ حمزةُ وحده بكسر الصاد من (صار يصير صيرورةً) على أنها تامّةٌ، بمعنى: ضُمَّهُنَّ وأَمِلْهُنَّ إليك، أو بمعنى اقطعهنّ. وهذه القراءةُ هي محل الاستشهاد، وكثيرٌ منهم يُخلِّط بين الفعلين، وما يعقلها إلا المحَقِّقون. ينظر: الحجة للفارسي (٢ / ٣٨٩ – ٣٩٤)، والدر المصون (٢ / ٥٧٥ – ٥٧٦).

(٥) كونُ (ليس) على وزن (فَعِل) بكسر العين يُوجب فتحَ أوله إذا أُسْنِد إلى ضمير رفعٍ متحرِّك، فيقال: (لِسْتُ) كما يُقال: (نِلْتُ وخِفْتُ) في (نال وخاف)؛ لأنهما على وزن (فَعِل) بكسر العين، غير أنَّ المشهور عن العرب فتحُ العين على الشذوذ (لَسْتُ)، ورُوِي فيه (لِسْتُ) على القياسِ خلافًا للمشهورِ، كما رُوِي فيه (لُسْتُ) بضم أوله ممّا يفيد أنه على (فَعُل) بضم العين عند بعض العرب. ينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١١٤٦ – ١١٤٧)، وهمع الهوامع (١ / ٣٦٦).

فالجواب أنّ **(ليس)** لما كانت فعلاً جامداً غيرَ متصَرِّفٍ ناسَب ذلك عدمُ التصرُّفِ فيه بقلب الياءِ ألفًا.

قوله: **(وهي لنفي الحال)** أي: لنفي خبرِها عن اسمِها في الزمنِ الحاضرِ، عطف التجرُّدَ على الإطلاق للتفسير، واحترز به عن نحو: **(ليس خلق اللهُ مثلَه)** ونحوِ قولِه تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾(١)، فإنّ الأوّلَ ماضٍ لوجودِ التقييد، والثاني مستقبلٌ لوجودِ القرينة؛ لهذا مذهبُ الجمهور ومذهبُ سيبويه أنها للنفي مطلقًا غيرَ مقيَّدٍ بزمان (٢)، فيحتمل الحالَ وغيرَه، ولذا تُقَيَّدُ تارةً بالماضي، وتارةً بالمستقبلِ، وتارةً بالحالِ (٣).

قوله: **(على حَسَبِ)** بفتح السين أي: قدْرِ ما يقتضيه الحالُ والشأنُ، فإذا قلت: **(مازال اللهُ مُتَكَلِّمًا)** فالمعنى: أنّ هذا الوصفَ ثابتٌ له غيرُ مُنْفَكٍّ، وإذا قلت: **(ما زال زيدٌ عالمًا)** فالمعنى: أنه متَّصِفٌ بذلك مِن حينِ إمكانِ حصولِ العلمِ - وهو وقتُ التمييزِ - إلى الموتِ، وقِسْ ما أشبَهَهَا.

قال أبو حيان: و**(ما زال)** وأخواتها تدل على مُلازمةِ الصِّفَةِ للموصوفِ منذ كان قابلاً لها على حسَبِ ما قبلَها، فإنْ كان الموصوفُ قبلَها متصِّلَ الزمانِ دامتْ له كذلك نحو: **(ما زال زيدٌ عالمًا)**، وإنْ كان قبلها في أوقاتٍ متفرِّقةٍ دامتْ له كذلك نحو: **(ما زال زيدٌ يُعْطِي الدنانيرَ)**، ألا ترى أنّ إعطاءَ الدنانيرِ في أوقاتٍ متفرقةٍ (٤).

---

(١) (هود: ٨).

(٢) الكتاب (٤ / ٢٣٣)، وينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١٠٤٦)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٤٨٩ - ٤٩٠).

(٣) إذا قُيِّدَ منفيُّ ليس بزمانٍ معيَّنٍ فلا خلافَ في أنها على حسب ما قُيِّدت به، فتصح لنفي الماضي والحال والمستقبل، وإذا استُعمِلَت بلا قيد فمذهب الجمهورِ أنها لنفي الحال، وغيرُهم على أنها للنفي مطلقًا. شرح الكافية للرضي (٢ / ١٠٤٦)، والتذييل والتكميل (٤ / ١٤٨- ١٥٠)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١٥٧)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٤٨٩ - ٤٩٠).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ١٢٣ - ١٢٤).

أقسام (كان) وأخواتها في العمل :

ش : **وهذه الأفعالُ الثلاثةَ عشَرَ بالنسبةِ إلى العمَلِ على ثلاثةِ أقسامٍ: الأول : ما يعمَلُ بلا شرطٍ، وهو ثمانيةٌ مِن (كان) إلى (ليس) ، وما بينهما ، والثاني : ما يُشْتَرَطُ فيه نفيٌ - بأيِّ أداةٍ كانت - أو شبهُه ، وهو النهيُ ، والدعاءُ ، والاستفهامُ ، وهو أربعةٌ : (زال ، وفتئ ، وانفكّ ، وبرح) ، وإنما اشتُرِط فيها ذلك ؛ لأنّ معناها النفيُ ، ونفيُ النفيِ إثباتٌ ، والقسم الثالث : ما يُشترَط فيه تقدُّمُ (ما) المصدريَّةُ الظرفيَّةُ ، وهو (دام) خاصةً .**

ح : قوله : (**بأيِّ أداةٍ كانتْ**) أي : سواءٌ كانت حرفًا نحو (**ما**) ، أو (**لم**) ، أو اسمًا كـ (**غير**) ، أو فعلاً كـ (**ليس**) فمثالُ النفيِ بـ (**ليس**) قولُ الشاعر :

٤٦- ليس ينفكُّ ذا غِنًى واعتِزازٍ (١)

والنفيِ بـ (**غير**) كقوله :

٤٧- غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسيرَ هوًى (٢)

ومثلُ ذلك النفيُ بـ (**قلَّما**) نحو : (**قلَّما يَزَالُ عبدُ الله يذكُرُك**) ؛ إذ المعنى : ما يزال ، وسواء كان النفيُ ملفوظًا به أو مقدَّرًا كقوله تعالى : ﴿ **تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ** ﴾(٣) ، أي :

---

(١) صدرُ بيتٍ مِنَ الخفيف ، وعجزُه :

كُلُّ ذي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعِ

وهو مجهول القائل ، ومعناه لا يزال كلُّ ذي عِفَّةٍ وقناعةٍ وإقلالٍ غنيًّا عزيزًا ، والشاهدُ فيه نفيُ (**ينفكُّ**) بالفعل (**ليس**) ، ويُستشهَد به أيضا على إهمال (**ليس**) حملاً لها على إهمال ما النافية . ينظر : التذييل والتكميل (٤ / ١١٩) ، وتخليص الشواهد (ص : ٢٣٠) ، والمقاصد النحوية (٣ / ٦٢٣ - ٦٢٤) ، والدرر اللوامع (١ / ٢٠٥) .

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من المديد ، وعجزُه :

كلُّ وانٍ ليس يَعْتَبِرُ

قد استشهد به أبو حيان في التذييل والتكميل (٤ / ١١٩) ، وارتشاف الضرب (٣ / ١١٦٠) ، وينظر : الدرر اللوامع (١ / ٢٠٥) .

(٣) (يوسف : ٨٥) .

لا تفتؤ، ولا يُحْذَفُ النافي معها قياساً إلا بعدَ القسَمِ، وشذَّ الحذفُ بدونِه كقوله:

٤٨- تنفكُّ تسْمَعُ (١)

أي: لا تنفكُّ تسمَعُ.

قوله: (وهو النَّهْيُ) (٢) ومثالُه قولُ الشاعر:

٤٩- صَاحِ شَمِّرْ ولا تزَلْ ذاكِرَ المَو ... تِ فنِسْيانُه ضلالٌ مُبينٌ (٣)

قوله: (والاستفهام) أي: الإنكاريّ؛ لأنه بمعنى النفي، ويُمَثَّلُ له بقولِك: (هل يزالُ اللهُ عالمًا)، أي: لا يزال مُتَّصفًا بالعلم، والدعاءُ ومثالُه:

٥٠ - ألاَ يَا اسْلَمِي يَا دارَ مَيَّ على البِلاَ ... ولاَ زال مُنْهَلًّا بجَرْعَائِك القَطْرُ (٤)

---

(١) هذا جزء من بيت من الكامل المجزوء، وهو بأكمله:

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حَتّى تَكُونَه

والمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الرَّجَـ ... ـاءَ مُؤَمَّلاً، والمَوْتُ دُونَه

وهو منسوبٌ إلى خليفة بن بَرَاز، والشاهد فيه حذف حرف النفي في غير القسم على الشذوذ، والأصل: (لا تنفك)، ومعناه: لا تزال تسمع أخبار الموت، حتى تكون أنت بنفسك ميتًا. ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ١١٩)، وتخليص الشواهد (ص: ٢٣٢ - ٢٣٣)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٢٤ - ٢٢٥)، وخزانة الأدب (٩ / ٢٤٢ - ٢٤٥)، والدرر اللوامع (١ / ٢٠٦ - /٢٠٧).

(٢) في ص (وهو النفي)، وهو تحريفٌ.

(٣) البيتُ مِنَ الخفيف، وقائلُه غيرُ معروفٍ، والمعنى: يا صاحبي استعِدَّ للموتِ واجتهد في عبادةِ ربك، وإياك ونسيانَ الموت، فإن نسيانَه ضَلالٌ ظاهرٌ، والشاهد فيه إعمال مضارعِ (زال) عملَ كان لتقدُّمِ النَّهْيِ عليه. ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٢٣٠)، والمقاصد النحوية (٢ / ٥٨٤ - ٥٨٥)، والدرر اللوامع (١ / ٢٠٥).

(٤) البيت مِن الطويل، وهو لذي الرّمّة بن غيلان بن عقبة، و(البِلَى) مصدر لفعل (بَلِي الثوبُ يَبلَى)، و(مُنْهَلًّا) اسم فاعل من (انهَلَّ المَاءُ يَنْهَلُّ) إذا انسكب الماء وانصبّ، و(جَرعاء) رملةٌ مستويَةٌ لا تُنبت، و(القطر) المطر، والتقدير: ألا يا هذه سلَّمكِ اللهُ على أنّك قد بليتِ وتغيَّرتِ، والشاهد إعمال (زال) لتقدُّمِ (لا) الدعائيّةِ عليه. ينظر: ديوان ذي الرمة ١ / ٥٥٩، تح: د. عبد القدوس، وتخليص الشواهد (ص: ٢٣١)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٦١٧ - ٦٢٠)، والمقاصد النحوية (٢ / ٥٨٠- ٥٨٣)، ودرر اللوامع (١ / ٢٠٦).

وقولُه:

٥١- لَنْ تزَالُوا كَذلِكُمْ، ثُمَّ لا زِلْـــ ــتُ لَكُمْ خالدًا خُلُودَ الجِبالِ (١)

قوله: (زال) أي: التي مضارعُها (يزال) كـ (خاف يخاف) مِن بابِ (فعِل) – بكسر العين – (يفعَل) بفتحِها كـ (علِم – يعلَم)، ولا مصدرَ له، ولا أمرَ (٢)، وله اسمُ فاعلٍ قال الشاعر:

٥٢- قضَى اللهُ يا أسماءُ أن لسْتُ زائلاً أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضٌ (٣)

وأمّا (زال) ماضي (يَزِيل) كـ (باع – يبيع) من باب (فعِل) – بفتح العين – (يفعِل) بالكسر، كـ (ضَرَبَ – يَضْرِبُ) فإنه تامٌّ بمعنى: (ماز – يميز) (٤)، وله مصدرٌ وأمرٌ، فأمرُه: (زِلْ) بكسر الزاي، تقول: (زِلْ ضأنَك من معزِك) أي: مَيِّز

---

(١) البيتُ مِنَ الخفيف للأعشى قيس يمدح بها الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن النعمان، والشاهد إعمال (تزال) عملَ كان لتقدُّمِ الدعاء عليه، والمعنى دعاء للممدوح بأن تدوم له الانتصاراتُ، وأنْ يدوم الممدوحُ لقومه حصنًا خالدًا خلود الجبالِ، وفيه شاهدٌ آخرُ على نصب المضارع بحذف النون. ينظر: ديوان الأعشى (ص: ١٣)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٦٨٤ – ٦٨٦)، والدرر اللوامع (١ / ٢٠٥).

(٢) على هذا يحتمِل أن يكونَ هذا الفعلُ الناقصُ أجوفَ واويًا كـ(خاف يخاف)، ويحتمل أن يكون يائيًّا كـ(نال ينال)، ولم يثبت من مُشتقاته ما يرجِّح أحدَ الاحتمالَين على الآخر.

(٣) البيتُ مِنَ الطويل، وهو مطلعٌ لقصيدة حُسَيَنِ بنِ مُطَيْرِ الأسدي، و(أسماء) اسم محبوبته، والإغماضُ إطباق الجفن على الجفن، وهو كنايةٌ عن الموتِ، والمعنى: حكم الله وقدَّر أن أدومَ على حبِّك إلى أن أموت، وإلى أن يموت الوُشاةُ، والشاهد ثبوت اسم الفاعل للفعلِ الناقص (زال)، وأنه يُجرَى مجرى فعلِه الناقص، والتقدير: لست أزال أحبُّك. ينظر: شعر حسين بن مطير (ص: ١٧٠)، ومجالس ثعلب (١ / ٢١٩ – ٢٢٠)، وتخليص الشواهد (ص: ٢٣٤)، والمقاصد النحوية (٢ / ٥٨٨ – ٥٨٩)، والدرر اللوامع (١ / ٢١٥).

(٤) حُكِي عن العرب (يَزِيل) مضارعًا لـ (زال) الناقصةِ، ومنه قولهم: (لا أزِيل أقول ذلك)، وعليه فهذا الفعلُ الناقصُ له بابان عند العرب: أشهرُهما (زال يزال) على باب (علم يعلم)، والثاني: (زال يَزِيل) على باب (ضرب يضرِبُ)، ينظر: المسائل الحلبيات للفارسي (ص: ٢٧٧)، والتذييل والتكميل (٤ / ١٢٢).

بينهما، ومصدرُه: (**الزَّيْلُ**) بفتح الزاي، وأمّا (**زال**) ماضي (**يَزُول**) كـ(**قام - يقوم**) مِن باب (**فعَل - يفعُل**) كـ(**نَصَر - يَنْصُر**) فهو تامٌّ أيضًا بمعنى: انتقَل تقول: (**زُلْ عن مكانك**) بضمِّ الزاي، أي: انتقِلْ، ومصدره: (**الزَّوَالُ**) بمعنى: الانتقال (١)، ولقد لمَحْتُ لذلك بقولي تغزُّلاً:

لا يَزَالُ الَّذي فَتَنْتِ مُعَنًّى ... ذَا اكْتِئابٍ عَنِ الهَوَى لا يَزُولُ

قَدْ أجَنَّ الهَوَى بِقَلْبِ شَجِيٍّ ... لا يَزِيلُ الغرامَ عنه عَذُولٌ

قوله: (**وفتِئ**) بوزنِ (**علِم**) ومضارعه (**يفتَؤ**) بفتح التاءِ، ولا يأتي منه غيرُ الماضي والمُضارِع.

قوله: (**وبرِح**) بوزن (**علِم**) ولا يأتي منه غيرُ الماضي والمضارعِ، نحو: ﴿**لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ**﴾(٢)، ومثلُه: (**انفَكَّ**)، وأمّا البراحُ والانفكاكُ فهو مصدرُ التَّامَّين، ومثلُه: (**مُنْفَك**) اسم فاعل.

قوله: (**لأنَّ معناها النَّفْيُ**) قال الرَّضِيُّ: أصلُ هذه الأفعالِ الأربعةِ أنْ تكونَ تامّةً بمعنى: ما انفصَلَ، فتَتَعَدَّى بـ(**مِن**) إلى ما هو مصدرُ خبَرِها، فيقال في موضعِ (**ما زال زيدٌ عالِمًا**): ما زال زيدٌ مِنَ العِلمِ، أي: ما انفصَلَ منه، لكنها جُعِلَت بمعنى: (**كان**) دائمًا؛ لأنه إذا كان لا ينفصِلُ عن الفعلِ يكون فاعلاً له دائمًا، وإنما أفاد دخولُ النَّفْيِ على النفيِ الثبوتَ؛ لأنَّ نفيَ النفيِ إثباتٌ، وإذا قيِّدٌ نفيُ الشيءِ بزمانٍ وجب أن يَعُمَّ ذلك النفيُ جميعَ الزمان (٣).

ش: مثالُ كان قولُك: (كان زيدٌ قائمًا)، فـ(كان) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفع الاسمَ وينصِبُ الخبرَ، و(زيدٌ) اسمُها، مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمّةُ، و(قائمًا)

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٤٩١).

(٢) (طه: ٩١).

(٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢ / ١٠٢٧ - ١٠٢٨).

خبرُها وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ، وسُمّيت ناقصةً لافتقارِها إلى خبرٍ منصوبٍ، وكذلك القولُ في باقيها، تقول: (أمسَى زيدٌ فقيهًا)، فـ (أمسى) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(زيد) اسمُها، و(فقيهًا) خبرُها، و(أصبح عمرو ورِعًا) فـ (أصبح) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(عمرو) اسمُها، و(ورِعا) خبرها، و(أضحَى محمدٌ متعبِّدًا) فـ (أضحى) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(محمدٌ) اسمُها، و(متعبِّدًا) خبرُها، و(ظلَّ بكرٌ ساهرًا) فـ (ظل) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(بكرٌ) اسمُها، و(ساهرًا) خبرُها، و(بات أخوك نائمًا)، فـ (بات) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(أخوك) اسمُها، و(نائمًا) خبرها، و(صار السِّعرُ رخيصًا)، فـ (صار) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(السِّعْرُ) اسمُها، و(رخيصًا) خبرُها، و(ليس الزمانُ منصِفًا)، فـ (ليس) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(الزمان) اسمُها، و(مُنصِفًا) خبرُها، و(ما زال الرَّسولُ صادقًا)، فـ (ما) نافية، و(زال) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(الرسول) اسمُها، و(صادقًا) خبرُها، و(ما فتِئَ العبدُ خاضعًا) فـ (ما) نافيةٌ، و(فتِئ) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(العبدُ) اسمُها، و(خاضعًا) خبرُها، و(ما انفكَّ الفقيهُ مجتهِدًا)، فـ (ما) نافيةٌ، و(انفكَّ) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(الفقيهُ) اسمُها، و(مجتهِدًا) خبرُها، و(ما برِحَ صاحبُك مبتَسِمًا)، فـ (ما) نافيةٌ، و(برِح) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(صاحبُك) اسمُها، و(مبتسِمًا) خبرُها، و(لا أصحَبُك ما دام زيدٌ متردِّدًا إليك)، فـ (ما) مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ، وسُمِّيت (ما) هذه ظرفيةً لنيابتِها عن الظرف وهو المُدَّةُ، ومصدريةً لِتأوُّلِها مع صلتِها بمصدرٍ، والتقدير: مُدَّةَ دوامِ زيدٍ متردِّدًا إليك.

ش: قوله: (**وسُمِّيَت ناقصةً...**) إلخ، أي: لأنه لا يتمُّ بالمرفوعِ بها كلامٌ، بل بالمرفوعِ مع المنصوبِ، بخلافِ الأفعال التامةِ (١)، وعلَّل بعضُهم نقصَها بدلالتِها على الزمانِ دون

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢ / ١٠٢٣ - ١٠٢٤)، وارتشاف الضرب (٣ / ١١٥١ - ١١٥٢)، والتذييل والتكميل (٤ / ١٣٢ - ١٣٥)، وهمع الهوامع (١ / ٣٦٢)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٤٩٢ - ٤٩٣).

المصدر (١)، وردَّه الرضيُّ بأنّ (كان): في (كان زيدٌ قائمًا) يدل على الكون الذي هو الحصولُ المُطْلَقُ، وخبرُه يدلُّ على الكونِ المخصوصِ، وهو كونُ القيامِ وحصوله، فيُجَاءُ أوّلاً بلفظٍ دالٌّ على حصولٍ ما، ثم يُعَيَّنُ بالخبرِ ذلك، فكأنك قلت: حصل شيءٌ، ثم قلت: حصلَ القيامُ، فالفائدةُ في إيرادِ مطلقِ الحصولِ أوّلاً، ثم تخصيصُه كالفائدةِ في الإتيان بضميرِ الشأنِ قبل تعيينِ الشأنِ مع فائدةٍ أخرى ههنا، وهي دلالتُه على تعيينِ زمانِ ذلك الحصول، فـ (كان) يدلُّ على حصولِ حدَثٍ مُطلَقٍ تقييدُه في خبرِه، وخبرُه يدلُّ على حدثٍ مُعَيَّنٍ واقعٍ في زمانٍ مطلقٍ تقييدُه في (كان)، لكنّ دلالةَ (كان) على الحدثِ المُطْلَقِ، أي: الكونِ بالوضعِ، ودلالةُ الخبرِ على الزمانِ المُطْلَقِ بالعقلِ (٢) اهـ ملخصًا.

فإنْ قلت: إذا كانت دالَّةً على الحدثِ فأين فاعلُه؟ فالجوابُ ما قاله الناصرُ الطبلاوي، أنه مصدرُ خبرِها مضافًا إلى اسمِها.

قوله: **(وصار السعر رخيصًا)**.

تنبيه:

يُلْحَقُ بـ **(صار)** في العملِ ما وافَقَها في المعنى مِن الأفعالِ، وذلك عشرةٌ: **(آضَ، ورجعَ، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحوَّلَ، وغدا، وراح)**، نحو: **(آض زيدٌ مسافرًا)**، وفي الحديث: **(لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا)** (٣) وقال:

٥٣- وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ... فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا (٤)

---

(١) نُسِب هذا القولُ إلى المبرد وابن السراج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والشلوبين، وقيل بأنه ظاهر قول سيبويه. ارتشاف الضرب (٢ / ١١٥١)، والتذييل والتكميل (٤ / ١٣٢ - ١٣٣)، وهمع الهوامع (١ / ٣٦٢).

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢ / ١٠٢٣ - ١٠٢٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب العلم - باب الإنصات للعلماء - رقم (١٢١)، ومسلم في صحيحه - كتاب الإيمان - باب في معنى قول النبي **(لا ترجعوا بعدي كفارًا)** - رقم (٦٥).

(٤) البيت من الطويل منسوبٌ للصحابي الجليل سواد بن قارب الدوسي من قصيدة يذكر فيها قصتَه مع الجن في الاستبشار برسول الله ﷺ، ومنسوبٌ إلى خُنافر بن التوأم الحميري، والشاهدُ استعمالُ (عاد) بمعنى صار. ينظر: الأمالي لأبي علي القالي (١ / ١٣٥)، وشرح الكافية الشافيةَ لابن مالك (١ / ٣٨٩)، والتذييل والتكميل (٤ / ١٦١)، والدرر اللوامع (١ / ٢١٠، ٢٢٣).

وفي الحديث: (**فاسْتَحَالَتْ غرْبًا**) (١)، و(**أرْهَفَ شَفْرَتَهُ حتّى قَعَدَتْ كأنّها حَرْبَةٌ**) (٢)، وقال بعضهم:

٥٤- وما المَرْءُ إلاّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِه　　　يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إذْ هُوَ سَاطِعٌ (٣)

وقال تعالى: ﴿**أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا**﴾(٤)، وقال امرؤ القيس:

٥٥- وبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بعد صِحَّةٍ　　　فَيَا لَكِ مِن نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أبْؤُسًا (٥)

وفي الحديث: (**لَوْ تَوَكَّلْتُم عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُم كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوح بِطَانًا**) (٦).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب فضائل أصحاب النبي – باب مناقب عمر – رقم (٣٦٨٢)، وأخرجه مسلم في صحيحه – كتاب فضائل الصحابة – باب مِن فضائل عمر – رقم (٢٣٩٣)، و(**الغَرْب**) الدَّلو العظيمة.

(٢) هذا مِن كلامِ العربِ، وظاهرُ كلام المحشي إدراجُه في الحديث السابق (**فاستحالت غرْبًا**)، وليس الأمرُ كذلك، و(**أرهَف**) بمعنى: حدَّ ورقَّق، و(**الشفرة**): السِّكِّين. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ٣٩٠).

(٣) البيتُ من الطويلِ للبيد بن ربيعة العامري مِن قصيدة له في رثاء أخيه أربد، و(**الشهاب**) في البيت بمعنى النار، و(**يحور**) بمعنى: يصير، و(**ساطع**) بمعنى: مشتعل، والمعنى أن كل إنسان يصيبه الموتُ بعد تمكُّنه على وجه الأرض، كما أن النار تصير رماداً بعد توقُّدها. ينظر: ديوان لبيد (ص: ٨٨)، وشرح الكافية الشافية (١ / ٣٩٠)، والدرر اللوامع (١ / ٢١١).

(٤) (يوسف: ٩٦).

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس، ورُوِي أنه سُمِّي ذا القروح بسبب هذا البيت، و(**أبؤُس**) جمع بؤس، وجاء في الديوان (**لعل منايانا**) بدلاً من (**فيا لكِ مِن نُعْمَى**). ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٠٧)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٩١)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٦٩٥ – ٦٩٦)، وخزانة الأدب (١ / ٣٣١)، والدرر اللوامع (١ / ٢١١).

(٦) أخرجه الترمذيُّ في سننه بلفظ (**لو أنكم كنتم توَكَّلُون**) بدلاً مِن (**لو توَكَّلتم**) – أبواب الزهد – باب في التوكل على الله – رقم (٢٣٤٤).

ش: وكَذَا القَوْلُ فِيما تَصرَّفَ مِنها مِنَ المُضَارِعِ، والأمرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، وكذا المصدرُ على رأيِ الكوفيِّين، فتقول في مضارعِ كان: (يكونُ زيدٌ قائمًا)، فـ(يكون) فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ، و(زيدٌ) اسمُها، و(قائمًا) خبرُها، وفي الأمرِ: (كُنْ قائمًا)، فـ(كُنْ) فعلُ أمرٍ ناقصٍ، واسمُه مُسْتَترٌ فيه، و(قائمًا) خبرُه، وفي اسمِ الفاعلِ: (كائنٌ زيدٌ قائمًا) فـ(كائنٌ) اسمُ فاعلِ (كان) الناقصةِ، و(زيدٌ) اسمُه، و(قائمًا) خبرُه، وفي اسمِ مفعولٍ على رأيٍ: (مَكُونٌ قائمٌ)، فـ(مَكُونٌ) اسمُ مفعولِ (كان) الناقصةِ مُحَوَّلٌ عن اسمِ الفاعلِ الرافعِ لِلاسْمِ النَّاصبِ لِلْخَبَرِ، فحُذِفَ الاسْمُ، وأُنِيبَ عنه الخَبَرُ، فارْتَفَعَ ارْتِفَاعَه، وقيل: لا يُبْنَى مِنَ الناقصةِ اسمُ مفعولٍ، وفي المصدرِ: (عَجِبْتُ مِن كَوْنِ زيدٍ قائمًا) فـ(كَوْنِ) مصدرُ (كان) الناقصةِ، و(زيدٍ) مجرور بالإضافة، ومَوْضِعُه رفعٌ على أنه اسمُه، و(قائمًا) خبرُه، وقيل: لا مصدرَ للناقصةِ، وقِسْ على ذلك ما تَصَرَّفَ من أخواتِها.

ح: قوله: (فيما تَصَرَّفَ منها)، أي: تَحَوَّلَ إلى أمثِلَةٍ مختلفةٍ من المضارعِ، والأمرِ، واسمِ الفاعلِ، وأفعالُ هذا البابِ في التصرُّفِ ثلاثةُ أقسامٍ: ما لا يَتَصَرَّفُ أصْلاً، وهو (لَيْس) باتفاقٍ، و(دام) على الأصحِّ، وأما (يدوم) و(دُمْ) و(دوام) فمن تَصَرُّفاتِ التامَّة(١)، وما يتصرَّفُ تصرُّفًا ناقصًا وهو (زال) وأخواتُها فإنه لا يُسْتَعْمَلُ منها أمرٌ، ولا مصدرٌ، وما يتصرَّفُ تصرفًا تامًا وهو الباقي.

---

(١) قرَّر أبو حيان في ارتشاف الضرب (٣ / ١١٥٨) ما يفيد أن (دام) الناقصة لها مضارعٌ؛ لأن (ما) الظرفيَّة توصل بالماضي والمضارع على سواء، وهذا نصُّه: «...، وناقصةً، فمذهبُ الفراء أنها لا تَتَصَرَّفُ، فلا تُستَعمَلُ إلا بلفظ الماضي، وكذا قال ابنُ الدهّان، وكثيرٌ من المتأخرين، ولا يعرف ذلك البصريون، و(ما) الظرفيَّةُ تُوصَلُ بالماضي والمضارع»، وينظر: التذييل والتكميل (٤ / ١٤٧)

غير أنّ أبا حيان قد قرَّر ما يخالف ذلك في كتابه النكت الحسان (ص: ٦٩)، حيث يقول: «...، وإنما لم تتصرَّف (دام) وإن كان أصلُ وضعِها التصرُّفَ؛ لأنها صلةٌ لـ(ما) الظرفيَّة، وكلُّ فعلٍ وقع صلةً لها التُزِم مُضِيُّه غالبا». وينظر: التصريح (١ / ٥٩٧)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٤٩٧).

قوله: (وكذا المصدرُ على رأي الكوفيين) القائلين بأن الفعلَ أصلٌ للمصدرِ [١]، فقوله: (وما تَصَرَّفَ منها) أي: مِن هذه الأفعالِ يدخل فيه المصدرُ على رأيِ الكوفيين.

قوله: (كائنٌ زيدٌ قائمًا) خبرُ (كائن) مِن حيث كونُه مبتدأً عند مَن لم يشترطْ الاعتمادَ على نفيٍ أو استفهامٍ يحتملُ أنَّ السادَّ مسدَّه هو الاسمُ، وفيه أنه لم يتمَّ به الكلامُ، وشرطُ السادِّ أنْ يتمَّ به الكلامُ، اللهم إلا أنْ يقال: إنّ هذا الاحتياجَ لا يضُرُّ في كونِه سادًّا هنا، ويحتمل أنّ السادَّ مسدَّ الخبرِ هو الخبرُ[٢]؛ لأن به تمامَ الفائدة، ويُنازِعُ فيه قولُهم: (ويُغْنِي عن الخبَرِ مرفوعُ وصفٍ)، اللهم إلا أنْ تكونَ قضيَّةً مهْمَلَةً، ويحتمل أنّ مجموعَ الاسمِ والخبرِ هو السادُّ، وفيه تأمُّلٌ يُعْلَمُ مِمّا سبق، ودعوى أنّ الخبَرَ في مثلِ ذلك محذوفٌ مخالِفةٌ لظاهرِ كلامِهم، فلا تغفلْ، أفاده الناصرُ الطبلاويُّ.

قوله: (على رأيٍ) وهو جوازُ بناءِ (كان) وأخواتِها للمفعولِ، وهو مذهب الجمهورِ، وعليه فالأصحُّ أنه لا يُقامُ خبرُها مُقامَ اسمِها؛ لأنه مسنَدٌ إلى اسمِها، فلو أُنيبَ لبقِيَ المسنَدُ بغيرِ المسنَدِ إليه، وهو ممتنعٌ خلافًا للفراء [٣]، بل على القولِ بأنها تُسْتَعْمَلُ في الظروف، وهو الصحيحُ، يُقامُ مقامَ اسمِها المحذوفُ، الظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ، فيقال: (مَكُونٌ [٤] فيه أو عندَك قائمًا) فما ذكره المصنِّفُ هنا من نيابةِ الخبرِ في (مَكُونٌ قائمٌ) مبنيٌّ على قول الفرّاء [٥].

---

(١) قال الشيخ علي الحلبي: «وظاهرُ صنيعه أنّ المصدرَ هو محلُّ الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأنّ المضارعَ والأمر واسمَ الفاعل، واسم المفعول مُشتقَّةٌ من الفعلِ الماضي اتِّفاقًا، وليس كذلك» فرائد العقود العلوية (٢ / ٤٩٦)، وما بعدها.

(٢) أي: أنّ السادَّ مسد خبر المبتدإِ الذي هو الوصفُ خبرُ (كائن).

(٣) في ص (خلافًا للفعل).

(٤) (مَكُونٌ) أصلُه: (مَكْوُونٌ) على وزن (مَفْعول) مثل (مَصْوُون)، فنُقلَت ضمةُ الواوِ إلى الساكنِ الصحيح قبلها، فصار (مَكُوون)، فالتقى الساكنان عينُ الكلمة، وواوُ المفعول، فحُذفت إحداهما على خلافٍ في تحديد المحذوف بين سيبويه والأخفش، فإذا قُدِّر حذفُ الواو الزائدة – كما هو مذهبُ سيبويه – فهو على وزن (مَفُعْل)، وإذا قُدِّر حذفُ العينِ – كما هو مذهب الأخفش – فهو على وزن (مَفُول).

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٤٩٩).

قوله: (**فارتَفَعَ ارتِفَاعَه**)، فسدَّ مسَدَّ الاسمِ مِن حيث النسخُ، وسدَّ مسدَّ خبرِ (**مَكُون**) مِن حيث الابتداءُ، ومِمّا يَرِد على هذا الرأيِ حَصْرُهم صِحَّةَ النيابةِ عن الفاعلِ في واحدٍ مِن أربعةٍ: المفعول به، والمجرور، والمصدر المختَصّ، والظرف المتصَرِّف المختَصّ.

قوله: (**وقيل: لا يُبْنَى مِنَ الناقصةِ اسمُ مفعولٍ**)، أي: بناءً على رأي أبي علي الفارسي، وهو عدمُ جوازِ بناءِ (**كان**) وأخواتها للمفعولِ، واختاره أبو حيان، قال: لا يُسمَعُ شيءٌ مِن ذلك عن العربِ، والقياسُ يأباه فوجب اطِّراحُه (١).

قوله: (**وفي المصدرِ**) ومنه قولُ الشاعر:

٥٦- بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قَوْمِه الفَتَى ... وكَونُكَ إيّاه عليكَ يَسِيرُ (٢)

ش: وكُلُّها يجوزُ استِعْمَالُها تامّةً إلا ثلاثةً (ليس، وفتئ، وزال) فإنها مُلازِمةٌ للنَّقْصِ، ومعنى التمامِ أنْ تكتفِيَ بمرفوعِها، ولا تحتاجُ إلى منصوب، وتكونُ أفعالاً قاصرةً، ومَعَانيها مختَلِفَةٌ، فمعنى (كان): وجد، و(ظلّ): أقام نهارًا، و(بات):

(١) لم أجد لأبي حيان ما يفيد هذا، بل وجدتُ له في كتابه النكت الحسان (ص: ٦٩) ما يخالفه حيث قال: «قوله: (**وكلُّها تَتَصَرَّف**)، فيُستعمَلُ منها المضارعُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعول،نحو: (**يكون زيدٌ قائمًا**)، وقالت الخنساء:

وَهُمْ في القَدِيمِ سُرَاةُ الأَدِيمِ ... وهم كائنون مِنَ الخَوْفِ حِرْزَا

وحكى الخليلُ: (**هو كائنُ أخيك**) بالإضافة، وكثيرًا ما يقول سيبويه عن الأحوال والظروف: (**فهي مَكُونٌ فيها**)»، وينظر: التصريح (١ / ٦٠٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٠٠).

(٢) البيت من الطويل مجهول القائل، ومعناه أن الرجلَ يكون سيدا في قومه بالكرم والحِلم، ويسيرٌ على الإنسان أن يكون سيدا من خلالهما، والشاهدُ إعمالُ مصدر الفعل الناقص عملَ فعله، و(**كَوْنُك**) مصدرُ الفعلِ الناقصِ مضافٌ إلى اسمه، وبما أنه مبتدأ ومصدرٌ لفعل ناقصٍ يحتاج إلى خبرين أحدُهما منصوبٌ وهو (**إيّاه**)، والآخر مرفوع، وهو (**يسير**)، وأصلُه: وأن تكون إيّاه يسيرٌ عليك. ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٢٣٣ – ٢٣٤)، والمقاصد النحوية (/ ٥٨٥ – ٥٨٧)، والدرر اللوامع (١ / ٢١٣).

أقام ليلاً، و(**أضحى، وأصبح، وأمسى**) **دخل في الضُّحَى، والصَّباحِ والمساء**، و(**انفكَّ**): **انفصل**، و(**دام**): **بقِيَ**.

ح: قوله: (**أنْ تكْتَفِيَ بمرفوعِها**) ويقالُ لذلك المرفوعِ حينئذٍ: فاعلٌ حقيقةً، قوله: (**ولا تحتاج إلى منصوب**) فلو وقع بعدَها منصوبٌ أُعْرِبَ حالاً.

قوله: (**قاصرةً**) أي: لازمةً، ترفع الفاعلَ فقط، ويرِدُ عليه استعمالُ (**صار**) تامّةً بمعنى: قطَعَ، أو ضمَّ، فإنها حينئذٍ متعديةٌ بنفسها إلى واحدٍ، ويمكن أن يقال: استعمالُها بهذا المعنى نادرٌ؛ ولذا أغفله كثيرٌ مِنَ النُّحاة. قوله: (**فمعنى كان: وجد**) أي: حصل وثبت، نحو: (**كانَ اللهُ ولا شيْءَ معَهُ**)[1] وقوله تعالى: ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ**﴾[2] قوله: (**والصباح والمساء**) ومنه قولُه تعالى: ﴿**فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ**﴾[3]

قوله: (**ودام بمعنى: بَقِيَ**) ومنه قولُه تعالى: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾[4]، أي: بَقِيَتْ.

ولم يذكر المصنِّفُ معنى (**صار**) في حال تمامِها، وقد ذكرنا لها معنَيَيْن فيما سبق هي فيهما متعديةٌ لواحدٍ بنفسها، وتُستعمَل أيضًا بمعنى: (**رجع**)، فتتعدَّى بـ (**إلى**)، كقولِه تعالى: ﴿**لا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ**﴾[5]، أي: ترجِعُ.

●●●

---

(١) جاء في حديثٍ من صحيح البخاري بلفظ (**كان اللهُ ولم يكن شيءٌ غيرُه**) - كتاب بدء الخلق ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ**﴾ [الروم: ٢٧] - رقم (٣١٩١).

(٢) (البقرة: ٢٨٠).

(٣) (الروم: ١٧).

(٤) (هود: ١٠٨).

(٥) (الشورى: ٥٣).

بابُ خبرِ إنّ وأخواتِها

ش: البابُ السادسُ منَ المرفوعاتِ: بابُ خبَرِ إنَّ، وخبَرِ أخواتِها، اعلم - وفَّقك اللهُ - أنّ (إنّ) وأخواتِها تنصبُ الاسمَ وترفَعُ الخبرَ؛ تشبيهًا بفعلٍ تقدَّم منصوبُه على مرفوعِه، وهي ستّةُ أحرُفٍ، (إنّ) المكسورةُ الهمزةِ، و(أنّ) المفتوحةُ الهمزةِ، و(كأنّ)، و(لكنّ)، المُشدَّداتُ النوناتِ الأربعة، و(ليت)، و(لعلّ) المفتوحاتُ.

ح: قوله: (**تنصِبُ الاسمَ وترفَعُ الخبرَ**)، ومذهبُ الكوفيِّين أنَّ الخبرَ مرفوعٌ على ما كان عليه مِن قبلُ، وهو مردودٌ، فإنّ عاملَه قد زال؛ لأنّ الرافعَ له المبتدأُ، وقد زال وصفُ الابتدائيَّةِ عنه بدخولِ العاملِ اللفظيِّ، وهو (**إنّ**) (١).

وإنما عَمِلَتْ هذه الأحرُفُ هذا العملَ (٢)؛ لأنّ فيها شبهًا بالفعلِ لفظًا ومعنى، أمّا لفظًا فمِن حيث بناؤُها على ثلاثةِ أحرُفٍ ولُزومِ آخِرِها الفتحَ كالماضي، وأمّا معنًى فمِن حيث إنّ في (**إنّ**) و(**أنّ**) معنى: حَقَّقْتُ، وأكَّدْتُ، وفي (**كأنّ**) معنى: شَبَّهْتُ، و(**لكنّ**) معنى: اسْتَدْرَكْتُ، و(**ليت**) معنى: تَمَنَّيتُ، و(**لعل**) معنى: تَرَجَّيتُ، وقُدِّمَ المنصوبُ على المرفوعِ قصدًا لِلْفَرقِ بينها وبين الأفعالِ التي

---

(١) حجةُ البصريين أنّ هذه الأحرفَ شُبِّهَت بـ (**كان**) الناقصةِ في لزومِ دخولِهنّ على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعَمِلْنَ عملَها معكوسًا؛ ليكون المبتدأ والخبرُ معهنّ كمفعولٍ تقَدَّم على فاعلِه تنبيهًا على الفرعيَّة. ينظر: التصريح (٢/ ٨).

(٢) اطَّرد في كلامِ العربِ نصبُ اسمِ إنّ، واتفق النحاةُ على أنّ الاسمَ منصوبٌ بإنّ، وأمّا خبرُ إنّ فقد ثبت فيه عن العرب الرفعُ على الأكثرِ، والنصبُ على خلافِ الأكثرِ، فاختلف النحاةُ في تحديدِ الرافع على قولَين كما أشار إليه المحشّي، وفي جوازِ نصبِ الخبر قياسًا، والجمهورُ على تأويلِ الخبرِ الواردِ بالنصبِ، وما تعذّر تأويلُه فهو شاذٌّ يُحفَظ، ولا يُقاس عليه، وذهب الكسائيُّ إلى جواز النصب في خبر (**ليت، وكأنّ، ولعلّ**)، دون خبر (**إنّ، وأنّ، ولكنّ**)، وذهب بعضُ الكوفيين إلى جواز النصب في خبر جميع الأحرُفِ الستة، وتبعهم في ذلك ابنُ الطرواة، وابن السِّيد، وبعضُ المتأخرين. ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٤٢)، والنكت الحسان (ص: ٨١)، وهمع الهوامع (١/ ٤٣١).

هي أصلُها مِن أوّلِ الأمرِ، وتنبيهًا بجعلِ عَمَلِها فرعيًّا على كونِها فروعًا للفعلِ، وغيرَ ذلك مِنَ النّكات (١).

قوله: (**ستَّةُ أحرُفٍ**) لم يذكر في التسهيل (**أنّ**) المفتوحة نظرًا إلى كونها فرعَ المكسورةِ (٢)، وهو صنيعُ سِ، حيث قال: «هذا باب الحروف الخمسة» (٣) اهـ الطبلاوي.

ش: ومَعَانيها مُختلفةٌ، فـ (إنّ) المكسورةُ، و(أنّ) المفتوحةُ لِتوكيدِ النسبةِ، ورفعِ الشَّكِّ عنها، والإنكارِ لها، و(كأنَّ) لِلتَّشبيهِ، وهو الدلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنًى، و(لكنَّ) لِلاستِدراكِ، وهو تعقيبُ الكلامِ برفعِ ما يُتَوهَّمُ ثبوتُه، أو نفيُه، و(ليت) للتَّمنِّي، وهو طلَبُ ما لا طمَعَ فيه، أو ما فيه عُسرٌ، و(لعلَّ) لِلتَّرجِّي، وهو طلَبُ الأمرِ المحبوبِ، تقول: (إنّ زيدًا قائمٌ)، و(بلغني أنّ زيدًا قائمٌ)، فـ (إنّ) بالكسرِ في الأُولَى، وبالفتحِ في الثانيةِ حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و(زيدًا) اسمُها، و(قائمٌ) خبرُها، وتمتازُ (أنّ) المفتوحةُ بكَونِها لا بُدّ أنْ يطلُبَها عاملٌ كما مثَّلْنا، بخلافِ المكسورةِ، وتقول: (كأنّ زيدًا أسَدٌ)، فـ (كأنّ) حرفُ تشبيهٍ ونصبٍ، و(زيدًا) اسمُها، و(أسَدٌ) خبَرُها، والأصلُ: (إنّ زيدًا كأسَدٍ)، فقُدِّمَتِ الكافُ على

---

(١) (**النّكات**) جمع نُكْتَة، وهي في اللغة مثل النقطة، وهي مأخوذةٌ من (**نَكَت رمحَه بأرضٍ**) إذا أثّر فيها، وفي عُرْفِ العلماء هي مسألةٌ لطيفةٌ أُخْرِجَتْ بدِقّةِ نظَرٍ، وإمعانِ فكرٍ، وسُمِّيَت المسألةُ الدقيقةُ نكتةً لتأثيرِ الخواطر في استنباطِها، ويقال منها بمعناها الاصطلاحي: (**نكت في العلم بموافقةِ فلانٍ، أو مخالفةِ فلانٍ**) بمعنى: أشار. ينظر: التعريفات للجرجاني (ص: ٢٠٧)، والمحكم (٦/ ٧٧١).

(٢) المشهورُ في كتب المتأخرين حصرُ هذه الحروفِ في ستةٍ كما صنع الشيخ خالدٌ الأزهريُّ، ومنهم مَن حصرها في خمسةٍ على إدراج (**أنّ**) بفتح الهمزة في (**إنّ**) بكسرها كسيبويه، والمبرد، وابن السراج وابن مالك، وحصرها ابنُ هشامٍ في ثمانيةٍ على الفصل بين المفتوحة والمكسورة، وإضافة لا التبرئة، وعسى. ينظر: الكتاب (٢/ ١٣١)، والمقتضب (٤/ ١٠٧)، والأصول في النحو (١/ ٢٢٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥)، والتذييل والتكميل (٥/ ٥-٦)، والتصريح (٢/ ٧).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/ ١٣١).

(إنّ) ؛ لِيَدُلَّ الكلامُ مِن أوّلِ الأمرِ على التشبيهِ كما في أخواتها ، و(قام الناسُ لكِنّ زيداً جالسٌ) ، فـ(لكنّ) حرفُ استدراكٍ ، و(زيداً) اسمُها ، وهو منصوبٌ ، و(جالسٌ) خبرُها ، وهو مرفوعٌ ، و(ليتَ الحبيبَ قادمٌ) ، فـ(ليت) حرفُ تمنٍّ ، و(الحبيبَ) اسمُها ، وهو منصوبٌ ، و(قادم) خبرُها ، وهو مرفوعٌ ، و(لعلَّ اللهَ راحمٌ) ، فـ(لعلّ) حرفُ ترجٍّ ، و(اللهَ) اسمُها ، وهو منصوبٌ ، و(راحمٌ) خبرُها ، وهو مرفوعٌ .

ح : قوله : **(لِتَوْكِيدِ)** أي : تَقْوِيَةِ وتَثْبِيتِ النِّسْبَةِ الكائنة بين اسمِها وخبرِها ، وهي ثبوتُ المسنَدِ للمُسندِ إليه أو نفيُه ، فيُؤتى بـ **(إنّ)** في مقامِ الإثبات ، نحو : **﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾** (١) ، وفي مقامِ النفيِ نحو : **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾** (٢) ، وقوله : **(ورفعِ الشَكِّ)** عطَفَه وما بعدَه على **(توكيدِ النسبَةِ)** من قَبيلِ عطفِ المسبَّبِ على السَّبَبِ ، فإنّ رفعَ الشكِّ - أي : الترَدُّدِ في النسبةِ والإنكارِ لها - يزولُ بالتأكيدِ ، لكنه في مَقامِ الإنكار يكون واجباً ، وفي مقام الشَكِّ يكون مُسْتَحْسَناً ، وأمّا إذا كان المخاطَبُ خالِيَ الذِّهنِ ليس شاكّاً ولا مُنْكِراً فإن الكلامَ يُلْقَى إليه مُجَرَّداً عن التوكيدِ كما قُرِّرَ ذلك في علم المعاني (٣) .

قوله : **(أمرٍ لأمرٍ)** الأمرُ الأولُ المشبَّهُ ، والثاني المشبَّهُ به ، وقوله : **(في معنًى)** هو وجهُ النِّسْبَةِ (٤) ، وهو الجَراءةُ في قولك : **(زيدٌ كالأسَدِ)** وإنما جعلنا وجهَ الشَّبَهِ هو

---

(١) وردت في آياتٍ كثيرةٍ منها (البقرة : ١٧٣ ، ١٨٢ ، ١٩٩) .

(٢) (يونس : ٤٤) .

(٣) ينظر : مفتاح العلوم للسكاكي (ص : ١٧٠ - ١٧١) ، والإيضاح في علوم البلاغة (ص : ٢٨ - ٢٩) ، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي (١/ ١١٩ - ١٢١) ، والبلاغة العالية للشيخ عبد المتعال الصعيدي (ص : ٤٢ - ٤٥) ، وعلم المعاني للدكتور بسيوني عبد الفتاح فيود (ص : ٤٨ - ٥١) .

(٤) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة (ص : ١٦٤) ، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٢/ ٢٠ - ٢١) ، وشروح التلخيص (٣/ ٢٩١ - ٢٩٣) .

الجراءةُ دونَ الشَّجَاعة؛ لأنّ الشجاعةَ مُختصّةٌ بالعاقلِ، ووجهُ الشبَه يكونُ مُشتركًا بين الطرَفَين المشبَّهِ والمشبَّهِ به (١).

وهذا التَّعْرِيفُ الذي ذكره المُصَنِّفُ للتشبيهِ غيرُ مانعٍ؛ لِشُمُولِه نحوَ: (**قاتَل زيدٌ عمرًا**) (٢)، فإنّ صيغةَ (**فاعَل**) دلَّتْ على مُشَارَكَةِ زيدٍ لعمرو في معنًى، وهو المُقَاتَلَةُ، وليس ذلك تشبيهًا، فكان الأَوْلَى أنْ يزيدَ في التعريف: (**بالكاف ونحوِها**) لخروجِ أمثالِ هذه الصُّورةِ، ثم بعدَ ذلك كلِّه فقد قال الناصرُ الطبلاويُّ: والظاهرُ – وفاقًا لبعضِهم – أنّ التشبيهَ الذي تدلُّ عليه (**كأنّ**) أو الكافُ التشبيهُ بمعنَى المشابَهَةِ والمشارَكَةِ لا التشبيهُ الذي ذكره المصنفُ اهـ، وتحقيق هذا المبحث في علم البيان (٣).

قوله: (**برَفْعِ ما يُتَوَهَّمُ ثبوتُه أو نفيُه**) مثالُ الأولِ قولُك: (**زيدٌ شُجَاعٌ**)، فيُتَوَهَّمُ منه ثبوتُ الكَرَمِ لتلازُمِهما عادةً (٤)، فترفع ذلك التوهُّمَ بقولك: (**لَكِنّهُ بَخِيلٌ**)

(١) يظهر مِنَ المعاجم اللغويّة أنّ (**الشجاعة**) و(**الجراءة**) بمعنى واحدٍ، غيرَ أنّ (**الشجاعة**) لا تُستعمَل بمعنى شدة القلب عند البأس إلا في الإنسان، وأمّا (**الجراءة**) بمعنى الإقدام والشجاعة فإنها تُستعمَل على الإطلاق في الإنسان وفي السباع على سواء، وعليه بنى العلامةُ العطّارُ – رحمه الله – استدراكَه، وهو وجيهٌ يشهد له الاستعمالُ، حيث لا تكاد تجد في كلام العرب: (**أسدٌ شُجاع**) كما يُقال: (**رجلٌ شُجاعٌ**)، وقد يُجاب عن المشهور بأنّ العرب يُشبِّهون الرجلَ بالأسدِ لتصوير شجاعته، ومِن هنا آثر البلاغيُّون استعمالَ (**الشجاعة**) وإن كانت مختصّةً بالمشبَّه في الاستعمال؛ للدلالة على المعنى المراد بصورة صريحةٍ؛ لأنها كالجراءة في أصل المعنى وإن اختلف الاستعمالُ، والله تعالى أعلى وأعلم.

(٢) ينظر: شروح التلخيص (٣/ ٢٩١-٢٩٣).

(٣) قال العلامة الشريف الجرجانيُّ: «(**التشبيه**) في اللغة الدلالةُ على مُشاركةِ أمرٍ لآخَرَ في معنًى، فالأمرُ الأوّلُ هو المشبَّهُ، والثاني: هو المُشبَّهُ به، وذلك المعنى هو وجه التشبيه، ...، وفي اصطلاحِ علماء البيان: هو الدلالةُ على اشتراكِ شيئين في وصفٍ مِنَ أوصافِ الشيءِ في نفسه كالشجاعة في الأسد، والنورِ في الشمس». التعريفات (ص: ٥٢).

(٤) وجهُ التلازمِ بينهما أنّ الشُّجاعَ يجود بنفسه في القتال، ومَن جاد بنفسه جاد بماله من باب أولى، بالإضافةِ إلى أنّ العُرفَ يُثبت ذلك فلا يكاد يُعرَف شُجاعٌ إلا وهو كريمٌ.

والثاني كقولك: (**ما قائمٌ زيدٌ لكنَّ عمرًا قائمٌ**)؛ لأنه لمَّا قيل: (**ما قائمٌ زيدٌ**) فكأنه تُوُهِّمَ أنّ عمرًا مثلُه لشبَهٍ بينهما ومُلابَسةٍ فرَفَعْتَ ذلك التوهُّمَ بالاستِدراكِ (١).

قوله: (**ما لا طَمَعَ فيه**) وهو المستحيلُ، نحوُ قوله:

٥٧- أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَه بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ (٢)

فإنّ عودَ الشَّباب مستحيلٌ، وقوله: (**أو ما فيه عُسرٌ**) وذلك في الجائزِ نحو: (**ليت لي مالاً فأحُجَّ منه**)، وتَعَلُّقُ التَّمَنِّي بالمستحيلِ كثيرٌ، وبالممكنِ قليلٌ، ولا يكون التَّمَنِّي في الواجبِ، أي: المحقَّقِ الحصولِ، وإن كان في نفسه جائزًا عقليًّا، فلا يقال: (**ليت الشمسَ تطلُعُ**).

قوله: (**طلبُ الأمرِ المحبوبِ**) نحو: (**لعل اللهَ يرحَمُنا**)، والترجِّي ارتقابُ شيءٍ لا وثوقَ بحصوله (٣)، فمن ثَمَّ لا يقال: (**لعلَّ الشمسَ تغرُبُ**)، فيدخل في الارتقابِ الطمَعُ والإشفاقُ، فالطمَعُ ارتقابُ شيءٍ محبوبٍ، والإشفاقُ ارتقابُ مكروهٍ نحو: (**لعلَّكَ تموتُ الساعةَ**).

قوله: (**لا بُدَّ أنْ يطلُبَها عاملٌ**) فتقع فاعلاً نحو: ﴿**أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا**﴾ (٤)،

---

(١) قال العلامة الشريف الجرجاني: «(**الاستدراك**) في اللغة هو طلَبُ تدارُك السامع، وفي الاصطلاح: رفعُ تَوَهُّمٍ تَوَلَّدَ من كلامٍ سابقٍ، والفرقُ بين (**الاستدراك**)، و(**الإضراب**) أنّ الاستدراكَ هو رفعُ توهُّمٍ يتَولَّدُ منَ الكلامِ المقدَّمِ رفعًا شبيهًا بالاستثناء، نحو: (**جاءني زيدٌ لكنْ عمرو**)؛ لدفعِ توهُّمِ أنّ عمرًا أيضًا جاء كزيدٍ بناءً على مُلابَسةٍ بينهما ومُلاءمةٍ، والإضرابُ هو أنْ يُجعَلَ المتبوعُ في حكمِ المسكوتِ عنه، يحتمِلُ أنْ يُلابِسَه الحكْمُ، وأنْ لا يُلابسَه، نحو: (**جاءني زيدٌ بل عمرو**)». التعريفات (ص: ٢١).

(٢) البيتُ منَ الوافر لأبي العتاهية، ومعناه ظاهرٌ، وذكرُه للتمثيلِ لا للاستشهاد؛ لأنّ أبا العتاهية لا يُستشهَدُ بشعره، ووجهُ التمثيلِ أن (**ليت**) الناصبة لاسمِها، تفيد معنى التمني، وهو طلب المستحيل كرجوع الشباب بعد انصرافِ أيامه. ديوان أبي العتاهية (ص: ٤٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧١٩-٧٢٠).

(٣) «قوله: (**والترجِّي ارتقابُ شيءٍ...**) إلخ يشير إلى اعتراضٍ على الشارح، حاصلُه أنّ التحقيقَ أنّ الترجِّي ليس طلبًا، بل هو ارتقابٌ، وأنّ التعريفَ بما ذكره لا يشمل النوعَ الآخرَ، وهو الإشفاقُ». تقريرات الإنبابي (ص: ٨٧).

(٤) (العنكبوت: ٥١).

أو نائبًا عنه نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾(١)، أو مفعولاً نحو: ﴿وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾(٢)، أو مبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً﴾(٣)، أو خبرًا عن اسم معنًى غيرِ قول ولا صادق عليه خبرُها نحو: (**اعتقادي أنه فاضلٌ**)، أو مجرورةً بحرف نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾(٤).

قوله: (**بخلاف المكسورة**) ويجب كسرُ همزةِ (**إن**) إذا وقعتْ في ابتداء الكلامِ حقيقةً نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾(٥) أو حكمًا نحو: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾(٦)، وبعدَ القسَمِ نحو: ﴿حم (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾(٧)، وبعدَ القول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾(٨)، وقبلَ لامِ الابتداءِ المُعَلِّقة للعاملِ نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾(٩)، وفي أوَّلِ الجملة المخبَرِ بها عن اسمِ عَيْنٍ نحو: (**زيدٌ إنّه فاضلٌ**)، وفي أوَّلِ الصلةِ نحو: (**جاء الذي إنّه فاضلٌ**)، وفي أوَّلِ الصِّفَةِ نحو: (**جاء رجلٌ إنّه فاضلٌ**)، وفي أوَّلِ الجملةِ الحاليّةِ كـ(**زرتُه وإنّي ذو أَملٍ**)، وفي أوَّلِ الجملةِ المضافِ إليها ما يَخْتَصُّ بالجُمَلِ نحو: (**جلستُ حيث إنّ زيدًا جالسٌ**).

قوله: (**والأصلُ: إنّ زيدًا كأسَدٍ...**) إلخ هذا مذهبُ الخليلِ، وهو الصحيحُ، وذهب بعضُهم إلى أنها بسيطةٌ؛ لأن الأصلَ عدمُ التركيبِ(١٠).

---

(١) (الجن: ١).
(٢) (الأنعام: ٨١).
(٣) (فصلت: ٣٩).
(٤) (الحج: ٦، ٦٢)، و(لقمان: ٣٠).
(٥) (يوسف: ٢)، و(القدر: ١).
(٦) (يونس: ٦٢).
(٧) (الدخان: ١ - ٣).
(٨) (مريم: ٣٠).
(٩) (المنافقون: ١).
(١٠) ينظر: الكتاب (٣/ ١٥١)، و(٢/ ١٧١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٠٤ -٣٠٥)، والمقتصد (١/ ٤٤٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦)، والتذييل والتكميل (٥/ ١٣)، والنكت الحسان (ص: ٧٩ -٨٠)، وهمع الهوامع (١/ ٤٢٨).

خاتمة:

قد يُرْفَعُ بعد (**إنّ**) المبتدأُ فيكون اسمُها ضميرَ الشأن محذوفًا، ومنه قولُه عليه الصلاة والسلام: (**إنّ مِن أشَدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامةِ المُصوِّرُونَ**) (١)، والأصلُ: إنه أي: الشأنَ، كما قال:

٥٨- إنّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا أَوْ ظِبَاءً (٢)

وإنما لم تُجْعَلْ (**مَن**) اسمَها؛ لأنها شرطيّةٌ بدليل جزمِها الفعلَين، والشرطُ له الصَّدْرُ فلا يعمَلُ فيه ما قبله، وتخريجُ الكسائيِّ الحديثَ على زيادة (**مِن**) في اسمِ (**إنّ**) يأباه غيرُ الأخفشِ مِنَ البصريين؛ لأن الكلامَ إيجابٌ، والمجرورُ معرفةٌ على الأصحِّ، والمعنى يأباه أيضًا؛ لأنهم ليسوا أشدَّ عذابًا مِن سائرِ الناس قاله في المغني (٣).

وأمّا نحوُ: (**إنَّ الماءُ**) بكسرِ همزة (**إنّ**) مع تشديدِ النونِ، ورفعِ (**الماء**)، فأصلُه: (**أَنَّ زيدٌ الماءَ**) بفتحِ همزة (**أنّ**)، وهو فعلٌ ماضٍ، أي: صبَّ، و(**زيد**)، فاعل و(**الماء**) مفعولٌ، فحُذفَ الفاعلُ، وأُقيم المفعولُ مقامَه، فارتفَعَ ارتفاعَه، وكُسِرَتْ همزةُ (**إنّ**) على لغةِ مَن يكسرُ فاءَ الفعلِ الثلاثيِّ المضاعَفِ إذا بُنِيَ

---

(١) أخرجه النسائي بلفظه في الصغرى - كتاب الزينة - رقم (٥٣٦٤)، وجاء في صحيح مسلم - كتاب اللباس والزينة - باب (**لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلبٌ ولا صورةٌ**) - رقم (٢١٠٩)، بلفظ (**إنّ أشَدَّ الناسِ عذابا يومَ القيامةِ المُصَوِّرون**)، ولا شاهدَ فيه، وجاء بلفظ: (**إنّ مِن أشَدِّ أهلِ النارِ يومَ القيامة عذابًا المُصَوِّرون**)، وفيه الشاهدُ النحويُّ من حذف اسمِ إنّ، والتقدير: إنه.

(٢) هذا البيتُ من الخفيف للأخطل، و(**الكنيسة**) معبد النصارى، و(**الجآذر**) جمع (**جُؤذر**) بضم الذال المعجمة وفتحها ولد البقرة الوحشية، و(**الظِّباء**) جمع ظبي وهي الغزلان، والشاهد فيه حذف اسم إن ضمير شأنٍ، ولا يجوز أن تكون (**مَن**) اسمَ إنّ لأنها شرطيةٌ بدليل جزم المضارع بها. ينظر: شرح شواهد المغني (١/ ١٢٢ - ١٢٦)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥٧ -٤٦٢)، و(٥/ ٤٢٠)، والدرر اللوامع (١/ ٢٩٠ -٢٩١).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٧٠).

للمفعولِ (١)، ومنه قولُه تعالى: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ (٢)، ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ (٣)، بكسر الراءِ فيهما وهي قراءةٌ شاذّةٌ.

●●●

(١) قال ابن هشام في مغني اللبيب (ص: ٧٢ – ٧٣): «تنبيه: تأتي (إنّ) فعلاً ماضيًا مُسْنَدًا لجماعةِ المؤنث من (الأَيْن) وهو التعبُ، تقول: (النساءُ إنَّ)، أي: تعبْنَ، أو من (آن) بمعنى: قرُبَ، أو مسنَدًا لغيرهنّ على أنه من (الأنين)، وعلى أنه يكون مبنيًا للمفعولِ على لغة مَن قال في (رُدَّ، وحُبَّ): (رِدَّ، وحِبَّ) بالكسرِ تشبيهًا له بـ (قِيل وبِيع)، والأصلُ مثلاً (أنَّ زيدٌ يومَ الخميسِ)، ثم قيل: (إنَّ يومُ الخميسِ)، وفعلَ أمرٍ للواحدِ من (الأنينِ) أو لجماعةِ الإناث من (آن) بمعنى: قرُب، أو مِن (الأين)، أو للواحدة مؤكَّدًا بالنون من (وأى) بمعنى: وعد، كقوله:

إنَّ هندُ المليحةُ الحسْناءَ

وقد مرَّ، ومركَّبةً من (إنْ) النافية، و(أنا)، كقول بعضهم: (إنَّ قائمٌ)، والأصلُ: إنْ أنا قائمٌ، ففُعِل فيه ما مضى شرحُه، فالأقسامُ – إذًا – عشرةٌ، هذه الثمانيةُ، والمؤكِّدة، والجوابيَّةُ».

(٢) (يوسف: ٦٥)، قرأ (رِدَّت) بكسر الراء علقمة بن قيس والأعمشُ، ويحيى بن الوثاب، والحسن. ينظر: المحتسب لابن جني (١/ ٣٤٥)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/ ٧١١)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٢٤٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٢/ ١٥٠).

(٣) (الأنعام: ٢٨)، قرأ بكسر الراء (رِدُّوا) يحيى بن الوثاب وإبراهيم النخعي، والأعمش، والمطوعي، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٦٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٨/ ٣٥٥)، وإعراب القراءات الشواذ (١/ ٤٧٥)، والبحر المحيط (١١/ ٥٢٦)، وإتحاف فضلاء البشر (٢/ ٩).

باب ظنَّ وأخواتها

ش: بابُ تَتْميمِ النواسخِ، وهو ما ينصبُ المبتدأَ والخبرَ مفعولَين، وهو (ظننتُ) وأخواتُها، وهي سبعةٌ: (ظَنَنْتُ)، و(حَسِبْتُ)، و(زَعَمْتُ)، و(خِلْتُ)، و(عَلِمْتُ)، و(رأَيْتُ)، و(وَجَدْتُ)، فالأربعةُ الأولُ تُفيدُ ترجيحَ وقوعِ المفعولِ الثاني، والثلاثةُ الباقيةُ تفيد تحقيقَ وقوعِه.

المصدَرُ هنا بمعنى اسمِ الفاعِلِ، أي: المتمِّم، والمعنى: **(هذا بابٌ يُذْكَرُ فيه المسائلُ المتَمِّمَةُ لأنواعِ النواسخِ)**، وإنما قدَّرْنا **(أنواع)**؛ لأنّ المصنِّفَ لم يَسْتَوفِ في هذا البابِ ما بقِيَ مِن أفرادِ النواسخِ التي لم تُذْكَرْ قبلُ، بل ذكَرَ في هذا الباب نوعًا من النواسخِ، وهو ما ينصِبُ الجُزْأَين، كما أنه فيما سبق إنما ذكر نوعَ ما يرفعُ المبتدأَ، وينصِبُ الخبرَ، وما ينصِب المبتدأَ ويرفعُ الخبرَ، فذكر مِن نوعِ كلٍّ جملةً مِنَ الأفرادِ، ولم يَسْتوفِ جميعَ أفرادِ النواسخِ.

و**(النواسخُ)** جمع **(ناسخ)**، اسم فاعل بمعنى: مُزيل، مأخوذٌ من **(النسخ)**، وهو الإزالةُ، ومنه: **(نسختِ الشَّمسُ الظلَّ)** إذا أزالتْه [1]، أُطْلِقَ لفظُ **(الناسخ)** على هذه الأدواتِ لِمَا فيها مِنَ الإزالةِ؛ لأن كلًّا منها يُزيل حكمَ المبتدأ والخبرِ، أي: الحكمَ الذي كان حاصلاً له قبل دخولِ الناسخِ وهو الإعرابُ، يُزالُ ويتجدَّدُ له إعرابٌ آخَرُ يجتلبُه الناسخُ [2].

واعلمْ أن أفعالَ هذا البابِ قسمان:

أحدهما: أفعالُ القلوب، وُصِفَتْ بذلك؛ لأنّ معانيَها قائمةٌ بالقلبِ، وهي

(١) ينظر: الصحاح (ن س خ) (١/ ٤٣٣).

(٢) عدُّ ظن وأخواتها نواسخَ لحكم المبتدأ والخبر هو مذهب جمهور النحاة، ونقل أبو حيان عن أبي زيد السهيليِّ أنها مثلُ: (أعطى، وكسا) في أنها استُعملَتْ مع مفعولَيها ابتداءً، متمسِّكًا بعدم جواز حذف الفعلِ في نحو: (ظننتُ زيدًا عمرًا)، فلا يقال: (زيدٌ عمرو). ينظر: التذييل والتكميل (٦/ ٥).

تدخل على الجملة الاسميَّةِ لتعيينِ الاعتقادِ الذي حُكْمُ المتكلِّمِ على المبتدأ بمضمونِ الخبرِ صادرٌ عنه، ففي: (علمتُ زيداً قائماً) حكمُك بالقيامِ على زيدٍ صادرٌ عن علمٍ، وفي: (ظننْتُ زيداً قائماً) صادرٌ عن ظنٍّ، وقسِ الباقيَ، وهذه الأفعالُ غيرُ مُنْحَصِرةٍ في السبعةِ التي ذكرَها المصنِّفُ إذ بقِيَ منها نحوُ: (عدَّ [1]، وحَجَا ودَرَى) الأَوَّلان للظنِّ، والأخيرُ للعلم.

القسم الثاني: أفعالُ التصيير، وهي التي تُفيد التحوُّلَ والانتقالَ، كـ (جعل، وردَّ وترك واتّخذَ، وصيَّر) ولم يذكرِ المصنفُ هذا القسمَ، لكنه شمله قولُه فيما بعدُ: (وما أَشْبَهَ ذلك) على ما فيه مِنَ المُناقَشَةِ الآتيةِ.

قوله: (وهو) تذكيرُ الضمير وإفرادُه باعتبارِ الخبرِ، أو بتأويلِ (كلّ واحدٍ)، أو أنه عائدٌ على الناسخِ المذكورِ معنًى لدلالةِ لفظِ (النواسخ) عليه، أو راجع لـ (تتميم) بمعنى: المُتَمِّم، ولو أرجَعَه للفظِ (النواسخ)، ولاحَظَ ذلك المَرجِعَ، ولم يُلاحِظِ الخبرَ لأنَّثَ، وقال: (وهي).

قوله: (ظَنَنْتُ) أي: (ظَنَّ) من (ظَنَنْتُ)، فالناسخُ هو خصوصُ (ظنّ)، وكذا يقال في البقية، ففي تعبير المصنف مُسَامَحَةٌ حملَه عليها ظهورُ المعنى المرادِ، وشرطُ عملِها أن تكونَ بمعنى: اعتقد راجحًا، كما هو الغالبُ، وعليه يُحمَلُ كلامُه الآتي، أو جازمًا كقول المؤمن: (ظننت اللهَ يُحَاسِبُ الخلقَ)، فإنْ لم تكنْ بمعنى الاعتقادِ بأنْ كانتْ بمعنى: (اتَّهَمَ) تعدَّتْ لواحدٍ نحو: (سُرِقَ لي مالٌ فَظَنَنْتُ زيدًا) أي: اتَّهَمْتُه.

قوله: (وحَسِبْتُ) وشرطُها كـ (ظَنَنْتُ)، أمّا إذا كانتْ بمعنى: صِرتُ أَحْسَبَ، فهي لازمةٌ، تقول: (حَسِبَ زيدٌ) أي: صار أَحْسَبَ، وهو الذي

---

(١) جعلُ (عَدَّ) من أخواتِ ظن مذهبُ الكوفيين، والبصريون على خلافِ ذلك، فإنه بمعنى: أحصَى، وإذا جاء بعده منصوبان، فالثاني بدلٌ من الأول أو حالٌ، أو نحو ذلك من المنصوبات. ينظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢١-٢٣).

في شَعْرِه شقرةٌ (١)، فإن كانت بمعنى: عَدَّ (٢)، كـ (**حَسَبْتُ المالَ**) تعدَّتْ لواحدٍ.

قوله: (**وزَعَمْتُ**) وشرطُها أن تكون بمعنى: اعتقد راجحًا فقط، ولا تكون بمعنى الاعتقادِ الجازمِ، فإنْ كانت بمعنى: كفل، تعدَّتْ لواحدٍ، نحو: (**زعمتُ زيدًا**) بمعنى: كفلتُه وضَمِنْتُه، وإن كانت بمعنى: رأس، أي: صار رئيسًا، أو بمعنى: هزل أو سمن، أو طمع كانت لازمةً.

قوله: (**وخِلْتُ**) بمعنى: اعتقد راجحًا، لا بمعنى: تكبَّر، نحو: (**خال زيدٌ**)، أو بمعنى: ظَلَعَ نحو: (**خال الفرسُ**) أي: ظلعَ، و(**الظَّلَعُ**) بفتح اللام العَرَجُ (٣)، ولا بمعنى: صار ذا خالٍ، فإنها في هذه تكون لازمةً، فإنْ كانتْ بمعنى: نظر، وأبصر تعدَّتْ لواحدٍ نحو: (**خال زيدٌ الهلالَ**) أي: أبْصَرَه ونَظَرَه، فإنْ ذُكِرَ منصوبٌ ثانٍ فهو حالٌ، كـ (**خال زيدٌ الهلالَ مُضيئًا**).

قوله: (**وعَلِمْتُ**)، أي: إذا كانت بمعنى: اليقين أو الرجحانِ، فإنْ كانت بمعنى: عرَفَ تعدَّتْ لواحدٍ نحو: (**علمتُ المسألةَ**)، أي: عرَفْتُها (٤).

---

(١) قال ابن سيده في المحكم (ح س ب) (٣/ ٢٠٨): «و(**الأحسَبُ**): الذي ابيَضَّت جلدتُه من داءٍ، ففسدتْ شَعْرتُه، فصار أحمرَ أبيَضَ، يكون ذلك في الناسِ والإبلِ، وقيل مِنَ الإبل: الذي فيه سوادٌ وحمرةٌ، أو بياضٌ، والاسم (**الحُسْبَة**)، و(**الأحسَبُ**) الأبرَصُ».

(٢) ظاهرُ كلامِ المحشي أنّ (**حَسِب**) بكسر السين يُستعمَل بمعنى: ظنَّ فينصب مفعولين، وبمعنى: عدَّ فينصِبُ مفعولاً واحداً، وهو على خلاف التحقيق فمكسورُ السينِ هو الذي بمعنى: ظنَّ، وأما الذي بمعنى عدَّ فهو بفتح السين (**حَسَبَ يَحْسُبُ حَسْبًا، وحِسابًا، وحُسبانًا، وحِسابةً**). ينظر: الصحاح (١/ ١٠٩ - ١١٠)، والمحكم (٣/ ٢٠٦ - ٢٠٧).

(٣) المحكم (ظ ل ع) (٣/ ٦٥).

(٤) قال ابن جني: «قلتُ لأبي علي: إذا كانتْ (**عَلِمْتُ**) بمعنى: (**عَرَفْتُ**) عُدِّيَتْ إلى مفعولٍ واحدٍ، وإذا كانت بمعنى العلمِ عُدِّيَتْ إلى مفعولَين، فما الفرقُ بين (**عَلِمْتُ**) و(**عَرَفْتُ**) من جهةِ المعنى؟ فقال: لا أعلم لأصحابنا في ذلك فرقًا مُحَصَّلاً، والذي عندي في ذلك أنّ (**عرَفْتُ**) معناها العلمُ مِن جهةِ المَشَاعِرِ والحَوَاسِّ بمنزلة (**أدْرَكْتُ**)، و(**عَلِمْتُ**) معناها العلمُ مِن غيرِ جهةِ =

قوله: (**وَرَأَيْتُ**)، أي: إذا كانت بمعنى: اليقين والرجحان، ومثلها: (**رأى**) الحُلُمية على الأصحّ [(١)]، فإنْ كانت بمعنى: أبصرَ تعدَّتْ لواحد، فإنْ وُجد بعدَه منصوبٌ ثانٍ فهو حالٌ، نحو: (**رَأَيْتُ زيداً قائماً**)، أو بمعنى: اعتقد، تَتَعدَّى لواحدٍ أيضاً نحو: (**رَأَى أَبُو حَنِيفةَ وُجوبَ الوِتْرِ**) أو بمعنى: أشار كذلك، نحو: (**رأى زيدٌ كذا**)، أي: أشار به.

قوله: (**ووَجَدْتُ**) بمعنى: اعتقد اعتقاداً جازماً، فإنْ كانت بمعنى: أصاب كـ (**وَجَدْتُ الضَّالَّةَ**) تَعدَّتْ لواحدٍ أو بمعنى: استَغْنَى، أو حَقِدَ، أو حَزِنَ [(٢)]، فهي لازمةٌ كـ (**وَجَدَ زيدٌ**)، أي: استَغْنَى، أو حَقِدَ، أو حَزِنَ.

قوله: (**فالأربَعَةُ الأُوَلُ**) وهي: (**ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وزَعَمْتُ، وخِلْتُ**)، قولُه: (**تُفِيدُ ترجيحَ وُقُوعِ المفعولِ الثاني**)، أي: تُفِيدُ أنّ الحكمَ على المفعولِ الأوَّلِ بمضمونِ الثاني صادرٌ عن طرفٍ راجحٍ دائماً في (**زَعَمْتُ**)، وغالباً فيما عداها، وقد تفيد تحقيقَ ذلك في غيرِ الغالبِ.

قوله: (**تُفِيدُ تحقيقَ وقوعِهِ**)، أي: تفيد أنّ الحكمَ على المفعولِ الأوَّلِ بمضمونِ الثاني صادرٌ عن علمٍ وتحقُّقٍ دائماً في (**وَجَدْتُ**)، وغالباً فيما عداها، وقد تفيد الترجيحَ مِن غيرِ الغالبِ [(٣)].

= المَشاعِرِ والحواسِّ؛ يدلُّ على ما ذكرْنا في (**عرفتُ**) قولُه تعالى: ﴿**يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ**﴾ [الرحمن: ٤١]، و(**السِّيما**) تُدْرَكُ بالحواسِّ وبالمشاعرِ، كذلك في ذكر الجنّة: ﴿**عَرَّفَهَا لَهُمْ**﴾[محمد: ٦]، أي: طيَّب رائحتَها لهم مِنَ (**العَرْفِ**)، وهو الرائحةُ، والرائحةُ إنما تُعلَمُ مِن جهَةِ الحاسَّةِ». الأشباه والنظائر في النحو (٤/ ٢٥١-٢٥٢).

(١) ومنهم مَن ذهب إلى أنها تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، وإذا جاء المنصوبُ الثاني بعدها، فهو حالٌ، فردَّ عليهم بقولِ الشاعر:

أَراهُمْ رُفْقَتي حتى إذا ما ... تَجافَى الليلُ وانخَزَلَ انخِزالا

حيث وقع المنصوبُ الثاني معرفةً وهو (**رفقتي**)، ولا يصحُّ أن تكون المعرفةُ حالاً، وأجابوا بأنّ (**رفقتي**) بمعنى (**رُفقائي**) والإضافةُ لفظيّةٌ. ينظر: التصريح (٢/ ١٦٩-١٧٠).

(٢) ينظر: الصحاح (وج د) (٢/ ٥٤٧).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٧ - ٢٩).

ش: تقول: (ظَنَنْتُ زيداً قائماً)، فـ (ظننتُ) فعلٌ وفاعلٌ، الفعلُ (ظنَّ)، والفاعلُ ضميرُ المتكلمِ، وهو التاءُ، و(زيداً) مفعولٌ أوَّلُ، و(قائماً) مفعولٌ ثانٍ، وكذا القولُ في (حَسِبْتُ عمراً مُقيماً)، فـ (حَسِبْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(عمراً) مفعولٌ أوَّلُ، و(مُقيماً) مفعولٌ ثانٍ، و(زعمْتُ راشداً صادقًا)، فـ (زعمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(راشداً) مفعولٌ أوّلُ، و(صادقا) مفعولٌ ثانٍ، و(خِلْتُ الهلالَ لائحًا)، فـ (خِلْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(الهلالَ) مفعولٌ أوّلُ، و(لائحا) مفعولٌ ثانٍ، و(علمتُ المُستشارَ ناصحًا)، فـ (علمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(المُسْتشارَ) مفعولٌ أولُ، و(ناصحًا) مفعولٌ ثانٍ، و(رأيْتُ الجُودَ محبوبًا)، فـ (رأيتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(الجُودَ) مفعولٌ أوّلُ، و(محبوبًا) مفعولٌ ثانٍ، و(وجدْتُ الصِّدقَ مُنجيًا)، وما أشبه ذلك مِمّا ينصب مفعولَين أصلُهما المبتدأ والخبر، بخلافِ نحو: (أعطَيْتُ زيداً درهمًا) فإنه ليس مِنَ النواسخِ؛ لأن مفعولَيْه ليس أصلُهما المبتدأَ والخبرَ؛ إذْ لا يُقال: (زيدٌ درهمٌ).

ح: قوله: (وما أَشْبَهَ ذلك) (ما) اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ و(أَشْبَهَ) فعلٌ ماضٍ فاعلُه ضميرٌ مستترٌ يعود على (ما) وذلك مفعولٌ، والجملة صلةُ (ما) لا محلَّ لها مِنَ الإعراب، والخبرُ محذوفٌ، تقديرُه: مثلها، أي: مثلُ الأفعالِ السبعةِ في العمَلِ لا في المعنى، ويحتملُ أنّ الموصولَ معطوفٌ على قوله: (ظَنَنْتُ) فيكون في محلِّ رفعٍ خبراً؛ لأنّ المعطوفَ على الخبرِ خبرٌ، وقولُه: (مِمّا ينصِبُ مفعولَين) بيانٌ لـ (ما)، ومُرادُه بـ (ما ينصِبُ مفعولَيْنِ) أعَمُّ من أنْ يكونَ مِن أفعالِ القلوبِ التي لم يذكرْها سابقًا نحو: (درى) تقول: (دَرَيْتُ زيداً فاضلاً)، و(جَعَل) بمعنى: اعتَقَدَ نحوُ: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[1]، أو مِن أفعالِ التصييرِ كـ (جَعَلْتُ الطِّينَ إبريقًا)، أي: صَيَّرْتَه، و(رَدَدْتُ العَدُوَّ صَديقًا) و(تَركْتُ الجاهلَ عالمًا)، و(اتَّخذْتُ الدَّقيقَ خُبْزاً)، وتَحَصَّل من هذا أنّ (جعل) تكون مِن أفعالِ القلوبِ، إذا كانت بمعنى: اعتقَدَ، ومِن أفعالِ التصييرِ

(١) (الزخرف: ١٩).

بمعنى: صَيَّر، وقد تكون بمعنى: أَوْجَدَ فَتَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (١)، وبمعنى: أوجَبَ، فَتَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ كذلك نحو: (جَعَلَ اللهُ الصَّوْمَ) أي: فَرَضَهُ.

وبقِيَ في كلامِ المصنِّفِ بحثٌ وهو إنْ جُعِلَ المُشَارُ إليه بقوله: (ذلك) الأمثالُ السابقةُ، أي: وما أشبه هذه الأمثلةَ، فلا إشكالَ في ذلك مع قولِهِ السابقِ (وهي سبعةٌ)، لكنَّ قولَه في الشرحِ هنا: (مِمَّا يَنْصِبُ مفعولَيْنِ) يُعَيِّنُ أنّ مرجعَ الإشارةِ الأفعالُ التي ذُكِرَتْ سابقًا، فالمعنى: وما أَشْبَهَ هذه الأفعالَ مِنَ الأفعالِ التي تنصبُ مفعولَيْنِ، فيُعَكِّرُ على قولِهِ سابقًا: (وهي سبعةٌ) وأُجيبَ باختيارِ الشِّقِّ الثاني، وهو أنّ المشارَ إليه الأفعالُ السابقةُ بقرينةِ قولِهِ: (مِمّا ينصِبُ مفعولَيْنِ)، وأنّ قولَه فيما سبق: (وهي سبعة) الحصرُ فيه إضافيٌّ، أي: بالنسبةِ لِلْمُصَرَّحِ به هنا (٢).

قوله: (لأنّ مفعولَيْهِ ليس أصلُهما المبتدأ والخبَر) ظاهرُه أنه لا بُدَّ في مفعولَي جميعِ النواسخِ مِن صِحَّةِ حملِ الثاني على الأوّلِ، ويَرِدُ عليه أنه لا يَصِحُّ الإخبارُ عن الطِّينِ بأنه إبريقٌ في قولِك: (جعلْتُ الطِّينَ إبْريقًا)، ولا عن العدُوِّ بأنه صَديقٌ، ولا عن الجاهلِ بأنه عالمٌ، ولا عن الدَّقيقِ بأنه خُبْزٌ (٣)، وقد يقال: إنه يَصِحُّ الإخبارُ في هذه المذكوراتِ بضَرْبٍ مِنَ التأويلِ والتجوُّزِ كأن يُرْتَكَبَ مجازُ الأولِ، أي: الطِّينُ آئلٌ لأنْ يكونَ إبريقًا، والعَدُوُّ قابلٌ لأنْ يؤُولَ صَديقًا ونحو ذلك، وأمّا نحوُ: (زيدٌ درهَمٌ)، فلا يَصِحُّ الإخبارُ فيه ولا بذلك التأويلِ، فإنْ قُدِّرَ مُضَافٌ بأنْ قيل: (زيدٌ آخذُ درهمٍ)، وجُعِلَ مِن مَجَازِ الحذفِ صَحَّ الإخبارُ حينئذٍ، لكن يكون الخبرُ في الحقيقة هو (آخذٌ)، و(درهم) مفعولُ اسمِ الفاعلِ الذي وقع خبرًا، فخرج عن أن يكونَ خبرًا، فاتَّضَحَ الفرقُ.

---

(١) (الأنعام: ١).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٥٢٠-٥٢١).

(٣) في ص (بأنه عصيدة).

تتمة:

أفعالُ الحَوَاسِّ كـ (**ذاق**)، و(**لمس**)، و(**سمع**)، و(**شمَّ**)، و(**نَظَرَ**)، تَتَعَدَّى لواحدٍ، وذهب أبو عليٍّ إلى أنَّ (**سَمِع**) إنْ دخلتْ على ما لا يُسْمَع - وهو الذَّاتُ - تَعَدَّتْ لاثنَين نحو: (**سَمِعْتُ زيداً يَتَكَلَّمُ**)، فـ(**زيداً**) مفعولٌ أوّلُ، وجملةُ (**يَتَكَلَّمُ**) سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولِ الثاني، وإنْ دَخَلَتْ على ما يَسْمَعُ تَعَدَّتْ لِوَاحِدٍ، نحو: (**سَمِعْتُ كلامَ زيدٍ**) [1] والتحقيقُ أنها كبقيّة أفعالِ الحواسِّ إنما تتعدَّى لواحدٍ، فجملةُ (**يَتَكَلَّمُ**) في محلِّ نصبٍ حالٌ، وليست سادَّةً مَسَدَّ المفعولِ الثاني.

●●●

(١) هذا الذي قرَّره مذهب الفارسي، ومِن قبله الأخفشُ، ومِن بعده ابنُ بابشاذ، وابنُ الضائع وابنُ أبي الربيع، وابنُ عصفور في أحد قوليه، ومذهبُ الجمهور أنّ (**سمع**) يتعدى إلى مفعول واحدٍ فقط معنى أو ذاتًا، والجملةُ المذكورةُ بعد الذات في محل النصبِ حالٌ. ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي (ص: ١٧٠)، والبسيط في شرح الجمل (١/ ٤٣٣)، والتذييل والتكميل (٦/ ٤٦ - ٤٩)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٥٢٢ -٥٢٣).

باب التوابع

ش: البابُ السابعُ مِنَ المرفوعاتِ بابُ تابعِ المرفوعِ، والمُرادُ به [1]: كلُّ ثانٍ أُعربَ بإعرابِ سابِقِه الحاصلِ والمُتَجدِّدِ [2]، فخرج الخبرُ، فإنه معرَبٌ بإعرابِ سابِقِه الحاصلِ دونَ المتجدِّدِ بدخولِ الناسخِ، وحالُ المنصوبِ، نحو: (رأيتُ زيداً ضاحِكًا)، فإنه معرَبٌ بإعرابِ سابِقِه الحاصلِ، ولا يتبَع سابقَه إذا زال عاملُ النصبِ، وخَلَفَهُ عاملُ الرفعِ أو الجرِّ، وينقسِمُ التابعُ أربعةَ أقسامٍ: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، ولكلٍّ منها كلامٌ يخصُّه.

قوله: (**والمُرَادُ به**)، ظاهرُ كلامه أنّ الضميرَ عائدٌ لـ(**تابعِ المرفوعِ**)، وعليه يكون التعريفُ - وهو قوله: (**كلُّ ثانٍ...**) الخ - غيرُ مانعٍ؛ لأنه يشمَلُ تابعَ المرفوعِ وغيرَه، فالأحسنُ أنْ يُجْعَلَ الضَّميرُ عائداً لـ(**التّابعِ**) من حيث هو، لا بقَيْدِ

---

(١) أكثرُ النحويين لم يُعرِّفوا التابعَ؛ لأنه محصورٌ بالعدِّ، والمحصورُ مِن الأبواب لا يحتاج إلى التعريف. ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٠٧)، وهمع الهوامع (٣/ ١١٣).

(٢) هذا التعريفُ ملَفَّقٌ بين تعريف ابنِ الحاجب، وتعريفِ ابن قاسم المرادي، أمّا تعريفُ ابن الحاجب فنصُّه: (**التوابعُ: كلُّ ثانٍ بإعرابِ سابقِه من جهةٍ واحدةٍ**)، وأمّا تعريفُ المرادي فنصُّه: (**التابعُ هو المُشَارِكُ ما قبلَه في إعرابه الحاصلِ والمتجدِّدِ غير خبرٍ**)، وقال ابنُ الحاجبِ في شرح تعريفه: «(**كل ثانٍ**) يشمل التابعَ وغيرَه؛ لأنّ خبرَ كان، وخبر إنّ ثوانٍ لأسمائها، وقوله: (**بإعراب سابقه**) يُخرِجُ عنه مثلَ ذلك - أي: خبر كان وخبر إن وأشباههما -، وقوله: (**من جهةٍ واحدة**) يُخْرِجُ عنه خبرَ المبتدأ، والثانيَ والثالثَ من باب (**علمت**)، و(**أعلمت**)؛ لأنها ثوانٍ بإعرابِ سوابقِها، ولكن مِن غير جهةٍ واحدةٍ» شرح ابن الحاجب على كافيته (٢/ ٦٢٣)، وشرح المرادي على الألفية (١/ ٥٥٧).

وقولُ ابنِ الحاجب (**من جهةٍ واحدة**) بمعنى قول المرادي والشيخ خالد (**الحاصل والمتجدد**)، وقولُ ابن الحاجب أظهر وأوضح، ومعناه أنّ إعرابَ التابع والمتبوع مِن عاملٍ واحدٍ على مذهب سيبويه في أنّ العامل في التابعِ هو نفسُ العامل في المتبوعِ مطلقا، وقال: (**مِن جهة واحدة**) ليشمل نصُّه جميعَ مذاهب النحاةِ في تحديد العامل في التابع، فليُتأمَّلْ.

كَوْنه تابعَ مرفوعٍ، أو منصوبٍ أو مجرورٍ؛ لأنّ التعريفَ المذكورَ تعريفٌ لمطلَقِ التابعِ، والمعرَّفُ أيضًا مُطْلَقُ التابعِ فساوَى المُعَرَّفُ التعريفَ.

قوله: (**كلُّ ثانٍ**)، أي: لفظ ثانٍ في الرُّتْبَةِ أُعْرِبَ بإعرابٍ، أي: بجنسِ إعرابِ سابقِه ونوعِه، وإنما قدَّرْنا ذلك؛ لأنّ شخصَ إعرابِ السابقِ لا يَنْتقلُ عنه إلى الثاني، وإنما المعنى أنّ المتبوعَ والتابعَ يَنْدرجانِ تحت نوعٍ منَ الإعرابِ من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، وقوله: (**الحاصلِ والمُتَجدِّدِ**) وصفان لـ (**إعراب**) المضافِ لـ (**السابقِ**)، والمرادُ بـ (**الحاصل**) ما نُطِقَ بعامله أوّلاً سواءٌ كان رفعًا أو نصبًا أو جرًّا [1]، والمراد بـ (**المُتَجَدِّد**) ما طرأ على ما نُطِقَ بعامله أولاً. قوله: (**فخرج**)، أي: بقيدِ (**المتجدد**)، قوله: (**المتجدِّد بدخولِ الناسخِ**)، الباءُ للسَّبَبِيَّةِ.

فإنْ قلتَ: قد يُعْرَبُ الخبرُ بالإعرابِ المُتَجَدِّدِ أيضًا كما إذا كان الناسخُ ممّا يَنْصِبُ الجزأين، نحو: (**ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا**) فقد صدَقَ على الخبَرِ في هذه الصُّورةِ أنه أُعْرِبَ بإعرابِ سابقِه الحاصلِ، وهو الحالةُ التي كان عليها قبلَ دخولِ الناسخِ في (**زيدٌ قائمٌ**)، والمتجدِّدِ فإنّ (**قائمًا**) في (**ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا**) أُعْرِبَ بإعرابِ سابقِه، وهو النصبُ، فيدخُلُ في تعريفِ التابعِ، ويكونُ التعريفُ غيرَ مانعٍ، فالجوابُ أنّ المرادَ بـ (**الإعراب المتجدِّد**) كلُّ إعرابٍ تَجَدَّدَ بحيث يكون الثاني

[1] في هذا التعريف لـ (**الإعرابِ الحاصل**) نظرٌ لا يخفى؛ لأنه لا يشمل إعرابَ المتبوعِ الذي كان بعاملٍ معنويٍّ كالمبتدأ، والذي كان بعاملٍ مقدَّرٍ كالمرفوع في مثل قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾، [التوبة: ٦]، والأقربُ أنْ يُعَرَّفَ الإعرابُ الحاصلُ بأنه الحالةُ الأولى من أحوال إعراب الاسم، وهي الرفعُ، والمتجدِّدُ ما عداها من النصبِ والجر، فيقال: (**زيدٌ الطيِّبُ مسافرٌ**)، و(**كان زيدٌ الطيِّبُ مسافراً**)، و(**إنّ زيداً الطيِّبَ مسافرٌ**)، و(**مررتُ بزيدٍ الطيِّبِ مسافراً**)، فـ (**الطيِّب**) نعتٌ أُعْرِب بإعرابِ منعوتِه الحاصلِ، وهو الرفعُ، وبإعراب منعوته المتجدِّدِ، وهو النصبُ، والجرُّ، وقد نصَّ المحشِّي على ما يفيد هذا المعنى، حيث قال: «....، نحو: (**ظَنَنْتُ زيداً قائمًا**) فقد صدَقَ على الخبَرِ في هذه الصُّورةِ أنه أُعْرِبَ بإعرابِ سابقِه الحاصلِ، وهو الحالةُ التي كان عليها قبلَ دخولِ الناسخِ في (**زيدٌ قائمٌ**)، والمتجدِّدِ فإنّ (**قائمًا**) في (**ظَنَنْتُ زيداً قائمًا**) أُعْرِبَ بإعرابِ سابقِه، وهو النصبُ».

تابعًا لِلأوَّلِ في كلِّ إعرابٍ ورد على الأوَّلِ وما هنا ليس كذلك، فإنّ (**قائمًا**) وإنْ تبعَ (**زيدًا**) عندَ دخولِ الناسخِ الناصبِ لا يتبعه إذا دخل على المبتدأ ناسخٌ آخَرُ كـ(**كان**)، أو (**إنّ**).

قوله: (**وحالُ المنصوبِ**)، معطوفٌ على الخبرِ، أي: خرج حالُ المنصوب، وإنما قيَّدَ الحالَ بكونِه حالَ المنصوبِ؛ لأجلِ أنْ يشمَلَه قولُه: (**أُعْرِبَ بإعرابِ سابقِه الحاصلِ**) حتّى يخرجَ بقيدِ: (**والمتجدِّدِ**)، أمّا حالُ المرفوعِ فليس بداخلٍ أصلاً حتى يُحْتاجَ لإخراجِه، فإنّ (**راكبًا**) في قولك: (**جاء زيدٌ راكبًا**) لم يُعْرَبْ بإعرابِ سابقِه الحاصلِ.

وبقي أنّ هذا التعريفَ الذي ذكره المصنِّفُ غيرُ مانعٍ؛ لأنه يدخل فيه الخبرُ الثاني إذا تعدَّدَتِ الأخبارُ، نحو: (**الرُّمّانُ حُلْوٌ حامِضٌ**)، فإنّ (**حامضٌ**) [1] يُعْرَبُ بإعرابِ سابقِه الحاصلِ والمتجدِّدِ بدخولِ الناسخِ [2]، ويُجَابُ بأنّ الخبرَ الثانيّ خارجٌ بقولِنا: (**ثانٍ**)، فإنه ليس المرادُ ثانيًا[3] في العدَدِ، بل المرادُ ثانٍ في الرُّتْبَةِ كما نبَّهْنا عليه سابقًا، ومعنى ذلك أنْ لا يكونَ ذلك اللفظُ الثاني مقصودًا لذاته، بل إنما هو مقصودٌ بعدَ قصدِ الأوَّلِ المتبوعِ، وبطريقِ التَّبَعِ له كما هو شأنُ التوابعِ، وليس كذلك الخبرُ الثاني مع الأوَّلِ، فإنهما في القصْدِ سِيَّانِ، فهما في قوَّةِ شَيْءٍ واحدٍ، فليس ثانيًا في الرُّتْبَةِ، بل في العدَدِ.

وزاد المُرَاديُّ في التعريفِ قيداً لإخراجِ الخبرِ الثاني، فقال: (**وليس خبرًا**) [4]، واعتُرِضَ عليه بأنه كان عليه أنْ يزيدَ أيضًا: (**وغيرَ حالٍ**)، ليُخْرِجَ الحالَ الثانيةَ،

---

(١) (**حامض**) اسم الفاعل من (**حَمَض يَحمُضُ**) كـ(**نَصَرَ ينصُرُ**)، و(**حمُض يحمُض**) كـ(**حسُنَ يحسُنُ**)، والمصدرُ: (**حُموضة، وحَمْض**)، والمادّةُ تدلّ على طعمٍ خاصٍّ كطعم الخَلِّ، واللبن الخاثر. ينظر: (**ح م ض**) الصحاح (٣/ ١٠٧٢)، والمحكم (٣/ ١٣٨-١٣٩).

(٢) ينظر: شرح المرادي على الألفية (١/ ٥٥٧).

(٣) في ص: (ثانٍ)، والصوابُ ما أثبتُّه؛ لأنه منقوصٌ منونٌ وقع منصوبًا على أنه خبرُ ليس، وحكمه أن تعود ياؤه المحذوفةُ لالتقاء الساكنين في حالة النصب.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

نحو: (**جاء زيدٌ ضاحكًا راكبًا**)، فإنّ الحالَ الثانيَ ملازِمٌ للأوَّلِ، وأُجيبَ عنه بأنّ قولَه: (**أُعْرِبَ بإعرابِ سابقِه...**) إلخ، معناه أنْ يكونا (١) صالحَيْنِ لغيرِ إعرابٍ واحدٍ، فخرج الحالُ الثاني بالنّظَرِ للحال الأوّلِ، إذْ إعرابُهما واحدٌ لا يتَغَيَّرُ، وهو النصبُ.

وأُورِدَ على التعريفِ أنه غيرُ جامعٍ لِكَوْنِه لا يشمل التوكيدَ اللفظِيَّ في أسماءِ الأفعالِ، نحو:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ ومَن بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ (٢)

وفي الأفعالِ كقولِه:

٥٩- أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ (٣)

---

(١) هكذا وردت العبارةُ في المخطوط والمطبوعِ، والأقربُ إلى المعنى أن يكون المضارعُ مع لا النافية، أي: (**معناه أنْ لا يكونَا صالحَينِ لغيرِ إعرابٍ واحدٍ**)، بمعنى أن يكون اشتراكُ الأول والثاني في إعرابٍ واحدٍ ملازمًا لهما في جميع الأحوال، بحيث لا يجوز في حالٍ أن يكون الأوّلُ على غيرِ إعرابِ الثاني، فلْيُتأمَّلْ.

(٢) سبق تخريجُه (ص: ٤٣١)، والشاهد فيه هنا توكيد (**هيهات**) بإعادة لفظِه، وهو من أسماء الأفعال، ومنهم مَن استشهد به على التنازع بين اسمي الفعلين.

(٣) عجزُ بيتٍ من الطويلِ لشاعرٍ مجهولٍ، وصدرُه:

فأيْنَ إلى أينَ النَّجاءُ بِبَغْلَتِي

و(**النجاءُ**) بمعنى النجاةِ، و(**أين**) اسمُ استفهامٍ عن مكانٍ، وإذا وقع بعده اسمٌ مرفوعٌ فهو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، نحو: (**أين زيدٌ**) تقديرُه: أين يذهب زيدٌ، و(**أين النجاءُ**)، تقديره: أين يكون النجاءُ، وجاء في رواية: (**أتاك أتاك اللاحقُوك**)، والشاهد فيه توكيدُ (**أتاك**) بإعادة لفظه، ولا تجوز فيه دعوى تنازُعِ الفعلَين؛ لأنه يوجبُ أن يقال: (**أتَوْكَ أتاك اللاحقون**) على إعمال الثاني، أو يقال: (**أتاك أتوك اللاَّحقون**) على إعمالِ الأول، وشاهدٌ آخرُ على توكيد (**احبس**) بإعادة لفظه. ينظر: المقاصد النحوية (٣/ ١٠١٤-١٠١٥)، وخزانة الأدب (٥/ ١٥٨-١٥٩)، والدرر اللوامع (٢/ ٣٥٥، ٣٩٠-٣٩١).

وفي الحروفِ نحوُ قوله:

٦٠- لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ، إِنَّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وعُهُودًا [١]

ويُجَابُ بأنّ معنى: (أُعْرِبَ بإعرابِ سابقِه...) إلخ، .. إن كان له إعرابٌ، فدخلتِ المذكوراتُ؛ لأنه بحيث لو كان للسابقِ إعرابٌ لأُعْرِبَ اللاَّحِقُ بذلك الإعرابِ.

قوله: (**أربعة أقسام**) بشمولِ العطفِ لعطفِ البيان، وعطفِ النسَقِ [٢]، قوله: (**النعت والعطف...**) إلخ، وإذا اجتمعَتِ التوابعُ يُبْدَأُ بالنعتِ، ثم بعطفِ البيانِ، ثمّ بالتوكيدِ، ثم بالبدَلِ، ثم بالنسَقِ، فيُقال: (**جاء الرّجُلُ الفاضِلُ أبو بكْرٍ نفْسُه أخوك وزيدٌ**) [٣].

●●●

---

(١) البيتُ مِن الكامل منسوبٌ لجميل بثينة، و(**أبوح**) مضارعٌ مِن (**باح**) بمعنى أظهر وأفشى، و(**البَثنة**) في اللغة الأرضُ الليِّنةُ السهلةُ، وهي هنا اسمٌ للمرأة، و(**مواثقا**) جمع مَوْثِق بمعنى الميثاق، والشاهدُ توكيد (**لا**) بإعادةِ لفظِه. ينظر: المقاصد النحوية (٤/ ١٦٠١-١٦٠٢)، وخزانة الأدب (٥/ ١٥٩-١٦٠)، والدرر اللوامع (٢/ ٣٩٢).

(٢) ودليل الحصرِ أنّ التابعَ إمّا أنْ يُتبَع بواسطةِ حرفٍ أوْ لا، **الأولُ**: عطفُ النسقِ، **والثاني**: إمّا أنْ يكونَ بتكرارِ المتبوعِ أوْ لا، **الأولُ**: التوكيدُ اللفظيّ، **والثاني**: إما أن يكون على نيّة تكرارِ العاملِ أوْ لا، **الأوّلُ**: البدلُ، **والثاني**: إمّا أنْ يكونَ بألفاظ مخصوصةٍ أوْ لا، **الأوّل**: التوكيدُ المعنوي، **والثاني**: إمّا أنْ يكونَ بالمشتقّ أوْ لا، **الأوّلُ**: النعتُ، **والثاني**: عطفُ البيان. ينظر: التصريح (٣/ ٤٦١).

(٣) والعلّةُ في هذا الترتيبِ أنّ النعتَ بمنزلةِ جزءٍ من متبوعه؛ فوجب بذلك تقديمُه، ثم يأتي بعده البيانُ؛ لأنه جارٍ مَجراه، ثمّ التأكيدُ؛ لأنه شبيهٌ بالبيانِ في جريانه مجرى النعت، ثمّ البدلُ؛ لأنه تابعٌ كلا تابعَ لكَونه مُستقِلًّا، ثم النّسَقُ؛ لأنه تابعٌ بواسطةٍ. همع الهوامع (٣/ ١١٣)، و(٥/ ١٦٥)، تح: الدكتور عبد العال سالم مكرم.

باب النعت

تعريف النعت :

ش : فالأوَّلُ : النعتُ ، وهو التابعُ المُشتَقُّ بالفعلِ أو بالقُوَّةِ ، المُوَضِّحُ لِمتبوعِه ، أو المُخَصِّصُ له ، مثالُ المُشتقِّ بالفعل نحوُ : (جاءني زيدٌ العالِمُ) ، والمشتقّ بالقوّة نحوُ : (جاءني زيدٌ الدِّمَشْقِيُّ) ، فإنه في قوة : المنسوب إلى دِمشْقَ ، ونعني بالمشتقِّ بالفعلِ المُشتَقَّ الصريحَ ، وهو اسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ ، والصِّفةُ المُشبَّهةُ ، واسمُ التفضيلِ ، ونعني بالمُشتقِّ بالقوّة الجامدَ المُؤَوَّلَ بالمشتقِّ كاسمِ الإشارةِ ، و(ذي) بمعنى : صاحب ، والمنسوب ، والمرادُ بالإيضاحِ رفعُ الاحتمالِ في المَعارف كما مثَّلْنا ، والمرادُ بالتخصيصِ تقليلُ الاشتراكِ في النكرات ، نحو : (جائني رجُلٌ فاضلٌ) ، و(مررْتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ) بالعَين والراءِ المهملتين ، والفاء والجيم ، أي : خَشِنٍ .

ح : قوله : (النعت) ، ويُرادِفُه الوَصْفُ والصِّفَة [1] ، قوله : (وهو التابعُ) هذا جنسٌ في التعريفِ شاملٌ لجميعِ التوابِعِ ، وقوله : (المشتقُّ بالفعلِ أو بالقوَّةِ) فصلٌ مُخرِجٌ لبقيّةِ التوابعِ ، فإنها لا تكونُ مشتقَّةً ولا مُؤَوَّلَةً بالمشتقِّ ، وبقِيَ التوكيدُ اللفظيُّ المُشتَقُّ ، نحوُ (جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ) الأوَّلُ نعتٌ ، والثاني توكيدٌ لفظِيٌّ ، فيَخْرُجُ بقوله : (المُوَضِّحُ لِمتبوعِهِ أو المُخَصِّصُ له) ، فإنّ التوكيدَ اللفظِيَّ ليس الغرَضُ منه واحداً من هذين الأمرَين ، ثمّ كونُه موَضِّحًا أو مخصِّصًا هو الأصلُ الكثيرُ الغالبُ ، وإلاّ فقد يأتي لِمُجَرَّدِ الذمِّ ، أوِ المدحِ ، أوِ الترحُّمِ ، وقد يكون

---

(١) (النعت) اصطلاحُ الكوفيين ، والأكثرُ استعمالاً عند البصريين (الوصف ، والصفة) ، ينظر : همع الهوامع (٣ / ١١٧) .

ويَنفَرِد الوصفُ والصِّفةُ بأنهما يُستعمَلان بمعنى المشتق الشامل لاسم الفاعِلِ ، واسم والمفعولِ ، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة ، واسم التفضيلِ ، وقد سُمِّي النعتُ بالوصفِ والصفةِ للتنبيه على أنّ الأصلَ فيه أن يكون مشتقًّا .

للتأكيد، نحو: ﴿ **تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ** ﴾[1]، وللتَّعميم، نحو: (**إنّ اللهَ يَحشُرُ الناسَ الأوّلين والآخِرينَ**)، وللتفصيلِ، نحو: (**مرَرْتُ برجلَين عربيٍّ وعجميٍّ**)، وبعضُهم جعل أمثالَ هذا مِن قَبيلِ بدَلِ المفصَّلِ مِنَ المُجْمَلِ، وللإبهامِ، نحو: (**تَصَدَّقْتُ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ**)، وللتعليلِ نحو: (**عَظِّمْ زيدًا العالِمَ**)، ولبيانِ الماهيَّةِ، ويُسَمَّى صفةً كاشفةً، نحو: (**الجِسْمُ الطَّويلُ العَريضُ العَميقُ يَحْتاجُ لِحَيِّزٍ**)[2].

قوله: (**العالِمُ**) أُورِدَ عليه أنّ (**أل**) في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ اسمٌ موصولٌ فالنعتُ حينئذٍ يكون بالموصولِ لا بالمشتقِّ، والموصولُ ليس مشتقًّا بالفعلِ، فلم يُطَابِقِ المثالُ المُمَثَّلَ له، وأُجِيبَ بأنّ محلَّ كونِ (**أل**) الداخلةِ على اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ موصولةً إذا أُريدَ به الحدوثُ، أمّا إذا أُريدَ به الثبوتُ، كـ(**المُؤمِن والكافِر والعالِم**) فـ(**ألْ**) فيه مُعَرِّفَةٌ وليستْ موصولةً.

قوله: (**وهو اسمُ الفاعلِ**) شاملٌ لأَمثِلَةِ المُبَالَغَة، نحو: (**مرَرْتُ برجُلٍ علَّامَةٍ**)، قوله: (**الجامد المؤوَّلُ**) ومنه المصدرُ نحو: (**مرَرْتُ برجُلٍ عَدْلٍ**)، فإنه في قوّةِ (**عادل**) أو (**ذي عدلٍ**) وكذلك الجملةُ الخبريَّةُ، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ** ﴾[3]، فإنّ جملةَ (**تُرجَعون**) في محلِّ نصبٍ صفةَ (**يومًا**) وهذه الجملةُ في معنى المشتقِّ، أي: (**يومًا مرجوعًا فيه إلى اللهِ**).

قوله: (**رفع الاحتمالِ في المَعَارِفِ**) بيانُه أنّ (**زيدًا**) في قولك: (**جاء زيدٌ**) مثلاً له مشارِكاتٌ[4] في هذا الاسمِ لا يُدْرَى مَنِ الجائي منهم، فإذا قلتَ: (**العالِم**) فقد رفعتَ الاشتراكَ، وقطعْتَ الاحتمالَ.

---

(١) (البقرة: ١٩٦).

(٢) ينظر: التصريح (٣ / ٤٦٥).

(٣) (البقرة: ٢٨١).

(٤) (**مُشارِكاتٌ**) في ظاهرِه صفةٌ لِمُسَمَّى زيدٍ، ومن ثَمَّ لا يتَّجه جمعُه بالألف والتاء، فالأَوْلى أنْ يقال: (**له مُشارِكون**)، ويبعد أن يكون صفةً للألفاظِ حتى يصحَّ الجمعُ بالألف والتاء على أنه وصفُ غيرِ العاقلِ، والله أعلم.

فإنْ قلتَ: قد يتَّفِقُ الاشتِراكُ في الوصفِ أيضًا فلا يرتفِعُ الاشتِراكُ بل يقِلُّ كما في النكراتِ؟ فالجوابُ أنهم قطعوا النظَرَ عن الاشتِراكِ في الوصفِ لقلَّتِه، وقد عُلِمَ من هذا التقريرِ أنّ الاحتِمالَ المرفوعَ في جانِبِ المعارفِ هو الاشتِراكُ (١)، وحينئذٍ يكون التعبيرُ بـ (**رفع الاحتمال**) في جانبِ المعارِفِ، وبـ (**تقليل الاشتراك**) في جانبِ النكراتِ مُجَرَّدُ تَفَنُّنٍ، أو إشارةٍ إلى قلَّةِ الاشتِراكِ في المعارِفِ، أو لأنَّ اشتِراكَها طارئٌ، واشتِراكَ النَّكِراتِ وضعِيٌّ (٢).

أقسام النعت:

ش: ثمّ النعتُ قسمان: حقيقيٌّ، وسَبَبِيٌّ؛ لأنه لا يخلو إمّا أنْ يرفعَ ضميرَ المنعوتِ المُستَتِرَ أوْ لا، الأوَّلُ: الحقِيقيُّ، والثاني: السَّبَبِيُّ.

ح: قوله: (**ثم النعت قسمان**) بقِيَ النعتُ بالجملة، هل هو من أيِّ قَبيلٍ؟ وقد أرجَعَه الناصرُ الطبلاويُّ لكلٍّ مِنَ القسمَين، فنحوُ: (**مررتُ برجلٍ قام**) يرجع للنعت الحقيقيِّ؛ لأنّ الفعلَ رافعٌ لضميرِ المنعوتِ، أو لأنه في قوّةِ (**قائم**)، ونحو: (**مررتُ برجلٍ قام أبوه**)، يرجعُ لِلسَّبَبِيِّ؛ لأنّ الفعلَ رفع اسمًا ظاهرًا ومتَّصلاً بضميرِ المنعوتِ.

تعريف النعت الحقيقي، وحكمُه:

ش: فالنعتُ الحقيقيُّ: هو الجاري على مَن هو له في المعنى، ويتبع منعوتَه في أربعةٍ مِن عشرةٍ: واحدٍ مِنَ الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وواحدٍ مِنَ الإفرادِ، والتثنيةِ والجمعِ، وواحدٍ مِنَ التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ مِنَ التعريفِ والتنكيرِ، تقول: (جاء

---

(١) أي: الاشتراك الواقعُ في المنعوتِ، لا الواقعُ في النعت نفْسه.

(٢) «واختُلف في معنى الإيضاحِ والتخصيصِ، فقيل: الإيضاحُ رفعُ الاشتراكِ اللفظي الواقعِ في المعارفِ على سبيلِ الاتِّفاقِ، فهو يجري مجرى بيانِ المُجمَلِ، والتخصيصُ: رفعُ الاشتراكِ المعنويِّ الواقعِ في النكراتِ على سبيلِ الوضعِ، فهو يجري مجرى تقييدِ المطلَقِ بالصِّفةِ، وقيل: الإيضاح: رفعُ الاحتمالِ في المعارف، والتخصيصُ: تقليلُ الاشتراكِ في النكراتِ" التصريح (٣ / ٤٦٤ -٤٦٥).

زيدٌ الفاضلُ) ، فـ (زيدٌ) فاعلٌ، و(الفاضلُ) نعتُه، وهو رافعٌ لضميرِ منعوتِه المُستَترِ، ووافَقَ منعوتَه في أربعةٍ مِن عشرةٍ، وذلك أنّ (زيدٌ) و(الفاضلُ) مرفوعانِ، والرَّفعُ واحدٌ مِن ثلاثةٍ، وهي الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وهما مُفرَدانِ، والإفرادُ واحدٌ مِن ثلاثةٍ، وهي الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ، وهما مُذَكَّرانِ، والتذكيرُ واحدٌ مِن اثنَين، وهما التذكيرُ والتأنيثُ، وهما معرفتانِ، والتعريفُ واحدٌ مِن اثنَين، وهما التعريفُ والتنكيرُ، فهذه أربعةٌ مِن عشرةٍ، وإنّما وافَقه فيما ذُكِر؛ لأنّ النعتَ الحقيقيَّ نفسُ منعوتِه في المعنى، والمُوافَقةُ تُشعِرُ بالمُماثَلَةِ بخلافِ المُخالَفةِ، لا يُقال: قد تُوجَدُ المُخالفةُ بينهما لفظًا في مثل: (مررْتُ بسيبويه هذا)، فإنّ المنعوتَ مكسورٌ والنعتَ ساكنٌ، وفي مثلِ: (جاءني عبدُ الله الظريفُ)، أو (بَعْلَبَكُّ الظريفُ)، أو (تأبَّطَ شرًّا الظريفُ)، فإنّ المنعوت مركَّبٌ والنعت مفردٌ، وفي مثل: (مررتُ برجلٍ يكتبُ) فإنّ المنعوتَ مفردٌ، والنعت مركَّبٌ مِنَ الفعل والفاعل؛ لأنّا نقول: المرادُ بالتبعيَّةِ في الإعرابِ أنْ يكون لفظًا أو محلًا، والمرادُ بالمفرَدِ ما ليس مثنًّى ولا مجموعا، فيدخل في ذلك العَلَمُ المركَّبُ بأقسامِه، ومضمونُ الجملةِ مفردٌ لا مُركَّبٌ.

ح: قوله: (يتبع منعوتَه في أربعةٍ مِن عشرةٍ) هذا مقيَّدٌ بالخُلُوِّ عن المانعِ، أمّا إذا وُجِدَ مانعٌ فقد تَتخَلَّفُ تَبَعيَّتُه في بعضِ تلك الأمورِ، وذلك إذا كان النعتُ صفةً يستوِي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ (1)، كـ (فَعُول) بمعنى: (فاعل) نحو: (رجلٌ

---

(1) يُمكن تلخيصُ الصفات التي لا تلحقها علامةُ التأنيثِ؛ لأنها مُختصَّةٌ بالإناثِ، أو لأنها يستوي فيها المذكر والمؤنثُ في الآتي:

الأول: ما دلَّ على صفةٍ خاصّةٍ بالنساء كـ (**حائض، وطامث، وطاهر، وحامل، وطالق**)، و(**مُطفِل، ومُذكِر**)، و(**مُضِرّ**) أي: مَن لزوجها زوجةٌ أخرى وقولُهم: (**طالقة، وحائضة**) شاذٌّ.

الثاني: الصفة التي على وزن (**فَعيل**) بمعنى: مفعول، إذا ذُكِرت مع موصوفها، نحو: (**كفٌّ خَضيبٌ**) بمعنى: مخضوبة، و(**امرأةٌ قتيلٌ**) بمعنى: مقتولة، و(**شاةٌ ذبيحٌ**)، وأمّا إذا حُذف الموصوفُ فلا بدَّ من ذكر التاء، فيقال: (**قتيلة، وخضيبة، وذبيحة**) على الأصلِ، وعليه قوله تعالى: ﴿**وَالنَّطِيحَةُ**﴾ [المائدة: ٣].

الثالث: الصِّفةُ التي على وزنِ (**فَعُول**) بمعنى فاعلٍ، نحو: (**صَبُور، وشَكُور، وظلوم، وغضوب**)، وإذا نُقِلت إلى معنى الاسميَّة، أو كانت بمعنى مفعول دخلت التاءُ عليها نحو: (**عَدُوَّة، وجَزُورة**)،=

صبورٌ)، و(**امرأةٌ صبورٌ**)، أو (**فَعِيل**) بمعنى: (**مَفْعُول**) كـ(**رجلٌ جريحٌ**) و(**امرأةٌ جريحٌ**) [١]، أو كان أفعلَ التفضيلِ المجرَّدَ من (**أل**) والإضافة، فإنه يُخْبَرُ به عن المُفْرَدِ والمثنَّى والجمعِ مذكَّرًا أو مؤنَّثًا بلفظٍ واحدٍ كما تقدم بيانُه [٢]، وأنْ لا يكونَ النعتُ بجملةٍ فإنها لا تُوصَفُ بتعريفٍ ولا تنكيرٍ ولا إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ولا تذكيرٍ وتأنيثٍ [٣]، وإنْ كانت تُوصَفُ بالإعرابِ باعتبارِ مَحَلِّها، نَعَمْ بالنظرِ لتأويلِ الجملةِ بمفردٍ يصِحُّ أنْ يقال: إنها تُوافِقُ المنعوتَ في أربعةٍ من عشرةٍ بالنظرِ للمفرَدِ الذي تُؤَوَّلُ به، وتكون المُوافَقَةُ في الحقيقةِ لذلك المفرَدِ.

قوله: (**لا يُقال...**) إلخ، هذا واردٌ على قولِه: (**ويتبع منعوتَه...**) إلخ، والتعبيرُ بـ(**لا يُقال**)، يُؤْذِنُ بضعفِ السؤالِ [٤]، أي: لا ينبغي أنْ يُقالَ هذا القولُ لأنَّا

= (**شاةٌ أَكُولة**) بمعنى: شاةٌ تُؤكَل، و(**بقرةٌ حَلُوبةٌ**)، بمعنى: تُحْلَب.

الرابع: الصِّفَةُ التي على وزن (**مِفْعال**) نحو: (**امرأةٌ مِئْناثٌ**) أي: تلد الإناثَ، و(**امرأةٌ مِذْكارٌ**)، أي: تلد الذكورَ، و(**امرأةٌ مِحْماق**)، أي: تلد الحمقى، و(**امرأةٌ مِكْيَاس**)، أي: تلد الأذكياء.

ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (ص: ٥١ – ٦٠)، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني (ص: ٦٦ – ٨١)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ٥١ – ١٠٤).

(١) ما كان على (**فَعِيل**) صفةً يكون بمعنى اسم الفاعل على أنه من صِيَغ المبالغة نحو: (**عَلِيم، وسميع، وقتيل**)، أو على أنه صفةٌ مشبهة يدل على ثبوت معناه نحو: (**جَمِيل، وكَرِيم**)، ويكون أيضًا بمعنى اسم المفعول، نحو: (**جَرِيح**) بمعنى: مجروح، و(**قتيل**) بمعنى: مقتول، وإذا كان (**فعيل**) بمعنى مفعول مقرونًا بموصوفه فإنه يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فلا تدخل عليه تاءُ التأنيث، وأمّا إذا كان بمعنى فاعل، فإن مؤنثه بالتاء: فيقال: (**رجلٌ جميلٌ وكريمٌ**)، و(**امرأةٌ جميلةٌ، وكريمةٌ**). ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (ص: ٥٤ – ٥٥)، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (١ / ٤٩٢)، وأوجز المقال في شرح تحفة الأطفال في بيان حقائق الأفعال (ص: ٢٤٤ – ٢٤٥).

(٢) ينظر: (ص: ٤٣٩).

(٣) وعلى هذا لا يجب في النعت الحقيقيِّ المقطوع أن يتبع منعوتَه في التعريفِ والتنكيرِ، بل يجوز أن يكونَ نكرةً، ومنعوتُه معرفةً، كما يجوز أن يكونَ معرفةً، ومنعوتُه نكرةً، ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٩٩٢، ١٠١٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٢٩، ٥٣٣).

(٤) وعكسُه: (**ولقائلٍ أن يقول**)، بمعنى أنه يدل على الاعتراض القوي، بخلافِ (**لا يُقال**)، =

نقولُ في جوابه (١)، قوله: (**المرادُ بالتَّبعيَّةِ في الإعرابِ**)، أي: لا في اللفظِ، فالمشروطُ إنما هو التبعيَّةُ في الإعرابِ، و(**سيبويه هذا**) متوافقانِ في الإعرابِ، غايتُه أنَّ الإعرابَ محلِّيٌّ لا يظهرُ، فلا يضُرُّ تخالُفُ اللفظِ؛ لأنّ الاتِّفاقَ في اللفظِ ليس بشرطٍ.

قوله: (**والمرادُ بالمفردِ...**) إلخ، أي: فسقط الاعتراضُ بالأمثلَةِ الثلاثة التي الوصفُ فيها مُفردٌ، والموصوفُ مركَّبٌ، قوله: (**ومضمون الجملة...**) إلخ، أي: فلا يرِدُ (**مررْتُ برجلٍ يكتبُ**) مِمَّا المنعوتُ فيه مفردٌ والنعتُ مركَّبٌ منَ الفعلِ والفاعلِ، والمرادُ بـ (**مضمون الجملة**) هنا الوصفُ المأخوذُ منها كـ (**كاتب**)(٢) في (**جاء رجلٌ يكتبُ**)، لا المضمونُ بمعنى المَصدَرِ المأخوذِ من المسنَدِ المضافِ للمسنَدِ إليه ولا الثبوتُ.

وبقيَ أيضًا النقضُ بنحوِ قوله تعالى: ﴿**وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ**﴾(٣)، حيث وُصِفَتِ النّكرَةُ، وهي (**هُمَزَةٍ**) بالمعرفةِ وهي (**الذي جَمَعَ**)، ووُصفَ لفظُ الجلالة الذي هو أعرَفُ المعارِفِ بالنكرةِ في قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾(٤)، فإنّ إضافةَ (**مالك**) الذي هو اسمُ فاعلٍ لـ (**يوم الدين**) لا تُفيدُه تعريفًا؛ لأنّها إضافةٌ لفظيّةٌ، والجوابُ: أمّا عن الأوّلِ فإنّ الموصولَ يُعْرَبُ بدَلاً وليس نعتًا (٥)، وأمّا عن الثاني فإنّ اسمَ

= وبينهما (**فإن قيل**) فهو اعتراضٌ مفترضٌ يحتمل أن يكون قويًا، ويحتمل أن يكون ضعيفًا، كما سبق تقريرُه من كلامِ القرافي.

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٣٠ -٥٣٣).

(٢) جاء (**ككتاب**) في طبعة دار ميراث النبوة (ص: ٢٨٤)، وهو تحريفٌ.

(٣) (الهمزة: ١ -٢).

(٤) (الفاتحة: ٢ -٤).

(٥) هذا مذهب الجمهور، ويجوز أن يكون نعتا مقطوعا عندهم، وأن يكونَ نعتًا تابعًا على مذهب الكوفيين في جواز وصف النكرةِ بالمعرفةِ فيما فيه مدحٌ أو ذمٌّ، وعلى مذهب الأخفشِ في جواز =

الفاعلِ إذا قُصِدَ منه الاستِمرارُ لا خصوصُ الحالِ والاستِقبالِ كانت إضافتُه معنويَّةً، ويكون معرفةً، فيَصِحُّ - حينئذٍ - نعتُ المعرفةِ به (١).

تعريف النعت السببي، وحكمه:

ش: والنعتُ السبَبِيُّ هو الجارِي على غيرِ مَن هو له في المعنى، ويتبَعُ منعوتَه في اثنَين مِن خمسةٍ: واحدٍ من الرفعِ والنصبِ والجر، وواحدٍ من التعريفِ والتنكيرِ، ويُطابِقُ النعتُ مرفوعَه الظاهرَ في اثنَين مِنَ الخمسةِ الباقيةِ: واحدٍ مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ على لغةٍ، وواحدٍ مِنَ التذكيرِ والتأنيثِ، نحو: (مرَرْتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّه)، فـ(قائمةٍ) تابعٌ لـ(رجلٍ) في الجرِّ، وهو واحدٌ مِن ثلاثةٍ، وهي الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وفي التنكيرِ، وهو واحدٌ مِنَ اثنين، وهما التعريفُ والتنكيرُ، و(قائمةٍ) طابَقَ مرفوعَه - وهو (أُمُّه) - في التأنيثِ والإفرادِ، وهما اثنانِ من خمسةٍ، والأفصَحُ في النعتِ إذا رفع مُثنًّى أو مجموعًا أنْ يكونَ كالفعلِ في الإفرادِ، نحو: (مررتُ برَجُلَين قائمٍ أَبَواهما)، و(برِجالٍ قاعدٍ آباؤُهم)، والأحسَنُ في نعتِ جمعِ

=وصفِ النكرةِ الموصوفةِ بالمعرفة، ومن هنا يظهر أنّ في إعراب (**الذي جمع**) ثلاثةُ أوجه اثنان متفق على جوازهما، وهما البدليَّةُ، والنعتُ المقطوعُ فيكون في محل رفعٍ خبرًا، أو في محل نصب مفعولاً لمحذوفٍ، والثالثُ لا يجوز إلا على مذهب الأخفش والكوفيين، وهو أن يكون نعتًا تابعًا، فلْيُتأمَّلْ.

ينظر في ذلك: شرح الكافية للرضي (١ / ٩٩٢ - ٩٩٣)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٩٠٨)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٣١، ٥٣٣).

(١) قال الرضي: «....، واسمُ الفاعلِ أو المفعولِ المستمرُ يصحُّ أن تكونَ إضافتُه محضَةً كما يصحُّ ألاّ يكونَ كذلك، وذلك لأنه وإنْ كان بمعنى المضارعِ إلا أنّ استِمرارَ مُلَابَسَةِ المضاف للمضاف إليه يُصَحِّح تعَيُّنَه به أو تخصُّصَه، ولا سيّما إذا كان بمعنى الاستمرارِ في الفعل غير وضعيٌّ، فإنّ وضعَه على الحدوث، قال سيبويه: تقول: (**مررتُ بعبدِ الله صاحبك**) كما تقول: (**مررتُ بعبد الله ضاربك**)، كما تقول: (**مررت بعبدِ الله صاحبك**)، أي: المعروفِ بضربك، كما تقول: (**بزيد شبيهك**)، أي: المعروفِ بشبَهك، فإذا قصَدْتَ هذا المعنى لم يعمَلِ اسمُ الفاعلِ في محلِّ المجرور به نصبًا كما في (**صاحبك**)، وإنْ كان أصلُه اسمَ فاعل مِن: (**صَحِبَ يصحَبُ**)، بل نقدِّره كأنه جامدٌ». شرح الكافية للرضي (١ / ٨٩٨ - ٨٩٩)، وينظر: (١ / ٩٨٨ - ٩٩٠).

التكسيرِ الجمعُ، نحو: (مررتُ برجالٍ قُعودٍ غِلْمانُهم)، ولا يلزَم في السبَبيِّ أنْ يتبعَه في الخمسةِ الباقيةِ، وهي الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ، والتذكيرُ والتأنيثُ؛ لأنه في المعنى نعتٌ للمرفوعِ به، لا للْجَارِي عليه، ولذلك سُمِّيَ سَبَبِيًّا؛ لِكَونه قائمًا في المعنى بالسَّبَبِيِّ، وهو المُضافُ إلى ضميرِ المنعوتِ كما مثَّلْنا.

ح: قوله: (**على لغةٍ**) راجعٌ لخصوصِ التثنيةِ والجمعِ، أي: أنَّ النعتَ السببِيَّ يُطَابِقُ مرفوعَه في اثنين منَ الخمسةِ الباقيةِ، فيُثَنَّى ويُجْمَعُ إذا كان مرفوعُه مثنًّى أو جمعًا إنْ جَرَيْنا على لغةِ (**أكلوني البَرَاغيثُ**)[1]، وهي لغةُ مَن يُلْزِمُ الفعلَ أو الوصفَ علامةَ التثنيَةِ أو الجمعِ إذا أُسْنِد لمثنًّى أو جمعٍ فتقول على هذه اللغة: (**مررتُ برجالٍ حَسَنَيْنِ غُلَاماهُما، وحَسَنِينَ غِلْمَانُهم**)[2] فإنْ لم تَجْرِ على هذه اللغةِ وافَقَه في واحدٍ منَ اثنين فقط، وهما التذكيرُ والتأنيثُ، ولَزِمَ النعتُ الإفرادَ، وإنْ رفع مثنًّى أو جمعًا كما سيُشِير إليه بقوله: (**والأفصح**).

قوله: (**والأفصحُ في النعت...**) إلخ مقابِلٌ لقوله: (**على لُغَةٍ**)، يعني أنّ الأفصَحَ الإفرادُ في النعتِ مطلقًا ولو كان المرفوعُ مثنًّى أو جمعًا، ويُذكَّر لتذكيرِ مرفوعه، ويُؤَنَّث لتأنيثه، فيقال: (**مررتُ برجلَين حَسَنٍ غُلَامَاهُما، وبرِجالٍ حَسَنٍ غِلْمَانُهم، وبامْرأةٍ حَسَنٍ غُلَامُها، وبرَجُلٍ حَسَنَةٍ جارِيَتُه، وبنِساءٍ حَسَنٍ غِلْمَانُهنّ**)[3]، كما يقال: (**حَسُنَ غُلَامَاهُما**)، و(**حَسُن غِلْمانُهم**)، و(**حَسُنَ غُلامُها**)، و(**حسُنَتْ جارِيَتُه**)، و(**حَسُنَ غِلمانُهنّ**).

---

(١) (**البَراغيث**) جمع (**بُرْغُوث**)، وهي دُوَيْبَّة صغيرة شبهُ الحُرْقوص، وفي هذا الكلامِ شذوذٌ آخر لم يتنبَّه له الكثيرون، وهو استعمالُ علامة جمع العقلاء في غير موضعها، والقياسُ أنْ يقال: (**أكَلْنني البَرَاغيثُ**)، أو (**أكَلَتْني البراغيثُ**) على لغة الجمهور.

(٢) في جميع النسخ المخطوطة «فتقول على هذه اللغة: (**حسنا غلاماهما، وحسنوا غلمانهم**)»، والذي أثبته من طبعة الحلبي، وهو الصوابُ.

(٣) لا خلافَ بين النحاة في أنّ إفرادَ النعتِ السببِيِّ أفصَحُ من جمعه جمعَ السلامة، غير أنهم قد اختلفوا في الأفصح بين التكسير والإفرادِ على ثلاثة أقوال: أحدُها: أنّ التكسيرَ أفصَحُ منَ الإفرادِ =

قوله: (**والأحسنُ في نعتِ جمعِ التكسيرِ الجمعُ**)، هكذا في النُّسَخِ التي كتبوا عليها، وفي حاشيةِ تلميذِ المصنِّفِ ما نصُّه الذي شاهَدْتُه بخطِّ المؤلفِ: (**والأحسَنُ في جمعِه التكسيرُ**). اهـ. ومعنى هذه العبارة أنّ الأحسَنَ في جمعِ النعتِ هو جمعُ التكسيرِ دون التصحيحِ (١)، يعني: إذا أُريدَ جمعُه على خلافِ الأفصَحِ فيَصِحُّ أنْ يُجْمَعَ جمعَ تصحيحٍ، فتقول: (**مررتُ برجالٍ قاعدِين**)، وجمعَ تكسيرٍ، فتقول: (**قعودٍ**) والأحسنُ جمعُ التكسيرِ، وهذا لا يُنَافِي أنّ الإفرادَ أولى مِن جمعِ التكسيرِ، فلا تناقُضَ على هذه النسخةِ، بخلافِ النسخةِ المشهورةِ التي كتبوا عليها هنا، فإنها مُنَاقِضَةٌ لقولِه: (**والأفصح...**) إلخ (٢).

قوله: (**لأنه**)، أي: النعت في المعنى، أي: في الواقعِ والحقيقةِ، بيانُه أنك إذا قلتَ: (**مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه**) القيامُ في الحقيقةِ وصفٌ قائمٌ بالأبِ، وإنْ وقع صفةً في اللفظ لـ(**رجل**)، قوله: (**لا للجاري عليه**)، أي: ليس نعتًا في المعنى للمنعوتِ الجاري ذلك النعتُ عليه (٣).

= كما قرر المحشي، وهو ما عليه سيبويه والمبرد، وأبو موسى الجزولي، **والثاني**: أنّ إفراد الوصف أفصح من تكسيره، **والثالث**: أنّ التكسيرَ أفصحُ إن كان المتبوعُ جمعًا، والإفرادُ أفصح إن كان المتبوع مفردًا أو مثنًى. ينظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٥٦٢ -٥٦٣)، والتصريح (٣ / ٤٧٠ -٤٧١)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٣٦ -٥٣٩).

(١) ظاهر هذه العبارة أنّ الحكم يشمل النعتَ بنوعَيه الحقيقي والسببيّ، والأمرُ ليس كذلك بل هو خاصٌّ بالنعتِ السببي، فهو الذي يجوز فيه أنْ يُفرَدَ، وأنْ يُكسَّر وأن يُجمعَ جمعَ السلامة إذا كان مرفوعُه جمعا، وأما النعتُ الحقيقي فيجب أن يطابقَ منعوتَه في الإفراد والتثنية والجمع كما سبق، فلْيُتامَّلْ.

(٢) قد دافع الحلبيُّ عن التعارُضِ الظاهرِ بين العبارَتَين في النسخةِ المشهورةِ بقولِه: «ولا مُنافاةَ بينَ أفْصَحيَّةِ الإفرادِ على الجمعِ مُطلَقًا فيما تَقدَّم وأَحْسَنيَّةِ الجمعِ تكسيرًا على الإفرادِ هنا؛ لأنّ ذاك لمّا كان هو القياسَ كان أفصَحَ، وهذا لمّا كثر استعمالُه كان أحسنَ» فرائد العقود العلوية (ص: ٥٣٨)، ويمكن دفعُ التعارضِ عندي بأنّ إفرادَ النعتِ هو الأفصحُ مِن جمعِه مطلقا، وأمّا عند الجمعِ على خلافِ الأفصحِ فالأحسَنُ تكسيرُه.

(٣) يتمثل الفرق بين النعت الحقيقي والسببي في الأمور الآتية:

الأول: أنّ النعتَ الحقيقيَّ صفةٌ لمتبوعِه الذي قبله، والنعتَ السببِيَّ صفةٌ لمعمولِه الذي بعده.=

قوله: (**سُمِّيَ سببِيًّا**) نسبةً لـ (**السببِيّ**) بياءِ النِّسبةِ في المنسوبِ إليه أيضًا، فلمّا نُسِبَ إليه حُذِفَتْ ياءُ النسبةِ مِنَ المنسوبِ إليه، كما تقول في النسبة للشافعيِّ: (**شافعِيٌّ**)، فإنّ المنسوبَ إليه، وهو (**الشافعيُّ**) فيه الياءُ، لكنه عند النسبةِ تُحْذَفُ الياءُ مِنَ المنسوبِ إليه، فقولُه: (**لِكَوْنِه قائمًا...**) إلخ، بيانٌ لوجهِ نِسْبَتِه لـ (**السببيِّ**)، أي: إنما نُسِبَ إليه لِكَوْنِ ذلك النعتِ وصفًا قائمًا ورافعًا له، وذلك السببيُّ المنسوبُ إليه نسبةً لـ (**السبب**)، وهو الضميرُ، أُطْلِقَ عليه سببٌ؛ لأنّ (**السبب**) لغةً الحبلُ، والحبلُ شأنُه أنْ يُرْبَطَ به، فلمّا كان الضميرُ كذلك، أي: يقع به الرَّبْطُ في الجُمَلِ التي تقع خبرًا، وفي جملةِ الصِّلةِ بالموصولِ والصِّفةِ بالموصوفِ أُطْلِق عليه لفظُ (**السبب**) لذلك، وقيل لِلَّفْظِ المتَّصِلِ به الذي هو الاسمُ الظاهرُ الذي رفعه النعتُ: سَبَبِيٌّ لاتِّصَالِه بالسَّبَبِ الذي هو الضميرُ [1].

●●●

= **الثاني**: أنّ النعتَ الحقيقيَّ يرفعُ ضميرا مستتراً فيه يعود على المتبوعِ، والنعت السببي يرفع الاسمَ الظاهرَ المضاف إلى ضمير المتبوعِ.

الثالث: أنّ النعت الحقيقيَّ يتبع منعوتَه في أربعة مِن عشرةٍ كما فصّله الشارحُ والمحشي، وأن النعت السببي يتبع منعوتَه في أحوالِ الإعرابِ الثلاثة، وفي التعريف والتنكير، ويتبع معمولَه في التذكير والتانيث، ولا يكون إلا مفرداً وإن كان متبوعُه ومعمولُه مثنيَين أو جمعَين.

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٣٩).

باب المعارف

ش: والمَعارِفُ ستَّةٌ، الأوّلُ: الضميرُ، وهو ما دلَّ على متكلِّمٍ، أو مخاطَبٍ، أو غائبٍ، نحو: (أنا) للمتكلِّمِ، و(أنت) للمخاطَبِ، و(هو) للغائب، وفروعِهِنَّ، ففرعُ (أنا): نحن، وفرعُ (أنت): أنتِ وأنتما، وأنتُم، وأنتُنَّ، وفرع (هو): هِيَ، وهما، وهم، وهُنَّ، وقسِ الباقِيَ.

ح: قوله: **(والمَعَارِفُ ستَّةٌ)** [1]، زاد بعضُهم قسمًا سابعًا وهو النَّكِرةُ المقصودةُ، نحو: **(يا رَجُلُ)** بناءً على أنه معرَّفٌ بالقصدِ، وذهب بعضُهم إلى أنَّ تعريفَه بـ **(ألْ)** مقدَّرَةً لا بالقصدِ، وعليه يكون داخلاً في المعرَّفِ بـ **(أل)** [2]، وقد نظمْتُها على الترتيبِ بالمثالِ، فقلت:

إنَّ المَعَارِفَ سَبْعَةٌ فيها سَهُلْ ... أنا صالحٌ، ذا، ما، الفتى، ابني، يا رَجُلْ

وإنما تعرَّضَ المصنِّفُ لعَدِّها دون تعريفِها؛ لأمرينِ: **الأوَّل**: أنّ تعريفَها فيه عسرٌ على المبتدئِ المقصودِ بوضْعِ هذه المقدِّمة. **الثاني**: أنّ تعريفاتِها لا تخلو عن تَعَقُّبَاتٍ؛ ولذلك قال بعضُ شُرَّاحِ التسهيلِ [3]: مَن تَعَرَّضَ لِحَدِّ المَعْرِفةِ عَجَزَ عن الوصولِ إليه دونَ

(١) تقدَّمت المعرفةُ على النكرة هنا مع أنها على خلافِ الأصلِ؛ لشرفِ المعرفة، وقلة الكلام فيها، بخلاف النكرة. ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٤٠).

(٢) ذهب ابنُ مالك إلى أنّ النكرةَ المقصودةَ معرَّفةٌ بالنداء؛ ومن ثَمَّ فهي نوعٌ مستقلٌ منَ المعارفِ، وذهب أبو حيان إلى أنه معرَّفٌ بال المقدرة، وذكر ما يفيد أنه مذهبُ الجمهور. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١١٦)، والتذييل والتكميل (٢ / ١١٠ - ١١١)، وارتشاف الضرب (٢ / ٩٠٨ - ٩٠٩)، والمقاصد الشافية (١ / ٢٤٩ - ٢٥١)، وهمع الهوامع (١ / ١٨٦).

(٣) هو ابن مالك، ونصُّه: «مَن تَعرَّض لحَدِّ المعرفة عجز عن الوصولِ إليه دون استدراكٍ عليه؛ لأنّ منَ الأسماء ما هو معرفةٌ معنًى، نكرةٌ لفظًا، وعكسُه، وما هو في استعمالِهم على وجهَين، ...، فإذا ثبت كونُ الاسم المعرفة بهذه المثابة، فأحسَنُ ما يُبيَّن به ذكرُ أقسامه مُستقصاةً، ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرةٌ». شرح التسهيل (١ / ١١٥)، وينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٩٠٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٨٥)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٤٠).

استدراكٍ عليه (١)، وعرَّفَها ابنُ الحاجبِ بأنها: **(ما وُضِعَ لشيءٍ بعَيْنِه)** (٢)، ثم بيانُ هذا التعريفِ، وتحقيقُ أقسامِ المعرفةِ مبسوطٌ في علمِ الوضعِ(٣) فليراجَعْ هناك.

الأول: الضمير:

قوله: **(المُضْمَرُ)** ويُسَمَّى ضميرًا، ويُسَمُّونه الكوفيُّون (٤) الكنايةَ والمكنِيَّ عنه (٥)، وقدَّمَ المضمَرَ؛ لأنه أعرَفُ المَعَارِفِ بعدَ لفظِ الجلالةِ (٦) ثم العَلَم إلى آخرِ

---

(١) قد تصدَّى أبو حيان للردِّ على ابن مالك في منع تعريف المعرفة، ونقض كلَّ ما تمسَّك به من الأدلة، فلْيُراجع في التذييل والتكميل (٢ / ١٠٧ -١١٠).

وفي كلامِ ابن الحاجب ما يفيد إنكارَ تعريفِ المعرفةِ بذكر أقسامها حيث يقول: «ولا ينبغي أنْ تُحَدَّ المعرفةُ بأمرٍ لفظيٍّ؛ لأنها إنما كانت معرفةً باعتبارِ المعنى، وأيضا فإنَّ منَ الألفاظ ألفاظًا لفظُها لفظُ المعارِف، وهي نكراتٌ، ...، ولسنا نعني بالتعريفِ أن يكون المدلولُ معيَّنًا للمخاطَبِ حتى لا يلتبس بغيره، وإنما نعني به أن يكونَ اللفظُ موضوعًا لمعنى على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعًا لواحدٍ لا بعينه مِن آحادٍ مشتركةٍ في معنى كُلِّيٍّ». شرح ابن الحاجب على كافيته (٣ / ٧٨٦).

(٢) شرح ابن الحاجب على الكافية (٣ / ٧٨٦)، وينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٤٩١).

(٣) **(الوضعُ)** في الاصطلاحِ هو تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ متى أُطْلِق أو أُحِسَّ الشيءُ الأوَّلُ فُهِم منه الشيءُ الثاني، والمرادُ بالإطلاق استعمالُ اللفظ وإرادة المعنى، والإحساسُ استعمالُ اللفظِ أعمَّ مِن أن يكون فيه إرادةُ المعنى أو لا. التعريفات للجرجاني (ص: ٢١١ -٢١٢).

وقد اهتم المتأخرون بالوضعِ تحقيقا وتفريعا حتى جعلوه علما مستقلا يستمد من العلوم اللُّغَوِيَّةِ ومن العلوم العقلية، وأفردوه بالتصنيفات.

(٤) **(ويُسَمُّونه الكوفيُّون)** على التقديمِ والتأخير، والتقدير: والكوفيُّون يُسمُّونه، أو على أنَّ الاسمَ الظاهرَ بدلٌ من واوِ الجماعة، أو على لغة: **(أكلوني البراغيث)**، وينظر المصطلح الكوفي في ارتشاف الضرب (٢ / ٩١١)، وهمع الهوامع (١ / ١٩٠).

(٥) «قوله: **(الكناية والمكني عنه)** هذا بيانٌ للاسم باعتبارِ أصله قبل الحذفِ والإيصال، وإلا فقد تقدَّم للمحشِّي أنَّ الكوفيِّين يُسَمُّونه **(الكناية والمكنيّ)** بدون **(عنه)** هناك، وقال: إنه مِن باب الحذفِ والإيصال، وقد يقال: لا مانعَ مِن أنهم يُسَمُّونه بهذا الاسم الذي لا حذفَ فيه، ولا إيصال، كما يُسَمُّونه بالاسم الذي فيه الحذفُ والإيصالُ، فيُؤخَذ مِن مجموعِ الكلامَين التسميَةُ بالاسمَين». تقريرات الإنبابي (ص: ٩٣).

(٦) ذكر بعضُهم أنَّ الاسمَ الشريف **(الله)** أعرَفُ المعارفِ بإجماعِ النحويين. همع الهوامع (١ / ١٨٨)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٤٠).

الترتيب الذي ذكره المصنِّفُ هذا هو المشهورُ، وقيل غيرُ ذلك في ترتيبها[1]، وأعرَفُ الضمائرِ ضميرُ المتكلِّمِ ثم المخاطَبِ ثم الغائبِ[2]، واختُلِفَ في ضميرِ الغائبِ العائدِ إلى نكرةٍ نحو: (**جاءني رجلٌ فأكرمتُه**)، فقال الجمهورُ: إنه معرفةٌ كسائرِ الضمائرِ، وقال بعضُهم: إنه نكرةٌ[3]. وقال أبو حيان: قال بعضُ أصحابنا وأَعْرَفُ الأعلامِ أسماءُ الأَمَاكِنِ، ثم أسماءُ الأناسيِّ، ثم أسماءُ الأجناسِ، وأعرَفُ أسماءِ الإشاراتِ ما كان للقريبِ، ثم للمتوسِّطِ، ثم للبعيدِ، وأعرَفُ ذي الأداةِ ما كانتْ فيه للحضورِ، ثم للعهدِ في شخصٍ، ثم للجنسِ[4].

الثاني: العَلَمُ:

ش: والثاني: العَلَمُ، وهو اسمٌ يُعَيِّن مُسَمَّاه بلا قيدٍ، كـ(زيد)، للمُذكَّرِ، و(هندٍ) للمؤنَّثِ.

ح: قوله: (**وهو اسمٌ**)، هذا جنسٌ دخل فيه النكرةُ وجميعُ المعارفِ، وقولُه: (**يُعيِّنُ مُسَمَّاه**) فصلٌ أخرجَ النكرةَ، وقولُه: (**بلا قيدٍ**) فصلٌ ثانٍ أخرجَ بقيَّةَ

---

(١) اختلف النحاةُ إلى عدة أقوال في هذه المسألة، وأجمع مَن يُعتَدُّ به من النحاةِ على أنّ المعارفَ متفاوتةٌ في التعريف خلافاً لشذوذ محمد بن حزم، ثم اختلفوا في تحديد الأعرف إلى عدة أقوال، حتى نُقِل أنّ كلَّ نوعٍ من المعارف قيل بانه أعرَفُ المعارفِ ما عدا المضاف، والمشهور المنصورُ ما قرَّره المحشي. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١١٦ -١١٧)، وارتشاف الضرب (٢ / ٩٠٧ - ٩٠٨)، والتذييل والتكميل (٢ / ١١٢ -١٢٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٨٧ - ١٨٩).

(٢) ينظر: شرح ابن الحاجب على كافيته (٣ / ٧٨٩)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٤٢).

(٣) الخلافُ في المسألة على ثلاثة أقوال، **الأول والثاني** ذكرهما المحشي، **والثالث**: أنه إذا عاد على واجب التنكير كالتمييز في نحو: (**ربه رجلاً**) فهو نكرة، وإذا عاد على جائز التنكير نحو: (**زارني رجلٌ فأكرمتُه**) فهو معرفةٌ. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣ / ١٥٤)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ١١٧ -١١٨، ٤٩٢)، وشرح شذور الذهب (ص: ١٦٦ - ١٦٧)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٤٢)، ومرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء (١ / ٩٠ - ٩١).

(٤) ارتشاف الضرب (٢ / ٩٠٩)، وينظر: التذييل والتكميل (٢ / ١٢٥)، وهمع الهوامع (١ / ١٨٨).

المعارفِ، فإنها إنما تُعَيِّنُ مُسَمَّاها بقيدٍ، أي: بقرينةٍ تُفيدُ التعيينَ غيرِ اللفظِ كالإشارة الحِسِّيَّةِ في اسمِ الإشارةِ، والصِّلةِ في الموصولِ، ونحوِ ذلك.

ثُمَّ العَلَمُ إمّا شخصيٌّ نسبةً إلى **(الشخص)** بأنْ يكونَ موضوعًا لشخصٍ معيَّنٍ في الذهنِ وفي الخارجِ، ومثالُه ما ذكر المصنِّفُ، وإمّا جنسيٌّ نسبةً للجنسِ بأنْ يكونَ موضوعًا للجِنْسِ والماهيَّةِ المُعَيَّنَةِ في الذهنِ، فيكون مدلولُه معَيَّنًا ومُشَخَّصًا في الذهنِ دون الخارِجِ، ويُسَمَّى علَمَ جنسٍ كـ **(أُسامة)** (١)، فإنّه موضوعٌ لماهِيَّةِ السَّبُعِ المُعَيَّنَةِ في الذهنِ باعتبارِ كونِها مُعَيَّنةً معلومةً، وكـ **(ثُعالة)** و**(ذؤالة)**، فإنّ الأوّلَ وُضِعَ لماهِيَّةِ الثعلبِ المُعَيَّنةِ في الذهنِ، والثاني لماهِيَّةِ الذئبِ كذلك (٢).

الثالث: اسم الإشارة:

ش: والثالثُ: اسمُ الإشارةِ، وهو ما وُضِع لِمُسَمًّى وإشارةٍ إليه، ويكون للمذكَّرِ والمُؤَنَّثِ، ومُثَنَّيَيْهِما، وجمعِهِما كـ (هذا) للمُذكَّرِ، و(هذه) للمؤنَّثِ، و(هذان) لِمُثَنَّى المُذكَّرِ، و(هاتانِ) لِمُثَنَّى المُؤنَّثِ، و(هؤلاء) لجمعِ المُذكَّرِ والمؤنَّثِ.

ح: قوله: **(وإشارةٍ إليه)** خرج بهذا القيدِ ماعدا اسمَ الإشارةِ منَ المَعَارِفِ، والمرادُ بالإشارةِ الإشارةُ الحِسِّيَّةُ بنحوِ يدٍ، فإذا استُعْمِلَ اسمُ الإشارةِ فيما لا يُمْكِنُ أنْ يُشَارَ إليه إشارةً حِسِّيَّةً كان مَجَازًا، نحو: **(سمعتُ هذا الصَّوْتَ)**، فإنّ الصَّوْتَ لا يُشَارُ إليه إشارةً حِسِّيَّةً؛ لِكَوْنِه غيرَ مشاهَدٍ، والمُشارُ إليه إشارةً حِسِّيَّةً لا بُدَّ أنْ يكونَ

---

(١) فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٤٣ – ٥٤٤)، وحاشية القليوبي (٢ / ٥٩٤).

(٢) قد نسب الإمامُ أبو حيان هذا الفرقَ إلى المتكلمين، فذهب إلى أن أعلامَ الأجناسِ كسائرِ النكراتِ في الدلالة على غيرِ معيَّن، وإن كانت أعلامُ الأجناسِ تُعامَل معاملةَ المعارفِ، واستبعَده بقوله: «...، وهذا الذي رامَ هؤلاء بعيدٌ عمّا يقصده العربُ، وس – أي: سيبويه – والمُستقرئون هذا الفنَّ –أي: النحو – أعرَفُ بأغراضِ العرب ومَنَاحيها في كلامِها، وقد ذكروا أنّ هذه الأسماءَ شائعةٌ شياعَ النكراتِ، وأنها عُوملت معاملةَ المعارف لفظًا، فأُطلق عليها المعارفُ لذلك». التذييل والتكميل (٢ / ١٠٨ – ١٠٩)، وينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٥١٠ –٥١١).

مُشَاهَدًا. قوله: (**كهذا**)، (**ها**) حرفُ تنبيهٍ و(**ذا**) اسمُ إشارةٍ للمفرَدِ المذكَّرِ ولو حكمًا لصِحَّةِ قولِك: (**هذا الجمعُ**)، و(**هذا المركَّبُ**)، وغير ذلك.

قوله: (**للمؤنَّثِ**) ولو حكمًا كـ(**هذه الفرقةُ**)، و(**هذه الجماعةُ أو الطائفةُ**)، ونحو ذلك: قوله: (**وهذانِ**) مبنيٌّ على الألفِ كـ(**هاتان**) في حالةِ الرفعِ، وعلى الياءِ في حالتَيِ الجرِّ والنصبِ، وذهب جمعٌ – منهم ابنُ مالكٍ [1] – إلى أنَّ هذه الصِّيَغَ معربَةٌ لاختلافِ آخرِها باختلافِ العواملِ.

قوله: (**وهؤلاءِ**) (**ها**) للتنبيهِ، و(**أُولاءِ**) بضمٍّ أوَّلِه وكسرِ آخرِه ممدودًا عند الحجازيِّين مقصورًا عند غيرِهم [2]. قوله: (**لِجَمْعِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ**) سواء كانوا عقلاءَ أو غيرَهم كقوله:

٦٢ – ذُمَّ المَنَازِلَ بعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... والعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ [3]

فقد أُشيرَ به لِلأَيَّامِ، وليست مِنَ العقلاءِ.

الرابع: الاسم الموصولُ:

ش: والرابعُ الاسمُ الموصولُ، وهو ما افتقَر إلى الوَصْلِ بجُمْلةٍ خبريَّةٍ، أو ظرْفٍ أو مَجْرورٍ تامَّينِ، وإلى عائدٍ، ويقع على المُذكَّرِ والمؤنَّثِ، ومُثَنَّيَيْهما، وجَمْعِهما، نحو: (الَّذي) لِلْمُفردِ المذكَّرِ، و(الَّتي) للمفردَةِ المؤنَّثةِ، و(اللَّذانِ) لِمُثنَّى المذكَّرِ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٩١، ٢٤٠).

(٢) ذكر ابنُ مالك أنّ لغةَ المد نقلها الفراء عن الحارثيين، وذكر أبو حيان وابنُ عقيلٍ أنه نقلها عن الحجازيين، ونقل الفراء لغةَ القصرِ عن التميميين، وقيل: (**هُلاءِ**) بمعنى: (**أولاءِ**)، و(**أولاءُ**) بالضم، و(**أولاءِ**) بالكسرتين، ونُقل (**هَوْلاءِ**). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٢٤١ – ٢٤٢)، والتذييل والتكميل (٣ / ١٨٨ – ١٩٠)، والمساعد (١ / ١٨٤).

(٣) البيتُ مِنَ الكاملِ لجرير، و(**ذُمَّ**) رُوِي بكسرِ الميمِ وضم الميم، وفتح الميم، ومعنى البيت التَّحَسُّر والحزنُ على فراق الأحبّةِ والبعد عن منازلهم، والشاهدُ الإشارةُ إلى غير العقلاء بـ(**أولائك**). ينظر: ديوان جرير (ص: ٤٥٢)، وتخليص الشواهد لابن هشام (ص: ١٢٣ – ١٢٤)، وخزانة الأدب (٥ / ٤٣٠ – ٤٣١).

و(**اللتانِ**) **لُمثنَّى المؤنَّثِ**، و(**الأُلَى والَّذِين**) **لجمعِ الذكورِ**، و(**اللَّاتي، واللائِي**) **لجمعِ المُؤنَّثِ**.

ح: قوله: (**وهو ما افتَقَرَ إلى الوصلِ...**) إلخ، أي: دائمًا، فخرج بهذه الزيادة النكرةُ الموصوفةُ بجملةٍ (١)، نحو: (**جاء رجلٌ يكتب**)، فإنّ النكرةَ في حالِ وصفِها بالجملةِ تفتَقِرُ إليها وإلى العائدِ، لكنها لا تفتَقِرُ إليها أبدًا، بل في حالةِ الوصفِ، وقوله: (**بجملةٍ خبريَّةٍ**) خرجَتِ الجملةُ الإنشائيَّةُ، فلا تقع صِلَةً، فلا يقال: (**جاء الذي اضْرِبْهُ**)، وإنما اشتَرَطُوا في جملةِ الصِّلةِ أنْ تكون خبريَّةً؛ لأنّ مضمونَ الصِّلةِ لا بُدّ أنْ يكونَ معهودًا بين المتكلِّمِ والمخاطَبِ، ولا يكون ذلك إلا في الجُمَلِ الخبريَّةِ (٢)، وقوله: (**تامَّيْنِ**) صفةٌ لمجرورٍ وظرفٍ، أي: مُفيدَينِ، نحو: (**جاء الذي في الدارِ أو عندك**)، فخرج ما لا يُفِيد إلاّ إذا قُدِّر مُتَعَلَّقُه الخاصُّ، فلا يقال: (**جاء الذي بك أو فيك**)، وقوله: (**وإلى عائدٍ**)، أي: وهو الضمير، أو ما يخلفه مِن اسمٍ ظاهرٍ، كما في قوله:

٦١- وأنت الَّذِي في رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ (٣)

---

(١) «لا داعيَ لهذه الزيادةِ التي بُنِيَ عليها الإخراجُ؛ إذ النكرةُ الموصوفةُ بجملةٍ غيرُ مفتقرةٍ؛ بدليلِ أنه يصحُّ وصفُها بالمفرَدِ، فهي خارجةٌ بالافتقارِ». تقريرات الإنبابي (ص: ٩٣).

(٢) هذا هو مذهب الجمهور، وأجاز الكسائيُّ الوصلَ بجملةِ الأمرِ والنهي، نحو: (**جاء الذي اضربْه، والذي لا تضربْه**)، وجوزه المازني بجملة الدعاء إذا كان بلفظ الخبر، نحو: (**مات الذي رحمه الله**)، وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل، وعسى نحو: (**جاء الذي ليته طيِّبٌ، والذي لعله طيب**)، و(**جاء الذي عسى أن يخرج مع زيد**). ينظر: همع الهوامع (١ / ٢٨٠).

(٣) هذا عجزُ بيتٍ من الطويل لمجنون ليلى، وصدرُه:

فيا رَبِّ ليلَى أنت في كلِّ مَوطِنٍ

والشاهد فيه قوله: (**أنت الذي في رحمة الله**)، ووجهُه الالتفاتُ من الخطاب إلى الغيبة، والإظهار في موضع الإضمار، والأصلُ: (**في رحمتك أطمع**). المقاصد النحوية (١ / ٤٦٤)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٥٥٩)، والدرر اللوامع (١ / ١٦٥).

وقوله:

٦٣ - سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا ... وإِعْرَاضُها عَنْكَ اسْتَمَرَّ وزَادَا (١)

أي: في رحمته، وأضناك حبُّها، واحتُرِزَ به عن نحوِ: (**حيث وإذ وإذا**) ممّا يفتقر دائمًا لجملةٍ يُضَاف إليها، لكن لا يفتقر إلى عائدٍ، قوله: (**والأُلَى**) مقصورًا كـ (**العُلَا**) وقد يُمَدُّ (٢)، قوله: (**واللاتي واللائي**) وقد تُحْذَفُ ياؤُهما، فيقال: (**اللّاتِ واللّاءِ**)، وقد تُجْمَعُ (**اللَّاتِي**) على (**اللَّوَاتِي**).

الخامس، والسادس: المقرون بأل، والمضاف إلى معرفةٍ:

ش: والخامسُ: المعرَّفُ بالألفِ واللامِ كـ (الرجل)، للمذكَّرِ، و(المرأة)، للمؤنث، والسادس: المضافُ إضافةً محضةً إلى واحدٍ من هذه الخمسة، فالمُضافُ إلى الضميرِ كـ (غُلامِي)، والمُضافُ إلى العَلَمِ نحوُ: (غلامُ زيدٍ)، والمُضافُ إلى اسمِ الإشارةِ نحوُ: (غُلامُ هذا)، والمُضافُ إلى الموصولِ الاسميِّ نحوُ: (غُلامُ الذي قام)، والمُضافُ إلى المُعرَّفِ بالألفِ واللامِ، نحو: (غُلامُ الرجُلِ)، بخلافِ إضافةِ الوصفِ إلى معمولِه، كـ (ضارِبُ زيدٍ غدًا أو الآنَ)، فهو باقٍ على تنكيرِه؛ لأنّ إضافتَه غيرُ محضةٍ.

ح: قوله: (**إضافةً مَحْضَةً**)، واعلم أنّ الإضافةَ على قسمَيْنِ محضةٍ، وغيرِ محضةٍ، وتُسَمَّى أيضًا لفظيَّةً، فغيرُ المحضة عبارةٌ عمّا اجتَمَعَ فيه أمران، أمرٌ في المُضافِ، وهو كَوْنُه صفَةً (٣)، وأمرٌ في المُضَافِ إليه وهو كَوْنُه معمولاً لتلك الصِّفَةِ، وذلك يقَعُ في ثلاثةِ أبوابٍ، اسمُ الفاعل كـ (**ضارِبُ زيدٍ**)، واسمُ المفعولِ كـ

---

(١) البيت من الطويل مجهول القائل، والشاهد قوله: (**التي أضناك حبُّ سعادَ**)، ووجهُه الإظهارُ في موضع الإضمار، وأصله: (**التي أضناك حبُّها**). ينظر: شرح شذور الذهب (ص: ١٧٤)، والتصريح (١ / ٤٥٨)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ١٧٧، ٢٠٧).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٥٠)، وحاشية القليوبي (٢ / ٦٠٩).

(٣) أي: مشتقًّا من اسم الفاعل، واسم المفعول، وما بمعناهما.

(**مُعْطَى الدِّينارِ**)، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ كـ(**حَسَنُ الوَجْهِ**)، وهذه الإضافةُ لا يَسْتَفِيدُ بها المُضَافُ تعريفًا ولا تخصيصًا، وإنما سُمِّيَتْ غيرَ محضةٍ؛ لأنها في نيَّةِ الانفصالِ؛ إذِ الأصلُ: (**ضارِبٌ زيدًا**)، وسُمِّيَتْ لفظيَّةً؛ لأنها أفادَتْ أمرًا لفظيًّا وهو التخفيفُ، فإنّ (**ضارِبِ زيدٍ**) أخَفُّ مِن (**ضارِبٌ زيدًا**).

والإضافةُ المَحْضَةُ عبارةٌ عمّا انتَفَى فيه الأمرانِ المذكورانِ أو أحدُهما، نحو: (**غلامُ زيدٍ**)، فإنّ الأمرَين فيه مُنْتَفِيانِ، و(**ضَرْبُ زيدٍ**)، فإنّ المضافَ إليه وإن كان معمولاً للمضافِ، لكنّ المضافَ غيرُ صفةٍ، و(**ضارِبُ زيدٍ أمسِ**)، فإنّ المضافَ وإنْ كان صفةً، لكنّ المضافَ إليه ليس معمولاً لها؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ لا يعمَلُ إذا كان بمعنى المُضِيِّ [(١)]، فهذه الأمثلةُ الثّلاثةُ وما أشْبَهَهَا تُسَمَّى الإضافةُ فيها محضةً، أي: خالصةً مِن شائبةِ الانفصالِ، وتُسَمَّى أيضًا معنويَّةً؛ لأنها أفادَتْ أمرًا معنويًّا وهو تعريفُ المضافِ إنْ كان المضافُ إليه معرفةً، نحو: (**غُلامُ زيدٍ**)، أو تخصيصُه إنْ كان نكرةً، نحو: (**غلامُ رجلٍ**).

قوله: (**فالمضافُ إلى الضميرِ**) وهل هو في رتبةِ الضميرِ، أو في رتبةِ ما تحتَه وهو العَلَمُ؟

---

(١) في كلامِ المحشّي إجمالٌ تفصيلُه أنّ اسمَ الفاعلِ إذا كان مجردًا من (**أل**) وكان بمعنى الماضي فمذهبُ الجمهورِ أنه لا ينصب المفعولَ به، وذهب الكسائي، وهشامٌ، وأبو جعفر بن مضاء إلى جواز إعمال اسم الفاعل مطلقًا وإن كان بمعنى الماضي تمسُّكًا بنحو قوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ**﴾ [الكهف: ١٨]، غير أنه يعمل في الفاعلِ عند الجمهور، فيقال: (**مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه أمسِ**)، و(**مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه أمسِ**)، ومنعه ابنُ جني، والشلوبين، وبعضُ المتأخرين، وأمّا اسمُ الفاعلِ المقرونُ بأل الموصولة فإنه يعمل مطلقا وإن كان بمعنى الماضي عند الجمهور، وذهب الرُّمّانيُّ وغيرُه إلى أنه لا يعمل إلّا إذا كان بمعنى الماضي، وذهب الأخفشُ إلى أنه لا يعمل مطلقًا وأل فيه معرِّفةٌ. ينظر: ارتشاف الضرب (٥ / ٢٢٧١ – ٢٢٧٣).

ذهب الجمهورُ إلى الثاني، فقالوا: إنّ المضافَ إلى شيءٍ من هذه المعارفِ في رتبةِ ما يُضَافُ إليه إلا المُضافَ للضميرِ، فإنه في رتبةِ العَلَمِ (١)، وأطلَقَ ابنُ مالكٍ(٢).

قوله: (**بخلافِ إضافةِ الوصفِ...**) إلخ دخل فيه إضافةُ اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ والصفةِ المشبَّهَةِ كما ذكرنا، وهذا مقابِلٌ لقوله: (**إضافةً محضةً**)، قوله: (**غداً أو الآن**) قَيَّد بذلك ليُشيرَ إلى أنّ محلَّ كونِ إضافةِ اسمِ الفاعلِ غيرَ محضةٍ إذا أُريدَ به الاستقبالُ أوِ الحالُ، أمّا إذا أُريدَ به الاستمرارُ فإنّ إضافتَه تكون محضةً، وبهذا الاعتبارِ الآخَرِ يقع صفةً للمعرفةِ، كـ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾(٣)، وقد تقدَّمَ ذلك (٤).

أقسام المعارف في باب النعت:

ش: وهي - أي: المعارفُ بالنسبةِ إلى بابِ النعتِ -على ثلاثةِ أقسامٍ: الأول: ما لا يُنعَتُ، ولا يُنعَتُ به، وهو الضميرُ، أمّا أنه لا يُنعَتُ فلأنه غَنيٌّ عن الإيضاحِ؛ لِكَونه نصًّا في مُسَمَّاه، وأمّا أنه لا يُنعَتُ به فلأنه ليس مشتقًّا، ولا مُؤوَّلاً بالمشتقِّ، والثاني: ما يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به، وهو العَلَمُ، أمّا أنه يُنعَتُ فلأنه قد يقع الاشتِراكُ الاتِّفاقيُّ فيه، وأمّا أنه لا يُنعَتُ به فلِجُمودِه وعدمِ تأويله بالمشتقِّ لِما بينهما منَ التَّضادِّ؛ لأنّ العلَمَ يدلُّ على الوحدةِ، والمشتَقّ يدلُّ على التَّعَدُّدِ، والثالث: ما يُنعَتُ ويُنعَتُ به، وهو الباقي مِنَ المَعارِفِ، وهو الإشارةُ، والمَوصولُ، والمُعرَّفُ بالألفِ واللامِ، والمُضافُ إلى واحدٍ منها.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٩٠٨)، والتذييل والتكميل (٢ / ١١٦ -١١٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٨٨ -١٨٩)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٥٤).

(٢) معنى هذا أنّ ابنَ مالك يرى أنّ المضافَ إلى الضمير في رتبة الضمير كرتبة كل نكرةٍ مضافةٍ إلى المعرفةِ، وهو مذهب ابن طاهر، وابن خروف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١١٧)، والتذييل والتكميل (٢ / ١١٦ -١١٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٨٨ -١٨٩).

(٣) (الفاتحة: ٤).

(٤) ينظر: (ص: ٤٨٧-٤٨٨).

ح: قوله: (ما لا يُنعَتُ ولا يُنْعَتُ به) الفِعْلان مَبْنِيّانِ للمجهولِ، أي: لا يقع منعوتًا ولا يقع نعتًا، فلا تقول: (مررتُ الكريمُ)، ولا (جاء رجلٌ هو)، بناءً على أنّ الضميرَ منعوتٌ أو نعتٌ، قوله: (فلأنه غَنِيٌّ عن الإيضاحِ)، أي: والنعتُ في المَعارِفِ للإيضاحِ، فيلزم تحصيلُ الحاصلِ (١).

قوله: (ما يُنْعَتُ) أي: يقع منعوتًا، فنقول: (جاء زيدٌ العالِمُ)، (ولا يُنْعَتُ به)، أي: لا يقع نعتًا، فلا تقول: (مررْتُ بأخيك زيدٍ) بجعلِ (زيدٍ) نعتًا، بل هو بدلٌ، قوله: (الاشتِراكُ الاتِّفاقِيُّ)، وهو العارِضُ بسببِ التكرارِ في وضْعِ العَلَمِ؛ فبِسَبَبِ ذلك الاشتِراكِ حصل فيه شيوعٌ وإبهامٌ، فاحتِيجَ إلى النعتِ لزوالِ ذلك.

قوله: (لِمَا بينهما)، أي: العَلَم والمشتَقّ، قوله: (لأنّ العَلَمَ) علَّةٌ لحصول التضادِّ، ومرادُه الضِّدُّ بالمعنى اللغويِّ، وهو مُطْلَقُ التَّنَافِي، أي: لِمَا بين العَلَمِ والمشتَقِّ مِنَ التَّنَافِي، قوله: (على الوحدة) أي: الذاتِ مجرَّدَةً عن قيدٍ، فمدلولُ العَلَمِ هو الذاتُ وحدَها، قوله: (على التعَدُّدِ) وهو الذاتُ المتَّصِفةُ بالحدَثِ كـ (قائم)، فإنه يدلُّ على ذاتٍ متَّصِفةٍ بالقيامِ.

قوله: (وهو الإشارة) تذكيرُ الضميرِ وإفرادُه باعتِبارِ مرجعِه وهو الباقي، وما ذكره المصنِّفُ مِن أنّ اسمَ الإشارةِ يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به هو مذهبُ البصريّين، فمثالُ نعتِه به قولُه تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾(٢)، وقولُه تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾(٣)، ومثالُ نعتِه: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾(٤)، ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ

---

(١) «وجوَّز الكسائيُّ نعتَ ضميرِ الغائبِ، وجعل منه قولَه تعالى: ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦]، وهو وأمثالُه محمولٌ على البدل عند الجمهورِ؛ لأنّ ضميرَ الغائبِ نصٌّ في مسمَّاه إذا تعيَّنَ مرجعُه، نحو: (جاءني زيدٌ، فإيّاه ضربتُ)، ثم حملوا نعتَ المدحِ والذمِّ ونحوهما على نعتِ الإيضاحِ طردًا للبابِ» فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٥٥).

(٢) (الأنبياء: ٣٦).

(٣) (القصص: ٢٧).

(٤) (الفرقان: ٤١).

آلِهَتَكُمْ ﴾(١)، ونُقِلَ عن الكوفيِّين أنه لا يجوز أنْ يُنْعَتَ بأسماءِ الإشارةِ ولا تُنْعَتُ، فهي عندهم لا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها، وتبعهم الزجَّاجُ، والسُّهَيلِيُّ(٢)، وحينئذٍ فهذه الأمثلةُ ونحوُها تُخَرَّجُ على البَدَلِيَّةِ.

تعريف النكرة:

ش: والنَّكِراتُ ما سِوَى ذلك، وهو ما شاع في جنسٍ موجودٍ في الخارجِ كـ (رجل)، فإنه شائعٌ في جِنسِ الرِّجالِ، أو شاع في جنسٍ مقدَّرٍ وجودُه كـ (شمس)، فإنها لم تُوضَعْ على أنْ تكونَ خاصّةً كـ (هند)، وإنما هي موضوعةٌ وَضْعَ أسماءِ الأجناسِ كـ (رجل)، فحقُّها أنْ تصدُقَ على مُتَعَدِّدٍ كما أنّ نحوَ: (رجلٍ) كذلك.

ح: قوله (**ما سِوَى ذلك**)، أي: المذكورِ مِنَ المعارِفِ، فلا واسطةَ بينَ النكرةِ والمعرفةِ كما أفهَمَه كلامُه، وهو مذهبُ الجمهورِ وأثبت بعضُهم الواسطةَ في الخالِي مِنَ التنوينِ كـ (**ما ومَن وأين ومتى وكيف**) (٣).

قوله: (**وهي ما**) أي: اسمٌ شاع، أي: استُعْمِلَ على سبيلِ الشيوعِ والبدَلِ، (**في جنسٍ**)، أيْ: في أفرادِ جنسٍ موجودةٍ تلك الأفرادُ، وليس المرادُ بالجنسِ ما هو مصطلحُ المَناطِقَةِ، بل مُطْلَقُ الأمرِ الكُلِّيِّ الشاملِ للنَّوعِ والصِّنْفِ، وإنما قدَّرْنا المضافَ - وهو: أفراد -؛ لأنّ الجنسَ الذي هو الأمرُ الكُلِّيُّ لا يُتَصَوَّرُ فيه شيوعٌ، بل هو شيءٌ واحدٌ، ولا حصولَ له في الخارجِ أصلاً، بل الذي يحصُلُ في الخارجِ أفرادُه.

قوله: (**كرجلٍ**) أي: هذا الاسم، فإنه شائعٌ في (**زيد وعمرو وبكر**) وغيرهم مِنَ الأفرادِ الموجودةِ لِمفهومِ الآدَمِيِّ الذَّكَرِ الذي هو الأمرُ الكُلِّيُّ الذي وُضِعَ له لفظُ

---

(١) (الأنبياء: ٣٦).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (/ ١٩٣٣-١٩٣٤)، وهمع الهوامع (٣ / ١٢١).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٥٧).

(رجل)، فإنه يُطْلَقُ على كلّ فردٍ من أفرادِ ذلك المفهومِ الكُلّيّ إطلاقًا حقيقيًّا من حيث كونُه فردًا مِن أفراد ذلك المفهومِ، قوله: **(مُقدَّر وجودُه)**، أي: وجودُ أفرادٍ مقدَّرةٍ له غير هذا الفردِ الموجودِ كـ **(شمس)**، فإنها موضوعةٌ للْكَوْكَبِ النَّهَاريّ الذي ينسَخ ظهورُه وجودَ الليلِ، فحَقُّها أنْ تصدُقَ على مُتَعَدِّدٍ، كما أنّ رجلاً كذلك، وإنما تَخَلَّف ذلك مِن جهةِ عدَمِ وجودِ أفرادٍ له في الخارجِ، ولو وُجِدَتْ لكان اللفظُ صالحًا للاستعمالِ فيها، قوله: **(فحَقُّها أنْ تصدقَ على متعَدِّدٍ)**، وإنما عرَضَ له الخصوصُ بسببِ أنه لم يُوجَدْ غيرُ ذلك الفردِ، فهذا الخصوصُ ليس مِن أصلِ الوضعِ فلا يُعْتَدُّ به.

تنبيه:

كما أنّ أعرَفَ المعارفِ مترَتِّبَةٌ كذلك النَّكِراتُ، فما كان أكثَرَ أفرادًا أشَدُّ تنكيرًا ممّا تحتَه كـ **(إنسان)** فإنه أشَدُّ تنكيرًا مِن **(رجُل)** لِشمولِه للمرأة، و**(رجُل)** أشَدُّ تنكيرًا مِن **(عالِم)** [(١)]، وأنكَرُ النَّكِراتِ على الإطلاقِ **(مذكورٌ)** أي: شيءٌ تَعَلَّقَ به الذِّكْرُ، وجرى على اللسانِ ذِكْرُه، فإنّ لفظَ **(مذكور)** عامٌّ في المعدومِ والموجودِ، وشاملٌ لجميعِ الواجبِ والجائزِ والمستحيلِ [(٢)].

---

(١) قال الإمام أبو حيان: «وقد تكلّم النحويّون هنا في النكرات بالنسبةِ إلى العمومِ والخصوصِ، فقالوا: أنكرُ النَّكرات شيءٌ، ثم مُتحيِّزٌ، ثم جسمٌ، ثم نامٍ، ثم حيوانٌ، ثم ماشٍ، ثم ذو رِجْلَين، ثم إنسانٌ، ثم رجُلٌ، فهذه تسعةُ أشياء يُقابل كلٌّ واحدٍ منها ما هو في مرتبته؛ فشيءٌ ليس له ما هو في مرتبته؛ لأنه أعَمُّ النكرات، ومتحيِّزٌ في مرتبته غيرُ متحيِّزٍ، وهو الله تعالى، وجسمٌ في مرتبته هيئةٌ، ونامٍ في مرتبته غيرُ نامٍ كالحَجَرِ، وحيوانٌ في مرتبته جمادٌ، وماشٍ في مرتبته سابحٌ وطائرٌ، وذو رِجلَين في مرتبته غيرُ ذي رِجْلَين، وذو أرجُلٍ، وإنسانٌ في مرتبته بهيمةٌ، ورجلٌ في مرتبته امرأةٌ، وضابط هذا أنّ النكرةَ إذا دخل غيرُها تحتَها، ولا تدخل تحتَ غيرِها فهي أنكَرُ النكرات، فإن دخلت تحتَ غيرِها، ودخل غيرُها تحتها، فهي بالإضافةِ إلى ما يدخل تحتها أعمُّ، وبالإضافةِ إلى ما تدخل تحتَه أخصُّ» التذييل والتكميل (٢ / ١٠٢ - ١٠٣).

(٢) يظهر أنّ **(شيء)** أعمُّ مِن مذكورٍ؛ لأنه يشمل ما لا يمكن ذكرُه بخلافِ مذكورٍ، ومن هنا نص كثيرٌ من النحاةِ على أنّ **(شيء)** هو أعمُّ النكراتِ، والله أعلم.

وقد نظَمْتُ النَّكِرَاتِ مُرَتَّبَةً، ثم المَعَارِفَ كذلك فقلتُ:

وأَنْكَرُ الْمُنَكَّرَاتِ حَدَّثُوا	مَذْكُورُ، مَوجُودٌ، يليه مُحْدَثُ
فَجَوْهَرٌ ثَمَّةَ جِسْمٌ مُطْلَقُ	كَذاكَ نَامٍ، حَيَوَانٌ حققوا
كَذاكَ إِنْسَانٌ، يَلِيهِ رَجُل	فَعَالِمٌ، فالحَصْرُ فيها يَكْمُل
وإنْ أَرَدْتَ أَعْرَفَ المَعَارِفِ	خُذْهَا عَلَى التَّرتِيبِ والتَّرَادُفِ
فَمُضْمَرٌ، فَعَلَمٌ، إشَارَةٌ	كَذَاكَ مَوْصُولٌ، مُحَلًّى يَثْبُتُ
وَمَا لِوَاحِدٍ يُضَافُ فَهْوَ فِي	رُتْبَتِهِ إِلاَّ الضَّمِيرَ فَاعْرِفِ
فَإِنَّهُ فِي رُتْبَةٍ لِلْعَلَمِ	وَأَطْلَقَ ابْنُ مَالِكٍ فَاسْتَفْهِمِ
وَأَعْرَفُ الضَّمَائِرِ التَّكَلُّمُ	ثُمَّ خِطَابٌ، غَيْبَةٌ تُتَمِّمُ (١)

الأمثلة على النعت:

ش: فجميعُ أسماءِ الأجناسِ النكراتِ الجامدةِ كـ(رجُل) تُنعَتُ؛ لإبهامِها، واحتياجِها إلى التخصيصِ، ولا يُنعَتُ بها؛ لجمودِها إذا لم تُؤَوَّلْ بالمشتقِّ، فهي كالأعلامِ في هذا الحكمِ، والعَلَمُ يُنعَتُ بما ذُكِر مِنَ المعارفِ، فيُنعَتُ باسمِ الإشارةِ، والموصولِ، والمعرَّفِ بالألفِ واللامِ، والمضافِ إلى واحدٍ منها، واسمُ الإشارةِ لا يُنعَتُ إلا بما فيه الألفُ واللامُ؛ لأنّ الجنسَ المعرَّفَ بالألفِ واللامِ يُزِيل الإبهامَ الحاصلَ في اسمِ الإشارةِ؛ لأنّ السامعَ لا يفهَم منه جنسَ المُشارِ إليه إذا كان بحضرةِ المتكلِّمِ أجناسٌ متعدِّدةٌ، فإذا جيء بالجنسِ المقرون بأل زال الإبهامُ، تقول في نعت العلَمِ باسمِ الإشارةِ: (جاء زيدٌ هذا)، أي: الحاضرُ، وفي نعتِه بالموصولِ الاسميِّ: (جاء زيدٌ الذي قام أبوه)، أي: القائمُ أبوه، وفي نعتِه بالمعرَّفِ بالألفِ واللامِ: (جاء زيدٌ

---

(١) في المطبوع (مُتَمِّمُ)، وفي المخطوطِ غيرُ واضحٍ، وما أثبتُّه الصواب الذي لا غبار عليه؛ لأنّ في (متمم) إخباراً عن المؤنث بالمذكَّرِ، وتجنبُه وإن كان جائزاً في الضرورة أولى.

الحَسَنُ وجهُه)، وفي نعتِه بالمضافِ إلى معرفةٍ: (جاء زيدٌ صاحبُك) بالإضافةِ إلى الضميرِ، أو (صاحبُ زيدٍ) بالإضافة إلى العلَمِ، أو (صاحبُ هذا) بالإضافةِ إلى اسم الإشارةِ، أو (صاحبُ الذي قام) بالإضافةِ إلى الموصولِ، أو (صاحبُ الرجُلِ) بالإضافةِ إلى المُعرَّفِ بالألفِ واللامِ، أو (صاحبُ غلامِي) بالإضافةِ إلى المعرَّفِ إلى الضميرِ، وتقول في نعت اسم الإشارةِ بالموصولِ المقرون بأل: (جاء هذا الذي قام أبوه)، أي: القائم أبوه، وفي نعتِه باسم الجنسِ المقرونِ بالألف واللام: (جاء هذا الرجلُ)، أي: الحاضر، وفي نعتِه بالمضاف المقرونِ بأل: (جاء هذا الضاربُ الرجلِ)، وفي نعتِ المقرونِ بأل بمثله: (جاء الرجلُ الكاملُ)، وبالموصولِ: (جاء الرجلُ الذي قام أبوه)، أي: القائم أبوه، وباسم الإشارة نحو: (جاء الرجلُ هذا)، والرافعِ للنعتِ في هذه الأمثلةِ ما رفع المنعوتَ لفظًا أو محلًّا.

ح: قوله: (**إذا لم تُؤَوَّلْ بالمُشْتَقِّ**)، فإنْ أُوِّلَتْ به، نحو: (**مررتُ برجلٍ أسدٍ**)، أي: شُجَاعٍ نُعِت بها.

قوله: (**أي: الحاضرُ**)، فيه الإشارةُ إلى أنّ (**أل**) لتعريفِ العهدِ الحضوريِّ، وإنّ (**رجلاً**) وإنْ كان جامدًا إلا أنه مؤوَّلٌ بالمشتَقِّ، قوله: (**وباسم الإشارة نحو: جاء الرَّجلُ هذا**) قال تلميذُه: هذا سهوٌ منه؛ لأنّ اسم الإشارةِ أعرَفُ مِنَ المقرونِ بـ(**أل**)، فلا يَصِحُّ أنْ يقع صفةً للمقرونِ بـ(**أل**)، إذِ الصِّفةُ لا تكون أعرَفَ مِنَ الموصوفِ، ثم ذكر كلامًا طويلاً مُحَصَّلُه ذلك، إلى أن قال: قال بعضُ المتأخرين: تُوصَفُ كلُّ معرفةٍ بكلِّ معرفةٍ، كما تُوصَفُ كلُّ نكرةٍ بكلِّ نكرةٍ [١]، وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه، فيُحْمَلُ كلامُ المصنِّفِ عليه، وإنْ كان ضعيفًا، لكنه يُخالفُ الحملُ ظاهرَ كلامه السابقِ، وهو قوله: (**وذو اللَّامِ لا يُوصَفُ إلا بمِثْلِه أو بالمضافِ إلى مثلِه...**) إلخ، فإنّ ظاهرَه بل صريحَه اشتراطُ أنْ

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٩١٢).

يكونَ الموصوفُ أعرَفَ، أو مساوِيًا للصفةِ، وحينئذٍ فكان الأوّلُ إسقاطَ هذا المثالِ اهـ، مع زيادةٍ مِنَ الناصرِ (١).

وبقِيَ أنّ المصنِّفَ لم يُمَثِّلْ لنعتِ المضافِ والموصولِ بغيرِهما ومثالُ نعتِ المضافِ (**جاءني أبو زيد العاقلُ**)، ومثالُ نعتِ الموصولِ: (**جاء الذي في الدار العاقلُ**).

قوله: (**ما رفع المنعوتَ لفظًا**) وذلك فيما عدا اسمَ الإشارةِ، وقوله: (**أو محلًّا**) وذلك في اسمِ الإشارةِ، وهذا العاملُ لفظِيٌّ، وقيل: الرافعُ للنَّعتِ معنوِيٌّ، وهو كونُه تابعًا، وهو قولُ الأخفشِ فإنه ذهب إلى أنّ العاملَ في النعتِ والتوكيدِ وعطفِ البيانِ معنَوِيٌّ كما في المبتدأ والخبرِ، ورُدَّ بأنّ هذا خلافُ الظاهرِ؛ لأنّ العاملَ المعنويَّ في كلامِ العربِ بالنسبةِ إلى اللفظِ كالشاذِّ النادرِ، فلا يُصَارُ إليه إذا أمكَنَ غيرُه، وقيل: إنّ عاملَ الثاني مُقَدَّرٌ مِن جنسِ الأوّلِ، ورُدَّ هذا أيضًا بأنه خلافُ الأصلِ (٢).

●●●

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٣).

(٢) الجمهور على أنّ العامل في النعت والتوكيد والبيان هو العاملُ في متبوعها، وذهب الخليل والأخفش والجرميُّ إلى أنّ العامل التبَعيَّةُ، ونُسِب القولان إلى سيبويه. ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٩٦٢ - ٩٦٤)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٥٥٨)، والتصريح (٣ / ٤٦٢ - ٤٦٣)، وهمع الهوامع (٣ / ١١٤)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٤).

باب التوكيد

ش: والثاني منَ التوابعِ: التوكيدُ، وهو ضربانِ: لَفْظِيٌّ، ومَعنَوِيٌّ، فاللفظيُّ: إعادةُ الأوّلِ بلفظِه، ويكون في الاسمِ والفعلِ والحرف، فالأوّلُ كـ (جاء زيدٌ زيدٌ)، والثاني: كـ (قام قام زيدٌ)، والثالث: كـ (نعمْ، نعمْ)، أو إعادةُ الأوّلِ بمُرادفه كـ (جاء لَيْثٌ أسَدٌ)، و(جلس قعَد زيدٌ)، و(نعَمْ، جَيْرِ)، وإنما جيءَ به - أي: بالتوكيدِ اللفظِيِّ -لقصدِ التقريرِ، أو خوفِ النِّسيانِ، أو عدَمِ الإصغاءِ، أو عدمِ الاعتِناءِ مِنَ السامعِ.

ح: قوله: (التَّوْكِيدُ) ويقال فيه: (التأكيد) بالهمزةِ، وبإبدالها ألفًا على القياسِ في نحو: (رأس)، والأوَّلُ أفصَحُ[1]؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[2]، ومعناه لغةً: إحكامُ الشَّيْءِ، والمصدَرُ هنا بمعنى اسمِ الفاعلِ أي: المُؤَكِّد.

أولا: التوكيد اللفظِيُّ:

قوله: (لَفْظِيٌّ) نسبةً لِلَّفْظِ مِن نِسْبَةِ الخاصِّ لِلْعامِّ، ومثلُه يُقال في (مَعْنَوِيّ)، قوله: (إعادةُ الأوَّلِ) أي: المعنى الأوَّلِ، وقوله: (بلفظه) أي: بلفظِ المعنى الأوَّلِ، فإنْ أُعِيدَ اللَّفْظُ بمعنًى آخَرَ فليس تأكيدًا كما سيأتي، والباءُ للتصويرِ، أي: الإعادة المُصَوَّرَة باللفظِ والمُرَادِفِ لِذلك اللفظ[3]، وكأنه قال: التوكيدُ هو المَعْنَى الأوَّلُ

---

(١) «(وَكَّدْتُ العهدَ والسَّرجَ توكيدًا)، و(أكَّدْتُه تأكيدًا) بمعنًى، وبالواوِ أفصَحُ، وكذلك: (أوْكَدَه، وآكدَه إيكادا) فيهما: أي: شدَّه، و(تَوَكَّد الأمرُ، وتأكَّد) بمعنًى». الصحاح (و ك د) (٢ / ٥٥٣).

(٢) (النحل: ٩١).

(٣) «بيانُ ذلك أنّ المُرادَ بالإعادة المُعادُ، وإضافةُ الإعادة بمعنى المُعاد للأوَّلِ من إضافة الدالِّ للمدلول؛ لأنّ الأوّلَ واقعٌ على المعنى، وقولُه: (بلفظه) تصويرٌ للإعادة بمعنى المُعاد، فكأنه قال: التوكيدُ اللفظيُّ هو المُعادُ الدالُّ على المعنى الأوَّلِ المصوَّرِ ذلك المُعادُ بلفظِ المعنى الأول». تقريراتُ الإنبابي (ص: ٩٦).

المُعَادُ بلفظِه (١)، وإنما أَوَّلْنا بذلك؛ لأنّ الذي يُطلَقُ عليه تأكيدٌ هو نفسُ اللفظِ الثاني لا الإعادةُ التي هي فِعْلُ الفاعِلِ.

قوله: **(وجلس قعد)** جَعْلُهما مُتَرادِفَين مبنيٌّ على ما هو المشهورُ، وقال بعضُهم: الجلوسُ: ما كان عن قيامٍ، والقعودُ: ما كان عن اضْطِجَاعٍ، وعلى هذا فليسا بِمُتَرَادِفَيْنِ(٢)، قوله: **(ونَعَمْ جَيْرِ)** جعَلَهُما مُتَرادفَيْنِ نظَرًا إلى اشتراكِهما في مُطْلَقِ الإيجابِ، وإلاّ فـ **(نَعَمْ)** تُخَالِفُ **(جَيْرِ)** باعتبارِ أنّ **(نَعَمْ)** تقَعُ بعدَ الاستفهامِ، فمعنى **(نَعَمْ)** في جوابِ **(أقام زيدٌ)**: نَعَمْ قامَ، وفي جوابِ **(أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ)**: نَعَمْ لَمْ يَقُمْ، وأَمَّا **(جَيْرِ)** فإنها لا تقَعُ بعد ما فيه معنى الطلَبِ كالاستفهامِ والأمرِ وغيرِهما(٣)؛ قال الحلبيُّ: ومِن ثَمَّ - أيْ: ومن أجلِ أنّ بعضَ هذه الأمْثِلَةِ ليس التوكيدُ فيها بالمرادفِ - لو عَبَّرَ بـ **(المُوَافِقِ)** بدلَ **(المُرَادِفِ)** لكان أَوْلَى لِشُمُولِه كما قال بعضُهم لنحوِ: **(زيدٌ عَطْشَانُ نَطْشَانُ)**، و**(حَسَنٌ بَسَنٌ)**، فإنّ كلًّا من **(نَطْشَانُ)** و**(بَسَنٌ)** توكيدٌ لفظيٌّ وليس بمرادِفٍ؛ بدليلِ أنه لا يُفْرَدُ، وكلٌّ مِنَ المُتَرادِفَيْنِ يَصِحُّ إفرادُه (٤).

قال الجمالُ ابنُ هشامٍ في شرحِ القطرِ: وليس مِنَ التَّوْكيدِ قولُ المُؤَذِّنِ: **(اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ)** بخلافِ: **(قد قامَتِ الصَّلاةُ، قد قامَتِ الصَّلاةُ)** اهـ (٥)؛ أي:

---

(١) «هذا الإخبارُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنّ التوكيدَ اللفظيَّ ليس هو المعنى، بل هو اللفظ، وأيضا الباءُ في **(بلفظِه)**، وفي هذا الحل متعلقةٌ بـ **(المُعاد)**، أو هي باءُ المُلابسَة، لا باءُ التصوير؛ إذ لا يُصَوَّرُ المعنى باللفظِ كما لا يخفى، فيُخالفه ما سبق له من أنها للتصويرِ، وجلَّ مَن لا يسهو». تقريرات الإنبابي (ص: ٩٦).

(٢) فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٦).

(٣) هذا ما قرره الرضيُّ، وقرَّر ابنُ مالك أنّ **(نعم وجيرِ)** مترادفان، فقال: «كل موضعٍ وقعت فيه **(جَيْرِ)** يصلح أن تقع فيه **(نعمْ)**»، وتبعه أكثرُ مَن بعده من النحاة، ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٨٨٣)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ١٢١٢ - ١٢١٤ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤)، والجنى الداني (ص: ٤٣٣، ٤٣٥)، ومغني اللبيب (ص: ١٧٣)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٦).

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٦).

(٥) شرح قطر الندى (ص: ٢٩٢)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٣).

لأنّ الثانيَ إنشاءٌ لتكبيرٍ آخَرَ، وذهب ابنُ السَّرَّاجِ إلى أنه من قَبيلِ التأكيد[١]، وقَوَّاهُ شيخُنا، وقال: إنه الحَقُّ؛ لأنّ (اللهُ أكبَرُ) إخبارٌ بثبوتِ الكِبْرِيَاءِ للّه، والثاني تَوْكيدٌ، ولا بُعْدَ في جعلِ هذا مِن قَبيلِ الخَبَرِ، سَلَّمْنا أنّه مِن قَبيلِ الإنشاءِ فمن أين أنّ الثانيَ غيرُ الأوَّلِ؟ لِمَ لا يجوزُ أنه أنشأ بالأوَّلِ تكبيرًا، أي: إبعادًا عن كلِّ ما لا يَليقُ، ثم أعاد ذلك التكبيرَ نفسَه على حدِّ: (اضْرِبْ اضْرِبْ) اهـ.

وليس مِنَ التأكيدِ اللفظيِّ: (**قرأتُ الكتابَ بابًا بابًا، وسُورةً سُورةً**)، و(**صَفًّا صَفًّا، ودَكًّا دكًّا**) في قوله تعالى: ﴿**إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا** (٢١) **وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾[٢]، فإنه لا بُدَّ في التأكيدِ اللفظِيِّ مِن إعادةِ معنَى اللفظِ الأوَّلِ كما قرَّرْناه سابقًا، وما هنا أُعيدَ فيه الأوَّلُ بلفظِه لا بمعناه، بل بمعنًى يُغَايِرُ الأوَّلَ، فإنَّ المرادَ: (**بابًا بعدَ بابٍ**)، ومثلُه يقال في البقيَّةِ.

فإنْ قلتَ: ما إعرابُ هذه المذكوراتِ حيث لم تُجْعَلْ توكيدًا؟ فالجوابُ أنها أحوالٌ، والمعنى على التأويلِ بلفظٍ مفرَدٍ كـ(**مُرَتَّبًا**) ونحوِه.

وليس مِنَ التأكيدِ اللفظيِّ أيضًا قولُه – تعالى – في سورةِ المرسلات: ﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ**﴾[٣] مكرَّرًا[٤]، وفي سورةِ الرحمن: ﴿**فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾[٥]؛ لأنّ كلَّ مرّةٍ ذُكِرَتْ فيها جملةٌ مِن ذلك باعتبارِ معنًى آخَرَ غيرِ الأوَّلِ كما بيَّنه بعضُ المفسِّرينَ[٦].

---

(١) ينظر الأصول في النحو لابن السراج: (٢ / ٢٠).

(٢) (الفجر: ٢١ – ٢٢).

(٣) جاء في المطبوع بزيادة الفاء في أول الآية: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾، وهو خطأ؛ لأن مرادَ المصنف مِنَ الاستشهادِ للتوكيد اللفظي لا يصح إلا بآياتِ سورةِ المرسلاتِ كما نصّ على ذلك، والآياتُ مجرَّدةٌ مِن الفاءِ فيها، والمقرونةُ بالفاءِ وردت في سورة الطور الآية ١١).

(٤) كُرِّرَتْ هذه الآيةُ في سورة المرسلاتِ عشر مرات (١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩).

(٥) كُرِّرَتْ هذه الآيةُ في سورة الرحمن إحدى وثلاثين مرةً أولُها آية: (١٣).

(٦) هذا النصُّ ورد بتعديلٍ يسيرٍ في فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٧).

قوله: (**وإنما جِيء به**) إلخ، شروعٌ في بيانِ النِّكَاتِ المُوجِبةِ للتَّأكيدِ اللفظيِّ، وهذا مِن قَبيلِ التَّطفُّلِ على علماءِ المعانِي، كذكْرِ أغراضِ حذفِ الفاعلِ، وبناءِ الفعلِ للمجهولِ، قوله: (**لِقَصْدِ التقريرِ**)، أي: تقريرِ المُؤكَّدِ - بفتحِ الكافِ- أي: تحقيقِ مفهومِه ومدلولِه بجعلِه مستَقَرًّا مُحَقَّقًا ثابتًا، بحيث لا يُظَنُّ به غيرُه، مثلاً إذا قلتَ: (**جاءني زيدٌ زيدٌ**)، أو (**أسدٌ ليثٌ**)، جِيء بالثاني لِئَلّا يُتَوَهَّمَ أنّ الجائيَ غيرُه كعَمْرو مَثَلاً، وذِئْبٍ مثلاً، وإنما ذُكِرَ (**زيد**) أو (**أسدٌ**) على سبيلِ السَّهْوِ أو الغفلة(١). قوله: (**أو خوفِ النسيانِ**)، أي: نسيانِ الأوَّلِ، ومثلُه يقال في البقيَّةِ.

واعتُرِضَ بأنّ التأكيدَ لخوفِ النِّسْيانِ، أو عدَمِ الإصغاءِ فيه تقريرٌ، فلا فائدةَ في ذكرِهما بعدَه، وأُجيبَ بأنه وإنْ لزِمَ ذلك للتقريرِ إلا أنه فُرِّقَ ما بينَ القصدِ إلى مُجَرَّدِ التقريرِ، والقصدِ إلى خَوْفِ النِّسْيانِ، فالجمعُ بينهما أنسَبُ بمقصودِ الكِتَابِ، وتَلَخَّصَ مِن كلامِ المصنِّفِ أنّ التوكيدَ اللفظِيَّ هو التابعُ الدَّالُّ على تقريرِ متبوعِهِ، أو خوفِ نسيانِهِ، أو خوفِ عدمِ الإصغاءِ إليه (٢).

واعلَمْ أنّ التوكيدَ اللفظِيَّ يَتَعَيَّنُ لدفعِ السَّهْوِ نحو: (**جاءني زيدٌ زيدٌ**)؛ لِئَلّا يُتَوَهَّمَ أنّ الجائيَ عمرو، وإنما ذُكِرَ (**زيدٌ**) على سبيلِ السهوِ، قال في المُطَوَّلِ: ولا يُدْفَعُ هذا التَّوَهُّمُ بالتأكيدِ المعنَوِيِّ (٣)، وهو ظاهرٌ، ووَجَّهَه السَّيِّدُ في حَوَاشِيه بأنه إذا قيل: (**جاءني زيدٌ نفسُه**) احتَمَل أنه أراد أنْ يقول: (**جاءني عمرٌو نفسُه**)، فسها، وتَلَفَّظَ بـ(**زيد**) مكانَ (**عمرو**).

---

(١) ينظر: المطول لسعد الدين التفتازاني (٢ / ٢٩٨)، وشروح التلخيص (١ / ٣٦٧ - ٣٧٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٦).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٨).

(٣) المطول (١ / ٣٠٠)، وينظر: شروح التلخيص (١ / ٣٦٧ - ٣٧٠).

ثانيًا: التوكيد المعنَويّ:

ش: والتوْكِيدُ المَعْنَوِيُّ هو: التابعُ الرافعُ احتِمالَ تقديرِ إضافةٍ إلى المَتبوعِ، أو إرادةِ الخُصُوصِ بما ظاهرُه العمومُ، فـ(التابعُ) جنسٌ يشملُ المحدودَ وغيرَه، و(الرافعُ...) إلى آخرِه فصلٌ يُخرجُ بقيّةَ التوابعِ، ويجيءُ التوكيدُ في الغَرَضِ الأوّلِ - وهو الرافعُ احتِمالَ تقديرِ إضافةٍ إلى المتبوعِ - بلفظِ (النَّفْس)، أو (العَيْن) بمعنى: حالَ كونِ النفْسِ والعَيْنِ مُضافَين إلى ضَميرِ المُؤكَّد -بفتحِ الكاف- حالَ كونِ الضميرِ مُطابِقًا له -أي: للمُؤكَّدِ- في الإفراد إنْ كان المؤكَّدُ مفردًا، والتذكيرِ إن كان المؤكَّدُ مذكَّرًا وفروعِهما، وهي التأنيثُ، والتثنيةُ والجمعُ، تقول: (جاء زيدٌ) فيحتمِل تقديرَ مضافٍ إلى (زيد)، وأنه منَ الإسنادِ المجازيِّ بالنقصِ، فإذا أردتَ رفعَ المجازِ وإثباتَ الحقيقةِ، فإنك تقول: (جاء زيدٌ نفْسُه، أو عينُه)، فترفَع بذكرِ (النفْسِ)، أو (العَين) احتمالَ كونِ الجائي رسولَ زيدٍ، أو خبرَه، أو ثقَلَه، أو نحوَ ذلك من مُلابَساتِه، ولفظُ (النفْسِ)، و(العَيْن) في توكيدِ المؤنَّث كلفْظِهما في توكيدِ المُذكَّرِ في الإفرادِ، تقول: (جاءتْ هندٌ نفسُها)، أو (عَينُها) بإفرادِ (النفْس)، و(العَيْن)، وفي المثنَّى والجمعِ تُجْمَعُ (النفْس، والعَين) جمعَ قِلَّةٍ على (أَفْعُل)، تقول في توكيدِ المثنَّى: (جاء الزيدانِ أو الهندانِ أنفُسُهما أو أَعْيُنُهما)، وهو أفصَحُ منَ الإفرادِ، والإفرادُ أفصَحُ منَ التثنيةِ، وتقول في توكيدِ الجمعِ المذكَّرِ[1]: (جاء الزَّيْدُون أنفُسُهم، أو أعْيُنُهم)، وفي توكيدِ جمعِ المؤنَّث: (جاءتِ الهِنْداتُ أنفُسُهنّ، أو أَعْيُنُهنّ).

ح: قولُه: (تقديرَ إضافةٍ) أي: مضافٍ، وقولُه: (أو إرادةِ الخُصُوصِ)، مجرورٌ معطوفٌ على تقديرٍ، أي: أو الرافعُ احتِمالَ إرادةٍ، أو معطوفٌ على (إضافة)، أي:

---

(١) هذا التركيبُ يُوهِم أنّ (المُذكَّر) صفةٌ للجمعِ، والأمرُ ليس كذلك، وإنما هو مدلولُ الجمعِ، ومفهومُه، ومِن هنا فالمعهودُ أن يكون على التركيبِ الإضافيِّ (جمع المذكَّرِ) لا التركيب الوصفيّ، ولعله كذلك فعملت فيه يدُ النُّسَّاخِ كما ينِمُّ عن ذلك قولُه في مقابِله: (جمع المؤنَّث).

احتمَالَ تقديرِ إرادةِ ... إلخ، قوله: (**بلفظ النفْسِ**)، أي: بمعنى الجُثَّة (١) والذات، فإنْ أُرِيدَ بها الدَّمُ كانتْ بدلاً، ففي: (**رَأَيْتُ زيدًا نفْسَه**) بمعنى الدمِ: بدلُ بعضٍ من كُلٍّ. قوله: (**بمعنى النَّفْس..**) فإنْ أُرِيدَ بها الباصرةُ كانت بدلاً كـ (**رأيْتُ زيدًا عَيْنَه**) إذا أردْتَ العُضْوَ المخصوصَ، فـ (**العينُ**) بدَلُ بعضٍ من كلٍّ، و(**أَوْ**) في قوله: (أوِ العَيْنُ) مانعَةُ خُلُوٍّ تُجوِّزُ الجَمْعَ، فيُؤَكَّدُ بـ (**النَّفْسِ والعَيْنِ**) معًا بلا عطفٍ، فيقال: (**جاء زيدٌ نفسُه عَيْنُه**)، ويجبُ تقديمُ النَّفْسِ وقيل: يَحْسُنُ (٢).

قوله: (**مِنَ الإسنادِ المجازِيِّ**) وهو إسنادُ الشَّيْءِ إلى غيرِ مَن هو له، والأصلُ: (**جاء رسولُ زيدٍ**)، مثلاً فحُذِفَ المضافُ، وأُسْنِدَ الفعلُ إلى المضاف إليه الذي هو (**زيدٌ**) وقوله: (**بالنقص**) الباءُ سَبَبِيَّةٌ، أي: المَجَازُ الإسناديُّ الحاصلُ بِسَبَبِ النقصِ، أي: حذفِ المضافِ، هذا تقريرُ كلامِه بحسَبِ الظاهرِ المُتَبَادرِ منه، والذي في علمِ البيانِ أنّ المَجَازَ الإسناديَّ هو المَجَازُ العقليُّ، وأما المَجَازُ بالنَّقْصِ فليس من قَبِيلِ المَجَازِ العقليِّ، بل قسمٌ آخَرُ مغايِرٌ لِلْعَقْلِيِّ واللُّغَوِيِّ على ما حُقِّقَ في مَحَلِّه(٣).

قوله: (**فترفَعُ بذكر...**) إلخ، ظاهِرُ كلامِ المصنِّف أنّ احتمالَ المَجَازِ يَرْتَفِعُ بما ذَكَرَ، وذهب جمعٌ منهم ابنُ عصفورٍ (٤) إلى أنه إنما ضَعُفَ، ولم يَرْتَفِعْ من أصلِه،

---

(١) في المطبوعِ (**الجنة**) بالنونِ، وهو تصحيفٌ، وهو في المخطوطِ غيرُ واضحٍ، لكن العبارة في الفرائد العلوية (٢ / ٥٦٩) تدلُّ على المراد.

(٢) قال عليٌّ الحلبيُّ: «و(**أوْ**) في كلامه مانعةُ الخُلُوِّ؛ لجوازِ الجمعِ بينهما، ويجب تقديمُ (**النَّفْس**)، وقيل: يحسُنُ؛ لأنّ (**النَّفْس**) -كما علِمْتَ- عبارةٌ عن الجُثَّة حقيقةً، و(**العَيْن**) عبارةٌ عنها مجازًا». فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٦٩)، وينظر: شرح المرادي على الألفية (٢ / ٥٧٦ - ٥٧٧)، وحاشية القليوبي (٢ / ٦٣٣).

(٣) انطلاقًا من قولهم: (**النُّكاتُ البَلاغيّةُ لا تتزاحَمُ**) يمكن أن يُجاب عن المصنف بأنّ حملَه على المجازِ بالحذفِ لا يمنع حوله على المجازِ العقلي، والمجازُ بالحذف يتعلق بالمفرداتِ من حيث الإيجازُ، والمجازُ العقليُّ يتعلق بالإسناد.

(٤) لم أجد في كتب ابن عصفور نصًّا صريحًا في ذلك، ولكن نقله عنه المصنفُ في التصريح (٣ / ٥٠٨)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٧٣).

وهو مُتَّجِهٌ، والمنسوبُ لسيبويهِ أنه لا يرتفعُ المجازُ حتى يُؤتَى بجميعِ ألفاظِ التوكيدِ(١).

قوله: (**جمعَ قِلَّةٍ**) احترَزَ به عن جمعِ الكثرةِ، نحو: (**نفوس وعيون**)، فلا يُؤَكَّد بهما، وقد يكون جمعُ القِلَّةِ على (**أَفْعُل**) احترازًا عن جمعِ (**عَيْن**) جمعَ قِلَّةٍ أيضًا على (**أعيان**) فإنه لا يُؤَكَّدُ به.

قوله: (**جاء الزَّيدانِ أو الهِندانِ أنفسُهُما أو أعيُنُهُما**) قال أبو حيان في شرح التسهيل: وتُرِكَ الأصلُ كراهةَ اجتماعِ تَثْنِيَتَيْنِ، وصِيرَ إلى الجمعِ؛ لأنّ التثنيةَ جمعٌ في المعنى(٢)، ووَهِمَ ابنُ المصنِّفِ بدرُ الدينِ محمدٌ(٣)، فأجاز أنْ تقولَ في تأكيد المثنَّى: (**قام الزيدانِ نفساهُما عيناهُما**)، ولم يذهب إلى ذلك أحدٌ مِنَ النحويِّين اهـ كلامه(٤)، ومنَعَه الناصرُ الطبلاويُّ بأنّ ابنَ إياز قال في شرح الفصولِ: ولو قلتَ: (**نَفْسَاهُما**) لجاز، فصرَّح بجوازِ التثنية(٥)، وقد صرَّح النحاةُ بأنّ كلَّ مثنًّى في المعنَى مضاف إلى مُتَضَمِّنِه يجوز فيه الجمعُ والإفرادُ والتثنيةُ، والمختارُ الجمعُ نحوُ قوله تعالى: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ**

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٧٣).

(٢) من الطرائف الجميلة أنه: «نقل العلامة الشيرازيُّ، وصاحبُ الحِكَمِ عن الفتوحاتِ المكية للشيخ العارفِ محيي الدين ابن عربي -قُدِّس سِرُّه- أنه قال: رأيتُ رسولَ الله -في بعض الوقائعِ فسألتُه عن أقلِّ مَراتبِ الجمعِ، وقلتُ: ذهب فريقٌ إلى أنه ثلاثةٌ، وفريقٌ إلى أنه اثنان، فما الحَقُّ؟ فقال عليه السلام: (**أخطأ هؤلاء وهؤلاء، بل ينبغي أن يُفصَّل، ويقال: الجمعُ إمّا جمعُ فرد، أو جمعُ زوجٍ، فأقلُّ مَراتبِ الأولِ ثلاثةٌ، وأقَلُّ مراتبِ الثاني اثنان**)». الفوائد اللغوية للعلامة إسماعيل حقي (ص: ٧١ -٧٢).

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، المعروف بابن الناظم، وله شرح على ألفية والده، وعلى كافيته، وعلى لاميته، وتكملة شرح والده على تسهيله، وشرح الملحة، وشرح الحاجبية، وتوفي في المحرم سنة ٦٨٦ هـ. بغية الوعاة (ص: ٢٢٥)، وشذرات الذهب (٧ / ٦٩٦ -٢٩٧).

(٤) التذييل والتكميل (١٢ / ١٨١)، وينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٤٧)، وينظر: همع الهوامع (٣ / ١٣٦)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٧٣).

(٥) المحصول في شرح الفصول لابن إياز (ص: ٦٦٧)، وينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ١٠٦٤)، والتصريح (٣ / ٥٠٨ ـ ٥١٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٧٣).

قُلُوبُكُمَا ﴾(١)، ويَتَرَجَّحُ الإفرادُ على التثنيةِ عندَ ابنِ مالكٍ (٢)، وعند غيره بالعكس(٣).

ش: ويجيء التوكيدُ في الغَرَضِ الثاني -وهو الرافعُ إرادةَ الخصوصِ بما ظاهرُه العمومُ- في توكيدِ المثنَّى المذكَّرِ بـ(كِلَا)، وفي توكيدِ المثنَّى المؤنَّثِ بـ(كِلْتَا) حالَ كونِ (كِلا)، و(كِلْتا) مُضافَين إلى ضميرِ المؤكَّد -بفتح الكاف- نحو: (جاء الزَّيدان كِلاهُما)، و(جاءت المرأتانِ كِلْتاهُما)، ويجيء في توكيد ما له أجزاءٌ يصحُّ وقوعُ بعضِها موقعَه بـ(كُلّ) حالَ كونِها مُضافةً إلى ضميرِ المؤكَّدِ بفتح الكاف، تقول في المفرد المذكَّر: (جاء الجيشُ كلُّه)، وفي المؤنَّثِ: (جاءتِ القبيلةُ كلُّها)، وفي اسم الجمع المذكر: (جاء القَوْمُ كُلُّهم)، وفي اسمِ الجمعِ المؤنَّث: (جاءتِ النِّساءُ كُلُّهُنّ)، فترفع بذكرِ (كلّ)، و(كِلا)، و(كِلْتا) احتمالَ كَوْنِ الجائي بعضَ المذكورين، وأنّك عبَّرْتَ بالكُلِّ عن البعضِ مجازًا، إمّا لأنّك لم تَعْتَدَّ بالمُتَخَلِّف عن المجيء، أو لأنّك جعلْتَ الفعلَ الواقعَ مِنَ البعضِ كالواقعِ مِنَ الكلِّ مبالَغةً بناءً على أنّهم في حكمِ شخصٍ واحدٍ، ويخلُفُ (كُلًّا) في هذا الغَرَضِ (أجمَعُ، وجمعاء، وأجمعون، وجُمَع)، تقول: (جاء الجيشُ أجمَعُ)، و(جاءت القبيلةُ جمعاءُ)، و(جاء القومُ أجمَعون)، و(جاءتِ النِّساءُ جُمَعُ)، قال الله تعالى: ﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾(٤)، وإنْ شئتَ جمعْتَ بين (كُلّ) و(أجمَع) بشرطِ تقدُّمِ (كلّ) على (أجمع)؛ لأنّ (أجمع) كالتابعِ لـ(كُلّ) في إفادة التقويَة، فتقول: (جاء الجيشُ كلُّه أجمَعُ)، وكذا الباقي، تقول: (جاءتِ القبيلةُ كلُّها جمعاءُ)، و(القومُ كلُّهم أجمعُون)، و(النِّساءُ كلُّهنَّ جُمَعُ)، قال الله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾(٥).

---

(١) (التحريم: ٤).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ١٠٥-١٠٨)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٣٥٧ - ٣٥٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) (ص: ٨٢).

(٥) (الحجر: ٣٠).

ح: قوله: (**بكلا...**) إلخ اشترط جمعٌ - منهم ابنُ هشامٍ - لِتَوكيدِ المثنَّى صِحَّةَ وقوعِ مفرَدٍ مَوْقِعَه لِيُمْكِنَ إرادةُ البعضِ باسمِ الكلِّ كـ (**جاء الزَّيدان كلاهُما والمرأتان كِلْتاهُما**)؛ إذ يصِحُّ حلولُ المفرَدِ محَلَّ المؤكَّدِ بهما، ويحتمل أنه أُطْلِقَ المُثَنَّى وأُرِيدَ به واحدٌ، فلا يقال: (**اخْتَصَمَ الزيدان كِلاهُما**)؛ لأنّ الاختصامَ لا يكون إلا بينَ اثنَين (١).

واعلَمْ أنّ التوكيدَ بـ (**كِلَا وكِلْتَا**) في المثنَّى ليس لرفعِ توَهُّمِ عدمِ الشمولِ؛ لأنّ المثنَّى نصٌّ في مدلولِه لا يُطْلَقُ على الواحدِ أصلاً، فلا يُتَوَهَّمُ فيه عدمُ الشمولِ، فالأَوْلَى أنّ التأكيدَ هنا لدفعِ تَوَهُّمِ أنْ يكونَ الجائي واحداً منهما والإسنادُ إليهما إنما وقع سهواً (٢).

قوله: (**ما لَهُ أجزاءٌ**)، أي: سواء كانت تلك الأجزاءُ متعَدِّدةً في نفسِها كـ (**القوم**)، أو باعتِبارِ عاملِها كـ (**العبد**) في قولك: (**اشتَرَيْتُ العبدَ**)، فإنّ التعَدُّدَ في العبدِ باعتبارِ العاملِ، وهو تَجَزُّؤُ الشِّراءِ فإنّ أجزاءَ العبدِ، كالنِّصْفِ والرُّبْعِ والسُّدْسِ يَصِحُّ افتراقُها بحسَبِ العاملِ، فتَرْفَعُ بـ (**كُلّ**) تَوَهُّمَ اشتِراءِ البَعْضِ كالنِّصْفِ، أمّا ما لا تَعَدُّدَ فيه بهذَيْنِ الاعتبارَيْنِ فلا يُؤَكَّدُ بـ (**كُلّ**) فلا يقال: (**جاء زيدٌ كلُّه**)؛ لِعَدَمِ الفائدةِ، ونقَلَ الناصرُ عن

---

(١) أوضح المسالك (٣ / ٣٢٨ - ٣٢٩)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٩٠)، والتذييل والتكميل (١٢ / ١٨٣ -١٨٤، والتصريح (٣ / ٥١٢)، وهمع الهوامع (٣ / ١٣٧)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٧٧).

(٢) قال العلامة سعد الدين التفتازاني: «وأمّا نحوُ: (**جاءني الرجلان كِلَاهما**) ففي كونه لدفعِ تَوهُّمِ عدمِ الشمولِ نظرٌ؛ لأنّ المثنَّى نصٌّ في مدلولِه، لا يُطلَق على الواحدِ أصلا، والإسنادُ إليهما إنما وقع سهوا، وأمّا إذا توهَّم السامعُ أنّ الجائيَ رسولان لهما، أو نفْسُ أحدِهما ورسولُ الآخرِ، فلا يُقال لدفعه: (**جاءني الرجلان كلاهما**)، بل: (**أنفُسُهما**)، أو (**أعيُنُهما**)، وكذا إذا توهَّم أنّ الجائيَ أحدُهما، والآخر محرِّضٌ باعثٌ، ونحو ذلك، فإنما يدفع ذلك بتاكيد المسند؛ لأنّ تَوهُّمَ التَّجَوُّزِ إنما وقع فيه» المطول (١ / ٣٠١ - ٣٠٢)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٧٦).

الجمهورِ الجوازَ، وعليه ابنُ مالكٍ (١)، واحتَجُّوا بأنّ التوكيدَ فيه لِلتَّقْوِيَةِ لا لِرَفْعِ الاحتِمالِ(٢).

قوله: (**مُضافةً إلى ضميرِ المؤكَّدِ**) وحالَ كونِها أيضًا مطابِقَةً له تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وجمعًا، ولا يجوز حذفُ هذا الضميرِ استغناءً عنه بنيَّتِه، وأمّا (**جميعًا**) في قوله تعالى: ﴿**خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا**﴾(٣)، فهو حالٌ لا تأكيدٌ، ولا يجوز إقامةُ الظاهرِ مُقامَ هذا الضميرِ، وأمّا (**كُلّ**) في قولِ القائلِ:

٦٢- يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالقَمَرِ (٤)

فهو نعتٌ لا تأكيدٌ، والنعتُ هنا وإن كان جامدًا إلا أنه مؤوّلٌ بمشتَقٍّ، أي: الكاملِين.

قوله: (**جاء القومُ**)، (**القوم**) مختَصٌّ بالذكورِ كما يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿**لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا**﴾(٥)، وقولُ زُهَيْرٍ:

---

(١) يظهر أنّ المحشِّيَ تبع المصنِّفَ فيما نقل عن ابنِ مالك في التصريح (٣ / ٥١٣)، وعليًّا الحلبيَّ في فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٧٦ – ٥٧٧)، ونصُّ ابنِ مالكٍ الصريحُ في شرح التسهيلِ يفيد المنعَ حيث يقول: «وقولُك: (**جاء زيدٌ كلُّه**) ممتنعٌ؛ لامتناعِ قولِك: (**جاء بعضُ زيدٍ**)» شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٩١)، وينظر: التذييل والتكميل (١٢ / ١٨٥).

(٢) ذكر عليٌّ الحلبي أنه نُقِلَ الإجماعُ على منعِ مثل (**جاء زيدٌ كلُّه**)، وأنه نُقِلَ الإجماعُ على جوازِه أيضا وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٧٦ – ٥٧٧).

(٣) (البقرة: ٢٩).

(٤) عجزُ بيتٍ من البسيط منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة، وإلى كثير عزّة، وصدرُه:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ، لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ

والشاهد أنّ (**كلِّ الناس**) لا يصح أن يكون توكيدا لوضع الظاهر موضعَ المضمرِ، ولو قيل: (**كلِّهم**) لكان كذلك. ديوان عمر بن أبي ربيعة (ص: ٧٦)، وديوان كثير عزة (ص: ٥٣١)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٥٧٧ –١٥٧٨)، وشرح شواهد المغني (١ / ٥١٨ –٥١٩)، والدرر اللوامع (٢ / ٣٨٢ – ٣٨٣).

(٥) (الحجرات: ١١).

٦٣- وما أدْرِي، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَــوْمٌ آلُ حِــصْنٍ أم نِسَــاءُ (١)

قال الزمخشريُّ: اختصاصُ (القوم) بالذكورِ صريحُ الآيةِ والبيتِ (٢).

قوله: (مجازًا)، أي: مُرسَلاً من إطلاقِ الكلِّ وإرادةِ الجزءِ، وقوله: (إمّا لأنك) بيانٌ لسببِ المجازِ، قوله: (لم تعْتَدَّ بالمُتَخلِّف) أي: لِقِلَّتِه أو حقارَتِه مثلاً، قوله: (في حكمِ شخصٍ واحدٍ) لِتَعَاوُنِهم واشتِباكِ مَصَالِحِهم ومَضَارِّهم ورِضَا كلِّهم بما فَعَلَه بعضُهم ونحوِ ذلك.

قوله: (ويَخْلُفُ كُلًّا) مفعولٌ مقدَّمٌ، و(في هذا الغرضِ)، متعلِّقٌ بـ (يخلف)، و(أَجْمَعُ) وما عُطِف عليه فاعلٌ، ومُرَادُه بذلك أنّ (أَجْمَعُ، وجَمْعَاء...) إلخ قد تَخْلُفُ (كُلًّا) في التأكيدِ لرفعِ احتمَالِ الخصوصِ بما ظاهرُه العمومُ. قوله: (وأَجْمَعُون) جمعُ (أَجْمَعُ)، و(جُمَعُ) جمعُ لـ (جَمْعَاء)، ولم يُسْمَعْ تَثْنِيَةُ (أَجْمَعُ)، ولا (جَمْعَاء).

قوله: (وإنْ شئْتَ جَمَعْتَ) أي: حيث أرَدْتَ مَزِيدَ التأكيدِ، وقوله: (بشَرْطِ تَقَدُّمِ...) إلخ، أي: وبشَرْطِ عَدَمِ العَطْفِ كما سيأتي في كلامه، ثم إنْ أُرِيدَ زيادةٌ في التأكيدِ على ذلك جِيءَ بعدَ (أَجْمَع) بـ (أَكْتَع)، فـ (أَبْصَع)، فـ (أَبْتَع)، وبعْدَ (جَمْعَاء) بـ (كَتْعَاء)، فـ (بَصْعَاء)، فـ (بَتْعَاء)؛ لأنّ هذه الصِّيَغَ تُفيدُ معنى الاجتماعِ، ولم يَذْكُرْها المصنِّفُ لِنُدْرَةِ التأكيدِ بها، فإنْ أَرَدْتَ الجمْعَ بينَ ألفاظِ التَّوْكيدِ كُلِّها قَدَّمْتَ (النَّفْسَ)، ثم (العَيْنَ)، ثم (كُلّ)، ثم (أَجْمَع) وأخواته من (أَكْتَع...) إلخ، تقول: (جاء الجَيْشُ نَفْسُه عَيْنُه كُلُّه أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ)(٣)، وبَقِيَ أنه إذا تَعَدَّدَتِ المُؤَكِّدَاتُ، هل يكونُ كلُّ واحدٍ تأكيدًا لِمَا قبلَه، أو كلُّها

(١) البيت من الوافر، ومعناه السخرية من آل حصن، ووصفهم بالجبن بحيث يختلطون بالنساء، والشاهدُ لغوي، وهو أنّ (قوم) مختص بالذكور في مقابلة النساء. ديوان زهير (ص: ١٧)، وشرح شواهد المغني (١ / ١٣٠ ١٣٤).

(٢) ينظر: الكشاف (٥ / ٥٧٤ - ٥٧٥).

(٣) شرح الكافية للرضي (١ / ١٠٧٠ - ١٠٧١)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٧٩).

تأكيدٌ لِلْمُؤَكَّد الأَوَّلِ كالصِّفاتِ المُتَتَالِيَة؟ ذَهَبَ إلى الأَوَّلِ ابنُ بَرْهَانَ، وغَيْرُه إلى الثاني، وهو الصَّحِيحُ المَشْهُورُ فيما بينهم (١).

قوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾(٢)، قال المَبَرِّدُ والزجَّاجُ: إنّ (كُلّ) دالٌّ على الإحاطةِ والشُّمُولِ، و(أَجْمَعُونَ) دالٌّ على أنّ السجودَ منهم في حالةٍ واحدةٍ(٣)، قال الرضيُّ: وليس بشَيْءٍ؛ لأنّك إذا قلتَ: (جاءني القَوْمُ أَجْمَعُونَ) فمعناه الشُّمُولُ والإحاطةُ اتِّفاقًا منهم، لا اجْتماعُهم في وقتٍ واحدٍ، فكذا يكون مع تَقَدُّمِ لفظِ (كلهم)، وكأنّهُما كَرِهَا تَرَادُفَ لَفْظَيْنِ بمعنًى واحدٍ، وأَيُّ محذورٍ في ذلك مَعَ قصْدِ المُبَالَغَة(٤).

الفرق بين النعتِ والتَّوكيدِ:

ش: والتوكِيدُ يُخالِفُ النعتَ في أمورٍ: أحدها: أنه لا يتبَعُ نكرةً عند البصريين، والثاني: أنّ ألفاظَه لا يُعطَف بعضُها على بعضٍ، والثالث: أنه لا يُقْطَع عن متبوعِه بخلافِ النعتِ فيهنَّ.

ح: قوله: (**أحدُها: أنه لا يَتْبَعُ نَكِرَةً عندَ البَصْرِيِّينَ**) المعنى أنه لا يأتي (٥) بعدَ النَّكِرَةِ توكيدٌ لها، وليس المعنى أنّ التأكيدَ لا يُوَافِقُ النَّكِرَةَ في التنكيرِ؛ لأن ألفاظَ التَّوْكيدِ كلَّها مَعَارِفُ بعضُها بالإِضافةِ، وهو (**النفس والعين وكل وكلا وكلتا**)

---

(١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١ / ٢٢٧)، وشرح الكافية للرضي (١ / ١٠٦١، ١٠٧٢)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٥٨٢)، ومنهج السالك للأشموني (٣ / ١٤٢).

(٢) (الحجر: ٣٠).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣ / ١٧٩)، وينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ١٠٧٢)، والدر المصون (٧ / ١٥٨)، ومنهج السالك للأشموني (٣ / ١٤٢)، وحاشية القليوبي (٢ / ٦٤٣).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ١٠٧٢).

(٥) في ص وج (**قد يأتي بعد النكرة توكيدٌ لها، وليس المعنى أنّ التأكيد يُوافق النكرةَ في التنكير**) بإسقاط (لا)، في الموضعين، وفي ب (**قد لا يأتي**)، والصواب ما أثبته وفاقًا لطبعة الحلبي.

وبعضُها بالعَلَمِيَّةِ الجِنْسِيَّةِ، وهو (**أَجْمَعُ وجَمْعَاء**)، وجمعُهما، وتَوَابِعُهما، ومُقَابِلُ قولِ البصريِّينَ ما ذهَبَ إليه الكوفيُّون، فإنهم أجازوا تأكيدَ النَّكِرَةِ، قال ابنُ هشامٍ: وهو الصَّحيحُ، حيث كان المؤكَّدُ محدودًا والتوكيدُ مِن ألفاظِ الإحاطةِ، نحو: (**اعتكَفْتُ أسبوعًا كلَّه**)، وقولِ الشاعر:

٦٤- يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ [١]

بخلافِ: (**صُمْتُ زمنًا كُلَّه**)؛ لأنّ النَّكِرةَ غيرُ محدودة، ولا (**صُمْتُ شهرًا نفْسَه**)؛ لأنّ التوكيدَ ليس مِن ألفاظِ الإحاطةِ [٢]، ثُمّ مَحَلُّ الخلافِ هو التَّوْكِيدُ المَعْنَوِيُّ، أمّا التوكيدُ اللفظِيُّ، فإنه يتبَعُ النَّكِرَةَ اتِّفاقًا، نحو: (**جاءني رجُلٌ رجُلٌ**).

قوله: (**لا يُعْطَفُ بعضُها على بعضٍ**) خلافًا لابنِ الطَّرَاوَةِ [٣]، وعِلّةُ ذلك أنّ ألفاظَ التوكيدِ ليست مُسْتَقِلَّةً، فلو عُطِفَتْ لكان كعَطْفِ الشَّيْءِ على نفسه، وهذا أيضًا خاصٌّ بالتوكيدِ المَعْنَوِيِّ، أمَّا اللفظِيُّ فإنه يُعْطَفُ بعضُ ألفاظه على بعضٍ، نحو: (**والله ثمّ والله**)، وقولِه:

---

(١) هذا عجزُ بيتٍ من البسيط لعبد الله بن مسلم الهذلي، وصدرُه:

لَكِنَّه شاقَه أنْ قِيلَ: ذا رَجَبُ

والشاهد فيه توكيد النكرة (**حولٍ**) بـ(**كلّه**)، و(**رجب**) في قافيةِ البيت مرويٌّ بضم الرويِّ على أنه خبرُ ليت، وهو منصوب في ديوان الشاعر (**رجبًا**) على لغة نصب المبتدأ والخبر بعد ليت، على أنه خبرٌ لـ(**يكون**) محذوفًا. ينظر: شرح أشعار الهذليين (٢ / ٩١٠)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٥٨٥ - ١٥٨٥).

(٢) أوضح المسالك (٣ / ٣٣٢ - ٣٣٥)، وينظر: التصريح (٣ / ٥١٨ - ٥٢١).

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٥٨٢)، وهمع الهوامع (٣ / ١٤٣)، وحاشية القليوبي (٢ / ٦٤٥)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٨١).

وابن الطراوة هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبّائي المالقي، ومن مؤلفاته الترشيح في النحو، ومقالة في الاسم والمسمى، وتوفي في سنة ٥٢٨ هـ. ينظر: معجم الأدباء (٣ / ١٤٠٢)، وبغية الوعاة (١ / ٦٠٢).

٦٥- وهِنْدٌ أَتَى مِن دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ (١)

قوله: (**لا يُقْطَعُ عن متبوعه**)؛ لأنه يَصِيرُ كَقَطْعِ الشَّيْءِ عن نفْسِه، وأيضًا ألفاظُ التوكيدِ ليستْ مستقلَّةً مُسْتَغْنِيَةً عمّا تَقَدَّمَ عليها. وبَقِيَ مِن وجوهِ المُخَالَفَةِ أنه لا يجوز حذفُ المؤكَّد غالبًا وإقامةُ التأكيدِ مُقَامَه كما يُفْعَلُ في الصِّفَةِ، فلا يجوز: (**قام أجمعون**)، ولا (**جاءني جُمَعُ**) (٢)؛ لأنّ الغرضَ مِنَ التوكيدِ هو تَمْكِينُ الشَّيْءِ المُؤَكَّدِ، وليس كذلك الصِّفَةُ في مثلِ: (**جاء العاقلُ**).

●●●

---

(١) عجزُ بيتٍ من الطويل للحُطيئة، وصدرُه:

ألاَ حَبَّذا هندٌ، وأرضٌ بها هندٌ

والشاهد العطف بين المؤكَّد والمؤكِّد في (النأيُ والبُعْدُ)، والأصلُ: (**النأيُ البعْدُ**) من التوكيد اللفظي بالمرادف. ينظر: ديوان حطيئة (ص: ٧١)، والدرر اللوامع (٢ / ٢٨٣).

(٢) هذه مسألة خلافيّةٌ نقل أبو حيان أنّ الخليل وسيبويه والمازنيَّ وابن طاهرٍ، وابن خروف على جوازِه، وأن الأخفشَ، وثعلبًا، والفارسيَّ وابنَ جني على منعِه كما قرَّر المحشي. ينظر: التذييل والتكميل (١٢ / ٢٠٦ – ٢١٠).

باب العطف

ش: والثالثُ منَ التوابِعِ العَطْفُ، وهو ضربَانِ: عطْفُ بيانٍ، وعطْفُ نسَقٍ، فعطفُ البيانِ: أي: المُبيِّن، وهو التابعُ الجامدُ الذي جِيءَ به لإيضاحِ متبوعِه في المَعَارِفِ، كـ

٦٦- أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ (١)

فـ(عُمَرْ) عطْفُ بيانٍ على (أبي حَفْصٍ)، أو لتخصيصِه في النَّكِرَاتِ، نحو: ﴿مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾(٢)، فـ(صديدٍ) عطفُ بيانٍ على (ماءٍ)، ويُوافِقُ النعتَ في الإيضاحِ والتخصيصِ، وفي أنه يتبَعُ ما قبلَه في أربعةٍ من عشرةٍ: واحدٍ منَ الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وواحدٍ منَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، وواحدٍ منَ التعريفِ والتنكيرِ، وواحدٍ منَ التذكيرِ والتأنيثِ، ويُفارِقُ النعتَ في الجمودِ المحضِ.

ح: قوله: (**العَطْفُ**)، وهو لغةً الرُّجُوعُ والالْتِفاتُ، ويُطْلَقُ اصْطلاحًا بمَعْنَيَيْنِ، أحدُهما: المَعْنَى المَصْدَرِيُّ (٣)، والثاني: المعنى الاسْمِيُّ الشاملُ لِعَطْفِ البيانِ وعَطْفِ النَّسَقِ، وعَرَّفَ المُصَنِّفُ كُلًّا منهما.

أولا: عطف البيان:

قوله: (**عَطْفُ بَيَانٍ**) سُمِّيَ بذلك؛ لأنّ أصلَه العَطْفُ، فإذا قلتَ: (**جاء أخوك زيدٌ**)، فالأصلُ: (**أخوك وهو زيدٌ**)، فحُذِفَ حرفُ العَطْفِ والضميرُ، وأُقِيمَ

---

(١) سيأتي تخريج الشاهدِ عند تعليق المحشي عليه.

(٢) (إبراهيم: ١٦).

(٣) المعنى المصدريُّ للعَطْفِ هو الإتيانُ بعطف البيانِ أو عطفِ النسقِ في الكلامِ، وأما المعنى الاسميُّ فهو المأتيُّ به منهما كما بيَّن المُحَشِّي، فيكون بمعنى اسم المفعول، أي: المعطوف. وينظر في ذلك حاشية القليوبي (٢ / ٦٤٦).

(زيدٌ) مُقَامَ ذلكَ؛ ولذلكَ لا يكونُ في غيرِ الأسماءِ الظاهرةِ، نُقِلَ مِنَ البسيطِ، قاله أبو حيانَ (١).

قوله: (لإيضاحِ متبُوعه)، أي: الذي يحْصُلُ باجتماعِهِ مع متبوعِه مِنَ الإيضاحِ والبيانِ ما لا يُوجَدُ في المتبوعِ وحدَه، فلا يُشْتَرَطُ في عطفِ البيانِ أنْ يكونَ في حدِّ ذاتِه أَوْضَحَ مِنَ المتبوعِ، بل ذلك هو الغالبُ.

قوله:

(أَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ)

هذا بيتٌ مِن مَشْطُورِ الرَّجَزِ (٢)، وبعدَهُ:

ما مَسَّهَا مِن نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

فاغْفِرْ له اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ (٣)

يُرْوَى هذا الشِّعْرُ لأَعرابيٍّ قال لسيِّدنا عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رضي اللهُ عنه: إنّ ناقتي [دَبِرَتْ و] (٤) نَقِبَتْ، أي: رَقَّ خُفُّهَا فاحْمِلْني على غَيْرِها، فقال له سيِّدُنا عُمَرُ: كَذَبْتَ ولم يَحْمِلْه، ثمّ حَمَلَه سيِّدُنا عُمَرُ علَى بَعيرٍ، وكَسَاه لمّا تَبَيَّنَ له صدْقُه (٥).

قوله: (صديد)، هو ما يَسِيلُ مِن أجسادِ أهلِ جَهَنَّمَ، وقد يجِيء عطْفُ البيانِ

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١٢ / ٣٢٧).

(٢) «الحاملُ له على جعله من مشطوره دون كامله أنّ كلامَ الشاعرِ يكون ثلاثَ أبيات إذا جُعِلَ مِنَ المشطور، وبيتًا ونصفًا إذا جُعِلَ مِنَ الكامل، وذلك لا يصحّ». تقريرات الإنبابي (ص: ٩٩).

(٣) وقد رُوِيَت هذه الأبياتُ بروايات متعددةٍ منها بعد الشطر الأول والثاني:

حـــقًّـــا، ولا أَجْـــهَـــدَها طُولُ السَّـــفَـــرْ	والله لو أَبْصَـــرْتَ نِضْـــوي يا عُـــمَـــرْ
ومـــا بـــهـــا عَـــمْـــرُك مِن سُـــوءِ الأَثَرْ	عـــدَدْتَني كـــابنِ سَـــبـــيلٍ يا عُـــمَـــرْ

خزانة الأدب (٥ / ١٥٥).

(٤) زيادةٌ من ط.

(٥) ينظر: المقاصد النحوية (١ / ٣٥٥ - ٣٥٦)، (٤ / ١٦٠٣)، وخزانة الأدب (٥ / ١٥٤ - ١٥٧).

لغيرِ التخصيص والإيضاح كالمدح [١]، ومنه قولُ الزمخشريِّ: إنّ (البيت الحرام) عطفُ بيانٍ على (الكعبة) في قوله تعالى: ﴿جعل اللهُ الْكعْبَةَ الْبَيْتَ الْحرام﴾[٢]، جيءَ به لمُجَرَّدِ المدْحِ [٣].

ثانيًا: عطف النسق:

ش: وعطْفُ النَّسَقِ، أي: المنسوق، وهو التابعُ المُتوسِّطُ بينه وبينَ متبوعه أحدُ حروفِ العَطْفِ، فـ(التابعُ) جنسٌ يشمَلُ جميعَ التوابعِ، و(المتوسِّط...) إلى آخرِه: فصلٌ أخرج ما عدا المحدودَ منَ التوابعِ، وأخرَج نحوَ: (عندي عَسْجَدٌ، أي: ذَهَبٌ) فإنّ ما بعدَ حرف التفسيرِ تابعٌ لِمَا قبلَه على أنه بيانٌ أو بدَلٌ، لا عطْفُ نسقٍ خلافًا للكوفيين، وسُمِّيَ نَسَقًا؛ لأنّ ما بعدَ حرفِ العطفِ على نظمِ ما قبلَه في إعرابِه ونسَقِه، و(النسَقُ): النظمُ، يقال: (هذا على نَسَقِ هذا)، أي: على نظمه.

ح: قوله: **(وعطْفُ النَّسَقِ)** بفتْحِ السينِ اسمُ مصدرٍ بمعنى اسمِ المفعولِ، يقال: **(نَسَقْتُ الكَلامَ أَنْسُقُه)**، أي: عَطَفْتُ بعْضَه على بَعْضٍ والمصدَرُ بالتسكينِ [٤].

قوله: **(أَخْرَجَ ما عَدَا المَحْدُودَ منَ التوابعِ)**، قيل عليه: إنه لا يُخْرِجُ النعتَ المَعْطُوفَ، نحو: **(جاء زيدٌ العالِمُ والعامِلُ)** فإنه تابعٌ متوسِّطٌ بينه وبين متبوعِه أحدُ

(١) اعترض أبو حيان عليه بأنّ عطفَ البيانِ لا يكون إلا جامدًا، والجُمُودُ يتعارَضُ مع الدلالةِ على معنى الوصفِ الذي منه المدحُ، وإنما الوصفُ يُؤخذ من المشتقِّ، وردَّ على الزمخشري حمل البيان في الآية على المدح إلا أن يكون مستفاداً من وصف (**البيت**) بـ(**الحرام**)، والظاهرُ أنه عطف بيانٍ؛ لأنّ قبيلة خثعم سمَّوا في الجاهليّةِ بيتًا بـ(**الكعبة اليمانيّة**)، فجيء بـ(**البيت الحرام**) لتبيين المراد. ينظر: البحر المحيط (١١ / ٢٧٦)، والدر المصون (٤ / ٤٣١)، وحاشية القليوبي (٢ / ٦٤٧)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٨٥).

(٢) (المائدة: ٩٧).

(٣) الكشاف (٢ / ٢٩٨)، وينظر: البحر المحيط (١١ / ٢٧٦ – ٢٧٧)، والدر المصون (٤ / ٤٣١ – ٤٣٢)، وحاشية الطيبي على الكشاف (٥ / ٤٩٥ – ٤٩٦).

(٤) الصحاح (ن س ق) (٤ / ١٥٥٨)

حروفِ العطْفِ (١)، وأُجيبَ بمَنْعِ أنّ المعطوفَ نعتٌ في الحقيقةِ، بل هو معطوفٌ على (**العالِم**)، وإطلاقُ النعتِ عليه؛ لِما أنّ المعطوفَ على النعتِ نعتٌ.

قوله: (**على أنه بيانٌ أو بَدَلٌ**) قال في التصريح: وليس لنا عطفُ بيانٍ بتوسُّطِ حرفٍ إلا هذا (٢).

قوله: (**خلافًا للكُوفيِّينَ**) القائلين بأنه عطْفُ نسَقٍ بناءً على أنّ (**أيْ**) من حروفِ العطفِ عندهم، قال أبو حيان: وجَعْلُها حرفَ عطْفٍ مُستَلْزِمٌ مُخالَفَةَ النَّظائرِ من وجهَين، **أحدهما**: أنّ حقَّ حرفِ العطفِ المعطوفِ به في غيرِ توكيدٍ أنْ يكونَ ما بعده مُبَاينًا لِما قبلَه، وما بعْدَ (**أيْ**) بخلافِ ذلك، **الثاني**: أنّ حقَّه إذا لم يُعْطَفْ به غيرُ صفةٍ أنْ لا يَطَّرِدَ حذفُه، و(**أيْ**) بخلافِ ذلك، فلك أنْ تقولَ: (**مَرَرْتُ بغَضَنْفَرٍ أَيْ: أَسَدٍ**)، وأنْ تقولَ: (**بغَضَنْفَرٍ أَسَدٍ**)، وتَسْتَغْنِي عن (**أَيْ**) استغْناءً مُطَّرِدًا (٣).

حروف العطف:

ش: وحروفُ العطفِ على الأَصَحِّ تسعةٌ، بإسقاطِ (إمّا) الثانيةِ في نحو: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾(٤)، الأوّل: الواوُ لمُطلَقِ الجمعِ من غيرِ تقييدٍ بقَبْليَّةٍ أو مُصاحَبَةٍ أو بَعْديَّةٍ، وتُستفادُ القَبْليَّةُ والمُصاحَبةُ والبَعْديَّةُ بالظَّرفِ، نحو: (جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَه)، أو (بعدَه)، أو (معَه)، فإذا خلا من ذلك احتمَلَ المَعانيَ الثلاثَةَ على السَّواءِ، والثاني: الفاءُ للترتيبِ والتعقيبِ بحسَبِ الحالِ، نحو: (جاء زيدٌ فعمرٌو)، إذا كان عمرٌو جاء بعدَ مجيءِ زيدٍ بلا مهلةٍ، ونحو: (تزوَّج زيدٌ فوُلِدَ له) إذا لم يكن بينَ الزَّواجِ والولادةِ إلاّ مُدَّةُ الحملِ، واعترِض المعنى الأوّلُ بقولِه تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾(٥) وأُجيبَ بأنّه

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٨٩).

(٢) التصريح (٣ / ٥٤٩)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٨٩).

(٣) هذا الكلامُ المنقولُ لابن مالك في شرحه على التسهيل (٣ / ٣٤٧)، ولم يكن لأبي حيان إلا نقلُه عنه كما صرَّح بنسبته إليه في التذييل والتكميل (١٣ / ٦٨ – ٦٩).

(٤) (محمد: ٤).

(٥) (الأعراف: ٤).

على تقدير الإرادة، أي: أردْنا إهلاكها، فجاءها بأسُنا، واعتُرض المعنى الثاني بقوله تعالى: ﴿ والَّذي أَخْرجَ الْمرْعىٰ ۝٤ فجعَلهُ غُثاءً أحْوىٰ ﴾(١)، وأُجيب بأنه على تقدير: فمَضتْ مُدَّةٌ، فجعله غُثاءً أحوى، والثالث: (ثُمَّ) للتَّرتيب والتراخي، نحو: (جاء زيدٌ ثمّ عمرٌو)، إذا كان مَجيءُ زيدٍ بمُهلَة، واعتُرض المعنى الأوّلُ بقوله تعالى: ﴿ ولَقَدْ خَلَقْناكُمْ ثُمَّ صوَّرْناكُمْ ثُمَّ قُلْنا للْملائكَة اسْجُدُوا لآدَمَ ﴾(٢)، وأُجيب بأنّه على تقدير حذف مضافٍ، والتقديرُ: ولقد خلقنا آباءَكم، ثُمّ صوَّرنا آباءَكم - أي: آدمَ -، ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدَمَ، واعتُرِض المعنى الثاني بقولِ الشاعرِ:

٦٧- كَهزِّ الرُّدَيْنيِّ تَحْتَ العَجَاجِ ... جَرَى في الأَنَابيبِ، ثُمَّ اضْطَرَبْ(٣)

فإنّ الاضْطِرابَ يعقُبُ الجريَ بلا تَراخٍ، وأُجيبَ بأنّ (ثُمّ) فيه نائبةٌ عن الفاءِ.

ح: قوله: (إمّا الثانية)، وأمّا الأُولَى فليستْ عاطفةً اتِّفاقًا؛ لأنّ حرفَ العطْفِ لا يَتَقَدَّمُ على المعطوف(٤).

قوله: (لُمطْلَقِ الجَمْعِ)، أي: الجمعِ بينَ المُتَعاطفَيْنِ في الحُكْمِ المُطْلَقِ، فقولُه: (من غيرِ تقييدٍ) في معنى التفسيرِ للإطلاق، وإضافةُ (مُطْلَق) للجمعِ من إضافة الصِّفَة إلى الموصوف، فلا فرْقَ بين (مُطْلَقِ جَمْعٍ)، و(جَمْعٍ مُطْلَقٍ) بحسب اللُّغة(٥)، وأمّا تفْرقةُ الفقهاءِ بينَ (مُطْلَقِ ماءٍ)، و(ماءٍ مُطْلَقٍ) فإنما هو اصطِلاحٌ، ولا مُشَاحَّةَ فيه(٦).

---

(١) (الأعلى: ٤ - ٥).

(٢) (الأعراف: ١١).

(٣) سيأتي تخريجُ البيت عند تعليق المحشي عليه.

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٥٩٠).

(٥) استعمل ابنُ هشامٍ عبارةَ: (مُطْلَق الجمع)، ثم قال بعد ذلك: «....، وقولُ بعضهم: إنّ معناها الجَمْعُ المُطْلَقُ غَيْرُ سَديد؛ لتَقْييد الجمع بقَيْد الإطلاق، وإنّما هي للْجَمْعِ لا بقَيْد». المغني (ص: ٤٣٩)، وقال المرادي بتفصيلٍ أكثرَ: «قال بعضُ العلماء: الصوابُ أن يقال: (الواو لمطلقِ الجمع) لا للجمعِ المطلق؛ لأنّ الجمعَ المُطلقَ هو الجمعُ الموصوفُ بالإطلاق؛ لأنّا نفرِّق بالضرورة بين الماهيَّة بلا قيد، والماهيَّة المقيَّدة، ولو بقيد (لا)، والجمعُ الموصوفُ بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوبُ هو مطلقُ الجمعِ، بمعنى أيِّ جمع كان، سواء كان مرتَّبا أو غيرَ مرتَّب، ونظيرُ ذلك قولُهم: (مطلق الماء، والماء المطلق)» الجنى الداني (ص: ١٦٢).

(٦) بمعنى: لا ينبغي التشدُّد في الجدل عليه، و(المُشاحَّة) مأخوذة من قولهم: (تَشَاحَّ الخصمان في الجدل). المحكم (ش ح ح) (٢ / ٤٨٨).

قوله: (**لِلتَّرْتِيبِ**) أي: كَوْنِ ما بعدَها واقعًا بعدَ ما قبلَها، ولو في الذِّكْرِ، فدخل في ذلك عطفُ المُفَصَّلِ على المُجْمَلِ، ومعنى (**التعقيب**): هو أنْ يكونَ ما بعدها واقعًا عَقِبَ وقوعِ ما قبلها مِن غيرِ مُهْلَةٍ وتَرَاخٍ، لكِنّ ذلك التعقيبَ في كلِّ شَيْءٍ بحَسَبِه، واعتُرِضَ ذكرُ (**الترتيب**) مع (**التعقيب**)، فإنّ (**الترتيب**) مُلَازِمٌ له، فذِكْرُ (**التعقيب**) يُغْنِي عنه، وأُجِيبَ بأنه نصٌّ عليه؛ لِيُعْلَمَ اعتبارُه في الوَضْعِ.

قوله: (**إلاّ مُدَّةُ الحَمْلِ**) قال في المُغْنِي: وإنْ كانتْ مُدَّةً مُتَطَاوِلةً [١]، وتقول: (**دَخَلْتُ البصرةَ، فبَغْدَادَ**)، إذا لم تُقِمْ في البصرةِ، ولا بين البلَدَينِ [٢].

قوله: ﴿**فَجَاءَهَا بَأْسُنَا**﴾[٣] لا يخفى أنّ مَجِيءَ البأسِ سببٌ للهلاكِ، فيكون متقدِّمًا عليه، والآيةُ أفادَتْ تَأَخُّرَه عنه، فهذا مِن عَكْسِ الترتيبِ ومِن هنا قال الفرَّاء: إنّ الفاءَ لا تُفيدُ الترتيبَ، وأَثْبَت ذلك لِلْواوِ، فقال: إنها مُفيدَةٌ له [٤].

قوله: (**على تقديرِ الإرادةِ**) الأَوْلَى أنْ يقولَ: إنّ الإهلاكَ مُسْتَعْمَلٌ في الإرادة على طريقِ المجازِ المُرْسَلِ التَّبَعِيِّ مِن إطلاقِ المُسَبَّبِ - وهو الإهلاكُ - وإرادة سَبَبِه، وهو الإرادةُ، ثم اشْتُقَّ منه (**أهلكْنا**) بمعنى: أردْنا، فهو مِن قَبِيلِ: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ**

---

(١) أقلُّ مدّةِ الحملِ ستةُ أشهرٍ، ولا حدَّ لأعلاه، ومِن الطرائف أنّ إمامَنا مالكَ بن أنس - رضي الله عنه - مكث في بطن أُمِّه عاليَةَ بنت شريك الأزديَّة ثلاثَ سنوات، قال القاضي عياض: «واختُلف في حملِ أمِّه به، فقال ابنُ نافع الصائغُ، والواقدي، ومعنٌ، ومحمد بن الضحاك: حملت به أمُّه ثلاثَ سنين، وقال نحوَه بكّارُ بن عبد الله الزبيري، وقال: (**أَنْضَجَتْه والله الرَّحِمُ**)، وأنشَد لِلطِّرِمَّاح:

تضنُّ بحملنا الأرحامُ حتَّى ... تُنَضِّجنا بطونُ الحاملات

قال ابنُ المنذر: وهو المعروفُ، ورُوِيَ عن الواقدي أيضا أنّ حملَ أمِّه به سنتان» ترتيب المدارك (١ / ١٢٠).

(٢) مغني اللبيب (ص: ٢٢٤)، وينظر: شرح مغني اللبيب للدماميني (شرح المزج) (ص: ٨١٠ - ٨١١)، وحاشية القليوبي (٢ / ٦٥٨)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٩٤).

(٣) (الأعراف: ٤).

(٤) معاني القرآن للفراء (١ / ٣٧١ - ٣٧٢)، وينظر: الجنى الداني (ص: ٦٢ - ٦٣)، ومغني اللبيب (ص: ٢٢٣)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٨٤ - ٨٥)، وهمع الهوامع (٣ / ١٦٢).

الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾[1]، أي: أردْتَ قراءتَه، وقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ** ﴾[2]، أي: أردْتُمُ القيامَ لها، وأمّا لفظُ (**تقدير**) في كلامِ المصنِّفِ فيُفيدُ أنّ الإرادةَ محذوفةٌ مَنْوِيَّةٌ، فيكون من قَبِيلِ مَجَازِ الحَذْفِ، والحالُ أنّه ليس كذلك كما علمتَ، ثُمّ على استعمالِ لفظِ (**الإهلاك**) في الإرادة يُرَادُ بها التَّعَلُّقُ التَّنْجيزِيُّ الحادثُ المُعْتَبَرُ قبلَ إيجادِ الشَّيْءِ، وتَعَلُّقُ القدرةِ به، أي: تَعَلَّقَتْ إرادتُنا تَعَلُّقًا تَنْجيزيًّا حادثًا بالإهلاكِ، فجاءها بأسُنا، ولا يُحْمَلُ تَعَلُّقُ الإرادةِ على التَّعَلُّقِ الأَزَلِيِّ؛ لأنّ المَجِيءَ ليس عَقِبَه، والفاءُ للتَّعقيبِ وأُجيبَ بجَوَابٍ آخَرَ، وهو أنّ الآيةَ من قَبِيلِ القَلْبِ[3]؛ لِمَا قُصِدَ فيها مِنَ المَعْنَى اللَّطِيفِ وهو المُبَالغةُ في تَعَلُّقِ الإهلاكِ بهم حتّى كأنّهم أُهْلِكُوا قبلَ مجيءِ البأسِ.

قوله: (**واعترِضَ المعنى الثاني**) وهو التعقيبُ، قوله: ﴿ **فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ** ﴾[4]، أي: يابسًا أَحْوَى، أي: أَسْوَدَ مِنَ الجَفَافِ واليُبْسِ، فهو صفةُ (**غثاء**) على هذا التفسيرِ، أمّا إنْ فُسِّرَ (**الأحوى**) بالأسودِ من شِدَّةِ الخُضْرَةِ لكَثْرةِ الرَّيِّ، فيكون حالاً من (**المرعى**)، أي: أخرجَ المرعَى في حالِ كَوْنِه أَحْوَى، وعلى هذا يكون ذكرُه عَقِيبَ (**غثاء**) وتأخيرُه لتَنَاسُبِ الفواصلِ[5]، وأُجيبَ بجوابٍ غيرِ ما ذكَرَه المُصنِّفُ، وهو أنّ (**المرعى**) إنّما يكمُلُ ويتناهَى اشْتِدادُه بعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ طويلةٍ والإخراجُ مُتَعَلِّقٌ به شيئًا فشيئًا إلى أنْ ينتَهِيَ اشْتِدادُه، ثم يَعْقُبُ ذلك جعلُه غثاءً أَحْوَى، وحينئذٍ فلا حاجةَ للتقديرِ الذي سَلَكَه المُصنِّفُ.

---

(1) (النحل: 98).

(2) (المائدة: 6).

(3) (**القلبُ**) هنا مصطلحٌ يُقْصَد به تقديمٌ خاصٌّ لأجزاءِ الجملة لأغراضٍ بلاغية، كقول الراجز:

ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤُه ... كأنّ لونَ مائه سماؤُه

وتقدير الشطر الثاني: كأنّ لونَ سمائه لغبرتها لونُ أرضه، فقلب الكلامَ لقصد المبالغة، ويرد حملُ الآيةِ عليه، أنه لا يقع غالبًا إلا في الشعر، والقرآنُ لا يُحمَل على مثل ذلك عند إمكانِ غيرِه. ينظر: مغني اللبيب (ص: 870 873)

(4) (الأعلى: 4 – 5).

(5) ينظر: الدر المصون (10 / 760 – 761).

قوله: ﴿ **ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا** ﴾(١) إلخ، لا يخفَى أنّ أمرَ الملائكةِ بالسجودِ لآدمِ، كان قبلَ خلْقِنا وتصْويرِنا، فإذا قُدِّرَ المُضافُ، أي: خَلَقْنا آباءَكم، حَصَلَ الترتيبُ؛ لأنّ المُرادَ بالأَبِ آدمُ عليه السّلامُ (٢)، وأمرُ الملائكةِ بالسُّجودِ له بعدَ خَلْقِه وتَصْويرِه، وعلى هذا التقديرِ يكون ذِكْرُ آدمَ بعدُ، مِن إقامةِ الظاهِرِ مُقامَ المُضْمَرِ؛ لأنّ المَقامَ - على تقديرِ ذلك المُضافِ - يكون للإضمارِ، أي: ثم قلنا للمَلائكةِ اسجدوا له، فعُدِلَ عنه إلى الظاهِرِ، وهو آدمُ، وأُجيبَ بجوابٍ آخَرَ وهو أنّ (**ثُمّ**) هنا نائبةٌ عن الواوِ، كما في قولِه تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا** ﴾(٣).

قوله: (**كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ**) البيتَ مِن بحرِ المُتَقَارِبِ، والجيمُ في (**العَجَاجِ**) مِن المِصْرَاعِ الأول، و(**الرُّدَيْنِيّ**) نسبةٌ لـ (**رُدَيْنَة**) امرأةٍ كانتْ تُقَوِّمُ الرِّماحَ وتُعَدِّلُها، والعَجَاجُ: الغُبَارُ، و(**الأَنَابِيبُ**) جمعُ (**أُنْبُوبَة**) وهي ما بَيْنَ كُلِّ عُقْدَتَيْنِ من عُقَدِ الرُّمْحِ، والشاهدُ في قولِه: (**ثُمَّ اضْطَرَب**) حيث عَطَفَ بـ (**ثُمّ**)، والحالُ أنّه لا تراخِيَ؛ لأنّ الهَزَّ إذا جَرَى في أَنَابِيبِ الرُّمْحِ اضْطَرَبَ الرُّمْحُ بغيرِ تَرَاخٍ، فإنْ قلتَ: إنّ زَمَنَ الاضْطِرَابِ والجَرْيِ واحدٌ؛ فلا ترتيبَ، فالجوابُ أنّ الترتيبَ لِكَوْنِه حَصَلَ في لحظاتٍ لطيفةٍ، لم يَكَدْ يُدْرَكْ (٤).

---

(١) (الأعراف: ١١).

(٢) تقديرُ المحذوفِ في الآيةِ بالجمعِ غيرُ دقيقٍ، والأَوْلَى أن يقال: (**ولقد خلقنا أباكم، ثم صوَّرْنا أباكم**)؛ لأنّ المرادَ سيدنا آدمُ، وهو أبٌ، لا آباءٌ، ويظهر لي أنْ يجاب عن الاعتراضِ بالآيةِ بأنه مِن بابِ القلبِ، والأصلُ: (**ولقد قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين ثم خلقناكم ثم صوَّرناكم**)، إلا أنه قُلِب الكلامُ، ووُضِع المعطوفُ في موضعِ المعطوفِ عليه؛ لأنه يتعلق بالمخاطبِ، وهو لذلك أَوْلَى بالتقديمِ.

(٣) (الأعراف: ١٨٩).

(٤) البيت لأبي دُؤاد جارية بن الحجاج، ونُسب أيضا لحميد بن ثور، وفيما ذكر المحشي من شرحه الكفايةُ، وينظر: ديوان أبي دؤاد (ص: ٥٩)، وديوان حميد بن ثور (ص: ٤٣)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٦١٩ - ١٦٢٠)، وشرح شواهد المغني (١ / ٣٥٨ - ٣٦٠).

وقد تأتي (ثُمّ) للترتيبِ الذِّكْرِيّ والتَّدَرُّجِ في دَرَجٍ [1] الارتقاءِ وذِكْرِ ما هو الأَوْلَى بدونِ اعتِبارِ التَّراخِي بينَ تلك الدَّرَجِ، ولا أنّ الثانيَ بَعْدَ الأوَّلِ في الزَّمانِ، بل ربَّما يكون قبْلَه، نحوُ قولِ الشاعر:

٦٨- إنَّ مَن سَادَ، ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ... ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلكَ جَدُّهُ [2]

المَقْصُودُ ترتيبِ درجاتِ مَعَالِي المَمْدُوحِ، فابتدأ بسِيَادَتِه، ثُمَّ سِيَادة أَبِيه، ثُمّ سِيَادةِ جَدِّه؛ لأنّ سيادةَ نفْسِه أَخَصُّ به، ثم سِيادةُ الأب، ثم سيادةُ الجَدِّ، وإنْ كانتْ سيادةُ أَبِيه مُقَدِّمةً في الزَّمانِ على سيادةِ نفْسِه [3].

ش: والرابعُ: (حتّى) لِلتَّدريجِ والغايةِ بحسَبِ القوَّةِ والضَّعفِ في المعطوفِ، وقد اجتَمَعَا في قولِه:

٦٩- قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنتُمُ ... تَهَابُونَنا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا [4]

---

(١) (دَرَجٌ) اسمُ جنسٍ جمعيٌّ بمعنى درجاتٍ، ومفردُه (درجة) كـ(بقَر، وبقرة)، الصحاح (د ر ج) (١ / ٣١٤).

(٢) البيتُ مِنَ الخفيف لأبي نواس في مدح العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر، وبعده:

وأَبُو جَدِّه، فَسَادَ إلى أنْ ... يَتَلاقَى نِزارُه ومَعَدُّهْ

ثُم آباؤُه إلى المُبْتَدِي ... مِنْ أبٍ لا أبٌ وأُمٌّ تَعُدُّهْ

ومعنى البيت مع ما بعده أنّ الممدوحَ سيِّدٌ مِن سلالة السادة من أبيه حتى ينتهي نسبُه بسيدنا آدم الذي ليس له أمٌّ ولا أبٌ، ولا يخفى أنّ أبا نواسٍ مِنَ الشعراءِ المولَّدين الذين لا يُحتَجُّ بأشعارهم. ينظر: ديوان أبي نواس (ص: ٢٦١)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ١٣١٦)، ومغني اللبيب (ص: ١٦٩)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٣ / ٣٩ - ٤٣).

(٣) ينظر: الجنى الداني (ص: ٤٢٨ - ٤٢٩)، ومغني اللبيب (ص: ١٦٩ - ١٧٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٥٩٨)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٣ / ٣٩ - ٤٣).

(٤) البيت من الطويل مجهول القائل، و(الكُماة) جمع (كَمِيّ) بمعنى الشجاع المتكمّي في سلاحه على غير قياس، و(الأصاغر) جمع (أصغر)، والشاهدُ كما بينه الشارحُ، ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٢١٠)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١ / ٣٧٣)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٣ / ١٠٧).

فـ (الكُمَاةَ) جَمْعُ (كَمِيّ) معطوفٌ على الكافِ والميمِ، وهمْ في غايةِ القُوَّةِ، و(البَنِينَ) جمعُ (ابن) معطوفٌ على (نا) من (تَهَابُونَنَا)، وهم في غايةِ الضعفِ لوصفِهم بالصِّغَرِ، أو بحسَبِ الشَّرفِ والخِسَّةِ في المعطوفِ، مثالُ الأوّل: (ماتَ النَّاسُ حتّى الأنْبِيَاءُ)، ومثالُ الثاني: (اسْتَغنَى الناسُ حتّى الحَجَّامُونُ)، فـ (الأنبياءُ) في المثالِ الأولِ معطوفٌ على (الناس)، وهم في غايةِ الشَّرَفِ، و(الحَجَّامُونَ) في المثالِ الثاني معطوفونَ على (الناس)، وهم في غايةِ الخِسَّةِ، وفي الحديثِ: (كَسْبُ الحَجَّامِ خَبِيثٌ) (١).

ح: قوله: (لِلتَّدْرِيجِ والغايَةِ) (التدريج) معناه أنْ ينقَضِيَ ما قبلَها شيئًا فشيئًا إلى أنْ يبْلُغَ الغايةَ، أي: الآخِرَ، وهو الاسمُ المعطوفُ، ثُمَّ ليس المرادُ بـ (التدريج) هنا الترتيبَ الخارجيَّ الذي في الفاءِ و(ثُمَّ)، بل معناه ترتيبُ أجزاءِ ما قبلَها ذهْنًا مِنَ الأَقْوَى إلى الأَضْعَفِ، أو بالعكْسِ، أو مِنَ الأَشْرَفِ إلى الأَخَسِّ، أو بالعكْسِ، وعلى هذا المعنى حَمَلَ الرَّضِيُّ قَوْلَ مَن قال: إنّ (حَتَّى) موضوعةٌ لِلتَّرتيبِ (٢).

قوله: (قهرناكم...) إلخ، البيتَ مِن بحرِ الطويلِ، قوله: (جَمْعُ كَمِيٍّ) كـ (غَنِيٍّ)، وهو الشُّجَاعُ، مأخوذٌ مِنَ (الكَمْيِ)، وهو السِّتْرُ؛ لأنه يستُرُ نفسَه بالدِّرْعِ والبَيْضَةِ (٣)، قوله: (كَسْبُ الحَجَّامِ خَبِيثٌ)، يُرِيدُ بالخُبْثِ فيه الكَرَاهِيَةَ، وإلاّ فالحِجَامةُ مُبَاحَةٌ (٤).

---

(١) حديثٌ صحيحٌ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه - كتاب المساقاة - باب ثمن الكلب - رقم (١٥٦٨)، وأخرجه الترمذي في سننه - أبواب البيوع - باب ما جاء في ثمن الكلب - رقم (١٢٧٥).

(٢) شرح الكافية للرضي (٢ / ١٣٢٢ - ١٣٢٣)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٠١ - ٦٠٢).

(٣) ينظر: (ك م ي) الصحاح (٦ / ٢٤٧٧)، وتهذيب اللغة (١٠ / ٤٠٦ - ٤٠٧)، والمحكم (٧ / ١١٧).

(٤) قال الإمام النووي: «وأمّا كسْبُ الحَجَّامِ وكَوْنُه خبيثًا ففيه دليلٌ لِمَن يقول بتحريمه، وقد اختلف العلماءُ في كسْبِ الحَجَّامِ، فقال الأكثرون مِنَ السلفِ والخلَفِ: لا يَحرُمُ كسْبُ الحَجَّامِ، ولا يَحرُمُ أكلُه لا على الحُرِّ ولا على العَبدِ، وهو المشهورُ مِن مذهبِ أحمد، وقال في روايةٍ عنه قال بها فقهاءُ المحدِّثين: يحْرُمُ على الحُرِّ دون العبدِ، واعتمدوا على هذه الأحاديث وشبهها، واحتجَّ الجمهورُ =

ش: والخامسُ: (أمْ)، وهي قسمان: مُتَّصِلَةٌ، ومُنْقَطِعَةٌ، فالمتَّصلةُ هي المُعادلَة لِلْهمزةِ في كَونِها لِطَلَبِ التعيينِ، نحو: (أعندك زيدٌ أم عمرو)؟ إذا كنتَ عالمًا بأنّ أحدَهما عنده، ولكن شككْتَ في عَينِه، أو المُعادلةُ لِلْهمزةِ في التسويةِ، وهي الواقِعةُ بَعْدَ همزةِ التسويةِ، نحو: (سواءٌ عَلَيَّ أقام زيدٌ أم عمرٌو)، والمُنقطعةُ غيرُهما، ولا يُفارِقُها معنى الإضرابِ، وقد تقتضي معَ ذلك استفهامًا حقيقيًا، وقد لا تقتضيه، فالأوّلُ نحو: (إنها لإبلٌ أمْ شاءٌ)، أي: بل أهي شاءٌ، وذلك أنك رأيتَ أشباحًا مِن بُعْدٍ، فقلتَ: (إنها لإبلٌ) على سبيلِ الجزمِ، ثمّ حصل شَكٌّ أنها شاءٌ، فقلتَ: (أمْ شاءٌ) بقَصْدِ الإضرابِ عن الإبلِ، واستئناف سؤالٍ عن الشَّاء، والثاني: نحوُ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[1]، أي: بل هل؛ لأنّ الاستفهامَ لا يدخلُ على مِثْلِه.

ح: قوله: (**مُتَّصِلَةٌ ومُنْقَطِعَةٌ**)، سُمِّيَتْ مُتَّصِلَةً؛ لأنّ ما قبلها وما بَعْدَها لا يُسْتَغْنَى بأَحَدِهما عَنِ الآخَرِ[2]، وقيل: سُمِّيَتْ بذلك لاتِّصالِها بالهمزةِ حتّى صَارَا في إفادةِ الاستفهامِ بمَثَابَةِ كلمةٍ واحدةٍ، وتُسَمَّى أيضًا مُعَادلَةً لِمُعَادَلَتِها الهمزةَ في إفادَتِها التَّسْوِيَةَ في الاستفهامِ، وقال الناصرُ الطبلاوِيُّ: يُريدُ بقوله: (**المُعَادلَة لِلْهَمزةِ**): أنها شارَكَتْ همزةَ الاستفهامِ، وعَادَلَتْها حتَّى صارَتَا بمعنًى، أي: فيُطْلَبُ بهما التَّعْيينُ كمَا يُطْلَبُ بـ(أيّ)، وسُمِّيَتْ المُنقَطِعَةُ بذلك؛ لأنّ الكَلامَ معَها على كَلامَينِ، فقَدِ انقَطَعَ ولم يَتَّصِلْ ما بين متعاطِفَيْها لِوُقُوعِها بينَ جملَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ

= بحديثِ ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – أنّ النبيَّ ﷺ احتَجَمَ، وأعطَى الحَجَّامَ أجرَه، ولو كان حرامًا لم يُعْطِه رواه البخاري ومسلمٌ، وحملوا هذه الأحاديثَ التي في النهي على التنزيه، والارتفاعِ عن دنيءِ الاكتساب، والحثِّ على مكارمِ الأخلاق، ومعالي الأمور، ولو كان حرامًا لم يُفرِّقْ فيه بين الحرِّ والعبد، فإنه لا يجوز للرجلِ أن يُطعِمَ عبدَه ما لا يَحلُّ». صحيح مسلم بشرح النووي (١٠ / ٢٣٣).

(١) (الرعد: ١٦).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٧٥).

ليسَتَا في تأويلِ المُفرَدِ، أو لعَدَمِ صَيْرُورَتِها معَ الهمزةِ كالكلمةِ الواحدةِ (١)، وجوابُ المُنْقَطِعَةِ (لا)، أو (نَعَمْ)؛ لأنّه استفهامٌ مستأنَفٌ (٢).

ثمّ حَصْرُ (أَمْ) في هذَيْنِ القسمَيْنِ هو مذهَبُ الجمهورِ، وذهب بعضُهم إلى أنها تكون زائدةً (٣)، وقال في قولِه تعالى ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ (٥١) أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾(٤) إنّ التقديرَ: أفلا تُبْصِرُونَ أنا خيرٌ (٥).

قوله: (وَلَكِنْ شَكَكْتَ فِي عَيْنِه)، وحينئذٍ يكون الجوابُ بالتعيينِ، فتقول: زيدٌ أو عمرٌو، ولو كان بدَلَ (أَمْ) (أَوْ)، فقلتَ: أقام زيدٌ أو عمرٌو؟ لم يكنْ جوابُها تعيينَ شخصٍ، وإنما جوابُها نَعَمْ أو لا؛ لأنها مقدَّرَةٌ بالأَحَدِيَّةِ، فكأنك قلت: أحدُهما عندك (٦).

قوله: (المُعَادِلَةُ لِلْهَمْزَةِ)، أي: المُشارِكَةِ لها، قوله: (بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ)، أي: الهمزةِ الدالّةِ على التَّسْوِيَةِ، سواءٌ أكانت بعدَ كلمةِ (سواء)، أم لا، كَـ(مَا أُبَالِي)، و(ما أَدْرِي)، و(لَيْتَ شِعْرِي)، وضابطُها: أنها الهمزةُ الداخلةُ على جملةٍ يصحّ حلولُ المصدَرِ مَحَلَّها، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾(٧)،

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٠٢ – ٦٠٥).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١٣٣٨).

(٣) ذهب إلى هذا القولِ أبو زيدٍ، ونقله الحريري عن بعض أهل اليمن، وذكر أنهم يقولون: (أم نحن نضربُ الهامَ)، بمعنى: نحن نضرب. ينظر: المقتضب (٣ / ٢٩٥ – ٢٩٧)، وأمالي ابن الشجري (٣ / ١٠٩ – ١١٠)، والجنى الداني (ص: ٢٠٦ – ٢٠٧)، ومغني اللبيب (ص: ٨٣).

(٤) (الزخرف: ٥١ – ٥٢).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٨٣)، وعلى هذا تكون جملةُ (أنا خيرٌ) مِنَ المصدرِ المتصيِّدِ، والتقدير: أفلا تُبصِرُونَ خَيْرِيَّتِي.

(٦) ينظر: درة الغواص (ص: ٦٨٧)، وأمالي ابن الشجري (٣ / ١١٠ – ١١١)، شرح الكافية للرضي (٢ / ١٣٤٨ – ١٣٤٩)، ومغني اللبيب (ص: ٧٧ – ٧٨).

(٧) (المنافقون: ٦).

ونحو: (**مَا أُبَالِي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ**)، ألا ترى أنه يصِحُّ: (**سواءٌ عليهم الاستِغفارُ وعَدَمُه**)، و(**ما أُبَالِي بقيامِك أم قعودِك**)[1].

قوله: (**سواءٌ عليَّ أقام زيدٌ أم عمرٌو**)، (**سواءٌ**)، خبرٌ مقدَّمٌ، و(**عَلَيَّ**) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ به، و(**أقام زيدٌ...**) إلخ، في تأويلِ مصدرٍ، أي: قيامُ زيدٍ، أو قيامُ عمرو، مبتدأٌ مؤَخَّرٌ، وقوله: (**أَمْ عمرٌو**)، أي: أم قام عمرو، فالفِعْلُ مقدَّرٌ؛ لأنّ (**أَمْ**) بعدَ همزةِ التَّسْوِيَةِ لا تقَعُ إلاّ بينَ جملَتَين، قال في المغني: وإذا عطفَتْ بعدَ الهمزةِ (**أَوْ**)، فإنْ كانت همزةَ التسويةِ لم يجُزْ قياسًا، وقد أُولِعَ الفقهاءُ وغيرُهم بأنْ يقولوا: (**سواء كان كذا أو كذا**)[2].

قوله: (**والمُنْقَطِعَةُ غيرُهما**) أي: غيرُ الواقعةِ بعدَ همزةٍ يُطْلَبُ بها وبـ(**أَمْ**) التعيينُ أو بعْدَ همزةِ التسويَةِ.

قوله: (**معنى الإِضْراب**) الإضافةُ بَيَانيَّةٌ، والمرادُ الإضرابُ الإبطاليُّ أو الانتِقاليُّ، وتختصُّ بالجُمَلِ المُسْتَقِلَّة؛ لأنها بمعنى (**بل**) الابْتِدَائيَّة، قوله: (**مع ذلك**)، أي: الإضرابِ، قوله: (**استفهامًا حقيقيًّا**) الاستِفهامُ الحقيقيُّ: هو طَلَبُ الفهمِ والعلمِ، قوله: (**وقد لا تقتضِيه**)، أي: الاستِفهامَ الحقيقيَّ، بأنْ لا تقتضِيَ استِفهامًا أصلاً، بل تفيد الإضرابَ المحضَ، أو تقتضِي الاستِفهامَ الإنكاريَّ، قوله: (**فالأوَّلُ**) أي: كَوْنُها لِلإضرابِ، أي: الإبطاليِّ معَ الاستِفهامِ الحقيقيِّ.

قوله: (**إنها لإَبِلٌ أم شاءٌ**) (**الإبل**) اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِن لَفْظِه، و(**الشَّاءُ**) ممدودٌ اسمُ جمعٍ أيضًا، قوله: (**أي: بل أَهِيَ**) أتَى بـ(**بل**) إشارةً لمِعنى الإضرابِ،

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١٣٤١)، والتذييل والتكميل (١٣ / ١٠٧ – ١٠٨)، ومغني اللبيب (ص: ٧٥ – ٧٦).

(٢) مغني اللبيب (ص: ٧٧ – ٧٨)، وينظر: التذييل والتكميل (١٣ / ١٠٩)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٠٣).

وبالهمزةِ لمعنى الاستفهامِ، وقدَّرَ (هِيَ) لِما علمتَ أنّ (أمْ) المنقطعةَ مختصةٌ بالجُمَلِ، ولا تدخلُ على المفرَدِ (١).

قوله: (**والثاني**) أي: كونُها للإضرابِ، أي: الانتقاليٌّ مع عدمِ الاستفهامِ أصلاً، وهو الإضرابُ المحْضُ، قوله: (**لأنّ الاستفهامَ...**) إلخ علّةٌ لِعَدَمِ تقديرِ الهمزةِ بعْدَ (**بل**)، بأنْ يقال (**بَلْ أَهَلْ**)، كما قيل في (**بَلْ أَهِيَ شَاءٌ**)، وسكَتَ المصنِّفُ عن الإضرابِ الانتقاليِّ مع الاستفهامِ الإنكاريِّ، ومثالُه قولُه تعالى: ﴿**أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ**﴾(٢)، أي: بل أَلَهُ، إذْ لو جُعِلَ للإضْرَابِ المحْضِ لَلَزِمَ المُحَالُ، وهو نسبةُ البناتِ له تعالى، ولا يَصِحُّ إرادةُ الاستفهامِ الحقيقيِّ هنا؛ فَتَعَيَّنَ أنّها للإضرابِ الانتقاليِّ مع الاستفهامِ الإنكاريِّ (٣).

ش: والسادسُ: (أَوْ)، وتكونُ لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، فإذا وَقَعَتْ بعدَ الطَّلَبِ فهي للتخييرِ أوِ الإباحةِ، فالأوَّلُ نحو: (تَزَوَّجْ هنداً أو أُختَها)، والثاني: نحو: (تَعَلَّمْ فقْهًا أو نحْواً)، والفرْقُ أنّ التخييرَ يمنعُ الجمْعَ، والإباحةُ لا تمنعُه، وإذا وقعتْ بعدَ الخبَرِ فهي للشكِّ أوِ الإبهامِ، فالأوَّلُ: نحوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾(٤)، والثاني: نحوُ: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾(٥)، والفرقُ أنّ الإبهامَ يُجامعُ العِلْمَ بخلافِ الشكِّ، وتكونُ (أَوْ) لأحدِ الأشياءِ على

---

(١) ذهب ابنُ مالك إلى أنها قد تدخل على المفرد، ومن ثَمَّ لا حاجةَ إلى تقدير (**هي**)، في هذه الجملة متمسِّكا بقولهم في بعض الرواياتِ (**إنها لإبلاً أم شاءً**)، بالنصب. ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (١ / ٥٨ – ٥٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٦٢)، والتذييل والتكميل (١٣ / ١١٩)، والجنى الداني (ص: ٢٠٦)، ومغني اللبيب (ص: ٨١)، وشرح المزج على المغني للدماميني (ص: ٢٦٦)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٢٠٥ – ٢٠٦).

(٢) الطور: ٣٩).

(٣) ينظر: أسرار العربية للأنباري (ص: ٢٢١)، ومغني اللبيب (ص: ٧٩)، وشرح المزج للدماميني (ص: ٢٥٨).

(٤) (الكهف: ١٩).

(٥) (سبأ: ٢٤).

التخيير أو الإباحة باعتبارين، نحو: ﴿ **فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ** ﴾ الآية، وتمامُها: ﴿ **مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ** ﴾[1]، **فإنه لا يجوز الجمْعُ على اعتقاد أنّ الجميعَ هو الواجبُ في الكفّارة، ويُباحُ الجمعُ بينها إذا لم يُعْتَقَدْ ذلك.**

ح: قوله: (**فَهِيَ لِلشَّكِّ**) أي: التَّرَدُّدِ مِنَ المُتَكَلِّمِ، وقوله: (**أوِ الإبهامِ**)، ويقال له: (**التَّشْكِيكُ**) أيضًا، وقد مَثَّلَ للأَوَّلِ بقوله - تعالى - حكايةً عن أصحابِ الكهف: ﴿ **قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ** ﴾[2]، وللثاني: بقوله تعالى: ﴿ **لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ** ﴾[3]، قال في المغني: والشاهدُ في (**أَوْ**) الأُوْلَى[4]، وتَعَقَّبَه الدَّمَامِينِيُّ بما نَصُّه: لا أَدْرِي لِمَ امْتَنَعَ مِن كَوْنِ الشَّاهِدِ في (**أَوْ**) الثانيةِ أيضًا، والمعنى: وإنَّ أَحَدَ الفَرِيقَيْنِ مِنّا ومنكم لَثابتٌ له أَحَدُ الأمرَيْنِ كَوْنُه على هُدًى أو في ضلالٍ مُبِينٍ، أُخْرِجَ الكَلَامُ في صورةِ الاحتِمالِ مَعَ العِلْمِ بأنّ مَن وَحَّد اللهَ، وعَبَدَه فُهُو على الهُدَى، وأنّ مَن عَبَدَ غَيْرَه مِن جَمادٍ أو غَيْرِه فهو في ضلالٍ[5]. قوله: (**بجامعِ العِلْمِ**) أي: مِنَ المُتَكَلِّمِ؛ لأنّ الغَرَضَ منه إيقاعُ السامعِ في الشَّكِّ والتَّرَدُّدِ مع عِلْمِ المُتَكَلِّمِ بالحال. قوله: (**وتكون أَوْ لأَحَدِ الأشياءِ**) وهي في هذه الحالةِ أيضًا تكون بعدَ الخبَرِ للشَّكِّ أو الإبهامِ، وبعد الطَّلَبِ لِلتَّخييرِ بينَ تلك الأشياءِ أو إباحةِ الجمعِ بينها فلا فرقَ بينَ هذه وبينَ التي لأَحَدِ

---

(١) (المائدة: ٨٩).

(٢) (الكهف: ١٩).

(٣) (سبأ: ٢٤).

(٤) مغني اللبيب (ص: ١٠٠).

(٥) ينظر: شرح المزج على مغني اللبيب (ص: ٣٤٨).

الشَّيْئَيْن، فَلَوْ قَدَّم هذا قبلَ قوله: (فإذا وقعَتْ بعدَ الطلَب)، لأَفَادَ هذا المعنى الذي ذكرْنَاه، وإلاّ فصَنِيعُه يُفيدُ المُخَالَفةَ بينَ (أَوْ) التي لأحدِ الشيئَيْنِ و(أَوْ) التي لأَحَدِ الأشياءِ (١)، تَأَمَّلْ.

قوله: (باعتِبارَيْنِ) مُرَادُه في نحوِ هذا المثالِ خاصَّةً، لا في سائرِ أحوالِها، وحاصِلُه أنه أشار إلى الجوابِ عمّا قد يقال: قد مَثَّل العلماءُ للتخيير بآيَتَي الكَفَّارةِ والفِدْيَةِ مَعَ إمْكَانِ الجمعِ، قوله: (فإنه لا يجوز الجَمْعُ بين الجَميعِ على اعتِقادِ...) إلخ، وبهذا الاعتِبارِ تكون (أَوْ) محمولةً على التخييرِ، ونَظَرَ فيه بعضُهم بأنه لا مانعَ مِن جَوَازِ الجمعِ، وغايةُ الأمرِ أنه إذا جَمَعَ بينها مع الاعتِقادِ المذكورِ أو مع عدَمِه وقع واحدٌ منها كفارةً، قال الإسنويُّ (٢) في تمهيدِه (٣): لو أتَى بخِصَالِ الكَفَّارةِ كلِّها أُثيبَ على واحدٍ فقط، وهو أَعْلَاها إنْ تَفَاوَتَتْ؛ لأنه لو اقتَصَرَ عليه لحصَلَ ذلك له، فإضافةُ غَيْرِه إليه لا تَنْقُصُه، وإنْ تَسَاوَتْ فَعَلَى أحدِها؛ لأنه لو اقتَصَرَ عليه لأَجْزَأَه، وإنْ تَرَكَ الجمعَ عُوقِبَ (٤)، أفاده الناصرُ الطبلاوي.

---

(١) فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٠٧).

(٢) هو الإمام العلامة أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم جمال الدين القُرشيّ الأموي المصري الإسنوي، ومن مؤلفاته الكوكب الدري في بناء الفروع الفقهية على المسائل النحوية، والتمهيد في بناء الفروع على الأصول، ونهاية السول شرح منهاج الأصول، وولد بإسنا في مصر سنة ٧٠٤، وتوفي - رحمه الله - سنة ٧٧٢ هـ. الدرر الكامنة (٢ / ٣٥٤ - ٣٥٦)، وبغية الوعاة (٢ / ٩٢ -٩٣)، وشذرات الذهب (٨ / ٣٨٣ -٣٨٤).

(٣) قوله: (قال الإسنوي...) إلخ استدلالٌ على ما قبله، ووجهُ الدلالة أنه أطلق ولم يُفصِّل بين ما إذا اعتقد المكفِّرُ أنّ الواجبَ الكلُّ وما إذا لم يعتقد ذلك" تقريرات الإنبابي (ص: ١٠٤).

(٤) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٨١).

قال الحَلَبِيُّ: فإنْ قيلَ يُمْكِنُ تصحيحُ كلام المصنِّف بحملِ الجَوازِ في كلامه بمعنى الإجزاءِ، ويُوَجَّهُ عدمُ الإجزاءِ بفَسَادِ النِّيَّة عندَ الشافعية ومنهم المصنِّفُ؛ لأنه لمّا نَوَى بمَجْمُوعِ الخِصَالِ الثلاثةِ الكَفَّارةَ صارتْ كُلُّ خَصْلَةٍ جُزْءَ المُخْرَجِ فلم تقعْ واحِدَةٌ منها كَفَّارَةً، فلم يُتَصَوَّرِ الجَمْعُ بينها؟ قلنا: نَظْمُ كَلامه يَأْبَى ذلك (١).

تتمة:

تَرِدُ (أَوْ) بعدَ الخبَرِ لِلتفصيلِ، وذلك إذا لم تَشُكَّ ولم تَقْصِدِ الإبهامَ، نحو: (**هذا إمّا أنْ يَكونَ جَوْهَراً، أو يكونُ عَرَضًا**) إذا أَرَدْتَ الاستدلالَ على أنه جَوْهَرٌ فقط، أو على أنه عَرَضٌ فقط، أو ليس واحداً منهما، ولِلتَّقسيمِ نحو: (**الاسْمُ إمّا نكِرةٌ أو مَعْرِفَةٌ**)، ولِلإضرابِ نحوُ: ﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾(٢)، أي: بل يَزِيدُونَ، كما قاله الفرَّاءُ(٣)، وقال بعضُ الكُوفِيِّينَ: إنّها في الآيةِ بمعنى الواوِ (٤)، وقيل: هي لِلشَّكِّ مَصْرُوفًا للرائي (٥).

قوله: (**ويُبَاحُ الجَمْعُ بينها إذا لم يُعْتَقَدْ ذلك**) أي: أنّ جميعَ الأشياءِ الثلاثةِ هو الواجِبُ في الكَفَّارةِ، وبهذا الاعتِبارِ تكون (أو) محمولةً على الإباحةِ لا على التخييرِ.

---

(١) فرائد العقود العلوية (٢ / ٦١٠).

(٢) (الصافات: ١٤٧).

(٣) معاني القرآن (٢ / ٣٩٣)، وينظر: سر صناعة الإعراب (٢ / ٤٠٦)، والتذييل والتكميل (١٣ / ١٣٢ - ١٣٤)، والجنى الداني (ص: ٢٢٩)، ومغني اللبيب (ص: ١٠٤).

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢ / ٤٠٦)، والجنى الداني (ص: ٢٢٩)، ومغني اللبيب (ص: ١٠٤).

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢ / ٤٠٦)، ومغني اللبيب (ص: ١٠٤)، وشرح المزج للدماميني (ص: ٣٦٢ - ٣٦٣).

ش: والسابعُ (لَكِن) بتسكينِ النُّونِ للاستدراكِ، وإنّما يُعطَفُ بها بثلاثةِ شروطٍ: إفرادُ مَعطوفِيْها، وأنْ تُسْبَقَ بنفيٍ أو نهيٍ، وأنْ لا تقترِنَ بالواوِ، نحو: (ما مررْتُ بصالحٍ لكِنْ طالحٍ)، ونحو: (لا يَقُمْ زيدٌ لكِنْ عمرٌو)، فإنْ دخلَتْ على جملةٍ، أو وقعتْ بعْدَ الواوِ فهي حرفُ ابتداءٍ، فالأوّلُ كقولِه:

٧٠- إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشَى بَوادِرُه لكِنْ وقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَرُ (١)

والثاني: كقولِه: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾(٢)، أي: ولكنْ كان رَسُولَ اللهِ.

ح: قوله (لَكِن طَالِحٍ) بالجرِّ معطوفٌ على (صالِحٍ)، يقال هذا لِمَنِ اعْتَقَدَ أنّك ما مَرَرْتَ برَجُلٍ طالحٍ أيضًا، قال الرضيُّ: كلامُ النحاةِ صَرِيحٌ في أنّه إنّما يُقال: (ما جاءني زيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو) لِمَنِ اعتَقَدَ أنَّ المَجِيءَ مُنْتَفٍ عنهما جميعًا، لا لِمَنِ اعْتَقَد أنّ زيدًا جاءَك دونَ عَمْرو، كما وَقَعَ في (المفتاح)، أي: فيكونُ على كَلَامِ (المِفتاح)، مِن قَصْرِ القَلْبِ، وأمّا أنه يُقال لِمَنِ اعْتَقَد أنهما جاآك معًا، [فيكون](٣) مِن قصرِ الإفرادِ فلم يقل به أحدٌ (٤). اهـ بتصرف ما.

---

(١) سيأتي توثيق البيت عند تعليق المحشي عليه.

(٢) (الأحزاب: ٤٠).

(٣) ساقطة في ص.

(٤) هذا الكلامُ منقولٌ من فرائد العقود العلوية (٢ / ٦١١)، وقد نسبه الحلبيُّ إلى (المحقق) على العموم، فتوهَّمَ المُحَشِّي أنه الرَّضيُّ؛ لأنه يُطْلَق عليه ذلك كثيرًا، والحَقُّ أنه ليس للرَّضيِّ، وإنما هو لِسَعْدِ الدِّينِ التفتازانيِّ، وهذا نصُّه: «و(ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو) لِمَنِ اعتقَد أنَّ زيدًا جاءك دونَ عمرو، كذا في (المفتاح)، و(الإيضاح)، ولم يذكره المصنِّفُ ههنا؛ لِكَونه مثلَ (لا) في الردِّ إلى الصواب، إلا أنّ (لا) لِنفي الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوعِ، و(لكن) لإيجابه للتابعِ بعْدَ نفْيه عن المتبوعِ، والمذكورُ في كلامِ النحاة أنّ (لكنْ) في نحو: (ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو)؛ لِدفعِ وهم المخاطَب أنّ عمرًا أيضًا لم يجئْ كزيدٍ، بناءً على ملابسةٍ بينهما ومُلاءمة؛ لأنه للاستدراكِ، وهو رفعُ تَوَهُّمٍ يتولَّد من الكلام المتقدم رفعًا شبيهًا بالاستثناء، وهذا صريحٌ في أنه إنما يقال: (ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو) لِمَنِ اعتقَد أنّ المجيءَ مُنتفٍ عنهما جميعا، لا لِمَن اعتقَد أنّ زيدًا=

قوله: (حرْفُ ابتداءٍ)، أي: تُبْتَدَأُ بعْدَها الجملةُ، وتُسْتَأْنَفُ، فهي لِمُجَرَّدِ الاسْتِدراكِ دونَ العطْفِ.

قوله: (كقَوْلِه)، أي: قولِ زُهَيْرِ بنِ أبي سُلْمَى بضَمِّ السينِ (١)، يمدَحُ الحارثَ، والبيتُ مِن بحرِ البسيطِ، و(البَوادِر): جمع (بَادِرة)، وهي الحِدَّةُ، قال العَيْنِيُّ (٢): الذي في ديوان زُهَيْرٍ بَدَلَ قَوْلِه: (بَوادِره): (غَوائِلُه) جمع (غائلة) وهي ما يكون مَن شَرٍّ وفَسَادٍ، و(الوَقَائع) جمعُ: (وَقِيعَة)، وهي القتالُ (٣)، والشاهد في قولِه: (لَكِنْ وقَائعُه)، فإنها حرْفُ ابتداءٍ لدخولِها على الجملةِ فـ (وقائعُه)، مبتدأ خبَرُه: (تُنْتَظَرُ) (٤).

قوله: (أي ولكنْ كان رَسُولَ)، أشار به إلى أنَّ (رَسُولَ) بالنصب خبرُ كان المحذوفةِ، وليس معطوفًا بالواوِ الداخلةِ على (لَكِنْ)؛ لأنَّ متعاطِفَيِ الواو المُفرَدَيْنِ لا يختَلِفانِ بالإيجابِ والسَّلْبِ (٥).

= جاءك دون عمرو على ما وقع في (المفتاحِ) وأمّا أنه يقال لِمَن اعتقَدَ أنهما جاءاك على أن يكونَ قصرَ إفرادٍ، فلم يقل به أحَدٌ». المطول شرح تلخيص المفتاح (١ / ٣١٤ –٣١٥)، وينظر: مفتاح العلوم (ص: ١٩١)، والإيضاح في علوم البلاغة (ص: ٥٤).

(١) ينظر: ديوان زهير (ص: ٢٨).

(٢) هو أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود بدر الدين العيني، ومِن مؤلفاته شرح صحيح البخاري، وشرحان على التسهيل مطول ومختصر، وشرح على العوامل المائة، والمقاصد النحوية. وُلد سنة ٧٦٢ هـ، وتوفي – رحمه الله – في ذي الحجة ٨٥٥ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢ / ٢٧٥ – ٢٧٦)، وشذرات الذهب (٩ / ٤١٨ – ٤٢٠)، والضوء اللامع (١٠ / ١٣١ – ١٣٥).

(٣) المقاصد النحوية (٤ / ١٦٦٢).

(٤) المقاصد النحوية (٤ / ١٦٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٧٠٣)، وشرح أبيات المغني (٥ / ٢٠٢ – ٢٠٣).

(٥) معاني القرآن للفراء (٢ / ٣٤٤)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤ / ٢٣٠)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٥ / ٢٥٨ – ٢٥٩)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢ / ٦٥٨)، والدر المصون (٩ / ١٢٨)، ومغني اللبيب (ص: ٣٧٠).

ش: والثامنُ: (بَلْ) للإضراب، ويُعطَفُ بها بشرطَين: إفراد معطُوفها، وأنْ تُسبقَ بإيجابٍ أو أمرٍ، فالإيجابُ نحو: (قام زيدٌ بَلْ عمرٌو)، والأمرُ نحوُ: (لِيَقُمْ زيدٌ بَلْ عمرٌو)، فإنْ دخلتْ على جملة، فهي حرفُ ابتداءٍ، إمّا للإبطال، نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾(١)، وإمّا للانتقال نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ (١٥) بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾(٢).

ح: قوله: **(والثامنُ: بَلْ)** وحالُها في الإضرابِ مُختَلفٌ، فإنْ كانتْ بَعْدَ نفيٍ أو نهْيٍ فهي لِتقريرِ حُكْمِ ما قبلَها، وجَعْلِ ضِدِّه لِمَا بعْدَها، فالنَّفْيُ: **(ما قام زيدٌ بل عمرٌو)**، فتقرِّرُ نفيَ القيامِ عن زيد، وتُثبتُه لعمرو، والنهيُ: **(لا تَضْرِبْ زيدًا بل عَمْرًا)**، فتُقَرِّرُ نهْيَ المُخاطَبِ عن ضرْبِ زيدٍ، وتَأْمُرُه بضرْبِ عَمْرو، وإنْ كانَتْ بَعْدَ إيجابٍ أو أمْرٍ فهي لإزالةِ الحُكْمِ عمَّا قبْلَها حتى كأنه مَسكوتٌ عنه، وجَعْله لِمَا بعْدَها، نحو: **(قام زيدٌ بَلْ عمرٌو)**، و**(خُذْ درْهمًا بل دينارًا)**، فما قبلَ **(بَلْ)** في هذَيْنِ المِثالَيْنِ مسكوتٌ عنه مُحْتَمِلٌ لِلاتِّصافِ بذلك الحكمِ وعَدَمِه(٣)، وذهب ابنُ الحاجبِ إلى أنَّ الأوَّلَ غيرُ مسكوتٍ عنه، بل مَنْفِيٌّ عنه الحكمُ قطعًا(٤).

قوله: **(إمّا للإبطالِ)**، أي: إبطالِ ما قبلَها وإثباتِ ما بعْدَها، قوله: **(وإمّا للانتِقالِ)** أي: من أسلوبٍ إلى آخَرَ.

ش: والتاسِعُ: (لا) لِلنَّفْيِ، ويُعْطَفُ بها بشرطَيْنِ: إفرادِ مَعْطُوفِها، وأنْ تُسْبَقَ بإيجابٍ أو أمرٍ، نحو: (جاء زيدٌ لا عمرٌو)، و(اضرِبْ زيدًا لا عَمْرًا).

---

(١) (المؤمنون: ٧٠).

(٢) (الأعلى: ١٤ – ١٦).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١٣٥٢ – ١٣٥٣)، والتذييل والتكميل (١٣ / ١٤٨ – ١٥٣)، ومغني اللبيب (ص: ١٦٢).

(٤) شرح ابن الحاجب على كافيته (٣ / ٩٨٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢ / ٢١٤)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٦٨)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ١٣٥٢ – ١٣٥٣).

ح: قوله: (**والتاسعُ: لا للنفيِ**) أي: لِنَفْيِ الحُكْمِ عَمَّا بَعْدَها، وقَصْرِهِ عَلَى ما قبْلَها قَصرَ قَلْبٍ أو إفرادٍ [1].

قوله: (**بشرطَيْنِ**) ويُزَادُ شرطٌ ثالثٌ، وهو أنْ لا يَصْدُقَ أحدُ مُتَعَاطفَيها على الآخَرِ؛ فلا يجوز: (**جاءني رجلٌ لا زيدٌ**)، ولا عكسه، ويجوز: (**جاءني رجلٌ لا امرأةٌ**)، وعكسُه [2]، ويُشْتَرَطُ أيضًا أنْ لا تَقْتَرِنَ بالواوِ، نحو: (**ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو**)؛ فإنها – حينئذٍ – ليست عاطفةً لوجودِ الواوِ، قوله: (**إفْرَاد مَعْطُوفها**) فلا يُعْطَفُ بها الجُمَلُ خلافًا لابنِ الخَبَّازِ [3]، حيث أجاز: (**زيدٌ قائمٌ، لا عمرٌو قاعدٌ**)، و(**يُقِيمُ زيدٌ، لا يُسَافِرُ عمرٌو**) [4].

---

(1) (**قصرُ إفرادٍ**): هو الردُّ على السامع في اعتقادِ الاشتراكِ بين أمرين على خطأ عن طريق تخصيص الحكم بأحدِهما دون الآخر، و(**قصر القلبِ**)، هو الردُّ على السامعِ في اعتقادِ نسبةِ الحكمِ إلى غير صاحبِه، والمعنيان يصدقان على مثال واحدٍ باعتبار المخاطب، نحو: (**زيدٌ نحويٌ لا فقيهٌ**)، فإذا كان خطابا لِمَن يعتقد أنه نحويٌ وفقيهٌ في آنٍ واحدٍ على خلاف الواقع فهو قصرُ إفرادٍ، وإذا كان خطاباً لِمَن يعتقد أنه فقيهٌ مع أنه في الحقيقةِ نحويٌ، فهو قصرُ قلبٍ.

(2) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي (ص: ٢٦٩ –٢٧٠)، والتذييل والتكميل (١٣ / ١٦١)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٦١٧)، ومغني اللبيب (ص: ٣١٣)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦١٧).

(3) هو: أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي شمس الدين بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير، ومن مؤلفاته شرح ألفية ابن معط، وشرح اللمع لابن جني، والنهاية، وتوفي رحمه الله ٦٣٧ أو ٦٣٩هـ. ينظر: النجوم الزاهرة (٦ / ٣٤٢)، وبغية الوعاة (١ / ٣٠٤)، وشذرات الذهب (٧ / ٣٥٠).

(4) قرَّر أبو حيان في التذييل والتكميل (١٣ / ١٥٨)، العطفَ بلا في الجملِ التي لها محلٌ مِنَ الإعراب على أنه مُسَلَّمٌ به دون أيِّ خلافٍ، نحو: (**جاء زيدٌ يمشي على قدميه، لا يركَبُ مطيتَه**)، و(**زيدٌ يُكرِمُ صديقَه، لا يخذله**)، وقرَّر ذلك أيضا في ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٩٧)، ثم نقل عن كتاب (**النهاية**)، وقال ما نصُّه: «وفي (**النهاية**): وتعطف (**لا**) الجملةَ على الجملة، نحو: (**زيدٌ قائمٌ، لا عمرٌو جالسٌ**) انتهى»، وهكذا صنع المراديُّ في شرحه على الألفية (٢ / ٦١٧)، وعلى هذا فانفرادُ صاحب النهاية في جواز العطف بـ(**لا**) في الجمل التي لا محَلَّ لها من الإعرابِ نحو: (**زيدٌ قائمٌ لا عمرٌو قائمٌ**)، غير أنَ المحشي صرَّح باسم صاحب النهاية وهو ابن الخباز تبعا لِمَن قبله من أصحابِ الحواشي على الأزهرية، ثم أطلَقوا ما قيَّده أبو حيان سهواً فيما يظهر. ينظر: حاشية القليوبي (٢ / ٦٨٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦١٧).

قوله: (**جاء زيدٌ لا عمروٌ**)، وتقول هذا ردًّا على مَنِ اعْتَقَد مجيءَ عَمْرو دونَ زيدٍ، فيكونُ قصرَ قلبٍ، أوِ اعْتَقَد اشتراكَهما في المجيءِ فيكونُ قصرَ إفرادٍ، قوله: (**واضْرِبْ زيدًا لا عمرًا**) مثالٌ للأمرِ، ومثْلُه الدُّعاءُ، نحو: (**غفرَ اللهُ لزيدٍ لا عمرٍو**)، والتَّحْضيضُ، نحو: (**هلَّا ضَرَبْتَ زيدًا لا عمرًا**)، والنِّداءُ نحو: (**يا ابنَ أخي لا ابْنَ عَمِّي**) [1].

ش: فإنْ عطَفْتَ أنتَ بهذه الأحرُفِ التِّسْعةِ على مرفوعٍ رفعْتَ المعطوفَ بها، أو عطفْتَ بها على منصوبٍ نصَبْتَه - أي: المعطوفَ -، أو عطفْتَ بها على مجرورٍ خَفَضْتَه - أي: المعطوفَ -، أو عطَفْتَ بها على مجزومٍ جزَمْتَه أي: المعطوفَ، وعُلِم من ذلك أنه يجوز عطْفُ الاسمِ على الاسمِ رفعًا ونصبًا وخفْضًا، وعطْفُ الفعلِ على الفعلِ رفعًا ونصبًا وجزمًا، تقول في عطْفِ الاسمِ على الاسمِ في الرفعِ: (قام زيدٌ وعمرٌو)، وفي النصبِ: (رأيتُ زيدًا وعمْرًا)، وفي الخفضِ: (مررْتُ بزيدٍ وعمْرٍو)، وتقول: في عطْفِ الفعلِ على الفعلِ في الرفعِ: (يقومُ ويقعُدُ زيدٌ)، وفي النصبِ: (لن يقومَ ويقعُدَ زيدٌ)، وفي الجزمِ: (لم يَقُمْ ويقعُدْ زيدٌ)، فـ (يَقْعُدْ) مجزومٌ بالعطْفِ على (يَقُمْ).

ح: قوله: (**وعطْفُ الفِعْلِ عَلَى الفِعْلِ**) بشرطِ أنْ يَتَّحِدَ الزَّمَنُ وإنِ اخْتَلَفَت الصِّيغَةُ، فالأمْثلَةُ التي ذَكَرَها المُصنِّفُ اتَّحَدَ الفِعْلُ فيها زَمَنًا وصيغةً، ومثالُ اتِّحادِ الزَّمَانِ دونَ الصِّيغةِ قولُه تعالى: ﴿**يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ**﴾[2]

= ويظهر أنّ ابنَ هشام مع ابن خبازٍ في هذا القولِ حيث لم يذكر في شروط (لا) العاطفة أن تكون في المفرداتِ، والجمل التي لها محل من الإعرابِ، بل أطلق كونَها عاطفةً. ينظر: مغني اللبيب (ص: ٣١٣).

(١) شرح التسهيل (٣ / ٣٦٧، ٣٧٠)، وينظر: التذييل والتكميل (١٣ / ١٥٨ - ١٦١)، ومغني اللبيب (ص: ٣١٣)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦١٦ - ٦١٧).

(٢) (هود: ٩٨).

فـ (أَوْرَدَ) معطوفٌ على (يَقْدُمُ) لاتِّحادهما في الزَّمَنِ دونَ الصِّيغة (١)، وقولُه تعالى: ﴿تبَارَكَ الَّذي إن شاءَ جعَلَ لَكَ خَيرًا مِّن ذلكَ جنَّاتٍ تجري من تَحتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾(٢)، فـ (يَجعَلْ) معطوفٌ على (جَعَلَ) لاتِّحادهما في الزَّمَنِ دونَ الصِّيغةِ (٣)، وقولُه تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾(٤).

ولا يُعْطَفُ ما زَمَنُه ماضٍ عَلَى ما زَمَنُهُ مُسْتَقْبَلٌ، وعَكْسُه، قال شيخُنا: وما ذَكَرَه الجماعةُ مِن شرْطِ اتِّحَادِ الزَّمَنِ، إنْ كان لم يُسْمَعْ مِنَ العرَبِ أصلاً فمُسَلَّمٌ، وإلاَّ فما المانعُ مِن: (قام أمْسِ ويقومُ غدًا زيدٌ).

وكما يجوز عطفُ الفعلِ على الفعلِ يجوز عطفُ الفعلِ على الاسمِ المُشَبَّهِ له في المعنى كاسمِ الفاعِلِ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾(٥)، وقولِه: ﴿أَوَ لَمْ يرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾(٦)، فإِنَّ اسمَ الفاعِلِ لمَّا دَلَّ على الحَدَثِ الذي يدُلُّ عليه الفِعْلُ صَحَّ عَطْفُه عليه؛ ولأنَّ اسمَ

---

(١) «فـ (أَوْرَدَهم) معطوفٌ على (يقدم)؛ لأنه بمعنى: يُورِدُهم كما قاله أبو البقاء، وانظر هل هو في محلِّ رفعٍ بعاملِ الأوَّلِ، وهو التجرُّدُ، أوْ لا لضعفه، فلا يعمل في المحلِّ، قال شيخُ الإسلامِ زكريا: ويحتمل أنْ يكونَ (أَوْرَدَهُم) معطوفًا على (اتَّبعوا أمرَ فرعون)، فلا اختلافَ في اللفظ، وأَوْرَدَ عليه المُحقِّقُ أنّ زَمَنَيِ المُتَعَاطِفَين - حينئذٍ - مختلفان لمُضيِّ زمن الاتِّباع، واستقبالِ زمنِ الإيراد، فلم يُوجَدْ شرطُ عطفِ الفعلِ على الفعلِ، ويحتمل أن يكون العطفُ في الآيةِ من عطف الجملةِ على الجملةِ لا الفعل على الفعلِ». تقريرات الإنبابي (ص: ١٠٤).

(٢) (الفرقان: ١٠).

(٣) وفي هذه الآيةِ دليلٌ على أنّ الفعل الماضيَ إذا وقع جوابًا لشرطٍ جازمٍ له محلٌّ مِنَ الإعرابِ وهو الجزمُ كما أنه كذلك إذا وقع فعلَ شرطٍ، وذلك أنّ (يَجْعَلْ) مجزومٌ عطفا على (جعل) الذي هو في محلِّ الجزمِ جوابًا لـ (إنْ).

(٤) (الشرح: ١ - ٢).

(٥) (الحديد: ١٨).

(٦) (الملك: ١٩).

الفاعلِ يُؤَوَّلُ بالفعلِ إذا حَلَّ مَحلَّ الفعلِ كأنْ وقع صلةً لـ (أَلْ)، فمعنى ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ**﴾: إنّ الذين تَصَدَّقُوا، كما أنّ الفعْلَ إذا وَقَعَ مَوْقِعَ اسم الفاعلِ يُؤَوَّلُ به، فإنّ التقديرَ في (**ويقبِضْنَ**): قابضات؛ لأنه حَالٌ، كما أنّ المعطوفَ عليه - وهو (**صافَّاتٍ**) - حالٌ أيضًا، والأصلُ في الحال أنْ يكونَ اسمًا. ويُعْطَفُ اسمُ الفاعلِ على الفعلِ كما في قوله تعالى: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ**﴾[1]، فـ (**مُخْرِج**) معطوفٌ على (**يُخْرِج**)، وجعله الزَّمَخْشَرِيُّ معطوفًا على (**فالِق**)[2].

وبَقِيَ أنّ الحكمَ على الفعلِ بأنه معطوفٌ فيه تَجَوُّزٌ؛ لأنَ المعطوفَ هو الجملةُ، لكنْ لمّا كان الفعلُ هو المقصودَ بالعطفِ؛ لاتِّحَادِ فاعلِ الفعْلَيْنِ نُسبَ العطفُ إلى الفعلِ، كذا قِيلَ، واسْتُشْكِلَ بأنّه لو كان مِن عطْفِ الجُمَلِ لما ظهَر الإعرابُ في المعطوفِ؛ لأنّ إعرابَ الجُمَلِ مَحَلِّيٌّ، فظهورُ الإعرابِ في الفعلِ المعطوفِ دليلٌ على أنه نفسُه هو المعطوفُ بقطْعِ النظَرِ عن فاعله؛ لأنّنا لو نظَرْنا للفاعلِ معه لكان جملةً، وخرج الكلامُ مِن عطْفِ الفعلِ لِعَطْفِ الجُمَلِ.

---

(١) (الأنعام: ٩٥).

(٢) الكشاف (٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥)، وينظر: الدر المصون (٥ / ٥٧ -٥٨)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٠).

وقال الطيبيُّ: «فإنْ قلتَ: لِمَ لَمْ يُعْطَفْ عليه - أي: الفعل (**يخرج**) - كما ذهب إليه الإمامُ - أي: الرازي -، ويكون الغرَضُ إرادةَ الاستمرارِ في الأزمنة المختلفة كما سبق في قوله: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ [البقرة: ١٥]؛ ليكونَ إخراجُ الحيِّ مِنَ الميِّتِ أولَى في القصدِ مِن عكْسِه؛ ولأن المُناسَبةَ في الصنعة البديعيَّة تقتضي هذا؛ لأنه مِن باب العكسِ، والتبديلِ كقوله تعالى: ﴿**يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ**﴾ [الحج: ٦١]، ولورودِ سائرِ ما يُشبِه الآيةَ على هذا المنوال،؟ قلتُ: يمنعه ورودُ الجملة الثانية مفصولةً عن الأولى على سبيلِ البيانِ، ولو عُطفَتْ الثالثةُ على الثانية كانتْ بيانيَّةً مثلَها، لكنها غيرُ صالحة له؛ لأنّ ﴿**فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ**﴾ ليس متضمِّنًا لإخراجِ الميِّتِ مِنَ الحيِّ». حاشية الطيبي (٧ / ١٧٠).

ومِمّا ينبغِي أنْ يُتَنَبَّهَ له أنه إذا عُطِفَ الفِعْلُ المرفوعُ على المرفوعِ كما إذا قلتَ: (**يقومُ ويقعدُ**) يكون الفعلُ الثاني المعطوفَ، وهو (**يقعد**) مرفوعًا بتَجَرُّدِ الفعلِ الأوَّلِ المعطوفِ عليه وهو (**يقوم**) [1]؛ عملاً بقاعدة أنّ العاملَ في التابعِ هو العامِلُ في المتبوعِ، وزِيدَ هذا توضيحًا أنّ الفعلَ الأوّلَ لو انتَفَى تَجَرُّدُه بأنْ دخل عليه ناصِبٌ أو جازِمٌ لانتَفَى رفْعُ المعطوفِ، ونُصِبَ، أو جُزِمَ.

●●●

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٢).

باب البدل

تعريف البدل:

ش : والرابعُ مِنَ التوابعِ : البَدَلُ ، وهو التابعُ المقصودُ بالنِّسْبةِ بغَيْرِ واسطةٍ ، فـ (التابعُ) جنسٌ يشمَلُ جميعَ التوابعِ ، و (المقصود) فصلٌ خرَج به النعتُ ، والبيانُ ، والتوكيدُ ، فإنها مُكَمِّلاتٌ لِلمقصودِ ، و (بغيرِ واسطةٍ) خرج به عطْفُ النَّسَقِ .

ح : قوله : **(والبَدَلُ)** تَسْمِيَتُه بذلك اصْطِلاحُ البَصْرِيِّين ، والكُوفِيُّون يُسَمُّونَه بـ **(التَّرْجَمَة والتَّبْيِين)** ، وقال ابنُ كَيْسَانَ[١] : يُسَمُّونَه بـ **(التَّكْرَار)**[٢] ، وهو لغةً العِوَضُ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿**عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا**﴾[٣] ، واصطِلاحًا ما ذَكَرَه المُصَنِّفُ ، قولُه : **(بالنِّسْبَة)** ، أي : الحكْمُ بأنْ يكونَ المقصودُ بالذَّاتِ مِنَ النِّسْبةِ إلى المَتْبُوعِ النِّسْبَةَ إلى التابعِ ، ثم ليس المُرادُ بكَوْنِ البَدَلِ هو المقصودَ بالحُكْمِ هو أنْ يكونَ المُبْدَلُ منه غَيْرَ مَقْصُودٍ أصْلاً ، بَلِ المَعْنَى أنه مقصودٌ بالحُكْمِ ، لَكِنْ لا بِالذَّاتِ ، والمقصودُ به بالذَّاتِ إنما هو التابعُ ، وعلى هذا يُحْمَل قولُهم : إنّ المُبْدَلَ منه في نِيَّةِ الطَّرْحِ ؛ قال الرَّضِيُّ : لا بُدَّ في ذِكْرِ المُبْدَلِ منه مِن فائدةٍ لا تَحْصُلُ لَوْ لَمْ يُذْكَرْ ؛ صَوْنًا لِكَلامِ الفُصَحَاءِ

---

(١) هو : أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، الجامع بين النحو البصري والكوفي ، حيث أخذ عن المبرد وثعلب ، ومن مؤلفاته المهذب في النحو ، وشرح القصائد السبع الطوال ، وتوفي يوم الجمعة لثمان خلت من ذي القعدة ٢٩٩ هـ . طبقات النحويين (ص : ١٥٣) ، ونزهة الألباء (ص : ١٧٨) .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل (١٣ / ٥) ، والتصريح (٣ / ٦٣١) ، وهمع الهوامع (٣ / ١٤٧) .

(٣) (القلم : ٣٢) .

عَنِ اللَّغْوِ (١)، بل قد يَتوقَّفُ عليه صِحَّةُ الكَلامِ، كقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ**﴾(٢).

قوله: (**بغَيْرِ واسطة**) أي: واسِطَة حرفِ العَطْفِ، وإنما حَمَلْنا الواسِطَةَ المَنْفِيَّةَ على حرفِ العطْفِ؛ لِيَدخُلَ ما يكونُ بين المُبْدَلِ منه والبدَلِ واسطةٌ، وليست من حرفِ العطفِ، كقوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ**﴾(٣)، فإنّ قولَه: ﴿**لِمَن كَانَ يَرْجُو**﴾، وبينهما واسطةٌ، لكِنْ بغَيْرِ حرفِ العطْفِ(٤).

قوله: (**وبغَيْرِ واسِطَةٍ خَرَجَ به عَطْفُ النَّسَقِ**) ينبغِي أنْ يُعلَمَ أنّ المعطوفَ في النَّسَقِ إمّا غَيْرُ مقصودٍ بالحُكْمِ السابقِ كـ(**جاء زيدٌ لا عمرٌو**)، و(**ما جاء زيدٌ بل عمْرٌو**)، و(**ما قام زيدٌ لكن بَكْرٌ**)، وإمّا مقصودٌ هو وما قبلَه، وهو المعطوفُ بحرفٍ مُشْرِكٍ كـ(**جاء زيدٌ وعمرٌو**)، وهذا القِسْمُ وما قبلَه خارجان بقوله: (**المقصودُ بالحُكْمِ**)، فإنّ مَعْناه أنْ يكونَ المقصودُ هو التابِعَ دونَ المتبوعِ، القِسْمُ

---

(١) قال الرضي رحمه الله: «...، والجوابُ أنّا لا نُسَلِّمُ أنّ المقصودَ بالنِّسبةِ في بدَلِ الكُلِّ هو الثاني فقط، ولا في سائرِ الأبدالِ إلا الغَلَطَ، فإنّ كَوْنَ الثاني فيه هو المقصودُ بها دونَ الأوَّلِ ظاهرٌ، وإنما قلنا ذلك؛ لأنّ الأوَّلَ في الأبدالِ الثلاثةِ منسوبٌ إليه في الظاهرِ، ولا بُدَّ أن يكون في ذكرِه فائدةٌ لم تحصُلْ لو لم يُذكَرْ، كما يُذكَرُ في كلِّ واحدٍ مِنَ الثلاثةِ؛ صَوْنًا لكلامِ الفصحاءِ عن اللغْوِ، ولا سيَّما كلامُه تعالى، وكَلامُ نبيِّه ـ، فادِّعاءُ كَوْنِه غيرَ مقصودٍ بالنِّسبةِ مع كَوْنِه منسوبًا إليه في الظاهرِ، واشتمالِه على فائدةٍ يصِحُّ أنْ يُنسَبَ إليه لأجلِها دعوَى خلافِ الظاهرِ». شرح الكافية (١ / ١٠٧٥) وما بعده، وينظر: التذييل والتكميل (١٣ / ٤٦ -٤٧)، والتصريح (٣ / ٦٣١)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٣)، وحاشية القليوبي (٢ / ٦٩١).

(٢) (الأنعام: ١٠٠).

(٣) (الأحزاب: ٢١).

(٤) «قوله: (**لأنّ قولَه: لِمَن كان يرجو...**) إلخ المُناسبُ أن يقول: فإنّ (مَن) في قوله: (**لِمَن كان يرجو**) بدلٌ مِن الكاف في (لكم)، وبينهما واسطةٌ لكنها ليست حرفَ عطفٍ، بل هي لامُ الجرِّ؛ لأنّ الإبدالَ مِنَ الضمير المجرورِ يُعادُ فيه الجارُّ». تقريرات الإنبابي (ص: ١٠٥).

الثالثُ: أنْ يكونَ المعطوفُ مقصوداً بالحُكْمِ وحدَه، وهو المعطوفُ بـ (**بَلْ، ولَكِنْ**) بعدَ الإثباتِ، وهذا خارجٌ بقولِه (**بغيرِ واسطةٍ**) (١)، والعطفُ بلكن بعد الإثباتِ مذهَبٌ كوفيٌّ (٢).

أقسام البدل:

ش: وهو - أي: البَـدَلُ -أربعـةُ أقسـامٍ: الأوَّلُ: بـدَلُ كُلٍّ من كُلٍّ، نـحـو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٣)، فالصِّـرَاطُ الثاني بدَلٌ منَ الصراط الأولِ بدَلَ كُلٍّ من كُلٍّ، وهما لعَيْنٍ واحدةٍ، واستُفيدَ منَ المثال أنّ تخالُفَهُما بالصِّفةِ والإضافة لا يَضُرُّ، والثاني: بدَلُ بعْضٍ من كُلٍّ، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(٤)، فـ (مَنِ استطاع) بدَلٌ منَ (الناس) بدَلَ بعضٍ من كلٍّ، والرابطُ بينهـما محذوفٌ، تقديرُه: منهم، وليستْ (مَن) فاعلَ الحجِّ، ولا شرطيَّةً على الأصحِّ فيهما، والثالثُ: بدَلُ اشتمالٍ، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٥)، فـ (قتالٍ) بدَلٌ منَ (الشهر) بدَلَ اشتمالٍ، سُمِّي بذلك لاشتمالِ المُبْدَلِ منه - وهو (الشهر) - على البَدَلِ -وهو (قتال) -اشتمالاً بطريقِ الإجمالِ، لا كاشتمالِ الظرفِ على المظروفِ، بل من حيث كَوْنه مُشعِراً به،

---

(١) ينظر: التصريح (٣ / ٦٣٢ -٦٣٣، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٤).

(٢) قال أبو حيان: «وما ذكره المصنِّفُ من أنها لا يقَعُ بعدَها عطْفُ المفرَدِ إلاّ بعدَ نفيٍ أو نهيٍ هو مذهبُ البصريين، وذهب الكُوفيُّون إلى جوازِ العطْفِ بـ (لكِنْ) بعدَ الإثبات، واحتَجُّوا بأنها كـ (بلْ) في المعنى، فكانتْ مثلَها في العَطْفِ، نقل الخلافَ فيها صاحبُ اللُّبابِ -أي: العكبري -، وقد تقدَّم لنا النقلُ عن الكُوفيِّين أنّ (بل) لا تكونُ في الإثباتِ، فيُمكنُ أن يكونَ القولان للكوفيِّين باعتبارِ أنّ بعضَهم ذهب إلى ذلك، وبعضَهم ذهب إلى الآخَرِ، ونُسِبَ كُلٌّ مِنَ القولَين للكُوفيِّينَ». التذييل والتكميل (١٣ / ١٥٦).

(٣) (الفاتحة: ٦ - ٧).

(٤) (آل عمران: ٩٧).

(٥) (البقرة: ٢١٧).

ومُتَقاضِيًا له في الجملة، بحيث تبقَى النفْسُ عندَ ذكرِ المبدَلِ منه مُتشوِّقةً إلى ذكرِه، مُنتظِرةً له، فيجيءُ هو مُبيِّنًا لِمَا أُجمِلَ أوَّلاً، واسْتُفيدَ مِنَ المثالِ جوازُ إبدالِ النَّكرةِ مِنَ المَعْـرِفَـةِ، والرابعُ: بـدَلُ الغلَط، أي: بدَلٌ مِنَ اللفظ الذي ذُكِـر غلطًا، لا أنَّ البَـدَلَ نفْسَـه هو الغلطُ كـما قد يُتوهَّمُ، نحو: (رأيتُ زيدًا الفرسَ)، فـ(الفرسُ) بدَلٌ من (زيد) بـدَلَ غَلَطٍ؛ لأنك أردْتَ أن تقـولَ ابتـداءً: (الفـرَسَ)، فـغلِطْتَ، فـذكـرتَ (زيدا)، عِـوَضًـا عن (الفـرَسِ)، ثُمَّ تبـيَّن لك غلَطُك، فـرَجَعْتَ عن ذكـرِ (زيد)، وأبْدَلْتَ (الفرَس) منه، أي: مِن زيد.

ح: قـولُه: (بَدَلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ) لم يقل: (بَدَلَ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ)؛ لأنَّ مـذهبَ الجمهورِ أنَّ إدخالَ (ألْ) على (كُلّ وبَعْض) لحْنٌ، قالوا: لأنَّها مضافةٌ تقديرًا، أي: كُلّ الشَّيْءِ أو بَعْضه، و(ألْ) لا تُجَامِعُ الإضافةَ (١).

وعَبَّرَ الشيخُ ابنُ مالكٍ عن هذا النَّوْعِ بالبـدَلِ المُطَابِقِ؛ نظَرًا إلى أنَّ لفظَ (كُلّ)، إنما يُطْلَقُ على ما يَقْبَلُ التَّجزُّؤَ، وهذا البَدَلُ يَقَعُ في اسمِ اللهِ، كقولـه تعالى: ﴿إِلَىٰ

(١) إدخالُ (أل) على (كل، وبعض) مختلَفٌ في جوازه، والجمهورُ على منعه مطلقًا، وذهب جماعةٌ إلى جـوازه منهم أبو علي الفـارسي، وابن الشـجري، وأدْنَى مـا فـيـه -عندي- أنه على خـلاف الأفصحِ؛ لأنها ملازمةٌ للإضافة لفظًا أو تقـديرًا، وقد تمسَّك مَن أجاز بوقوع (كل) حالاً في كلامِ العرب؛ فيكون كـ (الجميع) في دخول (أل)، وبأنهـما يجوز أنْ تُقدَّر إضافتُهـما إلى النكرةِ دون المعـرفة، فيكونان بمنزلة النكرات المتصرِّفة، بالإضافـة إلى ما ورد عن العـرب، وما وقع في كـتب العلمـاء كـسيـبويه وابن المقفع، والزجـاج، نحو: (العلمُ كـثيرٌ، ولكنَّ أخذَ البـعضِ خيـرٌ من ترك الكلِّ)، وأُنْشِدَ لسُحَيْمِ بن وَثِيلٍ:

رأيْتُ الغَنِيَّ والفَـقـيـرَ كِلَيْـهِـمَـا ... إلى المَوْتِ، يأتي المَوْتُ لِلْكُلِّ مَـعْـمِـدَا

كما أُنْشِدَ لمجنونِ ليلى:

لا يُنكِرُ البَـعْضَ من ديني؛ فـيَـجْـحَـدَه ... ولا يُحَـدِّثُني أنْ سَـوفَ يَقْـضِـيـني

ينظر: تهـذيب اللغة (١ / ٤٩٠-٤٩١)، والصحاح (٥ / ١٨١٢)، وأمالي ابن الشجري (١ / ٢٣٣-٢٣٧)، والمحكم (١ / ٤١٤)، والكافي في شرح الهادي للزنجاني (٢ / ٨٧١)، ولسان العرب (٧ / ١١٩)، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (ص: ٢٠١-٢٠٢).

صراط العزيز الحميد (١) الله﴾(١)، في قراءة الجرّ(٢)، فإنّ لفظَ الجلالة بدلٌ منَ (**العزيز**)، و(**الحميد**) صفةٌ للعزيز(٣)، وضابطُ بَدَلِ الكُلِّ منَ الكُلِّ أنْ تكونَ ذاتُ البدَلِ هي ذاتَ المُبْدَلِ منه، وإنْ لم يكنْ مفهومُهما واحدًا، وهو يُفيدُ توكيدَ النِّسْبةِ وتقريرَها؛ لِذِكْرِه مرَّتَيْنِ، ولا يحتاجُ لِرابطٍ يَرْبطُه بالمُبْدَلِ منه؛ لأنه عَيْنُه(٤).

قوله: (**بَدَلُ بَعْضٍ من كُلٍّ**)، وهو الذي تَكُونُ ذاتُه بعضًا من ذاتِ الأوَّلِ، ولو كان مُساويًا له، أو أَكْثَرَ منه كـ (**أكلتُ الرَّغيفَ نصْفَه أو ثُلُثَيْه**)، وهو يُفيد أيضًا تَوْكيدَ النِّسْبةِ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ معه رابطٌ يَرْبِطُه بالمُبْدَلِ منه، ملفوظًا به كما مثَّلْنا، أو مُقَدَّرًا كمثالِ المُصنِّفِ، وأمّا عكسُ هذا القِسْمِ وهو بَدَلُ الكُلِّ منَ البَعْضِ فقد أَثْبَتَه طائفةٌ، ونفاه آخَرُون، ومن أَمْثلَته قولُه تعالى: ﴿**فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا (٦٠) جَنَّاتِ عَدْنٍ**﴾(٥)، فـ (**جنَّاتِ عدْنٍ**) بَدَلُ كُلٍّ من بَعْضٍ، وهو

---

(١) إبراهيم: ١ – ٢).

(٢) هي قراءة متواترةٌ قرأ بها الجمهورُ منَ السبعة، وقرأ برفعه نافعٌ في الروايةِ المشهورةِ عنه وابنُ عامرٍ، وأبو جعفر، ويعقوب في حالةِ الابتداء باسم الجلالة. ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٣٦٢)، والتيسير للداني (ص: ٣٩٩ – ٤٠٠)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٢٥٦)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ١٦٦).

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣ / ١٢٧٦ – ١٢٧٧): «ثم أشرتُ إلى أقسامِ البدلِ فذكرتُ منها المُطابِقَ، والمرادُ به ما يُريد النحويُّون بقولهم: (**بدل الكل من الكل**)، وذكرُ المُطابقَة أولَى؛ لأنه عبارةٌ صالحةٌ لِكُلِّ بدلٍ يُساوِي المبدَلَ منه في المعنى، بخلاف العبارةِ الأخرى، فإنها لا تصدُقُ إلا على ذي أجزاءٍ، وذلك غيرُ مشترَطٍ؛ للإجماعِ على صحَّةِ البَدَلِيَّةِ في أسماء الله تعالى كقراءةِ غيرِ نافعٍ وابنِ عامرٍ: ﴿**إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (١) اللَّهِ**﴾، وقال في شرح التسهيل (٣ / ٣٣٣): «...، فالعبارةُ الجيِّدةُ أن يقال: بدلُ مُوافقٍ من مُوافقٍ». وينظر: التذييل والتكميل (١٣ / ١٧)، والتصريح (٣ / ٦٣٤ –٦٣٥)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٥).

(٤) ينظر: التصريح (٣ / ٦٣٥)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٤)، وحاشية القليوبي (٢ / ٦٩٢).

(٥) (مريم: ٦٠ –٦١).

(**الجَنَّة**)، ورُدَّ بأنَّ (**أل**)، في (**الجَنَّة**) لِلْجِنْسِ الصَّادق بـ (**جَنَّات عدْنٍ**)، فهو بَدَلُ بَعْضٍ مِن كُلٍّ [١]، وقولُ الشاعرِ:

٦٨ - رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًـا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ [٢]

فإنَّ (**طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ**) بَدَلٌ مِن (**أَعْظُم**) بَدَلَ كُلٍّ مِن بَعْضٍ، ورُدَّ بأنه يجوز أنْ يُرَادَ بالأَعْظُمِ جُمْلَةُ الشَّخْصِ، وإنّما خَصَّها بالذِّكْرِ؛ لأنها قِوَامُ البَدَنِ، فيكونُ بَدَلَ كُلٍّ مِن كُلٍّ [٣].

قوله: (**مَنِ اسْتَطَاعَ**) (**مَنْ**) اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكونِ في محَلِّ جرٍّ؛ لأنه بدَلٌ مِنَ (**الناس**) المجرورِ، قوله: (**بَدَلٌ مِنَ الناس**) الصادقُ بالمُسْتَطِيعِينَ وغَيْرِهم بناءً على أنّ (**ألْ**) في (**الناس**) لِلاستِغْراقِ، فإنْ جُعِلَتْ لِلْعَهْدِ، والمعهودُ هم المُسْتَطِيعُونَ، فهو بَدَلُ كُلٍّ من كُلٍّ، قوله: (**وليسَتْ مَنْ فاعلَ الحَجِّ**) الذي هو مصدرٌ، فإضافتُه لِلْبَيْتِ مِن إضافةِ المصدَرِ لمَفعولِه، والفاعلُ: (**مَن استطاع**)، والتقديرُ: (**حجُّ البيتِ مَن استطاع كائنٌ لله على الناسِ**)، أي: يَجِبُ على جَمِيعِ الناسِ أنْ يَحُجَّ مَنِ اسْتَطَاعَ منهم، فإذا لم يَحُجَّ المُسْتَطِيعُ أَثِمَ الباقونَ، وهذا

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٩٦٩ – ١٩٧٠)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٣٣ – ٣٤)، وهمع الهوامع (٣ / ١٥٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٧).

(٢) البيتُ مِنَ الخفيف لِعُبَيْد الله بن قيس الرقيات، والشاهدُ فيه بدَلُ كلٍّ مِن بعضٍ، ويُستشهَد به على حذف مضافٍ وإبقاءِ المضاف إليه على جرِّه شذوذًا، حيث كان (**طلحةِ الطلحات**) على تقدير: (**أعظمَ طلحةِ الطلحات**)، كما يُستشهَد به على جمعِ عَلَمِ المُذكَّرِ المختوم بالتاء جمعَ المؤنث السالم، و(**طلحة الطلحاتِ**) رُوِي برفعه على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه: هي، وبالنصبِ على أنه بدلٌ مِن (**أعظما**)، وبالجرِّ على أنه مضافٌ إلى محذوفٍ مُبقًّى على جرِّه، والتقدير: (**أعظُمَ طلحةِ الطلحاتِ**). ديوان ابن قيس (ص: ٢٠)، والمقاصد النحوية (١ / ٢٢١)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١ / ٤١٨ / ٤٢٣هـ، وخزانة الأدب ٨ / ١٠ / ١٨)، والدرر اللوامع (٢ / ٣٩٨ / ٤٠١).

(٣) ينظر: همع الهوامع (٣ / ١٥٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٧).

باطلٌ؛ لأنه يَلْزَمُ عليه تكليفُ غَيْرِ المُسْتَطِيعِ بحَجِّ المُسْتَطِيعِ، معَ أنَّ التكليفَ إنما هو مَنُوطٌ بالمُسْتَطِيعِ؛ لِوُجودِ شرطِ التَّكْليفِ فيه، وهو الاستطاعةُ، فقد لَزِمَ على جَعْلِ (مَن) فاعلاً فسادٌ في المعنى (١)، هذا كُلُّه إنْ جُعلَتْ (ألْ) في (الناس) للاسْتغراق، فإنْ جُعلَتْ للْعَهْد الذِّكْريِّ، والمُرادُ حينئذٍ بـ (الناس) مَن جرَى ذِكْرُهم، وهم المُسْتَطِيعُون صَحَّ جَعْلُ (مَن) فاعلاً و(الناس) وإنْ تَقَدَّمَ في اللَّفظِ لكنه مؤَخَّرٌ في الرُّتْبة، فإنّ (حجُّ البيت) مبتدأ، والخبرُ قولُه: (لله على الناسِ) والمبتدأُ وإنْ تَأَخَّر لفظًا رُتْبَتُه التقديمُ، والتقديرُ حينئذٍ: (حجُّ البيت المُسْتَطِيعُونَ حَقٌّ ثابتٌ لله على الناسِ، أي هؤلاء الناسِ المذكورينَ)، غايتُه أنّ فيه إظهارًا في محَلِّ الإضمار، أي: عليهم، قال الناصرُ: وسَدُّ الضَّميرِ مَسَدَّ (ألْ) ومصحوبِها علامةٌ على أنّ (ألْ) للْعَهدِ الذِّكْريِّ، بل جَعْلُها عَهْديَّةً مُقَدَّمٌ على جَعْلِها اسْتغْراقيَّةً، فقد صَرَّحَ كثيرٌ بأنه متى دارَتِ الأداةُ بينَ العَهْدِ وغَيْرِه حُملَتْ على العَهْدِ نَظْرًا للْقَرينة المُرْشِدَة اهـ، وبهذا وما يُذْكَرُ بَعْدُ تَعْلَمُ ما في كلامِ المُصَنِّفِ في قولِه على الأَصَحِّ.

قوله: (ولا شَرْطيَّة) أي: والجوابُ محذوفٌ لدلالة ما قبلَه عليه، والتقديرُ فلْيَحُجّ؛ لأنه لا حاجةَ لِتَكَلُّفِ الحذفِ معَ إمكانِ تمامِ الكلامِ بدونه، وهو جعلُ

---

(١) تضعيفُ إعرابِ (مَن) في الآية بأنها فاعلٌ بهذا الفسادِ في المعنى منقولٌ من ابن عصفور، وأبي حيان، وابن هشام، والسمين الحلبي، وأضاف أبو حيان والحلبيُّ في ردِّه أنّ إضافةَ المصدر إلى مفعولِه مع وجود الفاعلِ ضعيفٌ لا يكاد يقع إلا في ضرورة الشعر. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٥٧)، والبحر المحيط (٨ / ٤٠ – ٤١)، ومغني اللبيب (ص: ٦٦٤ – ٦٦٥)، والدر المصون (٣ / ٣٢٢).

وقد أجبتُ بما هو مقنعٌ عن الاعتراضَين في رسالتي لنيل درجة التخصص (الماجستير)، وقررتُ أنه يفيد أنّ إقامة شعيرة الحج فرضُ كفايةٍ على الأمة الإسلامية بأسرها، بحيث إنه لو مرَّ عامٌ دون إقامة الحج من بعضِ المسلمين، فقد أثمَتْ الأمةُ كلُّها، ولا تفيد أنّ تفريطَ المسلمِ المستطيعِ في أداء فريضة الحَجِّ يُؤاخَذ عليه غيرُه منَ المسلمين، كما أنها تفيد على هذا الإعرابِ أنّ الكُفَّارَ مخاطَبون بفروعِ الشريعةِ كما هو مذهبُ بعض أئمة الفقه والأصول. ينظر: مرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء (٢ / ٨٥٦ /٨٦٢).

(مَن) بدلاً، قال أبو حيان: قال بعضُ أصحابنا: وحذفُ جواب الشرط لفَهْم المعنى أحسَنُ من حذف الضمير منَ البَدَل (١) اهـ، فعلَى هذا جَعْلُ (مَنْ) شَرْطيَّةً أولَى من جَعْلِها موصولةً بدلاً منَ (الناس)؛ لأنه يلزَمُ على البَدليَّة حذفُ الضمير منَ البَدَلِ خلافًا لِما اختاره الشارحُ.

قوله: (عَلَى الأصحِّ فيهما) أي: في كَوْنِ (مَن) فاعلاً وكَوْنها شَرْطيَّةً، ومُقابِلُ الأصحِّ صِحَّةُ جَعْلِها فاعلاً، ويكون مَعْنَى تكليف غَيْرِ المُسْتَطيع بأنْ يَحُجَّ المُستطيعُ أنه يَلْزَمُه الأمرُ له بالحَجِّ، أو تُجْعَلُ (ألْ) عَهْديَّةً على التقرير السابقِ وجعلُها شرطيَّةً، وبه قال الكسائيُّ (٢)، وقد تُرَجَّحُ بما سَمِعْتَ (٣).

---

(١) أصلُ هذا المنقول من كلام ابن عصفور، ونصُّه: «...، وذهب الكسائيُّ إلى أنه يجوز أن تكون (مَن) شرطًا، والجوابُ محذوفٌ، فكأنه قال: (فعليهم ذلك)، ورأى أنّ حذفَ جواب الشرط لفهمِ المعنى أحسَنُ من حذف الضمير منَ البدل، وهذا الذي ذهب إليه حسَنٌ جداً». شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٥٦)، وينظر: التذييل والتكميل (١٣ / ٢٧).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١ / ٣٩٦)، والمحرر الوجيز لابن عطية (١ / ٤٧٧)، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني (٢ / ٩٧)، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (١ / ١٥١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٥٦)، والبحر المحيط (٨ / ٤٠ -٤١)، ومغني اللبيب (ص: ٦٦٥).

(٣) أحصيتُ ما ورد منَ الأقوال في إعراب (مَن) في الآية، في ستَّة بما يفيد أنّ خلافَ الأصحِّ عند المصنِّف خمسةُ أقوالٍ، لا قولان كما قال المحشِّي، وجملةُ الأقوالِ كالآتي:

الأول: أنّ (مَن) في الآية فاعلُ المصدرِ، والتقديرُ: (**ولله على الناس أنْ يَحُجَّ المستطيعُ البيتَ**)، وهو ما نُسب إلى بعضِ البصريين، وبعضِ الكوفيين، ونُقل عن ابن السيِّد.

الثاني: أنّ (مَن) في محل الجرِّ بدلٌ من (الناس) بدلَ بعضٍ من كلٍّ، والتقديرُ: (**ولله على المستطيعِ منَ الناسِ أن يحجَّ البيتَ**)، وهو قولُ جمهور المعربين.

الثالث: أنه في محلِّ الجرِّ على أنه بدلٌ مطابقٌ منَ (الناس)، على أنّ (أل) فيه عهديةٌ، والتقدير: (**ولله على مَنِ استطاعَ حجُّ البيت**)، وهو منقولٌ من ابن برهان.

الرابع: أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (**ولله على الناسِ حجُّ البيت، أعني مَن استطاعَ إليه سبيلا**).

الخامس: أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ، (**ولله على الناسِ حجُّ البيتِ، هم مَن استطاع إليه سبيلا**)، والجملةُ الثانيةُ بيانٌ للأولى.

السادسُ: أنّ (مَن) شرطيةٌ، وجوابُ الشرط محذوفٌ، والتقديرُ: (**ولله على الناسِ حجُّ البيت، مَن استطاع إليه سبيلا فلْيَحُجُّوا، أو فعليهم ذلك**).

ينظر: تفصيلُ الخلافِ في ذلك في مرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء (٢ / ٨٥٦ -٨٦٤).

قوله: (**بدلُ اشتمال**) وهو ما يكونُ بينه وبينَ المبدَل منه مُلابَسَةٌ بغَيْرِ الكُلِّيَّة والبعْضيَّة، فخرج بدلُ البعْضِ من الكُلِّ، وهذا البَدَلُ أيضًا يُفيدُ تَوْكيدَ النِّسْبة وتقْريرها؛ لأنه بمثابَة المذكورِ مرَّتَيْن، ولا بُدَّ معه من ضميرٍ رابطٍ ملفوظٍ به، كما في مثال المصنِّف، أو مُقدَّرٍ كقوله تعالى: ﴿**قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (٤) النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**﴾[١]، فـ (**النار**) بدلٌ منَ (**الأخدود**) بَدَلَ اشتمال، والرَّابطُ مُقدَّرٌ تقديرُه: (**فيه**)، ونقل بعضُهم عن ابنِ جماعةَ[٢] أنَّ المُحقِّقين لا يُوجِبُونَ في بَدَلِ البعض وبَدَلِ الاشتمال رابطًا[٣].

قوله: (**لا كاشتمالِ الظَّرْف على المظروف**) معناه أنّ المنظورَ إليه والمعتبَرَ في بدَلِ الاشتمالِ هو ما ذكره المصنِّفُ من أنْ يكونَ المبدَلُ منه مشتملاً بطريقِ الإجمالِ على البدلِ، بأنْ يكون فيه إشعارٌ به، وإنْ وُجِدَ اشتمالُ الظَّرْف على المظروفِ كما في المثال، فإنَّ (**الشهر**) ظرفُ زمانٍ للقتال، لكنّه غيرُ منظورٍ إليه، فهو حاصلٌ بطريقِ الاتِّفاق، ولو لُوحِظَ الاشتمالُ بطريقِ الظَّرْفيَّة لم يَطَّرِدْ ذلك لتَخلُّفه في نحوِ: (**نفعَني زيدٌ علْمُه**)، و(**سُلِبَ زيدٌ مالُه**)، و(**سُرِقَ زيدٌ ثوْبُه**).

قوله: (**مُشْعِرًا**) أي: دالًّا عليه، وقولُه: (**ومُتَقَاضِيًا**) أي: طالبًا، والضميرُ في قوله: (**ومتقاضيًا**) راجعٌ للمبدَلِ منه، وقولُه: (**له**) أي: للبدَلِ، وإنما كان مُشْعِرًا به، ومُتَقَاضيًا له؛ لِكَوْنِ الحُكْمِ لا يُنَاسِبُ المسنَدَ إليه بحَسَبِ الظاهرِ، كما في: (**سُرِقَ زيدٌ ثوْبُه**)؛ فإنَّ السَّرِقَةَ لا تُنَاسِبُ (**زيدًا**)، وإنّما تُناسِبُ البدَلَ وهو (**الثَّوْبُ**).

---

(١) البروج: ٤-٥.

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٢٩).

(٣) قرَّر ابن عصفورٍ في شرح الجمل (١ / ٢٥٦) أنه يُشترط فيهما أن يكون في البدل ضميرٌ يعود على المبدلِ منه، وأنه قد يخلو فيهما من الضمير قليلا، وقرَّر ذلك ابن مالك في شرح الكافية (١ / ١٢٧٩)، وقال: «واشترَط أكثرُ النحويين مُصاحَبةَ بدل البعضِ والاشتمالِ ضميرًا عائدًا على المبدَلِ منه، والصحيحُ عدمُ اشتراطِه، لكنّ وجودَه أكثرُ من عدَمِه». وينظر: همع الهوامع (٣ / ١٤٨).

قوله: (**بحيث**) الباءُ للتَّصْوير، و(**حيث**) ظرفُ مكانٍ بمعنى: الحالة، أي: وذلك الإشعارُ والتقاضي مُصَوَّرٌ بحالةٍ هي أنْ تبقَى النَّفْسُ ... إلخ، قوله: (**إلى ذكْرِه**) أي: البدل، وقوله: (**فيجيء هو**)، أي: البدل.

قوله: (**الذي ذُكِرَ غلطًا**)، أي: سَبَق إليه اللِّسَانُ، فالمرادُ بالغَلَط اللِّسَانيُّ، وهذا القِسْمُ لا يقع في فصيحِ الكَلام؛ ولذلك لم يذكُرْه أهلُ المعاني؛ لأنَّهم لا يَتكَلَّمُون إلاّ علَى الكَلامِ الفصيحِ، بخلافِ النحاة فإنّ مَبَاحِثَهم لا تختَصُّ به، فمَن عاب على النُّحَاةِ، وقال: الأَوْلَى عَدَمُ تَعَرُّضِهم له لم يُصِبْ.

وبقِيَ مِن أقسامِ البدَل بدَلُ النِّسْيانِ وبدَلُ البَدَاءِ، ويُقال له: بَدَلُ الإضراب، فإنّ بَدَلَ الغلَطِ يصدُقُ بهذه الأنواعِ الثّلاثة، لكنّ بدَلَ الغلَط وبدَلَ النِّسْيان لا يَقَعَان في فَصِيحِ الكَلامِ، بخلاف بدَل البَدَاء، قيل: وهو مُعْتَمَدُ الشُّعَرَاء كثيراً للمُبَالَغَة والتَّفَنُّنِ الحاصلِ به، وقد تَعَرَّضَ الحَلَبيُّ للقِسْمَين فرَاجعْه (١).

ثم التحقيقُ أنَّ العاملَ في البدَلِ غيرُ العاملِ في المُبْدَل منه، فهما جملتان مُسْتَقِلَّتَان، فإذا قلتَ: (**أكلْتُ الرغيفَ ثلثَه**) كأنك قلتَ: (**أكلْتُ ثلثَه**)، بخلاف بقيَّة التوابع، فإنّ العاملَ في المتبوعِ هو العاملُ في التابعِ، وذهب بعضُهم إلى أنّ العاملَ في البدَلِ هو العاملُ في المبدَلِ منه، فتكون جميعُ التوابعِ على هذا القولِ مُسْتَوِيَةً (٢).

وهل يجوز تعدُّدُ البدَل أو لا؟

قال أبو حيان: أمّا بدَلُ البَدَاء فيَتَعَدَّدُ، وأما بدَلُ الكُلِّ والبعضِ والاشتمالِ فلا نَصَّ عن أحدٍ مِنَ النحويِّين أعرفُه في جوازِ التّكرارِ فيها أو مَنْعِه، إلاّ أنّ في كلامِ بعضِ أصحابِنا ما يدُلُّ على أنّه لا يَتكَرَّرُ (٣).

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٣٠ – ٦٣١).

(٢) ينظر: الكافي في شرح الهادي (٣ / ١٢٥١ /١٢٥٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٣٠ /٣٣١)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٦١ /١٩٦٢)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٥ /٨)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٣١ – ٦٣٢).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٣٢).

باب المنصوبات

ش: المنصوباتُ سِتَّةَ عَشَرَ، الأوَّلُ: المفعولُ به، نحوُ: (ضربْتُ زيدًا)، والثاني: المفعولُ المطلَقُ، نحو: (ضربْتُ ضربًا)، والثالثُ: المفعولُ من أجْله، نحوُ: (ضَرَبْتُ ابني تأديبًا)، والرابعُ: المفعولُ فيه: نحوُ: (صَلَّيتُ يومَ الجُمعةِ خَلْفَ الإمامِ)، والخامسُ: المفعولُ معَه، نحو: (سِرْتُ والنِّيلَ)، والسادسُ: خبرُ كانَ، وخبرُ أخواتِها، نحو: (كان الشَّرُّ قائمًا)، والسابعُ: اسمُ إنَّ واسمُ أخواتِها، نحو: (إنَّ الظُّلْمَ قائمٌ)، والثامنُ: الحالُ، نحوُ: (جاء الأميرُ راكبًا)، والتاسعُ: التَّمْييز، نحو: (انْتُهِبَ الناسُ مالاً)، والعاشرُ: المُستثْنَى، نحو: (هلَك الفُرسانُ إلاَّ قليلاً)، والحادي عَشرَ: اسمُ لا، نحوُ: (لا شُجاعَ حاضرٌ)، والثاني عَشرَ: المُنادَى المُضافُ وشِبْهُه، فالأوَّلُ نحوُ: (يا غِياثَ المُستغيثِينَ)، والثاني نحوُ: (يا لَطيفًا بالعبادِ)، والثالثَ عَشرَ: خبرُ كاد، وخبرُ أخواتِها، نحو: (كادت النُّفوسُ تَزْهَقُ)، والرابعَ عشرَ: خبرُ ما الحجازيَّة، وخبرُ أخواتِها، نحوُ: (ما أحدٌ أَغْيَرَ منَ اللهِ)، والخامسَ عَشرَ: التابعُ لِلْمنصوبِ، نحوُ: (رأيتُ رجلاً قَتيلاً)، والسادسَ عشرَ: الفعلُ المضارعُ إذا دخل عليه ناصبٌ، ولم يتَّصِلْ بآخرِه شيءٌ، نحوُ: (لن يُفْلِحَ الظالمُ)، ولها أبوابٌ تُذكَرُ فيها.

ح: ما قِيلَ في (المرفوعاتِ) مِن أنَّه جمعُ (مرفوع)، أو (مرفوعة) يُقَالُ هنا [1]، قوله: (سِتَّةَ عشرَ) حَصْرُها في هذا العدَدِ استقرائيٌّ [2]، وبدأ منها بالمَفاعيلِ؛ لأنَّها الأصلُ، وغيرُها محمولٌ عليها ومُشَبَّهٌ بها.

---

(١) ينظر: (ص: ٤٠٥-٤٠٦).

(٢) فاته أن يذكر المنصوبَ بنزعِ الخافضِ أو المفعولَ به اتِّساعًا، نحوُ (قومَه) في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، والمشبَّه بالمفعول به نحو: (زيدٌ حسَنٌ وجهَه).

قوله: (المفعولُ به) قَدَّمَه كجمعٍ مِنَ النُّحَاة؛ لأنه أَحْوَجُ إلى الإعراب؛ إذْ هو الذي يقع بينه وبينَ الفاعلِ الالْتباسُ (١)، وقدَّمَ ابنُ الحاجبِ كالزَّمَخْشَرِيِّ المفعولَ المطلَقَ (٢)؛ لأنه المفعولُ حقيقةً.

قوله: (اسم لا) قِيلَ حيث ذَكَرَ اسمَ لا في المنصوباتِ، فكان يَنبغِي أنْ يَذكُرَ خبرَها في المرفوعاتِ، وكذا يقالُ في المنادَى المفرَدِ (٣)، واسمِ كادَ، واسمِ ما الحِجَازِيَّةِ وأخواتِها، والفعلِ المضارعِ المُجَرَّدِ، فإنَّ هذه المذكوراتِ مِن قَبِيلِ المرفوعاتِ، ولم يَعُدَّها في بابِ المرفوعاتِ (٤)، وأجاب الناصرُ الطبلاوِيُّ بأنه يُمْكِنُ إدخالُ خبرِ لا في أخواتِ إنَّ، وكذا اسمُ كاد، وما الحجازيَّةِ وأخواتِها في أخواتِ كان، وأما المُنَادَى المُفْرَدُ والفعلُ المذكورُ فقد ذكَرَهُما قبلُ، ولم يذكُرْهما ثانيًا في خصوصِ المرفوعاتِ؛ لِداعيةِ الاختِصارِ. اهـ بتصرف ما.

قوله: (المُنَادَى المُضَافُ وشبهه) الأَوْلَى عدَمُ التقييدِ بالمضافِ وشِبْهِه؛ لِيَشمَلَ المنادَى المُفْرَدَ، فإنه في محلٍّ نصبٍ كاسمِ لا؛ لأنَّ الكلامَ هنا في عَدِّ المنصوباتِ مطلقًا ولو محَلاً ويدلُّ لهذا ما سيأتِي مِن تقسيمِه المفعولَ إلى ظاهرٍ وإلى مضمرٍ (٥)، فإنَّ المضمَرَ منصوبٌ مَحَلاًّ، فالمنادَى مطلقًا مِنَ المنصوباتِ، لكنْ إنْ كان مضافًا أو شَبِيهًا بالمضافِ نُصِبَ لفظًا، وإلاَّ نُصِبَ محَلاًّ، فهو منصوبٌ إمَّا لفظًا أو محَلاًّ.

---

(١) قال القليوبي: «وقدَّمَ المفعولَ به لِمُلابَسَته للفاعلِ، وقيامِه مقامَه إذا لم يُوجَدْ؛ ولأنَّ دورانَه في الكلامِ أكثَرُ، وربما تَوَقَّفَ تَعَقُّلُ الفعلِ عليه». حاشية القليوبي (٢/ ٧٠٢).

(٢) ينظر: المفصل للزمخشري (ص: ٥٦)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٣١٨)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٢٨)، وشرح ابن الحاجب على كافيته (٢/ ٣٨٨).

(٣) لا يظهر لي هذا الاعتراضُ؛ لأنَّ المنادَى المفرَدَ ليس مرفوعًا، بل لا يكون المنادى مرفوعًا في حالٍ مِنَ الأحوالِ، وإنما المنادَى المفرَدُ مبنيٌّ على الضمِّ في محل نصبٍ، نحو: (يا زيدُ)، و(يا رجلُ)، فلا يصح ذكرُه في المرفوعاتِ على الإطلاقِ، والذي ينبغي أن يُعتَرَضَ به على المصنفِ هو تقييدُ المنادى بالإضافة وشبهها مع أن المنادَى المفردَ منصوبُ المحلِّ أيضًا وإن كان مبنيًّا على ما يُرفَع به، كما سيأتي.

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٣٤-٦٣٥).

(٥) فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٣٤).

قوله: (**إذا دَخَلَ عليه ناصِبٌ، ولم يتَّصِلْ بآخِرِه شَيْءٌ**)، أي: يقتضِي بِناءَه كنُونِ النِّسْوَةِ، ونُونَيِ التَّوْكِيدِ، ولَكَ أنْ تقولَ: لا حاجةَ إلى هذا القَيْدِ، أي: قوله: (**ولم يتَّصِلْ...**) إلخ؛ لأنَّ الكَلامَ في المنصوباتِ ولو مَحَلاً، والفعلُ الَّذي لحَقَتْه إحْدَى النوناتِ، ودخل عليه الناصبُ فهو وإنْ كان مبنِيًّا يكونُ في مَحَلٍّ نصبٍ[1].

●●●

---

(١) فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٣٥).

بابُ المفعولِ به

ش : الأوَّلُ : المفعولُ به ، وهو الاسمُ الذي وقَعَ عليه فعلُ الفاعلِ حقيقةً كـ (أنزلَ اللهُ الغَيْثَ) ، أو (مَجازًا) كـ (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) ، ويَصِحُّ نفْيُه عنه ؛ ليدخُلَ نحوُ : (ما ضَرَبْتُ زيدًا) ، فإنّ (زيدا) مفعولٌ به معَ أنّ الفعلَ منفِيٌّ عنه ، وهو على قسمَيْنِ : ظاهرٍ ومُضمَرٍ ، فالظاهرُ نحوُ : (ضربْتُ زيدًا) ، و(ما ضربْتُ زيدًا) ، وقِسْ بقيَّةَ أقسامِ الظاهرِ المتقدِّمةِ في الفاعلِ [1] ، والمُضْمَرُ قسمانِ لا ثالثَ لهما : مُتَّصِلٌ بعامِلِه ، ومُنفَصِلٌ عنه ، فالمُتَّصِلُ بعامِلِه ما لا يَتَقَدَّمُ على عامِلِه ، ولا يلي (إلاّ) في الاختيارِ ، والمُنفصِلُ عن عامِلِه بخلافِه ، وهو ما يتقَدَّمُ على عامِلِه ، ويلي (إلاّ) في الاختيارِ ، وكلٌّ منهما ، أي : منَ المتَّصِلِ والمنفصِلِ اثنا عشرَ قسمًا ، سبعةٌ للحاضرِ ، وخمسةٌ للغائبِ .

أمثِلَةُ المتصلِ : (زيدٌ أكرمَني ، أكْرَمَنا) بفتح الفيمِ ، (أكرمَكَ) بفتح الكاف للمخاطبِ المذكَّرِ ، (أكْرَمَكِ) بكسرها للمخاطبةِ المؤنَّثةِ ، (أكرمَكُمَا) لمُثنّى المُخاطبِ مطلقًا ، (أكرمَكم) لجماعةِ الذكورِ المُخاطَبين ، (أكرمَكُنَّ) لجماعةِ الإناثِ المخاطَبات ، (أكرمَهُ) للمفردِ المذكَّرِ الغائبِ ، (أكرَمَها) للمفردةِ المؤنَّثةِ الغائبةِ ، (أكرَمَهُمَا) للمُثنَّى الغائبِ مطلَقًا ، (أكرَمَهُم) لجماعةِ الذكورِ الغائبين ، (أكرَمَهُنَّ) لجماعةِ الإناثِ الغائباتِ ، والكافُ والهاءُ فيهنَّ هي الضميرُ وحدها ، ويُقال في كلٍّ منهما ضميرٌ متصلٌ في محلِّ نصبٍ على المَفعوليَّةِ ، وهو اسمٌ مبنيٌّ لا يظهر فيه إعرابٌ ، وأمثِلَةُ المنفصلِ : (إيَّايَ أكرَمَ) للمتكلِّمِ وحده ، (إيَّانا) للمتكلِّمِ ومعه غيرُه ، أو المُعظِّمِ نفسَه ، (إيَّاكَ) بفتحِ الكافِ للمخاطب ، (إيّاكِ) بكسرِها للمُخاطَبةِ .

---

[1] (١) أي : الأقسام الثمانية المقررة من الاسم المفرد للمذكر ، ومثنى المذكر ، وجمع المذكر السالم ، وجمع التكسير للمذكر ، والمفرد المؤنث ، ومثنى المؤنث ، وجمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير للمؤنث .

ح: قوله: (**الأوَّلُ: المفعولُ به**) (**أَلْ**) اسمٌ موصولٌ، و(**مَفْعولٌ**) صِلَتُه [1]، والهاءُ في (**به**) عائدٌ على (**ألْ**)، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مستَتِرٌ عائدٌ على الفعلِ المفهومِ مِن لفظِ (**مفعول**)؛ إذِ التقديرُ: الاسمُ الذي فُعِلَ به الفعلُ [2]، وقِسْ على ذلك (**المفعولَ معه**)، و(**المفعولَ فيه**)، و(**المفعول له**)، هكذا قرَّرَ الناصرُ الطبلاويُّ، قال شيخُنا: يلزَمُ على جعلِ نائبِ الفاعلِ ضميرًا مستَتِرًا في (**مفعول**) جَرَيَانُ الصِّلَةِ على غيرِ مَن هي له، فيكون الواجبُ الإبرازَ، بأنْ يقال: (**المفعول هو به**)، فالأَحسَنُ أنّ نائبَ الفاعلِ الجارُّ والمجرورُ، ولا ضميرَ في الوصفِ، والباءُ للإلصاقِ، أي: الذي فُعِلَ به الفعلُ، وقِسِ الباقِيَ.

قوله: (**وهو الاسم**)، أي: حقيقةً كـ(**ضربْتُ زيدًا**)، أو تأويلاً كقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم**﴾ [3]، أي: الإشراكَ [4]، ونحوَ: (**أُحِبُّ أنْ تفهَمَ**)، فـ(**أنْ**) وما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مصدرٍ، والتقدير: أُحِبُّ فهمَك، قوله: (**الذي وقع عليه فِعْلُ الفاعلِ**)، أي: بلا واسطةٍ، فخرج المجرورُ في نحوِ: (**مررْتُ بزيدٍ**)، فإنه وقع عليه فعلُ الفاعلِ، وهو المرورُ، لكن بواسطةِ حرفِ الجرِّ، ومِثْلُه المنادى، نحوُ: (**يا عبدَ اللهِ**)، فإنه وإنْ كان في الحقيقةِ كلٌّ منهما مفعولاً به، لكنّه لا يُطْلَقُ عليهما في الاصطِلاحِ ذلك.

---

[1] هذا مبنيٌّ على أنّ (**مفعولٌ**) صفةٌ بمعنى ما وقع عليه الفعلُ كـ(**مضروب**) لِمَن وقع عليه الضربُ، والأقرَبُ أنْ يكونَ اسمًا يدل على بابٍ معيَّنٍ بغضِّ النظر عن وقوعِ الفعلِ عليه، فتكون (**ألْ**) جنسيَّةً، أو عهديَّةً، أو لتعريف الحقيقة.

[2] ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٣٦).

[3] (الأنعام: ٨١).

[4] يحتمل أن يكون المصدرُ المؤوَّلُ في الآية في محل الجر أو النصب بنزع الخافض، والمفعولُ به محذوفٌ، والتقدير: ولا تخافونَ اللهَ لأنكم أشركتم به، وهو أظهَرُ مِن إعراب المحشِّي أصلاً، والشاهدُ النصُّ قوله تعالى: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٣٥]، فـ(**أنّ الله غفور حليمٌ**) مصدرٌ مؤولٌ في محل النصبِ مفعول (**اعلموا**) إذا كان بمعنى: (**اعرفوا**)، وسدَّ مسد المفعولين إذا كان في بابه.

ثُمّ ظاهرُ قولِه: (**وقع عليه فِعْلُ الفاعلِ**) يُفيد أنه لا بُدَّ من وجود ذات المفعول به قبلَ وقوعِ الفعلِ عليه؛ ومن ثَمَّ أَعْرَبَ كثيرٌ قولَه تعالى: ﴿**خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾ (١) مفعولاً مطلقًا لا مفعولاً به (٢)، قال الحلبيُّ: والصَّوابُ أنه مفعولٌ به على حَدِّ: (**بَنَيْتُ الدَّارَ**) (٣).

فإنْ قلتَ: إنّ التعريفَ غيرُ مانعٍ لشمولِه (**زيد**) في قولك: (**زيدٌ ضربتُه**)، فإنّ الفعلَ واقعٌ على ضميرِه الذي هو عَيْنُه فيكونُ واقعًا عليه في المعنى، فالجوابُ أنّ المراد بوقوعِ فعلِ الفاعلِ عليه أنْ يكونَ الاسمُ وُضِعَ للدَّلالة على أنه وقع عليه الفعلُ، فخرج (**زيد**) في المثالِ المذكورِ، فإنّ الفعلَ وإنْ كان واقعًا عليه في المعنى إلا أنه لم يُوضَعْ للدلالةِ على ذلك، وإنما وُضِع للإخبارِ عنه.

قوله: (**ويَصِحُّ نفيُه عنه**)، قال العَلاَّمةُ الشنوانيُّ: الأَوْلَى: (**أو نُفِيَ عنه**)، ووَجَّهَه شيخُنا بأنّ المُرادَ النَّفْيُ بالفعلِ، لا صِحَّتُه؛ بدليلِ المثالِ الذي ذكره، والمَحَلُّ لـ (**أَوْ**) لا للواوِ، ولعلَّ الواوَ في قوله: (**ويَصِحُّ**) بمعنى: (**أو**)؛ ذلك لأنّ المرادَ أنّ المفعولَ به إمَّا أنْ يتعلَّقَ به الفعلُ، أو يُنفَى عنه، لا أنّه ما اجتَمَع فيه أمرانِ، الوقوعُ عليه وصِحَّةُ النفيِ عنه، وإلاّ لَمَا دخَلَ، نحو: (**ما ضربتُ زيدًا**)؛ لانتفاءِ القيدِ

---

(١) (العنكبوت: ٤٤).

(٢) هذه مسألةٌ أدلى بدلوه فيها كثيرٌ من أهل العلم، حتى أفردها تقيُّ الدين السبكي بكتاب سماه بـ (**بيان المحتمَل في تعْدِيَة عمَل**)، وهي منقولةٌ بنصِّها في كتابِ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، وينظر فيها: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٠٢ - ٧٠٣)، ومغني اللبيب (ص: ٨٢٣ - ٨٢٤)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٤/ ١٠١ - ١٢٣).

(٣) قال الحلبيُّ: « ...، فقولُ غيرِ واحدٍ في هذا: (**إنه لا يجوز أن يكون مفعولا به إلا على رأي المعتزلة -وهم أكثرُ النحاة-؛ لأنّ المفعولَ به ما كان موجوداً قبلَ فعلِ الفاعلِ الذي تَعَلَّقَ به، وهم يقولون: إنّ المعدومَ شيءٌ بمعنى: ذاتٌ مستقرّةٌ في العدمِ، وإبرازُه للوجود معنًى واقعٌ عليه، الذي هو الخَلْقُ في المثالَين المذكورَين كوقوعِ الضربِ على المضروبِ**) مردودٌ؛ لأنه كما علمتَ وصرّح به بعضُ المحقّقين أنْ ليس من شرطِ المفعول به وجودُه في الأعيانِ قبلَ إيجادِ الفعلِ، وإنّما الشرطُ تَوَقُّفُ عَقْليَّة الفعلِ عليه، سواءٌ كان موجوداً في الخارجِ، نحو: (**ضربْتُ زيداً**) أم لم يكن موجوداً، نحو: (**بنَيتُ الدارَ**) » فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٣٦).

الأوَّلِ، وهو وقوعُ الفعلِ عليه، كما اعتُرِضَ به، وبَعْدَ هذا كُلِّه اعتُرِضَ بأنه لا حاجةَ لتلك الزيادةِ؛ لأنّ المراد بوقوعه عليه تَعَلُّقُ الفعلِ به أعَمُّ مِن أنْ يكونَ على جهَةِ الثبوتِ أو النفيِ، وكلُّ هذا مبنيٌّ على أنّ قولَه: (ويَصِحُّ...) إلخ في التعريف، كما هو المتبادَرُ، ويصحُّ أنْ يكونَ كلامًا مستأنَفًا بعدَ تمامِ التعريف لِدفعِ ما يُتَوَهَّمُ أنّ التعريفَ لا يشمَلُ مفعولَ الفعلِ المَنْفِيِّ، فأفاد أنه يصِحُّ النفيُ، أي: وهو داخلٌ؛ لِما أنّ المرادَ بالوقوعِ مُطْلَقُ التّعَلُّقِ [1].

قوله: (ولا يَلِي إلاَّ في الاختِيارِ)، أي: في حالةِ الاختيارِ، فخرجَتْ حالةُ الضرورةِ كما في قولِ الشاعرِ:

٦٩- وما نُبَالِي إذا ما كُنتِ جارَتَنا أَنْ لا يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ [2]

إذِ القياسُ: (إلاّ إيَّاكِ)، فأتى بالمُتَّصِلِ مَوْضِعَ المُنْفَصِلِ، وأنْكَرَ المُبَرِّدُ وُرُودَ ذلك، وأنشَدَ بدلَ (إلاَّكِ): (سِواكِ) [3]، وكقولِ آخَرَ:

٧٠- أعُوذُ بِربِّ العَرْشِ مِن فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ، فَمَالِي عَوْضُ إلاَّهُ ناصِرُ [4]

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٣٧).

(٢) البيتُ مِنَ البسيطِ مجهولِ القائلِ، و(نبالي) بمعنى نكترث، و(ديَّارٌ) بمعنى: أحد، والمعنى لا نكترث بمجاورةِ غيرِك إذا جاورناك، والشاهدُ وقوع الضمير المتصل بعد إلا في ضرورةِ الشعر. ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٨١-٨٣، ١٠٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٦٩ - ٢٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٤-٨٤٥)، وشرح أبيات المغني (٦/ ٣٣٣-٣٣٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٧٨-٢٨٠)، والدرر اللوامع (١/ ٨٤ - ٨٥).

(٣) لم أجد هذا القولَ في المقتضب والكامل، وينظر نقلُه في التصريح (١/ ٣١١)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٧١)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٦٤٠)، وشرح أبيات المغني (٦/ ٣٣٥)، والدرر اللوامع (١/ ٨٤-٨٥).

(٤) البيت من الطويلِ مجهولُ القائلِ، و(الفئة) بمعنى الجماعة مِن (فاء يفيء)، ووزنُه (فلَة) بحذف العين، و(بغت) بمعنى ظلمت، (وعَوضُ) ظرفٌ للزمان المستقبلِ مبنيٌّ على الضم في محل نصب، والشاهد وقوع المتصل بعد إلا في الضرورة عند قوله (إلاَّهُ). ينظر: المقاصد النحوية (١/ ٢٧٠ - ٢٧١)، والدرر اللوامع (١/ ٨٤-٨٥).

أي: (**إلاّ إيَّاه**)، ثم إنَّ الجمعَ بينَ القَيدين، أي: قوله: (**ما لا يتقدَّمُ على عامله، ولا يَلِي إلاَّ في الاختِيارِ**)؛ لبيانِ فائدةِ حكْمِ المُتَّصِلِ، وإلاّ فأحدُهما يَسْتَلْزِمُ الآخَرَ.

وبقِيَ أنّ تعريفَ ضميرِ النصبِ المتَّصِلِ بقولِه: (**ما لا يتقدَّمُ...**) إلخ غيرُ مانعٍ؛ لأنه يصدُقُ على التاءِ من (**قُمْتُ**) مع أنها ضميرُ رفعٍ، والجوابُ أنّ (**ما**) في قوله: (**ما لا يتقدَّمُ**) واقعةٌ على الضميرِ المتَّصِلِ المنصوبِ، لا مُطْلَقِ الضميرِ المُتَّصِلِ، حتى يشملَ التاءَ بقرينةِ المَقامِ والتَّمثيلِ، فهذا تعريفٌ لِنَوْعٍ مِنَ المتَّصِلِ، وهو المنصوبُ، أو أنّ (**ما**) واقعةٌ على الضميرِ مطلَقًا، ويكون التعريفُ لمُطْلَقِ المتَّصِلِ بقطعِ النَّظَرِ عن المَقامِ والتمثيلِ.

قوله: (**وهو ما يَتَقدَّمُ على عامِلِه**)، أُوردَ عليه أيضًا أنّ تعريفَ المنفصِلِ غيرُ مانعٍ؛ لِصِدقِه على (**أنا**)، فإنه يقَعُ بعد (**إلاّ**)، تقول: (**ما قام إلاّ أنا**)، وهو ضميرُ رفعٍ لا نصبٍ، والجوابُ كالذي قبلَه.

قوله: (**بفتح الميم**) قَيَّدَ بذلك؛ لأنّ (**نا**) معَ سكونِ الميم تكون فاعلاً، والحاصلُ أنّ ما قبلَ (**نا**) إنْ كان مفتوحًا كانتْ مفعولاً، نحوُ: (**أكْرَمَنَا، وضَرَبَنَا**)، وإنْ كان ساكنًا كانتْ فاعلاً، نحو: (**أكْرَمْنَا، وضَرَبْنَا**) [1].

قوله: (**والكافُ والهاءُ فيهِنَّ هي الضَّميرُ وحدَها**)، وقيل: المجموعُ ضميرٌ، وكَذا (**إيَّاك**)، وقيل: (**إيَّا**) مضافٌ للضميرِ بعدَه، ثم هو ضميرٌ أيضًا، أو اسمٌ غيرُ ضميرٍ وقيل: (**إيّا**) حرفٌ اعتَمَدَ عليه الضميرُ بعدَه [2]، وهذا كلُّه خلافٌ بلا ثمرةٍ مُتَرَتِّبةٍ.

---

(1) المشهورُ بين النحاة أن يعَلِّل تسكينُ آخرِ الماضي إذا اتصل به ضميرُ رفعٍ متحركٌ بكراهة توالي أربع متحركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة ليس بينهن ساكنٌ، وقد أبطله ابنُ مالك، وحقَّق أن علةَ التسكينِ هي دفع التباس ضميرِ (نا) فاعلاً، بحالةِ كونه مفعولاً به، ثم حمل عليه ما اتَّصل بآخرِه تاءُ الضميرِ ونونُ النسوةِ طرداً للبابِ على وتيرةٍ واحدةٍ. ينظر: شرح التسهيل (١/ ١٢٤ - ١٢٦).

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٤٤ -١٤٧)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٦٩٥ - ٧٠٢)، وارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠ -٩٣١)، وهمع الهوامع (١/ ٢٠٥ - ٢٠٦)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٦٤٣ - ٦٤٤).

بابُ المفعولِ المطلَقِ

ش: الثاني المفعولُ المطلَقُ، أي: الذي يصدُقُ عليه قولُنا: (مفعولٌ) صدقًا غيرَ مُقيَّدٍ بجارٍّ حرفٍ أو ظرفٍ، وهو المصدرُ المؤكِّدُ لعامله، أوِ المبيِّنُ لنوعه، أو لعدده، فالمؤكِّدُ لعامله أقسامٌ؛ لأنّ عاملَه تارةً يكون فعلا، نحو: (ضربْتُ ضربًا)، وتارةً يكون وصفًا، نحو: (أنا ضارِبٌ ضربًا)، وتارةً يكون مصدرًا، نحو: (عَجِبْتُ من ضربِك ضربًا)، والمبيِّنُ لِنَوْعه إمّا بالوصف، نحو: (ضربْتُ ضربًا شديدًا)، أو بلامِ العهدِ، نحو: (ضربْتُ الضَّرْبَ)، أي: المعهودَ للمُخاطَبِ، والمبيِّنُ لِعدَدِه من مرَّةٍ، أو مرَّتَين، أو مرَّاتٍ، نحو: (ضرَبْتُ ضربةً أو ضربتَين، أو ضَرَبَاتٍ).

ح: قوله: (**الثاني: المفعولُ المُطْلَقُ**)، أي: عنِ التَّقْييدِ، فلفظُ (**المُطْلَق**) – كما قال السيِّدُ – إشارةٌ إلى عدَمِ التقييدِ، لا لِلتَّقْييدِ بالإطلاقِ [1].

قوله: (**أي: الذي يصدُقُ...**) إلخ، هذا تفسيرٌ لمعنى الإطلاقِ، و(**يَصْدُقُ**) أي: (**يُحْمَلُ**)، فإنّ الصِّدْقَ في المفرداتِ بمعنى: الحملِ، أي: الإخبارِ [2]، فيقال مثلاً في (**ضربًا**) من (**ضَرَبْتُ ضربًا**) مفعولٌ بدونِ تقييدٍ بـ(**لَهُ**)، أو (**بِه**) إلخ، قوله: (**حرفٍ أو ظرْفٍ**) بدلٌ من (**جَارٍّ**) بَدَلَ بعضٍ من كُلٍّ، فالمُقَيَّدُ بالحرفِ الجارِّ (**المفعولُ به، والمفعولُ فيه، والمفعولُ له**)، والمُقَيَّدُ بالظَّرْفِ الجارِّ (**المفعولُ مَعَه**)، فمَصْدوقُ الجارِّ الحرفُ أو الظَّرْفُ، وهو خصوصُ (**مَعَ**) في (**مَعَهُ**)، فإنها جارَّةٌ بالإضافةِ، ومصدوقُ المجرورِ الضميرُ العائدُ عَلَى (**أل**)، قال ابنُ الصَّائِغِ [3] في

---

(١) نقله عليٌّ الحلبيُّ عن عالمٍ سماه بـ(**سيد المحققين**)، والظاهرُ أنّ المحشيَّ ناقلٌ عنه بالتعويضِ عن المضاف بـ(**أل**). ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٤٥).

(٢) الأقربُ أن يكون (**الصدق**) في المفردات بمعنى الإطلاق الصحيح المطابق للوضع، كما أنه في المركبات بمعنى مطابقة الكلام للواقع.

(٣) في ب (**ابن الضائع**)، ولعله الأقربُ؛ لأنه هو المعروف بشرحه على الجمل، بخلاف ابن الصائغ.

شرحه للجُمَل: وإنّما سُمّيَ المصدرُ مفعولاً مطلقًا؛ لأنه المفعولُ حقيقةً، وإطلاقُهم على (**المفعول به**) أنه مفعولٌ بغيرِ تقييدٍ عُرْفٌ اصطلاحِيٌّ، وإلاَّ فـ (**زَيْد**) من (**ضربْتُ زيدًا**) ليس بمفعولٍ لَكَ حقيقةً، بل المفعولُ لكَ الضربُ، وأمّا (**زيد**) فمفعولٌ به الضَّرْبُ، لَكِنْ متَى أَطْلَقُوا مفعولاً عُلِمَ أنه المفعولُ به، فإذا أرادوا المفعولَ حقيقةً قَيَّدُوه بالإطلاقِ، أو باسمٍ يَخُصُّهُ وهو المصدر (١).

قوله: (**وهو المصدرُ**)، (**المَصْدَر**) في اللغةِ هو الحَدَثُ الذي يُحْدِثُه الفاعلُ، واصطلاحًا اللَّفْظُ الجاري على فِعْله، الدَّالُّ على ذلك الحَدَث، فتَسْمِيَةُ اللَّفْظ الدَّالِّ على الحدَث (**مفعولاً مطلقًا**)؛ نظرًا لدلالته على الحدَث الذي هو مفعولٌ للفاعلِ حقيقةً (٢)، وفي الحقيقةِ (**المفعولُ المطلَق**) - عَلَى ما يُسْتَفَادُ مِن كلامِ السيِّد قُدِّسَ سرُّه - اسمٌ للأَثَرِ الحاصلِ بالمصدرِ، لكنْ لمّا كان المعنى المصدَرِيُّ وأثَرُه مُتَقَارِبَيْنِ لم يُفَرِّقْ بينهما أهلُ اللُّغَة، وقالوا: إنّ (**المفعول المطلق**) هو المصدرُ، والتحقيقُ أنه المعنى الحاصلُ بالمصدَرِ لا نفْسُ المصدَرِ (٣).

واعلَمْ أنّ المصنِّفَ حذَفَ قيدَيْنِ مِنَ التعريفِ، وكان عليه أنْ يقولَ: (**وهو المصدَرُ الفضْلَةُ غيرُ الحالِ**)، فخرج بقيدِ (**الفضلة**) نحوُ قولك: (**ضَرْبُك ضربٌ شديدٌ**)، فـ (**ضربٌ**) الذي وقع خبرًا وإن كان مصدرًا مؤكِّدًا لعامله، وهو (**ضرْبُ**) الواقعُ مبتدأً ليس مِنَ المفعولِ المطلَق؛ لأنه عُمْدةٌ لا فضلةٌ، وخرج بقيدِ (**غير الحال**) نحوُ قوله تعالى: ﴿**وَلَّىٰ مُدْبِرًا**﴾ (٤)، فإنّ (**مدبرًا**) مصدرٌ مؤكِّدٌ لعامله، فضلةٌ، وليس مِنَ المفعولِ المطلقِ؛ لأنه حالٌ.

---

(١) ينظر: التصريح (٢/ ٤٥١)، وهمع الهوامع (٢/ ٧٢)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٦٤٥ - ٦٤٦)، وحاشية القليوبي (٢/ ٧١١ -٧١٢).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٢/ ٧٢).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٤٦).

(٤) (النحل: ١٠).

قوله: (**المؤكِّد لعامله**) أي: المؤكِّدُ لِلْحَدَثِ الذي اشْتَمَل عليه عامِلُه، وهو الفعلُ، فـ(**ضربًا**) من (**ضربْتُ ضربًا**) مؤكِّدٌ لِلْحَدَثِ الذي اشتَمَلَ عليه عاملُ النصْبِ في المصدرِ، وهو الفعل، ومعنى كَوْنِه مُؤَكِّدًا له أنه يُفيدُ ما أفاده العاملُ منَ الدلالة على الحدَثِ، فهو بمنزلةِ تكريرِ الفعلِ، فرجَعَ لمعنَى التَّوْكيدِ اللَّفْظيِّ [1]، قال الرَّضيُّ: التأكيدُ في الحقيقة لِلْمَصْدَرِ المُنْفَهِمِ منَ الفعلِ، لكنَّهم سَمَّوْه تأكيدًا لِلْفعْلِ تَوَسُّعًا، فقولُك: (**ضَرَبْتُ**) بمعنى: أَحْدَثْتُ ضرْبًا، فلمّا ذَكَرْتَ بعدَه (**ضرْبًا**) صار بمنزلةِ قولِك: (**أَحْدَثْتُ ضربًا ضربًا**)، فظهر أنه تأكيدٌ لِلْمصدرِ المضمونِ وحدَه، لا لِبَقِيَّةِ مدلولِ معنى الفعلِ [2].

تنبيه:

المصدَرُ المؤكِّدُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ باتِّفاقٍ، والمختومُ بتاءِ الوحدةِ كـ(**ضَرْبَةً**) بعكسه، واختُلِفَ في النَّوْعِيِّ، والمشهورُ الجوازُ [3]، وظاهرُ مذهبِ سيبويه المنعُ [4]، واختاره الشلوبينُ [5].

قوله: (**أو المُبيِّنُ لنوْعه**) أي: لِنَوْعِ الحَدَثِ الذي اشتمَلَ عليه عامِلُه زيادةً على التأكيدِ الذي اشتَمَلَ عليه القسمُ الأوّلُ، قوله: (**أو لعَدَده**) أي: أو المُبَيِّنُ لِعَدَدِه، أي: لِعَدَدِ الحدَثِ الذي اشتَمَل عليه عامِلُه زيادةً على التأكيدِ، فعُلِمَ أنّ التأكيدَ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ في الجميعِ.

---

(١) إلا أنه لا يُعَدُّ منه لملازمته النصبَ، والتأكيدُ اللفظيُّ تابعٌ لمؤكَّده إذا كان اسمًا أو مضارعًا، وعلى قولِ الرضي من أنه توكيدٌ للمصدرِ المفهومِ منَ الفعلِ المذكورِ فهو من التوكيد اللفظي لفظا ومعنى، فيُعَدُّ منَ التوابعِ.

(٢) شرح الكافية للرضي (١/ ٣٤٧ - ٣٤٨)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٤٧).

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/ ٣٥١)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٨)، وحاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ٢٥١)، والتصريح (٢/ ٤٦٤ -٤٦٥)، وهمع الهوامع (٢/ ٧٣ - ٧٤)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٦٤٨).

(٤) ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٨)، والتصريح (٢/ ٤٦٥)، وهمع الهوامع (٢/ ٧٤).

(٥) المصادر السابقة.

قوله: (**إمّا بالوَصْف**) أي: يكونُ مُبَيِّنًا بسبب ذلك الوصف، أَعَمُّ من أنْ يُذْكَرَ الموصوفُ كمثالِ المصنِّفِ أولاً كقوله تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا**﴾ (١)، أي: عَمَلاً صالحًا، وفي جَعْلِ هذا القِسْمِ مُبَيِّنًا بالوصفِ تَسَمُّحٌ؛ لأنّ المُبَيِّنَ في الحقيقة نفسُ الوصفِ، قوله: (**أو بالإضافة**) أي: أو يكون مُبَيِّنًا بسبَبِ الإضافة، أي: إضافة المصدرِ لِغَيْرِه، قوله: (**ضَرْبَ الأميرِ**)، أي: مِثْلَ ضَرْبِه، قوله: (**ضَرَبْتُ ذلك الضَّرْبَ**)، هذا المثالُ ليس مِنَ المصدرِ المُبَيِّنِ، وإنما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدرِ، فإنَّ اسمَ الإشارةِ ليس مَصْدَرًا كما لا يخفَى، لكنَّه لمّا بُيِّنَ اسمُ الإشارة بالمصدرِ الذي وقَعَ بعدَه كان كأنّه المصدرُ.

خاتمة:

التعبيرُ عن المفعولِ المطلَقِ بالمصدَرِ موافقةٌ لِلْغالبِ، فإنّ الغالبَ أنْ يكونَ مصدرًا، وإلا فقد ينوب عن المصدرِ في الانتصابِ على المفعولِ المطلق ما يدلُّ على المصدرِ من صفةٍ كـ(**سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ**)، أو ضميرِ المصدرِ، نحو: ﴿**لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا**﴾ (٢)، أي: لا أُعَذِّبُ هذا التَّعْذيبَ، أو إشارةٍ كـ(**ضَرَبْتُه ذلك الضَّرْبَ**)، أو مُشَارِكٍ لِلْمصدَرِ في مادَّته، وهو ثلاثةٌ، اسمُ مصدرٍ كـ(**اغْتَسَلْتُ غُسْلاً**)، واسمُ عَيْنٍ نحوُ قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**﴾(٣)، ومصدرٌ لفعلٍ آخَرَ كقوله تعالى: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً**﴾ (٤)، أو دالٌّ على نَوْعِه كـ(**رَجَعْتُ القَهْقَرَى**)، أو على عَدَدِه كـ﴿**ثَمَانِينَ جَلْدَةً**﴾ (٥)، أو عَلَى آلَتِه كـ(**ضَرَبْتُ سَوْطًا**)، أو وَقْتِه كقوله:

---

(١) (النحل: ٩٧)، و(فصلت: ٤٦)، و(الجاثية: ١٥).

(٢) (المائدة: ١١٥).

(٣) (نوح: ١٧).

(٤) (المزمل: ٨).

(٥) (النور: ٤).

٧١ - أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا (١)

أو لفظة (**كُلّ**) نحوُ: ﴿**فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ**﴾ (٢)، أو (**بَعْض**) كـ (**ضَرَبْتُه بَعْضَ الضَّرْبِ**)، وغيرِ ذلك.

●●●

(١) صدرُ بيتٍ مِنَ الطويلِ لأعشَى من قصيدةٍ قالها في رسول الله سيدنا محمد – عندما خرج إليه في وقت هدنته مع قريش، وعجزُه:

وبتُّ كمَا باتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

والشاهدُ أنّ (**ليلةَ**) منصوبٌ على أنه مفعولٌ مطلقٌ نيابةً عن المصدرِ، والظاهرُ عندي أنه ظرفٌ زمانٍ منصوبٌ لعدمِ التصريحِ بمصدرٍ منصوبٍ على التمييزِ له. ينظر: ديوان الأعشى (ص: ١٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٠٤٨ – ١٠٥٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٦)، والدرر اللوامع (١/ ٤٠٨).

(٢) (النساء: ١٢٩).

باب المفعول لأجله

ش: الثالثُ: المفعولُ لأجله، ويُقال له: (المفعولُ له)، و(المفعولُ من أجله)، وهو المصدرُ المذكورُ عِلَّةً لِحَدَث شارَكَه -أي: شارَكَ المصدرَ الحَدَثُ- في الزَّمانِ والفاعلِ، بأنْ يكونَ زمانُهما واحداً، وفاعلُهما واحداً، وله ثلاثةُ أحوالٍ: مُجَرَّدٌ من (ألْ)، والإضافةِ، ومقرونٌ بـ(ألْ)، ومضافٌ، فالأوَّلُ نحوُ: (قُمْتُ إجلالاً للشيخِ)، ففاعلُ القيامِ والإجلالِ المتكلِّمُ؛ لأنّ القيامَ والإجلالَ صدرا منه، وزمانُهما واحدٌ؛ لأنّ القيامَ قارَنَ الإجلالَ في الزمانِ، والثاني نحوُ: (ضربْتُ ابني التأديبَ)، والثالثُ نحوُ: (قصدْتُك ابتغاءَ مَعروفِك)، ويجوز فيه الجرُّ بقلةٍ في الأوَّلِ، وبكثرةٍ في الثاني، ويَستويانِ في الثالثِ.

ح: قوله: (**الثالثُ: المفعولُ لأجْلِه**) أي: الذي فُعِلَ الفعْلُ لأجله، بأنْ كان غَرَضًا باعثًا على الفعلِ كـ(**التَّأْدِيبَ**) في: (**ضَرَبْتُ ابني تأديبًا**)، فإنه غَرَضٌ باعثٌ على الضَّرْبِ، وعِلَّةٌ غائيَّةٌ له أيضًا باعتبارِ حصولِه عَقِبَه [(١)]، وإنما قَدَّمَه على (**المفعولِ فيه**)؛ لأنّه أَدْخَلُ منه في المَفْعُوليَّة، وأَقْرَبُ إلى (**المفعولِ المطلَقِ**)؛ لِكَوْنِه مصدراً [(٢)].

قوله: (**أي: شارَكَ المَصْدَرُ الحدَثَ**) (**المصدَرُ**) فاعلٌ مرفوعٌ، و(**الحدَثَ**) مفعولٌ منصوبٌ، فعلى هذا التفسيرِ يكون ضميرُ الفاعلِ المُسْتَتِرِ في (**شارَك**) عائدًا على (**المصدر**) والبارزُ عائدًا على (**الحدَث**)، وفيه تَعَسُّفٌ؛ لِجَرَيَانِ الصِّفَةِ على هذا الاحتِمالِ على غيرِ مَن هي له [(٣)]، فالأَوْلَى أنْ يُجْعَلَ الضميرُ المستَتِرُ عائدًا على

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٦٠٧ - ٦٠٨).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٣ / ٢٦٧)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ٢١١).

(٣) من حيث المعنى يصحُّ أنْ يكونَ كلٌّ منَ (المصدر)، ومنَ (الحدث) فاعلا لفعلِ (شارَك)؛ لأنّ المشاركةَ تقتضي طرفَيْنِ على أنّ كلاً منهما فاعلٌ في المعنى، وإنْ كان مفعولا به في اللَّفظِ، وأمّا في الصناعةِ فكونُ الفاعلِ (حَدَث) هو الأولى؛ لأنّ (شارَكَه) جملةٌ في محلِّ الجر نعتٌ لـ(حَدَثٍ).

(**الحدث**)، والبارزُ عائداً على (**المصدر**)؛ لأنّ (**شَارَكَ**) صفةٌ جاريةٌ على (**الحدث**)، فجَعْلُ فاعلِها ضميرَ (**الحدث**) أَوْلَى، ويُمْكِنُ تخريجُ كلامِ المُصَنِّفِ على هذا بأنْ يُقْرَأَ (**المصدرَ**) بالنصب مفعولاً مقدَّمًا، و(**الحدثُ**) بالرفع فاعلاً مؤخَّرًا.

قوله: (**في الزَّمانِ والفاعِلِ**) لا فرْقَ في مُشَاركَتِه له في الفاعلِ بينَ أنْ تكونَ لفظيَّةً كـ (**ضَرَبْتُه تَأْدِيبًا**)، أو تقديريَّةً كقوله تعالى: ﴿**يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾[(١)]، فإنّ معنى (**يريكم**): يَجْعَلُكُم تَرَوْنَ، وجعله الزمخشريُّ منصوبًا على الحالِ[(٢)]، قال البَيْضَاوِيُّ[(٣)]: وانتصَابُهما، أي: ﴿**خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ على العلَّة بتقديرِ المضافِ، أي: إرادَةَ خوفٍ وطمَعٍ، أَوِ التأويل: بالإِخافةِ والإطماعِ، أو الحالِ مِنَ (**البرق**)، أو المخاطَبين على إضمار: (**ذَوي**)، أو إطلاقِ المصدرِ بمعنى المفعولِ أو الفاعلِ لِلْمُبَالَغَةِ[(٤)]، وقيل: يَخَافُ المَطَرَ مَن يَضُرُّه ويطْمَعُ فيه مَن ينفَعُه[(٥)].

---

(١) (الرعد: ١٢).

(٢) لم يجعلهما الزمخشريُّ منصوبَين على الحالِ مطلقا كما نقل المحشِّي، بل جوَّز ذلك فقط، بعد أن جوَّز أن يكونا من المفعول لأجله على تقديرِ مضافٍ كما فعل البيضاوي تبعًا له، وهذا نصُّ كلامه قال رحمه الله: ﴿**خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ لا يصحّ أن يكونا مفعولاً لهما؛ لأنهما ليسا بفعلِ فاعلِ الفعلِ المُعَلَّلِ إلاّ على تقديرِ حذفِ المضافِ، أي: (**إرادةَ خوفٍ وطمعٍ**)، أو على معنى: (**إخافةً وإطماعًا**)، ويجوز أن يكونا منتصبَين على الحالِ مِنَ (**البرق**)، كأنه في نفسِه خوفٌ وطمَعٌ، أو على (**ذا خوفٍ وذا طمعٍ**)، أو مِنَ المخاطبين، أي: (**خائفين وطامعين**)» الكشاف (٣ / ٣٣٨ – ٣٣٩).

(٣) هو الإمام العلامة ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد بن علي قاضي القضاة الشيرازي البيضاوي الشافعي، ومن مؤلفاته مختصر الكشاف، والمنهاج في الأصول، وشرح الكافية لابن الحاجب، وتوفي – رحمه الله – سنة ٦٨٥ هـ، أو ٦٩١ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢ / ٥٠ –٥١)، وشذرات الذهب (٧ / ٦٨٥ –٦٨٦).

(٤) قوله: (**أو إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول**) أي: إن كان حالاً مِنَ المخاطبين، وقوله: (**للمُبالغة**) راجعٌ للإضمارِ والتأويل باسم المفعول واسم الفاعل، وذلك أنّ في ذكر المصدرِ إيهامَ أنه عينُ المصدرِ بحسب اللفظ، وإن كان المعنى على الإضمارِ أو التأويلِ، فاندفع ما يقال: إنّ المبالغةَ لا تحصل إلا إذا بقي المصدرُ على حاله». تقريرات الإنبابي (ص: ١١٠)

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي (٣ / ١٨٣)، وينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٥ / ٢٢٦).

واشترطَ ابنُ الخبَّازِ (١) وغيرُه أن يكون ذلك المصدرُ قَلْبيًّا (٢)، فلا يجوز: (**جئتُك قراءةً للعلْم**)، ولا (**قتلاً للْكافرِ**) (٣)، فصارت الشروطُ ثلاثةً: كونه مصدرًا، وفعلاً قلبيًّا، ومُشَارَكَةَ المصدرِ للْحَدَثِ في الزمانِ والفاعلِ، فإنْ فُقِدَ شرطٌ منها وجب جَرُّه بحرفٍ من حروفِ التعليلِ الأربعةِ التي هي: (**اللام والباء وفي ومن**)، فَفَاقدُ المَصْدَرِيَّةِ كقوله تعالى: ﴿**وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ**﴾(٤)، فإنّ (**الأنام**) ليس مصدرًا، وفَاقدُ القَلْبِيَّةِ نحو: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ**﴾(٥)، أي: فقْرٍ، فإنَّ (**الإملاق**) علّةٌ للقتلِ، وهو مصدرٌ، وليس قلبيًّا؛ ولذلك نُصبَ في آية: ﴿**خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ**﴾(٦)؛ لكَوْنِ الخشيةِ فِعْلاً قلبيًّا، وفاقدُ الاتِّحَادِ في الزَّمانِ كقولِ امرئِ القيس:

٧٢ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا (٧)

---

(١) قد نسبه إليه الأزهري في التصريح (٢ / ٤٩٠)، وراجعتُ كتابه (**توجيه اللمع**)، ولم أجد له نصًّا صريحًا في ذلك، وينظر: (ص: ١٩٦ - ١٩٨).

(٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ١٥٩)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٦١٤)، والمقاصد الشافية (٣ / ٢٧٧)، وحاشية ابن هشام الصغرى (ص: ٢٥٦)، والتصريح (٢ / ٤٩٠)، وهمع الهوامع (٢ / ٩٨)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ٢١٣)، وحاشية الصبان (٢ / ١٨٠ - ١٨١).

(٣) قد نقل الشاطبيُّ زيادةَ هذا الشرطِ منَ الشَّلَوْبين والرُّنْديّ، ثم قرَّر أنه لاحاجةَ إلى ذكره بقوله: «وزاد الشَّلَوْبينُ في (**الأسئلة والأجوبة**) شرطًا أغفلَه الناظمُ، وهو أنْ يكونَ من أفعالِ القلوب، كقولك: (**جئتُك رغبةً ورهبةً**)، فلو كان من أفعالِ الجوارحِ لم يَصِحَّ نصبُه، كقولك: (**جئتُك لبنيانِ الدار**)، وقد أشار الرُّنديُّ إلى أنّ غالبَ هذا المفعول أنْ يكونَ من أفعالِ القلوب، فكان من حقِّ الناظمِ أنْ يذكُرَ هذا الشرطَ، والجوابُ أنه مُستغنًى عنه بشرطِ اتِّحادِ الزمانِ؛ لأنّ أفعالَ الجوارحِ لا تجتمعُ في الزمانِ مع الفعلِ المُعَلَّلِ» المقاصد الشافية (٣ / ٢٧٧)، وينظر: التصريح (٢ / ٤٩٠).

(٤) (الرحمن: ١٠).

(٥) (الأنعام: ١٥١).

(٦) (الإسراء: ٣١).

(٧) صدرُ بيتٍ مِن الطويلِ من معلقة امرئ القيس، وعجزُه:

لَدى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

أي: خَلَعَتْ ثِيَابَها؛ لأَجْلِ النَّوْمِ، فإنّ زمانَ خَلْعِ الثياب سابقٌ على زمانِ النَّوْمِ الذي هو عِلَّةٌ لِلْخَلْعِ، وفاقِدُ الاتِّحَادِ في الفاعلِ نحوُ قولِ أبي ضمرةَ الهُذَلِيِّ:

٧٣- وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ (١)

أي: يَنْزِلُ بِي لأجْلِ تَذَكُّرِكِ نشاطٌ، فإنّ الذِّكْرَى عِلَّةٌ لِعُرُوِّ الهِزَّةِ، وفاعِلُ العُرُوِّ هو الهِزَّةُ، وفاعِلُ الذِّكْرَى هو المُتَكَلِّمُ؛ لأنّ المعنى: لِذِكْرِي إيَّاكِ، فإضافةُ (**ذِكْرَاكِ**) من إضافةِ المصدرِ لِمَفْعولِه. قوله: (**فَفَاعِلُ القِيامِ والإِجلالِ المُتَكَلِّمِ**)، ومعنى المُشارَكَةِ في الفاعِلِ هو أنْ يقومَ الحَدَثَانِ بشَيْءٍ واحدٍ.

قوله: (**ويجوز فيه**) أي: في المفعول لأجله، المُسْتَوْفِي لِلشُّرُوطِ المذكورةِ، أمّا مَا فَقَدَ شرطًا منها فإنّه يَجِبُ فيه الجرُّ كما تَقَدَّمَ، قوله: (**في الأوَّلِ**) أي: المجَرَّدِ من (**ألْ**) والإضافةِ نحوُ قولِه:

٧٤- مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ (٢)

قوله: (**وبكثرةٍ في الثاني**) أي: المقرونِ بـ(**ألْ**)، ومِنَ القليلِ قَوْلُه:

= (**نضَت**) فعلٌ ناقصٌ على وزن (**فعَتْ**) بحذف اللام للتخلص من التقاء الساكنين، وهو بمعنى: خلعت، و(**الستر**) بمعنى غرفة النوم، و(**المتفضل**) ما بقي من الثوب الداخلي عند النوم، والشاهدُ جرُّ العلّةِ باللام لافتقاد عِلَّةِ الاتّحادِ في الزمان. ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٤)، والمقاصد النحوية (٣ / ١٠٥٤ -١٠٥٥)، والدرر اللوامع (١ / ٤٢١).

(١) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي خلافًا للمحشي، وهو من قصيدة طويلة له في الغزل، والشاهد جرُّ العلة لافتقاد علة الاتحادِ في الفاعلِ، وقد جاء الشطرُ الأولُ من البيت في شرح أشعار الهذليين (ص: ٩٥٧) عاريًا عن موضع الاستشهاد:

إذا ذُكِرَتْ يرتاح قلبي لِذكرها كما انتفض العصفورُ بلَّله القطْرُ

ينظر: المقاصد النحوية (٣ / ١٠٥٥ -١٠٥٦)، وخزانة الأدب (٣ / ٢٥٤ -٢٦٣)، والدرر اللوامع (١ / ٣٢٢).

(٢) البيت مِنَ الرجز مجهولُ القائلِ، ومعناه أنّ كلَّ من قصد المخاطبين جُبِر خاطرُه، وظفر بمقصوده، ومن نصره المخاطبون انتصر على أعدائه، والشاهد جر العلة المستوفية للشروط باللام، وهي مجردةٌ عن (ألْ) والإضافة. ينظر: المقاصد النحوية (٣ / ١٠٥٧ -١٠٥٨).

٧٥- لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ (١)

قوله: **(وَيَسْتَوِيَان)** أي: الجَرُّ والنَّصْبُ في الثالث، أي: المضاف، فمنَ النصب قولُه تعالى: ﴿ **يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ** ﴾(٢)، ومنَ الجَرِّ قولُه تعالى: ﴿ **وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ** ﴾(٣).

●●●

(١) البيت من مشطور الرجز مجهول القائل، ومعناه واضح، والشاهدُ وقوعُ المفعولِ لأجلِه مقرونًا بأل على خلافِ الأكثر. ينظر: المقاصد النحوية (٣ / ١٠٥٦ - ١٠٥٧)، والدرر اللوامع (١ / ٤٢٢).

(٢) (البقرة: ٢٦٥).

(٣) (البقرة: ٧٤).

بابُ المفعولِ فيه

ش: الرابعُ: المفعولُ فيه، وهو المُسَمَّى ظرفًا عندَ البصريِّين؛ لِوقوعِ الفعلِ فيه، وهو ما ضُمِّنَ معنَى (فِي) مِن اسمِ زمانٍ مطلَقًا، أي: سواءٌ كان مبهَمًا، أو مُختَصًّا بوصفٍ، أو بإضافةٍ، أو بلامِ التعريفِ، أو معدودًا، ونعني بالمُخْتَصِّ: ما يقع جوابًا لـ (مَتَى)، وبالمعدودِ ما يقع جوابًا لـ (كَمْ)، وبالمُبهَمِ ما لا يقَع جوابًا لِشيءٍ منهما، أوِ اسمِ مكانٍ مُبهَمٍ، وهو ما ليس له صورةٌ، ولا حدودٌ محصورةٌ، فالزمانُ نحو: (صُمْتُ يومًا)، أو (يومًا طويلاً)، أو (يَوْمَ الخَميسِ)، أوِ (اليومَ)، أو (أُسبُوعًا)، الأوَّلُ المُبهَمُ، والثاني الموصوفُ، والثالثُ المُضافُ، والرابعُ المقرونُ بـ (أل)، والخامسُ المعدودُ، والمكانُ المُبهَمُ نحو: (جلسْتُ خلفَ زيدٍ)، أو (فوقَه)، أو (تحتَه)، وما أشْبَهَ ذلك من أسماءِ الجهاتِ السِّتِّ، نحو: (أمامَ زيدٍ)، و(يمينَه)، و(شِمالَه)، وشِبْهُهَا في الشِّياعِ، كـ (ناحيةِ الدارِ)، و(جانبِها)، و(مكانِ الوقوفِ)، وأسماءِ المقاديرِ كـ (سِرتُ مِيلاً، وفرسخًا، وبريدًا)، وما صِيغَ مِنَ الفعلِ، واتَّحَدَتْ مادَّتُه، ومادَّةُ عامِلِه كـ (رميتُ مَرْمَى زيدٍ)، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾(١).

ح: قوله: **(الرابع: المفعولُ فيه)** تقديمُه على المفعولِ مَعَه؛ لقربِه مِنَ المفعولِ المُطْلَقِ بِكَوْنِه مُسْتَلْزِمًا له في الواقعِ؛ إذ لا يخلو الحدَثُ عن زمانٍ ومكانٍ، وبأنّ العاملَ يصِلُ إليه بنفْسِه لا بواسطة حرفٍ ملفوظٍ به بخلافِ المفعولِ مَعَهُ(٢).

قولُه: **(وهو المُسَمَّى ظرفًا عندَ البصْرِيِّينَ)** قال المُرَادِيُّ: ولا يَسُوغُ عندَ الكُوفِيِّيْنَ تَسْمِيَتُه ظرْفًا؛ لأنّ العربَ لم تُسَمِّه بذلك في موضعٍ مِنَ المواضعِ؛ ولأنّ الظَّرْفَ في اللغة الوِعَاءُ، وهو مُتَنَاهِي الأقطارِ كالجِرابِ والعِدْلِ، والذي يُسَمُّونَه ظرفًا مِنَ المكانِ

(١) (الجن: ٩).

(٢) ينظر: منهج السالك للأشموني (٢ / ٢١٧).

ليس كذلك، وسمَّاه الفرَّاءُ (مَحلًا)، والكسائيُّ وأصحابُه يُسمُّون الظروفَ (صفاتٍ)، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاحِ [(١)].

قوله: (وهو ما) أي: اسمٌ منصوبٌ باللَّفْظِ الدَّالِ على المعنى الواقعِ فيه، سواءٌ كان ذلك اللَّفْظُ فعْلاً أو شِبْهَهُ، مذكورًا أو محذوفًا، كان ذلك الحذفُ جائزًا أو واجبًا، ضُمِّنَ ذلك الاسمُ معنى (في) دونَ لفظِها، وإنّما اعتُبِرَ المعنى دونَ اللَّفْظِ؛ للإشارةِ إلى أنّه لا يُعْتَبَرُ في الظَّرْفِ صِحَّةُ التصريحِ بها؛ إذْ لا يَصِحُّ التصريحُ بها في الظروفِ التي لا تَتَصَرَّفُ كـ (عند) في قولك: (جلَسْتُ عندَ زيدٍ)؛ إذ لا يَصِحُّ أنْ يُقال (في عند)، فخرَجَ بقيد (ضُمِّنَ معنى في) نحوُ: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾[(٢)]، ونحوُ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[(٣)]، فإنّهما ليسا على معنى (في)، بل كلٌّ منهما مفعولٌ به، لكنّ ناصبَ (حيثُ) محذوفٌ[(٤)] تقديرُه: (يعلم)، وليس منصوبًا بـ (أَعْلَمُ)؛ لأنه أَفْعَلُ تفضيلٍ، وهو لا ينصِبُ المفعولَ به إجماعًا[(٥)]،

(١) شرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٧٦)، وينظر: التذييل والتكميل (٧ / ٢٥٦)، وحاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ٢٦٠ - ٢٦١)، والتصريح (٢ / ٥٠٣)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٥٧).

(٢) (النور: ٣٧).

(٣) (الأنعام: ١٢٤).

(٤) «فيه نظرٌ؛ لأنّ تصرُّفَ (حيث) نادرٌ لا يُحمَل عليه التنزيلُ؛ فلذا قال الدماميني: إنها ظرفٌ، والمعنى: يعلم الفضلَ والشرفَ الذي هو محلٌّ في الرسالةِ، ومحلُّ الرسالةِ نفسُ الرسل» تقريرات الإنبابي (ص: ١١١).

(٥) الحق أنْ لا إجماعَ في المسألة، إلا أنّ ما قرره المحشّي هو رأيُ الجمهور، قال المصنِّفُ: «...، في كتابِ (البديع): غَلِطَ مَن قال: إنّ اسمَ التفضيلِ لا يعمل في المفعولِ به؛ لورود السماعِ بذلك، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤]، وليس تمييزًا؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى، كما هو في (زيدٌ أحسَنُ وجهًا)، وقول العباس بن مرداس:

وأَضْرَبُ منّا بالسُّيوف القَوانِسَا

انتهى، وفي (الارتشاف) لأبي حيان: وقال محمدُ بنُ مسعودِ الغَزْنيُّ: أفعلُ التفضيلِ ينصِبُ المفعولَ به؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧] انتهى» التصريح (٢ / ٥١٠)، وينظر: ارتشاف الضرب (٥ / ٢٣٢٦).

وخرج ما تَضَمَّنَ لفظَها نحو: (**سِرْتُ في يومِ الجمعةِ**)، و(**جلَسْتُ في مكانِك**)، فلا يُسَمَّى شيءٌ من ذلك ظرفًا في الاصطلاحِ، وخرج بـ (**اسم الزمان والمكان**) نحوُ قوله تعالى: ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾[1]، إذا قُدِّرَ (**في**) لأنّ النكاحَ ليس بواحدٍ منهما، وزاد في (**التوضيح**) قيداً آخَرَ، وهو أنْ يكونَ تَضَمَّنَ معنى (**في**) مُطَّرِداً ليخرُجَ نحوُ: (**دَخَلْتُ الدَّارَ**)، و(**سَكَنْتُ البيتَ**)؛ لأنه لا يَطَّرِدُ تَعَدِّي الأفعالِ إلى (**الدار والبيت**)، على معنى (**في**)، لا تقول: (**صَلَّيْتُ الدَّارَ**)، ولا (**نِمْتُ البيتَ**)، فانتصابُهما إنّما هو على التَّوَسُّعِ بإسقاطِ الخافضِ، لا على الظَّرْفِيَّةِ، والأصلُ: (**في الدار**)[2]، لكنْ قال الدمامينيُّ: مذهبُ جماعةٍ - ومنهم سِ إمامُ الفنِّ - أنه ظرفٌ[3]، وعليه فهو مُسْتَثْنًى من قولِهم:

..........................، ولا يَقْبَلُه المَكَانُ إلا مُبْهَمًا[4]

لِكثرةِ الاستعمالِ[5].

---

(١) (النساء: ١٢٧).

(٢) في إعرابِ المنصوبِ بفعلِ (**دخل**) خلافٌ على ثلاثةِ أقوالٍ: **أحدها**: أنه منصوبٌ على الظرفِ تشبيهًا للمكانِ المختصِّ بغيرِ المختصِّ، وهو ما عليه سيبويه، والمحققون، والجمهورُ، **والثاني**: أنه منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، وهو ما عليه أبو علي الفارسي، **والثالث**: أنه مفعولٌ به حقيقةً، وفعلُ (**دخل**) مِمّا يتعدّى بنفسه حينًا وبواسطةِ حرفِ الجر حينا آخر، وهو ما عليه الأخفشُ والجرميُّ، والمبرد. ينظر: المقتضب ٤ / ٣٣٧ -٣٣٨)، والإيضاح للفارسي (ص: ١٧٠ - ١٧١)، والتذييل والتكميل (٧ / ٢٥٠-٢٥١)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٤٣٥ -١٤٣٦)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٧٦ -٤٧٧)، وأوضح المسالك (٢ / ٢٣١)، والتصريح (٢ / ٥٠٣)، وهمع الهوامع (٢ / ١١٢ -١١٣).

(٣) الكتاب (١ / ٣٥ -٣٦)، والتعليقة (١ / ٥٩ - ٦١).

(٤) هذا من بيت الألفية مع تصرُّفٍ يسيرٍ، ونصُّها:

وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاكَ، وما يَقْبَلُه المَكَانُ إلاّ مُبْهَمَا

خلاصة الألفية لابن مالك (ص: ٢٠).

(٥) يظهر أنّ ما نقله المحشي عن الدماميني من ضمن ما لم يُحقَّقْ مِن شرحه على التسهيل، وينظر ذلك في التذييل والتكميل (٧ / ٢٥٠ -٢٥١)، وهمع الهوامع (٢ / ١١٢ -١١٣).

قوله: (**سواءٌ كان مُبْهمًا أو مختصًّا**) قال المراديُّ في شرح التسهيل: المبهَمُ في الزمانِ: ما وقع على قَدْرٍ مِنَ الزمنِ غَيرِ مُعَيَّنٍ كـ(**وقت وحِين**)، والمختصُّ قسمان: معدودٌ، وغيرُه، فالمعدودُ: هو ما له قدْرٌ مِنَ الزمنِ مَعلومٌ نحو: (**يومين وشهر وسنة والمُحَرَّم**) وسائرِ أيَّامِ الشهورِ، ونحو: (**الصيف والشتاء**)، والمختصُّ غيرُ المعدودِ كأسماءِ الأيّام كـ(**السبت والأحد**)، وما أضافتْ إليه العرَبُ شهرًا مِنَ أعلامِ الشهورِ وهو (**رمضانُ**)، و(**ربيعُ الأوَّل**)، و(**ربيعُ الثاني**)، وما اختَصَّ بـ(**ألْ**)، أو الصفةِ، أو الإضافة (١).

قوله: (**ما لا يقع جوابًا بالشَّيْءِ منهما**)، أي: لـ(**كَمْ**)، ولـ(**متى**) كـ(**الحِين والزمان**) لا تقول في جواب مَن قال: (**كَمْ صُمْتَ**)؟ أو (**مَتَى صُمْتَ**)؟ (**حينًا**)، أو (**زَمَنًا**).

قوله: (**وهو ما ليس له صورةٌ...**) إلخ، وذلك كأسماءِ الجهات مثل: (**فوق وتحت**) وغيرِهما، فإنه لا حُدودَ محصورةٌ لِشَيْءٍ منها، ولا يدلُّ شيءٌ منها على صورةِ مُسَمَّاه، أي: على حقيقةِ المعنى الموضوعِ له، بحيث ينكشِفُ للسَّامعِ تلك الحقيقةُ إلا إذا ذُكرَ المضافُ إليه كـ(**فوق السماء**)، و(**تحت الأرض**) مثلاً فلا يُعْرَفُ شيءٌ مِن حقيقةِ تلك الجهاتِ بنفسِ اللَّفْظِ الدالِّ عليها، بل بما أُضيف إليه ذلك اللَّفْظُ، بخلافِ نحو: (**الدار والبيت والمسجد**)، فإنها تدلُّ على صورةِ مُسَمَّاها بنفْسِها، ولها حدودٌ محصورةٌ فانتِصابُها في نحوِ: (**سَكَنْتُ البيتَ**)، و(**نَزَلْتُ الدارَ**) ليس على الظرفِيَّةِ، بل على التَّوَسُّعِ بإسقاطِ الخافضِ، وقد تَقَدَّمَ أنها خارجةٌ أيضًا عن الظرفِ بالقيدِ الذي زاده ابنُ هشامٍ (٢).

---

(١) شرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٧٧).

(٢) أوضح المسالك (٢ / ٢٣١)، وينظر: التصريح (٢ / ٥٠٣).

فإنْ قلتَ لأَيِّ شَيْءٍ صلُحَ اسمُ الزَّمانِ للظَّرْفيَّةِ مبهَمًا ومختَصًّا، ولم يصلُحْ لها اسمُ المكانِ إلا مبهَمًا؟ فالجوابُ أنّ أصلَ العواملِ الفعلُ، ودلالةُ الفعلِ على الزمانِ لكَوْنِها تَضَمُّنِيَّةً أَقْوَى مِن دلالتِه على المكانِ لكَوْنِها الْتِزامِيَّةً؛ فلقُوَّةِ دلالةِ الفعلِ على الزمانِ تَعَدَّى لجَميعِ ما يدلُّ عليه مِن أسمائِه، ولِضَعْفِ دلالتِه عَلَى المَكَانِ لم يَتَعَدَّ إلى جميعِ أسمائه، بل إلى نوعٍ منها (١).

قوله: (**الأوَّلُ المُبْهَمُ**)، هذا سبقُ قَلَمٍ؛ لأنّ (**يومًا**) مِنَ المعدودِ لا المبهَمِ؛ ولذا يَقَعُ جوابًا لـ (**كَمْ**)، قال في (**اللبّ**): والمعدودُ مِنَ الزمانِ ما يصلُحُ جَوَابًا لـ (**كَمْ**)، قال السيِّدُ عبدُ الله (٢): نحو: (**اليوم والليلة**)، تقول في جوابِ مَن قال: (**كم صمتَ**)؟ (**يومًا**) (٣).

قوله: (**وما أشبَهَ ذلك**) اسمُ الإشارةِ راجعٌ لقولِه: (**خَلْف**)، وما عُطِفَ عليه، أي: والذي أشْبَهَ ما ذُكِرَ، وقولُه: (**مِن أسماء الجهات**) بيانٌ لـ (**ما**)، وحينئذٍ لا بدَّ مِن تقديرِ مضافٍ، أي: بقيَّةِ أسماءٍ؛ إذ قد ذُكِرَ منها (**خَلْف، وفَوْق، وتحت**)، ومثَّلَ لِمَا بقِيَ منها بقولِه: (**نحو أمام...**) إلخ، قال الناصرُ: والجِهَاتُ السِّتُّ أسماؤُها أكثَرُ مِن ستَّةٍ، وهي: (**الفَوْق، والتَّحْت، واليَمِين، والشِّمال، وذات اليمين**

---

(١) قال الإمامُ أبو حيان: «والسبَبُ في جوازِ تعدِّي الفعلِ إلى جميعِ ظروفِ الزمانِ قوَّةُ دلالتِه عليها، كما أنّ السببَ في تَعَدِّيه إلى جميعِ ضروبِ المصادرِ قُوَّةُ الدلالةِ عليها، مِن حيث يدل عليها مِن جهةِ المعنى واللفظ، فالفعلُ يدل على المصدرِ بلفظِه لِتَضَمُّنِه حروفَه، ويدل على الزمانِ بلفظِه مِن حيثُ إنّ الزمانَ إنما يتبيَّنُ مِن صيغةِ الفعلِ». التذييل والتكميل (٧ / ٢٥٩ - ٢٦٠).

(٢) لَمَّا أتحقَّقْ مِن مرادِ المؤلف بهذا العَلَم.

(٣) قد دافَع الدكتور فخرُ الدين قباوة - حفظه الله - عن المصنف بقوله: «...، والحقُّ أنّ (**اليوم**) في أصلِ الوضْعِ يعني الوقتَ والحِين بدونِ تعيينٍ، فهو مبهَمٌ في الوضعِ، ثمّ صار يُستعمَلُ مجازًا بمعنى النهارِ والليلِ، أو بمعنى النهارِ فقط، والظاهرُ أنّ المرادَ به هنا الصيامُ في زمانٍ، لا صيامُ نهارٍ واحدٍ؛ والدليلُ أنه جاء بعده: (**اعتكفتُ حينًا ومُدَّةً**)». ينظر هامش فرائد العقود العلوية بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة (٢ / ٦٥٩).

وذات الشمال والوراء والأمام)، وإنما سُمِّيَتْ **(الجهاتِ السِّتّ)** باعتبارِ الكائن في المكانِ فإنّ له ستَّ جهاتٍ (١).

قوله: **(وما صِيغَ)**، أي: اشْتُقَّ، وقولُه: **(مِنَ الفعلِ)**، أي: مِنْ مَصْدَرِ الفعلِ، أو أنه أراد الفعلَ بالمعنى اللُّغَوِيِّ، أي: الحدَثِ الذي هو المصدرُ (٢)، وإنّما أوَّلْناه بذلك؛ لِيكونَ كلامُه جاريًا على مُختارِ البصْرِيِّينَ أنّ الاشتقاقَ مِنَ المَصْدَرِ، قوله: **(واتَّحَدَتْ مادَّتُه ومادَّةُ عامِلِه)** هذا قيدٌ لا بدّ منه، أمّا إنِ اختلفتْ مادَّتُه ومادَّةُ عامِلِه نحو: **(قَعَدتُ مَجْلِسَ زيدٍ)** لم يجُزْ في القياسِ أنْ يُجْعَلَ **(مجلسَ)** ظرفًا، بل يجبُ فيه التصريحُ بـ **(في)**، ثم ظاهرُ صَنيعه أنّ ما صِيغَ مِنَ الفعلِ مختَصٌّ باسمِ المكَانِ، وكان حَقُّه أنْ يُنَبِّهَ على نظيرِه في اسمِ الزمانِ؛ إذْ **(قَعَدْتُ مَقْعَدَ زيدٍ)** يصِحُّ أنْ يُرَادَ به الزمانُ، أي: زمانَ قُعُودِه، كما يَصِحُّ أنْ يُرَادَ به المكانُ (٣).

واعلم أنّ المصنِّفَ مَثَّلَ لِلْمُبهَمِ بثلاثة أنواعٍ: أسماء الجهات، وأسماءِ المقاديرِ، وما صِيغَ مِنَ الفِعْلِ، أمّا الجِهَاتُ فظاهرٌ، وأمّا أسماءُ المقاديرِ ففيها خلافٌ، قيل: إنها مِنَ المُبْهَمِ، وقيل: شَبِيهَةٌ به لا منه (٤)، وأمّا ما صِيغَ مِنَ الفِعْلِ فقال المراديُّ: إنه مِنَ المختصِّ، لا مِنَ المُبْهَمِ (٥)، وقد يقال: إنه يُسْتَعْمَلُ مُبْهَمًا كـ **(قعَدْتُ مقعدًا)**، وغيرَ مُبْهَمٍ كـ **(قَعَدْتُ مَقْعَدَ زيدٍ)**.

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٠).

(٢) ينظر: التصريح (٢ / ٥١٥)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٠).

(٣) المصدر السابق (٢ / ٦٦١).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٨ / ٢٦ -٢٧)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٥٠٠)، وهمع الهوامع (٢ / ١١١)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦١ – ٦٦٢).

(٥) نصُّه في ذلك: «وأمّا ما صِيغَ من اسمِ الحدَثِ فالظاهرُ أنه مِنَ المختصِّ لا مِنَ المبهَمِ». شرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢ / ٣٢٦)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٢).

تتمة:

ذهب جماعةٌ - منهم أبو البقاء [1] وابنُ هشامٍ - إلى أنه ليس من ظَرْفِ المكانِ قولُه تعالى: ﴿**قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ**﴾[2]، فإنها ليستْ بمعنى (**في**)، بل (**وراءكم**) اسمُ فعلٍ، ومعناه: ارجعوا، وإنما جُمِعَ بينهما تأكيدًا، وإنما لم يكنْ ظرفًا؛ لأنّ الظرفَ إنما يُجَاء به لِتَقْييدِ العاملِ، وهو مُنْتَفٍ هنا، إذ لو قلت: (**ارجعْ وراءَك**)، وأردْتَ الظَّرْفيَّةَ كان بمنزلة: (**ارجعْ في الوراء**)، والرجوعُ لا يكونُ إلاّ في الوراء، فهذا الظرفُ مُسْتفادٌ مِنَ الفعلِ، والظَّرْفُ لا يكونُ كذلك [3]، وردَّه السَّمينُ [4] بجوازِ كَوْنِه ظرفًا، إذِ المعنى: ارجِعُوا في المَوْقِفِ الَّذي أَعْطَيْنَا فيه نورًا، والتَمِسُوا نورًا معَ مَن يَقْتَبِسُ، أو إلى الدُّنيا فالْتَمِسُوا نورًا بتَحصيلِ سبَبِه، وهو الإيمانُ، وعلى هذا يكون الظرفُ ليس مستفادًا مِنَ الفعلِ [5].

●●●

(١) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين محب الدين العكبري البغدادي الحنبلي الضرير، ومن مؤلفاته التبيان في إعراب القرآن وإعراب الحديث النبوي، وإعراب القراءات الشواذ، وشرح الإيضاح والتكملة والمتبع في شرح اللمع، والتبيين في مسائل الخلاف بين النحويين، واللباب في علل البناء والإعراب، وُلد في سنة ٥٣٨ هـ، وتوفي في ربيع الآخر سنة ٦١٦ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢ / ٣٨ - ٤٠)، وشذرات الذهب (٧ / ١٢١ - ١٢٣)، ومعجم المؤلفين (٢ / ٢٣٧).

(٢) (الحديد: ١٣).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (٢ / ٧٤٠)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٢٢١ - ٢٢٢).

(٤) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، بن محمد المعروف بالسمين الحلبي، ومن مؤلفاته تفسير القرآن، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وشرح التسهيل، وشرح الشاطبية المسمى بالعقد النضيد في شرح القصيد، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٧٥٦ هـ. ينظر: بغية الوعاة (١ / ٤٠٢)، وشذرات الذهب (٨ / ٣٠٧)، ومعجم المؤلفين (١ / ٣٢٩).

(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠ / ٢٤٤).

بابُ المفعولِ مَعَه

ش: الخامس: المفعولُ معه، وهو الاسمُ الفَضْلَةُ الواقعُ بعْدَ واوِ المُصَاحَبَةِ المسبوقةِ بفعلٍ، نحو: (جاء الأميرُ والجيشَ)، أو باسمٍ فيه معنى الفعلِ وحروفُه، نحو: (أنا سائرٌ والنِّيلَ)، فخرج بقيدِ (الاسم) الفعلُ، نحو: (لا تأكُلِ السَّمَكَ، وتَشْرَبَ اللَّبَنَ) بالنصب، وبـ(الفضلة) نحوُ: (اشْتَرَكَ زيدٌ وعَمْرٌو)، وبـ(الواقع) بَعْدَ واوِ المُصاحَبةِ الواقعُ بعدَ (معَ)، نحو: (جِئتُ مَعَ زيدٍ)، وبـ(المسبوقة بفعلٍ) نحوُ: (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه)، وبـ(اسمٍ فيه معنى الفعلِ وحروفُه) نحوُ: (هذا لَكَ وأباك) بالمُوَحَّدةِ، فلا يُتكَلَّمُ به خلافًا لأبي عليٍّ الفارسيِّ.

ح: قوله: (**الخامس: المَفْعُولُ معه**) معنى كَوْنِه مفعولاً مَعَهُ أنه صاحَبَ الفاعِلَ عندَ الفعلِ، أعَمُّ مِن أنْ يثبُتَ له الفعلُ أيضًا، وحينئذٍ يحسُنُ العطفُ، كـ(**جاء الأميرُ والجيشُ**)، أو يثبتَ الفعلُ للفاعلِ فقط نحو: (**استوَى الماءُ والخَشَبَةَ**)، فإِنَّ الاستواءَ للماءِ فقط؛ إذ هو الذي كان منخفضًا ثم ارتَفَعَ واستَوَى، والخشبةُ ما زالتْ بحالِها، فالمرادُ بالاستواءِ هنا الارتفاعُ على حدِّ: ﴿**وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ**﴾(١)، وليس المرادُ به التَّسَاوِي الذي لا يكون إلا بينَ اثنَين، وإلاَّ تَعَيَّنَ رفعُ (**الخشبة**)، على حدِّ: (**تَشَارَكَ زيدٌ وعمرٌو**)، قاله شيخُنا.

ثم الأصَحُّ أنّ المفعولَ معه قياسيٌّ، وقيل: سماعِيٌّ؛ ولذلك أُخِّرَ عن المَفاعيلِ(٢)، وادَّعَى بعضُهم عَدَمَ وقوعِه في القرآنِ يقينًا، وردَّه السيوطيُّ بأنه قد

---

(١) (هود: ٤٤).

(٢) قال أبو حيان: «... باب المفعولِ معه بابٌ ضيِّقٌ، وأكثَرُ النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن يُقْدَمَ على إجازةِ شيءٍ من مَسائلِه إلا بسماعٍ منَ العرب». التذييل والتكميل (٨ / ١٥٠)، وينظر: همع الهوامع (٢ / ١٧٥ -١٧٦)، ١٨٣)، والبهجة المرضية (١ / ٥٥١)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٤).

وقع في عِدَّةِ آياتٍ (١)، منها قولُه تعالى: ﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾(٢)، وأُجِيبَ بأنّ مرادَ هذا البعضِ باليقينِ ما ينتفِي معه احتمالُ غيرِ المَفْعُوليَّةِ (٣).

قوله: (**الواقعُ بعد واوِ المُصَاحَبَةِ**) أي: الواوُ المُفيدةُ مُصَاحَبَةَ ما بَعْدَها لما قبلَها في الحكمِ في وقتٍ واحدٍ، قوله: (**المسبوقة بفعل**)، ولو تقديراً نحو: (**كيف أنت وزيداً**)، أو (**كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ**)؛ إذِ المعنى: كيف تَصْنَعُ أنت وزيداً(٤).

قوله: (**أنا سائرٌ والنِّيلَ**) ومثْلُه: (**أنا سائرٌ والطريقَ**)، والناصبُ لهذا المفعولِ ذلك الفعلُ أو الاسمُ الذي فيه معنى الفعلِ، لكن بواسطةِ الواوِ؛ لأنه قاصرٌ لا الواوُ(٥).

قوله: (**فخرج بقيدِ الاسمِ...**) إلخ جَعَلَ (**الاسمَ**) قَيْداً؛ نظراً لِلْمَعْنَى، وإلاّ فهو في التعريفِ جنسٌ (٦)، قوله: (**نحو: جِئْتُ مَعَ زيدٍ**)، ومثلُه: (**ضَرَبْتُ زيداً**

---

(١) نقله عنه علي الحلبيُّ في فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٤).

(٢) (يونس: ٧١).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٤).

(٤) معنى هذا أنّ الضمير المنفصل المذكور بعد (**كيف**) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، تقديرُه: (**كيف تصنعُ وزيداً**)، و(**كيف تصنع وقصعة من ثريدٍ**)، فلمّا حُذف الفعلُ برز الضميرُ المستترُ فيه منفصلاً.

(٥) حاصل الخلافِ في ناصب المفعول معه على خمسة أقوال: **أحدها**: أنه منصوبٌ بما تقدَّمَه من فعلٍ لازمٍ أو شبهِه، وهو مذهب الجمهورِ. **والثاني**: أنه منصوبٌ على الظرفيَّةِ، وهو ما عليه الأخفش وجماعةٌ مِنَ الكوفيين، **والثالث**: أنه منصوبٌ بالخلاف، وهو ما عليه جمهورُ الكوفيين، **والرابع**: أنه منصوبٌ بالواو نفْسِها، وهو ما عليه عبد القاهر الجرجانيُّ، **والخامس**: أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: (**لابَسْتُ**)، وهو ما عليه الزجاج. التذييل والتكميل (٨ / ١٠١ – ١٠٧)، وشرح ألفية ابن مالك (١ / ٣٢٩ – ٣٣٠)، والتصريح (٢ / ٥٢٨ – ٥٣٠)، وهمع الهوامع (٢ / ١٧٦ – ١٧٨).

(٦) معنى هذا أنّ الجنسَ لا يُذكَرُ في التعريفِ لإخراجِ شيءٍ، وإنما يُذكَرُ لإدخالِ كلِّ ما يشتركُ هو والمعرَّفُ في مفهومٍ ذهنيٍ واحدٍ، وأمّا القيدُ فإنه الذي يُذكَرُ للإخرج، ولمّا كان غيرُ أفراد الجنس لا يدخل فيه اعتُبر عدَمُ دخوله خروجاً، واعتُبر الجنسُ مُخرجاً على المجاز، والإخراجُ بالجنسِ ضمنيٌّ بخلافِ الإخراجِ بالقيدِ، ويُفرَّق بينهما بحرف التعديَة، ففي الإخراج بالقيدِ يُعَدَّى فعلُ (**خرج**)، أو (**أخرج**) بالباء، فيقال: (**قيدٌ يخرج به**)، أو (**قيدٌ أخرج به**)، ونحو ذلك، وفي الإخراج الضمنيِّ بالجنس يُعدَّى بعن، أو باللام، فيقال: (**جنسٌ يخرج عنه**)، أو (**جنسٌ مخرجٌ لكذا**)، وفي =

وعَمْرًا)، فإنّ الواو وإنْ دَلَّتْ على مُشارَكَةِ عمرو لزيدٍ في المَضْرُوبيَّةِ، لكنْ لا يَلْزَمُها الدلالةُ على مُصَاحَبَته له في الضربِ في وقتٍ واحدٍ.

قوله: (وضَيْعَتُه) بالرفعِ عطفًا على (كلّ)، والضميرُ راجعٌ إلى المضاف الذي هو (كلّ)، أي: كُلُّ رجلٍ مَعَ ضَيْعَة كلّ رَجُلٍ مُقْتَرنان، وهو مِن مُقَابَلَةِ الجَمْعِ بالجمعِ على طريقةِ: (رَكِبَ القَوْمُ دوَابَّهم) (١)، فإنه ليس المرادُ أنّ كلَّ إنسانٍ رَكِبَ دَوَابَّ الجميعِ، بل كلُّ واحدٍ مِنَ القومِ رَكِبَ دَابَّةَ نفْسِه، و(الضَّيْعَة) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية في اللغة العَقَارُ الذي هو الأرضُ والنخل والمَتَاعُ (٢)، وهي هنا عبارةٌ عن الصَّنْعَة، أي الحِرْفَة التي يكتسِبُ بها الإنسانُ (٣)؛ سُمِّيَتْ بذلك لأنّ صاحبَها يضيعُ مَعَاشُه بتركِها.

قوله: (وباسمٍ فيه معنى الفعلِ...) إلخ يتبادَرُ من كلامه أنّ كُلًّا من قوله: (مسبوقة بفعلٍ)، وقوله: (أو باسمٍ فيه معنى الفعلِ) قيدٌ مستقلٌ وليس كذلك، بل القيدُ أحَدُ الأمرَينِ، إمّا الفعْلُ، وإمّا اسمٌ فيه معناه وحروفُه، وعلى كلٍّ خرج: (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه)، و(هذا لك وأباك)، فلو قال: وبالمسبوقةِ بفعلٍ أو باسمٍ فيه معنى الفعلِ وحروفُه خرج: (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه)، و(هذا لك وأباك) لكان أسلَمَ وأوضَحَ.

قوله: (هذا لك وأباك بالموحدة) فليس (أباك) مفعولاً معه؛ لأنه وإنْ تَقَدَّمَ عليه اسمٌ فيه معنى الفعلِ، وهو اسمُ الإشارة لأنه بمعنى: أشير، لكنْ ليس فيه حروفُ

= ذلك قال ابن هشام: «...، وتامَّلْ لُطفَ قولنا: (يَخْرُجُ عنه)؛ لأنّ الأجناسَ لا تُذكَرُ لأنْ يُحترَزَ بها، إذ ليس قبلها شيءٌ غيرُ المحدود، ولكن إذا ذُكِر جنسُه بعَينه آذَن بأنَّ المحدودَ خارجٌ عن ماهيَّة ما عدا ذلك الجنسَ قطعًا، فهذا مُرادُ الناسِ من حيث يقع قولهم في الجنسِ: (إنه مُخرجٌ لكذا)، لكنّ أكثرَ الناسِ لا يعلمون» شرح اللمحة البدرية (ص: ٤٣).

(١) فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٥ -٦٦٦).

(٢) (ض ي ع) تهذيب اللغة (٣ / ٧١ - ٧٢)، والصحاح (٣ / ١٢٥٢).

(٣) (ض ي ع) تهذيب اللغة (٣ / ٧١ - ٧٢)، والمحكم (٢ / ٢١٧).

ذلك الفعلِ، هكذا قرَّرَ الحَلَبيُّ (١)، قال شيخُنا: ولا يخفَى أنّ المُصَاحَبَةَ إنما هي فيما سبق الواوَ، ولو كان المرادُ به هنا (أُشِيرُ) كان المعنى: أُشيرُ لهذا معَ أبيك، بأنْ يكونَ جالسًا معه، أو مَعَ كَوْنِه أباك، بأنْ كان هو أبوك (٢)، وكلاهما بعيدٌ، فالأحسَنُ أنّ المراد بما فيه معنى الفعلِ دون حروفِه هنا الظرفُ، أعني: لك، فإنهم عَدُّوهُ مِمَّا تَضَمَّنَ معنى الفعلِ، وهو الاستقرارُ دونَ حروفِه، فالمعنى: هذا الشَّيْءُ استَقَرَّ لك مَعَ أبيك اهـ بتغيير ما، قوله: (فَلاَ يُتَكَلَّمُ به) أي: بهذا المثالِ، أي: لا يُتَكَلَّمُ به منصوبًا، بل يقال: (هذا لَكَ وأَبِيك)، مجرورًا باللام معطوفًا على الكاف في: (لك) (٣).

قوله: (خلافًا لأبي على الفارسي) حيث أجاز النصبَ في (أباك)، على أنه مفعولٌ معه ذَهَابًا منه إلى الاكتِفاءِ بمعنى الفعلِ، وقياسًا على قولهم: (ما لك وزيدًا)، حيث أوجَبُوا فيه النصبَ على المفعولِ معه بتقديرِ فعلٍ، والتقدير: (ما كان لك وزيدًا)، وأُجيبَ بوضوحِ الفَرْقِ بينهما، وهو قُوَّةُ الداعي إلى تقديرِ الفعل في الثاني، وقد تَقَدَّم (ما) الاستِفهاميَّةُ، وتَأَخَّرَ المجرورُ، وهما بالأفعالِ أَوْلَى بخلافِ الأَوَّلِ، وهو (هذا لك وأباك)، فإنه ليس فيه إلا الثاني وهو تَأَخُّرُ الجارِّ والمجرورِ (٤).

●●●

---

(١) فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٦).

(٢) هكذا جاء في النسخ، ويظهر أن الأقرب أن يكون بالألف، أي: (بأن كان هو أباك)، ويجوز (أبوك) بالواو على أنَّ (كان) شانيةٌ، والجملةُ المكوَّنةُ من مبتدأ وخبرٍ في محل نصبِ خبرٌ لها.

(٣) حتى الجَرُّ لا يُتَكَلَّمُ به على مذهب جمهورِ البصريين في منع العطف على الضمير المجرور دونَ إعادةِ عاملِ الجر، والأقرَبُ أن يُرفَع، فيقال: (هذا لك وأبوك)، فيكون (أبوك) معطوفًا على المبتدأ، أو مبتدأ محذوفَ الخبرِ، والتقدير: (هذا لك، وأبوك كذلك).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٢ / ٢٤٨)، والتذييل والتكميل (٨ / ١٤٣)، والتصريح (٢ / ٥٢٥ - ٥٢٦)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٦).

بابُ خبرِ كان وأخواتها، وبابُ اسمِ إنّ وأخواتِها

ش : السادسُ : خبَرُ (كان) ، وخبَرُ أخواتِها ، نحو : (كان زيدٌ قائمًا) ، السابع : اسمُ (إنَّ) ، واسمُ أخواتِها ، نحو : (إنّ زيداً قائمٌ) ، وتَقَدَّمَا في المرفوعاتِ [1] ، فلا حاجةَ إلى إعادةِ ذلك .

●●●

---

(١) ينظر : (ص : ٤٤٦-٤٦٩) .

بابُ الحالِ

تعريف الحالِ، وأنواع صاحبه:

ش: الثـامنُ: الحالُ، وهو الوصفُ الفَضْلةُ، المُبَيِّنُ لِهيئةِ صاحبِه، فاعلاً كان صاحبُه، نحو: (جاء زيدٌ راكبًا)، فـ(راكبا) حالٌ مِن (زيد)، أو مفعولاً، نحو: (رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا)، فـ(مُسْرَجًا) حالٌ مِن (الفرَس)، أو مجرورًا بالحرفِ، نحو: (مَرَرْتُ بهندٍ جالسةً)، فـ(جالِسةً) حالٌ مِن (هندٍ)، أو مجرورًا بالمُضافِ، بشرطِ أن يكونَ المضافُ بعضَ المُضافِ إليه، نحو: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾(١)، فإنّ اللَّحْمَ بعضُ الأَخِ، أو كبعضِه في الاستغناءِ عنه بحذفِ المُضافِ وإقامةِ المُضافِ إليه مُقامَه، نحو: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾(٢)، فإنه يَصِحُّ في الكَلامِ: (أنِ اتَّبِعْ إبراهيمَ حنيفًا)، أو عاملاً في الحالِ، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾(٣)، فإنّ (مَرْجِع) عاملٌ في الحالِ النصْبَ.

ح: قوله: **(الثامنُ: الحالُ)** ألِفُها مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ، فأصلُها: **(حَوَلٌ)**، تَحَرَّكَت الواوُ، وانفَتَح ما قبلَها، قُلِبَتْ ألِفًا: والدليلُ على أنّ الألفَ منقلبةٌ عن واوٍ جمعُها على: **(أحوال)**، وتصغيرُها على: **(حُوَيْلَةٌ)**، والجمعُ والتصغيرُ يَرُدَّانِ الأشياءَ إلى أُصولِها، ثم الأَفْصَحُ تأنيثُ وصفِها، فيقال: **(حالٌ حَسَنَةٌ)**، كما يُذَكَّرُ، فيُقال: **(حالٌ حَسَنٌ)**، وقد يُؤَنَّثُ لفظُها (٤)، كقوله:

---

(١) (الحجرات: ١٢).

(٢) (النحل: ١٢٣).

(٣) (يونس: ٤).

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١ / ٢٨٤)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ٣٣٧)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٩).

٧٦- عَلَى حَالَةٍ لَوْ أنَّ في القَوْمِ حَاتمًا [١]

وهي نوعانِ: مُؤَسِّسَةٌ، ومُؤَكِّدَةٌ، والمُعَرَّفُ بالتعريفِ الذي ذكره المصنِّفُ هو الأوَّلُ، وأمّا المُؤَكِّدَةُ نحو: (**زيدٌ أبوك عطوفًا**) فقد عرَّفَها الرَّضِيُّ بأنها: اسمٌ غيرُ حدَثٍ يجيءُ مُقَرِّرًا لمضمونِ جملةٍ، قال: فقولنا: (**غيرُ حدَثٍ**) احترازٌ عن المنصوبِ في (**رجَعَ رجوعًا**) [٢].

قوله: (**الوصف**) بمعنى الصِّفَةِ، وهو ما دلَّ عَلَى ذاتٍ مُبْهَمَةٍ باعتبارِ أمرٍ مُعَيَّنٍ، وليس المُرادُ الوصفَ بالمعنى المَصْدَرِيِّ، وهو إطلاقُ الصِّفَةِ على الموصوفِ؛ لأنه قد وَصَفَه بـ (**فضلة**)، والذي يكون فضلةً هو نفسُ الصِّفَةِ كـ (**راكبًا**) من (**جاء زيدٌ راكبًا**)، والمرادُ الوصفُ ولو تأويلاً لتدخلَ الجملةُ الواقعةُ حالاً نحو: (**جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ**)؛ لأنه في معنى: (**جاء زيدٌ مُقَارِنًا لطلوعِ الشمسِ**)، ومثلُه ما إذا وقع الجارُّ والمجرورُ، أو الظرفُ حالاً كـ (**رأيْتُ الهلالَ في السماء أو بينَ السَّحَاب**)، فالحالُ في الحقيقةِ هو المُتَعَلَّقُ، وهو (**كائنًا**) مَثَلاً، ولا يخفى أنه وصفٌ حقيقةً لا تأويلاً، فلا حاجةَ إلى إدخالِه في التأويلِ، نَعَمْ يَدْخُلُ فيه نحوُ: (**ثُبَاتٍ**) في قوله تعالى: ﴿**فَانفِرُوا ثُبَاتٍ**﴾[٣]، فإنه بمعنى: مُتَفَرِّقِين، نَعَمْ لا يشمَلُ التعريفُ الحالَ المُوَطِّئَةَ؛ لأنها جامدةٌ، والوصفُ مُشْتَقٌّ، وأجاب بعضُهم بأنّ الحالَ في الحقيقةِ وصفُها لا هي [٤].

---

(١) هذا صدرُ بيتٍ منَ الطويلِ للفرزدق، وهو متعدد الروايات، وهو في ديوان الشاعر:

عَلَى ساعةٍ لَوْ كانَ في القومِ حاتمٌ ... عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ به نفسُ حاتِمِ

ولا شاهد فيه على ذلك، وجاء في روايةٍ أخرى:

على حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتِمًا ... على جودِهِ لَضَنّ بالماءِ حاتِمِ

وفيه على هذه الرواية شاهدان: **أحدهما**: (**على حالة**) من حيث دخول تاء التأنيث على لفظ (**الحال**)، **والآخر**: الإبدالُ منَ الضميرِ حيث إنّ (**حاتم**) بدل من الضمير المجرور في (**جوده**).

ينظر: ديوان الفرزدق (٢ / ٥٤٠)، والكامل في اللغة والأدب (١ / ٣٠٠)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢٧٠)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٦٧٠ - ١٦٧١).

(٢) شرح الكافية للرضي (١ / ٦٣٦ - ٦٣٧).

(٣) (النساء: ٧١).

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٩).

قوله: (**الفضلة**) المرادُ بها ما ليس جزءاً منَ الكلامِ، أي: ما ليس رُكْنًا في الإسناد، لا ما يَسْتَغْنِي عنه الكلامُ، فإنّ كثيراً منَ الأحوال، يَتَوَقَّفُ عليه صحّةُ المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا**﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ**﴾(٢)، وقوله: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ**﴾(٣)، ونحوُ ذلك، وخرج بقيدِ (**الفضلة**) الخبرُ، نحو: (**ضاحك**) في قولك: (**زيدٌ ضاحكٌ**)، فإنه وصفٌ لكنه ليس بفضلةٍ.

قوله: (**المُبَيِّنُ لِهَيْئَةِ صَاحِبِه**) المرادُ بالهيئة: الصِّفَةُ لا الصُّورةُ المحسوسةُ المُشَاهَدَةُ، وإلاّ لخَرَجَ نحوُ: (**تَكَلَّمَ صادقًا**)، و(**ماتَ مُسْلِمًا**) (٤)، فإنّ الصدقَ والإسلامَ مُبَيِّنان لصفةِ التَّكَلُّمِ والمَوْتِ، وهما الصدقُ والإسلامُ، وليسا بمحسوسَيْنِ مُشَاهَدَيْنِ، بل هما أمران مَعْنَوِيَّانِ، وخرج بهذا القيدِ التمييزُ فإنه مُبَيِّنٌ للذَّاتِ، والنعتُ في مثلِ: (**جاءني رجلٌ راكبٌ**)، فإنه ذُكِرَ لتَخْصِيصِ المنعوتِ، وإنما وقع بيانُ الهيئة به ضمْنًا لا قصداً (٥)، فمن ثَمَّ زاد الحَلَبِيُّ قيدَ (**القصد**) في التعريفِ، فقال: (**المُبَيِّنُ لِهَيْئَةِ صَاحِبِه قصْداً**) (٦).

---

(١) (الإسراء: ٣٧).

(٢) (النساء: ٤٣).

(٣) (الدخان: ٣٨).

(٤) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٦٩).

(٥) قال الإمامُ ابنُ هشام: «لِيُنْتَبَهْ للفَرْقِ بينَ الحالِ والصِّفَةِ، فقَلَّ مَن يعرفُ ذلك، فأقول: الحالُ مُقَيِّدَةٌ للعامِلِ، والصِّفَةُ مُقَيِّدَةٌ للذّاتِ، فإذا قلتَ: (**جاءني كلُّ رجُلٍ قائمٍ**)، فعمومُ (**كلّ رجلٍ**) باقٍ بالنِّسْبةِ إلى كلِّ قائمٍ، وإذا قلتَ: (**جاءني كلُّ رجُلٍ قائمًا**)، فعمومُ (**كلّ رجُلٍ**) باقٍ في جميعِ الأشخاصِ، والحالُ مُقَيِّدَةٌ لمجيءِ الجميعِ، فالمعنى - كما ترى - مُتَغايِرٌ، والحالُ لا تُقَيِّدُ صاحبَها، وتُزيلُ عُمومَه، وإنما تُقَيِّد عامِلَها، وتُزِيلُ إطلاقَه بالنسبة إلى الهيئاتِ، وسُئِلْتُ مرَّةً عن قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٧) قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ [الزمر: ٢٧ - ٢٨]، قيل: لِمَ لا جعل النُّحاةُ (**قُرآنًا**) حالاً من قوله: (**كلّ مَثَلٍ**)؛ لقُربه دون (**القرآن**)؟ فقلتُ: يَفسُدُ المعنى؛ لأنه يَقتضي أنّ كلَّ مَثَلٍ قرآنٌ عربيٌّ، وأنه ضُربَ، وذلك لا يستقيمُ، فقيل لي: هو بمنزلة (**كلّ مثلٍ هو قرآنٌ عربيٌّ**)، فَفَرَّقْتُ بينَ الحالِ والصِّفَةِ بما ذكرْتُ». حاشية ابن هشام الصغرى على الألفيّة (ص: ٢٨٤)، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١ / ٢٨٤).(٦).

(٦) فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٧٠)، وينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٦٣٢).

قوله: (**فاعلاً كان صاحِبُه**) (**فاعلاً**) خبرُ (**كان**) مُقدَّمٌ عليها، و(**صاحِبُه**) اسمُها، وضميرُه يعودُ على (**الوصف**)، وهذا تعميمٌ في صاحِبِ الوصف، والمرادُ الفاعلُ لفظًا كما مَثَّلَ، أو معنًى نحو: (**زيد**) مِن قولِك: (**زيد في الدار قائمًا**)، فإنَّ (**قائمًا**) حالٌ مِنَ الفاعلِ معنًى، وهو الضميرُ الذي انتَقَل مِن العامِلِ المحذوفِ إلى الظَّرْفِ (١)، وقيل: إنه حالٌ مِن (**زيد**)، وإنْ كان مبتدأً صورةً، فهو فاعلٌ معنًى؛ لأنّ المعنى: استَقَرَّ زيدٌ في الدَّارِ (٢).

قوله: (**أو مفعولاً**) أي: أو هما معًا، كما سيأتي في كلامه فـ(**أو**) مانعةٌ خُلُوٍّ تجوّز الجَمْع، وشمِلَ كلامُه المفعولَ اللَّفْظِيَّ كما مَثَّلَ، والمَعْنَوِيَّ نحو: (**هذا زيدٌ قائمًا**)، فإنّ (**قائمًا**) حالٌ مِنَ المفعولِ معنًى، وهو (**زيدٌ**)؛ لأنَّ المعنى: أُشِيرُ إلى زيدٍ قائمًا، فـ(**زيد**) مفعولُ: (**أُشِيرُ**)، والفِعلُ ليس بمُقَدَّرٍ في الكلامِ؛ لأنّ (**زيد**) خبرُ المبتدأ، لكنّه مفهومٌ منه.

قوله: ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا**﴾(٣)، قال الزَّمَخْشَرِيُّ في كَشَّافه: وفيه مُبَالَغَاتٌ شتَّى، منها الاستفهامُ الإنكاريُّ (٤)، ومنها جَعْلُ ما هو في الغايةِ مِنَ الكَرَاهَةِ موصولاً بالمَحَبَّةِ، ومنها إسنادُ الفعلِ إلى (**أحدكم**) إشعارًا بأنّ أحدًا مِنَ الأَحَدِينَ لا يُحِبُّ ذلك، ومنها: أنّه لم يُقْتَصَرْ على تمثيلِ الاغتِيابِ بأكلِ لحمِ الإنسان حتى جُعِلَ الإنسانُ أخًا، ومنها أنّه لم يُقْتَصَرْ على أكلِ لحمِ الأخِ حتّى جُعِلَ ميتًا، وعن قتادةَ: كمَا

---

(١) «فيه أنّ الضمير فاعلٌ لفظا لا معنًى، وأنّ هذا التعليلَ غيرُ مناسبٍ لقوله: (**أو معنى، نحو: زيد**) فالمناسبُ أن يقول: فإنّ (**قائما**) حالٌ مِن (**زيد**)، وهو وإن كان مبتدأً صورةً هو فاعلٌ معنًى، وقيل: إنه حالٌ مِنَ الفاعل لفظا، وهو الضمير الذي انتقل مِنَ العاملِ المحذوفِ إلى الظرف». تقريرات الإنبابي (ص: ١١٤).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٧٠).

(٣) (الحجرات: ١٢).

(٤) في المطبوع من الكشاف (٥ / ٨٤)، وحاشية الطيبي (١٤ / ٥٠٢): «...، ومنها الاستفهامُ الذي معناه التقريرُ»، وما نقله المحشي هو الأقرب إلى الصوابِ؛ لأنّ معنى التقرير لا يصح في معنى الآية، ولو دخلت الهمزةُ في الآية على أداةِ نفيٍ كقوله: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**﴾ [الشرح: ١] لَصَحَّ ذلك.

تَكْرَهُ إِنْ وَجَدْتَ جِيفَةً مُدَوَّدَةً أَنْ تأكُلَ منها كذلك، فاكْرَهْ لحمَ أَخيك وهو حَيٌّ وانتَصَبَ (ميتًا) على الحالِ مِنَ اللحمِ، ويجوز أَنْ يَنْتَصِبَ مِنَ الأخِ (١).

قوله: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾(٢)، قال التفتازانيُّ في حاشيةِ الكَشَّافِ: (حنيفًا) حالٌ مِنَ المضافِ إليه للإطبَاقِ على جوازِ ذلك إذا كان المضافُ جُزْءًا مِنَ المضافِ إليه، أو بمنزلةِ الجُزْءِ بحيث يَصِحُّ قيامُه مقامَه، مثل: (اتَّبَعُوا إبراهيمَ)، إذا اتَّبَعُوا مِلَّتَه، و(رأيتَ هندًا) إذا رأيتَ وجهَها، بخلافِ: (رأيتُ غلامَ هندٍ قائمةً)، واختلفوا في عاملِ مثلِ هذا الحالِ، فقيل: معنى الإضافةِ لِمَا فيها مِن معنى الحالِ المُشْعِرِ به حرفُ الجَرِّ(٣)، كأنه قيل: (مِلَّةً نُسِبَتْ لإبراهيمَ حنيفًا)، والصحيح أنّ عامِلَها عاملُ المضافِ إليه(٤) لِمَا بينهما مِنَ الاتِّحادِ بالوجهِ المذكورِ، وأمّا مثلُ: (أعجبني ضربُ زيدٍ راكبًا) فلا كلامَ في جوازِه، وكونِ عامِلِه هو المضافَ نفسَه، وهو ظاهرٌ اهـ(٥).

ومِمّا يُؤَيِّد القولَ بأنّ العامِلَ هو المضافُ ما قاله بعضُ المُحَقِّقِين أنه يلزَمُ على القولِ بأنّ العامِلَ هو الإضافةُ جوازُ الحالِ مِن كلِّ مضافٍ إليه وليس كذلك، وقال

---

(١) ينظر: الكشاف (٥ / ٨٤).

وقال الإنبابي (ص: ١١٤): «قوله: (ويجوز أن ينتصب عن الحق) ظاهرُه أن هذا مرجوحٌ، والراجحُ الأوّلُ، وليس كذلك؛ لأنّ المتصف بالموتِ الشخصُ لا جزؤُه».

(٢) (النحل: ١٢٣).

(٣) «قوله: (لما فيها من معنى الحال) أي: لما في الإضافة اللفظيَّة من معنًى هو الحالُ، أي: الوصفُ، وذلك الوصفُ هو الحدَثُ، أعني الانتسابَ، ولو قال: لما فيها من معنى الفعلِ لكان أوضحَ». تقريرات الإنبابي (ص: ١١٤).

(٤) «قوله: (والصحيحُ أنّ عاملَها عاملُ المضاف إليه) وهو (ملّة)، و(لحمَ)؛ لأنّ المضافَ إليه هو الأخ وإبراهيم، وفيه أنّ هذا خلافُ الصحيحِ، والصحيحُ أنّ عامِلَها عاملُ المُضافِ، وهو (اتَّبِع)، و(يأكل) كما أفاده المحشي فيما ياتي، ولا عبرةَ بإقرارِه لكلام التفتازاني هنا، حيث قال: (ومِمّا يؤيد القول...) إلخ، نعم إن كان كلام التفتازاني مبنيا على أن الأوّل يُسمَّى مضافا إليه كان موافقًا للصحيح». تقريرات الإنبابي (ص: ١١٤).

(٥) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٧٢ - ٦٧٣).

السِّمينُ: القولُ بأنّ العاملَ معنى الإضافةِ ليس بشيءٍ؛ لأنّ معنى الإضافةِ لا يَصْلُحُ أنْ يكونَ عاملاً ألبتَّةَ (١).

قوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾(٢) (**المَرْجِعُ**) بكسرِ الجيمِ مصدرٌ ميميٌّ بمعنى: الرجوع، والقياسُ فتحُ الجيمِ؛ لأنّ المصدرَ الميميَّ مِن (**فَعَل يَفْعِل**) بكسرِ العينِ في المضارعِ قياسُه أنْ يكونَ على وزنِ (**مَفْعَل**) بفتحِ العَيْنِ كـ (**مَضْرَب**)، فمجيءُ (**مَرْجِع**) بالكسرِ شاذٌّ، أي: مخالفٌ لِلْقِياسِ (٣)، وإنْ كان فصيحًا في الاستعمالِ بدليلِ الآيةِ (٤).

قوله: (**فإنّ مرجع عاملٌ في الحالِ النصبَ**) فـ (**جميعًا**) حالٌ مِنَ الكافِ الذي هو المضافُ إليه المعمولُ ذلك المضافُ إليه للمضافِ الذي هو (**مرجعُ**)؛ لأنه ممّا يعمَلُ عمَلَ الفعلِ؛ إذ هو مصدرٌ كما عَلِمْتَ فـ (**مَرْجِع**) مبتدأٌ خبرُه (**إليه**)، وهو مضافٌ للكافِ، فيكون عاملاً فيها وفي صاحبِها (٥)، وأمّا العاملُ في الحالِ في المثالَيْنِ السابقَيْنِ فهو (**أن اتَّبِع**)، و(**يأكل**)، وهما عاملانِ في نفسِ المضافِ أيضًا، وهو (**لحْمَ**)، و(**مِلَّةَ**) وليسا عامِلَيْنِ في المضافِ إليه الذي هو صاحبُ الحالِ، وهو (**أخيه**)، و(**إبراهيم**)، واستُشْكِلَ

---

(١) الدر المصون (٢ / ١٣٥ – ١٣٧)، و(٧ / ٣٠٢)، وينظر شرح الكافية للرضي (١ / ٦٦١ – ٦٦٢).

(٢) (يونس: ٤).

(٣) ينظر: الكتاب (٤ / ٨٨)، والمقتضب (١ / ٢٤٥ – ٢٤٨)، والمسائل المنثورة للفارسي (ص: ٥ – ٦).

(٤) معنى هذا أنّ كلَّ ما ثبت في القرآن الكريم بجميعِ قراءاته المتواترةِ فصيحٌ في الاستعمال، وإن كان على خلافِ القاعدةِ، وإطلاقُ النحاةِ لفظَ (**الشاذ**) على بعضِ ألفاظِ القرآن الكريم لا يعني الطعنَ في فصاحتِها، بل يعني أنها على خلافِ القاعدةِ فقط، والقواعدُ النحويةُ مأخوذةٌ من القرآن الكريم وكلامِ العربِ الفصحاءِ، فلا يضرُّ الأصلَ أنْ يكونَ على خلافِ الفرعِ، ومخالفةُ القاعدةِ في غيرِ القرآنِ الكريمِ وكلامِ العربِ المعتدِّ بكلامهم هي التي تُعَدُّ خطأً، وهنا ينبغي التنبيهُ على الفرقِ بين الشذوذِ عند النحاةِ والشذوذِ عند القراءِ، فشذوذُ القراءةِ عند النحاة بمعنى مخالفة القاعدة على العموم سواء أكان الشذوذُ في القراءات المتواترة أم كان في غيرِها، وأمّا شذوذ القراءةِ عند القراء فهو بمعنى اختلال شرطٍ من شروطِ التواترِ، فقد تكون القراءةُ شاذةً عند القراء، وهي على القياسِ عند النحاةِ، فمقابل الشذوذ النحوي القياسُ، ومقابلُ الشذوذ عند القراء التواترُ، فلْيتأمَّلْ.

(٥) ينظر: الدر المصون (٤ / ٢٩٣).

بأنه كيف يجوز أنْ يكونَ عاملُ المضافِ عاملاً في الحالِ من غيرِ عَمَلِه في صاحبِها الذي هو المضافُ إليه مع قولِهم: إنّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في صاحبِها، وأُجيبَ بأنه لمّا كان المضافُ إليه فيما ذُكرَ بمنزلة المضاف لأنه كلٌّ له، أو كَكُلِّه جاز أنْ يكونَ عاملُ المضافِ عاملاً في الحالِ وإنْ لم يكُنْ عاملاً في صاحبِها الذي هو المضافُ إليه؛ لأنّ صاحبَها لمّا كان بمنزلةِ معمولِ ذلك العاملِ، فكأنّ ذلك العاملَ عاملٌ فيه، وهذا حكمةُ اشتراطِهم أنْ يكونَ المضافُ بعضًا مِنَ المضافِ إليه أو كبعْضِه (١).

أقسامُ الحالِ:

ش: وتنقسمُ الحالُ بالنّظَرِ إلى وصْفِها إلى مُنتقلةٍ، أي: غيرِ لازمةٍ لصاحبِها كما مثَّلْنا، ألا ترى أنّ الرُّكوبَ قد يُفارِقُ زيدًا، ويجيءُ ماشيًا، وإلى لازِمَةٍ، أي: لا تُفارِقُ صاحِبَها، نحو: (دعوتُ اللهَ سَميعًا)، و(خلَقَ اللهُ الزَّرافةَ يدَيْها أطْوَلَ من رِجْلَيها)، و(خلَقَ اللهُ اليَربُوعَ يدَيْه أَقْصَرَ من رِجْلَيْه)، وإلى مُوطِّئةٍ، وهي الجامدةُ الموصوفةُ بمشتقٍّ، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾(٢)، فـ(بشرًا) حالٌ من فاعلِ (تَمَثَّل)، وهو المَلَكُ، و(سَوِيًّا) نعتُ (بَشَرًا)، وهو المُسوِّغُ لوقوعِ الحالِ جامدةً، وبالنظَرِ إلى زمانِها إلى مُقارِنةٍ في الزمانِ، نحو: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(٣)، وإلى مقدَّرةٍ، وهي المُستقبَلةُ، نحو: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾(٤)، وإلى مَحكيَّةٍ، وهي الماضيةُ، نحو: (جاء زيدٌ أمْسِ راكبًا)، وبالنظَرِ إلى الإفرادِ والتعدُّدِ إلى قسمَين: مُفرَدةٍ كما تَقدَّمَ منَ الأمثلةِ، ومُتعدِّدةٍ لِمُتعَدِّدٍ، نحو: (لقيتُه مُصعدًا مُنحَدرًا)، ويُقدَّرُ الحالُ الأوَّلُ، وهو (مُصعدًا) للثاني منَ الاسمَين، وهو الهاءُ، وبالعكس، فيُقدَّرُ الحالُ الثاني، وهو (مُنحدرًا) للأوّلِ منَ الاسمَين، وهو التاءُ، وشاهدُه قولُه:

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٧٣).

(٢) (مريم: ١٧).

(٣) (هود: ٧٢).

(٤) (الزمر: ٧٣).

٧٧- عَـهِدْتُ سُعَادَ ذاتَ هوًى مُعَنًّى   فـــزِدْتُ، وزادَ سُلْوانًا هَواها (١)

فـ (مُـعَنًّى) حـالٌ مِنَ التـاءِ، و(ذاتَ هوًى) حـالٌ مِن (سُـعـادَ)، وقـد تأتي على الترتيبِ إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، كقوله:

٧٨- خَرَجْتُ بـها أمشِي تَجُرُّ وراءَنا   عَلَى أَثَرَينا ذَيْلَ مِـرْطٍ مُـرَحَّلِ (٢)

فجملةُ (أَمْشِي) حالٌ مِنَ التاءِ في (خَرَجْتُ)، وجملةُ (تَجُرُّ) بالتاءِ الفَوقيَّةِ حالٌ مِنَ الهاءِ في (بِهَا)، ومُتَعَدِّدَةٌ لِواحدٍ مَعَ التَّرَادُفِ أَوِ التَّدَاخُلِ، نحو: (جاء زيدٌ راكبًا مُتَبَسِّمًا)، فإِنْ جعلْتَ (راكِبًا مُتَبَسِّمًا) حالَينِ من (زيد) حالاً بعْدَ حالٍ، فهي المُترادِفةُ بمعنى: المُتَتَابِعَة، سُمِّيَتْ بذلك لِتَرادُفِها، أي: تَتَابُعِها، وإِنْ جعلْتَ (مُتَبَسِّمًا) حالاً مِن فاعلِ (راكِبًا) المُستَتِرِ فيه فهي المُتَداخِلَةُ، سُمِّيَتْ بذلك؛ لدخولِ صاحِبِ الحالِ الثانيةِ في الحالِ الأُولَى، هذا كلُّه في الحالِ المُبَيِّنة، وهي المُؤسِّسةُ، وقد تأتي الحالُ مؤكِّدةً، وهي ثلاثةُ أنواعٍ: مُؤكِّدةٌ لعاملها، نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾(٣)، ومُؤكِّدةٌ لِصاحِبِها، نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾(٤)، ومُؤكِّدةٌ لِمَضمونِ جملةٍ قبلَها، نحو: (زيدٌ أبوك عَطُوفًا)، وعامِلُ الحالِ الأُولَى والثانيةِ مذكورٌ، وعامِلُ الثانيةِ محذوفٌ تقديرُه: (أَحُقُّه)، ونحوُه.

ح: قوله: (وتنقسمُ الحالُ بالنظَرِ إلى وصفِها) أي: ثلاثةَ أقسام، قوله: (كما مَثَّلْنا) أي: في قوله سابقًا: (جاء زيدٌ راكبًا)، و(ركبتُ الفرسَ مسرَجًا)، فإنّ الرُّكوبَ يفارقُ زيدًا ولا يُلازِمُه لِجوازِ أنْ ينتقِلَ إلى صفةٍ أخرى، قوله: (دعوتُ اللهَ سميعًا)

---

(١) البيتُ مِنَ الوافرِ مجهولُ القائلِ، وسيأتي شرحُه وبيانُ الشاهد منه في الحاشيةِ، وينظر: المقاصد النحوية (٣ / ١١٤٣ - ١١٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٩٠١).

(٢) البيتُ مِنَ الطويلِ لامرئ القيسِ، وسيأتي شرحُه، وبيانُ الشاهد منه في كلامِ المحشي، وينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٤)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٦٥٢، ٩٠١)، وشرح شواهد الشافية (ص: ٢٨٦ - ٢٨٧)، والدرر اللوامع (١ / ٥١٣).

(٣) (النمل: ١٩).

(٤) (يونس: ٩٩).

فـ (**سميعًا**) حالٌ مِنَ المفعولِ، وهذه الصِّفَةُ ثابتةٌ له - تعالى - أزلاً وأبدًا، قوله: (**وخَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ...**) إلخ، قال في شرح الشذور: (**الزَّرَافَةَ**) - بفتح الزاي - مفعولُ (**خَلَقَ**)، و(**يَدَيْهَا**) بدلٌ منها بَدَلَ بعضٍ مِن كلٍّ، و(**أَطْوَلَ**) حالٌ مِنَ (**الزَّرَافَةِ**)، و(**مِن رِجْلَيْهَا**) متعلِّقٌ بـ (**أَطْوَلَ**)، وقد عاب بعضُ الجُهَّالِ ما جزمْتُ به مِن فتحِ الزاي، وقال: فيها الفتحُ والضمُّ [1]، فبَيَّنْتُ له أنّ هذه اللفظةَ ذكرها أبو منصورٍ موهوب ابنُ الجواليقيّ [2] في كتابه فيما يغلَطُ فيه العامّةُ، فقال في باب ما يجيء مفتوحًا والعامَّةُ تَضُمُّه ما نصُّه: هي (**الزَّرَافَةُ**) بفتح الزاي لهذه الدابَّةِ التي جُمِعَتْ فيها خلَقٌ شَتَّى مأخوذةً مِن قولِهم لِلْجَمْعِ مِنَ الناسِ: (**زَرَافَة**) بالفتح، وهو الوجهُ، والعامَّةُ تَضُمُّها [3] اهـ.

قال أبو البقاء: وبعضُهم يقول: (**يَدَاها أَطْوَلُ من رِجْلَيْها**) بالرفعِ، فـ (**يداها**) مبتدأٌ، و(**أَطْوَلُ**) خبرُه، والجملةُ حاليَّةٌ، قال بعضُهم: ولا تَتَعَيَّنُ الحاليَّةُ؛ لِجَوازِ الوَصْفِيَّةِ؛ لأنّ (**الزَّرَافَة**) معرَّفٌ بـ (**أل**) الجنْسِيَّةِ، فما بعدَه يَصِحُّ فيه الحاليَّةُ نظرًا لِلَّفْظِ، والوَصْفِيَّةُ نظرًا لِلْمَعْنَى [4].

قوله: (**اليَرْبُوعُ**) بفتحِ أَوَّلِه، وسكونِ ثانيه، وضمِّ ثالثه، جمع: (**يَرَابِيعُ**) [5].

---

(١) قرَّر الجوهريُّ جوازَ الوجهين الفتح والضم على سواء، وذكر أبو منصور الأزهريُّ أنّ الفتحَ أفصَح. (**ز ر ف**) تهذيب اللغة (١٣ / ١٩٢)، والصحاح (٤ / ١٣٦٩)، وينظر: التصريح (٢ / ٦٠٢)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٧٤).

(٢) هو أبو منصور موهوبُ بنُ أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر الجَوالِيقِيُّ اللُّغَوِيُّ، وُلِد في بغداد سنة ٤٦٦ هـ، تلقى العلوم فيها، ودرَّس في المدرسة النظامية ببغداد، وكان من المقربين إلى الخليفة المقتفي لأمر الله، وتوفي سنة ٥٣٩ هـ. ينظر: نزهة الألباء للأنباري (ص: ٢٩٣ - ٢٩٥)، ومعجم الأدباء (٦ / ٢٧٣٥ - ٢٧٣٧)، وإنباه الرواة (٣ / ٣٣٥ - ٣٣٧)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢ / ٣٠٨).

(٣) شرح شذور الذهب (ص: ٢٧٤)، وينظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّةُ (ص: ١١٥).

(٤) نقله عنه المصنِّفُ في التصريح (٢ / ٦٠٢).

(٥) الياءُ في (**يَرْبُوع**) زائدةٌ، وهو على وزنِ (**يَفْعُول**) لا (**فَعْلُول**) لِعَدَمِ ثبوتِ (**فَعْلُول**) في أبنية كلامِ العربِ إلا على الندرةِ كـ (**قُسْطاس**)، أو على ضعفٍ كـ (**صَعْفُوق**).

قوله: **(وإلى مُوطِّئةٍ، وهي الجامدةُ...)** إلخ عبارةُ الرَّضيِّ: هي اسمٌ جامدٌ موصوفٌ بصفةٍ هي الحالُ في الحقيقةِ، فكان الاسمُ الجامدُ وطّأ الطريقَ لما هو حالٌ في الحقيقةِ لمجيئه قبلَها موصوفًا بها [1] اهـ، و**(مُوطِّئة)** بكسرِ الطاءِ، أي: مُمَهِّدَة، قوله: **(وهو المَلَكُ)** في الحقيقةِ الفاعلُ ضميرُ **(تمثّلَ)**، لكنّه فسَّره بمدلوله إيضاحًا، و**(المَلَكُ)** بفتحِ اللامِ، وضميرُ **(لها)** يعودُ إلى مريمَ، قوله: **(وهو المُسَوِّغُ)** ضميرُ **(هو)** يعود إلى **(بَشَرًا)**، وقوله: **(المُسَوِّغ)**، أي: المُجوِّزُ لوُقوعِ الحالِ، وهو **(سَوِيًّا)**، وإنما كان مُسَوِّغًا؛ لأنّ الحالَ في الحقيقةِ هو **(سَوِيًّا)**، و**(بَشَرًا)** وطّأ الطريقَ له بمجيئه قبلَه موصوفًا به.

واستُشْكِلَ إعرابُ **(بَشَرًا)** حالاً بأنّه يصير المعنى حينئذٍ: تَمَثَّلَ لها المَلَكُ حالَ كَوْنه بَشَرًا، وليس كذلك؛ لأنّه في وقت التَّمَثُّلِ مَلَكٌ لا بَشَرٌ، فالأَوْلَى أنْ يكونَ منصوبًا بنزعِ الخافضِ، أي: تَمَثَّل لها المَلَكُ ببَشَرٍ، أي: تَشَبَّهَ وتَصَوَّرَ بصُورَته، قال الحلبيُّ: ثُمَّ لا يخفَى أنّ المُوطِّئَةَ لا تُقَابِلُ اللاَّزمةَ والمُنتقلَةَ، وإنّما تُقابِلُ المُشْتَقَّةَ، فكان الأَوْلَى أنْ يقولَ: وتنقَسِمُ إلى مُشْتَقَّةٍ كمَا مَثَّلْنا وإلى مُوطِّئةٍ [2].

قوله: **(إلى مُقَارِنَة في الزَّمَانِ)**، أي: تَقْتَرِنُ مَعَ مضمونِ عاملِها في زمنٍ واحدٍ، قوله: ﴿**هَذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾[3]، اسمُ الإشارةِ مبتدأٌ، خبَرُه **(بعلي)** و**(شَيْخًا)** حالٌ، أي: كبيرًا، والشَّيْخُوخَةُ مُقْتَرِنَةٌ مَعَ الإشارةِ التي هي العاملُ في زمنٍ واحدٍ، ثُمَّ جَعْلُ عاملِ الحالِ هو المبتدأ - وهو **(هذا)** - يلزَمُ عليه أنّ العاملَ في الحالِ وصاحِبِها هو الابتداءُ، وهو عاملٌ ضعيفٌ، لا يعمَلُ في شيئَينِ، وأُجيبَ بأنّ المعنى: أُشيرُ له شيخًا، فاتَّحَدَ عاملُهما بعدَ التقديرِ، وهو **(أُشيرُ)** العاملُ في الضميرِ النصْبَ بِواسطةِ الحرفِ، والضميرُ هو صاحبُ الحالِ.

---

(١) شرح الكافية للرضي (١ / ٦٦٣).

(٢) فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٧٤ - ٦٧٥).

(٣) (هود: ٧٢).

قوله: (**وإلى مُقَدَّرَةٍ**)، ويقال لها: مُنْتَظَرَة، قوله: ﴿ **فَادْخُلُوهَا** ﴾[1]، أي: الجَنَّةَ، ﴿ **خَالِدِينَ** ﴾: مُقَدِّرِينَ خُلُودكم؛ إذ الخُلُودُ ليس مُقَارِنًا للدُّخول، بل: يحصُلُ بعدَه.

قوله: (**ويُقَدَّرُ الأَوَّلُ لِلثَّانِي وبالعَكْسِ**) تحريرُ هذه المسألة، وإيضاحُها كما يُعْلَمُ مِن كلامِ الرَّضيِّ أنه إذا جاء حالانِ مِنَ الفاعلِ والمفعولِ معًا فإنْ كانا مُتَّفِقَيْنِ فالأَوْلَى الجَمْعُ بينهُما؛ لأنه أَخْصَرُ، نحو: (**لَقِيتُ زيدًا راكبَيْنِ**)، ولا مَنْعَ مِنَ التَّفْرِيقِ، نحو: (**لَقِيتُ راكبًا زيدًا راكبًا**)، و(**لَقِيتُ زيدًا راكبًا راكبًا**)، وإنْ كانا مُخْتَلِفَيْنِ فإنْ كان هناك قرينةٌ يُعْرَفُ بها صاحبُ كلٍّ واحدٍ منهما جاز وقوعُهما كيفما كان، نحو: (**لَقِيتُ هندًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً**)، وإن لم تكنْ هناك قرينةٌ فالأَوْلَى جَعْلُ كلِّ حالٍ بجَنْبِ صاحبِه، نحو: (**لَقِيتُ مُنْحَدِرًا زيدًا مُصْعِدًا**)، ويجوز على ضعفٍ جعلُ حالِ المفعولِ بجَنْبِه، وتأخيرُ حالِ الفاعلِ، كما صنَعَ المصنِّفُ، نحو: (**لَقِيتُ زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا**)، فـ(**مُصْعِدًا**) حالٌ مِنَ المفعولِ، و(**مُنْحَدِرًا**) حالٌ مِنَ الفاعلِ[2]، فعُلِمَ أنّ مثالَ المصنِّفِ ضعيفٌ، ويجوز عطفُ أحَدِ حالَيِ الفاعلِ والمفعولِ على الآخَرِ، كقولك: (**لَقِيتُ زيدًا راكبًا وماشيًا**)، قال الشاعرُ:

٧٩ - وَإِنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المَنَايَا مُقَدَّرَةً لَنَا ومُقَدَّرِينَا[3]

قوله: (**وشاهِدُهُ**)، أي: شاهِدُ هذا الصَّنيعِ مِن حيث مَجِيءُ الحالِ على غَيْرِ التَّرْتِيبِ، والبيتُ مِن بحرِ الوافرِ، ومَعْناه: أنِّي أنا وسُعادَ مُتَحَابَّان، فأمّا أنا فزدْتُ في الهَوَى، وأمّا هي فعاد - أي: صار - هَوَاهَا سُلْوَانا - بضَمِّ السِّينِ - وهو الفَرَاغُ مِنَ

---

(١) (الزمر: ٧٣).

(٢) شرح الكافية للرضي (١ / ٦٣٧ - ٦٣٨)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٧٦ - ٦٧٧).

(٣) البيت من الوافر لعمرو بن كلثوم من معلقته الشهيرة، و(**المَنَايا**) جمع (**مَنِيَّة**)، وهي الموتُ، وهي من (**مُنِيَ له**) بمعنى: قُدِّرَ له، والشاهد عطفُ حالِ المفعول، وهو (**مُقَدَّرِينا**) على حالِ الفاعلِ، وهو (**مُقَدَّرَةً**). ينظر: ديوان عمرو بن كلثوم (ص: ٦٦)، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري (ص: ٣٧٤ - ٣٧٥)، وخزانة الأدب (٣ / ١٧٧ - ١٨٥).

المَحبَّةِ، ولا يخفَى أنّ في البيتِ قرينةً يُعْرَفُ بها صاحبُ كلِّ حالٍ، وهي التَّذْكيرُ والتَّأْنيثُ (١)، وهذا خلافُ الغرَضِ في المسألةِ من أنه لا قرينةَ يُعْرَفُ بها صاحبُ كلِّ حالٍ، كما هو المُستَفادُ منَ المثالِ الذي ذكره المُصنِّفُ؛ إذ لا قرينةَ في (**لَقِيتُه مُصعِدًا مُنحَدِرًا**) يُعْرَفُ بها صاحبُ كلِّ حالٍ (٢).

قوله: (**كقوله**) أي: امرئِ القيسِ من مُعلَّقَته التي أوَّلُها:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ (٣)

وهي مِن بحرِ الطَّويلِ، وتَمامُ البيتِ الذي في المُصنَّفِ (٤):

عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

و(**أَثَرَيْنَا**) تثنيَةُ (**أَثَر**)، ومعنى البيت: أنه خرَجَ مَعَ المَحْبُوبةِ من خبَائِها، وقَد أَرْخَتْ ذَيْلَ مِرطِها علَى أَثَرَيْهِما؛ لِيَخْفَى أَثَرُ أَقْدامِهما لِئَلَّا يَتْبَعَهُما أحَدٌ، و(**المِرْطُ**) نوعٌ مِنَ الثِّيَابِ، و(**المُرَحَّل**) - بالحاء المهمَلَةِ - كِساءٌ من خزٍّ أو صُوفٍ فيه أعلامٌ (٥).

قوله: (**لِتَرَادُفِها، أي: تَتابُعِها**)، قال شيخُنا: الأَوْلَى أنَّه لَمَّا اتَّحَد صاحبُهما، شُبِّها بالرَّديفَين، وهما الرَّاكِبَان على دابَّةٍ واحدةٍ، قوله: (**هذا كُلُّه**) أي: ما ذَكَرَ من تعريفِ الحالِ وتقسيمِها... إلخ.

قوله: (**وهي المُؤسِّسَة**) أي: التي لا يُستَفَادُ مَعنَاها بدون ذِكْرِها، قوله: (**مُؤَكِّدَة**)، وهي التي يُستَفَادُ مَعنَاها بدونِ ذِكرِها، وقد تَقَدَّمَ تَعرِيفُها عن الرَّضِيِّ (٦).

---

(١) ينظر: المقاصد النحوية (٣ / ١١٤٣ - ١١٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٩٠١).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٧٧).

(٣) ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٤).

(٤) يظهر أنّ النسخةَ التي اعتمَد عليها ليس فيها صدرُ البيتِ الذي فيه موضعُ الاستِشهادِ، وقد جاء البيتُ كاملاً في النسخ المطبوعةِ من شرح الأزهرية.

(٥) ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٤)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٦٥٢، ٩٠١)، وشرح شواهد الشافية (ص: ٢٨٦ - ٢٨٧)، والدرر اللوامع (١ / ٥١٣).

(٦) ينظر: (ص: ٥٨٧).

قوله: (**مُؤَكِّدةٌ لعَامِلِها**)، وهي التي يُسْتَفَاد مَعْنَاها مِن صَرِيحِ لفظ عامِلِها، ثُمَّ تأكيدُها لِلْعامِلِ إمّا في اللَّفْظِ وفي المعنَى، ومثالُه قولُه تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** ﴾(١)، أو في المعنى، كمثالِ المصنِّفِ، فإنّ التَّبَسُّمَ الضَّحكُ الخَفيفُ، فهو نوعٌ مِنَ الضَّحِكِ، ولفظُ الحالِ وعامِلُها، مختَلِفٌ (٢)، وقيل: إنَّ الحالَ هنا مُقَدَّرَةٌ، أي: فَتَبَسَّمَ مُقَدّرَ الضَّحِكِ، وشارعًا فيه؛ لأن التَّبَسُّمَ تَحْرِيكُ الشَّفَتَيْنِ؛ لابتداءِ الضَّحِكِ، وليس بالضَّحِكِ.

قوله: ﴿ **لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾(٣)، (**مَن**) اسمٌ موصولٌ فاعلُ (**آمَن**)، و(**في الأرض**) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ صِلَةُ (**مَن**)، و(**كلُّهم**) تأكيدٌ، و(**جميعًا**) حالٌ، وما دَلَّتْ عليه الحالُ مِنَ العمومِ مُسْتَفَادٌ مِن لفظِ (**مَن**)؛ لأنّ الموصولَ مِن صِيَغِ العُمُومِ خُصُوصًا، وقد قُوِّيَ ذلك العمومُ بالتأكيدِ، ونصَّ المصنِّفُ على أنّ الحالَ هنا مُؤَكِّدَةٌ لِصَاحِبِها إشارةً لِلرَّدِّ على ابنِ مالكٍ حيث مَثَّلَ بالمثالِ المذكورِ لِلْمُؤَكِّدَةِ لِلْعَامِلِ (٤).

قوله: (**ومُؤَكِّدة لِمَضمونِ جُملةٍ قبلَها**)، وهي التي يُسْتَفَادُ معناها مِن مضمونِ تلك الجملةِ، فإنّ العطفَ - أي: الشَّفَقَةَ - والحُنُوّ والرَّحْمَةَ مِن شأنِ الأُبُوَّةِ.

---

(١) (النساء: ٧٩).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٣٥٥ - ٣٥٧)، التذييل والتكميل (٩ / ١٥٧ - ١٦٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٨٠).

(٣) (يونس: ٩٩).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٣٥٥ - ٣٥٦)، وينظر: التذييل والتكميل (٩ / ١٥٧)، فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٨٠).

قوله: (**وعاملُ الثالثةِ محذوفٌ وجوبًا**)، وإنما وَجَب حذفُ العاملِ؛ لأنّ لفظَ الأبِ يُشْعِرُ بالعَطْفِ فاسْتُغْنِيَ به عن التَّصْريحِ بالعاملِ، قوله: (**تقديرُه: أَحُقُّه، ونحوه**) كـ(**أعرِفُه**)، و(**أُثْبِتُه**)، و(**أَتَبَيَّنُه**)، وعلى هذا تكون حالاً مِنَ المفعولِ، وهو الهاءُ، فإنْ قدَّرْنا: (**ثَبَتَ وحَقَّ**) ونحو ذلك كانت حالاً مِنَ الفاعل [1].

●●●

(١) اختلف النحاةُ في تحديد العاملِ في الحال المؤكدة على أربعة أقوال: **أحدُها**: ما قرَّره المصنفُ والمحشِّي مِن أنه فعلٌ محذوفٌ تقديرُه: (**أَحُقُّه**) ونحو ذلك، وهو مذهب سيبويه. **والثاني**: أنه خبرُ المبتدأ المذكور على أنه في تأويلِ مسمًّى نحو: (**أنا حاتمٌ كريمًا**)، بتقدير: أنا مُسَمًّى حاتمًا كريمًا، وهو قول الزجاج، ورُدَّ بأنه غيرُ مطرِّد في الأخبارِ التي ليست بأعلامٍ، نحو: (**زيدٌ أبوك عَطوفًا**)، **والثالث**: أنه المبتدأ لتضمُّنه معنى التشبيه، نحو: (**زيدٌ أسَدٌ شُجاعًا**)، وهو قولُ ابن خروف، ويَرِدُ عليه أنه قد يكون المبتدأ غيرَ مُضمَّنٍ معنى التشبيه، نحو: (**زيد أبوك عَطوفًا**)، **والرابع**: أنّ العامل فيه معنى الجملةِ المذكورةِ قبله، وهو ما عليه ابنُ مالكٍ والرضيُّ. ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٦٨٨ – ٦٨٩)، والتذييل والتكميل (٩ / ١٦٢ – ١٦٣)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٤٥).

باب التمييز

تعريف التمييز:

ش: التاسعُ: التمييزُ، ويقال له: التفسيرُ، والتَّبْيين، وهو اسمٌ نكرةٌ بمعنى: (مِن) مُبَيِّنٌ لإبهامِ اسمٍ أو إجمالِ نِسْبَةٍ، فخرج بقيدِ التنكيرِ نحوُ: (زيدٌ حسَنٌ وجهَه) بالنصْبِ، وبمعنى: (مِن) الحالُ، فإنه بمعنى: (في)، وبـ(المُبَيِّنُ لإبهام) اسمُ (لا)، نحو: (لا رَجُلَ)، فإنه اسمٌ بمعنى: (مِن).

ح: قوله: (التاسع: التمييز) ومعناه: لغةً فصلُ الشَّيْءِ عن غيرِه، قال تعالى: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾(١)، أي: انفصِلُوا منَ المؤمنِين، وقال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾(٢)، أي: ينفصِلُ بعضُها عن بعضٍ.

قوله: (بمعنى مِن) أي: التي لبيانِ الجنسِ فخرجَتْ (مِن) المُبَيِّنةُ للاَستغراق، نحو: (لا رُجَل) كما سيأتي، وخرجَتْ (مِن) الابتدائيَّةُ، نحو قولِ الشاعرِ:

٧٨ - أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ(٣)

قوله: (مُبَيِّنُ لإبهامِ...) إلخ، أشار به إلى أنّ (التمييز) مصدرٌ بمعنى اسم الفاعِلِ، ولو كان المصدرُ باقيًا على مَصْدَرِيَّته، لقال: بمعنى (مِن) لبيانِ إبهامٍ... إلخ، قوله: (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَه)، (زيدٌ) مبتدأ، و(حَسَنٌ) خبرٌ، و(وجهَه) منصوبٌ على التشبيه

---

(١) (يس: ٥٩).

(٢) (الملك: ٨).

(٣) البيت منَ البسيط مجهول القائل، وهو من شواهد سيبويه التي لا يُعرَف قائلوها، و(الوجه) بمعنى القصد، والعمل العبادة، والشاهد فيه حذف حرف الجر، ونصب المجرورِ اتساعًا في (أستغفر الله ذنبًا)، والأصل: أستغفر اللهَ مِن ذنبٍ. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن النحاس (ص: ٤٣)، وتخليص الشواهد ص: ٥٠٤ - ٥٠٧)، والمقاصد النحوية (٣ / ١١٨٠ - ١١٨١)، وخزانة الأدب (٣ / ١١١)، والدرر اللوامع (٢ / ٢٦٠).

بالمفعولِ به، وليس تمييزًا؛ لأنه معرفةٌ وإنما لم يكن مفعولاً به حقيقةً؛ لأنّ الصِّفَةَ المشبَهَّةَ مُشْتَقَّةٌ مِن فعلٍ قاصرٍ غيرِ مُتَعَدٍّ، فكما أنّ الفعلَ الذي هو الأصلُ، لا يتعَدَّى فكذلك الصِّفةُ المُشَبَّهةُ التي هي فرعُه لا تَتَعَدَّى، وأمّا قولُ الشاعر:

٨٠ - رأَيْتُك لمّا أنْ عَرَفْتَ وجوهَنا　　صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عن عَمْرِو (١)

حيث وقع التمييزُ فيه مَعْرِفَةً بـ (**ألْ**) وهو (**النفْسَ**)، فقد أُجيبَ عنه بأنّ (**أل**) زائدةٌ، وليست معرفةً، فتكون (**النفْس**) في معنى النكرة، هذا وقد ذهب الكوفيُّون وابنُ الطراوة إلى جوازِ تعريف التمييزِ (٢)، وعلى هذا فلا إشكالَ في البيتِ.

قوله: (**بمعنى مِن الاستِغراقِيَّةِ**) أي: المؤَكِّدةِ للاستِغراقِ المُستفادِ مِن دخولِ حرفِ النفْيِ على النكرةِ، قوله: (**لا المُبَيِّنة**) أي: التي لِبيانِ الجِنسِ.

مواضِعُ التمييزُ:

ش: فالأوَّلُ - وهو المُبَيِّنُ لإبهامِ اسمٍ - يقع في أربعةِ مواضِعَ: أحدُها: العدَدُ المركَّبُ، والملحَقُ بجَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ، والمعطوفُ، نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(٣)، و(عشرون رجلا)، ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾(٤)، ثانيها: المَساحَةُ، نحو: (شِبْرٍ أرْضًا)، فـ(شِبْر) اسمٌ مُبهَمٌ، و(أرْضًا) تمييزٌ، ثالثُها: الوَزْنُ، كـ(رطْلٍ زَيْتًا)، فـ(رطْل) اسمٌ مبهَمٌ، و(زَيْتًا) تمييزٌ، ورابِعُها: الكَيْلُ، نحوُ: (إرْدَبٌّ قَمْحًا) فـ(إرْدَبّ) اسمٌ مبهَمٌ، و(قَمْحًا) تمييزٌ، وناصِبُ التمييزِ في هذه المواضعِ الأربعةِ

---

(١) البيت من الطويل لراشد بن شهاب اليشكري، والشاهد فيه دخول أل على التمييز (**وطبت النفْسَ**)، والأصل: (**طبت نفسًا**). ينظر: المفضليات (ص: ٣١٠)، وتخليص الشواهد (ص: ١٦٨، ١٧٠)، والمقاصد النحوية (١ / ٤٧٠ - ٤٧٢)، و(٣ / ١١٨٠)، والدرر اللوامع (١ / ١٣٨).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٤٢٣ - ٤٢٤)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧١٣ - ٧١٤)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٦٣٣)، والمساعد (٢ / ٦٦)، والتصريح (٢ / ٦٨٨)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٦٩).

(٣) (يوسف: ٤).

(٤) (ص: ٢٣).

الاسمُ المبهَمُ تشبيهًا بالمشتقِّ، والثاني: - وهو المبيِّن إجمالَ نسبةٍ - يقع في أربعة مواضعَ أيضا، أحدها: المنقولُ عنِ الفاعلِ، نحو: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾(١)، أصلُه: (اشتَعَل شيبُ الرأسِ) فحُوِّلَ الإسنادُ عن المُضافِ إلى المُضاف إليه، فحصل إبهامٌ في النِّسْبةِ، فجِيء بالمُضافِ، وهو (شيْبُ) الذي كان فاعلاً، وجُعِل تمييزًا، والباعثُ على ذلك أنّ ذكرَ الشيءِ مُبهَمًا، ثُمَّ ذكْرَه مُفسَّرًا أوقَعُ في النَّفْسِ، ثانيها: المنقولُ عن المفعولِ، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾(٢)، أصلُه: (وفجَّرْنا عُيونَ الأرضِ)، فحُوِّلَ المُضافُ، وجُعِلَ تمْييزًا، وأُقيمَ المُضافُ إليه مُقامَه، فانتَصَب على المَفعوليَّة، والعِلَّةُ فيه ما تَقدَّم، ثالثُها: المنقولُ عن المبتدأ، نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً﴾(٣)، أصلُه: (مالي أكثَرُ منك)، فحُوِّلَ المُضافُ، وجُعِل تمييزًا، وأُقيمَ الضميرُ المُضافُ إليه مُقامَه، فارتَفعَ وانفصَل، رابعُها: غيرُ المَنقولِ عن شيءٍ، نحو: (زيدٌ أكْرَمُ الناسِ رَجُلاً)، وناصبُ التمييزِ في المواضعِ الأربعةِ المُسنَدُ من فعلٍ أو شِبْهِه.

ح: قوله: (**يقَعُ في أربعةِ مواضِعَ**) أمّا الثلاثةُ الأخيرةُ منها فمن أسماءِ المقاديرِ؛ لأنه يُعْرَفُ بها مقْدارُ الشَّيْءِ وكَمِّيَّته، وأمّا العددُ فليس منَ المَقاديرِ عندَ المُحقِّقين(٤)، ثُمّ هذه المقاديرُ إذا نُصِبَتْ على التمييزِ يُرَادُ بها المُقدَّرَاتُ، فيُرَادُ المعدودُ، والمذروعُ، والمَكيلُ، والموزونُ.

قوله: (**تشبيهًا بالمُشْتَقِّ**) معناه أنّ هذا الاسمَ جامدٌ، لكنّه عَملَ لأجْلِ كَوْنه أَشْبَهَ المُشْتَقَّ كاسمِ الفاعلِ، ووجْهُ الشَّبَهِ الإبهامُ في كلٍّ منهما، وفي الرضيِّ: أنَّ الاسمَ المذكورَ عَمِلَ لمُشابَهَةِ الفِعْلِ في تمامِه بالفاعلِ، ثُمّ قال: ومعنَى تمامِ الاسمِ أنْ

---

(١) (مريم: ٤).

(٢) (القمر: ١٢).

(٣) (الكهف: ٣٤).

(٤) قال أبو حيان: «وهو إمّا عددٌ، نحو: (أحدَ عشرَ رجُلا)، و(عشرون رجُلا)، واختلفوا هل هو قَسيمٌ للمِقدارِ، أو قِسْمٌ منَ المقدارِ؟ فمذهبُ أبي عليٍّ أنه قَسيمٌ للمقدارِ، وهو قولُ ابنِ عصفورٍ وابن مالك، وعندَ شيخِنا الأُبَّذي وابنِ الضائعِ أنه قسمٌ منَ المقاديرِ» ارتشاف الضرب (٣ / ١٦٢٧).

يكونَ على حالةٍ لا يُمْكِنُ إضافتُه معها، فإذا تَمَّ بذلك فقد شابَهَ الفعلَ إذا تَمَّ بالفاعلِ، وصار به كلامًا، فشابَهَ التمْييزُ الآتي بَعْدَه المفعولَ؛ لوقوعه بَعْدَ تمامِ الاسم، كما أنّ المفعولَ حَقُّه أنْ يكونَ بَعْدَ تمامِ الكلام [1] اهـ، ونُقِلَ عن الأخفشِ أنّ هذا التمييزَ لا ناصبَ له، وإنما هو مُشَبَّهٌ بالمفعول به [2].

قوله: (**أَوْقَعُ في النَّفْسِ**) لحصوله بعْدَ الطَّلَبِ؛ ولأنّ فيه إفادةَ عِلْمَينِ، وهما خيرٌ من عِلْمٍ واحدٍ [3]، قيل: الحَكيمُ إذا أراد التَّعْليمَ لا بدّ أنْ يَجْمَعَ بين إجمالٍ تَتَشَوَّقُ معه النَّفْسُ، وتفصيلٍ تسكُنُ إليه [4]. قوله: (**والعِلَّةُ فيه**) أي: في التحويل، أي: الباعث عليه ما تَقَدَّمَ مِن أنّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مُجْمَلاً ثُمَّ مُفَصَّلاً أَوْقَعُ في النَّفْسِ.

قوله: (**زيدٌ أَكْرَمُ الناسِ رجُلاً**)، أي: مِن جِهَةِ الرُّجُولِيَّةِ لا مِن جِهَةِ الأُبُوَّةِ، ولا مِن جِهَةِ الخُؤُولَةِ وغيرِهما.

---

(١) شرح الكافية للرضي (١ / ٦٩٨)، وينظر: حاشية القليوبي (٢ / ٧٧٩).

(٢) نقله علي الحلبي عنه في فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٨٤)، غير أنّ المراديَّ قد نص على أنه لا خلافَ في أنّ العاملَ في تمييزِ المفردِ هو مُمَيِّزُه المُبهَم. شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٣٨١).

(٣) قال عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز (ص: ١٠٠- ١٠١): «ومن دقيق ذلك وخفيِّه أنك ترى الناسَ إذا ذكروا قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، لم يَزيدُوا فيه على ذِكْرِ الاستعارة، ولم ينسبُوا الشرفَ إلا إليها، ولم يرَوا للمَزِيّة مُوجِبًا سواها، هكذا ترى الأمرَ في ظاهرِ كلامِهم، وليس الأمرُ على ذلك، ولا هذا الشرفُ العظيمُ، ولا هذه المزيّةُ الجليلةُ، وهذه الروعةُ التي تدخل على النفوسِ عند هذا الكلام لمجرَّد الاستعارة، ولكنْ لأنْ سُلِكَ بالكلامِ طريقُ ما يُسنَدُ الفعلُ فيه إلى شيءٍ، وهو لما هو من سببه، فيُرفَعُ به ما يُسنَدُ إليه، ويُؤتَى بالذي الفعلُ له في المعنى منصوبًا بعده، مُبيِّنًا أن ذلك الإسنادَ، وتلك النسبةَ إلى ذلك الأول، إنما كانا من أجل هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة، كقولهم: (**طاب زيدٌ نفسا**)، و(**قرَّ عمرٌو عينًا**)، و(**تصبَّبَ عرَقًا**)، و(**كرُمَ أصلا**)، و(**حسُن وجهًا**)، وأشباه ذلك مما تجد الفعلَ فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشيءُ من سببه، وذلك أنّا نعلم أنّ (**اشتعل**) للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ، كما أن (**طاب**) للنفس، و(**قرَّ**) للعين، و(**تصبّب**) للعرق، وإن أُسند إلى ما أُسند إليه، يُبيِّن أن الشرفَ كان لأنْ سُلك فيه هذا المسلكُ، وتُوُخِّيَ به هذا المذهبُ أن تَدعَ هذا الطريقَ فيه، وتأخذَ اللفظَ، فتُسندَه إلى الشيب صريحًا، فتقول: (**اشتعل شيبُ الرأس**)، أو (**الشيبُ في الرأس**)، ثم تنظر هل تجد ذلك الحسنَ، وتلك الفخامةَ؟ وهل ترى الروعةَ التي كنت تراها؟».

(٤) فرائد العقود العلوية (٢ / ٦٨٤).

قوله: (**أو شبهه**) أي: شِبْهُ الفعلِ، وذلك كما في المثالِ الثالثِ والرابعِ، وهو (**أكثرُ**)، و(**أكرم**)، ثم ما ذكره المصنِّفُ مِن أنّ ناصبَ التمييزِ في المواضعِ الأربعةِ هو الفعلُ أو شِبهُه مذهبُ س، ومَن تَبِعَه، وذهب قومٌ إلى أنّ العاملَ في ذلك هو الجملةُ التي انتَصَبَ عن تمامِها التمييزُ (١).

خاتمة:

يتَّفِقُ الحالُ والتمييزُ في خمسةِ أمورٍ، ويفترِقان في سبعةٍ، فأمّا أمورُ الاتِّفاقِ، فإنّهما اسمانِ، نَكِرَتانِ، فَضْلَتَانِ، مَنْصوبتانِ، رافعتانِ للإبهامِ، وأمّا أمورُ الافتراقِ **فالأوَّلُ** أنّ الحالَ يجيء جملةً، وظرفًا، ومجرورًا كما مَرَّ، والتمييزُ لا يكونُ إلاّ اسمًا.

الثاني: أنّ الحالَ قد يَتَوَقَّفُ معنى الكلامِ عليها ولا كذلك التمييزُ.

الثالث: أنّ الحالَ مُبَيِّنةٌ للهيئةِ، والتمييزَ مُبَيِّنٌ للذّاتِ.

الرابع: أنّ الحال تَتَعَدَّدُ بخلافِ التمييزِ.

الخامس: أنّ الحالَ تَتَقَدَّمُ على عاملِها إذا كان فعلاً متصرِّفًا أو وصفًا يُشْبِهُ الفعلَ، ولا يجوز ذلك في التمييزِ على الأصَحِّ.

السادس: أنّ حقَّ الحالِ الاشتقاقُ، وحقَّ التمييزِ الجُمُودُ، وقد يَتَعَاكَسَانِ فتأتي الحالُ جامدةً، كـ(**هذا مالُك ذهبًا**)، ويأتي التمييزُ مشتقًّا، نحو: (**للَّه دَرُّه فارسًا**).

السابع: أنّ الحالَ تأتي مُؤَكِّدةً لعَامِلها بخلافِ التمييزِ (٢)، وأمّا قولُه تعالى: ﴿**إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا**﴾(٣)، فـ(**شهرًا**) فيه مؤَكِّدٌ لِما فُهِمَ من عِدَّةِ الشُّهُورِ، وأمّا بالنسبةِ إلى عامله وهو (**اثنا عشر**) فمُبَيِّنٌ (٤).

---

(١) ارتشاف الضرب (٣ / ١٦٢١)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٣٨١)، والمساعد (٢ / ٦٢)، والتصريح (٢ / ٦٩١ – ٦٩٢)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٦٧).

(٢) مغني اللبيب (ص: ٥٧٥ – ٥٧٩)، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو (٢ / ٤٣٩ – ٤٤٠).

(٣) (التوبة: ٣٦).

(٤) مغني اللبيب (ص: ٥٧٩)، وينظر: همع الهوامع (٢ / ٢٦٩).

باب المستثنى

تعريف الاستثناء، وبيان أدواته:

ش: العاشرُ المُستثنَى في بعضِ أحوالِه، وأدواتُ الاستثناءِ ثمانيةٌ: (إلاّ)، وهي أُمُّها، و(غَيْر)، و(سوى) بلُغاتِها، فإنه يقال فيها: (سِوَى) كـ(رِضَا)، و(سُوًى) كـ(هُدًى)، و(سَوَاء) كـ(سَماء)، و(سِواء) كـ(بِناء)، و(ليس)، و(لا يكون)، و(خلا)، و(عدا)، و(حاشَا)، ولِلْمُستثنى بها أحكامٌ.

ح: قوله: (**العاشرُ: المُسْتَثْنَى**) اسمُ مفعولٍ مأخوذٌ مِنَ (**الاستثناء**)، وهو لغَةً الصَّرْفُ، يقال: (**ما ثَنَاكَ عن كذا**)، أي: صَرَفَك عنه [1]، وفي الاصطلاح: (**إخراجُ ما لَوْلاه لَدَخَلَ في الكَلامِ السَّابِقِ**) [2] واعتُرِضَ بأنه يلزَمُ عليه الحكمُ بالدخولِ وعَدَمِه في آنٍ واحدٍ، ويُجَابُ بأنّ المُرادَ بالدُّخُولِ تَوَهُّمُ الدُّخُولِ، أي: إخراجُ شَيْءٍ لولا ذلك الإخراجُ، لَتُوُهِّمَ دخولُه، أي: دخولُ ذلك الشَّيْءِ المُخْرَجِ، أو أنّ المرادَ دخولُه تَنَاوُلاً لا حُكْمًا، فالمُسْتَثْنَى منه عامٌّ مخصوصٌ، وهو ما عمومُه مرادٌ تَنَاوُلاً لا حُكْمًا لِقَرينةٍ كالاستثناء، وأمّا العامُّ الذي أُرِيدَ به الخصوصُ فهو ما ليس عمومُه مرادًا لا تَنَاوُلاً ولا حُكْمًا.

وبِمَا تَقَرَّرَ يَنْحَلُّ إشكالٌ مشهورٌ، حاصِلُه أنّ (**زيداً**) في قولك: (**قام القَوْمُ إلا زيداً**)، لا يخلو إمّا أنْ يكونَ داخِلاً في (**القوم**)، أو خارجًا، فإنْ قلنا: إنه داخلٌ في (**القوم**)، والحالُ: أنّنا أَتَيْنا بـ(**إلاّ**) لإخراجِه بعدَ الدخولِ كان المعنى: (**جاء زيدٌ مَعَ القومِ ولم يَجِئْ زيدٌ**)، وهذا تناقُضٌ، وإنْ قلنا: إنه غيرُ داخلٍ في (**القومِ**) فهو خلافُ الإجماعِ؛ لأنّهم

---

(١) الصحاح (**ث ن ي**) (٦/ ٢٢٩٥).

(٢) ينظر: تعريف الاستثناء والإشكالات المتعلقة به في كتاب الاستغناء في الاستثناء للإمام شهاب الدين القرافي (ص: ٢١ – ٢٨).

اتَّفَقُوا على أنّ الاستِثناءَ المُتَّصِلَ مُخرِجٌ، ومعلومٌ أنه لا يُمْكِنُ إخراجُ الشَّيْءِ إلا بَعْدَ دُخُولِه وأحسَنُ ما أُجيبَ به عن الإشكالِ ما أشَرْنا إليه من أنّ (زيدًا) داخلٌ في مفهومِ (القوم) خارجٌ عن حُكْمه فلا تناقُضَ [1]. والحاصلُ أنّ مفهومَ (القوم) شاملٌ لـ (زيد)، لكنّ الحكمَ - وهو القيامُ - مُقدَّرٌ إسنادُه للقومِ بعدَ إخراجِ المستثنى الذي هو زيدٌ مِنَ القوم، وإنْ كان الإسنادُ إلى المستثنَى قبلَ الإخراجِ منه ذكرًا، هذا كلُّه في الاستثناءِ المتَّصِلِ، وأمّا المنقطِعُ فخارجٌ عن مفهومِ المستثنى منه وحكمِه معًا.

قوله: (في بعض أحواله) وهي حالةُ النصبِ، أي: أنّ الذي يُعَدُّ مِنَ المنصوبات هو الاستِثناءُ في هذه الحالةِ، وأمّا في غيرِها مِنَ الأحوالِ كالرَّفعِ والجرِّ فليس داخلاً في المنصوباتِ، وإنْ أُطْلِق عليه أنه مُسْتَثْنًى.

قوله: (وأدواتُ الاستثناءِ ثمانيةٌ) منها حرفان، وهو (إلاّ) عندَ الجميعِ، و(حاشا) عند سيبويهِ، واسمان، وهما (غَيْرُ)، و(سِوَى) بلغاتِها، وفِعْلان، وهما (ليس)، و(لا يكون)، ومتردِّدٌ بينَ الحَرْفيَّةِ والفِعْليَّةِ، وهما (خَلاَ) عند الجميع، و(عَدَا) عند غيرِ سيبويه قاله في التَّوْضِيحِ [2].

قوله: (ولِلْمُسْتَثْنَى بها أحكامٌ) قال أبو حيان في شرح التسهيل: ولا يَسْتَوِي في الأدواتِ التي بمعنى: (إلا) الاستِثناءُ المتَّصِلُ والمنفصِلُ، فإنّ الأفعالَ التي يُسْتَثْنَى بها لا تَقَعُ في الاستِثناءِ المُنفَصِلِ، لا تقول: (ما في الدارِ أحَدٌ خلا حمارًا) [3].

---

(١) الحاصلُ أنّ النحاةَ اختلفوا في تحديد العام الذي أُخْرِجَ عنه المستثنَى بين أن يكونَ لفظَ المستثنى منه، وأن يكون الحكمَ المسندَ إليه على ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنه مُخرَجٌ من لفظِ المستثنَى منه، وعليه يكون المستثنى في حكمِ المسكوتِ عنه، وهو قول الكسائي، **وثانيها**: أنه مخرَجٌ مِن الحكمِ المسنَدِ إلى المستثنى منه كما قرره المحشّي، وهو قولُ الفراء، **والثالث**: أنه مُخْرَجٌ من لفظِ المستثنى منه ومِن الحكمِ المسندِ إليه معا، وهو ما عليه سيبويه وجمهورُ البصريين، ولكلٍّ وجهةٌ هو مُولِّيها. شرح الكافية للرضي (١/ ٧١٧ - ٧٢٠)، والتذييل والتكميل (٨/ ١٥٦ - ١٥٩)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٦٩٢ - ٦٩٣).

(٢) أوضح المسالك (٢/ ٢٤٩ - ٢٥٢)، وينظر: التصريح (٢/ ٥٤٢ - ٥٤٥).

(٣) التذييل والتكميل (٨/ ١٦٢).

حكمُ المُستَثنَى بـ (إلا):

ش: فالمُسْتَثْنَى بـ (إلا) يُنصَبُ وُجُوبًا إذا كان ما قبلَ (إلاّ) كَلامًا تامًّا مُوجَبًا بفتحِ الجِيمِ، نحو: (قام الناسُ إلاّ زيدًا)، فـ (قام) فعلٌ ماضٍ، و(الناسُ) فاعلٌ، و(إلاّ) حرفُ استِثناءٍ، و(زيدًا) منصوبٌ بـ (إلاّ) على الاستِثناءِ، والمُرادُ بالكَلامِ التامِّ: أنْ يكونَ المُستَثنَى منه مذكورًا فيه قبلَها، والمرادُ بالإيجابِ: أنْ لا يَتَقَدَّمَه نفيٌ ولا شِبْهُه، سواءٌ أكان الاستِثناءُ مُتَّصِلاً أم مُنقطِعًا، والمُرادُ بالاستثناءِ المُتَّصِلِ: أنْ يكونَ المُستثنَى مِن جِنسِ المُستثنَى منه، والاستثناءُ المُنقطِعُ بخلافِه، وهو أنْ لا يَكونَ المُستَثْنَى من جِنسِ المُستثنَى منه، فالمتَّصِلُ نحوُ: (قام القَوْمُ إلا زيدًا)، والمُنقطِعُ: (قام القَوْمُ إلاّ حمارًا)، وإنْ كان ما قبلَ (إلاّ) كَلامًا تامًّا غيرَ موجَبٍ بأنْ تَقَدَّمَ عليه نفيٌ أو شِبْهُه فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ الاستِثناءُ متَّصِلاً أو منقطعا، فإنْ كان الاستثناءُ مُتَّصِلاً جاز فيه الإتباعُ لِلْمُستثنَى منه رفعًا ونصبًا وجرًّا، وجاز فيه النَّصْبُ اتِّفاقًا بينَ الحِجَازِيِّينَ والتَّميمِيِّينَ، نحو: (ما قام القومُ إلا زيدٌ) بالرفعِ على الإبدالِ مِن (القومُ) بدلَ بعضٍ مِن كلٍّ عند البصْرِيِّين، وعطْفَ نسَقٍ عندَ الكوفِيِّين؛ لأنّ (إلاّ) عندهم مِن حروفِ العطفِ بمنزلةِ (لا)، و(إلاّ زيدًا) بالنصبِ على الاستِثناءِ، وإنْ كان الاستِثناءُ مُنقطِعًا فإنْ لم يُمكِن تسليطُ العامِلِ على المستثنَى وجب النصبُ اتِّفاقًا، نحو: (ما زاد هذا المالُ إلا النَّقْصَ)؛ إذْ لا يقال: (زاد النقصُ) (1)، وإنْ أمكَن تسليطُ العامِلِ على المُستثنَى ففيه خلافٌ بينَ الحِجَازِيِّين والتميمِيِّين، فالحِجَازِيُّون يُوجِبون نصبَ المستثنَى، والتميمِيُّون يُجيزون فيه الإتباعَ لِلْمُسْتَثْنَى منه، نحو: (ما قام القومُ إلا حمارًا) بالنَّصْبِ على الاستِثناءِ واجبًا عندَ الحِجَازِيِّين، راجحًا عندَ التَّميمِيِّين ما لم يَتَقدَّمْ

---

(1) هذا التعليلُ النحويُّ المشهور في النفسِ عنه شيءٌ، فالنقصُ يتفاوَتُ ويتزايدُ، فسقوطُ الواحدِ مِنَ العشرة نقصٌ، وإذا تتابَع سقوطُ أفرادِ هذا العددِ لا يظهر لي أيُّ مانعٍ من أن يقال: (زاد نقص الشيءِ)، وإنما يتحقّق التناقُضُ بين النقص والزيادةِ بالنظرِ إلى ذاتِهما بغضِ النظرِ عن المُتعلّقات، والله تعالى أعلى وأعلم.

المُسْتَثْنَى على المُستَثنَى منه فيهمَا، أي: في المُتَّصِلِ والمُنْقَطِعِ، فإنْ تقدَّمَ المُسْتَثْنَى وجب نصبُه، وامتَنَع إتباعُه؛ لأنّ التابِعَ لا يتقدَّمُ على المتبوعِ ما دام باقيًا على تَبَعِيَّتِه، نحو: (ما قام إلا زيدًا القومُ)، و(ما قام إلا حمارًا أحدٌ)، وإعرابُه: (ما) نافيةٌ، و(قام) فعلٌ ماضٍ، و(إلاّ) حرفُ استِثناءٍ، و(زيدا)، و(حمارا) نُصِبَا على الاستِثناء، و(القومُ)، و(أحدٌ) فاعلٌ، واحترزْنا بقولنا: (ما دام باقيًا على تَبَعِيَّتِه) مِن نحو: (ما مررْتُ بمثلك أحدٍ)، فإنّ المتبوعَ أُخِّرَ وصار تابعا، وبذلك يُوَجَّه قولُهم: (ما لي إلا أبوك ناصرٌ)، برفع المُستثنَى معَ تَقَدُّمِه على المُستثنَى منه، وإنْ كان ما قبلَ (إلاّ) غيرَ تامٍّ بأنْ لم يُذكَرْ فيه المُستثنَى منه، وغيرَ مُوجَبٍ بأنْ تَقَدَّمَه نفيٌ أو شِبهُه كان ما بعدَ (إلا) على حسَبِ ما قبلها، وسُمِّي الاستِثناءُ مفرَّغًا؛ لأنّ ما قبلَ (إلاّ) مِنَ العواملِ تَفرَّغَ للعمَلِ فيما بعدها، فإنْ كان ما قبلَ (إلاّ) يحتاج إلى مرفوعٍ رفَعْنا ما بعدَ (إلاّ)، وقلْنا: (ما قام إلا زيدٌ)، فـ(زيدٌ) مرفوعٌ على الفاعليَّةِ بـ(قام)، وإن كان ما قبلَ (إلاّ) يحتاج إلى منصوبٍ نصبْنا ما بعدَ (إلاّ)، وقلْنا: (ما رأيتُ إلا زيدًا)، فـ(زيدًا) منصوبٌ على المفعوليَّةِ بـ(رأيتُ)، وإنْ كان ما قبلَ (إلاّ) يحتاج إلى مخفوضٍ خَفَضْنا ما بعد (إلا)، وقلنا: (ما مررتُ إلا بزيدٍ)، فـ(زيدٍ) مخفوضٌ بالباءِ المتعلِّقةِ بـ(مرَّ)، هذا حكمُ المستثنَى بـ(إلاّ).

ح: قوله: (**تامًّا مُوجَبًا**) مُحَصَّلُ ما ذكره مِنَ الصُّوَرِ ثلاثةٌ؛ لأنه إمّا أنْ يكونَ الكَلَامُ تامًّا مُوجَبًا، أو تامًّا ليس مُوجَبًا، أو ليس تامًّا ولا مُوجَبًا.

وبقِيَ قسمٌ رابعٌ، وهو أنْ يكونَ الكَلامُ مُوجَبًا غيرَ تَامٍّ، وأجاب الناصرُ الطَّبْلاَوِي بأنّ هذا القِسْمَ غيرُ جائزٍ عندهم في الأغلَبِ فلا يَصِحُّ أنْ تقول: (**قام إلاّ زيدًا**)، وذلك لأنّ معنى هذا: قام جَميعُ النَّاسِ إلا زيدًا، وهو بعيدٌ، نَعَمْ إنِ استَقام المعنى جاز نحوُ: (**قَرَأْتُ إلا يومَ كذا**)؛ إذ لا يبعُدُ وقوعُ القراءةِ في جميعِ الأيَّامِ إلا اليومَ

المُعَيَّنَ (١) . قوله: (**بفتحِ الجيم**) اسمُ مفعولٍ، أي: مُثْبَتًا، احترازًا عن المكسورِ الجيمِ، فإنه اسمُ فاعلٍ صفةٌ لِلْمُتَكَلِّمِ.

قوله: (**وزيدًا منصوبٌ بإلاّ**) وجهُه أنّ (**إلا**) نائبةٌ عن (**أَسْتَثْنِي**) كما أنَّ حرفَ النِّداءِ نائبٌ عن (**أُنَادِي**)؛ ولأنّ العاملَ ما به يَتَقَوَّمُ المعنَى، وقد تَقَوَّمَ هنا بـ(**إلاّ**)، وقال البصريُّون: العاملُ في المُسْتَثْنَى هو الفعلُ المتقدِّمُ، أو معنى الفعلِ بتَوَسُّطِ (**إلاّ**) وقيل غيرُ ذلك (٢). قوله: (**والمرادُ بالإيجابِ أنْ لا يَتَقَدَّمَه نفيٌ (٣) ولا شِبْهُه**) وهو النهيُ والاستِفهامُ، قال في شرح القطر: ونعنِي بغيرِ الإيجابِ

---

(١) قال السيوطي: «وجوَّز بعضُهم وقوعَه في الموجَب أيضًا، نحو: (**قام إلا زيدٌ**)، و(**ضربتُ إلا زيدًا**)، و(**مررتُ إلا بزيدٍ**)، والجمهورُ على منعه؛ لأنه يلزم منه الكذبُ؛ إذ تقديرُه: ثبوتُ القيام والضرب والمرور بجميع الناسِ إلا زيدًا، وهو غيرُ جائزٍ بخلافِ النفي، فإنه جائزٌ». همع الهوامع (٢/ ١٨٧).

(٢) اختلف النحاةُ في تحديد ناصبِ المستثنى على عشرة أقوال، وهي: **أحدها**: أنه منصوبٌ بـ(**إلا**) نفسِها، وهو ما عليه ابنُ مالك، وفهمه عن سيبويه، **والثاني**: أنه منصوبٌ بما قبل (**إلا**) مِن فعلٍ أو شبهه بواسطته، وهو ما عليه السيرافيُّ، **والثالث**: أنه منصوبٌ بما قبل (**إلا**) مِنَ الفعلِ وشبهه بلا واسطة، وهو ما عليه كثيرٌ مِنَ النحويين، ونُسِب إلى سيبويه، **والرابع**: أنه منصوبٌ بفعل مضمرٍ تقديره: (**أستثني**)، وهو ما عليه المبرد والزجاج، **والخامس**: أنه منصوبٌ بـ(**أنّ**) المقدرة، وهو منسوبٌ للكسائي، **والسادس**: أنه منصوبٌ بـ(**إنْ**) المخففة مِنَ الثقيلة على أن (**إلا**) مركَّبةٌ من (**إنْ**) و(**لا**)، و(**قام القوم إلا زيد**) بتقدير: قام القومُ إنّ زيدًا لم يقم، وهو منسوبٌ للفراء، **والسابع**: أنه منصوبٌ بالمخالفة؛ لأن المستثنَى على خلافِ المستثنى منه في الحكم، **والثامن**: أنه منصوبٌ بالجملةِ المتقدمة عليه بواسطة (**إلا**)، وهو منسوبٌ لسيبويه، والفارسي، **والتاسع**: أنه منصوبٌ بالمستثنى منه بواسطة (**إلا**)، وهو ما عليه ابنُ الحاجب، **والعاشر**: أنه منصوبٌ عن تمام الكلامِ. شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧١ - ٧٧٩)، والاستغناء في الاستثناء للقرافي (ص: ٦٧ -٧٠)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٧٢١ -٧٢٥)، والتذييل والتكميل (٨/ ١٨٢ - ٢٠٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١٨٨).

(٣) ومِن شبهِ النفي. التقليلُ، نحو: (**أقَلُّ رجُلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ**)، و(**قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ**)؛ لأنه بمعنى: ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ. اهـ التذييل والتكميل (٨/ ٢٠٢ -٢٠٣)، وحاشية ابن هشامٍ الصغرى (ص: ٢٧٢ -٢٧٣).

النفْيَ، والنَّهْيَ، والاستِفهامَ، مثالُ النفيِ قولُه تعالى: ﴿**مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**﴾ (١)، قرأ السبعةُ غيرُ ابنِ عامرٍ بالرفعِ على الإبدالِ مِنَ الواوِ في: ﴿**مَّا فَعَلُوهُ**﴾، وقرأ ابنُ عامرٍ وحدَه بالنصبِ على الاستثناء (٢)، ومثالُ النهيِ قولُه تعالى: ﴿**وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ**﴾ (٣)، قرأ ابنُ عامرٍ (٤) وابنُ كثيرٍ بالرفعِ على الإبدال من (**أحد**)، وقرأ الباقون بالنصبِ على الاستثناء (٥)، ومثالُ الاستِفهام قولُه تعالى: ﴿**وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ**﴾ (٦)، قرأ الجميعُ بالرفعِ على الإبدالِ مِنَ الضميرِ في: ﴿**يَقْنَطُ**﴾ (٧).

قوله: (**والمُنْقطِعُ بخِلافِه**) ثم لا بدَّ في المنقطِعِ مِن علاقةٍ بين المُستثنَى والمُستثنَى منه، فلا يقال: (**قام القومُ إلا ثعبانًا**).

قوله: (**بأنْ تَقدَّمَ عليه نفيٌ**) سواء كان ذلك النفيُ صريحًا، نحو: (**ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا**)، أو مُؤَوَّلاً نحو: ﴿**وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ (٨)، أي: لا يغفرُها أحدٌ إلا اللهُ، ومِنَ النفيِ المُؤَوَّلِ قراءةُ بعضِ السَّلَفِ ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ (٩)،

---

(١) النساء: ٦٦).

(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٢٣٥)، والتيسير للداني (ص: ٣٢٨)، والمبسوط في القراءات العشر للأصبهاني (ص: ١٨٠)، والإقناع لابن الباذش (٢/ ٦٣٠)، وإتحاف فضلاء البشر (١/ ٥١٥).

(٣) (هود: ٨١).

(٤) هكذا ورد (**ابن عامر**) في المخطوط، والمطبوع، وفي شرح قطر الندى الذي نقل عنه المحشي (**أبو عمرو**) بدلاً من (**ابن عامر**)، والصواب أنه أبو عمرو، وابن عامر يقرأ بالنصب مع الجمهور.

(٥) ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٣٣٨)، والتيسير للداني (ص: ٣٨٦)، والمبسوط في القراءات العشر للأصبهاني (ص: ٢٤١)، الإقناع لابن الباذش (٢/ ٦٦٦)، وإتحاف فضلاء البشر (٢/ ١٣٣).

(٦) (الحجر: ٥٦).

(٧) ينظر: شرح قطر الندى (ص: ٢٤٥).

(٨) (آل عمران: ١٣٥).

(٩) (البقرة: ٢٤٩)، والقراءةُ شاذةٌ قرأ بها ابن مسعود وأُبيٌّ، والأعمش. ينظر: مختصر شواذ القراءات لابن خالويه (ص: ٢٢)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/ ٢٦٣)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٩٦).

أي: لم يتركوه (١)؛ بدليلِ ما قبلَه وهو: ﴿**فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي**﴾ (٢).

قوله: (**بَدَلَ بعضٍ من كلٍّ**) ولم نَحْتَجْ هنا للضَّميرِ الرابطِ بينَ البدَلِ والمُبدَلِ منه؛ لحصولِ الرَّبْطِ هنا؛ لأنّ (**إلا**) وما بعدَها من تمامِ الكلامِ السابقِ عليها، ولا يضُرُّ التخالُفُ بينَ المبدَلِ منه والبدَلِ في كَوْنِ المُبْدَلِ منه مَنْفيًّا والبدَلِ مُثْبَتًا خلافًا لثعلبٍ (٣)، قوله: (**وعطْفِ نسَقٍ عندَ الكوفيين**) ليس المرادُ أنها دائمًا لعطْفِ النَّسَقِ عندهم كما قد يُتَوَهَّمُ من ظاهرِ قولِه؛ لأنّ (**إلا**) عندهم من حروفِ العطف (٤)، بل كونُها عاطفةً خاصٌّ ببابِ الاستثناءِ في مثل هذه الصورة.

قوله: (**ما زاد هذا المالُ إلا النقصَ**) أي: بالنصبِ على الاستثناءِ لا غيرُ، ولا يجوز رفعُه على الإبدالِ منَ الفاعلِ؛ لأنه لا يصحُّ تسليطُ العاملِ عليه؛ إذ لا يقال: (**زاد النقص**)، بل يقال: (**كَثُرَ النقصُ**)؛ لِمَا بينَ الزيادةِ التي هي النُّمُوُّ، والنُّقْصَانُ منَ التَّضَادِّ.

قوله: (**فالحِجَازِيُّون يُوجِبُون نصبَ المُستثنَى**) أي: يُوجِبُون النصبَ على الاستِثناءِ، ولا يُجيزُون فيه الإتباعَ؛ إذ لا يصحُّ فيه الإبدالُ حقيقةً؛ لأنّ المُستثنَى ليس مِن جملةِ المستثنَى منه، وعلَّلَ الرضيُّ امتناعَ الإبدالِ بأنّ بدلَ الغلَطِ غيرُ

---

(١) هذا قولُ ابنِ مالك، وذهب الفراء وابنُ خروف إلى أن (**قليلٌ**) في هذه القراءة مبتدأ محذوفُ الخبر، والتقدير: إلا قليلٌ منهم لم يشرَبُوا منه، واستضعفه أبو حيان بعدم دليلٍ يدل على الخبر المحذوفِ، وذهب الزمخشريُّ إلى أنه فاعلٌ في المعنى، والتقدير: لم يبقَ إلا قليلٌ منهم. التذييل والتكميل (٨/ ٢٠٣ - ٢٠٥).

(٢) (البقرة: ٢٤٩).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٨/ ٢١٢ -٢١٤)، والتصريح (٢/ ٥٥١)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٦٩٣ -٦٩٤).

(٤) هكذا جاءت العبارةُ في المخطوطِ، ويظهر لي أنّ فيها سقطًا، وصوابُ العبارة: (**لأنّ إلا عندهم ليستْ من حروفِ العطفِ مطلقًا، بل كونُها عاطفةً...**) إلخ، والله أعلم بالحقيقة.

موجودٍ في فصيحِ كلامِ العربِ (١)، يعني لو أُبْدِلَ كان بَدَلَ غلَطٍ، وهو غيرُ موجودٍ في كلامِهم.

قوله: (**والتَّميميُّونَ يُجيزُون فيه الإتباعَ**) هكذا في بعضِ النُّسَخِ، وفي بعضٍ آخَرَ يُجوِّزُونَ، وقولُه: (**الإتباع**) أي: للْمُستثنَى منه، قال الناصرُ: وعليه حَمَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ قولَه تعالى: ﴿**قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ (٢)، وأطال في بيانِه ولخَّصَه بعضُ المُفسِّرين بقولِه: ﴿**إِلاَّ اللَّهُ**﴾ رُفِعَ بَدَلاً مِن (**مَن**)؛ لأنه فاعلُ (**يعلم**)، تقديره: (**لا يَعْلَمُ إلا اللهُ الغيبَ في السموات**)، ولا يجوز جعلُ (**إلا**) هنا استثناءً متَّصلاً (٣)، ولا يخفاك (٤) أنّ هذا تخريجٌ للتِّلاوةِ على وجهٍ مرجوحٍ؛ لأنّ الإتباعَ مرجوحٌ عند التميميِّينَ فحَرِّرْهُ (٥).

---

(١) شرح الكافية للرضي (١/ ٧٢٨).

(٢) (النمل: ٦٥).

(٣) الكشاف (٤/ ٤٦٦ – ٤٦٧)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٨ – ٢٨٩)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٤/ ١٦٥)، وحاشية الطيبي على الكشاف (١١/ ٥٦١ – ٥٦٧)، والتصريح (٢/ ٥٦١ –٥٦٣).

(٤) هذا على الحذف والإيصال، والأصلُ: (**ولا يخفى عليك**)، أو (**ولا يخفى لك**).

(٥) تحريرُ المسألة أنّ الاستثناءَ في الآية مختلَفٌ فيه على أربعة أقوال: **أحدها**: أنّه استثناءٌ مُفرَّغٌ، و(**مَن في السموات والأرضِ**) في محلِّ النصب مفعولٌ به لا فاعلٌ، و(**الغيبَ**) بدلُ اشتمالٍ من (**مَن**) على أنه مفعولٌ به، و(**إلا**) أداةُ الاستثناء ملغاةٌ، و(**اللهُ**) فاعلٌ، والتقدير: لا يعلم الأشياءَ الغائبةَ إلا اللهُ، وهو الراجحُ عندي، ويجوز – عندي – أن يكون (**الغيبَ**) مفعولاً مطلقا مبينًا لنوعِ العلمِ. **والثاني**: أنّ (**مَن**) في الآية في محل الرفعِ فاعلٌ، و(**اللهُ**) بدلٌ من (**مَن**) والاستثناءُ متصلٌ، بتقدير: (**لا يَعْلَمُ مَن يُذكَرُ في السموات والأرضِ إلا اللهُ**)، أو (**لا يَعْلَم مَن استَقَرَّ ذِكْرُه في السموات والأرضِ إلا اللهُ**)، وهو قولُ ابنِ مالك، وهو مردودٌ بعدمِ دليلٍ على المحذوفِ مع بُعده عن المعنى، **والثالث**: أنّ (**مَن**) في الآيةِ فاعلٌ، و(**اللهُ**) بدلٌ منه، والاستثناءُ منقطعٌ، والآية على لغةِ بني تميم في جوازِ الإتباعِ منَ الاستثناء المنفيِّ التامِّ المنقطعِ، وهو ما عليه الزمخشريُّ، **والرابع**: أنّ الاستثناءَ متصلٌ، و(**مَن في السموات والأرض**) يصدق على الكون حقيقةً، وعلى الله مجازًا، بناءً على جوازِ استعمالِ اللفظ على مَعْنَيَيْه الحقيقي والمجازي، وهو ما عليه السَّفاقُسِيُّ، ونقلَه القرافيُّ عن الشيخِ عز الدين بن عبد السلام. ينظر: الاستغناء (ص: ٣٤٧ – ٣٤٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٨ – ٢٨٩)، والدر المصون (٨/ ٦٣٢ – ٦٣٤)، ومغني اللبيب (ص: ٥٦٠، ٦٨٣)، والتصريح (٢/ ٥٦١ –٥٦٣).

قوله: (**أي: في المُتَّصِلِ والمُنْقَطِعِ**)، أي: والمقسمُ أنه من كَلامٍ تامٍّ غيرِ مُوجَبٍ، نحو: (**ما قام إلا زيدًا القومُ**)، ومنه قولُ الكُمَيْتِ (١):

٨١- وَمَا لِيَ إلاّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلاّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ (٢)

قوله: (**فإنّ المَتبوعَ**) وهو (**أحد**) أُخِّرَ عن تابعه وهو (**مِثْلك**)؛ إذ الأصلُ: (**ما مررْتُ بأحدٍ مِثْلِك**)، فـ (**مِثْلِ**) صفةُ (**أحد**) قُدِّمَ عليه، وقيل: (**ما مررْتُ بمِثْلك أَحَدٍ**)، وصار المتبوعُ – وهو (**أحد**) – تابعًا، فيُعْرَبُ بدلاً من (**مثل**) بَدَلَ كُلٍّ من كُلٍّ، أو عطفَ بيانٍ، قوله: (**برفعِ المُسْتَثْنَى**)، أي: وهو (**أبوك**) مَعَ تَقَدُّمِه على المُستثنَى منه الذي هو (**ناصر**)، هذا كلُّه بحسَبِ الأصلِ، وهو (**ما لِي ناصِرٌ إلا أباك**)، وأمّا الآن في هذا التركيبِ – وهو (**ما لي إلاّ أبوك ناصرٌ**) – فهو استثناءٌ مفرَّغٌ، و(**لي**) خبرٌ مقدَّمٌ، و(**أبوك**) مبتدأ مؤخَّرٌ، و(**ناصرٌ**) بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، والمستثنى منه محذوفٌ أي: (**ما لي أحدٌ إلا أبوك ناصرٌ**) (٣).

واعلَمْ أنّ المقصودَ من هذا التركيبِ حصرُ الناصرِ في الأبِ، وهو بعيدٌ على جعلِ (**ناصر**) بدلاً من (**أبوك**)، فالأَوْلَى أنْ يُجْعَلَ (**ناصر**) صفةً لـ (**أحد**) المحذوفِ، وقد فُصِلَ بينهما بـ (**إلاّ**) ومدخولِها، أو أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ،

---

(١) وهو الكُمَيتُ الأصغرُ الشاعر الإسلامي المشهورُ، وقبله الكُمَيْتُ الأوسَطُ، وهو الكُمَيْتُ بنُ معروفٍ، وقبله الكُمَيْتُ الأكْبَرُ، وهو الكُمَيْتُ بنُ ثعلبة، وهو جدُّ الكُمَيْتِ بن معروف. اهـ من المقاصد النحوية للعيني (٣/ ١٠٨٩).

(٢) البيت من الطويل للكميت كما نص عليه المحشي، والبيتُ من قصيدته البائيَّة المشهورة له في مدح بني هاشم، والشاهد نصبُ المستثنى وجوبًا عند تقدمه على المستثنى منه في (**وما لي إلا آل أحمد شيعةٌ**)، و(**ما لي إلا مذهب الحق مذهبٌ**)، والأصل: وما لي شيعةٌ إلا آلَ أحمَدَ، وما لي مذهبٌ إلا مذهبَ الحقِّ، وكلٌّ من (**شيعةٌ**)، و(**مذهب**) يحتمل أن يكون مبتدأ مؤخرًا، ويحتمل أن يكون فاعلَ الظرفِ. ينظر: شرح هاشميات الكميت (ص: ٥١٧)، وتخليص الشواهد (ص: ٨٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٨٩ – ١٠٩١)، وخزانة الأدب (٤/ ٣١٩)، والدرر اللوامع (١/ ٤٨٧).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٩٦ –٦٩٧).

والجملةُ مُستأنَفَةٌ استئنافًا بيانيًّا؛ لأنه لمَّا قال: (ما لي إلا أبوك)، كأنه قيل: هذا الأبُ لك دونَ غيرِه في أيِّ شيءٍ، فقال: (هو ناصرٌ) أفاده شيخُنا.

المستثنى بـ(غير، وسوَى):

ش: وأمّا المُستثنَى بـ(غَير)، و(سوَى) بلُغاتِها، فهو مجرورٌ دائمًا بالإضافة، ويُحكَمُ لـ(غير)، و(سوى) بما حكمْنا به للاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاّ)، مِن وجوبِ النصبِ معَ التمامِ والإيجابِ، نحو: (قام القومُ غيرَ زيدٍ)، و(سوى زيدٍ)، بنصب (غير) لفظًا، و(سوى) تقديرًا، ومِن جوازِ الوجهَين - وهما النصبُ والإتباعُ - مع النفيِ والتمامِ، نحو: (ما قام القومُ غيرُ زيدٍ)، و(سوَى زيدٍ) برفع (غير)، و(سوى)، ونصبِهما، ومِنَ الإجراءِ على حسَبِ العواملِ معَ النفيِ وعدَمِ التمامِ، نحو: (ما قام غيرُ زيدٍ)، و(سوى زيدٍ) برفع (غير)، و(سوى) على الفاعليّة، و(ما رأيتُ غيرَ زيدٍ)، و(سوى زيدٍ) بنصب (غير)، و(سوى) على المَفعوليَّة، و(ما مررتُ بغيرِ زيدٍ)، و(سوى زيدٍ) بجرِّ (غير)، و(سوى) بالباء.

ح: قوله: (**وأمّا المُسْتَثْنَى بغَيْر وسوى فهو مجرورٌ دائمًا**) أي: بـ(**غير وسوى**)، لا بالإضافة على الأصَحِّ مِن أنّ العاملَ في المضافِ إليه هو المضافُ [1]، وأصلُ (**غير**) صفةٌ مُفيدةٌ لمُغايَرةِ ما بعدَها لما قبلها، إمّا بالذات، نحو: (**مررْتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ**)، وإمّا بالصفاتِ نحو: (**دَخَل بوجهٍ غيرِ الَّذي خرَجَ به**)، و(**سوَى**) في الأصلِ اسمٌ للْمكانِ المُستَوِي [2]، ثمّ استُعْمِلَ بمعنى المكانِ فقط، ثُمَّ بمعنى: بدَل، نحو: (**أنت لي سِوَى عَمْرو**)، أي: بَدلَه، ثُمَّ بمعنى: الاستثناء، وما ذكره المصنِّفُ مِن أنّ (**سوى**) كـ(**غير**) تبع فيه الزجَّاجِيَّ [3] وابنَ مالكٍ، حيث قالا: (**سوى**) كـ

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٦٩٩).

(٢) وعليه قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، أي: مستويًا. ينظر: الصحاح (س و ي) (٦/ ٢٣٨٥)، والتذييل والتكميل (٨/ ٣٥١).

(٣) في المطبوع (الزجّاج) دون ياءِ النسب، وهو تحريفٌ، والصوابُ ما أثبته تبعًا للمخطوط، والزجاجي هو عبدالرحمن بن إسحاق، ومن مؤلفاته الجمل في النحو، والإيضاح في علل النحويين، واشتقاق أسماء الله الحسنى، وتوفي سنة ٣٣٧ هـ. طبقات النحويين (ص: ١١٩)، ونزهة الألباء (ص: ٢٢٧).

(غير) معنًى وإعرابًا [١]، ويؤيِّدُه: (أتاني سواك)، حكاه الفراء [٢]، والذي ذهب إليه سيبويهِ والجمهورُ أنها ظرفٌ؛ بدليل وصْلِ الموصول بها كـ(جاء الذي سِوَاك)، قالوا: ولا تخرج عن النصبِ على الظَّرْفِيَّةِ إلاّ في الشِّعْرِ [٣]، نحو قوله:

٨٢- وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا [٤]

قال الناصرُ: ومعنى قولِ الجمهور بظَرْفِيَّتِها أنها منصوبةٌ في حالِ الاستِثناءِ نظرًا لأصلِها مِنَ الظَّرْفِيَّةِ، وإلاّ ففي حالةِ الاستِثناءِ ليس فيها شيءٌ مِن معنى الظَّرْفِيَّةِ؛ لأنها خَرَجَتْ عن معنى الظَّرْفِيَّةِ إلى معنى الاستِثناءِ.

قوله: (بنصْبِ غيرِ)، واختُلِفَ في ناصِبِها، فقال ابنُ خروف: انتَصَبَتْ بما قَبْلَها عَلَى الاستِثناءِ كما انتَصَبَ الاسمُ الذي بعْدَ (إلاّ)، وجعَل ذلك دليلاً على أنّ النصبَ في (قامَ القومُ إلاّ زيدًا) ليس بـ(إلاّ)؛ لأنّ (إلا) قد عُدِمَتْ معَ (غير) معَ وجودِ النصْبِ، وهذا مبنِيٌّ على مذهبه مِن أنّ الناصِبَ لِلْمُستثنَى بـ(إلا) هو الجملةُ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٣٩١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣١٤ - ٣١٧).
وقد عقَّب الإمامُ أبو حيان على نص ابن مالك بقوله: «...، وهذا الذي ذهب إليه المصنِّفُ من أنّ الأصحَّ عدمُ ظَرْفِيَّةِ (سوى) لا نعلم له سلَفًا في ذلك إلا الزجاجيَّ، فإنّ شيخنا الأستاذَ أبا الحسن نقل عنه أنها - أي: (سوى) بلغاتها - أسماءٌ غيرُ ظروف كـ(غير)، قال: (وإنما غلّطه في ذلك أنها ليستْ أَمْكنةً)، والمشهورُ بل المَنقولُ أنّ (سوى) ظرفٌ، وإنما الخلافُ فيه أهو متصرِّفٌ أو غيرُ متصرِّفٍ، بمعنى أنه يُستعمَلُ ظرفًا وغيرَ ظرف». التذييل والتكميل (٨/ ٣٥٢).
(٢) الذي نقله الفراء عن العربِ (أتاني سَوَاؤُك) بالممدودة لا المقصورة، وهو مردودٌ بأنه شاذٌّ. التذييل والتكميل (٨/ ٣٥٥، ٣٥٨).
(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٨/ ٣٥٢ -٣٥٩).
(٤) البيت مِنَ الهزج لِلْفِند الزماني، من قصيدة له قالها في حرب البَسوس، و(العدوان) هو الظلم الصريح، (دِنَّاهم) مأخوذٌ مِنَ (الدِّين) بمعنى الجزاء، أي: جازيناهم، والشاهد أن (سوى) في البيتِ خارجٌ عن الظرفيَّة، حيث إنه فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ الرفعِ الضمةُ المقدرةُ على الألف؛ وهو دليلٌ على أنّ (سوى) ظرفٌ متصرِّفٌ مطلقا، أو في ضرورةِ الشعر خصوصًا. ينظر: ديوان الحماسة (ص: ١٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٤ -٩٤٧)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٩٧ -١٠٩٩)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٣١ -٤٣٥)، والدرر اللوامع (١/ ٤٣٣).

قبلَها فقط لا بتَقْويَتِها ولا (إلا) فقط، وقال الفارسيُّ: إنّ (غير) منصوبةٌ على الحال، وفيها معنى الاستِثناءِ، وهي حالٌ مِنَ المُسْتَثْنَى منه، وصَحَّ ذلك؛ لأنّ (غير) لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، وقيل: على التشبيهِ بظَرْفِ المكانِ، والجامعُ بينهما الإبهامُ (١).

تنبيه:

يجوز في المعطوفِ على المُستَثنَى بـ (غَيْر) مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ؛ فيُجَرُّ، ومُرَاعاةُ المَعْنَى؛ فيُنْصَبُ، تقول: (**قام القَومُ غَيْرَ زيدٍ وعَمْرٍو وعَمْراً**)، و(**ما قام أحدٌ غَيْر زيدٍ وعَمْرٍو وعمراً**) (٢)، وقال الشَّلَوْبِينُ: هو مِن بابِ التَّوَهُّمِ، ولا يجوز جَرُّ المعطوفِ على المُسْتَثنَى بـ (إلا) نحو: (**قام القومُ إلا زيداً وعمرٍو**) بجَرِّ (**عمرو**) (٣)، وأجازَه بعضُهم، قاله الناصرُ.

المستثنى بـ (ليس)، و(لا يكون):

ش: **وأمّا المُستَثنى بـ (ليس)، و(لا يكون) فهو واجبُ النصبِ؛ لأنه خبَرُهما، واسمُهما ضميرٌ مستترٌ فيهما، عائدٌ على اسمِ الفاعلِ المفهومِ مِنَ الفعلِ السابقِ عند سيبويه، أو على (البعض) المدلولِ عليه بكُلِّه السابقِ عند جمهورِ البصريين، أو على المصدرِ المدلولِ عليه بالفعلِ تَضَمُّنًا عند الكوفيين، نحو: (قاموا ليس زيداً)، و(لا يكون زيداً)، والتقدير: ليس هو، ولا يكون هو، أي: القائم، أو بعضُهم زيداً، أو قيامُهم قيامَ زيدٍ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيم المُضافُ إليه مُقامَه.**

ح: قوله: (**واسمهما**) أي: (**ليس ولا يكون**) ضميرٌ مستترٌ لم يبيِّنْ أنّ الاستتار هنا واجبٌ أو جائزٌ، وقد صرَّح في (**خلا وعدا وحاشا**) بأنّ الاستِتارَ فيها

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٨/ ٣٤٢-٣٤٣).

(٢) الكتاب (٢/ ٣٤٤)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٩١)، وشرح الكتاب للرماني (٣/ ١٤٨٨ - ١٤٨٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٣٩١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣١٣-٣١٤)، والتذييل والتكميل (٨/ ٣٤٤ - ٣٤٩).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٨/ ٣٤٤ - ٣٤٩).

واجبٌ، فهذا الصنيعُ ربما يُوهِمُ الفرقَ، وليس كذلك؛ إذ الحكمُ في الجميعِ وجوبُ الإضمارِ، فكان الأَوْلَى أنْ يُصَرِّح هنا أيضًا بأنّ الاستتار واجبٌ، وقوله: (**عائد على اسم الفاعل**) هذا غيرُ مُطَّرِدٍ؛ إذ قد يتخلّفُ في نحوِ: (**القومُ إخوتُك ليس أو لا يكون زيدًا**)؛ لأنه لم يتقدَّمْ فيه فعلٌ أو شِبْهُه، ومحَلٌّ ما ذكره أيضًا إذا كان الفعلُ السابقُ مبنيًّا للفاعلِ، فإنْ كان مبنيًّا للمفعولِ عاد الضميرُ على اسمِ المفعولِ المفهومِ منَ الفعلِ السابقِ، نحو: (**القومُ ضُرِبُوا ليس أو لا يكون زيدًا**)، أي: ليس أو لا يكون هو، أي: المضروبُ زيدًا، فلو عَبَّرَ بالوصفِ لكان أشمَلَ، وقولُه: (**المفهوم مِنَ الفعلِ السابق**) الأَوْلَى زيادةُ (**أو الوصفُ**)؛ ليشمَلَ نحوَ: (**القومُ ضاربون ليس زيدًا**)، قوله: (**قاموا ليس زيداً...**) إلخ، جملةُ (**ليس**)، و(**لا يكون**) في موضعِ نصبٍ على الحالِ، أو مُسْتأنَفَتَان [1].

المستثنَى بـ(خلا، وعدا، وحاشا):

ش: وأمّا المستثنَى بـ(خلا)، و(عدا)، و(حاشا) فيجوز نصبُه على المفعوليَّة، وفاعلُها ضميرٌ مستَترٌ فيها وجوبًا، وفي مُفَسِّره الخلافُ السابقُ، إنْ قدَّرْتَها أفعالاً، وجَرُّه إن قدَّرْتها حروفًا جارَّةً للمستثنَى، نحو: (قام القومُ خلا زيدًا، وزيدٍ)، و(عدا زيدًا، وزيدٍ)، و(حاشا زيدًا، وزيدٍ) بنصبِ (زيد) وجرِّه، ما لم تَتقدَّمْ (ما) المصدريَّةُ على (خلا)، و(عدا)، فإنْ تَقَدَّمَتْ عليهما وجب النصبُ؛ لِتَعَيُّنِ الفعليَّة حينئذٍ؛ لأنّ (ما) المصدريَّةَ مُختصَّةٌ بالأفعالِ ما لم يُحكَمْ بزيادةِ (ما) فإنه يجوز الجَرُّ على تقديرِ الحَرفيَّةِ.

ح: قوله: (**وأمّا المُسْتَثْنَى بخَلاَ**) هو في أصلِ الوَضْعِ فعلٌ قاصرٌ؛ لأنه يقال: (**خَلَتِ الدّارُ مِن كَذا**) إلا أنه ضُمِّنَ معنى: جَاوَزَ حينَ جُعِلَ أداةَ استثناءٍ؛ فمن ثَمَّ كان المنصوبُ بها مفعولاً به، وأمّا (**عدا وحاشا**) فإنهما مُتَعَدِّيَان، فإن اتَّصَلَتْ

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٨/ ٣٢٢)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٧٠١).

(**خلا وعدا وحاشا**) بضميرِ خِطابٍ أو غَيْبةٍ، نحو: (**قام القَوْمُ حاشاك أو حاشاه**) جاز كونُ الضميرِ مجرورًا، وكَوْنُه منصوبًا، فإن قلتَ: (**حاشَايَ**) تَعَيَّنَ الجَرُّ، أو (**حاشانِي**) تَعَيَّنَ النصبُ.

قوله: (**ما لم تَتَقَدَّمْ ما المَصْدَرِيَّةُ على خلا وعدا**) لم يَذْكُرْ تَقَدُّمَها على (**حاشا**)؛ لأنه قليلٌ، ومنعه سيبويهِ (١)، وفي التسهيلِ: وربَّمَا قيل: (**ما حاشا**)(٢)، ومنه قولُه:

٨٣ - رَأَيْتُ النَّاسَ ما حاشَا قُرَيْشًا   فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاً (٣)

واعلم أنّ (**ما**) هنا وإنْ كانت مصدرِيَّةً إلا أنه لا يُسْبَكُ ما بعدَها بمصدرٍ؛ لأنهما فِعْلانِ جامِدانِ لا مصدرَ لهما فتنبَّهْ لهذه الدقيقة (٤)، ومَحَلُّ (**ما**) هذه وصلتِها النصبُ، إمّا على الظرفِيَّةِ بتقديرِ مضافٍ، أو على الحاليَّةِ بالتأويلِ باسمِ الفاعلِ، فمعنى (**قاموا ما عدا زيدًا**): قاموا وقتَ مُجَاوَزَتِهم زيدًا أو مُجَاوِزِينَ زيدًا.

قوله: (**ما لم يُحْكَمْ بزيادةِ ما**) وهو شاذٌّ؛ لأنّ (**ما**) إذا زِيدَتْ مع حرفِ الجَرِّ لا تَتَقَدَّمُ عليه، بل تَتَأَخَّرُ عنه (٥)، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَبِمَا**

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٤٩ -٣٥٠)، وينظر: التذييل والتكميل (٨/ ٣٢٦).

(٢) تسهيل الفوائد (ص: ١٠٦)، شرح التسهيل (٢/ ٣٠٨)، وينظر: التذييل والتكميل (٨/ ٣٢٦).

(٣) البيت من الوافر منسوبٌ إلى الأخطل، والشاهدُ دخولُ (**ما**) المصدريةِ على فعل (**حاشا**)، وقد جاء رويُّه في ص (**مقالاً**) بدلاً من (**فعالاً**). ينظر: المقاصد النحوية (٣/ ١١٠٨ - ١١٠٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٨)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٨٧ -٣٨٨)، وشرح أبيات المغني (٣/ ٨٥ -٨٦)، والدرر اللوامع (١/ ٥٠٢).

(٤) لي في هذه الدقيقة نظرٌ حيث إن إهمالَ مصدرَي هذين الفعلَين لا يمنع أن يُسبَكا مع (**ما**) المصدريّة الداخلة عليهما بمصدرٍ مرادفٍ، كما يؤوَّل: (**أعجبني أنّ زيدًا أسدٌ**) مع أنّ الخبر (**أسَدٌ**) اسم جامدٌ لا مصدر له.

(٥) شرح التسهيل (٢/ ٣١٠)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٧٠٣).

رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (١)، والقائل بالجرِّ مع دخولِ **(ما)** الكسائِيُّ والجرمِيُّ وأبو عليٍّ، نقل ذلك أبو حيان، وقال معترِضًا على الجرمِيِّ: إنْ كان الخفْضُ منه قياسًا فهو فاسدٌ؛ لأنه ليس مِن مواضِعِ زيادتِها، وإنْ حَكَى ذلك فهو شذوذٌ (٢).

فإنْ قلتَ: هَلاّ جُعِلَتْ **(ما)** زائدةً مع النصبِ كما جُعِلَتْ زائدةً معَ الخفْضِ؟ فالجوابُ أنّ دخولَ **(ما)** المصدريَّةِ على الفعلِ جائزٌ ينقاسُ، وزيادةَ **(ما)** قبلَ الحرفِ لا تنقاسُ، فكان حمْلُها على ما يَنْقَاسُ أَوْلَى.

●●●

(١) (آل عمران: ١٥٩).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٨/ ٣١٧).

باب اسمِ (لا) النافِيَةِ للجِنسِ

ش: الحادِيَ عشرَ: اسمُ (لا) النافِيَةِ إذا كان مُضَافًا، نحو: (لا غُلامَ سَفَرٍ حاضِرٌ)، فـ (لا) نافيةٌ لِلجِنسِ، و(غُلامَ سَفَرٍ) اسمُها، و(حاضِرٌ) خبرُها، أو شَبِيهًا بالمُضَافِ في العَمَلِ فيما بَعْدَهُ، وهو: ما اتَّصَل به شَيْءٌ مِن تمامِ معناه مرفوعًا كان المعمولُ، نحو: (لا قبيحًا فِعلُه حاضِرٌ)، فـ (قَبيحًا) صفةٌ مُشَبَّهَةٌ اسمُ (لا)، و(فِعْلُه) فاعِلُها، و(حاضِرٌ) خبرُ (لا)، أو منصوبًا، نحو: (لا طالعًا جَبَلاً مُقيمٌ)، فـ (طالِعًا) اسمُ (لا)، وهو اسمُ فاعلٍ، وفاعِلُه مستَتِرٌ فيه، و(جَبَلا) مفعولُه، و(مُقيمٌ) خبرُها، أو مخفوضًا بخافضٍ مُتَعَلِّقٍ به، نحو: (لا مارًّا بزيدٍ عِندَنا)، فـ (مارًّا) اسمُ فاعلٍ، وهو اسمُ (لا)، و(بِزيدٍ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ به، و(عندنا) خبرُها.

قوله: (**الحاديَ عشرَ: اسمُ لا النافِيَةِ للْجِنْسِ**)، أي: النافية لِبعْضِ صِفَاتِ الجِنسِ وأحكامِه، فإضافةُ (**نفي**) لـ (**الجنس**) لأَدْنَى مُلابَسَةٍ، وبيانُ ذلك أنك إذا قلت: (**لا رَجُلَ ضارِبٌ**) مثلاً، أفادَتْ (**لا**) نفْيَ الضَّرْبِ عن الرَّجُلِ، فالمَنْفِيُّ بها الضربُ، وهو بعضُ الأحكامِ اللاحقةِ للْجِنسِ (١)، وإسنادُ النفيِ إليها مجازٌ مِن إسنادِ ما للشَّيْءِ لآلَتِه؛ لأنّ النافِيَ حقيقةً هو المُتكلِّمُ.

والنفيُ في (**لا**) هذه نصٌّ بخِلافِ (**لا**) التي تعملُ عَمَلَ (**ليس**)، فإنها وإنْ نَفَتِ الجِنسَ أيضًا في نحوِ قولِه:

---

(١) يظهر مِن هذا أنّ معنى النفي في مثلِ هذه الجملِ يتعلق بالحكمِ المسندِ إلى اسم (**لا**)، ولا يتعلّق بالاسم نفسِه؛ لأنه ذاتٌ، ومِنَ المعلومِ أنّ النفيَ يتعلّق بالأحكامِ لا بالذواتِ، فإذا قلت: (**لا رجل في الدار**)، فالمنفي متعلَّقُ الجارِ المسنَدُ إلى (**رجل**).

٨٤- تَعزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلا وَزَرٌ مِـمَّا قَـضَى اللهُ وَاقِـيَا (١)

لكنَّ نفيَها له من قَبيلِ الظاهرِ، فلذلك اختصَّتْ (**لا**) العاملةُ عَمَلَ (**إنّ**) بنفي الجنسِ، واشتَهَرَتْ (**لا**) العاملةُ عَمَلَ (**ليس**) بالنافيةِ للْوَحدة؛ لما أنّ النفْيَ في العاملَةِ عَمَلَ (**إنّ**) أمْكَنُ؛ ومن ثَمَّ قيل لها: (**لا**) التَّبْرِئَة (٢)، وإنما عَمِلَتْ (**لا**) هذه العمَلَ المذكورَ؛ لِكَوْنِها أَشْبَهَتْ (**إنّ**)، ووجهُ الشَّبَهِ أنّ (**إنّ**) للْمُبالغةِ في الإثباتِ (٣) و(**لا**) التبرئةِ لِلْمُبالَغةِ في النفيِ، فلمّا تَوَغّلَتا في الطَّرَفَيْنِ تَشابَهَتا فأُعْمِلَتْ عَمَلَها (٤).

قوله: (**إذا كان مضافًا**) تقييدُ لاسْمِ (**لا**)، أي: أنّ اسمَ (**لا**) إنْ كان مُضَافًا أو شَبيهًا بالمضافِ يكون منصوبًا لفظًا؛ فيدخل في بابِ المنصوباتِ، وأمّا إذا كان اسمُها مُفْرَدًا فإنه يكونُ منصُوبًا مَحَلاً، هذا وقد كان الأَوْلَى له تركَ هذا القيد؛ لأنّ

---

(١) البيت منَ الطويل مجهول القائل، و(**تَعزَّ**) من العزاء بمعنى الصبر والتسلّي، و(**الوزَر**) الملجأ، وهو في الأصل بمعنى الجبل، والمعنى: اصبر على ما أصابك فإنه لا ملجأ من قضاء الله، وكل شيء إلى الزوال، والشاهد كون (**لا**) العاملة عملَ ليس لنفي الجنس. ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٢٩٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٤٤ - ٦٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٢)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٤/ ٣٧٧ -٣٧٨)، والدرر اللوامع (١/ ٢٤٧ - ٢٤٨).

(٢) ينظر: حاشية ابن هشام الصغرى (ص: ١٧٦)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ١٦٢ - ١٦٣)، ومغني اللبيب (ص: ٣١١ -٣١٢)، والتصريح (٢/ ١٠٥)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٧٠٥).

(٣) «قوله: (**إنّ للمبالغة في الإثبات**)، أي: إثباتِ المنسوب للمنسوب إليه، ولو كان المنسوبُ نفْيًا، كما في القضية المعدولة، نحو: (**إنّ زيداً ليس في الدار**)، فاندفع الاعتراضُ بأنها لتوكيد النسبة مطلقًا إثباتًا أو نفيًا». تقريرات الإنبابي (ص: ١٢١).

(٤) يتمثل وجهُ المشابَهة بين (**لا**) النافية للجنسِ و(**إنَّ**) في أربعةِ أوجُه: **أحدها**: أنّ كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر، **والثاني**: أنّ كلتيهما لها صدرُ الكلامِ، **والثالث**: أنّ (**إنّ**) لتوكيد الإثبات، و(**لا**) لتوكيد النفي كما قرر المحشي، **والرابع**: أنّ (**لا**) نقيضةٌ (**إنّ**)، والشيءُ يُحمَل على نقيضه، وذهب بعضُهم إلى أنّ (**لا**) النافية للجنسِ محمولةٌ على (**أنْ**) المخففة منَ الثقيلة؛ لقوة المشابَهة بينهما من جهة كون كلٌّ منهما على حرفين، وكل منهما يجوز إعمالُه وإلغاؤه. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٦ -٢٢٧)، والتصريح (٢/ ١٠٣).

المرادَ بالمنصوباتِ في كلامِه سابقًا ما يشمل المنصوبَ لفظًا ومحَلاًّ، فيدخل اسمُ (لا) بجميعِ أقسامِه.

قوله: (**أو شبيهًا بالمضاف**) قيل: ويُسَمَّى (**المُطوَّلَ**)، و(**المَمْطُولَ**) من (**مَطَلْتَ الحديدةَ**) إذا مَدَدْتَها [1]، وإنما يطولُ الاسمُ إذا لُفِظَ بالمعمولِ.

قوله: (**في العَمَلِ فيما بَعْدَه**) بيانٌ لوَجْهِ شَبَهِه بالمُضافِ، واعتُرِضَ عليه بأنّ بيانَ وجْهِ الشَّبَهِ بما ذَكَرَ لا يَتَنَاوَلُ نحوَ: (**لا ثلاثةً وثلاثين**)؛ لأنّ المعطوفَ عليه ليس عامِلاً في المعطوفِ، وكذلك ما نُعِتَ بجملةٍ نحو: (**لا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ غَيرُ اللهِ**)، أو المنعوتُ بما يُشْبِهُ الجملةَ مِن ظرْفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ، نحو: (**لا حَلِيمًا عِندَكَ أو في الدارِ مُقيمٌ**) فإنّ المنعوتَ ليس عامِلاً في النعتِ [2]، وحينئذٍ فالأَوْلَى أنْ يُجْعَلَ وجهُ الشَّبَهِ قولَه: (**وهو ما اتَّصَلَ به شيءٌ من تمامِ معناه**)؛ وذلك لأنّ المضافَ يَتَّصِلُ به شيءٌ من تمامِه، وهو المُضَافُ إليه، وكذلك الشَّبِيهُ به اتَّصَلَ به شيءٌ مِن تمامِه كالأَمْثِلَةِ الآتيَةِ.

تنبيه:

سائرُ التَّوَابِعِ مِنَ البدَلِ، وعطْفِ البيانِ، والتأكيدِ لا يكون متبوعُها بها شَبِيهًا بالمضافِ.

حكم اسمِ (لا) المفرَدِ:

ش: فإنْ كان اسمُ (لا) مُفرَدًا -أي: غيرَ مُضافٍ ولا شَبيهٍ به- فإنه يُبنَى على ما يُنصَبُ به لو كان مُعربًا، فيُبنَى على الفتحِ في نحوِ: (لا رجُلَ)، و(لا رِجالَ)؛ لأنهما يُنصَبان بالفتحةِ، ويُبنَى على الياءِ في التَّثنيَةِ، وجمعِ المذكَّرِ السالمِ، فالأوَّلُ نحوُ: (لا رَجُلَينِ)، والثاني نحوُ: (لا زَيدِين) بكسرِ الدالِ؛ لأنهما يُنصَبان بالياءِ،

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٥).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٧٠٧).

ويُبنَى على الكسرِ في الجمعِ بالألفِ والتاءِ، نحو: (لا مُسلمات) بالكسرِ؛ لأنه يُنصَبُ بالكسرةِ، وقد يُفتَحُ إجراءً للبابِ على وتيرةٍ واحدةٍ عند أبي عثمانَ المازنيِّ منَ البصْريِّين.

ح: قوله: (**فيُبْنَى علَى الفَتْحِ في نحوِ: لا رَجُلَ، ولا رِجَالَ**)، ما ذكره المصنِّفُ من بناءِ الاسمِ المُفْرَدِ على الفتحِ هو مذهبُ الجمهورِ، وذهب الزَّجَّاجُ والسيرافيُّ إلى أنّ الفتحةَ فيه إعْرَابيَّةٌ، لكنْ حُذِفَ التنوينُ مع كَوْنه مُعْرَبًا لتَثَاقُله بسبَبِ التركيبِ مع عامِله (١)، والصَّحيحُ ما قاله المصنِّفُ أنه مبنيٌّ على الفتحِ؛ لأنّ حذفَ التنوينِ في حالةِ الوصلِ منَ الاسمِ المُنوَّنِ لغَيرِ إضافةٍ وبناءٍ غيرُ معهودٍ (٢).

واختُلِفَ في علَّةِ البناءِ، فقيلَ: تَركُّبُه معَ عامِله كـ(**خمسةَ عشَرَ**) فإنه مَبْنِيٌّ اتفاقًا، وقيل: وهو الصَّحيحُ، بُنِيَ لتَضَمُّنه معنَى (**مِن**) الاستغراقيَّةِ؛ لأنّ قولَك: (**لا رجُلَ**) نصٌّ في نفْيِ الجِنْسِ بمنزلةِ: (**لا مِن رَجُلٍ**)، بخلافِ: (**لا رَجُلٌ في الدار**) بالرفعِ والتنوينِ، فإنه ليس نصًّا في الاستغراقِ، بل ظاهرٌ فيه، فإذا أرادوا التنصيصَ على الاستغراقِ ضَمَّنُوا النَّكِرَةَ معنَى (**مِن**)، فبَنَوْها، وقالوا: (**لا رَجُلَ**) (٣)، وإنما بُنِيَتِ النكرةُ على ما نُصِبَتْ به؛ ليكونَ البناءُ على شيءٍ استَحَقَّتْه النكرةُ في الأصلِ قبلَ البناءِ، وإنّما لَمْ يُبْنَ المضافُ، ولا الشبيهُ بالمضافِ؛ لأنّ الإضافةَ تُرَجِّح جانبَ الاسميَّةِ، فيصيرُ الاسمُ بها إلى ما يَسْتَحِقُّه أصالةً، وهو الإعرابُ، وأمّا ما في

---

(١) ينظر الخلافُ في أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٢٨)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٦٦ – ٣٧٠)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٧ –٢٢٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٨ –٥٩)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩٦)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٤٩ – ٢٥٠).

(٢) قال أبو حيان: «وثمرةُ هذا الخلافِ تظهر في جمعِ المؤنث السالم، فمن زعم أنّ الفتحةَ إعرابٌ قال: (**لا ورقات لك**) بالكسرةِ، ومَن زعم أنها بناءٌ لزمه أن يفتحَ لأنه مركَّبٌ معها، وحركةُ آخرِ المركَّبِ المبنيِّ إنما هي الفتحُ، نحو: (**خمسة عشر**)». التذييل والتكميل (٥/ ٢٥٠).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٣٥٧ –٣٥٩)، والتذييل والتكميل (٥/ ٢٢٦ – ٢٢٨)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٧١٠).

الحديث من قوله (**لا مانعَ لِمَا أعْطَيْتَ**) [1]، فإنه من قَبيلِ الشَّبيه بالمضاف، فكان القياسُ أنْ يقال: (**لا مانعًا**) بالنصبِ والتنوينِ، نحو: (**لا مارًّا بزيد**)، وقد خرَّجَه البغداديُّون بأنه منصوبٌ، لكنْ تُرِكَ فيه التنوينُ إجراءً له مُجْرَى المضاف، وقال البصْريُّون: إنّ هذا الجارَّ والمجرورَ مُتَعَلِّقٌ بخبَرِ (**لا**) المحذوفِ، والتقدير: (**لا مانعَ مانعٌ لِمَا أعْطَيْتَ**)، وحينئذٍ يكون من قَبيلِ المُفْرَد، لا من الشَّبيهِ بالمضاف [2].

قوله: (**نحو: لا رَجُلَيْنِ**)، ومنه قولُه:

٨٥- تَعزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعا ولكِنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ [3]

قوله: (**نحو: لا مُسْلِمَاتِ**)، ومنه قولُه:

٨٦- إنَّ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيه نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ للشَّيَبِ [4]

---

(١) هذا جزءٌ من الذكر النبوي الذي يقوله ﷺ دُبُرَ كلِّ صلاة، وهو بتمامه: (**لا إلهَ إلاّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، له المُلكُ، وله الحمدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، اللهُمَّ لا مانعَ لما أعطَيتَ، ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدُّ**). أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب ما يُكرَه من كثرة السؤال - رقم (٧٢٩٢).

(٢) أجاز عَليٌّ الحلبيُّ أنْ يُحمَل الحديثُ على جواز اعتبارِ النعت بالجملة وشبهها في النداء فيكون منَ الشبيه بالمضاف، وجوازِ عدم اعتبارِه فيكون مفردًا، فيقال: (**يا عظيمًا يُرجى لكلِّ عظيمٍ**) على أنه شبيهٌ بالمضاف، و(**يا عظيمُ يُرجَى لكلِّ عظيمٍ**) فيكون منَ المنادى المفرَد، وعليه يكون الحديثُ: (**لا مانعَ لما أعطيتَ**) على عدم اعتبارِ النعتِ، وهو من قبيلِ المفرد. ينظر: فرائد العقود العلوية (٢/ ٧٠٧ - ٧٠٨).

(٣) البيتُ منَ الطويل مجهولٌ، و(**إلفَين**) مثنى (**إلْف**) بمعنى: أليف، كـ(**خِلّ**) بمعنى: خليل، و(**المنون**) الموت، و(**وُرَّاد**) جمع وارد، والشاهدُ بناءُ المثنى على الياء، والمعنى أنه لا يبقى الإلفان بلا موت، فكلٌّ إلى الزوال، والناسُ يتبع بعضُهم بعضًا في الموت. ينظر: تخليص الشواهد ص: ٣٩٥ -٣٩٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٩٢ - ٧٩٣)، والدرر اللوامع (١/ ٣١٧ -٣١٨).

(٤) البيت منَ البسيط لسلامةَ بنِ جندل، والشاهدُ بناء جمع المؤنث السالم على الكسرة بلا تنوين، وفي رواية: (**أودَى الشباب**) بدلاً من (**إن الشباب**)، والمعنى: إن اللذَّةَ في أيامِ الشباب التي يتأتّى للمرءِ فيها اكتسابُ المجدِ، وليس في المشيبِ شيءٌ منَ اللذَّات. ينظر: المفضليات (ص: ١٢٠)، وتخليص الشواهد (ص: ٤٠٠ -٤٠١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٨٨ - ٧٩١)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٧ -٣٠)، والدرر اللوامع (١/ ٣١٩ -٣٢٠).

قوله: (**وقد يُفْتَحُ عند أبي عثمان المازني**)، قال في الخصائص: إنه لا يُجيزُ فتْحَه بصرِيٌّ إلا أبو عثمانَ (١)، قال أبو حيان: وتَلَخَصَ أنّ في نحوِ: (**لا مُسْلِمَات**) أربعةَ مَذَاهِبَ:

أحدها: الكسْرُ والتنوينُ، وهو مَذهَبُ ابنِ خروفٍ، وقد سبقه إلى ذلك قومٌ مِنَ النحويين، قاله ابنُ الدَّهَّان في (**الغُرّة**)(٢).

والثاني: الكسْرُ بلا تنوينٍ، وهو مذهبُ الأكثرِينَ.

والثالث: الفتحُ، وهو مذهبُ المازنيِّ والفارِسِيِّ (٣).

والرابع: جوازُ الكسرِ والفتحِ مِن غيرِ تنوينٍ في الحالَينِ، وهو الصحيحُ؛ إذْ ورد به السَّمَاعُ (٤).

●●●

(١) الخصائص (٣/ ٣٠٥)، وينظر: التذييل والتكميل (٥/ ٢٣٢).

(٢) ينظر: الغرة في شرح اللمع (ص: ١٤٤-١٤٥)، تح: د. فريد عبد العزيز الزامل السُّلَيم، نش: دار التدمرية، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

(٣) «قوله: (**والثالث: الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي**) أي: الفتح وجوبا ليُقابِلَ القولَ الرابعَ، لكنه خلافُ ظاهرِ الشارحِ؛ لأنّ ظاهرَه أنّ الفتحَ عند المازني جائزٌ، وهو ظاهرُ كلامِ المحشي، إلا أن يُجعَل على الوجوبِ؛ لأن الجائزَ بعد الامتناع يصدق بالواجب» تقريرات الإنبابي (ص: ١٢٢)..

(٤) التذييل والتكميل (٥/ ٢٣٢).

باب المُنادَى

ش: **الثانيَ عشرَ: المُنادَى بفتح الدال، وهو: المطلوبُ إقبالُه بحرفٍ مخصوصٍ، وإنما يُنصَبُ إذا كان مُضافًا، نحو: (يا عبدَ الله)، أو شَبِيهًا بالمُضاف، وهو ما عَمِلَ فيما بعْدَه الرَّفْعَ، نحو: (يا حَسَنا وجهُه)، أو النصْبَ، نحو: (يا طالعًا جَبَلاً)، أو الجرَّ بخافِضٍ يتعلَّقُ به، نحو: (يا رفِيقًا بالعِباد)، أو نكرةً مقصودةً، نحو قولِ الأعمى: (يا رَجُلاً خُذْ بيَدِي)، وقولِ الواعظِ: (يا غافلاً والمَوْتُ يطلُبُه)؛ لأنّ الأعمَى والواعظَ لا يقصِدان شخصًا بعَينِه.**

ح: قوله: (**الثانيَ عَشَرَ: المُنادَى**) هو اسمُ مفعولٍ من (**نادَى يُنَادِي**) فاسمُ الفاعلِ بكسرِ الدال، واسمُ المفعولِ بفتحِها؛ فلذلك قال: (**بفتح الدال**)، قوله: (**وهو المطلوبُ إقبالُه**) أي: تَوَجُّهُه لِلْمُنَادِي – بكسر الدال –، وذلك التَّوَجُّهُ بالوجْه أو بالقلْب حقيقةً كان، نحو: (**يا زيدُ**)، أو حُكْمًا، نحو قوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي**﴾[1]، فإنهما نُودِيَا تنزيلاً لَهُما منزلةَ العاقلِ الذي يُقْبِلُ ويَتَوَجَّهُ كذا قالوا[2]، لكنْ قال شيخُنا: لا ينبغِي أنْ يتجارَى على المَوْلَى تبارك وتعالَى، فيقال: إنه خاطَبَ غيرَ العاقلِ تَنْزِيلاً له منزِلَةَ العَاقِلِ، وذلك لأنّ العاقلَ وغيرَه بالنسبةِ لِلْمَوْلَى سواءٌ، فيُخَاطِبُ كُلًّا منهما كالآخَرِ، وكِلاهما يَمْتَثِل ويُقْبِلُ إقبالَ الآخَرِ، فالآيةُ بمنزِلة: (**يا زَيْدُ اضرِبْ عَمْرًا**)، إذا كانا حاضِرَين عندَك، فالإقبالُ فيهما إقبالُ امتِثالٍ، اهـ كلامه.

ودخل في التعريفِ (**يا زيدُ لا تُقْبِلُ**) فإنّ إقبالَه مطلوبٌ لِسَمَاعِ النهيِ، ونهْيُه عن الإقبالِ إنما هو بعدَ تَوَجُّهِه، فاختلَفَتِ الجِهَتَانِ، وأمّا نحوُ: (**يا اللهُ**)، فإنّ

---

(١) (هود: ٤٤).

(٢) فرائد العقود العلوية (٢ / ٧١١).

المقصودَ مِنَ النِّداءِ فيه لازمُ التَّوجُّهِ، وهو الإجابةُ، وخرج بـ (**المطلوب إقبالُه**) المُتَفَجَّعُ عليه، نحو: (**يا زَيْدَاهُ**)، فإنه ليس مطلوبَ الإقبالِ؛ إذ دخولُ حرفِ النِّداء عليه لِمُجَرَّدِ التَّفَجُّعِ، وفي كلامِ الرَّضِيِّ: المُتَفَجَّعُ عليه مُنَادًى على وَجْهِ التَّفَجُّعِ، فإذا قلتَ: (**يا زَيْدَاه**) كأنّك قلتَ: (**تَعَالَ فأنا مُشْتَاقٌ إليك**) [(١)]، فعلى هذا لا يكون خارجًا عن التعريفِ، بل هو مِن قَبِيلِ المُنَادَى عندَ الرَّضِيِّ، ومثلُه المُسْتَغَاثُ.

قوله: (**بحرفٍ مخصوصٍ**) متعلِّقٌ بـ (**المطلوب**)، وخرج بهذا القيدِ: (**أطلُبُ إقبالَ زيدٍ**)، و(**أُنادي زيدًا**)، و(**أدعوك**)، ونحو ذلك، فالمطلوبُ إقبالُه هنا لا يُسَمَّى مُنادًى لِكَوْنِ ذلك الطلَبِ ليس بحرفٍ مخصوصٍ.

وحروفُ النداءِ خمسةٌ وهي: (**يَا، وأَيَا، وهَيَا، وأَيْ، والهمزة**)، و(**يا**) أمُّ الأدواتِ، وقد عَمِلَ مَعْكُوسُها، وهو (**أَيْ**) عَمَلَها، فنُودِيَ بها كما نُودِيَ بـ (**يا**)، وبذلك أَلْغَزَ الحَرِيرِيُّ، فقال: وما العاملُ الذي يَتَّصِلُ آخرُه بأوَّلِه، ويَعْمَلُ مَعْكُوسُه مِثْلَ عَمَلِه [(٢)].

قوله: (**إذا كان مضافًا**) قيدٌ في كَوْنِ المُنَادَى منصوبًا لفظًا، أمّا إذا لم يكن مُضَافًا ولا شبيهًا به، فهو منصوبٌ مَحَلًّا، وقد كان الأَوْلَى الإطلاقَ، وتَرْكَ هذا القيدِ؛ ليدخُلَ في كلامه المنصوبُ محَلًّا كما علمتَ أنّ المرادَ بالمنصوباتِ سابقًا ما يشملُ المنصوبَ لفظًا ومَحَلًّا وتقديرًا.

قوله: (**وهو ما عَمِلَ فيما بَعْدَه**) فيه قصورٌ كما تَقَدَّمَ، فالأَوْلَى أنْ يقولَ: هو اسمٌ يجيءُ بَعْدَه شيءٌ مِن تمامِه، إمّا معمولٌ له، نحو: (**يا طالعًا جبلًا**)، و(**يا حَسَنًا وجهُه**)، و(**يا خيرًا مِن زيدٍ**)، أو معطوفٌ عليه عطفَ نَسَقٍ على أنْ يكونَ

---

(١) شرح الكافية للرضي (١ / ٤٠٦ – ٤٠٧)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٧١١).

(٢) مقامات الحريري (ص: ١٩٤)، وينظر: شرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي (٣ / ٢١٣)، والأشباه والنظائر في النحو (٢ / ٥٨٨)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٧١١).

المُتَعـاطِفـان اسـمًا لِشَيءٍ واحـد، نحو: (**يا ثلاثةً وثلاثين**)؛ لأنّ المجموعَ اسمٌ لِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ، أو نعتٌ، نحو: (**يا حَليمًا لا يَعْجَلُ**)، و(**يا جوادًا لا يبخَلُ**)، وكقوله:

٨٧- أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبى غَرِيبًا (١)

وقوله:

٨٨ - أَلاَ يَا نَخْلَةً مِن ذاتِ عِـرْقٍ عَلَيْكِ ورَحْـمَـةُ اللهِ السَّـلامُ (٢)

فكلٌّ هذا مُشَابِهٌ لِلْمُضَـاف، قـوله: (**يا حَسَنًا وَجْـهُـه**)، (**يا**): حرفُ نداء، و(**حَسَنًا**) منادًى منصوبٌ، وهو صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، و(**وَجْهُه**) فاعلٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، قوله: (**يا طالعًا جَبَلاً**) فـ (**طالعًا**) منادًى منصوبٌ، وهو اسمُ فاعلٍ، وفاعلُه الضميرُ المستَترُ فيه جوازًا، و(**جَبَلاً**) مفعولُه.

قوله: (**بخافضٍ مُتَعَلِّقٍ به**) فيه تَسَمُّحٌ، والأَوْلَى أنْ يقولَ: (**أو خُفِضَ ما بعده بخافضٍ يتعلَّق هو وإياه به**) أي: بالمنادى، قوله: (**نحو: يا رَفِيقًا بالعباد**) (**رَفِيق**) مِن أمثلَةِ المُبَالَغَةِ المُحَوَّلَةِ عن اسمِ الفاعِلِ، أي: كَثِيرُ الرِّفْقِ، أي: اللُّطْفِ بمعنى الإحسانِ.

قوله: (**نحو قولِ الأعْمَى**) التقييدُ بالأَعْمَى لِلتَّوْضِيحِ لِظُهُورِ عَدَمِ القَصْدِ منه، وإلا فقد يكونُ عَدَمُ القَصْدِ أيضًا مِنَ البَصِيرِ.

---

(١) صدرُ بيتٍ مِن الوافرِ لجرير بن الخطفي من قصيدة يهجو بها العباسَ بن يزيد الكندي، وعجزُه:
أَلُؤْمًا لا أبَا لكَ واغْتِرابَا

و(**شُعَبى**) اسم موضع، والشاهدُ نصبُ النكرة المقصودة (**أعبدًا**) على أن الجملةَ الواقعةَ بعده نعتٌ له، فيكون من الشبيه بالمضاف. ديوان جرير (ص: ٥٦)، والمقاصد النحوية (٣ / ١٠٤٣ – ١٠٤٥)، (٤ / ١٦٩٥ –١٦٩٦)، وخزانة الأدب (٢ / ١٨٣ – ١٨٩).

(٢) البيتُ مِن الوافرِ منسوبٌ إلى الأحوص، والشاهدُ نصبُ النكرةِ المقصودةِ المنعوتةِ على أنها مِنَ الشبيه بالمضاف، وفيه شاهدٌ آخر على تقديم المعطوفِ للضرورة، والتقدير: عليك السلامُ ورحمةُ اللهِ. ينظر: شرح شواهد المغني (٢ / ٧٧٧)، وخزانة الأدب (٢ / ١٩٢ –١٩٤).

قوله: (**يا غافلاً والمَوْتُ يَطْلُبُه**) هذا شطرُ بيتٍ مِن بحرِ الكاملِ أَحَذُّ العروضَة مضمرُ الأجزاءِ (١)، ويَصِحُّ أنْ يكونَ مِن بحرِ السَّريعِ عَرُوضُه مَخْبونةٌ مَطْوِيَّةٌ مَكْشوفةٌ (٢)، والظاهرُ أنه مُجَرَّدُ تمثيلٍ لم يقصدْ به الشِّعْرَ، بلِ اتَّفقَ اتِّزانُه، ومِثْلُه لا يُسَمَّى شِعْرًا، وإنْ وافَقَ المَوَازِينَ كما بَيَّنَّاه في حَوَاشي شيخِ الإسلامِ على الخَزْرَجِيَّة، نسألُ اللهَ – تعالى – أنْ يجمعَنا بها هي وبَقِيَّةِ مُؤَلَّفاتنا (٣).

قوله: (**لأنَّ الأعْمَى والواعِظَ...**) إلخ عِلَّةٌ لمحذوفٍ، أي: وإنما كان ما ذُكِرَ مِن قَبيلِ النَّكِرَةِ غيرِ المقصودةِ؛ لأن... إلخ.

مواضع بناء المنادَى:

ش: **فإنْ كان المُنادَى مُفْرَدًا – أي: ليس مُضافًا، ولا شِبْهَه – فإنه يُبنَى على ما يُرفَعُ به لَوْ كان مُعربًا، فيُبنَى على الضمِّ، نحو: (يا زَيْدُ)؛ لأنه يُرفَعُ بالضمَّةِ، وعلى الألفِ في المثنَّى، نحو: (يا زَيدانِ)؛ لأنه يُرفَعُ بالألفِ، وعلى الواوِ في جمعِ المذكَّرِ السالمِ، نحو: (يا زَيْدُونَ)؛ لأنه يُرفَعُ بالواوِ، وإنْ كان نكرةً مقصودةً فإنه يُبنَى على الضمِّ مِن غيرِ تنوينٍ، نحو: (يا رجُلُ) لِمُعَيَّنٍ إجراءً لها مُجرَى العَلَمِ في إفادةِ التعيينِ، ما لم تُوصَفْ، فإنْ وُصِفَتْ تَرَجَّحَ نصْبُها على ضمِّها؛ لأنَّ النعتَ من**

---

(١) كان عليه أن يقول: (**مضمر الجزءَين**) صفةٌ لـ (**شطر بيت**)؛ لأنَّ الإضمارَ لم يدخل في عروضه، وهي (**لُبُه**) على وزن (**فَعِلُنْ**)، وقوله: (**أحَذُّ العروضة**) أي: دخل فيها الحذذ، وهو حذف الوتد المجموع من آخر (**متفاعلن**).

(٢) (**يا غافلاً والموتُ يطْلُبُهُ**) إن كان مِنَ الكامل فتقطيعُه: (**يا غافلا**): (**مستفعلن**)، و(**الموت يطْ**): (**مستفعلن**)، (**لُبُه**): (**مُتَفَا**)، فيُحَوَّلُ إلى (**فَعِلُنْ**)، وإن كان مِنَ السريع، فتقطيعه: (**يا غافلا**): (**مُسْتَفعلن**)، و(**الموت يطْ**): (**مُستَفْعلن**)، (**لُبُهُ**): (**مَعُلا**)، فيُحوَّل إلى (**فَعِلُنْ**)، وأصله: (**مفعولاتُ**)، فدخل فيه الخبنُ، وهو حذف الثاني الساكن، والطي، وهو حذف الرابع الساكن، والكشفُ، وهو حذف السابع المتحرك.

(٣) هذا مِن العطفِ على الضميرِ المخفوضِ دون إعادةِ الخافضِ على مذهب الكوفيين في جوازه، والأفصحُ أن يقول: (**بها هي وبِبَقِيَّةِ مُؤَلَّفاتِنا**).

تمامِ المنعوتِ، فأُلحِقَتْ بالشَّبيهِ بالمُضافِ، نحو: (يا عَظيماً يُرجَى لِكُلِّ عَظيمٍ) فالجملةُ (يُرْجَى) في موضعِ نصْبٍ نعتٌ لـ(عَظيم)، هذا قولُ ابنِ مالكٍ، وقال ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ: جملةُ (يُرجَى) في مَوضعِ نصْبٍ على الحالِ من فاعلِ (عَظيماً) المستَتِرِ فيه، والعاملُ في الحالِ هو العامِلُ في صاحِبِها، فهي مِن أمثلةِ الشَّبيهِ بالمُضافِ، لا منَ المُلحَقِ به.

قوله: (**أي: ليس مضافًا ولا شِبْهَه**) ومِثْلُه النَّكِرَةُ المقصودةُ، فإنها أيضًا ليستْ منصوبةً، أي: إذا لم يكنِ المُنَادَى واحدًا مِن هذه الثلاثة، فإنه يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به، ويكون منصوبَ المحلِّ، قوله: (**فيُبْنَى على الضمِّ في نحو: يا زيدُ**) أي: و(**يا هِنْدَاتُ**) [١]؛ لأنهما يُعْرَبَانِ بالضَّمَّةِ رفعًا، فهو منادًى مَبْنِيٌّ على الضمِّ في مَحَلِّ نصبٍ.

وحِكْمَةُ بناءِ المُنادَى المُفْرَدِ سواءٌ كان عَلَمًا أو نَكِرَةً مقصودةً شَبَهُهُ لِلْحَرْفِ في المعنى؛ لأنه وَقَعَ مَوْقِعَ الكافِ الاسمِيَّةِ المُشَبَّهَةِ لِلْكافِ الحَرْفِيَّةِ التي هي كافُ الخطابِ؛ لأنّ (**يا زيدُ**) بمنزلة: (**أدعوك**)، وهذه الكافُ كَكَافِ (**ذلك**) [٢]، وكان البناءُ على حركةٍ؛ لأنّ له أصلاً في الإعرابِ، وكانتْ خصوصَ الضمةِ فرقًا بين حركةِ المنادَى المَبْنِيِّ وحركةِ المُعْرَبِ، نحو: (**يا قَوْمُ**)، و(**يا قومنا**)، وأمّا

(١) يُبنَى المنادى على الضمة في ثلاثة أحوال: **أحدها**: الاسمُ المفرد مطلقًا نحو: (**يا محمَّدُ، ويا أحمدُ**)، و(**يا هندُ، ويا ليلى**)، ومنه قوله تعالى: ﴿**يَا مُوسَى**﴾ في عدةِ آياتٍ، **والثاني**: جمع التكسير مطلقًا، نحو: (**يا رِجالُ، ويا أسْرَى**)، والثالث: جمع المؤنث السالم مطلقًا نحو: (**يا فاطماتُ، ويا مُسلماتُ**).

(٢) في علةِ بناءِ هذا المنادى خلافٌ على عدّةِ أقوالٍ، **أحدُها**: انه أُجْرِي مُجرَى أسماءِ الأصواتِ، وهو ما عليه سيبويه. **والثاني**: وقوعُه موقعَ حروفِ الخطابِ كما قرره المحشي، وهو ما عليه الفارسي، **والثالث**: وقوعُه موقع ضميرِ الخطابِ، وهو ما عليه ابن خروفٍ، **والرابع**: أنه بُنِيَ لوقوعه صلةً لحرفِ النداء الذي هو مبنيٌّ، وهو ما عليه ابنُ كيسان. ينظر: التذييل والتكميل (١٣ / ٢٤٥ – ٢٤٦)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٤١٢)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩).

المضافُ والشَّبيهُ به فلم يُبْنَيَا؛ لأنّ الإضافةَ وشِبْهَها عارضَتْ مُوجِبَ البناءِ، وأَلْحَقَتْهُما بأصلِهما، وهو الإعرابُ ولم تُبْنَ النَّكِرَةُ غيرُ المقصودةِ لِكَوْنِها لم تَقَعْ مَوْقِعَ الكافِ.

واختُلِفَ في العاملِ في المُنَادَى، فقال س: فِعْلٌ مُقَدَّرٌ، وأصل (**يا زيدُ**): أدعو زيداً، فحُذِفَ الفِعْلُ حَذْفًا لازمًا لِكَثْرةِ الاستعمالِ ودلالةِ حرفِ النِّداءِ عليه [١]، وذهب المُبَرِّدُ إلى أنّ الناصبَ حرفُ النداءِ لِسَدِّه مَسَدَّ الفعلِ [٢]، وعلى كِلَا المَذْهَبَيْنِ فـ (**يا زيدُ**) كلامٌ تامٌّ، أمّا على مذهبِ سيبويه فَجُزْآ الكَلامِ مُقَدَّرَانِ وهما الفعلُ والفاعلُ، وأمّا على مذهبِ المبرِّدِ فحرفُ النِّداءِ سَدَّ مَسَدَّ أحدِ الجُزْأَيْنِ، وهو الفعلُ، والفاعِلُ مُقَدَّرٌ، قال الناصرُ: ولا مانِعَ مِن دعوَى سَدِّ حرْفِ النِّداءِ مَسَدَّ الجُزْأَيْنِ، وذهب الكسائيُّ والرِّياشِيُّ [٣] إلى أنّ ضمَّةَ: (**يا زيد**) ونحوِه ضمّةُ إعرابٍ، ونقله ابنُ الأعرابِيِّ [٤] عن الكوفِيِّين [٥].

---

(١) ينظر: الكتاب (١ / ٢٩١)، (٢ / ١٨٢)، والأصول في النحو (١ / ٣٤٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٨٥)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٢١٩).

(٢) المقتضب (٤ / ٢٠٢)، وينظر: الأصول في النحو (١ / ٣٤٠)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٢٢٢-٢٢٣).

(٣) هو أبو الفضل العباس بن الفرج، وكان من أعلم الناس بالإعراب والشعر، وقرأ على المازني النحوَ، وأقرأه اللغةَ، ومن مؤلفاته كتاب الخيل وكتاب الإبل، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب، وقُتِل في البصرةِ وهو قائم يصلي الضحى في شوال سنة ٢٥٧ هـ. ينظر: طبقات النحويين (ص: ٩٧ - ٩٩)، ونزهة الألباء (ص: ١٥٢ -١٥٥)، وبغية الوعاة (٢ / ٢٧).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي مولى بني هاشم، وهو من أكابر اللغويين الكوفيين، ومن مؤلفاته النوادر، ومعاني الشعر، وتفسير الأمثال، ورُوِي عنه أنه قال: وُلِدْتُ في الليلة التي مات فيها أبو حنيفة إحدى عشرة خلت من جمادى الآخرة سنة ١٥٠ هـ، وتوفي بسُرَّ مَن رأى -رحمه الله- سنة ٢٣٠، أو ٢٣١، أو ٢٣٢، أو ٢٣٣ هـ. ينظر: وطبقات النحويين (ص: ٩٥ -٩٧)، ونزهة الألباء (ص: ١١٩ -١٢٢)، وبغية الوعاة (١ / ١٠٥ -١٠٦).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (١٣ / ٢٢٠ - ٢٢١).

تنبيه:

لو قلتَ: (**يا ضارِبُ**) بَنَيْتَه على الضَمِّ، ولا يُنْظَر إلى الضميرِ المُسْتَكِنِّ فيه، ولو قلتَ: (**يا ضَارِب وزيدٌ**) فإن قدَّرْتَ زيداً معطوفًا على (**ضَارِب**) بَنَيْتَ (**ضَارِب**) أيضًا، وإنْ قَدَّرْتَه معطُوفًا على الضميرِ نَصَبْتَ (**ضاربًا**) لِعَمَلِه في (**زيد**) بواسطةِ الحرفِ؛ فيكون مِن قَبِيلِ الشَّبِيه بالمُضَاف [(١)]؛ ولذا وجب نصْبُ (**مُشْتَرِكًا**) في قولك: (**يا مُشْتَرِكًا وزيدٌ**) عطفًا على الضميرِ لِعَدَمِ استِغنائِه بواحدٍ؛ لأنّ الاشتِراك يقتضِي التعَدُّدَ.

قوله: (**يا زيدان**) و(**يا اثنا عشرَ**)، و(**يا اثنتا عشرةَ**)؛ لأنهما يُرْفَعَان بالألفِ [(٢)]، فإنْ قلتَ: إنّ العَلَمَ إذا ثُنِّيَ أو جُمِعَ وجب دخولُ (**ألْ**) عليه، فلا تقول: (**جاء زَيْدَانِ وزَيْدُونَ**)، بل (**الزَّيْدَانِ، والزَّيْدُونَ**) كما تَقَدَّمَ [(٣)]، فَلِمَ صَحَّ (**يا زَيْدَانِ ويا زَيْدُونَ**) بدونِ (**ألْ**)؟ فالجوابُ أنّ (**يا**) قائمةٌ مقامَ (**ألْ**)، فهي في حكمِها في إفادةِ التعريفِ، فلو أَتَى بـ (**ألْ**) هنا لَزِمَ اجتِماعُ أداتَيِ تعريفٍ، وهو (**يا**) و(**ألْ**) على مُعَرَّفٍ واحدٍ.

قوله: (**في إفادة التَّعْيِين**) بيانٌ لإجراءِ النَّكِرَةِ المقصودةِ مُجْرَى العَلَمِ، والمعنى أنّ النكِرَةَ المقصودةَ لمّا أَشْبَهَتِ المُنَادَى المُفْرَدَ العَلَمَ في إفادةِ التعيينِ بُنِيَتْ على الضَّمِّ كما بُنِيَ العَلَمُ، قال في (**الضَّوْء**) [(٤)]: المُنَادَى المَعْرِفَةُ على ضَرْبَيْنِ: أحدهما: ما

---

(١) التذييل والتكميل (١٣ / ٢٥٢).

(٢) في نداء (**اثنا عشر**) و(**اثنتا عشرة**)، و(**ثنتا عشرة**) قولان: **أحدُهما**: أنْ يُراعَى أصلُه، ولا يُرَاعَى التركيبُ العارضُ عليه، فيُبْنَى على الألف كما قرر المحشِّي، وهو ما عليه البصريون، والآخَر: أن يُراعَى حالُه مِنَ التركيب، فيُعَدُّ مِنَ المضاف أو الشبيه به، فيقال: (**يا اثني عَشَرَ، واثنَتَي عَشَرَةَ، وثِنْتَي عَشَرَةَ**)، وهو ما عليه الكوفيون. ينظر: التذييل والتكميل: (١٣ / ٢٤٤ - ٢٤٥)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩).

(٣) ينظر: (ص: ٤٢٠).

(٤) يظهر أنه كتاب الضوء على المصباح في النحو لمحمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني، وهو محقق في رسالة علمية لم أستطع الوصولَ إليها حتى أتحقَّق في الأمر.

كان مَعْرِفَةً قبلَ النِّدَاءِ، نحو: (**يا زيدُ**)، **والثاني**: ما تَعَرَّفَ بالنّداءِ، نحو: (**يا رَجُلُ**)، فإنه لم يكنْ قبلَ النِّداءِ معرفةً، وإنما تَعَرَّفَ من حيث إنّك أقبلْتَ على واحدٍ منَ الجنسِ، وخَصَّصْتَه بالنداءِ، فجَرَى مَجْرَى أنْ تقولَ: (**الرَّجُلُ**) بلامِ التعريفِ قاصِداً واحِداً بعَيْنِه.

ثم اخْتَلَفَ أصحابُنا في أنّ العَلَمَ هل يكونُ باقيًا على عَلَميَّته بَعْدَ النِّدَاءِ أم لا؟ فذهب الأكْثَرُونَ إلى أنه نُكِّرَ، وجُعِلَ جنسًا، نحو: (**زَيْدٌ منَ الزَّيْدِينَ**) كما يقال: (**رَجُلٌ مِنَ الرِّجَالِ**)، ثُمَّ خُصَّ بالنِّدَاءِ من بَيْنِ الجِنْسِ، وإلاّ لَكان جمعًا بين التَّعْرِيفَيْنِ وهو مُمْتَنِعٌ، ويَدُلُّ عليه امتناعُ قولِهم: (**يا الرَّجُلُ**) (١)، وذهب آخَرُون إلى أنّ العَلَميَّةَ باقِيَةٌ بَعْدَ النِّدَاءِ، واجتماعُ التَّعْرِيفَيْنِ إنّما يَمْتَنِعُ إذا كان بعلامةٍ لفظيَّةٍ كحرْفِ النِّداءِ واللَّامِ، ويَعْضُدُ هذا المذهبَ أنهم جمَعُوا بين حرفِ النداءِ واسمِ الإشارةِ، نحو: (**يا هذا**) مع أنّ اسمَ الإشارةِ لا يَقْبَلُ التنكيرَ (٢)، والبحثُ مُسْتَقْصًى في (**المفتاح**).

قوله: (**ما لم تُوصَفْ**) أي: النَّكِرَةُ المقصودةُ، وهذا مُرْتَبِطٌ بقَوْلِه: (**فإنها تُبْنَى على الضمِّ**)، وقيدٌ له، يعني أنّ محَلَّ بناءِ النكرَةِ المقصودةِ على الضمِّ إذا لم تُوصَفْ، أمّا إذا وُصِفَتْ بجملةٍ كالمثالِ الذي في المُصَنَّفِ، أو شِبْهِها، وهو الظَّرْفُ كقولِك: (**يا عظيمًا عند الناسِ**)، والجارُّ والمجرورُ، نحو: (**يا عظيمًا في الناسِ**).

قوله:

(**يا عظيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيم**)

---

(١) قد أجاز الكوفيون والبغداديون أن يُقال: (**يا الرَّجُلُ**) في الاختيار والاضطرار، ومنعه الجمهورُ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٩٨ - ٤٠١)

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٩٢)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٢٤٧ - ٢٥٠)، والتصريح (٤ / ١٦ - ١٧).

هذا شطْرُ بيتٍ مِن بَحْرِ الخَفيفِ (١)، و(**عَظِيم**) فَعيلٌ مِن أَمْثلَةِ المُبالَغَة. قوله: (**لا مِنَ المُلْحَقِ به**)، وذلك لأنّ ما اتَّصَل بها معمولٌ لها، وأمّا توجيهُ الضمِّ المَرْجُوحِ، فتُقَدِّرُ أنّ جملةَ: (**يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ**) نُعتَ بها (**عظيم**) بَعْدَ النداءِ، لا قبْلَه، فيكون مِن قَبيلِ وصفِ المُنادَى، لا مِن نداءِ الموصوفِ، ووَجْهُ مَرْجُوحيَّته أنه يَلْزَمُ عليه نعتُ المَعرفةِ بالجملة، وهو مُخالفٌ لقاعدة أنّ الجُمَلَ بَعْدَ المَعارِفِ أحوالٌ لا صِفَاتٌ، ولعلّ هذا هو الحاملُ لابنِ هشامٍ على ما قاله (٢).

●●●

(١) هذا التقطيعُ لا يعني أنّ العبارةَ المذكورةَ شطرٌ مِنَ البيتِ الشعريِّ على الحقيقة، وإنما هو مجرَّدُ تمرينٍ للطُّلاب كما فعل المحشّي سابقا في قوله: (**يا غافلاً والمَوْتُ يَطْلُبُه**)، وقد وهم المقرِّرُ الشيخ الإنبابي - رحمه الله - مِن تعليقِ المحشّي، فجزم بأنّ عبارةَ (**يا عظيما يُرجى لكل عظيم**) شطرُ بيتٍ من قصيدةٍ معيَّنة، فقال في (ص: ١٢٤) ما نصُّه: «قوله: (**هذا شطرُ بيتٍ...**) إلخ، وهو عجزُه، وصدرُه:

وتقبَّلْ أعمالَنا، واعفُ عنَّا

وهو مِن قصيدة:

أصـــبَحَ المـلـكُ لـلـذي فـطـرَ الخـلْـــ ـــقَ بتـــقـــديرِه العـــزيزِ العـليـم»

ولي في هذا التعليق ملحوظتان: **إحداهما**: أنّ القصيدةَ التي ذكر مطلعَها للأمير منجك باشا، وهو مولودٌ سنةَ ١٠٠٧ هـ، ومتوفًّى سنةَ ١٠٨٠، بمعنى أنه وُلد بعد وفاة الشيخِ خالدٍ بسنتين ومائة سنة، حيث إنّ وفاتَه ٩٠٥ هـ فيبطل أنْ يكون مثالُ الشيخِ خالدٍ الأزهريِّ مِن شعرِه، **والثانيةُ**: أنّ عبارةَ (**يا عظيمًا يُرجَى لكل عظيم**) عجزُ بيتٍ في القصيدةِ التي مطلعُها ما ذكر، وصدرُه:

واكفِنا شرَّ ما نخافُ بلُطفٍ

وأمّا (**فتقبَّل أعمالَنا واعف عنَّا**) فإنه الصدرُ للبيتِ الذي يليه، كما جاء في الديون (ص: ٤١)، والتحقيقُ أنّ العبارةَ في نصِّ المصنفِ مجرَّدُ تمثيلٍ مِن تلقاء نفسه، وليس مِن شعر منجك، ولا يبعد أن يكونَ منجك هو الذي استحضر هذا المثالَ النحويَّ الجميلَ مِن شرح الأزهرية، وأدخله في شعرِه مناجاةً للهِ سبحانه وتعالى، كما أنّ تقطيعَ المحشّي للعبارةِ لا يلزم أنْ تكون مِن شعرِ أحدٍ على سبيل الحقيقة.

(٢) ينظر: التصريح (٤ / ٢٥-٢٦).

باب أفعال المُقارِبة

ش: الثالثَ عَشَرَ: خبَرُ كاد وأخواتِها، اعلم - وفَّقك اللهُ - أنّ (كاد) وأخواتِها تُسَمَّى أفعالَ المُقارَبَةِ، وهو مِن بابِ تَسْمِيَةِ الكُلِّ باسمِ جُزئه، وحقيقةُ الحال أنها ثلاثةُ أقسامٍ: ما وُضِع لِلدلالةِ على قُربِ الخبرِ، وهو ثلاثةٌ (كاد، وكرب، وأوشَك)، وما وُضِع للدلالةِ على رجائه، وهو ثلاثةٌ أيضًا، (حَرَى) بالحاء والراء المهمَلتَين، و(اخلَولَق) بالخاء المعجمة، و(عسى)، وما وُضِع لِلدلالةِ على الشروعِ فيه، وهو كثيرٌ، ومنه (أنشَأ)، و(طفِق)، و(عَلِق)، و(جعل)، و(أخذ)، و(قام)، و(هَلْهَل)، و(هبَّ) بالتشديد.

ح: قوله: (الثالثَ عشَرَ: خَبَرُ كادَ) وتُسَمَّى أفعالَ المُقارَبَةِ مَصْدر: (قارَبَ) بمعنى: قَرُبَ، فـ (المُفاعَلَة) غيرُ مُرادةٍ بقرينةِ قَوْله الآتي: (ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على قُرْبِ الخَبَرِ)، قوله: (وهو مِن بابِ تَسْمِيَةِ الكُلِّ باسمِ جُزئه)؛ وذلك لأنّ معنى المُقارَبَةِ موجودٌ في بعضِها، وذلك البعضُ جزءٌ مِن جُمْلَةِ تلك الأفعالِ، فأُطْلِقَ على مجموعِها (أفعالُ المُقارَبَة).

هذا توجيهُ كلامه، وأنت خبيرٌ بأنّ تَسْمِيَةَ الكُلِّ باسمِ الجُزءِ عبارةٌ عن إطلاقِ اسمِ الجزءِ على ما تَرَكَّبَ منه ومِن غيرِه، وذلك كإِطلاقِ (الرقبة) في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾(١) على مجموعِ ذاتِ الرَّقيقِ، وإطلاقِ العَيْنِ على الجاسوس، وكإطلاقِ لفظِ (كلمة) على الكلامِ الذي هو عبارةٌ عمّا تَرَكَّبَ مِنَ الكلمة، وأمّا تَسْمِيَةُ الأشياءِ المُجْتَمِعَةِ مِن غيرِ تَرْكيبٍ باسمٍ بعْضِها فيُسَمَّى تَغْليبًا، ك

(١) (النساء: ٩٢)، و(المجادلة: ٣).

(العُمَرَيْن) في أبي بكرٍ وعُمَرَ، و(القَمَرَيْنِ) في شمسٍ وقَمَرٍ (١)، وما نحن فيه من هذا القَبيلِ (٢).

قوله: (وحقيقةُ الحالِ) بيانٌ لوجْه كَوْنِ إطلاقِ (أفعال المُقَارَبَة) عليها مَجَازًا، أي: وإنما كانتْ تَسْمِيَتُها بذلك مَجَازًا؛ لأن حقيقةَ الحالِ... إلخ، و(ألْ) عوَضٌ عن المُضَاف إليه، أي: حقيقةُ حالِها، أي: الحالُ الثابتةُ لها في نفْسِ الأمرِ أنها ليس كلُّها مُفيدةً للْمُقَارَبَة، بل هي أقسامٌ ثلاثةٌ، وتَقْسيمُها للأقسامِ الثلاثة هو مختارُ ابنِ مالك (٣)، وأمّا ابنُ الحاجبِ فإنّه عرَّفَ هذه الأفعالَ بقوله: (ما وُضِعَ لدُنُوِّ الخبرِ رَجاءً، أو حُصُولاً أو أَخْذًا فيه) (٤)، فظاهرُ هذا التعريفِ أنّ أفعالَ البابِ كلَّها للْمُقَارَبَة، لكنْ قِسْمٌ منها لمُقَارَبَةِ الخبَرِ رجاءً، نحو: (عسى)، وقِسْمٌ لمُقَارَبَة حُصُولِه، نحو: (كاد)، وقِسْمٌ لمُقَارَبَته أخْذًا فيه، نحو: (جعل وطفق)، وحينئذٍ لا يكون في تَسْمِيَتِها (أفعالَ المقارَبَة) تَجَوُّزٌ (٥).

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٧١٦)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٤٠٥).

(٢) يظهر من هذا التحقيقِ النفيسِ أنّ التغليبَ لا يختصُّ ببابِ المثنَّى، بل يكون في الجمعِ، وأسماءِ الجموعِ، ومنه إطلاقُ (القوم) على الأمَّةِ المُكوَّنَة منَ الرجالِ والنساءِ، مع أنه في الأصلِ مختصٌّ بالرجالِ، ومنه استعمالُ (مَن) في العالَمِ الشاملِ للعقلاءِ وغيرِهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦] تغليبًا للعقلاء لشرفهم، وإطلاق (ما) على العالَمِ تغليبًا لغيرِ العقلاء لأنهم أكثرُ في قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١].

(٣) تسهيل الفوائد (ص: ٥٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٨٩ - ٣٩٠)، وينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٣٢٨)، والتصريح (١ / ٦٧٥ -٦٧٦)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢١٨ - ٢٢١)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٤٠٤ - ٤٠٥).

(٤) شرح ابن الحاجب على كافيته (٣ / ٩١٨)، وينظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ١٤٩).

(٥) بناءً على تعريفِ ابنِ الحاجبِ، وعلى أنّ معنى المقاربةِ حقيقةٌ في كلِّ أفعالِ البابِ استبعد الإمامُ الرضيُّ أن يكون فعلُ (عسَى) من أفعال هذا الباب؛ لأنه موضوعٌ على معنى الطمعِ، ولا يكون الطمعُ إلا فيما لا يُقطَعُ بحصوله، وما لا يُقطَع بحصوله لا يصحُّ فيه معنى المقاربة، واستبعد أن يكون (طفق) وأخواتُه من أفعالِ الشروعِ أنْ تكونَ من أفعال المقاربة؛ لأنّ ما شُرِع فيه لا يصحُّ أن يخبرَ عنه بقربِ الوقوعِ، إلا إذا أُريدُ قربُ تمامه، وعليه فالصحيحُ المعتَمَد ما صنعه المصنفُ تبعًا لابن مالك. ينظر كلامُ الرضي في شرح الكافية للرضي (٢ / ١٠٦٥ - ١٠٦٦).

قوله: (**عَلَى قُرْبِ الخَبَرِ**) أي: قرب حصولِه، والخَبَرُ بمعنى المُخْبَرِ به، وفي قوله: (**للدَّلالة**) تَجَوُّزٌ؛ لأنه إنما وُضِعَ لِقُرْبِ الخبَرِ؛ لا للدَّلالةِ عليه، إذ هي أمْرٌ عارِضٌ لِلْمَوضوعِ له، لا موضوعٌ [١]، وأُجِيبَ بصحَّةِ أنْ تكونَ اللامُ لِلْغايةِ، لا صِلَةً لـ (**وُضِع**) أي: ما وُضِعَ لأجلِ الدَّلالةِ على قُرْبِ الخَبَرِ.

قوله: (**كاد**) وهي أشهَرُ تلك الأفعالِ؛ ومِن ثَمَّ بدَأَ بها، ويأتي منها المُضَارِعُ، واسمُ الفاعِلِ، والمَصْدَرُ، نحو: (**يكاد**)، و(**كائدٌ**)، و(**كَيْدًا وكَوْدًا**) بالياءِ والواوِ [٢].

قوله: (**وكَرَب**) بفتحِ الراءِ، أشهَرُ مِن كسْرِها، وجاء منها المضارِعُ (**يَكْرُبُ**) بضمِّ الراءِ، كـ (**نَصَرَ يَنْصُرُ**)، واسمُ الفاعلِ، نحو: (**كَارِبٌ**)، ولم يجِئْ منها المصدرُ. قوله: (**وأَوْشَكَ**)، وجاء منها المضارِعُ، وهو (**يُوشِك**)، وهو أكثرُ استعمالاً مِن ماضِيها، واسمُ الفاعلِ: (**مُوشِكٌ**)، وحُكِيَ المصدرُ منها، وهو (**إيشَاك**).

قوله: (**وما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على رجائِه**) يُقال فيه مِثلُ ما قيل في قولِه: (**ما وُضِعَ للدلالةِ على قربِ الخبرِ**)، وإضافةُ (**رجاء**) لِلضَّميرِ مِن إضافةِ المصدرِ لِمَفعولِه، أي: رجاءِ المتكلِّمِ له، أي: لِلْخَبَرِ، والمرادُ بالرجاءِ: هنا الإشفاقُ [٣].

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٧١٦).

(٢) ويتميَّز هذا الفعلُ بأنّه في حالةِ الإثباتِ يدلُّ على عدمِ وقوعِ الخبرِ؛ لأن قربَ وقوعِ الشيءِ يلزم منه عدمُ وقوعِه، وفي حالة النفي يدلُّ على وقوعِ الخبرِ بصعوبةٍ عند جمهور النحاة، فإذا قيل: (**لا يكاد الكسولُ ينجَحُ**)، فالمعنى: ينجَح بصعوبةٍ على حدِّ قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَكَادُ يُبِينُ**﴾ [الزخرف: ٥٢]، وخالف في ذلك أكثرُ المتأخرين، وذهبوا إلى أنه في حالة النفي يفيد نفيَ وقوعِ الخبر، ومعنى (**لا يكاد الكسولُ ينجَح**): لا ينجح، ولا يقتربُ إلى النجاحِ، والتحقيقُ أنه في حالةِ النفي يحتمل وقوعَ الخبرِ بصعوبةٍ، ويحتمل نفيَ اقترابِ وقوعِه، ولي بحثٌ مستفيضٌ في المسألةِ بعنوان: (**معاني كاد بين النفي والإثبات**)، وعسى أن يرى النورَ قريبًا.

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٧١٨).

قوله: (حَرَى) بفتحِ الراءِ، وقد تُكْسَرُ، ولم تَتَصَرَّفْ، قال ابنُ هشامٍ في (**شرح الشذور**): ولا أعرفُ مَن ذَكَر (حَرَى) مِنَ النحويِّين غيرَ ابنِ مالكٍ، وتَوَهَّمَ أبو حيان أنه غَلِطَ فيها، وأنها (حَرًى) بالتنوينِ اسمًا لا فِعْلاً [(١)]، وأبو حيّانَ هو الواهِمُ، بل ذكرها أصحابُ كُتُبِ الأفعالِ مِنَ اللُّغَويِّين كالسَّرَقُسْطِي [(٢)]، وابنِ طريفٍ [(٣)] وأنشَدُوا عليها شِعْرًا [(٤)].

---

(١) الحقُّ أنّ أبا حيَّان لم يُصرِّح بتوهيم ابنِ مالك، وإنما شكَّك في ثبوتها، وهذا نصُّه في ذلك: «وذكر أنه يقال: (حَرَى زيدٌ أنْ يجيء)، بمعنى: عسى زيدٌ أن يجيء، انتهى، فإنْ كان هذا نقلاً عن اللُّغويين فهو صحيحٌ، وإلا فالمحفوظُ أنّ (حرى) اسمٌ منوَّنٌ...، فيكون إذ ذاك لـ (حَرًى) الاسم معنيان: **أحدهما**: أن معناها خليقٌ، **والثاني**: أنّ معناها الرجاء، فهؤلاء قد فسَّروا (حَرًى) المنوَّنَ بـ (عسى) التي هي فعلٌ، فيحتاج في إثباتِ كونِ (حرى) فعلاً ماضيًا بمعنى (عسى) إلى نقلٍ يُفصِحُ عن ذلك، فقد يكون قد تصَحَّفَ على المصنِّف، فاعتقد أنّ (حرى) المنوَّنَ غيرُ مُنوَّنٍ كما صحَّفَ في غيرِه ممَّا نُبِّه عليه». التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٠ - ٣٣١)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٢٢٢)، وقد أثبتها أبو حيان في كتابه اللمحة البدرية ممّا يفيد تراجُعَه في نهاية المطاف، ينظر ذلك في شرح اللمحة البدرية (ص: ١٤٥)، والتصريح (١ / ٦٧٥ -٦٧٦).

(٢) (**السرقسطي**) له ضبطان: **أحدهما**: فتح السين والراء، وضم القاف، **والآخر**: كسر السين وفتح الراء، وضم القاف، نسبة إلى (**سرقسطة**)، وهي قريةٌ من بلاد العجم أفاده الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور (ص: ٩٠)، والمنتسبُ من النحاة لهذه البلدة غيرُ واحدٍ، ولعل مراده أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي المعروف بابن الحداد، وقد أخذ عن ابن القوطية، وبسط كتابه في الأفعال، وزاد فيها، وتوفي بعد ٤٠٠ هـ في بعض الوقائع. ينظر: الصلة لابن بشكوال (١ / ٣٣٤ -٣٣٥)، وبغية الوعاة (١ / ٥٨٩).

(٣) هو أبو مروان عبد الملك بن طريف الأندلسي النحوي اللغوي، أخذ عن ابن القوطية، وله كتاب في أبنية الأفعال، وتوفي في حدود ٤٠٠ هـ. إنباه الرواة للقفطي (٢ / ٢٠٨)، وبغية الوعاة (٢ / ١١١)، وكشف الظنون (٢ / ١٣٩٤).

(٤) شرح شذور الذهب (ص: ٢٩١)، وقد نقل ابنُ هشام من شواهدها قولَ الأعشى:

إنْ يَقُلْ هُنَّ مِن بَنِي عبدِ شمسٍ ... فحَرَى أنْ يكونَ ذاكا، وكانا

والغريبُ أنّ هذا الشاهدَ قد أنشده أبو حيان نفسُه في سياقِ التعقيبِ على نص ابن مالك، وذكر (**حرى**) فيه اسمًا منونًا. التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٠)، وهو يحتمل أن يكون فعلاً كما يرى ابنُ هشامٍ ومَن نقل عنهم، وأن يكون اسمًا منونًا، كما أنشده أبو حيان نقلاً عن أئمة اللغة.

قوله: (وعسَى)، وتَتَصرَّفُ تَصَرُّفًا ناقصًا، فقد جاء منها المضارِعُ، وهو (يَعْسَى ويَعْسُو)، وليس لها مصدرٌ [١].

قوله: (وما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على الشروعِ فيه) يُقال فيه ما قيل في نَظِيرَيْه من أنّ لامَ (لِلدَّلالة) للتعليلِ، لا صِلَةٌ لـ (وُضِع)، والضميرُ المجرورُ بـ (في) يعود على الخبرِ، ومعنى الشروعِ في الخبر التَّلَبُّسُ بأوَّلِ أجزائه، فإذا قلتَ: (أنشأ زيدٌ يقرأ) معناه: أنه تَلَبَّسَ بأوَّلِ أجزاءِ القراءة، وقِسْ عليه نظائرَه.

قوله: (وطَفِقَ) بفتحِ الفاءِ وكسْرِها، وقد جاء منه المضارعُ بفتح الفاءِ، وكسْرِها، فهو مِن بابِ (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، أو (عَلِمَ يَعْلَم)، ولم يجئْ منه اسمُ الفاعِلِ، وجاء منه المصدرُ على (طَفَق) على أنه مِن بابِ (عَلِمَ)، وعلى (طُفُوق) [٢] على أنه مِن بابِ (ضَرَب) [٣].

---

(١) إثباتُ المضارعِ لـ (عسى) الدالِّ على معنى الرجاء منقولٌ مِنَ المصنفِ في التصريح (١ / ٦٩٦)، ونصوصُ جمهورِ النحاة صريحةٌ على أنّه جامدٌ، حتى قال الكوفيون وابنُ السراج والفارسيُّ بحرفيَّته، وذهب سيبويه إلى أنه حرفٌ في حال اتصاله بضميرِ نصبٍ، ولو ثبت له مضارعٌ لوقع الإجماعُ على فعْليَّته، والظاهرُ أنّ إثباتَ المضارعِ له مبنيٌّ على التخليط بينه وبين (عسا) بمعنى يبِس وكبِرَ، وغلُظ، فالثاني هو الفعلُ المتصرف، (عسا يعسُو عُسُوًا، وعَسَاءً، وعَسْوَةً، وعُسِيًّا)، ويقال فيه: (عَسِيَ يعسى عسًى) بكسر السين، و(العاسِي)، وأمّا الأوّل فهو جامدٌ بما يُشبه الإجماعَ بين النحاةِ واللغويين. ينظر: (ع س ي) تهذيب اللغة (٣ / ٨٥)، والصحاح (٦ / ٢٤٢٥)، والمحكم (٢ / ٣٠٣).
غير أنّ ابن سِيدَه في المحكم (٢ / ٢٢٠)، وابنُ هشامٍ في حاشيته الصغرى على الألفية (ص: ١٥٤) أثبتا صيغتَيِ التعجب له (ما أعْسَاه بكذا)، و(أعْسِ به)، وزاد ابنُ سيده: (هو عَسٍ بذلك) بمعنى: حَرٍ، ولا يخفى أنها من الشواذ التي لا يلتفت النحويون إليها في التقعيد، وذكر السيوطي في الهمع (١ / ٤١٤) أن عبد القاهر الجرجاني نقل له مضارعًا واسمَ الفاعل، وفي شرحه على الإيضاح العضدي (١ / ٣٥٥) نصٌّ على خلافِ ذلك.

(٢) في ص (طفق)، وهو تحريفٌ في الظاهر.

(٣) الصحاح (ط ف ق) (٤ / ١٥١٧)، وينظر: التصريح (١ / ٦٩٦)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٧١٨ - ٧١٩).

قوله: (وعَلِقَ) بكسرِ اللامِ، كقولِه:

٨٩ - أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَن أَجَرْنَا ... وظُلْمُ الجَارِ إِذْلالُ المُجِيرِ (١)

قوله: (وجَعَلَ) وقد جاء منه المضارعُ، وهو (**يجعَل**)، ولم يجِئْ منه اسمُ فاعلٍ، ولا مصدرٌ (٢).

قوله: (وهَبَّ) كقولِه:

٩٠ - هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طاعةِ الهَوَى ... فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ باللَّوْمِ مُغْرِيًا (٣)

وقوله: (**بالتشديد**) احتِرازٌ عن (هَبْ) بالسكونِ التي هي مِن أخواتِ (ظنَّ) مِمَّا ينصِبُ المبتدأَ والخبرَ على أنّهما مفعولانِ لها، وشاهِدُه:

٩١- فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ... وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا (٤)

فإنّ الياءَ مفعولٌ أوَّلُ لـ (هَبْ)، و(امرأً) مفعولٌ ثانٍ و(**هالكًا**) صِفَتُه.

عملُ هذه الأفعالِ، وحكمُ اقترانِ أخبارِها بـ (أنْ):

ش: وكلُّها تعمَلُ عمَلَ (كان)، إلا أنّ خبرَها يجِبُ كَوْنُه جملةً فِعْلِيَّةً فِعلُها مضارِعٌ، تقول: (كاد زيدٌ يقرأ)، فـ (كاد) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(زيدٌ)

---

(١) البيت من الوافر مجهول القائلِ، ومعناه واضحٌ، والشاهد ثبوت (علق) من أفعال الشروع. ينظر: شرح عمدة الحافظ (٢ / ٨١٠)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٤١١)، والدرر اللوامع (١ / ٢٦٢).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٧١٩).

(٣) البيت من الطويل مجهول القائل، ومعناه أنه بدأ يلوم قلبَه في طاعة الهوى، فإذا بلومه بمنزلة التشجيع على الملوم عليه، والشاهد ثبوت (هب) من أفعال الشروع. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٩١)، والتذييل والتكميل (٤ / ٣٢٩)، والدرر اللوامع (١ / ٢٦٢).

(٤) بيت من المتقارب لعبد الله بن همام السلولي، والشاهد فيه ثبوت (هَبْ) من أخوات ظن. ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٤٤٢)، والمقاصد النحوية (٢ / ٨٣١ – ٨٣٢)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٩٢٣ – ٩٢٤)، والدرر اللوامع (١ / ٣٣٢).

اسمُها، وجملةُ (يقرأ) في موضعِ نصْبِ خبرُ (كاد)، وكذا الباقي بلا فرقٍ إلا في اقترانِ الخبَرِ بـ (أنِ) المصدريةِ، فإنها في ذلك على أربعةِ أقسامٍ: ما يَمْتنِعُ، وما يجِبُ، وما يغلِبُ، وما يَقِلُّ، فيَمْتَنِعُ مع أفعالِ الشُّرُوعِ، ويجبُ مع (حَــرَى)، و(اخْلَوْلَقَ)، ويغلِبُ مع (عَــسَى)، و(أوْشَكَ)، ويقِلُّ مع (كاد)، و(كرَبَ).

ح: قوله: (**وكُلُّها**)، أي: هذه الأفعالُ بأقسامِها الثَّلاثةِ، قولُه: (**يَجِبُ كَوْنُه جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ**) ولا بُدَّ أنْ يكونَ ذلك المضارِعُ رافعًا لِضَميرِ الاسمِ، ولا يجوز أنْ يرْفع السببيَّ إلا بعدَ (**عسى**) خاصَّةً، كقَوْله:

٩٢- وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يبْلُغُ جهْدُه (١)

على روايةِ الرَّفْعِ، ثمّ اشتِرَاطُ هذين الشرطَيْنِ في الخَبَرِ، أعني كونَه جملةً فعليَّةً، وكونَ الفعلِ مضارِعًا باعتِبارِ الغالِبِ، وإلا فقد يكون خبَرُ (**كاد**) مفرَدًا كقوله:

٩٣- فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ، وما كِدْتُ آيِبًا ... وَكَمْ مِثْلَها فارَقْتُها وهْيَ تَصْفِرُ (٢)

---

(١) صدرُ بيتٍ من الطويل للفرزدق، وعجزُه:

إذا نحنُ جاوَزْنا حفيرَ زيادِ

والشاهد على رواية (**جهدُه**) بالرفع من أن الفعلَ الواقعَ خبرا لـ (**عسى**) رفع السببيَّ، وهو الاسمُ الظاهرُ المضافُ إلى ضميرٍ يعود على اسمِها، و(**حفير زياد**) موضع بين العراق والشام. ينظر: ديوان الفرزدق (ص: ١٤٥)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٨٨ - ٦٩٠)، وخزانة الأدب (٢ / ٢١١ - ٢١٢)، والدرر اللوامع (١ / ٢٧٤ -٢٧٥).

(٢) البيت من الطويل لتأبط شرا، و(**أُبتُ**) بمعنى: رجعتُ، و(**فهم**) اسم قبيلة، والشاهد وقوع خبر (**كاد**) اسمًا مفردا على الشذوذ. ينظر: ديوان تأبط شرًّا (ص: ٩١ -٩٣)، وشرح شواهد الإيضاح (١ / ٨٢)، وتخليص الشواهد (ص: ٣٠٩، ٣١٦ - ٣٢٠)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٨٠ - ٦٨٣)، وخزانة الأدب (٨ / ٣٧٤ -٣٧٩)، و(٩ / ٣٤٧)، والدرر اللوامع (١ / ٢٧٢-٢٧٣).

وكذلك خبرُ (**عسى**) كقوله:

٩٤- أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا (١)

وقد يقع خبرُ (**جَعَل**) جملةً اسميَّةً، كقوله:

٩٥- وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ (٢)

وجملةً ماضَويَّةً، كقولِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: (**فجعل الرَّجُلُ إذا لم يستطِعْ أنْ يخرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً**) (٣)، فإنّ جملةَ (**أَرْسَلَ رَسُولاً**) خبرُ (**جعل**)، وهي جملةٌ ماضَويَّةٌ (٤)، وقد يُحْذَفُ الخبَرُ كقوله تعالى: ﴿**فَطَفِقَ مَسْحًا**﴾(٥)، أي: يمسَحُ مَسْحًا، فاسمُ (**طَفِق**) ضميرٌ مستَتِرٌ فيها جوازًا، تقديره: هو، و(**مَسْحًا**) مفعولٌ مطلَقٌ منصوبٌ بعامِلٍ محذوفٍ، وهو (**يمسح**)، وجملة (**يمسح**) خبَرُ (**طَفِقَ**).

---

(١) رجزٌ منسوبٌ إلى رؤبة، و(**العذل**): اللوم، والشاهد وقوع خبر (**عسى**) اسمًا مفردًا، ينظر: ملحق ديوان رؤبة (ص: ١٨٥)، وتخليص الشواهد (ص: ٣٠٩)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٧٨ – ٦٨٠)، وشرح شواهد المغني (ص: ٤٤٤)، وخزانة الأدب (٩ / ٣١٦ – ٣٢٢)، والدرر اللوامع (١ / ٢٧١ – ٢٧٢).

(٢) البيت من الوافر مجهول القائل، وجاء في بعض الروايات (**بني سُهيلٍ**) و(**ابني زياد**)، بدلاً من (**بني زياد**)، و(**القلوص**) الشابة الفتية من النوق، والشاهد وقوعُ الجملةِ الاسمية خبرًا لفعل (**جعل**). ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٣٢٠ –٣٢٢)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٨٣ – ٢٨٥)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٦٠٦ –٦٠٧)، وخزانة الأدب (٩ / ٣٥٢ –٣٥٥)، والدرر اللوامع (١ / ٢٧٣ – ٢٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه –كتاب التفسير ﴿**وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ**﴾ [الشعراء: ٢١٤ –٢١٥] رقم (٤٧٧٠).

(٤) قال ابن هشام: «وتقريرُ الاستدلال من هذا يخفى على كثيرٍ، ووجهُه أنّ (**أرسَل**) هو أوَّلُ الجملة في الحقيقة؛ لأنّ العاملَ في (**إذا**) جوابُها على القولِ الصحيحِ، فجوابُها هو أوَّلُ الجملة، وإنما قُدِّمَ عليه؛ لأنّه شرطٌ، والشرطُ له صدرُ الكلامِ». شرح اللمحة البدرية (ص: ١٤٧)، وينظر: التصريح (١ / ٦٨٥ –٦٨٦).

(٥) (ص: ٣٣).

قوله: (**وكَذَا الباقي**) (**الباقِي**) مبتدأ مؤخَّرٌ، مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ على الياء، منع مِن ظهورِها الثِّقَلُ، و(**كَذَا**) مركَّبٌ مِن كافِ التشبيهِ واسمِ الإشارة، فالكافُ جارَّةٌ، و(**ذا**) مبنِيٌّ على السكونِ في محلِّ جَرٍّ، والجارُّ والمجرورُ خبَرٌ مقدَّمٌ، والمُشَارُ إليه هو إعرابُ المِثالِ المُتقَدِّمِ، أي: والباقي شبيهٌ بهذا المقالِ في إعرابه، فهو مَقيسٌ عليه، كقولِه:

٩٦ - كَرَبَ القلْبُ مِن جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قال الوُشَاةُ: هِنْدُ غَضُوبُ [(١)]

وقولِه:

٩٧ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ: هَاتُوا - أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا [(٢)]

وتقول: (**حَرَى زيدٌ أنْ يَقُومَ**)، و(**اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ**)، وقولِ الشاعر:

٩٨ - عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمْسَيْتُ فيه يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ [(٣)]

و(**أَنْشَأَ زيدٌ يَنْظِمُ**)، ﴿**وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ**﴾[(٤)]، فالألفُ ضميرُ التَّثْنِيَةِ اسمُ (**طَفِقَ**) مبنِيٌّ عَلَى السكونِ في محلِّ رفعٍ، و(**يخصِفانِ**) مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النونِ، والألفُ فاعِلٌ، والجملةُ في محلِّ نصْبٍ خبرُ (**طفق**) [(٥)]، و(**عَلِقَ زيدٌ يسمَعُ**)،

---

(١) البيت من الخفيف منسوبٌ لِلْكَلْحَبَةِ اليربوعِيِّ، ولرجلٍ من طيء، والشاهدُ تجرُّدُ خبرِ (**كرب**) من (**أن**). ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٣٣٠)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٩٥ - ٦٩٦)، والدرر اللوامع (١ / ٢٦٦).

(٢) البيت من الطويل مجهول القائل، والشاهد دخول أن على خبر (**أوشك**) على الأكثر. ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٣٢٢)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٩٠ - ٦٩١)، والدرر اللوامع (١ / ٢٦٨).

(٣) البيت من الوافر لهدبة بن الخشرم العذري، والشاهد تجرُّدُ خبرِ (**عسى**) من (**أن**) على خلاف الأكثر. ينظر: ديوان هدبة (ص: ٥٩)، وتخليص الشواهد (ص: ٣٢٢، ٣٢٤ - ٣٢٧)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٩١ - ٦٩٤)، وشرح شواهد المغني (١ / ٤٤٣ - ٤٤٤)، وخزانة الأدب (٩ / ٣٢٨ - ٣٤٠)، والدرر اللوامع (١ / ٣٦٨ - ٣٧٠).

(٤) (الأعراف: ٢٢).

(٥) في ص: «خبرُ (**كاد**)» بدلا من (**طفق**)، وهو خطأ من الناسخ.

و(**جعل زيدٌ يعدلُ**)، و(**أخذ عمرٌو يَتَكلَّمُ**)، و(**قام بكْرٌ يُنشِدُ**)، و(**هَبَّ زيدٌ يفعَلُ**)، وإعرابُ هذه الأمثلةِ واضحٌ فلا نُطيلُ به.

قوله: (**فيَمْتَنِعُ معَ أفعالِ الشروعِ**)؛ لأنّ هذه الأفعالَ لِلحالِ، و(**أنْ**) لِلاستقبالِ، وبينهما تنافٍ.

قوله: (**ويجِبُ مع حَرَى...**) ههنا بحثٌ وهو أنَّ الإخبارَ بما اقترَنَ بـ (**أنْ**) المصدَرِيَّةِ يُؤَدِّي إلى الإخبارِ بالحدَثِ عن الذَّاتِ، وذلك أنك إذا قلت: (**عسى زيدٌ أن يقومَ**) مَثَلاً ينحَلُّ المعنى بعدَ التأويلِ بالمصدَرِ: (**عَسَى زيدٌ القِيَامَ**)، فيكون الأصلُ: (**زيدٌ القيامُ**)، وهو فاسدٌ لأنّ زيداً ليس نفسَ القيامِ، بل القيامُ وصفٌ له.

وأُجيبَ بأنه من قَبيلِ الإخبارِ بالمصدرِ لِلْمُبَالَغَةِ على حدِّ (**زيدٌ عَدْلٌ**)، أو في الكلامِ مَضَافٌ محذوفٌ يُقَدَّرُ قبلَ الاسمِ، كأنْ يُقالَ: (**عسَى حالُ زيدٍ**)، أو قبلَ الخبَرِ، كأنْ يُقالَ: (**عسَى زيدٌ صاحِبَ أنْ يقومَ**)، فآل الأمرُ إلى أنه يصيرُ الأصلُ هكذا: (**حالُ زيدٍ القيامُ**)، بناءً على التأويلِ الأوَّلِ، و(**زيدٌ صاحِبُ القيامِ**) على الثاني، وهذا الإخبارُ صحيحٌ. وأمّا الجوابُ بأنّ (**أنْ**) زائدةٌ فغيرُ مرضِيٍّ؛ لأنها عَمِلَتِ النصبَ، والزائدُ لا يعمَلُ[1].

وبحثٌ أيضًا[2] بأنّ في كلامِ المصنِّفِ تنافيًا؛ لأنه صرَّحَ بأنّ خبرَ هذه الأفعالِ

---

(١) للإجابة عن هذا الإشكال أقوال أخرى غير ما ذكرها المحشي منها: **أحدها**: أنّ (**أن**) وما دخلت عليه مصدر مؤول في محل الرفع بدلٌ من المرفوع بهذه الأفعال بدلَ اشتمالٍ، وهو قول الكوفيين، ومال إليه الرضي، **والثاني**: أن (أن) وما دخلت عليه في محل النصب مفعولٌ به، أو مشبه بالمفعول به، **والثالث**: أنه منصوبٌ بنزع الخافض. ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ١٠٦٩ – ١٠٧٢)، والتذييل والتكميل (٤ / ٣٣٤ –٣٣٦)، والتصريح (١ / ٦٨٦)، وهمع الهوامع (١ / ٤١٥ –٤١٦).

(٢) في ص: (**ويجاب أيضًا**)، و ما أثبتُّه مِن ب أقربُ.

يجبُ أنْ يكونَ جملةً، ثم قال: إنّ خبرَ بعضِ هذه الأفعالِ يقترنُ بـ (أنْ) المصدريَّةِ، ومعلومٌ أنّ الخبرَ إنِ اقترنَ بـ (أنْ) المصدريَّة يكون في قوَّة المفرَدِ، وليس جملةً، فإنّ الحرفَ المصدريَّ يُخرِجُ ما اقترنَ به عن الجملة إلى الإفراد، فلو قال: ويُشْتَرَطُ في خبرِ هذه الأفعالِ أن يكونَ فِعْلاً مُضارِعًا لكان أخصَرَ وأولَى لِسلامته مِن ورودِ هذا الاعتِراضِ عليه (١).

قوله: (ويغلبُ مَعَ عَسَى) كقوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٢)، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾(٣)، ونحوِ ذلك، ومِنَ القليلِ قولُه:

عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمْسَيْتُ فيه ... يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ (٤)

فإنّ (يكون) خبرُ (عسى)، ولم يقترِنْ بـ (أنْ)، و(الكربُ) اسمُها، والموصولُ صِفَتُه، وجملةُ (أَمْسَيْتُ فيه) صلةٌ، قال بعضُهم: وكان القياسُ وجوبَ اقترانِ خبرِ (عسى) بـ (أنْ)؛ ومن ثَمَّ ذهب جمهورُ البصريين إلى أنّ حذفَها بعدَ (عسى) ضرورةٌ (٥)، وظاهرُ كلامِ س أنه لا يختصُّ بالشعرِ (٦).

قوله: (وأوشَكَ) الغالبُ في خبَرِها أنْ يقترِنَ بـ (أنْ) كقوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا - ... إِذَا قِيلَ: هَاتُوا - أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا(٧)

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٧٢٣).

(٢) (النساء: ٨٤).

(٣) (محمد: ٢٢).

(٤) سبق تخريجُه (ص: ٦٤٣).

(٥) التصريح (١ / ٦٨٧)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٧٢٢).

(٦) نصُّه: «واعلَمْ أنّ مِنَ العربِ مَن يقول: (عسَى يَفعَلُ)؛ يُشبِّهها بـ (كاد يَفعَلُ)، فـ (يفعَلُ) حينئذٍ في موضعِ الاسمِ المنصوبِ في قوله: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)». الكتاب (٣ / ١٥٨).

(٧) سبق تخريجه (ص: ٦٤٣).

ويقِلُّ مَجيئُه بدونها، كقوله:

٩٩ - يُوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَنِيَّتِه   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُها [١]

ونقل في (**التصريح**) عن الشَّلَوْبِينِ أنّ خبرَ (**أَوْشَك**) لا يجبُ اقترانُه بـ(**أنْ**) إلا إنْ جُعِلَتْ لِلتَّرَجِّي كـ(**عسى**)، وأمَّا إنْ جُعِلَتْ لِلْمُقارَبة كـ(**كاد**) فلا [٢].

قوله: (**ويَقِلُّ مع كاد وكَرَب**) قال الناصرُ الطبلاويُّ: وإذا اقترَنَتْ (**كاد وكرب وأوشك**) بـ(**أنْ**) فهي بتقديرِ حرف الجرِّ، أي: كاد وكرب في أنْ يقوم، وأَوْشَكَ في أنْ يقرأ، ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ على القِياسِ، وأوجَبُوا هنا حذفَه لِكثرةِ الاستعمالِ.

●●●

---

(١) البيت من المنسرح لأمية بن أبي الصلت، أو لأحد الخوارج، و(**غِرَّات**): الغفلات، والمعنى أن المرء لا يفلت من الموت مهما فعل، والشاهد تجرُّدُ خبر (**يوشك**) من (**أنْ**). ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت (ص: ١٧٢)، وتخليص الشواهد ص: ٣٢٣، ٣٢٨)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٩٤ - ٦٩٥)، والدرر اللوامع (١ / ٢٦٣ - ٢٦٤).

(٢) التصريح (١ / ٦٨٧)، وينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٧٢٢).

باب (ما) الحجَازيَّةِ

ش: الرابعَ عشرَ: خبرُ (ما) الحجازيَّة، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(١)، فـ (هذا) اسمُها، و(بشرًا) خبرُها، وإنما تعمل هذا العملَ بشروطٍ: أنْ لا يقترنَ الاسمُ بـ (إنْ) الزائدة، وأنْ لا يَنتقِضَ نفيُ الخبرِ، وأنْ لا يتقدَّمَ الخبرُ على الاسمِ، فإن اقترنَ الاسمُ بـ (إنْ) الزائدةِ، نحو: (ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ)، أو انتقَضَ نفيُ الخبرِ، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(٢)، أو تَقَدَّم الخبَرُ على الاسمِ، نحو: (ما في الدارِ رجُلٌ)، بطل العملُ في الأمثلة الثلاثة؛ لأنها إنما عملَتْ حملاً على (ليس)، و(ليس) لا يُزادُ بعْدَها (إنْ)، وقد تُهمَلُ إذا انتقَضَ نفْيُ الخبرِ بـ (إلا)، نحو: (ليس الطِّيبُ إلاّ المِسْكُ) بالرفعِ حمْلاً على (ما)، ولِضعفِ (ما) في العملِ اشتُرِط الترتيبُ في معمولَيها.

ح: قوله: (**الرابعَ عشرَ: خبرُ ما الحجَازيَّة**) نسبةً لأهلِ الحِجازِ؛ لأنهم هم الذين نَطَقُوا بها عاملةً عمَلَ (**ليس**)، فرفعُوا بها الاسمَ، ونصَبُوا الخبرَ، وبلُغَتِهم جاء التنزيلُ، قال تعالى: ﴿**مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾(٣)، ﴿**مَا هَٰذَا بَشَرًا**﴾، ونحوِ ذلك، ووَصْفُ (**ما**) بالحجَازيَّة احترازٌ عن (**ما**) التَّميميَّة، أي: التي نَطَق بها بَنُو تَميمٍ مُهمَلةً ليستْ عاملةً، فيُقال على لُغتِهم: (**ما زيدٌ قائمٌ**)، فـ (**ما**) نافيةٌ مهمَلَةٌ، و(**زيد**) مبتدأٌ، و(**قائم**) خبرٌ، وعلى لُغَة أهلِ الحِجازِ: (**ما زيدٌ قائمًا**)، (**ما**) نافيةٌ حِجَازيَّةٌ تعمَلُ عمَلَ (**ليس**)، ترفَعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، و(**زيدٌ**) اسمُها و(**قائمًا**) خبرُها، وأُنشِدَ على لسانِ بَني تَميمٍ:

ومُهفْهَف الأَعْطَافِ، قلتُ له: انتَسِبْ ... فَأَجَابَ: ما قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامُ

---

(١) (يوسف: ٣١).

(٢) (آل عمران: ١٤٤).

(٣) (المجادلة: ٢).

برَفْعِ الجُزْأيْن، أي: أنا تميميٌّ لا حجَازيٌّ (١)، قال الأصمعيُّ: إنّ (ما) لم تجئْ في الشّعرِ إلا على لُغَةِ بَنِي تميمٍ، أي: ما خَلاَ أبياتًا قليلةً (٢)، وإنما عَمِلَتْ (ما) النافيةُ عَمَلَ (ليس)؛ لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِها في نفْيِ الحالِ والدُّخُولِ على المَعَارِفِ والنَّكراتِ، وفي دخولِ الباءِ في خبَرِها، فهذه أوجُهٌ ثلاثةٌ اشترَكَتْ معَ (ليس) فيها (٣). قوله: **(وإنّما تعمَلُ هذا العملَ بشروطٍ)** أي: أربعةٍ، ذكر المصنِّفُ منها ثلاثةً، وبقِيَ شرطٌ رابعٌ، وهو أنْ لا يَتَقَدَّمَ معمولُ خبَرِها على اسمِها، فإنْ تَقَدَّمَ، نحو قوله:

١٠٠- وَمَا كُلُّ مَن وَافَى مِنًى أَنَا عارِفٌ (٤)

بَطَلَ عَمَلُها وجوبًا؛ لِضعفِها في العملِ، فلا يُتَصَرَّفُ في معمولِ خبَرِها بالتقديمِ إلا إذا كان المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: **(ما عندكَ زيدٌ مُقيمًا)**،

---

(١) هذا البيتُ مِنَ الطرائفِ والألغازِ النحوية فيما يظهر، وحاصلُه: أنه سُئِلَ رجلٌ من بني تميم عن قبيلته فأجاب ببناء كلامه على إهمالِ (ما) الحجازية، والمُنشد للبيت هو الإمام الشاطبيُّ، ونصُّه: «سألنا الأستاذ أبو عبد الله المقري - رحمه الله - قال: سألني الأديبُ أبو الحسن بن فرحون عن نسب المجيب في هذا البيت:

ومُهَفْهَفِ الأَعْطَافِ، قلتُ له: انتسبْ ... فَأَجَابَ: ما قَتْلُ المُحبِّ حَرَامُ

فأجَبْنا للحينِ: إنه تميميٌّ لإلغائه (ما) النافيةِ، وهي لغة تميم». الإفادات والإنشادات للشاطبي (ص: ١٢٩)، وينظر: نفح الطيب (٥ / ٢٢٧)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٧٢٧ - ٧٢٨).

(٢) هذا منقولٌ من فرائد العقود العلوية (٢ / ٧٢٨)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١١٩٧)، والتذييل والتكميل (٤ / ٢٥٥).

(٣) ينظر: الكتاب (١ / ٥٧)، وشرح الكتاب للرماني (١ / ١٦٩ - ١٧٩)، والتذييل والتكميل (٤ / ٢٥٤ - ٢٥٥)، والمقاصد الشافية (٢ / ٢١٥ - ٢١٦)، وحاشية ابن هشام الكبرى على الألفية (ص: ٢٠٩ - ٢١٢)، وهمع الهوامع (١ / ٣٨٩).

(٤) عجزُ بيتٍ مِنَ الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي، وصدرُه:

وقالوا تَعَرَّفْها المنازلَ من مِنًى

والشاهدُ جوازُ تقديم معمول خبر (ما) الحجازية إذا كان ظرفا مع بقاء عملها. ينظر: شعر مزاحم العقيلي (ص: ١٠٥)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٤٠ - ٦٤٢)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٩٧٠ - ٩٧١).

و(**ما بِي أنتَ مَعْنيًّا**)[1]؛ وذلك لأنهم تَوَسَّعُوا في الجارِّ والمجرورِ والظَّرْفِ ما لم يَتَوَسَّعُوا في غيرِهما[2].

قوله: (**ما إنْ زيدٌ ذاهِبٌ**) ومنه قولُ الشاعرِ:

١٠١- بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أنتُمُ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنتُمُ الخَزَفُ[3]

ورُوِيَ (**ما إنْ أنتم ذهَبًا**) بالنصبِ، وخُرِّجَ على أنّ (**إنْ**) نافيةٌ مؤكِّدةٌ لـ (**ما**)، وليستْ زائدةً[4].

وإنّما بَطَلَ عمَلُها إذا اقترَنَ بها (**إنْ**)؛ لأنها محمولةٌ على (**ليس**) في العمَلِ، و(**ليس**) لا يقترن اسمُها بـ (**إنْ**)، فبَعُدَتْ عن مُشَابَهَتِها لـ (**ليس**)؛ ولوجود الفاصل بينها وبين معمولَيْها، ولأنّ (**إنْ**) الزائدةَ في صورةِ (**إنْ**) النافية فكأنّ النفيَ انتقَضَ؛ لأنّ نفيَ النفي إيجابٌ[5].

قوله: (**نحو: ما في الدارِ رَجُلٌ**) ومثله قولُهم: (**ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ**)[6]،

---

(١) أصل الجملتين: (**ما زيدٌ مُقيمًا عندك**)، و(**ما أنت معنيًّا بي**)، فـ(**زيد، وأنت**) اسما (**ما**) النافية، و(**مقيما، ومعنيًّا**) خبراها، و(**عندك**) ظرفٌ منصوب بـ (**مقيما**)، و(**بي**) جار ومجرور متعلق بـ (**معنيًّا**) فتقدم (**عندك**)، و(**بي**) على اسم (**ما**) مع بقاء عملها.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١١٩٨ - ١١٩٩)، والمقاصد الشافية (٢ / ٢٢٧ - ٢٢٩)، والتصريح (١ / ٦٥٤ - ٦٥٥)، وهمع الهوامع (١ / ٣٩٢ - ٣٩٣).

(٣) البيتُ مِنَ البسيط مجهولُ القائل، و(**الصَّرِيفُ**): الفِضَّةُ، والشاهدُ إبطالُ عملِ (**ما**) الحجازيَّة لاقترانِ اسمِها بـ(**إن**) الزائدة. ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٢٧٧ - ٢٧٩)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٣٥ - ٦٣٦)، وشرح شواهد المغني (١ / ٨٤)، وخزانة الأدب (٤ / ١١٩ - ١٢٠)، والدرر اللوامع (١ / ٢٤١ - ٢٤٢).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٤ / ٢٥٧ - ٢٥٨)، وتخليص الشواهد ص: ٢٧٧ - ٢٧٩)، والتصريح (١ / ٦٤٦)، والدرر اللوامع (١ / ٢٤١ - ٢٤٢).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٦٩)، والتذييل والتكميل (٤ / ٢٥٧ - ٢٥٨)، وهمع الهوامع (١ / ٣٩١).

(٦) مثل يُضرَب لمن يعتذر على صاحبه، ويخبره بأنه سيرضيه، وجاء في رواية (**ما أساء مَن أعتَبَ**). ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٢ / ٢٤٣)، وتخليص الشواهد (ص: ٢٧٧).

وتمثيلُ المصنِّفِ بهذا المثالِ إشارةٌ إلى أنّ عملَها يَبْطُل إذا تَقَدَّمَ الخبرُ مطلقًا ولو جارًّا ومجرورًا، وذهب الفرَّاءُ وابنُ عصفورٍ إلى جوازِ تقدُّمِ الخبرِ إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فلا يبطُل عمَلُها عندَهما [١]، قال الرَّبْعِيُّ [٢]: إنه القياسُ لِبقاءِ معنى النفيِ خصوصًا، وقد تَوَسَّعُوا في الظروفِ والمجروراتِ [٣].

قوله: (**ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ بالرَّفْعِ**)، فـ(**ليس**) مهمَلةٌ، و(**الطِّيبُ**) مبتدأ و(**إلا**) أداةُ حصرٍ، و(**المِسكُ**) خبرُ (**الطِّيب**)، قال في التسهيلِ: ورَفْعُ ما بعدَ (**إلا**) في نحوِ: (**ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ**) لغةُ تميمٍ [٤]، أي: وأمّا لغةُ أهلِ الحجازِ فهو النصبُ كما نقله أبو عَمْرُو بنُ العَلاءِ [٥].

وهذه المسألةُ جَرَتْ بينَ أبي عُمَرَ [٦] عيسَى بنِ عُمَرَ الثقفي [٧]، وأبي عَمْرِو بن العلاءِ [٨]، كان عيسى يُنكِرُ الرَّفْعَ، وأبو عمرٍو يُجيزه، فاجتمَعَا، فقال له عيسى في

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١١٩٧ – ١١٩٩)، والتذييل والتكميل (٢٦٦ – ٢٦٩)، والمقاصد الشافية (١ / ٢٢٢ – ٢٢٥)، والتصريح (١ / ٦٥١– ٦٥٤)، وهمع الهوامع (١ / ٣٩٢ – ٣٩٣).

(٢) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، وهو من أكابر النحاة الذين تخرجوا على يد أبي علي الفارسي، ومن مؤلفاته شرح الإيضاح، والبديع، وشرح كتاب الجرمي، وتوفي في المحرم سنة ٤٢٠ هـ، في خلافة المقتدر بالله. ينظر: نزهة الألباء (ص: ٢٤٩ – ٢٥٠)، وبغية الوعاة (٢ / ١٨١ – ١٨٢).

(٣) في هذه المسألة أربعة أقوال: **أحدها**: جواز الإعمال مطلقًا، **والثاني**: وجوب الإهمال مطلقا، **والثالث**: جواز الإعمال إن كان المقدَّمُ معمولَ الخبرِ والمنع إن كان المقدَّمُ الخبرَ، **والرابع**: جواز الإعمال إن تقدم الخبرُ الذي هو ظرفٌ، ومنعُه إن تقدَّم معمولُ الخبر من الظرف والجار والمجرور، وهو ما عليه السيوطي. ينظر: همع الهوامع (١ / ٣٩٣)، وحاشية القليوبي (٢ / ٨٣٨ – ٨٣٩).

(٤) تسهيل الفوائد (ص: ٥٧).

(٥) ينظر: شرح التسهيل (١ / ٣٧٩).

(٦) وردت هذه العبارةُ في ص و ب (**عمرو**)، وكذا في المطبوعات، والصوابُ ما أثبتُّه بالرجوعِ إلى المصادر التي نقل عنها المحشِّي.

(٧) وهو مولى خالد بن الوليد المخزومي، وتوفي سنة ١٤٩ هـ طبقات النحويين (ص: ٤٠ – ٤٥).

(٨) هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني، وتوفي في طريق الشام سنة ١٥٤ هـ. طبقات النحويين (ص: ٣٥ – ٤٠)

ذلك، فقال له أبو عمرو: نِمْتَ يا أبا عُمَرَ وأدْلَجَ الناسُ، ليس في الأرض حجَازِيٌّ إلا وهو يَنصِبُ، ولا تميمِيٌّ إلا وهو يَرْفَعُ، ثم وجَّه أبو عمرٍو خَلَفًا الأحمَرَ وأبا محمد اليزيديَّ إلى بعضِ الحجَازِيِّين، وجَهِدَا أنْ يُلَقِّنَاه الرَّفْعَ فلم يفعلْ، وإلى بعضِ التميميِّينَ، وجَهِدا أنْ يُلَقِّناه النصبَ فلم يفعلْ، ثم رَجَعَا، وأخبَرَا بذلك عيسى وأبا عمرٍو، فأخرج عيسى خاتَمَه مِن إصبَعِه، ورمَى به إلى أبي عمرٍو وقال: هو لك بهذا فُقْتَ الناسَ [١].

خاتمة:

بقِيَ مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ **(ليس)** **(لا)** النافيةُ للْوَحْدَة، فإنها تعمَلُ عَمَلَ **(ليس)** عند الحِجَازِيِّين أيضًا، لكنّ عمَلَها خاصٌّ بالشِّعْرِ، ويُشْتَرَطُ تنكِيرُ معمولَيها، نحوُ قوله:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا [٢]

ومِثْلُها **(لات)** [٣] فإنها تعمَلُ عَمَلَ **(ليس)**، ونصَّ س على أنها لا تعمَلُ إلا في الحِينِ [٤]، فأخذ بعضُهم بظاهِرِه، فقصَّرَها على **(الحين)**، لكن في **(الشذور)**: أنها تعمَلُ في **(الحين)** بكثرةٍ، وفي **(الساعة، والأوان)** بقِلَّةٍ [٥].

---

(١) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي (ص: ١ – ٤)، والحيوان للجاحظ (٥ / ٣٠٩)، و(٧ / ٢١٠ – ٢١١)، وذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي (٣ / ٣٩)، وطبقات النحويين (ص: ٤٣)، والأشباه والنظائر (٣ / ٥١ – ٥٣)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٧٢٥ – ٧٢٦).

(٢) سبق تخريج البيت (ص: ٦٢١).

(٣) قد اختلف النحاةُ في حقيقة هذه الأداة على خمسة أقوال: **أحدها**: أنها **(لا)** النافية زِيدَتْ عليها التاءُ كما زِيدت في **(ثُمَّ، ورُبَّ)**، فهي حينئذٍ لتأنيث الحرف، وهو ما عليه الجمهورُ، **والثاني**: أنها فعلٌ ماضٍ جامدٌ كـ **(ليس)**، موضوعٌ لمعنى النفيِ، **والثالث**: أن **(لاتَ)** محوَّلٌ من **(ليس)** بقلب السين تاءً، **والرابع**: أنها مركَّبةٌ من حرفين **(لا)** والتاء كما تركبت **(إنما)** من حرفين، **والخامس**: أنها في الأصل: **(ولا تَحِينُ)** على أنه المضارعُ المنفيُّ بـ **(لا)** فكُتِبَت التاءُ في المصحف منفصلةً. وهو ما عليه سيبويه. ينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٢١٠).

(٤) قال رحمه الله: «ولا يُجاوَزُ بها هذا الحينُ، رفعْتَ أو نصبْتَ، ولا تَمَكَّنُ في الكلام كتمَكُّنِ **(ليس)**، وإنما هي مع الحِين، كما أنّ **(لَدُنْ)** إنما يُنصَبُ بها مع **(غدوة)**، وكما أنّ التاءَ لا تجرُّ في القسَمِ ولا في غيره إلا **(اللهَ)**، إذا قلت: **(تالله لأفعلنَّ)**». الكتاب (١ / ٥٨ – ٥٩)، وينظر: شرح الكتاب للرماني (١ / ١٧٠ – ١٧٢)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٢١١).

(٥) شرح شذور الذهب (ص: ٢٢٨).

ولا يُجْمَعُ في الكَلامِ بين اسمِها وخبرِها لضعفِها في العملِ، والغالبُ حذفُ اسمِها، نحوُ قولِه تعالى: ﴿ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، أي: ليس الحِينُ حينَ فرارٍ، ومِن غيرِ الغالبِ حذفُ الخَبَرِ وبقاءُ الاسمِ، وعليه قُرِئَ شاذًّا ﴿ولاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفعِ (حين)[2]، وكذا يعمَلُ عمَلَ (ليس) (إنْ) النافيةُ، وهي لغةُ أهلِ العَالِيَةِ[3]، كقولِ بعضِهم: (إنْ أحدٌ خيْراً من أحَدٍ إلاّ بالعافيةِ)، وقولِ الشاعرِ:

١٠٢- إنْ هو مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلاّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[4]

وإعمالُها نادرٌ كما في (الأوضحِ)[5] تبعًا لابنِ مالكٍ[6]، بل ذكر الفرَّاءُ وأكثرُ البصريِّينَ المنعَ[7].

●●●

---

(١) (ص: ٣).

(٢) قراءةٌ شاذةٌ رُوِيَتْ عن أبي السمال، وعن عيسى بن عمر. ينظر: مختصر شواذ القراءات (ص: ١٣٠)، وإعراب القراءات الشاذة للعكبري (٢ / ٣٩٠)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٤٠٩).

(٣) (العالية) اسمٌ لكلِّ ما كان مِن جهة نجدٍ من المدينة مِن قراها وعَمايرِها إلى أرضِ تهامةَ، وما كان دونَ ذلك مِن جهةِ تهامة، فهي السافلةُ، والنسبةُ إليها (عاليٌّ)، و(عُلَوِيٌّ) على غير قياسٍ، ويقال: (أعْلَى الرَّجُلُ، وعالَى) إذا دخل أرض العاليةِ. ينظر: الصحاح (ع ل و) (٦ / ٢٣٤٦)، ومعجم البلدان (٤ / ٧١)، والتصريح (١ / ٦٦٥).

(٤) البيت من المنسرحِ مجهولُ القائلِ، والشاهد إعمال (إنْ) النافية عملَ ليس. ينظر: تخليص الشواهد (ص: ٣٠٦ – ٣٠٧)، والمقاصد النحوية (٢ / ٦٤٩ – ٦٥٠)، وخزانة الأدب (٤ / ١٦٦ – ١٦٨)، والدرر اللوامع (١ / ٢٤٥ –٢٤٦).

(٥) أوضح المسالك (١ / ٢٩١)، وينظر: التصريح (١ / ٦٦٥ – ٦٦٧).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٧٤ – ٣٧٥).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٢٠٧ – ١٢٠٨)، والمقاصد الشافية (٢ / ٢٥٣)، والتصريح (١ / ٦٦٥ – ٦٦٧)، وهمع الهوامع (١ / ٣٩٤ – ٣٩٥).

باب تابعِ المنصوب

ش: الخامسَ عشرَ: التابعُ للمنصوبِ، وهو أربعةٌ: النعتُ، نحو: (رأيتُ زيدًا العاقلَ)، والعطفُ، نحو: (رأيتُ زيدًا وعمْرًا)، والتوكيدُ، نحو: (رأيتُ زيدًا نفْسَه)، والبدَلُ، نحو: (رأيتُ زيدًا أخاك)، فهذه التوابعُ الأربعةُ منصوبةٌ، وناصبُها ناصبُ متبوعِها إلا البدَلَ، فناصبُه مقدَّرٌ مُماثِلٌ لِناصبِ متبوعِه؛ ولذلك أُخِّرَ.

ح: قوله: (**إلا البدَلَ**) استثناءُ البدَلِ من بَيْنِ التوابعِ مَبْنِيٌّ على ما ذهب إليه الأخفشُ والرُّمَّانيُّ [(١)] والفارسِيُّ وأكثَرُ المتأخِّرين، فإنهم قالوا: إنّ العاملَ في البَدَلِ ليس هو العاملَ في المُبْدَلِ منه، بل عاملٌ مقدَّرٌ مُمَاثِلٌ لِعاملِ المُبْدَلِ منه، واستَدَلُّوا على ذلك بالسَّماعِ والقياسِ، أمّا السَّماعُ فنحوُ قوله تعالى: ﴿ **لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ** ﴾[(٢)]، فقد أُعيدَ الجارُّ في المُبدَلِ، وهو: (**لبيوتهم**) وغيرُ ذلك مِنَ الآيِ والأشعارِ، وأمّا القياسُ فلأنّ البَدَلَ مُستقِلٌّ ومقصودٌ بالذِّكْرِ؛ ولِذا لم تُشْتَرَطْ مُطَابَقَتُه لِلْمُبْدَلِ منه تعريفًا وتنكيرًا [(٣)].

ومذهبُ سيبويهِ والمبرِّدِ والسيرافِيِّ [(٤)] والزمخشرِيِّ وابنِ الحاجبِ أنّ

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، ومن مؤلفاته شرح على كتاب سيبويه، وشرح الموجز لابن السراج، وولد سنة٢٩٦ هـ، وتوفي ٣٨٤ هـ في خلافة القادر بالله. نزهة الألباء (ص: ٢٣٣ – ٢٣٥).

(٢) (الزخرف: ٣٣).

(٣) هذه العبارةُ منقولةٌ من شرح الكافية للرضي (١ / ٩٦٣ – ٩٦٤)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٣٠ – ٣٣١)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٥ – ٨)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٣١ – ٦٣٢)، وهمع الهوامع (٣ / ١١٤).

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن المرزُبان، صاحب أجمع شرح على كتاب سيبويه، وتوفي في رجب ٣٦٨ هـ في خلافة الطائع لله تعالى. طبقات النحويين (ص: ١١٩)، ونزهة الألباء (ص: ٢٢٧ –٢٢٩).

العاملَ فيه هو العاملُ في المُبْدَلِ منه؛ إذِ المتبوعُ في حكمِ الطَّرْحِ، فكأنّ عاملَ الأوَّلِ باشَرَ الثانيَ (١)، وقد رد الرضيُّ استدلالَ الأوَّلِينَ (٢)، كما نقله الناصرُ الطبلاوِيُّ في شرحِه.

●●●

(١) هذه العبارةُ منقولةٌ أيضًا من شرح الكافية للرضي (١ / ٩٦٥ - ٩٦٦)، وينظر: الكافي في شرح الهادي (٣ / ١٢٥١ - ١٢٥٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٣٠ - ٣٣١)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٩٦١ - ١٩٦٢)، والتذييل والتكميل (١٣ / ٥ - ٨)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٦٣١ - ٦٣٢).

(٢) قد ردَّ الرضيُّ الاستدلالَ بالسماعِ بأن الجار والمجرور في (**لبيوتهم**) من الآية بدلٌ مِنَ الجار والمجرور في (**لِمَن يكفر بالرحمن**)، والعاملُ في المبدَلِ منه هو (**لجعلنا**)، ولم يُكَرَّرْ، وردّ الاستدلالَ بالقياسِ بأنّ استقلالَ الثاني وكَوْنَه المقصودَ يُؤذِنانِ بأنّ العاملَ هو الأوَّلُ لا مقدَّرٌ آخَرُ؛ لأنّ المتبوعَ - إذن - كالساقطِ، فكأنّ العاملَ الظاهرَ لم يعملْ في الأول، ولم يباشِرْه، بل عمل في الثاني. ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٩٦٤ - ٩٦٥).

بابُ نواصبِ الفعْلِ المُضَارِعِ

ش : السادِسَ عَشَرَ : الفعلُ المضارِعُ إذا دخَلَ عليه ناصِبٌ، ولم يتصلْ بآخِرِه شيءٌ يُوجِبُ بناءَه، كنُونِ الإناثِ، أو نُونِ التوكيدِ، ونواصِبُه المتَّفقُ عليها أربعةٌ : (أنْ) بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النونِ، و(لنْ)، و(إذَنْ)، و(كَيْ) المصدريَّةُ، مثالُ (أنْ) : ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾(١)، فـ(أنْ) حرفُ نصْبٍ واستِقبالٍ، أمّا أنها حرفُ نصبٍ فواضحٌ، وأمّا أنها حرفُ استِقبالٍ، فلأنها تُخَلِّصُ المُضارِعَ للاستِقبالِ، و(تقولَ) : فعلٌ مضارِعٌ منصوبٌ بـ(أنْ) المصدريَّة، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ، ومثالُ (لَنْ) نحو : ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ﴾(٢)، فـ(لنْ) حرفُ نفيٍ ونصبٍ، واستِقبالٍ، أمّا النفيُ فلأنها لِنفيِ الحدَثِ في المستقبَلِ، وأمّا النصبُ والاستِقبالُ فمعلومانِ مِمَّا تَقدَّمَ في (أنْ)، و(نبرحَ) مضارِعٌ منصوبٌ بـ(لنْ)، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

ح: قوله: (**السادِسَ عَشَرَ: الفعْلُ المضارِعُ...**) إلخ تقييدُ المصنِّفِ الفعلَ المضارِعَ بعدَمِ اتِّصالِ النُّونَيْنِ به؛ لِيكونَ الإعرابُ لفظِيًّا ظاهرًا، أمّا إذا اتَّصَل به نونُ النِسوةِ، أو نُونَا التوكيدِ، فإنه يكونُ مبنِيًّا، فإذا دخل عليه ناصِبٌ أو جازِمٌ كان إعرابُه محَلِّيًّا (٣)، وقد علِمْتَ أنّ المرادَ بالمنصوباتِ في كلامه سابقًا ما يشمَلُ المنصوبَ لفظًا أو تقديرًا أو محَلًّا فتدَبَّرْ.

قوله: (**ونواصِبُه المُتَّفقُ عليها...**) إلخ فيه نظَرٌ؛ إذ قد ذهب الزجَّاجُ

---

(١) (الزمر: ٥٦).

(٢) (طه: ٩١).

(٣) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٧٣٣).

والفارسيُّ (١) إلى أنّ النصبَ بعدَ (إذَنْ) [بـ (أنْ)](٢) مضمَرةً (٣)، وذهب الأخفَشُ إلى أنّ (كَيْ) بجميعِ استِعمالاتِها حرفُ جرٍّ، وانتِصابُ الفعلِ بعدَها بـ (أنْ) مضمَرةً (٤).

قوله: (أنْ: بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النُّونِ) احتِرازًا عن (إنْ) بكسر الهمزة فإنها منَ الجوازم، وعنها بكسرِ الهمزةِ أو فتحِها مع تشديدِ النون فيهما، فإنها ناسخةٌ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبَرَ، والمرادُ بـ (أنْ) ههنا: (أنْ) المصدريَّةُ، وإنما لم يُقَيِّدْها بـ (المَصْدَرِيَّة)؛ لأنها المُتَبادِرَةُ عندَ الإطلاقِ، فخرجَتْ (أنْ) المفسِّرةُ، وهي التي سُبِقَتْ بجملةٍ فيها معنى القولِ دونَ حروفِه، وتأخَّرَ عنها جملةٌ، ولم تقترنْ (أنْ) بجارٍّ لا لفْظًا ولا تقديرًا، نحوُ قولِه تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ (٣٨) أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾(٥)، وخرجَتِ الزائدةُ، وهي التاليةُ لـ (لمّا)، نحو: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾(٦)، والواقعةُ بينَ الكافِ ومجرورِها، كقولِه:

---

(١) ونُقِل عنه هذا القولُ في ارتشاف الضرب (٤ / ١٦٥٠)، والتصريح (٤ / ٢٩٠ - ٢٩١)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩٤)، ولكنّ نصَّ الفارسيِّ في الإيضاح (ص: ٣٠٩، ٣١٠ - ٣١١) على خلاف ذلك حيث قال: «النصبُ في الأفعال المضارعة لا يكون إلا بحروف، وتلك الحروفُ: (أنْ، ولَنْ، وكَيْ، وإذَنْ)، ...، ومِمّا ينتَصِبُ الفعلُ بعده منَ الحروفِ التي لا تُضمَرُ: (إذَنْ)، وإنما تعمل في الفعلِ إذا كانتْ جوابًا».

(٢) ما بين القوسين ساقط من ص.

(٣) معاني القرآن للزجاج (٢ / ٦٣ - ٦٤)، وينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٦٥٠)، والتصريح (٤ / ٢٩٠ - ٢٩١)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩٤).

(٤) نُقِل عنه ذلك في شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٥٣ - ٨٥٥)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٦٤٥)، ومغني اللبيب (ص: ٢٤٨ - ٢٤٩)، والتصريح (٤ / ٣٠٤)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٨٩)، غير أنه قد جاء في كتابه (معاني القرآن) ما يخالفُ ذلك، حيث قرَّر أنها تقع حرفَ نصب، والمضارعُ بعدها منصوبٌ بها نفسِها، لا بـ(أن) المُضمرة، ثم قال: «...، وقد تكون (كَيْ) بمنزلة (أنْ) هي الناصبةُ، وذلك قولُه: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، فأوقَعَ عليها اللامَ، ولو لم تكن (كَيْ) وما بعدها اسمًا لم تقع عليه اللامُ». معاني القرآن (١ / ١٢٧).

(٥) (طه: ٣٨ - ٣٩).

(٦) (يوسف: ٩٦).

١٠٣ - كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ (١)

بجرِّ (ظبية)، أو بينَ القسَمِ و(لَوْ)، نحوُ: (أُقْسِمُ أَنْ لَوْ يأتِيني زيدٌ لأَكْرَمْتُه)، وسُمِّيَتْ (أنْ) الناصبةُ مَصْدَرِيَّةً؛ لأنها تُسْبَكُ معَ مدخولِها بمصدرٍ، نحوُ: (عَجِبْتُ من أنْ تقُومَ)، أي: من قيامِك، ثم محَلُّ كَوْنِها ناصبةً إذا لم يَفْصِلْ بينها وبينَ الفعلِ السِّينُ، فإنْ فَصَلَت السِّينُ بينها وبينَ الفعلِ كانتْ مُخَفَّفَةً منَ الثقيلةِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(٢)، فإنَّ (أنْ) مخفَّفةٌ منَ الثقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، وجملةُ (سيكون...) إلخ في محلِّ رفعٍ خبرُها (٣).

قوله: (ولَنْ) وهي حرفٌ يُفيدُ النفيَ والاستقبالَ محدوداً كان النفْيُ، نحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(٤)، أو غيرَ محدودٍ، نحوُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾(٥).

---

(١) هذا عجزُ بيتٍ من الطويل مختلف في قائله، فنُسب لعلباء بن أرقم بن عوف، ولابن صريم اليشكري، ولأرقم اليشكري، ولراشد بن شهاب اليشكَري، وصدرُه:

فيوماً تُوافِينا بوجْهٍ مُقَسَّمٍ

و(تعطو) بمعنى: تتناول، و(وراق السلم) بمعنى: مُورِق السلم، و(السَّلَمُ) اسم شجرة، والشاهد فيه زيادةُ (أنْ) بين الجار والمجرور في (كأنْ ظبيةٍ) على رواية الجرِّ، والأصلُ: كظبيةٍ، ورُوِيَ (كأنْ ظبيةٌ) شاهداً على إعمال (كأنْ) مخففةً منَ الثقيلة على الاسم الظاهر، ورُوِي (كأنْ ظَبيةً) على إهمالِها. ينظر: الأصمعيات (ص: ١٥٧)، والكتاب (٢ / ١٣٤)، و(٣ / ١٦٥)، والمقاصد النحوية (٢ / ٧٦٧ - ٧٦٩)، وشرح شواهد المغني (١ / ١١١ - ١١٢)، وخزانة الأدب (١٠ / ٤١١ - ٤١٨)، والدرر اللوامع (١ / ٣٠٤ - ٣٠٥)، و(٢ / ٢٩).

(٢) (المزمل: ٢٠).

(٣) ظاهرُ كلامِ المحشِّي أنّ السينَ لا تفصلُ بين (أن) الناصبةِ والمضارعِ المنصوب بها؛ ووجهُه أنّ (أنْ) حرفُ استقبالٍ، والسين تدخل على المضارعِ لتُخلِّصه للزمنِ المستقبلِ، فاجتماعُهما يؤدِّي إلى اجتماعِ حرفَين بمعنى واحدٍ، وهو مرغوبٌ عنه في القياسِ، ولا يُرتَكَبُ إلا بسماعٍ عنِ العربِ، والمشهورُ أنّ (أنْ) الناصبةَ للمضارعِ تتميَّزُ عن المخففة من الثقيلة بكونها مسبوقةً بلفظٍ دالٍّ على اليَقين كـ (علم) في الآية، وما قرّره الأزهريُّ أقربُ، والحاصلُ أنّ (أنْ) المخفَّفَةَ من الثقيلة تتميَّزُ عن الناصبة للمضارعِ بصحة وقوعِها بعد ما يدلّ على العلمِ، وبوجوب الفصلِ بينها وبين المضارعِ بفاصلٍ من (قد)، و(لا) النافيةَ، وحرفَي التنفيس، و(لو) في غير الضرورة، ولا يمتنع وقوعُها بعد ما لا يدل على اليقين كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨].

(٤) (طه: ٩١).

(٥) «حمَلَه على ذلك اعتِقادُه في (لن تراني) أنه لا يُرَى - سبحانه وتعالى - وهو باطلٌ». تقريرات الإنبابي (ص: ١٢٩)

وقد زعم الزمخشريُّ أنّ (لن) تُفيدُ تأكيدَ النفْيِ (١) وتأبيدَه (٢)، فقولُك: (لَنْ أَفْعَلَه) كقولك: (لا أَفْعَلُه أبدًا) (٣)، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾(٤)، وقد رُدَّ على الزمخشريِّ بما لا يَسَعُ المَقَامُ ذكْرَه، قال الناصرُ الطبلاوِيُّ: وقد وافَقَه على التأكيدِ جماعةٌ (٥)، بل قال بعضُهم: إنّ منعَه مُكَابَرَةٌ.

قوله: (وإذَنْ) وهي حرفٌ بسيطٌ عندَ الجمهورِ، وقيل: حرفٌ مركَّبٌ، فقيل: من (إذْ)، و(أنْ) نُقلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الذالِ، ثُمَّ حُذفَت الهمزةُ، وقيل: من (إذا) و(أنْ)، فحُذفَتْ همزةُ (أن)، ثم ألفُ (إذا)؛ لالتقاءِ الساكنَين (٦)، قال الرضيُّ: والذي يَلُوحُ لي، ويغلِبُ على ظنِّي أنّ أصلَها: (إذْ) حُذفَت الجُملةُ المُضافُ إليه، وعُوِّضَ عنها التنوينُ لمّا قُصِد جعْلُه صالحًا لجميعِ الأزمنةِ بعدَ ما كان مختَصًّا بالماضِي اهـ(٧).

---

(١) ينظر: المفصل (ص: ٣١٢)، والأنموذج (ص: ٣٢)، والكشاف (٢ / ٥٠٤)، وينظر: ارتشاف الضرب (٤ / ١٦٤٤)، ومغني اللبيب (ص: ٣٥٩ - ٣٦٠).

(٢) ذكر ابنُ هشامٍ في مغني اللبيب (ص: ٣٦٠) أنه ذكر ذلك في الأنموذج (ص: ٣٢)، ونصُّه في المطبوع منه: «و(لَنْ) نظيرةُ (لا) في نفيِ المستقبَلِ، ولكنْ على التأكيد»، غيرَ أنّ جمالَ الدِّينِ الأردبيليَّ ذكَرَ في شرحِه على الأنموذج (ص: ٤٨٤) ما نصُّه: «...، وفي بعضِ النُّسَخِ: (التأبيد) بدلَ قولِه: (التأكيد)»، ولكن كونَ الأنموذجِ اختصارٌ للمُفصّل يُقَرِّبُ أنْ يكونَ (التأبيد) في بعض النسخ تحريفًا لـ (التأكيد)، ولكنّ في الكشّاف ما يحتملُ أنّ (لَن) تُفيدُ التأبيدَ عنده حيث قال: «...، وذلك أنهم حين طلبوا الرؤيةَ أنكَر عليهم، وأعلَمَهم الخطأ، ونبَّهَهم على الحقِّ، فلَجُّوا وتَمادَوا في لجاجِهم، وقالوا: لا بُدَّ، ولن نؤمنَ لك حتّى نرى اللهَ جهرةً، فأراد أنْ يسمعُوا النصَّ من عند الله باستحالة ذلك، وهو قوله: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ لِيَتَيَقَّنُوا، ويَنْزاحَ عنهم ما دخلهم مِنَ الشبهة". الكشاف (٢ / ٥٠٢ - ٥٠٣).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٣٥٩ - ٣٦٠)، والتصريح (٤ / ٢٨٦ - ٢٨٧)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٨٦ - ٢٨٧).

(٤) الحج: ٧٣).

(٥) منهم الرضي في شرح الكافية (٢ / ٨٤٠).

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٥٠)، ومغني اللبيب (ص: ٤٨)، والتصريح (٤ / ٣٠٤)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩٤).

(٧) شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٤١ - ٨٤٢).

واختُلفَ هل تُرْسَمُ بالنُّونِ أو بالألف؟ فذهب المبرِّدُ إلى أنها تُرْسَمُ نونًا، حتى إنه قال: أَشْتَهِي أنْ تُكْوَى يدُ مَن يَكْتُبُها بالألف؛ لأنها مثلُ (**أنْ**)، و(**لَن**) [1]، وقيل: تُرْسَمُ ألفًا مطلقًا، وقيل: إنْ نَصَبَتْ رُسِمَتْ بالألف، وإنْ أُهْمِلَتْ رُسِمَتْ بالنُّونِ [2]؛ لِلْفَرْقِ بينها وبينَ (**إذا**) الظرفيَّةِ؛ لئلَّا يقعَ الالتباسُ [3].

وهي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ عند سيبويه [4]، قال الشَّلَوْبِينُ: هي كذلك في كلِّ موضعٍ [5]، وقال الفارسيُّ: في الأكثرِ، كقولك لِمَن قال: أزورُك: (**إذَنْ أُكْرِمَكَ**)، فقد أجبْتَه، وجعلتَ إكرامَه جزاءَ زيارته، أي: إنْ زُرْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وقد تَتَمَحَضُ لِلْجَوَابِ؛ بدليلِ أنه يقال: أُحِبُّكَ، فتقول: (**إذَنْ أَظُنُّكَ صادِقًا**)؛ إذ لا مُجَازاةَ هنا [6]؛ إذِ الشرطُ والجزاءُ – كما قاله الرضيُّ – إمّا في المستقبَلِ، أو في الماضي ولا مَدْخَلَ لِلْجَزَاءِ في الحالِ [7].

---

(١) ينظر: الجنى الداني (ص: ٣٦٦).

(٢) ينظر: معاني الحروف للرماني (ص: ١٦٠)، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (١ / ١٩٤)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٨٤٩)، وشرح الشافية له (٣ / ٣١٨)، وشرح الشافية لركن الدين (ص: ١٤٧٧)، وشرح الشافية لليزدي (٢ / ٢٣٣ – ٦٣٤)، والجنى الداني (ص: ٣٦٦)، والدر المصون (٤ / ٦ – ٧)، ومغني اللبيب (ص: ٥٠).

(٣) «فيه أنّ الالتباسَ موجودٌ أيضًا حالةَ العملِ؛ لأنّ العملَ في اللفظِ، وليس الشكلُ لازمًا، فالفرقُ في الكتابة محتاجٌ له على العملِ أيضًا أفاده المحقِّقُ» تقريراتُ الإنبابي (ص: ١٢٩).

(٤) وجدتُ لسيبويه – رحمه الله – في الكتاب نصَّين عن (**إذن**): **أحدهما** في الباب المختص بها، وهو: «اعلم أنّ (**إذَنْ**) إذا كانت جوابًا، وكانت مبتدأةً عَمِلَتْ في الفعلِ عَمَلَ (**أُرَى**) في الاسم إذا كانت مبتدأةً» (٣ / ١٢)، **والثاني** في حديثه عن معاني الحروف، وهو: «وأمّا (**إذَنْ**) فجوابٌ وجزاءٌ» الكتاب (٤ / ٢٣٤)، فإذا جُمِع بين النصَّين فإنَّ سيبويه على ما يُنسَبُ إلى الفارسيِّ من أنها قد تكونُ لمجرَّدِ الجوابِ دون الجزاءِ، واللهُ أعلمُ.

(٥) شرح المقدمة الجزولية (٢ / ٤٧٧ – ٤٧٨)، وينظر: مغني اللبيب (ص: ٤٩)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩٤).

(٦) الإيضاح للفارسي (ص: ٣١١)، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (٢ / ١٠٥٤ – ١٠٥٧)، والجنى الداني (ص: ٣٦٤ – ٣٦٥)، ومغني اللبيب (ص: ٤٩)، والتصريح (٤ / ٣٠٥)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩٤).

(٧) شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٤٥).

قوله: (**فَلأنّها تُخلِّصُ المضارِعَ لِلاستقبالِ**) أي: تُعَيِّنُ زمنَ المضارعِ الذي دخلتْ عليه للاستقبالِ بعدَ أنْ كان محتملاً له وللحالِ، إمّا لأنه مشترَكٌ بينهما على ما ذهب إليه السيِّدُ (١)، أو أنه حقيقةٌ في الحالِ مَجَازٌ في الاستقبال كما ذهب إليه الرضيُّ (٢)، قال السيوطِيُّ وهو المختارُ عندي (٣)، فعلى كلٍّ مِنَ القولَيْنِ تكونُ (**أنْ**) قرينةً على أنّ المرادَ بالمضارعِ الاستقبالُ سواءٌ كان مشترَكًا أو حقيقةً ومجازًا، وذلك لاحتياجِ كلٍّ مِنَ المشترَكِ والحقيقةِ والمجازِ للقرينةِ، إلا أنّ القرينةَ في المشترَكِ لتعيينِ المعنى المرادِ، وفي المجازِ لِمنعِ إرادةِ المعنى الحقيقيِّ.

قوله: (و(**تقولَ**) **فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ**...) إلخ والنصبُ بها اتِّفاقُ البصريين والكوفيين، وربّما جَزَمَتْ، ومنه قولُ الشاعرِ:

١٠٤- إذا ما غَدَوْنَا قال وِلْدَانُ أَهْلِنا: تَعَالَوا إِلَى أنْ يَأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ (٤)

وقد تُهْمَلُ، فيُرْفَعُ المُضَارِعُ بعدَها، ومنه قولُ الشاعرِ:

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ، وأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدًا (٥)

ومنه أيضًا قراءةُ أبي مُحَيصنٍ: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾(٦)، بضَمِّ الميمِ (٧).

---

(١) قد نسبه السيوطي إلى الجمهور في همع الهوامع (١ / ٣١).

(٢) شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٠٨ - ٨٠٩).

(٣) ينظر: همع الهوامع (١ / ٣١ - ٣٢).

(٤) البيت مِنَ الطَّويلِ لامرئِ القَيْسِ بن حُجْرٍ الكنديِّ، والشاهدُ جزمُ المضارعِ بـ(أنْ)، والأقربُ عندي أنْ يُحمَلَ على حذفِ الياءِ شذوذًا، والمضارعُ منصوبٌ بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، وفي ديوانه:

إذا مــا رَكِــبْنا قــال وِلْدانُ أهلنا تعــالَوْا إلى أنْ يأتِيَ الصَّــيْــدُ نَحْطِبِ

وعليه يسقطُ الاستشهادُ بالبيتِ. ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ٣٨٩)، وشرح شواهد المَغني (١ / ٩١ - ٩٨)، وشرح أبيات المغني (١ / ١٢٨ - ١٣١).

(٥) سبق تخريج البيت (ص: ٣٨١).

(٦) (البقرة: ٢٣٣).

(٧) هي قراءةٌ شاذةٌ منسوبة إلى ابن عباس وابن محيصن، ومجاهد. ينظر: مختصر شواذ القراءات لابن خالويه (ص: ٢١)، والكشاف (١ / ٤٥٥)، وشرح الكافية الشافية (٣ / ١٥٢٧)، والدر المصون (٢ / ٤٦٣)، ومعجم القراءات (١ / ٣٢١).

قـوله: (**فلَنْ حـرفُ نفيٍ...**) إلخ، و(**نبـرح**) فـعلٌ مـضـارعٌ، وهو مِن أخـواتِ (**كان**)، يرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبرَ، اسمُه ضميرٌ مستَتِرٌ فيه وجوبًا، تقديره: نحن، و(**عاكفين**) خبرٌ منصوبٌ بالياءِ؛ لأنه جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، و(**عليه**) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ (**عاكفين**)، و(**حتى**) حرفُ غايةٍ وجرٍّ و(**يرجع**) منصوبٌ بـ(**أن**) مضمَرةً وجوبًا بعدَ (**حتى**)، و(**إلينا**) متعلِّقٌ بـ(**يرجع**)، و(**موسى**) فاعلُ (**يرجع**).

وقد تَجزِمُ (**لن**)، ومنه قولُ الشاعر:

١٠٥ - فلَنْ يَحلَ لِلعَينَيْنِ بَعْدَك مَنْظَرٌ (١)

فإن (**يحلَ**) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(**لَنْ**)، وعلامةُ جزمِه حذفُ الواوِ، والضمةُ قبلها دليلٌ عليها (٢).

ش: ومثالُ (إذَنْ)، نحو: (إذَنْ أُكرِمَك) جوابًا لِمَن قال: (إنِّي غدًا أزورُك)، فـ(إذَنْ) حرفُ جوابٍ ونصْبٍ، و(أُكْرِمَك) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(إذَنْ)، وعلامةُ نصبِه فتحُ الميمِ، ويُشترَطُ لِنصْبِها أنْ تكونَ مصدَّرةً في أوَّلِ الجوابِ، وأن يكونَ الفعلُ

---

(١) عجزُ بيتٍ مِنَ الطويل لكثير عزة، وصدرُه:

أيَادي سَبا يا عَزَّ ما كنتُ بَعْدَكُمْ

و(**أيادي سبا**) كنايةٌ عن تشتُّتِ النفسِ وتبَدُّدِ الخواطر، و(**يَحْلَ**) مضارعٌ مجزوم من (**حلِيَ**) بمعنى: يروق ويسُرُّ. ينظر: ديوان كثير عزة (ص: ٣٢٨)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٦٨٧)، وشرح أبيات المغني (٥ / ١٥٩ - ١٦١).

(٢) هذا وهمٌ مِنَ المُحَشِّي، فالمضارعُ معتلُّ الآخر بالألف، واللامُ مفتوحةٌ لا مضمومةٌ، فهو مضارعٌ مجزومٌ بحذف الألفِ وفتحةُ اللامِ قبلها دليلٌ عليها، كما نص عليه العلّامةُ البغداديُّ، والأقربُ عندي أنّ المضارعَ (**يحلَ**) منصوبٌ بـ(**لن**)، وعلامةُ النصبِ فتحةٌ مقدرةٌ على الألفِ المحذوفة للضرورة الشعرية، ويبعد أن يكون مجزومًا لأمرين: **أحدهما**: أنّ (**لن**) ناصبةٌ بالقياس المطرد إجماعًا، والحملُ على القياسِ عند إمكانه أولى من الحمل على الشذوذ، **والآخر**: أنّ جزمَ المضارعِ المعتلِ الآخرِ بحذف حرفِ العلةِ مختلفٌ فيه، والتحقيقُ أنه مجزومٌ بالسكون، وحرفُ العلة يُحذَفُ لدفع التباسِ المرفوع بالمجزوم.

الداخلةُ عليه (١) **مستقبَلاً، وأن يكونَ متَّصِلاً بها، ولا يضُرُّ فصلُه عنها بالقسَمِ، فإنْ وقعَتْ حشواً، نحو: (إنِّي إذاً أكْرِمُك)، أو كان الفعلُ للحالِ، نحو: (إذا تصدُقُ)، جواباً لِمَن قال: (إنِّي أُحِبُّك)، أو فصَلَ بينهما فاصلٌ غيرُ القسَمِ، نحو: (إذا في الدارِ أُكرِمُك) أُهْمِلَتْ في الأمثلةِ الثلاثةِ، واغتُفِرَ الفصلُ بالقسَمِ؛ لأنه مؤكِّدٌ، نحو: (إذنْ واللهِ أُكرِمَك) بالنَّصْبِ، ومثالُ (كَيْ) نحوُ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾** (٢)**، فـ (كَيْ) حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، أمّا أنها حرفُ مصدرٍ فلأنها تُؤوَّلُ مع الفعلِ بعدها بمصدرٍ، أي: لعدمِ إساءتكم، وأما أنها حرفُ نصبٍ فلعَمَلِها النصبَ، وعلامةُ كونِها** (٣) **مصدريَّةً تقدُّمُ لامِ التعليلِ عليها لفظًا أو تقديراً، و(تأسوا) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ (كَيْ)، وعلامةُ نصبِه حذفُ النونِ، وما جاء منصوباً مِنَ الأفعالِ ولم يُذكَرْ شيءٌ معه مِنَ النواصبِ الأربعةِ، فالناصبُ له (أنْ) مضمَرَةً.**

ح: قوله: (**ولا يضُرُّ فصلُه بالقسَمِ**) نحو قوله:

١٠٦- إذَنْ - واللهِ - نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِن قَبْلِ المَشِيبِ (٤)

وذلك لأنّ القسَمَ جِيءَ به للتَّأْكيدِ، فلا يَمنَعُ النصبَ، كما لا يمنَعُ الجرَّ في قولِهم: (**إنّ الشّاةَ لَتجْترُّ فتسمَعُ صَوْتَ - واللهِ - ربِّها**)، ومثلُ الفصلِ بالقسَمِ الفصلُ بـ (**لا**)، نحو: (**إذَنْ لا أُكْرِمَك**)؛ لأنّ النافيَ كالجُزءِ مِنَ المَنْفِيِّ، وكذلك

---

(١) أي: الفعلُ الذي دخلت عليه، فـ (**الداخلة**) صفةٌ جرت على غيرِ مَن هي له؛ لأنه يعود على (**إذن**)، وليس على الفعل.

(٢) (الحديد: ٢٣).

(٣) الأدقُّ أن يقول: (**وشرطُ كونِها مصدريَّةً**)؛ لأن التعبيرَ بالعلامة يوهم صحةَ كونها مصدريةً مع عدم تقدُّمِ لامِ التعليلِ عليها لفظًا أو تقديراً؛ لأن العلامةَ لا يُشترَطُ فيها الانعكاسُ كما سبق نقلُ نص ابن هشام في تقرير ذلك.

(٤) البيت من الوافر لسيدنا حسان ثابت والشاهدُ فيه جوازُ الفصل بين (**إذن**) والمضارع المنصوب بها بالقسَم. ينظر: ديوان حسان بن ثابت (ص: ٣٣)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٩٧٠)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٨٩١ - ١٨٩٢)، والدرر اللوامع (٢ / ١١ - ١٢).

النّداءُ، نحو: (إذَنْ - يا زيد - أُكْرِمَك) [١]، وقد أجاز ابنُ عصفورٍ الفصلَ بالظَّرْفِ والجارِّ والمجرورِ [٢]، كما أُشيرَ إلى ذلك في قولِ بعضِهم:

أَعْمِلْ (إِذَنْ) إذا أَتَتْكَ أَوَّلاَ وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَها مُسْتَقْبَلاَ

واحْذَرْ إذا أَعْمَلْتَها أنْ تَفْصِلاَ إِلاَّ بِحَلْفٍ، أو نِداءٍ أو بِـ (لا)

وَافْصِلْ بِظَرْفٍ، أو بمجرورٍ عَلَى رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلاَ

ولو وقعت (إذَنْ) بعدَ الواوِ والفاءِ جاز إعمالُها نظرًا لكَوْنِ ما بعدَ العاطفِ جملةً مستأنَفَةً، وإلغاؤُها نظرًا لتَقَدُّمِ حرفِ العطْفِ، وهو الأكثَرُ [٣]، نحو: ﴿وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[٤]، ﴿فَإِذًا لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾[٥]، وقُرِئَ شاذًّا بالنصبِ فيهما [٦].

---

(١) كلامُه يُوهِم أن الفصلَ بالنداءِ متفقٌ عليه، والأمرُ على خلافِ ذلك، والجمهورُ على منعه، وإنما يجيزه ابنُ بابشاذ. ينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٦٥٣)، والمغني (ص: ٥٠)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩٥).

(٢) المقرب (ص: ٣٣٩)، وينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٤٦ - ٨٤٧)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٦٥٣)، ومغني اللبيب (ص: ٥٠)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩٥).

(٣) قال المبرِّدُ: «واعلم أنها إذا وقعتْ بعد واوٍ أو فاءٍ صلح الإعمالُ فيها، والإلغاءُ؛ لما أذكرُه لك، وذلك قولُك: (إنْ تأتني آتكَ وإذَنْ أُكْرِمك)، إن شئتَ رفعتَ وإن شئتَ نصبتَ، وإن شئتَ جزمتَ، أمّا الجزمُ فعلى العطفِ على (آتك) وإلغاء (إذَنْ)، والنصبُ على إعمالِ (إذَنْ)، والرفعُ على قولِك: و(أنا أكرِمُك)، ثم أدخلتَ (إذَنْ) بين الابتداءِ والفعلِ، فلم تعملْ شيئًا». المقتضب (٢ / ١١ - ١٢).

(٤) (الإسراء: ٧٦).

(٥) (النساء: ٥٣).

(٦) قرأ عبدُ الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي بن كعب ﴿فَإِذًا لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ﴾ بإسقاط النون، وقرأ أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود ﴿وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ﴾ بحذف النون، ينظر: مختصر شواذ القراءات (ص: ٨٠)، وينظر: كتاب سيبويه (٣ / ١٣)، ومعاني القرآن للفراء (١ / ٢٧٣ - ٢٧٤)، و(٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨)، والمقتضب (٢ / ١٢)، والدر المصون (٤ / ٦ - ٧)، و(٧ / ٣٩٤)، ومعجم القراءات (٢ / ٨٨)، و(٥ / ١٠١ - ١٠٣).

قوله: (أي: لِعَدَمِ إساءتِكم) العدَمُ تفسيرٌ لـ (لا) و(الإساءة) تفسيرٌ لِلْمَصْدَرِ المُنْسَبِكِ مِن (كَيْ) والفعلِ.

قال الناصرُ الطبلاويُّ: وفي كَوْنِ مَصْدَرِ (تأسوا): (الإساءة) نظَرٌ، بل الظاهرُ أنه (الأسَى) أي: الحزن؛ إذِ المَعْنَى: لِكَيْلاَ تحزَنُوا، وفي (القاموسِ): «(أَسِيْتُ عليه) كـ (رَضِيتُ) أَسًى، أي: حَزِنْتُ» (١)، فتأمَّلْ.

قوله: (تَقَدُّمُ لامِ التعليلِ عليها) قال الشِّهابُ عُمَيرةُ: إنْ قلتَ: فلو فُرِضَ في هذه الحالة النطقُ بـ (أنْ) بعدها، نحو: (لِكَيْ أَنْ تَقْضِيَنِي)؟ قلتُ: هي بدَلٌ مِن (كَيْ)؛ لأنّ (كَيْ) بعدَ اللامِ بمعنى (أنْ)، وهذا كما أنّ اللَّامَ بعدَ (كَيْ) التَّعْلِيلِيَّةِ في نحوِ قولِك: (كَيْ لِتَقْضِيَنِي) بدَلٌ مِن (كَي)، واعترَضَه الشيخُ محمَّدٌ الشوبريُّ(٢)، كما نُقِلَ مِن خَطِّه بأنه إنْ أراد البدَلَ الذي هو أحَدُ التوابعِ ففيه نظَرٌ؛ لأنه لم يدخل في الحروفِ، وإنْ أراد العِوَضَ ففيه الجمعُ بينه وبين مُعَوَّضِه، فليُتَأَمَّلْ.

نصب المضارعِ بـ (أن) المضمَرة:

ش: وتُضمَر (أنْ) بعدَ أربعةٍ مِن حروفِ الجرِّ، وثلاثةٍ مِن حروفِ العطْفِ، وإنما اختُصَّتْ (أنْ) بالإضمارِ؛ لأنها أمُّ النواصبِ، وهم يخصُّون الأمَّهاتِ بزيادةِ الأحكامِ إظهارًا لِلْمَزِيَّةِ، أمّا حروفُ الجرِّ الأربعةِ فلامُ الجرِّ، نحو: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾(٣)، فـ (تبيِّن) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ (أن) مضمَرةً جوازًا بعد لامِ التعليلِ، وعلامةُ نصبِه

---

(١) القاموس المحيط (أ س ي) (ص: ١٢٥٩)، وينظر: الصحاح (٦ / ٢٢٦٩).

(٢) لم أجزم بحقيقته، والذي يغلب على الظن أنه محمد بن أحمد الملقب بشمس الدين الشوبري، إمام في الفقه الشافعي في عصره، وله حواشٍ متعددةٌ منها حاشية على شرح التحرير، وعلى شرح الأربعين لابن حجر، وُلد في شهر رمضان سنة ٩٧٧ هـ، وتوفي في جمادى الأولى سنة ١٠٩٦ هـ. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي (٣ / ٣٨٥ – ٣٨٩)، نش: المطبعة الوهبية، ١٢٨٤ هـ.

(٣) (النحل: ٤٤).

الفتحةُ، ولامُ الجحودِ، وهي المسبوقةُ بـ (ما كان)، أو (لم يكن) [١]، فالأولُ: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[٢]، والثاني نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٣]، فـ (يطلع)، و(يغفر) منصوبانِ بـ (أنْ) مضمَرةً وجوبًا بعدَ لامِ الجحودِ، و(حتّى) إذا كان الفعلُ بعدها مستقبَلاً بالنسبةِ إلى ما قبلها، سواء كان مستقبَلاً بالنظر إلى زمنِ التكلُّمِ أو لا، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ﴾[٤]، فـ (يَتَبَيَّنَ) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ (أنْ) مضمَرةً وجوبا بعد (حتّى)، و(كَيْ) التعليليَّةُ، وهي التي لم تَتَقَدَّمْ عليها اللامُ لا لفظًا ولا تقديرًا، نحو: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾[٥]، إذا لم تُنْوَ قبلَها لامُ العلَّةِ، فـ (تقَرَّ) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ (أنْ) مضمَرةً بعدَ (كَيْ) إضمارًا لازمًا.

وأمّا حروفُ العطفِ الثلاثةُ فـ (أوْ)، نحو: (لأَقتلَنَّ الكافرَ أو يُسلِمَ)، فـ (يُسلِمَ) منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرةً بعد (أو) إضمارًا واجبا، و(أنْ) وما بعدها في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مقدَّرٍ، والتقدير: (لَيَكونَنَّ منّي قتلٌ للكافرِ أو إسلامٌ منه)، وفاءُ السببيَّةِ، وواوُ المَعيَّةِ في الأجوبةِ الثمانيةِ، الأول: جوابُ الأمرِ، نحو: (تعالَ فأُحسِنَ)، أو (وأُحسنَ إليك)، فـ (أُحسِنَ) منصوبٌ بـ (أنْ) مضمَرةً وجوبًا بعد الفاءِ والواوِ، والثاني: جوابُ النهي، نحو قولك: (لا تُخاصِمْ زيدًا فيَغضَبَ)، أو (ويغضَبَ)، فـ (يغضبَ) منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرةً بعد الفاء والواوِ، والثالث: جوابُ التمنّي، وهو طلبُ ما لا طمعَ فيه، أو ما فيه عسرٌ، فالأوّلُ، نحو:

---

(١) نقل أبو حيان أنّ بعضَ النحويِّين أجاز أنْ تكونَ لامُ الجحود مسبوقةً بأخوات كان منفيةً نحو: (ما أصبح زيدٌ ليضربَ عمراً)، و(لم يصبح زيدٌ ليضربَ عمراً)، ومسبوقةً بفعل (ظنّ) منفيا، نحو: (ما ظننتُ زيداً ليضربَ بكراً)، و(لم أظنَّ زيداً ليضربَ بكراً)، وأنّ بعضَهم أجاز أن تكونَ مسبوقةً بأيِّ فعلٍ منفيا على العموم، نحو: (ما جئتُ لتُهينَني)، وقوله تعالى: ﴿مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣]. ينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١٦٥٦، ١٦٥٩).

(٢) (آل عمران: ١٧٩).

(٣) (النساء: ١٣٧).

(٤) (التوبة: ٤٣).

(٥) (طه: ٤٠).

(ليت الشبابَ يعودُ فأتَزَوَّجَ)، أو (وأتزوَّجَ)، والثاني: نحو: (ليت لي مالاً فأحُجَّ منه)، أو (وأحجَّ منه)، والرابع: جوابُ الترجِّي، وهو طلبُ الأمرِ المحبوبِ، نحو: (لعلِّي أُراجِعُ الشيخَ، فيُفهِّمَني)، أو (ويُفهِّمَني)، والخامس: جوابُ العَرْضِ - بفتح العين المهمَلة وسكونِ الراءِ، والضاد المعجمة، وهو طلَبٌ بلينٍ ورِفقٍ، نحو: (ألا تنزِلُ عندَنا فنُكرِمَك)، أو (ونُكرِمَك)، والسادس: جوابُ التحضيضِ - بمهمَلةٍ فمُعجَمتَيْنِ - وهو طلَبٌ بحَثٍّ وإزعاجٍ، نحو: (هلا أحسَنْتَ إلَّى زيدٍ فيَشكُرَك)، أو (ويَشكُرَك)، والسابعُ: جوابُ الاستِفهامِ، وهو طلَبُ الفهمِ، نحو: (هل لزيدٍ صديقٌ فيَركَنَ إليه)، أو (ويركَنَ إليه)، والثامن: جوابُ الدعاءِ، نحو: (ربِّ وَفِّقْني فأعمَلَ صالحًا)، أو (وأعمَلَ صالحًا)، وبعدَ النفْيِ المحْضِ، نحو: (لا يُقضَى على زيدٍ فيموتَ)، أو (ويموتَ)، ولم يُسمَعِ النصبُ بعدَ واوِ المعيَّةِ إلا بعدَ أربعةٍ: النفيِ، والأمرِ، والنهيِ، والتمنِّي، والباقي بالقياسِ عليها.

ح: قوله: (وتُضْمَرُ أنْ...) إلخ، هذا مذهَبُ البصريِّين، وخالَفَ الكوفيُّون، فذهَبُوا إلى أنّ الأربعةَ الأُوَلَ ناصبةٌ بنفْسِها، وقال الجَرْميُّ: إنّ الثلاثةَ الأخيرةَ ناصبةٌ أيضًا بنفسِها (١).

فإنْ قلتَ: قولُه هنا: (وتُضْمَرُ أنْ بَعْدَ أربعةٍ من حروفِ الجرِّ) مُخالِفٌ لقولِه في شرحِ الآجرومية: «والحاصلُ أنّ (أنْ) تُضْمَرُ بعْدَ ثلاثةٍ من حروفِ الجَرِّ، وهي اللّامُ، و(كَيْ) التعليليَّةُ و(حتَّى)» (٢)، فالجوابُ أنه لا مُخالَفةَ؛ لأنّ قولَه هناك: (وهي اللامُ) شاملٌ لِلامِ التَّعْليلِ والجُحُودِ.

قوله: (فلَامُ التَّعْليلِ)، وتُسَمَّى هذه اللَّامُ أيضًا (لامَ كَيْ)؛ لِدخولِها عليها، ولِكَوْنِها بمعناها في بعضِ الأحوالِ، هذا ولو أَطْلَقَ المصنِّفُ اللامَ عن التقييدِ بِكَوْنِها

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٥٩ -٨٦٤)، وارتشاف الضرب (٣ / ١٦٥٦ -١٦٧٠)، والتصريح (٤ / ٣١٢ -٣١٣)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٩٨ -٣٠٤).

(٢) شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري (ص: ١٢٥).

للتَّعليلِ لكان أخصرَ وأشملَ؛ لِتدْخُلَ لامُ العاقبةِ في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(١)، فإنّ اللامَ هنا ليستْ للتَّعليلِ؛ لأنهم لم يَلْتَقِطُوه لذلك، بل لِيكونَ لهم قُرَّةَ عَيْنٍ، فكانتْ عاقبتُه أنْ صار لهم عَدُوًّا وحَزَنًا؛ ولِتدخُلَ اللامُ الزائدةُ، ويُقالُ لها المُؤَكِّدةُ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾(٢)، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾(٣)، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٤)، وقد يُقالُ: أراد المصنِّفُ بـ(**لام التعليل**) ما يشمَلُ هذينِ بنوعٍ مِنَ التأويلِ.

قوله: (**وحتَّى**) هي بمعنى: إلى إذا كان مجرورُها اسمًا صَريحًا، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾(٥)، فإنْ كان مُؤَوَّلاً مِن (**أنْ**) والفعلِ فتارةً تكونُ بمعنى: إلى، وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لِما قبلَها كمثالِ المصنِّفِ، وتارةً تكونُ بمعنى: كَيْ، وذلك إذا كان ما قبلَها علَّةً لِما بَعْدَها، نحو: (**أَسْلِمْ حتَّى تدخُلَ الجَنَّةَ**)، ويَحْتَمِلُهُما قولُه تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾(٦).

قوله: (**بالنِّسْبةِ إلى ما قبلَها، سواءٌ كان مُستَقْبَلاً بالنظرِ إلى زمَنِ التَّكَلُّمِ أو لا**)، فالأوَّلُ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(٧)، فإنّ رجوعَ موسَى - عليه السَّلامُ - مُستقبَلٌ بالنِّسْبةِ إلى الأمرَين جميعًا، أعني زمنَ التكلُّمِ، وما قبلَ (**حتّى**)، وهو مُلازَمَتُهم لِلعُكُوفِ على عبادةِ العِجْلِ، والثاني كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ

---

(١) (القصص: ٨).

(٢) (الأحزاب: ٣٣).

(٣) (الصف: ٨).

(٤) (الأنعام: ٧١).

(٥) (القدر: ٥).

(٦) (الحجرات: ٩).

(٧) (طه: ٩١).

يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[١]، في قراءةِ مَن نَصَبَ (**يقول**)[٢]، فإنّ قولَ الرَّسُولِ والمؤمنين مُستقبَلٌ بالنظرِ إلى زمَنِ الزِّلزالِ، لا بالنظرِ إلى زمَنِ الإخبارِ، فإنّ اللهَ - تعالى - قصَّ علينا ذلك بعدَ ما وقَعَ، فإنْ لم يَكُنِ الفعلُ الذي بعدَ حتَّى مستقبَلاً بأحَدِ الاعتبارَيْنِ امتنَعَ إضمارُ (**أنْ**)، وتَعَيَّنَ الرَّفعُ، كقولِك: (**سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَها**) إذا قلتَ ذلك وأنت في حالةِ الدُّخولِ.

●●●

(١) (البقرة: ٢١٤).

(٢) هي قراءةُ الجمهورِ، ونافعٌ برواية ورش يقرأ برفع (**يقول**)، والكسائي في أول أمره، ثم عاد إلى قراءةِ الجمهورِ، ووجهُ الرفع مراعاةُ وقتِ الإخبارِ، فيكون المضارعُ ماضيًا، فيمتنع إضمارُ (**أن**). ينظر: السبعة (ص: ١٨١ -١٨٢)، والتيسير (ص: ٢٩٤)، والإقناع في القراءات السبع (٢ / ٦٠٨)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ١٤٦)، وإتحاف فضلاء البشر (١ / ٤٣٦).

باب جوازمِ الفعلِ المضارعِ

ش : وجوازِمُ الفعلِ المضارِعِ قسمانِ، ما يجزِمُ فعلاً واحدًا، وما يجزِمُ فعلَين، فالذي يجزِمُ فعلاً واحدًا : (لَم)، نحو : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [١]، و(لمّا) بتشديدِ الميمِ أختُها في الجزمِ، نحو : ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم﴾ [٢]، بخلافِ (لمّا) الحينيَّة، نحو : ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ [٣]، و(لمّا) الإيجابيَّة، نحو : (أقسَمْتُ عليك لمّا فَعَلْتَ كذا)، أي : إلا فَعَلْتَ كذا، فإنهما يدخلانِ على الماضي، ولامُ الأمرِ، نحو : ﴿لِيُنفِقْ﴾ [٤]، ولامُ الدعاءِ، نحو : ﴿لِيَقْضِ﴾ [٥]، و(لا) في النهيِ، نحو : ﴿لا تَخَفْ﴾ [٦]، و(لا) في الدعاءِ، نحو : ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾ [٧]. وأمّا معَانيها فـ(لَمْ) لنفيِ الفعلِ في الماضي مُطلَقًا، و(لمّا) لنفيِ الفعلِ في الماضي مُتَّصِلاً بالحالِ، نحو : ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [٨]، أي : إلى الآنَ ما ذاقُوه، وقد تلحقُ (لَمْ، ولمّا) همزةُ الاستفهامِ، فيتَقرَّرُ الكلامُ معهما، نحو : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [٩]، و(ألمّا يَقُمْ زيدٌ)، ولامُ الأمرِ والدعاءِ لطلَبِ الفعلِ، و(لا) في النهيِ والدعاءِ لطلبِ التركِ، فمِنَ الأعلَى إلى الأدنَى أمرٌ ونهيٌ، ومنَ الأدنَى إلى الأعلى دعاءٌ.

---

(١) (الإخلاص : ٣).

(٢) (البقرة : ٢١٤).

(٣) (سبأ : ١٤).

(٤) (الطلاق : ٧).

(٥) (الزخرف : ٧٧).

(٦) وردت هذه العبارةُ في آياتٍ كثيرةٍ منها (العنكبوت : ٣٣).

(٧) (البقرة : ٢٨٦).

(٨) (ص : ٨).

(٩) (الشرح : ١).

والذي يجزمُ فعلَين: حرفٌ واسمٌ، فالحرفُ: (إنْ) بكسر الهمزةِ، وسكونِ النونِ باتِّفاقٍ، و(إذْما) على الأصحِّ، وقيل: هي اسمٌ، وهما موضوعانِ لمجرَّدِ الدلالةِ على تعليقِ الجوابِ على الشرطِ، والاسمُ نوعانِ: ظرفٌ، وغيرُ ظرفٍ، فغيرُ الظرفِ: (مَنْ) بفتح الميم، و(ما)، و(مهما)، و(أيٌّ)، و(كيفما)، والظرفُ: زمانيٌّ، ومكانيٌّ، فالزمانيُّ: (متى)، و(أيَّان)، والمكانيُّ: (أين)، و(أنَّى)، و(حيثما)، وهي تنقسمِ ستَّةَ أقسامٍ: أحدها: ما وُضِع للدَّلالةِ على مجرَّدِ تعليقِ الجوابِ على الشرطِ، وهو (إنْ، وإذما)، والثاني: ما وُضِعَ للدلالةِ على مُجَرَّدِ مَن يعقلِ، ثمَّ ضُمِّن معنى الشرطِ، وهو (مَن)، والثالث: ما وُضِع للدلالة على ما لا يعقلُ، ثمّ ضُمِّن معنى الشرطِ، وهو (ما، ومهما)، والرابع: ما وُضِع للدلالةِ على الزمانِ، ثمَّ ضُمِّن معنى الشرطِ، وهو (متى، وأيَّانَ)، والخامسُ: ما وُضِعَ للدلالةِ على المكانِ، ثمَّ ضُمِّن معنى الشرطِ، وهو (أينَ، وأنَّى، وحَيْثُما)، والسادسُ: ما هو مُترَدِّدٌ بين الأقسامِ الأربعةِ، و(أيٌّ)، فإنها بحسَبِ ما تُضافُ إليه، فهي في قولك: (أيُّهم يَقُمْ أَقُمْ معه) مِن بابِ: (مَن)، وفي قولك: (أيَّ الدوابِّ تركَبْ أركَبْ) من باب: (ما)، وفي قولك: (أيَّ يومٍ تصُمْ أَصُمْ) مِن بابِ (متى)، وفي قولك: (أيَّ مكانٍ تجلِسْ أجلِسْ) مِن بابِ (أينَ).

أمثلَةُ ذلك: مثالُ (لَم)، نحو: ﴿لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ﴾ (١)، إعرابُه: (لم) حرفُ نفيٍ وجزمٍ، و(تكن) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لَمْ)، وعلامةُ جزمه السكونُ، ومثالُ (لمَّا) نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ (٢)، إعرابُه: (لمَّا) حرفُ نفيٍ وجزمٍ، و(يذوقوا) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(لمَّا)، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ؛ لأنه منَ الأفعالِ الخمسة، ومثالُ لامِ الأمرِ، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ (٣)، إعرابُه: اللام: لامُ الأمرِ، و(يُنفِقْ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامِ الأمرِ، وعلامةُ جزمِه سكونُ آخرِه، و(سَعةٍ) مضافٌ إليه، ومثالُ

(١) (الأنعام: ١٥٨).

(٢) (ص: ٨).

(٣) (الطلاق: ٧).

لامِ الدعاءِ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (١)، فـ(يَقضِ) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامِ الدعاء، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياء؛ لأنه من الأفعالِ المعتلَّة، و(علينا) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(يقضِ)، و(ربُّك) فاعلٌ، والكافُ مضافٌ إليه، ومثالُ (لا) في النهيِ نحو: ﴿لا تَخَفْ وَلا تَحْزَنْ﴾ (٢)، فـ(لا) حرفُ نهيٍ وجزمٍ، و(تخفْ، وتحزَنْ) مجزومانِ، وعلامةُ جزمِهما السكونُ، ومثالُ (لا) في الدعاء نحو: ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾ (٣)، فـ(لا) حرفُ دعاءٍ، و(تؤاخذْ) مجزومٌ بها، وعلامةُ جزمِه السكونُ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه وجوبًا تقديرُه: أنت، و(نا) مفعولٌ به.

ومثالُ (إنْ) نحوُ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ﴾ (٤)، فـ(إنْ) حرفُ شرطٍ جازمٌ يجزِمُ فعلَين، و(تؤمنوا) فعلُ الشرطِ، وهو مجزومٌ بـ(إنْ)، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ، و(تَتَّقُوا) معطوفٌ عليه، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ أيضا، و(يُؤتِكم) جوابُ الشرطِ، وهو مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ، ومثالُ (إذْما) نحوُ:

١٠٧- وإنَّكَ إذْ ما تَأْتِ ما أنتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تأمُرُ آتِيَا (٥)

فـ(إذْ ما) حرفُ شرطٍ جازمٌ يجزم فعلَين، و(تأتِ) فعلُ الشرطِ، وهو مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ، و(تُلْفِ) جوابُ الشرطِ، وهو مجزومٌ وعلامةُ جزمِه حذفِ الياءِ أيضا، ومثالُ (مَن): ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (٦)، فـ(مَنْ) اسمُ شرطٍ يجزم فعلَين، محلُّها رفعٌ على الابتداءِ، و(يَعمَلْ) فعلُ الشرطِ، وهو مجزومٌ

---

(١) (الزخرف: ٧٧).

(٢) (العنكبوت: ٣٣).

(٣) (البقرة: ٢٨٦).

(٤) (محمد: ٣٦).

(٥) البيت من الطويل مجهول القائل، والشاهد فيه الجزمُ بـ(إذ ما) كما بيَّن الشارحُ. ينظر: شرح قطر الندى (ص: ٨٩)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٩١٤ -١٩١٥)، ومنهج السالك للأشموني (٤ / ٣١).

(٦) (النساء: ١٢٣).

وعلامةُ جزمِه السكونُ، و(يَعمَلْ) وفاعلُه العائدُ على (مَن) في موضعِ رفعٍ على الخبريَّةِ، وقيل: الخبرُ جوابُ الشرطِ، وقيل: هما، و(يُجزَ) جوابُ الشرطِ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الألفِ، ومثالُ (ما) نحوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (١)، فـ(ما) اسمُ شرطٍ جازمٌ، وموضعُها نصبٌ على المفعوليَّةِ للفعلِ الذي بعدها، فهو عاملٌ في محلِّها النصبَ، وهي عاملةٌ في لفظِه الجزمَ، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ، و(مِن خيرٍ) بيانٌ لـ(ما)، و(يعلمْه الله) جوابُ الشرطِ، وعلامةُ جزمِه السكونُ، ومثالُ (مهما)، نحو:

١٠٨- أغَرَّكِ مِنِّي أنّ حُبَّكِ قاتِلِي   وأنَّكِ مهما تأمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ (٢)

فـ(مهما) اسمُ شرطٍ مبتدأٌ، و(تأمُرِي) خبرُها، وهو مجزومٌ بها، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ؛ لأنه منَ الأفعالِ الخمسةِ، و(القلبَ) مفعولٌ به، و(يَفعَلْ) جوابُ الشرطِ، وهو مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه السكونُ، وكُسرَ لِموافقةِ حركةِ الرَّوِيِّ، والشرطُ وجوابُه خبرُ (أنّ)، ومثالُ (أيّ) نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ (٣)، فـ(أيّا) اسمُ شرطٍ جازمٌ مفعولٌ منصوبٌ بـ(تدعوا)، و(ما) صلةٌ، و(تدعوا) مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ، و(فله) جار ومجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و(الأسماءُ) مبتدأ مؤخَّرٌ، و(الحسنَى) نعتُ (الأسماء)، ومحلُّ الجملةِ الابتدائيَّةِ جزمٌ على أنها جوابُ الشرطِ، ومثالُ (كيفما) نحو: (كَيفَمَا تَتَوجَّهْ تُصادِفْ خيرًا)، فـ(كَيفما) اسمُ شرطٍ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ، و(تَتَوَجَّهْ) فعلُ الشرطِ، و(تُصادِفْ) جوابُ الشرطِ، ولم أقِفْ له على شاهدٍ مِن شعرٍ ولا نثرٍ، ومثال (متى) نحو:

---

(١) (النساء: ١٢٣).

(٢) البيت مِنَ الطويل من معلقة امرئ القيس المشهورة، والشاهدُ جزمُ الفعلين بـ(**مهما**)، و(**القلبَ**) مجازٌ مرسلٌ والمراد به الشاعر كله، والتقدير: (**مهما تأمريني أفعل**). ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٣)، وشرح قطر الندى (ص: ٨٥).

(٣) (الإسراء: ١١٠).

١٠٩- مَتى أَضَعِ العِمامةَ تَعرِفوني (١)

فـ (متى) اسمُ شرطٍ في موضعِ نصبٍ على الظرفيَّةِ الزمانيَّةِ، وناصبُه: (أضَعِ)، و(أضَعِ) فعلُ الشرطِ، وهو مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه السكونُ، وكُسر لالتقاء الساكنَين، و(تعرفوني) جوابُ الشرطِ، وهو مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ، والأصل: تَعْرِفُونَنِي، ومثالُ (أيَّانَ) نحو:

١١٠- أيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيرَنا وإذا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا (٢)

فـ (أيَّانَ) في موضعِ نصبٍ على الظرفيَّةِ الزمانيَّةِ، وناصبُه (نُؤْمِنْكَ)، و(نُؤْمِنْكَ) فعلُ الشرطِ، و(تأمَنْ) جوابُ الشرطِ، وعلامةُ جزمِها السكونُ، و(غيرَنا) مفعولٌ به، ومثالُ (أنَّى) نحو:

١١١ - فأصبَحْتَ أنَّى تأتِها تَسْتَجِرْ بِهَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تأجَّجَا (٣)

(١) عجزُ بيتٍ من الوافر لِسُحَيم بن وثيل، وصدره:

أنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثنايا

والشاهد فيه جزمُ الفعلين بـ (متى) كما قرر الشارح. ينظر: الأصمعيات (ص: ١٧)، والكتاب (٣ / ٢٠٧)، وشرح شواهد المغني (١ / ٤٥٩ -٤٦١)، و(٢ / ٧٤٩)، وخزانة الأدب (١ / ٢٥٥ -٢٦٨)، و(٩ / ٤٠٢).

(٢) البيت من البسيط مجهول القائل، والشاهد فيه جزم الفعلين بـ (أيَّان). ينظر: شرح التسهيل لابن الناظم (٤ / ٧١)، وشرح شذور الذهب (ص: ٣٥٢)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٩١٢ - ١٩١٣).

(٣) لم أجد في المصادرِ النحويَّة، وكتُبِ الشواهدِ التي بين يديَّ بيتًا بهذا الترتيب، غير أن الشارح نفسَه قد أورد موضعَ الشاهدِ منه في التصريحِ، (أنَّى تأتِها تَستَجِرْ بها)، فذكر المحقِّقُ (٤ / ٣٧٢) أنه من بيت لبيد الذي هو بتمامه في روايته:

فأصْبَحْتَ أنَّى تأتِها تستجِر بها ... كِلا مركَبَيها تحتَ رِجْلِك شاجِرٌ

ويظهر لي أنَّ هذا البيتَ ملفَّقٌ بين بيتين مختلفَين لشاعرَين مختلفين: أحدُهما للبيد:

فأصْبَحْتَ أنَّى تأتِها تلتَبِسْ بها ... كِلاَ مركَبَيْها تحتَ رِجْلِك شاجِرٌ

والآخر لعبيد الله بن الحُرِّ:

متَى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلا ونارًا تأجَّجَا

ومن هنا اضطرَبَ المحقِّقُون، حيث حمله العلامة الدكتور فخر الدين قباوة في تحقيقه على فرائد العقود العلوية (٢ / ٧٨١)، والدكتور عبد الرحيم الجزائري في تحقيقه على شرح الأزهرية (ص: ١٧٧) على بيت عبيد الله بن الحر، في حين حمله العلامة الدكتور عبد الفتاح بحيري على بيت لبيد، وكلا الأمرين بمعزلٍ عن التحقيقِ، وقد يكون البيتُ لشاعرٍ آخر لم نقف عليه، واللهُ أعلم بحقيقةِ الأمرِ.

فـ (أنّى) - بفتح الهمزةِ وتشديدِ النونِ - في محلٍّ نصبٍ على الظرفيَّةِ المكانيَّةِ، وناصبُها: (تأتِها)، و(تأتِها) فعلُ الشرطِ، وعلامةُ جزمِه حذفُ الياءِ، و(تَستجِرْ) بدلٌ منه بدلَ اشتمالٍ، و(تَجِدْ) جوابُ الشرطِ، وهو مجزومٌ، وعلامةُ جزمِه السكونُ، ومثالُ (حَيْثُمَا) نحو:

١١٢- حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجاحًا في غابِرِ الأزمانِ (١)

فـ (حَيْثُ) في موضعِ نصبٍ على الظرفيَّةِ المكانيَّةِ، وناصبُه: (تَسْتَقِمْ)، و(ما) زائدةٌ، و(تَسْتَقِمْ) فعلُ الشرطِ، و(يُقَدِّرْ) جوابُ الشرطِ، وعلامةُ جزمِهما السُّكونُ، ويُسمَّى الأوَّلُ من الفعلَينِ فعلَ الشرطِ، ويُسمَّى الثاني جَوابَ الشرطِ، ويُسمَّى أيضًا جزاءَ الشرطِ، سواءٌ كانا مُضارِعَيْنِ كما مثَّلْنا، أو ماضِيَيْنِ، نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ (٢)، أوِ الأوَّلُ مضارعًا، والثاني ماضيًا، نحو: (مَن يَقُمْ لَيلَةَ القدْرِ إيمانًا واحتِسابًا غُفِرَ له) (٣)، وبالعكسِ نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ (٤).

ح: قوله (**أختُها في الجزمِ**) المرادُ بالأُخْتِ هنا: النظيرُ، ففيه مَجَازٌ بطريقِ الاستعارةِ التَّصْرِيحيَّةِ تقَدَّمَ لك تقريرُه في نظائرِه، وقوله: (**في الجزمِ**) بيانٌ لوجهِ الشبَهِ، أو أنها أختُها في الدلالةِ على النفيِ.

واختُلِف في (**لَمَّا**) هذه، فَقيلَ: مُرَكَّبَةٌ مِن (**لَمْ**) الجازمةِ، و(**ما**) الزائدةِ، كما زِيدَتْ في (**أينما**)، وقيل: هي بسيطةٌ (٥).

---

(١) البيت من الخفيف مجهول القائل، والشاهد فيه جزم الفعلين بـ (**حيث**)، و(**غابر الأزمان**) بمعنى باقي الأزمان، ويُستعمَل أيضًا بمعنى: ماضي الأزمان. ينظر: شرح شواهد المغني (١ / ٣٩١)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٩١٥ -١٩١٦)، وخزانة الأدب (٧ / ٢٠ -٢١).

(٢) (الإسراء: ٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الإيمان - باب قيام ليلة القدر من الإيمان - رقم (٣٥).

(٤) (الشورى: ٢٠).

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٩٦)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٥٩)، وهمع الهوامع (٢ / ٤٤٧).

قوله: (**فَيَتَقَرَّرُ الكَلامُ معهما**)، قال الرضيُّ: ومعنى التَّقْريرِ إلجاءُ المُخاطَب إلى الإقرار بأمرٍ يعرفُه (١)، كقولك تعالى: ﴿**أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا**﴾ (٢)، وقوله: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**﴾ (٣).

قوله: (**فالحَرْفُ: إنْ**) وهي تَقْتَضي الرَّبْطَ من غيرِ إشعارٍ بزمنٍ ولا شخصٍ ولا مكانٍ ولا حالٍ، ومثلُها (**إذْ ما**) كما سيأتي، فهما موضوعان لمُجَرَّد الدَّلالة بخلاف بقيَّة الأدوات كما ستعلَمُه، وبدأ بها؛ لأنها أمُّ الباب؛ ومِن ثَمَّ يُحذَفُ بعدها الشرطُ والجزاءُ معًا في الشِّعْرِ (٤)، نحو قولِه:

١١٣ - قالتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ ... كان فَقِيرًا مُعْدِمًا قالَتْ وإنِنْ (٥)

قوله: (**وقيل: هي اسمٌ**) وإليه ذهب المبرِّدُ (٦)، وابنُ السَّرَّاج (٧)، والفارسِيُّ (٨).

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٨٩٨).

(٢) (الشعرا: ١٨).

(٣) (الشرح: ١).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٩٠٣)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٧٦٧).

(٥) رجزٌ منسوبٌ لرؤبة بن العجاج، والشاهدُ حذف فعل الشرط والجواب، والتقدير: وإن كان فقيرًا رضيته، والفقيرُ المُعْدِمُ هو الذي لا يملك شيئًا، والفقيرُ المسكينُ مَن يملك القليلَ، وجاء في ديوانه (**قـالَت بنات العمِّ: يا اسْلَمِي**) بدلاً من (**يا سَلْمَى**). ينظر: ديوان رؤبة (ص: ١٨٦)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٩٣٦)، والمقاصد النحوية (١ / ١٦٩ -١٧١) و(٤ / ١٩٢٨ - ١٩٢٩)، وخزانة الأدب (٩ / ١٤ -١٦)، والدرر اللوامع (١٩٢ -١٩٣، ٢٥٦).

(٦) نُسب إليه في شرح الجمل (٢ / ٣١١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٦٢٢)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٩٠٨)، والجنى الداني (ص: ١٩١)، ومغني اللبيب (ص: ١٣١)، والتصريح (٤ / ٣٦٩). غير أنه قد جاء في كتابه المقتضب ما يخالف ذلك (٢ / ٤٥)، ومِن هنا ذكر أبو حيان أنّ له قولَين في المسألة. ارتشاف الضرب (٤ / ١٨٦٢).

(٧) الأصولُ في النحو (٢ / ١٥٩ -١٦٠)، وينظر: شرح الكافية الشافية (٣ / ١٦٢٢)، وارتشاف الضرب (٤ / ١٨٦٢)، والجنى الداني (ص: ١٩١)، ومغني اللبيب (ص: ١٣١)، والتصريح (٤ / ٣٦٩).

(٨) الإيضاح العضدي (ص: ٣٢١)، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٢ / ١١١١ -١١١٣)، وشرح الكافية الشافية (٣ / ١٦٢٢)، ارتشاف الضرب (٤ / ١٨٦٢)، والجنى الداني (ص: ١٩١)، ومغني اللبيب (ص: ١٣١)، والتصريح (٤ / ٣٦٩).

قوله: (**والاسمُ نوعانِ**) قال في (**الضَّوْءِ**): اعلم أنّ هذه الأسماءَ وُضِعَتْ موضِعَ (**إنِ**)؛ لِضربٍ مِنَ الإيجازِ والاختصارِ، بيانُه أنك إذا قلتَ: (**مَن تَضْرِبْ أَضْرِبْ**) كان حقُّه أنْ يقالَ: (**إنْ تَضْرِبْ زيداً أضرِبْ زيداً**)، و(**إنْ تضرِبْ عمراً أَضْرِبْ عمراً**)، و(**إنْ تَضْرِبْ خالداً أضرِبْ خالداً**) إلى ما لا يمكنُ حصْرُه ولا يُقْدَرُ على استيعابِه، فأُتِيَ باسمٍ عامٍّ يشمَلُ الجميعَ، وتُرِكَ استعمالُ (**إنْ**) معه، فَقيلَ: (**مَن تَضْرِبْ أَضْرِبْ**)، فدلَّ ذلك على كلِّ إنسانٍ، فلهذا حُكِمَ باسميَّتِه، وبُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ معنى (**إنْ**)، وهو منصوبُ المحلِّ على المَفْعُوليَّةِ فيما ذكرْنا مِنَ المثالِ، كأنك قلتَ على تأويلِ: (**أيَّ إنسانٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ**)، وإذا قلتَ: (**مَن يُكْرِمْنِي أُكْرِمْه**) كان محَلُّه مرفوعًا بالابتداءِ على تأويلِ: (**أيُّ إنسانٍ يُكْرِمْني أُكْرِمْه**)، وعلى هذا فَقِسْ نحوَ: (**ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ**)؛ إذِ المعنى: شيئًا ما إنْ تصنَعْه أَصْنَعْه؛ لأنّ (**ما**) مبهَمٌ يقع على كلِّ شيءٍ، فلمّا قُصِدَ الشِّياعُ أُتِيَ به، وجُعِلَ نائبًا منابَ حرفِ الشرطِ كما ذكرْناه، ومَحَلُّه نصبٌ على المَفْعُوليَّةِ [1].

قوله: (**الأقسام الخمسة**) صوابُه الأربعةُ كما في شرحِ الشذورِ [2]، وقد مشَى المصنِّفُ على الصوابِ في شرحِ التوضيحِ، فقال: (**والسادسُ: ما هو متردِّدٌ بينَ أنواعِ الاسمِ الأربعةِ**) [3].

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٢ / ١١٠٨-١١١٣).

(٢) تقسيم جوازم الفعلين إلى الأربعةِ واردٌ في أوضح المسالك (٤ / ٢٠٤)، ولم أجده في شرح شرح شذور الذهب.

(٣) لعل كلامَ المحشي مبني على نسخة مخالفة للنسخ المتوفرة بين أيدينا، وتحريرُ المسألة أنّ لجوازمِ الفعلَين تقسيمَين أحدهما تقسيمُ الجوازمِ للفعلين بالنظر إلى أنواعها، وتقسيمها بالنظر إلى معانيها، أمّا تقسيمُها بالنظر إلى أنواعها فهي على أربعة أقسام، وأما بالنظر إلى معانيها فهي على ستة أقسامٍ، وقد قرر ابنُ هشام التقسيمَ الأول في أوضح المسالك، والتقسيمَ الثانيَ في شرح الشذور، ينظر: أوضح المسالك (٤ / ٢٠٤-٢٠٩)، وشرح شذور الذهب (ص: ٣٥١ - ٣٥٤)، والتصريح (٤ / ٣٦٨-٣٧٣).

وقد سكت المصنِّفُ عن (كيف)، فلم يُدْخِلْها في قسمٍ مِنَ الأقسامِ السِّتَّةِ المذكورةِ، فعليك بالتأمُّلِ في إدخالها.

قوله: (**وتُلْفِ: جوابُ الشرطِ**) قال العينيُّ: قوله: (**تأتِ**) مِنَ (**الإتيان**)، وكذلك (**آتيا**)، ووقَعَ في بعضِ النُّسَخِ: (**آبيا**) بالباءِ الموحَّدةِ مِنَ (**الإباء**)، وهو الامتِناعُ (١)، وهو غير صحيحٍ؛ لأنه ينعَكِسُ به المعنى.

قوله:

وأنَّكِ مهما تأمُري القلبَ يفعلِ

صَدْره:

أغَرَّكِ منِّي أنّ حُبَّكِ قاتلي

والبيتُ لامرِئِ القيسِ مِن مُعَلَّقَته (٢).

قوله: (**فمَهْمَا اسمُ شرطٍ**) أي على الأصحِّ؛ والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿**مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ**﴾ (٣)، فعاد الضميرُ المجرورُ إليها، ولا يعود الضميرُ إلا على الاسمِ.

قوله: (**فأيًّا اسمُ شرطٍ**) وأمَّا (**ما**) فزائدةٌ لِلتَّوْكيدِ، وقيل: هي شَرْطِيَّةٌ كُرِّرَتْ لَمَّا اختلف اللَّفْظانِ ذكره أبو البقاء (٤).

قوله: (**ومحلُّ الجملةِ الابتدائيَّةِ جزمٌ**) مرادُه بـ (**الابتدائية**) المُصَدَّرَةُ بالمبتدأ، لا المُسْتَأنَفَةُ؛ إذ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ، والدعاءُ في الآيةِ الشريفةِ بمعنى التسميَةِ، لا

(١) ينظر: المقاصد النحوية (٤ / ١٩١٤ -١٩١٥).

(٢) ينظر: ديوان امرئ القيس (ص: ١٣).

(٣) (الأعراف: ١٣٢).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢ / ٥٣٢).

الطلَبِ صرَّح به الزمخشريُّ [١]، وغيرُه، وتنوينُ **(أيًّا)** عوَضٌ عن المضافِ إليه، وتقديرُ الكلامِ: ادعوا اللهَ، وادعوا الرحمنَ، أي: أيَّ هذين الاسمَين تُسَمُّوا فهو حَقٌّ، وإنما وُضعَ قولُه تعالى: ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [٢]موضعَ: **(فهو حقٌّ)** [٣]؛ لأنه يفيد ذلك معَ إثباتِ الحُسْنِ لِسائرِ أسمائِه؛ إذ لا خفاءَ في أنّ هذين الاسمَين مِن جملتِها، فما ثبت لها ثبت لهما، ثم ضميرُ **(له)** لِلْمُسَمَّى جَلَّ وعَلا، لا لِلاسمِ [٤].

قوله:

مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعرِفُونِي

صدرُه:

أنا ابنُ جَلا وطَلَّاعُ الثَّنَايَا

وبعدَه:

فإنَّ مكانَنا مِن حِمْيَرِيٍّ مَكَانُ اللَّيْثِ مِن وَسَطِ العَرِينِ

والياءُ المشدَّدَةُ مِن **(حِمْيَرِيّ)** زائدةٌ كما في **(أحمري)**، ويحتملُ أنها لِلنِّسبة، وحُذفَ الموصوفُ، أي: فإنّ مكانَنا مِن نسَبٍ حِمْيَرِيٍّ، و**(حِمْيَر)** قبيلةٌ مِنَ اليمنِ، كانت منها الملوكُ فيما سَلَفَ، و**(اللَّيْث)** الأسد، و**(العَرِين)** مأواه، والمعنى: أنا المُقْتَحِمُ لِلأمورِ العِظامِ متى أَضَعِ العِمامةَ عن رأسي تعرِفُوني، فلستُ بمجهولٍ فإنّ مكانَنا مِن حِمْيَر مكانُ اللَّيْثِ في وسَطِ عَرِينِه الذي يألَفُه، وفيه إيماءٌ إلى أنه مِن أشراف بَنِي حِمْيَر [٥].

---

(١) الكشاف (٣ / ٥٦١).

(٢) (الإسراء: ١١٠).

(٣) في الكشاف: **(فهو حسَنٌ)**، وهو الأقربُ.

(٤) ينظر: الكشاف (٣ / ٥٦١).

(٥) ينظر: الأصمعيات (ص: ١٧)، والكتاب (٣ / ٢٠٧)، وشرح شواهد المغني (١ / ٤٥٩ – ٤٦١)، و(٢ / ٧٤٩)، وخزانة الأدب (١ / ٢٥٥ –٢٦٨)، و(٩ / ٤٠٢).

قوله: (ويُدْرِكْكُم: جوابُ الشرطِ) وقد قُرِئَ (يُدْرِكْكُم) بالرفعِ وهو شاذٌّ (١).

قوله: (فعلُ الشرطِ) هذا هو المشهورُ، وبعضُهم يُسَمِّيه شرْطًا، وذلك لأنه علامةٌ على وجودِ الفعلِ الثاني، والعلامةُ تُسَمَّى شرطًا (٢).

قوله: (الشرط...) وأمّا وجهُ تسميتِه جوابًا فلأنه لما لَزِمَ عن الأوَّلِ صار كالجوابِ الآتِي بعدَ كلامِ السائلِ، وأمّا وجهُ تسميَتِه جزاءً، فلأنه لما كان مُتَرَتِّبًا على ما قبله أشبَهَ الجزاءَ على الفعلِ مِن ثوابٍ أو عقابٍ.

قال الناصرُ اللقانيُّ (٣): وأفهَمَ تعبيرُهم بالجوابِ والجزاءِ أنّ الأوَّلَ - وهو فعلُ الشرطِ - سببٌ لِلثَّاني، فأدواتُ الشرط هي ما تدخُلُ على شيئَيْنِ تجعَلُ، أوَّلَهما سببًا لِثانيهما، وليس المرادُ السبَبِيَّةَ الحقيقيَّةَ، بل المرادُ بجعلِ الشيءِ مُسَبَّبًا أنّ المتكلِّمَ اعتَبَرَ سبَبِيَّةَ شيءٍ لِشَيءٍ آخَرَ، أو مَلْزُومِيَّةَ شيءٍ لِشَيءٍ، وجَعَلَها دالَّةً عليه.

قال الجامِيُّ (٤): [وليس المرادُ] (٥) أن يكونَ الفعلُ الأوَّلُ سبَبًا حقيقيًّا لِلثَّاني

---

(١) رُوِيَتْ عن طلحة بن سليمان، أو ابن عثمان. ينظر: شواذ القراءات لابن خالويه (ص: ٣٣)، والمحتسب لابن جني (١ / ١٩٣)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ١٣٨).

(٢) شرح شذور الذهب (ص: ٣٥٤).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن المشهور بناصر الدين اللقاني، المصري المالكي، ومن مؤلفاته حاشية على أوضح المسالك، وحاشية على شرح التفتازاني على تصريف العزي، وشرح خطبة مختصر الخليل في الفقه المالكي، وولد سنة ٨٧٣ هـ، وتوفي سنة ٩٥٨ هـ. شجرة النور الذكية (١ / ٣٩٢)، ومعجم المؤلفين (٣ / ٢٢٦).

(٤) هو نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، ومن مؤلفاته تفسير القرآن، والفوائد الضيائية، والدرر الفاخرة في التصوف والحكمة، وشرح الرسالة العضدية في الوضع، ولد في جام سنة ٨١٧، وتوفي في هراة سنة ٨٩٨ هـ. شذرات الذهب (٩ / ٥٤٣)، والأعلام (٣ / ٢٩٦).

(٥) ما بين القوسين ساقط من ص، وهو منقولٌ من ب.

لا خارجًا ولا ذِهنًا، بل ينبغِي أن يعتَبِرَ المتكلِّمُ بينهما نسبةً يصِحُّ أنْ يُورِدَها في صورةِ السَّبَبِ والمُسَبَّبِ، أوِ اللَّازِمِ والمَلزُومِ، كقولك: (**إنْ شتمتَنِي أكْرَمْتُكَ**)، فالشَّتْمُ ليس سبَبًا حقيقيًّا للإكرامِ، ولا الإكرامُ مُسَبَّبًا حقيقيًّا له لا ذِهنًا ولا خارِجًا، لكنّ المتكلِّمَ اعتَبَر تلك النِّسْبةَ إظهارًا لمَكَارِمِ الأخلاقِ، يعني أنه منها بمكانٍ يصيرُ الشَّتمُ الذي هو سبَبُ الإهانةِ عندَ الناسِ سبَبَ الإكرامِ عنده (١).

●●●

(١) ينظر: الفوائد الضيائية للجامي (٢ / ٢٨٣ –٢٨٤).

باب المجرورات

ش: المجروراتُ المشهورةُ قسمانِ: مجرورٌ بالحُرُوفِ، ومجرورٌ بالمُضافِ لا بالإضافةِ على الأصحِّ، وزاد بعضُهم الجرَّ بالتبَعيَّةِ، وبعضُهم الجرَّ بالمُجاوَرَةِ، وبعضُهم الجرَّ بالتَّوَهُّمِ، فالأوَّلُ - وهو المجرورُ بالحرفِ - ما يُجَرُّ بـ(من، وإلى)، نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا﴾(١)، و(الكُلُّ منه وإليه)، و(عن)، نحو: (رَضِيَ الله عن المؤمِنينَ ورَضُوا عنه)، و(عَلَى)، نحو قولك: (تَوَكَّلْتُ على الله، وأقبَلْتُ عليه)، و(في) نحو: (النَّعيمُ في الجَنَّةِ)، و﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ﴾(٢)، و(رُبَّ)، نحو: (ربَّ رجُلٍ شُجاعٍ يكشِفُ هذه الغُمَّةَ)، والباءِ، نحو: (اعتَصَمْتُ بالله، واسْتَعَنْتُ به)، والكافِ، نحو: (الآدَميُّ كالنَّخْلَةِ إذا قُطِعَ رأسُه مات)، واللامِ، نحو: (الذُّلُّ لِلبُغاةِ، ولَهُم سُوءُ المُنقَلَبِ)، وحروفِ القسَمِ، وهي الباءُ المُوَحَّدةُ، والواوُ، والتاءُ الفَوْقيَّةُ، نحو: (بالله، ووَالله، وتالله ما رأيْتُ فتنةً أعظَمَ من هذه الفتنةِ الواقِعةِ في آخِرِ سَنَةِ اثنَينِ وتِسْعِمائَةِ)، وأعوذُ بالله من شَرِّ سَنَةِ ثلاثٍ.

ح: قوله: (المجروراتُ قِسْمانِ) (أل) في (المجرورات) جِنْسِيَّةٌ تُبْطِلُ معنى الجَمْعيَّةِ، فصحَّ الإخبارُ عنه بالمثنَّى، أو إنَّ القِسْمَيْنِ لمّا كان كلٌّ واحدٍ منهما مشتَمِلاً على جُزْئيَّاتٍ كثيرةٍ كان جمعًا في المعنى، فحصل مِن هذه الحَيْثيَّةِ التطابُقُ بين المبتدأ والخبَرِ.

قوله: (لا بالإضافةِ على الأصَحِّ) القولُ بأنّ العامِلَ في المُضَافِ إليه معنى الإضافة، قال الرضِيُّ: إنه ليس بشيءٍ؛ لأنه إنْ أُريدَ كَوْنُ الاسمِ مُضَافًا إليه، فهذا هو

(١) (الإسراء: ١).

(٢) (الزخرف: ٧١).

المعنى المُقْتَضَى، والعاملُ ما به يَتَقَوَّمُ المعنى المقتضَى، وإنْ أُرِيدَ بها النِّسْبَةُ التي بينَ المُضَافِ والمُضَافِ إليه، فينبَغِي أنْ يكونَ العاملُ في الفاعلِ والمفعولِ أيضًا النِّسْبَةَ التي بينهما وبينَ الفعلِ اهـ (١).

وبقِيَ قولٌ ثالثٌ، وهو أنَّ العاملَ هو الحرْفُ المقدَّرُ نظرًا إلى أنّ معناه في الأصلِ هو المُقَوِّمُ للإضافةِ بينَ الفعلِ والمُضَافِ إليه؛ إذ أصلُ (غلامُ زيدٍ): غلامٌ حصل لزيدٍ، فمعنى المضافِ قائمٌ بالمُضَافِ إليه لأجلِ الحرفِ، وهذا الخلافُ إنما هو بالنِّسْبَةِ للإضافةِ المَعْنَوِيَّةِ، وأمَّا اللَّفْظِيَّةُ ففي عاملِ المُضافِ إليه فيها إشكالٌ نقله الناصرُ الطبلاويُّ عن الرَّضِيِّ في شرحِه (٢).

قوله: (ورُبَّ) بضمٍّ الراءِ، وفتحِ المُوَحَّدةِ مشدَّدَةً ومُخَفَّفَةً، وبضَمِّها أيضًا مع إسكانِ الباءِ، ويقال: (رُبَّتْ) بضمٍّ الراءِ وفتحِ المُوَحَّدةِ مشدَّدَةً ومخفَّفَةً وتاءِ التأنيثِ، قال الناصرُ: وقد ذُكِرَتْ لها في بعضِ التَّعاليقِ أكثَرُ من مائةِ لُغَةٍ (٣).

ش: والثاني - وهو المجرورُ بالمُضاف - ثلاثةُ أقسامٍ: ما يُقَدَّرُ باللامِ الاستحقاقيَّةِ، نحو: (غلامُ زيدٍ)، وما يُقَدَّرُ بـ(من) الجنسيَّةِ، نحو: (خاتَمُ فضَّةٍ)، وما يُقَدَّرُ بـ(في) الظرفيَّةِ، نحو: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾(٤)، فالأوَّلُ من الثلاثةِ على معنى: (غلامٌ

---

(١) ينظر: شرح الكافية (١ / ٦٦).

(٢) المصدر السابق (١ / ٨٧٦-٨٧٧).

(٣) جاء في تاج العروس (١ / ٤٧٥) نقلا عن الشيخ زكريا الأنصاري: «...، في (رُبَّ) سَبعون لغةً ضمُّ الراء، وفتحُها مع تشديد الباء وتخفيفها مفتوحةً في الضمِّ والفتح، ومضمومةً في الضمِّ، كلٌّ من السِّتَّةِ مع تاء التأنيث ساكنةً أو مفتوحةً أو مضمومةً، أو مع (ما)، أو معَهما بأحوال التاء، أو مجرَّدةً منهما، فذلك ثمان وأربعون، وضمُّها وفتحُها مع إسكان الباء، كلٌّ منهما مع التاء مفتوحةً أو مضمومةً أو مع (ما)، أو معهما بحالتي التاء، أو مجرَّدةً، فذلك اثنتا عشرة، و(رُبت) بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء، أو فتحها أو ضمها مخفَّفةً أو مشددةً في الأخيرتين، فذلك عشرةٌ»، وينظر أيضا: (ر ب ب) تهذيب اللغة (١٥ / ١٨٣-١٨٤)، والمحكم (١٠ / ٢٣٩)، ولسان العرب (١ / ٤٠٨-٤٠٩).

(٤) (سبأ: ٣٣).

لزيدٍ)، والثاني على معنى: (خاتَمٌ مِن فضةٍ)، والثالث على معنى: (مكرٌ في الليلِ)، وبعضُهم حَصَرَ المجروراتِ في المُضافِ إليه فقط، وهو كلُّ اسمٍ نُسِب إليه شيءٌ بواسطةِ حرفِ الجرِّ لفظًا كالقسمِ الأوَّلِ، أو تقديرًا كالقسمِ الثاني.

وأمّا تابعُ المخفوضِ فالصحيحُ في غيرِ البدَلِ أنه مجرورٌ بما جَرَّ متبوعَه من حرفٍ، نحو: (بزيدٍ الفاضلِ)، فـ(الفاضلِ) مجرورٌ بالباءِ، أو مضافٍ، نحو: (غلامُ هندٍ الفاضلةِ في الدار)، فـ(الفاضلةِ) مجرورةٌ بإضافةِ الغلامِ إليها في المعنى (١)، وفي البدَلِ أنه في نِيَّةِ تكرارِ العاملِ، وأمّا الجرُّ بالمُجاوَرةِ نحو: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ) بجرِّ (خَرِبٍ) لمجاوَرتِه لـ(ضَبٍّ) المجرورِ، وكان حقُّه الرفعَ؛ لأنه نعتُ الجُحْرِ المرفوعِ على الخَبَرِيَّةِ، والجرُّ بالتَّوَهُّمِ نحو: (لسْتُ قائمًا ولا قاعدٍ) بالجرِّ على تَوَهُّمِ دخولِ الباءِ في خبرِ (ليس)، فإنهما يرجعانِ عندَ التحقيقِ إلى الجرِّ بالمُضافِ، وإلى الجرِّ بالحرفِ، كما قاله ابنُ هشامٍ في شرحِ لمحَةِ أبي حيَّان (٢).

ح: قوله: (والثاني ثلاثة أقسام) هذه الأقسامُ الثلاثةُ خاصَّةٌ بالإضافةِ المعنويَّةِ دون اللفظيَّةِ، قوله: (ما يُقدَرُ باللامِ) بأنْ يكونَ المعنى عليها، لا أنّ الحرفَ هو العاملُ؛ لأنه خلافُ الأصحِّ، ومعنى ذلك أنْ تكونَ الإضافةُ المعنويَّةُ بحيث يُسْتفادُ منها الخُصُوصِيَّةُ، والمُنَاسَبَةُ المُسْتَفَادَتَانِ مِنَ اللامِ، إذا ذُكِرَتِ اللَّامُ معَ المضافِ إليه، وضابطُ هذه الإضافةِ أنْ لا يكونَ المُضافُ إليه جِنْسًا لِلْمُضافِ ولا ظَرفَه.

قوله: (وما يُقَدَّرُ بمِنْ أي: الجِنْسِيَّة) بأنْ يُسْتَفَادَ منها ما يُسْتَفَادُ مِن ذِكْرِ (مِن) مع المضافِ إليه مِن بيانِ الجِنسِ، وضابطُ هذه الإضافةِ أنْ يكونَ المضافُ إليه جنسًا للمضافِ.

---

(١) هذه العبارةُ تنافي ما قرَّر سابقًا من أنّ المضافَ إليه مجرورٌ بالمُضافِ على الأصَحِّ، والمناسبُ أن يقول: «مجرورةٌ بالمضافِ، أي: لفظ (غلام)».

(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية (ص: ٢٦٢-٢٦٣).

قوله: (**وما يُقَدَّرُ بفي**) بأنْ يُسْتَفَادَ من تلك الإضافةِ ما يُستفادُ من ذكرِ (**في**)، وضابطُ هذا القسمِ أنْ يكونَ المضافُ إليه ظرفًا للمضاف.

قوله: (**وبعضُهم حَصَرَ المجروراتِ في المُضَافِ إليه**) مِمَّن ذهب إلى هذا ابنُ الحاجبِ في الكافية [1].

قوله: (**أو تقديرًا**) أي: مرادًا قال ابنُ الحاجبِ: واحترَزْتُ بـ (**مرادًا**) عن المفعول فيه والمفعولِ له؛ لأنّ حرفَ الجرِّ مقدَّرٌ فيهما لكنه غيرُ مرادٍ اهـ [2]، وقد أغفل المصنِّفُ قيدَ (**مُرَادًا**)، وكان الأَوْلَى له ذِكْرُه لإخراجِ ما ذُكِرَ.

●●●

---

(١) ينظر: شرح ابن الحاجب على الكافية (٢ / ٥٨٧).

(٢) شرح ابن الحاجب على الكافية (٢ / ٥٨٨)، وينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٨٧٥).

باب إعراب الجمل وأشباهِها

تعريف الجملة، وتقسيمُها بالنظر إلى صدرِها:

ش: الجملةُ كلُّ مركَّبٍ إسناديٍّ أفاد أم لم يُفِدْ، وهي إمّا اسمِيَّةٌ، أو فعلِيَّةٌ، أي: منسوبةٌ إلى الفعلِ أو الاسمِ، فالاسمِيَّةُ المُصدَّرةُ باسمٍ مُسنَدٍ إليه أو مُسنَدٍ لفظًا، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، و(قائمٌ زيدٌ)، أو تقديرًا، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(١)، فـ(أنْ تصوموا) مُؤوَّلٌ باسمٍ تقديرُه: (صيامُكم خيرٌ لكم)، والفعلِيَّةُ: هي المُصدَّرةُ بفعلٍ لفظًا، نحو: (قام زيدٌ)، أو تقديرًا، نحو: (يا عبدَ اللهِ)، فـ(عبدَ اللهِ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أدعو عبدَ الله)، والمُعتَبَرُ منَ الصدرِ ما هو صدرٌ في الأصلِ، فجملةُ (كيف جاء زيدٌ)، و﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾(٢) فعلِيَّةٌ؛ لأنَّ الاسمَ المتقدِّمَ فيهما في رتبةِ التأخيرِ.

فإن قلتَ: بقِيَ منَ التقسيمِ جملتانِ: الشرطِيَّةُ، وهي المصدَّرةُ بأداة الشرطِ، والظرفِيَّةُ، وهي المُصدَّرةُ بالظرفِ، نحو: (عندك مالٌ)؟ قلتُ: أمّا الشرطِيَّةُ فإنها إنْ صُدِّرَتْ بحرفِ شرطٍ فهي فعلِيَّةٌ، نحو: (إن قام زيدٌ قمتُ)، وإنْ صُدِّرَتْ باسمٍ فهي اسمِيَّةٌ إن كان الاسمُ مسنَدًا إليه، نحو: (مَن يقُمْ أَقُمْ معَه)، وإلا فهي فِعْلِيَّةٌ، نحو: (ما تصْنَعْ أَصْنَعْ)(٣)، أمّا الظرفِيَّةُ فإنْ قَدَّرْتَ فيها الظرفَ متعلِّقًا بفعلٍ محذوفٍ فهي فعلِيَّةٌ، وإلا فهي اسمِيَّةٌ.

فإنْ صُدِّرَتْ بحرفٍ نظرْتَ إلى ما بعدَ الحرفِ فإنْ كان اسمًا نحو: (إنّ زيدًا

---

(١) (البقرة: ١٨٤).

(٢) (البقرة: ٨٧).

(٣) يعني أنّ أسماء الشرط إن كانت في محل الرفع مبتدأ أو خبرَ المبتدأ فالجملةُ اسمِيَّةٌ، وإن كانت في محل النصبِ مفعولاً به أو مفعولاً مطلقًا، أو ظرفًا، أو حالاً، فالجملةُ فعلِيَّةٌ.

قائمٌ)، فهي اسميَّةٌ (١)**؛ نظراً لمدخولِ الحرفِ، وإن كان فعلاً نحو: (ما ضربْتُ زيداً) فهي فعليَّةٌ؛ نظراً لمدخولِ الحرفِ.**

قوله: (**ذِكْرُ الجُمَلِ وأقسامِها**) هذه ترجمةٌ، أي: هذا موضعُ ذكْرِ الجُمَلِ، أي: أحكامُ الجمَلِ، والمرادُ بالأحكامِ ما يَعْرِضُ لها مِن كَوْنِها ذاتَ مَحَلٍّ مِنَ الإعرابِ أَوْ لا، ومرادُه بالأقسامِ انقسامُها إلى صُغْرَى، وكُبْرَى واسميَّةٍ وفعليَّةٍ، وغيرُ ذلك مِنَ الأقسامِ الآتيَةِ.

قوله: (**الجملةُ: كلُّ مُرَكَّبٍ**) أي: حقيقةُ الجملةِ ذلك، وقولُه: (**إسناديٌّ**)، أي: في الأصلِ أو في الحالِ، وقوله: (**أفادَ**)، كقولِك: (**قام زيدٌ**)، أم لم يُفِدْ، نحو: (**إنْ قام زيدٌ**)، فالجملةُ أعَمُّ مِنَ الكلامِ لِصدقِها على الأخيرِ، فالكلامُ يُشتَرَطُ فيه الإفادةُ، بخلافِ الجملةِ، ولهذا تسمعُهم يقولون: جملة الجواب، جملة الصلة، جملة الشرطِ، إلى غيرِ ذلك، مع أنّ شيئًا مِن هذه الجمَلِ وحده ليس مفيداً، وذهب بعضُهم إلى ترادُفِ الجملةِ والكلامِ (٢)، واختاره ناظرُ الجيشِ (٣) قائلاً: إنه الذي يقتضيه كلامُ النحاةِ، وأمّا إطلاقُ الجملةِ على الواقعةِ شرطًا، أو جوابًا، أو

---

(١) يردُ على هذه العبارةِ أنّ الاسمَ واقعٌ بعدَ الحرفِ في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ [التوبة: ٦]، والجملةُ فعليَّةٌ على مذهبِ الجمهورِ، وكذلك في قوله تعالى: ﴿**أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**﴾ [التغابن: ٦]، وفي قوله تعالى: ﴿**أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ**﴾ [الواقعة: ٥٩] والجملةُ فعليةٌ على أرجحِ الأقوالِ، ومِن هنا فالمقصودُ بالاسمِ الواقعِ بعد الحرفِ المبتدأ أو الخبر فقط دون غيرِهما من الأسماء الواقعة بعد الحروف في اللفظ.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ١٨)، والإعراب عن قواعد الإعراب (ص: ٢٥)، ومغني اللبيب (ص: ٤٦٦)، والأشباه والنظائر في النحو (٢ / ٣٩١ -٣٩٣)، وهمع الهوامع (١ / ٤٩ -٥٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٠٠ -٨٠١)، وحاشية العطار على موصل الطلاب (ص: ٢٣٣ -٢٣٧).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي الأصلِ، محب الدين، وله شرح جامع على تسهيل الفوائد المسمى بتمهيد القواعد، وشرح على تلخيص المفتاح في علوم البلاغة، وولد سنة ٦٩٧ هـ، وتوفي في ذي الحجة سنة ٧٧٨ هـ. النجوم الزاهرة (١١ / ١٤٣ - ١٤٤)، وبغية الوعاة (١ / ٢٧٥ -٢٧٦).

صلةً فإطلاقٌ مجازيٌّ باعتبارِ ما كان اهـ(١)، وتمامُ الكلامِ في هذا المقامِ مفصَّلٌ فيما كتبناه على شرحِ القواعدِ(٢).

قوله: (**وقائمٌ زيدٌ**) كذا هو في النسَخِ بدونِ همزةِ الاستفهامِ، والأحسَنُ أن يقول: (**وأقائمٌ زيدٌ**)؛ ليحصُلَ الاعتمادُ، وإعرابُه: (**قائم**) مبتدأٌ، وهو مسنَدٌ، و(**زيد**) فاعلٌ به أغنى عن الخبرِ(٣)، وهذا على مذهبِ الأخفشِ ومَن تبعَه فإنه لا يَشْتَرِطُ الاعتمادَ في إعمالِ الوصفِ، فيكون المصنِّفُ جَرى على طريقته، أمّا مَن يشترِطُ الاعتمادَ فـ(**قائم**) عنده خبرٌ مقدَّمٌ، و(**زيدٌ**)، مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهذا مذهبُ الجمهورِ، فعلى مذهبِ الجمهورِ لا يصحُّ التمثيلُ، ولك أنْ تقولَ: لا يَتَعَيَّنُ جعلُه مثالاً للمسنَدِ، بل يجوز أنْ يكونَ مثالاً ثانيًا للمسنَدِ إليه للإشارةِ إلى أنه لا فرقَ بين أنْ يكونَ المسنَدُ إليه في رتبتِه أوْ لا(٤).

قوله: (**فجملةُ: كيف جاء زيدٌ**)، (**كيف**) اسمُ استفهامٍ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن (**زيدٌ**)، وإنما قُدِّمَت الحالُ هنا، وإنْ كان حقُّها التأخيرَ؛ لأنّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ(٥). قوله: و﴿**فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ**﴾(٦) (**فريقًا**) مفعولٌ مقدَّمٌ، وكان من

---

(١) تمهيد القواعد لناظر الجيش (١ / ١٤٧ – ١٤٨)، وينظر: همع الهوامع (١ / ٥٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٠٠).

(٢) حاشية العطار على موصل الطلاب (ص: ٢٣٣ –٢٣٧).

(٣) هذا الإعرابُ على خلافِ مرادِ المصنف في ظاهرِه؛ حيث إنه ذكر (**قائم زيدٌ**) مثالاً على الجملة المصدرةِ باسمِ مسنَدٍ في مقابلِ المصدرة باسمِ مسندٍ إليه، وهي: (**زيدٌ قائمٌ**)، وعليه فـ(**قائمٌ**) خبرٌ مقدَّمٌ و(**زيدٌ**) مبتدأ مؤخر، كما هو الظاهرُ الجاري على المتَّفَقِ عليه.

(٤) هذا هو مرادُ المصنف الصريحُ كما قرَّرْتُ في التعليقِ السابق.

(٥) إذا وقع الاسمُ المرفوعُ بعد (**كيف**) نحو: (**كيف أنت**) فالجملةُ إما اسميةٌ؛ لأنّ (**كيف**) في محلِّ الرفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، وإمَّا فعليَّةٌ و(**كيف**) في محل النصب حالٌ، والمرفوعُ فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (**كيف تكون**)، أو (**كيف كنتَ**)، وإذا وقع بعدها فعلٌ كمثالِ المصنِّفِ تعيَّنَ أن تكون جملةً فعليَّةً، ومنه قولُه تعالى: ﴿**كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ**﴾ [الفجر: ٦].

(٦) (البقرة: ٨٧).

حَقُّه التأخيرُ لكنَّه قُدِّم جوازًا، وفي المثال الذي قبلَه قُدِّمَ الاسمُ - وهو (**كيف**) - وجوبًا لِمَا ذكرنا مِنَ التعليل.

قوله: (**فإنْ قلتَ: بقِي من التقسيم جملتانِ...**) إلخ، قال الشِّهابُ عُمَيْرَةُ: هذا السؤالُ بالنسبةِ لِلشرطيَّةِ قليلُ الجَدْوَى، وذلك لأنها إنْ صُدِّرَتْ باسمٍ دَخَلَتْ في عبارةِ المتنِ السابقةِ وإنْ صُدِّرَتْ بحرفٍ دَخَلَتْ في عبارتِه اللاحقة (١).

قوله: (**وأمَّا الظرفيَّةُ...**) إلخ اعلم أنّ الظرفَ والمجرورَ إذا اعتمَدَ على أداة نفيٍ أو استِفهامٍ، ووقعَ بعدَهما مرفوعٌ فالأخفشُ والكوفيُّون يُجيزُونَ أنْ يُرْفَعَ (٢)، كما يُجيزُون ذلك دونَ اعتمادٍ، وسيبويهِ والجمهورُ لا يُجيزُونَ رفعَه دونَ اعتمادٍ، فقولُ المصنِّفِ: (**وأما الظرفية...**) إلخ معَ تمثيلِه بـ(**عندك مالٌ**) بدونِ اعتمادٍ إنّما يتمشَّى على قولِ الأخفشِ والكوفيِّين.

انقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى:

ش: ثم تنقَسِم الجملةُ ثانيًا إلى الجملةِ الصغرى والكُبرى، فإنْ قلتَ: النظَرُ في الصُّغرى إلى العجُزِ، وفي الكُبْرى إلى الصدرِ، فلأيِّ شيءٍ قدَّمْتَ ما يُراعَى فيه العَجُزُ على ما يُراعَى فيه الصدرُ؟ قلتُ: الصغرى جزءٌ والكبرى كلٌّ، واعتبارُ الكلِّ إنّما يكونُ بعدَ اعتِبارِ الجُزءِ طبعًا، فيُوضَع الجزءُ، ثمّ الكُلُّ؛ لِيُوافِقَ الوضعُ الطبعَ، فإنْ قلتَ: لِمَ قلتَ: (الصُّغرى، والكُبرى) بالتعريفِ بـ(أل)، ولم تقل: (صُغرى، وكبرى) بالتنكيرِ؟ قلتُ: لأنهما مِن بابِ اسمِ التفضيلِ، واسمُ التفضيلِ إذا تجرَّد

---

(١) يعني أنّ جملة الشرطِ إن صُدِّرَت بمسنَدٍ إليه أو مسنَدٍ فهي اسميَّةٌ، وإنْ صُدِّرتْ بغيرِهما فهي فعليَّةٌ. ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٨٠٣ - ٨٠٤).

(٢) أي: يجيزون أنْ يُرفَع على أنه فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (**أمُسْتَقِرٌّ عندك زيدٌ**)، أو على أنه فاعلٌ للظرفِ نفسه نيابةً عن المتعلَّقِ المحذوفِ، ويجيزون أن يكون المرفوع مبتدأ مخبراً عنه بما قبله.

مِن (أل) والإضافةِ يجبُ أن يكونَ مفردًا مذكَّرًا دائمًا ، وإذا اقترَن بـ (أل) يجبُ مُطابَقَتُه لِموصوفِه .

فالجملةُ الكبرى : ما كان الخبَرُ فيها جملةً ، والصغرى : ما كانتْ خبرًا لمبتدأ ، فجملةُ : (زيدٌ قام أبوه) مِن (زيدٌ) إلى (أبوه) ، أي : (زيدٌ) ، و(أبوه) وما بينهما جملةٌ كبرى [١] ؛ لأنّ الخبر وقع فيها جملةً ، وذلك أنّ (زيدٌ) مبتدأ وجملةُ : (قام أبوه) خبرٌ عنه ، وجملةُ : (قام أبوه) مِنَ الفعلِ والفاعلِ جملةٌ صغرى ؛ لأنها وقعت خبرًا عن (زيدٌ) ، وكِبَرُ الجملةِ وصِغَرُها بحسَبِ كثرةِ الكلماتِ وقِلَّتِها ، وقد تكون الجملةُ الواحدةُ كبرى وصغرى باعتبارَين ، نحو : (زيدٌ أبوه غلامُه مُنطَلِقٌ) ، فـ (زيدٌ) مبتدأ أوّلُ ، و(أبوه) مبتدأ ثانٍ ، و(غلامُه) مبتدأ ثالثٌ ، و(مُنطلِقٌ) خبرُ المبتدأ الثالثِ ، والمبتدأُ الثالثُ وخبَرُه خبرُ المبتدأ الثاني ، والرابطُ بينهما الهاءُ مِن (غلامُه) ، والمبتدأ الثاني وخبرُه خبرُ المبتدأ الأوّلِ ، والرابطُ بينهما الهاءُ مِن (أبوه) ، والمعنى : زيدٌ غلامُ أبيه منطلِقٌ ، فمِن (زيدٌ) إلى (منطلِقٌ) ، أي : (زيدٌ) ، و(منطلقٌ) وما بينهما جملةٌ كبرى لا غيرُ ؛ لأنّ خبرَها جملةٌ واحدةٌ ، وجملةُ : (غلامُه منطلِقٌ) جملةٌ صغرى لا غيرُ ؛ لأنها وقعتْ خبرًا ، وجملةُ (أبوه غلامُه منطلِقٌ) كبرى باعتبارِ كونِ الخبرِ فيها جملةً ، وصغرى باعتبارِ كونِها خبرًا عن (زيدٌ) ، وقس على ذلك : (زيدٌ عَمْرٌو بكرٌ مقيمٌ عنده في دارِه) ، فـ (بكرٌ مقيمٌ) خبرُ (عمرٌو) ، والرابطُ بينهما الهاءُ مِن (عندَه) ، و(عمرٌو) وما بعده خبرٌ عن (زيدٌ) ، والرابطُ بينهما

---

(١) هذه العبارةُ ونظائرُها فيما بعدها تتعارَض مع ما قرَّره قُبَيلَها مِن أنّ (كبرى) مِن باب اسم تفضيلِ والقياسُ إذا تجردَّ من (أل) والإضافة أنْ يكونَ مفردا مذكَّرا، ومن ثَمَّ فالصوابُ أن يقول : (جملةٌ أكبَرُ)، أو (الجملةُ الكبرى)، وقد يُجاب بأنّ (كبرى، وصُغرى) ليس فيهما معنى التفضيلِ، فيصح تنزيلُهما منزلةَ غير اسمِ التفضيلِ مِنَ الصفاتِ في مطابقة الموصوفِ مطلقًا، غير أنّ التعارُضَ بين ما قرَّره مِن وجهِ إدخال (أل) على اللفظتَين وتجريدِهما منها على أنهما مجرَّدتان من معنى التفضيل لا يزال قائمًا . ينظر مزيدُ من البيان في مغني اللبيب (ص : ٤٧٢)، والتصريح (٣ / ٤٣٩ – ٤٤٠)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٠٧ – ٨٠٨)، وخزانة الأدب (٨ / ٢٧٦ – ٢٨١)

الهاءُ مِن (داره) [١]، **وقد تكون الجملةُ لا كبرى ولا صغرَى؛ لِفقدِ الشرطَين السابقين، نحو: (زيدٌ قائمٌ).**

ح: قوله: (**يجبُ أنْ يكونَ مفردًا...**) إلخ، ومِن ثَمَّ كان قولُ ابنِ هانئ:

١١٤- كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِن فَوَاقِعِها حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ [٢]

لحنًا كما ذكره في التوضيح [٣]، وقال في شرح القطرِ: ولا يجوز أنْ تقولَ: (**كُبْرَى ولا صُغْرَى ولا كُبَرٌ ولا صُغَرٌ**)؛ ولهذا لَحَّنُوا العروضِيِّينَ في قولِهم: (**فاصلة كبرى**) و(**فاصلة صغرى**)، ولَحَّنُوا أبا نواسٍ [٤].

قوله: (**والصُّغْرَى: ما كانتْ خبرًا**) سواء كانتْ اسميَّةً، أو فعليَّةً، وقد ظهر ممّا ذكره أنّ الجُمْلَةَ الكُبْرَى لا تكونُ إلا اسمِيَّةً [٥]، وأنّ الصُّغْرَى تكونُ اسمِيَّةً وفعلِيَّةً.

---

(١) ومثلُه قولُه تعالى: ﴿لَّكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، على أنه بتقدير: (**لكنْ أنا هو الله ربي**)، فـ(**لكنْ**) حرفُ استدراكٍ، و(**أنا**) ضميرٌ في محل الرفع مبتدأ أوَّلُ، و(**هو**) في محل الرفع مبتدأ ثانٍ، و(**اللهُ**) مبتدأ ثالثٌ، و(**ربِّي**) خبرٌ للمبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث وخبره أي: (**اللهُ ربي**) في محل الرفع خبرٌ للمبتدأ الثاني، ولا حاجةَ إلى الرابطِ لأن الخبرَ نفسُ المبتدأ في المعنى، والمبتدأ الثاني وخبرُه أي: (**هو اللهُ ربي**) في محل الرفع خبرٌ للمبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور في (**ربي**)، فجملة (**أنا هو الله ربي**) الكبرى لا غيرُ، وجملة: (**الله ربي**) الصغرى لا غيرُ، وجملة (**هو الله ربي**) الكبرى بالنظر إلى كون خبر المبتدأ فيها جملةً، والصغرى بالنظر إلى أنها خبرٌ عن (**أنا**). ينظر: كشف المشكلات للباقولي (٢ / ٥٥٧ – ٥٦٠)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٤ / ٢٧٨ – ٢٧٩)، والبحر المحيط (١٨ / ١٣٠ –١٣١) والدر المصون (٧ / ٤٩١).

(٢) البيت من البسيط لابن هانئ المعروف بأبي نواس في وصف الخمرة، واللحنُ من البيت في وقوع اسم التفضيل مؤنثًا في حالة تجرُّده من (أل) والإضافة، و(**فواقع**) جمع فاقعة، وهي الانتفاخات التي تعلو وجهَ الخمرةِ. ينظر: ديوان أبي نواس (ص: ٦٢)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٥٤٧)، وخزانة الأدب (٨ / ٢٧٧)، وشرح أبيات المغني (٦ / ١٧٤ – ١٧٦).

(٣) أوضح المسالك (٣ / ٢٨٧ – ٢٨٩)، وينظر: التصريح (٣ / ٤٣٩ – ٤٤٠).

(٤) ينظر: شرح قطر الندى (ص: ٣١٦).

(٥) قال ابنُ هشام: «ما فسَّرْتُ به الجملةَ الكُبْرَى هو مقتضَى كلامِهم، وقد يُقال: كما تكون مُصدَّرةً بالمبتدأ تكون مصدَّرةً بالفعلِ، نحو: (**ظَنَنْتُ زيدًا يقوم أبوه**)». مغني اللبيب (ص: ٤٧١ – ٤٧٢).

قوله: (لا غيرُ) استعمل المصنِّفُ (لا غيرُ) مع أنّ ابنَ هشامٍ صرَّح في المغني بأنه لحنٌ (١)، قال الناصرُ الطبلاوِيُّ: والصحيحُ أنه مسموعٌ، وقد أنشد ابنُ مالك في بابِ القسَمِ مِن شرحِ التسهيلِ قولَه:

١١٥- جَوَابًا به تَنْجُو اعْتَمِدْ فوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ (٢)

الجمل التي لا محلَّ لها مِنَ الإعراب:

ش: ذكرُ الجملِ التي لا محلَّ لها مِن محالِّ الإعرابِ، والجملِ التي لها محلٌّ مِن محالِّ الإعرابِ، الجملُ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ سبعٌ:

الأولى: الابتدائيَّةُ حقيقةً، نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾(٣)، أو حكمًا، نحو: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٤).

والثانيةُ: الصِّلَةُ لموصولٍ اسميٍّ أو حرفيٍّ، فالأولَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾(٥)، فجملةُ (أنزل) صلةُ (الذي)، والثانيةُ نحو: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾(٦)، ويفترقُ الموصولانِ بأنّ الاسميَّ لا يُسبَكُ معَ صِلتِه بمصدرٍ، بخلافِ الحرفيِّ، وتفترقُ صِلَتَاهُما بأنّ صِلةَ الاسميِّ تحتاجُ إلى رابطٍ، وصلةَ الحرفيِّ لا تحتاجُ إلى رابطٍ.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٢١٩).

(٢) البيتُ من الطويلِ مجهولُ القائلِ، والشاهد جواز بناء (غير) على الضمة إذا وقعت معطوفةً بـ (لا) كـ (ليس). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٢٠٩)، والتصريح (٢ / ٥٩٣)، (٣/ ١٩٢)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ٤٩٨ - ٤٩٩)، وفرائد العقود العلوية (٢/ ٨١٠)، والدرر اللوامع (١ / ٤٥٠).

(٣) (القدر: ١).

(٤) (يونس: ٦٢).

(٥) (الكهف: ١).

(٦) (ص: ٢٦).

الثالثةُ: المُعترِضةُ بين شيئين مُتلازِمَين مفردَين، أو مفردٍ وجملةٍ، أو جملتَين، سواءٌ اقترنتْ بواوِ الاعتراضِ فيهنَّ أم لا، فالمُقترِنةُ بالواوِ بأقسامِها الثلاثة نحو: (عَلِيٌّ - وإنْ لم يحملِ السِّلاحَ - شُجَاعٌ)، فجُملةُ: (وإنْ لم يَحْمِلِ السلاحَ) منَ الفعلِ والفاعلِ مُعترِضةٌ بين المبتدأ والخبرِ، والتقديرُ: (عَلِيٌّ شُجاعٌ)، ونحو:

١١٦- إنَّ الثمانينَ - وبُلِّغْتَها - قدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمان (١)

فجملةُ: (وبُلِّغْتَها) دعائيَّةٌ معترِضةٌ بين اسم (إنّ) وخبرِها، ونحو: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾(٢)، فجملةُ (ولن تفعلوا) معترضةٌ بين جملة الشرط وجوابه، وغيرُ المقترِنةِ بأقسامِها الثلاثة، نحو: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾(٣)، فجملةُ (لو تعلمون) معترِضةٌ بين مفردَين، وهما (قسَمٌ) و(عظيم)، ونحو: (الشرُّ- إن شاء اللهُ - يزول)، ونحو: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾(٤) إلى قوله: ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾(٥)، وما بينهما اعتراضٌ بين جملتَين جملةِ القسمِ وجوابه.

الرابعة: المُفَسِّرةُ لغيرِ ضميرِ الشأن، سواءٌ كان لِمَا تُفَسِّرُه حظٌّ منَ الإعرابِ أم لا، فالأُولَى نحو: ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ﴾(٦)، فجملةُ: (خلقه من تراب) مفسِّرةٌ لـ (مَثَلِ) المجرور بالكاف، والثانيةُ نحو: (زيدًا ضربْتُه)، فجملةُ: (ضربتُه) مفسِّرةٌ لجملةِ مقدَّرةٍ، وتلك المقدَّرةُ لا محلَّ لها منَ الإعراب؛ لأنها ابتدائيَّةٌ، وفصَّل

---

(١) البيت من السريع لعوم بن مُحَلِّم الخزاعي، و(التَّرْجَمان) صفةٌ مشبهةٌ من (ترجَم) بمعنى فسّر كلامَه ونقله إلى الآخر، وفيه ثلاث لغات: إحداها: فتح التاء والجيم (تَرْجَمان)، والثانية: فتح التاء وضم الجيم (تَرجُمان)، والثالثة: ضم التاء والراء (تُرْجُمان)، والشاهد الاعتراضُ بالجملة بين اسم إنّ الذي هو مفردٌ، وخبرِها الذي وقع جملةً. ينظر: شرح شواهد المغني (٢ / ٨٢١ - ٨٢٥)، وشرح أبيات المغني (٦ / ١٩٩ - ٢٠٢)، والأمالي (١ / ٥٠ - ٥١)، والدرر اللوامع (١ / ٥٢٦).

(٢) (البقرة: ٢٤).

(٣) (الواقعة: ٧٦).

(٤) (الواقعة: ٧٥).

(٥) (الواقعة: ٧٧).

(٦) (آل عمران: ٥٩).

الشَّلَوبِينُ، فقال: إنْ فسَّرتْ ما لا محلَّ له فلا محلَّ لها، وإلا فهي تابعةٌ لما تُفسِّرُه في إعرابِه، واتَّفق الجميعُ على أنّ المفسّرةَ لضميرِ الشأنِ لها محلٌّ من الإعراب، ففي نحو: (إنه زيدٌ قائمٌ) في محلِّ الرفع على الخبريَّة لـ(إنّ)، وفي نحو: (كان هو زيدٌ قائمٌ) في محلِّ نصبٍ على الخبريَّةِ لـ(كان).

الخامسة: الواقعةُ جوابًا للقسَم، سواءٌ ذُكِر فعلُه أم لا، فالأُولى نحو: (أقسمْتُ باللهِ إنّ الصلحَ خيرٌ)، والثانية نحو: ﴿حمٓ ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾(١)، فجملةُ (إنا أنزلناه) جوابُ (والكتابِ).

السادسة: الواقعةُ جوابًا لشرطٍ غيرِ جازمٍ كـ(إذا) وأخواتِها مُطلَقًا، أو جوابًا لشرطٍ جازمٍ كـ(إنْ) وأخواتِها، ولم تقترنْ بالفاءِ ولا بـ(إذا) الفُجَائيَّة، مثالُ الأُولَى: (إذا جاء زيدٌ فأكْرِمْه)، فجملةُ (أكْرِمْه) جوابُ (إذا) مقترِنةٌ بالفاءِ، ونحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾(٢)، فـ(أنتم تخرجون) جوابُ (إذا) مقترِنةٌ بـ(إذا) الفُجائيَّةِ، ونحو: (إذا جاء زيدٌ أكرمْتُه)، فـ(أكرمته) جوابُ (إذا) غيرُ مقترِنةٍ بالفاءِ ولا بـ(إذا) الفُجائيَّةِ، ومثالُ الثانية نحو: (إن جاء زيدٌ أكرمْتُه) فجملةُ (أكرمته) غيرُ مقترِنةٍ بالفاءِ، ولا بـ(إذا) الفُجائيّةِ.

السابعةُ: التابعةُ لِمَا لا محلَّ له مِنَ الإعرابِ، نحو: (قام زيدٌ، وقعد عمرٌو)، فجملةُ (قعد عمرٌو) معطوفةٌ على جملةِ (قام زيدٌ)، وجملةُ (قام زيدٌ) ابتدائيَّةٌ لا محلَّ لها، فكذلك ما عُطِف عليها، وهي: (قعد عمرٌو) لا محلَّ لها.

ح: قوله: (**الأُولَى: الابتدائيَّةُ**)، أي: الواقعةُ في ابتداءِ الكَلامِ، اسميَّةً كانتْ أو فِعْليَّةً، قال في المغني: وتُسَمَّى أيضًا المُسْتَأْنَفَةَ، وهو أَوْضَحُ؛ لأنّ الابتدائيَّةَ تُطْلَقُ أيضًا على الجُمَلِ المُصَدَّرَةِ بالمبتدأ، ولو كان لها مَحَلٌّ اهـ(٣)، وأمّا البيانيُّون

(١) (الدخان: ١ – ٣).

(٢) (الروم: ٢٥).

(٣) مغني اللبيب (ص: ٤٧٤).

فيخُصُّونَ الاستئنافَ بما كان جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ، نحو: ﴿**قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ**﴾(١)، فإنّ جملةَ القولِ الثانيةِ جوابُ سؤالٍ تقديره: فماذا قال لهم؟ ولذا فُصِلَتْ عَنِ الأُولَى فلم تُعْطَفْ(٢). قوله: (**فجملة: أنزل صلةُ الذي**) فلا محلَّ لها منَ الإعرابِ، وأمّا الموصولُ ففي محلِّ جرٍّ، وزعم بعضُهم أنّ الصِّلَةَ في مثلِ هذا، وإنْ كان لا محلَّ لها لكن يصحُّ أنْ يقال: إنّ الموصولَ وصلتَه معًا لهما محلٌّ، وهو الجَرُّ في هذا المثال، وذلك لأنهما كالكلمةِ الواحدة، قال ابنُ هشامٍ: والحقُّ خلافُ ذلك بدليلِ ظهورِ الإعراب في نفس الموصولِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿**رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا**﴾(٣)، ونحوُ قولك: (**ولأُكْرِمَنَّ أَيَّهُمْ عِندَكَ**) إلى غيرِ ذلك(٤).

قوله: (**فجملة: نسوا صلَةُ ما**)، وهي موصولٌ حرفيٌّ على الأصحِّ، فهو مجرورٌ بالباءِ بعدَ التأويلِ بالمصدرِ، أي: بنسيانِهم، وأمّا الصِّلَةُ وحدَها، وهي (**نَسُوا**) فلا محلَّ لها منَ الإعرابِ؛ لأنها صلَةُ الموصولِ، وكذا الموصولُ الحرفيُّ وحده لا محلَّ له منَ الإعرابِ، إذِ الحرفُ لا إعرابَ له لفظًا ولا مَحَلًّا. قوله: (**وصِلَةُ الحَرْفِيِّ لا تَحْتَاجُ إليه**)، بل لا يَصِحُّ تَعَلُّقُ الرابطِ به؛ لأنه لا يعودُ إلا على الأسماءِ، وأيضًا يُخَالِفُ الحَرْفِيُّ الاسميَّ في أنه يصِحُّ أنْ تقولَ في ﴿**بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ**﴾(٥) إنّ (**ما**) وصِلَتَها في محلِّ جرٍّ؛ لأنّ الموصولَ الحرفيَّ لا إعرابَ له أصلاً بخلافِ الاسميِّ.

قوله: (**الثالثةُ: المُعتَرِضَةُ**) بكسرِ الراءِ على الإسنادِ المجازيِّ، ﴿**عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾(٦)، ويجوز فتحُها على أنه من بابِ الحذفِ والإيصالِ، أي: المُعْتَرَضُ بها، قال في الصِّحاح: واعتَرَضَ الشَّيْءُ صار عارضًا، كالخشبةِ المُعْتَرِضَةِ في النَّهَرِ،

---

(١) (هود: ٦٩)، و(الذاريات: ٢٥).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٤٧٤).

(٣) (فصلت: ٢٩).

(٤) مغني اللبيب (ص: ٥٠٦ – ٥٠٧)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨١٤).

(٥) (ص: ٢٦).

(٦) (القارعة: ٧).

واعتُرِضَ الشَّيْءُ دونَ الشَّيْءِ، أي: حالَ دونَه (١)، وفائدةُ الاعتِراضِ تَقْوِيَةُ الكَلامِ، أو تَحْسِينُه، أو تَبْيِينُه (٢).

قوله: (**بَيْنَ شَيئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ**) أي: مُتَطَالِبَيْنِ، وهذا اصطِلاحُ النحاةِ، وأمّا البيانيُّونَ فقد يُثْبِتُونَ الاعتِراضَ في آخرِ الكَلامِ، قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿ **وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ** ﴾(٣)فإنه كما يصحُّ أنْ تكونَ حالاً من فاعلِ: (**نعبد**)، أو من مفعولِه يصحُّ أنْ تكونَ اعتِراضيَّةً مُؤَكِّدَةً، أي: ومن حالنا أنّا له مُخلِصُونَ في التوحيد قاله في المغني، وردَّ عليه مَن لا يَعْرِفُ هذا العِلْمَ كأبي حيَّانَ تَوَهُّماً منه أنه لا اعتِراضَ إلا بما يقوله النحْويُّونَ، وهو الاعتِراضُ بينَ شيئَينِ مُتَطالبَينِ (٤).

قوله: (**تفسيرٌ لِمَثَلِ**) قال في المغني: لا باعتِبارِ ما يُعطِيه ظاهرُ اللَّفْظِ مِن كَوْنه قُدِّرَ جَسَداً مِن طِينٍ، ثُمَّ كُوِّنَ، بل باعتبارِ المعنى، أي: أن شأنَ عيسَى كشأنِ آدَمَ في الخُرُوجِ عن مُسْتَمِرِّ العادَةِ وهو التَّوالُدُ بينَ أبوَيْنِ (٥).

ترجمة الشلوبين:

قوله: (**وفَصَلَ الشَّلَوْبِينُ**) هو أبو عليٍّ عمَرُ بنُ محمَّدِ بنِ عُمَرَ الأزديُّ من أهلِ إشبيليَّةَ رئيسُ النحاةِ وشيخُهم، أخَذَ علمَ العربيَّةِ عن أبي إسحاقَ بنِ مَلَكُونَ، وأبي الحُسَينِ نُجَبَةَ بنِ يحيى بنِ بجسةَ، وأبي الحسين وغيرِهما، وسَمِعَ من أبي بكر بنِ الجَدِّ كتابَ سيبويه وغيرَه، وكان في وقتِه عَلَماً في العربيةِ، إليه يرحَلُ الناسُ من بلادِ المغربِ، لا يُجَارَى ولا يُبَارَى، وهو شيخُ شيوخِنا أبي الحسنِ الأُبَّذِي، وأبي

---

(١) الصحاح (ع ر ض) (٢ / ١٠٨٤).

(٢) فرائد العقود العلوية (٢ / ٨١٥).

(٣) (البقرة: ١٣٣).

(٤) ينظر: الكشاف (١ / ٣٣٣)، والبحر المحيط (٣ / ٤٨٦ – ٤٨٧)، ومغني اللبيب (ص: ٤٩٤)، وحاشية الطيبي على الكشاف (٣ / ١١٢)، والدر المصون (٢ / ١٣٢ – ١٣٣)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨١٥).

(٥) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٤٩٤ – ٤٩٥).

الحسَنِ بنِ الضائعِ، وابنِ أبي الرَّبِيعِ، وأبي جعفرٍ اللَّبْلِيِّ وغيرِهم مِن شيوخِنا، وشيخُ شرفِ الدينِ أبي عبدِ الله محمدِ بنِ أبي الفضلِ المُرسِيِّ، والأستاذِ أبي الحسنِ بنِ عصفورٍ، والأستاذِ أبي العبّاسِ بنِ الحاجِ، والأستاذِ أبي زكَريّا بنِ ذي النُّونِ، والأستاذِ أبي جعفر بنِ [أبي][1] رقيقة، وغيرِهم مِن مشايخِ النُّحاةِ، ولم يُنجب أحدٌ فيما عَلِمْناه مِن أهلِ النحوِ إنجابَه، وقد جمعْتُ مِن تلاميذِه نحواً مِن ثلاثينَ تلميذاً ليس منهم أحدٌ إلا مشهوراً بالعلمِ والنحوِ، مَوْلدُه سنةَ اثنتين وستين وخمسمائةٍ، وتُوُفِّيَ مُنتَصَفَ صَفَر سنةَ خمسٍ وأربعين وستِّمائةٍ بإشبيليةَ، و(الشَّلَوْبِين) لَقَبٌ لأَبيه، ثم غَلَبَ على الأستاذِ أبي عليٍّ رحمه اللهُ، كذا في شرح التسهيل لأبي حيان في باب كان [2].

قوله: (**كإذا وأخواتِها**)، أي نظائرِها في إفادةِ الشَّرْطِيَّةِ مِن غيرِ جزمٍ، وهي (**لَوْ، ولَوْلاَ، ولَوْمَا وكيف**)، قوله: (**ومثالُ الثانيةِ**) قال في المغني: أي: الجملةِ الواقعةِ جواباً لشرطٍ جازمٍ، ولم تقتَرِنْ بالفاءِ، ولا بـ(**إذا**)، نحو: (**إنْ تَقُمْ أَقُمْ**)، و(**إنْ قُمْتَ قُمْتُ**)، أمّا الأوَّلُ فلِظُهُورِ الجزمِ في لفظِ الفعلِ، وأمَّا الثاني فلأنَّ المحكومَ لِمَوْضعِه بالجزمِ الفعلُ لا الجملةُ بأسرِها [3]. قوله: (**ولا بإذا الفُجَائيَّةِ**) فإنِ اقْتَرَنَتْ بأحدِهما كانَتْ في محلِّ جزمٍ كما سيأتي في الجُمَلِ التي لها مَحَلٌّ.

قوله: (**نحو: قام زيدٌ، وقعد عمرٌو**)، هذا إذا لم تُقَدِّرِ الواوَ الداخلةَ على (**قعد**) للحالِ، فإنْ قَدَّرْتَها للحالِ كانتْ (**قد**) مقدَّرَةً، والجملةُ بعدَها محلُّها نصبٌ على الحالِ مِن (**زيد**).

---

(١) زيادة من التذييل والتكميل.

(٢) التذييل والتكميل (٤ / ١٥٥ - ١٥٦).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٥٠٦).

الجملُ التي لها محلٌ مِنَ الإعراب:

ش: والجُمَلُ التي لها محلٌ من محالِّ الإعرابِ سبعٌ أيضا، - مصدرُ (آضَ)، يقال: (آضَ أيضًا)، بمعنى: رجع رجوعًا، أي: رجع إلى تعدادِ مواضعِ استعمالِ الجُمَلِ التي لها محلٌ.

الأولى: الواقعةُ خبرَ المبتدأ، لم يُنسَخْ أو نُسِخَ، فالأولَى نحوُ: (زيدٌ أَبُوه منطلقٌ)، فجملةُ (أَبُوهُ منطلقٌ) خبرُ (زيد) محلُّها الرفعُ، والثانيةُ نحوُ: (كان زيدٌ أبوه قائمٌ)، فجملةُ (أبوه قائمٌ) خبرُ كان محلُّها النصبُ.

الثانيةُ: الواقعةُ حالاً، مرتبطةً بالواوِ فقط، أو بالضميرِ فقط، أو بالواوِ والضميرِ، فالأوَّلُ نحو: (جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ)، فجملةُ: (والشمسُ طالعةٌ) محلُّها النصبُ على الحالِ من زيد، والثانيةُ نحوُ: (جاء زيدٌ يَدُهُ على رأسه)، فجملةُ: (يَدُه على رأسه) في محلٍّ النصبِ على الحالِ من زيد، والثالثةُ نحوُ قولِه تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾(١)، فجملةُ (وهم أُلوفٌ) في محلٍّ نصبٍ على الحالِ مِنَ الواوِ في (خَرَجُوا).

الثالثة: الواقعةُ مفعولاً للقولِ الخالصِ مِن معنى الظنِّ، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾(٢)، فجملةُ: (إني عبد الله) محَلُّها النصْبُ على المَفعوليَّةِ للقولِ، فإن كان القولُ بمعنى الظنِّ، فإنه لا يعمل في محلِّ الجملةِ، وإنما يعمل في مفرداتِها، نحو: (أتقول زيدًا عالِمًا)، أي: تظُنُّ.

الرابعةُ: المُضافُ إليها اسمُ زمانٍ، أو اسمُ مكانٍ، فالأولَى نحو: ﴿﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾(٣)، فجملةُ (جاء نصرُ الله) محلُّها الجرُّ بإضافة (إذا) إليها، والثانيةُ نحوُ: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾(٤)، فجملةُ (يجعل رسالتَه) محلُّها الجرُّ بإضافةِ (حيث) إليها.

---

(١) (البقرة: ٢٤٣).

(٢) (مريم: ٣٠).

(٣) (النصر: ١).

(٤) (الأنعام: ١٢٤).

الخامسة: الواقعةُ جوابًا لشرطٍ جازمٍ - وهو (إنْ) الشرطيَّةُ وأخواتُها - إذا كانت مقترنةً بالفاءِ أو بـ (إذا) الفُجائيَّةِ، مثالُ الأُولَى - وهي المُقترِنةُ بالفاءِ - ﴿مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾(١)، فجملةُ: (فإنّ اللهَ به عليمٌ) محلُّها الجزمُ؛ لأنها جوابُ (ما) الشرطيَّة، ومثالُ الثانية - وهي المقترِنةُ بـ (إذا) الفُجائيَّة - ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٢)، فجملةُ: (هم يقنطون) محلُّها الجزمُ؛ لأنها جوابُ (إنْ) الشرطيَّة بخلافِ ما إذا كان الشرطُ غيرَ جازمٍ، أو جازمًا لم تقترنْ بالفاءِ، ولا بـ (إذا) الفجائيَّةِ، فإنّ الجملةَ الواقعةَ في جوابِه لا محلَّ لها من الإعرابِ كما سبق.

السادسة: التابعةُ لمفردٍ، فإنّ محلَّها تابعٌ لذلك المفردِ في إعرابِه، من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ، فالرفعُ نحوُ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾(٣)، فجملةُ (لا بيعٌ فيه) محلُّها الرفعُ؛ لأنها نعتٌ لـ (يومٌ)، والنصبُ نحوُ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾(٤)، فجملةُ (تُرجَعُون فيه) محلُّها نصبٌ؛ لأنها نعتٌ لـ (يومًا)، والجرُّ نحوُ: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾(٥)، فجملةُ (لا ريبَ فيه) محلُّها الجرُّ؛ لأنها نعتٌ لـ (يومٍ).

السابعةُ: التابعةُ لجملةٍ لها محلٌّ منَ الإعرابِ، نحو: (زيدٌ قام أبوه، وقعد أخوه)، فجملةُ (قعد أخوه) الرفعُ إذا كانتْ معطوفةً على الجملةِ الفعليّةِ الواقعةِ خبرًا عن زيد، فإنْ كانتْ معطوفةً على الجملةِ الكبرى بأسرِها، فلا محلَّ لها منَ الإعرابِ؛ لأنها معطوفةٌ على جملةٍ ابتدائيَّةٍ، والأوَّلُ أَولَى؛ لأنّ تناسُبَ الجملتَينِ المتعاطِفتَيْنِ أولى من تَخالُفِهما.

---

(١) (البقرة: ٢١٥).

(٢) (الروم: ٣٦).

(٣) (البقرة: ٢٥٤)، و(إبراهيم: ٣١).

(٤) (البقرة: ٢٨١).

(٥) (آل عمران: ٩، ٢٥).

والضابطُ الأغلَبُ أنّ كلَّ جملةٍ وقعتْ موقعَ المفرَدِ لها محلٌّ منَ الإعراب، بحسَبِ ما يستَحِقُّه ذلك المفرَدُ منَ الإعرابِ، ومن غيرِ الغالب فيهما الجملةُ الواقعةُ بعدَ الفاء و(إذا) الفُجائيَّةِ إذا كانت جوابًا لشرطٍ جازمٍ، فإنها لا تقَعُ موقعَ مفردٍ يقبَلُ الجزمَ أصلاً، لا لفظًا ولا محلًا، فكان ينبغي أنْ لا يكون لها محلٌّ مع أنّ محلَّها الجزمُ.

ح: قوله: (**والجُمَلُ التي لها مَحَلٌّ منَ الإعرابِ**) قيل: هذا يقتضي أنّ الإعرابَ محَلُّ الجملةِ؛ لأنَ المتبادرَ أنّ (**من**) للبيانِ، مع أنّ محلَّ الجملةِ هو المَحَلُّ الذي يقع فيه الإعرابُ لا نفسُ الإعرابِ، وأُجيبَ عن ذلك بأنه جعلَ الإعرابَ مَحَلًا للجملة مبالَغةً لِلُزومِه له عندَ فقْدِ المانعِ، أو بأنّ (**من**) تبعيضيَّةٌ، وهناك مضافٌ محذوفٌ، أي: بعضُ محلِّ الإعرابِ.

(**قوله أيضًا**) قال الشُّمُنّي [(١)]: في شرحِه ديباجةَ المغني: وكلمة (**أيضًا**) لا تُسْتَعْمَلُ إلا معَ شيئينِ بينهما توافُقٌ، ويمكنُ استغناءُ أحدِهما عن الآخَرِ، وهو مفعولٌ مطلَقٌ حُذِفَ عامِلُه وجوبًا سَماعًا، أو حالٌ حُذِفَ عامِلُها وصاحِبُها اهـ [(٢)]، والتقديرُ على الأوّلِ: أَرْجِعُ إلى الإخبارِ بذكرِ الجُمَلِ التي لها محَلٌّ منَ الإعرابِ رجوعًا، وعلى الثاني أُخْبِرُ بما تقدَّمَ راجعًا إلى الإخبارِ بذكرِ الجُمَلِ التي لها محلٌّ.

واعلم أنَّ ابنَ هشامٍ عَدَّ الجملَ التي لها محلٌّ منَ الإعرابِ تسعًا، فزاد جملتين: الأُولَى المُسْتَثْناةُ، نحوُ قوله تعالى: ﴿**لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ (٢٢) إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ (٢٣) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ**﴾[(٣)]، قال ابنُ خروفٍ: (**مَن**) مبتدأ و(**يعذبه الله**)

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله بن خليفة تقي الدين الشُّمُنّيّ، ومن مؤلفاته المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، وحاشية على الشفا، وولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ، وتوفي في ذي الحجة سنة ٨٧٢، بغية الوعاة (١ / ٣٧٥ – ٣٨١)، وشذرات الذهب (٩ / ٤٦٤ – ٤٦٧).

(٢) يظهر أن هذا النصَّ منقولٌ من الدماميني في شرح المزج على المغني (ص: ٢٧).

(٣) (الغاشية: ٢٢ – ٢٤).

الخبرُ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ المنقطعِ [(١)]، والثانيةُ: المُسْنَدُ إليها نحو: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ** ﴾[(٢)] الآيةَ إذا أُعْرِبَ (**سواءٌ**) خبرًا مقدَّمًا، و(**أنذرتهم**) مبتدأ فيكون محلُّها الرَّفْعَ [(٣)].

قوله: (**الواقعة خبراً**) ومنه الجملةُ الإنشائيَّةُ، نحو: (**زيدٌ اضْرِبْه**)، فجملةُ (**اضْرِبْه**) في محلِّ رفعٍ خبرٌ لزيدٍ على الصحيح، وقيل: في محلِّ نصبٍ بقولٍ مضمَرٍ هو الخبرُ؛ بناءً على أنّ الإنشائيَّةَ لا تقَعُ خبراً.

قوله: (**مفعولاً للقول**) اختُلِفَ في هذه الجملةِ، فقيل: هي مفعول به وإليه ذهب الجمهور، وقيل: مفعول مطلقٌ، إذ هي دالَّةٌ على نوعٍ خاصٍّ مِنَ القول، واختار ذلك ابنُ الحاجب [(٤)].

قوله: (**بإضافةِ حيث إليها**) فـ(**حيث**) اسمُ مكانٍ مفعولٌ به، لا ظرفٌ، قال ابنُ هشامٍ في شرح اللمحة: وإذا سُئِلْتَ [(٥)] عن (**حيث**) مِن قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾[(٦)] فقل: مفعولٌ به، لا ظرفُ مكانٍ، والمعنى أنه - تعالى - يعلم نفسَ

---

(١) يجوز - فيما يظهر لي - أن يكون (**مَن تولى وكفر**) تابعًا للضمير المجرورِ؛ لأنّ (**إلا**) وقعت بعد كلامٍ تامٍّ منفيٍّ، والتقدير: (**لست عليهم بمصيطر إلا على مَن تولّى وكفر**)، والاستثناءُ متصلٌ على أنّ الكفارَ مِن جنس المؤمنين في الإنسانيَّةِ، ويسقط بذلك هذا الاستدراكُ. ينظر: الدر المصون (١٠ / ٧٧١ - ٧٧٢).

(٢) (البقرة: ٦).

(٣) هذه الصورة فيها نظرٌ أيضًا عندي؛ لأنّ ما بعد همزة التسوية مصدرٌ منسبكٌ تقديره: (**إنذارُك لهم وعدمُه سواءٌ**)، وعدُّه مِنَ الجمل التي لها محلٌّ مِنَ الإعراب يستلزم أن يُعَدَّ المصدر المؤول بجميع صوره جملةً لها محلٌّ من الإعرابِ، وكذلك المصدر المتوهم في قوله تعالى: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾ [الروم: ٢٤].

وينظر نص ابن هشام في مغني اللبيب (ص: ٥٢٩ - ٥٣٠).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٥١١).

(٥) في ص (**سألت**)، والصوابُ ما أثبتُّ نظرًا لنص ابن هشام، والسياق.

(٦) (الأنعام: ١٢٤).

المكانِ المُستَحِقِّ لوضعِ الرسالةِ فيه، لا شيئًا في المكانِ، وناصبُها (**يعلم**) محذوفًا مدلولاً عليه بـ (**أعلم**)، لا (**أعلَم**) نفسُه؛ لأنّ أفعلَ التفضيلِ لا ينصبُ المفعولَ به، فإنْ أوّلْتَه بـ (**عالِم**) جاز أنْ ينصبَه في رأيِ بعضِهم [١]. قوله: (**الخامسةُ: الواقعَةُ جوابًا لِشرطٍ جازمٍ**) اعتُرِضَ بأنه لا يخلو إمّا أنْ يُريدَ بالشرطِ أداةَ الشرطِ، أو فعلَ الشرطِ، فإنْ أراد الأوّلَ فالجملةُ ليستْ بجوابٍ لأداةِ الشرطِ، وإنما هي جوابٌ لفعلِ الشرطِ، وإنْ أراد الثانيَ فقولُه: (**جازمٍ**) يُنافيه؛ إذ الجازمُ عنده إنما هو الأداةُ لا الفعلُ؟ وأُجيبَ بأنه أراد بالشرطِ فعلَ الشرطِ، وبالضميرِ في قولِه: جازمَ الشرطِ بمعنى: الأداةِ، فيكون استخدامًا[٢].

قوله: (**إذا كانت مقترنةً بالفاء**) إنما اشتُرِطَ فيها ذلك؛ لأنها - حينئذٍ - غيرُ مُصدَّرةٍ بفعلٍ يقبلُ الجزمَ لفظًا، نحوُ: (**إنْ تَقُمْ أَقُمْ**)، أو محلًا، نحو: (**إنْ جِئْتَنِي أكرمْتُك**).

قوله: (**فجملة: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾**[٣]....) إلخ فيه تصريحٌ بأنّ المحلَّ لمجموعِ الفاءِ وما بعدَها، وهو الذي عليه جمعٌ، وحينئذٍ فيُحْمَلُ بقيَّةُ كلامه على ذلك، بأنْ يُرادَ بالجملةِ المقترنةِ بالفاءِ أو بـ (**إذا**) مجموعُ الجملةِ والفاءِ أو (**إذا**).

قوله: (**التابعةُ لمفردٍ**) أي: لاسمٍ مفردٍ نكرةٍ فإنّ الجملةَ لا تكون صفةً لمعرفةٍ أبدًا، وأمّا المعرَّفُ بلامِ الجنسِ فهو في حكمِ النكرةِ؛ ولهذا حُمِلَ (**يَسُبُّنِي**) على الوصفِ في قولِ الشاعرِ:

١١٧- ولقد أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[٤]

---

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية (ص: ٢٢١).

(٢) قال القليوبي: «(**الشرط**) يُطلَقُ على الأداةِ، وعلى الفعلِ، والجوابُ للثاني، والجزمُ للأولِ، ففي كلامِ المصنِّفِ - رحمه الله تعالى - تسامُحٌ» حاشية القيوبي (٢ / ٩٤٨).

(٣) (البقرة: ٢١٥).

(٤) هذا صدر بيت من الكامل منسوبٌ لرجلٍ من سلول، ولِشَمر بن عمرو الحنفيّ، وعجزه:

فمضَيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

ومعناه التمدح بالوقار، والتحمل لتصرفات اللئام. ينظر: الأصمعيات (ص: ١٢٦)، وشرح شواهد المغني (١ / ٣١٠ - ٣١١)، وخزانة الأدب (١ / ٣٥٧ - ٣٥٩)، والدرر اللوامع (١ / ١٠ - ١١).

قوله: (**لأنها معطوفةٌ على جملةٍ ابتدائيَّةٍ**) ولو قُدِّرَتِ الواوُ في (**وقعد**) حاليَّةً لا عاطفةً، ولا استئنافيةً كانتِ الجملةُ الداخلةُ عليها في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِن (**أبوه**)، وكانتْ (**قد**) فيها مضمَرةً لتقريبِ الماضي مِنَ الحالِ، ويكون تقديرُ الكلامِ: (**زيدٌ قام أبوه والحالُ أنه قد قعد أخوه**).

قوله: (**لأنّ تناسُبَ الجملتين...**) إلخ يعني إذا عطفْتَ على الجملةِ الواقعةِ خبرًا كنتَ قد عطفْتَ جملةً فعليَّةً على مثلِها، وإنْ عَطَفْتَ على الجملةِ الكبرى كنتَ عاطفًا جملةً فعليَّةً على اسميَّةٍ، وهما متخالفان.

قوله: (**ومِن غيرِ الأغلَبِ...**) إلخ ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنه مثالٌ لِغيرِ الأغلَبِ مِنَ النوعَينِ السابقَينِ وليس بظاهرٍ، والحقُّ أنه مثالٌ لغيرِ الأغلَبِ مِنَ النوعِ الثاني كما لا يخفَى [١]، والتمثيلُ لغيرِ الأغلَبِ مِنَ النوعِ الأوَّلِ إنما يصِحُّ بجملةٍ تقَعُ موقِعَ المفرَدِ ولا مَحَلَّ لها، وأظنُّه غيرَ واقعٍ، ولو قال المصنِّفُ: والضابطُ في الأغلَبِ أنّ الجملةَ التي لها محَلٌّ مِنَ الإعراب هي التي تقَعُ موقِعَ المفردِ، والجملةُ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ هي التي لا تقَعُ موقِعَ المفرَدِ لصَحَّ كونُه مثالاً لهما، فتأمَّل.

قوله: (**موقِعَ مفرَدٍ**) أي: فعلٍ، وقوله: (**لا لفظًا**) أي: كما في المضارِعِ، وقوله: (**ولا محلا**) أي: كما في الماضي.

إعراب الجملِ وأشباه الجمَلِ بعد المعارف والنكرات:

ش: حكمُ الجمَلِ الخبريَّةِ المُخصَّصةِ بعد المعارفِ والنكراتِ إذا وقعت الجملةُ بعدَ معرفةٍ محضةٍ لفظًا ومعنًى فهي حالٌ مِن تلك المعرفةِ، نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾[٢]، فجملةُ

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٨٣٠ – ٨٣١).

(٢) (يوسف: ١٦).

(يبكون) حالٌ مِنَ الواوِ في (جاؤوا)، أي: باكين، وإذا وقعت بعدَ نكرةٍ محضةٍ، أي: التي لم تُخصَّصْ بشيءٍ مِنَ المُخصِّصات، فهي نعتٌ لتلك النكرةِ، نحو: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾(١)، فجملةُ (لا ريبَ فيه) نعتٌ لـ(يومٍ).

فإنْ قلتَ: كيف تقعُ الجملةُ حالاً ونعتًا، معَ أنّ الحالَ ونعتَ النكرةِ واجبا التنكيرِ، والجملةُ لا تُوصَفُ بتعريفٍ ولا تنكيرٍ؟ قلتُ: الجملةُ إذا وقعت موضعَ المنكَّرِ نُزِّلَتْ منزلتَه؛ لقيامِ موجبِ التنكيرِ، وانتفاءِ مقتضَى التعريفِ، وإذا وقعت بعد ما يحتَملُ التعريفَ والتنكيرَ احتمَلَتِ الحاليَّةَ والوصفيَّةَ، نحو: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾(٢)، فجملةُ (يحمل أسفارًا) يحتمل أن تكونَ حالا نظرًا إلى لفظ (الحمار)، فإنه معرَّفٌ بـ(أل) الجنسيَّة، ويحتمل أن تكون صفةً نظرًا إلى معناها، فإنّ المرادَ به الجنسُ لا حمارٌ معيَّنٌ(٣)، و(الأسفار) جمعُ (سِفْر) - بالكسر - الكتابُ، أي: يحمل كتبًا كبارًا مِن كتبِ العلمِ، فهو يمشي بها، ولا يعلم منها إلا ما يمُرُّ بجنبه مِنَ الكدِّ والتعَبِ، وكلُّ مَن علم ولم يعمَل بعلمه فهذا مثلُه، وخرج عن ذلك الجملةُ الإنشائيَّةُ، وغيرُ المحضة، فإنهما لا يكونان حالاً مِن معرفةٍ، ولا نعتًا لنكرةٍ.

وحكمُ الظروفِ الزمانيَّةِ والمكانيَّةِ، والمجروراتِ بالحروفِ الأصليَّةِ كحكمِ الجملِ الخبريَّةِ المَخصِّصة، فبعدَ المعارفِ المحضة لفظًا ومعنى أحوالٌ، نحو: (جاء زيدٌ على الفرسِ، أو فوقَ الناقة)، فالجارُّ والمجرورُ والظرفُ حالانِ مِن زيد، لأنه معرفةٌ محضةٌ(٤)، وبعدَ

---

(١) (آل عمران: ٩، ٢٥).

(٢) (الجمعة: ٥).

(٣) وكذلك الجملةُ الخبريّةُ الواقعةُ بعد نكرةٍ غيرِ محضة فإنها تحتمل أن تكونَ صفةً لها، وتحتملُ أن تكونَ حالاً منها، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١]، فجملتا: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ وقعتا بعدَ: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾، وهو نكرةٌ مضافةٌ إلى نكرة، أي: نكرةٍ غيرِ محضةٍ، فيجوز أن تكون في محل الجر صفةً لها، وأن تكون في محل النصب حالاً.

(٤) إذا وقعتْ أشباهُ الجملِ بعدَ المعرفة المحضة جاز فيها وجهان: أحدهما: أن تكون في محل نصبٍ حالاً، على تقدير المتعلَّقِ نكرةً، كأن يقال في مثال المصنف: (جاء زيدٌ مستقرًا على الفرس). والآخر: أن تكون نعتًا للمعرفة، كما تكون نعتًا للنكرة المحضة إذا وقعت بعدها، وذلك على تقدير=

النكراتِ المحضةِ - أي: التي لم تُخَصَّصْ بوجهٍ - صفاتٌ، نحو: (مررْتُ برجلٍ في دارِه، أو تحتَ السقفِ)، فالجارُّ والمجرورُ والظرفُ صفتانِ لرجلٍ، وبعد ما يحتملُ التعريفَ والتنكيرَ يحتملانِ الحاليَّةَ والوصفيَّةَ، نحو: (يُعجِبُني الثَّمَرُ على أغصانه، أو فوقَ الشجرِ) فالجارُّ والمجرورُ والظرفُ يحتمِلان الحاليَّةَ نظرًا إلى لفظِ (الثمر)، فإنه معرَّفٌ بـ (أل) الجنسيَّةِ، ويحتمِلان الوصفِيَّةَ نظرا إلى معناه، فإن المرادَ به الجِنسُ.

ح: قوله: (**المَحْضَة**) قال بعضُ الفُضَلاءِ: أراد بالمحضةِ التي قُصِدَ بها التخصيصُ، واحتَرَزَ بهذا الفصلِ عن الجملةِ التي قُصِدَ بها الحكمُ؛ لِكَوْنِها خبرًا عن مبتدأ في الحالِ أو في الأصلِ، فلا تكون مِن هذه القاعدةِ، فلا يقال في مِثْلِ: (**زيد قام أبوه**)، إنّ جملةَ (**قام أبوه**) حالٌ لِوقوعِها بعدَ معرفةٍ محضةٍ، بل هي خبرٌ، فلم تكن الجملةُ - حينئذ - محضةً، ولا في مثلِ: (**الرجلُ قائمٌ أبوه**) إنّ جملةَ: (**قائمٌ أبوه**) صفةٌ لرجلٍ لوقوعِها بعدَ نكرةٍ؛ لأنها خبرٌ أيضًا (١).

قوله: (**وخرج عن ذلك الجملةُ الإنشائِيَّةُ**) نحو: (**هذا عبدٌ بِعْتُكَهُ**) تريد بالجملة الإنشائيَّةَ، و(**هذا عبدي بِعْتُكَهُ**) كذلك، فإنّ الجملتَيْنِ مستأنَفتان؛ لأنّ الإنشاءَ لا يكونُ نعتًا ولا حالاً، ويجوز أنْ يكونا خبرَيْنِ آخرَينِ إلا عندَ مَن مَنَعَ تَعَدُّدَ الخبرِ مطلقًا، وهو اختِيارُ ابنِ عصفورٍ، وعند مَن مَنَعَ تَعَدُّدَه بالإفرادِ والجملةِ وهو أبو علي، وعند مَن مَنَع وقوعَ الإنشاءِ خبرا وهم طائفةٌ مِنَ الكوفيِّينَ كذا في المغني (٢).

قوله: (**وغيرُ المحضةِ**) نحو: (**لا يَسَّمَّعُون**) (٣) مِن قوله تعالى: ﴿**وَحِفْظًا مِّن كُلِّ**

= المُتعلِّقِ معرفةً، كان نُقَدِّرُ مثالَ المصنف بـ: (**جاء زيدٌ المستقرُّ فوقَ الناقة**)، وعلى ذلك فعبارةُ المحشّي ليست على إطلاقِها، فأشباهُ الجملِ بعد المعارف تُعرَبُ على حسبِ متعلَّقِها المحذوف، فإن قُدِّرَ نكرةً فهي حالٌ على المشهور، وإن قُدِّر معرفةً، فهي نعتٌ على خلافِ المشهورِ.

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٨٣١).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٥٠٩).

(٣) قال السمين الحلبي: «قرأ الأخوان وحفصٌ بتشديدِ السينِ والميم، والأصلُ: (**يَتَسَمَّعون**)، فأُدْغِم، والباقون بالتخفيف فيهما، واختار أبو عُبَيد الأولى، وقال: لو كان مُخَفَّفا لم يَتَعَدَّ بـ (**إلى**)، =

شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الأَعْلَىٰ﴾[1]، فإنّ الذهنَ يتبادَرُ إلى أنه صفةٌ لـ (كل شيطان) أو حالٌ منه، وكلاهما باطلٌ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّعُ، وإنما هي استئنافٌ نحويٌّ[2]، ونحوُ: (**زارني زيدٌ سأُكافئُه، أو لن أنسى له ذلك**)، فإنّ الجملةَ بعد المعرفةِ المحضةِ حالٌ، ولكنَّ السينَ و(**لَنْ**) مانعان؛ لأنَّ الحاليَّةَ لا تُصَدَّرُ بدليلٍ استقباليٍّ، فيتعيَّنُ - حينئذٍ - الاستئنافُ، ونحو: (**مات فلانٌ رحمه الله**)، فجملةُ (**رحمه الله**) وقعَتْ بعدَ نكرةٍ محضة، وليستْ صفةً لها لانقطاعها عنها، فهي مستأنفةٌ، وكذا قولُه تعالى: **﴿سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ۝ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ﴾**[3]، فجملةُ: (**إنّا مكّنا له في الأرض**) مستأنفَةٌ لانقطاعها عمّا قبلَها.

ش: فإنْ قلت: الظرفُ والجارُّ والمجرورُ إذا وقعا حالاً أو صفةً تعلّقا بعاملٍ محذوفٍ وجوبًا، وذلك المحذوفُ هو الحالُ أو النعتُ على الصحيحِ، فإنْ قُدِّر فعلاً كان من قَبيلِ الجُمَلِ، وإن قُدِّر اسمًا كان من قَبيلِ المفرداتِ، فما وجهُ إفرادِهما بالذكرِ؟ قلتُ: هذا التقريرُ ليس مجمَعًا عليه، فعدَمُ ذكرِهما بالكلِّيَّةِ إخلالٌ بالعلمِ بحكمِهما في الجملةِ لا سيَّما على المتعلِّمين.

فإن قلت: هذه القاعدةُ منقوضةٌ بمثلِ: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾[4]**، فـ(إِذْ) بعد معرفةٍ محضةٍ، وليس حالاً، بل بدل اشتمالٍ من (مريمَ)،**

= وأُجيبَ عنه بأنّ معنى الكلام: لا يُصْغُون إلى الملأ، وقال مكي: لأنه جرى مَجرَى مُطاوِعه، وهو (يَتَسَمَّعُون)، فكما كان (تَسَمَّع) يتعدَّى بـ(إلى) تعَدَّى (سَمِع) بـ(إلى)، و(فَعلْتُ)، و(افْتَعَلْتُ) في التعدِّي سواءٌ، فـ(تَسَمَّعَ) مُطاوِعُ (سَمِع)، و(استَمَعَ) أيضًا مطاوِعُ (سَمِع)، فتعَدَّى (سَمِع) تَعَدِّيَ مُطاوِعِه» الدر المصون (٩ / ٢٩٢ - ٢٩٣).

(١) (الصافات: ٧ - ٨).

(٢) ينظر: الدر المصون (٩ / ٢٩٣)، ومغني اللبيب (ص: ٤٧٥).

(٣) (الكهف: ٨٣ - ٨٤).

(٤) (مريم: ١٦).

وبمثلِ: (ضربْتُ رجلاً بسيفٍ)، فالجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بـ(ضربْتُ)، وليس نعتًا لـ (رجل)؟ قلتُ: هذه القاعدةُ مشروطةٌ بوجودِ المقتضي وانتفاءِ المانعِ، وما أوردْتَه ليس كذلك، فإنّ المقتضيَ للحاليَّةِ والوصفيَّةِ هو التخصيصُ، وهو مُنتفٍ هنا، والمانعُ موجودٌ، وهو العاملُ الخاصُّ.

ح: قوله: (**ليس مُجْمَعًا عليه**) فقد ذهب ابنُ السرَّاجِ إلى أنّ الظرفَ والجارَّ المجرورَ ليسا مِن قبيلِ المفرداتِ ولا مِن قبيلِ الجُمَلِ (١)، وذهب الكوفيُّون وابنُ طاهر (٢) وابنُ خروفٍ إلى أنه لا تقديرَ في نحو: (**زيدٌ عندك**)، و(**عمرٌو في الدار**)، ثم اختلَفُوا فقال ابنُ طاهرٍ وابنُ خروف: الناصبُ المبتدأ، وزعما أنه يَرْفَعُ الخبرَ إذا كان عينَه، نحو: (**زيدٌ أخوك**)، وينصبُه إن كان غيرَه، وأن ذلك مذهبُ سيبويه، وقال الكوفيُّونَ: إنّ الناصبَ أمرٌ معنويٌّ، وهو كونُهما مُخَالِفَيْنِ للمبتدأ (٣).

قوله: (**فعدَمُ ذِكْرِهما بالكُلِّيَّةِ**) مُرادُه عدَمُ إفرادِهما بالكلامِ بوجهٍ مِنَ الوجوه، وقوله: (**إخلالٌ بالعلمِ بحكمِهما في الجملةِ**)؛ وذلك لأنّ الإخلالَ حينئذٍ إنما يكون بالنظرِ إلى القولِ الذاهبِ إلى أنهما لا يتعلَّقانِ بشيءٍ، وقوله: (**لا سيَّما على المتعلِّمِ**) في بعضِ النُّسَخِ: (**لا سِيَّما على التعيينِ**)، أي: لا سِيَّما العلم بحكمِهما على التعيينِ، فإنّ تركَ إفرادِهما مُخِلٌّ به على كِلا القولينِ.

قوله: (**بل بدل اشتمال**) على حدِّ البدلِ في قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾(٤)، وعَلَّل البيضاويُّ البَدَلِيَّةَ بقوله: (**لأنَّ الأحيانَ**

---

(١) العسكريات للفارسي (ص: ٨٤)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣ / ١١١٠)، والتذييل والتكميل (٤ / ٥ – ٦).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبِّ، ومن مؤلفاته الطرر على الكتاب، وتعليق على الإيضاح، وتوفي بفاس سنة ٥٨٠ هـ. بغية الوعاة (١ / ٢٨).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٥٤١).

(٤) (البقرة: ٢١٧).

مُشْتَمِلةٌ على ما فيها) (١)، قال الشيخُ مُوَفَّقُ الدين الكواشِيُّ (٢): وفيه نظَرٌ؛ لأنّ الزمانَ إذا لم يكن خبرًا عن الجُثَّةِ، ولا حالاً منها، ولا وصفًا لها، لم يكن بدلاً منها، ولكن إنْ جُعِلَتْ (إذ) بمعنى (أنْ) المصدريَّةِ، وهو منقولٌ حَسُنَ بدلُ الاشتِمالِ، وتقديره: واذكرْ مريمَ انتباذَها اهـ(٣).

وجوَّزَ البيضاويُّ أنْ يكونَ بدلَ كلٍّ؛ لأنّ المراد بـ(مريم) قصَّتُها، وبالظرفِ الأمرُ الواقعُ فيه، وهما واحدٌ، أو أنه ظرفٌ لمضافٍ مُقدَّرٍ(٤)، وقال أبو حيان في النهر: و(إذ) ظرفٌ لِما مضى لا يعمل فيه (اذكر)؛ لأنه مستقبلٌ، بل التقديرُ: اذكرْ ما جرى لِمريمَ وقتَ كذا(٥).

مُتَعَلَّقُ المجرورِ والظرفِ:

ش: ولا بُدَّ للظروفِ والمجرورِ بالحروفِ الأصلِيَّةِ مِن عاملٍ فيها، تَتَعلَّقُ به، ويُسمَّى العاملُ المُتعلَّقَ بفتحِ اللامِ، واحترزْنا بـ(الأصلِيَّة) عن الزائدة، فإنها لا تَتعلَّقُ بشيءٍ، ثمّ تارةً يكون مُتعلَّقُها مذكورًا، نحو: (صلَّيتُ في الجامعِ خلْفَ الإمامِ)، وتارةً يكون

---

(١) هذا تقليدٌ من المحشي لعلي الحلبي، والحقُّ أنّ التعليلُ للزمخشري، والبيضاوي ناقلٌ عنه. ينظر: الكشاف (٤ / ١١)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل البيضاوي (٤ / ٧)، والدر المصون (٧ / ٥٧٦ – ٥٧٧)، وحاشية الطيبي على الكشاف (٩ / ٥٨٦)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٣٩).

(٢) هو: موفق الدين أحمد بن يوسف، بن حسن بن رافع الموصلي الكواشي، وله التفسير الكبير والصغير اعتمد عليه الجلالان المحلي والسيوطي في تفسيرهما، وُلِد في كَوَاشَةَ سنة ٥٩١ هـ، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٦٨٠ هـ. ينظر: بغية الوعاة (١ / ٤٠١)، وشذرات الذهب (٧ / ٦٣٨).

(٣) ينظر: هذا القول في الدر المصون (٧ / ٥٧٧).

(٤) تفسير البيضاوي (٤ / ٥٧).

(٥) النهر الماد مختصرٌ للبحر المحيط، ونصُّه في البحر: «ونصبُ (إذ) بـ(اذكر) على جهة البدلية يقتضي التصرُّفَ في (إذ)، وهي مِنَ الظروفِ التي لم يُتَصَرَّفْ فيها إلا بإضافة ظرفِ زمانٍ إليها، فالأَولَى أنْ يُجعَلَ ثَمَّ معطوفٌ محذوفٌ دل المعنى عليه، وهو يكون العاملَ في (إذ)، وتبقى على ظرفيَّتِها وعدمِ تصرُّفِها، وهو أنْ يُقدَّرَ: (مريمَ وما جرى لها إذ انتبذت)». البحر المحيط (١٨ / ٣٠٩).

محذوفًا، وسيأتي مثالُه، والمحذوفُ تارةً يكون عامًّا كالاستقرارِ والحصولِ، وتارةً يكون خاصًّا كالقيامِ والقُعودِ، والمحذوفُ تارةً يكون واجبًا، وتارةً يكون جائزًا، وسيأتي مثالُهما، فإن كان المحذوفُ واجبَ الحذف سُمِّيَ الظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ مُسْتَقَرًّا - بفتحِ القافِ - لاستقرارِ الضميرِ المُنتَقلِ إليه فيه، والأصلُ: (مُسْتَقَرٌّ فيه)، فحُذِفَ (فيه) تخفيفًا، وذلك في مواضعَ منها: الظرفُ، والجارُّ والمجرورُ إذا وقعا صلَةً للموصولِ الاسميِّ، نحو: (جاء الذي عندك أو في الدار)، أو وقعَا خبَرًا عن مخبَرٍ عنه، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾(١)، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾(٢)، أو وقعا صفةً، نحو: (مررْتُ برجُلٍ عندَك، أو في الدرِ)، أو وقَعا حالاً، نحو: (جاء زيدٌ على الفرَسِ، أو فوقَ الناقةِ)، فهما في هذه المواضعِ الأربعةِ متعلِّقانِ بعاملٍ محذوفٍ وجوبًا، وهو عامٌّ تقديرُه: (استقَرَّ)، أو (مستقِرٌّ) إلا في الصلَةِ، فإنه يتعيَّنُ (استَقَرَّ)؛ لأنّ الصلَةَ لا تكون في غيرِ (أل) إلا جملةً، وفي ذلك العاملِ ضميرٌ مستترٌ، فحيث حُذِفَ انتَقَلَ الضميرُ الذي فيه، وسكَن في الظرفِ والجارِّ والمجرورِ، وسُمِّيَ كلٌّ منَ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ مُستَقَرًّا لاستقرارِ الضميرِ فيه بعدَ حذفِ عاملِه، وإنْ كان عاملُه خاصًّا - ونعنِي به أنْ يكونَ غيرَ الاستقرارِ - سُمِّي كلٌّ منَ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ لغْوًا، أو مُلْغًى؛ لإلغائه عن الضميرِ، أي: لِعدمِ استقرارِ الضميرِ فيه، سواءٌ ذُكِرَ المُتَعَلَّقُ به، نحو: (صلَّيتُ عندَ زيدٍ في المسجدِ)، فالظرفُ والجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقانِ بـ(صلَّيتُ)، وهو عاملٌ مذكورٌ، أم حُذِفَ، وسواءٌ حُذِفَ وجوبًا، نحو: (يومَ الخميسِ صُمتُ فيه)، فـ(يومَ الخميسِ) منصوبٌ بعاملٍ محذوفٍ وجوبًا مُفسَّرٍ بالعاملِ المذكورِ على سبيلِ الاشتغالِ عنه بالضميرِ، والأصلُ: (صُمْتُ يومَ الخميسِ صمْتُ فيه) على حدِّ: (زيدًا ضربْتُه)، ولا يجوز ذكرُ عاملِه؛ لأنّ العاملَ المذكورَ كالعوَضِ منه، وهم لا يجمعون بينَ العوَضِ والمُعَوَّضِ عنه، أو حُذِفَ جوازًا، نحو: (يومَ الجمعةِ) جوابًا لِمَن قال: متى قَدِمْتَ؟ أي: قَدِمْتُ يومَ الجمعةِ، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) جزء من آياتٍ متعددة منها أوَّلُ الفاتحةِ.

(٢) (الأنفال: ٤٢).

ح: قوله: (**ولا بُدَّ**) قال في الصِّحاح: وقولهم: (**لا بُدَّ من كذا**) أي: لا فِرارَ منه(١)، قوله: (**ويُسَمَّى العاملُ المتعَلَّقَ بفتح اللام**) ويُسَمَّى المعمولُ متعلِّقًا بكسرها، والسرُّ في ذلك أنَّ التعلُّقَ هو التَّشَبُّثُ، والمُتَشَبِّثُ - بالكسرِ - هو المعمولُ الضعيفُ، وبالفتحِ هو العاملُ القويُّ، ويصِحُّ الفتحُ في المعمولِ، والكسرُ في العاملِ؛ لأنَّ التعلُّقَ نسبةٌ بينهما، فكلٌّ منهما متعلَّقٌ ومتعلِّقٌ بفتحِ اللام وكسرِها.

قوله: (**لا تَتَعلَّقُ بشيءٍ**)، وذلك كالباءِ في: ﴿**كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾(٢)، ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ**﴾(٣)، و(**مِن**) في قوله تعالى: ﴿**مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ**﴾(٤)، وفي قوله تعالى(٥): ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم**﴾(٦)، والسِّرُّ في عدَمِ تعلُّقِ الزائد أنَّ الحروفَ الأصليَّةَ دخلَتْ لِربطِ الأفعالِ القاصرةِ عن العمَلِ في الأسماءِ، والزائدُ إنَّما دخل في الكلامِ تقويةً وتوكيدًا، ولم يدخل للربطِ، ومثلُ الزائدةِ الأصليَّةُ التي أشبَهَتْها، فلا تتعلَّقُ أيضًا بشيءٍ إلحاقًا بالزائدةِ، فمنها (**لعل**) في لغةِ عقيل كقوله:

١١٨- لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ منكَ قريبُ(٧)

---

(١) الصحاح (ب د د) (٢ / ٤٤٥).

(٢) (النساء: ٧٩، ١٦٦)، و(يونس: ٢٩)، و(الرعد: ٤٣)، و(الإسراء: ٩٦)، و(الفتح: ٢٨).

(٣) (الأنعام: ١٣٢)، و(هود: ١٢٣)، و(النمل: ٩٣).

(٤) (الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥)، (هود: ٥٠، ٦١، ٨٤)، و(المؤمنون: ٢٣، ٣٢).

ويجوز عندي أن يكون (**غيرُه**) في هذه الآية مبتدأ مؤخَّرًا مخبَرًا عنه بالجار والمجرور (**لكم**)، و(**مِن إله**) جار ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوفٍ في محلِّ النصب حالٌ من (**غيرُه**)، وأصلُه: (**ما لكم غيرُه مِن إلهٍ**)، و(**مِن إله**) نعتٌ لـ (**غيرُه**) على أنَّ (**غير**) لا تتعرَّف بالإضافة، ولمَّا تقدَّم (**مِن إله**) على منعوتِه انتصَبَ على أنه حالٌ، وعليه لا شاهد في الآية، ويُقرِّبه أنَّ التأسيس أولى مِنَ التأكيد.

(٥) في ص (**وهل في قوله تعالى**)، والصوابُ حذف (**هل**)؛ لأنها ليست من حروفِ الجرِّ، ولم يقل أحدٌ بأنها زائدةٌ، والزائدُ فيها (**مِن**).

(٦) (فاطر: ٣).

(٧) عجزُ بيتٍ من الطويل لكعب بن سعد الغنوي، وصدرُه:

فقلتُ ادعُ أخرَى، وارفَعِ الصوتَ داعيًا

والشاهد فيه استعمال (**لعل**) حرفًا مِن حروف الجرِّ على لغة عُقَيل، وجاء في الأصمعيات على لغة =

فـ (لعل) حرفُ جرٍّ شبيهٌ بالزائدِ ومجرورِها في موضعِ رفعٍ بالابتِداءِ؛ بدليلِ ارتِفاعِ ما بعـدَه على الخَبَرِيَّةِ، ومنها (لولا) فيمَن قال: (لولاي ولولاك ولولاه) على قولِ سيبويه بأنها جارَّةٌ للضميرِ، فإنها بمنزلةِ لعلَّ في أنَّ ما بعدها مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ(١)، ومنها (رُبَّ) في نحوِ (رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لَقِيتُه أو لَقِيتُ)؛ لأنّ مجرورَها مفعولٌ في الثاني، ومبتدأٌ في الأولِ، ومثلُها: (خلا وعدا وحاشا) إذا جرَّتْ(٢).

قوله: (**والمحذوفُ تارةً يكونُ عامًّا، وتارةً يكون خاصًّا...**) إلخ، مُقتضاه أنّ الأقسامَ أربعةٌ: **الأول**: أنْ يكونَ عامًّا واجِبَ الحذفِ، **الثاني**: أنْ يكونَ خاصًّا واجِبَ الحذفِ، **الثالث**: أنْ يكونَ خاصًّا جائزَ الحذفِ، **الرابعُ**: أنْ يكونَ عامًّا جائزَ الحذفِ، وهذا التقسيمُ صحيحٌ عقلاً، أمّا بحسَبِ الخارجِ فالقِسمُ الرابعُ غيرُ موجودٍ بخلافِ بَقِيَّةِ الأقسامِ.

قوله: (**فإنْ كان عامًّا واجبَ الحذفِ**) ربَّما أَوْهَمَ أنَّ العامَّ قد يكونُ جائزَ الحذفِ، مع أنه لا يكونُ إلا واجبَه، فلو قال: فإنْ كان عامًّا كان واجبَ الحذفِ، وسُمِّيَ الظرفُ مُسْتَقَرًّا، لكان أَوْلَى.

= الجمهور: (**لعل أبا المغوار**). ينظر: الأصمعيات (ص: ٩٦)، وشرح شواهد المغني (٢ / ٦٩١ – ٦٩٣)، والمقاصد النحوية (٣ / ١١٩٨ – ١١٩٩)، وخزانة الأدب (١٠ / ٤٢٦ – ٤٣٨)، والدرر اللوامع (٢ / ٨٠ – ٨١).

(١) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (٣ / ١٤٨ – ١٤٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣ /١٣٦ – ١٣٩)، والتعليقة للفارسي (٢ / ٨٩– ٩١)، وأمالي ابن الشجري (١ / ٢٧٦ – ٢٧٨)، والإنصاف (٥٤٨ – ٥٥٤)، ومرجع الضمير في آيات الأحكام (١ / ٦٣ – ٦٧).

(٢) ينقسم حرفُ الجر الذي لا يتعلق بشيءٍ إلى قسمين: **أحدهما**: حرفُ الجرِّ الزائدِ، هو ما لا يفيد معنى جديداً في الكلامِ، ولا يتعلق بشيء، كالباءِ في قولك: (**بحسبك درهمٌ**). **والثاني**: حرفُ الجرِّ الشبيه بالزائد، هو ما يفيد في الكلامِ معنى جديداً، ولا يتعلق بشيءٍ، فأشبه الحرفَ الأصليَّ في إفادة معنى جديد، والحرفَ الزائدَ في عدمِ التعلق، ويتمثل في أربعة أحرفٍ هي: (**رُبَّ**) مطلقًا، و(**لعل**) في لغة عقيل، و(**لولا**) إذا جاء بعدها ضميرُ النصب على مذهب الجمهور، وكاف التشبيه، وحروف الاستثناءِ (**خلا، وعدا وحاشا**). ينظر: مغني اللبيب (ص: ٥٥٠ – ٥٥٢).

قوله: (مُسْتَقَرًّا) بفتحِ القاف، والضميرُ مُسْتَقِرٌّ بكسرها، قوله: (أو وقعا حالاً) ومنه قولُه تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾(١)، وأمّا قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾(٢)، فزعم ابنُ عطيَّةَ (٣) أنّ (مُسْتَقِرًّا) هو المتعلَّقُ الذي يُقَدَّرُ في أمثاله قد ظهَرَ (٤)، والصوابُ ما قاله أبو البقاء وغيرُه من أنَّ هذا الاستقرارَ معناه: عَدَمُ التحرُّكِ، لا مطلَقُ الوجودِ والحصولِ، فهو كونٌ خاصٌّ، والظرفُ لَغْوٌ (٥).

●●●

(١) (القصص: ٧٩).

(٢) (النمل: ٤٠).

(٣) هو القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم أو عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية الأندلسي الغرناطي، ومن مؤلفاته المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ولد سنة ٤٨١ هـ، وتوفي في رمضان سنة ٥٤١، أو ٥٤٢، ٥٤٦ هـ. بغية الوعاة (٢ / ٧٣ – ٧٤)، وطبقات المفسرين للداوودي (١ / ٢٦٥ – ٢٦٧).

(٤) المحرر الوجيز (٤ / ٢٦١).

(٥) التبيان في إعراب القرآن (٢ / ٦٣٢)، وينظر: الدر المصون (٩ / ٦١٦١٦).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

---

(١) [illegible]

(٢) [illegible]

(٣) [illegible]

(٤) [illegible]

(٥) [illegible]

باب

في إعرابِ سورةِ الفاتحةِ وتسعٍ مِنَ السُّوَرِ القِصارِ

إعرابُ الاستِعاذةِ، والبَسْمَلَةِ

(أعوذُ باللَّهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجيم)(١)

ش: (أعوذ) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لِتَجَرُّدِه مِنَ الناصبِ والجازمِ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه وجوبًا، تقديرُه أنا، و(باللهِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أعوذُ)، و(مِنَ الشيطانِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ أيضًا بـ(أعوذُ)، و(الرجيمِ) (فَعِيلٌ) بمعنى مفعولٍ نعتٌ لـ(الشيطان) مفيدٌ لِلذَّمِّ.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

و(بسم) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ وجوبًا، تقديرُه: أقرأ، أو قراءتي، (اللهِ) مضافٌ إليه، (الرحمنِ الرحيمِ) نعتانِ لـ(اللهِ)، وقيل: (الرَّحْمنِ) بدلٌ، و(الرحيم) نعتٌ للرحمن.

ح: قوله: (إعرابُ الاستِعاذة) هذه ترجمةٌ، قوله: (أعوذ) أصلُه: (أَعْوُذُ) بسكونِ العينِ، وضمِّ الواوِ مثلُ: (أَقْتُلُ) استثْقِلَت الضَّمَّةُ على الواوِ، فنُقِلَتْ إلى العَينِ، وبَقِيَتْ ساكنةً، ومصدَرُه (عَوْذ ومَعَاذ، وعِيَاذ)(٢)، قال ابنُ عطيَّةَ: ومعنى الاستِعاذة: الاستجارَةُ والتَّحَيُّزُ إلى الشيءِ على معنى الامتناعِ به مِنَ المكروه(٣)، و(الشَّيْطَانُ) اسمٌ لكلِّ جنِّيٍّ مُتَمَرِّدٍ كافرٍ، وقيل: لِكُلِّ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الجنِّ والإنسِ وغيرِهما، واختُلِفَ في اشتقاقِه(٤)، فقال الحُذَّاقُ: هو (فَيْعَالُ) من (شَطَنَ) إذا

(١) هذه العبارةُ ليست من القرآنِ بالإجماعِ، غير أنّ المفسرين والمعربين يتعرضون لها بالتفسير والإعرابِ لارتباطِ قراءةِ القرآنِ بها وجوبًا أو استحبابًا. ينظر: الدر المصون (١ / ٧).

(٢) الصحاح (ع و ذ) (٢ / ٥٦٦ – ٥٦٧)، والدر المصون (١ / ٧ –٨)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٤٩).

(٣) المحرر الوجيز (١ / ٥٨).

(٤) الاشتقاقُ هنا بمعناه عند اللغويين، وهو: (اقتطاعُ فرعٍ من أصلٍ يدور معه في تصاريفه الأصلُ)، أو (ردُّ لفظٍ إلى آخر لِمُوَافَقَتِه في حروفِه الأصليةِ، ومُنَاسَبَتِه في المعنى). ينظر: شرح الشافية =

بعُدَ؛ لأنه بَعُدَ عن الخيرِ، ورحمةِ اللهِ، ومنه قولُه: (**نَوًى شَطُونٌ**) أي: بعيدةٌ، قال الأعشى:

١١٩- نَأَتْ بِسُعَادَ عَنْكَ نَوًى شَطُونٌ فَبَانَتْ، والفُؤَادُ بِهَا رَهِينُ[١]

ومنه قيل: للحبلِ [٢]: شَطَنٌ؛ لِبُعْدِ طَرَفَيْهِ وامتدادِه، وقال قومٌ: إنَّ (**شيطانًا**) مأخوذٌ مِن قولِهم: (**شاط يَشيطُ**) إذا هاج واحتَرَقَ، ونحوه، فهو (**فَعْلان**) [٣]، ويُرَدُّ على هذه الفرقةِ بأنَّ سيبويه حكى أنَّ العَرَبَ تقول: (**تَشَيْطَنَ فلانٌ**) إذا فَعَلَ أفعالَ الشياطينِ [٤]، فهذا بَيَّنَ أنه (**تَفَيْعَل**) من (**شَطَن**) ولو كان من (**شاط**) لقالوا: (**تَشَيَّطَ**) [٥]، وقال الجوهَرِيُّ: و(**الشيطانُ**) نونُه أصليَّةٌ، ويقال: زائدةٌ، فإنْ جَعَلْتَه (**فيعالاً**) مِن قولِهم: (**تَشَيْطَنَ الرجلُ**) صَرَفْتَه، وإنْ جَعَلْتَه مِن (**تَشَيَّطَ**) لم تَصرِفْه لأنه (**فَعْلَان**) [٦].

= للرضي (٢ / ٣٣٤)، وشرح الشافية لليزدي (١ / ٣٠٦ -٣٠٧)، والأشباه والنظائر في النحو (١ / ١٢٥).

(١) هذا البيتُ من الوافر نسبه ابن عطية للأعشى كما فعل العطارُ، والحقُّ أنه مطلعُ قصيدةٍ للنابغة الذبياني، والشاهدُ استعمالُ (**شطُونٌ**) بمعنى البعيد. في ديوانه، ينظر: ديوان النابغة (ص: ٢١٨)، والمحرر الوجيز (١ / ٥٩).

(٢) في ب (**للجَبَلِ**) بالجيم، وهو تصحيفٌ في ظاهِرِه.

(٣) إذا كان في آخرِ الاسمِ بعدَ ثلاثة أحرُفٍ من الأصولِ ألفٌ ونونٌ فالأصلُ أن تكون نونُها زائدةً، فتكون على وزن (**فَعلان**) كـ(**حسَّان، وغيَّان، وحيَّان، وشيطان**)، ولا يُعدَل عن ذلك إلا بدليلٍ من اشتقاقاتِ الكلمة. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣ / ٤٨٣)، والمنصف في شرح التصريف (١ / ١٣٤ -١٣٥).

(٤) الكتاب (٣ / ٢١٧ -٢١٨)، و(٤ / ٢٦٠، ٣٢١).

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص: ٧ - ٨)، والمحرر الوجيز (١ / ٥٩)، والدر المصون (١ / ١٠ -١١)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٤٩ - ٨٥٠)، وحاشية القليوبي (٢ / ٩٧٣ - ٩٧٤).

(٦) الصحاح (**ش ط ن**) (٥ / ٢١٤٥).

و(**الرجيم**): فَعِيلٌ بمعنى: مفعولٍ، كـ (**قَتِيل**) بمعنى: مقتولٍ، و(**جَرِيح**) ونحوه، ومعناه أنه رُجِمَ باللَّعْنَةِ، والمَقْتِ، وعدَمِ الرحمةِ، وقيل: هو فَعِيلٌ بمعنى: فاعِلٍ، أي: يُرْجِمُ غيرَه بالإغواءِ والوَسْوَاسِ [1].

●●●

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص: ٨-٩)، والدر المصون (١ / ١١-١٢)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٥٠)، وحاشية القليوبي (٢ / ٩٧٣-٩٧٤).

إعراب سورة الفاتحة

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾.

ش: (الحمدُ) مبتدأ، (لِلَّهِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ وجوبًا، تقديرُه: استَقَرَّ مُسْتَقِرٌّ خبرُ المبتدأ، (رَبِّ) نعتٌ أوَّلُ لـ(الله)، وهو مضافٌ، و(العالَمِين) مُضافٌ إليه، (الرَّحمنِ) نعتٌ ثانٍ لـ(الله)، (الرَّحيمِ) نعتٌ ثالثٌ لـ(الله)، (مالِكِ) نعتٌ رابعٌ، وصحَّ ذلك لِدلالتِه على الدوامِ والاستمرارِ؛ لِكونِه من صفاتِ الباري - تعالى - وهو مضافٌ إضافةً محضةً، و(يَوْمِ) مُضافٌ إليه، ومُضافٌ أيضا، (الدِّينِ) مضافٌ إليه، (إيَّاكَ) مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(نعبد)، (نعبُد) فعلٌ مضارِعٌ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه وجوبًا، تقديرُه: نحن، و(إيَّاكَ) مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(نستعين)، (نستعين) فعلٌ مضارِعٌ معطوفٌ على (نعبُد) [1]، (اهْدِ) فعلُ دعاءٍ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه وجوبًا، و(نا) مفعولُه الأوَّلُ، (الصِّراطَ) مفعولُه الثاني، (المُستقيمَ) نعتُ (الصِّراطِ)، (صِراطَ) بدَلٌ من (الصراط) بدَلَ كلٍّ من كُلٍّ، (الذين) مضافٌ إليه، وهو اسمٌ موصولٌ يحتاجُ إلى صِلةٍ وعائدٍ، (أنعمْتَ) فعلٌ وفاعلٌ صِلَةُ (الذين)، (عليهم) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أنعمْتَ)، والهاءُ والميمُ: ضميرٌ عائدٌ على (الذين)، (غيرِ) نعتُ (الذين)، أو بدَلٌ منه، (المغضوبِ) مضافٌ إليه، و(أل) في (المغضوبِ) اسمٌ موصولٌ، و(مغضوبِ) صلةُ (أل)، وهو اسمُ مفعولٍ استُغنِيَ عن جمعِه بجمعِ

---

(١) الظاهرُ أنه من عطفِ الجملِ، لا مِن عطفِ المفرداتِ، بمعنى أنّ جملةَ (إياك نستعين) معطوفةٌ على جملةِ (إياك نعبد).

الضميرِ بعده؛ لأنّ فعلَه لازمٌ [1]**، واسمُ المفعولِ يحتاج إلى مرفوعٍ ناب عن فاعلِه، (عليهم) جارٌ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ(مغضوب) في موضعِ رفعٍ على أنه نائبُ الفاعلِ، (ولا) الواوُ عاطفةٌ، و(لا) صِلةٌ لتأكيدِ النفيِ المُستفادِ من (غيرِ)، (الضالّين) معطوفٌ على (المغضوب).**

ح: قوله: (**غيرِ نعتُ الذين**)، فإن قلتَ (**الذين**) معرفة و(**غير**) لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، فلا يصحُّ أن تكونَ صفةً له، فالجوابُ مِن وجهَينِ: أحدهما أنّ (**غيراً**) إذا وقعَتْ بينَ متضادَّينِ، وكانا معرفتَيْنِ تَعَرَّفَتْ بالإضافةِ كقولك: (**عَجِبْتُ مِنَ الحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكونِ**)، وكذلك الأمرُ هنا لأنّ المُنعَمَ عليه، والمغضوبَ عليه متضادَّانِ، **الثاني**: أنّ (**الذين**) قريبٌ مِنَ النكرةِ؛ لأنه لم يُقْصَدْ به قومٌ بأعيانِهم، و(**غيرِ المغضوبِ عليهم**) قريبٌ مِنَ المعرفةِ بالتخصيصِ الحاصلِ لها بالإضافةِ، فكلُّ واحدٍ منهما فيه إبهامٌ مِن وجهٍ، واختِصاصٌ مِن وجهٍ، قاله أبو البقاء [2].

●●●

---

(١) اسمُ المفعولِ مِنَ الفعلِ اللازم لا يُؤنَّث ولايثنّى ولا يجمَع بلفظه، وإنما يُكتفَى بالمجيء بالمجرورِ بالحرف بعده مطابقا للمسند إليه، فيقال: (**الطيِّبةُ مرغوبٌ فيها**)، و(**الطيِّبانِ مرغوبٌ فيهما**)، و(**الطيِّبون مرغوبٌ فيهم**)، و(**الطيِّباتِ مرغوبٌ فيهنّ**).

(٢) التبيانِ في إعرابِ القرآن (١ / ١٢)، وينظر: الدر المصونِ (١ / ٧١)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٥٦-٨٥٧)، وحاشية القليوبي (٢ / ٩٧٨).

إعراب سورة قريش

﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (١) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (٢) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (٤) ﴾.

ش: (لإيلافِ) جارٌ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يعبُدُوا)، (قُرَيشٍ) مضافٌ إليه، (إيلافِهم) بدَلٌ مِن (إيلافِ) بدَلَ كلٍّ مِن كلٍّ، وهو مصدرٌ مُضافٌ إلى فاعله، (رِحلةَ) مفعولُه، (الشِّتاءِ) مضافٌ إليه، (والصَّيفِ) معطوفٌ على (الشِّتاءِ)، (فلْيَعبدوا) فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامِ الأمرِ، وعلامةُ جزمِه حذفُ النونِ، والواوُ فاعلُه، ودخلتِ الفاءُ لِمَا في الكلامِ مِن معنى الشرطِ، (رَبَّ) مفعولُه، (هذا) مُضافٌ إليه، (البيتِ) عطفُ بيانٍ على (هذا)، أو نعتٌ له، (الذي) نعتٌ لـ(رَبَّ)، (أطعَمَهم) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، والجملةُ صِلَةُ (الذي)، والعائدُ إلى الموصولِ الضميرُ المستَترُ في (أطعَمهم) المرفوعُ على الفاعِليَّةِ، (مِن جوعٍ) مُتعلِّقٌ بـ(أطعمهم)، و(آمَنهم) معطوفٌ، (مِن خوفٍ) مُتَعلِّقٌ بـ(آمنهم).

ح: قوله: (متعلِّقٌ بـ: يَعْبُدُوا) وقيل: مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُه: فَعَلْنا ذلك، أي إهلاكَ أصحابِ الفيلِ لإيلافِ قُرَيشٍ، وقيل: تقديرُه: اعجَبُوا، وقيل: بما في السورةِ قبلَها مِن قولِه: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾(١)، قال الزمخشريُّ: ويُؤَيِّدُ هذا أنهما في مصحفِ أُبَيٍّ سورةٌ واحدةٌ بلا فصلٍ، والمعنى أنه أهلك الحبشةَ الذين قَصَدُوهم لِيَتَسَامَعَ الناسُ بذلك، فيَتَهَيَّبُونهُم زيادةَ تَهَيُّبٍ، ويحترِمُونهُم فضْلَ احترامٍ، حتّى ينتَظِمَ لهم الأمرُ في الرِّحلَتَيْنِ، فلا يَجْتَرِئُ أحدٌ عليهم، وكانتْ لقُرَيْشٍ رحلتانِ يرتحِلُونَ في الشِّتاءِ إلى اليمنِ، وفي الصَّيْفِ إلى الشامِ، فيَمْتَارُونَ ويَتَّجِرُونَ، وكانُوا

(١) (الفيل: ٥).

في رِحْلَتَيْهِم آمنينَ؛ لأنهم أهلُ حَرَمِ اللهِ، وَوُلَاةُ بيتِه، فلا يُتَعَرَّضُ لهم، والناسُ غيرُهم يُتَخَطَّفُونَ، ويُغَارُ عليهم (١).

و(**الإِيلافُ**) مصدرُ (**آلَفَ**) رباعيًّا بزنَةِ (**أَكْرَمَ**) يقال: (**آلَفْتُه - أُولِفُهُ إِيلافًا**)، وقرأ ابنُ عامرٍ، (**لإِلَافِ**) بدونِ ياءٍ قبلَ اللامِ (٢)، مصدرٌ لـ (**أَلِفَ**) ثلاثيًّا، يقالُ: (**أَلِفْتُه إِلْفًا وإِلَافًا**)، و(**آلَفَ**) رباعيًّا نحو: (**قَاتَلَ قِتَالاً**) (٣)، وأجمعَ الكُلُّ على إثباتِ الياءِ في الثاني، وهو (**إِيلافِهِم**) (٤)، قال الناصرُ الطبلاويُّ: ومِن غريبِ ما اتَّفَقَ في هذين الحرفَيْنِ أنَّ القُرَّاءَ اختلَفُوا في سقوطِ الياءِ وثبوتِها في الأوَّلِ مع اتِّفاقِ المصاحِفِ على إثباتِها خطًّا، واتَّفَقُوا على إثباتِ الياءِ في الثاني مع اتِّفاقِ المصاحفِ على سقوطِها فيه خطًّا فيه أَدَلُّ دليلٍ على أنّ القُرَّاءَ مُتَّبِعُونَ الأثَرَ والرِّوَايَةَ، لا مُجَرَّدَ الخَطِّ (٥).

قوله: (**قُرَيْش**) اسمُ قبيلةٍ مأخوذٌ مِنَ (**التَّقَرُّش**) وهو التجمُّعُ لاجتماعِهم بعدَ افتراقِهم، ومنها أنه مِنَ (**القَرْشِ**) وهو الكسبُ، وكانت قُرَيشٌ تُجَّارًا، وقد سأل معاويةُ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، فقال: سُمِّيَتْ بدابَّةٍ في البحرِ، يقال لها القرشُ

---

(١) الكشاف (٦ / ٤٣٥ – ٤٣٦)، وينظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص: ١٩٥ –١٩٦)، والتبيان في إعراب القرآن (٢ / ٧٩٠)، وينظر: الدر المصون (١١ / ١١١– ١١٢)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٥٨).

(٢) قراءةٌ متواترةٌ قرأ بها ابن عامر، وأبو جعفر، وابنُ كثيرٍ في رواية ابن فليح وحده. ينظر: السبعة (ص: ٦٩٨)، والتيسير للداني (ص: ٥٥٧)، والمبسوط في القراءات (ص: ٤٧٨ –٤٧٩)، والإقناع في القراءات السبع (ص: ٨١٤)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٦٣١).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢ / ٧٩٠ – ٧٩١)، والدر المصون (١١ / ١١١ –١١٣)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٦٣١).

(٤) رُوِي عن ابن كثيرٍ أنه يقرأ بإسقاط الياء (**إلافِهم**)، كما رُوِيَ ذلك عن أبي جعفر، فلا إجماعَ في المسألة. ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ٤٧٨ –٤٧٩)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٦٣١).

(٥) هذا النصُّ للسمين الحلبيِّ نقله عنه الطبلاويُّ. ينظر: الدر المصون (١١ / ١١٢).

تأكُلُ ولا تُؤكَلُ، وتَعْلُو ولا تُعْلَى (١)، وأجمَعُوا على صرفه هنا مُرادًا به الحيُّ ولو أُريدَ به القبيلةُ لُمنِعَ مِنَ الصرفِ كما في سائرِ أسماءِ القبائلِ (٢).

قوله: (**بدَلٌ مِن: إيلاف بدلَ كلٍّ مِن كلٍّ**)، وقيل: توكيدٌ لفظيٌّ للأوَّلِ؛ ولذلك اتَّصَل بضميرِ ما أُضيفَ إليه (٣)، قال بعضُ الفضلاءِ: أُطْلِقَ (**الإيلاف**)، ثم أُبْدِلَ منه المُقَيَّدُ بالرِّحلَتَينِ تفخيمًا لأمرِ (**الإيلافِ**) وتذكيرًا بعظيمِ النعمةِ، كما تقول: (**عَجِبْتُ مِن إحسانِك إحسانِك إلى زيدٍ**) (٤).

قوله: (**رحلةَ مفعولَه**) ويصِحُّ أنْ يكونَ مفعولاً به للمصدرِ الأوَلِ المُضافِ إلى فاعِلِه بناءً على أنّ الثانيَ تأكيدٌ، فإنْ أَعْرَبْنَاه بدَلاً فـ(**رحلةَ**) مفعولٌ به للثاني؛ لأنه المقصودُ - حينئذٍ - مِنَ الكلامِ، والأصلُ: (**رِحلَتَيِ الشتاء والصيف**)، فأُفْرِدَ لأمْنِ اللَّبْسِ، و(**الرِّحلة**) بالكسرِ الارتِحالُ فهي مصدرٌ، وبالضمِّ الجِهةُ التي يُرْحَلُ إليها، وبالكسرِ قرأ العامَّةُ، وبالضمِّ قرأ أبو السمال (٥).

قوله: (**الشِّتَاء**) لامُه واوٌ؛ لِقولهم (**الشَّتْوَة**)، و(**شتا يشتو**)، وشَذُّوا في النسبةِ

---

(١) قال أحد الشعراء:

وقُريْشٌ هي التي تسكُنُ البحـ	**ـرَ، بها سُمِّيَتْ قُريْشٌ قُرَيشَا**
تأكُلُ الغثَّ والسمينَ، ولا تَتْـ	**ـرُكُ يومًا لذي جَناحَينِ رِيشَا**
ولهُمْ آخرَ الزمانِ نبيٌّ	**يُكْثِر القتلَ فيهمُ والخُمُوشَا**

ينظر أقوال العلماء في اشتقاق (قُرَيش) في إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص: ١٩٦ - ١٩٧)، والكشاف (٦ / ٤٣٦ -٤٣٧)، والدر المصون (١١ / ١١٤ - ١١٦).

(٢) ينظر: الدر المصون (١١ / ١١٦).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: الكشاف (٦ / ٤٣٧)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٧٥٩).

(٥) قراءةٌ شاذة قرأ بها أبو السمال وأبو عمر. مختصر شواذ القراءات لابن خالويه (ص: ١٨١)، والكشاف (٦ / ٤٣٧)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٥٢٤)، وإعراب شواذ القراءات للعكبري (٢ / ٧٤٩)، والدر المصون (١١ / ١١٧).

إليه فقالوا: (شَتَوِيٌّ)، والقياسُ (شتائي) أو (شتاوي) كـ (كسائي وكساوي)[1].

قوله: (**ودَخَلَت الفاءُ لِمَا في الكلام مِن معنى الشرطِ**)؛ لأنّ المعنى، إمّا لا فليعبُدُوه لإيلافِهم، على معنى أنّ نِعَمَ الله عليهم لا تُحْصَى، فإنْ لم يَعْبُدُوه لسائرِ نِعَمِه فليعبُدُوه لهذه الواحدةِ التي هي نعمةٌ ظاهرةٌ اهـ[2].

وقوله: (**لأنّ المعنى إمّا لا...**) إلخ تقول العربُ: (**افعل هذا إمّا لا**)، أي: إن كنتَ لا تفعَلُ غيرَه.

قوله: (**مِن جوعٍ**) (**مِن**) تعليلِيَّةٌ، والتنوينُ في (**جوعٍ**) للتعظيمِ، أي: مِن أجلِ جُوعٍ عظيمٍ، وقيل: (**مِن**) بمعنى: بَعْدَ، أي: أطعمهم بعدَ الجُوعِ الذي أصابهم في سِنِي القحطِ حتى أكَلُوا الجيفَ[3].

●●●

(١) ينظر: الصحاح (ش ت و) (٦ / ٢٣٨٩)، وإعراب ثلاثين سورة (ص: ١٩٧)، والدر المصون (١١ / ١١٧).

(٢) ينظر: الكشاف (٦ / ٤٣٥).

(٣) ينظر: الكشاف (٦ / ٤٣٧ – ٤٣٨)، والدر المصون (١١ / ١١٧ –١١٨).

إعراب سورة الماعون

﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ (١) فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ (٢) وَلا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ (٣) فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ (٤) الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ (٥) الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ (٦) وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ (٧) ﴾.

ش: (أَرَءيْتَ) فعلٌ وفاعلٌ (١)، (الذي) مفعولٌ به، (يُكَذِّب) فعلٌ وفاعلٌ، صلةُ (الذي)، وعائدُها الضميرُ المستترُ في (يُكَذِّب)، (بالدِّينِ) متعلِّقٌ بـ (يُكذِّب)، (فذلك) الفاءُ عاطفةٌ، و(ذا) اسمُ إشارةٍ إلى (الذي يُكذِّبُ) في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ، واللامُ للبُعدِ النِّسبيِّ، والكافُ حرفُ خطابٍ لا موضعَ لها منَ الإعرابِ، (الذي) خبرُ (فذلك)، (يَدُعُّ اليتيمَ) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ صلةُ (الذي)، وعائدُها الضميرُ المستترُ في (يدُعُّ) المرفوعُ على الفاعليَّةِ، (ولا يحُضُّ) معطوفٌ على (يَدُعُّ)، ومفعولُه محذوفٌ تقديرُه: ولا يحُضُّ غيرَه، (على طعامِ) متعلِّقٌ بـ (يحُضُّ)، (طعامِ المسكينِ) مُضافٌ إليه، (فويلٌ) مبتدأٌ، (للمُصلِّين) متعلِّقٌ باستقرارٍ محذوفٍ خبرُ (ويلٌ)، (الذين) نعتٌ أوَّلُ لـ (المصلِّين)، (هم) مُبتدأَ، (عن صلاتِهم) متعلِّقٌ بـ (ساهُون)، (ساهُون) خبرُ المبتدأ، وجملةُ المبتدأ وخبَرُه صِلَةُ (الذين)، و(الذين) نعتٌ ثانٍ لـ (المصلِّين)، (هم) مبتدأ، (يُرَاءُون) خبرُه، والجملةُ صِلَةُ (الذين)، و(يمنعون) معطوفٌ على (يُراءون) (الماعون) مفعولُ (يمنعون).

---

(١) هذا الإعرابُ مبني على أنّ الهمزةَ للاستفهام، و(رأيتَ) بمعنى أبصرتَ، أو علمتَ، وأمَّا على القول بأنّ (أرءيتَ) اسمُ فعلِ الأمرِ بمعنى: أخبِرْ، ففاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه تقديرُه (أنت)، والتاءُ المفتوحة جزءٌ مِن الكلمةِ، وليست ضميراً، ومثلُها (أنت) في قولهم: (كما أنت، وكما أنتَني) بمعنى: انتظِرْ، وانتظِرْني.

ح: قوله: (أرأيت) الهمزةُ للاستفهامِ التعَجُّبيِّ، و(رأيتَ) فعل وفاعلٌ، واختُلِفَ فيها فقيل: بَصَرِيَّةٌ، وقيل: عِلْمِيَّةٌ، فتَتَعَدَّى لاثنَين، قدَّرَه الحوفيُّ (١): أليس مستحِقًّا للعذابِ (٢)، والزمخشريُّ: مَن هو (٣)، ويدل على أنَّ الرؤيةَ عِلْمِيَّةٌ قراءةُ عبدِ الله (أَرَأَيْتَكَ) بكافِ الخطاب (٤)، والكافُ لا تلحَقُ البصرِيَّةَ(٥).

قوله: (فذلك) في الفاءِ وجهان: أحدُهما: أنها جوابُ شرطٍ مقدَّرٍ، أي: إنْ طلَبْتَ علمَه فذلك، والثاني: عاطفةٌ (فذلك) على (الذي يكذِّب) عطفَ ذاتٍ على ذاتٍ، أو صفةٍ على صفةٍ، فعلى الأوَّلِ الفاءُ واقعةٌ في جوابِ الشرطِ، واسمُ الإشارة في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، والخبرُ الموصولُ بعده، وعلى الثاني يكون منصوبًا لعَطْفه على ما هو منصوبٌ، وعلى هذا يكون الموصولُ نعتَه، أو عطفَ بيانٍ (٦)، وبه يُعْرَفُ أنَّ المصنِّفَ لفَّقَ بين القولين؛ حيث جعل الفاءَ عاطفةً، ثم قضَى على اسمِ الإشارة بأنه في محلِّ رفعٍ، وهو فاسدٌ لِما فيه من عطفِ الجملة على المفرد، اللهُمَّ إلا أنْ يُعْتَذَرَ عنه بأنه أراد العطفَ على جملةِ (أرأيتَ)، فيندفعُ الفسادُ، وإنْ لزمه عطفُ الخبرِ على الإنشاءِ أفاده الناصرُ.

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف بن سعيد الحوفي المصري، ومن مؤلفاته البرهان في علوم القرآن، وإعراب القرآن، وكتاب كبير في العلل والأصول النحوية، وتوفي في ذي الحجة سنة ٤٣٠ هـ. ينظر: إنباه الرواة (٢ / ٢١٩ - ٢٢٠)، والعبر في خبر من غبر (٢ / ٢٦٣)، وبغية الوعاة (٢ / ١٤٠).

(٢) الدر المصون (١١ / ١١٩ - ١٢٠).

(٣) الكشاف (٦ / ٤٣٩ - ٤٤٠)، وينظر: الدر المصون (١١ / ١١٩ - ١٢٠).

(٤) ينظر: مختصر شواذ القراءات (ص: ١٨١)، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص: ٢٠٢)، والكشاف (٦ / ٤٣٩ - ٤٤٠)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٥٢٤)، والدر المصون (١١ / ١٢٠).

(٥) ينظر: الدر المصون (١١ / ١٢٠).

(٦) ينظر: المصدر السابق.

قوله: (**واللَّامُ لِلْبُعْدِ النِّسْبِيِّ**)؛ وذلك لأنّ مرتبةَ المُكَذِّبِ بالدِّينِ في غايةِ النزولِ والبعدِ بالنسبةِ لمرتبةِ المُصَدِّقِ.

قوله: (**يَدُعُّ**) بضمِّ الدالِ وتشديدِ العينِ قراءةُ العامَّةِ من (**دَعَّه**) أي: دفعه، وقرأ أميرُ المؤمنين، والحسَنُ، وأبو رجاء: (**يدَعُ**)، بفتحِ الدالِ وتخفيفِ العينِ (١)، أي: يترُكُ ويُهْمِلُ.

قوله: (**ومفعولُه محذوفٌ**) وفي الكلامِ حذفُ مضافٍ أيضًا، والتقديرُ: ولا يحُضُّ غيرَه على إطعامِ طعامِ المسكينِ مِن أجلِ بُخْلِه به، ويجوز أنْ يكونَ قد وُضِعَ الطعامُ موضِعَ الإطعامِ.

قوله: (**فويلٌ للمُصلِّين**)، أي: إذا عُلِمَ أنه مُسِيءٌ، فويلٌ للمُصَلِّينَ، على معنى فويلٌ لهم، إلا أنه وُضِعَ صفتُهم موضِعَ ضميرِهم؛ لأنهم كانوا مع التكذيبِ، وما أُضِيف إليه ساهين عن الصلاةِ، مُرَائِينَ غيرَ مُزَكِّينَ أموالَهم.

قوله (**يُرَاؤُون**) أصلُه: يُرَائِيُونَ، كـ (**يُقَاتِلون**) ومعنى المُرَاءَاةُ أنْ يُرِيَ الإنسانُ عملَه للناسِ وهم يَرَوْنَ الثناءَ عليهِ، فـ (**المُفَاعَلَة**) فيها واضحةٌ.

قوله: (**الماعُونَ**) (**فاعُول**) مِنَ (**المَعْنِ**) وهو الشيءُ القليلُ، يقال: ما له معنٌ، أي قليلٌ، واختلفَتْ عبارةُ المفسِّرين فيه على أقوالٍ أحسَنُها أنه كُلُّ ما يُسْتعانُ به ويُنتفَعُ.

ولم يُذْكَرْ المفعولُ الأوَّلُ للمنعِ، إمّا للعلمِ به، أي: يمنعون الناسَ أو الطالبين، وإمّا لأنَّ الغرضَ ذكرُ ما يمنعونه، لا مَن يمنعونه تنبيهًا على خساستِهم وضَنِّهم بالأشياء التافهةِ المُسْتَقْبَحِ منعُها عند كلِّ أحدٍ (٢).

---

(١) ينظر: مختصر شواذ القراءات (ص: ١٨١)، والكشاف (٦ / ٤٤٠)، وإعراب القراءات الشواذ (٢ / ٧٥٠)، والتبيان في إعراب القرآن (٢ / ٧٩١)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٥٢٤)، والدر المصون (١١ / ١٢١ - ١٢٢).

(٢) ينظر: الدر المصون (١١ / ١٢٣ - ١٢٤)، وفرائد العقود العلوية (٢ / ٨٦٢)، وحاشية القليوبي (٢ / ٩٨٢).

إعراب سورة الكوثر

﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ (٢) إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ (٣) ﴾.

ش: (إِنَّا) (إِنَّ) حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و(نا) اسمُها، والأصلُ: (إِنَّنا) بثلاث نونات، حُذِفَت النونُ الثانيةُ لِتوالي الأمثالِ، (أعطيناك) فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ أوَّلُ، (الكَوْثَرَ) مفعولٌ ثانٍ، وجملةُ (أعطيناك الكوثر) خبرُ (إنَّ)، (فَصَلِّ) الفاءُ عاطفةٌ، و(صَلِّ) فعلُ أمرٍ وفاعلٌ، (لِربِّك) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(صَلِّ)، و(انحَرْ) معطوفٌ على (صلِّ)، (إنَّ) حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، (شانئَك) اسمُ (إنَّ) ومضافٌ إليه، و(هو) ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له منَ الإعرابِ، (الأبتَرُ) خبرُ (إنَّ).

ح: قوله: (الكَوْثَرَ) الشيءُ الكثيرُ، سُئِلَتْ أعرابيَّةٌ عن ابنِها، فقيل: بِمَ آبَ ابنُكِ؟ فقالتْ: آبَ بكَوْثَرٍ، أي: بخيرٍ كثيرٍ، قال القرطبيُّ [١]: في الجَنَّةِ حوضانِ، الأوَّلُ قبلَ الصِّراطِ، وقبلَ الميزانِ على الأصَحِّ؛ لأنَّ الناسَ يخرُجُون عطاشًا من قبورِهم فيَرِدُونَه قبلَ الميزانِ والصِّراطِ، والثاني في الجَنَّةِ، وكلاهما يُسَمَّى كَوْثَرًا[٢]، رَوَى مسلمٌ عن أنسٍ: (بينما رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ بينَ أظهُرِنا إذ غفا إغفاءةً، ثم رفَعَ رأسَه متبَسِّمًا، فقلنا: ما أَضْحَكَكَ يا رسولَ الله؟ قال: أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنفًا سورةٌ، فقرأ ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾، ثم قال: أَتَدْرُونَ ما الكَوْثَرُ؟ فقلنا: اللهُ ورسولُه أعلَمُ. قال: فإنه نهرٌ وَعَدَنِيه ربِّي، عليه خيرٌ كثيرٌ، وهو حَوْضٌ تَرِدُ عليه أُمَّتي يومَ القيامةِ، آنيتُه عدَدُ نجومِ السماءِ يُخْتَلَجُ العبدُ منهم، فأقول: يا ربِّ إنه من

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري الخزرجي القرطبي، ومن مؤلفاته الجامع لأحكام القرآن، والتذكرة بأمور الآخرة، وتوفي سنة ٦٧١ هـ. ينظر: شذرات الذهب (٧ / ٥٨٤ - ٥٨٥)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢ / ٦٩ - ٧٠).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢٢ / ٥٢٠ - ١٢٣)، وينظر: إتمام الدراية لقراء النقاية (ص: ٩).

أُمَّتِي، فيقول: **ما تدري ما أَحْدَثَ بعدَك**) (١)، وفي الصحيحِ حديث: (**حوضي مسيرةَ شهرٍ ماؤُه أبيَضُ مِنَ الورقِ، وريحُه أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، كيزانه كنجومِ السماء، مَن شَرِبَ منه لم يظمأ بعده أبدًا**)، ذكره السيوطيُّ في شرح النقاية (٢).

قوله: (**فصَلِّ**) الفاءُ عاطفةٌ، ولا يضرُّ كونُه من عطفِ الإنشاءِ على الخبرِ؛ لأنّ النحاةَ يُجيزونه (٣)، والفاءُ مع العطفِ مفيدةٌ أيضًا للسببيَّةِ؛ لأنّ الإنعام سببٌ للشكرِ.

قوله: (**وانحَرْ**) مِنَ (**النحر**) وهو في الإبلِ بمنزلةِ الذبحِ في البقرِ والغنمِ، والمعنى: فصَلِّ لربِّك شكرًا لإنعامه، أي: دُمْ عليها مُخْلصًا فيها، لا كالساهي المُرَائي، وانحَرِ البُدْنَ التي هي خِيَارُ أموالِ العربِ، وتصَدَّقْ بها على المَحَاوِيجِ، لا كمَن يَدُعُّهم، أي: ينهَرُهُم، ويمنع عنهم الماعونَ، فالسورةُ كالمُقابلة للسورة المتقدِّمة، وقد فُسِّرَتِ الصلاةُ بصلاةِ العيدِ، والنحرُ بالتضحية (٤).

قوله: (**شانئك**) الشانئ: المُبْغِضُ، يقال: (**شَنَأَه يَشْنَؤُه**) أي: أبغضه، والأبترُ: هو الذي لا عَقِبَ له، أي: لا ذُرِّيَّةَ، وهو في الأصل الشيءُ المقطوعُ مِن (**بتره**) أي: قَطَعَه.

---

(١) أخرجه الإمام مسلم – في كتاب الصلاة – باب حجة من قال: البسملة آيةٌ مِن أوَّلِ كل سورة سوى براءة – رقم: ٤٠٠، وينظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٢ / ١٢٠)، والدر المنثور (١٥ / ٦٩٦)، وإتمام الدراية لقراء النقاية (ص: ٩).

(٢) ينظر: إتمام الدراية لقراء النقاية (ص: ٩)، وهو في صحيح مسلم (**حوضي مسيرةَ شهرٍ، وزواياه سواءٌ، ماؤُه أبيَضُ مِنَ الورِقِ، وريحُه أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، كيزانه كنجومِ السماء، مَن شَرِبَ منه لم يظمأ بعده أبدًا**)، – كتاب الفضائل –باب إثباتِ حوضِ نبينا ﷺ وصفاته – رقم (٢٢٩٢).

(٣) التعاطفُ بين الجملِ الخبريَّةِ والإنشائيَّةِ مسألةٌ خلافية، ومذهبُ الجمهورِ منعُه، وإنما يجيزه على إطلاقه الصفّارُ، وابنُ خروفٍ، وأبو حيان، والسمينُ الحلبيُّ، وذهب الزمخشري إلى جوازه بين الجملِ التي لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ، دون غيرها، وقد درستُ المسألةَ باستفاضةٍ في كتابي: مرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء (٢ / ٧١١ –٧١٨).

(٤) هذه الفقرة كلها ساقطة من طبعة ميراث النبوة (ص: ٤٦٣).

إعراب سورة الكافرون

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ (١) لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (٢) وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٣) وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ (٤) وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٥) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ (٦)﴾ .

ش: (قُل) فعلُ أمرٍ، وفاعلٌ، (يا) حرفُ نداءٍ، (أيُّ) منادًى مبنيٌّ على الضمِّ، (ها) حرفُ تنبيهٍ، (الكافرون) نعتُ (أيُّ)، (لا) حرفُ نفيٍ، (أعبُدُ) فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه وجوبًا، (ما) اسمٌ موصولٌ بمعنى: (الذي) في موضعِ نصبٍ على المفعوليَّةِ، (تعبدون) فعلٌ وفاعلٌ صِلَةُ (ما)، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: (تعبدونَه)، (ولا) حرفُ نفيٍ، (أنتم)، (عابِدون) خبَرُه، (ما) اسمٌ موصولٌ في موضعِ نصبٍ على المفعوليَّةِ بـ(عابدون)، (أعبد) فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ صِلَةُ (ما)، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: (أعبده)، (ولا) نافيةٌ، (أنا) مبتدأ، (عابِدٌ) خبرُه، (ما) اسمٌ موصولٌ في موضعِ نصبٍ على المَفعوليَّةِ بـ(عابِدٌ)، (عَبَدتّم) فعلٌ ماضٍ، وهو وفاعِلُه صِلَةُ (ما)، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: (عَبَدتُمُوه)، و(لا) حرفُ نفيٍ، (أنتم) مبتدأ، (عابِدون) خبرُه، (ما) موصولٌ اسميٌّ في موضعِ نصبٍ على المفعوليَّةِ بـ(عابِدون)، (أعبد) فعلٌ مضارِعٌ، وهو وفاعلُه صِلةُ (ما)، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: (أعبُده)، (لكم) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ باستِقرارٍ محذوفٍ خبرٌ مقدَّمٌ، (دينِ) مبتدأ مؤخَّرٌ، ومضافٌ إليه، وفائدةُ تكرارِ العطفِ اختلافُ المَعَانِي من ماضٍ وحالٍ واستِقبالٍ [1].

---

(١) قال عليٌّ الحلبيُّ: «...، فقد قُيِّدَت كلُّ جملةٍ بزمانٍ غيرِ الزمانِ الآخَرِ، وقيل: إنّ قولَه: ﴿وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ تأكيدٌ لقوله: ﴿لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، وقوله: ﴿وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ تأكيدٌ لقوله: ﴿وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾، والغرضُ من ذلك قطعُ أطماعِ الكُفَّارِ، وتحقيقُ الإخبارِ بأنه لا يعبُد آلهـتَهم في زمنٍ منَ الأزمنةِ ردًّا عليهم، حيث قالوا: اعبد آلهتَنا سنةً، ونحن نعبد إلهَك سنةً، فنزلتْ، وأنهم لا يُسلِمون أبدًا» فرائد العقود العلوية (٢ / ٨٦٦).

ح: قوله: **(والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: تعبدونه)**، ويحتمِلُ أنّ **(ما)** موصولٌ حرفِيٌّ، فتُسْبَك ما بعدها بمصدرٍ، أي: لا أعبد عبادتَكم، أي: مثلَ عبادتِكم(١) المَبْنِيَّةِ على الشكِّ، وترك النظرِ، فلا احتِياجَ حينئذٍ لِتقديرِ عائدٍ.

●●●

(١) وعليه يكون **(ما تعبدون)** مصدرا مؤوّلا في محل النصبِ مفعولٌ مطلقٌ مبينٌ للنوعِ، وأصلُه: لا أعبد عبادةً مثلَ عبادتِكم، فحُذِف الموصوفُ وأُقيمتِ الصفةُ مقامَه، ثم حُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مقامَه، على حد قولهم في نحو: **(ضربْتُ ضربَ الأميرِ)**، وهو مِن صور التشبيه البليغ.

إعراب سورة النصر

﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٣﴾ ﴾ .

ش: (إذا) ظرفٌ لِمَا يُستقبَلُ مِنَ الزمان، خافضٌ لِشرطِه، منصوبٌ بجوابه، (جاء) فعلٌ ماضٍ، (نصرُ اللهِ) فاعلٌ ومضافٌ إليه، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلٍّ جرٍّ بإضافةِ (إذا) إليها، (والفتحُ) معطوفٌ على (نصرُ)، و(رأيتَ) فعلٌ وفاعلٌ، (الناسَ) مفعولُ (رأيتَ)، (يدخلون) فعلٌ وفاعلٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِنَ الناسِ، أي: داخِلِين، (دينِ اللهِ) جارٌّ ومجرورٌ ومضافٌ إليه متعلِّقٌ بـ(يدخلون)، (أفواجا) حالٌ مِن فاعلِ (يدخلون)، فهي حالٌ متداخِلَةٌ [١]، (فسَبِّح) فعلُ أمرٍ وفاعلٌ قُرِن بالفاءِ؛ لأنه جوابُ (إذا)، وهو العاملُ فيها، (بحمدِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(سبِّحْ)، (ربِّك) مضافٌ إليه، ومضافٌ أيضًا، والكافُ مضافٌ إليه، (واسْتَغْفِره) معطوفٌ على (سَبِّحْ)، وهو فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، (إنه) (إنَّ) حرفُ نصبٍ، والهاءُ اسمُها في محلٍّ نصبٍ، و(كان) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، واسمُها مستَتِرٌ فيها يعود إلى (ربِّك)، (توَّابًا) خبرُ (كان)، و(كان) واسمُها وخبرُها في موضعِ رفعٍ خبرُ (إنَّ).

ح: قوله: (والفتح)، أي: والفتحُ للبلادِ عليك وعلى أمَّتك، قوله: (أفواجًا)، قياسُه: (أَفْوُج) بالضمِّ؛ لأنّ (فَعْلاً) بالسكونِ قياسُ جمعِه: (أفْعُل) كـ(فَلْس وأَفْلُس) إلا أنه استُثْقِلَتِ الضمَّةُ على الواوِ، فجمَعُوه جمعَ (فَعَل) بالتحريكِ [٢].

---

(١) ويجوز أن يكون (رأيتَ) علميَّةً، فتكون جملةُ (يدخلون في دين الله أفواجًا) في محل النصبِ المفعولَ الثانيَ. فرائد العقود العلوية (٢ / ٨٦٨).

(٢) في ص «فجمعوه على (فَعَل) بالتحريك»، والصوابُ ما أثبته وفقًا لنسخة ب.

قوله: (**وهو العامل فيها**)، هذا معترَضٌ بأنّ ما بعدَ فاءِ الجوابِ لا يعمَلُ فيما قبلَها، فالأحسَنُ أن يُجْعَلَ العامِلُ في (**إذا**) فعلَ الشرطِ، وهو (**جاء**) كما ذهب إليه أبو حيان (١).

قوله: (**متعلِّقٌ بسَبِّحْ**) ويصحُّ أنْ يُجعَلَ في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِنَ المَنْوِيِّ في (**فسَبِّحْ**) أي: فَسَبِّحْهُ حامداً له.

●●●

(١) البحر المحيط (٢٥ / ٥٨٥ - ٥٨٦)، وينظر: الدر المصون (١١ / ١٣٩).

إعراب سورة المسد

﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ (١) مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ (٢) سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ (٣) وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ (٤) فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ (٥) ﴾.

ش: (تبَّتْ): (تَبَّ) فعلٌ ماضٍ، والتاءُ حرفُ تأنيثٍ، (يَدَا) فاعلُ (تَبَّ)، وعلامةُ رفعِه الألفُ؛ لأنه مُثَنًّى، (أبِي) مضافٌ إليه، ومضافٌ أيضا، (لهَبٍ) مضافٌ إليه، (وتبَّ) فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مستترٌ فيه يعود إلى (أبي لهبٍ)، والجملةُ معطوفةٌ على ما قبلَها، (ما) نافيةٌ، (أغنَى) فعلٌ ماضٍ، (عنه) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أغنَى)، (مالُه) فاعلُ (أغنى)، ومضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليه، (وما) يحتمِل أن يكونَ موصولاً اسميًّا بمعنى: (الذي) في موضعِ رفعٍ بالعطفِ على (مالُه)، (كسَبَ) فعلٌ وفاعلُه مستَترٌ فيه، وجملةُ (كسب) منَ الفعلِ والفاعلِ صلةُ (ما)، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: (والذي كسبه)، ويحتمِل أن يكون موصولاً حرفِيًّا، وجملةُ (كسبَ) صِلتُها، ولا يحتاج إلى عائدٍ، و(ما) وصِلتُها في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ بالعطفِ على (مالُه)، والتقديرُ: (وكسْبُه)، (سيصلَى) فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه مستترٌ فيه يعود إلى (أبي لهبٍ)، (نارًا) مفعولُ (يصلَى)، (ذاتَ) بمعنى: صاحبة، نعتُ (نارًا)، (لهبٍ) مضافٌ إليه، (وامرأتُه) يحتمِل أن تكونَ معطوفةً على فاعلِ (يصلَى) المستَترِ فيه، (حمَّالَةَ) نعتُ (امرأتُه)، ويجوز أن يكونَ (امرأتُه) مبتدأ ومُضافًا إليه، و(حمَّالةَ) خبرُه [١]، (الحطبِ) مضافٌ إليه، (في جِيدِها) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ باستِقرارٍ محذوفٍ خبرٌ مقدَّمٌ،

(١) فيه نظرٌ؛ لأن (حمَّالةَ) لا يصحُّ أن يكونَ هو وحده خبرًا في قراءة النصب؛ لأنّ الخبرَ لا يُقطَع عن المبتدأ كقطعِ النعت عن منعوته، إلا إذا كان بتقدير: (أذُمُّ)، فيكون من باب الإخبار بالجملة، والأقربُ عندي أن يكون (حمَّالَةَ الحطبِ) حالاً منصوبًا، وإذا كان (امرأتُه) معطوفًا على فاعل (يصلى)، فجملةُ (في جيدِها حبلٌ من مسدٍ) في محل النصب حال بعد حالٍ، وإن كان مبتدأ فالجملةُ في محل الرفعِ على الخبرية. ينظر: الدر المصون (١١ / ١٤٤ – ١٤٥).

(حبلٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وجملةُ المبتدأ والخبرِ خبرٌ ثانٍ لـ (امرأتُه)، أو نعتٌ، (مِن مسدٍ) متعلِّقٌ باستِقرارٍ محذوفٍ نعتٌ لـ (حبلٌ).

ح: قوله: (وتبَّ)، يصِحُّ أنْ يُجْعَلَ الفعلُ الأوَّلُ دعاءً، والثاني إخبارًا، أي وقد وقع المَدْعُوُّ به، نحوُ قولِه:

١٢٠- جَزَاني جَزَاه اللهُ شرَّ جَزَائِهِ جَزَاءَ الكِلابِ العاوياتِ، وقد فَعَلْ (١)

وقيل: كلٌّ مِنَ الفِعلَينِ إِخبارٌ، وقيل: كلٌّ منهما دعاءٌ (٢).

قوله: **(ما أغنى)**، يجوز في **(ما)** النفيُ والاستِفهامُ الإنكارِيُّ، فيكونُ محَلُّها النصبَ، بـ **(أغنى)**، والمعنى: أيُّ شيءٍ أغنَى عنه مالُه؟

قوله: **(سيصلَى)**، المرادُ مِن حرفِ التنفيسِ التأكيدُ، أي: يَصلَى ولا بدَّ، قوله: **(حمَّالةَ الحطب)**، قيل: إنها تُحمَلُ يومَ القيامةِ حزمةٌ مِن حَطَبِ النارِ، كما كانت تَحمِلُ الحَطَبَ في الدنيا.

وفي قولِه: **(حمَّالة الحطبِ)** قولانِ، **أحدُهما**: هو حقيقةٌ، **والثاني**: أنه مجازٌ عن المشيِ بالنميمةِ، ورميِ الفِتَنِ بين الناسِ (٣)، قال الشاعرُ:

١٢١- إنّ بَنِي الأدرمِ حَمَّالُو الحَطَبْ هُمُ الوُشَاةُ في الرِّضَا وفي الغَضَبْ (٤)

---

(١) بيتٌ مِن الطويلِ، مختلفٌ في روايته ونسبته، وقد استشهد به على هذه الصورة بلا نسبة الزمخشريُّ في الكشاف (٦ / ٤٥٥)، وأبو حيان في البحر المحيط (٢٥ / ٥٩٠)، والدر المصون (١١ / ١٤١-١٤٢).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٢ / ٥٤٦)، والبحر المحيط (٢٥ / ٥٩٠-٥٩١)، والدر المصون (١١ / ١٤١ - ١٤٢).

(٣) ينظر: الدر المصون (١١ / ١٤٥-١٤٦).

(٤) بيتان من الرجز المشطور مجهول القائل استشهد بهما أبو حيان في البحر المحيط (٢٥ / ٥٩٥ - ٥٩٦)، والسمين الحلبي في الدر المصون (١١ / ١٤٥).

إعراب سورة الإخلاص

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤) ﴾.

ش: (قل) فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مستترٌ فيه وجوبًا، (هو) ضميرُ الشأنِ محلُّه رفعٌ على الابتداء، وجملةُ (الله أحدٌ) خبرُه، (الله الصمَد) مبتدأ وخبَرٌ، (لم يلِدْ) جازمٌ ومجزومٌ، (ولم يُولَدْ) جازمٌ ومجزومٌ معطوفٌ على ما قبلَه، (ولم يكن) جازمٌ ومجزومٌ معطوفٌ على ما قبلَه أيضا، و(له) يحتمِل أن يكون متعلِّقًا بـ (كفوًا)، (كفوًا) خبرُ (يَكُنْ) مقدَّمٌ، (أحدٌ) اسمُ يكن مؤخَّرٌ، ويحتمل أن يكون (له) متعلِّقًا باستِقرارٍ محذوفٍ على الخبريَّة لـ (يَكُنْ)، و(كفوًا) منصوبٌ على الحالِ؛ لأنه في الأصلِ نعتُ (أحدٌ)، ونعتُ النكرةِ إذا تقدَّمَ عليها انتصَب على الحال[1].

قوله: (الصمد)، هو السيِّدُ الذي يُصْمَدُ في الحوائجِ، أي: يُقصَدُ، ولا يَقْدرُ على قضائِها إلا هو، وقيل: إنَّ تفسيرَه بما بعدَه يعني: (لم يلِد...) إلخ[2].

●●●

= وجاء بعدهما في الجامع لأحكام القرآن (٢٢ / ٥٥٠):

عليهمُ اللعنةُ تترَى والحرَبْ

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: الكلامُ العربيُّ الفصيحُ أنْ يُؤخَّرَ الظرفُ الذي هو لغوٌ غيرُ مُستَقَرٍّ، ولا يُقَدَّمُ، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه، فما بالُه مقدَّمًا في أفصَحِ كلامٍ وأعربِه؟ قلتُ: هذا الكلامُ إنما سيق لنفي المُكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مَصَبُّه ومركزُه هو هذا الظرفُ، فكان لذلك أهمَّ شيءٍ، وأحقَّه بالتقدُّمِ وأحراه». الكشاف (٦ / ٤٦١)، وينظر: الدر المصون (١١ / ١٥٣-١٥٤).

(٢) ينظر: الكشاف (٦ / ٤٦١)، والجامع لأحكام القرآن (٢٢ / ٥٥٨ - ٥٥٩)، والدر المصون (١١ / ١٥١-١٥٢).

إعراب سورة الفلق

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ (١) مِن شَرِّ مَا خَلَقَ (٢) وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ (٣) وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ (٤) وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ (٥)﴾ .

ش: (قُلْ) فعلُ أمرٍ، وفاعلٌ، (أعوذ) فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه مستترٌ فيه وجوبًا، تقديره: أنا، (برَبِّ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أعوذ)، (الفلَق) مضافٌ إليه، (من شرٍّ) متعلِّقٌ بـ(أعوذ) أيضا، (ما) يحتمِل أن يكونَ موصولا اسميًّا مجرورَ المحلِّ بإضافةِ (شرٍّ) إليه، وجملةُ (خلق) منَ الفعلِ والفاعلِ صلةُ (ما)، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: مِن شرِّ الذي خلقه، ويحتمِل أن يكون موصولا حرفيًّا، وجملةُ (خلق) صلتُها، ولا عائدَ عليها، وهي وصلتُها في تأويلِ مصدرٍ مضافٌ إليه، والتقدير: من شرِّ خلقِه، و(من شرٍّ) جارٌّ ومجرورٌ معطوفٌ على (مِن شرٍّ)، (غاسقٍ) مضافٌ إليه، (إذا) ظرفٌ لِمَا يُستقبَلُ مِنَ الزمانِ، وجملةُ (وقب) مضافٌ إليه، (ومن شرٍّ) معطوفٌ على (مِن شرٍّ)، (النفّاثات) مضافٌ إليه، (في العُقَد) متعلِّقٌ بـ(النفّاثات)، (ومِن شرٍّ) معطوفٌ على (مِن شرٍّ) أيضًا، (حاسدٍ) مُضافٌ إليه، (إذا) ظرفٌ لِمَا يُستقبَلُ مِنَ الزمانِ، وجملةُ (حسَدَ) مِنَ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ جرٍّ بإضافةِ (إذا) إليها.

ح: قوله: (الفَلَقِ)، (فَعَل) بمعنى: (مفعول)، أي: مفلوق، وفي الحديث (الرُّؤْيا مثلُ فَلَقِ الصُّبْحِ) [1]، قال الشاعرُ:

١٢٢- يَا لَيْلَةً لَمْ أَنَمْهَا بِتُّ مُرْتَقِبًا ... أَرْعَى النُّجُومَ إلى أنْ نَوَّرَ الفَلَقُ [2]

---

(١) هذا من باب الرواية في المعنى، ولفظ الحديث: (فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح). صحيح البخاري - كتاب بدء الوحي -باب ٣ - رقم (٣).

(٢) البيتُ من البسيط مجهول القائل، استشهد به القرطبي في تفسيره (٢٢ / ٥٧٢)، وأبو حيان في البحر المحيط (٢٥ / ٦١٠)، والسمين الحلبي في الدر المصون (١١ / ١٥٧).

وقيل: ﴿الفَلَق﴾ جُبٌّ في جَهَنَّمَ، وقيل: المُطْمَئِنُّ مِنَ الأرضِ، وجمعُه: ﴿فُلْقَانٌ﴾[1].

قوله: ﴿مِن شرِّ ما خَلَق﴾ بإضافةِ ﴿شَرِّ﴾ إلى ﴿ما﴾ الموصولة، وقرأ عَمْرُو بنُ عبيدٍ، وبعضُ المعتزلةِ بتنوينِ ﴿شرٍ﴾ وجعلوا ﴿ما﴾ نافيةً، وهي قراءةٌ مردودةٌ مَبْنِيَّةٌ على مذهبِهم الفاسدِ مِن أنَّ الشَّرَّ ليس مخلوقًا لله تعالى[2].

قوله: ﴿ومِن شرِّ غاسِقٍ﴾ هو الليلُ المُظلِمُ، و﴿وَقَب﴾ دخل، قوله: ﴿إذا حَسَد﴾ أي: أظهر حسَدَه، وعَمِل بمُقْتَضَاه، فإنه لا يعوذ منه قبل ظهورِه، والعملُ بمُقْتَضَاهُ ضررٌ على المحسودِ[3].

●●●

(١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص: ٢٣٣)، والكشاف (٦ / ٤٦٤)، والجامع لأحكام القرآن (٢٢ / ٥٧١ - ٥٧٣)، والبحر المحيط (٢٥ / ٦١٠ - ٦١١)، والدر المصون (١١ / ١٥٧).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٥ / ٥٣٨)، والتبيان في إعراب القرآن (٢ / ٧٩٤)، والبحر المحيط (٢٥ / ٦١١)، والدر المصون (١١ / ١٥٨).

(٣) قال الزمخشري: «﴿إذا حسد﴾ أي: إذا ظهر حسدُه وعمِلَ بمقتضاه من بغي الغوائل للمحسود؛ لأنه إذا لم يظهر أثرُ ما أضمَرَه فلا ضررَ يعود منه على مَن حسده، بل هو الضارُّ لنفسه لاغتمامه بسرورِ غيره، وعن عمر بن عبد العزيز: (لم أرَ ظالمًا أشبهَ بالمظلوم مِن حاسدٍ)، ويجوز أن يُراد بشرِّ الحاسدِ إثمُه وسماجةُ حالِه في وقتِ حسدِه، وإظهارِه أثرَه». الكشاف (٦ / ٤٦٦).

إعراب سورة الناس

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ (١) مَلِكِ النَّاسِ (٢) إِلَهِ النَّاسِ (٣) مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ (٤) الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ (٥) مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ (٦)﴾.

ش: (قُلْ) فعلُ أمرٍ، وفاعلٌ، (أعوذ) فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه مستترٌ فيه وجوبًا، (بربٍّ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أعوذ)، (الناسِ) مضافٌ إليه، (مَلِكِ) نعتٌ لـ(ربٍّ)، (الناسِ) مضافٌ إليه، (إلهِ) نعتٌ بعدَ نعتٍ لـ(ربٍّ)، (الناسِ) مضافٌ إليه، (مِن شرٍّ) متعلِّقٌ بـ(أعوذ)، (الوسواسِ) مضافٌ إليه، (الخنَّاسِ) نعتٌ لـ(الوسواسِ)، (الذي) اسمٌ موصولٌ في موضعِ جرٍّ نعتٌ لـ(الوسواسِ)، وجملةُ (يُوَسْوِسُ) مِنَ الفعلِ والفاعلِ صِلَةُ (الذي)، وعائدُها فاعلُ (يُوسْوِسُ) المُستترُ فيه، (في صدورِ) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(يُوَسْوِس) أيضا، (الناسِ) مضافٌ إليه، (مِنَ الجِنَّةِ) متعلِّقٌ أيضًا بـ(يُوَسوِس)[1]، ويحتمِل أن يكونَ حالاً، و(الناسِ) معطوفٌ على (الجِنَّةِ).

ح: قوله: (بربِّ الناس) قال في الكشاف: فإنْ قلتَ: لِمَ قيل: (بِرَبِّ الناسِ) مضافًا إليهم خاصّةً، قلتُ: لأنّ الاستعاذةَ وقعَتْ من شرِّ المُوَسْوِسِ في صدورِ الناسِ، فكأنه قيل: أعوذ مِن شَرِّ المُوَسْوِسِ إلى الناسِ بربِّهم الذي يَمْلكُ أمرَهم[2].

قوله: (الوَسْواس) هو اسمٌ بمعنى الوَسْوَسَةِ، كـ(الزَّلْزَال والزَّلْزَلَة)، وأما المصدرُ

---

(١) قال أبو حيان: «ولمّا كانت مَضَرَّةُ الدينِ - وهي آفة الوسوسة - أعظمَ من مَضَرَّة الدنيا وإنْ عظُمَتْ جاء البناءُ في الاستعاذة منها بصفات ثلاث: (الربّ، والمَلِك، والإله) وإن اتَّحَد المطلوبُ، وفي الاستعاذة من ثلاثٍ - الغاسق، والنَّفَّاثات، والحاسد - بصفةٍ واحدةٍ، وهي الربُّ، وإنْ تَكَثَّرَ الذي يُستعاذُ منه». البحر المحيط (٢٥ / ٦١٨-٦١٩).

(٢) الكشاف (٦ / ٤٦٨)، وينظر: الدر المصون (١١ / ١٦١-١٦٢).

فـ (وِسْوَاسُ) بالكسرِ كـ (الزِّلزال) (١)، والمراد به الشيطانُ سُمِّيَ بالمصدرِ كأنه وَسْوَسَةٌ في نفسِه؛ لأنها صُنْعُه، وشُغْلُه، أو أُرِيدَ ذو الوَسْوَاسِ، و(الخَنَّاس) مثالُ مبالغةٍ مِنَ (الخنوس) وهو التأخُّرُ، أي: كثيرُ التأخُّرِ إذا ذُكِرَ اسمُ الله.

قوله: (مِنَ الجِنَّة والناس) قال الناصِرُ الطبلاوِيُّ: استَبْعَدَ بعضُهم صدورَ الوَسْوَسَةِ في الصدورِ من الناسِ، ثم تكَلَّفَ أنْ يكونَ قولُ الله تعالى: و(الناس) عطفًا على (الوَسْوَاس) وليس بشيءٍ؛ لأنَّ الوَسْوَسَةَ صادرةٌ مِنَ القَبيلَينِ على وجهٍ يَليقُ بكلٍّ منهما (٢)، أجارَنا اللهُ - تعالى - مِن ذلك، ومن شرورِ أعمالِنا، وخَتَمَ لنا بالصالحاتِ، وغَفَرَ لنا بفضله السيئاتِ، والحمدُ لله أولاً وآخرًا، وصَلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ (٣).

---

(١) يأتي بناءُ (فعلال) مِنَ المُضَعَّفِ الرُّباعِيِّ بكسرِ الفاء على أنه مصدرٌ، ويأتي بفتح الفاء على خلاف في تحديدِ معناه على أربعة أقوال:
أحدها: أنّ مفتوح الفاءِ يُستعمَل غالبا بمعنى اسم الفاعلِ، وقليلا بمعنى المصدر وهو ما عليه أبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والشيخ خالدٌ الأزهريُّ.
الثاني: أنّه لا يُستعمَل إلا بمعنى اسم الفاعلِ، وهو ما عليه الكسائي والفراء.
والثالث: أنه اسمُ مصدرٍ، وهو ما عليه الزمخشريُّ، والسمين الحلبيُّ.
والرابع: أنه مصدرٌ للمضعفِ الرباعيِّ مثلُ المكسور الفاء على سواء، إلا أنّ المكسور هو الأصل، والمفتوح فرعٌ عنه، وهو ما عليه الجمهورُ.
وقد حقَّقتُ هذا الخلافَ بكل أبعاده في رسالتي لنيل درجة العالمية (**الدكتوراه**) التي بعنوان: شرح شافية ابن الحاجب بين ركن الدين الإستراباذي ومحمود بن محمد الأراني الساكناني (ص: ٨٢٠ - ٨٢٢).

(٢) ينظر: فرائد العقود العلوية (٢ / ٨٧٦ - ٨٧٧).

(٣) وجاء بعدَ هذا في نهاية ص: «وقد تمَّتْ كتابةُ هذه الحاشيةِ المباركةِ على يدِ كاتبِها أفقرُ العبادِ إلى الله تعالى عبدُ الله النبراوي، ولدُ الشيخِ محمدِ النبراوي الشافعي رحمه الله تعالى آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، في سلخ ذي القعدة سنةَ ألفٍ ومائتين وأربع وثلاثين، هذا وقد نقلتُها من حاشيةٍ ملحونةٍ كثيراً من عدم وجودِ غيرِها، فمَن أراد الانتفاعَ بها لا يُمكنه إلا بعد مقابلتها على نسخة صحيحةٍ، ويظهر لك أنّي لستُ مقصرًا في اللحنِ الذي تجده باطّلاعك على أوّلها، فإني نقلتُ ثلاثَ كَراريسَ مِن أولِها مِن نسخةٍ صحيحةٍ، الحمدُ لله وحدَه، والصَّلاةُ والسّلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه، أمّا بعدُ فإنّي أُوصِيكم بتجريبِ قلمٍ، لا أفلح مَن ظلم تجريبَ قلمٍ في قرطاسٍ».

الخاتمة

ش: وفي هذا القدرِ كفايةٌ للمبتدِئ، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا اللهُ، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه وسلَّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدا إلى يومِ الدين والحمدُ لله رب العالمين، قال: مؤلِّفه خالدُ بنُ عبدِ الله بن أبي بكرٍ الأزهريُّ: فرغتُ مِن هذه المُسَوَّدَّة يومَ الأربعاءِ سابعَ عشرَ ذي الحجَّة الحرامِ، آخرَ شهورِ سنةِ اثنتَين وتسعِ مائةٍ، مع شغلٍ وضيقِ صدرٍ، وضررٍ زائدٍ، والحمدُ لله، وسلامٌ على عبادِه الذين اصطفى، والحمدُ لله ربِّ العالَمِينَ.

ح: [قال مؤلِّفُها الفقيرُ حسنُ بنُ محمد العطَّارُ الشافعِيُّ المصرِيُّ الأزهرِيُّ، تمَّ تسويدُ هذه الحاشيةِ تأليفًا في سلخ ذي القعدة مِن شهورِ عامِ سبعةَ عشرَ بعدَ المائتينِ والألفِ، وأنا بثغرِ دمياط عند توجُّهي مِن مصرَ لقصدِ البلادِ الروميَّةِ وبَقِيَت المُسودَّةُ معي حتى رجعتُ مِنَ البلادِ الروميَّةِ إلى الشامية في التاريخِ المسطور في الديباجةِ، فنقلتُ هذه النسخةَ مِنَ المُسَوَّدَةِ، ووافق تمامُها يومَ الثلاثاء المبارَك السابعَ عشرَ مِن جمادى الأولى عامَ خمسةَ وعشرين ومائتَين بعدَ الألف.

والمقصودُ مِمَّنِ اطَّلَعَ على هذه الحاشيةِ أنْ يُسَامِحَ فيما طغى به القلَمُ، وما وقع مِنَ السهوِ والنسيانِ، ويسأل اللهَ لي العفوَ والغفرانَ، وأنا أسأل اللهَ - سبحانه وتعالى - أن ينفعَ بها كلَّ مشتغلٍ ومُحصِّلٍ؛ إنه ذو الفضلِ العظيمِ، والكرمِ الجسيمِ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العليِّ العظيمِ وصلى اللهُ على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّمَ:

اصحَبْ مِنَ الناسِ مَن تُرْجَى مَحاسِنُه ... في كلِّ أرضٍ؛ فإنّ الدهرَ جلَّابُ

مَن لا خليلَ له في الناسِ ليس له ... في الأرضِ شيءٌ، ولا في الرِّزقِ أسبابُ](١)

---

(١) هذه زيادةٌ مِن ب.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

حرف الألف

١- أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي، تح: أ.د أحمد محمد المهدي، نش: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٢- إتحاف فضلاء البشر، تح: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، نش: عالم الكتب - بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣- إتمام الدراية لقراء النقاية للإمام السيوطي، كتبه وكتب حواشيه الشيخ إبراهيم العجوز، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود، نش: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥- أساس البلاغة للزمخشري، تح: محمد باسل العيون السود، نش: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٦- إعراب القرآن للنحاس، تح: الدكتور زهير غازي زاهد، ط: عالم الكتب - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥.

٧- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، نش: مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ- ١٩٤١م.

٨- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تح: محمد السيد أحمد عزوز، نش: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٩- أعيان الشيعة للإمام السيد محسن الأمين، تح: حسن الأمين، نش: التعارف للمطبوعات - بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠- أمالي ابن الحاجب، تح: الدكتور/ فخر صالح سليمان قداره، نش: دار الجيل - بيروت، ودار عمار.

١١- أمالي ابن الشجري، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، نش: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢- أمل الآمل للشيخ محمد بن الحسن، تح: السيد أحمد الحسيني، نش: مكتبة الأندلس - بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ.

١٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار الفكر العربي بالقاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤- أوضح المسالك لابن هشام، تح: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ونسخة أخرى لدار الطلائع بالقاهرة.

١٥- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تح: محمد بن حُمُود الدعجاني، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٦- ارتشاف الضرب، تح: د. رجب عثمان محمد، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٧- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب لابن الخطيب، تح: محمد عبد الله غنان، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٨- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، نش: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٩- الأذكار للإمام النووي، تح: عبد القادر الأرنؤوط، نش: دار المَلاّح للطباعة والنشر، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٢٠- الأشباه والنظائر للسيوطي، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، وطبعة أخرى لدار الكتب العلمية - بيروت.

٢١- الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، نش: دار المعارف - الطبعة الثالثة.

٢٢- الأصول في النحو لابن السراج، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٣- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، نش: جامعة الرياض.

٢٤- الأعلام لخير الدين الزركلي، نش: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

٢٥- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ.

٢٦- الألغاز النحوية لابن هشام، تح: أسعد خضير، نش: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٧- الأمالي لأبي علي القالي، نش: دار الكتب العلمية بيروت.

٢٨- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٢م، وطبعة أخرى تح: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد نش: دار الفكر.

٢٩- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح: الدكتور مازن المبارك، نش: دار النفائس، الطبعة السابعة: ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٣٠- الإيضاح للفارسي، تح: الدكتور حسن الشاذلي فرهور، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٣١- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تح: الدكتور موسى بناي العليلي، ط: مكتبة العاني - بغداد.

٣٢- الإيضاح في علوم البلاغة للقزيوني، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

حرف الباء

٣٣- البحر المحيط لأبي حيان، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مركز هجر، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

٣٤- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٣٥- البدر الطالع بمحاسن مَن بعدَ القرن التاسع لمحمد بن علي الشوكاني، نش: دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

٣٦- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٣٧- البلاغة العالية للشيخ عبد المتعال الصعيدي، نش: مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٣٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمجد الدين الفيرزآبادي، تح: محمد المصري، نش: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٩- البيان والتبيين لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٤٠- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تح: دكتور طه عبد الحميد طه، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٤١- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبد المتعال الصعيدي، نش: مكتبة الآداب بالقاهرة.

٤٢- بغية الوعاة للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى: ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٤٣- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ زكريا الأنصاري، تح: د. خلف عودة القيسي، ط: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

حرف التاء

٤٤- التبصرة والتذكرة للصيمري تح: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، نش: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٥- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تح: سعد كريم الفقي، ط: دار اليقين للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٤٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تح: عبد الرحمن السليمان العثيمين، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

٤٧- التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي تح: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العُثَيمِن، نش: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٠م.

٤٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تح: الدكتور حسن هنداوي، نش: دار القلم - دمشق - ط١: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٩- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تح: الدكتور عبد الفتاح البحيري، نش: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م،

وطبعة أخرى، تح: محمد باسل عيون السود، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٠- التعريفات للجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، نش: دار الفضيلة بالقاهرة.

٥١- التعليقة لأبي علي الفارسي تح: الدكتور عوض بن حمد القوزي، نش: مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٥٢- التكملة للفارسي تح: حسن شاذلي فرهود، نش: جامعة الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٥٣- تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، ط: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

٥٤- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) لفخر الدين الرازي ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - ط١: ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٥٥- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين الإسنوي، تح: محمد حسن هيتو، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٦- التوقيف على مهمات التعريف للمناوي، تح: عبد الحميد صالح حمدان، نش: عالم الكتب، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٥٧- التيسير في القراءات السبع للداني نش: دار الأندلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

٥٨- تاج العروس، تح: مجموعة من الأساتذة، نش: مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٥٩- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، نش: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٦٠- تاريخ الأدب، للمستشرق كارل بروكلمان، ترجمة: الدكتور عبد الحليم النجار، نش: دار المعارف، الطبعة الرابعة.

٦١- تاريخ حكماء الإسلام لظهير الدين البيهقي، تح: محمد كرو علي، نش: المجمع العلمي العربي، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م، بدمشق.

٦٢- تاريخ علماء المستنصرية للدكتور ناجي معروف، نش: دار الشعب، الطبعة الثالثة.

٦٣- تبيين كذب المفتري فيما نُسِب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر الدمشقي، نش: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م

٦٤- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لعمر بن خلف الصِّقِلِّي، تح: مصطفى عبد القادر عطا، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٦٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

٦٦- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض، المملكة المغربية - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٦٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، نش: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٦٨- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تح: الدكتور محمد بدوي المختون، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - جمهورية مصر العربية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٦٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٧٠- تغيير النحويين للشواهد، للأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، نش: مكتبة الآداب، ٢٠١٤م.

٧١- تقويم اللسان لابن الجوزي، تح: الدكتور عبد العزيز مطر، نش: دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

٧٢- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تح: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، نشر: دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٧٣- تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي الشيباني، تح: محمد الكاظم، نش: مؤسسة الطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ.

٧٤- تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون لخليل بن أيبك الصفدي (ص: ٣٠)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: المكتبة العصرية - بيروت.

٧٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح: أ.د علي محمد فاخر، وأ. د جابر محمد البرّاجة، وأ.د إبراهيم جمعة العجمي، وأ.د جابر السيد مبارك، وأ.د علي السنوسي محمد، وأ.د محمد الراغب نزّال، ط: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٧٦- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تقديم: عبد السلام هارون، ط: دار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٧٧- توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك للمرادي تح: أ.د عبد الرحمن علي سليمان، نش: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، وطبعة أخرى تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٧٨- توظيف الحديث الشريف في البحث النحوي للأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة، نش: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

حرف الجيم

٧٩- الجامع لأحكام القرآن والمبين لِما تضمنّه من السنة، وآي الفرقان للقرطبي، تح: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٨٠- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ودار الأمل - أردن، نش: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٨١- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح: د فخر الدين قباوة، د. محمد نديم فاضل، نش: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٨٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري، تح: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٨٣- جوامع علم الموسيقى لابن سينا، تح: زكريا يوسف، نش: المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.

٨٤- جمهرة اللغة لابن دريد، تح: الدكتور رمزي منير البعلبكي، نش: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.

٨٥- جواهر القرآن ونتائج الصنعة للباقولي المطبوع خطأ باسم إعراب القرآن والمنسوب خطأ إلى الزجاج، تح: إبراهيم الأبياري، نش: دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري - القاهرة، ودار الكتاب اللبناني - بيروت.

حرف الحاء

٨٦- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويحاتي، نش: دار المأمون للتراث - بيروت، الطبعة الأولى:

١٠٥- الدرر الكامنة لابن حجر، نش: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ١٣٤٩هـ.

١٠٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، نش: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٠٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح: د أحمد محمد الخراط، نش: دار القلم - دمشق.

١٠٨- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مركز هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠٩- الديباج المذهب لابن فرحون المالكي، تح: د. محمد الأحمدي أبو النور، نش: دار التراث للطبع والنشر - القاهرة.

١١٠- درة الغواص في ألحان الخواص للحريري، تح: عبد الحفيظ الفرغلي علي القرني، نش: دار الجيل - بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١١١- دستور العلماء للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٢- دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١١٣- ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، تح: محمد عبده عزَّام، ط: دار المعارف، الطبعة الخامسة.

١١٤- ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي، تح: دكتور أحمد مختار عمر، نش: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

١١٥- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق الدكتور/م. محمد حسين، نش: مكتبة الآداب بالجماميز.

١١٦- ديوان أبي العتاهية، نش: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١١٧- ديوان أبي نواس، تح: إيفالد فاغنر، نش: دار الكتاب العربي - برلين، الطبعة الثانية ٢٠٠١م.

١١٨- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح الدكتور/ محمود يوسف نجم، نش: دار صادر - بيروت.

١١٩- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

١٢٠- ديوان البهاء زهير، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد طاهر الجبلاوي، نش: دار المعارف - الطبعة الثالثة.

١٢١- ديوان جرير، نش: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٢٢- ديوان حارث بن حلزة، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتاب العربي - بيروت -١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٢٣- ديون زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٢٤- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: د. مفيد محمد قميمة، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٢٥- ديوان الحماسة، شرحه وعلق عليه أحمد حسن بسج، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٠٥- الدرر الكامنة لابن حجر، نش: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ١٣٤٩هـ.

١٠٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي، نش: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٠٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح: د أحمد محمد الخراط، نش: دار القلم - دمشق.

١٠٨- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مركز هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠٩- الديباج المذهب لابن فرحون المالكي، تح: د. محمد الأحمدي أبو النور، نش: دار التراث للطبع والنشر - القاهرة.

١١٠- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تح: عبد الحفيظ الفرغلي علي القرني، نش: دار الجيل - بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١١١- دستور العلماء للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١١٢- دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١١٣- ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، تح: محمد عبده عزّام، ط: دار المعارف، الطبعة الخامسة.

١١٤- ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي، تح: دكتور أحمد مختار عمر، نش: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

١١٥- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق الدكتور/م. محمد حسين، نش: مكتبة الآداب بالجماميز.

١١٦- ديوان أبي العتاهية، نش: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١١٧- ديوان أبي نواس، تح: إيقالد قاغنر، نش: دار الكتاب العربي - برلين، الطبعة الثانية ٢٠٠١م.

١١٨- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح الدكتور/ محمود يوسف نجم، نش: دار صادر - بيروت.

١١٩- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

١٢٠- ديوان البهاء زهير، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد طاهر الجبلاوي، نش: دار المعارف - الطبعة الثالثة.

١٢١- ديوان جرير، نش: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٢٢- ديوان حارث بن حلزة، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتاب العربي - بيروت -١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٢٣- ديون زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٢٤- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: د. مفيد محمد قميمة، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٢٥- ديوان الحماسة، شرحه وعلق عليه أحمد حسن بسج، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٢٦- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تح: عبد العزيز الميمني، نش: الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م.

١٢٧- ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه أحمد حسن بسج، نش: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٢٨- ديوان عبيد بن الأبرص، شرح/ أشرف أحمد عدرة، نش: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٢٩- ديوان العجاج، تح: الدكتور/ عزة حسن، نش: دار الشرق العربي.

١٣٠- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه الأستاذ علي فاعور، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٣١- ديوان قيس بن الملوح، (رواية أبي بكر الوالبي)، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٣٢- ديوان القطامي، تح: الدكتور إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، نش: دار الثقافة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٦٠م.

١٣٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة، نش: دار القلم - بيروت.

١٣٤- ديوان كثير عزة، جمع: الدكتور إحسان عباس، نش: دار الثقافة - بيروت ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٣٥- ديوان كعب بن زهير، تح: سامي مكي العاني، نش: مكتبة النهضة ببغداد، الطبعة الأولى: ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م، وطبعة أخرى، تح: الأستاذ علي فاعور، نش: دار الكتب العلمية.

١٣٦- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تح: سامي مكي العاني، نش: مكتبة النهضة ببغداد، الطبعة الأولى: ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

١٣٧- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، نش: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

١٣٨- ديوان ابن مقبل، تح: الدكتور عزة حسن، نش: دار الشرق العربي - بيروت - لبنان.

١٣٩- ديوان لبيد بن ربيعة، نش: دار صادر - بيروت.

١٤٠- ديوانُ منجك باشا، تح: محمد باسل عيون السود، نش: وزارة الثقافة - الهيئة السورية العامة للكتاب- دمشق ٢٠٠٩م.

١٤١- ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار المعارف، وطبعة أخرى لدار الكتب العلمية - بيروت.

١٤٢- ديوان الهذليين، نش: دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٤١هـ- ٢٠١٩م.

حرف الذال

١٤٣- الذريعة في تصانيف الشيعة للعلامة الشيخ آقابزرك الطهراني، نش: دار الأضواء - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٤٤- الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب لابن حمزة الإلياسي، تح: د. جميل عبد الله عويضة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

١٤٥- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله المراكشي، تح: الدكتور إحسان عباس، والدكتور محمد بن شريفة، والدكتور بشار عواد معروف، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

حرف الراء

١٤٦- الرسالة القشيرية، تح: الإمام عبد الحليم بن محمود، والدكتور محمود بن الشريف، نش: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.

١٤٧- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية للسهيلي، تح: عبد الله المنشاوي، نش: دار الحديث بالقاهرة: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، وطبعة أخرى لدار الكتب العلمية.

١٤٨- رسالة الإفصاح ببعضِ ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تح: د. حاتم صالح الضامن، نش: عالم الكتب، الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٤٩- رسالة في لفظ الجلالة، للأستاذ الدكتور محمد إبراهيم محمد عبد الله.

١٥٠- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين السبكي، تح: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، نش: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٥١- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تح: أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.

١٥٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين الآلوسي البغدادي، نش: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

١٥٣- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للعلامة الميزرا محمد باقر الموسوي، المطبعة الحيدرية - طهران، ١٣٩٠هـ.

١٥٤- الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة للسيوطي.

حرف الزاي

١٥٥- الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، نش: دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، الطبعة الثانية: ١٩٨٧م.

١٥٦- زهر الأكَم في الأمثال والحِكَم للحسنِ اليوسِيِّ، تح: الدكتور محمد حجي، والدكتور محمد الأخضر، نش: دار الثقافة - المغرب.

حرف السين

١٥٧- السبعة لابن مجاهد تح: الدكتور شوقي ضيف، نش: دار المعارف بمصر.

١٥٨- الاستغناء في الاستثناء للإمام شهاب الدين القرافي، تح: محمد عبد القادر عطا، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٥٩- سر صناعة الإعراب لابن جني، تح: الدكتور حسن هنداوي، نش: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٦٠- سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي، تح: الدكتور محمد أحمد الدالي، نش: دار صادر بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٦١- سنن أبي داوود، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، وشادي محسن الشياب، نش: دار الرسالة العالمية، طبعة خاصة: ٢٠٠٩هـ-١٤٣٠م.

١٦٢- سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، نش: مطبعة دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٦٣- السنن الكبرى للإمام النسائي، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٦٤- سير أعلام النبلاء للذهبي، تح: د. بشار عواد معروف، ود. محيي هلال السرحان، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشرة: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

حرف الشين

١٦٥- الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب، تح: د. حسن أحمد العثمان الشافيجي، المكتبة المكية - الطبعة الثانية: ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

١٦٦- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، علي محمد البخاري، نش: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٦٧- شرح أبيات سيبويه لابن النحاس، تح: الدكتور/ زهير غازي زاهد، نش: عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٦٨- شرح أبيات سيبويه لابن السيرفي، تح: الدكتور/ محمد الريح هاشم، نش: دار الجبل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٦٩- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، نش: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م.

١٧٠- شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي، تح: د. محمود محمد الطناحي، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٧١- شرح أشعار الهذليين للسكري، تح: عبد الستار أحمد فراج، نش: دار العروبة بالقاهرة.

١٧٢- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تح: الدكتور علي موسى الشوملي، نش: مكتبة الخريجي - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٧٣- شرح الأنموذج لجمال الدِّينِ الأردبيلِيِّ، عُنِي به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، نش: دار الأبواب - داغستان، ودار الضياء - الكويت، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

١٧٤- شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، تح: د. حايف النبهان، نش: دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

١٧٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، معه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار التراث - القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٧٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، نش: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٧٧- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تح: الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٧٨- شرح (بانت سعاد) لابن هشام، تح: د عبد الله عبد القادر الطويل، نش: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٧٩- شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، نش: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٨٠- شرح التسهيل للمرادي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، نش: مكتبة الإيمان - المنصورة، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٨١- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، نش: دار الفكر، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

١٨٢- شرح الجاربردي على الشافية، تح: الأستاذ علي كمال، نش: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى.

١٨٣- شرح جمل الزجاجي المنسوب إلى ابن هشام الأنصاري، تح: د علي محمد عيسى، ط: عالم الكتب، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٨٤- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تح: د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٨٥- شرح الحدود النحوية للفاكهي، تح: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، نش: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٨٦- شرح الدماميني على مغني اللبيب، نش: مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٨٧- شرح مغني اللبيب (شرح المزج) للدماميني، تح: الدكتور عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، نش: مكتبة الآداب، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٨٨- شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي، نش: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٨٩- شرح ديوان جرير لمحمد بن حبيب، تح: الدكتور نعمان محمد أمين طه، نش: دار المعارف - مصر، الطبعة الثالثة.

١٩٠- شرح ديوان جرير لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي، نش: مطبعة الصاوي - القاهرة.

١٩١- شرح ديوان الحماسة للشنتمري، تح: الدكتور علي المفضل حمُّودان، نش: دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٩٢- شذرات الذهب لابن العماد، تح: محمود الأرنؤوط، نش: دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٩٣- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، وطبعة ثانية تح: يوسف حسن عمر، نش: جامعة قاريونس - بنغازي، الطبعة الثانية: ١٩٩٦م.

١٩٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير - القاهرة.

١٩٥- شرح الشافية للرضي، تح: محمد نور الحسن - محمد الزفراف - محمد محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الكتب العلمية: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ونش: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى.

١٩٦- شرح الشافية لركن الدين، تح: الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، نش: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

١٩٧- شرح الشافية لنقره كار، نش: دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

١٩٨- شرح الشافية للفسوي، تح: الدكتور محمد محمود صبري الجُبَّة، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

١٩٩- شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، نش: لجنة التراث العربي.

٢٠٠- شرح عمدة الحافظ لابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، نش: وزارة الأوقاف العراقية، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٢٠١- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميري، تح: أ.د حسين بن عبد الله العمري، والأستاذ مظهر بن علي الإرياني، وأ.د يوسف محمد عبد الله، نش: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٠٢- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع، والتصدير.

٢٠٣- شواذ القراءات للكرماني، تح: الدكتور شمران العجلي، ط: مؤسسة البلاغ - بيروت.

٢٠٤- شرح الفصيح في اللغة لأبي منصور ابن الجبان، تح: الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، نش: دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، الطبعة الأولى: ١٩٩١م.

٢٠٥- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تح: الدكتور مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٢٠٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، نش: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٠٧- شرح الكتاب للسيرافي تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأول: ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢٠٨- شرح الكتاب لصالح بن محمد، تح: خالد بن محمد بن عبد الله التويجري، نش: مؤسسة الرسالة.

٢٠٩- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تح: صالح سُهَيل حَمُّودة، نش: دار الفاروق بعمّان - الأردن.

٢١٠- شرح اللمع للثمانيني، تح: أ.د. فتحي علي حسانين، ط: دار الحرم للتراث- القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠١٠م.

٢١١- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تح: الدكتور فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢١٢- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: د. فاطمة الراجحي، نش: جامعة الكويت ١٩٩٣م.

٢١٣- شرح المغني للشيخ محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني، تح: محمد جان، نش: دار الشفقة - إسطنبول، الطبعة الثانية: ٢٠١٥م.

٢١٤- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين، تح د. تركي بن سهو نزال العتيبي، ط: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٢١٥- شرح مراح الأرواح لشمس الدين ديكنقور، تح: الأستاذ علي كمال، نش: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢١٦- شرح المفصل لابن يعيش، تح: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، نش: دار سعد الدين - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م، وطبعة أخرى، لإدارة الطباعة المنيرية.

٢١٧- شرح ملحة الإعراب للحريري، تح: الدكتور أحمد محمد قاسم، نش: دار الكلم الطيب - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م، ونسخة أخرى، تح: بركات يوسف هبود - المكتبة العصرية - صيدا، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢١٨- شرح مقامات الحريري لأبي العباس الشريشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: المكتبة العصرية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢١٩- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها جمال الدين ابن الحاجب، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، نش: مكتبة نزار مصطفى الباز- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٢٠- شرح النووي على صحيح مسلم، نش: بيت الأفكار الدولية.

٢٢١- شجرة النور الذكية في طبقات المالكية للشيخ محمد بن محمد مخلوف، تح: عبد المجيد خيالي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٢٢- شعر أحوص الأنصاري،، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٢٣- شعر ابن أحمر، تح: الدكتور حسين عطوان، نش: مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٢٤- شعر الحسين بن مطير الأسدي، جمعه وقدم له الدكتور / حسين عطوان، نش: مجلة معهد المخطوطات العربية - العدد ١٥، ج ١.

٢٢٥- شعر مزاحم العقيلي، تح: الدكتور / نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن.

حرف الصاد

٢٢٦- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي، تح: الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، نش: مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٢٢٧- صبح الأعشى لأبي العباس أحمد القلقشندي، نش: دار الكتب المصرية، ١٣٤٠هـ- ١٩٢٢م.

٢٢٨- صحيح الإمام البخاري، نش: دار ابن كثير - دمشق - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٢٢٩- صحيح الإمام مسلم، نش: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ.

حرف الضاد

٢٣٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي، نش بيروت.

حرف الطاء

٢٣١- الطالع السعيد للإدفوي، نش: المطبعة الجمالية بمصر، الط ١٣٣١هـ.

٢٣٢- الطراز في الألغاز لجلال الدين السيوطي، تح: طه عبد الرؤوف - المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٣م.

٢٣٣- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تح: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، نش: دار إحياء الكتب العربية.

٢٣٤- طبقات المفسرين لشمس الدين الداوودي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٣٥- طبقات النحويين للزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نش: دار المعارف، الطبعة الثانية.

حرف العين

٢٣٦- العبر في خبر من غبر للذهبي، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، نش: دار الكت العلمية.

٢٣٧- العين للخليل، تح: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، نش: سلسلة المعاجم والفهارس.

٢٣٨- عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف: دراسة وتطبيقًا، للدكتور إبراهيم بن ناصر الشقاوي، نش: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٦هـ- ٢٠١٤م.

٢٣٩- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للشيخ بهاء الدين السبكي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، نش: المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٢٤٠- عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي، تح: الأستاذ الدكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، نش: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٧م.

٢٤١- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي لجلال الدين السيوطي، تح: دكتور سلمان القضاة، نش: دار الجيل - بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٢٤٢- علامات الإعراب بين الحركات والحروف للدكتور/ أحمد التجاني الأزهري، نش: دار الهجرة الأولى، الطبعة الأولى١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م.

٢٤٣- علل النحو لابن الوراق، تح: الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، نش: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٤٤- علم البديع للأستاذ الدكتور بسيوني عبد الفتاح فيود، نش: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ودار المعالم الثقافية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٤٥- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي للدكتور محمود السعران، نش: دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٤٦- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي لشهاب الدين الخفاجي المصري، نش: دار صادر - صيدا.

حرف الغين

٢٤٧- الغاية في القراءات العشر للأصبهاني، تح: محمد غياث الجنباز، نش: دار الشواف للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٢٤٨- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان، تح: د. فريد عبد العزيز الزامل السليم، نش: دار التدمرية - الرياض،الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٢٤٩- غرائب التفسير، وعجائب التأويل للكرماني، تح: الدكتور شمران سركال يونس العجلي، نش: دار القبلة للثقافة الإسلامية بجَدَّة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت.

٢٥٠- غاية النهاية في طبقات القراء للإمام ابن الجزري، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى - بيروت ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٥١- غريب الحديث لابن قتيبة، تح: الدكتور عبد الله الجبوري، نش: وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

حرف الفاء

٢٥٢- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني، تح: محمد نظام الدين الفُتَيِّح، نش: مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٥٣- الفصول الخمسون لزين الدين ابن معطي المغربي، تح: محمود محمد الطناحي، نش: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

٢٥٤- الفصيح لأبي العباس ثعلب، تح: دكتور عاطف مدكور، نش: دار المعارف بمصر.

٢٥٥- الفوائد الضيائية للجامي، تح: الشيخ أحمد عزّو عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، نش: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢٥٦- الفوائد اللغوية لإسماعيل حقي البرسوي، تح: د. هاني حواس، نش: مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٢٥٧- فتح الإله الماجد بإيضاح العقائد للشيخ زكريا الأنصاري، تح: د. عرفة عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادي، نش: دار أصول الدين بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٢٥٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، نش: المكتبة السلفية.

٢٥٩- فرائد العقود العلوية، تح: أ.د. فخر الدين قباوة، نش: دار السلام بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٢٦٠- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، تح: الدكتور حسن القيّام، نش: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

٢٦١- فهرس الفهارس للكتاني، باعتناء الدكتور إحسان عباس، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٦٢- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي، تح: الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجّال، نش: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

حرف القاف

٢٦٣- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة نش: مؤسسة الرسالة - الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٦٤- القراءات الشاذة الواردة عن القراء العشرة: منزلتها وأثرها في توجيه المعنى التفسيري وترجيحه للدكتور مجتبى محمود الكناني، طب: على نفقة المؤلف ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٢٦٥- القراءات وأثرها في علوم العربية للدكتور سالم محيسن، نش: دار الجيل - بيروت.

٢٦٦- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين لخالد بن سعود بن فارس العصيمي، نش: دار التدمرية - دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

٢٦٧- القيود الوافية في شرح الشافية للفسوي، تح: علي عباس عليوي الأعرجي، ط: الرضوان للنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

٢٦٨- الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أ.د حمدي عبد الفتاح ط: مكتبة الآداب - القاهرة.

٢٦٩- قاموس مصطلحات الحديث النبوي لمحمد صديق المنشاوي، نش: دار الفضيلة.

٢٧٠- قصة الأدب في مصر للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، نش: دار الجيل - بيروت.

حرف الكاف

٢٧١- الكافي في شرح الهادي لعز الدين الزنجاني، تح: الأستاذ الدكتور محمود ابن يوسف فجال، والدكتور أنس بن محمود فجال، نش: دار النور المبين الطبعة الأولى.

٢٧٢- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، نش: مؤسسة سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٢٧٣- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح: د عبد الحميد هنداوي، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية.

٢٧٤- الكتاب لسيبويه، تح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، نش: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ونسخة ثانية مع شرح الشواهد للأعلم الشنتمري، تد: محمد فوزي حمزة، نش: مكتبة الآداب بالقاهرة، ٢٠١٤م.

٢٧٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي، نش: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٧٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تح: الدكتور محيي الدين رمضان، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٧٧- الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة تح: د رياض بن حسن الخوام، نش: المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٧٨- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي، بيروت، نش: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٧٩- كتاب فى أصول اللغة - إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى.

٢٨٠- كتاب حسن العطار - من سلسلة نوابغ الفكر العربي محمد عبد الغني حس، نش: دار المعارف، الطبعة الثانية.

٢٨١- كشف الغطاء حاشية امتحان الأذكياء لفخر الدين العرناسي، نش: المكتبة الحنفية للطباعة والنشر والتوزيع - إستانبول - تركيا.

٢٨٢- كشف الظنون لحاجي خليفة، نش: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٨٣- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأبي الحسن الباقولي، تح: الدكتور محمد أحمد الدالي، نش: مجمع اللغة العربية - دمشق.

٢٨٤- كنز المعاني للجعبري، تح: الدكتور محمد إبراهيم المشهداني، نش: دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ودار البركة، الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

حرف اللام

٢٨٥- اللامات للزجاجي، تح: مازن مبارك، ط: دار الفكر، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٨٦- اللازم وأثره في النحو والتصريف، د. عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي، نش: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٤٠هـ.

٢٨٧- اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د. عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٢٨٨- اللمع في العربية لابن جني، تح: الدكتور سميح ابو مغلي، ١٤٤٦هـ- ١٩٨٨م.

٢٨٩- لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، تح: سعيد الأفغاني، ط: مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٢٩٠- لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري، ط: دار صادر - بيروت.

٢٩١- لمحات من علم الكلام للدكتور حسن الشافعي، نش: دار البصائر، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ- ٢٠١٠ م

٢٩٢- لوامع الأفكار في شرح طوالع الأنوار لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، تح: د. عرفة عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادي، نش: دار أصول الدين بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٨م.

حرف الميم

٢٩٣- المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني، تح: سبيع حمزة حاكمي، نش: مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٩٤- المتبع في شرح اللمع للعكبري، تح: الدكتور عبد الحميد محمد محمود الزوي، نش: جامعة قازيونس - بنغازي، الطبعة الأولى: ١٩٩٤م.

٢٩٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني، تح: د. علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، الطبعة الثانية.

٢٩٦- المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي، تح: أ.د. منصور علي محمد عبد السميع، نش: دار السلام، الطبعة الثانية: ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢٩٧- المحرر الوجيز لابن عطية، تح: أ.د. منصور علي محمد عبد السميع، نش: دار السلام، الطبعة الثانية: ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢٩٨- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٢٩٩- المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي، الدكتور/ طه جابر فياض العلواني، نش: مؤسسة الرسالة.

٣٠٠- المحلى لابن شقير البغدادي، تح: الدكتور فائز فارس، نش: مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٠١- المخصص لابن سيده نش: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٠٢- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تح: علي حيدر، نش: مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٠٣- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ط: المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٠٤- المسائل الحلبيات للفارسي، تح: الدكتور حسن الهنداوي، نش: دار القلم -دمشق، ودار المنارة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٠٥- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تح: الدكتور حسن بن محمود هنداوي، ط: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٣٠٦- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي، تح: الدكتور علي جابر المنصوري، الطبعة الثانية: ١٩٨٢م.

٣٠٧- المسائل العضديات، تح: الدكتور علي جابر المنصوري، نش: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٠٨- المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات) للفارسي، تح: الدكتور صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وطبعة أخرى تعليق: د. يحيى مراد، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٠٩- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تح: د شريف عبد الكريم النجّار، دار عمار للنشر والتوزيع.

٣١٠- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، ط: دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٣١١- المستدرك على الصحيحين للإمام الحافظ الحاكم النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣١٢- المصباح في علم النحو لأبي الفتح المطرزي، تح: الدكتور/ عبد الحميد السيد طليب، نش: مكتبة الشباب، الطبعة الأولى.

٣١٣- المصباح المنير للفيومي، تح: الدكتور عبد العظيم الشناوي، ط: دار المعارف، الطبعة الثانية.

٣١٤- المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي، تح: حمزة بن زهير حافظ، كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

٣١٥- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٣١٦- المستوفى في النحو لابن فرخان، تح: د محمد بدوي المختون، ط: دار الثقافة العربية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣١٧- المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة عزيزة فوال بابتي ط: دار الكتب العلمية بيروت - ط١: ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٣١٨- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٣١٩- المفضليات، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، نش: دار المعارف، الطبعة السادسة.

٣٢٠- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور / كاظم بحر المرجان، نش: وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٣٢١- المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تح: د. أحمد بن عبد الله ابن إبراهيم الدرويش، نش: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٣٢٢- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، تح: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، نش: مطبعة أم القرى.

٣٢٣- المقرَّب ومثل المقرب لابن عصفور، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - ط١: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٣٢٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي، تح: د عبد المجيد قطامش، نش: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى - مكة - الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٣٢٥- المقاصد النحوية لبدر الدين العيني، تح: أ.د. علي محمد فاخر، وأ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٣٢٦- المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٣٢٧- المطول شرح تلخيص المفتاح، تح: أحمد بن صالح السديس، نش: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م.

٣٢٨- المعرب للجواليقي، تح: الدكتور ف. عبد الرحيم، ط: دار القلم - دمشق الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٣٢٩- الممتع لابن عصفور، تح: د فخر الدين قباوة، ط: دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط١: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٣٠- المنصف في شرح التصريف لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، ط: وزارة المعارف الإسلامية - إدارة إحياء التراث القديم - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٣٣١- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، ط: مكتبة مصطفى الحلبي - القاهرة.

٣٣٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، نش: المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٣٣- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تح: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٣٣٤- المذكر والمؤنث لأبي زكريا الفراء، تح: الدكتور رمضان عبد التواب، نش: دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية.

٣٣٥- المذكر والمؤنث للمبرد، تح: الدكتور رمضان عبد التوب، وصلاح الدين الهادي، نش: وزارة الأوقاف بالجمهورية العربية المتحدة ١٩٧٠م.

٣٣٦- المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، نش: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٣٧- المنهاج في شرح جمل الزجاجي لابن حمزة العلوي، تح: الدكتور هادي عبد الله ناجي، نش: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٣٣٨- الموجز في النحو لأبي بكر ابن السَّرَّاج، تح: د. محمد عاطف التراس، نش: دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

٣٣٩- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم الشيرازي، تح: الدكتور عمر حمدان الكبيسي، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٤٠- المُوَفَّقِي في النحو لأبي الحسن ابن كيسان، تح: د. محمد أحمد عبد الله الوليد، نش: دار النابغة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٣٤١- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري، تح: الدكتور مجدي حسان معروف، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

٣٤٢- الموفور من شرح جمل ابن عصفور لأبي حيان، تح: مصطفى محمود أبو السُّعود، نش: درة الغواص لنشر مَكنونِ العلم ومَصُونِه، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

٣٤٣- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني، تح: صالح أحمد الشامي، نش: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣٤٤- الموسيقى الكبير للفارابي، تح: غطاس عبد الملك خشبه، نش: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة.

٣٤٥- ما يحتمل الشعرُ من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، تح: الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٣٤٦- ما ينصرف وما لاينصرف لأبي إسحاق الزجاج، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٤٧- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تح: الدكتور محمد فؤاد سزكين، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣٤٨- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، نش: دار المعارف، الطبعة الثامنة: ٢٠١٩م.

٣٤٩- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تح: عبد السلام محمد هارون، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣٥٠- مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني، نش: المعاونية الثقافية للأستانة الرضوية المقدسة.

٣٥١- مجمل اللغة لابن فارس، تح: زهير عبد المحسن سلطان، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٥٢- مجموعة شروح الشافية، ضبط: محمد عبد السلام شاهين، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

٣٥٣- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (١٩٣٤ -١٩٨٤) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج: محمد شوقي أمين، نش: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٣٥٤- مجيب الندا في شرح قطر الندى للفاكهي، تح: د. مؤمن عمر محمد بدر، نش: الدار العثمانية للنشر، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٣٥٥- مختصر شواذ القراءات لابن خالويه، ط: مكتبة المتنبي - القاهرة.

٣٥٦- مراح الأرواح في التصريف لحسام الدين، اعتنى به وصححه: الشيخ أحمد عزو عناية، وعلي محمد مصطفى، نش: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٥٧- مرجع الضمير في آيات الأحكام وأثره في اختلاف الفقهاء: دراسة نحوية فقهية لأحمد التجاني ثاني سعد الأزهري، نش: الهجرة الأولى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

٣٥٨- مراصد الاطلاع لصفي الدين، تح: علي محمد البجاوي، نش: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٣٥٩- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تح: ياسين محمد السواس، نش: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الثانية.

٣٦٠- معجم الأدباء للحموي، تح: د. إحسان عباس، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م.

٣٦١- معجم البلدان لياقوت الحموي، نش: دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٣٦٢- من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب للأستاذ الدكتور محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٦٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، نش: مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٦٤- معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، نش دار الفضيلة.

٣٦٥- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، نش: مؤسسة الرسالة.

٣٦٦- المفصل في علم العربية للزمخشري، نش: مطبعة التقدم - مصر.

٣٦٧- مفتاح العلوم للسكاكي، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٦٨- مقامات الحريري، نش: دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٣٦٩- مقاييس اللغة لابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، نش: دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٣٧٠- معاني الحروف لأبي العباس الرماني، تح: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، نش: المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٣٧١- معاني القرآن لأبي زكرياء الفراء، نش: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣٧٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح: د عبد الجليل عبده شلبي، نش: عالم الكتب، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٧٣- معاني القرآن للأخفش لأبي الحسن الأخفش، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٣٧٤- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري، تح: عيد مصطفى درويش، وعوض ابن أحمد القوزى، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٧٥- معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، ط: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٣٧٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تح: أ.د. فخر الدين قباوة، نش: دار اللباب، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م، وطبعة ثانية، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.

٣٧٧- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني، تح: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، نش: المكتبة الأزهرية للتراث.

٣٧٨- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، اعتنى به: علي بن محمد العمران، نش: دار الكتب العلمية.

٣٧٩- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للباحث العلامة محمد علي التهانوي، نش: مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

حرف النون

٣٨٠- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، نش: دار الكتب والوثائق القومية.

٣٨١- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، أ.د عباس حسن، نش: دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

٣٨٢- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٨٣- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٨٤- النكت في تفسير الكتاب للشنتمري، تح: الأستاذ رشيد بلحبيب، نش: وزارة الأوقاف المغربية ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣٨٥- النكت على الكافية والشافية لابن الحاجب، والألفية لابن مالك، وشذور الذهب، ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام للإمام جلال الدين السيوطي، تح: الأستاذ الدكتور/ السيد عبد المقصود درويش، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٣٨٦- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تح: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، نش: المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

٣٨٧- نفائس الأصول في شرح المحصول للإمام شهاب الدين القرافي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، نش: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٣٨٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تح: الدكتور/ إبراهيم السامرائي، نش: مكتبة المنار - الأردن، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٨٩- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٩٠- نوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تح: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، نش: دار الشروق، الطبعة الأولى: ١٩٨١هـ- ١٤٠١م.

٣٩١- نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي، تعليق وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، نش: دار الكاتب - طرابلس، الطبعة الثانية: ٢٠٠٠م.

٣٩٢- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني، تح: الدكتور إحسان عباس، نش: دار صادر - بيروت.

٣٩٣- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، نش: دار المعارف.

حرف الهاء

٣٩٤- هداية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، نش: دار إحياء التراث العربي.

٣٩٥- همع الهوامع للسيوطي، تح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، نش: مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ونسخة أخرى، تح: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

حرف الواو

٣٩٦- الوسيط في الأمثال لأبي الحسن الواحدي، تح: الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن، نش: مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٣٩٧- وفيات الأعيان لابن خلكان، تح: د. إحسان عباس، نش: دار صادر - بيروت - ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

الرسائل العلمية:

٣٩٨- حاشية الشيخ حسن العطار على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تح: الزبير ابن محمد أيوب بن عمر، رسالة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في اللغويات - كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤٢٧هـ- ١٤٢٨هـ.

٣٩٩- داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح لابن علان المكي، تح: أويس ياسين ويسي - رسالة لنيل درجة (الماجستير) في النحو والصرف من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة البعث بحمص ٢٠١٠-٢٠١١م.

٤٠٠- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تح: د سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩هـ، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف ١٤٢٣هـ-١٤٢٤/ ٢٠٠٢-٢٠٠٣م.

٤٠١- شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني، تح: خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة مقدمة لنيل درجة (الماجستير) في النحو بكلية

اللغة العربية جامعة أم القرى، بإشراف الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري ١٤٠٧ – ١٤٠٨هـ.

٤٠٢– شرح الشافية للنيسابوري، تح: ثريا مصطفى محمد عقاب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، تحت إشراف الدكتور محمد إبراهيم البنا ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.

٤٠٣– شرح الشافية لليزدي، تح: حسن أحمد الحمدو العثمان – رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

٤٠٤– شرح شافية ابن الحاجب بين ركن الدين الاستراباذي ومحمود بن محمد الأراني الساكناني: دراسة موازنة، رسالة علمية لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) للباحث/ أحمد التجاني ثاني سعد في اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر.

٤٠٥– شرح المقدمة الجزولية للأبذي، تح: سعد حمدان محمد الغامدي، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، بإشراف أ. د. محمد إبراهيم البنا، ١٤٠٥ – ١٤٠٦هـ.

٤٠٦– الكافية في شرح الشافية للأراني، تح: عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد فاخر العام الجامعي ١٤١٧ – ١٤١٨هـ.

٤٠٧– الكافية في شرح الشافية للأراني – رسالة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في كلية اللغة العربية بالمنوفية في جامعة الأزهر الشريف للباحث/ رضا رمضان إبراهيم السعدني سنة ٢٠١٦م.

٤٠٨– المحصول في شرح الفصول لابن إياز – رسالة علمية لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) للباحث/ محمد صفوت محمد عليفي كلية اللغة العربية –جامعة الأزهر.

فهرس المحتويات

●●●

السيرة الذاتية للمؤلف

- **الاسم: أحمد التجاني ثاني سعد.**

والشهرة: **(أحمد التجاني الأزهري)**

- نيجيري الجنسية، ومِن مَوَالِيدِ مدينةِ زاريا بولاية كادونا - نيجيريا، مِن أُصولٍ فُلَّاتيَّة ترجع إلى صوكتو، ثم إلى فوتا تُورُو.

● **المؤهلات العلمية:**

- حاصل على الإجازة العالية (ليسانس) في اللغة العربية من كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف بتقدير جيد جدًا ٢٠١٤م.

- حاصل على الدبلوم العالي في الأدب العربي مِن معهد البحوث والدراسات العربية التابعِ لجامعة الدول العربية بتقدير جيد جدًا ٢٠١٦م.

- حاصل على درجة التخصص (**الماجستير**) في اللغويات - النحو والصرف - من كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر الشريف بتقدير ممتاز ٢٠١٨م.

- حاصل على الدرجةِ العالميَّة (**الدكتوراه**) في اللغويات مِن كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر الشريف ٢٠٢١م.

- حاصل على إجازاتٍ في عديدٍ مِنَ العلوم العربيةِ والشرعية مِن أكابرِ أهل العلم الربانيين.

● **الخبرات:**

- تدريس كتب التراث في علوم العربية والفقه في عديد من المراكز والمضايف العلمية في نيجيريا والقاهرة.

- الخطابة.

- الشعر.

- المراجعة اللغوية للأعمال العلمية.

● **مِن أعمالِه العلمية:**

- كشف الغطاء عن طريقة التحصيل عند العلماء - مطبوع في دار الفقيه.

- مرجع الضمير في آيات الأحكام، وأثره في اختلاف الفقهاء: دراسة نحوية فقهية - مطبوع في مجلدين في دار الهجرة مع الاشتراك بدار الفقيه.

- الاحتساب في بيان حكم الاغتصاب - مطبوع في دار الفقيه.

- علاماتُ الإعرابِ بين الحركات والإعراب - بحث محكَّمٌ منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا - جامعة الأزهر ٢٢١م، ومطبوع في دار الهجرة الأولى مع الاشتراك بدار الفقيه.

- فتح رب الفلق (شرح منظومة في معاني لو وأسرارها) لابن الناظم الشيخ عمر الوالي الفلاتي النيجيري - دراسة وتحقيق.

- بلوغ الأرب في معرفة كلامِ العرب للشيخ محمد بن محَّمد الفُلانيّ الكشناوي ت ١١٥٤هـ تحقيقًا ودراسةً على قيد المراجعة والطباعة.

- النَّفحَة التِّجَانيَّة في شرحِ التُّحْفَةِ الوَرْديَّة في علم النحو - مخطوط.

- النُّكَتُ التِّجَانيّة على الكُتُبِ النحويةِ - مخطوط.

- الشُّهْدَة مِن إعرابِ قصيدةِ البُرْدَة - بردة الإمام البوصيري - مخطوط.

- الكفاية في نظم مقدمتَي الذخيرة والبداية - في أصول الفقه مخطوط.

- تَخْفيفُ الغِلْظَة عن رُؤْيَةِ النَّبيِّ في اليَقْظَة - مخطوط

- **البريد الإلكتروني:** ABUIMADFORYOU@YAHOO.COM

- **رقم الهاتف:**

+٢٠١١١٣٦٥٨٦٧٦

+٢٣٤٧٠٦٩٣٤١٨٠٤

●●●